٧
نحو

ورقه
٢٧٥

دامینی حسین
عدد
٢

تملك العبد الحقير السيد محمد بن سنان الكشهري

المرحل ... او السندي

٢٤١

تملكه العبد المتوسل الى عطوفة ذي العوارف
الصمد عبد الباقي محمد المدعو بعارف عفي عنهما

SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
Kısmı: Tekkeler-Murad
Yeni
Eski Kayıt no. 267
Tasnif No

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم صل على سيدنا محمد كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون وعلى اله وصحبه وسلم

الحمد لله الذي منح من لسان العرب الايادي الحسنه وجعله كنز الفصاحة فهو مغني اللبيب عما سواه من الالسنه ونصبه معالم مرقاه يتوصل بها الى فهم كتاب الله وسنة رسوله وسببا لا ينصرف متعاطيه الا ببلوغ امله وحصول سوله احمده على كل حال واسأله تيسير الصواب في الاقامة والارتحال وانضرع اليه في ان يجعلني ممن شرح بالحق صدرا وشرع في فتح باب الاشتغال فارتفع قدرا واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة مبنية على الاخلاص معربة عن حصول الظفر بالنجاة والخلاص واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله وصفيه وخليله خلاصة الوجود لباب الكرم والجود كشاف حقائق التنزيل مفتاح ابواب الفضل على الجملة والتفصيل افصح من نطق بالضاد وروت عيون مكارمه كل صاد وعجزت بجمل الكلام عن وصف مفردات فضله واشتملت لخبان على محاسن تعرب عن رفع محله صلى الله عليه وعلى اله وصحبه اهل البراعة والاسن المالكين لزمام العربية وناهيك بامير المومنين ابي الحسن صلوة تعود بركاتها بتسهيل الفوائد وتسفر ضوء مبلجها عن تكميل المقاصد وسلم عليه وعليهم اجمعين تسليما كثيرا اثيرا الى يوم الدين اما بعد فيقول العبد المفتقر الى المولى الغني محمد بن ابي بكر المخزومي الدماميني عامله الله تعالى بلطفه الخفي واجراه على عوائد بره الحفي من المعلوم الذي سار في السهل والجبل وعمت معرفته فليس لاحد بانكاره قبل ما خص الله تعالى به هذا القطر الهندي من النعم الكافيه والسعادة التي هي من ادواء الزمن شافيه بدولة اسلطاننا بل استاذنا اهل الدنيا وامامنا الاعظم المالك لرق العليا الذي ساد سلاطين الارض وسار معروفه في طول البسيط والعرض مولانا السلطان الاعلى والخاقان الارفع المعلى كاشف الخطوب المدلهمه ذي العلوم الزاهية الزاهره والذوات الزاكية الطاهره والاخلاق التي رام النسيم ان يحاكي فاصبح عليلا والمعالي التي تخيل السلاطين ان يتشبهوا بها فلم يجدوا الى ذلك سبيلا مهابة تخضع لها اعناق الاكاسرة الاول وتواضع مع الرفعة يعجب له اهل الدول وشجاعة يروي لحاديث باسها اسامه وحلم وفراسة من السعادة والسيادة اقسامه وكرم انزل العفاة يروون اخبارهم عن عطاء ورباح ورأي اداء ورحت المشكلات طلع فحاطلة الصباح وسيرة انامت الرعايا في مهاد الامان وتكفلت ايامه بما بكفت عوادي الزمان وعدل سوى بين مشرف الخليفه ومشروفها واحسان صير النكبات تجري لذوي الحاجات على حروفها وفخامة مملكة ترد الابصار حسرى وسرير سلطنة اذا استوى عليه احيى ذكر السلف الصالح وامات ذكر كسرى

لو ان سر الملك فيه مختف قامت شمائله عليه تنطق
هدأت بسيرته الرعية واغتدى قلب العدو من المهابة يخفق
فالدين بعد تفرق متجمع والكفر بعد تجمع متفرق

قد اعز الله به اهل الاسلام واذل بعزته عبدة الاصنام واطلق بشكره حتى افواه المحابر والسنة الاقلام اعظم به سلطانا كشفت انوار معدلته ظلم الظلامه ولاح جبينه الوضاح فاشرق وجه الامامه واكرم بشرف المزايا فلا كيد للعدو ولا كرامه اذا سار من المواكب بما هو الا العمر حيف بالكواكب ماشيت من خيول اذا صهلت فللعدو عويل وانتحاب وفيلة كالجبال تحسبها جامدة وهي تمر مر السحاب وسيوف تعطف حروفها اعناق المعتدين واسنة قسي ترسل نجوم سهامها على شياطين البغاة المتمردين ورايات تخفق قلوب الاعداء لخفقانها وتنخفض رتبهم لرفعة شانها وجبرات تطلع في سماء المواكب شموسا واقمارا وتتلون مصبغا بما تعرف وجوه الحسدة اصفرارا لا برحت متاملدي انه البحر العساكر امواجه ومراجعة الدرر التي يظفر بها طلاب العرف وافواجه الا وهو الامام المقتدى به والسلطان الذي تتشرف المعالي حيث تتعلق باهدابه مولانا امير المومنين وسيد سادات السلاطين الواثق بالله المستعان ناصر الدنيا والدين ابو الفتح احمد شاه بن محمد شاه بن مظفر شاه السلطان ابن السلطان ابن السلطان ادام الله دولته التي يحيى بها البلد الماحل وابقى مراحمه التي ينعم بها المقيم والراحل هذا واني لما تشرفت بالمثول بين يديه في آخر وفادتي عليه بقصد الوداع لقضاء الوطر من الرحلة الى الوطن وتسكين القلق بالتحرك الى مشاهدة مشاهد الالف والسكن برزا مره المطاع ومراسمه الذي لا مكرر ده ولا استطاع بان اعود الى شهر نهر واله وان القي بها في هذه السنة الرحاله واقرى فيها الكتاب المسمى مغني اللبيب عن كتب الاعاريب تصنيف الامام العلامة خاتمة النحاة بالديار المصرية جمال الدين ابي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام رحمه الله تعالى وضاعف الاحسان ووالى حرصا من مولانا السلطان على نصره الله تعالى على بث العلم ونشره وحبا للفضل الذي يغنيني خلود ذكره واحسانا لاهل العلم جبل عليه ورغبة في خير يجري على يديه فامتثلت ذلك بالسمع والطاعه واقرات هذا الكتاب جهد الطاقة والاستطاعه على قصور باعي ودروس رباعي وعجزي الذي هو ... لازم وفتوري الذي هو للذهن ملازم وشرعت في شرح لهذا الكتاب واسع الاطراف مشرف على الدين غاية الاشراف فاذا المدى طويل والخطب جليل لا يتم الا بسنين عديده ولا يكمل الا بمدة مديده هذا والحنين الى الوطن يدفع في صدر التاليف والشوق الى الولد وولد الولد يمنع من اطالة التصنيف مع اني رايت ميل المتعلمين الى الاختصار والاقتصار على الايجاز فان ايام العمر قصار فكتبت هذا الشرح مقتصرا على الامور المهمه مجتنبا للاشياء التي يحتاج بعضها الى تتمه ناظرا الى الشواهد وتحريرها متعرضا الى تسهيل المواضع الصعبة وتقريرها آتيا من المناقشات بما تيسر ضابطا للالفاظ بما يسهل المرام معه ولا يتعسر متحليا بمحاسن التوضيح والتصحيح حاسما لمواد الشبه المعتلة بالنظر الصحيح وارجو ان يكون هذا التاليف موافقا للغرض آخذا بالجوهر تاركا للعرض وافيا بالمقصود وان اعترض من اعترض جاريا على وجه الصحة ولا مبالاة بمن في قلبه مرض وسميته تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب اشارة الى انه ينبغي ان يقنع بقليله ولا يبحث على عدم تطويله فالغريب يقنع منه بايسر التحف ويعد صغيره من اكبر الطرف لا سيما غريب بادي القله عازم على الرحله والله اسال ان يوفقنا لما يرضيه وبهدينا لما يوجبه الانصاف ويقتضيه ويرشدنا الى خلاصة القول فهو الناقد البصير ويعيذنا من خذلان الحق فهو نعم النصير

ديباجة الكتاب

قال اما بعد حمد الله اقول الحمد هو الثنا باللسان على قصد التعظيم سوا تعلق بالنعمة او بغيرها والافضال الاحسان واله عليه الصلاة والسلام اتقيا المومنين فتدخل الصحابة او بنو هاشم وبنو المطلب او عترته ورهطه الادنون فتدخل بعض الصحابة لا كلهم والصحيح جواز اضافة آل الى المضمر كقوله وانصر على آل الصليب وعابديه اليوم آلك واو بل في تصغيره دليل ان الفه عن واو واما ابل فتصغير اهل ولا داعي الى جعله تصغير آل لتكون الفه بدل همزة مبدلة عن هاء بل لا دليل عليه واولى لحق ان اقرب ونفرحه نشاله من غير روية وتمهل والفرائح الطبائع جمع قريحة وتجنح تميل والنون مفتوحة فيه وفي ماضيه وتحصيل الشيء رده الى حاصله والجوانح الاضلاع مما يلي الصدر واطلقت على القلوب مجازا مرسلا للمجاورة والمنزل من التنزيل او الانزال وهو هنا اولى لمناسبة المرسل وزنا والذريعة بذال معجمة كالوسيلة وزنا ومعنى وافرد كلا منهما

مع الاسناد الى اثنين الكتاب والسنه اشاره الى انهما في معنى الشي الواحد باعتبار الدلاله على الطريق المستقيم
والمراد بعلم الاعراب علم النحو الباحث عن الكلم العربيه باعتبار اعرابها وبنايها وليس المراد الاعراب
المقابل للبنا وكان المراد بالصواب الاستقامه من صاب السهم اذا لم يحد عن الغرض والصوب ايضا المطر
او نزوله وقد يراد هنا اما بان يكون الصواب مشبها بالسحاب من قبيل الاستعاره المكنيه واثبات الصوب
له مرادا به المطر استعاره تخييليه واما بان يكون مشبها بالمطر واثبت له الصوب المراد به نزول المطر
على نحو ما مر والارجاء النواحي والقواعد جمع قاعده وهي حكم كلي منطبق على جميع جزئياته لتتعرف احكامها
منه والحالك الشديد السواد وشمرت رفعت السائر والساعد العضد واضافته للاجتهاد اما
للملابسه اي شمرت عن ساعدي المجتهد او تكون استعاره تخييليه حيث اثبت للاجتهاد المشبه بالانسان
الشديد الاهتمام بغرضه على طريق الاستعاره بالكنايه وذكر التشمير ترشيحا وثانيا صفه ظرف او
مصدر واستانفت ابتدات والكسل بكسر السين صفه مشبهه والمتواني اسم فاعل من توانى يتوانى
وني والتواني والكسل الفتور نفي عن نفسه كون الفتور صفه له لا ثابته ولا حادثه فانتفى اصلا وراسا
وتصنيف الشي جعله اصنافا والترصيف الضم من قولك رصفت الحجاره اذا ضممت بعضها الى
بعض ولم اقف على التضعيف كما فعل المصنف وتتبعت طلبت متتبعا وتشبيه مسائل الاعراب
بالخزاين استعاره بالكنايه واثبات الاقفال لها استعاره تخييليه والافتتاح ترشيح ويحتمل انه شبه
الاشيا المشكله بالاشيا التي يوضع الاقفال عليها من حيث لا يوصل الى الغرض منها الا بازاله المانع فتكون
الاستعاره تحقيقيه وكذا تشبيه التحقيق الرافع للاشكال بفتح القفل المفضي للوصول الى ما وراه من
المطلوب ومعضلات بكسر الضاد صفه لمحذوف اي مسايل او ابحاث وهو جمع معضله او معضل يقال
اعضل الامر اذا اشتد واستغلق ويستشكلها الطلاب اي يعدونها مشكله صعبه الادراك وعندي
ان معناه يطلبون اشكالها اي ازاله التباسها يقال اشكل الامر وشكل اذا التبس والهمزه فيه للسلب كما
حكاه الجوهري عن بعض الكتب انه يقال اشكلت الكتاب اذا ازلت عنه الاشكال والالتباس والايضاح
التبيين والتنقيح التهذيب والكلام المنقح هو الذي احسن فيه النظر وازيلت عنه الزوايد التي لا يحتاج
اليها والفا من فدونك فصيحه اي اذا كان الامر كذلك فدونك اي خذ كتابا فهو مفعول وفيه اقامه
الظاهر مقام المضمر لقصد التعظيم وكان القياس ان يحليه بلام العهد لكن نكره تفخيما ويحتمل ان يكون
المفعول محذوفا اي فدونكه وكتابا حال موطيه والرحال جمع رحل يطلق على ما يستصحبه الانسان في سفره
من الاثاث وعلى رحل البعير وهو اصغر من القتب وكلا المعنيين ممكن هنا وفي من تسهاد ونه سببيه
وما موصوله او موصوفه ودونه يتعلق بفعل الصله او الصفه وفحول الرجال جمع فحل وهو اعلاهم همه واعظم
واعظمهم شانا كانه استعير من فحل الابل وهو ذكرها اذا كان كريما ومنجبا في ضرابه وتعذ وبفتح حرف
المضارعه اي تجاوزته واذ تعليليه ومتعلقها اما محذوف وهو اسم الفعل او شد او نعقه على سبيل
التنازع واما محذوف اي وقع ذلك اي المتقدم ذكره من شد الرحال ووقوف الفحول والغرض هو الفايده
المترتبه على الشي من حيث هي مطلوبه بالاقدام عليه ونسج بكسر السين وضمها مضارع نسج اذا ضم
اللحمه الى السدا على وجه مستحكم بتداخلهما وتشبيه التصنيف بالثوب الرفيع في بديع صنعته وتفرده
بحسن اسلوبه استعاره بالكنايه واثبات المنوال له استعاره تخييليه والنسج ترشيح ويحتمل ان يكون المعنى
ولم يصنف مصنف على طريقته التي انتسج عليها فيكون الاستعاره في هذه الاجزا تحقيقيه لكنها تبعيه

الاول

٢

الاول والثاني اصليه في الثالث والحث على الشي الحض عليه والحمل على فعله بتاكيد والمقدمه اما بفتح الدال
اسم مفعول من قدمت الشي اذا جعلته متقدما او بالكسر اسم فاعل من قدم بمعنى تقدم والاعراب الاول
من قوله المسماه بالاعراب عن قواعد الاعراب لغوي بمعنى الابانه والاظهار والثاني اصطلاحي اريد به علم
النحو او اجرا الالفاظ المركبه على ما تقتضيه صناعه العربيه كما يقال اعرب هذه القصيده اذا تتبع الفاظها
وبين كيفيه جريها على قواعد النحو ومنه قولهم هذا كتاب اعراب القران واودع يتعدى بنفسه الى
مفعولين تقول اودعت زيدا مالا لكن المصنف ضمنه معنى وضع فعداه الى الثاني بفي وادخرت افتعلت
من الذخر بذال معجمه قلبت تا الافتعال دالا مهمله ثم اذا ادغم على الوجه القوي والشذره بشين ودال معجمتين
قطعه ذهب تلتقط من المعدن بلا اذابه او لولوه صغيره والظاهر ان الثاني هو المراد هنا والعقد بكسر
العين القلاده والنحر موضعها من الصدر والانسب بغرضه من التدرج في تنقيل ما في المقدمه بالنسبه
الى ما ليس فيها ان يقول بل كقطره من بحر ولا يظهر حينئذ حسن الاتيان هنا بجمع القله المنكر وهو قطرات
وباح اسم فاعل من باح بسره اذا اظهره والتغرير تثبيت الشي في مقره والتحرير التهذيب واخذ الخلاصه
واظهار لاعتزاله جعل الشي حرا خالصا وهي اسم للامر المنتفع به والفرايد الدرر التي نظمت وفصلت بغيرها
ويقال هي كبار الدر جمع فريده شبه مسايل هذا به النحويه باعتبار ما ادخله بينها من بدايع البيان وكنت التفسير
بالدر اذا نظم وفصل بغيره من الجواهر النفيسه او شبهها بكبار الدرر في النفاسه وعزه وجود النظير
والتمام بمثلثه مضمومه نبت ضعيف له خوص او شبيه بالخوص يشبه تسهيله للمباحث الجليله
عاد كرفي كونه سببا للنيل من غير مشقه والالمام النزول او مقاربه الشي والخيم بكسر الخا المعجمه السجيه
والحسد طلب ذي النعمه بتمني زوالها عنه وصيرورتها الى الحاسد وطغيان القلم تجاوزه حد الاستقامه
وزله القدم خروجها غلبه عن الموضع الذي ينبغي ثباتها فيه والمعنى اذا عثر اي اطلع على شي حاولت فيه
الصواب فخرجت عنه بغير اختيار والشريد الطريد والقاصي بمهمله البعيد وهو صفه للمعنى واسناد
شاذ الى ضميره مجاز والكثب بفتح الكاف والمثلثه القرب والجواد الفرس الجيد ويكبو يسقط والصارم
السيف القاطع وينبو لا يعمل في الضريبه وخبت النار تخبو اذا طفيت والمرء في البيت مفعول كفى وان
تعد فاعله او مرفوع على انه الفاعل وان تعد معا بدل اشتمال منه ونبلا بنون لموحده كفضل تمييز وقد
يوجد فضلا مكان نبلا وهو بمعناه وايضا كلمه لا تستعمل الا مع شيئين بينهما توافق ويمكن استغنا كل منهما
عن الاخر نحو جا زيد مقتصرا ايضا عليه لفظا وتقديرا والتوافق نحو جا ومات ايضا
وما مكان الاستغنا نحو اختصم زيد وعمرو ايضا فلا يقال شي من ذلك وهو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا
سماعا كما نقل او حال حذف عاملها وصاحبها ووقع ذلك معترضا بين ذكروا والمفعول الذي هو ثلثه اوجه
والاصل ذكروا فيه ثلاثه اوجه ارجع الى الاخبار عنهم بذكر الثلاثه رجوعا او اخبر بما تقدم راجعا الى الاخبار عنهم
بذكر الثلاثه وضميره عايد الى مثل الضمير المنفصل واذ ظرف للخلاف وانه في محل جر على بدل الاشتمال
من الضمير المجرور بفي وثم مضاف محذوف اي في جواب انه في محل والمعنى ويذكرون ذكر الخلاف في جواب قول
السايل الذي في محل باعتبار ما قبله ام باعتبار ما بعده وام من قوله ام لا محل له منقطعه لمجرد الاضراب ويحتمل ان يكون
الذي في محل باعتبار ما قبله او باعتبار ما بعده في محل نصب او رفع على انه محكي بمقدر اي قايلين او مقولا فيه على ان يكون حالا
من ضمير يذكرون او فيه والاولى ما سبق واشارت الى اخره عجز بيت للفرزدق هو اذا قيل اي الناس شر
قبيله اشارت كليب بالاكف الاصابع اي الى كليب والاصابع فاعل اشارت وبالاكف حال منها اي اشارت

الاصابع ما الاكف فى حالة كونها مع الاكف يعنى ان الاشارة وقعت بالمجموع وفيه مزيد ذم لهذه القبيلة وكما
غسل بعض من بنت فى صفة رجح وهو لكن بهز الكف يغسل منه فيه كما غسل الطريق الثعلب اى
الطريق والاصل وجوب ذكر فى لانه ظرف مختص لكن حذف شذوذا اما نصب واللدن بفتح اللام وسكون
الدال المهملة اللين وبهز يتعلق بغسل اى بهز ونه نظرب بهز الكف ومتنه صدره وضمير فيه يعود الى
الهز وفى لمساحه يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز معه وذلك دليل على كثرة لينه واستقضى
تطلب اقصاه بحيث انتهى الى غايته وامل القلم اسعاره بتعنيه فى الفعل وان الاملال الحقيقى وهو احداث
السامة وضجر النفس لا يقع على القلم وعليك بمراجعته اى استمسك بها فالباء ليست بزايدة كما ظنه
الرضى والكنز المال المدفون والمراد سعته كثرته والمنهل اسم لمحل المشرب الذى ترده الشاربة واسم لما فيه من
الماء والسايع السهل الدخول فى الحلق فان جعل المنهل اسما للماء فالاسناد حقيقة والا فالمجاز نحو نهر جار وترده
تصل اليه نائلا منه وفى القاموس الورود الاشراف على الماء وغيره دخله او لم يدخله قلت لكن المراد هنا
المباشرة والنيل لا مجرد الاشراف نصدر بضم الدال المهملة ترجع وذكر العاطف فى مقام الاعراب يستدرك
لانه لا يكون الا حرفا فلا اعراب له اصالة والاستقصاء طلب اقصى الشى والحوفى بحاء مهملة مفتوحة وفاء
منسوب الى الحوف وهو ناحيه من اعمال مصر مقابله لبلبيس لحدى بلاد تلك الديار ومعنى اللبيب علم
يشعر بالمدح فهو لقب واللبيب العاقل وكذا الاريب فلو قال مغنى الاريب لكان احسن لاكمال السجع على
لزوم ما لا يلزم والخطل بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة الكلام الفاسد المضطرب والمراد بالزيغ الميل عن جهة الصواب
والمعجم اما اسم مفعول صفة للحروف اى حروف الخط الذى وقع عليه الاعجام وهو النقط او مصدر ميمى كالاعجام وعليهما
فاطلاق حروف المعجم على الكل من باب التغليب وجوز التفتازانى ان يكون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقط قلت
انما يتم هذا اذا لم نجعل الهمزة للسلب حقيقيا او مسموعا فى هذه الكلمة والله اعلم بالصواب

الالف المفردة قال ان يكون حرفا ينادى به القريب كقوله افاطم مهلا بعض هذا التدلل
اقول هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس المشهورة وعجزه وان كنت قد ازمعت صرما فاجملى
وفاطم مرخم على الفصيح وهو مهلا مصدر مهل حذف زايده وجعل بدلا من اللفظ بالفعل كضربا زيدا فبعض
منصوب به لا بالفعل المبدل منه على الاصح او بمحذوف اى ازكى والتدلل تمنع التغنج والازماع بالزاى
الاجماع على الشى وتصميم العزم عليه والصرم بفتح الصاد المهملة مصدر صرم اذا قطع وبضمها اسم للقطيعة
وللاجمال الاحسان والمعين لحمل النداء هنا على القريب القرينة وهى ظاهرة لمن تامل التفسيل قال
وهذا خرق لاجماعهم اقول من وجهين احدهما جعل الهمزة للمتوسط وانما هى عندهم لنداء القريب والاخر
دعوى انه لم يوضع لنداء القريب عربيا والقدح بخرق اجماع النحاة مبنى على ان اجماعهم فى الامور اللغوية
معتبر ووقع لبعض العلماء فيه تردد قال وحقيقته طلب الفهم اقول ولو قال طلب الافهام لا يخرج
كلام الجوهرى ايماء اليه حيث قال واستفهمنى الشى فافهمته وكانه انما عدل عنه لان الاستفعال من المزيد
ليس بكثير قال نحو ازيد عندك اقول نحو فى نحو هذا وفى امثاله ان يكون خبر المحذوف والنصب بفعل مقدر
اى اعنى وجوز بعضهم فى مثله النصب على اسقاط الخافض اى فى نحو كذا والس ذلك بقياس فى نحو هذا الموضع
قال فى قراءة الحرمين امن هو قانت اقول يعنى بتخفيف الميم وليست هذه القراءة لهما خاصة كما
يشعر كلامه بل قراءة بذلك حمزة ايضا قال ويبعده انه ليس فى التنزيل نداء بغير يا اقول اعترضه ابن
الصايغ الحنفى من معاصرى المصنف وقد ادركت انا هذا المعترض فقال الابعاد بمجرد ما ذكر لا يظهر فكم

القرآن

لعله تصوريا

القرآن من مفرد لم يقع الا فى محل واحد كضيزى والزبانية والعهن قلت هذا الاخير مما الكلام فيه فان البحث
كلمة قرآنية تتردد بين معنيين الحد بما طرى فى القرآن دون الاخر فانى هذا من ضيزى وما ذكر معه قال اذ
لا يكون الاستفهام منه تعالى على حقيقته اقول لان الاستفهام عن الشى يستلزم الجهل به والجهل على الله تعالى محال
بلا اشكال قال الشيخ بها الدين السبكى وهذا ليس على اطلاقه وانما يستحيل اذا كان طلب الفهم مصروفا الى المتكلم
بالكلام الاستفهامى واما اذا كان مصروفا الى غيره ممن يطلب فهمه فلا يستحيل كما فى قوله تعالى أأنت قلت للناس
اتخذونى وامى فهو استفهام حقيقى طلب به اقرار عيسى عليه السلام فى ذلك المشهد العظيم بانه لم يقل ذلك
ليحصل لهم النصارى ذلك فينقطع عندهم كذبهم بما ادعوه قال ومطرد حذف المعادل فى قول ابى ذويب
دعانى اليها القلب انى لامره سميع فما ادرى ارشد طلابها اقول ابو ذويب هذلى وبعد الذال المعجمة
همزة تصغير ذيب وضمير المونث عائد الى المحبوبة والى لامره سميع حال من القلب او معترضة والطلاب مصدر
طالب بمعنى طلب والجملة الخبرية معطوفة على الاولى والاستفهامية فى محل نصب مفعول ادرى وهو معلق
والمعنى ان قلبه دعاه الى طلب الوصل من هذه المحبوبة فجهل حقيقة الحال فى ذلك الطلب هل هو رشد او غى وقد
انشد المصنف هذا البيت فى فصل ام وانشد بعضه فى ترجمة حذف المعطوف من الباب الخامس قال
ولكن ابن الحاجب فى البيت انه لا يقدر معادل لصحة قولك ما ادرى هل رشد طلابها اقول يعنى ان الهمزة الواقعة
فى البيت تحتمل ان تكون لطلب التصديق وح يستغنى عن تقدير المعادل بل يمتنع ان يقدر لخروج الاستفهام حينئذ
لان يكون تصوريا مع فرض كونه تصديقيا هذا خلف قال وامتناع ان يوتى لهل بمعادل اقول لان الاتيان به
يقتضى ان يكون الاستفهام متصورا فيما يطلبه مسندا او مسندا اليه او غير ذلك فيكون لطلب التصور وهل انما هى
لطلب التصديق فافترقا قلت يستشهد بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا ام ثيبا قلت استشهد
ابن مالك به على ان هل قد تقع موقع الهمزة فيأتى المعادل فينافى النقض بما ذكرت لكن لقايل ان يمنع اتصال ام فى هذا
الحديث لجواز ان تكون منقطعة فالاستفهام اولا تم اضرب واستفهم ثانيا والتقدير بل ازوجت ثيبا وح فلا
نقض قال وقد قالوا فى قوله تعالى افمن هو قائم على كل نفس بما كسبت ان التقدير كمن ليس كذلك او لم يوحدوه
اقول همزة ان مفتوحة على ان القول بمعنى الاعتقاد والجزم تقول قال ابو حنيفة هذا الحكم اى اعتقده ورآه
وتقول ايضا قال فلان بكذا اى جزم به فالفتح على الاول كما فى عرفت انك فاضل وعلى الثاني كما فى جزمت بانك تام
لكن حذف الجار ويحتمل ان يكون القول بمعناه المشهور فتكسر الهمزة على الحكاية لكن ذلك يتوقف على صدور هذا اللفظ
المحكى بعينه عنهم على هذا الوجه لم يتعين الحكاية وكان ذلك ان يجعل القول بمعنى الاعتقاد او الجزم فيفتح ولا يخل ذلك
بالغرض اذ المقصود الاعلام بانهم جعلوا التقدير كذا وهو حاصل سواء فتحت او كسرت قال ويكون وجعلوا
لله شركاء معطوفا على الخبر على التقدير الثاني اقول فيصير المعنى افمن هو بهذه الصفة لم يوحدوه وجعلوا
له شركاء وفيه اقامة المظهر مقام المضمر ولم يظهر لى وجه لاختصاص العطف على الخبر بهذا التقدير الثاني دون
الاول فتامله قال وقالوا التقدير فى قوله تعالى افمن يتقى بوجهه سوء العذاب اى كمن ينعم فى الجنة اقول
الظاهر ان قوله لمن ينعم فى الجنة خبر عن التقدير الذى هو بمعنى المقدر ولا معنى لادخال حرف التفسير على
الخبر ويمكن ان يجعل خبرا التقدير محذوف واى ثابت وذلك يدل على ان ثم مقدرا فيعتبر قوله كمن ينعم فى الجنة فيحسن
موقع حرف التفسير قال وجاء فى التنزيل موضع صرح فيه بهذا الخبر وحذف المبتدا على العكس مما نحن فيه
وهو قوله تعالى كمن هو خالد فى النار وسقوا ماء حميما اى امن هو خالد فى الجنة يسقى من هذه الانهار كمن هو خالد فى
النار اقول هذا ليس بمتعين لجواز ان يكون هو خالد ابدا من كمن زين له سوء عمله فى قوله تعالى افمن كان على بينة

تفسيرهم

الرفع على المحل

زين كمن زين له سوء عمله واتبعوا اهواءهم وكون قوله مثل الجنة التي وعد المتقون فيها انهار من ماء غير
آسن وانهار من لبن لم يتغير طعمه وانهار من خمر لذة للشاربين وانهار من عسل مصفى ولهم فيها من كل الثمرات
ومغفرة من ربهم معترضا بين البدل والمبدل منه ويحتمل ايضا ان يكون كمن هو خالد في النار خبر مثل الجنة
على حذف مضاف ثم به المعادلة وصح المعادلة والتقدير امثل ساكن الجنة كمثل من هو خالد في النار وهو كلام
في صورة الاثبات ومعناه النفي لانطوائه تحت حكم كلام مصدر بحرف الانكار ودخوله في حيزه وهو قوله تعالى
افمن كان على بينة من ربه كمن زين له سوء عمله وما بينه حذف حرف الانكار زيادة تصوير لمكابرة من يسوي بين
المتمسك بالبينة والتابع لهواه وانه بمنزلة من يثبت التسوية بين الجنة التي تجري فيها الانهار وبين النار التي
يسقي اهلها الحميم قال ولهذا اختصت بأحكام اقول يعني ان هذه الاحكام لا تثبت لغيرها من
ادوات الاستفهام وكان الصواب او الاولى ان يقول ولهذا اختصت بها احكام لما ستراه قريبا قال كقوله
عمر ابن ابي ربيعة بدا لي منها معصم حين جمرت وكف خضيب زينت ببنان فوالله ما ادري وان
كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان اقول المعصم بكسر الميم وفتح الصاد المهملة موضع السوار من
الساعد وجمرت رمت جمار المناسك والكف مؤنثة ولهذا انث الضمير العائد اليها من زينت وخضيب
بمعنى مخضوبة اما بحناء او غيرها مما يتزين به النساء والبنان اطراف الاصابع وقوله وان كنت داريا جملة
معترضة بين ادري ومعموله المعلق هو عنه وهو بسبع رمين وضمير رمين عائد الى البنان او الى هذه وصواحبها
والجمرات جمرات المناسك والمعنى انه ذهل بسبب رؤية ما بدا له من محاسن تلك المرأة عند رميها الجمرات فلم يدر
مع كونه من اهل الدراية ابسبع حصيات وقع الرمي ام بثمان قال ام لم يتقدم كقول الكميت طربت وما
شوقا الى البيض اطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب اقول الطرب خفة تصيب الانسان
لشدة حزن او سرور كذا في الصحاح فيحتمل ان تكون اللفظة مستعملة لمطلق الخفة فيقول حصلت لي خفة لكن لا
لاجل شوق الى النساء ولا لاجل لعب وانما حصلت للحاق المحن باهل بيت النبوة فان الشاعر نظم القصيدة التي
هذا مطلعها في رثاء اهل البيت ومدحهم والتألم لما اصابهم من مصائب الدنيا ويحتمل ان يكون مستعملا في
الاول للخفة اللاحقة بسبب شدة الحزن وفي الثاني للخفة اللاحقة بسبب شدة السرور قال اراد أوذو
الشيب يلعب اقول وهذا استئناف على تقدير سؤال كانه قيل ولم لا تلعب فقال اوذو الشيب
يلعب على جهة الانكار فاشار الى علة عدم اللعب وهو كونه ذا شيب ولقائل ان يقول لا نسلم ان هذا مما
على حذف الهمزة لجواز ان يكون مما حذف فيه حرف النفي للقرينة اي وذو الشيب لا يلعب قال والاخفش
يقيس ذلك في الاختيار عند امن اللبس اقول تخصيص الاخفش بنسبة هذا الحكم اليه يقتضي في عرف
المصنفين ان غيره يخالف في ذلك وقد صرح بعضهم بان حذفها عند امن اللبس من الضرورات قال ابن قاسم
في الجنى الداني وهو ظاهر مذهب سيبويه قال والمختار ان حذفها مطرد اذا كان بعدها ام لكثرته نظما ونثرا
قال وقرأ ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم اقول محيصن بميم مضمومة وحاء مهملة فياء تصغير فصاد مهملة
فنون وانذرتهم في هذه القراءة بهمزة واحدة وهي همزة افعل واما التي للتسوية فمحذوفة قال الثاني انها
ترد لطلب التصور نحو ازيد قائم ام عمرو اقول المراد بطلب التصور السؤال عن ادراك غير النسبة والنسبة
في هذا المثال معلومة لا يطلب ادراكها وانما السؤال فيه عن تعيين المسند اليه هكذا يقول الجماعة واعترض
بعض المتأخرين بان تصور زيد وعمرو وخصوصه حاصل للسائل عند السؤال فكيف يسأل عنه وانما المجهول
عنده المطلوب له نسبة القيام الى احدهما على التعيين وهو غير التصديق الذي كان حاصلا عنده وذلك

لان التصديق بان احدهما لا بعينه امر حاصل عنده وليس مسؤولا عنه والمطلوب بالسؤال هو التصديق
بان احدهما معينا كزيد بخصوصه قائم وهذان التصديقان مختلفان الا انه لما كان الاختلاف بينهما باعتبار
تعيين المسند اليه لاحدهما وعدم تعيينه في الاخر وكان اصل التصديق حاصلا توهموا الحكم بان التصديق
حاصل وان المطلوب هو تصور المسند اليه او المسند او قيد من قيودهما قال وهل تختصه بطلب
التصديق اقول يعني انها لا تكون لغيره لكن عبارته لا تساعد على هذا المعنى لما صرح به من ان المجرور
بالباء هو المقصور دون المقصور عليه الا ترى ان معنى قوله تعالى يختص برحمته من يشاء يجعل رحمته مقصورة
على من يشاء دون غيره لا العكس فكان حقه هنا ان يقال وهل تختص بطلب التصديق كما قال صاحب
التلخيص والاختصاص التصديق بها وصوب الشيخ بهاء الدين السبكي وشدد النكير على من خالف هذا
الاستعمال وفي حاشية الكشاف للتفتازاني ان الباء قد تدخل في المقصور عليه كما قال الزمخشري ان في الحمد
لله دلالة على اختصاص الحمد به والشائع العربي هو الاول هذا كلامه قال وعلى غير الشائع يتمشى
ما وقع للمصنف هنا قال وبقية الادوات مختصة بطلب التصور اقول يعني ان شيئا منها لا يستعمل
لغير التصور وفيه ما مر من دخول الباء على المقصور عليه مع انه منتقض بام المنقطعة فانها من بقية
ادوات الاستفهام وهي لطلب التصديق فقط كما صرح به النحاة قلت واما استشكل عدهم ام من
ادوات الاستفهام مطلقا اما المتصلة فلان مدخولها معطوف على مدخول الهمزة فيثبت مشاركته لما
قبله في كونه مستفهما عنه بمقتضى العطف الا ترى انك اذا قلت ازيد قائم او عمرو كان ما بعد او مستفهما
عنه كما كان مع المتصلة وان كان المطلوب معها التعيين دون او ولم يقل احد ان او من حروف الاستفهام
واما المنقطعة فلا نسلم ان الاستفهام جزء معناها والاخذ معنيها بل المفيد له الهمزة المقدرة ولكن هذا
البحث لا يجدي المصنف نفعا في دفع النقض الوارد عليه هنا فانه معترف بما قاله غيره من ان ام من ادوات
الاستفهام قال نحو من جاءك وما صنعت وكم مالك واين بيتك ومتى سفرك اقول كون الاستفهام
في ذلك لطلب التصور واضح اذ السائل يعلم مجيء شخص ما الى المخاطب وتعلق صنعه بشيء وكون له عدد
وكون بيته في جهة وحصول سفر في زمن ولا يسأل عن ذلك وانما يجهل عين الجائي وحقيقة المصنوع
وكمية المال وعين جهة البيت وزمن السفر فهو يسأل عن ذلك فيكون استفهاما به هذا لطلب التصور فان قيل
السائل بقوله من جاءك مثلا قد حصل التصديق بان احدا جاء المخاطب وهذا التصديق مغاير للتصديق
بان زيدا مثلا جاء المخاطب فهو يسأل به بطلب التصديق الثاني قطعا فيكون من طلب التصديق دون التصور
على قياس ما سبق في الهمزة مع ام المتصلة نحو ازيد قائم ام عمرو فالجواب ان بينهما فرقا وذلك ان السائل
بمن جاءك لم يتصور حقيقة زيد وعمرو مثلا قبل السؤال فاذا اجيب بزيد مثلا افاده زيادة في تصور المسند
اليه بحسب خصوصه ويختلف بحسبه التصديق ايضا بخلاف قوله ازيد قائم او عمرو اذ لا يختلف فيه
بالجواب تصور بل مجرد التصديق قال وعلى النفي نحو الم نشرح او لما اصابتكم مصيبة اقول
التمثيل بالاية الثانية للنفي سهو ظاهر فان لما فيه وجودية لا نافية لا يقال الاستفهام فيهما للانكار فهو في
معنى النفي لانا نقول انما يكون في معنى النفي ان لو كان ابطاليا وانما هو توبيخي فلا نفي لا بحسب الصورة ولا
بحسب المعنى قال وهو منتقض بام فانها تشاركها في ذلك تقول اقام زيد ام لم يقم اقول يعني ان ام
كالهمزة تدخل على النفي كما في هذا المثال وعلى الاثبات كما في نحو اقام زيد ام قعد وفي هذا اعتراف من المصنف
بان ام من ادوات الاستفهام قال فيقولون التقدير في اعلم بسيره او ليقضي عنكم الذكر صفحا الى اخر اقول

كان ينبغي ان يقول التقدير في كذا او لذا فيأتي بحرف العطف في الموضعين وليس حذف العاطف من مثل ذلك
حتى يرتكبه مارز قلت وكذا صنع في قوله اولم ينظروا افلم يسيروا اثم اذا ما وقع فهلا او ردت عليه ذلك هنالك
قلت الفرق واضح وذلك لان نحو خبر مبتدا محذوف تقديره هو اي تقدم الهمزة على العاطف نحو كذا نحو
كذا هي اخبار متعددة كل منها خبر مستقل نحو زيد قائم وقاعد فيجوز العطف وتركه قياسا وغايته انه
حذف هناك مضاف من بعض الامثلة لدلالة ما تقدم عليه اي نحو افلم يسيروا ونحو اثم اذا ما وقع وفي الكتاب
من ذلك شيء كثير فتنبه للفرق بين الامرين لئلا تكون غلطا بصيرة قال واما الثاني فلانه غير ممكن في نحو افمن
هو قائم على كل نفس بما كسبت اقول لا نسلم عدم الامكان فيه لجواز ان يحمل من مبتدا خبره محذوف
وهو لم يوحدوه ونجعل هذه الجملة معطوفة على جملة محذوفة تناسب المقام والتقدير اهم ضالون فمن
هو قائم على كل نفس بما كسبت لم يوحدوه والهمزة للانكار التوبيخي قال وقوله أئذا متنا ائنا لمبعوثون او اباؤنا
فيمن قرأ بفتح الواو ان اباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون وانه اكتفى بالفصل بهمزة الاستفهام اقول
فيه نظر وان قوله عطف على الضمير يقتضي ان يكون هذا من عطف المفردات والهمزة انما تدخل على الجملة
ولو دخلت على المفرد المعطوف لكان عامل المعطوف عليه عاملا فيما بعدها بواسطة العاطف والهمزة
مانعة وليس المحل محل تعليق فيتعين ح ان يكون اباؤنا مبتدا خبره محذوف اي مبعوثون فيكون من عطف
الجمل قال فقال في افغير دين الله يبغون دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت
الهمزة بينهما اقول هذا مشكل وانما جاء الاشكال من جهة نقل الكلام على غير ما هو عليه وتقرير
الاشكال ان دخول الهمزة على الفاء هو نفس توسطها بين الجملتين فكيف يعطف توسطها على دخولها
بحرف العطف المقتضي للترتيب والتراخي ونص ما في الكشاف دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة
على جملة والمعنى فاولئك هم الفاسقون فغير دين الله يبغون ثم توسطت الهمزة بينهما هذا كلامه ولا اشكال
فيه قال والضابط انها الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها اقول ظاهره يقتضي ان المصدر
واقع موقع الجملة بدون الهمزة وليس كذلك بل هو قائم مقامهما جميعا قال ولهذا عطف وصنعنا على الم نشرح
لك لما كان معناه شرحنا اقول فيه نظر من جهة اقتضائه ان النفي لو لم يكن مؤولا بالاثبات لم يصح العطف
وليس كذلك بدليل لم يجئ زيد واكرمته من غيرنا ويل ويمكن ان يقال انما اراد ولكون الم نشرح خبرا باعتبار
انه للانكار الابطالي جاز عطف وصنعنا عليه من حيث كونه خبرا لا من حيث كونه مثبتا بحسب المعنى
قال ولهذا كان قول جرير في عبد الملك ، الستم خير من ركب المطايا ، واندى العالمين بطون راح ، اقول
المطايا جمع مطية وهي الدابة تمطو اي تسرع في سيرها اي تسرع واندى اسخى والراح الاكف الواحدة راحة ونسب
السخا الى بطونها لان العطا كثيرا ما يكون بها قال وقول العجاج ، اطربا وانت قنسري ، والدهر
بالانسان دواري اقول هذا رجز من مشطور السريع كل بيت منه ثلاثة اجزاء وطربا اما مصدر
مؤكد لفعل محذوف اي اتطرب او مفعول به لمحذوف اي اتاتي وعليهما فالجملة التي بعده حالية وقنسري بقاف
مكسورة ونون مشددة اما مفتوحة او مكسورة والسين مهملة ساكنة معهما ويحتمل ان يكون بقاف مفتوحة
ومثناة تحتية ساكنة والسين مفتوحة والمراد بذلك الشيخ الكبير كما قال الشيخ ودوار صيغة مبالغة اسم
الفاعل من دار به وزيدت يا النسب للمبالغة ايضا كقولهم في الخارج والاحمر والاعجم خارجي واحمري
والعجمي قال ومعناه حمل المخاطب على الاقرار والاعتراف اقول هذا من قبيل عطف احد المترادفين
على الاخر وفائدته تقرير المعنى في الذهن وما وقع لبعض اهل البيان في باب الاطناب من ان ذلك تطويل لا فائدة

عن مسلم قال وبحث ان بلها النفي الذي تعبر به اقول هل لك اي غير واحد من علما البيان زود ذكر
المصنف هنا وفي الكلام على ام ان ذلك يجب في الاستفهام ايضا وقد ذكر ابن الحاجب وغيره قلت
في كتاب سيبويه ان التقديم في نحو ازيدا لقيت ام بشرا احسن وانك لو اخرت فقلت القيت زيدا ام
عمرا لكان جائزا حسنا وفي مقرب ابن عصفور والحسن توسط الذي لا يسال عنه ونحو تقديمه ويجوز
ما حسن وقال الرضي اذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة قبلها مثل ما وليها سواء كان
مع الهمزة بينا ويلي ايّ والمفردان بعدهما بينا ويلي المضاف اليه اي نحو ازيد عندك ام عمرو بمعنى ايهما
عندك وافي السوق زيد ام في الدار اي في اي الموضعين هو ونحو المخالفة بينهما ولهما نحو اعندك زيد ام
عمرو ازيد عندك في الدار والبيت زيد ام عمرا جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن قال
ولانه عليه الصلاة والسلام لاجابهم بالفاعل بقوله بل فعله كبيرهم هذا اقول يعني انه لو كان الاستفهام
عن الفعل او التقرير به لكان الجواب فد وقع الكسر او لم يقع فلما قال فعله كبيرهم دل على ان المراد التقرير
بالفاعل قال قلت قد اعتذر عنه بان مراده التقرير بما بعد النفي لا التقرير بالنفي اقول هذا
مبني على انه لا يجب ايلاء المقرر به للهمزة وهو خلاف ما صرح به المصنف ولم يحك فيه خلافا وقضيته هذا
ان لا يوافق على الاعتذار المذكور لكنه قد وافق على صحته بقوله والاولى ان تحمل الاية على كذا قال والاولى
ان تحمل الاية على الانكار التوبيخي او الابطالي اي الم تعلم ايها المنكر للنسخ اقول وجه ذلك ان المنكر للنسخ
قد يكون جاهلا وقد يكون معاندا فان كان الخطاب للكافر المنكر لا على سبيل العناد حمل الاستفهام على الانكار
التوبيخي فان عدم علمه واقع والتوبيخ عليه متوجه وان كان الخطاب للكافر المنكر عنادا حمل الاستفهام على
الانكار الابطالي وهو ظاهر قال وذكر بعضهم معاني اخر لا صحة لها اقول الظاهر ان غرضه من
هذا الكلام ان الاستفهام غير الحقيقي الذي تستعمل له الهمزة منحصر في تلك الامور الثمانية وهذا غير
مسلم فاي مانع يمنع من ان كلمة الاستفهام عند امتناع حملها على حقيقته يتولد لها بمعونة القراين ما
يناسب المقام خارجا عن تلك المعاني الثمانية الا ترى انك اذا قلت لمن يسيء اليك وهو يعلم انك اذ بتّ
فلانا على اسائته اليك وان ذلك لم يعزب عن علمك ولا عن علمه ايضا الم اودب فلانا على اسائته اليّ فان
المخاطب لا يحمل مثل هذا الكلام على حقيقة الاستفهام ح فيتولد منه في هذا المقام التهديد والوعيد وعلى
ذلك فقس قال وعلى ذلك يتخرج اللغز المشهور اقول اللغز ما يعمى به المقصود بحيث يخفى على
الناظر فلا بد ركه الا بفضل تامل ومزيد نظر وهو بضم اللام وغين معجمة بفتح وبضم وتسكين قال كما
في قوله ، لتقرعن على السن من ندم ، اذا تذكرت يوما بعض اخلاقي اقول السن واحد اسنان
الفم وقرعها ضربها بطرف الانملة او غير ذلك والندم التاسف على فوات امر او وقوعه والتذكر التفعل من
الذكر القلبي والمراد باليوم هنا قطعة من الزمان كاينة ما كانت والاخلاق جمع خلق بخاء معجمة مضمومة ولام
ساكنة او مضمومة وقاف وهو السجية والطبع قال كقول مادح عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه
بجود الفضل منك على قريش ، وتفرج عنهم الكرب الشدادا ، فما كعب بن مامة وابن سعدى ، باجود
منك يا عمر الجوادا ، اقول الفضل الاحسان وقريش القبيلة المشهورة وتفرج بضم الرا مضارع فرج
الغمة اذا كشفها والكرب بضم الكاف وفتح الراء جمع كربة بضم الكاف واسكان الراء وهي الحزن والغم وكعب
ابن مامة وابن سعدى بضم السين من اجواد العرب المشهورين والجواد السخي قال وفي الصحاح انه
لنداء القريب والبعيد وليس كذلك قال ، ايا جبلي نعمان بالله خليا ، نسيم الصبا يخلص الي نسيمها ،

اقول نعمان بفتح النون واد في طريق الطائف يخرج الى عرفات ويقال له نعمان الاراك والصبا بفتح الصاد المهملة ريح تهب من المشرق تنعم الابدان وتهيج الاشواق الى الاوطان والاحباب وضمير نسيمها اما ان يعود على المحبوبة او النسيم المضاف الى الصبا على ان المراد بالاول الريح وبالثاني نفسها الضعيف قال في المحكم والنسيم نفس الريح اذا كان ضعيفا ثم ان كان الغرض بانشاد هذا البيت الاستشهاد على ان ايا ترد لنداء البعيد فغريب وان كان الغرض الرد على الجوهري كما يظهر من سياق كلامه فلا وجه له لان ذلك لا يدل على ان ايا لا تكون للقريب بوجه من وجوه الدلالات قال كقوله فاصاخ يرجوا ان يكون حيا ويقول من فرح هيا ربا اقول قبل هذا البيت وحديثها كالقطر يسمعه راعي سنين تتابعت جدبا والمراد بالقطر هنا ما يقطر من المطر والجدب بجيم مفتوحة فدال ساكنة مهملة المحل خلاف الخصب واصاخ بالصاد المهملة والخاء المعجمة استمع والحيا بالقصر المطر ويجوز ان يكون مرفوعا على انه فاعل وكان تامة او منصوبا على انه خبر وكان ناقصة والاسم ضمير يعود الى القطر والمعنى انه رجا ان يكون ما سمعه من وقع ذلك القطر مقدمة مطر عظيم قال اذن معناها الجواب والجزاء اقول المراد بكونها للجواب ان تقع في كلام يجاب به كلام اخر ملفوظا او مقدرا سواء وقعت في صدره او حشوه او آخره ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شيء فباعتبار ملابستها الجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزاء ان يكون مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام اخر قال في المفصل واذن جواب وجزاء يقول الرجل انا آتيك فتقول اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجبته وصيرت اكرامك جزاء له على اتيانه قال فالاول كقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكنني منها اذن لا اقيلها اقول عبد العزيز هذا احد الخلفاء الامويين وضمير مثلها عائد الى المقالة التي قالها عبد العزيز لهذا الشاعر وذلك انه كان امتدحه بقصيدة فاعجب بها فقال له تمن اعطك فتمنى ان يكون كاتبا له فلم يجبه واعطاه جائزة يقول ان عاد لي الخليفة بمثل تلك المقالة وامكنني منها لم اتركها راضيا بحظ دونها كما فعلت اولا قلت واراد المصنف هذا البيت شاهدا على وقوع اذن جوابا لان مخالف للقاعدة المشهورة وهي ان القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب للسابق واللام التي في البيت مصاحبة لقسم مذكور فان قبل هذا البيت حلفت برب الراقصات الى منى يغول الفيافي نصها وذميلها فالجواب للقسم السابق لا للشرط اللاحق ولهذا لم يجزم الفعل والا فلو كان للشرط لجزم والراقصات صفة الابل والى منى يتعلق به ويغول تغتال مجمعه تهلك والمراد به هنا قطع المسافة بسرعة جعل ذلك اهلاكا للارض على سبيل الاستعارة والفيافي جمع فيفا وهي المفازة التي لا ماء فيها وفي بعض النسخ الوادي والنص والذميل ضربان من السير قال وقول الحماسي لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا اذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة ان ذو لوثة لانا فقوله اذن لقام بنصري بدل من لم تستبح وبدل الجواب جواب اقول ان الاستشهاد بقوله تعالى قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي اذا لامسكتم اولى لانه مثال قرآني ولان الواقع فيه هو الجواب نفسه لا بدله ومازن ابو قبيلة من تميم ومازن ايضا في بني صعصعة بن معاوية وفي بني شيبان وتستبح ابلي تستأصلها وتأخذها بجملتها وبنو اللقيطة قوم من العرب وذهل بضم الذال المعجمة واسكان الهاء والمعشر الجماعة من الناس وخشن بضم الخاء والشين المعجمتين اي ليسوا بلينين جمع خشن كنمر ونمر والخشن وضمت الشين اتباعا والحفيظة الخصلة التي يحفظ لها اي يغضب ولوثة بضم اللام وهي الضعف او بفتحها وهي القوة والثانية مثلثة فيهما قال الامام

المرزوقي والرواية الصحيحة هي ضم اللام قال وهو تعريض بقومه ليغضبوا وينتحوا لنصرته وهو في العرض احسن من التصريح كما انه في اللوم كذلك قال والثاني ان يقال آتيك فتقول اذن اكرمك اي ان اتيتني اذن اكرمك اقول قد يستشكل هذا بان تقدير الشرط يوجب اهمالها لوقوعها حشوا وبجزم الجواب ح او برفع ولا يجوز النصب وجوابه ان المصنف انما قدر الشرط ليظهر ان ما بعدها جواب لها من حيث المعنى ومثل ذلك لا يخرجها عن الصدارة ولا يبطل عملها ان المبطل هو تعلق ما بعدها بما قبلها صناعة لا معنى قال فاما قوله لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا فمؤول على حذف خبر ان اي اني لا اقدر على ذلك ثم استانف ما بعده اقول ذكر الرضي في تخريجه وجها اخر وهو ان يكون الخبر مجموع قوله اذا اهلك لا اهلك وحده قال يعني ان المانع الذي هو اعتماد ما بعدها على ما قبلها منتف اذ المجموع هنا هو المعتمد لا ما بعدها فقط وفيه نظر اذ مقتضاه جواز مثل قولك زيد اذن يكرمك بالنصب على ان يجعل الخبر هو المجموع من اذن وما دخلت عليه وظاهر كلامهم يأباه والشطير الغريب واهلك بكسر اللام مضارع هلك بفتحها قال وابن بابشاذ النقل بالدعا اقول ابن بابشاذ هو الامام ابو الحسن طاهر بن احمد بن بابشاذ النحوي مات في سنة تسع وستين واربع مائة وبابشاذ كلمة عجمية يتضمن معناها الفرح والسرور واطرهل ذال المعجمة مهملة او معجمة مخففة او مشددة وهل باؤها الثانية مفتوحة او ساكنة لم يتحرر لي في ذلك ما اعتمد عليه قال وقرئ شاذا بالنصب فيهما اقول لا ينبغي ان يجعل شاذا حالا من النصب لان تقدم الحال على صاحبها المجرور ممتنع او ضعيف وانما ينبغي ان يجعل صفة مصدر محذوف اي وقرئ قراءة شاذا تعال قرأ أ قرءًا وقرآنا وقراءة قال ان المكسورة الخفيفة وفي بعض النسخ المخففة اسم مفعول من خفف والاولى اولى ليكون المقسوم صادقا على كل من الاقسام الاربعة التي ذكرها اما صدقه على كل من الشرطية والنافية والزائدة فظاهر واما صدقه على المخففة من الثقيلة فلان الكلمة صارت الى الخفة بحذف النون منها فيصدق عليها انها خفيفة وانها مخففة اي جعلت خفيفة بالحذف واما على النسخة الثانية فلا تصدق المخففة على تلك الاقسام الثلاثة الا بتكلف وهو ان يقال اطلقت المخففة على كل منهن وان لم يسبق لها ثقل باعتبار نسبتها الى الخفة لكونها موضوعة على حرفين بالاصالة فهو اسم مفعول من قولك خففت الكلمة اي نسبتها الى الخفة كفسقت زيدا اذا نسبته الى الفسق قال ومن ذلك وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به اي وما احد من اهل الكتاب الا ليؤمنن به فحذف المبتدا وبقيت صفته اقول والخبر هو الجملة الواقعة بعد الا وضمير به يرجع الى ذلك المبتدا المحذوف والمعنى ما احد من اليهود والنصارى الا يؤمن قبل ان يموت بان عيسى عبد الله ورسوله وقيل الضمير ان لعيسى عليه الصلاة والسلام فان قلت يلزم على اعراب المصنف حذف الموصوف مع كون الصفة ظرفا وحكم حذف موصوفه حكم حذف موصوف الجملة في انه لا يقع الا في الشعر قلت انما ذاك اذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن او في وهو في الاية بعض مجرور بمن فجاز قال وقيل في هذه الاية ان المقدر وان لم يتبع اقول يعني بحذف المعطوف والعاطف ويدل على هذا المعطوف وتنحيتهما الاستثناء ولا يخفى ان ان على هذا الراي ليست نفية الشرط ضرورة ان الامر الواحد لا يكون مشروطا بالشيء ونقيضه وهذه هي التي يسميها بعض المتاخرين بالمتصلة والوصلية ويشيع في كلامهم انها قد تستعمل بدون واو وانما معناه انك تجعل نقيض الشرط محذوفا مع العاطف لا انك تقدر المحذوف هو العاطف فقط كما سبق الى بعض الاذهان لان حذف العاطف بمفرده قليل وقد قيل انه منوط بضرورة الشعر فلا يرتكب تخريج ما وقع في السعة عليه قال وسمع من اهل العالية اقول

بحث ان المخففة المكسورة

اقول صح

بى ما فوق نجد الى تهامه والى ما وراء مكه وما والاها والنسبه اليها عالى ويقال ايضا علوي على غير قياس كذا في
الصحاح قال تحذفت همزة انا اعتباطا اعني لا لعله موجبه للحذف وهو بالعين والطا المهملتين والبا
الموحده ماخوذ من قولهم عبط الذبيحه اى نحرها من غير عله وهى سمينه فتيه وقولهم عبطته الدواهي الرجل
اى نالته من غير استحقاق قال ثم تنقل الادغام لان الهمزه فاصله في التقدير اقول يعني انها في حكم
الموجوده في النطق ومع ذلك لا يتصور الادغام وغايه ما قال ان العارض لا يعتد به وهو اصل مختلف فيه قد ذهب
بعض الى عدم الاعتداد به كما قال المصنف هنا وذهب بعض الى الاعتداد به ومن ثم اجاز الفراي مذهب
ورش ان يقرا الان بحذف اسمعتكم بثبوت الالف وحذفها قال ومثله هذا البحث في لكنا هو الله ربي
اقول قال الزمخشري اصله لكن انا فحذفت الهمزه والقيت حركتها على نون لكن فتلاقت النونان فكان
الادغام ونحوه قول القايل ... وترميني بالطرف اى انت مذنب ... وتقلينني لكن اياك لا اقلي ... اى لكن انا لا اقليك
هذا الكلام وهو مبني على الوجه المرجوح عند المصنف وقد عرفت ما فيه قال وان دخلت على الاسميه
جاز اعمالها خلافا للكوفيين اقول ظاهر هذه العباره ان خلاف الكوفيين في الحكم المذكور وهو جواز الاعمال
وقضيه ذلك انهم قايلون بكونها مخففه من الثقيله وان الغاها واجب عند دخولها على الجمله الاسميه وليس
كذلك فان الكوفيين لا يجوزون تخفيف الثقيله اصلا وان التي يراها البصريون مخففه من الثقيله يقولون
هم انها النافيه ويمكن ان يجاب عنه بان قوله خلافا للكوفيين يرجع الى الحكم المسئله فقط وهو قوله ان تكون
مخففه من الثقيله فان قلت يدفع ذلك قوله لنا قراه الحرميين وابي بكر فان دليله منصوب بجواز الاعمال وذلك
مقتض لان يكون الاعمال هو المتنازع فيه دون التخفيف قلت يلزم من الاعمال كونها مخففه فقد تضمن الدليل رد
القول بانها النافيه لا المخففه وقد اجاد المصنف في التعبير عن هذا المقصد في الكلام على ان المشدده
حيث قال هناك وتخفف فتعمل قليلا وتهمل كثيرا وعن الكوفيين انها لا تخفف وانه اذا قيل ان زيد لمنطلق فان
نافيه واللام بمعنى الا وخلافا اما مصدر اى خالفوا في ذلك خلافا واللام للتبيين كما في سقيا لك واما حال
اى اقول ذلك خلافا للكوفيين اى ذا خلاف او مخالفا لهم قال لنا قراه الحرميين وابي بكر وان كلا لما ليوفينهم
اقول ليست قراه هولاء الثلاثه بهذه الايه متفقه من كل وجه فانهما تقراان بتخفيف الميم والنون من ان ولما
واما ابو بكر فيقراه بتخفيف النون وتشديد الميم فلو اقتصر المصنف على قوله وان كلا لما ... واما مع بلا ونبليفنهم
الايه فيشكل بانه لا يصح نسبه القراه الى الثلاثه قطعا سوا اشدد منهم لما او خففت ثم قد قال المصنف في
حرف اللام حيث تكلم على لما واما قراه ابي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم فتحتمل وجهين احدهما ان تكون مخففه
من الثقيله ويأتي في لما تلك الاوجه والثاني ان تكون نافيه وكلا مفعول باضمار ارى ولما بمعنى الا انتهى كلامه
فانت تراه قد اعترف باحتمالها لوجهين لم يرجح احدهما على الاخر فكيف يتاتى له الاستدلال بهذه القراه مع
قيام الاحتمال الذي ذكره ثم للكوفيين ان يجيبوا عن قراه الحرميين بمثل ذلك فيقولوا الاصل ان كلا منصوب
بان بل بفعل محذوف واللام بمعنى الا على ما هو معروف من مذهبهم قال والاكثر كون الفعل ماضيا
ناسخا اقول اما كونه ماضيا فلان المشدده شبيهه بالفعل الماضي لفظا لبنايها على الفتح وكونها على
ثلاثه احرف ومعنى لانها في معنى اكدت فقصد وابعد تخفيفها ان يدخلوها على ما اشبهها لفظا ومعنى
وهو الفعل الماضي واما كونه ناسخا فليلا يزول عنها وضعها بالكليه الا ترى انها اذا دخلت على الناسخ
كان مقتضيا ما موفرا عليها اذ الاسما مذكوران بعدها الا انك اذا قلت ان كان زيد لقايما فمعناه ان زيدا لقايم
قال الرابع ان يكون زايده كقوله ... ما ان اتيت بشي انت تكرهه ... اقول هذا صدر بيت للنابغه

لعلم قد اعترف

الذبياني

الذبياني والعجز ... اذن فلا رفعت سوطي الى يدي ... وقوله ما ان اتيت جواب قسم مذكور في بيت قبل هذا
حلف انه لم يات بشي يكرهه الممدوح فان فعل ذلك فشلت يده حتى لا يقدر على رفع السوط قال او اسميه
كقوله ... فما ان طبنا جبن ولكن ... منايانا ودوله اخرينا ... اقول المراد بالطب هنا العاده كذا في الصحاح والجبن
والجبن خلاف الشجاعه والمنايا جمع منيه وهي الموت والدوله بفتح الدال المهمله في الحرب بمعنى النصر
والغلبه يقول لم يذهب من ذهب منا بسبب تقصير في الحرب وجبن عن القتال ولكن وقع ما اراده الله
فجاءت منايانا ودوله اعدائنا فكان ما قدر من موت من مات منا وحصول النصر والغلبه لخصومنا
والله مقدر الامور قال واما قوله ... بني غدانه ما ان انتم ذهب ... ولا صريفا ولكن انتم الخزف ... اقول
غدانه بضم الغين المعجمه وبالدال المهمله قبل هاء التانيث حي من يربوع والصريف بالصاد المهمله الفضه
الخالصه والخزف قال الجوهري هو الجر وفي القاموس هو الجر وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون
فخارا يعني ان هولاء القوم من شرار الناس لا من خيارهم قال وتزاد بعد ما الموصوله الاسميه كقوله
... يرجى المرء ما ان لا يراه ... وتعرض دون ادناه الخطوب ... اقول انشد المصنف هذا البيت اضافي
اثنا القاعده الاولى من الباب الثامن ويرجى بتشديد الجيم من الترجيه وتعرض كاسمه من الاعتراض يقال
يقال عرضت له الغول بفتح الراء وكسرها فعلى الثاني يكون تعرض مفتوح الراء ويحتمل ان يكون تعرض بمعنى
تظهر يقال عرض له امر كذا اى ظهر وادناه اقربه والخطوب جمع خطب بفتح الخاء المعجمه وهو سبب الامر
يقال ما خطبك اى ما سبب امرك الذي انت عليه وغلب استعمال الخطوب في الامور الشاقه الصعبه
يقول ان الانسان تمتد اطماعه الى الامور المغيبه عنه فيرجوا الظفر بها او يعترض دون اقربها
عنه حصولا الامور الشديده التي تقطع رجاه وتذهب طمعه فما ظنك بابعد تلك الاشيا المرجوه قال
وبعد ما المصدريه كقوله ... ورج الفتى للخير ما ان رايته ... على السن خيرا لا يزال يزيد ... اقول انشد
المصنف هذا البيت ثانيا في فصل ما من حرف الميم وثالثا في القاعده الاولى من الباب الثامن والفتى
الشاب يقال فتي فتاء يفتى بالمد فهو فتي بالقصر والسن هنا العمر وثم مضاف محذوف اى على زياده
السن وخيرا مفعول يزيد يعني انك اذا رايت الشاب يزيد خيرا كلما زاد عمره فرجه للخير فهو اهل لذلك
ولا يتعين هذا البيت لان يكون شاهدا لزياده ان بل يحتمل ان تكون شرطيه وما زايده داخله على الجمله الفعليه
الثانيه في قول الاعشى ... اما ترينا حفاة لا نعال لنا ... انا كذلك ما نحفى وننتعل ... قال وبعد الا
الاستفتاحيه كقوله ... الا ان سرى ليلي فبت كئيبا ... احاذر ان تناى النوى بغضوبا ... اقول سرى
بمعنى سار واسناده الى الليل مجاز والكئيب السيئ الحال وتناى تبعد والنوى الوجه الذي ينويه
المسافر من قرب او بعد وهي مونثه لا غير كذا في الصحاح وغضوب اسم امراه بغين وضاد معجمتين على
وزن صبور قال وقبل مده الانكار اقول هي مده تلحق اخر المذكور في الاستفهام بالهمزه خاصه
اذا قصدت اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر قال سمع سيبويه رجلا
يقال له اتخرج ان اخصبت البادية فقال ا انا انيه منكرا ان يكون رايه على خلاف ذلك اقول هذا يحتمل
ان يكون مده الانكار فيه اجتلبت بعد زياده ان فتكون المده ياء لانك تكسر النون لالتقاء الساكنين فلا تكون
الزايده الا ياء ويحتمل ان المده اجتلبت قبل زياده ان فتكون المده الفا لحاقها بعد فتحه نون الضمير والاصل
انا ثم زيدت ان بين النون والالف فالتقى ساكنان فكسرت اولهما وهو نون ان المزيده فانقلبت الالف
ياء قال وزعم ابن الحاجب انها تزاد بعد لما الايجابيه وهو سهو وانما ذكر ذلك في ان المفتوحه اقول

اقول صح

والنونه

انكارهم

له

جزم المصنف رحمه الله بالسهو من غير ثبت يستند اليه غير مناسب فان الحاجه امام يتقو ودليل هذا الحكم
مقبل ولا يدفع بمجرد السهو ولم ار احدا من شارحي كلامه استقصد ذلك عليه وفهم الائمه النقاد بل اقروا ذلك
ولم يعترضوه وقال الرضي وزياده المفتوحه بعد لما هي المشهوره تقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرا
والفتح اشهر قال وجعلوا امنه واتقوا الله ان كنتم مومنين لتدخلن المسجد الحرام ان شا الله اقول
هذا موضع العطف اي ولتدخلن ولكن المصنف تركه وقد مر التنبيه على مثله قال وقوله اتغضب
ان اذنا قتيبه حزتا جهارا ولم تغضب لقتل ابن حازم اقول هذا على روايه من رواه بان المكسوره
وحزتا بحا مهمله وزاي قطعتا وجهارا بكسر الجيم اي مجاهره غير سر وحازم بحا مهمله وزاي ينكر
على المخاطب غضبه من امر يسير وترك غضبه من امر عظيم قال او ان المعنى لتدخلن جميعا ان شا الله
ان لا يموت منكم احد قبل الدخول وهذا الجواب لا يرفع السوال اقول يرفع بالراء في بعض النسخ وبالدال في
بعضها ووجه ما قاله ان الله تعالى قد وعد اولئك المومنين جميعا بدخول المسجد الحرام فلزم تحقق مشيئته
تعالى ان لا يموت احد منهم قبل الدخول اذ لو شا موت احد منهم قبل ذلك لم يحصل دخول الجميع قبل الموت
فيلزم الخلف في وعده تعالى وهو محال قال او ان ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم لاصحابه حين اخبرهم
بالمنام يحكي ذلك لنا او من كلام الملك الذي اخبره في المنام اقول يعني فالشرط على هذين التقديرين صحيح
على بابه وفيه نظر لانه كيف يدخل في كلام الله تعالى زياده من كلام غيره من غير ان يكون في الكلام اشعار بانه يحكي
ثم هذا لا يدفع الاشكال لان روما الانبيا وحي فقد تحقق وقوع الموعود وتخلف المشيه وكذا في حق الملك لانه
مخبر عن الله تعالى بهذا الموعود فتخلفت المشيه بوقوعه قال كما قال اذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمه
ولم تجدي من ان تقري به بدا اقول في الصحاح وقولهم لا بد من كذا كانه قيل لا فراق منه ويقال البد العوض
ومن ان تقري متعلق ببدا وضميره يعود الى القول المتقدم اي لم تجدي بدا اي من اقرارك بما قلته من اني لم
تلدني لئيمه يقول اذا ما ذكرنا انسابنا علمت بانهم اني لست بابن لئيمه وظهر لك ما يلجيك الى الاعتراف بذلك
وانما قال لم تلدني لئيمه لان الام اذا كانت من الكرام فالاب اولى لان العرب لا يزوجون من دونهم وربما تزوجوا
من دونهم ان المفتوحه الساكنه النون قال ونصبه نحو وما كان هذا القران ان يفترى من دون الله
اقول لذا اعربه غير واحد على انه خبر كان فان يفترى مقدر بمصدر والمصدر مقدر باسم مفعول كما ذكره
المصنف في اواخر الكتاب وانما احتيج الى تاويل المصدر باسم المفعول ليصح الاخبار وجعله من باب الاخبار
بالمصدر على وجه المبالغه الاتي في هذا المحل وقال الرضي ان هذه هي المضمره بعد لام الجحود ولام الجحود محذوف
وهما معا قبلنا زوان ان اللام لم تات بان وان ذكرت ان لم يات باللام وعليه فالمحل يحتمل النصب والجر كنظايره
وقدر ابو البقا الخبر بقوله ممكنا فيكون المحل رفعا على انها وصلتها فاعل بالمحذوف قلت ولو قيل بان كان زايده
وان يفترى في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها والمعنى وما وقع افترا هذا القران لم يكن ثم حذف ولا افتقار
الى تاويل قال كما سد في قراه حمزه والحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير مسد المفعولين اقول هي بالتا
الفوقيه المثناه وفتح السين من تحسبن ولا يضر هنا الاقتصار على مفعول واحد وان كان في غير هذا الموضع
ممتنعا على المختار عند كثيرين وذلك لان المبدل منه في حكم المنحى المطرح والمقصود انما هو البدل وهو كاف
في تمام الكلام لكون ان المفتوحه مع الاسم والخبر يصلح للوقوع موقع المفعولين اما باعتبار حصول المقصود من
تعلق الفعل القلبي بالنسبه بين المسند او الخبر واما باعتبار الحذف اي لا تحسبن خيريه الاملا ثابته على
احتمالات السراين ولا يبعد في ان يكون الكلام لا يصح مع الاقتصار على شي ومع الاتيان بالبدل يصح كما في قول الحماسي

على انه جواب سواد

ما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما فانه يمتنع بدون البدل اذ لا يقال ما كان قيس
هلك واحد ويصح معه كما رايت قال والخلاف في ذلك ان طاهر زعم اقول في بعض النسخ زعم بغير واو على
ان الجمله استينافيه على سوال نشا من سوال ذاته لما قيل والمخالف في ذلك ابن طاهر قيل فماذا زعم فقيل زعم كذا وفي
بعض النسخ بالواو وكانه عطفه على محذوف اي خالف وزعم قال والجواب عن الاول ان فوات معنى الامريه
في الموصوله بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصوله بالماضي والموصوله بالمضارع
عند التقدير المذكور اقول يعني انك اذا اولت بالمصدر في نحو اعجبني ان قمت وان تقوم فقلت اعجبني قيامك
فات معنى المضي والاستقبال فكذلك اذا اولت ان قم بالقيام فات معنى الامر فكما انه لا يضر فوات ما دلت عليه
الصيغه في الاول لا يضر في الثاني لا فرق قلت ولقايل ان يفرق بان الدلاله على الزمن عند التاويل بالمصدر
لم تفت بالكليه والفايت انما هي الدلاله الوضعيه فقط والا فالزمان يدل عليه التزاما ضروره ان الحدث
لا بد له من زمان بخلاف معنى الامر فانه فات بالكليه ولا يلزم من اغتفار الاول اغتفار الثاني على انا نقول الموصوله
بالامر والنهي عند التاويل بالمصدر انما يوول بمصدر ماخوذ من الماده التي تدل على الطلب ما اذا قيل كتبت
اليه بان قم او بان لا تقم فالمعنى كتبت اليه بالامر بالقيام او بالنهي عنه فانما فات الدلاله بالصيغه فقط وعلى
ذلك جرت عاده الزمخشري في مواضع من الكشاف قال اذ لا يفهم الدعا من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا
نحو سقيا له ورعيا اقول ولا ينتقض هذا بنحو سلام عليكم اذ اصله قبل الرفع سلمت سلاما ثم قصدت
الدلاله على الثبوت فرفع فافاده الدعا باعتبار كونه في الاصل مفعولا مطلقا قال بان الناء محمله مثلها في
لا ابتدار بالسوء اقول هذا بعض بيت هو تلك الحراير لا ربات احمره سود المحاجر لا يقران بالسور
وسياتي الكلام عليه في حرف البا ان شا الله تعالى قال ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبه اقول
اللحياني بكسر اللام وسكون الحا المهمله وصباح بصاد مهمله مفتوحه فموحده مشدده فالف فحا مهمله
وضبه بضاد معجمه مفتوحه فموحده مشدده فها تانيث قال وانشدوا اذا ما غدونا قال ولدان
اهلها تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب اقول البيت لامري القيس وغدونا بكرنا ونحطب بكسر الطا
المهمله مضارع حطب اي جمع الحطب وانشده القاضي الفاضل في بعض كتبه الى ان ياتي الصيد وعليه فلا
شاهد فيه قال وقد يرفع الفعل المضارع بعدها كقراه ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعه اقول فيه
نظر لاحتمال ان يكون المضارع مسندا الى ضمير الجماعه عايدا الى من رعايه لمعناها بعد رعايه لفظها وقد
جوز المصنف ذلك في الباب الخامس فان قلت لو كان كذلك لرسم بالواو والالف على ما تقرر في علم الخط قلت
رسم المصحف لا يجري على القياس المقرر في هذا الفن وانما هو سنه تتبع وكم فيه من اشيا خارجه عن قياس
الخط المصطلح عليه قال وشذ اتصالها بالفعل اقول وجه الشذوذ ان الفعل من قوله ان رات لم يات
على اسما ليس جامدا ولا دعا ثانيا ووقع متصلا بان غير مفصول بينهما بقد ولو او حرف تنفيس او نحو ذلك ومثله
شاذ كقوله علموا ان يومنون فجادوا قبل ان يسالوا باعظم سول قال واليس من ذلك قوله ولا
تدفنني في الفلاه فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها كما زعم بعضهم لان الخوف هنا يقين اقول هذا البيت
لابي محجن الثقفي بكسر الميم واسكان الحا المهمله وفتح الجيم وقبله اذا مت فادفني الى جنب كرمه
تروي عظامي بعد موتي عروقها وقد يقال لا يلزم من تيقن العقلا انه لا يذوقها بعد الموت حمل الخوف على
اليقين عند هذا الشاعر لاستهتاره بشربها وحبا لانه في محبتها امر مشهور وله في ذلك حكايات
معروفه فلعل ذلك حمله على ان خاف ولم يقطع بما تيقنه غيره ولذلك امر بدفنه الى جانب الكرمه رجا ان ينال منها

للزيادة صح

الدالة في ما عطف متعلق بجادوا لا على جادوا له اي في قوله ان يسالوا او السول يعني المسوول ويعني الخبر ومثله قال ما اوثث سول كل ويعني الخبر ... (marginal gloss, partly illegible)

بعد الموت ومن ثم قيل ان هذا احمق بيت قالته العرب **اقول** وقوله زعم الفرزدق ان سيقتل مربعا
ابشر بطول سلامة يا مربع **اقول** هذا البيت لجرير والفرزدق على وزن سفرجل لقب همام بن غالب
ابن صعصعة الشاعر المشهور وبينه وبين جرير مناقضات واهاج كثيرة ومربع كمنبر لقب وعوعة
ابن سعيد راوية جرير **قال** خلافا للكوفيين زعموا انها لا تعمل شيا **اقول** فائدة قوله زعموا كذا لعدقوله
خلافا للكوفيين دفع ما قد يتوهم من ان خلافهم راجع الى جميع ما تقدم من كونها ثلاثية الوضع وانها مصدرية
وانها تنصب الاسم وترفع الخبر وهم انما خالفوا من ذلك كله في الحكم الاخير فقط وهو العمل **قال** وربما
ثبت كقوله • فلو انك في يوم الرخاء سالتني • طلاقك لم ابخل وانت صديق **اقول** هذا الشاعر
يخاطب امراته واصفا لنفسه بالجود وقوله في الرخاء من التتميم وكذا قوله وانت صديق لوقوع كل منهما
في كلام ابوه خلاف المقصود معتد النكتة وهي المبالغة في الاتصاف بالجود ويحتمل ان يكون مراده وصف
نفسه بمحبة هذه المراة وانه قد بلغ من محبته لها على ما عنانه هو حرصا على رضاها وحصول مرادها
والصديق الحبيب يستوي فيه الواحد وغيره والمذكر وغيره ويقال للمراة صديقة ايضا **قال** وقد
اجتمعا في قوله • بانك ربيع وغيث مريع • وانك هناك تكون الثمالا **اقول** الربيع ربيعان ربيع الشهور
وليس المراد هنا وربيع الازمنة وهو المراد هنا فربيع الشهور شهران بعد صفر ولا يقال الا شهر ربيع
الاول وشهر ربيع الاخر واما ربيع الازمنة فربيعان الربيع الاول الذي ياتي فيه النور والكماة والربيع الثاني
الذي تدرك فيه الثمار والغيث المطر والكلا ينبت بماء السماء ومريع اما بفتح الميم او جعل الغيث اسما
للكلا اي خصيب واما بضمها ان جعل اسما للمطر يقال مرع الوادي وامرعه المطر على انه لو جعل المريع
بفتح الميم صفة للغيث المراد به المطر والاسناد مجازا جاز **قال** وهو متجه لانه اذا قيل كتبت له ان قم
فليس قم نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب **اقول** ثم المصنف
رحمه الله ان الجامع اراد وان عم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فابطله بتغايرهما وليس الامر كما فهم انما
التفسير لمتعلق كتبت وهو الشي المكتوب وقم هو نفس ذلك الشي قال الرضي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا
للفظ دال على معنى القول كقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم مفعوله يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر
اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذا قولك كتبت اليه ان قم اي كتبت اليه شيا هو قم فان حرف دال
على ان قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد تفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما
يوحى ان اقذفيه الى هنا كلامه **قال** وهذا التوجيه باي مكان ان في المثال لو حذفت لطبع غير قابل
له **اقول** هذا ممنوع ولو سلم فلا مدخل للطبع في الاحكام النحوية لا ردا ولا قبولا قال الرضي ولو ان تلم بتركيب
ان المسماه بالمفسرة ان لها في معمول ما هو بمعنى القول لم يكن ثم مانع منه بمعنى اي ان قم قال لم نم بتاويل
امر يقال او مشعر بركل بعده على الخلاف المعروف وان زائدة وهذا يطرد في جميع الامثلة **قال** وعلى
هذا فيقال في هذا الضابط ان لا تكون فيها حروف القول الا والقول مؤول بغيره **اقول** يعني واذا
بنينا على هذا التاويل الذي ذكره الزمخشري فيقال في هذا المقام الذي نحن فيه الضابط بالرفع على انه
مبتدا خبره ان لا يكون فيها اي في الجملة السابقة حروف القول الا والقول مؤول بغيره وهذه الجملة الواقعة
بعد الا حال من الضمير المستكن فيها ويحتمل ان يكون الضابط مجرورا على انه صفة لهذا وقوله ان لا يكون
فيها الى اخره خبر مبتدا محذوف والجملة مفسرة من جنس معمول القول واعلم انه قد نقل عن الزمخشري
انه قال في غير الكشاف كان الاصل ما امرتهم الا ما امرتني به فوضع القول موضع الامر رعاية لقضية

الادب

الادب الحسن لئلا يجعل نفسه وربه معا آمرين ودل على الاصل بادخال ان المفسرة ولا يتاتى جعل القول
بمعنى الامر على هذه النكتة لم يكن لك ان تجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى القول فتجعل ان مفسرة له كما يشعر
به كلام المصنف **قال** والحمد في الاية ان تكون مفسرة لامرتني لانه لا يصح ان يكون اعبدوا الله ربي وربكم
مقولا لله تعالى فلا يصح ان يكون تفسيرا لامره لان المفسر عين تفسيره **اقول** ويمكن ان يقال المحكي انما هو
اعبدوا الله وقوله ربي وربكم من كلامه عليه الصلاة والسلام اردف به الكلام المحكي معظما لله سبحانه وتعالى
كما قال الزمخشري في قوله عز وجل حكاية عن اليهود انا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله ويجوز ان يضع الله
الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح في الحكاية عنهم رفعا لعيسى عليه الصلاة والسلام عما يذكرونه وتعظيما لما
ارادوا امثاله **قال** ابن الحاجب في اماليه واذا حكى حاك كلاما فله ان يصف المخبر عنه بما ليس في كلام الشخص
المحكي عنه ويمكن ان يصرف التفسير الى المعنى بان يكون عيسى عليه الصلاة والسلام قد حكى قول الله سبحانه وتعالى
بعبارة اخرى وكانه تعالى قال له مرهم بان يعبدوا ربي او مرهم بان يعبدوا الله ربك وربهم فعبر عيسى عليه
الصلاة والسلام عن نفسه بطريق التكلم وعنهم بطريق الخطاب على ما مقتضى المقام ح ويطرح في الحكاية بالمعنى قوله
تعالى قولوا ربنا اما الذين يخرجون والاصل انكم لذا تعتزون وقول الشاعر • الم تر اني يوم جو سويقة • بكيت
فنادتني هنيدة ماليا • اي ما لك وسياتي فيه كلام ان شاء الله تعالى ولا يسع ان يكون الله تعالى قال لعيسى
عليه الصلاة والسلام قل لهم اعبدوا الله ربي وربكم فحكاه كما امر به ولا اشكال **قال** ووهم الزمخشري
فاجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة **اقول** النكتة التي اشار اليها هي ان عطف البيان في الجامد كالنعت
في المشتق والضمير لا ينعت فلا يعطف عليه عطف بيان وليست هذه النكتة من الغموض بحيث يتوهم
الزمخشري بالذهول عنها ولعله لم يهمل وانما راها غير معتبرة بناء على ان ما ينزل منزلة الشي لا يلزم ان
تثبت جميع احكامه الا ترى ان المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بني والضمير لا ينعت
ومع ذلك لا يمتنع نعت المنادى **قال** واما الثاني فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول **اقول** يعني
بالثاني جعل ان اعبدوا بدلا من ما المنصوب بقلت ولا يصح لما قاله من ان العبادة لا تقال قال التفتازاني
وكذا لو اعتبرت معنى الطلب فان طلب العبادة لا يقال ايضا **قلت** وفيه نظر لاطراد التقدير ما قلت
لهم الا امرهم بالعبادة ولا شك ان الامر بالعبادة مما يقال وقد اسلفنا عن الزمخشري ان الموصولة
بالامر تؤول بمصدر دال بحسب المادة على الامر واذا كان كذلك لم يمتنع كونه مقولا **قال** وقد فاته
هذا الوجه هنا فاطلق المنع **اقول** وقد يكون المانع بناء على ان القول بمعناه ليس مؤولا ولا سيما على ما يرشد
اليه قوله لان العبادة لا تقال والا فلو اول بالامر لزال المانع وصح جعلها مصدرية لا العبادة مما يؤمر
بها **قال** قلنا هذا لازم على توجيهه التفسيرية **اقول** يعني ان ما ذكره السائل من ان امر لا يتعدى
بنفسه الى المامور به الا قليلا فلذا ما اول به لازم للزمخشري على توجيهه التفسيرية حيث جعل القول
في معنى الامر وقد تعدى بنفسه ولكنه لم يعتبر ذلك مانعا بناء على انه لا يلزم من تاويل شي بشي ان يعطى
حكمه حكم ما اول هو ما اول به وانما قلنا انه لم يعتبره لانه اجاز التفسيرية وجها ولم يلتفت الى ما ذكره السائل
فلا يكون هذا مانعا عنده فيلزمه القول بصحة البدل على التاويل وهو قد منع ذهولا عن التاويل في هذا المحل
هذا معنى كلام المصنف وقد اشرنا الى وجه ايداعه **قال** والعائد موجود حسا فلا مانع **اقول**
افعد من هذا في الرد الزام الزمخشري بما لا محيص له عنه ولا يستطيع انكاره وذلك انه قد قال في المفصل
ما هذا نصه وقولهم ان البدل في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة

لعل بطريق التكلم كذا صح

في كونهما تمتنين لما ينبغي انه الان يعنوا اهدار الاول واطراحه الا انك تقول زيد رايت غلامه وحلا اصله فلو
ذهبت تهدر الاول لم يتسند كلامك قال ان تقع بين لو وفعل القسم مذكورا كقوله فاقسم ان لو التقينا
وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم اقول توالى في البيت قسم وشرط فجعل لكان لكم جوابا للقسم اذ هو
السابق على القاعدة وقد صرح المغاربة بانه لا فرق في هذا الحكم بين الشرط الامتناعي وغيره وظاهر كلام
غيرهم واما ابن مالك فوافق على ذلك ان لم يكن الشرط امتناعيا واضطرب كلامه في التسهيل في الشرط الامتناعي
فظاهر ما قاله في باب القسم ان الجواب للو وانما جعل الجواب للقسم وكلامه في باب الجوازم على ان جواب
القسم محذوف اغنى عنه جواب لو قال او متروكا كقوله اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا
العتيق اقول المراد بالعتيق هنا الكريم لا الحر للزوم التطويل بعطف الشيء على مرادفه وقد تقدم وفائدة
ما اسلفناه عند قول المصنف ومعناه حمل المخاطب على الاقرار والاعتراف او قال العتيق اخص من
الحر لان العتيق يستدعي سبق خلاف الحرية وجواب القسم هنا على راي الجماعة او جواب الشرط على
احد رايي ابن مالك محذوف اي لو كنت حرا لقاومتك وفي البيت دليل على جواز تقدم الخبر المنصوب اذ
الباء لا تدخل الا عليه على ما ذكره بعضهم وهو مردود قال ان تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله
ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم في رواية من جر الظبية اقول انه يتعين ح
كون الكاف جارة وان زائدة واما في رواية من نصب الظبية فعلى ان كان خففت واعملت في الظاهر واما
في رواية من رفعها فعلى انها خففت واهملت او اعملت في ضمير محذوف اي كانها ظبية والموافاة الاتيان
المقسم ماخوذ من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه وتعطوا تتطاول الى الشجر
لتتناول منه كذا في القاموس والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يورق مثل اورق اي صار ذا ورق ويروى
ناضر السلم والنضر الحسن والبهجة والسلم شجر ذو شوك قال بعد اذا كقوله
فامهله حتى اذا ان كانه معاطي يد في لجة الماء غامر اقول المعاطاة المناولة واللجة باللام المضمومة
والجيم معظم الماء وغامر اسم فاعل بمعنى المفعول كعيشة راضية من غمره الماء اذا اعطاه والمعنى انه ترك
هذا الرجل وامهل في اعادته بما دار به الى ان وصل الى حالة اشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده
ليتناول ما ينقذه وهذه حالة الغريق قال وليس في كلامه تعرض للفرق بين الغضبين كما نقل عنه
اقول ولم اقف على وجه الفرق بينهما لاحد ويمكن ان يقال فيه لما رتب في اية هود على مجيء الرسل لوطا
عليه الصلاة والسلام امور هي مساءته وضيق ذرعه وقوله هذا يوم عصيب ومجيء قومه يهرعون اليه
لم يوت بان المنافاة معناها لهذا المقام وذلك ان مجموع هذه الامور المرتبة في هذه الاية من حيث هو مجموع
ليس شديد الاتصال بمجيء الرسل حتى يعد المجموع كانه واقع في جزء واحد من الزمان ودخلت في اية العنكبوت
لانه لم يرتب فيها على مجيء الرسل غير مساءة لوط وضيق ذرعه وهما شديدا الاتصال بذلك المجيء فاتى بها اشعارا
بهذا المعنى والله اعلم قال ثم ان قصة الخليل التي فيها قالوا سلاما ليست في السورة التي فيها سيء
بهم بل هي في سورة هود وليس فيها ولما اقول نص التلاوة في سورة هود ولقد جاءت رسلنا قالوا سلاما
قال سلام فما لبث ان جاء بعجل حنيذ فان قلت قصة الخليل عليه الصلاة والسلام التي فيها قالوا سلاما
وقعت في هود كما تلوته وفيها ولما جاءت رسلنا لوطا سيء بهم فاذن لم يصدق قول المصنف ليست في السورة
التي فيها سيء بهم قلت المراد بسيء بهم ما وقع جوابا للما المزيد بعدها ان وهي التي تلاها ابو حيان
وهذه في سورة العنكبوت فقط وهذه السورة لم تقع فيها قصة الخليل التي فيها قالوا سلاما وانما وقعت

في سورة هود وكلام المصنف مستقيم قال لاحدهما تواردا المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والاصل
التوافق اقول يعني فيتعين في المحل الذي تواردا عليه كونهما بمعنى واحد ولا سبيل الى جعل المكسورة
مصدرية بمعنى المفتوحة لانه لا قائل به فتعين جعل المفتوحة شرطية كالمكسورة عملا بالاصل السالم من
المعارض وفيه نظر لانه ان اراد بالتوافق الترادف فهو ممنوع وان اراد ان التركيب المعين اذا وجد تركيب اخر
لم يخالفه الا في بعض مفرداته فالاصل ان يكون معناهما متفقين لا مختلفين فهو ايضا ممنوع قال والثاني
مجيء الفاء بعدها كثيرا كقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اقول يحتمل ان
يكون ما بعد الفاء جواب شرط مقدر وان مصدرية جاء بقول الجماعة لا شرطية والمعنى لا تفتخر علي لان كنت ذا
نفر فان فخرت انت بذلك فخرت انا بمثله فان قومي باقون لم تستاصلهم الازمات فحذف المسبب الذي هو
الجواب في الحقيقة واقيم السبب مقامه فاطلق عليه الجواب وابو خراشة بخاء معجمة مضمومة وراء وشين
معجمة وحكى بعض المصريين خاتمه كنيته شاعر مشهور اسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفاءين خفيفتين
بينهما الف ابن ندبة بنون مفتوحة وهي امه والنفر عدة رجال من ثلاثة الى عشرة والنفر ايضا الرهط وهو
المراد في البيت والضبع على زنة العضد السنة المجدبة وفيه تورية لانه اوهم انه يريد الحيوان المعروف
ورشح بقوله تاكلهم وهو مجاز عن الشدة التي تحصل من جدب السنة شبهها بالاكل فهو استعارة تبعية وقد
انشد المصنف هذا البيت ثانيا في فصل اما بالفتح والتشديد وثالثا في القاعدة التاسعة من الباب
الثامن قال الثالث عطفها على المكسورة كقوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلا ما تاتي
وما تذر الرواية بكسر الاولى وفتح الثانية ولو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة اقول
بيان الملازمة ان المصدرية تؤول مع صلتها بمصدر وهو من قبيل المفردات والمكسورة شرطية والداخلة
على جملة وهذه الملازمة التي ذكرها مبنية على ما ذكره من عطف المصدر على الجملة السابقة وهو ممنوع لجواز
ان يكون المصدر المسؤول معمولا لفعل محذوف اي ان اقمت ووقع ارتحالك فانما عطف جملة على جملة قال
والصواب انها في ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة اقول من جملة ذلك كله قوله اتغضب
ان اذنا قتيبة حزتا فهذا اعتراف منه بان القول بانها في هذا البيت شرطية خطا وقد اشار فيما سبق
الى ان المتعين او الراجح عنده فيه كونها شرطية وهو تناقض قال وقوله نزلتم منزل الاضياف
منا فعجلنا القرى ان تشتمونا اقول القرى مقصور بكسر القاف الاحسان الى الضيف والشتم
السب تقول شتمه يشتمه بفتح العين في الماضي وكسرها وضمها في المضارع ان المكسورة المشددة
قال وقد ينصبهما اي لعل كقوله اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا
اسدا اقول الجنح بكسر الجيم وضمها طائفة من الليل والخطى جمع خطوة بالضم وهي ما بين القدمين
وخفافا جمع خفيفة والحراس جمع حارس واسدا باسكان السين جمع اسد قال الجوهري وهو مخفف من
اسد بضمتين لكنه قال اسد هذا مقصور من اسود وهو منتقد قال ان قعر جهنم سبعين خريفا
اقول وجه الاستدلال به انه قد ورد ان قعر جهنم لسبعون خريفا على ما حكاه الرضي فالخبر قوله
سبعون عن القعر والظاهر ان المراد ان مسافة قعر جهنم اي مسافة السير اليه سبعون خريفا فليكن
النصب كذلك قال اي ان بلوغ قعرها يكون في سبعين خريفا اقول المعنى انه يكون في سبعين خريفا والظرف
اما لغو متعلق بكان على انها تامة او مستقر خبر لكان على انها ناقصة وقد يستشكل تخريج الحديث على هذا
رواية الرفع لانه قد ظهر بها ان القعر اسم عين لا مصدر ويجاب بان كونه اسم عين على رواية الرفع لا يمنع من

جعله مصدرا على رواية النصب **قوله** وعلى كل تقدير لا يتجه التخريج المذكور نقل صاحب هذا القول ان
نصب الجزئين بها لغة لبعض العرب **قال** جاء ان من يدخل الكنيسة يوما • يلق فيها جآذرا وظباء
اقول الجآذر بالذال المعجمة جمع جُؤْذر بضم الجيم مع ضم الدال او فتحها ولد البقرة الوحشية والمراد
يلق فيها صورا احسانا من الانس تشبه الجآذر والظبا **قال** والمعنى ايضا يا باه لانهم ليسوا اشد
عذابا من سائر الناس **اقول** فيه نظر فقد قيل ان الحديث وارد فيمن يصور الصور لتعبد من دون الله
تعالى وفاعل هذا كافر فلا شك ولا بدع في ان يكون اهل هذه الجريمة الشنعاء اشد الناس عذابا ويؤيده
ان الحديث قد روى بطريق ليس فيها لفظ من ففي صحيح مسلم اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وهذا
مما يقوى تاويل الكسائي **قال** والجيد الاستدلال بقول ابن الزبير رضي الله تعالى عنهما لمن قال لعن الله ناقة
حملتني اليك ان وراكبها اي نعم ولعن راكبها **اقول** ان وراكبها هو مقول ابن الزبير المستدل به ويقال ان
المقول له ذلك شخص له فضالة ابن شريك حكى انه اتى ابن الزبير في حاجة فاقبل عليه فقال ان ناقتي نقبت
فقال ارحلها فقال واعطشها الطريق فقال اسقها فقال فضالة ما جئتك مستطبا وانما جئتك مستمنحا
لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير انَّ وراكبها **قوله** مستمنحا يحتمل ان يكون بالمثناة التحتية من
قولك استماحه اي سأله العطا ويحتمل ان يكون بالنون من قولك استمنحه اي طلب منحته وهو المعنى الاول
قال اذ لا يجوز حذف الاسم والخبر جميعا **اقول** يعني فيتعين جعلها في كلام ابن الزبير بمعنى نعم لتسلم
من هذا المحذور لكن قد يقال انها وقعت في ذلك لتقرير مضمون الدعا وهو ليس من مواقع نعم **قال** وعن المبرد
انه حمل على ذلك قراءة من قرأ ان هذان لساحران **اقول** حكى بعضهم ان ابا علي الفارسي رده بان ما قبل ان المذكورة
لا يقتضي ان يكون جوابه نعم اذ لا يصح ان يكون جوابا لقول موسى عليه الصلاة والسلام ويلكم لا تفتروا على الله كذبا
فيسحتكم بعذاب ولا ان يكون جوابا لقوله فتنازعوا امرهم بينهم وهو كلام حسن **قال** واعترض بامرين
احدهما ان مجي ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت **اقول** هذا امر لا يلتفت اليه مع نقل سيبويه وغيره
له عن الفصحاء وتلقي الائمة له بالقبول فان قلت كيف يصح جعل القول بعدم الثبوت غاية لشذوذ مجيها
بمعنى نعم قلت يمكن ان يقال هو غاية لما يستلزمه الشذوذ من معنى الخفا كانه قيل فخفي حتى لم يطلع
عليه بعض الناس لما فيه من الخفا فقال انه لم يثبت **قال** والثاني ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدا كالجمع
بين متنافيين **اقول** وجه ذلك ان التاكيد يقتضي الاهتمام بالموكد والاعتناء به وحذفه يقتضي عدم الاعتناء
بشانه فتنافيا ولقائل ان يقول انما يتاتى هذا ان لو كان الموكد باللام هو المبتدا المحذوف وهو ممنوع وانما الموكد
نسبة الخبر الى المبتدا سلمنا ان الموكد هو المبتدا لكن لا نسلم التنافي لان المحذوف لدليل في حكم الثابت وقد
صرح الخليل وسيبويه بجواز حذف الموكد وبقاء التاكيد في نحو مررت بزيد وجاني اخوه انفسهما بالرفع على تقدير
هما صاحباي انفسهما وبالنصب على تقدير اعنيهما انفسهما وقد يقال ان مراده ان مقام التاكيد مقام بسط
ومقام الحذف مقام ايجاز واختصار والجمع بين التاكيد والحذف جمع بين امرين متنافيين فيتعين التنافي على هذا
على ان الموكد هو المبتدا المحذوف **قال** فالاقسام اذن عشرة هذه الثمانية والموكدة والجوابية **اقول** لا
ينبغي للمصنف عد بعض الاقسام هنا وذلك لان الكلام انما هو في اللفظ المفرد وان اذا كانت كما قال فعلا
ماضيا مسندا الى ضمير الاناث كان ذلك جملة تعليه وقد تبع المصنف فيما يعد هذا على انه لا ينبغي ان يعد من
اقسام اما مثل قوله اما انت ذا نفر ولا من اقسام أمّا مثل أمّا المتّ ولا من اقسام الا مثل ألّا تفعلوه وكيف

أنت ذا نفر ولا من أمّا مثل إمّا ح

خالف ذلك ثم عبارته غير محررة وذلك لانه قال فعلا ماضيا مسندا لجماعة المؤنث بجعل مجموع هذا اللفظ

وهوان

وهوان فعلا مسندا وليس كذلك والعبارة المحررة فيه ان يقال ان فعل ماض وفاعل هو ضمير جماعة المونث
قال ان المفتوحة المشددة ومن هنا صح للزمخشري ان يدعي ان انما بالفتح تفيد الحصر كانما
اقول قد يطرد الا يلزم من كونها فرعا افادتها للحصر من حيث ان الفرع لا يلزم مساواته للاصل في جميع احكامه
نعم الموجب للحصر في انما بالكسر عند القائل به قائم في انما بالفتح فمن قال سبب افادة انما الحصر تضمنها
معنى ما والا قال بذلك في انما بالفتح لوجود هذا السبب فيها ومن قال السبب اجتماع حرفي تاكيد قال به في
انما ايضا لذلك واما السبب هو كون المفتوحة فرع المكسورة فوجه مخدوش **قال** وقول ابي حيان هذا
شي انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر مردود **اقول** يعني ما ذكره ان المفتوحة فرع
عن المكسورة وفيه ما عرفت ثم المردود هو دعوى ابي حيان ان هذا شي لم يقل به الا الزمخشري وانه لا يعرف
بذلك الا في انما بالكسر ورده هذا بان يثبت ان غير الزمخشري قال بذلك وان القول به معروف مشهور عند النحاة
لا بكون المفتوحة فرع المكسورة فان هذا لا يقتضي ان يكون القول بافادة انما الحصر معروفا وما جني ترده بقول الحجاز
قال فالمعنى ما اوحي الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك **اقول** وهذا الكلام النفي فلا بعد
بعد الحصر الواقع بما والا وقد نص صاحب المفتاح وغيره على امتناعه ومع وقوع مثل هذا التركيب في الكشاف
في مواضع **قال** فان ما للنفي والا للحصر قطعا **اقول** عليه سؤال وهو ان الا ليست بمفردها للحصر كما
تعطيه ظاهر كلامه بل مجموع ما والا هو المفيد للحصر وجوابه ان قوله للنفي ليس خبرا عن ما وانما هو متعلق
بمحذوف والخبر قوله للحصر والتقدير فان ما الكائنة للنفي والا للحصر او فان ما اعنيها الكائنة للنفي والا للحصر
قال نحو بلغني ان زيدا قائم تقديره بلغني كونه زيدا **اقول** قدره الرضي بقوله بلغني زيديته فان
ياء النسب اذا لحقت آخر الاسم وبعدها هاء التانيث افادت معنى المصدر نحو الفرسية والضاربية
والمضروبية **قال** الثاني ان تكون لغة في لعل كقول بعضهم ائت السوق انك تشتري لنا شيئا
اقول هذا المثال حكاه الخليل عن بعض العرب وانما لم يستدل بذلك لاحتمال ان يكون الترجي
المتكلم بهذا الكلام قصد الترجي والافا اللفظ يحتمل لارادة التعليل على حذف اللام **قال** ام
وليس منه قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري • اقوم آل حصن ام نساء **اقول** لخلاف
وهو يلتبس بهمزة المضارعة ونبه على الاصل وفيه اختصاص الرجال بالقوم على حد قوله تعالى لا يسخر
قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن **قال** وانما سميت
في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغنى باحدهما عن الاخر **اقول** فالاتصال على هذا
بين السابق واللاحق فاطلق عليها انها متصلة باعتبار متعاطفيها المتصلين بها فتسميتها بذلك انما هو
لامر خارج عنها وبعضهم سميت متصلة لانها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام
بمثابة كلمة واحدة الا ترى انهما جميعا بمعنى اي فيكون اعتبار هذا المعنى في تسميتها اولى من الوجه
الاول لان الاتصال بهذا المعنى راجع اليها نفسها لا الى امر خارج عنها لكن هذا انما يتاتى في المسبوقة
بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الوجه الاول بشموله النوعين **قال** لان الاستفهام معها
على حقيقته **اقول** يرد النقض عليه بصور كثيرة وقعت فيها ام متصلة بعد همزة ليست للتسوية
ولا للاستفهام الحقيقي كما اذا كانت للانكار والتعجب فان قلت ليس المراد بكون الاستفهام معها على
حقيقته كونه كذلك دائما وانما المراد وجوده في الجملة فيكون وجه الفرق ان ام التي بعد همزة التسوية
لا استفهام معها البتة والتي بعد همزة ليست للتسوية يوجد الاستفهام الحقيقي معها في بعض الصور

مطلب
اختصاص الرجال بالقوم
تسمية ام المتصلة

قلت قد وقع للمصنف بعد هذا ان الهمزة اذا كانت للانكار كانت بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعد النفي فعلم
ان خروج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي مناف للمتصلة عنده قال وتكونان ايضا فعليتين كقوله فقمت
للطيف مرتاعا فارقني فقلت اهي سرت ام عادني حلم اقول المراد بالطيف هنا خيال المحبوب
المرئي في النوم والمرتاع الخائف وارقني اسهرني واهي باسكان الهاء بعد الهمزة في التسهيل ما يقتضي انه
قليل وفي شرحه للمصنف ان الاسكان في ذلك لم يجئ الا في الشعر وسرت سارت ليلا وعادني جاءني بعد اعراضه
والحلم بضمتين رؤيا النوم وقد تسكن لامه ايضا قال ابن الحاجب يريد اني قمت من اجل الطيف منتبها مذعورا
للغاية وارقني لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق او كان في المنام ومحوا ان يريد
فقمت للطيف واما في النوم لحلا الا في حال كوني مذعورا لاستعظامها وارقني ذلك لما انتبهت فلم اجد شيا
محققا ثم من فرط صبابته يشك في الحق المحقق سرت ام كان ذلك حلما على عادتهم في مبالغاتهم كقوله
انت ام ام سالم قلت حاصله احتمال كون القيام في اليقظة او في المنام واما الشك في الاجتماع
هل كان في اليقظة والنوم فثابت على كل من الاحتمالين قال وذلك على الارجح في انها فاعل بمحذوف يفسره
سرت اقول انما كان هذا ارجح لان الاستفهام بالفعل اولى من حيث ان الاستفهام عما يشك فيه وهو الاحوال
لانها تتجدد واما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب في باب الاشتغال في نحو ازيدا ضربته قال واسمية
كقوله لعمرك ما ادري وان كنت داريا شعيث ابن سهم ام شعيث ابن منقر الاصل اشعيث بالهمزة
اوله والتنوين في اخره فحذفهما للضرورة اقول اما ان الاصل اشعيث بالهمزة فمسلم واما انه حذفها للضرورة
فليس بمتفق عليه كما مر في الالف المفردة واما ان الاصل شعيث بالتنوين فممنوع فقد قال السيرافي في شرح
الكتاب عند انشاد هذا البيت لا بد فيه من تقدير الالف لانه يحجو هذه القبيلة فيقول لم نستقر على اب
لان بعضهم يعزونها الى منقر وبعضها يعزونها الى سهم قلت يحتمل ان يكون في البيت ممنوعا من الصرف
نظرا الى انه اسم القبيلة فلا يكون حذف تنوينه ضرورة والاخبار عنه بابن لا يمنع ارادة القبيلة لجواز رعاية
التذكير وضده باعتبارين قال ومثله بيت زهير السابق اقول يريد ان بيت زهير الذي انشده
اولا مثل البيت الذي انشده اخرا من حيث وقوع ام فيه بين جملتين اسميتين وهو معترض بانها بحسب الظاهر
انما وقعت بين جملة اسمية ومفرد فان قلت السعد ام هم نساء قلت هو ممكن لكن ينبغي النظر في الفرق
بين قوله تعالى ءانتم اشد خلقا ام السماء وبيت زهير وان ام وقعت في كل منهما بين جملة ومفرد بحسب
الظاهر فتقدير جزء تتم به الجملة في البيت دون الاية تحكم قال وانزلت فقد قال ذو الرمة فقلت
تجمد رجي مترجا على بابها من عند اهلي وغاديا ادو زوجة بالمصرام ذو خصومة اراك لها
بالبصرة العام ثاويا فقلت لها لا ان اهلي جيرة لاكثبة الدهنا جميعا وماليا وما كنت مذ ابصرتني
في خصومة اراجع فيها يا ابنة العم قاضيا اقول الرمة بضم الراء من الحبل البالي قال الجوهري
وبها سمي ذو الرمة والمدرج بفتح الميم مصدر من قولك درج الرجل اي مشى والمتروح اسم فاعل من تروح
اذا ذهب في الزمن المسمى بالرواح وهو من زوال الشمس الى الليل تقول راح يروح رواحا وهو نقيض
قولك غدا يغدو غدوا والزوجة منكوحة الرجل لغة وتقال لها زوج ايضا كما تقال لبعلها بدون هاء
وانكر بعض مجيء الزوجة بالهاء للمراة والبيت راد عليه وذو زوجة خبر مبتدا محذوف يقدر متاخرا على
سبيل الوجوب عند ابن الحاجب والمصنف وجماعة لكون المطلوب تعيينه هو الخبر وعلى سبيل الاستحسان
عند سيبويه كما مر والتقدير اذو زوجة بالمصرام ذو خصومة والجيرة بكسر الجيم جمع قلة للجار والاكثبة

جمع كثيب وهو الرمل المجتمع كالكوم والدهنا موضع ببلاد تميم يمد ويقصر وهو في البيت مقصور وان قلت
عطف غاديا على متروحا شكل لانه من معمولات المصدر والخبر عنه بقوله على بابها او بقوله
من عند اهلي فيلزم عليه الاخبار عن المصدر قبل استكمال معمولاته قلت لا نسلم ان على بابها او من عند اهلي
خبر بل الكل من معمولات المصدر والخبر محذوف اي حاصل قال وقد اولع الفقهاء وغيرهم بان يقولوا
سواء كان كذا او كذا وهو نظير قولهم يجب اقل الامرين من كذا او كذا والصواب العطف في الاول بام وفي الثاني
بالواو وفي الصحاح تقول سواء علي قمت او قعدت ولم يذكر غير ذلك وهو سهو وفي كامل الهذلي ان ابن محيصن
قرا من طريق الزعفراني اوَلم تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان اقول اعلم ان السيرافي قال في شرح الكتاب
ما هذا نصه وسواء اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت ام بعدها كقولك سواء علي اقمت ام قعدت واذا
كان بعد سواء فعلان بغير استفهام كان عطف احدهما على الاخر باو كقولك سواء علي قمت او قعدت انتهى كلامه
وهو نص صريح يقتضي بصحة قول الفقهاء وغيرهم سواء كان كذا او كذا وبصحة التركيب الواقع في الصحاح وقراءة ابن
محيصن التي لا همزة فيها بعد سواء فجميع ذلك مستقيم لا خطاء فيه ولا شذوذ فان قلت فما وجه العطف باو
والتسوية تاباه لانها تقتضي شيئين فصاعدا واو لاحد الشيئين او الاشياء قلت وجهه السيرافي بان
الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت سواء علي قمت او قعدت فتقديره ان قمت او قعدت فهما علي سواء
وعليه فلا يكون سواء خبر مقدم ولا مبتدا فليس التقدير قيامك او قعودك سواء علي فيما مثل لغو حرك
بل سواء خبر مبتدا محذوف اي الامران سواء وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر وصرح الرضي
بمثل ذلك وحكى ايضا ان ابا علي الفارسي قال لا يجوز او بعد سواء فلا يقال سواء علي قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى
سواء علي احدهما ولا يجوز قلت ولعل هذا هو مستند المصنف في تخطية الفقهاء وغيرهم في هذا التركيب
وقد رد الرضي كلام الفارسي بما هو مذكور في شرحه للحاجبية فراجعه ان شئت ثم المحصل من ايراد المصنف قول
الفقهاء سواء كان كذا او كذا في المعطوف بعد همزة التسوية وكذا ما في الصحاح والغرض ان الهمزة في شيء من ذلك
وكانه توهم ان الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في اول جملتيها فقدر الهمزة اذ لم يكن مذكورة وتوصل بذلك الى تخطية الفقهاء
وغيرهم وهذا مندفع بما مر واما قراءة ابن محيصن التي نسبها الى كامل الهذلي وهو سواء عليهم انذرتهم او لم تنذرهم
بهمزة واحدة ونار كما دل عليه مجموع كلامه في الالف المفردة وهنا توجيهها في العربية صحيح على ما قاله
السيرافي ولا يتاتى ح الاستشهاد بهذه القراءة على حذف الهمزة كما ادعاه المصنف في اوائل الكتاب واما
تخطية الفقهاء في قولهم يجب اقل الامرين من كذا او كذا وان الصواب فيه العطف بالواو فمبني على ان البين هو الامران
جميعا بل البين اقلهما والاقل هو احدهما فجاز العطف باو قال اولهم بعض حذف
معطوف بدون عاطفه اقول يرد عليه مثل قوله تعالى والذين تبوءوا الدار والايمان وقال الشاعر وزججن
الحواجب والعيونا وقال الاخر علفتها تبنا وماء باردا ومن كلامهم اشترته بدرهم فصاعدا فجميع
ذلك حذف المعطوف بدون عاطفه ولعل مراده حذف المعطوف وعاطفه معا وان كان فلا يرد شيء من ذلك
قال وانما المعطوف جملة الخبر ووجه المعادلة بينهما وبين الجملة قبلها ان الاصل ام بصيرون ثم اقيمت الاسمية
مقام الفعلية والسبب مقام المسبب لانهم اذا قالوا انت خير كانوا عنده بصراء هذا معنى كلام سيبويه
اقول هذا الذي قاله ماخوذ من كلام الزمخشري فانه قال ام هذه متصلة لان المعنى افلا تبصرون ام تبصرون الا انه وضع قوله انا خير موضع
تبصرون لانهم اذا قالوا انت خير فهم عنده بصراء وهذا من انزال السبب منزلة المسبب انتهى لكن كلام المصنف
ظاهر في اتصال ام وكلام الزمخشري نص فيه وكلاهما مخالف لكلام سيبويه كما تراه قال في الكتاب هذا

باب ام منقطعه وذلك قولك اعمرو عندك ام عندك زيد فهذا ليس بمنزلة ايهما عندك الا ترى انك لو قلت ايهما عندك
لم يستقم الا على التكرير والتوكيد ويدلك على ان الاخر منقطع عن الاول قول الرجل انها لابل ثم يقول ام شاء يا قوم
فكما جاءت ام ها هنا بعد الخبر منقطعه كذلك تجي بعد الاستفهام وذلك انه حين قال اعمرو عندك فقد ظن انه
عنده ثم ادركه مثل ذلك الظن في زيد بعد ان استغنى كلامه ولذلك ايضا انها لابل ام شاء انما ادركه الشك
حين مضى كلامه على اليقين ثم قال ومثل ذلك وهذه الانهار تجري من تحتي افلا تبصرون ام انا خير من هذا الذي
هو مهين كان فرعون قال افلا تبصرون ام انتم بصراء فقوله ام انا خير من هذا بمنزلة ام انتم بصراء لانهم لو قالوا
انت خير منه كان بمنزلة قولهم نحن بصراء ثم قال ومن ذلك ازيد عندك ام لا كانه حين قال اعندك زيد كان يظن انه عنده
ثم ادركه مثل ذلك الظن انه ليس عنده فقال ام لا انتهى كلامه رحمه الله عليه وانت تراه قد حكم بان ام في الايه منقطعه
وقرر انقطاعها بما رايت فلا ينبغي ان يحكم بان ما ذكره المصنف هو معنى كلام سيبويه مع القول بان ام متصله قال السيرافي
في شرح الكتاب اذا كان بعد ام نقيض ما قبلها فهي منقطعه وذلك لان السائل لو اقتصر في ذلك المثال على قوله
اعندك زيد لاقتضى استفهامه هذا الجواب نعم او لا فقوله ام لا مستغنى عنه في تتميم الاستفهام الاول
وانما ذكره الذاكر ليبين انه عرض الظن في نفي انه عنده كما كان قد عرض له الظن في ثبوت كونه عنده وكذلك الايه لو اقتصر
على قوله افلا تبصرون لاستدعى ان يقال له تبصر او لا تبصر وكان في غنية عن ذكر ما بعده لكنه افاد بقوله ام انا
خير عروض الظن له في انهم يبصرون بعد ما ظن اولا انهم لا يبصرون هذا كلامه قال فان قلت فانهم يقولون
اتفعل هذا ام لا والاصل ام لا تفعل قلت انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف واحرف الجواب تحذف الجمل
بعدها كثيرا وتقوم في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجمله هنا مذكوره لوجود ما يغني عنها اقول لو منع المصنف
كون المعطوف محذوفا في هذا المثال لاستغنى عن هذا الاعتذار وذلك لان المعطوف هنا مجموع لا تفعل وهذا
المجموع لم يحذف وانما حذف بعضه والكلام في الاول لا في الثاني فبحث المصنف هو اخذه من جهه تسليمه للسائل ان المعطوف
حذف وليس كذلك على ان ظاهر كلامه في المثال المذكور ان ام متصله ولذلك جعلها عاطفه وام المنقطعه غير
عاطفه كما صرح به المغاربه وقد علمت ان سيبويه يرى انها في مثل هذا التركيب منقطعه كما مر قريبا قال
واجاز الزمخشري حذف ما عطفت عليه ام فقال في ام كنتم شهداء يجوز ان تكون ام متصله على ان الخطاب لليهود وحذف
معادلها اي اتدعون على الانبياء اليهوديه ام كنتم شهداء اقول ان الاستفهام على هذا غير حقيقي وكان على المصنف
ان لا يسلم دعوى الاتصال في هذه الايه على ما قاله اولا قال الثاني ان تكون منقطعه وهي ثلاثه انواع اقول
هذا الحصر في الثلاثه منقوض بمثال سيبويه اعمرو عندك ام عندك زيد فان ام فيه منقطعه مع انه ليس شيا
من تلك الانواع الثلاثه اذ ليست ام فيه مسبوقه بخبر محض ولا بهمزه لغير الاستفهام ولا باستفهام بغير الهمزه
بل سبقت بهمزه الاستفهام الحقيقي قال واما الثانيه فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء
اقول ولا مانع من جعلها متضمنه للاستفهام التوبيخي فيعتبر مع الاخبار باشراكهم افاده توبيخهم وهو
اولى من جعلها لمجرد الاضراب كما ذكره قال الزمخشري لم جعلوا بل اجعلوا ومعنى الهمزه الانكار قال فقال
في قول الاخطل • كذبتك عينك ام رايت بواسط • غلس الظلام من الرباب خيالا • ان المعنى هل رايت اقول
وغيره يجعلها متصله والهمزه المعادله لها محذوفه اي اكذبتك عينك ام رايت وواسط بلد بالعراق
اختطها الحجاج وهو مصروف وقد يمنع والغلس ظلمة اخر الليل والرباب بفتح الراء والموحده بينهما الف
السحاب الابيض واسم امراه قال والذي يظهر لي ان المعنى في نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام
اقول ان اراد الحقيقي فلا بعد ولا يرد على البصريين فانهم يقولون انها بمعنى بل والهمزه سواء كان الاستفهام

المفاد

فلذلك امرا ما خير بمنزلة ام انتم بصيرا هو

المفاد بها حقيقيا او غير حقيقي وقد سبق انه يمكن ان يكون في الايه بمعنى بل والهمزه التي للانكار التوبيخي قال
ولانه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ونحو اماذا كنتم تعملون ام من هذا
الذي هو جند لكم اقول التحقيق ان اهل البلد متفقون على ان ام تجي للاضراب وانما الخلاف في تسميتها حين
منقطعه فهو امر لفظي وقد صرح التفتازاني في حاشيه الكشاف بان ام الداخله على الاستفهام حرف لمجرد
الاضراب بمعنى بل وليست متصله ولا منقطعه فلا يرد على البصريين شي مما قاله المصنف وفي كلامه هنا حذف
العاطف وقد مر التنبيه على مثله قال وحكى ان بعضهم يقول حلبه تبنا ويجعل يريد بها التشبيه اقول
التين ما يقطع من اصول الحنطه او الشعير عند الدراس والشبيه بفتح الشين من باب علم يعلم وقد يعلم فيكون
من باب قتل يقتل قال وصوب ابن السيرافي انكار الاصمعي قال الا ان تمانها للبكر بانها هو عطيتها اياه كا
عطيه لها عنى واذا رفع لم يسوغها عطيه في السنة الاخرى بعدها لانها تعطى من مفعول لفظا وتقديرا اقول
الرثمان بكسر الراء واسكان الهمزه مصدر رئمت الناقه على ولدها اذا عطفت عليه واحبته والبو بموحده
مفتوحه فواو مشدده جلد حوار يحشى فيعطف عليه الناقه اذا مات ولدها والحوار ولد الناقه وما اعترضه
ابن الشجري في انكار الرفع من انه يلزم عليه ان لا تعطى من مفعول لفظا وتقديرا قد يلتزم ولا يجد وذلك ان
الفعل المتعدي قد يكون الغرض منه اثباته لفاعله او نفيه عنه فقط فينزل منزله اللازم ولا يقدر له مفعول
تقول فلان يعطي اي يفعل الاعطاء فلا يذكر للفعل مفعولا ولا يقدره لان ذلك يخل بالغرض واعتبار هذا المعنى
البيت ممكن ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون الضمير من قوله به عائدا على ما لا على البو وبه متعلق بتعطي على انه
مضمن معنى تجود ولا يلزم تخلي من مفعول مع رفع رئمان قال وعلى الرفع يحتاج الى تقدير ضمير راجع
الى المبتدا منه اي رئمان انف له اقول هذا مبني على انه بدل بعض او اشتمال ولا يتعين بل يمكن لذلك بل
يجوز ان يكون بدل كل من كل فلا يحتاج الى تقدير رابط قال والضمير في يفعلهم لعامر لان المراد به القبيله
اقول لو قال المراد به الحي لكان احسن لان عامر في البيت مصروف باعتبار اراده الحي ولو اراد به الشاعر
القبيله لمنعه الصرف قال كيف ترى باز لا من قوله • ما تنقم الحرب العوان مني • بازل عامين حديث
سني • لمثل هذا ولدتني امي • اقول هذه ثلاثه ابيات من مشطور السريع انشدها المصنف اصابي او اخر
القاعده الاولى من الباب الثامن ونسبها هناك لابي جهل وقد تخيل ان فيها العيب المسمى بالاكفا وهو
اختلاف حرف الروي بما يقارب في المخرج بناء على ان في الاولين نون وفي الثالث ميم وليس كذلك بل الروي
فيها هو الياء ولم يختلف فلا اكفا وتنقم اي تكره اما بكسر القاف مضارع نقم بفتحها واما بفتح القاف مضارع
نقم بكسرها والعوان من الحروب التي قوتل فيها مره كانهم جعلوا الاولى بكرا والبازل اسم فاعل من بزل البعير
يبزل بزولا اي انشق نابه ذكرا كان او انثى وذلك في السنه التاسعه وربما بزل في الثامنه والمراد في البيت
وصفه بالقوه والجلاده تشبيها بالبعير البازل لانه يكون في هذا السن كامل القوه شديد الصلابه قال
انما اصير اليك لهذه المقطعات والخرافات اقول المقطعات جمع مقطعه وهي ما نقص عن عشره
ابيات ويقال لها ايضا المقطوع والخرافات بتخفيف الراء وضم الخاء المعجمه جمع خرافه وهي الاباطيل والاكا
والاكاذيب واصله ان رجلا من بني عذره استهوته الجن فكان يحدث بما راى فكذبوه وقالوا حديث خرافه
فهو معرفه ممنوع من الصرف ثم اطلقوا الخرافه على الموضوع من الحديث قال وحرف ابن مالك بعض
كتب اجماع النحويين فقال لا حاجه لتقدير مبتدا وزعم انها تعطف المفردات كبل اقول قد يعارض
هذا الكلام بقوله بعد في بيت المتنبي واظهر الوجهين الاتصال لسلامته من الاحتياج الى مبتدا يكون

تقدير

سداس خبراعنه في وجه الانقطاع كما لزم عند الجمهور في انها لابل ام شاة وذلك لان قوله عند الجمهور مقتض لوجود
الخلاف في لزوم دخول المنقطعة على الجمل وقوله او لاقتضى عدم الخلاف في ذلك فان قلت اعتبر هنا خلاف
ابن مالك فعبر بالجمهور واراد هناك بالاجماع اجماع من عداه قلت تعبيره بخرق الاجماع يوذن بالظاهر بالغاء
هذا القول ونقله الخلاف ثانيا يقتضي اعتباره فجاء التعارض بحسب الظاهر على ان بعض العلماء تردد في
اجماع النحاة هل يكون معتبرا بحيث لا يجوز خرقه جامر في اول الالف المفرده قال على سبيل التقرير لحصول
العلم باحدهما اقول يريد بحصول العلم باحدهما معينا وهو الافتراء وهذا تعليل لكون الاستفهام تقريرا
لا تحقيقيا ووجهه ظاهر فان حقيقة الاستفهام بالهمزة وام المتصلة انما تكون بحيث تستوي الامران في علم
المستفهم ويكون السوال عن التعيين وذلك منتف هنا لان المستفهم هو النبي صلى الله عليه وسلم عالم بوجود احد
الامرين على التعيين وهو الافتراء ويقع في بعض نسخ الكشاف لحصول العلم بكون الخبر بهما بالخاء المعجمة والراء
وهو ظاهر ولا يخفى انه ان تسلم المصـ للزمخشري لجواز كون ام في الاية متصلة اعترافا بانه لا يلزم في الاستفهام
بالهمزة السابقة عليها ان يكون حقيقيا وهو خلاف ما قرره اولا قال ومن ذلك قول المتنبي احاد
ام سداس في احاد لبيلتنا المنوطة بالتناد اقول المنوطة المعلقة وبالتنادي على حذف مضاف
اي المعلقة بيوم التنادي وهو يوم القيمة واثبات الياء هو الاصل وبه قرا ابن كثير قوله تعالى وياقوم اني اخاف
عليكم يوم التناد وحذفها حسن لان الكسرة تدل على الياء قال فشك اواحدة هي ام ست اجتمعت واحدة
اقول هذه الجملة الاستفهامية في محل مفعول مقيد بالجار وشك معلق عن العمل اذ هو فعل قلبي والمعنى فشك
في وحدتها وتعددها بهذا العدد الخاص قال وهذا من تجاهل العارف كقوله ايا شجر الخابور ما لك
مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف اقول كان الاحسن ان يقول كقولها لان الشعر لامراة وهي ليلى بنت طريف
الخارجية ترثي اخاها حيث قتله يزيد الشيباني ووجه التذكير انه اراد كقول من قال والخابور بالخاء المعجمة موضع
بناحية الشام كذا في الصحاح ووقع في القاموس والخابور نبت ونهر من راس عين والفرات واخر شرقي دجلة
الموصل وواد قال ويكون تقديم الخبر وهو احاد على المبتداء وهو لبيلتنا تقديما واجبا لكونه المقصود
بالاستفهام مع سداس اقول قد اسلفنا مناقشة في ان تقديم مثل ذلك واجب مما نص عليه سيبويه في الكتاب
من ان ذلك اولى لا واجب ونص ابن عصفور عليه في المقرب وذكره الرضي كما مر قال واعلم ان هذا البيت
اشتمل على لحنات استعمال احاد وسداس بمعنى واحدة وست وانما هما بمعنى واحدة واحدة وستة ستة
اقول يحتمل ان يقال ان المتنبي قصد التقسيم والمعنى الاخبار عن ليلة فراقه للاحبة بانها منقسمة الى
واحدة واحدة اي ان كل جزء من اجزائها مشابه ليلة واحدة ثم راى انها اطول من ذلك فاضرب فاستفهم
هل هي باعتبار الاجزاء منقسمة الى ستة ستة في كل واحد واحد من اجزاء الليلة هذا ان جعلت ام
منقطعة وان كانت متصلة فالمعنى طلب التعيين لاحد هذين الامرين ولم يخرج العدد المعدول عن
استعماله في معناه فتامل اقول واستعمال سداس واكثرهم يأباه ويخص العدد المعدول بما دون
الخمسة اقول ومثل هذا لا يعد لحنا لانه ليس بخارج عن كلام العرب بناء على ما نقله كثير من
الايمة ولو كانت مخالفة الاكثر لحنا للزم ان يلحن كثير من العلماء الذاهبين الى ما لم ينقل به غير القليل وهو
عن الانصاف بمراحل قال الثالث ان تقع زائدة ذكره ابو زيد في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير
ان التقدير افلا تبصرون انا خير اقول يحتمل قوله ان التقدير كذا ان يكون بيانا من المصنف لمراد ابي زيد في قوله
ذكره اذ هو عائد على وقوع ام زائدة ووقوعها زائدة في الاية يصدق على كون التقدير فيها افلا تبصرون

انا خير فيكون بدل كل ويحتمل ان يكون مفعولا بفعل محذوف اي ذكر ذلك فقال ان التقدير كذا والظاهر ان الجملة
الاسمية في الاية عند ابي زيد استينافية على تقدير سوال كانه لما قال افلا تبصرون قدر انهم قالوا اما نبصر
فقال انا خير قال والزياده ظاهره في قول ساعدة بن جؤية يا ليت شعري ولا منجى من الهرم
ام هل على العيش بعد الشيب من ندم اقول ساعدة اسم هذا الشاعر وكان متغزلا من ساعدة
الذي هو اسم للاسد وجؤية اسم امه بضم الجيم وفتح الهمزة وتشديد المثناة التحتية تصغير جؤوة وهي
حمرة تضرب الى السواد ولا يخفى ان الجملة الاستفهامية في محل نصب بشعري على ان يكون مصدرا مضافا الى
الفاعل اي ياليت شعري بهذا الامر ثابت كما يقوله الرضي او في محل رفع على انها خبر ليت والشعر بمعنى المشعور
كما يقول ابن الحاجب وعليهما فزيادة ام ظاهرة واما الاية فلا معنى لادعاء الزيادة فيها مع امكان جعلها
متصلة او منقطعة كما مر ولذلك لم يجعل الزيادة ظاهرة فيها كما جعلها في البيت كذلك قال وانشدوا
دار لخليلي ود وبها اصلني يرمي وراي بامسهم وامسلمة اقول وعند اهل هذه اللغة موصول
وهو هنا بمعنى الذي والسلمة بفتح السين المهملة وكسر اللام واحدة السلم وهي الحجارة يثني على المشار اليه
بانه صديق مواصل حافظ له بظهر الغيب يذب عنه ويحمي عرضه الـ قال وهي الداخلة على اسماء
الفاعلين والمفعولين اقول هذا ليس في كل موضع كما تعطيه ظاهر كلامه وانما هو اذا لم تكن ال للعهد
اما اذا كانت له كما في قولك جاءني ضارب واكرمت الضارب فلا كلام في حرفيتها والخلاف على ما صرح به
الرضي وابن مالك انما هو في الاسم فاعل او مفعول ان يتم ما يتم موافقة للالف واللام الحرفية في نحو
الرجل لفظا وهو واضح ومعنى لانها للتعريف كالحرفية فلما وافقتها قصد ان لا تدخل على المفرد كما تدخل
تلك الا على المفرد للمشابهة المذكورة كذا قال ابن الحاجب وفيه نظر لان ال الحرفية معرفة لما دخلت عليه من الاسم
وال الاسمية موصولة معرفة بصلتها الداخلة هي عليها باعتبار ما فيها من العهد على الصحيح فاين احداهما
من الاخرى قال ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمي الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير والوصف
اقول نحو اللازم باطل فانها لا تمنع من اعمالهما تقول جاء الامير الضارب زيدا والمعطى دينارا
وللقائل بحرفيتها ان يلتزم منع الاعمال مع وجودها ويجعل انتصاب المفعول بعد اسم الفاعل او المفعول
المحلى بها محتملا كما في المثال بفعل مقدر قال وليس بشيء لانها تؤول بالمصدر اقول يعني كما هو الشان في
كل موضع ولا يخفى عدم صحته في مثل جاء الضارب وقد يقال بل يمكن التاويل بالمصدر على ان يكون في الكلام الواقعة
هي فيه حذف فالتقدير في المثال المذكور جاء ذو الضرب قال والاول كقوله من لا يزال شاكرا على
المعه فهو حر بعيشة ذات سعة اقول يحتمل ان يكون هذا بيتا واحدا من تام الرجز مقفى او بيتين من
مشطوره ويعرف تعيين احد الامرين من الوقوف على بقية الشعر وحر بالحاء المهملة اي خليق وجدير
والسعة بفتح السين خلاف الضيق ويطلق على الجدة والطاقة نحو لينفق ذو سعة من سعته قال
والثاني كقوله من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد اقول دانت خضعت ومعد
ابو العرب وهو معد بن عدنان الواقع في عمود النسب الشريف النبوي قال الجوهري وكان سيبويه يقول
الميم من نفس الكلمة لقولهم تمعدد لقلة تمفعل في الكلام وقد خولف فيه قال والثالث كقوله صوت
الحمار اليجدع اقول هذا بعض بيت مشهور وهو يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت
الحمار اليجدع الخنا مقصور بالخاء المعجمة المفتوحة والنون اللفظ القبيح والنطق التكلم بالحروف المفهمة
للمعاني لكنه استعمل هنا في مجرد خروج الصوت من محله والمعنى وابغض اصوات العجم خارجا من محله

صوت الحمار وناطقا حال من الضمير المستكن في ابغض ويجدّع بالدال المهملة من قولك جدّعته اي سجنته وحبسته وذلك ان الحمار اذا حبس كثر تصويته وعلا نهيقه واما اذا جعل من الجدع الذي هو قطع الانف او الاذن او الشفة فلا يظهر له معنى وحكى الجوهري في الجديع الذي هو بمعنى التجزؤ والحبس اعجام الدال ايضا قال والجميع خاص بالشعر خلافا للاخفش وابن مالك في الاخير اقول يعني انما اجاز دخولها في السعة على المضارع ولم يقصراه على الشعر وبنى ابن مالك ذلك على ان الضرورة عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه والابيات التي دخلت ال فيها على المضارع لا ضرورة فيها بالتفسير المذكور كما في هذا البيت لتمكن الشاعر من ان يقول صوت حمار يجدّع قال وكذا في غيره من الشواهد الواردة في ذلك وفيه نظر فان هذا يفضي الى عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة وقلما يتحقق تركيب مقيد لا مندوحة لهم عنه والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر وذلك اعم من ان يكون للشاعر عنه مندوحة او لا ثم قد يقتضي قوله ان الجميع خاص بالشعر بما حكاه بعضهم من ان رجلا اقبل فقيل لعزتها هو ذا فقال العرب نعم الها هو ذا قال ولا ان الصحيح ان الداخلة على الآن زائدة اقول يحتمل ان يكون ان عطف على ان يقصد ان ال المطوف بها في الان هي التي لتعريف الحضور وانما اراد ال التي في هذا الظرف لتضمنه اياها قال او لاستغراق خصائص الافراد وهي التي تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل علما اقول هذا يصدق على الاستغراق العرفي نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او صاغة مملكته فان كلا تخلف الاداة فيه تجوز وليست لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الامير او صاغة مملكته دون من عداهم قال وقولك والله لا اتزوج النساء او لا البس الثياب ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما اقول يعني بالواحد من الامرين حتى لو تزوج امراة واحدة حنث ولو لبس ثوبا واحدا حنث ولمانع ان يمنع كونه في مثال اليمين الذي ذكره لتعريف الماهية بل هي للاستغراق وما استند اليه من وقوع الحنث بتزوج واحدة من النساء ولبس واحد من الثياب منازع فيه فمذهب الشافعي انه لا يحنث الا بتزوج ثلاث كما صرح به الرافعي في الطلاق وكما نقله الشيخ بهاء الدين السبكي بناء على ان معنى الجمع باق مع اداة العموم وليس مسلوبا بها كما ذهب المرحوم قال الشيخ بهاء الدين فحافظوا على الجمع ولم ينظروا الى جمع الكثرة حتى لا يحنث الا باحدى عشرة مثلا قال الوجه الثالث ان تكون زائدة وهي نوعان لازمة وغير لازمة فالاولى كالتي في الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة اقول فيه نظر فانها قد تحذف فيقال لذي ولذان ولذين ولتي ولاتي حكاه في التسهيل وعزاه عمرو ان اعرابيا قرا صراط لذين وفي كتاب الشواذ لابي محمد عبد السلام المقري السلامي صراط الذين قراءة ابي الاسميفع وابي رجاء بتخفيف اللام حيث كان جمعا او واحدا قال وكالواقعة في الاعلام بشرط مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى او لارتجالها كالسموال اقول فيه نظر لان العلم بالغرض هو مجموع اللفظ الالف واللام وما بعدهما فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال فيه زائد قال فالاولى كالداخلة على يزيد وعمرو في قوله باعد ام العمرو من اسيرها ❊ حراس ابواب على قصورها ❊ وقوله ❊ رايت الوليد بن اليزيد مباركا ❊ شديدا باعباء الخلافة كاهله اقول العمر بفتح العين لغة في العمر بضمها الا انه لا يكاد يستعمل الا في القسم في لغة العرب انهم لفي سكرتهم يعمهون وهو ايضا واحد عمور الاسنان وهو اللحم الذي بينها والعمر ايضا الشنف والنخل الطويل فعمرو العلم منقول من احد هذه الاشيا ولا شك انه صالح للالف واللام فيمكن ان يلمح اصله ويدخل عليه الاداة لكنه كالفارق بحو حارث وعباس وضحاك بان ذلك وقع في السعة وهذا انما سمع في الشعر والقصور جمع قصر وهو المنزل وكل بيت من حجر كذا في القاموس واعباء الخلافة اثقالها جمع عبء بالكسر وهذه استعارة تخييلية شبه

امور الخلافة وما يحتاج اليه من سداد النظر وحسن السياسة بالاحمال الثقيلة التي لا ينال العرض منها الا بعد نقلها من المحل التي هي مطروحة فيه والكاهل ما بين الكتفين وينال له الحارك ومستدنه بحيث يقوى بحمل تلك الاعباء هاية عن كفاية الممدوح للامامة العظمى واهليته لها قال لا تنكر العلم اذا الضيف كقوله ❊ علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم ❊ اقول هذا صدر بيت عجزه ❊ باشيض ماضي الشفرتين يماني ❊ والنقا مقصور بالنون المفتوحة والقاف الرمل والمراد بالاشيض السيف وبالماضي وبالشفرتين بفتح الشين الحدان وباليماني المنسوب الى اليمن والالف عوض عن الياء فلا تجامعها على ان سيبويه حكى ان بعضهم يجمع بينهما فيقول يماني بالتشديد قال واصلها في الداخلة على بنات اوبر في قوله ❊ ولقد جنيتك اكموا وعساقلا ❊ ولقد نهيتك عن بنات الاوبر ❊ اقول جنى يتعدى الى واحد تقول جنيت الثمرة اي قطفتها وفي البيت عداه الى اثنين فاما ان يكون الاصل جنيت لك ثم حذف الجار فانتصب المجرور بالفعل واما ان يكون ضمنه معنى اعطيت فعداه الى المفعولين والاكمو جمع كمء وهو نبات معروف يقال للواحد كمء وللجماعة منه كماة بالتاء على غير قياس وهو من النوادر والعساقل جمع عسقول بضم العين وهي الكماة الكبار البيض ويقال لها شحمة الارض وبنات الاوبر كماة صغار من غبة على لون التراب قال ورده السخاوي بانها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم فكان يخفضه بالفتحة لان فيه العلمية والوزن وهذا سهو منه اقول السخاوي هو المقرئ الكبير شارح المفصل وشارح الشاطبية في القراآت السبع واظنه اول شارحيها يلقب بعلم الدين ونسبته الى سخا كورة من اعمال مصر وما ذكره عن المصنف سهو بلا شك ومثل هذا محمول على طغيان القلم والا فمثل هذا الامر الظاهر لا يخفى على اصاغر الطلبة فضلا عن امام فاضل قال وقيل للتعريف وان اوبر نكرة كابن لبون فال فيه مثلها في قوله ❊ وابن اللبون اذا ما لز في قرن ❊ لم يستطع صولة البزل القناعيس ❊ اقول ابن اللبون بفتح اللام ولد الناقة اذا استكمل السنة الثانية ودخل في الثالثة ولزّ شدّ والصنو والعرف يقضي بحبل يقرن به البعيران والصولة الوثوب والبزل بضم الموحدة واسكان الزاي جمع بازل وهو من الابل ما طلع نابه والقناعيس جمع قنعاس وهو العظيم من الابل والنون فيه زائدة قال ورده انه لم يسمع ابن اوبر الا ممنوع الصرف اقول يعني ولو كان نكرة لصرف اذ ليس فيه الا وزن الفعل فقط اذ هو اسم بالغرض وليس وصفا قلت ولا يلزم من كونه لم يسمع الا ممنوع الصرف ان لا يكون نكرة فسيبويه يرى في احمر علما ونحوه انه يمنع من الصرف بعد التنكير اعتبارا للصفة الاصلية لزوال المانع من اعتباره وهو العلمية وابن اوبر يمكن مثل ذلك فيه فان اوبر صفة في الاصل يقال هذا وبر اي كثير الوبر فاذا جعل علما منع الصرف للعلمية والوزن واذا نكر منع ايضا اعتبارا للصفة الاصلية مع الوزن فيمكن ان تكون ال فيه للتعريف نعم ما قاله المصنف يتمشى على راي الاخفش القائل بان مثل احمر علما اذا نكر بعد التسمية صرف والمبرد ان لا يلتزمه ولا يتم الرد عليه ولا يخفاك ان الاعلام الاضافية يجري على جزءيها الثاني حكم ما لو كان علما وحده كابو بره وابن اوبر من ابن اوبر وابي هريرة فلا يستنكر قولنا اذا جعل اوبر علما من جهة ان الكلام فيما اذا كان جزء علم قال وجاءوا الجماء الغفير اقول الجماء من الجم وهو الكثير يقال امراة جماء المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اي الساتر من كثرتهم وجه الارض حذفت التاء حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول وهو صفة الجماء اي الجماعة الكثيرة الساترة قاله الرضي قال وقراءة بعضهم ليخرجن الاعز منها الاذل اقول يعني ببناء الفعل للفاعل من الخروج ولا معنى لاقتصاره هنا على هذه القراءة فقد روي ايضا ليخرجن بالياء التحتية والبناء للمفعول من الاخراج وقرا الحسن وابن ابي عبلة لنخرجن بالنون والبناء للفاعل ونصب الاعز والاذل حكى الزمخشري

القرآآت الثلاث وفي طاهر كل منها متمسك لزيادة ال في الحال وخرجها على خلاف ذلك مارقال ومعناه خروج ه
الادكل او احراج الادكل اومثل الاول والتاويل الاول خاص بالقراءة الاولى والثاني بالثانية والثالثة ايضا والثالث
عام للثلاث قال كتب الرشيد للراي العاصي ابي يوسف يسأله عن قول القايل ❊ فان ترفقي يا هند
فالرفق ايمن ❊ وان تخرقي يا هند فالخرق اشأم ❊ فانت طلاق والطلاق عزيمة ❊ ثلاث ومن يخرق اعق واظلم ❊
اقول الرفق ضد العنف يقال رفق به يرفق بفتح الفاء في الماضي وضمها في المضارع قال الجوهري والخرق
مصدر الاخرق وهو ضد الرفق وقد خرق بالكسر يخرق خرقا والاسم الخرق بالضم وفي القاموس انه تعالى خرق
كفرح او خرق ككرم والاشأم ماخوذ من اليمن وهو البركة والاشأم من الشوم وهو ضد اليمن وزعم ابن يعيش
ان في البيت الثاني حذف الفاء والمبتدا والمعنى فهو اعق واظلم قلت هذا مبني على ان من شرطية البيت
وليس بمتعين لجواز ان تكون موصولة وتسكين القاف للتخفيف كقراءة ابي عمرو وما يشعركم باسكان الراء
واعق خبر المبتدا الذي هو من الموصولة فلا حذف ولا ضرورة ولا ابتع قال ولان تكون حالا من الضمير
المستتر في عزيمة وح فلا يلزم وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق عزيمة اذا كان ثلاثا فانما يقع ما نواه اقول
فيه نظر لان الكلام محتمل لوقوع الثلاث على تقدير الحال ايضا بان يحمل ال للعهد الذكرى كما تقدم في احد
وجهي الرفع كانه قال والطلاق الذي ذكرت ليس بلغو ولا لعب بل هو معزوم عليه حالة كونه ثلاثا ولا ينفذ ح اذا
كان بل اذا كان قال لقوله بعده ❊ فبيني بها ان كنت غير رفيقة ❊ وما لامرء بعد الثلاث مقدم ❊ اقول
البينونة الفراق وضمير بها عايد على الثلاث المتقدم ذكرها وان وصلها لام العلة مقدرة اي فارقيني بهذه
التطليقات لاجل كونك غير رفيقة اي لم يكن فيك رفق ولين بل شوم وعنف ومقدم مصدر ميمي من قدم بمعنى
تقدم اي ليس لاحد تقدم الى العشرة والالفة بعد ايقاع الثلاث اذ بها عام الفرقة قال وخرجوا على
ذلك فان الجنة هي الماوى اقول وجه التخريج ان الموصول من قوله تعالى واما من خاف مقام ربه ونهى
النفس عن الهوى مبتدا وهذه الجملة الواقعة بعد الفاء خبر مع انها خالية من العايد فجعلوا ال نايبة عن
الضمير العايد والاصل فان الجنة هي ماواه قال ومررت برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن
اذا رفع الظهر والبطن والوجه اقول انما قيد ذلك بالرفع ليحتاج الى الضمير الرابط فيجعل ال نايبة عنه وذلك
ان الوجه اذا رفع في قولك مررت برجل حسن الوجه لم يكن في الصفة ضمير لرفعها الظاهر وقد وقعت صفة لرجل
فيحتاج الى جعل ال نايبة عن الضمير العايد الى الموصوف والاصل رجل حسن وجهه فحذف ضمير الغيبة ونابت
ال عنه اما اذا جر الوجه او نصب فالصفة متحملة لضمير الموصوف فلا يحتاج الى تقدير رابط اخر وكذا ضرب
زيد الظهر والبطن اذا رفع الظهر والبطن فهما في الاصل بدل بعض ولكن اجريا هنا مجرى التاكيد بكل من
حيث ان الغرض الاحاطة والشمول اذ ليس المراد الظهر والبطن بخصوصهما بل المراد ضرب زيد كله وعلى
كلا الامرين فلا بد من الرابط ولا يحتمل بدونه بدل البعض والتاكيد بكل فيكون الاصل ضرب زيد ظهره وبطنه.
ثم حذف ضمير الغيبة واثبت الالف واللام عنه قال وقال الزمخشري في وعلم آدم الاسماء كلها ان المراد
اسماء المسميات اقول انما احتاج الى اعتبار هذا الحذف ليتحقق مرجع الضمير من عرضهم ويتنظم معه
انبئوني باسماء هؤلاء ولم يجعل المحذوف مضافا الى مسميات الاسماء لينتظم تعليق الانباء بالاسماء اذ ربعد
التعليم قال والمعروف من كلامهم انما هو المثل بضمير الغايب اقول يعني انهم حيث يذكرون ان ال
تقع نايبة عن المضاف اليه يمثلون بما تقتضي انها نايبة عن ضمير الغايب والزمخشري جعلها نايبة عن الاسم ه
الظاهر ولا شك ان هذا الظاهر كلامه لكنه نحو ذلك في قوله تعالى فان الجحيم هي الماوى فوجب ان يحمل كلامه على ان

الاصل

الاصل اسماء المسميات وان الاسماء اريد بها اسماء معروفة معهودة فاتى بالتعريف الاجني فاعا مقام التعريف
الاضافي وليست اللام عوضا من المضاف اليه توفيقا بين كلاميه كذا قال التفتازاني اما بالفتح والتخفيف
وتكثر قبل القسم كقوله ❊ اما والذي ابكى واضحك والذي ❊ اماث واحيا والذي امره الامر اقول
جواب القسم قوله بعد هذا البيت ❊ لقد تركتني احسد الوحش ان ارى ❊ اليفين منها لا يروعهما الذعر ❊
ان ارى في محل نصب او خفض بالجار المحذوف وهو على او اللام ويروعهما يخيفهما والذعر بضم الذال المعجمة
الخوف يقول لقد تركتني هذه المحبوبة لكثرة ما تخيفني بالمقاطعة والفراق احسد الوحش على رؤيته اولروية
الالفين اثنين منها بحيث لا يخيفهما ذعر يقطع تالفهما واذا كان يحسد ما ليس من جنسه فلان يحسد من هو
من جنسه اولى قال ❊ فانتصب حقا على ذلك في قوله ❊ احقا ان جيرتنا استقلوا اقول الجيرة بكسر
الجيم جمع قلة ولحده جار واستقلوا مضوا وارتحلوا قال وهو الصحيح بدليل قوله ❊ افي الحق اني مغرم بك
هائم اقول هذا صدر بيت عجزه ❊ وانك لا خل هواك ولا خمر ❊ والمغرم اسم مفعول من اغرم فلان بكذا اذا
اولع به ولزمه والغرام الشر الدايم الملازم والهايم اسم مفعول من هام على وجهه يهيم هيما وهيمانا ذهب
من العشق او غيره والمراد هنا الهيمان من العشق ومعني انك لا خل هواك ولا خمر والمعني انك ليس عندك
خل فقط ولا خمر فقط بل هو شي ممتزج متحير فيه والمراد انه ليس عندك محض نفار يقطع به الياس ولا محض اقبال
يقع به الرجا بل حالك متردد موقع في الحيرة والتعب قال وقد يدعي في ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريري
مثلها في الم و الا وانت ما نا فيه اقول يعني فيما مثل به المالقي لوقوع اما حرف عرض نحو اما تقوم اما تقعد
وقد ذكر ابن قاسم مثل ذلك لكن هذا التقدير يفوت معنى الطلب المستفاد من العرض وقد صرح الرضي
بان اما تستعمل للعرض نحو اما تعطف ثم المصنف قد اسلف في الاستفهام التقريري انه يجب ان يلي الهمزة
الشي المقرر به وتالي الهمزة هنا هو حرف النفي وما دخل عليه فيلزم ان يكون المقصود تقرير المخاطب بعدم
القيام وعدم القعود وليس كذلك ولو جعل التقرير راجعا الى ما بعد النفي لم يتجه ايضا اذ ليس الغرض من قولك
اما تقوم حمل المخاطب على ان يعترف بقيامه وهذا واضح قال وقد تحذف هذه الهمزة كقوله ❊ ما ترى
الدهر قد اباد معدا ❊ واباد السراة من عدنان ❊ اقول يعني ان التقدير اما ترى واباد اذهب واهلك
ومعد بن عدنان ابو العرب والمراد هنا اما هو او القبيلة والسراة بفتح السين الخيار والسادات
قال الجوهري هو جمع سري وهو جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة لا يعرف غيره وجمع السراة سروات وانكر
السهيلي في الروض الانف كونه جمعا وفي القاموس انه اسم جمع وهذا البيت انشده ابن السيد في كتابه المسمى
باصلاح الخلل في شرح ابيات الجمل شاهدا على ما دل المصنف وفيه قحطان مكان عدنان قلت ويمكن ان ما
الواقعة في البيت نافية ولا همزة محذوفة والكلام خبر محض خوطب به من يعلمه ولكن عنده غفلة وانهماك في اللذة
نزله منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم من حيث ان علمه بهلاك هولاء يقتضي التيقظ والتحفظ من الاسترسال
في الغفلة والتلطخ باوضار الشهوات وحيث خالف هذا المقتضي بارتكابه ما ارتكب كان كالجاهل الذي لا علم عنده
بمدلول الخبر اما بالفتح والتشديد قال كقول عمر بن ابي ربيعة ❊ رأت رجلا اما اذا الشمس عارضت
فيضحى واما بالعشي فيخصر ❊ اقول ضحي بكسر الحا من باب رضي حيث ابدل في الصدر ولم يبدل في العجز والمراد بمعارضة الشمس
اعتراضها في الافق وارتفاعها بحيث تصير حيال الراس ويضحى يبرز للشمس وماضيه ضحي بكسر الحاء وفتحها ه
والمضارع منهما مفتوحها ويخصر بفتح الصاد المهملة وبالخاء المعجمة مضارع خصر الرجل بكسر الصاد اذا المه
البرد في اطرافه يقول رأت رجلا مغبرا الاثياب لانه اذا ارتفعت الشمس برز لها ليدفا واذا جا العشي المه

البرد قال وهي حرف شرط اقول قال الشيخ بها الدين السبكي في شرح التلخيص اما من الادوات التي يحصل بها التعليق
وليست شرطا وبذلك صرح بعضها ابو حيان ونقل عن بعض اصحابه انها حرف اخبار متضمن معنى الشرط ولو كانت اداة شرط
لاقتضت فعلا بعدها لكنها اغنت عن الجملة الشرطية وعن اداة الشرط وهي من اغرب الحروف لنيابتها مقام اداة شرط
وجملة شرطية وبلونها تدل على الشرط حكم ان معنى اما زيد فذاهب الاخبار بانه سيذهب في المستقبل لان زيد ذاهب
جواب الشرط ولا يكون جوابه الا مستقبلا هذا كلامه وصرح غيرهما واحد من النحاة بان اما ليست بحرف شرط بل انها
متضمنة معنى الشرط وعلى هذا الكلام للمص معترض وقد يجاب بانه جعلها حرف شرط باعتبار تضمنها المعنى الشرط لا باعتبار
انها موضوعة للشرط والاضافة تكون بادنى ملابسة قال قلت هو ضرورة كقول عبد الرحمن بن حسان من
يفعل الحسنات الله يشكرها اقول هذا صدر بيت عجزه والشر بالشر عند الله مثلان وبعد ذلك قوله
فانما هذه الدنيا وزينتها كالزاد لا بد يوما انه فان ونسبت هذا الشعر لكعب بن مالك رضي الله عنه ويروى
مثلان بكان سيان ولقايل ان يمنع كونه ضرورة لاستعماله في السعة ففي الحديث انه عليه الصلاة والسلام قال اما بعد
ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله وهذا كثير وان قلت جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا بد
له من ضمير يربطه به فاين هو في البيت قلت محذوف والتقدير يشكرها له فان قلت مثلان او سيان لا يصح ان يكون
جزاء عن الشر الذي هو مبتدا فكيف اخبر به قلت هو خبر مبتدا محذوف اي هما مثلان او سيان وعند الله يتعلق
به وخبر الشر الاول قوله بالشر قال وقد تاتي لغير تفصيل اصلا نحو اما زيد فمنطلق اقول هذا خالف لما
ذكره في حواشيه على التسهيل فانه قال فيها والظاهر ان اما زيد فمنطلق لا يقال الا وقع تردد في شخصين نسبتهما او
احدهما الى ذلك فهي على هذا للتفصيل اي واما غيره فليس كذلك وهذا مقتضى اطلاق المص يعني ابن مالك وغيره
انها للتفصيل نعم الذي هو لازم التكرار الى هنا كلامه وقال ابن الحاجب في شرح المفصل في الكلام على اما لا يلزم ان
تذكر اقسام متعددة بل قد يذكر اقسام وقد يذكر لها قسم ولا ينافي ذلك ان تكون للتفصيل لما في نفس المتكلم فيذكر قسما
ويترك الباقي قال ويفصل بين اما والفاء بواحد من امور ستة اقول نعم والفصل بالكثير من واحد لانه لما التزموا
حذف الشرط لزم دخول اداته على فاء الجواب وذلك مستكره فدعت الضرورة الى الفصل بينهما بشيء مما بعد الفاء
والضرورة تتقدر بقدرها والفاصل للواحد كاف في دفع ذلك الامر المستكره فوجب الاقتصار عليه وعدم التعدي
الى الاكثر منه وعلى هذا ابشكل ما وقع في المدارك في قوله تعالى فاما الانسان اذا ما ابتلاه ربه فاكرمه ونعمه فيقول
ربي اكرمن حيث ادعى ان الظرف متعلق بيقول فيلزم الفصل بالمبتدا ومعمول الفعل وان قلت فبماذا يتعلق
الظرف حتى ينقضي عن عهدة الفصل بالاكثر من جزء واحد قلت بمحذوف تقديره واما شان الانسان اذا ما ابتلاه
ربه فيكون الظرف من تتمة الجزء الواحد المفصول به وداخلا في حيزه ولا يعد امرا ثانيا وهو نظير قولك اما
احسان زيد الى الفقراء فحسن قال والثالث جملة شرط نحو واما ان كان من المقربين الايات اقول جعل
المصنف الجواب لاما داخله عليه الفاء وجملة الشرط فاصلة بينهما فيكون هذا الشرط الفاصل محذوف الجواب لدلالة
عليه بالشرط الاول وجوابه وانما كان الجواب المذكور لاما دون الشرط الاخر لوجهين احدهما ان الفاعلة انه اذا
اجتمع شرطان ولم يذكر بعدهما الا جواب واحد فانه يجعل للاول لما الثاني ان شرط اما قد حذف فلو حذف جوابها لزم
تحصيل من ذلك اجحاف بها كالا في حواشي التسهيل للمص قلت ظاهره امتناع حذف جواب اما للاجحاف وقد جاء
الزمخشري فاستنفقه علمه فرب بالرسالة ولقايل ان يقول لا نسلم ان ثم شرطين اجتمعا تحقيقا بل الجواب المذكور
للثاني وهو كجواب الاول والفاء الموخرة داخلة على الشرط الثاني تقديرا والاصل مهما يكن من شيء فان كان
المتوفى من المقربين فجزاؤه روح ثم قدم الشرط على الفاء جريا على القاعدة في ايثار الفصل بين اما والفاء كراهية

لانتفائها لعطفا فالنفي في ان الاولى فاء جواب اما والثانية فاء جواب ان فحصل الثقل فدفع بحذف الثانية اذ هي التي
بها حصل الثقل ولان في ذلك جريا على الاكثر الكثير نظائرها اي حذف اللاحق لدلالة السابق دون العكس قال لان
اما نائبة عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلي الفعل اقول لقائل ان يمنع كون اما نائبة عن شيء اصلا ولو سلم انها
نائبة عن شيء فانما نابت عن جملة الشرط باسرها لا عن فعل الشرط وحده فلم يجاور الفعل فعلا نائبا عنه نعم يشبه
الفعل قبل الفاء من جهة انه لا يفصل بين اما والفاء باكثر من جزء واحد قال ولهذا اهملها سيبويه اذ قالوا
ليس الطيب الا المسك بالرفع اقول يعني انهم حملوا ذلك نظرا الى شبهها بما النافية وقد يقال على كلام المص
اذا كان ضعف الفعل لمشابهته الحرف يوجب اغتفار ما شرطه لفعل اخرى فلا يغتفر ذلك في اما مع عراقتها في
الحرفية قال سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب واما قريشا فانا افضلها اقول اما قيد العبيد بقوله
بالنصب ولم يقيد قريشا به لان كتابة الثاني بالالف دالة على نصبه فلم يحتج الى القيد بخلاف الاول ثم النصب في
المثال الاول ان كان مسموعا قال فيه سيبويه انه لغة حبيثة قليلة وماذا مثلي في الثاني قال وفيه عندي دليل على
امور الخ اقول قد علمت ان هذا المسموع الذي استند اليه لغة حبيثة نص سيبويه فكيف يبني على ذلك جواز
التراكيب العربية قال ولا الوى قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اقول
تقدم الكلام عليه في ان المفتوحة الخفيفة فلينظر هناك قال والتي البيت هي ان المصدرية وما الزائدة اقول
وقد يناقش بان اعترافه بان التي في البيت هي المصدرية مناف لما قدمه من ايهامه شرطية كما قاله الكوفيون اللهم
الا ان يقال اورد الكلام هنا على راي الجماعة لا على معتقده والله اعلم بالصواب اما المكسورة المشددة
قال وقد تحذف ما الاولى كقوله سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما اي اما من صيف
واما من خريف اقول فحذفت اما الاولى وما من اما الثانية والرواعد صفة للسحاب جمع راعدة يقال رعدت
السحابة اذا سمع منها صوت الرعد ويقال ارعدت بالهمزة ايضا والصيف بتشديد الياء مطر الصيف قال
وقيل وليس بشيء لان المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك اقول الوعل بفتح الواو
اما مع فتح العين او كسرها ككتف وهما مشهوران ويقال بضم الواو وكسر العين كدئل وهذا نادر والمراد
بالوعل تيس الجبل ومعنى كلام المص ان جعل ان شرطية يصير الري معلقا بسقي السحاب له في الخريف ويلزم
انتفا الري عند انتفاء هذا الشرط وهو مناف للغرض وفيه نظر لانا لا نسلم ان المقصود وصف هذا الوعل
بالري على كل حال وانما الغرض وصف حاله بحسب الواقع فاخبر او لا عما وقع من سقي سحاب الصيف له وكلك
مقتضى لريه منها ثم اخبر بان سحاب الخريف ان سقته بعد ذلك حصل له الري المستمر ولو سلم ان المقصود ما
ذكر من وصفه بالري دائما مع الاتيان بان التي هي لاحد الشيئين لا يلزم ذلك قال ووافقهم ابن مالك الملازمتها
غالبا الواو العاطفة اقول يعني ان دخول الواو العاطفة على اما يقتضي ان لا تكون حرف عطف لانه لا يدخل عاطف
على عاطف قلت وفي شرح المفصل لابن الحاجب ان مجموع قولنا واما هو العاطف في جاء اما زيد واما
عمرو وقال لا يبعد ان يكون تصور الحرف مستقلا حرفا في موضع وبعض حرف في موضع آخر كيا في ابا وعلى هذا لا
يتم ما قالوه فتامله قال ومن غرائب قوله يا ليتما امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار
اقول شالت نعامتها كناية عن موتها فان النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن هلك ارتفعت
رجلاه وانتكس راسه فظهرت نعامة قدمه واما قول بعضهم ان مراد العرب بقولهم شالت نعامتهم الدعاء
اي ازعجهم الله وهزمهم حتى يذهبوا على وجوههم كما تنفر النعامة فلا يتاتى تفسير ما في البيت به قال ولاما
خمسة معان احدها الشك الى اخره اقول انما هي لاحد الشيئين او الاشياء والمعاني المذكورة ليست مستفادة

من بغيرا اما وانما يستفاد من امر اخر وقد ذكر المص هذا في او وفاته هنا والافرق بين الحرفين في ذلك قال ودهم ابن
الشجري فجعل من ذلك إما يعذبهم واما يتوب عليهم اقول وانما هي من قبيل الابهام على السامع وقد بين المص وجه
الوهم وكانه ما يعرف من انه لابد من ان يكون حرف التخيير مسبوقا بطلب ولا طلب هنا ولان الشجري ان يمنع اشتراط
ذلك ويقول المعنى يكونها للتخيير دخولها بين شيئين او اشياء يكون للمتكلم او السامع او الخبر في فعل ما شاء من
ذينك الامرين او تلك الامور من جمع بينهما او بينهن ولا شرط سبق الطلب ولا مثل ان الله تعالى الخبير في فعل ما شاء
من الامرين المذكورين وانه عز وجل لا يجمع بينهما فيعذبهم مع التوبة عليهم قال والخامس التفصيل نحو انا هديناه
السبيل اما شاكرا واما كفورا واسبابهما على هذا على الحال المقدرة اقول لان الظاهر انه حال من الهاء في هديناه
والمعنى بتأتيه الطريق واوضحناه فالحال مقدرة لان المراد بالشكر العمل بما يترتب العمل بذلك ليس مقارنا للتبيين
واحتيج الى كون الحال مقدرة قال الزمخشري ويجوز ان يكونا حالين من السبيل اي اما سبيلا شاكرا واما سبيلا
كفورا لقوله تعالى وهديناه النجدين فوصف السبيل بالشكر والكفر مجاز وقرا ابو السمال بفتح الهمزة من اما
وهي قراءة حسنة والمعنى اما شاكرا فبتوفيقنا واما كفورا فبسوء اختياره انتهى قلت هذا يلزم منه حذف
جواب اما وهو ما كما قدمنا الوعد بوفتك عليه وقوله فبسوء اختياره ليس الا على قاعدة مذهبه في الاعتزال
قال فهو عمر لم يولد قد قيل ذلك ان جعا وان كذباء اقول هذا صدر بيت لحسان رضي الله عنه وقيل العجز
والعجز فما اعتذارك عن قول اذا قيلا قال ولذلك وجب تكرارها اقول يعني ذكرها مرة اخرى قبل المعطوف
عليه ليفهم السامع المقصود من اول الامر قال او يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرا الشك او غيره ولهذا
لم تتكرر اقول قد يطرا ويجوز ان يكون المتكلم يقام زيدا وعمرو مثلا اذا قطع بقيام زيد ثم عرض له الشك في كون القيام
حصل منه او من عمرو فعطف باو كما قال المص ويجوز ان يكون شاكا من اول الامر وان لم يات بحرف دال عليه كما تقول
جا القوم وانت عازم من اول الامر على الاستثناء بقولك الا زيدا وقد حاسب ما رعم افتتاح الكلام معها على الجزم ان ذلك
بحسب الصورة الظاهرة مع انه قد يكون في الواقع كذلك وقد لا يكون ومعنى طروء الشك طروء الدال عليه لان المتكلم
بها لا بد ان يكون حازما ثم يشك فتامله قال وقول المثقب العبدي وإما ان تكون اخي بحق فاعرف منك
غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني اقول المثقب بضم الميم وفتح الثاء وكسر القاف
المشددة والعبدي بفتح العين المهملة وسكون الموحدة واظن ان هذه النسبة الى عبد القيس وان تكون في محل
رفع بالابتداء والخبر محذوف اي فاما اخوتك حاصلة والغث الردي والسمين الجيد واتقيك وتتقيني اما صفة
عدوا والاصل اتقيك وتتقيه ولكن روعي المعنى فجي بضميري المتكلم والمخاطب ولعا مستانف كانه قيل ماذا يكون
اذا اطرحتك واتخذتك عدوا فقال اتقيك وتتقيني قال وقوله ثم بدا ان قد تقادم عهدها فاما بأموات
التزحيل لها اقول ثم تنزل وعهدها اما بمعنى امرها الذي يعهد منها او محلها الذي يشاهد بالرجوع اليه
بعد الذهاب عنه او قال والثالث الابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين الشاهد
في او الاولى اقول لا ادري لم امتنع كون الشاهد في الثانية ايضا والمعنى وان احد الفريقين منا ومنكم لثابت
له احد الامرين كونه على هدى او كونه في ضلال مبين اخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان حزب محمد صلى الله عليه وسلم على الهدى وان من عبد غيره من جماد او غيره فهو في ضلال قال وقوله نحن او انتم الا لى الفوا
الحق فبعدا للمبطلين وسحقا اقول هذا البيت من بحر الخفيف واخر صدره هو القاف الساكنة من الفوا
الحق ومثله يسمى عند العروضيين بالمدرج اي الذي ادرج اول عجزه في الكلمة التي بها اخر الصدر فلم ينفرد
احدهما عن الاخر بكلمة تخصه والمبطل بها وسحقا بعدا فهو كقوله والفوا لها كذبا ومينا قال نحو ولا

ولا يطع منهم اثما او كفورا اذ المعنى لا تفعل احدهما فايهما فعله فهو احدهما اقول انظر كيف يصح التمثيل بهذه الاية
الشريفة لما كانت او فيه للاباحة قبل دخول الناهي وكيف يصح قول المص وتخصيصه انما تدخل للنهي عما كان مباحا
وهذا في الاية غير مستقيم لان طاعة الاثم في الاثم او الكفر لا تباح اصلا بل تحرم ولعل الاباحة انما لحظ فيها ما
كان الكفار يعتقدونه من ان طاعة الاثم والكفور مباحة لا حرج على من ارتكبها قال وقال الكوفيون والاخفش
والجرمي اقول الجرمي بفتح الجيم نسبة الى بني جرم وهو قبيلة من العرب مشهورة وهو ابو عمر صالح بن اسحق
احد نحاة البصرة كان ذا دين وورع ولا يلتفت الى ما اشتهر عند قوم من انه بضم الجيم ولا الى من زعم انه بكسرها
واعتمد انه رواه في الشاطبية كذلك عن ابيه عن جده والى قول من جور فيه تثليث الجيم تمثا راي كلا منهما له معنى في اللغة
وكل هذا خبط وتحريف قال واحتجوا بقول توبة وقد زعمت ليلى باني فاجر لنفسي تقاها او عليها فجورها
اقول توبة علم كانه منقول من مصدر تاب من الذنب توبة وهو ابن الحمير على صيغة تصغير الحمار صاحب
ليلى الاخيلية والباء زائدة وتاء تقاها بدل من الواو كما في تراث والفجور الفسق والتقى خلافه قال وقول جرير
جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر والذي رايته في ديوان جرير اذ كانت اقول
ما راه هو لا يقدح في رواية الجماعة وفاعل جاء ضمير عائد الى الخليفة الممدوح ومعنى كانت له قدرا كانت
مقدرة لا سبيل له بها ويحتمل ان او فيه للشك وكانه قال نال الخلافة لما اراده لانها احق بها او قدرت له من غير
طلب اعتناء من الله تعالى به وكانه شك اي ذلك حال من حيث كانت فيه الصفات التي هو من اجلها
احق بالخلافة من غيره ومن حيث كان من التدبر بحيث يعتني الله تعالى به فيبلغه اعلى المراتب لذا قال ابن
في شرح الجزولية قال وقوله وكان سيان الا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السوح
اقول النعم واحد الانعام وهي المال الراعية ويسرحوا مضارع سرح بفتح العين فيهما ويستعمل
متعديا كما في البيت تقول سرحت الابل اذا تركتها ترعى ولازما كما في سرحت الابل بنفسها والسوح
جمع ساحة وهي الناحية او الفضاء بين دور الحي واغبرارها عدم النبات بها تقول تلك النواحي لا مرعى فيها
ولا نبات تاكله الراعية فلا فرق بين ان تسرح وان لا تسرح وقد صرح بذلك في المغني قال وانما قدرنا
كان شانية لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة اقول النكرة سيان والمعرفة ان لا يسرحوا لان
ان مع صلتها في تاويل مصدر معرف بل جعلوه في حكم الضمير ولقائل ان يقول الاخبار عن المعرفة بالنكرة
مغتفر في الضرورة وما نحن فيه شعر فلا حرج في ارتكاب مثل ذلك فيه على ان ابن مالك قال بجوازه مطلقا
قال وقول الراجز ان بها اكتل او رزاما خويربين ينقفان الهاما اقول اكتل مثناه فوقية
كافضل علم رجل وكذا رزام براء مكسورة فزاي وخويربين تثنية خويرب تصغير خارب وهو اللص
والنقف كسر الهامة عن الدماغ والهام الرؤوس بتخفيف الميم واحدها هامة وان قلت الراجز هو
الذي نظم الشعر من بحر الرجز وعادتهم انهم لا يقولون قال الراجز الا اذا كان المقول من هذا البحر وما انشده
المص من مشطور السريع المكشوف كقوله يا صاحبي رحلي اقلا عذلي قلت ان وجد قبل
هذا او بعده ما يعتبر انه من السريع ورد والا فهو محتمل لان يكون بيتا مصرعا من عروض الرجز الاولى وضربها
الثاني الذي على زنة مفعولن ودخله الخبن قال كما تقول زيدا وعمرا ولص ولا تقول لص اقول احسن
المص في التمثيل بهذا المثال الخاص لما فيه من الاشارة الى تفسير خويربين في الشعر المذكور قال وقول
النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد فحسبوه فالفوه كما ذكرت
تسعا وتسعين لم ينقص ولم يزد اقول قبل هذا البيت واحكم كحكم فتاة الحي اذ نظرت الى

حمام شراع وارد الثمد . اراد بغتاة الحي زرقا اليمامة والمراد باحكم كن حكيما كما كانت هي حكيمة اذا اصابت وصنعت
الشي موضعه فلا تقبل سعاية مختلق ولا كلام واش مفترو وكانت هذه المراة نظرت الى حمام طائر جملته ست
وستون وعندها حمامة فقالت . ليت الحمام ليه . الى حمامتيه . ونصفه قديه . تم الحمام ميه . والثمد
الما القليل الذي لا مادة له وحسبوه بالتشديد عدوه والفعل وحده ويروى حسبت مكان ذكرت
قال وقوله . قوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم . من بين ملجم مهره او سافع . **اقول** الصريخ صوت
المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في محله من الفرس والسافع هو الآخذ بناصيته فرسه ومنه لنسفعا
بالناصية ومن ما زائدة على راي الاخفش والكوفيين اي رايتهم بين هذين القسمين لا يخرجون عنهما واما للابتداء
متعلقة بفعل الروية اي ارى رويتك اياهم ابتدئت من بين هذين القسمين وعلى كل من الاحتمالين فمعنى الواو
صرورة انتفا بين الاضافة الى متعدد واذا كانت او على ما كان المعنى بين احد هذين القسمين وللتعدد في الاحد
ولقايل ان يقول لم لا يجوز ان يكون المراد بين فريق ملجم او فريق سافع فكل من القسمين متعدد فهو كقولك جلست
بين العلما او الزهاد واو لاحد الامرين ولا اشكال **قال** لانه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان المامور به مجالستهما
ولم يخرج المامور عن العهدة بمجالسة احدهما **اقول** هذا مشكل فاني عهدة على النحاة ان الامر للاباحة لا الزام
فيه بالفعل ولا حرج فيه بالترك **قال** وقلده في ذلك صاحب الايضاح البياني **اقول** يعني الايضاح المصنف
في علم البيان وعنى بصاحبه قاضي القضاة جلال الدين عبد الرحمن بن محمود القزويني الشافعي صاحب تلخيص
المفتاح وانما وصف الايضاح بالبياني احترازا من الايضاح المصنف في النحو لابي علي الفارسي **قال** ولا تعرف
هذه المقالة لنحوي **اقول** بل هي معروفة لبعض النحاة فقد قال السيرافي في شرح الكتاب ومما انفع فيه الواو
واو بمعنى ما كان من التخيير بمعنى الاباحة كرجل انكر على ولده مجالسة ذوي الريب والريب واراد ان يعدل به
الى مجالسة غيرهم فقال له دع مجالسة اهل الريب وجالس القرا او الفقها او اصحاب الحديث او قال جالس
الفقها او القرا او اصحاب الحديث فذلك كله بمعنى هذا كلامه **قلت** وقد رجع المص عما قاله هنا فقال في
حواشيه على التسهيل ان او تاتي للجمع كالواو ثم قال فان قلت كيف وافقت على ان في الاباحة بمنزلة الواو ثم   اوح
نقرت جماعة من حذاقهم بين جالس الحسن وابن سيرين وقولك او ابن سيرين قلت الصواب ان الامر فيه اذا
قبل بالواو حاشيه للجمع بين المتعاطفين في معنى العامل وهو اباحة المجالسة وكانه قيل ابحث لك مجالستهما ومن
ابحث له المجالستين بلزمه ولم تمنع عليه افراد احدهما ولا الجمع بينهما لان معنى كون الشي مباحا انه لا حرج في
فعله ولا في تركه واذا ابيح شيان جاز لنا فيه ان يفعلا وحده وكذلك اذا ذكرت او وكلهم ينص على ذلك وقد بينا انه   مع او
مع الواو كذلك لان الاباحة انما استفيدت من الامر فالواو جمعت بين الشيئين في الاباحة **قال** وابن برهان
اقول هو شيخ ابن الموحد ومنع الصرف **قال** تاتي للاضراب مطلقا **اقول** محمد محمد مطلقا ان يكون صفة لمصدر
محذوف اي اتيانا مطلقا وان يكون حالا من الاضراب اي تاتي في حالة كونه مطلقا اي سوا تقدمه نفي او نهي او لم يتقدمه
وسوا اعيد العامل او لم يعد **قال** احتجاجا بقول جرير . ماذا ترى في عيال قد برمت بهم . لم احص عدتهم
الا بعداد . كانوا ثمانين او زادوا ثمانية . لولا رجاؤك قد قتلت اولادي **اقول** العيال جمع عيل بتشديد
الياء وهو من عال عنه بقوله اذا انفق عليه وقام بمصالحه وبرمت بكسر الراء ضجرت والاستثنا مفرغ
في الاحوال اي لم احصر عدتهم الا في حال كوني مستعينا بعداد وهذا كناية عن الكثرة المفرطة **قال** ورواه
ابن السمال **اقول** هو بسين مهملة مفتوحة وميم مشددة ولام بعد الالف **قال** نقله ابن الشجري عن
سيبويه وفي ثبوته عنه نظر **اقول** لا يحسن ان يكون وجه النظر انها انما تكون للتخيير بعد الطلب عند [illegible]

المتن ولا ملك هنا لان النزاع في هذا الشرط ماثور ولعل سيبويه ممن لا يعتبره والظاهر ان المص اشار الى وجه
النظر بقوله ولا يصح التخيير بين شيين الواقع احدهما يعني ان حال هولاء المرسل اليهم دائر بين ان يكونوا مائة
الف فكيف يسوغ الاخبار بانهم م اويزيدونها وبين ان يكونوا ازيد من ذلك فكيف يسوغ الاخبار بانهم مائة الف
ولقايل ان يقول صاحب الوزن لا يلتزم ان عددهم لا ينحصر في هذين القسمين بل يقول يجوز ان لا يكون عددهم في
نفس الامر شيا منهما ولكنهم عدد كثير جدا بحيث اذا راهم الرائي كان له ان يقول هم مائة الف وكان له ان يقول هم
ازيد من مائة الف يريد انهم كثير وكثرة مفرطة ولا يقصد المتكلم العدد المخصوص على انه الموجود بحسب
الواقع كما اذا جاك شخص مرارا كثيرة جدا كان لك ان تقول جيتني الف مرة وان تقول جيتني ازيد من الف مرة ولا
كذب في شي من ذلك لان المقصود ليس تعيين هذا العدد المعين بحيث لا يزيد ولا ينقص وانما المراد المبالغة في
الكثرة فكذا في الاية **قال** ومثل نحو ان يكن غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى **اقول** يعني ومثل
ايضا بنحو الاية الثانية فان قلت كان من حقه ان ياتي بالعاطف فيقول ونحو قالوا اذ ليس هذا موضع حذفه
قلت يحتمل ان تكون الواو عاطفة من كلام المص والتمثيل بقالوا كونوا هودا او نصارى فيسقط السوال
فان قلت التلاوة انما هي وقالوا بالواو فكيف حذفت قلت قد وقع مثله في احاديث منها قوله عليه الصلاة
والسلام حين سيل عن الحمر ما انزل فيها شي الا هذه الاية الجامعة الفاذة فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا هو
في مواضع من صحيح البخاري بدون فا وسياتي الكلام في هذه المسالة مستوفى في حرف الفا ان شا الله تعالى
وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود **قلت** لم اتحقق الى الان الفرق
المحرر على وجه يكون فيه بينا بينا حتى اذا وجدنا مدلول التقسيم ما بنا في محل ملنا بسوغ الاتيان فيه اشيت
بين الواو واو لكن استعمال الواو اجود **قال** وقوله كان الناس مجروم عليه وجارم **اقول** هذا
عجز بيت صدره ونبصر مولى . او نعلم انه والناس مجرور فان الله عمر كافة او مرفوع لي كافة ومجروم عليه وجارم
اي مجني عليه وجان يقال جرم فلان على اهله اذا اذنب وجنى عليهم جناية يقول ننصر سيدنا مع اعتقاد انه
كغيره من الناس تارة يكون مظلوما وتارة يكون ظالما فنحن ننصره على كل حال ولا نتوقف نصرنا اياه على كونه
مظلوما **قال** ومن مجيها او قوله . فقالوا لنا ثنتان لا بد منهما . صدور رماح اشرعت او سلاسل
اقول اشرعت صوبت وسددت تقول اشرعت الرمح نحو العدو اذا صوبته الى جهته وقصدت طعنه
به اراد انه لا بد من القتل او الاسر فاشار باشراع صدور الرماح الى الحالة الاولى وبالسلاسل الى الحالة الثانية
قال وقوله . وكنت اذا غمزت قناة قوم . كسرت كعوبها او تستقيما **اقول** غمزت بالغين المعجمة والميم
المفتوحة والزاي معناه عصرت والقناة معروفة وهي التي يعمل فيها سنان الرمح والكعوب هي النواشز في
اطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله اذا اخذ في اصلاح قوم انصفوا بالفساد فلا يكف عن
حسم المواد التي ينشا عنها فسادهم الا ان يحصل صلاحهم بحالة اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من
اطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك الا ان تستقيم **قال** واجاب ابن الحاجب عن الاول بمنع كون المعنى
مع انتفا احد هما المعنى لم يكن واحد منهما وذلك ينفيهما جميعا لانه نكرة في سياق النفي الصريح **اقول** حاصله
ان الغرض الكامل على جعل او بمعنى الا شادي با بقايها على حقيقتها من جعلها عاطفة لاحد الشيين على الآخر وذلك
لان نفي الاحد المبهم يفيد العموم لانه بمنزلة نكرة في سياق النفي فلا حاجة الى جعلها بمعنى الا واخراجها عن حقيقتها
قال وقوله لا تستشعر القصب . اولاه كما المنى **اقول** هذا صدر بيت عجزه فما انقادت الآمال الا
لصابر والمنى جمع منية وهي اسم لما يتمناه الانسان وانقياد الآمال موافقتها المراد ومجيئها على حسبه وهو

استعان ولست خبير بان حمل او على بابها لعطف احد الشيئين او الاشيا ممكن ببعض ما حملوها فيه بمعنى الا او الى نحو لاقتلنه او يسلم ولالزمنك او تقضيني حقي وهذا البيت اذ المضارع في الكل منصوب بان مضمرة فتؤول مع صلتها بمصدر ويعطف هذا المصدر على مصدر متصيد من الفعل المتقدم اي ليكونن قتل مني او اسلام منه وليكونن لزوم مني له او قضا منه بحقي وليكونن استسهال مني للصعب او ادراك للمنى **قال** والحق ان الفعل الذي قبلها على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القايل وان او على بابها ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط **اقول** يحتمل ان يكون هذا من قبيل الحال المقدرة اي لاضربنه مقدرا حياته او مقدرا موته والمعنى لاضربنه على كل حال وكذا يقال في المثال الاخر اي لانيبك مقدرا اعطاك او حرمانك ولا حاجة الى تقدير الشرط ولا الى تقدير قد على ما احال ابن مالك عليهم والله تعالى اعلم

قال وافادتها التحقيق من جهة تركبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام اذا دخلت على النفي افادت التحقيق **اقول** ليست كل همزة استفهام دخلت على النفي افادت الاثبات وانما ذلك اذا كانت للانكار الابطالي ولعل هذا هو مقصوده ثم المراد من التحقيق تاكيد الاثبات وتقويته ولا يلزم من حصول الاثبات تاكيده فمن اين جا هذا التحقيق والذي ينبغي ان يقال في ذلك هذه الهمزة للاستفهام بطريق الانكار للنفي بمعنى الثبوت المدعى وانما جا بطريق اللزوم لانه يلزم من رفع النفي وجود نقيضه وهو الثبوت فهو كدعوى الشي ببينة فمن هذه الجهة جا التحقيق وايضا نفي النفي اثبات دايم مثل ما زال وما انفك **قال** ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها الا مصدرة بنحو ما يتلقى به القسم **اقول** الجملة اسم تكاد وتقع خبر مقدم يتحمل لضمير عايد على ذلك الاسم والاصح ان يكون اسم تكاد ضميرا عايدا على الا لما يلزم عليه من رفع الواقع بعدها الخبر ضميرا عايدا على الاسم وهو اما ممتنع او ضعيف او نادر والتقدير على الاول لا تكاد الجملة تقع بعدها **قال** واختها اما من مقدمات اليمين وطلايعه كقوله اما والذي لا يعلم الغيب غيره **اقول** هذا صدر بيت لحاتم الطائي الجواد المشهور وعجزه ويحيي العظام البيض وهي رميم وجواب القسم قوله بعد ذلك لقد كنت اختار القرى طاوي الحشا محاذرة من ان يقال لئيم والرميم البالي يقال رم العظم يرم اذا بلي قال الجوهري وانما قال الله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم لان فعيلا وفعولا قد يستوي فيه المذكر والمونث نحو رسول وعدو وصديق وقال الزمخشري الرميم اسم لما بلي من العظام كالرمة والرفات فلهذا لم يونث والقرى بكسر الاحسان الى الضيف والحشا ما دون الحجاب مما في البطن من كبد وطحال وكرش وما يتبعه والطاوي الجايع والمحاذرة الخوف كالحذر الا ان فيها مبالغة واللئيم الدني الاصل الشحيح النفس **قال** والثاني التوبيخ والانكار كقوله الا طعان الا فرسان عادية الا تجشوكم حول التنانير **اقول** الطعان مصدر طاعن بالرمح وهو معروف والعادية اما من العدو او العدوان اي مسرعة الى الحرب مستبقة اليها او ظالمة لخصومها من ذلك البائس والعرب تتمدح به من جهة ما يلزم من كمال الشجاعة والتجشو خروج نفس من الفم ينشا عن امتلا المعدة وهو منصوب على الاستثنا المنقطع والتنانير جمع تنور وهو ما يخبز فيه نوبخ هولا القوم على جبنهم وتقاعدهم عن القتال وصرف هممهم الى شبع البطون **قال** وقوله الا ارعواء لمن ولت شبيبته واذنت بمشيب بعده هرم **اقول** الارعواء الكف عن الشي ويستعمل كثيرا في ترك ما يستقبح يقال ارعوى فلان عن القبيح وولت ادبرت وذهبت والشبيبة الشباب وهو عبارة عن كون الحيوان في زمان يكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة واذنت اعلمت والمشيب والشيب واحد قال الاصمعي المشيب دخول الرجل حد الشيب من الرجال والشيب بياض الشعر والهرم كبر السن واعلم ان المفيد للانكار التوبيخ هو الهمزة لا مجموع الا والنفي المفاد بلا باق فنفى البيتين عدم الطعان وعدم غدو الفرسان او عدايهم وعدم الارعواء امر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك ومع هذا جرى ان كلا منهما يفيد معنى يختص به فاين الحرف الواحد الذي يفيد التوبيخ وهو الذي فيه الكلام **قال** والثالث

التمني كقوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما اثأت يد الغفلات **اقول** يرأب يصلح وفاعله ضمير يرجع الى الرجوع واثأت بمثلثة بعد الهمزة الاولى خرمت وفتقت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية **قال** والرابع الاستفهام عن النفي كقوله الا اصطبار لسلمى ام لها جلد اذا الاقي الذي لاقاه امثالي **اقول** وفي هذا البيت رد على من انكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين من الشلوبين لفظ عجمي ينطق بالحرف الذي بعد واوه بين البا الموحدة والفا ولامه مضمومة وقد تفتح ووجه الرد عليه بالبيت ان الهمزة فيه لمجرد الاستفهام عن انتفا الاصطبار بلا ريب اي اينتفي صبرها عني ام تتجلد فام فيه متصلة والمعنى اي الامرين كان الجزع ام الجلد ويحتمل الانقطاع بان يكون استفهم اولا عن الجزع وهو عدم الصبر ثم اضرب واستفهم ثانيا عن الجلد وهو الثبات وجواب اذا محذوف لدلالة ما تقدم عليه والمراد بالذي لاقاه امثاله الموت واذا تذكرت ما اسلفناه فربما يرد على كلام المص نظر من وجهين الاول انه اخبر بان الاستفهام عن النفي من معاني الا وليست الا استفهاما عن النفي اصلا وانما الاستفهام عنه بالهمزة وحدها الثاني ان الاستفهام متى كان مفادا بالهمزة والنفي مفادا بلا لزم ان يكون مجموع الا كلمتين والكلام انما هو في الحروف المفردة بالاصالة او التي حصل لها بالتركيب معنى تعدد به في المفردات **قال** وهذه الاقسام الثلثة تختص بالدخول على الجمل الاسمية **اقول** لان لا التي لنفي الجنس باقية معها على عملها الذي كان لها وهي لا تكون الا في الجمل الاسمية وهذا بخلاف الا التي للتنبيه فانها تدخل على الجملتين كما مر وفي كلام المص ادخال البا على المقصور عليه وفيه ما عرفت وياتي له من مواضع فتفطن لها **قال** وتعمل عمل لا التبرية **اقول** هي التي لنفي الجنس قال الاندلسي وانما سميت بذلك بمعنى التبرية لانها تنفي الجنس فكانها تدل على البراة منه وجعلت نفس التبرية مبالغة كانها زيد عدل وعليه فالتبرية صفة للا باعتبار تناول المذكور والايقال انه على حذف مضاف اي ذات التبرية لفوات المبالغة ويحتمل ان يكون لا مضافة للتبرية على حد قوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم **قال** وعلى هذا فيكون قوله في البيت مستطاع رجوعه مبتدا وخبرا الى اخره **اقول** يكون معطوفا على محذوف يدل عليه السياق والتقدير وعلى هذا ينفصل الكلام فيكون قوله الى اخره وقد يقال ان قوله وعلى هذا منظور فيه لمعنى الشرط اذ معناه وان بنينا على هذا فيكون الفاء رابطة الجواب لكن يقدح فيه بان الجواب متى صلح لجعله شرطا امتنعت الفاء ويمكن ان يقال ان هذا صالح لوقوعه شرطا فان قلت هو كقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله منه قلت ليس كذلك فان المعلم الواقع بعد الفاء في هذه الاية خبر مبتدا محذوف هو ضمير يعود الى من فالجواب اذن جملة اسمية فمن ثم دخلت الفاء ومثل هذا في تركيب المص متعذر وان ذهبت الى تقدير مبتدا هو ضمير الشان تركبت ممتنعا **قال** ويختص الا هذه بالفعلية **اقول** يعني التي للعرض والتحضيض وانما اختصت كما قال بالجملة الفعلية لانها للطلب ومضمون الفعلية امر حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فانها للثبوت وعدم الحدوث **قال** ومنه عند الخليل الا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة تبيت **اقول** المحصلة بكسر الصاد المهملة المراة التي تحصل تراب المعدن اي تخلصه حاصلا قال الجوهري والبيت مصراع بيت بيت تشغل لذا **قال** يعني ان تبيت هنا فعل ناقص وان خبرها مذكور بعد هذا البيت ففيه العيب المسمى عند العروضيين بالتضمين وهو افتقار البيت الى ما بعده كقول النابغة وهم وردوا الجفار على تميم وهم اصحاب يوم عكاظ اني شهدت لهم مواطن صادقات شهدت لهم بحسن الظن مني وانما انشد الجوهري البيت المتقدم برفع رجل ثم قال ويروى الا رجلا بمعنى هات لي رجلا ويروى الا رجل بمعنى اما من رجل **اقول** والذي يظهر في توجيه الرفع ان يكون رجل فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور اي الا ابتلي رجل وفي توجيه الجر ان يكون على تقدير الا ان لا من رجل فحذف المضاف وابقي المضاف

اليه على حاله كما في قراءة من قرأ والله يريد الآخرة بالجر اي ثواب الآخرة ويدل على هذا المحذوف يدل والمعنى الا تحصيلون ندا لاني
رجل واما رواية النصب فقد وجهها الحلبي بما يقتضي ان يكون الا للعرض اي الا ترون رجلا وتوجيه الجوهري للنصب
يقتضي انه جعلها للتنبيه قال ورد بعضهم انه محذوف على شريطة التفسير اي الا ترى الله رجلا جزاه خيرا والا
على هذا للتنبيه | اقول لان الا للعرض لا يدخل على الجمل الانشائية من حيث ان العرض طلب والمطلوب انما هو امر يقع
في الخارج والانشاء الخارج لم يطلب فتعين ان يكون للتنبيه وهو كما يدخل على الجمل الخبرية يدخل على الانشائية اذ
الغرض منه اقبال السامع على ما يلقى اليه وتنبيهه لما يرد عليه فيتمكن منه فضل تمكن وذلك جار في الخبر والانشاء فصح
دخوله على كل منهما قال لانه لم يرد ان يدعو لرجل على هذه الصفة وانما قصده طلبه اقول فيه نظر لان الدعا
يشعر بالطلب في بعض المقامات كقول السائل رحم الله امرأً اعانني وهو هنا متأتٍ قال واما قول ابن الحاجب
في تضعيف هذا القول ان يدل صفة لرجل فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهي اجنبية فمردود بقوله تعالى ان
امرؤ هلك ليس له ولد اقول في اطلاق الجملة على المفسر تسامح من جهة ان المفسر فعلها الا هي باسرها ووجه الرد
بالآية ان هلك جملة مفسرة وقد فصل بها بين الموصوف وهو امرؤ وصفته وهي ليس له ولد وحاصله منع ان يكون
المفسر اجنبيه او منع الفصل بها مع اجنبيتها قال وفيه نظر لاحتمال ان يكون ليس له ولد حالا من الضمير المستتر
في هلك كما صرح به بعض المعربين اقول ثم الفصل بالجملة لازم وان لم يقدر مفسر اذ لا يكون صفة لانها انشائية
قال فيه نظر اذ لا يلزم من امتناع كونها صفة وقوع الفصل بالجملة لجواز ان تقدر معمولة لمحذوف هو صفة لرجل اي
الا رجلا مقولا فيه جزاه الله خيرا يدل فلم يتعين فصل بجملة ولو سلم كونها غير محلية بالقول جعلت معترضة والفصل بها
مغتفر واقع في الفصيح نظما ونثرا م وبعده انه لا ضمير معه في نحو
ما جاءني احد الا زيد كما في اكلت الرغيف ثلثه ش لم يشترطوا الضمير في بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه
من حيث هو رابط فاذا وجد الربط بدونه حصل الغرض من غير جمود على اشتراط وجوده وهنا الرابط متحقق بدونه
وذلك لان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والا لاخراج الثاني من الاول فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج
الى الضمير م فانه مخالف للمبدل منه في النفي والايجاب قال الرضي ولا منع من التخالف مع الحرف المقتضي ٥
لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل والاعراب على الاسم
كذلك تجعل في نحو ما جاءني احد الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم اقول ان يكون غير له غير بمعنى ان ما بعدها
مغاير لما قبلها ذاتا او صفة ولا نعني انها مثلها في ذلك وفي كونها اسما فقد صرح غير واحد الا انها حرف وصرح
التفتازاني في حاشية الكشاف عند الكلام على قوله تعالى لا فارض ولا بكر بانه لا قائل باسميتها ولو ذهب
ذاهب الى القول بانها اسم لم يبعد فان قلت يمنع منه عدم التزام خفض ما بعدها ولو كانت اسما بمعنى غير لكان
ما بعدها مضافا اليه دائما مخفوضا قلت لكونها في صورة الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كما قيل في لا في نحو قولك زيد لا
قائم ولا قاعد انه بمعنى غير وجعل اعرابه على ما بعدها بطريق العارية على ما صرح به السخاوي فيوصف بها ٥
وشبهها جمع منكرا وشبهه يعني او شبه الجمع المنكر فيدخل تحته امران احدهما الجمع المعرف تعريفا لفظيا
لا يخرجه عن معنى التنكير والآخر ما كان نكرة وليس بلفظ الجمع ولكنه في معناه فهذا العدد وعلته ايضا انه شبه الجمع
المنكر وقد ذكرت امثلة الكل في المتن لو تلف مام رجال الا رائيل يصح اتفاقا نقل هذا الاتفاق مشكل
فقد حكى الاصوليون الخلاف في عموم الجمع المنكر في الاثبات قال التفتازاني في التلويح الاشد في عمومه بمعنى انتظام جمع من
المسميات وانما الخلاف في العموم بوصف الاستغراق والاكثر على انه ليس بعام لان رجالا في الجمع كرجل في الوحدان يصح
اطلاقه على كل جمع كما يصح اطلاق رجل على كل فرد على سبيل البدل وبعضهم على انه عند الاطلاق للاستغراق فيكون عاما

لعله بازالا

هذا

هذا الكلام والمنقول في كتب النحو انه ذهب الجمهور من النحاة ان المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه وان المبرد
خالفهم في ذلك ذاهبا الى انه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول كما هنا فالاتفاق الذي نقله المصنف وقد رأيت في بعض
البلاد نسخة من هذا الكتاب ليس فيها في هذا المحل لفظ اتفاقا ويرده انهم لا يقولون لو جاءني رجال اكرمته
ولو جاءني من احد اكرمته ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك للمبرد ان يقول قد اجمعنا على اجراء النفي المؤول مجرى
النفي الصريح في مثل ابى زيد الا القيام فاجرينا التمرد فيه قال الله تعالى فابى اكثر الناس الا كفورا وقال تعالى ويأبى الله
الا ان يتم نوره مع انه لا يجوز ان يقال ابى الرجل الا زيد [illegible] فما ظنكم عن هذا فهو جوابنا وابن
الضائع هو ممن ذهب معه وعين جملة من النحاة الاندلسيين ومثال المعرف الشبيه بالمنكر
قوله أُنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات الا بغامها أُنيخت ابركت والبلدة الصدر
يقال فلان واسع البلدة اي واسع الصدر والبلدة ايضا الارض تقول ابركت هذه الناقة او هذه الابل فالقت صدرها
على الارض ففيه جناس تام وقليل بها الاصوات صفة لبلدة المجرورة بالاضافة وبغام الناقة تقطيع صوتها والبغام
المجحور صوت لا تفصح به ومثال شبه الجمع قوله لو كان غيري سليمى الدهر غيّره وقع الحوادث الا الصارم
الذكر سليمى منادى محذوف حرف النداء والدهر منصوب اما على انه ظرف مستقر خبر كان اي لو كان غيري
موجودا في هذا الدهر الصعب وصح الاخبار به عن الجثة كما في قولك نحن في يوم طيب واما على انه معمول لفعل محذوف
اي لو كان غيري يقاسي هذا الدهر ووقع الحوادث سقوطها وهي جمع حادثة وهو ما يطرق من الوقائع والنوائب
والصارم السيف القاطع والذكر من السيوف وكذا المذكر ما كان ذا ماء ورونق والمعنى لو كان غيري الموصوف بانه
مغاير للصارم الذكر في هذا الدهر الشديد او لو كان يقاسي ومانع هذا الزمان لغيره سقوط النوائب وحلول المصائب
لكن لم يغير في ذلك لما انا عليه من الصبر وثبات الجنان ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات
ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها ليس هذا الاطلاق بصحيح فقد قالوا في الجملة اذا كانت صفة لموصوف هو بعض
بعض من مجرور بمن او في متقدم جاز الحذف قياسا فالاول كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام
والثاني كقوله لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم اصله لو قلت ما في قومها احد يفضلها
لم تأثم فحذف الموصوف وهو احد وكسر حرف المضارعة من تأثم وابدل الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة وقدم
جواب لو فاصلا بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور والمبتدا المؤخر وهو احد المحذوف والحسب ما يعده الانسان
من مفاخر آبائه والميسم بكسر الميم الاولى وفتح السين المهملة الجمال وكذا قالوا في الظرف ايضا كقوله تعالى ومنا دون
ذلك وقولك ما في القوم دون زيد اي احد دون زيد والثاني انما لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء نحو
عندي درهم الا دانق الدانق بالدال المهملة ونون تكسر وتفتح ايضا ويقال فيه داناق بالف بعد النون وهو عبارة
عن سدس الدرهم فان قلت اذا جاز وقوع الا في هذا المثال صفة فالمخبر عنه درهم كامل والوصف مؤكد
اذ كل درهم موصوف بانه غير دانق واذا كان كذلك لا ينقض ما قرره اولا من ان الفاعلة [illegible] متى طابق ما بعد الا موصوفها
فالوصف مخصص فان ما بعد الا وهو دانق مطابق في الافراد لموصوفها وهو درهم قلت لما كان الدرهم في معنى
ستة دوانق لم يقع التطابق معنى وجعل من الشاذ قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان
جعل ابن الحاجب الشذوذ فيه من وجهين آخرين احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور في مثله وصف
المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط والثاني الفصل بالخبر بين الموصوف والصفة وهو قليل ٥
والفرقدان نجمان قريبان من القطب كذا قال الجوهري وفي القاموس الفرقد النجم الذي يهتدى به والوصف
هنا مخصص لا مبين من الفاعل ووجه ذلك ان ما بعد الا وهو الفرقدان مطابق لما قبلها في الاثنينية

انه

لان المعنى كل احو من متعارفان الا الفرقدان وكل بحسب ما يضاف اليه قال والسوابع ان يكون الا قاله الاصمعي وابن
جني وحملا عليه قوله اط حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا قال الحراجيج بحاء
مهملة في الاول وجيمين بينهما الف جمع حرجوج بضم الحاء وهي الناقة الطويلة على وجه الارض والخسف التنقيصة وليس
ولس بالبلد هنا المكان الذي تقيم فيه جمع من الناس بتخذونه وطنا وانما المراد به الارض فقد يطلق البلد والبلدة على
خلق الارض والقفر المفازة لا نبات فيها ولا ماء ووجه ما ذهب اليه الاصمعي وابن جني من زيادة الا في هذا البيت
ان المراد وصف تلك الابل بانها لا تزال مناخة على حال الرعي مرضيه او السير بها الى ارض خالية من نبات ترعاه
وما تشربه واما نافي هذا المراد بزيادة الا فوجب المصير اليه قال وابن مالك وحمل عليه قوله ارى الدهر
الا منجنونا باهله اقول هذا صدر بيت عجزه وما صاحب الحاجات الا معذبا اي اري الدهر منجنونا
اي مثل الدولاب الذي يدور بما عليه فتارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس ويرد العالي سافلا ولا استقامة
لهذا المعنى الا بزيادة فحمل البيت عليها واما المحفوظ وما الدهر مثل هذا الا نرده رواه ابن
مالك فهو عدل نقد حافظ ثم ان ثبتت روايته فيتخرج على ان اري جواب القسم مقدر وحذفت لا كحذفها في تالله
تفتؤ اما فقد القسم فيكون حذف الجار بالا على القياس وقوله يتخرج خبر مبتدا محذوف وهو ضمير يعود على
الرواية اي ثبتت روايته فهي تتخرج على حذف ومن عاد فيتنزه ابعد منه والاوجه ترك الفاء واما بيت ذي الرمة
فقيل غلط منه ليس هذا بسديد لانه من فصحاء العرب وان كان بعضهم عن مخالطة البقال يريد الزيات
الذين هم من الحاضرة وفتح باب تغليط العرب في اللغة يطرق الخلل الفتح في كل ما يتمسك به من كلامهم وهو باطل
وقيل من الرواة وان الرواية الا اناخ الا مشخصا وهذا ايضا ليس بجيد اذ لا يقدح رواية في اخرى
وقيل تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب او ما تخلص منه فنفيها نفي ومناخة حال هذا وجه حسن لا
غبار عليه ولا كلفة فيه وقال جماعة كثيرة هي ناقصة والخبر على الخسف ومناخة حال
الحال الضمير المستكن في الخبر وهذا ما سد لبقاء الاشكال اذ لا يقال جاء زيد الا راكبا لما يلزم عليه
من ان كان التفريغ في الايجاب وهو ممتنع وقد يقال عليه ان ابن الحاجب ذكر ان الاستثناء المفرغ يقع في الايجاب بشرطين
احدهما ان يكون فضلة لا عمدة والثاني ان تحصل به فائدة فلا يجوز ضربت الا زيدا اذ ليس من المحال ان تضرب جميع الناس الا زيدا
ويجوز قرات الا يوم كذا لانه يجوز ان تقرا في جميع الايام الا في ذلك اليوم ومن هنا يحل الاشكال ان مناخة حال لا خبر لانه اذا
خبرا جاء عمدة واذا جاء حالا كان فضلة والمعنى مستقيم هو كلك لا يزال زيد شجاعا الا ماشيا لكن يلزم على هذا تقديم
المستثنى المفرغ وتقدم الحال على عاملها المعنوي وكلاهما محذور عند البصريين واما قوله ونبئت
ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها فالمعد سر فيه الا كان هو اي الشان سبق له ان ضمير الشان
موضوع لتقوية الكلام فلا تناسبه الحذف اللهم الا ان يقال حذفه تابعا لحذف الفعل فاغتفر
واذا دلت قرينة على دخول ما بعدها نحو قرات القران من اوله الى اخره القرينة هنا كون الكلام مسوقا لحفظ
القران كله وذلك مناف لخروج الغاية فتعين دخولها او على خروجه نحو ثم اتموا الصيام الى الليل
ومن سنة الوافية دلالة على نفي الوصال وهو ان تصوم يومين فصاعدا من غير ان تفطر بالليل وذلك لانه امر بالصيام
المغيا بالليل وذلك يطول وصف وهو الافطار ومعناه على ان الليل غاية للصيام والمتعلقة به وهو ظاهر
وبهذا اندفع ما قيل ان الاتمام يعمل ما به التمام وانما يحصل بالجزء الاخير وهو لا يتكرر والمغيا لا بد ان
يتكرر قبل الغاية فكيف يكون الليل غاية للاتمام وكقوله فنظرة الى ميسرة لان الاعسار علة الانظار
وبوجود الميسرة تزول العلة ولو دخلت الميسرة فيه لكان منتظرا بالانظار في حالتي العسر واليسر والثاني

المعية وذلك اذا ضممت كذا الى اخر بمعنى سواء كان من جنسه او لم يكن لد اذا الضم باعتبار معنى يتعلق بكلا
الشيئين وبه قال الكوفيون وجماعة من انصاري الى الله هذا مثال لما لا يكون فيه جنسية بين الطرفين
والمعنى من انصاري مع الله فضم الانصار الى الله باعتبار معنى النصرة المتعلق بالله وبهم وقولهم الذود الى الذود
ابل هذا مثل للعرب مشهور قال الجوهري المعنى مع اي اذا جمعت القليل مع القليل صار كثيرا وهذا مثال
لما فيه جنسية بين الطرفين وقد ضمت احدهما الى الاخر باعتبار معنى يتعلق بهما وهو الكثرة الحاصلة بانضمامهما
والذود من الابل ما بين الثلاث الى العشر وهي مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا في الصحاح وقال الاول معجمة والثانية مهملة
ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال لانه لم يضم احدهما الى الاخر باعتبار معنى يتعلق بهما قال بعضهم
والمحققون انما في هذا الوجه الذي قال به الكوفيون ومواضعهم بمعنى الانتهاء اي من يضيف نصرته اياي الى نصرة الله والذود
مضافا الى الذود ابل فان قلت على اي شيء انتصب مضافا في هذا التقدير فانه لا يلوح فيه الا الحالية وليس ثم الا المبتدا
وهو لا يكون صاحب حال قلت هو حال من ضمير مفعول محذوف والتقدير اعنيهما مضافة الى الذود وهذه الجملة
معترضة بين المبتدا والخبر ذكر جماعات في قوله فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار
اجرب الوعيد التهديد ومطلي مدهون والقار والقير شيء اسود يطلى به الابل والسفن والاجرب ذو الجرب
وهو داء ظاهر الجسد معروف والمعنى كانني في الناس جمل اجرب جعل عليه القار قال ابن مالك ويمكن ان
يكون منه ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه انما جعل هذا ممكنا ولم يجزم به لاحتمال تضمين ليجمعنكم
معنى ليضمنكم فتعدى الجل ذلك بالى وقال ابن عصفور هو على تضمين مطلي معنى مبغض وكلا
قال الرضي الوجه ان الى متعلقة بمعنى هذا البيت وذلك ان معنى مطلي به القار اجرب مكره والتكريه يتعدى بالى
قال تعالى وكره اليكم الكفر ولو قيل بان الى متعلقة بمحذوف هو حال من اسم كان على حد الحال في قول امرئ القيس
كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي اي كانني حالة كوني مبغضا الى
الناس بسبب الوعيد جمل اجرب طلي به القار اي جعل فيه او الصق به ودل على مبغضا المحذوف ما ذكر بعده من
الصفات الموجبة للتكريه لكان وجها فتامله والسادس الابتداء كقوله تقول وقد عاليت بالكور فوقها
ايسقى فلا يروى الي ابن احمرا عاليت بالكور رفعته والكور بضم الكاف الرحل مطلقا وقيل الرحل باداته
ويروى بفتح الواو مضارع روي بكسرها اذا زال عطشه بالشرب وانما يتعدى بمن تقول من الماء والشاعر عدي به
بالى فتكون بمعنى من التي لابتداء الغاية والمراد ان ناقته تشكو منه حيث جعل الكور عليها فاتى بلسان الحال
ابن كثير ولا يترك ركوبي والابل منه على طريق الاستعارة التمثيلية شبهت حاله في ذلك بحال من يسقى من شيء فلا يروى منه
السابع مرادفة عند كقوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره اشهى الي من الرحيق السلسل
الرحيق صفة الخمر والسلسل بسينين مهملتين ولامين السهل الدخول في الحلق وانتصب بان معنى اشهى
الي احب الي وقد عرف ان الى المتعلقة بما يفهم حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل معناها التبيين كما صرح
به في المتن فعلى هذا تكون في البيت على بابها مبينة لفاعلية مجرورها وليست قسما اخر وخرجت على التضمين
تهوي معنى تميل يعني فعدي تهوي بالى كما يعدى تميل بها وفي حواشي المصنف على التسهيل ان قيل الاحسن ان
يقال ان ضمن معنى تسقط اي تسقط اليهم فيصبحها لانه لم يطلب مجرد الميل الذي يدل عليه هوى بالكسر بل طلب
الميل والانتيار لبعد وارتفاع كالاتي المحبب فالجواب ان معنى سقوط العلو اليهم ميلها فلا يضمن معنى السقوط ولو
كان التركيب ولعل طائفة لا تلتزم هذا التاويل وفي المصابيح للوزير سال الله ان يحبب الخلق الى عباده وقيل الافئدة
الجماعات فتهوي ذلك التوجيه ويكون اطلاق الافئدة على الجماعات اطلاقا مجازيا من باب تسمية الشيء باسم جزئه

كتسميه الرثية عينا
قال ألم تشعبي اي عبيد خر رونق الضحى بكا حمامات لهن هديل
عبد مرخم عبدة اسم امراه ورونق الضحى حسنه وبريقه والضحى هو حين تشرق الشمس قال في الصحاح هو مقصور يذكر ويؤنث فمن انث ذهب الى انها جمع ضحوة ومن ذكر ذهب الى انه اسم على فعل مثل صرد ونغر والهديل صوت الحمام وهو المراد في البيت والهديل ايضا فرخ حمام كان على عهد نوح عليه الصلاة والسلام فصاده جارح من جوارح الطير قالوا فليس من حمامة الا تبكي عليه قال الشاعر وما من تهتفين به لنصر باسرع جابة لك من هديل كذا في الصحاح وليس في البيت الذي انشده المص ما يعتبر حاله المنادي من قرب او بعد او توسط
خلافا للكوفيين وصاحبي المفتاح والمتنوقي حكي ابن خالويه عن ابي عمرو الزاهد ان ابا العباس المبرد ذهب الى ان اي من حروف العطف فهذا امام لبصري من ائمة البصريين قائل بهذا القول لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما
يعني واي تصلح للحذف دائما فلا تكون حرف عطف واحترز بقيد الدوام من العاطف الذي يصلح للسقوط في بعض الاوقات دون بعض كالعاطف المتوسط بين الاخبار في مثل زيد عالم وشاعر والصفات نحو مررت برجل فقيه وكاتب وشاعر ولا عاطفا ملازما العطف لشيء على مرادفه يعني واي ملازمة لذلك فلا تكون حرف عطف
واحترز بالملازم مما يعطف الشيء على مرادفه تارة دون اخرى كقوله والفى قولها كذبا ومينا وان الواو كما تعطف هذا العطف تعطف نحو زيد وعمرو وما اشبه فليست ملازمة لعطف المرادف ومع تفسير الجمل ايضا كقوله
وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي قد مر انشاد صدر هذا البيت في ان المكسوره الخفيفه وحكاية عن الزمخشري ان اصله لكن انا فحذف الهمزة ونقل حركتها الى النون فالتقت النونان فجاز الادغام ومر ان المص اختار ان الهمزة حذفت اعتباطا
وتقديم المفعول لرعاية القافيه والمعنى لكن انا لا اقليك وترميني فتشير الي وتقلينني اي تبغضني يقال قلاه يقليه قلى وقلاء بكسر القاف مع القصر والمد وقلاه يقلاه لغة طي
وقد نظم ذلك بعضهم فقال اذا كنيت باي فعلا تفسره فضم تاءك فيه ضم معترف وان تكن باذا يوما تفسره ففتحه التاء امر غير مختلف
كنيت ستر به اي اتيت بفعل خفي المعنى وقوله باي تتعلق بمحذوف يدل عليه تفسيره اي اذا كنيت حالة كونك مفسرا باي فعلا ولا يجوز ان يكون محلا منصوبا بكنيته وباي تتعلق بتفسيره لما يلزم عليه من الفصل بالاجنبي وتقديم معمول الصفة على الموصوف وكلاهما محذور والبا من قوله وان تكن باذا للمصاحبه لا للالة لان المراد البيت المفسر وانما المفسر ما بعدها اي وان تكن مفسرا له مع اذا ما يذكر بعدها
وقد تخفف كقوله تنظرت نصرا والسماكين ايهما علي من الغيث استهلت مواطره
الضمير المستتر في تخفف عائد الى اي الاستفهاميه وهي اقرب مذكور في كلامه وتنظرت انتظرت في مهله ونصرا اسم رجل والمراد بالسماكين كوكبان يقال لاحدهما السماك الاعزل وهو من منازل القمر ويقال للاخر السماك الرامح وليس من المنازل واستهلت صبت والمواطر جمع ماطرة صفة للسحاب اي صبت سحائبه المواطر والضمير من ايهما تعود على الامرين المتقدمين اللذين احدهما نصر والاخر السماكان وجوز الزمخشري وجماعة كونها موصوله
مع ان الضمة اعراب وقدروا معمول النزع من كل شيعة وكانه قيل لننزعن بعض كل شيعة ثم قدروا انه سئل من هذا البعض فقيل هو الذي هو اشد ثم حذف المبتدا ان المكتنفان للموصول وفيه تعسف ظاهر يعني من جهة اجتماع امور هي حذف مفعول ننزعن فان من كل شيعة ليس مفعوله حقيقة وتقدير سوال محذوف وحذف مبتدا ان والظاهر ان التعسف لا من هذه الامور التي اجتمعت كل منها جار على القواعد لا نزاع في صحة قولك اخذت من الدراهم ولا في حسنه ولا في ان الاستئناف على تقدير سوال سائغ في تراكيب البلغا وفي الكتاب العزيز منه شي كثير والحذف حذف المبتدا لعدم العرو للجمل الذي وقع فيه المص على ان الزمخشري يجعل ضمة اي في هذه الاية اعرابا على التقدير المذكور والذي

الكلاز

سلمي مثلا

الكشاف بنصبه واختلف في اعراب ايهم اشد فعن الخليل انه مرتفع على الحكاية تقديره لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد وسيبويه على انه مبني لسقوط صدر الجملة التي هي صلته حتى لو جيء به لاعرب وقيل ايهم هو اشد ويجوز ان يكون النزع واقعا على من كل شيعة كقوله ووهبنا له من رحمتنا اي لننزعن بعض كل شيعة فكان قائلا قال من هم فقيل ايهم اشد عتيا هذا الكلام وليس فيه تعرض لضمة ايهم هل هي ضمة اعراب او بناء ولا يخفى انه يلزم على جعلها اعرابيه الحكم بان ايا معربه مع حذف صدر صلتها وهو باطل على القول المختار ولا اعلمهم استعملوا اما الموصوله مبتدا وسيأتي ذلك عن ثعلب
هذا الكلام ان كان من تمام الاعتراض على الزمخشري فمشكل لان ايهم على رايه خبر لا مبتدا وان كان اخبارا عن حكم من احكام اي الموصوله لا ردا على الزمخشري فهو غير مناسب لانه ادخال لامر اجنبي بين امور متناسبه وهذا باطل برسم الضمير متصلا باي فيه نظر فقد زعم بعضهم في لات ان التاء فيه وان التاء مزيده في اول الحين لرسمها متصلة بها في مصحف عثمان رضي الله عنه ورده المص بان قال ولا دليل فيه فكم في خط المصحف من اشيا خارجه عن القياس ثم له الرد عن ابن الطراوة بما ذكر مع انه يستدل من ان يقول لا احلل بما ذكرت فكم في خط المصحف من اشيا خارجه عن القياس
و ولزم ان يجيب عنهما بان حالي قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك يعني انها موصول وجب حذف عائده والتزم كون صلته جملة اسميه والاصل لا مثل الذي هو زيد ولقايل ان يقول لا نسلم وجوب وصل ما الموصوله في لا سيما بالجملة الاسميه فقد نص السهيلي على انها توصل بظرف كقوله يسرك الكريم الحمد لا سيما شهادة من خير معشر اوجملة فعليه كقوله فق الناس في الخبر لا سيما ينيلك من ذي الجلال الرضى وهي حال مقدرة مثلها في قوله تعالى فادخلوها خالدين ويمكن ان يجعل من قبيل الحال المقارنه على ان يكون التقدير لم ترعى بصدود تبع في ثلاثة ايام بعده اي بعد الوصال والمعنى على هذا اما سررتني يوما بوصال الا في حالة كونك تخيفنني بصدود تبع في ثلاثة ايام بعد ذلك اليوم والاخافه مقارنه لمضمون العامل وهو السرور وكذا الخوف ان قدرت الحال من المفعول فتامله او الجملتان على ان يكون معطوفه على الاولى بفا محذوفه كما قيل في واذ قال موسى لقومه ان الله يامركم ان تذبحوا بقرة قالوا اتتخذنا هزوا قال اعوذ بالله وكذا في بقيه الايه وفيه بعد يعني في الايه والبيت اما في الايه فلما في ذلك من تكرر حذف العاطف مع ان حذفه لم يثبت في السعه وفي مثل ذلك بيتين واما في البيت فلا فيه مع حذف العاطف ارتكابا لما لا يودي المعنى المقصود وذلك لان عطف جملة على اخرى لا يقتضي مشاركة الثانيه للاولى فيما اشتملت عليه من القيود فاذن لا يلزم تسلط النفي على المعطوفه ويؤول الامر الى الاخبار بجملتين احداهما فيهما نفي معنوي وهي الاولى والثانيه فيها نفي صريح باق على حاله لعدم تسلط النفي الاول عليه والمعنى حينئذ لم تسرني يوما بوصال فلم ترعني ثلاثة ايام بصدود وليس هذا مراده وان قلت لا مانع من تسليط النفي عليه فيتسلط ويستقيم المعنى قلت هذا وان كان ممكنا الا ان فيه احتمال غير المقصود مع ارتكاب حذف العاطف ففيه بعد ومن روى ثلاثة بالرفع لم يجز عنده كون الحال من فاعل سررتني بخلو ترعني من ضمير ذي الحال يجوز ان يكون التقدير عند هذا القايل لم ترعني ثلاثة منك بصدود فيحصل الربط باعتبار المحذوف ولها اربع استعمالات وفي بعض النسخ اربعة بالتاء ووجهها ان مفرد استعمالات استعمال وهو مذكر فلا اشكال ووجه الاربع ان يقال انث باعتبار ارادة الحالة او جعلها جمع الاستعماله بالتاء ورجح نسخة قوله في الفصل احدها والثاني والثالث والرابع فذكر الكل ويحتمل ان يكون انث وذكر والرابع ان تكون مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغنا عنه نحو يومئذ كان يقول اكرمتني فاثبت عليك يومئذ وحينئذ فاليوم والحين صالحان للاستغنا عنهما اذ يمكن ان يقول فاثنيت عليك اذ اكرمتني والمعنى بحاله فان قلت ما هذه الاضافه الواقعه في مثل هذا التركيب قلت قال ابن مالك هي من اضافة المؤكد الى التاكيد والذي يظهر لي ان هذا من اضافة الاعم الى الاخص كشجر اراك وذلك ان اذ مضافة الى جملة محذوفة وان المعنى اذ جاء زيد واكرمتني

لا بد

ان من الاضافه ... الى التاكيد ...

فالمعنى حين اذ جاء والثاني تخصيص بالاضافة الى النحو والاول عار من ذلك بل اعم منه فلا يكون الثاني مؤكدا له بل يكون مفسرا
له ومبينا للمراد به كما يبين الاعم بالاخص والاضافة هي بيانية اي واكرمته حينا هو حين مجيبه وفي نحو اذ انتبذت
ظرف لمضاف الى مفعول محذوف اي واذكر قصة مريم هكذا اثبت في النسخ التي رايتها من هذا الكتاب ولو حذفت
الى وقيل ظرف لمضاف محذوف مفعول لكان حسنا فان القصة المقدرة هي لفظ مضاف الى مريم وهو مفعول محذوف وما ثبت
في النسخ يمكن تصحيحه بان يكون قوله محذوف صفة لمضاف والمراد بالمفعول ما هو مفعول بعد الحذف وهو لفظ مريم لكن
لو عرف بمثل الى المفعول لكان حسنا فمقتضى هذا الوجه ان اذ مبتدا ولا الفعل قبلها بذلك اذ كان الجمهور
يجوزون خروجها عن الظرفية عند اضافتها وغيرهم عند الاتيان بها مفعولا به او بدلا منه صدق ح انها ظرف متصرف فلا يمتنع
جعلها مبتدا والاحتياج فيه الى سماع خاص من العرب وكان وجه ان يقول اذ كان لانهم كانوا ابقد روي في هذا المثال
ونحو اذ ثان واذ الاخرى بحسب المعنى المراد لكنه عدل عن ذلك لبعد ان كلا من اذ واذا لا يستعمل ظرفا اسما
غير ظرف ثم ظاهره ان المثال تكلم به كذا يظهر لي ان في كلام الزمخشري اشارة الى ان العرب لا ينطقون به هكذا
وذلك لانه قال في ذلك ولم تقل في موهم فاشار الى ان هذا هو التقدير الذي ينطق به عند ارادة التفسير اي في قولك عند القصد
الى ابراز ما يقدره في المثال والمشهور ان حذف الخبر في ذلك واجب فالشعر هذا ابان ثم قوله غير مشهور
فان حذف هذا الخبر جائز لا واجب والظاهر ان وجوب الحذف في مثله عار عن الخطاب اللهم الا ان يكون مراده بالمشهور ما اشتهر
من استعمال العرب وعرف من كلامهم فهذا له وجه فان اظهار مثل هذا الخبر سمع وليلا كقوله لك العز ان مولاك عز وان
يهن فانت لذا بحبوحة الهون كائن وقد يحتج لعدمهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم فان يعلمون
مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ فيلزم ان يكون بمنزلة اذا فم نظر له لا مانع من ان
يتاول هذا مما تاول به الجمهور يومئذ تحدث اخبارها فيقال هذا من باب ونفخ في الصور اي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع
منزلة ما وقع وحرف التنفيس ليس بمضاد عن ذلك واعاد ثم السوال على القول الاول يعني بالسوال ما
اورده في المتن بعد هذا من الاشكال وهو ان اذ لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين لا انه ان معمول الاحرف
الخمسة لا يتقدم عليها يعني بالخمسة ان المكسورة وكان ولكن وليت ولعل وكان الاولى بالمص ان يقول الستة
لتدخل ان المفتوحة التي فيها الكلام اذ هي التي في الاية فيستقيم التعليل ظاهرا وتقريره ان يقال ثبت ان معمول كل من الاحرف
الستة المشبهة بالفعل لا يتقدم على ذلك الحرف وان المفتوحة منها فلو جعلت اذ في الاية ظرفا لمشتركون للزم تقدم
معمول ما هو من تلك الاحرف الستة عليها وهو باطل واما مع الاقتصار على الخمسة فيرد عليه ان المفتوحة ليست منها
والكلام انما هو في المفتوحة فيقال في الاعتذار عن عدم عدها مع الخمسة انها تركت كما فعل سيبويه ومتابعوه لانها فرع عن
المكسورة ولم يكن بالمص في مثل هذا المقام داع الى ارتكاب مثل هذا حتى يعتذر عنه ولان معمول الصلة لا يتقدم على
الموصول بيان ذلك ان المفتوحة موصول حرفي لتاولها مع صلتها بمصدر وصلتها معمولاها الاسم والخبر وقد فرض
ان اذ المتقدمة على ان ظرف لخبرها الذي هو مشتركون فلزم تقدم معمول بعض الصلة على الموصول وهو محذور وتجه
على المص ان يقال كان الصواب احد الامرين اما ان يسقط العلة الثانية ويقال الاحرف الستة كما مر واما ان يسقط العلة الاولى
ويثبت الثانية واما الجمع بينهما فمشكل وذلك لان العلة في امتناع تقدم معمول خبر الاحرف الخمسة عليها ان لها الصدر الكلام العلة
في ذلك بالنسبة الى المفتوحة ما تقدم من كونها موصولا لا هذه العلة فانها مسلوبة الصدر به بدليل اعجبني انك محسن وكرهت
انك مسيء اذا تقرر ذلك فنقول ان اراد خصوص الخمسة فلا معنى لذكرها في هذا المقام وان اراد الخمسة مع ما يتفرع عن بعضها
لتدخل المفتوحة فلا معنى للجمع بين الامرين المذكورين اذ ليست العلة في الحكم المذكور بالنسبة الى المفتوحة امر كونها من الاحرف
المشبهة بالفعل وكونها موصولا حرفيا بل العلة هي الثانية فقط وقوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم

نُزمش واد ما مثلهم بشر وقريش هم ولد النضر ابن كنانة وقيل بنو فهر ابن مالك بن كنانة والاصح الذي عليه الجمهور
انهم سموا بذلك لتقرشهم اي لتكسبهم والرواية في مثلهم بالفتح وسياق الكلام عليه فيما وغيرها ان شا الله تعالى
والبشر الانسان ذكرا كان او انثى واحدا او اكثر وقد يجمع فيقال ابشار وقول الاعشى ان محلا
وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر بسكون الفاء جماعة واحدها سافر كصاحب
وصحب وراكب وركب والسافر هو الذي خرج للسفر والمهل بفتح الهاء التؤدة وعدم العجلة وانما يجي
ذلك كله على القول بان التعليلية حرف عدم الصحة في اية الاحقاف واذ لم يهتدوا به فسيقولون وفي اية
الكهف واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فاووا فقد يظهر للتنافي بين المضي والاستقبال واما في البينين
فلكون التعليلية فيهما للسبب بطرف محل بطرف وقيل المعنى اذ ثبت ظلمكم يريد هذا القائل اذ
ثبت ظلمكم عندكم وثبوت ظلمهم عندهم يكون يوم القيمة فكانه قيل ولن ينفعكم اليوم اذ صح ظلمكم عندكم فهو بدل لولا
اشكال ان اذ لا للاستقبال على هذا التقدير فلم يختلف الزمان وليس هذا التقدير مخالفا لما قدمنا في بعد
اذ هو ثبتنا ان المعنى هناك انما استغني عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم في يومئذ لا انها انحذف لدليل
هذا جواب عن سوال مقدر تقريره ان يقال قد مر ان بعض المصافة اليه اذ في نحو ربما الا نوع فلو لما بعد اذ
هو ثبتنا اسم زمان لا يصلح للاستغناء عنه فلا يحذف وقلتم في هذه الاية ان التقدير بعد اذ ظلمتم فجوزتم حذفه
والاستغناء عنه وهو مناف لذلك الكلام السابق وتقرير الجواب انا لم نقل في هذه الاخيرة ان بعد استغني عن
معناها حتى ينافي الكلام المتقدم وانما قلنا بانها مرادة مقصود معناها ولكن حذفت لدليل فلا تنافي
كقوله استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر اذ دارت مياسير وبينما المرء في الاحيا مغتبط
اذا هو الرمس تعفوه الاعاصير قد لا يوجد في بعض النسخ الا البيت الاول لانه المثال المطابق لما هو بصدده
والمياسير جمع ميسور بمعنى اليسر جمع تنبيها على ارادة الانواع والمغتبط هنا المسرور والرمس تراب القبر
والمعنى اذا هو ذو الرمس وتعفوه تمحوه وتجعله دارسا والاعاصير جمع اعصار وهي ريح تثير الغبار
ويرتفع الى السما كانه عمود والباء في التحقيق كقد وحملت عليه الاية يريد بها قوله تعالى ولن ينفعكم
اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون وانما حملناه على ذلك ولم نحمله على ان اذ في قوله تعالى واذ قال ربك للملئكة
لانه سيقول وعلى القول بالتحقيق في الاية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل وهذا متحقق في الزخرف
لان اذ ظلمتم على القول بانه فيه للتحقيق جملة معترضة بين الفعل وهو ينفع وفاعله وهو انكم في العذاب مشتركون
ومثل هذا في واذ قال ربك للملئكة يلزم اذا الاضافة الى جملة اما اسمية نحو واذكروا اذ انتم
قليل يجوز ضبط الاضافة بالنصب على المفعولية وبالرفع على الفاعلية واذ معمول وقد نصوا الى الاسمية
على حكم لم يتعرض له المص وهو استقباح ان يكون الخبر فيها فعلا ماضيا نحو جئت اذ زيد قام قالوا لان اذ الخبر فيه
لمطابقة الاسم او ما صنا رع الاداة عن ضروره الى العدول ولا ضروره هنا فلذلك حسن اذ زيد قائم واذ زيد يقوم
كما حسن زيد قائم وزيد يقوم بدون اذ ولم يحسن اذ زيد قام كما حسن زيد قام بدون اذ لان الغرض بان الفعل وهو
مستفاد من اذ فلم يدع ضرورة الى الماضي مع وجودها وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى الا تنصروه
فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا
ينبغي ان يتعين في اذ هما في الغار تقدير عامل الجار والمجرور اسم فاعل او فعلا مضارعا لئلا يودي الى التركيب المستقبح
مثل زيد قام على ما مر آنفا وقد يحذف احد شطري الجملة فيظن من لا خبرة له انها اذا اضيفت الى المفرد
كقوله هل ترجعن ليال قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك افنانا والتقدير اذ ذاك كذلك

مفتوح

الافنان جمع فنن بمعنى الغصن وهو الغصن الملتف او جمع فن وهو الحال والضرب من الشي وهو منصوب على الحال من الليال
وان كانت نكرة لتخصيصها وعامل اذا منقلب واسم الاشارة الاول اشير به الى العيش باعتبار حاله والثاني الى الحدوث ويشير
به الى حال الافنان والجملة المفسرة بالواو حال من ضمير منقلب والمعنى هل ترجع لنا الينا حال كونها مثل الاغصان الملتفة
في نضارتها وحسنها او حال كونها ذات فنون من الحسن وضروب شتى من اللذة وهذه الليالي اللاتي مضين حال
ان عيشنا منقلب من طور الى طور اي حال ذلك العيش مثل حال تلك الاغصان في الرونق والبهجة او مثل حال تلك الفنون
المختلفة في الحسن   والابلون اذا الياسه خبر عن كان الا زمان ومن اسم عين   لامانع من ان يكون خبرا عنه على ان
يا بما مقام مضاف محذوف هو المخبر عنه في المعنى كما في قولهم اكل يوم ثوب تلبسه اي تجدد ثوب والتقدير في البيت اذ
ثالفنا ذاك اي اذ ثالفنا كائن في زمان وجود النخاور ولقائل ان يقول لا احتياج الى الحذف ايضا لان من جملة الصور التي يخبر
فيها عن اسم العين باسم الزمان مثل نحن في شهر كذا وهو عين ما في البيت   وهو كقوله لمية موحشا طلل
هذا صدر بيت من مجزوء الوافر عجزه يلوح كانه خلل والموحش المنزل الذي صار وحشا اي قفرا لا انيس
به والطلل ما شخص من آثار الدار والخلل من الاضداد يطلق على العظيم وعلى الحقير والمراد هنا الثاني
وقال الحسا كان لم يكونوا حجى يتقى اذ الناس اذ ذاك من عز بزا   الحجى هو الممنوع مما يحصل منه ضرر
وشيء يحذر ويخاف ومن عز بز مثل مشهور ومعناه من غلب اخذ السلب   كالموصول تحذف صلته لدليل
قال عن اللاي واجمع جموعك ثم وجههم البنا   البيت مدرج من مجزوء الكامل المرفل واخر صدره الواو من
جموعك ولا ينهض البيت دليلا على الاخفش الا اذا كان يقول ببناء الموصول عند حذف الصلة والاولى ان يقول هو معرب
لامكنه في البيت   وبقوله نمينك عن طلابك ام عمرو بعاقبة وانت اذ صحيح   فقد مران
الطلاب بمعنى الطلب وبعاقبة حال من الكاف الاولى او الثانية والمعنى حال كونك ملتبسا بعاقبة والاسمية حال ثانية من
الكاف ايضا وهي بمعنى الحال الاولى ويحتمل ان يكون بعاقبة ظرفا لغوا يتعلق بالفعل من نمينك اي نمينك في حال عاقبة والاسمية
حال من التاء   وابتدى بالنكرة لتقدم خبرها عليها ظرفا   هذا معارض لما وقع له في الباب من مسوغات الابتدا
بالنكرة فانه ادعى في نحو ولدينا مزيد ان المسوغ هو كون الخبر ظرفا مختصا وانكر على من قال من النحاة ان التقديم مدخلا
في التخصيص كله وانما وجب التقديم في مثل رجل في الدار لدفع توهم الصفة لا لكونه مسوغا   اذا قال   ان يكون
للمفاجاة **اقول** هو بهمزة بعد الجيم والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فاجاني كذا اذا هجم عليك بغتة **قال**
مختص بالجمل الاسمية **اقول** هذا على احد الاقوال وقد حكاها المص في اخر الكلام عليها وهي ثلاثة للاول اختصاصها
بالاسمية كما ذكرها هنا الثاني جواز دخولها على الاسمية والفعلية الثالث الفرق بين ان تقرن الفعلية بقد فيجوز دخولها
عليها وان لا تقترن بها فيمتنع **قال** ولا تحتاج لجواب **اقول** لتضمنها الشرط **قال** ولا تقع في الابتداء **اقول**
يعني صدر الكلام لان الغرض من الاتيان بها الدلالة على ان ما بعدها تحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجاة فلا
بد من حصول هذا الغرض من تقدم شي عليها فلزم ان لا تقع في الابتدا **قال** وظرف مكان عند المبرد **اقول** ومقتضاه
ان لا يكون اذا مضافا الى الاسمية الواقعة بعدها اذ لا يضاف ظرف المكان الى الجمل غير حيث قال الرضي وما ذهب اليه لا يطرد
في جميع مواضع اذا الفجائية اذ لا معنى لقولك فاذا مكان السبع بالباب   وفيه نظر لامكان كون بالباب بدلا
من المكان لكن فيه الفصل بالمبتدا بين البدل والمبدل منه ويجوز ان يكون خبر مبتدا محذوف **قال**   والثالث للزمخشري
وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجاة قال في قوله تعالى ثم اذا دعاكم الاية التقدير ثم اذا دعاكم فاجاتم
الخروج في تلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره **اقول** لم اقف للزمخشري على كلام صريح في انه يقول ان اذا الفجائية ظرف
زمان وظاهر كلامه في مواضع من الكشاف انها اسم للزمان لا ظرف قال في تفسير قوله تعالى في سورة طه فاذا حبالهم وعصيهم

تخيل اليه من سحرهم انها تسعى ما نصه يقال في اذا هذه اذا المفاجاة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة
ناصبا لها وجملة تضاف اليها خصت في بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجاة والجملة
ابتدائية لا غير فتقدير قوله تعالى فاذا حبالهم وعصيهم ففاجا موسى وقت تخييل سعي حبالهم وعصيهم انتهى وقال في
سورة الروم عند قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون واذا للمفاجاة اي ثم فاجاتم وقت كونكم بشرا منتشرين في الارض
انتهى وظاهر كل من هذين الموضعين انه جعلها اسم زمان مجردا عن الظرفية مفعولا به لفعل المفاجاة وهو ظاهر كلام
ابن الحاجب حيث قال التقدير في خرجت فاذا السبع بالباب خرجت ففاجات وجود السبع بالباب ولم ار في الكشاف
الكلام على الاية التي تلاها المص شيا مما ذكره وانما فيه فان قلت ما الفرق بين اذا واذ قلت الاولى للشرط والثانية للمفاجاة
وهي تنوب مناب الفاء في جواب الشرط هذا كلامه من غير زيادة ولعل المص عثر على ما حكاه عنه في محل اخر والله تعالى
قال فقال له الكسائي العرب تنصب كل ذلك وترفعه **اقول** هذا خلاف ما حكاه الرضي من ان الكسائي قال
لا يجوز الا ايا ها وكذا حكاه الاندلسي في شرح المفصل وانا اظن ان الصواب ما حكاه المص فان الكسائي لو انكر الرفع
لكان سيبويه سبيل من ان يخطيه في الحال بما ورد في القران من الرفع وهو شايع فيه ولم ينقل ذلك فدل على ان الكسائي
اجاز النصب والرفع معا **قال** ولقد احسن الامام الاديب الابي ابو الحسن حازم بن محمد الانصاري اذ قال
في منظومته في النحو حاكيا هذه الواقعة والمسلة **اقول** هو حازم بن محمد بن حسين بن حازم الانصاري القرطاجني
بقاف مفتوحة فرا ساكنة فطا مهملة فالف فجيم مفتوحة فنون فياء نسبة الى قرطاجنة الاندلس لا الى قرطاجنة
تونس كان اماما بليغا ريان من الادب نزل بتونس وامتدح بها المنصور صاحب افريقية ومات حازم سنة اربع
وثمانين وستمائة ونحن نذكر ما يحتاج اليه من الكلام على الفاظ الابيات التي ساقها المص من هذه القصيدة ونترك ما
تعرض اليه في المتن فنقول قوله   والعرب قد تحذف الاخبار بعد اذا   اذا عنت فجاة الامر الذي دهما   العرب بفتح
العين وسكون الراء كالعرب بفتحهما خلاف العجم وهم سكان الامصار والاعراب سكان البادية منهم وعنت اي ادت
وقصدت والفجاة علي وزن الرحمة مصدر فجيه الامر وفجاه اذا اتاه بغتة ودهم بكسر الهاء فاجا بغتة   وربما نصبوا
بالحال بعد اذا   وربما رفعوا من بعدها ربما   يحتمل ان يكون الباء من قوله بالحال للسببية اي نصبوا الواقع بعدها
بسبب ارادة الحال او تكون بمعنى على كما وقع في المتن ويوجد في بعض النسخ وربما رفعوا من بعدها والمعنى انهم ينصبون
ما بعد اذا قليلا ويرفعونه كثيرا فيكون ربما الاولى للتقليل والثانية للتكثير   فان توال الضمير ان اكتسى بهما   وجه الحقيقة
من اشكاله غمما   يعني بالحقيقة المراد من اللفظ والغمم بفتح الغين المعجمة والميم سيلان الشعر حتى تضيق الجبهة
والقفا وتشبيه وجه المراد بالشيء المحتجب تحت الساتر استعارة بالكناية واثبات الساتر له وهو الغمم استعارة
تخييلية والكسي ترشيح او تشبيه المراد بالشكل الحسي بالكناية واثبات الوجه له استعارة تخييلية والغمم ترشيح
وكذا الكسي   لذاك اعيت على الافهام مسلة   اهدت الى سيبويه الحتف والغمما   اعيت صعبت والحتف الموت
والغمم جمع غمة وهي الكربة واستعارة الاهداء الذي هو الاتحاف بما يقتضي سرور المهدى اليه لما هو ضد ذلك على
سبيل التمليح والتهكم والخفى ان بين لفظي هدى والحتف الجناس المحرف   وقد كانت العقرب العوجاء احسبها   قدما اشد من الزنبور وقع حما   وفي الجواب عليها هل اذا هو هي   او هل اذا هو اياها
قد اختصما   عليها اما لغو متعلق بالجواب وعلى بمعنى عن واما مستقر في محل نصب على الحال وعلى بمعناها المعروف
والمعنى بسبب القرينة واردا عليها وتسكين يا هي للضرورة واختصم اما مبني للمفعول فالنائب عن الفاعل ضمير مصدر
مختص اي الاختصام المعروف ولا يجوز ان يكون النائب الجار والمجرور المتقدم لامتناع تقدم النائب على العامل كالفاعل
واما مبني للمعلوم والفاعل ضمير الاثنين يعود الى سيبويه والكسائي لتبادر الذهن اليهما عند ذكر هذه المسلة
لشهرة اختصامهما فيها   وخطا ابن زياد وابن حمزة في   ما قال فيها ابا بشر وقد ظلما   وغاظ عمرا علي في حكومته

حكومته ٥ باليتهم لم تكن في امري حكما ٥ كعيط عمرو عليا في حكومته ٥ باليته لم يكن في امره حكما ٥ وفجع ابن زياد كل منتحب من اهله اذ غدا منه يفيض دما ٥ كفجعه ابن زياد كل منتحب من اهله اذ غدا منه يفيض دما ٥ المنتحب هو الذي يبكي اشد البكاء وضمير اهله في البيت السابق على هذا البيت الاخير يعود الى عمرو والمراد به ابو بشر وفي البيت الاخير يعود الى علي المراد به امير المؤمنين ابن ابي طالب وفي البيت الاخير كرم الله وجهه واحدى وابني البيتين الاخيرين دما بكسر الدال المهملة جمع دم قصر للضرورة والاخرى بفتحها مفرد الجمع المذكور فعلى الاطلاق نوع بديع وهو الجناس وفي بعض النسخ احدى بينك العافيتين بالذال المعجمة المفتوحة وهو مقصور الذما والمراد به بقية الروح لكن المناسب ان يكون معه بعيط بياء مضمومة وطاء معجمة من قولهم اعط بنفسه اي اذهبها وفي اصل القصيدة بعد هذا البيت زيادة لم يذكرها المص وهي ٥ مظل باللوم ملطوما ومكتربا ٥ بالنفس العاسة ان سلع اللطا ٥ الكرب الغم ملطوما ماخوذا بكظمه بفتح الكاف والظاء المعجمة وهو مخرج النفس كربت كادت بالنفس حال من الفاسد والبا للمصاحبة والمعنى انه كادت العاسة حال كونها ملتبسة بنفسه ان سلع مخرج الغم اي كاد يموت وادخل ان في خبر كرب وهو قليل ٥ فقضيت عليه بعد الحوطائه ٥ حتى قضى هذراما بينهم هدما ٥ فقضيت حكمت وكان مراده ٥ بالطايعة العرب الذين رشوا على موافقة الكسائي قضى ما تهد راباطلا وهدما معناه وفي البيت الحاشر اللام اولا واللاحق لاحقا ٥ من كان اجور حكما من سدوم قضى ٥ عمرو ابن عثمان عما قد قضى سدما ٥ من سدوم اي من قاضي سدوم وهي قرية قوم لوط عليه الصلاة والسلام يضرب بهذا القاضي المثل في الجور والسكم الندم والحزن حسّاده في الورى عمت مكارمهم ٥ تلقيه منتقد القول منتقما ٥ على التي ذمما بينهم ٥ معاهدة ٥ ولا المعارف ابل التي ذمما ٥ انتقاد القول التفتيش عن معايبه والمناقشة فيه والانتقام معروف والنهى جمع نهية بالضم فيهما وهو العقل والذمم جمع ذمة وهي العقد والميثاق يعني ان العقول لبست ذمما في هؤلاء الحساد حارفها ولبست المعارف ابل العقول منهم ذمما ورمع معارفها بذمما لتناوله مع عيبه وفي البيت الاول الجناس وفي الثاني العكس والتبديل ٥ واصبحت بعده الانفاس كامنة ٥ في كل صدر كان قد كظا او كظما ٥ الانفاس جمع نفس بفتح الفاء وكامنة مختفية وكظ جهد من الكرب وطاق بجمه وكظم اخذ الغم بكظمه وهو بفتح فيه كما مر وبعد هذا البيت ما انشده المص وهو قوله ٥ واصبحت بعده الانفاس باكية ٥ في كل طرس كدمع سح وانسجما ٥ الانفاس العالم جمع نفس بكسر النون وهو المداد والطرس الصحيفة وهو الكاغد وسح وانسجم مثله ٥ وليس يخلو امرؤ من حاسد اضم ٥ لولا التنافس في الدنيا لما اضما ٥ والغبن في العلم اشجى محنة علمت ٥ وابرح الناس شجوا عالم هضما ٥ التنافس الرغبة والغبن الخدع واشجى افعل تفضيل من شجاه يشجو اذا احزنه والمحنة البلية وابرح اشد والشجو الحزن ~~قوله~~ وعما في اخر البيت الثالث نفي العين كناية عن الاشكال والخفا ~~اقول~~ هارب من العمم الموضوع لبيان الشعر كما مر لازم معناه وهو خفا ما تحته واستتاره ~~قال~~ واضم كغضب وزنا ومعنى واعجام ضاده والوصف منه اضم كفرح ~~اقول~~ واضم يعني حسدا وحقد ايضا والوصف منهما كالاول وكلا معاني في البيت فان جعلته من الحسد كان تاكيدا لفظيا لحاسد وان جعلته من الحقد كان صفة وهو ظاهر واما اضم الواقع في القافية فهو فعل ويمكن حمله على كل من المعاني الثلاثة ~~قال~~ وهضم مبني للمفعول اي لم يوف حقه ~~اقول~~ يجوز نصب الحق على ان يكون النايب عن الفاعل ضميرا عائدا الى العالم ورفعه على انه النائب والاصح في الفعل ~~قال~~ وامنعل يتحنين واصله ابو ~~ان~~ لكن حذفت لامه اعتباطا فاذا جمع جمع سلامة للمذكر حذفت حركة الباء وضمت الواو وكسر مع الياء واذا لا اعتداد بذلك المحذوف لكونه حذف نسيا منسيا ~~قال~~ فاذا بنينا مثله ~~اقول~~ يعني على ما تقتضيه القياس من الاعتداد بالمحذوف ~~قال~~ واما فاذا هي اياها ان شذ خارج عن القياس واستعمال الفصحا ~~اقول~~ قوله خارج عن القياس جواب لاما التي في الظرف وقوله ان شذ جملة معترضة بين اما وجوابها اتى بها للاشعار بانه ثبوت مثل هذا التركيب كلاما وجواب ان محذوف لدلالة الكلام عليه اي ان شذ فلا نعتد به ~~قال~~ والمحتاج في زعما ~~اقول~~ يجوز ضبط هذه الراي بالفتح والضم

والنغ

والضم والكسر لا في القاموس مثلثة القول الحق والباطل والكذب وما يشك فيه ~~قال~~ ويشهد له قراءة الحسن اياك بنياء الفعل للمفعول ~~اقول~~ لكن لا يخفى ان هذا لا يتعين ان يكون بالتاء الفوقية وهذا ظاهر اذا المعنى انت تعبد او قراءه بالياء التحتية وهذا يحتاج الى حذف اي انت الذي يعبد والظاهر الاول ~~قال~~ وانما ربعت عبد الله ~~اقول~~ يعني في قولهم جرحت فاذا عبد الله العالم وهو المثال الذي اورده للكسائي في مجلس مناظرته لسيبويه كما ذكر في المغني وان المسلم ~~قال~~ واما قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم واذا قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم فما يحتاج الى اضمار القول فيسهل عندهم ~~اقول~~ الاية هي قوله تعالى والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى ان الله يحكم بينهم فيما هم فيه يختلفون وقوله فما يحتاج جواب اما والشرطية المصدرة باذا معترضة كما مر قريبا والواو لمحض الظرفية متعلق بمحذوف اي لما اشار قوله تعالى كذا في زمان القول بان التقدير كذا فما يحتاج لذلك الا اعتراض وضمير عندهم عائد الى العرب او النحاة وانما قيد المص الاية بما ذكره ليكون على وفق المسئلة فيها وهو حذف خبر المبتدا اذا كان فعليا والا فاذا قلنا بان الذين اتخذوا مبتدأ ويقولون المقدر الخبر من فاعل اتخذوا والخبر ان الله يحكم بينهم خرجت الاية عن ان تكون من قبيل ما تكلم فيه البتة ~~قال~~ ومنه قولهم تفرقوا ايادي سبا وايدي سبا ~~اقول~~ يعني ومن باب هذا زيد زهيرا في انتصاب المعرفة على الحال على تقدير مثل قولهم تفرقوا ايادي سبا او مثل اولاد سبا من تشعب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابناء لانهم في القوة بهم والبطش بمنزلة الايدي ولا يتعين هذا النصب على الحال بل يجوز ذلك كما قال المص ويجوز ان يكون على المصدر والمعنى مثل تفرق ايادي سبا وايدي سبا ~~قال~~ وانما سكنت الياء مع انهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والاعلال كما في معدي كرب وما في قالا ~~اقول~~ ظاهر كلام التسهيل ان التسكين متعين وفي البسيط وشرح سيبويه للصفار انه يجوز في حالة النصب فتح الياء واسكانها ومعدي كرب اسم رجل وما في قالا اسم بلد فان قلت اذا كان ايادي سبا وايدي سبا مركبين فهما مبنيان فلا يثبت التاء منهما محلا للنصب بل المجموع الذي هو محل النصب بلى نقل المص في حواشيه على التسهيل انه يقال ايادي سبا وايدي سبا بالتنوين فهو مضاف ويقال بغير تنوين قال ولكن شرح البناء على انه مركب تركيب خمسة عشر والاعراب بناء على انه مضاف ومضاف اليه وترك تنوينهما لانه غير منصرف ولم يظهر الفتحة على الياء استصحابا للتركيب الاصلي وعليه يتمشى ما قاله هنا ويكون مراده بالتركيب التركيب الاضافي ~~قال~~ والغالب ان يكون ظرفا للمستقبل ~~اقول~~ يعني ظرفا للحدث المستقبل اي المستقبل زمانه واندفع كون هذا معارضا لما عليه المعربين من قولهم اذا ظرف لما يستقبل من الزمان فانه توهم ان اذا ظرف مظروفه الزمان ~~قال~~ وقد اجتمعا في قول ابي ذؤيب والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع ~~اقول~~ او بالمستند من قوله والنفس راغبة اسما لا فاده ان رغبتها في الكثير من الدنيا امر ثابت لها مستمر واتى بالماضوية في اذا رغبتها لا ان رغبتها الحاصل في معرض الحاصل لعدم الا المتاخر في حصوله ولما كان قناعتها في القليل ورد ما ليس بها بعد المتابعة اتى فيهما بالمضارع ~~قال~~ واما دخلت الشرطية على الاسمية في نحو اذا السماء انشقت لانه فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير لا مبتدا خلافا للاخفش ~~اقول~~ الاخفش يجوز كونه مبتدأ ولا يمنع كونه فاعلا وظاهر عبارة المص لا يفيد هذا ~~قال~~ واما قوله اذا باهلي تحته حنظلية ٥ له ولد منها فذاك المذرع ٥ ~~قال~~ الباهلي منسوب الى باهلة قبيلة من قيس عيلان والعين المهملة والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي اكرم قبيلة في تميم والمدرع الذي يكسي الدرع بالدال المهملة يعني انه اذا ولد للرجل الباهلي من زوجة حنظلية ولد فذاك هو الولد وهو النجيب الشجاع الذي يتاهل للبس الدرع لشرف ابويه هكذا فسره بعضهم والظاهر ان المذرع بالذال المعجمة وهو الذي امه اشرف من ابيه وقد اشتهر ان حنظلة اشرف من باهلة والمعنى مستقيم ولا يسوغ ان يعدل عن هذا التفسير اصلا ٥ ولا تعمل اذا الجزم ٥ يعني وان كان فيها معنى الشرط لما تقرر من ان الحدث الواقع في زمنها مقطوع به في اصل الوضع فلم يرسخ فيها معنى ان الدالة على الفرض والتقدير بل صار عارضا

صاحب م

على شرف الزوال فاذا النجم قوله الاتي الضرورة كقوله نظم استغنِ ما اغناك ربك بالغنى واذا تصبك خصاصة فتجمل

اقول ما مصدرية ظرفية اي استغن مدة اغناء ربك اياك وبالغنى يحتمل ان يتنازع فيه الفعلان ويحتمل تعلقه بالاول فقط والخصاصة الفقر والحاجة وتجمل اما بالجيم اي اظهر الجمال بالتعفف او كل الجميل وهو الشحم المذاب تعففا واما بالحاء المهملة اي تكلف حمل المشقة والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لاخرين هو وقت رج الارض

هذا نظير ما حكاه شارح اللب عن سيبويه في قولك اذا يقوم زيد اذا يقوم عمرو اي وقت قيام زيد هو وقت قيام عمرو في ثبوته عن سيبويه نظر فان ابن جني امام حافظ بصري وانما حكاه عن المبرد قال في شرح الحماسة وقد اجاز ابو العباس المبرد ان يقول اذا يقوم زيد اذا يقوم جعفر على ان تكون الاولى في موضع رفع بالابتدا والثانية في موضع رفع لكونها خبرا عن الاولى حتى كانه قال وقت قيام زيد وقت قيام جعفر وانما قند تخريج ابي الفتح بقوله فيمن نصب خافضة رافعة لانه مع رفعهما كما في القراءة المشهورة لا يحتاج الى ذلك التخريج بل تجعل اذا على طرفيتها وتنتصب اما بليس كقولك يوم الجمعة ليس لي شغل او بمحذوف اي اذا وقعت كان كنت وكنت قال والواقع في قول الحماسي ولقد غدا بالهف نفسي من غد اذا راح اصحابي ولست براح ان اذا في موضع جر بدلا من غد اقول قال ابن جني حدثنا ان في هذا البيت طريف وذلك انها وقعت هنا موقعا غريبا لانها عند بدل من غد وفي موضع جر وكانه قال يا لهف نفسي من اذا راح اصحابي الا ان هذا لغير بوسط المبدل منه لا ان اذا قلما تباشر الجار على ان ابا الحسن قد ذهب في نحو قولنا حتى اذا كان كذا الى ان اذا مجرورة الموضع بحتى وهذا البيت يؤكد الاعتداد بالمبدل منه وانه ليس في حكم الساقط اصلا وبعد غد ظرف لمحذوف اي يحزن ان اللهف والتلهف التحسر على الشي قال الجوهري باللهف كلمة يتحسر بها على ما فات والاصحاب جمع صاحب كما صحب وانصار وساهد واشهاد كلا ابل وبيطر قال وذلك كقوله ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم عليه تولوا اقول يعني ان هذا اخبار بقضية وقعت في الزمان الماضي فتكون اذا له قال شارح التسهيل القاضي محب الدين ناظر الجيش وعلل ان يقال في هذه الاية ان المراد حكاية حالهم حين اتوا او في الفعل واذا كان كذلك كان المحل محل موقع اذا دون اذ قلت انما يكون المحل لاذا حيث يكون المراد الاستقبال والمجي على ما اول به على الحال ولست اخاله قال واذا رأوا تجارة او لهوا انفضوا اليها اقول هذا اخبار بقضية العير التي وردت المدينة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب يوم الجمعة فنفروا اليها حتى لم يبق معه الا اثنا عشر رجلا وقد حصلت هذه الواقعة قبل نزول الاية فلو اريد بها الماضي قال ناظر الجيش المراد من حكاية ذلك ما دأبوا عليه وما هو شانهم ودينهم والمعنى حال هؤلاء انهم اذا رأوا تجارة او لهوا كان منهم ما ذكر ولو اريد في هذا المحل لصار المعنى الاخبار عن واقعة وقعت منهم ولا يلزم من الاخبار بذلك ان يكون ذلك من شانهم قلت لا نسلم ان المراد الاخبار بان ذلك شانهم ودينهم وكيف وهو لا يخبر عنهم من الصحابة الذين هم خير القرون بشهادة الصادق المصدوق ولا يليق بهم اعتياد مثل هذا الفعل الذي اتخاذه عادة ودينا من الخصال الذميمة القبيحة وانما المراد الاخبار بما مر دفع على سبيل البدل لا ان ذلك عادتهم المستمرة فالمحل اذا محل الماضي لا محل الزمن المستقبل الذي يستعمل فيه اذا في بعض الاحيان كما في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون وقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا اي هذه عادتهم المستمرة وشانهم الذي لا ينفكون عنه فتامله قال وقوله وندمان يزيد الكاس طيبا سقيت اذا تغورت النجوم اقول المراد بالندمان هنا النديم لا المنادم والكاس مؤنثة مهموزة الا اذا شرب فيه وقيل ما دام الشراب فيه وتغورت غربت والبيت ليس بقاطع على ان اذا للماضي لجواز ان يكون سقيت بمعنى اسقي وهو دليل جواب اذا اي اذا غربت النجوم اسقيه قال والصحيح انه لا يخرج عن الاستقبال لان القدم لا زمان له لا حال ولا غيره بل هو سابق على الزمان اقول هذا ليس خاصا بالانشا بل يجري في الخبر ايضا لان الكلام باستعماله يقدم في الوصف بزمان من الازمنة واجيب لا يتعلق بزمان والمتعلق بالزمان هو المخبر عنه فلزم ان لا يتعلق بظرف يفعل جرى في كلام الله تعالى لانه قديم والقديم لا زمان له وفي الجواب عن هذا اشكال وخوض

احدهما

عن ذلك في باب اذا مذهبان احدهما انه شرطها وهو قول المحققين لكن يلزم عليه ان تكون اذا ظرفا مبهما لا مختصا وهي عند النحاة من الظروف المختصة فان قلت قال ابن الحاجب ان معنى الوقت اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضافا كما يحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس قلت رده الرضي بانه انما حصل التخصيص في المثال ما ذكر بعده لكونه صفة له لا بمجرد ذكر الفعل بعده ولو كان بمجرد ذكر الفعل بعد كلمة كان قبل تخصيصها التخصيص في نحو قولك متى قام زيد وهو غير مختص اتفاقا قال قول الحجيج اذا جرمت يعني ان الجماعة اتفقوا اذا انتصب جازمة للفعل الواقع بعدها على انها غير مضافة وسببه ان الاضافة من خصائص الاسما فنافي الجزم والثاني انه ممتنع في قول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابقا شيئا اذا كان جائيا لا مانع من ان يجعل الساكن في البيت بمعنى الفاء ويتخرج فيه عدد من الجمهور اذا المعنى اني لا ادرك الماضي ولا افوت المستقبل الحالي اي بل سيدركني وهي شرطية والتقدير اذا كان شي جائيا الي لا افوته وانتفا الفوت حاصل في وقت المجي واستقام ولذا صح جعلها معمولة لما قبلها على انها غير شرطية فتامله الثالثة يلزمهم في اذا جيتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل غدا في ظرفين متضادين وذلك باطل عقلا اذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين وقصدا اذ المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم للجمهور ان يقولوا معنى هذا التركيب اذا جيتني اليوم يكون ذلك سببا لاكرامي لك غدا فليس اكرمتك في الحقيقة جوابا فطاح الاشكال وعمل العامل في ظرفي زمان يجوز اذا كان احدهما اعم من الاخر نحو اتيك يوم الجمعة سحر ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص وذلك ان السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم هو ما بين طلوع الشمس وغروبها او ما بين الفجر والمغرب فليس شي منهما بصادق على شي من الاخر بما امتنا بنا ان اللهم الا ان يقال اطلق السحر على اول الفجر لقربه منه من باب اطلاق احد المتجاورين على الاخر فيكون المراد حينئذ في جزء من يوم الجمعة سحر والاشكال ان جزء يوم الجمعة اعم من سحره فتامله واخشى للعرد ومتى ترد يوما سفار تجد بها اديهم يرمي المستجيز المعورا ورود الماء هو الشرب منه او الوصول اليه وسفار اسم بئر لبني مازن بن مالك والاديهم تصغير ادهم وهو الاسود والمستجيز بالجيم والزاي طالب الماء لارضه او ما شيته يقال استجزت فلانا فاجازني اذا طلبت منه ماء لارضك او ما شيتك فاعطاك واما المعور بفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن الامر صرفته عنه قال ابو عبيد يقال للمستجير الذي يطلب الماء اذا لم تسقه قد عورت شربه واستشهد للعرد وحتى ما ترد يوما سفار البيت كذا في الصحاح والرابع ان الجواب ورد مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون يعني وما بعد اذا لا يعمل فيما قبلها كما صرح به بعد وجواب هذا وما بعده ان الجمهور لا يقولون بان العامل فيها جوابها اذا كان فعلا ولم يكن ثم مانع وان منع منه عمله فيها مانع كاذا الفجائية وان ونحوهما فالعامل فيها حينئذ ما يدل عليه الجواب وبالحرف الناسخ نحو اذا جيتني اليوم فاني اكرمك وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله ثم حينئذ يعمل فيها ما علق عليه من اذا الفجائية والحرف الناسخ وقد عرفت الجواب فان قلت في قوله واذا اكرمك ما انحاز الحرف الناسخ وفا الجواب مم اقتصر على الاول وترك الثاني قلت لعله اعتمد على ما صرح به ابو البقا في اعرابه من ان الفا الداخلة في جواب اذا لا يمنع من عمل ما بعدها فيما قبلها وذكر الحوفي والزمخشري ان العامل في اذا جا نصر الله فسبح وهذا يدل على ان الفا عندهما لا يمنع كما قال ابو البقا قال امرؤ القيس وفيه نظر ولعل هذا الجواب والا لا فتران الفاء مثل وان يستعتبوا فما هم من المعتبين فيه نظر اذ لا يلزم من اقتران الجواب هنا بالفاء اقترانه هناك لان الشرط هنا مانع في اصيله في بابها خلاف اذا قال الرضي ولعدم عراقة اذا في الشرطية جاز ان يكون جوابها جملة اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وتقرر انه جواب ان الشرطية باللام وهو ممتنع وسيأتي له مثل في مواضع ووقع لذلك في كلام المصنفين ولا اعرف احدا صرح بجوازه ولا وقعت له على شاهد يحتج به وقوله الا ان قتلا على انه الا انه كيده لا اكيد

ورط بقاف مضمومة وراسا كنز وطا مهملة اسم رجل والالة الحالة والمراد بها هنا السيئة والكيد المكر والخبث
اى ان هذا الرجل على حالة سوء ولا امكر مثل مكر ملوك   وما لا يعمل لا يفسر فى هذا الباب عاملا   اشار بهذا الى باب
باب المنصوب على شريطة التفسير ويعرف بباب الاشتغال وا[ع]ا قيد فى كلامه احترازا عن مثل وان احد من المشركين استجارك
فان استجار مفسر لعامل احد وهو لا يمكن عمله فى ذلك المعمول لو سلط عليه ضرورة ان رافع الفاعل لا يحذف ناخر عنه عند البصريين
والجواب ايضا ان الجواب محذوف مدلول عليه بجديد اى اذا امرتم تجدد ون لان الحرف الناسخ لا يكون فى اول الجوار الا وهو
معرون بالفاء   ولو سلمنا ان الرضى لجار وقوع الجملة الاسمية جوابا لاذا مع خلوها عن الفاء لعدم عراقة اذا فى الشرطية
وعليه تخرج هذه الاية اصح ولا احدف   وقول احران الضمير توكيد وان ما بعده الجواب ظاهر التعسف
التعسف هو الاخذ على غير الطريق وفيه نظر لان هذا القول ماش على القواعد غير خارج عن طريق القوم فلا تعسف فيه فضلا
عن ان يكون التعسف فيه ظاهرا   وقول اخران جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف لا داعى اليه   بل الداعى
قايم وهو انقياد اذا على غالب امرها من كونها متضمنة لمعنى الشرط والله الموفق للصواب
م الالصاق حقيقى كامسكت بزيد اذا قبضت على شيء من جسمه او على ما يحبسه   اما
كون الالصاق فى الصورة الاولى حقيقيا فمسلم واما كونه كذلك فى الثانى فمنظور فيه والظاهر ان الالصاق فيه مجازى اذ القبض
على ما يحبسه كالثوب الذى هو لابسه مثلا ليس قبضا عليه نفسه حتى يكون الالصاق حقيقيا وانما هو الالصاق بما يجاوره
ويقرب منه كحمل الامساك بالثوب الممالفا بزيد لما بينهما من المجاورة   وكقوله   وبات على النار الندى والمحلق
هذا عجز بيت من شعر الاعشى والصدر   تُشَبُّ لمقرورين يصطليانها   وهذا مثال للاستعمال المجازى
فان المراد بالندى الجود وبالمحلق صاحب تلك النار وهو بكسر اللام وتُشَبُّ توقد والضمير المستكن فيها عايد
الى النار المذكورة قبل فى قوله لعمرى لقد لاحت عيون كثيرة   الى ضوء نار فى يفاع تُحَرَّقُ   والمراد بالمقرورين هنا
الندى والممدوح والمقرور الذى اصابه البرد والاصطلا الاستدفا بالنار واليفاع بمثناه تحتية مفتوحة وفاء
وعين مهملة المكان المرتفع   ع دا استوى التقدير ان فى المجازية فالاكثر استعماله اولى بالتخريج   يعنى
ان جعل البا للالصاق فى نحو مررت بزيد ليس حقيقيا ضرورة ان المراد لم يلتصق بزيد وانما التصق بما اسم وهو
المجاز الذى يقرب منه وجعل البا للاستعلا ليس حقيقيا ايضا ضرورة ان المرور لم يكن فوق زيد فقد استوى
التقديران فى المجازية والانتساب للبا فى صلة هذا الفعل اكثر استعماله من الانبا ربعلى فيكون اولى التخريج عليه لئلا
يلزم التجوز من وجهين استعمال البا بمعنى على واستعمال على فى غير الاستعلا الحقيقى وما ذكره الكاع ليس فيه الا تجوز
واحد وهو استعمال البا للالصاق فيما لا يقتضى الى نفس المجرور   ومررت عليه وان كان قد جاء   وانكم لتمرون عليهم
عليهم مصبحين وبالليل لكن بالباء اكثر   ولقد امر على اللئيم يسبنى   الا ان مررت به اكثر فكان اولى بتقديره اصلا   هذا يقتضى ان في
مررت عليه يحمل على معنى البا وفيه نظر اذ لا داعى لنا اخراج حرف عن حقيقته وحمله على حرف اخر فى معنى ليس حقيقيا لم
وفى شرح اللباب ان مررت عليه انما يقال اذا جاوزته فى المرور لانك تجاوزه اياه كانك صرت فوقه فى تلك المسيرة او
او اذا كان المرور من جانب العلو فيكون فيه معنى الاستعلاء ايضا فان صح هذا اشكل قول الاخفش وقول المص ايضا
فان قلت لا يخفى ان مررت عليه من قول المص ومررت عليه وان كان زيد جاء الى اخره مبتدا او خبره وما موقع الشرط
والاستثناء فى هذا التركيب قلت الخبر محذوف وان هى الوصلية والواو الداخلة عليها واو الحال عند البعض
والاستثناء منقطع ومررت عليه لا ينبغى ان يجعل اصلا وان سمع مثله فى الفصيح لكن مررت به اكثر منه فكان اولى بتقدير
الاصالة ومثل هذا التركيب يقع فى كلام المص كثيرا ويخرج على ما قلناه ويقدر فى كل مقام ما يليق به وسيأتى للمص نظير
هذا ايضا مما ننبه عليه ان شاء الله تعالى   ويتخرج على هذا الخلاف خلاف فى المقدر فى قوله   تمرون الديار ولم

نعوجوا   هذا صدر بيت تمامه   كلامكم علىّ اذن حرام   وعاج يستعمل بمعنى وقف وبمعنى رجع وكل منهما
محتمل وفى البيت اى تمرون بالديار ولم تقفوا عندها اكراما لنا او لم ترجعوا الينا او اليها   وهى المعاقبة
للمس فى تفسير الفاعل معمولا   فسره بذلك ان مراده بالتعدية هنا ان يضمن الفعل معنى التصيير احترازا
من التعدية بالمعنى الآخر فانهم يطلقونها على توصيل العامل الى المعمول بواسطة الحرف وهى بهذا المعنى لا
خصوصية لها بالباء بل هى متحققة فى جميع حروف الجر غير الزايدة وما هو فى حكم الزايد   او ان انبت بمعنى
نبت كقوله   رأيت ذوى الحاجات حول بيوتهم   قطينا لهم حتى اذا انبت البقل   ضبط بعضهم
انبت بفتح التاء وكثير منهم ضبطها قال الجوهرى يقال نبت الارض وانبت بمعنى وانشد البيت والقطين
الخدم والاتباع يستوى فيه الواحد وغيره والبيت شاهد عليه   وتجرنا بالقدوم   فى القاموس
والقدوم آلة النجر مؤنثة وفى الصحاح والقدوم الذى ينحت به مخفف قال ابن السكيت ولا تقل قدوم بالتشديد
وظاهر كلامه انه مذكر   وقوله   قد سقيت آبالهم بالنار   هذا بيت من مشطور السريع وبعده
والنار قد تشفى من الاوار   ويروى الاول قد اوردوا مكان قد سقيت والاوار بضم الهمزة حرارة العطش
اى سبحه حامدا له اى نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق به   فقصد تفسير التسبيح والحمد بما ذكره
فتنزيهه عما لا يليق به هو معنى التسبيح واثبات ما يليق به له هو معنى الحمد اذ هو الثنا بالصفات الجميلة فان قلت
من اين يلزم الامر بالحمد وهو انما وقع حالا مقيدة للتسبيح ولا يلزم من الامر بشيء الامر بحاله المقيدة له بدليل اضرب
هندا جالسة قلت انما لا يلزم ذلك اذا لم تكن الحال من نوع الفعل المامور به والا من فعل الشخص المامور كالمثال
المذكور اما اذا كانت بعض انواع الفعل المامور به نحو حج مفردا او كانت من فعل المامور نحو ادخل مكة محرما فهى مامور
بها وما نحن فيه من هذا القبيل   ولذلك فى سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على ان الواو زايدة
وقيل جملتان على ان الواو عاطفة ومتعلق البا محذوف اى وبحمدك سبحتك   هذا الخلاف الذى ساقه يقتضى
خلافا فى معنى البا الداخلة على الحمد فى هذا التركيب بل هى محتملة للاستعانة والمصاحبة على كل من القولين وانما
الخلاف فى كون الكلام جملة او جملتين وهذا لا مدخل له فيما هو بصدده من الكلام على الباء بمعنى ذكره هنا
لقول الحماسى   فليت لى بهم قوما اذا ركبوا   شَدّوا الاغارة فرسانا وركبانا   وانتصاب الاغارة على المفعول
من اجله   شَدّ يرد لازما بمعنى حمل نحو شددت على الكتيبة اى حملت عليها ويرد متعديا بمعنى قوّى
من قولك شددت الشيء اذا جعلته شديدا قويا فعلى الاول تكون الاغارة مفعولا له وعلى الثانى تكون مفعولا به
واهمل المص هذا الاحتمال وهو ظاهر والاغارة دفع الخيل على من يراد قتله او اخذه   وجا قال الحجة فى لن يدخل
احدكم الجنة بعمله   ينبغى ان يكون مراده بالجمع اهل السنة والا فلو اراد اهل السنة والمعتزلة جميعا لاشكل
فان للمعتزلة قايلون باستحقاق الطايع الذى لا ذنب له او الذى ذنب ومات تايبا للدخول الجنة فيكون العمل الصالح موجبا
عندهم لذلك وسببا له فكيف يتاتى على قولهم ان تكون الباء سببية فى الحديث   ونظيره السما منفطر به
ضميره عايد الى اليوم المذكور فى قوله تعالى فكيف تتقون ان كفرتم يوما يجعل الولدان شيبا السماء
منفطر به وهذا وصف لليوم بالشدة اى السماء على عظمها واحكامها تنفطر به اى تنشق فما ظنك بغيرها من الخلايق
والتذكير على تاويل السماء بالسقف او التقدير السماء شيء منفطر به او هو على ارادة النسب اى ذات انفطار
انفطار كما تقول امراة لابن وتامر اى ذات لبن وتمر قاله الخليل   وقوله   ارب يبول الثعلبان براسه
دليل تمامه   لقد ذل من بالت عليه الثعالب   انشد الهسانى وغيره هذا البيت بضم التاء واللام
والنون من الثعلبان وهو ذكر الثعالب قيل وهو وهم فقد رواه ابو حاتم الرازى الثعلبان بفتح التاء واللام وكسر

النون على انه تثنية تغلب وذكر ان بني تغلب كان لهم صنم يعبد وبه يقسم ذات يوم اذ اقبل ثعلبان يشتدان فرفع
كل منهما رجله وبال على الصنم وكان للصنم سادن يقال له غاوي بن ظالم فقال البيت ثم كسر الصنم واتى رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال له ما اسمك فقال غاوي بن ظالم فقال بل راشد بن عبد الله   وقوله شربن بماء البحر ثم
ترفعت   هذا صدر بيت لابي ذؤيب الهذلي عجزه   متى لجج خضر لهن نئيج   وهو وصف للسحايب
تقول شربن من ماء البحر ترفعت من لجج خضر لهن نئيج اي مر سريع مع صوت ومتى بمعنى من واللج جمع لجة
وهي معظم الماء   وقوله شرب النزيف ببرد ماء الحشرج   هذا عجز بيت صدره   فلثمت فاها
اخذا بقرونها   يقال لثم الفم بكسر الثاء المثلثة اذا قبله وربما جا بالفتح وفي الصحاح قال ابن كيسان سمعت المبرد
ينشد قول جميل فلثمت فاها اخذا بقرونها بالفتح والقرون جمع قرن وهي الخصلة من الشعر والنزيف السكران وفيه
الصحاح ايضا الحشرج حسي يكون فيه حصى نقله عن ابن السكيت وانشد هذا البيت وقال في باب الواو والياء
والحسي بالكسر ما ينشفه الارض من الرمل فاذا صار الى صلابة امسكته فتحفر عنه الرمل فتستخرجه انتهى ومعنى
البيت اني قبلتها ممسكا بخصل شعرها شاربا ريقها رشفا مثل شرب السكران من الماء البارد الذي يستخرج من
ذلك المكان   فالاصل استحوار وسكم بالماء   يعني يحصل قلب ثقل الماء التي جاست داخلة على المزيل الى
المزال عنه وحذف المفعول الاخر   ونظيره بيت الكتاب كنواح ريش حمامة نجدية   ومسحت باللثتين عصف
الاثمد   النواح جمع ناحية لكنه حذف اليا تخفيفا لاجل الضرورة واللثة بلام مكسورة وثا مثلثة مخففة
ما حول الاسنان من اللحم واصلها لثي والها عوض من اليا والجمع لثات ولثى والاثمد بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة
بينهما واهمال الدال حجر الكحل ووقع في المصرع ما يقتضي تفسير العصف بالمسحوق ولم اقف عليه   واستعمالها في القسم
الاستعطافي   المراد به ما كان جوابه طلبيا كقوله بربك هل ضممت اليك ليلى   قبيل الصبح او قبلت فاها
الثالث عشر   هو بفتح التاء على انه مركب مع عشر وكذا الرابع عشر ونحوه ولا يجوز فيه الضم على الاعراب وذلك
انه اذا اصيغ موازن فاعل من التسعة فما دونها بمعنى بعض اصله وركب مع العشرة فلك فيه اوجه احدها ان تضيفه
الى المركب المطابق له فتقول هذا ثالث عشر ثلاثة عشر والثاني ان تقتصر عليه مع البنا على الفتح فتقول هذا ثالث عشر
والثالث ان تقتصر عليه وتعرب الاول مضافا الى الثاني حسبيا فتقول هذا ثالث عشر وهذه الاخيرة انما يكون مع فقد
حرف التعريف اما اذا وجد تعين البناء وامتنعت الاضافة لامتناع مثل الحسن العلام رجل قال الرضي واذا عرف نحو ثالث
عشر وثلاثة عشر باللام فلا خلاف في بقايه على بنايه لمقابلة اللام اسما هذا كلامه ولا يخفى ان الواحد يستعمل في الزايد على
العشر حادي وهذا هو المشهور وحكى الكسائي واحد عشر على الاصل   في قول الجمهور الاصل احسن زيد بمعنى صار
زيد ذا حسن ثم غير صيغة الطلب الى الخبر وزيدت البا اصلاحا   استضعف هذا المذهب من ثلاثة اوجه
احدها استعمال الامر بمعنى الماضي وهو عالم بعهد له جا الماضي بمعنى الامر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا اثيب عليه والثاني استعمال
افعل بمعنى صار ذا كذا نحو اغد البعير بمعنى صار ذا غدة وهو قليل والثالث زيادة البا في الفاعل   وتوجيه قولهم الغي
بعد ترك التاء   يعني وتوجيه المصير الى ما قاله الزجاج من ان يكون ضمن معنى اكتف ولم يكتف بعد فانه لولا ان الفعل هنا
بمعنى الامر لقيل كفت بهند بالاتيان بعلامة التانيث فلما سردوه وجب كون الفعل ليس على معناه الاصلي وانما هو بمعنى
فعل الامر بحال فهذه العلامة له الا الامر فنعين المصير اليه   فان احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب   يعني
انه ان قيل من جهة المدعي ان يكون كفى بهند على اصله انما ترك تاء التانيث للاعتداد بالفاصل وهو البا الزايدة فهو
كقولهم قام في الدار هند وحضر القاضي اليوم امراة قلنا هذا اعتذار باطل لان الفاصل مجوز ترك العلامة كما في ذينك المثالين
لا موجبها بدليل ومما فسقط من ورقة فاتي بالعلامة مع الفاصل وكذا جا تخرج من غرة وكفى بهند لا يجوز فيه الاتيان بالعلامة

اصلا

ايضا بالعطف على صنرية والنجلا بالمد الواسعة البينة الاتساع واضيفت بين الى بصرى لاشتمالها على اماكن
او لتقدير الاماكن اي اماكن بصرى بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه **قال** ومن دخولها على الاسميه
قوله اي دواد   ربما الجامل المؤبل فيهم   **اقول** هذا صدر بيت عجزه والعناجيج بينهن المهار وابو
دواد بن حمليس اولاهما مضمومة بعدها واو وفالف شاعر من اياد والجامل القطيع من الابل مع رعاتها
والمؤبل المعد للقنية يقال ابل مؤبلة اذا اتخذت للقنية والعناجيج بعين مهملة ونون والف وجيمين بينهما
مثناة تحتية جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والانثى
مهرة **قال** والدليل على استعمال ما بعدها قوله   ماوي يا ربتما غارة شعوا كاللذعة بالميسم   على مهلك رخص البنان
اقول المهدب بالذال المعجمة المطهر الاخلاق والرخص براء مفتوحة ثم معجمة ساكنة فصاد مهملة الناعم
والبنان بفتح الموحدة ونونين بينهما الف اطراف الاصابع **قال** وقوله   يا رب قايلة غدا   يا لهف ام معاويه
اقول هذا البيت من مجزوء الكامل وهو مما استدل به ابن مالك على انه لا يلزم وصف الظاهر المجرور برب
وقد يقال الموصوف محذوف اي يا رب امراة قايلة والبيت لام معاوية رضي الله عنه فكان الظاهر ان يقول وقولها
لكن اراد وقول من قال والله اعلم   حرف السين المفردة   **قال**
وزعم بعضهم انها قد تاتي للاستمرار لا الاستقبال ذكر ذلك في قوله تعالى سيقول السفهاء الاية **اقول** يعني
قوله تعالى ستجدون اخرين يريدون ان يامنوكم ويامنوا قومهم كلما ردوا الى الفتنة اركسوا فيها والمراد بهولاء
الاخرين على ما في الكشاف وغيره ان قوما من اسد وغطفان كانوا اذا اتوا المدينة اسلموا وعاهدوا ليامنوا
المسلمين فاذا رجعوا الى قومهم كفروا ونكثوا عهودهم وتقرير ذلك ان لا يكون المراد الاخبار باستمرار وجود
المومنين لهولاء الاخرين على تلك الحالة **قال** قال الزمخشري فان قلت اي فايدة في الاخبار بقولهم قبل وقوعه قلت
فايدته ان المفاجاة للمكروه اشد والعلم به قبل وقوعه ابعد عن الاضطراب اذا وقع انتهى **اقول** وهو يعني نزول
الاية قبل قولهم وامعه جدي صاحب الانتصاف على ذلك قال ولهذا ادرج النظار في اثنا مباحثهم العمل بالمقتضى
الذي هو كذا السالم عن معارضة كذا فيسلمون له المعارض قبل ذكر الخصم له وهذه الاية من احسن ما يستدل
به عليه **قال** ثم ولو سلم فالاستمرار انما استفيد من المضارع **اقول** لا محل للواو هنا والظاهر انها رابطة
فان قلت لعلها للعطف اي لا نسلم انها في الاية للاستمرار ولو سلم فالاستمرار الى اخره قلت يلزم عليه حذف
المعطوف بدون عاطفه وهو باطل **قال** كما تقول فلان يقري الضيف ويصنع الجميل تريد ان ذلك دابه **اقول**
تقري مضارع قرى الضيف اذا احسن اليه والداب العادة والشان بفتح الدال واسكان الهمزة قال الجوهري وقد
تفتح وكلام المص مقتض لافادة المضارع الاستمرار سواء كان مبنيا على المبتدا كما في هذا المثال او غير مبني عليه
كما في الاية وفي جعل افادته للاستمرار انما هي من ايقاعه المقام تحت اقتضاه عمل عليه سوا بني على مبتدا او
لم يبن قال بعضهم هنا امران موصوفية المسند اليه بمضمون الخبر ووصفية الخبر له وهما اعتباران مثلا زمان
لكنه قد يقصد الاول كما اذا كان الكلام في الزاهد وانه هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب وقد يقصد الثاني
كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد **قال** اذ الاستمرار انما يكون في
المستقبل **اقول** قد يتوهم اختصاصه بنحو لو يطيعكم في كثير من الامر اذ الاستمرار فيه بالنسبة الى الزمن الماضي
ولا اختصاص به البتة فتامله **قال** ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد
او الوعيد مقتض لتوكيده **اقول** لانه اخبار على اخبار والمتعلق واحد وهذا ظاهر حيث تدخل على المحبوب
فانه وعد واما حيث تدخل على المكروه الذي هو وعيد فلم يظهر لنا كونه وهو الوعد المباين للوعيد وكانه اراد

بالوعد الذي يعقبه السين مجرد الاخبار بوقوع ما يدخل عليه لا الوعد المقابل للوعيد **قال** وقد اوما **اقول**
اليه اشار وهو بهمز الاخير له الجوهري ولا نقل او مبنى **سوف قال** وليس بمطرد **اقول** يريد
ان الذي نظر اليه هذا القائل من ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى ليس بمطرد اذ حذر يدل على المبالغة دون
حاذر مع ان الثاني اكثر حروفا من الاول وقد يقال لا يعنون اطراده الا فيما يكون كان للعطار المتلاقية في الاشتقاق
متحدي النوع في المعنى كغرث وغرثان وصدي وصديان ورحيم ورحمان والحذر وحاذر للاختلاف **شيء من الاسما**
قال لم يقولوا سواء ان الا شاذا كقوله ٥ فيا رب ان لم تجعل الحب بيننا ٥ سواءين فاجعلني على حبها
جلدا ٥ **اقول** الجلد بفتح الجيم واسكان اللام هو الشديد الصليب يقال جلُد الرجل بالضم جلدا بالفتح وجلاده
اي صلب فهو جلد **قال** من استعمله على خلاف ما جاء قوله ٥ ولا سيما يوم بدارة جلجل ٥ **اقول**
هذا عجز بيت من معلقة امرء القيس صدره ٥ الا رب يوم صالح لك منهن صالح ٥ وفي الجزء الثاني من هذا
الصدر الزحاف المسمى بالكف وهو قبيح عندهم ودارة جلجل اسم لغدير معين يريد انه ظفر من النساء في ايام
كثيرة بالعيش الصالح الناعم لكن يوم دارة جلجل كان احسن تلك الايام **قال** وقد تحذف الواو كقوله
٥ فهما العقود ولا ايام لاسيما ٥ عقد وفائه من اعظم القرب ٥ **اقول** هذا شاهد على كلا الامرين التخفيف
وحذف الواو وفيه نقل امرين وفي نفي والهاء انما نطق بها في الوقف فلسب لذلك ولا ينطق بها في الوصل
والمسلة مشهورة في علم الخط **قال** وهو عند الفارسي نصب على الحال فاذا قيل قاموا لاسيما زيد
فالناصب قام ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو **اقول** يعني واللازم باطل بدليل ولا سيما يوم ونحو
سار الملازم ان الحال على هذا التقدير مفرده والواو لا تدخل عليها **قال** ولوجب تكرارها **اقول** لانها
اذا دخلت على مفرد خبرا او صفة او حالا وجب التكرار نحو زيد لا شاعر ولا كاتب ومررت برجل لا شجاع
ولا كريم وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا وقد فرض كون الحال في قاموا لاسيما زيد مفرده مع فقد التكرار
فدل على بطلان الحالية فيه **قلت** وقد ذكر المص هذين الاعتراضين في حرف اللام عند كلامه على ما الزايده
ويمكن ان يجاب عنهما اما عن الاول فبان سيا عند دخول الواو لا يكون منصوبا على الحال بل يكون اسم لا
التبرية والخبر محذوف والجملة حال فلم يلزم دخول الواو والحال التي صح على حال مفرده وانما دخلت على جملة
واما عن الثاني فبان لا تكررت معنى لا لعطف والتكرار اللفظي غير مشترط على ما ذهب اليه الزمخشري في قوله
تعالى فلا اقتحم العقبة انه في معنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ووجه ذلك هنا ان قولك قام القوم لاسيما
زيد في معنى قولك ما قاموا الا مساويا لزيد في حكم القيام ولا اولى منه بهو انما هو اولى منهم بذلك على ما تقرر
في ان المذكور بعد لا سيما اولى بالحكم **قال** واما انتصاب المعرفة نحو لا سيما زيدا فمنعه الجمهور **اقول**
لانهم يعد واما يقتضي النصب فيتوا القول بالمنع **قال** وقال ابن الدهان لا اعرف له وجها **اقول** وقد
توجه بان ما تامة بمعنى شيء والنصب بتقدير اعني اي ولا مثل شيء اعني زيدا وهذا الوجه يمكن ان يقال لكنه
ليس بقوي **قال** ووجهه بعضهم بان ما كافة وان لا سيما نزلت منزلة الا في الاستثنا **اقول** فنصب
الاسم الواقع بعدها كما ينصب بعد الا الاستثنائيه لكن يقدح فيه اقترانها بالواو ومعلوم انه لا يقال
جاء القوم والا زيدا والقول بزيادتها ضعيف **قال** وعلى هذا يكون الاستثنا منقطعا **اقول**
يعني وعلى هذا الذي اجيب به من انه مخرج مما افهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها يكون معنى
جاءني القوم ولا سيما زيدا جاوني لكن زيدا جاءني مجيئا هو اولى به منهم باعتبار صدقه واخلاصه في المودة
فليس مساويا لهم في ذلك الحكم فيكون الاستثنا منقطعا وهذا محل تامل لان زيدا مخرج من المستثنى الشامل

له قبل الاخراج وهذا معنى الاتصال ولا يرد ان حكم المستثنى في الاستثنا المتصل مخالف لحكم المستثنى منه
وهو هنا موافق اذ المجي ثابت للكل لان الحكم على رايه هو ما افهمه الكلام السابق من المساواه اي ان القوم ساوى
بعضهم بعضا في المجي واخرج زيد منهم بهذا الاعتبار اي ثبت له عدم المساواه من حيث فاقهم وهذا خلاف
الحكم الاول والله اعلم **سوى قال** وعند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن
ذلك الا في الضرورة **اقول** كقوله ٥ ولم يبق سوى العدوان ٥ دناهم كما دانوا ٥ العدوان بضم العين المهمله
الظلم ودناهم جزيناهم كما دانوا اي كما جزوا منه كما تدين تدان وكقول الاخر تجانب عن اهل اليمامة يا فتى
وما قصدت من اهلها لسوائكا وعليه جاء قول الشاعر ٥ واذا تباع كريمة او تشترى ٥ فسواك بائعها
وانت المشتري ٥ قال ابن مالك وقد صرح سيبويه انها بمعنى غير وذلك مستلزم لنفي الظرفية كما هي
منتفية عن غير وان الظرف في العرف ما ضمن معنى في من اسما الزمان والمكان وليس سوى كذلك فلا يصح كونه ظرفا
ولو سلم انه ظرف فلا نسلم لزوم الظرفية وكيف والشواهد ما يدل على خلافه نظما ونثرا واكثر من الشواهد
على ذلك من ذلك قوله عليه الصلاة والسلام سالت الله ان لا يسلط على امتي عدوا من سوى انفسهم وقول بعض
العرب اتاني سواك حكاه الفرا **قال** او جا الذي سواك مضمرا **اقول** يعني او جا الا معموله لثبت وذو الحال
الضمير العائد على الموصول وهو فاعل ثبت اي جاء الذي ثبت حال كونه سواك اي غيرك **قال** كما قالوا الا افعله ما
ان حراء مكانه **اقول** التقدير ما ثبت ان حراء مكانه اي ما ثبت استقراره في مكانه والتشبيه في حذف ثبت لكنه
في الاول حذف هو ومرفوعه وفي الثاني حذف دون مرفوعه وحراء جبل على ثلاثة اميال من مكة على يسار الذاهب
الى منى قال القاضي عياض بمد ويقصر ويؤنث ويذكر ويصرف ولا يصرف والاصل الصرف مع التذكير على اراده
الموضع والمنع مع التانيث على اراده البقعة **قال** لا ان الذي ان لم يقدر مفرد لم يكن خبرا لعدم تحمله
ضمير سوا **اقول** يعني ان الذي لو اتي جملته من غير ثبت وبل امتنع جعله خبرا لسوا اذ لا ضمير فيه يعود
اليه والجملة اذا لم تكن نفس المبتدا في المعنى وجب ربطها بالضمير او ما يقوم مقامه وكلاهما مفقود هنا وان قيل
يتاول الجملة بالمفرد على الاول والثاني ليصح وقوعها فاعلا او مبتداء يشكل ايضا لانه لا سابك في اللفظ فيلزم
الشذوذ على ما صرح به بعضهم مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه برفع تسمع وعدم تقدير السابك وهو
الحرف المصدري وادعا الشذوذ هنا باطل لان هذا التركيب فصيح كثير الاستعمال قلت سبك الجملة بالمفرد
من غير حرف مصدري انما يكون شاذا اذا لم يطرد في باب اما اذا اطرد في باب واستمر فيه فانه لا يكون شاذا
مثل لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانك اذا نصبت تشرب نصبته بان مقدره فتصير اسما معطوفا في التا
على فعل وهو ممتنع الا عند التاويل فاحتجنا الى ان نصيد من الفعل الاول مصدرا من غير سابك ولا يعد
مثل هذا شاذا لاطراده في بابه وكذا اضافة اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو جئتك حين جاء زيد اي حين
مجي زيد فاولت الجملة بالمفرد من غير ان يكون هناك حرف مصدري وليس شاذا ايضا لاطراده في بابه ومنافي
باب التسوية اولت الجملة بالمفرد باطراد ابدا واه فلم يعد شاذا **حرف العين المهملة عدا**
قال ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية **اقول** ولذلك اذا انصبت بها ضمير المتكلم جات نون الوقاية
كقوله ٥ تمل الندامى ما عداني فانني ٥ بكل الذي يهوى نديمي مولع ٥ لكن ثبت بالنقل الصحيح كما قال ابن مالك
الجر بعدها فوجب المصير الى القول بحرفيتها في هذه الحالة وناسب التوفيق **على قال** ولنا امران
احدهما قوله ٥ تحن فتبدي ما بها من صبابة ٥ واخفي الذي لولا الاسى لقضاني ٥ اي لقضى علي فحذف وجعل
مجرورها مفعولا **اقول** يعني ولو كانت اسما لم تحذف ويجعل الاسم المضاف اليه مفعولا فان علي غايه

هو

حرف العين المهملة

٢٣

مافيه حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه وهو كثير ولم لا تركب هنا فلب لان القابل باسميتها يجعلها ظرفا كهو والظروف المكانية الحروف وتلزم المضاف اليها مقامها الا قليلا مثل جلست قرب زيد اى مكان قرب فلا حرج مثل قضائى عليه ويحق بحاء مهملة دشتان والصبابة بفتح الصاد المهملة رقة الشوق وحرارته والاسى يحتمل ان ينضبط بما تصم الهمزة جمع اسوة قال فى الصحاح والاسوة والاسوة بالكسر والضم لغتان وهو ما ياتسى به الحزين يتعزى به وجمعها اسى واسى ثم سمى الصبر اسى **قال** ولذلك لاقعدن لهم صراطك المستقيم اى على صراطك **اقول** فى الكشاف لاقعدن لهم صراطك المستقيم لاعترض لهم على طريق الاسلام كما يعترض العدو على الطريق ليقطعه على السابلة وانتصابه على الظرف كقوله كما عسل الطريق الثعلب وشبهه الزجاج بقولهم ضرب زيد الظهر والبطن اى على الظهر والبطن هذا كلامه قال اليمنى فيه اشكال لان حكم موقت المكان كحكم غير الظروف فى الحذف والتشاد قال وعده ما قاله الزجاج ولا اختلاف بين النحويين فى ان على محذوف ومثله ضرب زيد الظهر والبطن اى على الظهر والبطن انتهى **قلت** هذا ما يكون وجها الشبه من ان يكون عذرا فان تصريحه بان انتصابه على الظرفية حكاية اسم منادى بان على ليست مقدرة فكيف يكون قول الزجاج بان على محذوف عذرا له **قال** الرابع التعليل نحو ولتكبروا الله على ما هداكم اى لهدايته اياكم **اقول** ويحتمل التضمين كما صرح به الزمخشرى والتقدير ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم واعترضه المص فى حواشى التسهيل بان هذا التقدير يبعده قول الداعى على الصفا والمروة الله اكبر على ما هدانا والحمد لله على ما اولانا فياتى بالحمد بعد تعديته التكبير بعلى **فان قلت** فيه نظر لان المستفاد من الاول غير المستفاد من الثانى ثم قال وايضا فعلى الثانية ظاهر فى التعليل فكذا نظيرتها الاولى **قلت** قد يمنع ظهور شى منهما فى التعليل **قال** وقوله ٥ علام تقول الرمح يثقل عاتقى ٥ اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت ٥ **اقول** يحتمل ان ينتصب الرمح بتقول على اجرائه مجرى الظن لتوفر شروطه كما فى قول الشاعر ٥ متى تقول القلص الرواسما ٥ يحملن ام قاسم وقاسما ٥ القلص بضمتين جمع قلوص بفتح القاف وهى الناقة الشابة والرواسم جمع راسمة اسم فاعل من قولك رسمت الناقة رسما اذا اثرت فى الارض من شدة الوطء ويحتمل ان يرتفع على انه مبتدا مخبر عنه بما بعده والجملة محكية بالقول فان قلت يدفع هذا قوله عاتقى اذ لو اراد الحكاية لقال عاتقك قلت هو من الحكاية بالمعنى نحو يخرج علينا قول ربنا انا لذائقون واذا الاولى اما ظرف لتقول او متضمنة لمعنى الشرط وجوابها محذوف مدلول عليه بالمتقدم واما الثانية فالظاهر انها ظرف لاطعن والخيل اما فاعل لمحذوف يفسره كرت او مبتدا مخبر عنه به على الخلاف وعين اطعن مضمومة واكثر الرجوع **قال** وكذا قيل فى قوله ٥ ولا تواتيك فيما ناب من حدث ٥ الا اخو ثقة فانظر بمن تثق ٥ **اقول** تواتيك بهموز الفا ولك فيه ابدال الهمزة واوا اى لا تعاطيك وتعاملك بما ترضاه فيما نابك اى فيما اصاب من حدث اى نازلة من نوازل الدهر **قال** كقول حميد بن ثور ٥ ابى الله الا ان سرحة مالك ٥ على كل افنان العضاه تروق ٥ **اقول** حميد بالتصغير وثور بمثلثة والسرحة الشجرة العظيمة الطويلة والافنان الغصون الملتفة جمع فنن كفرس والعضاه كل شجر يعظم وله شوك واحدها عضاهة وعضهة وعضة بحذف الهاء الاصلية **قال** قال ابن مالك وفيه نظر لان رواقة الشى بمعنى اعجبه ولا معنى له هنا **اقول** ان على اذا كانت زائدة يكون مجرورها مفعول تروق التى بمعنى تعجب ولا شك ان حاصل البيت على هذا ان شجرة مالك العظيمة الطويلة تعجب اغصان شجر العضاه وهذا لا معنى له **قال** وانما المراد تعلو وترتفع **اقول** يعنى ان الشاعر لم يرد الا ان شجرة مالك تعلو وترتفع على سائر

اعصان

اغصان العضاه فضمن تروق معنى ترتفع فعداه بعلى **قلت** وفى الصحاح ان حميدا كنى بالسرحة فى هذا البيت عن امراة واذا كان كذلك امكن افنان العضاه كناية عن نسوة لم يفصح اسنادها الاعجاب اليهن فيبقى تروق على معناه من غير تضمين ويلوح للبيت معنى صحيح **قال** وقوله ٥ تواتيه لا اتنسى قتيلا رزيته ٥ بجانب قوسى ما بقيت على الارض ٥ على انها تعفو الكلوم وانما ٥ نوكل بالادنى وان جل ما يمضى ٥ **اقول** رزيته بالبنا للمفعول اى اصبت به وقوسى بفتح القاف موضع ببلاد السراة قال الامام المرزوقى والباء من قوله بجانب تتعلق بقتيلا **قلت** الظاهر انه لا يعنى قتيلا المذكور لان وصفه مانع من اعماله وانما يعنى قتيلا محذوفا اى رزيته حال كونه قتيلا بجانب قوسى وتعفو اى تدرس وتذهب اثرها والكلوم الجراح جمع كلم كفلس **قال** وتعلق على هذه **اقول** الاشارة بهذه الى المفيدة للاستدراك والاضراب لا الى الثانية من قوله ثم ابطل بالثانية قوله على ان قرب الدار خير من البعد **قال** والثانى من وجهى ان يكون اسما بمعنى فوق **اقول** وهل هى فى هذه الحالة معربة او مبنية حكى ابن قاسم فيه خلافا وجزم ابن الحاجب ببنائها قال لحصول مقتضى البنا وهو مشابهة الحرف فى لفظه واصل معناه والدليل على صحة ذلك العلم ببنائها اذا وقعت اسما ولو كانت على معربة لوجب ان تكون غير معربة عند وقوعها اسما **فان قلت** للمخالف ان يعترض بانه عن مشابهة الحرف فى الوضع لكونه على حرفين فالبناء لذلك لا لما ذكره بخلاف على قال وايضا فلو كانت معربة فى الاسمية لوجب ان تقلب الفها فى قولك من عليه ياء كما يقول من رجاه وانما تعلمون الحرفى الاخر مما ثبت انه غير متمكن كقولك لديه وعليه واليه واما المتمكن فلم يثبت عنهم قلب الفه ياء فى مثل قولك من رجاه ومن عصاه **قلت** سبق التنبيه على منازعته فى ان لدى غير متمكن بل هو معرب كما نقف عليه قريبا **قال** وذلك اذا دخلت عليها من كقوله ٥ غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها ٥ **اقول** هذا صدر بيت يصف به قطاة والعجز ٥ تصل وعن قيض ببيداء مجهل ٥ والظمء بكسر الظاء المعجمة وسكون الميم وبهمزة بعدها ما بين الوردين يستعمل فى الابل ولكنه استعاره للقطاة وتصل بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة يصوت حوفها من شدة العطش والقيض بفتح القاف وسكون المثناة التحتية وبالضاد المعجمة القشر الاعلى من البيض والبيداء بالمد وفتح اوله القفر الذى يبيد من دخله اى يهلك والمجهل الفتح المعاره الاعلام فيها يعنى غدت هذه القطاة من فوق ذلك الموضع بعد تمام ظمئها تصوت جوفها من شدة العطش وعن قيض معطوف عليه والمعنى ومن عن قيض اى من جانبه فيكون شاهدا على استعمال عن اسما ايضا **قال** وقول الشاعر ٥ هون عليك فان الامور بكف الاله مقاديرها ٥ **اقول** البيت من بحر المتقارب وجزؤه الاول اثلم ومعنى بكف الله بيده والمراد بها القدرة والشاعر استعمل الكف مريدا به ذلك ولا اعرف انه ورد **قال** وفيه نظر لانها لو كانت اسما فى هذه المواضع لصح حلول فوق محلها **اقول** هذا المطرد كونه اوجبان ايضا وقد يقال لا نسلم انه ان كان بمعنى شى صح حلوله فى محل ذلك الشى **قال** وليس كذلك فان مراده انه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم الا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم **اقول** قدر المص ما الدليل عليه فى البيت لانه قدر لهم بعد قوله فاذكرهم وقدر ثناه على قومه ليكون ذلك سببا لثنائهم اياه حبا لقومه وهو فى غنية عن ذلك اذ يجوز ان يكون المراد انه اذا صاحب قوما فذكر قومه اى تذكرهم زاده هؤلاء القوم المصاحبون قومه حبا اليه لما يشاهده من انحطاط مرتبة هؤلاء عن مرتبة قومه ففيه اشارة الى فضل قومه على كل من يصاحبه من الاقوام وفى الصحاح وذكرت بلسانى وبقلبى وتذكرته واذكرته غيرى وذكرته بمعنى **قال** كما قيل فى قوله ٥ قد بت احرسنى وحدى ويمنعنى ٥ صوت السباع به يضبحن والهام ٥ **اقول** يحتمل انه عدى احرس المسند

الى ضمير المتكلم المتصل الى ضميره المتصل وهو الياء مع انه ليس من باب ظن وفقد وعدم ولصنيحن صوتٌ
والهام طير الليل الواحد هامة يعني ان اصوات السباع والهام بموضع مبيتنه بمنعه ممن يريد اداه
والثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه عمل التضمين والمعنى فانما يبعد الخير عن نفسه
بالبخل او فانما يصدر البخل عن نفسه لانها مكان البخل ومنبعه وقول ذي الاصبع لاه ابن عمك
لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني اي لله در ابن عمك فحذف اللامين لكان الاخرى
شذوذا والدر في الاصل مصدر در اللبن يدر درًّا وسمي اللبن نفسه ايضا درًّا وقيل المراد بالدر في مثله
الخمر وانهم كانوا يعتقدون ان اللبن منشأ لكل خير لانه من غالب اقواتهم وكانوا يسقونه الخيل ويقرونه
الضياف لا افضلت في حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني الحسب الدين وما يعده
الانسان من مفاخر آبائه واسار المص الى تفسير الديان بالمالك وتخزوني بتسوسني والفعل في كلامه يحتمل الرفع
والنصب كما انه في كلام الشاعر يحتملهما نحو ما تينا فتحدثنا رفعا ونصبا اي ولا انت مالكي فكيف تسوسني او
ليس لك ملك فسياسة وعلى تقدير النصب في البيت والفتحة مقدرة كما في قوله وما سودتني عامر عن وراثة
ابى الله ان اسمو بام ولا اب واسر يصرونه وقد قرئ في السواد الا ان يعفون او يعفو الذي بيده عقدة
النكاح باسكان الواو من يعفو الذي وحكى الرماني عن ابي عبيدة ان احببت من احب البعير احبابا اذا
برك فلم يثر بعن متعلقة به باعتبار معناه التضميني وهي على حقيقتها اي اني تثبطت عن ذكر ربي نقل
الزمخشري هذا القول ولم يرتضه قال في اللباب احببت مضمن معنى فعل يعدى بعن كانه قال انبت حب الخير
عن ذكر ربي او جعلت حب الخير مجزئا او معنيا عن ذكر ربي وذكر ابو الفتح الهمداني في كتاب التبيان ان احببت
بمعنى لزمت من قوله مثل بعير السوء اذ احبا ولسر بدال هذا كلامه والهمداني هذا باسكان الميم
منسوب الى همدان قبيلة من قحطان كذا ضبطه الطيبي في شرح الكشاف في اواخر تفسير سورة ابراهيم
والرابع التعليل نحو وما كان استغفار ابراهيم لابيه الا عن موعدة يحتمل ان يكون المعنى الا صادرا عن موعدة
والخامس مرادفة بعد الا والقول بالمراد فيه مشكل الا ان يكون لعدا اسم بيقين فلو راد فيها عن
لكانت اسما اذ لا مراد في من كلمتين من نوع عن ولو كانت عن اسما لامتنع على هذا المعنى في معاني عن الحرفية
يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل ان في مكان آخر من بعد مواضعه يعني ان وقوع بعد في الآية الثانية
يدل على ان عن بمعناها في الآية الاولى ولقائل ان يقول هذا مجرده لا يدل على المدعى لثبوت الفرق بين الموضعين
بمعنى الاول بمجرد الامالة والازالة عن مواضعه بتعبيره على غير المراد منه وماوله بالتاويلات الباطلة ومعنى
الثاني امالته عن مواضعه التي وضعه الله فيها بمحوه منها فيتركونه بغير مواضع بعد ان كان ذا موضع
وتحول لتركبن طبقا عن طبق اي حالة بعد حالة وهذا ايضا قابل للتخريج على وجه يبقى به عن على معناها
بان يكون التقدير طبقا متباعدا في الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق اعظم في الشدة مما قبله قال
ومنهل وردته عن منهل المنهل المورد وهو عين ماء ترده الابل في المراعي وسمي المنازل التي في المفاوز
على طرق السفار مناهل لان فيها ماء كذا في الصحاح وهذا البيت يمكن تخريجه ايضا على ان يكون المعنى وردته صادرا
عن منهل اخر وهو ظاهر والسادس الظرفية كقوله وآس سراة الحي حيث لقيتهم ولا تك عن حمل
الرباعة وانيا والرباعة نجوم الحمالة آس سراة الحي اي اتهم من مالك واجعلهم فيه اسوة يقال آساه
بماله مواساة والسراة قال الجوهري جمع سري وهو جمع عزيز وفي القاموس اسم جمع والحي بطن من البطون
يجمعون فيحمي بعضهم بعضا والرباعة بكسر الراء والحمالة بفتح الحاء المهملة هي ما يتكفل به من دية او غرامة ونحوها

وطابنها

وطابنها المقطعة على اوقات مضروبة واحدها نجم ومنه نجوم الكتابة وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفوا
عن السيئات الشاهد في الاولى لا شاهد فيه لجواز التعلق بمحذوف اي يقبل التوبة صادرة عن عباده
اولئك الذين نتقبل عنهم احسن ما عملوا وهي كالتي قبلها اي نتقبل احسن ما عملوا صادرا عنهم
بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الاخر لو قال الاية يشير الى باقيها المناسب لغرضه وهو الا قبلنك قال
انما يتقبل الله من المتقين لكان حسنا ربنا تقبل منا هنا حرف عاطف وليس من محاله ولا افعاله
بعد ما قررناه انه لا دليل فيما ذكره لان من متعلقة فيه بفعل التقبل ومما سلف يتعلق عن بالصدور لا بالتقبل
جامر العاشر ان تكون زائدة للتعويض من اخرى محذوفة ظاهره ان شرط زيادتها التعويض
والام لفقد وكذا ظاهر كلام ابن مالك في التسهيل ووقع في تفسير الثعلبي ان من الناس من ذهب الى ان عن في قوله
تعالى يسالونك عن الانفال صلة بناء على ان المراد بالسوال سوال الاستعطاء لا سوال الاستخبار وليس
هنا تعويض كقوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع الجزع الخوف
والحمام بكسر الحاء المهملة قضاء الموت وقدره والمراد بالتي بين جنبيك نفسه يقول لا معنى لجزعك من اتيان ما قدر
من الموت لنفس غيرك مع انك لا تستطيع دفع ذلك عن نفسك التي بين جنبيك قال ذو الرمة
اعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم يقال ترسمت الدار اي تاملتها وسجم الدمع سال
وسجمته العين قال الجوهري والخرقاء صاحبة ذي الرمة وهي من بني عامر بن ربيعة بن عامر بن صعصعة
والمراد بماء الصبابة الدمع وفي القاموس سجمت العين قطر دمعها وسال قليلا او كثيرا احلها
ان يدخل عليها من وهو كثير كقوله فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي
الدريئة على وزن الصحيفة بدال مهملة حلقة يتعلم عليها الطعن قال عمرو بن معد يكرب ظللت كاني للرماح
دريئة اقاتل عن ابناء جرم وفرت قال الاصمعي هي مهموزة كذا في الصحاح وذلك نادر والمحفوظ
بيت واحد وهو قوله على عن يميني مرت الطير سنحا هذا نصف بيت من بحر الطويل لا بيت تام
ولا اعرف تمامه ولم ار من انشده تاما والسنح بتشديد النون جمع سانح كراكع وركع والسانح ما مر من يسارك
الى ميامنك والبارح عكسه والعرب تتفاءل بالاول وتتشاءم بالثاني ومنه قولهم من لي بالسانح بعد البارح
اي من لي بالمبارك بعد المشؤوم وذلك كقول امرئ القيس دع عنك نهبا صيح في حجراته
هذا صدر بيت عجزه ولكن حديثا ما حديث الرواحل الحجرات بفتح الحاء المهملة والجيم النواحي جمع حجرة مثل
جمرة وجمرات يقول اترك نهب المال واشتغل بامر النساء التي في الرواحل وقول ابي نواس دع
عنك لومي فان اللوم اغراء هذا صدر بيت مصرع مطلع قصيدة والعجز وداوني بالتي كانت هي الداء
ونواس بنون مضمومة وواو لا همز وهو معرب ان اضيف كقولهم لا افعله عوض العائضين
اي لا افعله دهر الداهرين والعائض الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقي الدهر داهر فان قلت
قد حكى المص وغيره ان في عوض لغة بالبناء على الفتح عند عدم الاضافة فمن اين لنا ان هذه الفتحة الموجودة عند
الاضافة اعراب لا بناء قلت اجاب عنه المص في حواشي التسهيل بانا علمنا بذلك لاتفاقهم على الفتح
عند الاضافة واختلافهم فيه ويبنى ان لم يضف لقطعه عن الاضافة لفظا لا معنى كقبل
وبعد ولشبه الحرف في الافتقار الى غيره وقيل بل لان الدهر يسلب ويعوض الزعم بفتح
الزاي وكسرها وضمها قال في القاموس الزعم مثلثه القول الحق والباطل والكذب ضد واكثر ما يقال فيما
يشك فيه انتهى والمراد به هنا القول الباطل واختلف في قول الاعشى رضيعي لبان ثدي ام تحالفا

باسحم داج عوض لا نتفرق قبل هذا البيت قوله لعمري لقد لاحت عيون كثيره الى ضوء نار في يفاع تحرق
تشب لمقرورين يصطليانها وبات على النار الندى والمحلق وقد اشتد نا هذين البيتين في حرف الباء واسلفنا ان
المراد بالمقرورين الندى والمحلق وما احسن عطفه على الندى ففيه اشاره الى انهما متصاحبان متشاركان في الالفه
حتى كانهما من جنس واحد ضجيعان لا يفارق احدهما الاخر بل قد اثبت لهما في البيت الثالث الذي اسبقه المصنف هنا
الاخوه المقتضيه للالتئام والتصافي وحسن الالفه قال شارح اللباب ورضيعي لبان نحاله من الندى والمحلق
والابتدائي قوله تدرام من بعد ترحرف جر اي من بعد رام وهو متعلق برضيعي لاحاجه الى تقدير الجار فان
رضع متعدي بنفسه فيقال رضع الصبي امه ورضع ثديها فتقدير رضيعا للبدي اي رضعا تدرام ولا اشكال
قال ويجوز ان يقرا بالكسر على انه بدل من لبان يريد على تقدير مضاف اي لبان تدرام واللبان بكسر اللام
لبن المراه خاصه قيل وعنى باسحم داج الليل والباء ظرفيه اي تحالفا في ليل شديد السواد وقيل هو الرحم اي
تحالفا في ظلمة الاحشاء قبل الولاده وقيل هو الرماد اي تحالفا عند الرماد انتهى لا اعرف احدا جعل
الباء بمعنى عند قال دريهب العنديه من اين جاءت وقيل المراد بالاسحم الداجي زق الخمر وللعرب عاده في التعاقد
عند الشراب بذلك والاظهر كون الباء ظرفيه والمراد بالاسحم الداجي الليل لانه زمن ايقاد النار للاضياف او القسم
والمراد بالاسحم الداجي رماد تلك النار تقاسما به لعظم شانه عندهما فقيل طرف لا نتفرق وربما
يستشكل هذا القول بانه مبني على ان لا ليس لها الصدر واما على القول بان لها الصدر مطلقا او اذا وقعت في
جواب القسم وهذا الاخير هو الصحيح فلا يتاتى تعلق عوض بتتفرق ويجاب عن ذلك بما قاله الرضي وهو ان الجمله
القسميه وقد يتوسع في الظرف لكون الظرف من معمولات الفعل الواقع جوابا ذا الا عليها نحو لا افعله عوض قال واما كان كذلك
لكن استعمال عوض في القسم مع ان معناه ابدا والبته ففيه من التاكيد ما لا يفيده القسم ولاجل افادته
فايدته قد يتقدم على عامله قائما مقام الجمله القسميه وان كان عامله مقترنا بحرف يمتنع عمله فيما تقدمه كون
التاكيد وما قال عوض لا انبيك وعوض ما آتيك لعوض سده مسد القسم هذا كلامه وعليه فيمكن ان يقال ان
قوله لا نتفرق جواب لقسم محذوف سد مسده عوض فلا اضمار في تقدمه لهذا الغرض مع وجود لا غير
ان جعل هذا الجواب لقسم حقدره مع وجود فعل مقسم به مذكور ويمكن ان يكون هذا جوابا له خلاف الظاهر
وقال ابن الكلبي قسم وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل بدليل قوله حلفت بمائرات حول عوض والانصاب تركن لدا
السعير والسعير اسم صنم كان لعنزه انتهى مائرات صفه محذوف اي بدماء مائرات اي متموجات
والانصاب جمع نصب بضم النون واسكان الصاد المهمله وتد بضمها وهو ما نصب ليعبد من دون الله وعنزه بعين
مهمله ونون وزاي مفتوحات ابو حي من ربيعه بن نزار ولو كان كما ذكر لم تخرج بناؤه في البيت
تمكن ان يصح كلام ابن الكلبي بان يكون معنى قوله ان عوض قسم انه ساد مسد القسم كما مر عن الرضي فاطلق عليه
انه قسم بهذا الاعتبار وبناؤه ح متجه لانه ظرف مقطوع عن الاضافه كقبل وان تلف قوله وهو اسم صنم
يابى ذلك قلت انما ياباه ان لو كان الضمير عائدا على عوض بقيد كونه ظرفا سد مسد القسم وهو ممنوع بل هو
عائد على عوض لا باعتبار هذا القيد بل باعتبار لفظه فقط ويكون هذا من الاستخدام المعروف في فن البديع
وهو ان يراد بلفظ له معنيان احدهما ثم يراد بضميره المعنى الاخر او يراد باحد ضميريه احد المعنيين ثم بالضمير
الاخر المعنى الاخر الاول كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه وان كانوا غضابا وما نحن فيه من هذا
القسم كما اشرنا اليه والله اعلم فعل مطلقا لا حرف مطلقا يعني بالاطلاق
في الموضعين سواء اتصلت بالضمير المنصوب او لم تتصل به ثم نبه ذكر القول الثالث المفصل ولا حين

فصل

متصل بها الضمير المنصوب كقوله يا ابتا علك او عساكا تاء ابت عوض من يا المتكلم ولذا لا يجتمعان
فلا يقال يا ابتي والحق ان يا ابتا بدل من الياء فيلزم اجتماع العوض والمعوض منه فيرد عد ومثل هذا من الضرورات
لقولها يا ابتا لا زلت عندنا فانا نخاف ان تخترم ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه
وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم المراد
الاشفاق الخوف وعسى الاولى في الايه للترجي والثانيه للاشفاق بنظر الرماني نفس الامر اي ان ما تكرهونه ينبغي
ان ترجوه فهو خير وما تحبونه ينبغي ان تشفقوا منه فهو شر وذلك انهم كرهوا الغزو وفيه احدى الحسنيين
اما الظفر والغنيمه واما الشهاده والجنه واحبوا القعود عن الغزو وفيه الذل والفقر وحرمان الغنيمه والاجر
والمفهوم من كلام الجزولي وابن الحاجب ان معناه رجاء دنو الخبر واذا قلت عسى مريض ان يشفى دل على انك ترجو قرب
شفائه ونازع الرضي في ذلك قال ليس عسى متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون خبره بل للطمع حصول مضمونه
مطلقا سواء ترجى عن قرب او بعد مده مديده تقول عسى الله ان يدخلني الجنه وعسى النبي ان يشفع لي واذا قلت
عسى زيد ان يخرج فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا واجيب بانه لو حذا انه على تقدير مضاف
اما قبل الاسم اي عسى امر زيد القيام او قبل الخبر اي عسى زيد صاحب القيام ومثله ولكن البر من امن الله اي
صاحب البر او ولكن البر بر من امن في هذا الجواب تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف المقدر يوما من الدهر
لا قبل الاسم ولا قبل الخبر والسطر بالاول ليس في موقعه انما تركيب واحد جزئي تحذف فيه المضاف للقرينه والمتكلم فيه
تركيب كلي ينطوي على ما لا ينحصر من الجزئيات اذ ليس الكلام في عسى زيد ان يقوم بخصوصه بل فيه وفي امثاله نحو عسى
عمرو ان يذهب وعسى خالد ان يجيء وعسى بكر ان يذهب الى غير ذلك مما لا يدخل تحت حصر فما دعا حذف المضاف
في الجميع بحيث لا يظهر في جزئي واحد من تلك الجزئيات فيه بعد والثاني انه من باب زيد عدل وصوم
ومثله وما كان هذا القرآن ان يفترى اي ان يراد هذا من الاخبار بالمصدر عن اسم العين على جهة المبالغه
تخريج الايه على ذلك غير جيد لما يلزم عليه من تعلق النفي بالمبالغه فلا ينتفي اصل المعنى ومدار الكلام على ذلك فان
المفتوحه الخفيفه وليس ينتفي لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا اما الرد بالاول فانما يمشي
على قول غير الاخفش والا فهو يرى ان الزائده قد تنصب كما مر واما الرد بالثاني فللخصم ان يقول عليه كم من زيد يلزم
فلم يكن عدم سقوطه مؤثرا في زيادته ويرده ح انه يكون بدلا لا زما سوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا
شان البدل لهم ان يقولوا اي مانع يمنع من وقوع البدل لازما في بعض الصور وقد جاء مثل ذلك في بعض التوابع
كوصف مجرور رب اذا كان ظاهرا والبدل اولى بذلك لانه المقصود بالحكم والاول قليل كقوله عسى
الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب الكرب بفتح الكاف واسكان الراء الحزن ياخذ بالنفس وكذا
الكرب بضم الكاف وضبط المغني امسيت بالفتح على الخطاب قال لان القائل بشر يحزونا بالفرج القريب
ورواه الحزن وشكل الكشاف ذكره في تفسير سوره ابراهيم ووقفت على هذا البيت في نسخه صحيحه من الكشاف
واتت عليها شهره والدمن هذه البلاد وقد ضبط فيها انا وامسيت بالضم وكذا سمعناه من غير واحد من مشايخنا
بالديار المصريه والفرج بالجيم مع فتح الفاء والراء خلاف الغم وينبغي ان يجعل فرج مخبرا عنه بقوله وراءه والجمله في
محل نصب على انها خبر يكون واسمها ضمير يعود الى الكرب ولا ينبغي ان يجعل فرج اسم يكون ووراءه خبرا لئلا يلزم
كون الفعل من جمله الخبر لبعضا الاجنبي عن الاسم وهو وهم نبه عليه المص في الباب الخامس في الجهه السادسه
في النوع الخامس والثالث اقل كقوله اكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن اني عسيت صائما
العذل بفتح العين المهمله وسكون الذال المعجمه الملامه والالحاح بحاء مهمله بين الملازمه وقولهم في

المثل عسى الغوير ابؤسا هو مثل مشهور واصله فيما قيل ان الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق ومعه الرجال وكان الغوير وهو ماء لكلب على طريقه عسى الغوير ابؤسا اي لعل الشر ياتيكم من قبل الغوير وهو تصغير غار بالغين المعجمة والواو والراء مصغرا والابؤس جمع بؤس وهو العذاب او الشدة في الحرب كذا قالوا والصواب انما حذف فيه الخبر اي يكون ابؤسا وانما كون ضا لا نازع ذلك ابقاؤها على الاستعمال الاصلي قضية هذا ان يقدر المحذوف ان يكون وان كون ما ثبات ان الا ان ذلك هو الاستعمال الاصلي لعسى واستعمال الفعل بعدها مجردا من ان قليل وان يطلب انما لم يقدر بعد قرار من حذف الموصول وبقاء معمول الصلة تلك الاصمعي وهو نظير تقدير سيبويه من ان يسالا بقوله من لدا ان ذات شولا والثاني نادر جدا كقوله عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانح يعني لعل البطن المغلوب من طيئ في القتال سينتصر على البطن الاخر بعد هذه الواقعة او هذه الحرب والغلات جمع غلة بضم الغين المعجمة وهي حرارة العطش والكلى جمع كلية او كلوة والجوانح الاضلاع كما مر السادس ان يقال عساني وعساك وعساه وهو قليل ثبت في اكثر النسخ عساني باثبات نون الوقاية وسقط في بعض النسخ بتركها اما الاولى فجريا على الاقوال السابقة فيها ظاهر اما القولان المصرحان بفعليتها فلا استدعاء كونها فعلا دخول نون الوقاية واما القول بحرفيتها وهو مذهب سيبويه فيمكن جريانه فيها من حيث ان الحرف الثاني دخول النون وقد اجراها سيبويه مجرى لعل فينبغي جواز الامرين كما في لعلي ولعلني واما نسخة عساي بدون نون فجريان القول بحرفيتها فيها ظاهر واما القول بالفعلية فيانى على ما حكاه الرضي من انه جاء عساي حملا على لعلي قال والاكثر عساني واما قوله يا ابن الزبير طالما عصيكا هو رايت من مسطور السريع وبعده وطالما عنيتنا اليكا عسيا العصيا والكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا لا من باب انابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك بل المنصوب اما على انه اسم وضع موضع المصدر اي ابدلت الكاف بدلا تصريفيا نحو سلمت سلاما او مصدر محذوف الزوائد والاصل ابدلت ابدالا واما على انه مفعول ثان لمحذوف اي جعل هذا البدل بدلا تصريفيا والمعنى ان هذه الكاف ليست ضمير نصب انيب عن ضمير الرفع واعا هو تمييز الرفع الذي هو التاء ابدلت كافا على حد الابدال المعروف عند اهل التصريف وح فلا دليل للاخفش في البيت والثاني ان الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى فآتي نحوها واعودها تشكى فعل مضارع حذفت احدى تاءيه والعيادة زيارة المريض وجه الرد ان ضمير النصب لو كان مستعارا في نحو عساها لضمير الرفع كما يقول الاخفش لزم ان يكون الواقع بعد حالك منصوبا لكونه الخبر فظهور رفعه يبطل القول بالاستعمال المدلول وانما تاتى ذلك على ما قاله سيبويه فيكون عساها نار كاس مثل لعلها جارية هند والبيت يحتمل وجهين احدهما ان يكون نار كاس اسم عسى والضمير المنصوب حرفا ولا استعاره فيكون مثل اني عسيت صائما والثاني ان يكون ضمير النصب نائبا عن ضمير الرفع وهو مثل عسى زيد قائم على ما حكاه ثعلب اذا قيل عسى زيد ان يقوم احتمل نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير وتمامها على تقدير خلوها منه ويظهر اثر الاحتمالين في التانيث والتثنية والجمع فتقول على تقدير الاضمار هند عست ان تفلح والزيدان عسيا ان يفلحا والزيدون عسوا ان يفلحوا والهندات عسين ان يفلحن وتقول على تقدير الخلو من الضمير عسى في الجميع وهو الافصح قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن واذا قلت عسى ان يقوم زيد احتمل الوجهين ايضا ولكن يكون الاضمار في يقوم الا في عسى فان قدرت يقوم متحملا للضمير لزم ان يكون زيد اسم عسى وان يقوم خبرها فيكون ما تعمر وان قدرته خاليا من ضمير لزم ان يكون رافعا لزيد وان يكون عسى مسندة الى ان يقوم زيد فتكون تامة فان قلت قد حكوا في باب المبتدا منع تقدم الخبر اذا

كان جملة فعلية فعلها مسند الى ضمير مفرد عائد الى المبتدا مثل زيد قام فكيف ساغ هنا جعل ان يقوم خبرا مقدما مع ان فاعله ضمير مفرد يعود الى اسم عسى وهو المبتدا في الاصل قلت المسئلة مختلف في اجازتها عند دخول الفعل الناسخ فمنهم من منع كما منع في باب المبتدا فلا يجيز نحو كان يقوم زيد على ان يكون زيد اسم كان ويقوم خبرها ومنهم من اجاز وهو ابن عصفور ومن وافقه قال ابن عصفور وهو الصحيح واحتجوا بان المانع في باب المبتدا كون الفعل المقدم عاملا لفظا والابتداء عاملا معنويا واللفظي اقوى ولا شك ان النواسخ عوامل لفظية فاذا تقدم الفعل على الاسم بعد هذه الافعال لم يكن اعمالها فيه لازما لان العرب اذا قدمت عاملين لفظيين قبل المعمول فربما تعمل الاول وربما تعمل الثاني كما هو مبين في باب التنازع ثما علل بعضهم في باب المبتدا بغير هذه العلة وهي خشية التباس المبتدا بالفاعل لكن لجاز نحو التنازع في قوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا مبني على ما قاله ابن عصفور وهو ظاهر قول ابن مالك في التسهيل ولا يلزم باخبار الحرمان كان جعله خلافا للقوم وفي الباب الخامس من هذا الكتاب في الترجمة التي نصها باب من مجاز المقدر الخبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا يلتبس الجملة الاسمية بالفعلية اللهم الا ان تقدر العاملين تنازعا زيدا فيحتمل الاضمار في عسى على اعمال الثاني العاملان في باب التنازع لا بد ان يكون بينهما ارتباط بوجه ما والرابط هنا عمل الفعل الاول في محل الفعل الثاني وما دخل عليه مثل وانه كان يقول سفيهنا والاستثناء في كلام المصنف مفرع من الظرف والتقدير ولكن يكون الاضمار في يقوم لا في عسى في كل وقت الا وقت ان تقدر العاملين تنازعا ووقع المفرغ في الكلام لاستقامة المعنى نحو قرات الا يوم كذا ثم حذف الظرف بعد الا وانيب المصدر عنه كما في اجيبك يوم قدوم الحاج واللهم حضر وانظر موقعها هنا فقد وقع في النهاية اللهم يستعمل على ثلاثة انحاء احدها ان يراد بها النداء المحض كقولهم اللهم ارحمنا والثاني ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك القائل اقام زيد فتقول انت اللهم لا والثالث ان يستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك انا لا ازورك اللهم الا اذا لم تدعني الا ترى ان وقوع الزيارة مقرون بعدم الدعاء قليل انتهى وظاهر ان المعنى الاول والثاني لا يتاتيان هنا وفي تاتي الثالث هذا المحل نظر حتى قال من علوم هو باسكان اللام مع ضم العين المهملة وكسرها واما قوله يا رب يوم لي لا اظلله ارمض من تحته واضحى من علة لا اظلله صفة يوم والاصل لا اظلل فيه ثم حذف الجار توسعا فانتصب الضمير بالفعل على حد قوله ويوما شهدناه سليما وعامرا اي شهدنا فيه وارمض مثل مضارع مبني للفاعل من قولهم رمض اليوم يرمض بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع اي اشتد حره فالمعنى على هذا اشتد حري من تحت لشدة حرارة الارض لاني اتيتها ومقتضى قول المص ان المعنى انه يصيبه الرمضاء من تحته ان يكون ارمض مبنيا للمفعول واضحى مضارع مبني للمعلوم ايضا اي ابرز للشمس وهو بفتح الحاء وماضيه ضحي بكسرها وضحي بفتحها وتفسير المص له قد يشعر بانه مبني للمفعول ايضا فيحتاج الى تحرير ولا وجه لبنائه لو كان مضارعا بل له وجه وهو اضافته للمبني كما مر في سواء كل دسائي في غبر ومثله قول الاخر يصف فرسا انيت من تحت عرين من عل الاقب من الفيت وهو دقة الخصر وضمور البطن كذا في القاموس ومن ابدع المنكر كان معربا قوله كجلمود صخر حطه السيل من عل هذا البيت من معلقة امرئ القيس وصدره مكر مفر مقبل مدبر معا والمكر مفعل بكسر العين من كر اذا عطف والمفر كذلك من الفرار والجلمود بضم الجيم الحجر العظيم الصلب والصخر الحجارة واحدها صخرة والحط القاء الشيء من علو الى سفل يقول هذا الفرس مكر اذا اريد منه الكر ومفر اذا اريد منه الفرار ومقبل اذا اريد منه اقباله ومدبر اذا اريد منه ادباره وهذه الصفات فيه معا اي جميعها

ارحم

الميم وفتح م

لعله الخبر

انما يجتمعن في قوم لا فعل في حالة واحدة لما بينهما من التضاد

قال لا يبيع العقيرُ علّك ان تركع يوما والدهر قد رفعه — في هذا البيت من جهة العروض استعمال الخرم بالراء في مستفعلن بعد حبنه وذلك ان هذا البيت من بحر المنسرح واول اجزائه مستفعلن ذات الوتد المجموع وقوله لا تهين على زنة فاعلن محذوف سينه لكن الخبن ثم ميمه بالخرم فصار تفعلن على زنة فاعلن ومثله شاذ عندهم كقوله فاتلوا القوم يا خزاع ولا يدخلكم في قتالهم فشل وفيه من جهة العربية حذف نون التوكيد الخفيفة التقاء الساكنين واقتران الفعل الواقع صدر الخبر لعل بان نحو لعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض — وعقيل غمض بها — عقيل بضم العين وفتح القاف وبالياء

وقوله على صروف الدهر او دولاتها يدللننا اللمة من لماتها فتستريح النفس من زفراتها

صروف الدهر حوادثه ونوائبه واحدها صرف بفتح الصاد والدولة بفتح الدال المهملة وضمها تكون في الحرب وغيرها على ما قاله عيسى بن عمر وبعضهم يفرق فيقول هي بالفتح في الحرب بمعنى غلبة احدى الطائفتين الاخرى وبالضم في المال يقال صار الفيء بينهم دولة يتداولونه اي تكون لهؤلاء مرة ولهؤلاء اخرى واللمة الشدة كذا قال الفرا وانشد هذا البيت شاهدا عليه وقد عداه فيه الى مفعولين فكان المعنى لعل الحوادث تجعل لنا الشدة دولة فنستريح مما نحن فاطرها فلست على وثوق من صحته والزفرات جمع زفرة وهي اسم لادخال النفس وسكن الشاعر الفاء ضرورة والا فحقها الفتح كتمرات جمع تمرة اذ هو ثلاثي صحيح العين ساكنها غير صفة ولا مضعف — وسياتي البحث في ذلك — ياتي في الباب الرابع في اقسام العطف وقد التزم المص تثنية في حرف اللام عند الكلام على لعل — واسند لعل التقاء ما منك نحوى مقدر يحمل بك من بعد القسا وة للرحم — الرحم بضم الراء الرحمة قال تعالى فاردنا ان يبدلهما ربهما خيرا منه زكاة واقرب رحما والا تحقق هل الخطاب في البيت لمذكر او مونث وكسرفانها الكثير ضمها وفتحها — هو انسيه ان كلامن الفتح والضم كسر وفي التسهيل ورعا فتحت عينها او ضمت فاشعر بالقلة — وقول بعض المولدين كل عند لك عندي لا يساوي نصف عند قال الحريري يحن — المولد بضم الميم وفتح الواو وتشديد اللام المفتوحة العربي غير المحض ويحن خبر مبتدا محذوف اي هو لحن وهذا هو محكي القول والجملة المنصوبة مع هذا المحكي خبر المبتدا الذي هو قول بعض المولدين فسايغ ان تتصرف تصرف الاسما — يعني وان كان اللفظ الذي اريد بها لا يتصرف ومن هنا خرج الجواب عن قول هذا المولد كل عند ونصف حيث صرفهما عربا تعربين مع ان مسماها غير متصرف ولا يجر الا بمن — وان يعرب — فعال ح ضرب فعل ماض وليت حرف ينصب ويرفع لكن ان اولته بالمذكر اللفظ فهو منصرف لفظا اي سواكان ثلاثيا ساكن الوسط كليت وسوف فهو كهند في الصرف وتركه وان كان على اكثر او ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف حتما وعلى الجملة فتعتبر عند الاعراب احكام منع الصرف فتصرف عند فقدان ما يقتضي المنع وتمنع عند وجود المقتضي له على ما عرف في محله ويحكى اصلها — يعني تاتي به على ما هو عليه فتقول مثلا ضرب فعل ماض بفتح البا قال الرضي والاكثر الحكاية — قولنا اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك والصواب اسم لمكان الحضور فانها ظرف لا مصدر — غاية ما فعله ابن مالك حذف المضاف لغرضه وهو جائز بالاجماع وقد تظافرت الآيات والاحاديث وتراكيب العرب نظما ونثرا على السهادة بذلك فاي خطا ارتكبه حتى يقول الصواب خلافه فان قلت — ما الغرض قلت — كونه عد هذه الكلمة في الظروف المكانية وجعلها منها وانما تكون كذلك

اذا كان مدلولها مكانا لا مصدرا ثم موافقة ابن مالك في الخطا لا تكون عذرا فلم واقعه المص فيما يرى الصواب خلافه — ويعرب من وجهتان وهو ان لدن لا تكون الا فضلة — يعني فلا تقع الا في محل نصب على المفعولية فان قلت نحو ان يقال علم من لدن زيد ببنا علم للمفعول ونيابة الطرف عن الفاعل فيكون في محل رفع فانتقض ما ذكره قلت انما يجيز نيابة الظرف غير المتصرف الاخفش والجمهور على خلافه وعليه فلا نقض — بخلافهما — يعني بخلاف عند ولدى فانهما قد تقعان فضلة نحو جلست عندك وقمت لديك وقد تقعان عمدة نحو جانبي الاثنين اللذين لديك ثلاثهما — ورابع وهو انهما معربان وهي مبنية في لغة الاكثر — ضميرانهما يعود الى عند ولدى وهي يعود الى لدن فاما عند فلا نزاع في اعرابها واما لدى فالامر فيها كما قال المص وذهب ابن الحاجب الى بنائها وقد مر لنا ما فيه قال الرضي والاوجه لبناء لدى واما لدن ذات النون فهي عند الاكثر مبنية ووجه بنائها على ما قاله ابن الحاجب ان من اخواتها ما وضع على حرفين وهو وضع الحروف فبنيت للشبه الوضعي وحملت لدن عليه وقال الرضي الاوجه في بناء لدن ان يقال انه زاد على بقية الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف لكونه لازما لمعنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف واعراب لدن لغة قيسية وعليها جاءت قراءة من قرا لينذر باسا شديدا من لدنه بضم الدال وكسر النون — وخامس وهي انها قد تضاف للجملة كقوله لدن شب حتى شاب سود الذوائب — هذا عجز بيت صدره صريع غوان راقهن ورقنه — والصريع المصروع اي المطروح على الارض علته وغوان جمع غانية وهي الجارية التي غنيت بحسنها او بزوجها وجمالها وراقهن ورقنه اي اعجبهن واعجبنه والذوائب جمع الذؤابة من الشعر بهمزة بعد الذال المعجمة في المفرد وكان حقها ان تثبت في الجمع لكنهم استثقلوا وقوع الالف بين همزتين فابدلت الاولى واوا — وسادس وهي انها قد لا تضاف وذلك انهم حلوا في غدوة الواقعة بعدها الجر بالاضافة والنصب على التمييز — ظاهره انه تمييز عن لدن نفسها وكان وجهه انه قد لوحظ مبدا وقت مبهم فتفسير ذلك المبهم بغدوة وفي شرح الكافية للرضي غير هذا وذلك انه قال لدن قبل نون ساكنة بفتح وضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها ثم قد تحذف نونه فشابهت حركات الدال حركات الاعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز الحذف فصار لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة تشبيها بالتمييز او تشبيها بالمفعول في نحو ضارب زيد وغدوة بعد لدن لا تكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا لما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما الانا لو حذفنا التنوين لم يدر امنصوبة هي ام مجرورة — ومبرمان في حواشيه — هو بفتح الراء والميم واسكان الباء الموحدة لقب واسمه ابو بكر — ويجوز ان يقطع عنها لفظا ان تم معناها — ضمير عنها يعود الى الاضافة المتقدم ذكرها وضمير معناه يعود الى المضاف اليه المفهوم من الكلام — وقولهم لا غير لحن — لا نسلم ذلك فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتابعه على ذلك شارحو كلامه وهم محققون وفي المفصل حكاية لا غير وليس غير قال الاندلسي واما الاغير فكان ابا العباس كان يقول انه مبني على الضم مثل قبل وبعد واما ليس غير فلذلك الا ان غير في موضع نصب على خبر ليس واسم ليس مضمر لا يظهر لانها هنا للاستثناء وانشد الامام جمال الدين بن مالك رحمه الله في باب القسم من شرح التسهيل جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسئل والظن بامامته وعدالته وكثرة اطلاعه وسعة حفظه انه لا يستشهد الا بشاهد عربي فيكون هذا دليلا على جواز ما منعه المص والعجب انه رحمه الله يبوح هنا بان هذا التركيب لحن ثم يستعمله في كثير من

بجواز غير

كلامه في هذا الكتاب بما ستقف عليه وكان مستنده في التلحين قول السيرافي فيما حكاه عنه صاحب القاموس
الحذف انما يستعمل اذا كانت الا او غير بعد ليس ولو كان مكانهما غيرهما من الفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك
مورد السماع انتهى وقد عرفت انه سمع فعمل به من غير توقف وتقول قبضت عشرة ليس غيرها برفع
غير على حذف الخبر اي مقبوضا ونصبها على اضمار الاسم اي ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح اي من
غير تنوين على اضمار الاسم وحذف المضاف لفظا ونية تنويه قد صرح بعد هذا بان غير يجوز ان تضاف
لمبني فتبنى مع الفتح في قولك قبضت عشرة ليس غيرها لا يتعين كون غير حينئذ الجوار ان تكون الاسم والفتحة
فتحة بناء وكذا اذا انقطعت عن الاضافة ولعلة فتحتها لا تزال الاحتمال بانيا كما اذا ذكر المضاف ولا
تتعرف غير بالاضافة لشدة ابهامها يريد بالاضافة المعنوية حيث تكون لمعرفة نحو رايت رجلا غيرك
وذلك لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون اخرى اذ كل ما في الوجود ليس الاشياء موصوفا
بهذه الصفة وتستعمل غير المضافة المضاف مرفوع صفة لغير المنابة عن الفاعل وكذا في
غير المعرف وتركه كما مر لان المعرف الجنسي قريب من النكرة لان المعرف باللام قد تقصد به
الحقيقة من حيث الوجود في ضمن الافراد وتدل القرينة على ان المراد به البعض نحو ادخل السوق واشتر
اللحم فيصير في المعنى كالنكرة وكذا الاسم الموصول فيجوز ان يعامل معاملة النكرة فيوصف بالنكرة
ولان غيرا اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها يعني انها بسبب ضعف الابهام تقرب من المعرفة
فيجوز ان يوصف بها ما ليس راسخ القدم في التعريف حتى زعم ابن السراج انها حينئذ تتعرف وترده الاية
الاولى يعني قوله تعالى ربنا اخرجنا نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل وانما تتم الرد عليه اذا اعترف بان
غير الذي صفة صالحا والا فلـ[لـ]ـه ان يقول هو بدل فلا يتم الرد والثاني ان يكون استثناء
يعني ان يكون اداة استثناء ولكن لا بطريق الاصالة بل بطريق الحمل على الا وتقرير ذلك كما ذكره الرضي ان
اصل غير الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات نحو
قولك لشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به وقد علم ان ما بعد اداة الاستثناء مغاير لما قبلها نفيا و
اثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى المغايرة لما قبلها حملت اداة الاستثناء
وهي الا في بعض المواضع على غير في الصفة كما مر وحملت غير على الا في بعض المواضع ومعنى حمل انه صار
ما بعد غير ولا يعتبر مغايرته في الاصل وصار ما بعد غير مغايرا لما قبلها اثباتا ونفيا كما بعد الا ولا
تعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كان في الاصل الا ان حمل غير على الا العرض والعكس لان غيرا اسم والتصرف
في الاسماء اكثر منه في الحروف تعرب باعراب الاسم التالي الا في ذلك الكلام فترفع حتما في نحو
ما جاءني غير زيد وتنصب حتما في نحو جاء القوم غير زيد ويجوز الامران مع رجحان الرفع في نحو ما جاءني القوم غير
زيد وانما اعربت غير باعراب تالي الا لان اصل غير من حيث كونه اسما جوازا تحمل الاعراب والواقع بعدها الذي
صار مستثنى بتطفلها على الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه فجعل اعراب الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور
وهو اشتغاله بالجر على نفس غير بطريق العارية لا بطريق الاصالة وقال تعالى لا يستوي القاعدون
من المؤمنين غير اولي الضرر يقرا برفع غير على انه صفة للقاعدون لانهم جنس يعني انهم لم يرد
بذلك قوم باعيانهم معهودون فصار كالنكرة فوصف بغير الذي هو نكرة واما على انه استثناء وابدل
هذه القراءة في السبع لمن عدا نافعا وابن عامر والكسائي وتوجيه قراءة النصب ع قراءة
الثلاثة المستثنين ووجه النصب فيها على الاستثناء فتوافق في المعنى الرفع على البدل ولقائل ان

لم نفيا واثباتا كما مر

يقول انما يكون النصب موافقا للبدل ان لو تعين كونه على الاستثناء وهو ممنوع لجواز كونه على الحال فيؤيد
ح حمل الرفع على الوصف اذ الحال في المعنى صفة اي الحال وان حسن الوصف في غير المغضوب
المغضوب عليهم انما كان لاجتماع امرين الجنسية والوقوع بين الضدين والثاني مفقود هنا
هذا صريح في ان العلة مجموع الامرين فيكون كل منهما جزء علة وما تقدم للمصنف قوله لان المعرف الجنسي
قريب من النكرة ولان غيرا اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها ظاهر في ان كلا من الامرين علة مستقلة
ففي الكلام تعارض وجوابه ان ما تقدم تعليل لجواز الوصف وما ذكره هنا تعليل لحسنه والمعلل مختلف
فلا تعارض ولهذا لم تقرا بالخفض صفة للمؤمنين الا خارج السبع كذا في بعض النسخ ووجهه
جعل السبع صفة للقراءات وفي بعضها السبعة بها التانيث والمعنى عليها الا خارج قراءة الائمة السبعة
بحذف مضاف وجعل السبعة صفة للائمة القراء لانه لا وجه لها الا الوصف يعني والجر لي
مفقود كما عرفت فان قلت لم لا يجوز كونها بدلا قلت لان النكرة اذا ابدلت من معرفة بدل كل وجب نعتها كما
صرح به غير واحد والنكرة في الاية لم توصف فامتنع جعلها بدلا هذا الذي اعتمده المص ولقائل ان يمنع
فيه فقد قال الفارسي في الحجة بحسن ترك الوصف اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه نحو مررت بابيك
خير منك وما في الاية من هذا القبيل ولا يتعين الوصفية وفي المدارك لمولانا حافظ الدين النسفي ما نصه
غير اولي الضرر بالنصب مدني وشامي وعلي لانه استثناء من القاعدين او حال منهم وبالجر عن حمزة صفة
للمؤمنين وبالرفع غيرهم صفة للقاعدين هذا كلامه ونسبة الجر الى حمزة احد السبعة اما سهو او اعتماد على
رواية غير مشهورة عنه وقول ما بال العل المراد بحمزة قارئ اخر غير احد السبعة فه ما لا يخفى وعلى
التشبيه بظرف المكان عند جماعة لاجل التشارك في الابهام ولا حاجة الى هذا العذر لما تقدم من ان
جرد غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية وتدل على جواز العطف على المحل نحو ما جاءني غير زيد وعمرو
بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد واختاره ابن الباذش هو ابو عبد الله
من نحاة المغرب بباء موحدة فالف فذال وشين معجمتين والذال مكسورة ذكره في القاموس ويجوز
بناؤها على الفتح اذا اضيفت لمبني كقوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال
فتح غير مع كونه فاعلا ليمنع وضمير منها عائد الى الناقة الموصوفة بما تقدم ذكره في قوله قبل هذا البيت
ثم ارعوت وقد طال الوقوف بنا فيها فصرت الى وجناء شملال ارعوت كفت ورجعت والوجناء الناقة
الشديدة وقيل العظيمة الوجنتين والشملال الخفيفة السريعة والاوقال بواو وقاف اما جمع وقل بفتح القاف
وهو الحجارة او ما سكانها وهو شجر المقل او وقل فيكون المعنى على الاول في غصون ذات حجارة يريد حجارة الارض
التي نبتت في ارض تلك الشجرة فاضافها للملابسة وعلى الثاني في غصون ذات ثمر مقل فتكون هذه الغصون
نفسها من شجر المقل ومعنى البيت انه لم يمنع الناقة من الشرب الا سماعها لصوت حمامة في تلك الغصون فنفرت
يريد انها حديدة الحس وهو وصف محمود او انها لما سمعت صوت تلك الحمامة حنت الى عطنها واشتاقت
الى وطنها فلم تشرب وقوله لذ بقيس حين يابى غيره تلفه بحرا مفيضا خيره
هذا بيت مقفى من بحر الرمل لذ بقيس اي التجئ اليه وعذ به ويابى بالمثناة التحتية على طريق الغيبة اي
يمتنع وفي بعض النسخ ينأى من النأي وهو البعد وتلفه بالفاء اي تجده وذلك في البيت الاول
اقوى لانه انضم فيه الى الاضافة لمبني تضمن غير معنى الا اذ المعنى فيه لم يمنع الشرب منها الا ان نطقت
حمامة وتضمن الحرف من مقتضيات البناء وهو مفقود في البيت الثاني وفيه نظر اما اولا فلا نسلم فقد

النصب في الثاني اذ يجوز ان يكون المعنى حين ياتي الاهو والتفريع فيه جايز وان كان موجبا اجراء لمجرى النفي كما في قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره واما ثانيا فلان التعليل بما ذكر لو يفضي الى فساد الحكم وذلك لان نصب الجزء يوجب
للبنا لا يجوز فلم اعتبر في البيت لوجب بنا غير وليس كذلك قطعا اذ بناوها فيه من قبيل الجايز لا الواجب ويدل
عليه رواية غير فيه بالضم على الاصل قول الحكمي هو ابونواس والحكمي بفتح الحا المهملة والكاف
وهذا شعر نحو رفيه كقوله انا ابن جلا هذا جزء واحد من صدر بيت هو تمامه انا ابن جلا
وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني اي ابن رجل جلا الامور اي كشفها واوضحها وعلى هذا
فالفعل متعد ويحتمل امرا آخر غير ما ذكره المص وهو ان يكون المعنى جلا امره واتضح فالفعل لازم والطلاع الكثير
الطلوع والثنايا جمع ثنية وهي العقبة اي انا ابن رجل مقتحم الامور العظيمة لست بمجهول ولا خامل ويسامح كلام في
هذا البيت وقوله ترمي بكفي كان من ارمى البشر هذا في صفة قوس وقبله مالك عندي
غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر والكبدا قوس يملا مقبضها الكف وضمير ترمي عايد اليها ويروى
مجاز ترمي حادث اي صارت جيدة قال ابن الحساب وهو ظاهر التعسف ابن الحشاب من نحاة
بغداد المتاخرين وهو نحوي شيخ محمين والتعسف هو الاخذ على غير الطريق يعني ان ارتكابه يجعل ما سوف
مصدرا خارج عن طريق العرب المسلوك وانا اقول ان ثبت بطريق معتبر مجي هذا المصدر المعين من كلامهم
فلا نزاع في قبوله ولا تعسف ح اذ ليس في ذلك الا حذف المبتدا لقرينة وهو كثير معتبر وجعل المصدر بمعنى اسم
الفاعل وهو مسموع ايضا كزيد عدل وعمرو صوم وان لم يثبت عن العرب استعمال ما سوف مصدرا فهذا
الاعراب غير مقبول البتة من ابيات المعاني قول حسان اتانا فلم نعدل سواه بغيره نبي بدا في ظلمة
الليل هاديا المراد ان هذا البيت من المشكلات باعتبار معناه ولذلك قال من ابيات المعاني اي من
الابيات التي يسال عن معناها لا لاستحالة وعبر في بيت ابي نواس الحكمي بانه من المراتب المشكلة بحسب الاعراب
ما شكاله باعتبار امر لفظي يتعلق بالتركيب لا بالمعنى والجواب ان المعاني بغيره للسوي فكانه قال فلم نعدل
سواه بغير السوي وغير سواه هو نفسه عليه الصلاة والسلام فلم نعدل سواه به حاصله ان الاشكال
انما نشا من اتحاد معاد الضمير واذا اختلف زال الاشكال ويظهر لي وجه آخر حسن في الجواب مع القول باتحاد
المعاد وهو ان يقال المراد بالسوي العدل والانصاف لا بمعنى غير وهو امر ثابت في اللغة صرح به الجوهري وغيره
فالمعنى ح لم نعدل عدله بعدل غيره ولا عار عليه والله الموفق للصواب
والصحيح ان النصب بان مضمرة كما سياتي ظاهر كلامهم او صريحه ان الفاء عاطفة للمصدر المسبوك
من ان وصلتها على مصدر متصيد من الفعل المتقدم فتقدير زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني واستشكل
الرضي مازمانه العطف لا يكون للسببية الا اذا عطفت جملة على جملة واجابوا بان الفا للسببية لا للعطف قال وانما
صرفوا ما بعد فا السببية من الرفع الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها للسببية والمضارع المرتفع
بلا قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر في الحال فلم ينص مرتبها السببية الظاهر ان الفاء لعطف جملة حالية
الفعل على الجملة التي قبل الفاء فصرفوه الى النصب منبهة على الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب
بان مفرد وقبل الفا المذكور جملة فتكون ما بعد الفا مبتدا محذوف الخبر وجوبا وذكر وهو عطف مفصل
على مجمل المراد بالترتيب الذي ان يكون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب اللفظ
والذكر لا ان معنى الاول ومعه بعد زمان وقوع الثاني وانما كان ذلك في عطف المفصل على المجمل لان موضع ذكر التفصيل
بعد ذكر الاجمال ومدلول الفا الترتيب الذي في عبد الله معدي عطفا المجمل كون المذكور بعدها كلاما مرتبا

عطفا

٤٢

على ما قبلها الا ان مضمون ما بعدها عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين
فيها فبيس مثوى المتكبرين وقوله تعالى واورثنا الارض نتبوا من الجنة حيث نشا فنعم اجر العاملين فان ذكر
ذم الشي او مدحه يصح بعد جري ذكره نحو فازلهما الشيطان عنها فاخرجهما مما كانا فيه
في التمثيل بذلك نظر فان ضمير عنها اما للشجرة او الجنة وعلى الاول فالاية مثال لما تفيد الترتيب المعنوي لان اخراجهما
من الجنة كان بعد الازلال عن الشجرة وعلى الثاني فابن التفصيل الذي يتبعه المعطوف والذي كانا فيه هو الجنة
فهما متساويان اللهم الا ان يراد فاخرجهما مما كانا فيه من النعيم والكرامة فيكون ح من التفصيل بعد الاجمال
ونحو ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي الاية يريد قوله تعالى وان وعدك الحق وانت احكم الحاكمين
ولعل ان المص اشار بما يراد هذه الاية الى عطف المفصل على المجمل الى عدم الاحتياج لما ارتكبه الزمخشري في الكشاف
فانه قال اريد بالنداء ارادة النداء ولو اريد النداء نفسه لجاز كما جاء قوله تعالى اذ نادى ربه نداء خفيا قال
رب بغير فاء فاشار المص الى انه اذا ادعى لما ادعاه من جعل نادى بمعنى اراد النداء ان هذا من قبيل عطف المفصل
على المجمل قال جدي صاحب البحر الكبير والانصاف ويجوز وجه آخر لطيف المأخذ رسوله الحاسية وهو ان
يكون النداء على بابه لكن المعطوف عليه مجموع النداء وما بعده فليس من عطف الشي على نفسه بل من عطف
المجموع على احد اجزايه وهما متغايران ونحو توضا فغسل وجهه ويديه ومسح راسه ورجليه
نحو رجليه عطف على راسه ويكون هذا حكاية عن مسح الخفين ويحتمل العطف على المغسول المتقدم من
الوجه او اليدين فيكون من عطف المفردات ويحتمل النصب باضمار غسل فيكون من عطف الجمل وقد استشكل
بعضهم هذا بان المعطوف بالفا انما هو بعض المفصل وهو قوله وغسل وجهه وبقية المفصل معطوف بالواو
وهذا ممنوع بل المعطوف بالفا هو مجموع ما وقع بعدها لا بعضه وقد يقع مثل هذا في المفردات كما قيل في قوله
هو الاول والآخر والظاهر والباطن ان الواو الوسطى لعطف مجموع الصفتين الاخيرتين على مجموع الصفتين الاوليين
وقال الفرا لا تفيد الترتيب وهذا مع قوله ان الواو تفيد الترتيب غريب من جهة المخالفة
لقول الجمهور في الموضعين ومخالفته لهم في الامرين بدليل قوله بين الدخول فحومل
هذا بعض عجز من قول امرئ القيس في معلقته قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل السقط بكسر السين المهملة معناه منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه واللوى بكسر اللام
والقصر رمل يعوج ويلتوي والدخول بفتح الدال المهملة موضع وحومل موضع اخر بفتح الحا المهملة
والميم واسكان الواو بينهما الامر الثاني التعقيب معناه كون ما بعد الفاء واقعا بعقب
ما قبلها من غير مهلة وتراخ . وهو في كل شي بحسبه يشير الى ما قاله ابن الحاجب من
ان المعتبر ما يعد في العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقضي في مثله بانتفاء المهلة
وقد يقصر والعادة تقضي بالعكس فان الزمان الطويل قد يستقصر بالنسبة الى عظم الامر فتستعمل
الفا وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول امر تقتضي العرف بحصوله في زمان اقل منه
والذي يظهر من كلام جماعة ان استعمال الفاء فيما تراخى زمانه وقوعه عن الاول سوا اقتصر في
العرف اولا انما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المص ان استعمالها فيما تعد بحسب العادة تعقيبا وان
طال الزمن استعمال حقيقي فتامله وقيل الفاء في الاية للسببية وفا السببية لا تستلزم
التعقيب بدليل صحة قولك ان يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة بهذا اجاب
ابن الحاجب في امالي القران عن الاية المذكورة وهي قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض

محصن واستدل التفتازاني على عدم دلالة الفا الجزائية على لزوم تعقيب مضمون الجزا لمضمون الشرط بقوله تعالى
يا ايها الذين امنوا اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله قال لا نقطع بانه لا يجب السعي عقيب الندا
من غير تراخ **اقول** الحق ان الاصل في الفاء السببية استلزام التعقيب وذلك لان السبب التام يستعقب
مسببه من غير تراخ ولو كانت الفاء لا تدل على ذلك لم يجز دخولها في الجزاء كما لم يجز دخول ثم والواو نعم جزء
السبب قد يتسع بينه وبين المسبب تراخ لعدم استكمال ما يقتضي وقوع المسبب لكن اطلاق السبب على جزئه
مجاز ومنه ان يسلم فهو يدخل الجنة اذ الاسلام ليس سببا تاما لدخول الجنة بل لا بد من استمرار حكمه فمجموع وقوع
الاسلام واستمرار حكمه هو السبب التام لدخول الجنة واستدلال التفتازاني بالآية غير صحيح لان السعي يجب
عقيب الندا وجوبا موسعا فلا يلزم ايقاعه على الفور كالظهر يجب في اول الوقت ولا يجب اداؤه فيه بل هو موسع
الى اخر الوقت فكيف يصح هذا الاستدلال **قال** وقال بعض البغداديين الاصل ما بين فحذف ما ودون بما على
ذلك من قال يا احسن الناس ما قرنا الى قدم **اقول** يعني ان الاصل في بيت امرئ القيس ما بين الدخول فحذف ما
والذي يدل على ان الشاعر الاخر على حذف بين والذي هو والغرض الحسنة من الشعر والمعنى يا احسن الناس ما بين اعلاها الى
اسفلها **قال** اصله ما بين قرن فحذف بينا واقام قرنا مقامها **اقول** هذه دعوى لا دليل عليها ويجوز ان
يكون جاز ان يكون قرنا تمييزا والمعنى محذوف اي يا احسن الناس قرنا وما تحته الى قدم او على اسقاط الخافض اي من
قرن الى قدم **قال** ومثله ما لعوضه فما فوقها والفاء نائبة عن الى **اقول** يعني ان التقدير ما بين لعوضة الى ما
فوقها وهذا لا يتعين فقد قال الزمخشري وما هذه ابهامية وهي التي اذا اقترنت باسم نكرة ابهمته ابهاما وزادته
شياعا وعموما نحو اعطني كتابا او صلة للتاكيد نحو فبما نقضهم ميثاقهم وانتصب بعوضة لانها عطف بيان لمثلا
او مفعول ليضرب ومثلا حال عن النكرة مقدم عليه او انتصاب مفعولين بجري ضرب مجرى جعل **قال** ويحتاج
على هذا القول ان يقال وجب اضافة بين الى الدخول لاشتمالها على مواضع او ان التقدير بين مواضع الدخول **اقول**
لم يتعرض الى الاعتذار عن بعوضة ومن على هذا القول فتامل **قال** وكون الفاء بمنزلة الى غريب وقد يستانس
له عندي بمجي عكسه في نحو قوله وانت التي حببت شغبا الى بدا الي واوطاني بلاد سواهما اذ المعنى شغبا
فبدا وهما موضعان ويدل على اراده الترتيب حللت بهذا حلة ثم حلة بهذا فطاب الواديان كلاهما وبهذا
يعني عرف ان المراد من ذكر **اقول** اما شغب فبشين وغين معجمتين على وزن فلس منهل بين طريق مصر والشام
واما بدا فموحدة مفتوحة فدال مهملة على مثال قفا وعصا موضع بين مكة والشام قال ابو عبيد البكري في المعجم
وهو وادي الزهري الفقيه واما قوله هذا معنى غريب لان المراد من ذكر دا قوله من جواز المجاز ان لا بد من مستند من
الى هذا الدليل واما الاتم اراده الترتيب في البيت الاول لاحتمال ان يكون الى فيه للمعية كما قال به جماعة كثيرون او متعلقه
محذوف ان لم يقل بذلك والمعنى وانت التي حببت شغبا مع بدا او مضموما الى بدا والبيت الثاني لا يدل على اراده الترتيب
في الاول اذ حلولها باحد المكانين بعد حلولها بالاخر لا يقتضي ان المكان الاول حبب اليه اولا فسبب حلولها فيه وان
الثاني حبب اليه بعد ذلك لحلولها به اذ من الجائز ان يكون حب المكانين حصل له في آن واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب
ثم لو سلم دلالة البيت الثاني على الترتيب في الاول لم يدل على دعواه لان الترتيب الواقع في الثاني انما هو بثم لا بالفاء وفي بعض
النسخ حلة بعد حلة **قال** وقال الزمخشري للفاء مع الصفات ثلاثة احوال احدها ان تدل على ترتيب معانيها في الوجود
كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي صبح فغنم فآب والثاني ان تدل على ترتيبها في التفاوت
من بعض الوجوه نحو قولك خذ الاكمل فالافضل واعمل الاحسن فالاجمل والثالث ان تدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك
نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين انتهى **اقول** الحارث هو ابن همام الشيباني والصابح المغير صباحا والغانم الاخذ

الغنيمه والآيب الراجع والذي رايته في نسخ من الكشاف منها نسخة بخط الامام ركن الدين شارح الايضاح خذ الافضل
فالاكمل واعمل الاحسن فالاجمل فاني لم اتحققه وفي الصحاح وغيره الجمال الحسن وقد رايت ما ذكره
الزمخشري من تقسيم الفاء العاطفة في الصفات الى تلك الاقسام الثلاثة قال اليمني والتقسيم الصحيح يقتضي
اربعة لانه كما جاز في الصفات الدالة على ترتب معانيها في الوجود كذلك يجوز في الموصوفات كما تقول حل المتمتع فالقارن
فالمفرد قال واعلم انه يعتبر في الآية يعني قوله تعالى والصافات صفا فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا الترتيب في
الوجود لا في الصفات ولا في الموصوفات لان ما يقسم به ينبغي ان يكون عظيم الشان وله مزية في نفسه ولا يدخل الترتيب
في الوجود في التعظيم سواء كان في الصفات او في الموصوفات انتهى والبيت من بحر السريع مدرج والجزء الصابح
الساكن المدغم من قوله الصابح والبيت لابن زيابة يقول يا لهفي اي على الحارث اذ صبح قومي بالغارة فغنم
فآب سالما ان لا اكون لقيته فقتلته وذلك لانه يريد يا لهف نفسي وزيابة بزاي مفتوحة فمثناة تحتية مشددة
فالف فموحدة فهاء تانيث اسم ام هذا الشاعر فيما اقتصاه كلام المص وقال المعري هو اسم ابيه ويحتمل اللام الجارة من قوله
للحارث ان تكون للتعليل اي يا لهف زيابة من اجل هذا الرجل فيما حصل له من المراد فلا حاجة الى جعلها بمعنى على كما في
المتن قال التفتازاني ويجوز ان يكون هذا على قصد التهكم يعني انه لم يحصل له تلك الاوصاف وقول المص وذلك لانه يريد
يا لهف نفسي يعني وذلك الذي يريد زيابة من قولنا ان لا اكون لقيته فقتلته اما ان تكون تاه لاجل انه يريد يا لهف نفسي فاقام
اباه مقام نفسه وفيه نظر فان هذا التقدير يمكن مع جعل اللاهف متعلقا بابيه ايضا وقد اسلفنا في الكلام على
اذ ان الجوهري قال يا لهف كلمة يتحسر بها على ما فات والثاني من اوجه الفاء ان تكون رابطة للجواب
هذا ظاهر وصرح في ان الفاء الرابطة للجواب ليست عاطفة ونقل ابن قاسم في شرح الالفية انها عاطفة جملة على جملة
ثم خرج عن العطف قال وهو بعيد وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا على ان يشتمل هذا الانضباط
بالمضارع المقرون بلا فقد جاء مما يجوز فيه الربط بالفاء وتركه كقوله تعالى ان تدعوهم لا يتبعوكم وقوله تعالى
فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا ولا حاجة الى ان مثل لا ينفعل يصلح لان يجعل شرطا ومع دخول الفاء مع ذلك على احد
الوجهين الجائزين وجوابه ان لا قد تستعمل لنفي المستقبل وقد تكون لمجرد النفي فعلى الاول لا يصح مجامعتها لحرف الشرط
فيجب الربط بالفاء وعلى الثاني تصح مجامعتها له فيمتنع الفاء على ان صاحب الكشاف لم يجعل الجواب في قوله تعالى فلا
يخاف للتعليق وانما جعلها خبر مبتدا محذوف والاسمية الجواب احدها ان يكون الجواب جملة اسمية
نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير ونحو ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم
وقد صرح في اواخر الباب الخامس ان المجموع في مثل من كان يرجو لقاء الله فان اجل الله لات كون الجواب محذوفا لا مذكورا
لان الجواب مسبب عن الشرط واجل الله آت سواء وجد الرجاء ام لم يوجد واما الاصل فليبادر بالعمل فان اجل الله
لآت وهنا جعل الجواب الاسمية مع لزوم ذلك فيها اذ كونه تعالى على كل شيء قديرا امر ثابت متحقق سواء مس بخير
اولا وكونهم عباده تعالى ثابت سواء عذبهم اولا وكونه عزيزا حكيما ثابت سواء غفر لهم اولا وكان المص مشى هنا
مع بعض القوم على الظاهر ونبه هناك على التحقيق المسلم فلا تعارض بين كلاميه وهذا الحري في ان يسرق فقد
سرق اخ له من قبل وامثاله مما لا يصلح ان يكون مسببا عن الشرط ويجوز ان قام زيد فوالله لا اقومن ونحو
ان لم يرد زيد فاخسر رجلا هذان من امثلة الجواب التعليقية التي يقع بها انشاء يكون المناسب نظمهما
في سلك ما سبق ولا يستشهد معهم بحيث يذكر الكل في نسق واحد ويذكر آية فربانيكم بماء معين بعد الجميع والا فلا
معنى للفصل بينهما بين الامور المتناسبة لقوله فان هلكت فذي حتو لظاه على تكاد تلتهب التهابا
الحتو بفتح الحاء والتون العطف واللظى النار وتلتهب تتقد وعلى متعلق بلظاه باعتبار ما فيها من معنى

لعله مجامعتها

لعله الظاهر

الاشتداد والتوقد او شلتهب وكل من كاد وتلتهب مسند الى ضمير مونث لعوده الى اللظى اذ هي مونثة وثنا المضارع فوقيه . وقد مر ان اذا الفجائية قد سوغ عن الفا نحو وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون فصيبه هذا انما الاجماعها وقد قال الزمخشري في تفسير سوره الانبياء في قوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا واذا هي اذا الفجائية وهي تقع في المجازاة سادة مسد الفاء كقوله تعالى اذا هم يقنطون فاذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتاكد ولو قيل اذا شاخصة او فهي شاخصة كان سديدا انتهى فان انفردت اذا كانت سادة مسد الفا الواقع الاصل في الربط وان جمعتا كانت مؤكدة للفاء في الربط لا نائبة عنها والله اعلم.

وعن الاخفش ان ذلك واقع في النثر الفصيح وان منه قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية للوالدين والاقربين وتقدم تاويله نعم في الالف المعرفة عند الكلام على اذاتي الفصل الذي عقده لخروجها عن الاستقبال قال هناك والوصية في الاية نايب عن فاعل كتب وللوالدين متعلق بها لا خبر والجواب محذوف اي فليوص ومنه حديث اللقطة فان جا صاحبها والا استمتع بها هذا اللفظ وقع هكذا في بعض الطرق في البخاري قال ابن مالك تضمنت هذه الروايه حذف جواب ان الاولى وحذف شرط ان الثانيه وحذف الفاء من جوابها والاصل فان جا صاحبها اخذها والا يجي فاستمتع بها الاحسن ان يكون التقدير فان جا صاحبها فادفعها اليه واللقطة بفتح القاف اسم للمال الملتقط على ما صرح به جماعة من الائمة ولو لم يدخل احتمل ذلك وغيره ليس في كلام المص تصريح بان دخول الفا غير واجب الا انه لا يكون فيه اشارة الى الجواز وفي التسهيل التصريح بان ذلك جائز ووقع في المختصر المسمى بالوافي من الكتب الهندية ما يقتضي الوجوب ولا ادري من اين اخذه مصنفه مع اني اظن انه كان كثير الاعتماد على شرح الكافية للرضي وفيه النص على الجواز فانه قال وكذا كان حق الخبر ان لا يدخله الفا لانه كالجزاء لكن من حيث انه ليس جزاء للشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية نحو الذي ياتيني له درهم انتهى وانما قيل ما الذي يشعر بالسببية المقصودة عند التجريد من الفا ملتبسا بترتب الحكم على الوصف المذكور ان يكون رابعه دخولها في الكلام وخروجها يعني باعتبار اصل المعنى والا فكل زائد يفيد دخوله التاكيد وخروجه يحل بهذه الفائدة فليس دخوله وخروجه بهذا الاعتبار فالاول كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم هذا صدر بيت عجزه واكرومة الحيين خلو كما هيا خولان بفتح الخا المعجمة قبيلة باليمن والفتاة الشابة والاكرومة بضم الهمزة قال في الصحاح هي من الكرم كالاعجوبة من العجب وقال في حرف الباء العجب الامر يتعجب منه وكذلك العجاب بالضم والعجاب بالتشديد اكثر منه وكذلك الاعجوبة انتهى فمقتضى هذا ان يكون الاكرومة ما يثبت له الكرم على وجه الكثرة وفي القاموس الاكرومة بالضم فعل الكرم وليس هذا بمناسب لغرض البيت والمراد بالحيين حيا ابيها وحي امها يعني ان كرمها ثابت من طرفي النسب والخلو بكسر الخا المعجمة وسكون اللام الخالية والمراد خلوها من الزوج وكما هي خبر آخر وما موصولة والعائد محذوف اي كالذي هي عليه فان قلت يلزم حذف العائد المجرور بالحرف بدون شرطه وهو كون الموصول مخفوضا بمثل ذلك الحرف معنى ومتعلقا قلت لا بل الشرط موجود اذ الكاف بمعنى على ويمكن غير ذلك من الاعاريب كما على ما هو مذكور في حرف الكاف وقوله انت فانظر اي ذاك تصير هذا عجز بيت صدره من بحر الخفيف والصدر ارواح مودع ام بكور الرواح اسم للوقت من زوال الشمس الى الليل والبكور مصدر قولك بكر اي ذهبت او اتيت بكرة تقول بكرت بكورا وبكرت تبكيرا وابكرت ابكارا كله من هذا المعنى والمراد من البيت الك رواح بوداع او بوداع على حسب ضبط مودع بكسر الدال او ضمها ام بكور يعني هل تذهب وتسعى في هذا الوقت انظر الى اي هذين الامرين تصير فان قلت انما تضاف اي لذي تعدد وذاك للمفرد فما وجهه قلت قد يشار بما للواحد الى الاثنين او الجماعة باعتبار المذكور كما في قوله

لك غلاما فالتقدير كم نفسا استقر والكاف في حاله لونهم علما نا بحذف التمييز والجمع منصوب على الحالية وان سمع من العرب كم غلما نا لك لم يناف هذا التخريج الا على راي الاخفش في تجويز تقديم الحال على عاملها المعنوي في مثل ذلك قال والخامس ان تمييز الخبرية واجب الخفض اقول وخفضه على ان كم مضافة اليه حملا لها على ما هي مشابهة له من العدد والمميز فيه انما يخفض بالاضافة وذهب الفرا الى انه مخفوض بمن مقدرة وعلى الجار المقدر وان كان في غير هذا الموضع نادرا الا انه لما كثر دخول من على مميز الخبرية نحو وكم من قرية وكم من آية ساغ عمله مقدرا لان الشي اذا عرف في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه قال في بجر مميز الخبرية وجهان النصب وهو الكثير والجر خلافا لبعضهم اقول والمجرور للجر تقصد تطابق كم ومميزها في الجر بالحرف نحو على كم جذع بيتك وبكم رجل مررت قال وهو بمن مضمرة وجوبا اقول زعم الرضي ان جوازه ان قصد التطابق قلت ليس هذا توجيها لوجوب كون من مضمرة فينبغي ان ينظر في وجهه ولم يلح لي فيه شي وانما الترجيح او كون المجرور بدلا من كم لان البدل من اسم الاستفهام لا بد من اقترانه بالهمزة نحو كيف زيد اصحيح ام سقيم قال وافرد الضمير حملا على لفظ كم اقول او على انه عائد على مجموع من تقدم كما في قولك النساء فعلت قال وينشد عما محمد وفيه مدلول عليها بالمذكور اقول لك ان تعتقد في قد علمت كونه معرفة اذ هو كلمة اريد بها لفظها فيكون علما له وتنتصب محمد وفيه على انه حال منه وحد لول مرفوع خبر محمد وفيه اي هي مدلول عليها وتجعل هذه الجملة حالا اخرى او صفة للحال وكذا ان تجر كلا من هاتين الكلمتين على انه صفة لقد عما بناء على انه نكرة والمعنى لكونه قد وصف بمسماة بقد عا اي بكلمة مسماة بذلك كما تقول رب زيد لقيته اي رب مسمى بهذا الاسم لقيته وقد وقع مثل هذا في كلام المصنفين كقول ابن الحاجب في الكافية والعلم الموصوف بابن مضافا الى علم يختار فتحه وقد وقع مضاف بالجر في بعض نسخها ووجهه ما ذكر قال ونظيره زينب وهند قامت اقول فلك ان تقول حذف من الاول لدلالة الثاني ولك العكس لكن الحذف من الاول اولى عند سيبويه لسلامته من الفصل كاس قال وهذا اجاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب اشبه النون الاصلية اقول انظر قوله لان التنوين عاد ايتعلق فان كان بجاز وهو الظاهر فهذا الفعل قد ذكرت علته اولا بقوله ولهذا فما هذه الثانية والعامل لا يتعدى الى معمولين من نوع واحد الا باتباع فيمكن ان يكون الثاني بدلا من الاول اتى به لانه ادل على المقصود من الاول قال وان مالك واستدل عليه اقول استدل مبني للفاعل وفاعله ضمير يعود الى ابن مالك قال احدها انها مركبة قال الرضي دخلت كاف التشبيه على اي التي في غاية الابهام فاذا قطعت عن الاضافة فكانت مثل كذا في كون المجرور بها مبهمين عند السامع الا ان في ذا اشارة في الاصل الى ما في ذهن مخاطب اي فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف لا عن ذا واي كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد المبهم من اي جنس هو وتبين العدد المبهم فاي في الاصل كان معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن فلهذا الثبت بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة له خطا قال ومن النصب قوله

اطرد الياس بالرجا فكاين • المأخر بيسر بعد عسر • قال الطرد الابعاد يقال طرده يطرده
بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع والياس القنوط والرجاء بالمد الامل وطمع وقوع الشيء
وقصره الشاعر للضرورة والالم اسم فاعل من الم اي المراد اذا توجع وخبر قيد وقضى بقوله لا
تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من عديم تدارك الله غناه بعد فقره واذا كان لذلك
فباب الامل مفتوح فلا تسده بالقنوط اقول وقوله وكاين لنا فضلا عليه ومنة • تقدم ما
ولابد دون ما من منعم اقول كاين بالف بعد الكاف تليها همزة مكسورة فنون ساكنة لغة
في كاين المتقدمة وقال يونس هو اسم فاعل من كان وقال يونس هو اسم فاعل من كان وحد
المبرد وهو الاولى الى القصر بنوا من الكلمتين لما ركبوهما صيغة فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة
التي كانت فاء اي صارت عينا وحذف احدى السابق ونصب الاخرى لاما قال الا انها حرفت لالتقائها
ساكنة مع النون الساكنة وقال الخليل الياء الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها الوقوعها
موقعها وسكنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين ونقيت الياء الاخيرة بعد كسرة
فاذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص والفضل الاحسان والمنة الانعام وقد تقدم صفة
ظرف محذوف عامله لتباين المفصول به بين كاين ومميزها فان قلت من يتعدى بحرف الجر بقوله
مننت على زيد بكذا وتقديره في البيت اي ما من به منهم يقتضي حذف العايد المجرور مع فقد
شرطه وهو كون الموصول مجرورا بمثله معنى وجرا قلنا قلت ما في البيت مصدريه لا
موصوله فلا عايد ولا حذف ولا اشكال كذا قال وقوله واسلمني الزمان كذا
فلا طرب ولا انس اقول اسلمني اي خذلني والمراد بالطرب هنا الفرح والا فهو من الاضداد يطلق
على الحزن وعلى الفرح وبعضهم يقول الطرب خفة تلحق الانسان لسرور او لحزن والانس على رنة القفل
ضد الوحشة قال ولهذا قال فقهاؤهم انه يلزم بقول القايل له عندي كذا درهما مائة درهم
وبقوله كذا دراهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهما احد وعشرون حملا على المحقق من نظائرهن من
العدد الصريح اقول وقع بعض هذه الالفاظ في فقه علمائنا المالكية حكى ابن شاس وابن الحاجب
في كذا درهما وكذا كذا درهما وكذا وكذا درهما مثل ما ذكره المصنف وقال سحنون ما اعرف هذا وتقبل
تفسيره وجزم الشيخ خليل المالكي في مختصره الفقهي الذي وضعه لبيان ما به الفتوى في مذهب
الامام مالك بما ذكره ابن شاس وابن الحاجب وترك قول سحنون بقبول التفسير قال ابن محط في شرح
الجزولية وان قال كذا كذا درهما لزمه مائة درهم لانها عددان اضيف ثانيهما الى المفرد فان قال
كذا وكذا درهما لزمه الف ومائة درهم لاجل العطف مع جر المميز هذا مذهب الكوفيين ومن
وافقهم من الفقها ذكر هذا بعد ما ذكر التفاصيل التي ذكر المص كلها بجمل جميع ذلك مذهب
الكوفيين ثم قال فان قال له كذا درهم بالرفع فكانه قال واحد هو درهم فان قال كذا دراهم فكانه
قال عدة دراهم وان قال كذا كذا او جاء بعطف البيان لم يتصور لان التفسير في مثله منصوب على كل
حال الا ان يكون عطف البيان مجموعا كقولك كذا كذا دراهم فيجوز ويكون الجمع ح بدلا او عطف بيان كما
في اثنتي عشرة اسباطا وثلثمائة سنين قال قوله عهد العيش نعمى بعد بؤسى تداركا • كذا وكذا
لفظا به نسي العهد • اقول عهد فعل امر من وعد يعد وفي الصحاح النعمى اليد والصنيعة والمنة

وان يرد ذلك وقال ابن برهان تزاد الفاء عند اصحابنا جميعا لقوله واذا اهلكت فعند ذلك
فاجزعي هذا صرفت صدره لا تجزعي ان منفسا اهلكته وقد تقدم ضبط برهان بفتح الموحدة
مع الصرف ومراده باصحابه البصريين لانه منهم وهذا مخالف للمنقول عن سيبويه من ان الجماعة انه لا يجيز
زيادتها والفا الزايدة في البيت هي الثانية الا الاولى وذلك لان الثانية لو كانت رابطة الجواب والاولى زائدة
لزم تقدم ما في حيز فاء الجزاء عليها وهو باطل لان الظرف من قولك عند ذلك معمول للفعل من قوله
فاجزعي واما اذا جعلنا فاء الجواب هي الداخلة على عند والزائدة هي الداخلة على اجزعي فهذا المحذور منتف
والمنفس بضم الميم وكسر الفاء كالنفيس هو المال الكثير والجزع خلاف الصبر يقول لا تقلقي وتتركي
الصبر ان اهلكت مالا كثيرا فان الخلف مرجو والعوض متوقع واما اذا اهلكت فلا خلف لي يرجو ولا احد
يكون لك عوضا عني فهناك يحق لك الجزع فاجزعي وما ولد المانعون قوله حولان فانكح على ان التقدير
هذه خولان والفاء على هذا التقدير للسببية لا للعطف لئلا يلزم عطف الانشاء على الخبر حاكي
قولك زيد فاضل فاكرمه وقوله انت فانظر على ان التقدير انظر فانظر والفاء على
هذا للعطف وليس الثاني تاكيدا للاول بل هو تاسيس والمعنى انظر نظرا عقيب نظر والبيت
الثالث ضرورة كانه لم يجد وجها لتخريجه فالتجاء الى دعوى الضرورة ويمكن ان يخرج على حذف
اما وهو من المواضع التي يطرد فيها حذفها على ما ذكره الرضي واما الاية فالخبر حميم وما بينهما
معترض يعني قوله تعالى هذا فليذوقوه حميم وغساق ويخرج على ان هذا مبتدا وحميم خبر
ظاهر لكن يبقى النظر في الفاء الداخلة على الجملة المعترضة ما هي لا يمكن ان تكون زائدة لانه بصدد السعي فيما
يدفع الزيادة ولا للعطف لانه يلزم عطف الانشاء على الخبر وتقدم المعطوف على بعض المعطوف عليه
فلم يبق الا ان تجعل رابطة لشرط محذوف والمجموع من الشرط والجزاء معترض اي وان كان كذلك فليذوقوه
او هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه التقدير ليذوقوا هذا فليذوقوه وقد
قال ان فليذوقوه لا يصلح ان يكون ناصبا لهذا الاسم على تقدير التسليط لامتناع توسط الفاء بين
المعمول والفعل واجاب بان ليس المراد ان هذا من باب الاشتغال نفسه وانما هو مثله في انه منصوب
بفعل مضمر يدل عليه المذكور او بانه من باب الاشتغال نفسه على تقدير الشرط اي مهما هذا فليذوقوه
فلا تكون الفاء مانعة حاكي قولك اما زيدا فاضرب وعلى هذا الحميم بتقدير هو حميم
ونحو وجه اخر وهو ان يكون خبرا الابتدا والتقدير العذاب هذا فليذوقوه والفا للسببية وحميم
خبر محذوف اي هو حميم وغساق ومن زيادتها قوله لما اتقى بيد عظيم جرمها فتركت ضاحي
جلده يتذبذب اتقى الشيء حذره والجرم بكسر الجيم الجسد والضاحي البارز الظاهر ويتذبذب
بدل البر مجمعين بينهما موحدة وبعد الثانية كذلك معناه يتحرك اي يذهب ويجي ولا يثبت في موضع واحد
جزم المص بالزيادة في البيت لامكان كونها عاطفة على محذوف والتقدير ضربتها فتركت
ضاحي جلده يتذبذب وهو ظاهر الفاء في نحو بل الله فاعبد جواب لاما مقدرة عند بعضهم
قال الرضي وقد تحذف اما للاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز
فاهجر ولذا فليذوقوه وبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها
منصوبا به او بمفسر به وفيه اجحاف الاجحاف بتقديم الجيم على الحاء المهملة مصدر
قولك اجحف به اي ذهب يقال اجحفت به الفاقة اي افقرته ولم تدع له شيئا ومنه قولهم سيل جحاف

وموت جحاف اى يذهب بكل شى والحاصل ان الاعجاف اذهاب بليغ عن مبين شاء ووجه ما قاله المص ان الاصل
قولك اما زيد فناصل مهما يكن من شى فحذفت جملة الشرط وقامت اما مقامها فلو حذفت بعد ذلك للزم حذف
على حذف وهو امر ليس بالسهل فلا يرتكب وهذا لا ينتهض مانعا من الحذف بدليل جواز حذف حرف
الندا نحو يوسف اعرض عن هذا مع ان الاصل ادعو فحذف وجعل حرف الندا نائبا منابه ومع ذلك لم يمنعوا
من حذفه وزايدة عند الفارسى وفيه بعد من جهة ان الزيادة خلاف الاصل لا سيما حيث
يكون منه وجه غنيا وعاطفة عند غيره والاصل تنبه فاعبد الله ثم حذف تنبه وقدم المنصوب على
الفاء اصلاحا للفظ لئلا تقع الفاء صدرا الظاهر انه ارتضى هذا الثالث فانه لم يقدح فيه بشى وقدح فى الاول
بان فيه اجحافا وفى الثانى بان فيه بعدا ولا شك فى ان حذف المعطوف عليه مع تقدم المعمول على حرف
العطف تعسفا فلم يسلم وجهه من خدش كما قال الجميع فى الفاء فى نحو اما زيد فاضرب اذ الاصل
مهما يكن من شى فاضرب زيدا الفا بالحقيقة داخلة فى الاسم اى مهما يكن من شى فزيدا اضرب وانما دخلت
الى الفعل ليقع الاسم فى موضع الشرط فبان ان الفاء ليست فى مركزها الاصلى حتى تمنع من عمل ما بعدها
فيما قبلها كما فى لام الابتدائى فى قولك ان زيدا لقائم حيث لم تمنع ان من عملها فى الخبر لان الخبر ليس محلها الحقيقى
وانما محلها صدر الجملة لكن زحلقت منها كراهة لاجتماع حرفى توكيد فى الابتدا فلما كانت متطفلة على المحل الذى
دخلت فيه لم تمنع العمل وبهذا وما اخذ على المص احد امامه فان سبع ان يقول التقدير مهما يكن من شى
فزيدا اضرب كما عرفت ليكون هذا عذرا عن عمل ما بعد الفاء فيما قبلها والا فالتقدير الذى ذكره ليس بعذر
اذ المانع من العمل قائم معه الثانية ان هذا التقدير الذى ذكره ليس قول الجميع كما ادعاه لان منهم من يقول
ما فى حيز اما معمول المحذوف مطلقا وعاطفة عند مبرمان يعنى حملا على المعنى فى قولك
خرجت فاذا الاسد يكون المعنى خرجت ففاجاته وقت حضور الاسد وللسببية المحضة كفاء الجواب عند
ابى اسحق يريد الزجاج وقد صرح به ابن قاسم فى الجنى الدانى ونقل الرضى عن الزيادى انها جواب شرط
مقدر ثم قال ولعله يريد انها فاء السببية التى المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها اى مفاجاة السبع لازمة
للخروج ولا يحسن اسقاطها لتسهل دعوى زيادتها ليس من الزيادة وجواز السقوط
تلازم فقد يكون الحرف زائدا لازما وبعد فعندى ان ابن الشجرى لم يتامل كلام الفارسى
بعد ظرف مقطوع عن الاضافة مبنى على الضم وهو معمول لمحذوف والتقدير واقول بعد نقل الكلام ومعمول هذا
القول محذوف اى واقول بعد ذلك تنبه فعندى ان ابن الشجرى لم يتامل والفاء للسببية وهى هنا
فصيحة ومما ذكرنا ثم توجيه مثل قول ابن الحاجب فى الشافية وبعد فقد سالنى وكثيرا ما يقع مثله
فى كلام المصنفين ورايت فى بعض الحواشى بعد البلاد ان هذه الفاء هى الفاء المنبهة انها ما اعم من
اضافة بعد الى ما بعده لا يعرف تسمية الفا بالمنبهة عن احد من النحاة المعتبرين فيما اعلم نعم
يقع كثيرا فى كلام الافاضل المتاخرين اطلاق الفاء الفصيحة على العاطفة وعلى السببية فى بعض الصور
واما ادعا ان هذه الفا اتى بها لمنع توهم الاضافة فليس بشى اما اولا فتوهم الاضافة مدفوع
ببنا الكلمة على الضم المؤذن بقطعها عن الاضافة لفظا فلا وجه مع وجود ذلك لتوهم الاضافة واما
ثانيا فبعد ليست مما يضاف الى الجملة بل انما تضاف الى المفرد والواقع بعدها فى هذا التركيب
جملة فكيف تتوهم اضافتها اليه حتى يدفع هذا التوهم قال قيل يكون الفا للاستيناف كقوله الم
تسال الربع القواء فينطق اقول هذا مصراع بيت لا اذكر تمامه والربع الدار بعينها حيث كانت والحلة

والمنزل

والمنزل وكان الاخير هو المراد هنا والقوا مثل القاف والمد الخالى الذى لا انيس به ويقفر ايضا
ولو كانت للسببية لنصب لا ثم صحة الملازمة بين السببية والنصب فقد وقع الفعل مرفوعا
مع تحقق السببية كما فى قوله تعالى لا يؤذن لهم فيعتذرون فانه صرح به بعضهم وقال الشاعر فلقد تركت
تركت صبية مرحومة لم يدر ما جزع عليك فتجزع اى لو عرف الجزع لجزعت ولكنها لم تعرفه فلم
تجزع لكن الاكثر مع السببية النصب فاذن لا مانع من حمل ما فى البيت على السببية ولا تصد عنه رفع
الفعل وقوله الشعر صعب وطويل سلمه اذا ارتقى فيه الذى لا يعلمه زلت به الى الحضيض
قدمه ذكر الزمخشرى فى رسالة الراجز ان راوى الحطيئة انه كان يقول قول جيد الشعر اشد
من نقض الحجارة وقال هذه الابيات والجوهرى روى فى الصحاح ان روبة قال الشعر لا يستطيعه من
يظلمه يريد ان يعربه فيعجمه ومعنى هذا انه لا يقدر على انشا الشعر والتكلم به من يضعه فى غير موضعه
بان يمدح من لا يستحق المدح ويذم من لا يستحق الذم لان حسن الكلام وفصاحته بحسن موقعه فاذا افتقد
ذلك فسد كذا قيل والظاهر ان الفصاحة لا تعلق لها بالصدق بحيث لا يمدح الا مستحق الحمد ولا يذم الا
مستحق الذم حتى يكون الاخلال بذلك مقتضيا لعد الكلام غير فصيح وانما المراد ان من لا يعرف اساليب
الكلام العربى ولا يستطيع توفية كل مقام حقه من العبارة اذا تعاطى الشعر يريد ان ياتى به عربيا فصيحا
فيزله بسبب جهله بمقتضيات الاحوال فيعجمه اى ياتى به عجميا لا رونق له ولا فصاحة والحضيض القرار
من الارض عند منقطع الجبل وفى الحديث انه اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم هدية فلم يجد
شيا يضعه عليه فقال ضعه فى الحضيض فانما انا عبد اكل كما ياكل العبد كذا فى صحاح الجوهرى
والمعطوف عليه فى هذا الشعر قوله يريد والمعطوف عليه فى الاية البقرة وهى قوله تعالى بديع السموات
والارض واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون هو يقول والله اعلم او مجازية نحو
ولكم فى القصاص حيوة فان معنى ان تقول او للاحدها الظرفية مكانية او زمانية وهى اما حقيقية
مثل كذا او مجازية نحو كذا والا فالمجازية ليست فيهما المكانية والزمانية ثم حصول الزمانية اما بكون
الظرف والمظروف معينين نحو ولكم فى القصاص حيوة ونحو قولك النجاة فى الصدق او الحال فقط نحو
البركة فى الاكابر او العكس نحو اصحاب الجنة فى رحمة الله فان قيل قوله تعالى ان المتقين فى جنات وعيون
اذ نعت الظرفية فيه فانها بالنسبة الى الجنان حقيقية وبالنسبة الى العيون مجاز لانها ليست ظرفا
حقيقيا للمتقين وانما هى فى شان التمتع بها والشرب منها فيلزم اجتماع الحقيقة والمجاز فى كلمة فى فالجواب
اما الامر اجتماعهما على راى من قال به واما بان يقدر مضاف كان قيل ان المتقين فى عيون فتكون الكلمة
مجازا محضا واما بان يقدر العيون مجرورة بفى اخرى فتكون الاولى حقيقية والثانية مجازا
الرابع الاستعلا نحو لاصلبنكم فى جذوع النخل وقال هم صلبوا العبدى فى جذع نخلة هذا
عند البصريين مؤول على تشبيه المصلوب لتمكنه فى الجذع بالحال فى الشى فهو من باب الاستعارة
التبعية وقال اخر بطل كان ثيابه فى سرحة هذا صدر بيت من معلقة عنترة والعجز
يحذى نعال السبت ليس بتوام البطل الشجاع والسرحة الشجرة العظيمة ويحذى يجعل له حذاء
اى نعلا والسبت بكسر السين المهملة جلود البقر المدبوغة بالقرظ يتخذ منها النعال والتوام هو
واحد من الولدين اللذين تحمل بهما الام مجتمعين فى حمل واحد يصف عنترة هذا الرجل الذى قتله بانه
شجاع طويل القامة كان ثيابه فى سرحة عظيمة وانه عظيم الرجلين يصنع له جلود البقر المدبوغة

بالقرظ نعالا وانه شديد قوى تام الخلقة حيث ولد فذًّا لم يشاركه غيره في الرضاع فكملت اعضاؤه ولم
تنقص قوته كما يتفق غالبا للتوأمين ويجوز في بطل الرفع على انه خبر مبتدا والجر على انه نعت تابع ه
للمجرور برب المقدرة بعد الواو في قوله ومشكة سابغة هتكت فروجها بالسيف عن حامي الحقيقة
معلم المشكة اسم مكان الشك وهو الانتظام والمسوق والسابغة الدرع الواسعة وهتكت شققت
والفروج النواحي والحامي المانع والحقيقة ما يحق حفظه والمعلم بكسر اللام الذي يجعل لنفسه علامة
يعرف بها في الحرب ليقصده الابطال ويتسارعوا الى مبارزته ومنتهاها المشار اليه بانه الفارس الاوحد
يقول رب شخص هو موضع انتظام درع واسعة شققت نواحيها بالسيف عن رجل حام لما يجب عليه
حفظه شاهر نفسه في حومة الحرب او مشار اليه بانه اوحد والخامس مرادفة الباء كقوله
ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر والكلى الروع الفزع والفوارس
جمع فارس وهو شاذ في الجموع لان فواعل انما هو جمع فاعلة مثل ضاربة وضوارب او جمع فاعل اذا كان
صفة لمؤنث مثل حائض وحوائض او كان لغير الادميين مثل جمل بازل وجمال بوازل فاما مذكر
العاقل فلا يجمع عليه الا شاذا كفوارس قال ابن الحاجب والذي حسن منه انتفا الشركة بينه وبين المؤنث
لانهم لا يقولون امرأة فارسة بعني انه بَعُدَ بهذا عن الصفة لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء من خواص
الصفات فهو كالاسم والاباهر جمع الابهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه قال الجوهري وهما ابهران
يخرجان من القلب ثم تتشعب منهما سائر الشرايين والكلى جمع كلية او كلوة وليس منه
قوله تعالى يذرؤكم فيه خلافا لزاعمه يعني ان بعض الناس زعم في قوله تعالى جعل لكم من
انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه ان في بمعنى الباء اي يكثركم بهذا التدبير وهو ان
جعل للناس والانعام ازواجا حتى كان بين ذكورهم واناثهم التوالد والتناسل والضمير في يذرؤكم
للمخاطبين والانعام مغلبا فيه العقلاء على الغيب مما لا يعقل ومعنى يذرؤكم يكثركم كما ذكرنا يقال
ذرأ الله الخلق اي بثهم وكثرهم وهو بالذال المعجمة فان قلت ما معنى الباء عنده هذا القائل فانه
لم يفصح به قلت صرح ابن قاسم في الجنى الداني بان هذا القائل زعم انها باء الاستعانة ولا يخفى ما فيه من
عدم رعاية الادب والتعبير بالالفاظ اللائقة سالم عن هذا السابع مرادفة من كقوله الا عم
صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي وهل يعمن من كان احدث عهده
ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال هذا البيت من قصيدة طويلة لامرئ القيس وهي التي فيها
البيت المشهور بصفة العقاب كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي والبيت
الذي احتج به الكوفيون في باب التنازع ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من
المال وقد عمد بعض فضلاء الاندلس الى اعجاز هذه القصيدة فضمنها لمعاني المواعظ والمدح النبوي
صارفا الفاظ اعراضها الاصلية الى ما قصده من وعظ ومدح فابدع فيما صنع رحمه الله ومن قوله
في ذلك اقول لعزمي او لصالح اعمالي الا عم صباحا ايها الطلل البالي اشتاق وتاتي فعل من كان
عمره ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال ومر على هذا النمط في غالب القصيدة قال الجوهري وقولهم عم
صباحا كلمة تحية كانه محذوف من نعم ينعم بالكسر كما تقول كل من اكل ياكل فحذف الالف والنون استخفافا
وهذا ليس بقياس وحكى بعض شارحي المعلقات لحداثة انعم صباحا بالفتح من نعم ينعم كعلم يعلم
والناس انعم بالكسر من نعم ينعم كحسب يحسب قال ولا ثالث لهما في الصحيح والثالثة عم بالفتح من وعم

يُم كوضع يضع والرابعة عِم بالكسر من وعم يعم كوعد يعد وعلى ثبوت هذين اللغتين الاخيرتين فعم
ونعم جاريان على القياس ومعنى وعم كنعم ايضا قاله الاعلم وصباحا يحتمل ان يكون ظرفا وان يكون
تمييزا عن النسبة اي نعم صباحك وقدمران الطلل ما شخص من آثار الدار واما العصر بضمتين فهو
الدهر وفيه لغة بضم العين واسكان الصاد ولغة اخرى وهي فتح العين واسكان الصاد وبها جاء
القرآن ولا معنى لقوله ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال متى اريدت البعضية اذ كما تكون الثلاثون شهرا
بعض ثلاثة احوال تكون بعض اربعة وخمسة واكثر فلا يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر معنى طائل وان كانت
هي اول المراتب التي توجد فيها الثلاثون شهرا فانه يمكن ان تكون من لابتداء الغاية اي ثلاثين شهرا ابتدائها
من ثلاثة احوال اي من انقضائها فيكون المراد خمسة اعوام ونصفا وهو المعنى الذي ادعى فيه ان في بمعنى
مع لكن يطرقه احتمال اخرى غير ذلك وقيل يريد ان احدث عهده خمس سنين ونصف فهي بمعنى مع
ومعنى البيت وهل ينعم من كان احدث عهده باهله وحبيبته هذا الزمن الطويل يعني ان سكان ذلك
المنزل ارتحلوا عنه من هذه المدة ولم يرجعوا اليه فحصول النعمة مع مفارقة الاهل هذا الزمن الطويل امر
مستبعد وفيه نظر الضمير يرجع الى العباس او الى قول ابن مالك ووجه النظر ان المعبر
عليه وهو فاطرق من شق لا يتعين الباء فيه للزيادة على ان يكون الاصل فانظر من شئت فحذف به وعوض
من هذه الباء الجارة للضمير باء اخرى داخلة على من اذ يحتمل كما مر ان يكون من استفهامية لا موصولة والكلام
ثم يقول فاطرق ابتداء مستفهما بقوله بمن تثق فلا حذف ولا تعويض واسد انا ابو سعد اذا
الليل دجا يخال في سواده يرندجا دجا الليل يدجو دجوا اي اظلم واليرندج جلد
اسود قاله في الصحاح والمعنى يخال سواده يرندجا ولوجه له هذا من باب التجريد نحو
لهم فيها دار الخلد المكن وعليه فلا زيادة ولا نقص
قد على وجهين حرفية وستاتي واسمية يعني ان قد كلمة تارة تكون منسوبة الى الحرف باعتبار انها
تجيء على طريقته وتارة تكون منسوبة الى الاسم باعتبار اتيانها على اسلوبه فعلى هذا ينبغي ان يضبط
حرفية واسمية بالرفع على الخبرية فيكون قد مبتدا اخبر عنها بخبرين متعاطفين ولا يضبط بالجر على
ارادة بدل التفصيل لان الحرفية والاسمية لا يصح ان يفسر بهما المفصل الذي هو الوجهان اذ الوجه
هو كونها حرفا او كونها اسما وكذا القول في مبنية ومعربة الا ترى انه لا يصح حمل شيء من ذلك على الوجه
فيقال الوجه حرفية والوجه اسمية بمعنى منسوبة الى الحرف ومنسوبة الى الاسم ولا يقال ايضا الوجه
مبني ولا الوجه معرب ويصح حمل الكل على قد فيقال قد حرفية واسمية ومبنية ومعربة نعم انما
اختار لها الدال من الوجوه مبنية لشبهها بقد الحرفية في لفظها ليس ذلك بمجرده
موجبا لبنائها ولا بد ان يضاف الى الشبه اللفظي الشبه المعنوي وهو منتف هنا بدليل ان الى المراد
النعمة معربة مع مشابهتها لالى الحرفية في اللفظ ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع
بنا وهما مذهب البصريين واعرابها مذهب كوفي وهو مشكل لان الشبه الوضعي موجود وهو
كاف في تحتم البناء فما وجه الاعراب فان قلت وجهه ملازمتها للاضافة قلت لو صح دافعا للبناء لم
تبن قد زيد درهم بالسكون وهي حالتها الغالبة والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفي
لو كانت مرادفة لها لكانت فعلا واللازم باطل ولا ادري لم جعلها بمعنى المضارع مع ان في مجيء
اسم الفاعل بمعناه كلاما وابن الحاجب يأباه وقد صرح ابن قاسم انها بمعنى كفى وقوله قدني

من نصر الخبيبين قدى   هذا من شعر حميد الارقط والخبيبان عبد الله بن الزبير واخوه مصعب
وكان عبد الله يكنى بابى خبيب قال الراعى   ما ان اتيت ابا خبيب وافدا   يوما اريد لبيعتى تبديلا
قيل بما عبد الله بن الزبير و ولده خبيب الذى كان يكنى به وعلى كل من القولين فالخبيبان من العمرين
والقمرين ويروى البيت بكسر الباء الثانيه وفتح النون على الجمع والمراد الثلاثة عبد الله واخوه
مصعب وابنه خبيب وقال ابن السكيت يريد ابا خبيب ومن كان على رايه وقوله مرفوع على انه خبره مبتدا
الجملة الفعلية من قوله يحتمل قد الاولى الى اخره والعائد محذوف اى يحتمل قد الاولى فيه
والثانى على ان النون حذفت للضرورة كقوله   اذ ذهب القوم الكرام ليسى   يريد ليسنى
بالنون كما ورد من كلامهم عليه رجلا ليسنى الا ان الضرورة الجاته الى حذفها وقبل هذا البيت
عددت قومى كعديد الطيس   قال الجوهرى يعنى الكثير من الرمل   ويحتمل انه اسم فعل
لم يذكر معموله فالياء للاطلاق وهو حرف مد يتولد من اشباع حركة الروى فلا وجود له الا بعد
تحريك الروى فاذن لم يلتق ساكنان اصلا واما القول فى ذلك ما قاله سيبويه قال فى باب وجوه القوافى
فى الانشاد ما نصه واعلم ان الساكن والمجزوم يقعان فى القوافى ولو لم يفعلوا ذلك لضاق عليهم ولكنهم
توسعوا بذلك فاذا وقع واحد منهما فى القافيه حرك وليس الحاقهم اياه الحركة باشد من الحاقهم حرف
المد ما ليس فيه هو والمرء فى الكلام ولو لم يفعلوا الا بكل حرف فيه مد لضاق عليهم ولكنهم اتسعوا
فاذا حركوا واحدا منهما صار بمنزلة ما لم يزل فيه الحركة فاذا كان كذلك الحقوه حرف المد فجعلوا
الساكن والمجزوم لا يكونان الا فى القوافى المجروره حيث احتاجوا الى حركتهما كما انهم اذا اضطروا الى
تحريكهما فى التقاء الساكنين كسروا فلذلك جعلوها فى المجروره حيث احتاجوا اليهما كما ان اصلهما
فى التقاء الساكنين الكسر قال امرؤ القيس   اغرك منى ان حبك قاتلى   وانك مهما تامرى القلب
يفعل وقال طرفه متى تاتنا نصبحك كاسا رويه   وان كنت عنها غانيا فاغن وازدد   ولو كانت
فى قواف مرفوعه او منصوبه كان اقواء هذا كلامه فقد رايته لم يجعل الكسر لالتقاء الساكنين بخصوص
وقوعهما وانما جعله لاجل الضرورة الملجئة الى ادخاله مثل ذلك فى القوافى المتحركة بحركة هذا الساكن
الواقع فى القافيه بالكسر حملا على كسر الاول من الساكنين اذا التقيا واضطر الى تحركه والجامع
الضروره   فلا تنفصل منه بشئ اللهم الا بالقسم كقوله   اخا الذئد والله اوطاة عشوة
وما قابل المعروف فينا بعنف   الا بالقسم بدل من قوله بشئ واللهم معترض اشعارا بالتقليل
والعشوة ركوب الامر على غير بيان وفى عينه الفتح والضم والكسر يقال اوطاته عشوة اى امرا
ملتبسا وذلك اذا اخبرته بما اوقعه فى حيرة وبليه وانشد ابن قاسم فى الجنى الدانى صدر هذا البيت
على غير ما هو عليه هنا فقال   وما العاشق المظلوم فينا بسارق   والعنيف التعيير واللوم
وقول اخر فقد والله بين لى عناى   بوشك فراقهم صرد يصيح
واوضح والعناء بفتح العين المهملة والنون والالف الممدوده التعب والنصب والوشك بفتح الواو   بين او طائر
وضمها مع سكون الشين المعجمة السرعة والصرد بفتح الراء وضم الصاد طائر   وقد يحذف
بعدها الدليل كقول النابغة   افد الترحل غير ان ركابنا   لما تزل برحالنا وكان قد   افد
بالفاء اى دنا وقرب والركاب بكسر الراء وتخفيف الكاف الابل التى يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد
لها من لفظها كذا فى الصحاح والزوال الذهاب والاستحالة زال يزول وزالة قليلة عن ابى على كذا فى

والكسر للساكنين هكذا وقع لعنى وهو مشتمل على ان حرف الاطلاق صح

لاجلها

القاموس

القاموس والمراد فى البيت معنى الذهاب والزاى مضمومة على الكثير المشهور   واما فى الماضى
فلانه لو صح اثبات التوقع لها بمعنى انها تدخل على ما هو متوقع لصح ان يقال فى لا رجل بالفتح ان لا للاستفهام
لانها لا تدخل الا جوابا لمن قال هل من رجل ونحوه فالذى بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص اخر كما ان
الماضى بعد قد متوقع كذلك   هذه الملازمة التى ذكرها لا يتم الرد بها على خصمه وذلك ان
الخصم يقول انها دخلت على الفعل الماضى داله على انه كان متوقعا قبل الاخبار كما صرح به المص ولم
ترد الملازمة على ذلك اصلا ولو اوردها على ذلك لكانت غير موجهة وبيانه انه لو قال لو صح جعلها
للتوقع باعتبار دلالتها عليه وانه من شخص اخر لصح جعل لا للاستفهام باعتبار دخولها على مستفهم عنه
من جهة شخص اخر لكان منع الملازمة ظاهرا وذلك لانه لا يلزم من اثبات التوقع لقد باعتبار دلالتها
عليه وافادته بناله وانه من غير المتكلم بها اثبات الاستفهام للا لمجرد دخولها على مستفهم عنه من
جهة اخرى مع كونها غير داله على الاستفهام البته فتامله   الثانى تقريب الماضى من الحال
مثله فى حواشى السهيلى بقد قامت الصلوة ثم قال ولا اتهم ههنا معنى التقريب   بل هو متحقق مفهوم
فان اخبار المؤذن بالاقامة بان الصلوة قد قامت معناه ان قيام الصلوة الذى كان منتظرا قد قرب
وقوعه من زمن الحال الذى يتكلم فيه بكلمات الاقامة ضروره انها انما تقال لقرب الدخول فى الصلوة لا بعد
حالة الدخول فيها فهذا معنى ظاهر مكشوف لا وجه للتوقف فى فهمه قال والذى اتهمه هنا معنى التحقيق
مبالغة كانه قد قيل قد تحقق فعل الصلوة ووقع فاشرعوا فيها تنزيلا لما اجتمعت اسبابه منزلة ما
قد حصل البته   وهذا معنى يمكن اعتباره الا ان فيه مجازا وهو خلاف الاصل   احدها
انها لا تدخل على ليس وعسى ونعم وبئس لانهن للحال فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل ولذلك
علة اخرى وهى ان صيغهن لا يفدن الزمان   فى ظاهر العبارة تناف وذلك ان صدر الكلام
مصرح باثبات كونهن للحال وعجزه مصرح بنفى افادتهن للزمان الشامل للحال وغيره وجوابه
ان المراد بكونهن للحال انهن لهن بحسب الاستعمال ضروره ان الانشاء ايقاع معنى بلفظ يقارنه
فى الوجود وزمن هذا الوجود حالى اى زمن حالة التكلم وليس الحال مفادا من الصيغة وضعا
وانما جاءت من قبل استعمالهن للانشاء ومحل الاثبات غير محل النفى فلا تناقض لكن هذا انما يحسن
اجراؤه فى الفعل الانشائى وليس ليس كذلك فتامله   ولا ينصرفن فاشبهن الاسم
اما شبههن للاسم من جهة ان الصيغة لا تفيد الزمان فواضح واما شبههن له من جهة عدم التصرف
ففيه نظر لان عدم التصرف ليس امرا لازما للاسم فقد يتصرف كالصفات المشتقة من المصدر
ووجوب دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضى الواقع حالا   فيه نظر وان قد تقرب
الماضى من الحال المراد به قسيم المستقبل والماضى وليس الكلام هنا فى الحال بهذا المعنى وانما الكلام
فيه باعتبار انه مبين لهيئة الفاعل او المفعول وهو متنزل لعامله ماضيا كان او مستقبلا او
حالا واجاب بعضهم عن ذلك بان اشتراط التحلى بقد لتشعر بالحصول حالة وقوع العامل من جهة
كونها فى الاصل للتقريب الى الحاضر فى الجملة فان الماضى لاستقلاله بالمضى لا يفيد المقارنة وان كان
العامل ايضا ماضيا وربما توهم انه ماض بالنسبة اليه فلما اشترطوا التجرد عن علم الاستقبال
لمثل ذلك وليكون مما يصلح للحاضر   فلما بعدت المقارنة بالياء لا المقارنة بالنون والمطلوب
فى الحال المعنى الاول لا الثانى   وان كان بعيدا اجيء باللام وحدها كقوله   حلفت لها بالله

حلفة فاجر لناموا فما ان من حدث ولا صالى الفاجر الكاذب والعاهر ولنا موا حواب حلفت لا
حواب قسم محذوف ومن حدث اما على حذف مضاف اى من ذى حدث او على جعل الحديث بمعنى الحادث
كالعشير بمعنى المعاشر والصالى المصطلى وهو الذى يستدفى بالنار بعود طرب المحموم فاستشعر
الخوف من الرقبا فحلفت لهما ان القوم الذى داموا يتحدثون ويصطلون نيام والطاهر فى الاية
والبيت عكس ما قاله اذ المراد فى الاية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسير المحسنين وذلك محكوم به
فى الازل وهو متصف به مذ عقل والمراد فى البيت انهم ناموا قبل مجيئه لانه ان المراد لقد اثرك الله
علينا بالصبر اذ يجوز ان يكون المراد بالحكم علينا فى ازمنة وذلك قريب من حاله تكلم بذلك واما البيت
فليس المراد ان نومهم كان قريبا من مجيئه اذ فى ذلك تنفير لها من قربه اذ نوم الرقباء متى كان فى ابتدائه
كان غير مستثقل فيوشك ان يذهب بادنى حركة وذلك من موجبات الخوف المانع من الاسعاف
بالامنية وانما المراد ان النوم بعد زمنه بحيث صار ثقيلا متمكنا نحو اغب الطمانينة والامن ثم قوله
والمراد فى البيت انهم ناموا قبل مجيئه ليس مما قيل لدعوى ابن عصفور واما ينافيه ان نومهم قبل مجيئه
بالقرب منه ولعل المصنف قيل بحثه بالتصغير فتغير دعوته ولكن لم اقف عليه فى شى من النسخ كذلك
لذلك والله اعلم بالصواب الرابع التكثير قاله سيبويه فى قول الهذلى قد اترك القرن مصفرا
انامله الذى قاله سيبويه واما قد لجواب لقوله لما يفعل ثم قال وتكون بمنزلة ربما قال
الهذلى قد اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه مجت بفرصاد فانه قال ربما هو التصغير قال ابن
مالك فاطلاق القول بانها بمنزلة ربما موجب للتسوية بينهما فى التقليل والصرف الى المضى واعترضه
ابو حيان فقال لم يبين سيبويه الجهة التى هما فيه بمنزلة ربما ولا يدل ذلك على التسوية فى كل الاحكام بل
يستدل بكلام سيبويه على نقيض ما فهمه ابن مالك وهو ان قد بمنزلة ربما فى التكثير فقط ويدل عليه
انشاد البيت لان الانسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة والندرة وانما يفتخر بما يقع منه على
سبيل الكثرة بل يكون قد بمنزلة ربما فى التكثير انتهى وانتصر بعض الفضلا لابن مالك راد الكلام ابى
حيان فقال اما قوله لم يبين سيبويه الجهة الى اخره فاطلاق التسوية كاف فى الاحكام كلها الا ما تعين
خروجه واما قوله لان الانسان الى اخره فجوابه ان ذلك مما يمكن وقوعه قليلا وكثيرا فلا يفتخر منه الا
بالكثير اما ما لا يقع الا نادرا فانه يقع الافتخار منه بالقليل لاستحالة الكثرة فيه وترك المرء قرنه مصفرا
الانامل كان اثوابه مجت بفرصاد مستحيل وقوعه كثيرا وانما يتفق نادرا فلذلك يفتخر به لان القرن هو
المقاوم للشخص الكفو له فى شجاعته فلو فرض مغلوبا معه فى الكثير من الاوقات لم يكن قرنا له اذ لا يكون
قرنا الا عند المكافاة قالبا اذا تقرر هذا فنقول لما كان قوله القرن يقتضى انه لا تغلب قرنه لان
القرنين قال ابو حيان التعارض ثم تعين بانه قد يغلبه حملنا ذلك على القلة صونا للكلام عن التدافع
وقلنا المراد انه يتركه كذلك تركا لا يخرجه عن كونه قرنا وذلك هو الترك النادر لئلا يدفع اخر الكلام اوله
والزمخشرى فهم ما فهمه ابو حيان من ان قد فى البيت للتكثير فقد اتجهت المواخذة عن ابن هشام فى
نقله هذا المعنى عن سيبويه فان سيبويه لم ينقله نصا وانما فهمه ابو حيان عنه ثم ابو حيان ليس
جازما به وانما قاله معارضا لفهم ابن مالك ومثل هذا لا يكفى فى تسويغ النقل عن سيبويه انه قال
ان قد فى البيت للتكثير وغايته انه جوزه ابو حيان وسبقه الزمخشرى اليه وهو معارض بفهم ابن مالك
احد المجتهدين فى النحو كذا قاله ذلك الفاضل حاصل كلامه على البيت ان التكثير فيه ملزم

التناقض

التناقض بناء على القرن هو الكفوء ولسنا معلوبيته تمنع كونه قرنا وقد فرض انه قرن هذا خلف وايضا
ذلك ان لو كان المراد بالقرن واحدا وهو ممنوع بل الظاهر ان المراد به الجنس فاذا فرضنا انه غلب
جميع اقرانه وهم مائة مثلا كل واحد مرة حصلت كثرة الغلبة مع انتفاء التناقض لتعدد المحال ويحذا
هو اللائق بمقام الافتخار وظهر بهذا ان قوله لاستحالة الكثرة فيه مستدرك وان قوله ان ذلك مما يمكن
وقوعه قليلا وكثيرا فلا يفتخر منه الا بالكثير لا يجديه نفعا فى مرامه بل هو عليه كما عرفت ومعنى مجت بالبناء
للمفعول رميت يقال مج الرجل الشراب من فيه اذا رمى به والفرصاد الاحمر من التوت كذا فى الصحاح
وزاد فى القاموس انه اسم لصبغ احمر ايضا والتوت بمثناه فوقية اوله ومثلثة اخره واستشهد
جماعة على ذلك ببيت العروض قد اشهد الغارة الشعواء تحملنى جرداء معروقة اللحيين سرحوب
اشهد احضر والغارة الخيل المغيرة والاسم منه الاغارة على العدو كذا فى الصحاح وقال فى القاموس
اغار على القوم غارة واغارة دفع عليهم الخيل والشعواء الغاشية المتفرقة وجرداء بالجيم تانيث اجرد يقال
فرس اجرد وفرس جرداء اذا كان قليل الشعر قصيره ومعروقة اللحيين بالعين المهملة والقاف
قليلة لحمهما واللحيان مع اللام تثنية لحى وهو منبت اللحية من الاسنان وسرحوب بالسين والحاء
المهملتين المضمومتين اى طويلة على وجه الارض وهذه الصفة لاناث الخيل دون ذكورها وقال غيره
فى ولقد علمت الذين اعتدوا منكم قد فى الجمل الفعلية المجاب بها القسم مثل ان واللام فى الجملة الاسمية
المجاب بها القسم فى افادة التوكيد الذى يظهر ان يقال اللام وقد الواقعان فى الفعلية التى
يجاب بها القسم مثل ان واللام فى الاسمية الواقعة جوابا للقسم والا فكيف تكون وحدها مثل ان واللام جميعا
وقد مضى نقل القول بالتقليل فى الاولى والتوقع فى مثل الثانية المراد بالاية الاولى
قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه ونقل القول بالتقليل فيها نفسها مضى قريبا فى المعنى الثالث حيث ذكر
ان التقليل فيها راجع الى تعلق التعلق والمعنى ان ما هم عليه اقل معلوماته سبحانه وتعالى والمراد بالاية
الثانية قوله تعالى ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم وهذه الاية لم يمض له نقل التوقع فيها وقد ذكر المعنى الثالث
تفسير الزمخشرى فى قوله تعالى لقد ارسلنا نوحا انها للتوقع وذكر هناك ان مقتضى كلام ابن مالك
انها مع الماضى انما تفيد التقريب ونقل عبارته فى التسهيل السادس النفى مقتضى
هذا ان يكون لقد ستة معان والذى قاله اولا ولها خمسة معان وكانه لما لم يرد هذا المعنى السادس
مشابها لتلك المعانى الخمسة لكونه غريبا قبل الاستعمال تحاشى عن نظمه فى سلكها ولم يرد اهماله البتة
حرصا على الافادة فافرده بالذكر على وجه غريب لغرابته وهو ان يكون كقولك للكذوب
هو صادق يعنى انه من اطلاق احد الضدين على الاخر على وجه التهكم فالمعنى ما كنت فى خبر
لكنه ابرزه فى قالب الاثبات استهزاء بالمخاطب وتهكما به ومجيء النصب بعد الفاء نظرا الى المعنى كما ذكر
وان كانا انما حكما بالنفى لثبوت النصب بغير مستقيم لمجى قوله والحق بالحجاز فاستريحا
هذا عجز بيت صدره ساترك منزلى لبنى تميم وزعم بعض تخرجه على النصب فى جواب النفى
المعنوى المستفاد من قوله سأترك منزلى اذ معناه لا اقيم به وليس بمتجه لان جواب النفى منفى لا
بانت نحو ما جاءنى زيد فاكرمه بالنصب والمراد فى البيت اثبات الاستراحة لا نفيها لكن لقائل ان يقول
لا نسلم ان الفعل من قوله فاستريحا منصوب بل هو مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفا عليها بالالف
وتوكيد مثل هذا بالثقيلة والخفيفة جائز فى الضرورة قال الشاعر ليت شعرى واشعرن اذا ما

لعله للمستقبل المتوقع

فربّوها منشوره ودُعيت إلى الفضل ام عليّ اداجو سبتُ انى على الحساب مقيتُ يعنى ليت علوّة
حاصل اذا اما قربوا صحيفة اعمالى منشور ودعت لنشرتها الى الفضل فى الحساب لكنى محسل الجرام
عليّ لوفور سيأتي واشعرن اعتراض معناه ان الشعور لابد من حصوله البتة ولا حاجة الى تمنيه البتة
وقال سيبويه نحو للمضطرات نتعلق ولاشك ان التخرج على هذا متجه بخلاف التخرج على النصب
مع فقد شرطه كما فى البيت فانه لانظير له فان قلت فلا وجه النصب ان قيل به فى البيت كما نعل المص فان
القول بانه بنفس الفاء مذهب كوفى وهو لا يرتضيه فكيف يخرج على طريق البصريين قلت يحمل
النصب بان مضمر على حد قولها ولبس عباة وتقرّ عيني والمعطوف منظور فيه الى المعنى كانه قال
وليكون لحوقى بالحجاز فاستريح اى لحوقى فاستراحتي وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل
فيدمغه هذه القراءة الشاذة يمكن تخريجها ايضا على ان الفعل منصوب بان مضمرة وهي
وصلتها فى محل خفض عطفا على الحق والمعنى بل نقذف بالحق فدمغه على الباطل اى نرمى الباطل
بالحق فابطاله له والله الموفق للصواب وتختص بالنفى يعنى انها
لا تستعمل مع غيره فالنفى مقصور عليه ومع ذلك اذا دخل الباء عليه وهي انما تدخل على المقصور حتما
على راى وغالبا على راى كما مر فى اوائل الكتاب ثم ملازمة قط للنفى ليست امرا مستمرا على الدوام
وانما ذلك هو الغالب قال فى التسهيل وربما استعمل قط دونه لفظا ومعنى يريد دون النفى ومن
شواهده قول بعض الصحابة رضوان الله عليهم قصرنا الصلوة فى السفر مع رسول الله صلى الله
عليه وسلم اكثر ما كنا قط وآمنه والثانى ان تكون بمعنى حسب وهذه مفتوحة القاف
ساكنة الطاء على ذلك جاء قول الحريرى فى بعض المقامات من ذا الذى ما ساء قط
ومن له الحسنى فقط الاولى ظرف زمان والثانية بمعنى حسب قال المص فى حواشيه على التسهيل
ولم يسمع منهم الا مقرونا بالفاء وهي زائدة لازمة عندى وكذا اقول فى قولهم فحسب ان الفاء
زائدة لا ينبغى ارتكاب الزيادة ما وجد عنها مندوحة وقد قال التفتازانى فى المطول ان
قط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف
وقدّره فى قول صاحب التلخيص ويوصف بها الاخيران فقط بان قال اذا وصفت بها الاخيرين
فانته عن وصف الاول بها قال وانما قدر الشرط تصحيحا للفاء وظاهره انه يستعمل بدون
فاء لكنه قليل وقال ابن السيد فى كتاب المسايل قط تستعمل على وجهين احدهما مشددة الطاء
مفتوحة للقاف واجاز فيها الكسائى التخفيف مع فتح القاف وضمها فهذه تجرى مجرى الظروف وهي
مبنية على الضم لقطعها عن الاضافة بمنزلة قبل وبعد ولا تستعمل الا فى الزمان الماضى وبعد النفى
كقولك ما رايته قط وهي فى نية الاضافة لان المعنى ما رايته مدة الزمان الماضى واشتقاقها من
قولك قططت الشيء اذا قطعته فاذا قال المتكلم ما رايته قط فقطع على هذا وفصل فيه
الا ظهران يقال انه استعمل فى الزمن المقطوع عن الزمان الحاضر وهو الماضى ثم قال الثانى ان
تكون مفتوحة القاف ساكنة الطاء وهي بمعنى الاكتفاء بالشيء والاجتزاء به وهي عند البصريين
مضافة الى ما بعدها كانضاف حسب فى قولك حسبك درهم وفيها معنى القطع ايضا والكوفيون
يجيزون فيما بعدها النصب فيجيزون قط عبد الله درهم ويقولون معناه نفى عبد الله او كفيه
ولا يعرف ذلك البصريون وقط هذه تستعمل بعد الايجاب والنفى كقولك اخذت درهما فقط

وما اخذت

٤٦

وما اخذت درهما فقط اى اخذت اكثر من درهم وهذه هى التى تاتى بعد الفاء ولا مدخل للفاء مع
الاولى وانما صلحت الفاء فى هذه لان معنى اخذت درهما فقط اخذت درهما فاكتفيت به الى هنا
كلامه جعل الفاء عاطفة لا زايدة كما قال المص ولا جزائية كما قال التفتازانى والظاهر انه خير من
قولهما جميعا والله اعلم
لحكاية سيبويه جالنه لا يعلم فتجاوز الله عنه يحتمل ان يقال فى هذا المثال ليست ما كافة
وانما هى مصدرية وانه لا يعلم فاعل تثبت مقدرا والفاء عاطفة على محذوف اى لاجل ثبوت عدم
علمه سامحه الله فتجاوز عنه وحرف التعليل متعلق بالمحذوف لا بما بعد الفاء لئلا يلزم تقدم ما بعدها
عليها وانما فعلنا ذلك محافظة على زيادة الفاء لان سيبويه لا يرى بزيادتها وما ذكرناه فى الاية
من ان ما مصدرية قاله جماعة وهو الظاهر وزعم الزمخشرى وابن عطية وغيرهما انها كافة وفيه
اخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتضى يريد بالاية قوله تعالى كما ارسلنا فيكم
رسولا منكم وقوله تعالى واذكروه كما هداكم وكذلك قال الزمخشرى ايضا فى كما امن السفهاء يجوز
ان تكون ما فيه كافة مثلها فى ربما ومصدرية مثلها بما رحبت والاعتراض الذى ذكره المص
موجه واختلف فى قوله وطرفك اما جئتنا فاحبسنه كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر
الطرف العين ولا يجمع لانه فى الاصل مصدر فيكون واحدا ويكون جماعة وقال تعالى لا
يرتد اليهم طرفهم كذا فى الصحاح والهوى بالقصر الحب وطرفك مبتدأ وجملة الشرط والجزاء خبره
ولا يجوز نصبه على الاشتغال بعامل يفسره احبسنه لان فعل الجزاء لا يعمل فيما تقدم عليه فلا
يفسر عاملا فيه وهنا محذوف يدل عليه المقام اى فاحبسنه عنا انك اذا جئتنا فلا تنظر الا الينا
الينا ولا تنظر الى غيرنا لتحسب الرقباء ان هواك مقصور على من تنظر اليه فيكون ذلك سببا للستر
وعدم الفضيحة وقال ابن مالك هذا تكلف بل هى كاف التعليل وما الكافة ونصب الفعل
لشبهها بها فى المعنى يلزم على هذا اعمال عامل الاسم فى الفعل وهو عندهم ممنوع كما
مر فى حتى وزعم ابو محمد الاسود فى كتابه المسمى نزهة الاديب ان ابا على حرف هذا
البيت هذه اساءة ادب من الاسود سود بها الصحف فابو على الفارسى لا يدفع عن
الامامة فى العربية وسعة الضبط والحفظ لما ينقله وهذه مصنفاته فى هذا الفن قد كثرت
وانتشرت فى الافاق وقلدت اعناق الفضلاء اطواق المنن ووجود رواية فى البيت ان ثبتت على خلاف
روايته لا يقدح فيما رواه مع استقامة معناه واجاد المص فى تعبيره عن هذا القول بالزعم وليس
الكلام فى مسالة يتعلق بالاعتقاد حتى يطرح رايه فيها لكونه على راى المعتزلة اعاذنا الله من حسد
يسد باب الانصاف وقيل للتشبيه على حذف مضاف اى كصاحب خبر هذا الذى
ينبغى التعويل عليه اذ فى جعل الكاف بمعنى على فى هذا المثال المحتمل لاجرائها فيه على معناها
الثابت لها خروج عن الاصل بلا داع اليه ولا ثبت ما يدل عليه كما فى قوله ونتصر مولانا
ونعلم انه كما الناس مجروم عليه وجارم بعدم انشاد المص لعجز هذا البيت فى حرف او
وانشدنا هناك تمامه وحملنا عليه فليراجع من هناك وزعم صاحب المستوفى ان
الكاف لا تكف بما ورد عليه بقوله واعلم اننى وابا حميد كما النشوان والرجل الحليم
فالنشوان مبتدأ والحليم معطوف عليه والخبر محذوف اى كاينان ولو لم تكن ما كافة لوجب الجر

فلا تنظر

والنشوان السكران والحليم عبد اناة وصبر اى انا وهو كالسكران والحليم الذى عنده اناه وصبر اى
انا وهو كالسكران والحليم من حيث ان النشوان يعبث بالحلم ويجرائه عليه بالسفه وهذه حالته والحليم
صابر محتمل وهذه حالتى لكن الشاعر سامحه الله ابان عن عدم حلمه بقوله بعد هذا اريد هجاءه واخاف
ربى . واعلم انه جبن لسيم واى حلم واى كيف عن الهجاء مع التسجيل على المذكور بهذا الوصف الذميم
وعرضه ان ما ذكره لايعد هجوا لهذا الرجل لاتصافه بما يكون هذا المذكور بالنسبة الى المسكوت عنه
من اوصافه كالمدح له وفى الحقيقة هذا غاية الذم والهجا **قال** وقوله اخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد
كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه **اقول** الماجد الكريم والاخزاء الاهانة والاذلال والمشهد هنا
مصدر ميمى كالشهود والحضور ومضرب السيف بكسر الراء نحو من شبر من طرفه فان قلت فكيف
جمع قلت هو مثل قولهم شابت مفارقه وانما للانسان مفرق واحد ومثل قول الشاعر يصف ناقة
تمد للمشى اوصالا واصلابا وانما لها صلب واحد ولكنهم يقدرون تسمية الجزء باسم الكل فيقع
الجمع موقع الواحد وسيف عمرو مبتداء ولم تخنه مضاربه الخبر فما كافة ولولا ذلك لجر والمدح اخاه
بانه لم يخذله فى يوم حضر فيه كما ان سيف عمرو لم يخنه فى مشهد قاله حيث لم تخنه مضاربه بان
ينبو عن القطع بل تمضى فى الحال على حسب المراد **قال** وانما يجئ الاسناد لا لها اذا لم يشبه اذ ما
المصدريه توصل بالجمل الاسميه **اقول** فاهو مذهب سيبويه والجمهور القايلين بانها لاتوصل بالاسميه
وان ذلك لم يثبت اما اذا قيل بانها توصل بها كما هو مذهب السيرافى والاعلم وابن خروف واختاره
ابن مالك واستدل عليه باشيا منها قوله واصل خليلك ما التواصل ممكن فلانت او هو عن
قريب راحل فلا ياتى الاستدلال به لتعين البيتين لجواز ان يكون ما فيهما مصدريه لاكافة **قال**
فان قلت فكيف اجتمعت مع مثل قوله تعالى وقال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله او تاتينا ايه كذلك
قال الذين من قبلهم مثل قولهم ومثل المعنى نعت لمصدر قال المحذوف كما ان كذلك نعت له ولا
يتعدى عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد لا تقول ضربت زيدا عمرا ولا يكون مثل توكيد الكذلك
لانه ابين منه كما لا يكون زيد من قولك هذا زيد سعل توكيدا لهذا لذلك ولا خبر المحذوف
بتقدير الامر كذلك لما يودى اليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله **اقول** ولا يتعدى عامل
واحد لمتعلقين بمعنى واحد بطريق الاستقلال واما اذا كان متعديا الى احدهما استقلالا
والى الاخر بطريق التبعيه فلا مانع وفى كلامه اشاره اليه وقد اشتمل هذا السوال على امور احدها
منع ان يكون مثل توكيدا الكذلك بحتمل ان يكون مراده ان لفظ مثل لا يكون توكيدا للكاف من كذلك
ويحتمل ان يكون المراد ان مجموع مثل قولهم لا يكون توكيد المجموع كذلك وكل مشكل اما الاول
فلان الكاف ومثلا اداتا تشبيه وليست احدهما ابين عليه دلالة من الاخرى واما الثانى فنعتبر
لانه اما ان يعود الى مثل او الى كذلك فان عاد الى مثل اقتضى ان التاكيد لا يكون ابين دلالة على
المقصود من المؤكد فيمتنع مثل قولك شرب زيد عقارا خمرا ولا يمنع مثل هذا احد وان عاد الى
كذلك فابينيته انما هى من حيث التعريف باعتبار ان كذلك مشتمل على تعريف الاشاره ومثل نكرة
وان اضيف الى معرفة اشكل فان مثلا ليس بمفرده موكد الاسم الاشاره حتى تم هذا وانما المجموع
موكدا للمجموع فان فى الاول تعريف الاشاره وفى الثانى التعريف المستفاد من اضافة القول الى
الضمير والمضاف الى المضمر فى مرتبته عند بعض والضمير اعرف من اسم الاشاره على المختار والاقرب

انه اراد

٤٧

انه اراد ان ذلك ابين من حيث انه يفيد تعيين المشار اليه وهو القول المعين السابق بلا احتمال لمزاحم
فى هذه الافادة ومثل قولهم وان كان صادقا على ذلك القول المعين الا ان احتماله دخول غيره قائم
او هو بعمومه يشمل غير ذلك القول المعين ايضا فليس كالاول فى الدلالة على ذلك الفرد المخصوص
فقط هذا غاية ما ظهر لى فى تقرير مراده وكلامه من بحث فان الاضافه فى قولهم عهديه والمعهود
هذا القول المتقدم فلا عموم له ولا شمول لغير ذلك القول المعين فلا تم ان الاول اظهر فى الدلالة على
المراد الامر الثانى ادعاؤه ان امتناع التاكيد فى نحو هذا زيد بفعل لما ذكره قد يمنع وبيانه انما امتنع
لان هذا تاكيد لفظى وهو اعادة اللفظ بعينه وتقويته بمرادف له وهذا زيد ليس كذلك فان زيدا
ليس لفظ هذا ولا مرادفه الامر الثالث دعواه امتناع ان يكون كذلك خبر مبتداء محذوف
لما يودى اليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله وهذا فيه بحث فان اراد انه لا يكون ارتباط اصلا
لذلك لان الارتباط بحسب المعنى حاصل وذلك بان يجعل مثل قولهم مفعول الفعل من قال الذين
من قبلهم وكذلك خبر مبتدا محذوف اى الشان والامر كذلك والمعنى ان عادة المتعنتين جرت
على نحو ما شوهد من هولاء ثم استونف قوله قال الذين من قبلهم مثل قولهم بيانا وتفسيرا للشان
والامر فانت ترى كيف ارتبط هذا الكلام بعضه ببعض بحسب المعنى وان اراد انه لا يكون ارتباط
لفظى فلا يضر مع حصول الارتباط المعنوى **قال** ثالث مثل بدل من ذلك او بيان **اقول** يريد
ان مثل قولهم بدل من قوله كذلك او عطف بيان فان قدر الكاف اسما على ما يراه الاخفش والفارسى
وجماعة فالبدل واضح وعطف البيان مشكل على راى الجمهور لان شرطه التعريف عندهم ومثل نكرة
ثم تقدير الكاف اسما بمعنى مثل فى السعة مخالف لقول سيبويه والمحققين وان قدرها حرفا فامتنع
البدل والبيان ومل يبدل الاسم المضاف مع المضاف اليه من الحرف الجار مع مجروره او يعطف
عطف بيان فتامله **قال** بل زيادة الاسم لم يثبت **اقول** اجاز الكوفيون زيادة حين فى مثل
زيد حين قال وجهه وقولهم وجهه حين وشم وقد راى بعضهم زيادة اسماء الزمان كيوم وحين
عند اضافتهما الى اذ كقولك يومئذ وحينئذ لان ذلك اليوم والحين هو مدلول اذ وقد اكتفى بها
وحده بانى قول الشاعر نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح وقد تاول ذلك قوم
على ان الحين هو المعتمد وسيقت اذ لتدل على مضيه بنفسها وعلى ما حذف مما هو مراد بتنوينها
قالوا ذلك انهم ارادوا قطع يوم او حين عن الاضافة مع التعويض ولم يصلح لتعويض التنوين فيه
من الجملة المحذوفة اذ هو مشغول بتنوين التمكن الذى يمنن اصله فلا يحل تنوينه على غيره لحاجة
باد تعيينا للمضى الذى يحيطه تحصيلا للدلالة على المحذوف بالتنوين الذى تقبله فقالوا حينئذ
اى حين اذ كان ذلك ولهذا اطرد ما يوجد فى كلام العرب اذ هذه المتصلة بالزمان معناه غير منونة
لكن هذا كما قال بعض الفضلاء المتاخرين لا يخلص من دعوى زيادة الحين لان اذ تغنى
عنه لانها تحتمل الزمان ومضيه فالاكتفاء بها فى البيت المتقدم واما مثل ما امنتم به فقد
شهد للقايل بزيادة مثل فيها قراءة ابن عباس بما امنتم به فهى شهادة حق لا كلام فى قبولها
وقد اولت قراءة الجماعة على زيادة الباء فى المفعول المطلق المنصوص ان زيادتها فى المفعول غير مقيسة
وان كثرت ولم يحكوا زيادتها الا فى المفعول به واما المفعول المطلق فلم ارهم تعرضوا الى زيادتها فيه
فالحمل على هذا غير مرضى فيما يظهر وقيل الكاف اسم موكد بمثل اجازه الزمخشرى

فقال فى الكشاف ولك ان تزعم ان كلمة التشبيه كررت للتوكيد لكن يلزم عليه اضافة المؤكد الى التاكيد وقد جعلوا منها اضافة اسما الزمان المبهمة فى نحو حينيذ ويوميذ وقد اسلفت فى الكلام على إذْ انَّ ذلك من الاضافة البيانية لا راجعة قالوا وتقع هذه الاضافة اعنى اضافة المؤكد الى التاكيد فى غير اسما الزمان كقوله تخاطه صنيفين طرفاه فقلت انجوا عنها نجا الجلد انه سيرضيكما منها سنام وغاربه قال الفرا اضاف النجا الى الجلد لان العرب تضيف الشى الى نفسه اذا اختلف اللفظان كقولك حق اليقين وكدار الاخرة كذا فى الصحاح ومذهب البصريين ان مثل هذا فى غاية الندور فلا يقاس عليه ولا ينبغى تخريج التنزيل على مثله ومعنى انجوا ازيلا الجلد عنها واسلخاه والغارب ما بين السنام والعنق كما علس عن ذلك من قال فصيروا مثل كعصف ماكول هذا البيت من مشطور السريع الموقوف والعصف ورق الزرع عن الفراء وقال الحسن فى قوله تعالى فجعلهم كعصف ماكول اى كزرع قد اكل حبه وبقى تبنه كذا فى الصحيح وينبغى ان يكون الكاف فى البيت اسما اضيف اليه مثل فيكون عمل كل من الكلمتين موفرا عليها اما اذا جعلت حرفا وجعل مثل مضافا الى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف له عن العمل اللهم الا ان تقال تنزل منزلة الجزء من المجرور كما ادعاه الزمخشرى فى قراءة الاعمش وما هم بضارى به من احد ان النون من ضارى حذفت للاضافة وانه اضيف الى احد ولم يعتد بوجود من لانها جعلت جزءًا من المجرور وسياتى فيه كلام ان شا الله تعالى ولا يسمع لذلك الا فى سيبويه والمحققين الا فى الضرورة كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم هو من مشطور السريع المكشوف وقبله بيض ثلاث كنعاج الجم بيض صفة محذوف اى نسا بيض هو جمع بيضا والمراد بالنعاج هنا بقر الوحش وكثيرا ما يشبه بهن النسا فى العيون والاعناق والجم جمع جما وهى التى لا قرن لها والبرد حب الغمام والمنهم بتشديد الميم الذايب يريد ان اسنانهن فى النقا والبياض كالبرد وهذا عند غالب اهل الهند معيب وانما يستحسنون الاسنان اذا كانت سودا اظلم كالليل البهيم ولذلك يتعانى نساهن المغيرات بخلق الله صبغ الاسنان بالسواد حتى تصير اشبه شى بالفحم وكانهم لم يسمعوا قول القايل كانما يبسم عن لولو منضد او برد او اقاح ولا قول الاخر ويبسم عن برد حشيت اذيبه من حر انفاسى فكنت الذايبا ولا قول الاخر يا حلا حل بالخاطر جرت كما جار على الثغور وانت يا نرجس احداقهم شاركت فى تقبيل اقاحى الثغور ولا قول الاخر تبسمت فرانى دبت فابتسمت فقلت عقدك مقسوم على فيك امنه حدثت ام عنه ابتسمت لقد ملأت سمعى وطرفى من لآليه ولنكف القلم عن شوطه فهذا ميدان يتسع فيه المجال والثانى ان تقع هى ومخفوضها صلة كقوله ما يرتجى وما يخاف جمعا فهو الذى كالليث والغيث معا فيه لف ونشر غير مرتب ولو قال كالغيث والليث لكان مرتبا بلا كلفة واعلم ان الذى ينبغى ان يعتمد فيه الحرفية مثل اعجبنى الذى كزيد لانه شايع فصيح ولو كانت الكاف فيه اسما لم يكن كذلك لان حذف صدر الصلة مع غير اى لا يقع فصيحا شايعا الا اذا طالت الصلة ولا طول هنا واما البيت فالصلة فيه طويلة فلا يتعين الحرفية خلافا لابن مالك فى اجازته ان يكونا مضافا ومضافا اليه على اضمار المبتدا كما فى قراءة بعضهم تماما على الذى احسن وهذا تخريج التصحيح على الشاذ قد يكون مراده مجرد التنظير فى حذف المبتدا من صدر صلة غير اى لا بقيد كونه فصيحا او شاذا فلا يرد هذا الاعتراض واما قوله وصاليات ككما يؤثفين

ومذهبهم

صوابه لدال عند سيبويه

جرصاليات

٤٨

جر صاليات بالعطف على المجرور الذى قبله فى قوله لم يبق من آي بها يحلين غير رماد وحكام كنتين وغير ود جاذل او ودين الآي جمع اية وهى العلامة ويحلين يوصفن يقال حليت الرجل اذا وصفت حليته والحطام ما تكسر من اليبيس والكنف بكسر الكاف وسكون النون وعا يجعل الراعى فيه اداته ومنه قول عمر فى ابن مسعود رضى الله عنهما كنيف ملى علما وخص لنقيض علة البدلية من حطام وود اصله وتد سكنت التاء ثم ابدلت دالا وادغمت والجاذل بالجيم والذال المعجمة المنتصب مكانه لا يبرح قال الجاربردى واراد بالصاليات الحجارة التى جعلت اثافى من صلى بالنار اذا احترق يلزم عليه تشبيه الشى بنفسه فالصواب ان تكون المراد بالصاليات الحجارة المحترقة فيصح تشبيهها بالاثافى ومعنى يؤثفين يجعلن اثافى للقدر وجاء به على الاصل والا لحققه فى الاستعمال يثفين ليكرمن يعنى الشاعر انه لم يبق لتلك المنازل من علامات توصف بها حليتها غير ما ذكر من تلك الاشيا ويحتمل ان الكافين حرفين اكد اولهما بثانيهما كما قال ولا للما بهم ابدا دوا هو عجز بيت صدره فلا والله لا يلفى لما بى يلفى بالفاء اى يوجد وان يكونا اسمين اكد اولهما بثانيهما وان تكون الاولى حرفا والثانية اسما اذا كانا اسمين فينبغى ان تكون الاولى مضافة الى الثانية والثانية مضافة الى ما ولا يضر الاضافة مع التاكيد بناءً على ما سبق وبقى عليه من الاحتمالات ان تكون الاولى اسما والثانية حرفا وكانه انما اسقط هذا لما يلزم عليه من فصل الجار بين المتضايفين ولا يستانس له بنحو لا ابا لزيد عند من جعل زيدا مضافا اليها واللام مقحمة لان هذه اللام مقوية لمعنى الاضافة بخلاف الكاف وحرف معنى لا محل له ومعناه الخطاب وهى اللاحقة لاسما الاشارة نحو ذلك وتلك والضمير المنفصل المنصوب فى قولك اياك واياكما ونحوهما انما حكموا بحرفية الكاف فى ذلك لان افادته وعدم تلك الغايبة فى اسم الاشارة كونه مخاطبا به واحدا او اثنان او جماعة اما من قبيل المذكر او من قبيل المونث وفى الضمير المنفصل المنصوب الدلالة على ما يراد به ولا يتفاد من الاسما ما يدل على معنى فى غيره كاسما الاستفهام والشرط فهلا كانت كاف الخطاب كذلك لانا نقول اسما الاستفهام والشرط دالة على معنى فى نفسها وعلى معنى فى غيرها وكاف الخطاب الحرفية لا تدل الا على معنى فى غيرها فلذلك حكم بحرفيتها اذ الحرف هو ما لا يدل على معنى الا فى غيره لا الذى يدل على معنى فى غيره على ما حرره بعضهم وايضا فلو كانت الكاف المذكورة اسما لزم ان يكون مضافا اليها اسم الاشارة وهو لا يضاف هذا هو الصحيح يعنى بالنسبة الى الكاف اللاحقة للضماير المنفصلة المنصوبة فهذه فيها خلاف مشهور مذهب الجمهور انها حرف وهو الصحيح كما ذكر المص وذهب الخليل والاخفش والمازنى الى انها اسم واختاره ابن مالك مستندا الى امور منها ان الاسم الظاهر المجرور بالاضافة وقع بعد الضمير فيما رواه الخليل اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب فثبت انه مضاف لما بعده كافا كان او غيره والمضاف اليه اسم وهذا عند المخالفين محمول على الشذوذ فلا حجة فيه واما الكاف اللاحقة لاسما الاشارة فحرف بلا خلاف ثم هذه الكاف الحرفية فيها ثلاث لغات الاولى ان تختلف لاختلاف احوال المخاطب فى التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع كالكاف التى فى ضمير المخاطب وهذه اللغة الفصيحة والثانية ان تفرد مفتوحة فى الاحوال كلها فلم يقصد بها على هذه اللغة الا التنبيه على مطلق الخطاب

كالكاف ظ

فقط والثالثة ان تفرد مفتوحة في التذكير ومكسورة في التانيث ولها على هذه اللغة حالتان
ولا رايت بمعنى اخبرني نحو ارايتك هذا الذي كرمت علي معنى ارايت في الاصل اعلمت ان جعلت
الرؤية علمية او ابصرت ان جعلت بصرية لكنها نقلت عن هذا المعنى الى معنى اخبر بدليل انك تقول
ارايت زيدا ما صنع فيقال في جوابه سافر مثلا ولا يقال له لا ولا نعم ولو كان الاستفهام على اصله
لقيل ذلك لان الهمزة اذا كان لطلب التصديق كما يقال لك اجاءك زيد فتقول لا او نعم واختار المص ان تكون
منقولة من رايت بمعنى اعلمت لا بمعنى ابصرت مستندا الى هذه متعدية الى مفعولين يعني زيد اي
قولك يعني ان زيدا في قولك ارايت زيدا ما صنع مفعول اول وما صنع مفعول ثان قال وهذا من الانشاء
المنقول الى انشاء بمعنى ان هذا الكلام كان اولا لانشاء هو الاستفهام فصار لانشاء هو الامر اذ هو
بمعنى اخبروا قال الرضي ارايت بمعنى اخبر منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل لا بصرته
وشاهدت حالة العجيبة او عرفتها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة عجيبة وقد
يؤتى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به نحو ارايت زيدا ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتاكم عذاب الله
الاية وكم ليس بمفعول بل حرف خطاب ولا بد سواء اثبت ذلك المنصوب او لم تات من استفهام ظاهر
او مقدر يبين الحالة المستخبر عنها انتهى قال ولا محل للجملة المتضمنة معنى الاستفهام لانها مستانفة
لبيان الحالة المستخبر عنها كانه قال المخاطب لما قلت ارايت زيدا قال عن اي شيء من حاله تستخبر فقلت ما
صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع وليست الجملة المذكورة مفعولا ثانيا كما ظن بعضهم هذا كلامه
لم يتم دليلا على بطلان ما ظنه بعضهم من كون تلك الجملة مفعولا ثانيا كما هو راي المص وله
وجه ظاهر جار على القواعد فان المنصوب في قولك ارايت زيدا ما صنع لا يظهر وجه لنصبه الا على
ان يكون مفعولا اول فيلزم ان تكون الجملة الواقعة بعده في محل نصب على انها المفعول الثاني واما
على ما ذهب اليه الرضي فلا يصح ان يكون منصوبا على اسقاط الخافض اي اخبرني عن زيد وان
كان في كلامه ما يشير الى هذا الوجه وذلك لان النصب على اسقاط الخافض ليس بقياسي في مثل
هذا ولا مفعولا به لارايت لان معنى الرؤية قد انسلخ عن هذا اللفظ ونقل الى طلب الاخبار وان علـ
ما معنى قولكم مفعول اول وثان واخبر انما يتعدى بنفسه الى واحد ويتعدى الى الثاني بالباء تقول
اخبرت زيدا بكذا واخبرته عن عمرو بكذا فيتعدى الى الاخير بعن قلت هذا مذهب سيبويه والاكثر
المعول عليه وانما هذا مبني على مذهب من يرى ان اخبر يتعدى بنفسه الى ثلاثة كقوله وخبرت
سوداء الغميم مريضة فاقبلت من اهلي بمصر اعودها فالتاء هو المفعول الاول لكنه انيب عن الفاعل
وسوداء الغميم هو المفعول الثاني ومريضة هو الثالث فاذا قلت ارايت زيدا ما صنع فالاول محذوف
دائما لكن لم يتعلق غرض بتقديره قد رجا كان تقديره من المخاطب ان يجريك انت بضميرك هو المقدر ادام
اي اخبرني وان لم يتعلق غرض بمن يلقي اليه هذا الخبر لم يتعد اليه اصلا وتركته نسيا منسيا وزيدا
هو المفعول الثاني وما صنع هو الثالث وانما سميناهما اولا وثانيا باعتبار انهما اللذان كانا مبتدا وخبرا
في الاول وان الاول لا يذكر اصلا كما مر فلذلك لم يتعرض اليه في الذكر هنا ويرد صحة الاستغنا
عن الكاف يعني ولو كانت فاعلا لم يستغن عنها اذ الفاعل لا يحذف عنده كما انه كذلك عند
البصريين وانما يقول بجواز حذفه الكسائي من الكوفيين والدليل على صحة الاستغناء قوله تعالى
ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى ارايت ان كان على الهدى او امر بالتقوى ارايت ان كذب وتولى

واما لم تقع قط مرفوعة اما طريق الاصالة فمسلم ولكن لم لا يجوز ان تكون مرفوعة بطريق
النيابة عن فاعل رفع كما يقول الاخفش في لولاك وقد لحن الفاظا اخر شذ وذا كقولهم
ابصرك زيدا ولسك زيد قائما ونعمك الرجل زيد وبئسك الرجل عمرو وكذا قولهم في بعض الحروف
بلاك وكلاك ذكره في الجني الداني وحمل على ذلك الفارسي قوله لسان السوء تهديها الينا
وحنت وما حسبتك ان تحينا اللسان جارحة الكلام يذكر ويجمع على السنة كحمار واحمرة
ويؤنث فتجمع على السن كذراع واذرع قاله الجوهري وقد يكنى بها عن الكلمة فيؤنث حينئذ قال اعشى باهلة
اني اتتني لسان لا اسر بها من علو لا عجب منها ولا سخر وهذا هو المراد في بيت المبين والحين بفتح
الحاء الهلاك يقال حان الرجل اي هلك وعلو في بيت الاعشى مرخم في غير النداء للضرورة
ان يكون اسما مختصرا من كيف كقوله كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء
تضطرم تجنحون تميلون والسلم بفتح السين وكسرها مع سكون اللام الصلح وما ثئرت قتلاكم
لم يقتل من قتلهم يقال ثارت القتيل وبالقتيل اي قتلت قاتله ولظى النار والهيجا الحرب تمد كما في
البيت وتقصر وتضطرم تلتهب والمراد بلظى الحرب شدتها واحتدادها فهو استعارة والاضطرام ترشيح
والجملتان من قوله وما ثئرت الى اخره من الحال المتعددة وذو الحال الفاعل في تجنحون وان قلت الواو
من قوله ولظى الهيجاء على هذا عاطفة لا حالية ولا ضمير في هذه الجملة اذ الحال فكيف صح ذلك قلت
اما ان تجعل اللام نائبة عن الضمير على راي بعضهم اي ولظى هيجائكم تضطرم او يجعل الضمير محذوفا
اي فيكم او منكم ويجوز ان تكون ذلك من الحال المتداخلة فتكون وما ثئرت قتلاكم حالا من فاعل تجنحون
وتكون ولظى الهيجا تضطرم حالا من قتلاكم وانما لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف
تعليل خصوصية التعليل هنا لغو ولو قال اذ لو كانت حرف جر لم يدخل عليها حرف جر لكان مستقيما
وسلم من ذلك ومثله في الاحتمالين قوله اردت لكيما ان تطير بقربتي هذا صدر
بيت عجزه فتتركها شنا ببيداء بلقع استعار الطيران للذهاب السريع والقربة بكسر القاف
اداة من جلد يحرز من جانب واحد يستقى بها والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلق والبيداء
بالمد وفتح الموحدة اول الارض القفر التي يبيد من يدخلها اي يهلك والبلقع على زنة جعفر التي
لا شيء فيها يقال ارض بلقع وبلقعة ايضا وكي اما تعليلية مؤكدة للام او مصدرية مؤكدة
بان لكن يرجح التقدير الاول بوجوه احدها ان ام الباب فالاولى الاعتناء بشانها
فاذا جعلت كي تعليلية لزم ان تكون ان هي الناصبة ففيه وفاء بما تستحقه من الاعتناء بشانها
حيث لم تعزل عن عملها والثاني انما كان اصلا في بابه لا يناسب ان يجعل توكيد الغير مما ليس باصل
في ذلك الباب والثالث ان ان هي التي وليها الفعل فكانت لقربها منه ومجاورتها اياه احق بالاعمال مما
ليس كذلك ولا تظهر ان بعد كي الا في الضرورة كقوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا
لسانك كيما ان تغر وتخدعا المنح الاعطاء يقال منحه يمنحه بفتح النون في الماضي وفتحها
وكسرها في المضارع وهو متعد الى مفعولين اولهما في البيت كل الناس والثاني لسانك والمراد حلاوة
لسانك وطيب كلامك والغرور الخدع وهو ارادة المكروه بالانسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك
في التسهيل اظهار ان بعد كي قليلا ولم يصرح بكونه ضرورة كما فعل المص وقوله حاتم واوقدت
ناري كي ليبصر ضوءها واخرجت كلبي وهو في البيت داخله لان لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه

الرد بذلك على الكوفيين ظاهر لانهم يوافقون على ان اللام في مثل هذا جائز فيلزم ما ذكر من
الفصل بها بين الحرف الناصب وهو كي ومنصوبها وهو يتصور اما اذا جعل النصب في البيت بان مضمرة
كما يقول البصريون وكي جارة تعليلية اكدت بمرادفها وهو اللام انتفى هذا المحذور ونعم يلزم الشذوذ من
جهة هذا التاكيد ولكنه سمع من كلامهم بل هو اخف من نحو قوله ولا للما بهم ابدا دواء لاختلاف
الحرفين لفظا في بيت حاتم فان قلت الظاهر ان قوله في البيت متعلق بداخل اذ المعنى وهو داخل البيت
والضمير من داخله عائد الى البيت فيلزم تعدي العامل الى الضمير وظاهره معا وهو محذور وعندهم
فكيف السبيل الى التفصي من عهدة ذلك قلت من وجهين الاول انا لا نسلم عود ضمير داخله الى البيت
بل هو مفعول مطلق عائد الى الدخول المفهوم من داخل اي وهو داخل البيت الدخول كما قالوا في قوله
هذا سراقة للقران يدرسه الثاني على تقدير تسليم ان الضمير عائد الى البيت لا نسلم ان الظرف لغو
متعلق بداخل بل هو مستقر وداخله خبر آخر جيء به بيانا للمراد بالاستقرار الذي تعلق به الظرف
واجابوا عن الاول بان الاصل كي تفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف واخراج ما الاستفهامية
عن الصدر قد ذهب بعض الى ان ما لا تلزم صدريتها وانما كذلك عند العرب فان صح ذلك
سقط الاعتراض الثاني ونقل عن ابن المرحل المغربي انه صنف في ذلك مختصرا ذكر فيه شواهد
لمجيئها غير صدر روى له ابن مالك في كتابه المسمى بالتوضيح لمشكلات الجامع الصحيح ما نصه وفي قول ما
ذا شاهد على ان ما الاستفهامية اذا ركبت مع ذا تفارق وجوب التصدير فيعمل فيها ما قبلها
رفعا ونصبا فالرفع كقولهم كان ماذا والنصب كقول ام المؤمنين رضي الله عنها اقول ماذا واجاز
بعض العلماء وقوعها تمييزا كقولك لمن قال عندي عشرون ماذا هذا كلامه وفي
الكشاف في سورة هود فان قلت وقعت غاية لماذا قلت لقوله ويصنع الفلك وفي سورة الكهف فان قلت
هو استدراك لماذا قلت لقول العرب فاستعملها في الموضعين خارجة عن الصدرية وتعليق لماذا
بمحذوف متاخر فيدل عليه المتقدم ممكن ولكن اذا ثبت بالنقل استعمالها غير صدر ركانا في غنية عن
التقدير على وجهين خبرية بمعنى كثير واستفهامية بمعنى اي عدد
على وجهين خبرا اول وخبرية مرفوع على انه خبر ثان واستفهامية مرفوع عطفا على هذا الخبر الثاني
ولا يصح فيها الجر على ان يكونا من بدل التفصيل وقد تقدم الكلام في مثله ويشتركان في خمسة
امور الاسمية والابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير اما كونهما اسمين
فلجرهما بالحرف والاضافة في نحو بكم درهما اشتريت وعلام كم رجلا هلكت وبكم حي احسنت اليك
ووصل كم حبيب ظفرت به ولوقوعهما مسندا اليهما لفظا ومعنى في نحو كم رجلا جاءك وكم ملك
احسن اليك ومعنى لا لفظا في نحو كم عبدا اعتقت وكم حر اكرمت فان المفعول به مسند اليه بحسب
المعنى اذ قولك ضربت زيدا في معنى زيد ضربته ولا معنى لاستبعاد ذلك او انكاره مع انه قد يقع
نائبا عن الفاعل نحو ضرب زيد فيكون مسندا اليه لفظا ومعنى وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا به
على ما صرح به ابن الحاجب وغيره واما كونهما مبهمين فلا خفاء في انهما وضعا كذلك واما افتقارهما
الى المميز فلكان وضعهما على الابهام ولشدة افتقارهما الى المميز لم يحذف الا لدليل كما اذا جرى ذكر
العبيد فقلت كم عندك اي كم عبدا عندك بالنصب في الاستفهامية وكم عبد عندك بالجر في
الخبرية بحسب ما تقتضيه المقام بخلاف غيرهما من الاعداد فانها يدل على كمية معينة فتحذف

ان لا يوتى لها بتمييز البتة لان فيها قايما ما من جهة الدلالة على الكمية المعينة وان حمل جنسها واما
سائرها فقال ابن الحاجب بناء كم في الاستفهام واضح وذلك لتضمنها معنى همزة الاستفهام فان قولنا
كم رجلا عندك معناه اعشرون رجلا عندك وفي الخبرية اما لكونها موضوعة وضع الحروف على البنا
فاشبهت ما تضمن معنى الحرف انتهى وعليه سؤالات منها ان شبه الاسم للحرف في مجرد اللفظ لا
يوثر البناء وقد مر التنبيه عليه وقد احسن ابن مالك في التسهيل حيث قال وبنيت في الاستفهام
لتضمن معنى حرفه وفي الخبر لشبهها بالاستفهامية لفظا ومعنى الشبه لفظا ظاهر واما معنى
فمن جهة ان كلا منهما لعدد مبهم ومنها انه كيف يتاتى ان تكون في الخبرية معنى انشاء التكثير مع ما
ما بين الخبر والانشاء من التنافي وجوابه ان الانشاء في كم من جهة التكثير القائم بنفس المتكلم
ولا وجود له في الخارج حتى يقال باعتباره انه طابق فيصدق والا فيكذب واذا قلت كم رجال عندك فله
جهتان احداهما التكثير الذي قام بذهنك ولا وجود له في الخارج فبهذا الاعتبار تكون كم انشائية
والاخرى كثرة الرجال المخبر عنها بالعندية ولها وجود في الخارج وبهذا الاعتبار تكون كم خبرية
هذا معنى ما قرره ابن الحاجب رحمه الله قال الرضي وفيه نظر اذ هذا الذي قرره يطرد في جميع الاخبار
لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا يمكن ان يكذب في التفضيل ويقال لك انك
لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم وهو خبر بلا شك لا يدخله التصديق
والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلان
من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل ومنها انه لم يوجد حرف للتكثير حتى يقال
تضمنته وجوابه ان يقال هو موجود وهو من الاستغراقية ورب هذا ان قيل بدلالتهما على التكثير
والا فالحرف المفيد لذلك مقدر الوضع واقرب من هذا كله ان يقال سبب بناء كم لشبهها بالحرف وضعا
وهذا السبب يتضمن موجبا لبنائها في وجهي الاستفهام والخبر واما لزوم التصدير فليس على اطلاقه
لان ما قبلها اذا كان مضافا او حرف جر يعمل فيها وانما الذي لا يعمل فيها متقدما العمل او شبهه عليهما
لاستحقاقها الصدر استفهامية كانت او خبرية اما الاستفهامية فسبب استحقاقها لذلك واضح واما
الخبرية فلانها لانشاء التكثير فوجب لها صدر الكلام كما وجب لرب لما تضمنته من المعنى الانشائي وقد
عرفت ما يرد عليه وانما جاز تقدم الجار عليها لان تاخر الجار على المجرور ممتنع لضعف عمله على ان الجار ينزل
من المجرور منزلة الجزء منه فكانهما كلمة واحدة واما قول بعضهم في الم يروا كم اهلكنا قبلهم
من القرون انهم اليهم لا يرجعون ابدلت ان وصلتها من كم لفظا ولان عامل البدل هو العامل في المبدل
منه فان قدر عامل البدل منه يروا فكم لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها وان قدر اهلكنا فلا تسلط
له في المعنى على البدل عدم تسلط اهلكنا عليه واضح اذ لا معنى لقولك اهلكنا انهم اليهم لا
يرجعون والاعتراض مبني على حرف واحد وهو ان كلمة كم مفردة هي المبدل منه واذا كان مراد هذا
القائل ان المبدل منه هو جملة كم اهلكنا قبلهم من القرون لا كم وحدها طاح الاعتراض اصلا ه
وراسا اذ التقدير الم يروا انهم اليهم لا يرجعون ولا غبار عليه وغايته ما في الامر انه عبر عن الكل
بالجزء الذي هو صدر معتنى به والقرينة عدم استقامة الكلام على ارادة هذا الخبر بمفرده وهذا
امر سائغ لا نكير فيه ولا مانع منه ولا ينبغي ان يحمل على قائله انه اراد غير هذا وان وصلتها
مفعول لاجله والتقدير لانهم اليهم لا يرجعون والعامل الذي يتعلق به هذا الجار والمجرور

أهلكنا اى اهلكناهم لاجل هذا المعنى ولا يظهر تعلّق ذلك بفعل الرؤية قال وجوّز ابو البقا كونه
ضمير الاهلاك المفهوم من الجمله اقول يريد من فعل الجمله اذ الاهلاك مصدر اهلك وغيره لا مصدر
الجملة باسرها قال احدها ان الكلام مع الخبريه محتمل للتصديق والتكذيب اقول يعنى باعتبار الكثره التكثير
لا باعتبار التكثير العام بنفس المتكلم فان هذا المعنى انشائى لا يقبل تصديقا ولا تكذيبا كما قرره ابن
الحاجب وقد مرّ ما عليه قال الرابع ان تمييز الخبريه مفرد او مجموع اقول وجه كونه مفردا مع انه لا
يكون الا مجرورا ان الخبريه لما كانت للتكثير شابهت العدد الكثير الصريح اعنى المايه والالف ومميزه
الكثير الصريح مجرور ومفرد فكذلك مميز ما يشابهه واما مجيئه مجموعا فلان العدد الكثير فى لفظه ما
ينبى عن كميه الكثره صريحا وكم الخبريه ليست مثله فى التصريح فجعل جمعه كانه نايب عن معنى التصريح
فى مثله قال كقوله كم ملوك باد ملكهم ، ونعيم سوقه بادوا ، اقول الملوك جمع ملك كجبر وفى الصحاح
والملك مقصور من مالك او مليك قلت وفيه نظر وباد هلك والسوقة بضم السين المهمله وبالقاف
خلاف الملك يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر والبيت شاهد على مجئ تمييز كم الخبرية مجموعا
ومفردا وهو من بحر المديد والجزء الرابع منه وهو اول العجز مشكول وهو زحاف مستقبح عند هم
ووزن الجزء المذكور وهو قوله ونعم سو ، فعلاتن فعلات قال وقال الفرزدق ، كم عمة لك يا جرير
وخالة ، فدعاء قد حلبت على عشارى اقول هذا شاهد اخر على مجئ تمييز الخبريه مفردا والفدع
بفتحتين اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف او القدم الى انسيها او هو المشى على
ظهر القدم او ارتفاع اخمص القدم حتى لو وطى الاقدع عصفورا ما آذاه او هو عوج فى المفاصل
كانها قد زالت عن مواضعها واكثر ما يكون فى الارساغ خلقه كذا فى القاموس والرسغ كالقفل
مفصل ما بين الساعد والكف والساق والقدم والانسى الايسر من كل شى والعشار بالكسر
جمع عشراء وهى الناقه التى اتت عليها من يوم ارسل عليها الفحل عشره اشهر وغرض الفرزدق
بهذا البيت ذم جرير والاستخفاف به لان معناه ان كثيرا من عماتك وخالاتك كن من جملة خدمى
ورعاة ابلى وقوله على عشارى يريد على كره منى لان على تستعمل فيما يعود بالضرر بخلاف اللام
قال تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وهذا من الفرزدق غاية الاستخفاف والذم لان معناه
كنت استنكف ان يحلبن عشارى وان يحلبن فى زمره رعاتى وخدمى لخستهن ولما بهن من العيب
قال ولا يكون تمييز الاستفهاميه الا مفردا خلافا للكوفيين اقول وجه ما ذهب اليه البصريون
من ان تمييز الاستفهاميه لا يكون الا منصوبا مفردا على ما قرره ابن الحاجب وغيره انها لما كانت
كنايه عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد وهو احد عشر الى مائة لانها لو جعلت كنايه عن احد من الى
الطرفين لكان تحكما ووسط العدد مميزه منصوب مفرد فكذلك مميز ما هو كنايه عنه واعترضه
الحديثى بان حمله على الوسط دون غيره ايضا تحكم قال فالوجه ان يقال كم الاستفهاميه لما كانت
مقدره بعدد قرن بهمزة الاستفهام اشبهت العدد المركب فافرد مميزها ونصب كمميزه فتقول كم
درهما كما تقول احد عشر درهما قلت وهو ايضا ضعيف والاولى الاحالة فى مثل ذلك على السماع
ولا ضرورة تدعوا الى ارتكاب هذه الاوجه الضعيفه المتكلفه واما الكوفيون فجوزوا كون تمييز
الاستفهاميه جمعا وقياس من جوزه فى اثنى عشر اسباطا كون اسباطا تمييزا ومنهم الزمخشرى
ان يجيز ذلك هنا قال ابن مالك فى التسهيل وما اوهم ذلك فحال والمميز محذوف يعنى انك اذا قلت كم

وما انعم به عليك وكذلك النعمى وان فتحت النون مددت فقلت النعما والبؤسى بضم الباء وسكون الهمزه
وقصر الالف خلاف النعمى واللطف من الله التوفيق والعصمه ويطلق ايضا على الرفق وكانه المراد فى البيت
والجمد بفتح الجيم المثلثه وحوزها ابضا قال كلا وقوله الكساى لا يأتى فى كلا ان سلفى معالم
كتاب الابرار كلا ان كتاب الفجار كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون لان انّ لا تكسر بعد الا الاستفتاحيه
ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها اقول انما يمتنع كسرها بعد حقا اذا كانت هى واقعه
فى ابتداء الكلام فيكون ما بعدها فاعلا بفعل ناصب لها او مبتدا مخبرا عنه بها على ان تكون
منصوبه على اسقاط الخافض اى افى حق واما اذا جعلنا حقا متعلقه بالكلام السابق عليها لا
بما بعدها فلا مانع من كسر ان ح بل هو الواجب على هذا التقدير لانها واقعه فى محل الجمله كما
اذا قلت زيد اكرمته حقا انه فاضل فتجعل حقا متعلقه بما قبلها اى احق اكرامه حقا ولا تجعل
صدرا لما بعدها فيظهر وجه الكسر اذا تقرر ذلك فلم لا تكون كلا التى حملت بمعنى حقا راجعة لما
قبلها من الكلام ويكون ما بعدها جملة مستانفه فتكسر ان ولا يتم الرد على الكساى بما ذكره المص
ومما يدل لما قلناه من انك اذا جعلت حقا من تمام الكلام السابق كسرت ان الواقعه بعدها قوله
تعالى اليه مرجعكم جميعا وعد الله حقا انه يبدا الخلق ثم يعيده قراه الجماعه بكسر ان على ان حقا
مصدر موكد لقوله وعد الله وقوله انه يبدا الخلق ثم يعيده استيناف معناه التعليل لوجوب
المرجع اليه وقرى بفتح ان على ان المراد لانه او على انه منصوب بالفعل الذى نصب وعد الله اى وعد
الله وعد ابداء الخلق ثم اعادته والمعنى اعاده الخلق بعد بدئه ويجوز ان يكون مرفوعا بما نصب
حقا اى حق حقا بدء الخلق كقوله ، احقا عباد الله ان لست جائيا ، ولا ذاهبا الا علىّ رقيب ،
كذا فى الكشاف قال وهو محوج لتكلف دعوى علة بنائها اقول يمكن ان يقال انها بنيت لكونها
لفظها كلفظ الحرفيه ومناسبه معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لضده كذا
قال الرضى قال والافلم لا نونت اقول يعنى وان لا تكن مبنيه فلم ترك تنوينها وادخل اللم
لا على الفعل الماضى لفظا ومعنى مع عدم تكرارها وهو شاذ وقد يقال المراد فلم لا تنون
ولا يكون ماضيا معنى فلا يجب تكرار لا كما فى قول الشاعر ، حسب المحبين فى الدنيا عذابهم
تالله لا عذبتهم بعدها سقر ، قال وقد تعين للردع او للاستفتاح اقول فاعل تعين
ضمير مذكر يعود الى الموضع المتقدم ذكره حيث قال واذا صلح الموضع للردع او الى كلا باعتبار
اراده اللفظ ويجوز ان يكون حرف المضارعه تاء فوقيه فالضمير لمونث يعود الى كلا باعتبار اراده
الكلمه قال نحو رب ارجعون لعلى اعمل صالحا فيما تركت كلا انها كلمه لانها لو كانت بمعنى حقا
لما كسرت همزه ان اقول هذه ايه المؤمنين التى وعد باتيانها وقد عرفت انه لا يلزم من همزة كلمة هو
ان بعد حقا ولا كسرها اذا ابدا بل ذلك موكول الى قصد المتكلم فان جعل حقا متعلقه بما قبلها
مريدا ان ما بعدها مستانف فالكسر والا فالفتح والكسر هنا على اراده الاستيناف مع جعل
حقا متعلقه بما قبلها ممكن قال ونحو قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا ان معى ربى
سيهدين وذلك لكسر ان اقول هذه ايه الشعراء التى وعد ايضا باتيانها وقد تقدم ان كسر ان
ليس مانعا من جعل كلا بمعنى حقا لامكان جعلها متعلقة بما قبلها اى حق جزعكم حقا ثم استانف
بقوله ان معى ربى سيهدين وهو على تقدير سواله عن العله وذلك انهم لما قالوا انا لمدركون

لعله وجنوده

بهم جزعهم فقال كلا اى ثبت جرعكم من تزعمون وجوده وحق ذلك حقا فقد رامهم قالوا ولم لا نجزع وقد قاربوا ادراكنا واخذنا فعاد ان معى ربى سيهدين اى الى ما فيه النجاه ولا جزع مع تحقق هدايته . قال وقد تمتنع كونها للزجر نحو وماهى الا ذكرى للبشر كلا والقمر اذ ليس قبلها ما يصح رده اقول ان لم يكن قبلها ما يصح رده فبعدها ما يمكن الردع عن انكاره وهو قوله تعالى انها لاحدى الكبر وقد جوز الزمخشرى ذلك فقال يجوز ان تكون كلا ردا لمن ينكر ان تكون احدى الكبر وعلم ان الردع لا يجب ان يكون باعتبار ما قبلها بل يجوز تعلقه بما بعدها قال وقول الطبرى وجماعه انه لما نزل فى عدد خزنه جهنم عليها تسعه عشر قال بعضهم اكفونى اثنين وانا اكفيكم سبعه عشر فنزلت كلا زجرا له قول متعسف لان الايه لم تتضمن ذلك اقول عدم تضمن الايه لذكر الواقعه التى نزلت بسببها صريحا لا يقتضى انها لم تنزل فى ذلك فان ثبت ما قاله هولا الجماعه من ان سبب النزول ما ذكر ظهر القول بانها للزجر ولا تعسف قال وجوز الزمخشرى كونه حرف الردع ونون كما فى سلاسلا اقول قال فى الكشاف يجوز فى تنوين سلاسلا وجهان احدهما ان تكون النون بدلا من حرف الاطلاق ويجرى الوصل مجرى الوقف الثانى ان يكون صاحب القراه ممن ضرى بروايه الشعر ومرن لسانه على صرف غير المنصرف هذا كلامه وفيه من البشاعه ما لا يخفى قال ورده ابو حيان بان ذلك انما صح فى سلاسلا لانه اسم اصله التنوين فرجع به الى اصله للتناسب او على لغة من يصرف ما لا ينصرف مطلقا او بشرط كونه مفاعل انتهى وليس التوجيه منحصرا عند الزمخشرى فى ذلك بل جوز كون النون بدلا من حرف الاطلاق المزيد فى راس الايه ثم انه وصل بنيه الوقف وجزم بهذا الوجه فى قواريرا اقول رد ابو حيان لقول الزمخشرى ان تنوين كلا يجوز ان يكون كتنوين سلاسلا على تقدير ان يكون قاله رد ظاهر لا غبار عليه وذلك لان هذا التنوين عندهم تنوين الصرف ولا مدخل للحرف فيه اصلا وتقرير الاعتراض على ابى حيان ان يقول لم يشبه الزمخشرى تنوين كلا التى هى حرف ردع بتنوين سلاسلا الذى جوز فيه الوجهين المتقدمين حتى يتوجه الرد عليه بذلك وانما قال فى الكشاف ما نصه فى محتسب ابن جنى كلا بفتح الكاف والتنوين وزعم ان معناه كل هذا الراى والاعتقاد كلا ولقائل ان يقول ان صحت هذه الروايه فهى كلا التى للردع قلب الواقف عليها الفها نونا كما فى قواريرا هذه عبارته فلم يشبه تنوينه بتنوين سلاسلا المجوز فيه عنده وجهان وانما شبهه بتنوين قواريرا الذى جزم فيه بوجه واحد وهو كونه بدلا من حرف الاطلاق على زعمه وهذا التنوين لا اختصاص له بالاسماء بل يدخل الاسم والفعل والحرف كما هو معروف فى محله فطاح الاعتراض عليه بان الحرف لا يدخله تنوين الصرف لانه لم يجعل تنوينه للصرف كتنوين سلاسلا المصروف عندهم للتناسب وانما جعله كتنوين قواريرا الذى هو عنده كما قال بدل من حرف الاطلاق هذا وجه رد كلام ابى حيان واما مع تسليم ان يكون الزمخشرى قال تنوين كلا الردعيه كتنوين سلاسلا كما يظهر من كلام المص فلا يدفع عدم انحصار التوجيه فى ذلك عند الزمخشرى وابداوه لوجه اخر فتامله قال وفى قراه بعضهم والليل اذا يسر بالتنوين اقول بعضهم جزم بذلك وسماه التنوين وهو التنوين الذى يبدل بدلا من حرف الاطلاق قلت وفيه نظر فان حرف الاطلاق هو المتولد من اشباع الحركه والمحافظه فى الايه على موافقه الفواصل يابى الاشباع فاهذا الذى يقوله على ان التعبير بحرف الاطلاق مما ينبغى ان يجتنب فى القران الشريف فانه من الالقاب المخصوصه بالشعر فى العرف ولا ارى لمسلم ان يتساهل

اومفاعيل

نقاله

عشر

يمثل ذلك والله الموفق كأنّ قال حرف مركب عند اكثرهم حتى ادعى ابن هشام وابن الخباز الاجماع عليه اقول المعنى واشتهر القول بتركيبها وخفى عن غيرهم حتى ادعى الاجماع عليه اى انتهى خفاوه الى هذه الغايه قال ثم تقدم حرف التشبيه اهتماما به اقول ولا بد ان تقدمه من اول الامر بقصد التشبيه قال وفيه نظر لان ذلك فى التركيب الوضعى اقول وهذا تركيب وضعى لان واضع اللغه فى معتقد هولاء هو الذى وضعه كذلك وليس من الامور التى طرات فى الاستعمال من غير ان يكون للواضع فيها مدخل قال والمخلص عندى من الاشكال ان تدعى انها بسيطه وهو قول بعضهم اقول هذا هو الذى اختاره صاحب رصف المبانى وادعى انه قول اكثرهم واستدل عليه بوجوه منها ان البساطه هى الاصل والتركيب طارى ومنها انه لو كان مركبا لكانت الكاف حرف جر فيلزم ان يتعلق اذ ليست زايده قلت وجوابه يعلم مما فى المتن ومنها ما يلزم على التركيب من صيروره الكاف مع ما دخلت عليه حرف كلام يحتاج الى ما يحصل به تمام الكلام والغرض عدم الاحتياج لانها مع ما بعدها كلام قايم بنفسه قلت لا منع ان يغير الكلمه بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا لانه وضع مستانف قال ابن هاشم وفى نسبه القول بالبساطه الى اكثرهم نظر فان الظاهر ان الاكثر يقول بالتركيب قال والا لكان الكلام غير تام اقول تقدم التنبيه على نظيره من ادخال اللام على جواب ان الشرطيه وهو ممتنع قال وزعم جماعه منهم ابن السيد انه لا يكون الا اذا كان خبرها اسما جامدا نحو كان زيد الاسد بخلاف كان زيدا قايم اقول ضميرانه يعود الى التشبيه وانما لم يجعلها هولاء فى نحو كان زيدا قايم للتشبيه لان الخبر هو الاسم والشى لا يشبه بنفسه قال الرضى والاولى ان يقال هى للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قايم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقه فيصح تشبيه احدهما بالاخر الا انه لما اقام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير من الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر ولذلك تقول كانى امشى وكانك تمشى والاصل كانى رجل امشى وكانك رجل تمشى قال والثالث التحقيق قاله الكوفيون والزجاجى وانشدوا عليه فاصبح بطن مكة مقشعرا كان الارض ليس بها هشام اقول يجوز ان يراد ببطن مكه خلاف ظهرها وهو ما تدفن فيه الاموات مثلا ويجوز ان يراد ارضها ويقال اقشعر الرجل اذا اصابته قشعريره وهى الرعده واقشعرت السنه اذا امحلت ولم يكن فيها خصب وكل من المعنيين فى البيت ممكن اى ان باطن الارض اهتز وتزلزل لدفن هشام فيه اعظاما لشانه او امحلت الارض بسبب ذهابه منها قال الثانى يحتمل ان هشاما قد خلف من يسد مسده فكانه لم يمت اقول قد يستشكل هذا الجواب بان حمل البيت عليه يفضى الى عدم ملايمه الصدر للعجز وذلك لان الصدر يتضمن ان بطن مكه اقشعر والعجز يتضمن على هذا التقدير تشبيه فقد هشام بوجوده باعتبار انه خلف من ينوب منابه ولا مناسبه بين هذين المعنيين وانما المناسب لتقدير وجود من يخلفه كون الارض ناعمه غير مقشعره وقد يجاب بان الصدر تضمن امرين بحسب منطوقه ومفهومه فالمنطوق هو اقشعرار بطن مكه والمفهوم هو عدم اقشعرار ظهرها لتقدير وجود هشام باعتبار ان ثم من يسد مسده ممن خلفه مناسب لهذا المفهوم فارتبط العجز اذن مع الصدر من حيث مفهومه ويكون البيت قد اشتمل على حذف العله من الصدر والمعلل من العجز لان اقشعرار بطن مكه معلل بدفنه فيها وضمها لاشلايه فكانها اقشعرت حزنا عليه او اجلالا لمكانه

لا يشبه

لحدث لاجل العلة و بقدير من ينوب منابه في اصلاح الارض علة لعدم اقشعرار ظاهرها وهذا المعلل
محذوف لفهمه من صدر البيت والالتيام حاصل والرابع التقريب قاله الكوفيون وحملوا عليه
كانك بالشتا مقبل وكانك بالفرج آت وكانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة لم تزل وقول الحريري كاني بك
تنحط المراد وحملوا عليه مثل قول الحريري ادبو ما حرعن تلك الطبقة مات بعد خمس الماية ويجب
ان يضبط تنحط في كلامه بتشديد الطا المهملة مضارع انحط انحطاطا اى كاني بك تنحدر من علو الى سفل
يريد نقله من ظاهر الارض الى باطنها بعد الموت ووجد في بعض النسخ تخفيف الطا على انه مضارع نخط
قال الجوهري النخيط الزفير وقد نخط ينخط بالكسر وما في هذه النسخة خطا بلا شك لان الحريري يقول
كاني بك تنحط الى اللحد وتنغط وقد اسلمك الرهط الى اضيق من سم والقطعة كلها جاءت على هذا
الاسلوب بزنة مفاعيلن مفاعيل بقصر الجزء الثاني الا انه جمع بين الساكنين في القوافي من غير ردف
في غالب القطعة وهو معيب عندهم وقد استبان ان تنحط بتخفيف الطا لا مدخل لها هنا لوجه واللحد
بفتح اللام وضمها ابضامع اسكان الحا الشق في جانب القبر وتنغط تغوص وهو هنا استعارة والسم
بفتح السين الثقب ومنه سم الخياط وهو المراد هنا وقال المطرزي الاصل كاني ابصرك تنحط
وكاني ابصر الدنيا لم تكن ثم حذف الفعل وزيدت الباء وقال الرضي في نحو كانك بالدنيا لم تكن وبالاخرة كانك
لم تزل وكانك بالليل قد اقبل الاولى ان نقول بقاكان على معنى التشبيه ولا نحكم بزيادة شي ونقول
التقدير كانك تبصر بالدنيا اى تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء
حال اى كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة الابرى الى قولهم كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد
وهو ملك والواو لا تدخل الجملة اذا كانت اخبار الهذه الحروف انتهى فيكون التقدير في كلام الحريري
كاني ابصر بك تنحط اى اشاهدك في هذه الحالة واسندوا كان ادنيه اذا انتشوا قادمة او
قلما محرفا غرض الشاعر وصف فرس وتنشوف تطلع او تطاول ونظر والظرف متعلق بما في كان
من معنى التشبيه اى تشبه اذناه وقت تشوفه كذا القادمة واحدة قوادم الطير وهي مقاديم
ريشه عشر في كل جناح والقلم القصبة التي يكتب بها والحرف المقطوط لا على جهة الاستواء بل بحيث
يكون احد طرفي الشق اعلى من الاخر وقيل الرواية قادمتا او قلما محرفا بالعاث من غير تنوين
على ان الاسما مثناه وحذفت النون للضرورة من شواهد حذفها للضرورة قول الشاعر قد
سالم الحيات منه القدما انشده ابن جني وقال نحن نرويه برفع الحيات ونصب القدم ورواه
البغداديون بنصب الحيات وقال لو اراد القدمان واجاز الكسائي حذفها في غير الضرورة فيجيز
عنده ان يقول في الاخبار قام الزيدا بدون نون وقيل اخطاء قائله وهو ابو نخيله هو
بالخا المعجمة راجز قال في القاموس وابو نخيله العجلي والسعدي راجزان وقال في مادة نحل بالحاء
المهملة وابو نحيلة البجلي صحابي او هو بالخا المعجمة كل قال ولجراه المفرد المعرف نحو كل زيد
حسن قال القاضي تاج الدين السبكي في شرح منهاج البيضاوي ولمعترض ان يقول قد قال
الله تعالى كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل والمراد الجزئيات لا الاجزا وقال صلى الله عليه وسلم كل
الطلاق واقع الا طلاق المعتوه الحديث هذا كلامه ويمكن ان يجاب ان ما في الاية والحديث من
قبيل المعرف الجنسي وهو في المعنى كالنكرة فلا يرد ثم اذا دخلت كل على ما فيه الالف واللام واريد الحكم
على كل فرد فهل نقول الالف واللام هنا تفيد العموم وكل تاكيد لها او انها لبيان الحقيقة حتى تكون تاسيسا

كل

كانكـ

انه

كلمن

كل من الامرين محتمل قال الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله وقد يقال بان الالف واللام تفيد العموم في مراتب
ما دخلت عليه وكل تفيد العموم في اجزاء كل من المراتب فاذا قلت كل الرجال افادت الالف واللام استغراق
كل مرتبة من مراتب الجموع وافادت كل استغراق الاحاد فيصير لكل منهما معنى وهو اولى من التاكيد
ومن هنا وجب في قراءة غير ابي عمرو وابن ذكوان كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار بترك
تنوين قلب تقدير كل بعد قلب ليعم افراد القلوب كما عم كل اجزا القلب فيه نظر فان كلا مضافة الى
نكرة فكيف تعم الاجزاء على رايه وقوله لتعم افراد القلوب مشكل ايضا فانها للعموم في افراد مدخولها
المضاف هي اليه وكلا انما اضيف الى متكبر موصوف بجبار فتعم بالنسبة الى المتكبرين الجبارين لا بالنسبة
الى افراد قلوبهم وكلام ابن الحاجب في تقرير ذلك حسن فلنورده قال في الامالي وقراءة باقي القراء باضافة
قلب الى متكبر فلا يستفاد العموم في القلوب من الظاهر ولا بد من التاويل لانك لما اضفت القلب الى
وهو مفرد غير مضاف اليه كل وجب ان يبقى على حكم الافراد كما في قولك اكلت كل رغيف زيد او كل رغيف
انسان واذا بطل العموم فيما اضيف اليه كل وجب حمل الكلية على اجزاء ذلك الواحد لانه لو عم في الاول
لعم في الثاني وقد بطل العموم في الثاني ولو عم في الاول من غير عموم الثاني لم يستقم لانه ليس للمتكبر الواحد
قلوب حتى تعم قولك كل قلب المضاف اليه باعتبارها فوجب تاويل الاية لان المعنى الذي سيقت له الاية
الطبع على جميع قلوب كل متكبر وذلك حاصل بتقدير كل محذوفة مضافة الى متكبر كانه قيل كذلك يطبع الله
على كل قلب كل متكبر بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وحسن لظهور المعنى المراد وبذلك ينتفي
المعارض للعموم في القلب ويحصل الموجب للعموم في المتكبر الى هنا كلامه وفيه ما يقتضي ان عموم الاجزاء
ليس منوطا باضافة كل الى المفرد المعرف كما اقتضاه ظاهر كلام المص وهو منشا الاشكال وقوله
وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد زعم بعض ان الذي هنا مخفف
من الذين بحذف النون بدليل عود ضمير الجمع اليه ولا حاجة الى ذلك مع امكان جعل الموصوف مثل
الفوج والجمع فاعتبر لفظه فافرد الذي ومعناه فاعاد عليه ضمير الجماعة وجاء هذلك وفلج بالفا والجيم
كفلس اسم موضع قريب من البصرة والمعنى ان الذين هدرت دماؤهم واريقت بهذا الموضع هم القوم اى
هم المشهورون بكمال الرجولية على معنى انهم تمام جنس القوم بحيث لا يشذ عنهم فرد مما يطلق عليه
اسم القوم والمراد قصر الكمال عليهم ادعاء حتى كان الناقص خارج عن الجنس اى هم الذين يستحقون
ان يطلق عليهم اسم القوم قال ابن مالك وقد تخلفه الظاهر كقوله كم قد ذكرتك لو اجزى بذكركم
يا اشبه الناس كل الناس بالقمر الكاف من ذكرتك مكسورة لانه خاطب امراة فان قلت كيف يجمع
هذا مع قوله بذكركم وهذا خطاب لجماعة مذكرين قلت هو للتعظيم كقول العرجي فان شئت
طلقت النساء سواكم وان شئت لم اطعم نقاخا ولا بردا وربما خوطبت المراة الواحدة بخطاب الجماعة
الذكور بقول الرجل عن اهله فعلوا كذا مبالغة في سترها فيعدل عن الافراد والتانيث الى الجمع والتذكير
فيبعد عن الضمير لها مرتبتين ومنه قوله تعالى حكاية عن موسى عليه الصلوة والسلام قال لاهله
امكثوا ولو في بيت المص يحتمل ان تكون للتمني فلا جواب لها وان تكون شرطية فجوابها محذوف اى لكان
حسنا والنقاخ بنون مضمومة فقاف فالف فخاء معجمة الماء العذب وخالفه ابو حيان وزعم
ان كلا في البيت نعت مثلها في اطعمنا شاة كل شاة وليست توكيدا وليس قوله بشي بل هو شي
ظاهر حسن وذلك لانه على هذا التقدير يكون تفضيلا على اهل الكمال واما على ارادة العموم فيكون

ويذكر بطل العموم فيما اضيف
اليه كل لانه انما يعم افراد الجزء
بنسبته الى ما يبطل العموم فيه
واذا ابطل العموم

تفضيلا على الكامل والناقص وذبه ما فيه قال الشاعر اذا انت فضلت امرءا ذا نباهة على ناقص كان

المدح من النقص وقال الاخر الم تر ان السيف ينقص قدره اذا قيل هذا السيف خير من العصا

ومن توكيد النكرة قوله نلبث حولا كاملا كله لا نلتقي الا على منهج نلبث بفتح الباء

مضارع لبث بكسرها اي نقيم ومصدره اللبث بفتح اللام وسكون الباء قال الجوهري على غير قياس لان

المصدر من فعل بالكسر قياسه التحريك اذا لم يتعد مثل تعب تعبا والحول السنة والمنهج الطريق

فان الشاعر يتجنب محبوبه على الاعراض وطول الفرقة حتى انه يلبث سنة كاملة لا يراه في محل خلوة

ولا يلاقيه الا في الطريق التي يسلكها المارة والبيت شاهد صدق لما ذهب اليه الكوفيون من جواز

تاكيد النكرة المحدودة وهي المعلومة المقدار المؤقتة كسنة وشهر ويوم وليلة ودينار ودرهم بكل

واخواته لا بالنفس والعين ومذهبهم ليس ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المحدود وعلى هذا

لا تشترط عندهم تطابق التاكيد والمؤكد في التعريف والتنكير الثالث ان تضاف الى ضمير ملفوظ

به وحكمها ان لا يعمل فيها عامل الا الابتداء ليس كذلك بل الغالب عليها ان تكون تابعة نحو جاء

القوم كلهم واكرمتهم كلهم ومررت بهم كلهم وحيث تخرج عن التبعية فالغالب عليها ان لا تعمل فيها الا الابتداء

وعبارته لا توفي بذلك ومن القليل قوله فيصدر عنه كلها وهو ناهل هذا عجز بيت صدره

يميد اذا مادت عليه دلاؤهم يقال ماد الشيء يميد ميدا اذا تحرك وكانه يصف منهلا اي انه يضطرب

ويتحرك اذا تحركت عليه الدلاء فيصدر عنه كل من تلك الجماعة اصحاب الدلاء وهو ناهل اي ريان قال

ابو زيد الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد ولا مانع ان يكون منه قوله على رضى

فلما نبيا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والحق والتقى نبيا الهدى علمناه علما بينا

والتقى مصدر وقولك تقيت الشيء اتقيه اي حذرته وصنت نفسي منه واصله الواو قال الجوهري

اتقى يتقي واصله اوتقى على افتعل فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وابدلت منها التاء وادغمت فلما

كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التاء من نفس الحرف فجعلوه اتقى يتقي بفتح التاء فيهما مخففة

ثم لم يجد والله مثالا في كلامهم يلحقونه به فقالوا اتقى يتقي مثل قضى يقضي والتقى في عرف الشرع فعل

فعل الحسنات وترك السيئات وقد يراد بالتقوى اجتناب المعاصي سواء اتى بالحسنات او لم يات بها

وقول ابي بكر وكعب ولبيد رضي الله عنهم كل امرئ مصبح في اهله والموت ادنى من شراك نعله

كل ابن انثى وان طالت سلامته يوما على الة حدباء محمول الا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة

زائل في سوق المصنف هذه الابيات على هذا النمط لف ونشر مرتب فالشعر الاول ينسب الى ابي بكر

الصديق رضي الله عنه وهو محتمل لان يكون بيتا واحدا من تام الرجز وان يكون بيتين من مشطوره

والقضية ثابتة في الصحيح روتها عائشة رضي الله عنها وذلك انهم لما قدموا المدينة اصابتهم وعك

فكان ابو بكر رضي الله عنه اذا اخذته الحمى يقول كل امرئ مصبح في اهله الخ وكان بلال رضي الله عنه اذا

اصابه ذلك يرفع عقيرته اي صوته ويقول الا ليت شعري هل ابيتن ليلة بواد وحولي اذخر

وجليل وهل اردن يوما مياه مجنة وهل يبدون لي شامة وطفيل وقوله مصبح في اهله يحتمل ان

يراد يحله في اهله صبحا او يقال له انعم صباحا او يسقى صبوحه وهو شرب الغداة والشراك

ككتاب سير النعل والاذخر بذال وخاء معجمتين حشيشة طيبة الريح والجليل الثمام العظم بثاء مثلثة

مضمومة وقد مر في ديباجة الكتاب ومجنة سوق هجر بقرب مكة وشامة وطفيل جبلان على نحو ثلثين ميلا

مرتكبا

٥٤

من مكة او جبلان بمكة ومجنة او عينان او جبلان على بريد من مكة او وادي تمثل ابو بكر رضي الله عنه عند

اخذ الحمى بما ينزل به من الموت الشامل للاهيل والغريب وبلال رضي الله عنه تمنى الرجوع الى الوطن

على عادة الغرباء وفرق ما بين المقامين غير خفي والبيت الثاني لكعب بن زهير من قصيدته الطويلة

التي مدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وانشده اياه واثابه عنها البردة وقضيتها مشهورة والمراد

بالالة الحدباء النعش الذي يوضع عليه الميت يعني ان الانسان لا بد له من الموت وان طالت سلامته

والبيت الثالث للبيد بن ربيعة العامري وقد مر الكلام عليه في الخاتمة المجمع وقول السموأل

اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل السموأل بسين مهملة وميم مفتوحتين

وواو ساكنة وهمزة مفتوحة ولام هو ابن عاديا من شعراء الحماسة وهو من اليهود والنحاة يجعلون السموأل

من الاعلام المرتجلة وفي القاموس والسموأل بالهمز طير يكنى ابا برا وذباب الخل وابن عاديا

يحتمل ان يكون منقولا والمرء فاعل بمحذوف يفسره ما بعده عند سيبويه اي اذا لم يدنس المرء لم يدنس من

من اللؤم عرضه والاخفش يجوز ذلك ووجها اخر وهو ان يكون مبتدا خبرا عنه بما بعده واللؤم

بلام مضمومة وهمزة ساكنة ضد الكرم والعرض بكسر العين المهملة وسكون الراء النفس وجانب الانسان

الذي يصونه من نفسه وحسبه ان ينتقص ويثلب ومن دامو سافي قوله تعالى كل نفس بما كسبت

رهينة قال الزمخشري رهينة ليست بتانيث رهين في قوله تعالى كل امرئ بما كسب رهين لتانيث

النفس لانه لو قصدت الصفة لقيل رهين لان فعيلا بمعنى مفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث وانما

هي اسم بمعنى الرهن كالشتيمة بمعنى الشتم كانه قيل كل نفس بما كسبت رهن ومنه بيت الحماسة

ابعد الذي بالنعف نعف كويكب رهينة رمس ذي تراب وجندل كانه قال رهن رمس والمعنى

كل نفس رهن بكسبها عند الله غير مفكوك انتهى والنعف ما انحدر من حزونة الجبل وارتفع عن منحدر

الوادي ومن الرملة مقدمها وما استرق منها وكواكب بالضم والف بعد الواو جبل بعينه ويجوز ان

يكون كويكب تصغير له وصف في قول الفرزدق وكل رفيقي كل رحل وان هما تعاطى القنا

قوماهما اخوان وهذا البيت من المشكلات لفظا ومعنى واعرابا فلنشرحه قوله كل رحل كل هذه

زائدة اولا لا تم زيادتها فان العموم في الرحل مراد كما انه كذلك في الرفيقين اي ان كل رفيقين لكل رحل

هذا شانهما ولو كانت الثانية زائدة لم يحصل العموم في الرحل وهو مطلوب قال وعكسه اثبات اللام

للضرورة فيمن قال لها متنتان خظاتا اذا قيل ان خظاتا فعل وفاعل اقول ما انشده بعض بيت لامرئ القيس

وهو تمامه لها متنتان خظاتا كما اكب على ساعديه النمر والمتنان جنبتا الظهر وخظاتا قال الكسائي

فيه اراد خظتا اي تحركتا يقال خظا يخظو خظوا وخظا لحمه اذا تحرك وكان من حقه ان يقول خظتا كما

يقال غزتا الا انه اثبت الالف ضرورة وقيل اراد خظاتان فهو اسم مثنى حذفت نونه للضرورة كما قال

هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر فيمن رواه برفع اسار ومنة ودم والخظاة

المكتنز من كل شيء قال او الالف من تعاطى لام الفعل ووحد الضمير لان الرفيقين ليسا باثنين

بل هما كثير اقول فينبغي الاتيان ح بضمير الجماعة لا بضمير الواحد قال ثم حمل على المعنى اذ قال هما اخوان

اقول وفي نسخة على اللفظ واما النسخة الاولى فظاهرة لان معنى كل بحسب ما تضاف اليه وقد اضيفت

الى مثنى فيكون معناها مثنى فعاد اليها ضمير الاثنين بهذا الاعتبار واما النسخة الاخرى التي هي ثم

حمل على اللفظ فقد يستشكل ظاهرها لان لفظ كل مفرد مذكر فكيف يعود اليها ضمير الاثنين باعتباره

اللفظ وجوابه ان المراد لفظ المضاف اليه كل وهو المثنى وهذا معنا الا انها بحسب ما يضاف اليه فآل
الامر الى الحمل على معنى كل وهو الاثنينية المستفادة من مدخولها المضاف اليه قال وقوله قوما اما
بدل من القنا لان قومهما من سببهما او معناه ثناؤهما فحذفت الزوائد فهو بدل اشتمال اقول ينبغي
ان يكون لان قومها من سببها بضمير المفرد المؤنث عائد الى القناة اذ المراد ان يكون بين البدل والمبدل
منه ملابسة بغير الجزئية والكلية ليكون بدل اشتمال كما عرفه وهذا انما يناسبه ان يكون قوم القناة من
سببها لا كون مقاومة الرفيقين من سببهما قال او مفعول مطلق من باب صنع الله اقول باب صنع الله
باب المصدر المحذوف عامله وجوبا قياسا اذ هو مفعول مطلق يبين فاعله بالاضافة نحو وعد الله وصبغة الله
وقوما بتقدير كونه مصدرا على ما ادعاه ليس كذلك لانه انما حذف عامله جوازا فلعل المشابهة في مطلق
الحذف قال والمعنى ان كل الرفقا في السفر اذا استقروا رفيقين فهما كالاخوين لاجتماعهما في السفر
والصحبة وان تعاطى كل واحد منهما مغالبة الاخر اقول اطال المص في تقرير ما يزيل الاشكال الذي ادعاه
وكله مبني على حرف واحد وهو ثبوت تنوين قوما من جهة الرواية ولعلها ليست كذلك وانما هي قوماهما
تثنية قوم والمثنى مضاف الى ضمير الرفيقين ولا اشكال ح لا لفظا ولا اعرابا ولا معنى اذ المعنى على هذا
التقدير ان كل رفيقين في السفر اخوان وان تعادى قوماهما وتعاطوا المطاعنة بالقنا وقد رايت نسخة
من ديوان الفرزدق هذا البيت مضبوط الميم من قوماهما بفتحة واحدة وملكت هذه النسخة في جلدين
وضبط هذا البيت هو الذي كان باعثا لي على شرائها ولله الحمد والمنة قال وقول لبيد وكل اناس سوف
تدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل اقول قد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في رد من حرف
الراء قال وقوله في قول الاخر وكل مصيبات الزمان وجدتها سوى فرقة الاحباب هينة الخطب
ويروى وكل مصيبات تصيب فانها وعلى هذا فالبيت مما نحن فيه اقول وذلك لان كلا على هذه الرواية
الاخيرة تكون مضافة الى منكر واما على الاولى فالمضاف اليه معرفة فليس مما الكلام فيه وكان ينبغي
ان ينشد البيت اولا على الوجه الذي يكون به شاهدا على المقصود ثم يقول ويروى وكل مصيبات الزمان
وحدها وليس مما نحن فيه اذ المطلوب بالذات ايراد الشاهد على الحكم المذكور واما افادة ان البيت روي
على وجه لا يتاتى معه الاستشهاد على ذلك فامر غير مقصود بالذات والخطب سبب الامر يقال ما خطبك
اي ما سبب الامر الذي انت فيه قال ورده ابو حيان بقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل قال صح
حديقة كالدرهم اقول الضمير من قوله عائد الى النبت المتقدم ذكره في البيت الذي قبل هذا البيت وهو عليه صح
قوله او روضة انفا تضمن نبتها غيث قليل الدمن ليس بمعلم والعين مطر ايام لا يقلع والثرة
الكثيرة الماء والحديقة الروضة ذات الشجر ويروى فتركن كل قرارة اي حفرة ومعنى تركها كالدرهم
ان كل حديقة او حفرة صارت بسبب استدارتها بالماء وبياض حافاتها وصفائه تشبه بالدرهم والروضة
الانف التي لم ترع والدمن البعر يريد ان الغيث لم يكن معه بعر ينقص طيب ريح الروضة وان الروضة
لم يكن بمعلم تطاءه الدواب حتى تنقص نضارتها وبهجتها وبتغير عرفها قال كقوله من كل كوماء
كثيرات الوبر اقول الكوماء على زنة الحمراء الناقة العظيمة السنام والوبر للناقة صوفها وقد وبر البعير
فهو وبر بالكسر فيهما قال وعليه اجاز ابن عصفور في قوله وما كل ذي لب بموتيك نصحه ان يكون
موتيك جمعا حذفت نونه للاضافة اقول الاتيان بضمير الجمع مع ارادة الحكم على كل واحد قليل فالحمل
عليه عند وجود مندوحة عنه خلاف الاولى لا سيما وقد تايد الافراد بقوله نصحه وبقوله في عجز

البيت

البيت وما كل موت نصحه بلبيب فافرد ايضا فحمل الاول على الامر الكثير معتضد بالكلية ومناسبة الصدر
للعجز فكيف يعدل عن ذلك مع عدم الملجئ اليه قال ويحتمل ذلك قول فاطمة الخزاعية تبكي اخويها اخوي اخويها
لا تبعدا ابدا وبلى والله قد بعدا كل ماحي وان امروا واردوا الحوض الذي وردوا اقول تبعدوا
بفتح العين وبعد وابكسرها يقال بعد الرجل يبعد اذا هلك والمصدر البعد بالفتح واما البعد الذي
هو ضد القرب فبضم الباء وسكون العين تقول منه بعد يبعد بالضم في الماضي والمضارع ويمكن ان
يكون ما في البيت منه وامروا بكسر الميم اي كثروا وعظموا ومنه قول ابي سفيان لقد امر امر ابن ابي كبشة
يعني النبي صلى الله عليه وسلم اي عظم واشتد والمراد بورود الحوض الذي وردوه الموت قال وذلك
في قولها امروا فاما قولها وردوا فالضمير لاخويها اقول هنا سوال وهو وارد واشتمل امروا انما ذكره
المص للمزيد كونه وجوابه انه خص امروا بالذكر لنصوصيته في مطلوبه اذ لا يحتمل غير ذلك واما واردوا فليس لعله واردوا
متعينا لهذا المعنى اذ يحتمل ان يكون في نفس الامر مفرد الاحياء والعيون باللفظ بالكتابة قال هذا
ان حملت الحي على نقيض الميت وهو الظاهر وان حملته على مرادف القبيلة فالجمع في امروا واجب اقول
لا تم ذلك لان الحي وان اريد به القبيلة مفرد لفظا دال على الجمع معنى فهو كالفريق فلك رعاية لفظه
ورعاية معناه ومما يدل عليه قول الشاعر كحي عرندس ذي طلال لا يزالون ضاربين القباب
العرندس من الابل الشديد واستعمله هنا للعقلاء على جهة التشبيه البليغ او الاستعارة على
راي والطلال بفتح الطاء الحالة الحسنة والهيئة الجميلة وجر القباب اما بلام محذوف اي ضاربين
للقباب بحذف الجار وابقى عمله شذوذا على حد قوله اذا قيل اي الناس شر قبيلة اشارت كليب
بالاكف الاصابع واما على ان الاصل القبابي بياء النسب للمبالغة وحذف احداهما وسياتي في
هذا البيت كلام في حرف اللام قال ونظيره ولا تكونوا اول كافر به فان كافر نعت لمحذوف مفرد لفظا
مجموع معنى اي اول فريق كافر اقول انما احتيج الى التاويل لان اول افعل تفضيل وهو اذا اضيف
الى نكرة وجب تطابق صاحب افعل والمضاف اليه مثل هو افضل رجل وهما افضل رجلين وهم افضل
رجال وههنا صاحب افعل جمع والمضاف اليه مفرد فوجب التاويل فاول المص المضاف اليه بحيث
صار جمعا في المعنى وهو احد ما قيل هنا قال ولولا ذلك لم يؤت بالافراد اقول التاويل لم ينحصر في
المضاف اليه حتى يتم هذا بل الذي ينبغي ان يقال التاويل واجب كما مر فاما ان يأول المضاف اليه بحيث
يصير جمعا في المعنى كما تقدم او يأول صاحب افعل بان يجعل مفردا ليحصل التطابق اي ولا يكن كل
واحد منهم اول كافر وقد ذكر الزمخشري كلا من التاويلين قال واشكل من الاثنين قوله تعالى
وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون اقول المراد بالاثنين قوله تعالى وهمت كل امة برسولهم
لياخذوه وقوله تعالى وعلى كل ضامر ياتين وانما كانت الاية التي تلاها اخيرا اشكل من تينك الاثنين
لان التاويل المتاتي فيهما متعذر فيها فان شيطانا المضاف اليه مفرد لفظا ومعنى بخلاف المضاف اليه
في تينك الاثنين قال ولو ظفر بها ابو حيان لم يعدل الى الاعتراض ببيت عنترة اقول مراده
لو ان ابا حيان لم يظفر بها ولعله ظفر بها وراى صحة الجواب الذي ذكره المص واضرب عن ايرادها
وهذا تحامل عجيب بل الظن بابي حيان انه ظفر بالاية والجواب عنها فان ذلك كله مذكور في الكشاف
وهو نصب عينيه وفي تفسير ابي حيان المسمى بالبحر المحيط ما نصه ولا يجوز ان يكون لا يسمعون صفة
ولا استئنافا جوابا لسائل سال لم تحفظ من الشياطين لان الوصف بكونهم لا يسمعون والجواب بذلك

لامعنى للحفظ من الشياطين على تقديرهما اذ يصير المعنى مع الوصف وحفظا من كل شيطان مارد غير
سامع او مستمع ولذلك لا يستقيم مع كونه جوابا انتهى وقد استبان بطريق اليقين انه ظفر بالآية واحاط علما
بما ذكره المص اعاذنا الله من حسد يسد باب الانصاف ويصد عن جميل الاوصاف اذ لا معنى للحفظ
من شيطان لا يسمع اذا كان المراد انه لا يسمع بعد الحفظ صح جعله استينافا او صفة وحالا مقدرة
وسياتي الكلام على ذلك في الباب الثاني ان شا الله تعالى وانما هو عايد الجمع المستفاد من الكلام الا
الجمع انما استفيد من كل شيطان لا من الكلام بجملته فان قلت يحمل على ان المراد من بعض الكلام فحذف
المضاف للقرينة وهو سهل قلت المص نفسه لا يستسهل ذلك ويقدم على تخطية الائمة بمثله الا ترى
انه عد في الباب السادس من الامور التي اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها قولهم العطف على عاملين
قال والصواب على معمولي عاملين وقولهم الفا جواب الشرط قال والصواب رابطة لجواب الشرط ومثل
ذلك لا حرف مضاف لقرينة وكذا اعترض على ابن مالك في قوله وعند للحضور والصواب لمكان الحضور
وقد مر في حرف العين المهملة والصواب ان الضمير لا يعود من خبرها الا مفرد اعدا على لفظها ايضا
وقع في صحيح البخاري في كتاب الاعتصام بالسنة في باب الاقتدا بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كل امتي يدخلون الجنة الا من ابى قالوا ومن يابى قال
من اطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد ابى فقد عاد الضمير من خبر كل المضافة الى معرفة غير مفرد
وانما لم نقدر ضميرا كان راجعا لكل لئلا يخلوا مسؤلا عن ضمير فيكون ح مسندا الى عنه كما توهم
بعضهم لان المعنى ح كل افعال هذه الجوارح كان عنه مسؤلا فيكون اسم كان ضميرا راجعا لكل ومسؤلا
لا ضمير فيه ضرورة ان فعل الجارحة لا يسأل وانما يسال عنه فيكون عنه على هذا التقدير نائبا عن
الفاعل وهو لا يتقدم على رافعه كالفاعل قلت لم لا يجوز ان يكون مسؤلا ضمير يعود الى المكلف اي كان
كل افعال تلك الحواس عنه مسؤلا هو اي المكلف قلت لو كان كذلك لوجب ابراز الضمير لجريان الصفة
على غير من هي له فان قلت لم لا يكون ذلك على مذهب الكوفيين فانهم لا يرون وجوب ابرازه الا عند اللبس
ولا لبس قلت بل اللبس حاصل وذلك لانه مع عدم ابراز الضمير يحتمل ان يكون عنه نائبا عن الفاعل
وقدم على رايهم لانهم لا يتحاشون من ذلك ويحتمل ان يكون النائب ضميرا يحمله مسؤلا يعود الى المكلف
فالالتباس حاصل والصواب ان المقدر يكون مفردا انكر فيجب الافراد وقد قدم في المغني
ان الصواب التفرقة بين ارادة الكل الافرادي والكل المجموعي واطلق هنا وجوب الافراد عند تقدير
المضاف اليه مفردا انكر فينبغي ان ياتي ذلك التفصيل هنا وافاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض
الافراد ذكر الفعل ليس للتقييد بل الوصف كذلك تقول لست آخذا كل الدراهم وكل الثياب لست
لابسا على القول بجواز التقديم في مثل هذا وقوله ما كل ما يتمنى المرء يدركه هذا
صدر بيت عجزه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن والتمثيل بالبيت مستقيم على تقدير رواية الرفع
وجوز فيه ابن جني النصب على اضمار فعل على شريطة التفسير ويستقيم التمثيل ايضا عليه
كقوله عليه الصلاة والسلام لما قال له ذو اليدين انسيت ام قصرت الصلوة كل ذلك لم يكن
المراد انه لم يقع واحد من القصر والنسيان على شمول النفي وعمومه لوجهين احدهما ان جواب ام
اما بتعيين احد الامرين او بنفيهما جميعا تخطية للمستفهم لا بنفي الجمع بينهما لانه عارف بان الكائن احدهما
والثاني ما روي انه لما قال النبي عليه الصلاة والسلام كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد

الا

ايضا

كونه

كان ومعلوم ان الثبوت للبعض انما ينافي النفي عن كل فرد لا النفي عن المجموع كذا قرره التفتازاني
وقول ابي النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع برفع كل ووجه الاستدلال
به ان الشاعر عدل عن النصب الفصيح المستغني عن الاضمار الى الرفع المفتقر اليه وليس الا لافادة
هذا المعنى اي لم اصنع شيا مما ادعته علي من الذنوب لكن سيبويه في الكتاب عند انشاد قول
ابي النجم كله لم اصنع وهذا اضعف اي حذف الضمير وهو بمنزلته في غير الشعر لان النصب لا يكسر
البيت ولا يخل به ترك اضمار الهاء كانه قال كله غير مصنوع انتهى وقضيته انه لا فرق بين الرفع والنصب
في افادة معنى كله غير مصنوع وقد اختار الشيخ تقي الدين السبكي صحة ما قاله سيبويه وحمله على
ظاهره وعلله بان اللفظ اذا ابتدى بكل وجعلنا كل فرد نحا ملها المتاخر في معنى الخبر عنها لان
السامع اذا سمع المعمول يتشوق الى عامله تشوق سامع المبتدا الى خبره فكان كله لم اصنع منصوبا
ومرفوعا سواء في المعنى وقد استبان لك من هذا ان المعمول به مسند اليه في المعنى
وقد اسلفنا ذكره في كم وانما نبهنا على ذلك مع ظهوره لان بعض الطلبة بهذه البلاد انكره ولا يلتفت
الى انكاره وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت ابي النجم بانه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه
قد اسلفنا ان سيبويه قال في الكتاب ما هو صريح او كالصريح في ذلك وحسبك به اماما
كبيرا يقتدى به وكان المص لم يطلع على كلامه والا لم يغفل ما ذكره عن الشلوبين وابن مالك وقد ساق
الشيخ بها الدين في شرح التلخيص كلام سيبويه في المسئلة كما مر وقد يشكل على قولهم في
المسئلة الاولى والله لا يحب كل مختال فخور وكذا قوله تعالى والله لا يحب كل كفار اثيم وقوله تعالى ولا
تطع كل حلاف مهين وقد صرح بعضهم بان هذا الحكم اكثري لا كلي وح لا تم النقض بشي من هذه الايات
وجاتها الظرفية من جهة ما فيه تسامح فان الظرفية انما جاتها من جهة نيابة ما
وصلتها عن الوقت لا من جهة ما وللوجه الاول معترا بان كثرة مجي الماضي بعدها الخ
كيف يكون هذا مقربا مع ان ما المصدرية توصل بالجملة الفعلية مطلقا سوا كان فعلها ماضيا او
مضارعا وكذا الظرفية المصدرية توصل بالفعلية اعم من ان يكون فعلها ماضيا او مضارعا ولا
مزية للاول على الثاني ان تلك عامة ولا يدخل عليها اداة العموم لا تم امتناع دخول اداة
العموم على العام فقد مر في كل الداخلة على المعرف بالالف واللام اختيارا لارادة العموم بكل من الافراد
ولا نزاع في صحة دخول كل على الموصولات التي هي من صيغ العموم كالذي والتي ومن وغيرهن
واذ اقلت كلما استعد عينك فان زرتني تعبدي حر فكل منصوبة ايضا على الظرفية ولكن ناصبها محذوف
مدلول عليه بجر المذكور في الجواب تامل هذا مع اسلفه عند الكلام في حيث على قوله اذا ريده
من غير ما نحن له اناه زيد يا خليل بواصله ان ما لا يعمل لا يفسر عاملا ولم يقيده بباب الاشتغال
ولا شك ان المفسر هنا وقع في حيز الشرط فلا يفسر عاملا لكن الذي ينبغي الجزم به ان هذا مقصور
على باب الاشتغال كما صرح به المص في موضع آخر وانشد قوله وقولي كلما جشأت وجاشت
مكانك تحمدي او تستريحي قال الجوهري وجاشت نفسي اي غثت وتقال دارت للغثيان
فاذا اردت انها ارتفعت من حزن او فزع قلت جشأت ومكانك اسم فعل بمعنى اثبتي كذا قيل وفيه
نظر اذ لا مانع من جعله ظرفا للمقدر وليس بنا ضرورة الى كونه اسم فعل وتحمدي مبني للمفعول وقولي
مبتدا وكلما ظرف متعلق به والخبر قوله مكانك تحمدي او تستريحي اي قولي هذا اللفظ مثل قولي لا اله الا الله

وقوله تعالى م

باعتبار الكثرة ... الادابين

كلا وكلتا

كلا وكلتا قال او بالمجاز كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل اقول المدى بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه مستقبل كل شي والقبل بفتح القاف والبا الموحدة مطلق على امورمنها المحجة الواضحة ذكر ذلك بمعناه في القاموس يقول ان للخير وللشر غاية ينتهيان اليها وتقفان عندها وكلاهما امر مستقبله الانسان ويحرمه لانه واضح لا يخفى وضبط بعضهم القبل في البيت بكسر القاف وفتح البا على انه جمع قبلة يعني ان كليهما مثابة القبلة التي يتوجه اليها المصلي قال فان ذلك حقيقة في ذلك واشير بهما الى المثنى على معنى وكلا ما ذكر على حد ما في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك اقول قال الزمخشري والذي حسن منه ان اسما الاشارة تثنيتها وجمعها وتانيثها ليس على الحقيقة يعني والذي حسن من وضع اسم الاشارة مع افراده موضع المتعدد ومع تذكيره موضع المونث ان تثنية اسما الاشارة وجمعها ليسا على القانون المتعارف في غيرها من الاسماء بان يلحق ما ولخرها الف ونون اونون وما او واو ونون بل بوضع صيغ مخصوصة ولذا انثيتها ليس بالحاق التاء فاريد بالمفرد منها ما اراد بالمثنى والمجموع وبالمذكر ما اراد بالمونث قال وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله كلا اخي وخليلي ولجدي عضدا اقول هذا صدر بيت عجزه وساعدا عند الملم الملمات الخليل الصديق قال ابو بكر بن فورك الخلة صفا المودة التي الاختصاص بتخلل الاسرار وقال بعضهم اصل الخلة المحبة وما احسن قول القايل قد تخللت مسلك الروح مني وبذا سمي الخليل خليلا فاذا ما نطقت كنت حديثي واذا ما سكت كنت الغليلا والعضد والساعد بمعنى وهو من المرفق الى الكتف اي واجدي معينا لي ومعاضدا عند نزول النوازل وهو المراد بالملم الملمات قال وقد اجتمعا في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي اقول البيت للفرزدق يصف فرسين تجاريا وجد الجري عظم يقال جد فلان في عيني يجد جدا بكسر الجيم في المضارع وفتحها في المصدر واقلعا كفا عن الجري ورابي منتفخ ويقال ربا الفرس اذا انتفخ من عدو او فزع والاسمية في محل النصب حال من الفاعل في اقلعا قال ثم الصواب في انشاده يوم الخارم اذ لا يقال ان المنية توفي نفسها اقول لم يتبين لي معنى البيت بتقدير ثبوت هذه الرواية اذ المخارم جمع مخرم بكسر الرا وهو منقطع انف الجبل وهي افواه الفجاج كما في الصحاح والايفا الاشراف على الشي او دفعه وانيا فتامله

كيف

كيف قال وهو اسم لدخول الجار عليه بلا تاويل في قولهم على كيف تبيع الاحمرين اقول احترز بقوله بلا تاويل من نحو عجبت من ان يسن زيدا قال ولابدال الاسم الصريح منه في نحو كيف انت الصحيح ام سقيم اقول يريد بلا تاويل والا ورد نحو ان تفعل الخير احسانك الي الفقرا قال ولمباشرته للفعل انتفت الحرفية اقول لان الفعل لا يباشر الفعل من غير فاصل الا عند القايل بنحو قام قام زيد والفرض انتفاوه في نحو كيف كنت قال لا تكون كيف بدلا من الابل لان دخول الجار على كيف شاذ على انه لم يسمع في الى ثم في على اقول يشير بدخوله على عليها الى المثال الذي حكاه عنهم اولا وهو على كيف تبيع الاحمرين وقوله لم يسمع في الى شهادة على نفي وفي شرح البزدوي المسمى بالكشف ما نصه اعلم ان معنى الاستفهام قد يسلب عن كيف فيبقى دالا على نفس الحال كما حكى قطرب عن بعض العرب انظر الى كيف تصنع اي الى حال صنعه الى هنا كلامه وهو شاهد بثبوت ما نفاه المص وفي شرح الكافيه للرضي واما قولهم انظر الى كيف تصنع فكيف فيه خارج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر قال وانما هي منصوبة بما بعدها على الحال وفعل النظر متعلق بها وهي وما بعدها بدل من الابل بدل اشتمال اقول

اذا كانت

اذا كانت الجملة المنتظمة منها ومما بعدها بدلا من الابل مجرورة بالي وقد تقرر ان العامل في البدل هو العامل في المبدل منه او نظيره على الخلاف فقد لزم تعليق حرف الجر عن العمل ضرورة وهو باطل فان قلت اذا دخل حرف الجر على كيف كانت مسلوبة الدلالة على الاستفهام ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها نص عليه المص في حواشي التسهيل وح فلا اشكال قلت هو قد صرح هنا بان كيف في الاية للاستفهام حيث ابطل كون كيف بدلا من الابل بانه يلزم ان يعمل في الاستفهام فعل متقدم عليه فلا تاتي مع ذلك ان يتعلق بما في الحواشي والذي ينبغي ان يقال ان كيف ليست في الاية للاستفهام وانها مضافة الى الجملة بعدها كما في قول بعض العرب انظر الى كيف تصنع الى الى حال صنعه كما مر والمعنى افلا ينظرون الى الابل حال صنعها فالبدل مستقيم والارتباط حاصل او يقال هي للاستفهام والجملة وهي قوله كيف خلقت بدل من مجموع الجار والمجرور باعتبار المحل ولا يخفى ان نظر يتعدى بنفسه تارة وبالحرف اخرى تقول نظرته ونظرت اليه فيتعدى بالحرف الى الابل وبنفسه الى البدل فهو عامل في محل الجملة نصبا والعامل معلق عن العمل فيها لاجل الاستفهام وقد تكون الجملة المعلق عنها في محل مفعول مقيد بالجار الذي يتعدى به العامل الى فيه بحث سنقف عليه في الباب الثاني ان شا الله تعالى قال ومثلهما في ابدال الجملة فيها كيف من اسم مفرد قوله الى الله اشكوا بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان اي اشكوا هاتين الحاجتين تعذر التقائهما اقول لا يتعين هذا الذي ذكره اذ يجوز ان يكون قوله كيف يلتقيان جملة استئنافية نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد التقاء الحاجتين وقد انشد المص هذا البيت ثانيا في الباب الثاني في الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من الاعراب والشام بلاد عن مسافة القبلة وسميت بذلك لان قوما من بني كنعان تشاموا اليها اي تياسروا او سميت بسام بن نوح فانه بالشين بالسريانية او لان ارضها شامات بيض وحمر وسود وعلى هذا لا يهمز وقد تذكر كذا في القاموس قال وانشد عليه اذا المرء لا يغنيه ما له فتاته وهان على الادنى فكيف الاباعد اقول القناة كناية عن الضعف وسوء الحال قال لم يحتمل ان الاباعد مجرور وربما فتح مبتدا او محذوف اي فكيف حال الاباعد على حد قراءة ابن جماز والله يريد الاخرة او بتقدير فكيف الهوان على الاباعد بحذف المبتدا او الجار او بالعطف بالفاء ثم اقحمت كيف بين العاطف والمعطوف لافادة الاولوية بالحكم اقول ابن جماز بجيم مفتوحة وراء والاحتمال الاول حرمن الثاني واما قوله او بالعطف بالفاء الى اخره فمشكل اذ لا نص الصريح على ذلك مع ما قدمه من ان كيف مرفوع المحل على الخبرية اذ الاقحام ينبغي ان لا يكون له محل ويمكن ان يكون قوله بالعطف متعلقا بمحذوف والتقدير او يوجه ذلك بالعطف فيكون هذا قسيما لما تقدم والله تعالى اعلم

حرف اللام

حرف اللام قال والعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر اقول لتميز عن لام الابتدا اذا دخلت هي ولا سيما نحو لهولاء ولهولاء فابقيت لام الابتدا على الاصل وهو الفتح وكسرت لام الجر لتكون حركتها على وفق اثرها واما اذا دخلت على المضمر فلا باس لان لام الابتداء لا تدخل الا على الضمير المرفوع نحو لانت فانثر واح في لام الجر الفتح جريا على الاصل قال الا مع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة اقول لاجتماع شيين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم وللضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث موقع الضمير الذي تفتح لام الجر معه وانما قال المباشر ليا احترازا من ان لا يكون مباشرا لها كقوله يا للكهول وللشبان للعجب فتكسر لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث قال واما قراءة بعضهم الحمد لله بضم اللام فهو عارض الاتباع اقول هي قراءة

ابراهيم بن ابى عبلة حكاها عنه الزمخشرى وحكى عن الحسن البصرى انه قراء الحمد لله بكسر الدال اتباعا لها اللام
قال والذى جسرهما على ذلك والاتباع انما يكون فى كلمة واحدة كقولهم منحدر الجبل ومغيرة تنزل الكلمتين
منزلة كلمة لكثرة استعمالها مقترنتين واشف القراءتين قراءة ابراهيم حيث جعل الحركة البنائية تابعة للاعرابية
التى هى اقوى بخلاف قراءة الحسن هذا كلامه واعترض بان قوله والذى جسرهما على ذلك يشعر بان قراءتهما
مبنية على القياس دون السماع وهو جسارة عظيمة لا يبالى بارتكابها الا جرى الى قوله فى الانعام والذى حمل
ابن عامر على قراءة قتل اولادهم شركائهم انه راى فى بعض المصاحف شركائهم مكتوبا بالياء واما قوله واشف
القراءتين فمعناه اصلهما واما كانت الحركة الاعرابية اقوى من حيث انها مختلفة الدلالة على المعنى وان كانت
الحركة البنائية لازمة اذ لا خفاء ان الوضع والدلالة هو الاصل فى الالفاظ وهيا تها طـ وكلامه صريح
فى ان حركة الاتباع بنائية وابن مالك يرى انها ليست اعرابية ولا بنائية قال وهذا لازمه لا لابن جنى
لما سأذكره بعد اقول هو ان ابن جنى يرى ان لام المستغاث متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل
واما ابن عصفور فيرى انها متعلقة بادعو فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل فى غير باب ظن وفقد
وعدم وسيقف على ما يرد عليه قال ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل اقول كانهم فعلوا ذلك
كراهة لا دخال صورة لام الجر المختصة بالاسم الظاهر على صورة الفعل ففتحوا اللام لتشابه ما يدخل على
الفعل قال وللخافض النار اقول فصله عن الاول لانه فى الظاهر مما وقعت اللام فيه بين ذات بمعنى صاحب
وذات بمعنى عذابها لتكون وافية بين معنى وذات قال وقولك هذا الشعر لحبيب اقول هو مما
وقعت فيه اللام بين ذات ومعنى وكذا ادم لك ما دمت لى فيكون من القسم الاول لا الثانى قال كقوله
ويوم عقرت للعذارى مطيتى اقول هو صدر بيت من معلقة امرى القيس المشهورة وعجزه فيا عجبا من
رحلها المتحمل عقرت جرحت والعذارى جمع عذراء وهى من النساء البكر التى لم تفتض ورحل البعير معروف
وهو اصغر من القتب ويروى كورها وهو بمعنى الرحل وقيل هو الرحل باداته والمتحمل المحمول وفتح يوم مع
كونه معطوفا على مرفوع او مجرور وهو يوم من قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل لانه بناه على الفتح لما اضافه
الى مبنى طـ ويجوز ان يكون منصوبا بفعل محذوف اى واذكر يوم عقرت قال وتعلقه بفليعبدوا اقول
ادخال الباء على مجموع قوله فليعبدوا دليل على قصد الحكاية فيلزم تعلق اللام بهذا اللفظ المحكى وليس
كذلك وانما تعلقها بالفعل فقط فينبغى ان يكون هذا على حذف مضاف اى وتعلقه بفعل فليعبدوا وكذا وقع
للزمخشرى قال لايلاف قريش متعلقة بقوله فليعبدوا امرهم ان يعبدوا لاجل ايلافهم رحلتيهم قال ودخلت
الفاء لما فى الكلام من معنى الشرط لان المعنى اما لا فليعبدوا والايلاف على معنى ان نعم الله لا تحصى فان لم
يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لهذه الواحدة التى هى نعمة ظاهرة انتهى طـ يلزم عليه تقدم ما بعد حرف الجزاء
عليه وهو ممتنع ولو قيل ان التقدير اما لايلاف قريش فليعبدوا على ما عرف ان مثل هذا الموضع من مواضع
حذف اما قياسا مطردا لكان مسلما من ذلك قال وقيل بما قبله اقول قال الزمخشرى وهذا بمنزلة التضمين
فى الشعر وهو ان يتعلق معنى البيت بالذى قبله تعلقا لا يصح الا به فيكون هذا عيبا كما ان التضمين عيب
ولم يكن به حاجة الى التنظير بالتضمين الواقع فى الشعر وترك اتهامه الادب قال وضعف بان جعلهم كعصف
انما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت اقول رد هذا بان جزاء الكفر يوم القيامة بدليل اليوم تجزى كل نفس بما
كسبت سلمناه لكن لا يمتنع ان يكون لهما وطوى ذكر الكفر لانه لم يتعلق به غرض لعوده اليهم وذكرت العلة
الثانية لانها المتمنن بها عليهم سلمناه لكن تكون اللام للعاقبة وهذا القول وهو تعلق لايلاف قريش بآخر

سوى النيل ومذهب الزجاج قال واللام تعليلية وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع فى الظرف اقول
قد صرح المص بنظير ذلك فى الباب الخامس فى الجهة السادسة منه فى النوع الثانى عشر منها فقال فى قوله تعالى
ويقول الانسان اذا ما مت لسوف اخرج حيا اذا ظرف لاخرج والمانع تقدم الظرف على لام القسم لتوسعهم
فى الظروف ومنه قولهم رضيعى لبان ثدى ام تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق اى لا نتفرق ابدا طـ
وقدم فى الفصل الثانى من المفعول التى عقدها لاذا فى الالف المفردة ان ابن الحاجب قال فى قوله تعالى واذا
تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم الاية ان اذا هنا غير شرطية فلا تحتاج الى جواب وان عاملها ما بعد ما
النافية ورده المص بان مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا فكيف ساغ له بعد
جزمه باختصاص هذا التوسع بالشعر ان يخرج التنزيل عليه فان قلت انما جزم بذلك فى ما النافية طـ
غيرها من الادوات التى لها الصدر وسائرها فى الصدر به فيكون بحكم الجميع واحدا والتفرقة تحكم قال
وقد يرجح بان الثوانى يسامح فيها كثيرا اقول لكن لا يجعل ذلك امرا مطردا تخرج القران عليه قال ومنها
اللام الداخلة فى نحو يا لزيد لعمرو وتعلقها بمحذوف وهو فعل من جملة مستقلة اى ادعوك لعمرو واسم هو حال
من المنادى اى مدعوا لعمرو قولان ولم يطلع ابن عصفور على الثانى فنقل الاجماع على الاول اقول وبقى احتمال
قول ثالث وهو ان تكون هذه اللام متعلقة بادعو الذى ناب عنه حرف النداء على راى من يقول ان لام المستغاث
زائدة للتقوية قال ولا باللام بطريق الاصالة خلافا لاكثر الكوفيين اقول قد يتوهم ان هذا معارض
لقوله فى صدر الكلام على هذا الحرف وليس فى القسمة ان تكون عاملة للنصب خلافا للكوفيين فان هذا
مخالف لجميعهم وبمناسبة الخلاف لاكثرهم لا لجميعهم ولا معارضة عند التأمل لان بعض الكوفيين المخالف
هنا هو ثعلب الذى نقل عنه انها ناصبة لنيابتها عن ان فالكوفيون كافة قائلون بانها ناصبة لكن بالحكم
بطريق الاصالة او بطريق النيابة خلاف بينهم قال وانشد ابو الحسن اذا قال قد نحن قال بالله حلفة
لتغنى عنى ذا انائك اجمعا اقول معناه اى اذا قلت للضيف قد لى اى كفانى ما شربته قال احلف بالله
لتشربن جميع ما فى الاناء من اللبن لتغنيه اى تجعله غنيا عنى كان الطعام محتاج الى من يطعمه وفيه
شاهدان للاضافة بادنى ملابسة احدهما ان الاناء للمضيف وقد اضافه للضيف لملابسته اياه فى
شربه منه وفى جعل هذه الملابسة بمنزلة الاختصاص مبالغة فى اكرام الضيف ولطف والثانى ان ذا
بمعنى الصاحب واريد به اللبن واضيف الى الاناء لملابسته اياه بكونه فيه لادنى ملابسة قال كقوله
وأبكى عيشا تقضى بعد جدته اقول هذا صدر بيت عجزه طابت اصائله فى ذلك البلد يخاطب امراة
والاصل وابكين لكن حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون الساكنة والجدة بكسر الجيم ضد البلى اى تقضى
بعد نضارته ونموه واقباله حينه والاصيل الوقت بعد العصر الى المغرب وجمعه اصل واصال واصائل
فانه جمع اصيلة كذا فى الصحاح قال وعندهم انها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب اقول يلزم عليه
عمل عامل الاسم فى الفعل فان اللام الزائدة عاملة فى الاسماء الجر وقد عملت فى الفعل النصب ومعناها التوكيد
فى الحالين فينتقض بهذا قولهم لا تعمل عوامل الاسماء فى الافعال ولا العكس لكن لعل الكوفيين لا يرون
صحة هذه الكلية فلا يرد عليهم هذا وقد اسلفنا ذلك فى حرف الحاء المهملة عند الكلام على حتى قال ووجهه
عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفى قصد الفعل ابلغ من نفيه اقول هذا مشكل
فان التوكيد لم يستفد من اللام وانما استفيد من نفى السبب وارادة نفى المسبب قال ولهذا كان
قوله ما عاد لى لا تردن ملامتى ان العواذل لسن لى بامير المخ من لا تلمننى اقول العذل سمع العين

المهمله وسكون الذال المعجمه الملامه والعواذل جمع عاذله والاميرا الملك وفيه اشكال من جهه الاخبار به عن
جمع الاناث وهو للمفرد المذكر والجواب من اوجه احدها ان فعيلا يستوى فيه المذكر والمونث والواحد والجمع
نحو قوله عز وجل والملايكه بعد ذلك ظهير على ذلك خرجه جماعه وانشد بعضهم من الشواهد عليه قول الشاعر
خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت وعليه فلا دليل للاخفش فى البيت على اعمال الوصف
غير معتمد وبنو لهب بكسر اللام واسكان الهاء قبيله من العرب لها خبره بزجر الطير الثانى ان ثم مضافا محذوفا
اى ليس عاذلهن لى باميرا اى مطاع وهو من باب حذف المضاف واعتبار حاله بعد الحذف كقوله يسقون من
ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل اى ماء بردى فحذف المضاف واعتبر حاله فى التذكير حيث
قال يصفق بالتذكير ولم يعتبر حال المضاف اليه القايم مقامه وهو بردى فلم يونث والبريص بالباء الموحده
وادٍ قال فى القاموس او الصواب البريص بالمثناه التحتيه يعنى ان منهم من انكر الموحده ومنهم من لم ينكرها بل
استصوبها الثالث ان اميرا صيغه مفرد مذكر يودى هنا معنى الجمع المونث اى ليس لى بعذلهن اميرا وفوج د
وقد قيل بمثل هذا فى مثل تلك الايه اي فوج ظهير قال وعلى هذا فهى عندهم حرف جر معدٍ اقول كيف
يكون معديا وهم يقدرون قاصدا للفعل ونصبه بعد ان يكون اللام للتقويه وكثيرا يطلقون القول بزيادتها
لاطراد صحه اسقاطها والمصرى صحه القول بانها متعلقه بالعامل بناء على انها ليست زايده محضه قال ولا هى
معديه محضه بل هى منزله بين منزلتين قال وان النصب بان مضمره وجوبا اقول هذا معطوف على قوله قبل
ان الاصل ما كان قاصدا للفعل قال وزعم كثير من الناس فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه
الجبال فى قراءه غير الكسائى بكسر اللام الاولى وفتح الثانيه انها لام الجحود اقول واما الكسائى فقرا لتزول
بفتح اللام الاولى وضم الثانيه وعليه فاللام هى الفارقه بين ان المخففه وان النافيه فيكون المعنى ان مكرهم
لتزول منه الجبال فالقراءه الاولى متضمنه لنفى كون مكرهم تزول منه الجبال والثانيه متضمنه لاثباته
ولا يستقيم عنده بالتناقض القراءتين لانهما ثابتتان بالتواتر فلا بد من التاويل وجمع ابن الحاجب بينهما بان
بان معنى قراءه الكسائى اثبات ان مكرهم عظيم تزول منه الامور العظيمه فالمراد بالجبال على هذا الامور العظيمه
التى لا تبلغ مبلغ المعجزات واما على قراءه الجماعة فالجبال مثل لايات الله تعالى وشرايعه لانها بمنزله الجبال
الراسيه ثباتا وتمكنا ويؤيده قراءه ابن مسعود وما كان مكرهم وعلى هذا المرجع النفى والاثبات باعتبار
واحد قال وفيه نظر لان النافى على هذا اعيرها ولم ولا اختلاف فاعل كان وتزول اقول المخرجون للايه على
ذلك الوجه وهم كثير من الناس لا يرون ما ذكره المص شرطا ولا يوافقون على صحته فاما يرد عليهم بعد ثبوته
بدليل لا متكلم فيه والشان فى ذلك قال والذى يظهر لى انها لام كى وان ان شرطيه اى وعند الله جزاء
مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهه فى عظمها
بالجبال كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل اقول هذا الذى ذكر انه ظهر له ليس من اختراعه
بل هو كلام الزمخشرى قال فى الكشاف وان كان مكرهم لتزول منه الجبال وان عظم مكرهم وتبالغ فى الشده
فضرب زوال الجبال منه مثلا لتفاقمه وشدته وان كان مكرهم مسوى لازاله الجبال معدا لذلك قال
وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومى مقاومه ولا فرد لفردى اى فما كان جمع
وقول ابى الدرداء رضى الله عنه فى الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما اقول واصل هذا ما كنت لادعهما
فحذفت كان فانفصل الضمير على ان ما ذكر فى البيت وقول ابى الدرداء ليس متعينا للحذف لجواز ان يكون
المعنى فما جمع مهيا لان يغلب قومى وما انا مريد لتركهما واما قوله ولا فرد لفرد فتقديره ولا فرد غالبا لفرد

وقد جعل الرضى من هذا الباب قوله تعالى وما كان هذا القران ان يفترى قال كان اصله ليفترى فلما
حذفت اللام بناء على جواز حذف الجار مع ان وان جاز اظهار ان الواجبه الاضمار وذلك لان ما كان لنا بدٌّ عن
ان وقد اسلفناه مع غيره قال والحادى عشر ان تكون بمعنى عند اقول هذه هى اللام المفيده للاختصاص
والاختصاص على ثلثه اضرب اما ان يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه نحو كتبته لغره كذا او يختص به
لوقوعه قبله نحو لخمس خلون او يختص به لوقوعه بعده نحو كتبته لليله بقيت فمع الاطلاق تكون الا
لوقوعه فيه ومع قرينه نحو خلت لوقوعه بعده ونحو بقيت لوقوعه قبله كذا قاله الرضى قال وقال
فلما تفرقنا كانى ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليله معا اقول البيت لمتمم بن نويره يرثى اخاه مالكا الذى
قتله سيف الله خالد بن الوليد رضى الله عنه وكانى ومالكا حال من الفاعل فى تفرقنا وجواب لما محذوف
وما احسن قول الشيخ جمال الدين ابن نباته المصرى يهنى الافضل ابن ايوب بالملك ويعزيه بابيه مماتا
محا ذاك العزا المتقدما فما عبس المحزون حتى تبسما وهى طويله مهما اوله وهو معقود بالانشاد
فقدنا الاجفان البريه مالكا وشمنا لانواع الحيا متمما قال والسادس عشر موافقه عن نحو
وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب اقول هذه اللام هى الجاره لاسم
من غاب حقيقه او حكما عن قول قائل يتعلق به واعلم ان الرضى حكى جواز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى فى
المحكى بالقول فلك ان تقول فى حكايه من قال زيد قائم قال فلان قائم زيد وتقول قال زيد انا قائم وقلت
لعمرو انت بخيل رعايه للفظ المحكى ويجوز ان تقول قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل رعايه لحاله الحكايه
فان زيدا او عمرا فيه غائبان قال ومنه وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه والاول اكثر
استعمالا هذا كلامه فاذن لا ينبغى ما قاله ابن الحاجب قال او يكون اسم المقول لهم محذوفا اقول
كذا ثبت فيما رايته من النسخ والصواب او يكون اسم المقول عنهم محذوفا اذ المجرور باللام هو المقول لهم وهو
مذكور لا محذوف قال وقوله كضراير الحسناء قلن لوجهها حسدا وبغيا انه لذميم اقول ضراير المراه
نساء زوجها وهو جمع ضره بفتح الضاد على غير قياس والحسد معروف والبغى مجاوزه الحد والذميم بالذال
المعجمه المذموم ضد الممدوح والظن ان الرواية فى البيت بالاهمال وهو انسب بالحسناء قال
وقوله فللموت تغذو الوالدات سخالها كما لخراب الدور تبنى المساكن اقول تغذو اما بالغين والذال
المعجمتين تربى بسقى اللبن والارضاع والسخال بكسر السين المهمله وبالخاء المعجمه جمع سخله وهو ما تضعه
انثى المعز من الضان والمعز من الولد ساعه تضعه ذكرا كان او انثى وفى البيت اقامه الظاهر مقام
المضمر والاصل كما تبنى المساكن لخرابها قال فاللام مستعار لما يشبه التعليل اقول فيكون استعاره
تبعيه وتحقيقها هنا انه شبه ترتب العداوه والحزن على الالتقاط بترتب علته الغائيه عليه ثم استعمل
استعمل فى المشبه اللام الموضوعه للمشبه به اعنى ترتب العله الغائيه عليه فجرت الاستعاره اولا فى العليه
والغرضيه وتبعيتها فى اللام كما فى نطقت الحاله بكذا فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعيرت لما يشبه
العله وصار متعلق معنى اللام هو العليه والغرضيه لا المجرور كما ذكره صاحب التلخيص قال وتخص
باسم الله سبحانه وتعالى كقوله لله يبقى على الايام ذو حيد اقول هو صدر من بيت للهذلى وعجزه
بمشمخر به الظيان والاس الحيد بكسر الحاء المهمله جمع حيده كبدره وبدر وهى الحرف النانى فى عرض الجبل
لا فى اعلاه وبفتحها حيد باسكان الياء والجمع حيود واحياد والمشمخر الجبل العالى والظيان بالظاء المعجمه
والياء المثناه التحتيه المشدده على زنه فعلان بفتح الفاء هو ياسمين البر والاس شجر معروف قال الجوهرى

وهو واوي العين واشد هذا البيت في اماكن من الصحاح نا سه بالمثناه الفوقيه لا باللام وحرف النفي محذوف اي لا اسي متربا سه تغنّاه قال وقوله فيالك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل اقول الاغار لحكام الفتل وشدت ربطت وبذبل بالذال المعجمه اسم جبل ولا ينصرف قطعا اردت به المكان او البقعه لما فيه من السببين المستقلين بمنع الصرف وهما الوزن والعلميه وانما جر في البيت بالكسره للضروره تعجب من طول الليل فهو يقول ان نجومه لا تبرح اماكنها ولا تفارق محالها فكانها مربوطه بكل حبل محكم الفتل في هذا الجبل قال وفي عنبر كفوا لهم سه در فارسا اقول قال الامام عز الدين الزنجاني في شرح الهادي سه در كلام معناه التعجب والعرب اذا اعظموا الشي غايه الاعظام اضافوه الى الله تعالى ايذانا بان هذا الشي لا يقدر على ايجاده الا الله تعالى وبان هذا اجدير بان يتعجب منه لانه صادر عن فاعل قادر ومصدر للاشيا العجيبه والدر في الاصل مصدر در اللبن يدر درا وقيل اريد بالدر هنا الخير فانهم كانوا يعتقدون ان اللبن منشا لكل خير لانه من غالب اقواتهم وكانوا يسقونه الخيل ويقرونه الضيفان واكثر ما تمثل به النحويون اضافه در الى ضمير الغايب وكثيرا ان يضاف الى ضمير المخاطب والى ضمير المتكلم كذا في شرح الحاجبية للعلامة نجم الدين سعيد ومن خطه نقلت قال بين الفعل المتعدي ومفعوله لقوله ومن يك ذا عظم صليب رجا به ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره اقول الزياده ظاهره في البيت اذ المعنى رجا به ان يكسر عود الدهر اي مغالبة الزمان والعلو عليه والباء متعلقة برجا لا بيكسر لما يلزم عليه من تقدم ما في حيز الموصول الحرفي عليه على انه قد سمع قوله كان جزاي بالعصا ان اجلدا وسوغه بعضهم للضروره ولكن لنا عنه في البيت مندوحه فلا نرتكبه قال وقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد اقول لا تتعين الزياده فيه لاحتمال ان يكون اجار بمعنى فعل الاجاره واللام صلة له حاقبل في قوله يجرح في عراقيبها نصلي اي يحرح بمعنى يفعل الجرح قال فقيل زايده اقول صرح بعضهم بانها زيدت لتوكيد الاراده ووجهه بان لام التعليل لما كانت للغرض وفي الغرض معنى الاراده الا ترى انك اذا قلت جيتك للسمن يكون معناه لاراده السمن فاذا جمع بين اللام والاراده تكون جمعا بين الارادتين فياتي التوكيد بذلك وهذا مقتضى لان اللام المحكوم بزيادتها مفيده للتعليل وهو خلاف كلام المص قال وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع بالابتدا واللام وما بعدها خبر اي اراده الله ليبين وامرنا للاسلام اقول تقدير الفعل هنا بالمصدر من غير حرف مصدري ليس بقياس والقول بانه حذف وهو موجود تقدير ايد فعه قولهم الفعل مقدر بمصدر اذ لو كان الحرف المصدري مقدرا لكان المأول بالمصدر هو الحرف وصلته لا الفعل وحده على ان حذف ان ورفع المضارع المنصوب بها ليس بمقيس ايضا على المختار قال والاصل يا بوس الحرب فاقحمت تقوية للاختصاص قال يا بوس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا اقول الاقحام ادخال شي على شي بشده وعنف والرهط ما دون العشره من الرجال لا تكون فيهم امراة ولا واحد له من لفظه والجمع ارهط واراهط كانه جمع ارهط كذا في الصحاح والبوس الشده مهموز ويخفف بابدال الواو يتعجب من شده الحرب التي ذهبت بتلك الاراهط قال وهل انجرار ما بعدها بها او بالمضاف قولان ارجحهما الاول لان اللام اقرب والجار لا يعلق اقول والمضاف جار ايضا فيلزم تعليقه هذا ان قلنا ان عامل الجر في المضاف اليه هو المضاف وهو الصحيح وان قلنا العامل اللام مقدره لزم انما تعليق الحرف الجار قال وجعل الاسم شبيها بالمضاف اقول نساله عن وجه حذف

التنوين

التنوين في أبابي مولك لا ابا للزيد والوجه شبهه مما يجب ترك تنوينه ونقول هذا العامل كالحمل على المضاف في الاعراب حمل عليه في ترك التنوين وبعضهم يقول بل هذا الاسم مبني على اجرايه مجرى المفرد فيستحق عدم التنوين ولقايل ان يقول على الاول لم كان اجراوه مجرى المضاف في الاعراب واجبا وفي ترك التنوين جايزا فان العامل للاسم شبيه بالمضاف لا يوجب ترك التنوين منه بل يجوزه فيقول لا ابا للزيد ولا ابا للزيد بالتنوين وعدمه وجوابه ان الاصل في الاسم التمكن بل الامكنيه فيكون معربا منونا فحمل على المضاف في الاعراب وجوبا لانه حمل يقتضي بقاءه على اصله وجعل حمله عليه في ترك التنوين جوازا لانه حمل يقتضي خروجه عن اصله قال او يكونه فرعا في العمل نحو مصدر ما لما معهم فعاله لما يريد اقول ووقع لابن ابا زهنا غلط وذلك انه قال في قوله لا يزالون ضاربين القباب قيل التقدير للقباب بحذف الجار وابقي عمله وقيل بل اعرب بالحركات على النون كما في قولها ان حرى اضيق من تسعين وهذا اجود لان في الاول شذوذ واعمال الجار محذوفا ولانه انما يقال زيد ضارب عمرا ولا يقال ضارب لعمرو فان قلت زيد عمرا ضارب جاز ادخال اللام هذا كلامه والغلط فيه ظاهر قال المص وانما الاعتراض ان فيه تقدير الزايد وتقدير ما ليس الموضع له بالاصاله بعيد في القياس وقد تكلم المص على هذا البيت في الباب الخامس حيث ذكر حذف مولى المثنى والجمع قال قيل ومنه ان هذا عدو لك ولزوجك وقوله اذا ما صنعت الزاد فالتمسي له اكيلا فاني لست آكله وحدي وفيه نظر لان عدوا واكيلا وان كانا بمعنى معاد ومواكل لا ينصبان المفعول لانهما موضوعان للثبوت وليسا جاريين للفعل في التحرك والسكون ولا محولان عن ما هو مجار له لان التحويل انما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغه اقول ينبغي ان يكون قوله محولان خبر مبتدا محذوف اي ولا هما محولان ولو نصبه ما لعطف على خبر ليس لكان حسنا وكلامه في هذا المحل قابل للبحث وذلك ان قوله عدوا واكيلا بمعنى معاد ومواكل قد لا يسلم له لجواز ان يكونا بمعنى عاد وآكل قال في الصحاح والعادي العدو والاكيل الذي يواكلك والاكيل ايضا الآكل فيمكن ان يقال انما محولان عما هو مجار للفعل في التحرك والسكون وان نحو بهما لاجل المبالغه ولا مانع من ذلك في الايه ولا في البيت بل هو ظاهر فيهما اذ المعنى ان هذا مبالغ في عداوتك وعداوة زوجك وان يكون الملتمس لاكل الزاد مبالغا في الاكل وهو اليق بمقصد الشاعر في التمدح بالكرم فان قلت لم لا يجوز ان يكون عدو واكيل صفتين مشبهتين وتنصب المعمول على التشبيه بالمفعول قلت اما في عدو فذلك ممتنع لان الصفه المشبهه لا يكون معمولها الا سببيا واما في التمسي له اكيلا فلذلك ولامتناع تقديم معمول الصفه عليها قال وفي الايه متعلقه بمستقر محذوف صفه لعدو اقول يجري محذوف صفه بالجر ان يكون صفه لمستقر على اعتقاد تنكيره كما مر وان يكون محذوف بلا من مستقر على اعتقاد تعريفه لان هذه النكره قد وصفت بصفه قال وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم احدهما دون الاخر وزيدت اللام في المتقدم لم يلزم ذلك اقول كلام ابن مالك محمول على ما يذكر فيه المعمولان جميعا مع كونهما متقدمين على العامل او متاخرين عنه اذ في علته التي ذكرها ايماء لهذا المعنى وذلك انه اذا لم يرد ذكرا لا واحد من المفعولين فقط وذكرا معا ولكن تقدم احدهما جاز لقيام الراجح قال والضمير على هذا للتوليه اقول لا يتعين ذلك بل يجوز ان يكون الضمير عايدا للوجهه ولا يكون فيه تعدي العامل الى الضمير وظاهره معا وذاك ان الظاهر هو وجهه وليس الضمير عايدا عليه انما هو عايد على الوجهة والمعنى ان الله تعالى مول كل ذي وجهة وجهته قال ولهذا قالوا في الهاء من قوله هذا سراقة للقران يدرسه ان الهاء مفعول مطلق لا ضمير القران اقول المصراع الذي انشده

صدر بيت محذوف ‹ والمرء عند الرشا ان يلقها ذيب › سراقة بضم السين المهملة اظنه سراقة بن مالك بن جعشم
المدلجي من الصحابة نزل قديد ومات سنة اربع وعشرين والرشا بكسر الراء وبالشين المعجمة مع المد الحبل
وقصر للضرورة وانه على معنى الآلة والمرء مبتدا وذيب خبره وعند الرشا متعلق به لما فيه من معنى الكاسر
وجواب الشرط محذوف وجوبا مدلول عليه بالجملة والمعنى ان يلق انسان الرشا فهو متاخر عند العاتها تريحه
يريد ان سراقة دريس الغزان فيتقدم والمرء متاخر عند اشتغاله لا بهم كمن اتهمن نفسه في السقي والقاء
الا دشيه في الامكان قال المص في حواشي التسهيل ولو زعم ان الغزان مبتداء وان اللام زائدة مثلها في يحسبك
لم يكن بعيدا قلت ويحتمل ان يكون قوله سراقة خبرا اول لهذا وقوله الغزان بدرسه خبرا ثانيا فاخبر بجملة بعد
مفرد لكن في ذلك دعوى زيادة اللام في المبتداء ولم ار من ذكره قال وفيه نظر لان اللام المقوية زائدة
اقول قد صرح المص في الباب الثالث بان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيلته العامل من الضعف
الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين وقد مر هذا
قريبا قال لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف اقول يعني في قولك زيدا اضربته وقد
يقال لا نسلم ان الفعل المذكور عوض من المحذوف غايته الامر انه دال عليه ومفسر له ولا يلزم من ذلك كونه عوضا
منه قال ولو كان عوضا لما لم يجز حذفه اقول قد يكون الشي عوضا ويحذف كالتاء في اقامة فانه
مصدر اقام مخففة ان يجي على افعال فيقال اقوام الا ان الواو قلبت الفا وحذفت لالتقاء الساكنين وعوض
عنها التاء فقيل اقامة ومع ذلك يجوز حذفها عند الاضافة قال الله تعالى واقام الصلوة لكن قد قيل هنا كانهم
جعلوا المضاف اليه عوضا عنه وفيه نظر اذ لا يمتنع اجتماعهما قال الشاعر ‹ عزمت على اقامة ذي صباح
لامر ما يسود من يسود › ومثله في الكلام كثير قال وزعم الكوفيون ان اللام في المستغاث بقية آل اقول
ضعفه الرضي بانه يقال لذلك مما لا آل له نحو يا للدواهي ويا لله قال واستدلوا بقوله فخير نحن عند الناس
منكم ‹ اذا الداعي المثوب قال يالا › اقول خير خبر مبتدا محذوف اي نحن خير واما نحن المذكور فتوكيد للضمير
المستكن في خير وفيه كلام سياتي في الباب الثالث ان شاء الله تعالى والمثوب بالمثلثة المرجع ومنه التثويب في
اذان الفجر وهو ترجيع قوله الصلوة خير من النوم قال اجازتهما في قوله ‹ فيا شوق ما ابقى ويا لي من النوى
ويا دمع ما اجرى ويا قلب ما اصبا › اقول حذف المتعجب منه للعلم به اي يا شوق ما ابقاك ويا دمع ما
اجراك ويا قلب ما اصباك والمراد بالنوى هنا البعد وتداول الشعراء من اهل مصر التورية به فحكى ابن
سعيد في المغرب ان الصاحب كمال الدين ابن ابي جرادة لما اراد الرحيل عن مصر حضر عنده ابو الحسين الجزار
الشاعر المشهور مودعا له فاتفق ان صاحب مصر ارسل الى ابن ابي جرادة شيئا من التمر الذي يصل من اعلى
الصعيد في المركب المبشر بزيادة النيل على وجه البركة فامر ابن ابي جرادة ان يقدم ذلك التمر للحاضرين
فاكلوا وفيهم الجزار فقال في ذلك ارتجالا فاتى بابدع تورية ‹ اطعمتنا التمر الذي ‹ للبركات قد حوى ‹ لله
ما اطيبه ‹ لو لم تشبه بالنوى › وقال الشيخ جمال الدين ابن نباتة ‹ عجبا للمثلي ما على ‹ ناي الحبيب له
نوى ‹ يغوث لنيل الرشف وليس ينوي للنوى › ولخذه الصلاح الصفدي على عادته في السرقة منه
فقال ‹ تناءى الذي اهوى فمت صبابة ‹ فقال عجيب كل امرك في الهوى ‹ صبرت لفعل الحظ اذ رمتك بهمامه
ولم تصطبر اذ رمتك بالنوى › وهذا شي جرى به القلم وان لم يكن له مدخل في الشرح وانما هي نفثة مصدور
حمل عليها افراط الشوق الى تلك الديار وراحة القلب بالافاضة في احاديث اهلها ‹ جمع الله شمل كل حبيب ‹
وحبيب فاني مشتاق › قال وقال ابن عصفور الصواب انه مستغاث لاجله لان لام المستغاث متعلقة

المتأخرون هم

بادعو

بادعو فيلزم تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل اقول يعني في غير باب ظن وفقد وعدم وهذا عجيب
من ابن عصفور رحمه الله فانه يرى ان لام المستغاث لاجله في نحو يا لزيد لعمرو متعلقة بفعل محذوف تقديره ادعوك
لعمرو كما صرح به المص فاذن لا فرق في لزوم المحذور الذي فر منه بين ان يكون المجرور باللام في قول المتنبي ويا لي
مستغاثا او مستغاثا لاجله قال واجاب ابن الصائغ بانهما يختلفان معنى اقول يعني ان اللام الداخلة
على المستغاث لام الاختصاص واللام الداخلة على المستغاث له لام التعليل قال والقمر قدرناه منازل اقول
فمنازل على هذا مفعول به والتقدير قدرنا له منازل وبعضهم يجعله على حذف مضاف اي قدرنا سيره
منازل فيكون ظرفا قال واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون اقول جوز الزمخشري في هذا ان يكون ايضا
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والمضاف هو المكيل او الموزون قال ولا يجوز ان يكون ضميرا
مرفوعا للمطففين لان الكلام يخرج به الى نظم فاسد وذلك ان المعنى اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا
اعطوهم اخسروا واذا جعلته للمطففين انقلب الى قولك اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا تولوا الكيل
او الوزن هم على الخصوص اخسروا وهو كلام متنافر لان الحديث واقع في الفعل لا في المباشر والتعلق في
ابطاله بخط المصحف وان الالف التي تكتب بعد واو الجمع غير ثابتة فيه ركيك لان خط المصحف لم يراع في
كثير منه حد المصطلح عليه في علم الخط على اني رايت في الكتب المخطوطة بايدي الائمة المتقنين هذه الالف
مرفوضة لكونها غير ثابتة في اللفظ والمعنى جميعا لان الواو وحدها معطية معنى الجمع وانما كتبت هذه
الالف تفرقة بين واو الجمع وغيرها في نحو قولك هم لم يدعوا وهو يدعو فمن لم يثبتها قال المعنى في التفرقة
وعن عيسى بن عمر وحمزة انهما كانا يرتكبان ذلك اي يجعلان الضميرين للمطففين ويقفان عند الواو
وقيفة يبينان بها ما ارادا وهذا كلامه وسيكون لنا ان شاء الله تعالى عود الى الكلام على ذلك في الجهة الثامنة
من الباب الخامس قال ويلزمه ان يذكر هذا المعنى في معاني الى اقول هذا عجيب فان ابن مالك رحمه الله
لم يهمله بل ذكره في معاني الى ايضا قال في التسهيل ومنها الى للانتهاء الغاية مطلقا وللتبيين وللمصاحبة
قال لا تعالى سقيا زيدا ولا جدعا اياه خلافا لابن الحاجب اقول لم يستند في رد كلام ابن الحاجب شيخ
المحققين الى نقل يعتمد عليه ولا شي يتعين المصير اليه قال بل التقدير ارادتي لزيد اقول ليس المراد
بالتقدير المحذوف الذي يتعلق به اللام لانه لو كان كذلك لكانت لام التقوية لا لام التبيين وانما المراد بل
تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين ارادتي لزيد فيكون ارادتي مبتدا ولزيد ظرفا مستقرا هو الخبر
يتعلق بمحذوف على ما هو معروف قال واما من قرا كذلك ولكن جعل التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين
اقول يريد قراءة من قرا هئت لك بهاء مكسورة وهمزة ساكنة وتاء مفتوحة كجئت فاللام فيه للتبيين
اي ارادتي او اقول لك ولا تتعلق اللام بالفعل لانه ليس المراد تهيات لك اذ لا معنى له ولانه يلزم عليه
تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل قال واما اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب
وحركتها الكسر اقول يمكن ان يوجه كسرها بانها حملت على لام الجر لانها اختها في الاختصاص بقبيل من الكلم
وعملها في ذلك القبيل الذي اختصت به العمل المقصور عليه فان قلت لام الجر تفتح مع المضمر وذلك هو
الاصل فيها بناء على ان حق ما كان على حرف واحد ان يبنى على الفتح لخفته فهلا حملت لام الامر على لام الجر
في هذه الحالة الاصلية ففتحت قلت لان مدخول لام الامر هو المضارع وهو شبيه بالاسم الظاهر الا
تراه مشبها لاسم الفاعل باعتبار التوافق في الحركات والسكنات فعوملت معاملة لام الجر حيث تدخل على
الاسم الظاهر قضاء لحق المشابهة قال وسليم يفتحها اقول سليم بالتصغير قبيلة من العرب وهذا

اللام العاملة للجزم

فتح لام الجر في بعض اللغات وقال ابن مالك ان عكلا وبلعنبر يفتحونها لكن بشرط ان تكون داخلة على الفعل نحو احسنت اليّ لاكافيك **قال** واسكانها بعد الواو والفاء اكثر من تحريكها **اقول** فعلوا ذلك ايثارا للتخفيف حملا على باب كتف **قال** واما ليكفروا بما اتيناهم وليتمتعوا فيحتمل اللامان منه التعليل فيكون ما بعدهما منصوبا والتهديد فيكون مجزوما **اقول** ضمير منه يعود الى التركيب المذكور ولو حذف منه لم يضر وانظر اذا جعلت اللام للتعليل بما ذا تتعلق ظاهر كلام الزمخشري انها تتعلق بما سبقها في قوله تعالى فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون وذلك لانه قال والمعنى انهم يعودون الى شركهم ليكونوا بالعود الى شركهم كافرين نعمة النجاة قاصدين التمتع والتلذذ بها لا غير على خلاف ما هو عادة المؤمنين المخلصين على الحقيقة اذا انجاهم الله ان يشكروا نعمة الله في انجائهم ويجعلون نعمة النجاة ذريعة الى ازدياد الطاعة لا الى التمتع والتلذذ هذا كلامه فان قلت لم يكن الداعي لهم الى العود الى الشرك كفر النعمة والتلذذ بها فكيف جاء هذا التعليل قلت اما ان تجعل اللام للصيرورة والعاقبة على ما يقوله الكوفيون او تجعل للتعليل الوارد على طريق المجاز وذلك انه لما كانت نتيجة عودهم الى الاشراك وثمرته هي كفرانهم للنعمة وتلذذهم بها اشبه ذلك بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله فاللام مستعار لما يشبه التعليل والاستعارة تبعية وقد مر نظيره في قوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا **قال** وقوله ان بعدهما فسوف يعلمون **اقول** لان الفاء الداخلة على هذه الجملة تشعر بشرط يترتب مضمونها عليه والامر متضمن للشرط كما سياتي ويعاله ان قوله فسوف يعلمون مقتض للتهديد فيؤيد حمل الامر السابق على التهديد ويصير الكلام متلائم الاطراف **قال** واما متعلق بفعل مؤخر اي وليحكم اهل الانجيل بما انزل الله انزله **اقول** وكذا في قوله تعالى انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا تعليلا لفعل محذوف متاخر والتقدير وحفظا فعلنا ذلك وانما يقدر المحذوف متاخرا قصدا الى الاختصاص والى ان الحرف دليل على ان الاهتمام بالمذكور اكثر **قال** وقال في البيت الثاني انه لا يعرف قائله **اقول** لم يحك المصنف جوابا عن البيت الا ولى وهو قوله فلا تستطل مني بقاي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب وكان المبرد رحمه الله لم ير مساغا لتخريجه ان كان قد اطلع عليه ويمكن ان يخرج على ان الفعل مرفوعا اصله يكون لكنه سكن النون لاجل الادغام الجائز فابدلها لاما وادغم ثم التقى ساكنان فحذف الاول للضرورة وان كان اثباته سائغة في السعة من باب التقاء الساكنين على حده **قال** ولجتزي عنها بالكسرة كقوله دوامي الايد يخبطن السريحا **اقول** الدوامي جمع دامية يقال شجة دامية اي تدمي ولا يسيل دمها والايدي جمع يد الا انه حذف الياء اجتزاء بالكسرة ويخبطن بكسر الباء اي يضربن يقال خبط البعير الارض بيده خبطا اذا ضربها ومنه قيل خبط عشواء وهي الناقة التي في بصرها ضعف تخبط اذا مشت لا تتوقى شيئا والسريح بالحاء المهملة السيور التي تخصف بها الواحدة سريحة وتجمع ايضا على سرائح **قال**

قال واما قوله على مثل اصحاب البعوضة فاخمشي لك الويل حر الوجه او يبك من بكى فهو على فتحه جار لانه عطف على المعنى اذ اخمشي ولتخمشي بمعنى واحد **اقول** البعوضة البقة والبعوضة ايضا اسم ماء لبني اسد واظن ان هذا هو المراد هنا ويقال خمش وجهه بفتح الميم يخمشه ويخمشه بالضم والكسر خدشه ولطمه وضربه وقطع عضوا منه كذا في القاموس والكل ممكن في البيت وحر الوجه ما بدا من الوجنة وانما جعل المبرد العطف في البيت على المعنى لانه عنده من الجزم باللام مقدرة والا فلو جوز ذلك لكان ذلك من قبيل العطف على اللفظ اي يجعل ليبك من بكى معطوفا على اخمشي اذ كلاهما انشاء **قال** كقوله قلت لبواب لديه دارها تيذن فاني حموها وجارها **اقول** حمو المراة ابو زوجها ومن كان من قبله وفيه لغات

لكن

يمكن منها في البيت ثلاث احداها حم كيد ولكن لم ترد بها رواية هنا والاخرى حمء مهموز اللام كخبء والثالثة حمو كدلو وكلتا هاتين اللغتين جاءت به الرواية في البيت واما تيذن فقد تكلم عليه في المتن **قال** قيل وهذا تخلص من ضرورة بضرورة وهي اثبات همزة الوصل في وصل الكلام وليس كذلك لانهما بيتان لا بيت مصرع **اقول** يريد انهما بيتان من مشطور الرجز كل واحد منهما مستقل بنفسه على ثلاثة اجزاء وليس مجموعهما بيتا واحدا من تام الرجز وفي اطلاق المصرع هنا مخالفة للاصطلاح المشهور عند العروضيين في التفرقة بين التصريع والتقفية فاذا كانت العروض مستحقة للمجي على وزن مخالف لوزن الضرب ثم اخرجت عما تستحقه الحقت بالضرب في وزنه ورويه فهذا التصريع والبيت مصرع كما في قول امرء القيس الا عم صباحا ايها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي فان عروض الطويل غير التصريع على زنة مفاعلن المقبوض لكنها اخرجت عنها عن تلك الحالة وجعلت على زنة مفاعيلن التام الحاقا لها بالضرب وزنا ورويا وان كانت العروض كزنة الضرب وانما الحقت به في الروي فقط فهذا التقفية والبيت مقفى كما في قول امرء القيس ايضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل فان العروض هنا على زنة مفاعلن المقبوض وهو وزنها المستحق لها وزنة الضرب ايضا كذلك ولم يتم الحاقها الا في الروي خاصة وهو اللام اذا تقرر هذا استبان لك ان ما انشده المصنف بتقدير ان يكون بيتا واحدا من قبيل المقفى لا المصرع لان وزن عروض الرجز مستفعلن وهي هنا كذلك على زنة الضرب الا انه دخله الخبن زحافا وليس الالحاق الا في الروي فقط وهو الراء لا الهاء كما قد يتوهم على اني اقول ولو كان بيتا مصرعا لم يكن مثل هذا فيه ضرورة مرورة لان البيت المصرع او المقفى يعامل معاملة بيتين ولولا ذلك لم يكن للصدر روي كما للعجز **قال** احد الخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمنه من معنى ان الشرطية **اقول** وجه كون الطلب متضمنا للشرط على ما قرره بعضهم ان الحامل على الكلام الطلبي كون المطلوب مقصود المتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد حمله المخاطب على انه انما تكلم به المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره اذ قد تخبر بشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود للمخبر كقولك يضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو جيء ايضا بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه جزاؤه اذ ذلك في الطلب انما كان لتبادر الفهم الى ان المطلوب اما لذاته او لغيره مع ذكر الغير فالاولى ان يكون له **قال** وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير **اقول** الظاهر انه واقع وكثير وذلك لان افعال الانشاء كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب نحو ما احسن زيدا وما اطرفه وما الطفه الى غير ذلك مما لا ينحصر ونحو قضوا الرجل بمعنى ما اقضاه وحسن اولئك رفيقا بمعنى ما احسنهم رفيقا كلها متضمن للحرف الذي هو حق الانشاء ان يؤدى به ولهذا كانت غير متصرفة **قال** وابطل ابن مالك بانه لا بد ان يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف احد من المقول لهم ذلك عن الامتثال ولكن التخلف واقع **اقول** يريد بالاية قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة وما ذكره ابن مالك مبني على ان بين الشرط والجواب ملازمة عقلية وهو ممنوع بل انما تقتضي الغلبة كما صرح به ابن الحاجب وذلك حاصل فاذا امر

تام

لعله بادا ولت

السارع للمومنين باقامة الصلاة بمعنى اقامتها غالبا ودلك كاف **قال** بعض المتاخرين يكفي الشرط في كونه شرطا
توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على اشياء اخر نحو ان توضأت صحت صلوتك وهو قريب مما اشار اليه ابن
الحاجب واعترضه بعض الفضلا بان المذكور في الكتب المعتبرة في الاصول ان كلمة ان قد غلبت في السببية
فدلت على ترتب الثاني على الاول وانما تستعمل في الشرط الذي هو جزء اخير من العلة التامة فيتعقبه الجزاء
قطعا **قال** ولا يخفى ان المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتك ان الضرب الثاني مترتب على الضرب الاول يحصل
جزما بحصوله **قال** واما قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة ففيه اشارة الى ان المومنين ينبغي
ان يبادروا الى امتثال قول النبي صلى الله عليه وسلم حتى كان قوله اقيموا الصلوة سبب لاقامتهم اياها لا
يتخلف تلك الاقامة عن ذلك القول وكذلك قولك ان توضات صحت صلوتك يشعر بما لعه في اعتبار الوضوء
في صحة الصلوة كانه المحصل وحده لصحتها بخلاف قولك الوضوء شرط لصحة الصلاة فان المفهوم منه مجرد
التوقف فقط **قال** وباحتماله انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم **اقول**
كانه والله اعلم اخذه من اضافة العباد الى ضمير الله تعالى فانه يقتضي التشريف لهم وانما شرفهم بذلك لاخلاصهم
فان كان الحامل له على ذلك هو هذا المعنى فهو غير متات له في بعض المواضع كقوله تعالى قل للمومنين يغضوا
من ابصارهم **قال** ويرده ان الجواب لا بد ان يخالف المجاب **اقول** هذا ماخوذ من كلام ابن الحاجب في
الامالي فانه بعد ان ذكر انه لا يشترط في الجواب ان يكون بينه وبين الشرط ملازمة عقلية وانما يعني العلية
قال وما حكي عن ابي علي انه قال هو جواب اقيموا ان اراد به هذا المعنى فهو مستقيم وفي العبارة تسامح وان
اراد انه جواب لاقيموا على التحقيق كان ذلك فاسدا من وجهين احدهما انه يصير كقولك اخرج تخرج وهو
فاسد لاتحاد السبب والمسبب الثاني انه كان يجب ان يقال اقيموا لانه مقول للمخاطبين ولا يجوز ان يقال
للمخاطبين يقيموا فان قيل يجعل يقيموا من قول الامر فيندفع المحذوران الجواب **انه** اذا قدر بهذا التقدير
واندفع هذا المحذور لزم محذور اعظم منه وهو ان يكون الامر من كلام والجواب من كلام اخر لا يرى انك
اذا جعلته جوابا لاقيموا فاقيموا هو اقرب من قول المامور ويقيموا هو من قول الامر فقد صار الامر والجواب
من كلامين وهو فاسد والله تعالى اعلم **قال** ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان **اقول**
مقتضى هذه العبارة ان لا يكون الفعل موضوعا للدلالة على الحدث وزمانه وهو باطل **قال** ولان المحققين
على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها
عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه ح فتشكل فعليته
اقول لا اشكال فان افعال الانشاء انما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي انشاءات والامر دلالته على
الزمان بحسب الوضع من حيث انشائيته وليست هذه الحيثية هي جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار دلالته
على الحدث المطلوب من المخاطب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب
الوضع على الحدث وزمانه وان كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه انشاء ولذا اذا قلنا بان الانشاء
لا بد له من زمان حالي كما ذهب اليه بعضهم في ساير الانشاءات لم يشكل الامر لانا نقول له زمنان زمن انقاعه
من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو انشاء وهو الحال وزمن حدثه المسند الى المخاطب وهذا زمنه من حيث
هو فعل وح فالانشاء نوعان انشاء حدثه مسند الى غير المخاطب كبعت وهذا حالي فقط وليست الحالية
من دلالته بل من ضرورة وقوعه وانشاء حدثه مسند الى المخاطب وهو الامر المدلول عليه بالصيغة وهذا
واقع في الحال من حيث هو انشاء واما من حيث اسناد حدثه الى المخاطب المامور فهو مستقبل ولا شك انه

فعل بهذا الاعتبار والله تعالى اعلم بالصواب **قال** ولهذا ازحلقوها في باب ان عن صدر الكلام كراهية ابتداء
الكلام بموكدين **اقول** زحلقوها اي دفعوها وهو بالفاء والقاف واخره بالقاف الكلام من مثل قام القوم كلهم
اجمعون فانه كلام فيه موكدان ولكنهما ليسا في ابتدائه وكانهم انما كرهوا اجتماع الموكدين في الابتداء من جهة
ان التاكيد حقه ان يكون بعد ذكر الموكد لان التاكيد فرع عن تقرره في نفسه فما لم يذكر الموكد لم يعرف معناه
فينبغي ان لا يوتى له بموكد الا بعد تمامه لكنهم اغتفروا تقدم الموكد الواحد ليتقرر في النفس اولا ان ما
يذكر بعده معتنى به مقصود التاكيد ولا يلزم من اغتفارهم لهذا المعنى تقدم الواحد اغتفارهم
لتقدم اكثر منه وقد يعترض بانا فان السكاكي ادعى ان سبب افادتها الحصر ان للتاكيد وما كذلك
فاجتمع تاكيدان فافادت الحصر ولا ينتقض بان زيدا القايم ولا بمثل قام زيد نفسه عينه لعدم توالي الموكدين
في المثال الاول وعدم كونهما ابتداء في الثاني **وقال** ابن مالك قد يجمع بين الاولى توكيدا للتنبيه نص عليه في
توضيح البخاري وقد يعترض ايضا بمثل لسوف يقوم زيد **قال** والجواب ان الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة
فنزل منزلة الحاضر **اقول** وقد يجاب ايضا بان اللام في هذه الاية لمجرد التوكيد مسلوبة الدلالة على تخليص
المضارع للاستقبال كما جردت اللام للعوضية في الاسم الشريف وهو الله وسلبت معنى التعريف **قال**
ووجهه ان قد تقرب الماضي من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم **اقول** وايضا فالفعل من نعم
وبئس لانشاء المدح والذم وزمنه حالي فاشبه المضارع المراد به وقوع حدثه في الحال **قال** فمتى تقدم
فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا القائم **اقول** لان لام القسم في مثل هذا المحل لا تعلق لان القسم وجوابه
لا محل لهما من الاعراب والصواب عندهما الكسر **اقول** وهي مع معموليها سادة مسد المفعولين **قال** والصواب عندهما الكسر **اقول**
اي عند الكسائي وهشام لانها بزيادتها لام الابتداء فتعلق فيجب الكسر **قال** وفي امالي ابن الحاجب
لام الابتداء يجب معها المبتدا **اقول** فانه قصد بايراد كلام ابن الحاجب الاشارة الى انه مخالف للجماعة
وهذا الكلام الذي نقله عنه ليس بصريح في المخالفة اذ يحتمل ان يكون مراده ان لام الابتداء يجب اقترانها
بالمبتدا لفظا وعلى هذا فالمخالفة ثابتة ويحتمل ان يكون مراده انه يجب معها المبتدا لفظا او تقديرا
وح فلا مخالفة اذ يجوز ان يكون مدخول اللام هو المبتدا في الاصل والتقدير لزيد قائم فاخر المبتدا وقدم
الخبر وانما اللام متصلة بلفظ زيد فقط ولها المبتدا تقديرا وان لم يلها لفظا فلا نزاع في ذلك وقوله يجب معها
المبتدا **قال** والمشهور ان هذه لام القسم **اقول** الظاهر ان الاشارة بهذه الى اللام المقترنة التي حكاها
عن بعضهم داخلة على المتصرف المقرون بقد ولا تكون الاشارة بها الى اللامات التي لابتداء الكلام عليها
من قوله الثاني الفعل نحو لقد قام زيد اذ يلزم عليه مشهورية القول في نحو لقد قام زيد بان لامه لام القسم
وهو اما ممتنع عند الجمهور للخلو من نون التوكيد او قليل عند من اجازه كابن مالك **قال** ولا يحذف
الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما لذلك اللام بعد حذف الاسم **اقول** ضمير يبقيان عائد الى قد
وان وضمير حذفهما عائد الى الفعل الذي هو مدخول قد والاسم الذي هو مدخول ان والمقصود من هذا
الكلام ان الاسم الذي تدخل عليه لام الابتداء لا يحذف ويبقى اللام بعد حذفه كما ان الفعل الذي تدخل
عليه قد والاسم الذي يدخل عليه ان لا يحذفان ويبقى الحرفان بعد حذفهما فاما الفعل الذي تدخل عليه قد
فقد يحذف ويبقى قد بعد حذفه كقول الشاعر ٭ افد الترحل غير ان ركابنا ٭ لما تزل برحالنا وكان قد ٭
اي وكان قد زالت ولم يجعلوا ذلك ضرورة فيما ادعاه من عدم تبقيته قد بعد حذف الفعل نظر واما
حذف الاسم وبقاء ان فقد وقع وان كان ضعيفا كقوله ٭ ان من يدخل الكنيسة يوما ٭ يلق فيها جاآذرا

وظباآ ، وقول الاخر ، ان من لامرئ بنى منت حسّان اُمّه وَاَعْمِيد فى الخُطوب ، فان قلت ماوجه اعراب
الكلام المنقول فى المتن عن ابن الحاجب على وجه يتنزل عليه القصد الذى ذكرته اولا قلت فيه تلو واكثر
مايقال فيه ان قوله اللام مبتدا على تقدير مضاف اى حالة اللام وخبره ماتحصل من معنى اللفظ المعدم
وهو قوله كالاحرف الخ وكذلك تاكيد ومعنى الكلام على هذا التقدير وحالة اللام فى عدم انفكاكها بعد
الاسم مثل قد وان فى عدم انفكاكها بعد حذف ما دخلا عليه من الفعل والاسم ، قال وفى الوجهين
الاخيرين نظر لان تكرار الظاهر انما يقبح اذا صرح بها اقول يحتمل ان ابن الحاجب رحمه الله لم يستضعفه
من جهة قبح التكرار بل من حيث وقوع الظاهر رابطا فى غير مقام التفخيم ولا شك انه ضعيف عند سيبويه
والمحققين قال ولان النحويين قدروا اسدا بعد الواو فى فت واسكه عينه وبعد الفاء فى نحو
ومن عاد فينتقم الله منه وبعد اللام فى لا اقسم بيوم القيمه وكل ذلك تقدير لاجل الصناعه دون
المعنى اقول هذا الكلام يقتضى استواء المقدر والملفوظ فى المعنى المقصود وان التقدير انما روعى
لحفظ نظام الصناعه من جهة اللفظ فقط وكيف يكون ذلك والمستفاد من الجمله الاسميه غير المستفاد
من الجمله الفعليه بسبب افادة الاولى فى مثل هذه المواضع لقوى الحكم وعدم افادة الثانيه له فانى
يقال بان معناهما واحد والقول بان مثل هذا انما يذكره اهل البيان واما النحاة فلا يفرقون بين الاسميه
والفعليه فيه نظر قال ولانه يجرى على الصحيح لقائم زيد اقول جواز هذا ليس مما الكلام فيه فانه لم
يحذف منه شى اذ زيد مبتدا ولقائم خبره قدم عليه على راى الجماعه او مبتدا وقائم خبر مقدم واللام
داخله على المبتدا تقديرا على ماجوزنا حمل كلام ابن الحاجب عليه وعلى كل حال فلا حذف فلا وجه لايراده
على تضعيف ابن الحاجب لقول من ادعى حذف المبتدا فى ولسوف يعطيك ربك قال وقد صرح بذلك
فى تفسير لسوف اخرج حيا اقول لم يصرح بذلك حيث قال فى الكشاف فان قلت لام الابتدا الداخلة
على المضارع تعطى معنى الحال فكيف جامعت حرف الاستقبال قلت لم تجامعها الا مخلصة للتوكيد كما
اخلصت الهمزة فى يا الله للتعويض واضمحل عنها معنى التعريف هذا كلامه واراد بالهمزة الالف واللام
لكنه تجوز فى اطلاق اسم الجزء على الكل ونزله فتامل ذلك ان قال فان قلت بم انتصب اذا واللام تمنع
لاجل اللام لا تقول اليوم لزيد قائم قلت بفعل مضمر يدل عليه المذكور اى قلت وهذا تسليم
لان مابعد الحرف الذى له الصدر لا يعمل فيما قبله وان كان ظرفا وقد اجاز مثله فى مواضع فى كلامه ٥
اضطراب وقد ذكر المصنف هذه الايه فى اخر النوع الثانى عشر من الجهة السادسه فى الباب الخامس وجوز ان
اذا ظرف لاخرج وان ذلك من قبيل توسعهم فى الظروف وسياتى فيه كلام فى المحل ان شا الله تعالى قال
وقوله ان لام القسم مع المضارع لا تفارق النون ممنوع اقول يحمل كلام الزمخشرى على ان مراده ان لام
القسم الملاصقه للمضارع لا تفارق النون وهذا هو الظاهر من المعنيه ح يستقيم عليه الكلام ولا يرد
عليه شى مما ذكره قال وتارة يمتنعان وذلك مع الفعل المنفى نحو تالله تفتو اقول هذا ذكره ٥
استطرادا والا فلا مدخل له فى رد كلام الزمخشرى وقد يوكد بالنون الفعل المنفى بما كقوله ، ومن عضة
ماينبتن شكيرها ، وسياتى فى حرف النون وكذا المنفى بلا كقوله ، تالله لا يحمدن المرء مجتنبا ، كذا
ينشد مبنيا للمفعول وتاء العينه وحرف القسم يحتمل ان تكون الباء الموحده وان تكون التاء المثناه
ورما حرفه بعض الناس فانشده لا تحمدن بالخطاب والبنا للفاعل وذاك نهى لا نفى ويكون القسم استعطافيا
وحرف القسم التاء الموحده وذلك احاله للمسئله كما قاله المصنف فى بعض تعاليقه قلت ان صرح هذا

الحرف

الحرف بان لا للنهى توجه الرد والا فلا مانع من حملها نافيه مع الخطاب ولا يكون ذلك احاله للمسئله نعم
ان ثبت ان الروايه فيه بياء الغيبه كان انشاده على خلاف ذلك تحريفا قال وقد يمتنعان وذلك فيما
نفى نحو تالله لا كيدن اصنامكم اقول هذا مذهب البصريين واما الكوفيون فيرون صحة الاستغناء
باحدهما اعنى اللام والنون عن الاخرى وقال به الفارسى وابن مالك لكنه جعل النون غالبه مع اللام واستدل
على عدم وجوبها بالحديث ليرد على اقوام اعرفهم ويعرفوننى قال واما قوله ، ام الحليس لعجوز شهربه
اقول هذا من الرجز وبعده ، ترضى من اللحم بعظم الرقبه ، الحليس تصغير الحلس وهو كساء
رقيق يكون تحت البرذعه وام حليس كنية الاتان ولعل هذه المراة كنيت بذلك وصغر المضاف اليه
للتحقير وشهربه كبيره ومن للبدل اى ترضى بدل اللحم بعظم الرقبه قال ولانهم قد نطقوا باللام مقدمه
على ان فى نحو قوله ، لهنك من برق على كريم ، اقول هذا عجز بيت صدره ، الا ياسنا برق على قلل الحمى
السنا بالقصر البرق وبالمد الرفعه وفى القاموس البرق واحد بروق السحاب او ضرب ملك السحاب
وتحريكه اياه لينساق فترى النيران والقلل جمع قله وهى من كل شى اعلاه كقلة الجبل وقلة الراس وقد ذكر
هنا قولى من قديم ، وبوم سل سيف البرق فيه ، وصوت الرعد فى الآفاق عال ، وقد ساق السحاب فصب
منه ، ابارينا على قلل الجبال ، وفيه تورية لا تخفى اذ يوهم انه يريد بالقلل جمع قله وهى اناء للعرب كالجرة الكبيره
بالقرينه المرشحه وهى الاباريق وانما المراد بقلل الجبال اعاليها قال ولاعتبارهم حكم صدريتها قيل
ان دون ما بعدها اقول هذا معطوف على العله الاخيره من قوله ولانهم قد نطقوا باللام مقدمه
او على العله الاولى من قوله لئلا يتوالى مالا يليق فتكون هذه العله عله بانه على انها عدم مراعاه ان
الاصل ان يليها وتقرير ذلك ان المسموع من العرب وجود اللام وان اعمال العامل لفظا فى محل وابطاله
عمله لفظا فى محل آخر اما الثانى وهو ابطال العمل فى نحو علمت ان زيدا لقائم حيث علق فعل العلم عن العمل بدليل
استدامة كسر ان ولولا التعليق لفتحت كما فى علمت ان زيدا قائم واما الاول وهو الاعمال ففى نحو ان فى الدار
لزيدا حيث نصبوا ما بعد ان مع وجود اللام متاخره عنها فعلم ان اللام فى نحو علمت ان زيدا لقائم منوى بها
التقدم على ان وهو المدعى ولولا ذلك لم يتم التعليق اذ لو كانت موخره لفظا ونيه لما كان لاعمل
العامل المتقدم اذ لا اثر للام فى ابطال العمل مع تاخرها عن ان بدليل ان فى الدار لزيدا قال وقد اثرت
هذا المنع مع حذفها فى قول الهذلى ، فغبرت بعدهم بعيش ناصب ، واخال انى لاحق مستتبع ،
اقول غبرت بفتح الموحدة اى بقيت يقال غبر الشى يغبر اى بقى والغابر الباقى والغابر الماضى وهو من
الاضداد كذا فى الصحاح والنصب التعب والاسناد فى بعيش ناصب مجاز اذ الناصب لصاحب العيش
لا لنفس العيش وما احسن قول الشيخ جمال الدين ابن نباته ، عطفت كامثال القسى حواجبا ، فرمت
غداة البين قلبا واجبا ، ملواحظ يرفعن جفنا كاسرا ، فتشير فى الاحشا همّا ناصبا ، واخال بفتح
الهمزة وكسرها ومستتبع اسم مفعول اى اظن انى طلب منى ان اتبعهم فى المضى والرحيل ولا ابقى بعدهم
قال وهو يرد على ابن مالك فى منع من ذلك اقول وقع له هذا فى شرح الالفيه فقال اما الخبر
فتدخل عليه بشرط ان لا يتقدم معموله ولا يكون منفيا ولا ماضيا متصرفا خاليا من قد فصرح بان
دخولها على الخبر مشروط بان لا يتقدم معموله والوارد منه فى التنزيل كثير ومنه ان الانسان لربه لكنود
وانه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد ومنه ايضا ان ربهم بهم يومئذ لخبير قال اللهم الا
ان يدل دليل على قصد الاثبات اقول يعنى فيجوز ترك اللام الفارقه ح لعدم الحاجه اليها وذلك لانه اذا

حففت إنّ صار لفظها كلفظ إنْ النافية فخاف التباس الاثبات بالنفي عند ترك العمل فالزموا اللام ما بعد المخففة
اللام المؤكدة مميزة لها ولا يحتاج الى ذلك الا في موضع للنفي والاثبات نحو ان علمتك لفاضلا فاللام ها هنا
لازمة اذ لو حذفت مع كون العمل متروكا وصلاحية الموضع للنفي لم يعلم الاثبات الذى هو المراد
وهذا ظاهر ولو لم يصلح الموضع للنفي جاز ثبوت اللام وحذفها هكذا قاله ابن مالك وادعى ان النحويين
اغفلوا التنبيه لذلك وجعلوا اللام عند ترك العمل لازمة على الاطلاق لتجرى الباب على سنن واحد قال وحامله
على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع قال كقراءة ابي رجاء وان كل ذلك لما متاع الحيوة الدنيا
بكسر اللام اى للذى اقول والعائد محذوف اى للذى هو متاع الحيوة فان قلت بل هو شاذ كما في قراءة
من قرا تماما على الذى احسنُ بالرفع قلت لا لطول الصلة في سورة الزخرف بالصفة وقال اليمنى في
شرح الكشاف وجه هذه القراءة الشاذة مشكل لان المكسورة اذا خففت مع الالغاء يلزمها اللام الفارقة
قال ابن جنى ينبغى ان يكون كل على هذه القراءة منصوبا لان ان حتى خففت وبطل عملها لزمتها اللام الفارقة
الى هنا كلامه قلت اذا بنينا على ما قاله ابن مالك وهو الحق لكثرة الشواهد عليه لم يكن ثم اشكال
البتة قال وكقوله ان كنتُ قاضى نحبى يوم بينكم لو لم تمنوا بوعد غير مكذوب اقول
هذا من شواهد ترك اللام الفارقة مع الاهمال لعدم الالباس اذ المعنى لو لم تمنوا بوعد صادق
حتّ يوم فراقكم فجواب لو محذوف يدل عليه ما قبله وهو مثبت بدلالة المقام ولو كان منفيا لاختل النظام
وفسد الكلام ومن الشواهد على ذلك قوله عليه الصلاة والسلام وايم الله لقد كان خليقا للامارة
وان كان من احب الناس اليّ وقول عبد الله بن بسر ان كان كافرغنا في هذه الساعة وقول معاوية
رضى الله عنه ان كان من اصدق هولاء يعنى كعب الاحبار وقول نافع كان ابن عمر يعطى عن الكبيره
والصغير حتى ان كان يعطى عن بنيّ وقول عائشة رضى الله عنها ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
يحب التيمن ومن الشواهد على ذلك قول الطرماح بن حكيم انا ابن اباة الضيم من ال مالك وان مالك
كانت كرام المعادن وقول الاخر اخى ان علمت الجود بالحمد متمما وللود منتا وللمال مغنيا
اى يا اخى انى علمت الجود بهذه الصفة وقول الاخر ان وجدت الكرام عنع احيا نا وما ان بدا يجدّ
بخيلا الشاهد في ان الاولى واما الثانية فيحتمل ان يكون المخففة اى وما انه يجد بخيلا بهذا الفعل
ويحتمل ان يكون زائدة كما في قوله ما ان اتيت بشيء انت تكرهه قال ويجب تركها مع نفى الخبر لقوله
ان الحق لا يخفى على ذى بصيرة وان هو لم يعدم خلاف معاند اقول هذا ايضا ذكره ابن مالك
وقيده بان يكون اللبس مأمونا وانظر لم وجب تركها مع النافى وان قيل كراهية لاجتماع اللامين كما
استكرهوه في مثل قوله واعلم ان تسليما وتركا للا متشابهان ولا سواء فلنا قد يكون النافى ما فلا
يجتمع مثلان وتقديرا لحمل على ما فيه اجتماعهما طردا للباب قال واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء
بقوله امسى ابان ذليلا بعد عزته وما ابان لمن اعلاج سودان اقول ابان علم رجل وفي صرفه
خلاف فمن صرفه راى ان وزنه فعال والهمزة والنون اصلان ومن منعه الصرف راى انه منقول من
ابان ماضى يبين واختاره ابن مالك وجزم به في التوضيح قال القرافى المحدثون والنحاة على عدم صرفه
قال ونقله ابن يعيش عن الجمهور وقال انه بنا على ان وزنه افعل واصله ابين صيغة مبالغة في البيان
الذى هو الظهور تقول هذا ابين من هذا اى اظهر منه واوضح فلوحظ اصله مع العلمية التى فيه فلم
يصرف هكذا في شرح المنهاج الاصلى للقاضى تاج الدين السبكى قلت لو كان كذلك لوجب التصحيح

ايضاح

شرح المفصل

فيميان

٦٥

بان يقال أبْيَنُ ولا وجه للاعلال فيه كما قاله ابن مالك والاعلاج جمع علج بكسر العين واسكان اللام
وهو الكافر من كفار العجم وسودان جمع اسود كعميان جمع اعمى وقال الفراء هو جمع الجمع اى جمع سود جمع اسود
قال وفي خبر أن المفتوحة كقراءة سعيد بن جبير الا انهم ليأكلون الطعام اقول وقرى في الشواذ
وأن الله لسميع عليم حكاه الرضى وساق في المفصل ما حكى عن الحجاج من جرأته على الله وذكر ان لسانه
سبق في مقطع العاديات الى فتحه أن فاسقط اللام من قوله لخبير قال ابن الحاجب والحكم على الحجاج بانه
اسقط اللام بعد ان ثبت لانه يجوز ان يكون اسقط اللام غلطا كما فتح أن اوله الامر غلطا وقد ثبت انه فتحها
سهوا بقوله ان لسانه سبق وهذا معنى الغلط ثم حكم عليه باسقاط اللام تعمدا وهذا امر يؤدى الى الكفر
فلا معنى لاثباته من غير تثبت فان ذلك لا يفعله مسلم قال وفي خبر لكن في قوله وكنني من حبها
لعميد اقول العميد هو الذى هدّه العشق وكذا المعمود قاله الجوهرى وغيره قال وقيل الا ان
للابتداء اقول المراد بالامين اللام الداخلة في قوله من حبها لعميد واللام الداخلة في قوله لمن اعلاج
سودان وفيه قلق في التصنيف فان الواقع في قوله لمن اعلاج سودان قد انقضى الكلام عليها مما تقدم
وذكر المص بعد ذلك قسما اخر فالعود الى الكلام على تلك اللام بعد ما فرغ منه ووقع الكلام في غيره ليس كما
ينبغى لما فيه من التشويش قال وعلى ان ما في قوله وما ابان لمن اعلاج سودان استفهام
وتم الكلام عند ابان ثم ابتدى لمن اعلاج فتقديره لهو من اعلاج وقيل هى لام زيدت في خبر ما النافية
وهذا المعنى على القولين السابقين اقول بيان ذلك ان القولين السابقين هما كون اللام للاستثناء
وكونها للابتداء وعلى كل منهما فهو اخبار عن ابان بانه من اعلاج سودان واما القول الثالث وهو ان اللام
زائدة في خبر ما النافية فهو اخبار عن ابان بانه ليس من اعلاج سودان وهذا عكس الاول لاقتسامها طرفى
النفى والاثبات قلت ويمكن التوفيق بينهما بان يجعل التنوين المراد في سودان للتحقير على القولين الاولين
اى هو من اعلاج سودان حقراء وللتعظيم على القول الثالث اى وما هو من اعلاج سودان عظماء بل هو
من اعلاج سودان حقراء فينتفى التنافى ويثبت التوافق والله اعلم قال ومما ردت فيه انما خبر
زال في قوله وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصى بكل مراد اقول من تحليليه وحوده
ولدن متعلقان بالظرف المستقر المتأخر اى وما زلت كالهائم من اجل ليلى في زمن عرفانى اياها والهائم من الابل
الذى يصيبه داء يهيم اى يذهب على وجهه في الارض لا يرعى والمقصى المبعد والمراد مفعل من
الورود اى طلب الكلاء شبه نفسه في طرد ليلى له وابعادها اياه بالبعير الذى يصيبه داء الهيام فيطرد
عن الابل ومواضع الكلاء ويبعد عنها خشية ان يصيبها مثل ما اصابه قال وقيل انها في موضعها
وان من مبتداء ولبيس المولى خبره لان التقدير لبيس المولى هو وهو الصحيح اقول حكى ابن الحاجب
قولا آخر ان الخبر محذوف تقديره الذى قال وحملوا الدعاء والمولى على انه في الدنيا فاورد عليهم ان هولاء
لا يصفون آلهتهم بان ضرها اقرب من نفعها واجيب بان ذلك من قول الحاكي واذا حكى حاك كلاما قاله ان
يصف المخبر عنه بما لم يحك له بما ليس في كلام الشخص المحكى عنه ومثاله انه لو قيل لك زيد قائم جاز لك ان
تحكى لمن يعرف انه خياط فتقول قال فلان زيد الخياط قائم وكذلك لو كانت صفة حسنة او قبيحة ومنهم من قال
الخبر لبيس المولى ولبيس العشير وبكونه مدا لو لهم في الاخرة وهذا الاخير هو الذى حكاه المص قال
وهو تعسف اقول من جهة انه تقدير لما الكلام مستغن عنه فهو عدول عن الجادة قال كما في
قوله وقد جعلت قلوص ابنى سهيل من الاكوار مرتعها قريب اقول القلوص بفتح القاف هى

الثانية

أثرها

سلمى معالج

الناقة الشابة والاكوار اما جمع كور بضم الكاف وهو الرحل باداته او جمع كور بفتحها وهى الجماعة الكثيرة من الابل والمرتع موضع الرتوع وهو اكل الماشية ما شأت تقول رتعت الماشية ترتع رتوعا والمعنى ان هذه القلوص حصل لها اعياء وكلال فلم تبعد عن الاكوار بل ترتع بالقرب منها وقد ظهر ان من الاكوار طرف لغو يتعلق بقرب قال وقد تدخل على غيرها كقوله • لمتى صلحت ليقضين لك صالح • ولتجزين اذا جزيت جميلا • اقول فدخلت على متى الشرطية واجيب القسم على القاعدة عند اجتماعهما وجميلا معمول تنازعه العاملان المتقدمان وهما الفعلان من لتجزين وجزيت فيجرى على ما تقرر فى باب التنازع وصح بفتح اللام وحكى ضمها ومعنى المصراعين واحد او متقارب قال واغرب ما دخلت عليه اذ لشبهها بان انشد ابو الفتح • غضبت على لان شربت بجزة • فلاذ غضبت لاشربن بخروف • اقول الجز بكسر الجيم وبالزاى صوف شاة فى السنة يقال اقرضنى جزة او جزتين فتعطيه صوف شاة او شاتين كذا فى الصحاح وقال فى القاموس والجزة بالكسر ما جز منه يعنى من الثرا وهى صوف نعجة جز فلم تخالطه غيره او صوف شاة فى السنة او الذى لم يستعمل بعد جزه وفيه ايضا والخروف كصبور الذكر من اولاد الضان او اذا رعى وقوى وهى خروفة والجمع اخرفة وخرفان انتهى قلت ووجه شبه اذ بان ان اذ ترد للتعليل وان للشرط وبينهما تقارب فى المعنى بل ادعى ابن الحاجب ان معنى قولك ان اتيتنى اكرمتك وقولك اكرمتك لاتيانك الى واحد قال وليست موطئة فى قوله • لئن كانت الدنيا على كما ارى • تباريح من ليلى فللموت اروح • اقول البيت لذى الرمة والتباريح جمع تبريح وهو الجهد والمشقة يقال برح الحب بفلان اذا اجهده وفى الصحاح وتباريح الشوق توهجه وكذا فى القاموس وعلى يتعلق بمضاف الى الدنيا حذف واقيمت هى مقامه اى لئن دامت مشتقات الدنيا على وكما ارى خبر كان وتباريح خبر ثان او بدل من الاول قال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا • اصم فى نهار القيظ للشمس باديا • اقول هذا الشاعر يتنصل للمخاطب ويعتذر اليه من ذنب حكى عنه موكدا ذلك بيمينه وهذا الصوم الشاق معلقا على صدق الحدث الذى نقل عنه والقيظ بالقاف والظا المعجمة حمارة الصيف كذا فى الصحاح وقال فى القاموس القيظ صميم الصيف من طلوع الثريا الى طلوع سهيل قلت حاصلهما ان القيظ شدة حر الصيف وباديا حال من فاعل اصم وللشمس يتعلق بباديا قال وقوله • الممر بزيد ان البين قد ابدا • قل الثواء لئن كان الرحيل غدا • اقول البيت لعمر بن ابى ربيعة والالمام النزول والبين هنا الفراق ويطلق ايضا على الوصل وهو من الاضداد وفى التنزيل لقد تقطع بينكم قرى بالرفع على معنى تقطع وصلكم وابدا دنا وقرب والثواء ممدود مفتوح المثلثة الاقامة يقال ثوى بالمكان يثوى ثواء وثويا اى اقام قال السادس اللام اللاحقة لاسماء الاشارة للدلالة على البعد او على توكيده على خلاف اقول ان بنينا على ان لاسم الاشارة ثلاث مراتب فى القرب والبعد والتوسط كما يقول جماعة كانت اللام مجتلبة للدلالة على البعد وان بنينا على انه ليس ثم الا مرتبتان هما القرب والبعد كما يقول ابن مالك فالكاف دالة على البعد واللام لتاكيده لا قال احدها ان تكون عاملة عمل ان وذلك اذا اريد بها نفى الجنس على سبيل التنصيص اقول يظهر من كلام بعضهم ان التنصيص على العموم مخصوص بحالة بناء الاسم مثل لا رجل وكلام ابن مالك فى التسهيل صريح فى موافقة كلام المص فانه قال فيه اذا لم تكرر لا وقصد خلوص العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها عملت عمل ان الا ان الاسم اذا لم يكن مضافا ولا شبيها به ركب معها وبنى على ما كان ينصب به قال وتسمى ح تبرية اقول قال الاندلسى فى شرح الجزولية وانما سميت لا هذه

بالتبرئة لانها تنفى الجنس فكانها تدل على البراءة من ذلك الجنس قلت واطلاق المصدر عليها لقصد المبالغة كانى زيد عدل وقد حرر ذلك فى فصل الابتج الهمزة والتخفيف من حرف الالف قال وقول ابى الطيب فلا ثوب مجد غير ثوب ابن احمد • على احد الا بلوم مرقع • اقول فى الصحاح المجد الكرم وفى القاموس المجد نيل الشرف والكرم ولا يكونان الا بالاباء او كرم الاباء خاصة واللوم بلام مضمومة فهمزة ساكنة ضد الكرم والترقيع ستر ما بدا من فساد الثوب واصلاحه برقع تجعل على محل الفساد يعنى ان ثوب المجد اذا كان على ممدوحه كان كامل الصفات سالما من العيب بريا من الفساد لا يحتاج الى اصلاح وترقيع واذا كان على غير هذا الممدوح فانه يكون ناقصا ظاهر الخلل مشتملا على عيوب ترقع بصلح بها وشتان ما بين الحالتين وهذا كناية عن كمال الممدوح ونقص غيره قال وقول ابى الطيب • فقفا قليلا بها على فلا اقل من نظرة ازودها • اقول ضميرها عائد الى دار المحبوب وعلى للتعليل كما فى قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم ومنه قول الشاعر • علام تقول الرمح يثقل عاتقى • اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت • اى قفا وقوفا قليلا بدار الحبيب لاجلى ومن يظن فى محل نصب يتعلق باقل وهذا محل الاستشهاد وازودها فى محل جر صفة لنظرة والخبر محذوف قال والثانى ان اسمها اذا لم يكن عاملا فانه يبنى قيل لتضمنه معنى من الاستغراقية اقول بيان ذلك ان قولهم لا رجل فى الدار بالفتح ابلغ فى النفى من لا رجل بالرفع لان الاول نص فى الاستغراق دون الثانى ولا يمكن تقدير ما يكون الكلام به كذلك الا بحرف موكد للنفى فى المسند اليه وهو من فانه يوكد به النفى فى المسند اليه مثل ما جاءنى من احد فاذا لم يكن ظاهرا لكون مقدرا والباء وان كانت مما يزاد لتاكيد النفى الا انها لتاكيد نفى الحكم فى الخبر نحو ما زيد بمنطلق قال وقيل لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر اقول وجه القول فيه ان لا معناها النفى والنفى يتشبث فى غالب الامر بمضمون الجملة لا بالاسم وحده الا ترى انك اذا قلت ما خرج زيد فالنفى متسلط على التباس خروج فى زمن ماض بزيد وكذا فى لا رجل افضل منك تفيد النفى الذى من شانه ان يتشبث بالاسم المنفى لا بمضمون الجملة وهو النفى على سبيل الاستغراق لانه غير متصور فى غير الاسم المنفى فى هذه الجملة فلا ترى فى افادتها هذا المعنى كلام التعريف فى نفس الرجل وكمخصصة لا فى هذا المقام بهذا الحكم احبوا ان ينصبوا دليلا على الاختصاص لتنفصل هذه الحالة من سايرها لانها التى لم تنزل فيها منزلة حرف يحدث فى الاسم وحده معنى فبنوا الاسم المنفى لان بناءه دليل على فرط امتزاج الحرف بالاسم واما الرجل مع ان اللام نازلة منزلة الجزء من الاسم لان البناء انما وقع لاجل التمييز ولا حاجة اليه بالنسبة الى اللام لانها ليس لها حالة تزول فيها عن صفة الامتزاج بالاسم حتى تحتاج الى التمييز بخلاف لا فانها تارة تفيد النفى المتشبث بمضمون الجملة نحو لا اكل زيد ولا شرب كما مر فى قولك ما خرج زيد وتارة اخرى تفيد النفى المتعلق بالاسم نحو لا رجل افضل منك هذا معنى ما نقله الطيبى عن صاحب الاقليد قال ولكنه جاء بالفتح ولو الارجح اقول من شواهد قول الشاعر • ان الشباب الذى مجد عواقبه • فيه نلذ ولا لذات للشيب • فقد روى بالفتح والكسر قال ابن مالك والفتح فيه اولى وقال الرضى الجمهور يكسرون مثله بلا تنوين لانه وان لم يكن للتمكن فهو شبيه به وبعضهم يبنيه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن بدليل قوله من عرفات وهو منقوض بنحو يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والمازنى يفتحه بلا تنوين حذرا من مخالفته لساير المبنى بعد لا التبرية مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قبله طرد الباب على نسق واحد انتهى وما ادعى اولويته

هو ما ادعى المص ارجحيته وقد حكى ابن عصفور ان الفتح في ذلك واجب على ما حكاه ابن مالك عنه والحق ان الوجهين
ثابتان عن العرب مع ارجحية الفتح بنقل الثقات فلا وجه بعد ذلك للاختلاف ولهذا قال ابن خروف لو وقفوا
على السماع ما اختلفوا **قال** وفيه رد على السيرافي والزجاج اذ زعما ان اسم لا غير العامل معرب وان
ترك تنوينه للتخفيف **اقول** سبب الاختلاف في ذلك احتمال قول سيبويه وذلك انه قال لا تعمل فيما بعدها
فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر
فاول الجمهور قوله فتنصبه بغير تنوين انها نصبته اولا لكن بني بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف
في خمسة عشر للبناء اتفاقا وقال الزجاج بل مراده انه معرب لكن مع كونه معربا مركب مع عامله لا ينفصل عنه
كما لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين منه مع كونه معربا لتثاقله بالتركيب مع عامله قال السيرافي انما
ركب مع عامله لافادة لا التبرئة للاستغراق كما افادته من الاستغراقية في هل من رجل في الدار لا رجل
في الدار جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من مركب مع رجل تطبيقا للجواب بالسوال ثم حذف التنوين لتثاقل
الكلمة بالتركيب مع كونها معربة قال الرضي والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه يعني مذهب الجمهور لان حذف
التنوين في حالة الوصل من الاسم المعرب لغير الاضافة والبنا غير معهود وايضا التركيب بين لا والمنفي
ليس باشد منه بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين **قال**
ومثل لا رجل عند الفرا لا جرم نحو لا جرم ان لهم النار والمعنى عنده لا بد من كذا او لا محالة في كذا فحذفت من او في
اقول لكن حكى الشيخ تقي الدين السبكي عنه فيما كتبه على المنهاج البيضاوي انه قال لا جرم كلمة كانت في
الاصل بمعنى لا بد ولا محالة فكثر استعمالها حتى صارت بمنزلة حقا تقول لا جرم لاتينك قال الواحدي وضع
موضع القسم في قولهم لا جرم لافعلن كما قالوا حقا لافعلن **قال** وقال قوم لا زائدة وجرم وما بعده فعل وفاعل
اقول اي ثبت كون النار لهم وقيل جرم بمعنى كسب فيكون فاعله ضميرا يعود الى علم المفهوم من السياق
اي كسب لهم علمهم النار فان وما في حيزها في موضع نصب على هذا القول وكثيرا ما يقتصر المفسرون على نقل
ان لا جرم كلمتان ركبتا وصار معناهما حقا **قال** والثاني ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل
قايم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه **اقول** علله بعضهم بانها اذا ركبت مع
اسمها ضعفت فلم تعمل في الخبر لانها اذا لم تعمل في الاسم فيما قربه فلان لا تعمل في الخبر مع بعده اولى واطرد
سيبويه هذا فانه يرى ان خبر المبتدا مرفوع بالمبتدا وبعد دخوله لا زالة الابتدا فليس ثم مبتدا يعمل
في الخبر قال المص في حواشيه على التسهيل والذي عندي ان سيبويه يرى في لا رجل ان كلمة لا لا عمل لها اصلا
لا في الاسم ولا في الخبر لانها صارت جزء كلمة ولهذا جعل النصب في لا رجل ظريفا والرفع في ما زيد الفاضل
لا على محل الاسم بعد لا **قال** ولا خلاف بين البصريين في ان ارتفاعه بها اذا كان اسمها عاملا **اقول**
واما الكوفيون فيقولون في ان التي هي محمولة عليها انها لا تؤثر في الخبر رفعا فما ظنك بها **قال** الخامس
انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف من نحو لا رجل ظريف فيها
ولا رجل وامراة فيها **اقول** بناء على ان لا عامل ضعيف فلم يمنع اعتبار المحل مطلقا لا قبل مضي الخبر ولا
بعده واما ان فعامل قوي فلم يعتبر معه المحل الا بعد مضي الخبر على ان المحققين لا يرون العطف في باب
ان على المحل وانما المرفوع الواقع بعد حرف العطف مبتدا حذف خبره وهو من باب عطف الجمل واما النعت
على المحل في باب ان فقد حكى عن الجرمي والزجاج والفرا وظاهر كلامهم ان الجمهور يمنعونه **قال** السادس
انه يجوز الغاوها اذا تكررت نحو لا حول ولا قوة الا بالله ولك فتح الاسمين ورفعهما والمغايرة بينهما **اقول**

هذا الكلام

٦٧

تفصيل الاوجه الخمسة في نحو لاحول ولاقوة الا بالله ٨١

هذا الكلام لا يوفي بالاوجه الخمسة التي جوزوها في مثل هذا التركيب اذ نصب الثاني مع فتح الاول لا يدخل تحت شي
من الصور المذكورة اذ لا يشمل ذلك فتحهما ولا رفعهما وهو ظاهر ولا المغايرة بينهما لان المراد المغايرة باعتبار
الفتح والرفع ولا باس بذكر الاوجه الخمسة والكلام عليها بطريق التفصيل فنقول **الوجه الاول** فتح
الاسمين جميعا ووجهه ان تجعل لا في الموضعين التبرية فتبني اسمها كما لو انفردت كل واحدة منهما عن
صاحبتها ويجوز على مذهب سيبويه ان تقدر بعدهما خبرا لهما معا اي لا حول ولا قوة لنا اي موجودان لنا
لان مذهبه ان لا المفتوح اسمها لا تعمل في الخبر فهما في موضع رفع فلا قوة مبتدا معطوف على مبتدا
والمقدر مرفوع بانه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عنده
ان تقدر لكل واحد منهما خبرا اي لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب
غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة في الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها فيجوز ايضا ان تقدر لهما
معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية وان كانا عاملين الا انهما لما تماثلا فيجوز ان
يعملا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قايمان كانهما شي واحد وانما امتنع ان يعمل عاملان
مختلفان في حالة واحدة عملا واحدا في معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من موثرين ويجوز ايضا
عندهم ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله **الوجه الثاني** رفعهما على ما تقدم من جواز الالغا عند التكرار
فيكون الاسمان مرفوعين بالابتدا ولا الثانية اما زايدة واما ملغاة غير زايدة كلا الاولى وحدها عند سيبويه
وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذ لا عامل هنا الا الابتدا فقط فاما ان تقدر لكل واحد خبرا
واما ان تقدر لهما معا خبرا واحدا فالكلام جملة واحدة **الوجه الثالث** فتح الاول ونصب الثاني على
ان تكون لا الثانية زايدة لتاكيد نفي الاولى كما في قولك ما جاني زيد ولا عمرو كانك قلت لا حول ولا قوة بلا ويجوز
عند سيبويه ان تقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا
وخبر قوة مرفوع بلا لان الناصبة لاسمها عاملة عنده في الخبر كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين
مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا على حياله وعند غيره يقدر خبر واحد لهما لا تحاد العامل
عندهم لا وحدها ويجوز ان تقدر عندهم لكل خبرا **الوجه الرابع** فتح الاول ورفع الثاني على ان لا زايدة
كما تقدم في الوجه الثالث لان العطف هنا على المحل فعند سيبويه يجوز ان تقدر لهما معا خبرا واحدا
لكونه خبر المبتدا وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر منفرد لئلا يجتمع الابتدا ولفظ لا في رفع الخبر
ويجوز ان تجعل لا غير زايدة بل لنفي الجنس لكن تلغيها عن العمل لحصول شرط الالغاء وهو التكرير وتقدير الخبر
مع جعل الثانية ملغاة مثله مع جعلها زايدة سواء وبعضهم يجوز في لا الثانية ان تكون عاملة عمل ليس **الوجه
الخامس** رفع الاول وفتح الثاني على ان لا الاولى التبرية لكنها ملغاة لوجود الامر المشترط في الالغاء وهو
التكرير ولا يلزم مع تكريرها ان تتوافق الاسمان بعدها في الاعراب اذ التكرير هو الشرط فقط **قال** الرضي
فاذا تقرر هذا فلا حاجة الى ما ذكر ابن الحاجب من قوله ورفع الاول على ضعف لكونها بمعنى ليس وانا لا
نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثاني والثالث سوا في حصول التكرير وتطابق الاسمين اعرابا
ليس بشرط ولا في الجميع التبرية وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الرابع سوا على المذهبين وقد ذكر المص
بعد هذا في المتن بعض ما سقناه في هذا المحل **قال** بخلاف قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر
اذ مضوا مهلا فلا محيد عن النصب **اقول** البيت للاعشى وكل من المحل والمرتحل مصدر ميمي بمعنى
الحلول والارتحال والسفر بسكون الفا اسم جمع على الصحيح واحده سافر مثل صحب وصاحب وركب

واكب قال الجوهري ويقال سفرت اسفر سفورًا اخرجت الى السفر فانا سافر وفي القاموس والسافر المسافر لا فعل له قلت ويمكن التوفيق بين ما في الكتابين والمهر الفرخ الهاء النؤدة وعدم العجله وقد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في فصل اذ من حرف الالف وانشد المصنف ره في ترجمه حرف الجر من الباب الخامس وانت خبير بانه تعرض هنا الى بيان وجه المخالفة بين لا وان في الحكم بالتصريح ولم يفعل ذلك فيما تقدم فينظر فيه قال الثانيه ان تكون عامله عمل ليس كقوله • من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح • اقول ان مقتضى الظاهر ان يقول الثاني بالتذكير لان في الاول احدها لانه بصدد تفصيل الاوجه الخمسه التي تقدم ذكرها لكنه انث على اراده الحاله وقد انشد المص هذا البيت في الباب الخامس حيث ترجم على حذف الخبر في تراجم الحذوف والبيت لسعد بن مالك من شعراء الحماسه وقبله • والحرب لا يبقى لجا حمها التخيل والمراح • الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح • والابيات من مجزوء بحر الكامل المرفل والثاني من هذين البيتين مدرج آخر صدره النون الساكنه من النجدات واول عجزه النون المتحركه منها والجاحم المضطرم ومنه الجحيم والتخيل الخيلاء والعجب والمرح بسبع الميم والراء شده الفرح والنشاط يقال مرح بالكسر مرحًا فهو مرح والاسم المراح بميم مكسوره والف بعد الراء وهو الذي في البيت ويحتمل ان يكون مراد الشاعر والتخيل والمراح بحذف المضاف وعلى هذا فالبدل في قوله الا الفتى الصبار البيت ظاهر والا فهو جار على اللغة التميميه في ابدال المنقطع والصبار المبالغ في الصبر وهو الحبس والنجدات جمع نجده والوقاح الصلب والصد الاعراض والمنع والنيران بكسر النون الاولى جمع نار والجيران جمع جار والبراح مصدر قولك برح مكانه اي زال عنه وصار في البراح وهو المتسع من الارض لا زرع فيها ولا شجر كذا في الصحاح قال احدها ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بموجود اقول قد يستشكل وجه الغايه هنا وفي قوله بعد ذلك ان ذكرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به وجوابه يعرف مما اسلفناه في ان المكسوره المشدده حيث قال هناك واعترض بامرين احدهما ان مجيء ان بمعنى نعم شاذ حتى قيل انه لم يثبت فراجعه قال ويرده قوله • تعز فلا شيء على الارض باقيا • ولا وزر مما قضى الله واقيا • اقول تعز تصبر وعلى الارض ظرف مستقر صفه لشيء وقد يجعل لغوا متعلقا بباقيا والاول اولى والوزر الملجأ والواقي الحافظ وبه يتعلق مما قضى الله قال واما قوله • نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل • فبوئت حصنا بالكماة حصينا • اقول نصرتك اعنتك والخذلان ترك العون والنصر وبوئت حصنا اي جعل لك مباءه اي منزلا هيئ ومكن لك فيه والحصن المكان الذي يمتنع فيه عن العدو والحصين المنيع والكماة الشجعان واحدها كمي قال لاحتماله لان يكون الخبر محذوفا وغير استثناء اقول والتقدير اذ لا صاحب موجودا الا خاذلا اي ليس موجودا في حاله من الاحوال الا في هذه الحاله قال وعلى ظاهر قولهما قول النابغه • وحلت سواد القلب لا انا باغيا • سواها ولا في حبها متراخيا • اقول الظاهر ان في العبارة قلبا وان الاصل وعلى قولهما ظاهر قول النابغه وذلك لان قوله لا انا باغيا يمكن ان يكون على حذف مضاف اي لا مثلي باغيا فدخول لا نكره لان مثلا لا يتعرف بالاضافة ثم حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فاتى به منفصلا مرفوعا وهذا تاويل محتمل لكنه خلاف الظاهر فلذلك قلنا ان المعبر وعلى قولهما ظاهر قول النابغه ليكون في قوله ظاهر اشاره الى ان ثم تاويلا يخرج به البيت عن راي ابن جني وابن الشجري قال ويقال في توكيده بل امراه اقول وجه ذلك والله اعلم ان بل اذا وقعت بعد نفي كانت لتقرير ما قبلها على حالته فدخولها في قولك لا رجل في الدار بل امراه مقتض لتقرير نفي الجنس على ما كان عليه وتثبيته على حاله ففيها التاكيد بحسب المعنى وكذا في

قوله

قولك لا رجل في الدار بالرفع بل امراه فان بل فيه قررت النفي الاول على حاله واذا قلت بل رجلان علم ان المقصود بالاول نفي الوحده لا نفي الجنس فالاتيان ببل على هذا الوجه مقرر لنفي الوحده على ما كان عليه فحصل التاكيد فتامله قال والا لتكررت اقول تقدم ان مثل هذا ممتنع وهو ربط جواب ان الشرطيه باللام او زياده تنافيه قال فزعم ان العامله عمل ليس لا تكون الا نافيه للوحده لا غير اقول تقدم للمص في فصل الغين المعجمة ان قولهم لا غير لحن وقد وقع فيه هنا ويقع له منه مواضع ننبه عليها عند انتهائنا اليها وفي هذا الكلام العطف بلا النافيه بعد تقدم الا نحو ما قام احد الا زيد لا غيره وقد مر الكلام على ذلك في فصل ان المفتوحه المشدده وناتي الآن قال ولها ثلاثة شروط اقول يظهر لي ان الاقتصار على هذه الشروط وهي تقدم الاثبات وعدم الاقتران بعاطف وتعاند متعاطفيها مسوغ لمثل قولهم ما قام القوم الا زيد لا غيره اذا التقدير قام زيد لا غيره فقد تقدمها الاثبات ولم تقع بعد عاطف وتعاند متعاطفاها ويدل على المحذوف الذي قدرناه الاستثناء المتقدم الواقع بعد نفي والسكاكي ومن تبعه يمنعون مثل هذا التركيب بناء على ان المنفي المعطوف بها شرطه ان لا يكون منفيا قبلها بغيرها من الكلمات الموضوعه للنفي كليس وما وان وما اشبهها فيمتنع نحو ما زيد الا شاعر لا كاتب اذ المعطوف بلا فيه كان منفيا قبلها باداه النفي قيل ولذلك لم يوجد مثل هذا التركيب في كلام العرب العرباء وان كثر في عبارات العلماء وفي الكشاف في ما ارسلناك الا نذيرا لا حفيظا ولا مهيمنا عليهم وما كان ذلك الا بغيا وعنادا لا اشتهاء في الاسلام وما هي الا شهوات لا غير قال ودعا ابن سعدان اقول هو بفتح السين علم منقول من السعدان وهو نبت من افضل مراعي الابل ومنه قولهم مرعى ولا كالسعدان وله شوك يشبه حلمه الثدي قال فاذا قيل جاءني زيد لا عمرو فالعاطف لا ولا رد لما قبلها وليست عاطفه قال هذا معارض لقوله في فصل بل من حرف الباء ان لا قبلها زائد لتوكيد الاضراب بعد الايجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي فان قوله هنا ولا رد لما قبلها صريح في انها تنفي ما قبلها فليست بزائده وهو خلاف ما تقدم قال والثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني رجل لا زيد اقول هذا الشرط ذكره الشيخ ابو حيان فعد مشترطا ان يكون ما قبل لا العاطفه غير صادق على ما بعدها وسبقه الى ذلك السهيلي في نتائج الفكر فقال انما شرطها ان يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها وذكره ايضا الابذي في شرح الجزوليه فقال لا يعطف بلا الا بشرط ان يتضمن ما قبلها بمفهوم الخطاب نفي الفعل فيكون الاول لا يتناول الثاني نحو جاءني رجل لا امراه وعالم لا جاهل ولو قلت مررت برجل لا عاقل او برجل لا زيد لم يجز اذ ليس في مفهوم الكلام الاول ما ينفي الفعل عن الثاني وهي لا تدخل الا لتاكيد النفي فاذا اردت ذلك المعنى جئت بغير فتقول مررت برجل غير عاقل وغير زيد ويجوز مررت بزيد لا عمرو لان الاول لا يتناول الثاني انتهى قلت كلام السهيلي والابذي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في اصول الفقه انه غير معتبر مع ان بعض المتاخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد بان مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب وان امتنع قام رجل وزيد ففي غاية البعد لانك ان اردت بالرجل الاول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تاكيدا فلا مانع منه اذا قصد الاطناب وان اردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وان كان معنيا بما امتنعا كسين وللبحث فيه مجال قال ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي اقول قال في الجنى الداني والمعطوف بلا اما مفرد واما جمله

ثم شرايط كون لا عاطفة

لعله معاله

على الصحيح

جاحم الحرب معظم شدتها

مجاوزة عزيزة

لها محل من الاعراب نحو يقوم زيد لا يقعد قلت مقتضاه امتناع العطف في قولنا يقوم زيد لا يقعد وشبهه وهو مشكل ثم قال بعض النحويين لا يعطف بها فعل ماض على ماض لئلا يلتبس الخبر بالطلب لا تقول قام زيد لا قعد وقال غيره ما جاء من نفي الماضي قليل يحفظ ولا يقاس عليه واجاز بعض النحويين قام زيد لا قعد اذا قرنت به قرينة تدل على انه اخبار لا دعا قال امرؤ القيس ، كان دثارا حلقت بلبونه ، عقاب تنوفى لا عقاب القواعل ، دثار اسم راع وحلقت ذهبت واللبون نوق ذات لبن وتنوفى جبل عال والقواعل جبال صغار اقول قال في الصحاح ابو زيد اللبون من الشاء والابل ذات اللبن غزيرة كانت او بكية وجمعها لبن ولبن ثم قال وابن اللبون ولد الناقة اذا استكمل السنة الثانية وظاهر هذا او نصه ان اللبون اسم جنس اضيف فيعم فيكون المراد منه الافراد قلت بتقدير ان تكون اضافة اسم الجنس تفيد العموم لم يتعين ان يكون هذا مراد الشاعر اذ يحتمل ان يكون المراد بلبونه واحدة لا غير وليس في اللفظ ما يدفعه من ابن الجزم بالعموم وفي القاموس وتنوفا بجلولا ثنية مشرفة قرب القواعل وتقال ينوفا بالتحتية فيكون ذوق هذه عبارته وهي مخالفة لما في المتن ولم يتعرض في الصحاح في مادة نتف الى تفسير هذه الكلمة الكلمة وقضيته ما في القاموس المد والذي في البيت القصر فيحتمل ان يكون قصره للضرورة والله اعلم قال واما المتكرر في لا تولك ان تفعل اقول قال الرضي التول مصدر بمعنى التناول وهو هاهنا بمعنى المفعول اي ليس منا ذلك وما خوذ له هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تتناوله قال وفي الحديث فان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى اقول المنبت المنقطع والحديث ورد في الامر بالرفق في الاعمال الصالحة وعدم الايغال فيهما على وجه يؤدي الى ملالها وتركها فيكون صاحبها كمن انقطع عن رفقته في السفر فان جهد راحلته اعيانا ووقفت فلا هو بالذي وصل الى مقصوده ولا هو بالذي ابقى راحلته قال وقول الهذلي كيف اغرم من لا شرب ولا اكل ولا نطق ولا استهل ، اقول قول الهذلي مرفوع بالعطف على المبتدا المتقدم اي في الحديث ذلك اللفظ وفيه قول الهذلي كذا وهو تنجع لا شعر وبقيته ، فمثل ذلك بطل عشاه بحتية على انه مضارع طل مبنيا للمفعول اي اهدر دمه او بباء موحدة على انه ماض بطل مبنيا للفاعل يقال بطل هذا الشي اذا ذهب مجانا بغير شي وفي الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال في حق المتكلم بهذه السجعات انما هذا من اخوان الكهان وفي طريق اخرى اسجعا كسجع الكهان قال وقوله ، ولا زال منهلا بجرعائك القطر ، اقول هذا عجز بيت صدره ، الا يا اسلمي يا دار مي على البلى ، يا للنداء والمنادى محذوف على راي او للتنبيه كالا على راي اخر واسلمي امر من السلامة وهي البراءة من العيوب دعا لدار مي بذلك ومي اسم امراة وليس مرخما من مية كما قد يتوهم وعلى للمصاحبة اي اسلمي مع بلاك نحو واتى المال على حبه والمنهل السائل المنصب والجرعاء رملة مستوية لا تنبت شيئا والقطر المطر والقطر جمع قطرة كذا في الصحاح قال وقوله ، لا بارك الله في الغواني هل ، يصبحن الا لهن مطلب اقول السبب لابن الرقيات ولا بارك الله دعاء بعدم البركة وهي النماء والزيادة والغواني جمع غانية وهي الجارية التي غنيت بزوجها وقد تكون التي غنيت بحسنها وجمالها عن الحلي والزينة والمطلب اسم مفعول او مصدر ميمي من اطلبت التي على صيغة الافتعال من الطلب اي هل يصبحن الا لهن شخص يطلبنه ويتعشقنه او الا لهن اطلاب بحبيب يمكن اليه وهذا البيت شاهد على ظهور الكسرة على الياء للضرورة ردا الى الاصل كما في قوله ، ما ان رايت ولا ارى في مدتي ، كجواري يلعبن في الصحراء ، قال وقول الشاعر ، حسب المحبين في الدنيا عذابهم ، تالله لا عذبتهم بعدها سقر ، اقول يفسرون حسبنا في نحو هذا بكفى والاولى ان يفسر

بكاف

بكاف اي عذاب المحبين كافيهم في الدنيا وهذا الظرف متعلق بحسب لا بالعذاب والفعل المنفي بلا مستقبل في المعنى لحمله في طرف اي لا تعذبهم في الاخرة بعد الدنيا وسقر من اسماء النار قال وشذ ترك التكرار في قوله ، لاهم ان الحارث بن جبله ، زنا على ابيه ثم قتله ، وكان في جاراته لا عهد له ، واي امر سيئ لا فعله اقول هذه الابيات الاربعة من مشطور بحر الرجز وقد عرف ان الميم المشددة في آخر الاسم الشريف عوض عن حرف النداء فيقال اللهم وسمع لاهم كما في هذا الشعر والظرف الذي هو في جاراته مستقر خبر كان ولا عهد له حال من الضمير المستكن في الظرف ولا يصح ان يكون خبرا للا ولا متعلقا بالعهد لان الحرف الناسخ لا يتقدم عليه خبره ولا معمول شي مما بعده لا سيما وهو مصدر وجعل المنفي هاهنا ماضيا لفظا ومعنى حتى يكون ترك التكرار شاذا امر ممكن لكن يحتمل الاستقبال معنى اي واي امر سيئ لا يفعله بعد هذا وتلك الافعال القبيحة الشنيعة منه فلا يكون ترك التكرار شاذا قال زنا بتخفيف النون كذا رواه يعقوب واصله زنا بالهمز بمعنى ضيق وروي بتشديدها والاصل زنى بامراة ابيه فحذف المضاف واناب على عن الباء اقول لا حاجة على رواية تخفيف النون الى ان يدعى ان الاصل زنا بالهمز بل يكون من الزنا والالف منقلبة عن ياء يقال زنى يزني اذا فعل الفاحشة الموجبة للجلد او الرجم وضمن الفعل معنى التعدي فعداه بعلى اي تعدى على ابيه بالزنا والمراد انه زنى بامراة ابيه ثم لم اقف على ان زنا بالهمز وتخفيف النون بمعنى ضيق ولم ار فيه بهذا المعنى الا التشديد النون ففي الصحاح وزنا وزنا عليه تزنية ضيق وانشد ، لاهم ان الحارث ابن جبله ، زنا على ابيه ثم قتله ، قال ابن السكيت انما ترك همزه ضرورة هذه عبارة الجوهري وفي زنى عليه ترتيبه ضيق واما على رواية التشديد فظاهر كلام المص ان المراد بالفعل الفاحشة الزنا ولذلك قال والاصل زنى بامراة ابيه الخ وهذا لا حاجة اليه ايضا بل المراد التضييق كما صرح به الجوهري وعليه فلا حذف ولا انابة اصلا فاما ان يكون الفعل مهموزا في الاصل وخفف ضرورة كما ذكر في الصحاح واما ان لا يكون من المهموز اصلا ففي القاموس وزنى عليه ترتيبه ضيق فهي لغة في المهموز ولا حاجة الى ارتكاب تلك الضرورة قال وقال ابو خراش الهذلي وهو يطوف بالبيت ، ان تغفر اللهم تغفر جما ، واي عبد لك لا الما ، اقول ابو خراش بكسر الخاء المعجمة هو خويلد بن مرة الهذلي والجم الكثير والالمام النزول والمعنى واي عبد لك لم يلم بالمعاصي ولو جعل الفعل مستقبلا بمعنى اي لم يلم لا مكن والظاهر الاول قال ولو صح جاز لا اكل زيد وشرب اقول ظاهر هذا انه رد لقول الزجاج وكما يرد عليه يرد على الزمخشري بجامع ان التكرار اللفظي منتف فيهما وتكرر لا بحسب المعنى متات هنا فلا وجه لتخصيص الزجاج بالرد عليه بذلك ويمكن ان يقال ان المص قصد مناقشتهما جميعا قال وقال بعضهم لا دعائية دعي عليه ان لا يفعل خيرا اقول هذا وجه ظاهر الحسن لا غبار عليه وكان الاولى تقديمه على غيره من الاقوال التي ساقها قال وقال اخر تخضيض والاصل الا فالخم ثم حذفت الهمزة وهو ضعيف اقول وجه الضعف ظاهر وهو حذف بعض الحرف لا لمقتضى ولا ينبغي الالتفات الى هذا القول اصلا قال وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال قد يجتزئ هذا بان القرينة قامت في هذه الصورة على نفي الاستقبال وعلى ارادة الحال فحمل الفعل عليه لا على الاستقبال وليس الكلام فيه وانما الكلام حيث تفقد قرينة الحال ويجاب بان قول سيبويه واتباعه ان لا النافية تخلص المضارع للاستقبال ظاهر في ان هذا المعنى ثابت لها كسوف

فلا يفارقها وحمل الكلام على ما اذا لم تقم قرينة غير الاستقبال حمل له على خلاف ظاهره فلا يصار اليه وفيه
بحث قال وعن الكوفيين انها اسم اقول وجهه ظاهر فانها كلمة لا يصح اصل المعنى الا بوجودها فلا تصلح
للحرف فلا تكون زائدة وقد وجدت فيها خصيصة من خصائص الاسم وهي دخول حرف الجر عليها وقد
كر التفتازاني في حاشيته على الكشاف النقل عن السخاوي انها اسم بمعنى غير ويظهر من كلامه انه مرتضى
عنده قال كما يسمون كان في نحو كان زيد فاضلا وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع اقول
لكن بينهما وبين لا فرق ظاهر فان كان لا يختل اصل المعنى بحذفها واما لا فهي بخلاف ذلك على ان في قوله
ان كان تدل على الانقطاع نظرا اذ الصحيح انها لا تدل على استمرار ولا انقطاع وانما هي دالة على المضي
فقط والاستمرار او الانقطاع موكول الى القرينة قال سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو لا تتخذوا
عدوي وعدوكم او غائبا نحو لا يتخذ المؤمنون الكافرين او متكلما نحو لا ارينك ههنا اقول عطف باو
بعد همزة التسوية مرتين وهو عنده لحن على ما قدم في فصل ام من حرف الالف وقال هناك ان الصواب
العطف بام وقد انفقت النسخ التي حضرت بالدرس عند اقرائي لهذا الكتاب بالقاهرة المحروسة بجامعها
الازهر على ثبوت او هنا مرتين وهي عشر نسخ او اكثر ومنها ما هو مقروء على صاحبنا الشيخ محب الدين
ولد المص رحمه الله ومنها ما قال انه معتنى بتصحيحه والله اعلم بالصواب قال وقوله لا اعرفا
ربربا حورا مدامعها اقول الربرب القطيع من بقر الوحش والحور جمع حوراء او احور والحور شدة سواد
العين واشتداد حدقتها ورقة جفونها وبياض ما حولها او اسوداد العين كلها مثل الظباء ولا يكون
في بني ادم بل يستعار لها كذا في القاموس قلت والمراد في البيت الاخير اذ هو في وصف بقر
الوحش وانما هي مسودة كل العين الان تكون الانسيات بطريق الاستعارة والمراد بالمدامع العيون
سميت بذلك لانها محل الدمع قال واما الاغلاط فلا يقصد لذاته اقول لانه غير محمود في ذاته
وانما يحمد لما ينشا عنه في بعض المواطن من ارهاب العدو والانة عريكته واذعانه الى الحق او
غير ذلك من العوارض قال اي لا تفتتنوا بفتنة الشيطان اقول فعدل عن النهي عن الافتتان الى
النهي عن فتنة الشيطان لتحصل المقصود من باب الاولى وذلك ان سبب افتتانهم هو فتنة الشيطان
لهم فاذا تسلط النهي على السبب الذي هو وسيلة الى المقصود كان تسلطه على نفس المقصود الاصلي
احرى واحق قال وعلى هذا فلا اصابة خاصة بالمتعرضين اقول انما كان ذلك لان المعنى الاصل
لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم خاصة اي ان تعرضتم لها اصابتكم خاصة ثم عدل عن السبب الى
المسبب وعبر عن المتعرض للفتنة بلفظ الظالم تشنيعا عليهما بالصفة التي تكون عليهما عند التعرض
فثبت ان المعنى على خصوص الظالمين بالفتنة وينبغي ان تكون من في قوله منكم لبيان الجنس لا للتبعيض
لئلا ينقسم المتعرضون للفتنة الى ظالم وغير ظالم وليس كذلك لان المتعرض للفتنة والدخول فيها
طوعا لا ينفك عن الظلم قال ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اي واتقوا
فتنة مقولا فيها ذلك اقول هذا هو المشهور بين القوم وقرر بعض المتاخرين على وجه لا يحتاج معه
الى اضمار القول فقال لا شك ان طلب الضرب مثلا صفة قائمة بالمتكلم وليست حالا من احوال
الرجل مثلا في قولك مررت برجل اضربه الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا فيه واستحقاقه ان يقال فيه
فلا بد ان يلاحظ في وقوعه صفة له هذه الحيثية فكانه قيل مررت برجل مطلوب ضربه او مقول في حقه
ذلك لا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه قال كما قيل في قوله جاوا بمذق هل

وسواد بياضها او شدة بياضها وسواد سوادها

اراد به

اما سقط لفظ من

مستلحق ما

رايت الذئب قط اقول انشد المص هذا البيت في النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس
وقبله ٭ ما زلت اسعى بينهم واختبط ٭ حتى اذا جن الظلام واختلط ٭ اختبط اطأ الارض وطأ شديدا وجن
الظلام بفتح الجيم اشتد سواده بحيث صار يجن كل شيء اي يستره والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة
مصدر قولك مذقت اللبن اذا امزجته بالماء لكن اريد به هنا المذوق مبالغة نحو الدرهم ضرب الامير
ومقصود الشاعر وصف هؤلاء القوم باللؤم والبخل وترك اكرام من نزل بهم من الاضياف وبالشح
انهم لم ياتوا الا بلبن مع ما فيه من اللوم الا بعد سعي واختباط ومضي جانب من الليل ثم لم ياتوا الا
بلبن قد شيب بالماء حتى صار كلون الذئب لورقته قال مثله في قوله ٭ فلا الجارة الدنيا بها تلحينها
اقول هذا صدر بيت عجزه ٭ ولا الضيف فيها ان اناخ محول ٭ الجارة منصوب بفعل محذوف على شريطة
التفسير والراجح رفعه على الابتداء لسلامته من الحذف ولمناسبته للاسمية المعطوفة وبها يتعلق
طرفيه وضميرها عائد الى ارض الممدوح وكذا ضمير بها وتلحينها تلومنها بمال لحاه يلحاه تحية اذا لامه
يقول لممدوحه لا تلوم الجارة التي دنت منك في ارضك ولا تمنعها من قربك ولا الضيف في ارضك محول
ما قام بل تكرم مثواه وتحسن اليه ولا تحوله الى غير تلك الارض تبرما به ولو طالت اقامته وذلك ابلغ
الكرم والفضل قال والثاني ان الفعل جواب للامر وعلى هذا فيكون التوكيد خارجا عن القياس
وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري في الكشاف اقول نص ما ذكره في الكشاف وقوله لا تصيبن لا يخلو
من ان يكون جوابا للامر او نهيا بعد امر او صفة لفتنة فاذا كانت جوابا فالمعنى ان اصابتكم لا تصيب
الظالمين منكم خاصة ولكنها تعمكم وهذا كما يحكى ان علماء بني اسرائيل نهوا عن المنكر تعذيرا فعمهم
الله بالعذاب واذا كانت نهيا بعد امر فكانه قيل احذروا ذنبا او عقابا ثم قيل لا تتعرضوا للظلم
فيصيب العقاب او اثر الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة وكذلك اذا جعلته صفة على ارادة
القول كانه قيل واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن ونظيره قوله ٭ حتى اذا جن الظلام واختلط ٭
جاءوا بمذق هل رايت الذئب قط ٭ اي بمذق مقول فيه هذا القول لانه سمار فيه لون الورقة التي هي
لون الذئب الى هنا كلامه والوجه الاول هو ما حكاه المص عنه من انه جوز ان يكون لا تصيبن جوابا
للامر والسمار اللبن الرقيق والورقة بياض يضرب الى سواد كالغبرة قال وهو فاسد لان المعنى
حينئذ فانكم ان تتقوها لا تصيب الظالم خاصة اقول لا شك في حصول الفساد بهذا الاعتبار لان
عموم اصابة الفتنة يكون مرتبا على تقوى المخاطبين لها وهو ظاهر لكن الزمخشري بريء من عهدة ذلك
فقد صرح بالمعنى على تقدير الجوابية وليس ما ذكره المص قال وقوله ان التقدير ان اصابتكم
لا تصيب الظالم خاصة مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب الا ترى
انك تقدر في ائتني اكرمك ان تاتني اكرمك اقول هذا مبني على مذهب غير الكسائي في المسالة واما
الكسائي فلا يوجب ان يكون المقدر من جنس الملفوظ فقد اجاز لا تدن من الاسد ياكلك ولا تكفر
تدخل النار على ارادة فان تدن ياكلك وان تكفر تدخل النار نظرا الى المعنى للقرينة المرشدة اليه ولم
يقم دليل قاطع على بطلان مذهب الكسائي فلعل الزمخشري بنى عليه ونظر الى المعنى فقدره ما قدره وفي
الطيبي اشارة الى ما قلناه قال وقول الشاعر ٭ يقولون لا تبعد وهم يدفنونني ٭ واين مكان
البعد الا مكانيا ٭ اقول يقال بعد بضم العين بعدا ضد قرب ككرف طرفا ويقال بعد بكسرها
بعدا كفرح فرحا بمعنى هلك هلاكا وقولهم في الدعاء للميت لا تبعد المعروف فيه فتح العين اي لا تهلك

في ذلك

وقوله وأيْنَ مكان البعد يشير الى انه بالمعنى الاخر وهو ضد القرب فينبغي ان يكون عين لا تبعد مضموم
بهذا الاعتبار ولكن الرواية فيه وفي امثاله بالفتح ومنه قول فاطمة الخزاعية ۞ إخْوَتي لا تَبْعَدُوا أبَدًا
وبلى والله قد بَعِدُوا ۞ وقد مر انشاده في فصل كل من حرف الكاف والاستفهام المفاد بقوله اين للانكار
فهو متضمن للنفي ولذلك دخلت الا بعده كانه قيل وما مكان البعد الا مكانيا قال وقول الاخر فلا
تَشْلَلْ يَدٌ فتكت بعمرو فانك لن تذل ولن تضاما ۞ اقول الشلل فساد في اليد يقال منه شَلَّ يَشَلُّ
كعلم يعلم والفتك ان ياتي الرجل صاحبه وهو غارٌّ غافل حتى يشد عليه فيقتله كذا في الصحاح والذل ضد
العز والضيم الظلم وفي البيت التفات من الغيبة الى الخطاب قال ويحتمل النهي والدعاء قول الفرزدق
إذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلا نَعُدْ لَهَا أبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الجُرَاضِمُ ۞ اي العظيم البطن اقول دمشق بدال
مهملة مكسورة فميم مفتوحة قال في القاموس وقد تكسر فشين معجمة ساكنة فقاف قال الجوهري قصبة
الشام والجراضم بجيم مضمومة وضاد معجمة كعلابط فسره المص بالعظيم البطن ولم يعتبر في الصحاح ولا
في القاموس الا بالاكول قال وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل اقول انما
احتاج الى الاتيان بقوله غير مستعل مع انه قد فرض ان المخاطب نظير المتكلم لان الاستعلاء لا يستلزم
العلو فيحتاج ان يتحقق من النظير بل من الادنى ايضا قال والثالث الزائدة الداخلة في الكلام لمجرد تقويته
وتاكيد نحو ما منعك اذ رايتهم ضلوا الا تتبعني ما منعك ان لا تسجد اقول لا تتعين الزيادة فيهما لاحتمال
ان يضمن منعك في الايتين معنى حملك فتكون لا نافية وحرف الجر محذوف وما والتقدير ما حملك على عدم
اتباعي وما حملك على عدم السجود ويحتج من في ما منعك ان تسجد على معناه من غير تضمين فلم يتاتى
ادخال النافي قال وقوله ويلحينني في اللهو ان لا احبه ۞ وللهو داع دائب غير غافل ۞ اقول يحتمل
يلحينني ان يضبط بياء الغيبة او بتاء الخطاب وقد مر ان معنى اللحي اللوم واللهو اللعب وان يحتمل ان تكون
خفيفة ناصبة فينتصب المضارع بعد لحينه وان يكون مخففة من الثقيلة فالمضارع المذكور مرفوع
والجملة خبر أنْ واسمها ضمير شان محذوف على راي الاكثرين او غيره على راي المحققين اي انني لا احبه
والدائب الجاد يقال دَأَبَ فلان في عمله اي جَدَّ وتعب قال وانما تتعين زيادة لا في هذا البيت اذا كان
المراد ان يلحينه على حبه للهو وان يكون بعجز البيت كالعذر له في ذلك فيكون مستانفا ويحتمل
ان تكون لا نافية ويكون لومهن له على ترك اللهو لا على حبه ويكون عجز البيت جملة حالية اما من فاعل
يلحي او مفعوله وقصد الشاعر انه معرض عن اللهو لا محب له وان اللواحي يلمنه على ذلك في حال ان داعي اللهو
جاد في الدعاء اليه غير غافل عنه يصف نفسه بالجد والثبات عليه وعصيانه للواحي مع توفر الدواعي الى
اللهو فهو عكس المعنى الاول فان وجدت قرينة تعين المراد عمل بمقتضاها والا فاللفظ محتمل ويترجح ما قلناه
بسلامته من دعوى الزيادة وهي خلاف الاصل قال قال ابو الحسن فسرته العرب ابي جوده البخل
وجعلوا لا حشوا اقول اذا صرحت العرب بهذا التفسير كما هو ظاهر نقل هذا الامام الموثوق به طاح
القول بكونها نافية على تخريج غيره والله تعالى اعلم بالصواب قال وقد اختلف في لا في هذا البيت أنافية
ام زائدة كذلك اختلف فيها في مواضع من التنزيل اقول ينبغي ان يجعل قوله كما في محل نصب على انه صفة
لمصدر محذوف والعامل فيه اختلف الناسخ اي اختلف في لا واختلف في مواضع من التنزيل اختلافا مثل
الاختلاف في لا واختلافي في هذا البيت ويكون قوله كذلك تاكيدا لما اختلف لا معمولا لاختلف الثانية وقوله
انافية ام زائدة في محل جر على انه بدل اشتمال من لا باعتبار مضاف محذوف اي اختلف في لا جواب انافية

ام زائدة والرابط محذوف اي انافية هي قال ورد بانها لا تزاد لذلك صدرا بل حشوا كما ان زيادة ما وكان
كذلك اقول لا شك ان الزيادة اذا وقعت صدرا في مثل بحسبك درهم وليس امتناع ذلك بالقياس على ما
وكان حيث لا يزاد شيء منهما صدرا باولى من جواز ذلك بالقياس على الباء حيث زيدت في الصدر قال وذلك
لان زيادة الشيء تفيد اطراحه اقول انما تفيد الزيادة التاكيد والتقوية او تحسين اللفظ ونسبة
نعم لا تلزم الزيادة غالبا استقامة الكلام عند طرح المزيد قال ونحو ان يعلق عليكم بأتْلُ اقول
جعل الظاهر تعلقه بحرم على الوجه الاول ثم ذكر اجازة الزجاج لكونها استفهامية وذكر هذا الكلام
عقيبه فان اراد اختصاصه به فغير ظاهر لامكانه مع جعل ما موصولة على ما تقدم في الوجه الاول
ويحتمل ان يكون المراد جوازه كذلك مطلقا لا بالنظر الى قول الزجاج فقط قال والصواب انها نافية على
الاول زائدة على الثاني والثالث اقول هذا عجيب جدا فان الاول هو جعل ما موصولة وحرم ربكم
صلة وعليكم متعلق بحرم وجعل ان لا تشركوا في موضع نصب على انه بدل من ما فاذا جعلت لا نافية في
هذا الوجه كان فاسدا قطعا لاقتضائه ان عدم الاشراك محرم وهو باطل قال والا لكان عدم الكفار
فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد تقدم نظيره قال ورجحه الزجاج وقال انهم اجمعوا عليه
اقول قول الزجاج انهم اجمعوا عليه مع اعترافه بان هذا قول اخر للخليل غير قوله ان لا زائدة وان
توكيدية لا يلتئم اللهم الا ان يثبت رجوع الخليل الى القول الذي رجحه الزجاج او يكون مراده بالمجمعين
المتاخرين من النحاة عن زمن الخليل قال ولا على هذه القراءة نافية لا غير اقول تقدم له التعبير بلا
غير وتقدم له التصريح بان ذلك لحن قال ووجهه انه عليه الصلاة والسلام كان يسمى قريشا عن
عبادة الملائكة الخ اقول والمعنى على ذلك ما كان لبشر ان يجتمع له الاستنباء وامره بعبادة نفسه
ونهيه عن عبادة الملائكة والنبيين اي ان الجمع بين هذه الامور غير متات اما الاستنباء وامره بعبادة
نفسه فظاهر الاستحالة واما الجمع بين امره بعبادة نفسه ونهيه عن عبادة الملائكة والانبياء فباطل
للتناقض على ما قرره المص في اخر كلامه وقال التفتازاني في تقرير كون لا نافية عطف هذا النفي على ثم
يقول قصدا الى ان يترتب هذا المجموع على الايتاء بمعنى ما كان لبشر ان يؤتى النبوة ثم يترتب على ذلك
امره بعبادة نفسه ونهيه عن عبادة الملائكة والنبيين مع استواء الكل في عدم استحقاق العبادة
لات قال وابدلت السين تاء اقول هو ابدال شاذ كما في ست فان اصله سدس فابدلت
السين تاء ولذا الدال قال والثانية للفظ كما في ربت وثمت معناه ان كلا من ثُمَّ ورُبَّ صالح لان يراد
به اللفظ فيكون مذكرا وان يراد به اللفظة فيكون مونثا فدخلت التاء للتنصيص على ان المراد الثاني وعليه
ينبغي ان يقول لمن عاطفة بالتانيث لا غير لان التاء اية ان المراد بها اللفظة فيجب تانيث الضمير العائد
اليها ولو لم تكن التاء موجودة لجاز التذكير على ارادة اللفظ والتانيث على ارادة اللفظة وجوز الرضي
ان تكون تاء لات للمبالغة في النفي كما في علامة قال والتاء زائدة في اوله الحين اقول فيه ضعف لعدم
شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال لا تاوان
ولا تهنا ومما يتمسك به هولاء القائلون بزيادة التاء في اول الحين قول الشاعر ۞ العاطفون تحين ما
من عاطف ۞ والمطعمون تحين ما من مطعم ۞ واجاب ابن مالك بان لات محذوفة كما حذفت في قوله تفتؤ
وهو كثير الا انه هنا ضعيف لان فيه حذف الحرف الناسخ وبقاء معموله ولان فيه احجاما بحذف شيئين قال
والثالث انها تعمل عمل ليس اقول لمشابهتها اياها بكسر التاء والتصير على عدد حروف ليس مع سكون الوسط

قال والغالب ان يكون المحذوف هو المرفوع اقول وقد يكون المحذوف هو المنصوب كقراءة من قراءة في الشواذ
ولات حينُ مناصٍ برفع الحين فيكون اسم لات والخبر محذوف اى ليس حينُ مناص لنا قال الرضى ولا يمتنع
دون لات هي لا التبرئة وتقويه لزوم تنكير ما اضيف اليه حين بعدها فالخبر محذوف كما في لا حول ولا قوة
واذا ارتفع فالاسم محذوف اى لات حينٌ حينَ مناصٍ كما في لا عليك قلت ظاهر كلامه انه لم يرد القول بان
لات هي لا التبرئة زيدت التاء عليها منصوصا لاحد ولذلك قال ولا يمتنع كونها لا التبرئة والزمخشري قد
صرح عن الاخفش بانها عنده لا النافيه للجنس زيدت عليها التاء وخصت بنفي الاحيان وهذا هو الذي حكاه
المصنف ولا ساعن الاخفش قال فنص الفراء على انها لا تعمل الا في لفظ الحين اقول الذي ذكره الرضى
عن الفراء انها تكون مع الاوقات كلها فبين النقلين تخالف قال فزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا جارا
لاسما الزمان خاصة اقول يسال عما تتعلق به اذا كان حرف جر فان قلت هلا حمل نقل الرضى او لا
عن الفراء انها تكون مع الاوقات كلها على ما اذا كانت عاملة للجر كما نقله المص هنا وحملت حكاية المص اولا
انها لا تعمل الا في لفظة الحين على ما اذا كانت عاملة للنصب فلا يكون بين النقلين تعارض قلت لان
الرضى لما ذكر عنه انها تعمل في الاوقات كلها انشد ولات ساعة مندم والرواية فيه بنصب الساعة
فلم يبق اذن للتوفيق بهذه الطريقة مجال قال وانشد طلبوا صلحنا ولات اوان اقول هذا صدر
بيت عجزه فاجبنا ان ليس حين بقاء انشده الزمخشري في الكشاف لابي زبيد الطائي قال والثاني
ان الاصل ولات اوان صلح اقول قال الرضى واوان عند السيرافي والمبرد مبني لكونه مضافا في
الاصل الى جملة فمعنى طلبوا صلحنا ولات اوان طلبوا الصلح ولات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبني اوان
على السكون ثم عوض التنوين عن المضاف اليه كما في يومئذ فكسرت النون لئلا يلتقي ساكنان كما كسر دال اذ
او نقول حذفت الجملة وبني على الكسر لا على السكون لئلا يجتمع ساكنان ثم اتي بتنوين العوض ولا تعوض
التنوين في المبنيات من المضاف اليه ابدا الا اذا كان جملة فلا يعترض بنحو من قبل والله تعالى اعلم بالصواب
لو قال وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل على التعليق
في الماضي اقول احتار للخضروشاهي من متاخري الاصوليين وكذا ابن هشام الخضراوي على ما حكاه
المص وحكاه غيره عن ابن عصفور ايضا وذات السبب في فرار هؤلاء من القول بالدلالة على الامتناع
ان جماعة من العلماء اوردوا على قول الجمهور انها حرف امتناع لامتناع مواضع تسعة قد يظن ان جواب
لو فيها غير ممتنع واشكلت تلك المواضع على هؤلاء فصاروا الى انها لمجرد الربط في الماضي كما ان ان
لمجرد الربط في المستقبل بل ادى اشكال تلك المواضع الى ان قال القرافي ان لو تاتي للربط تارة ولقطع
الربط اخرى فيكون جوابا لسؤال محقق او متوهم وقع فيه الربط فتقطعه انت لاعتقادك بطلان ذلك الربط
كما لو قال القائل لو لم يكن هذا زوجا لم يرث فتقول لو لم يكن زوجا لم يحرم الارث اى لكونه ابن عم وهذا اسخ
لم يقله احد غيره قال تقول لو جاءني اكرمته لكنه لم يجئ ومنه قوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة
كفاني ولم اطلب قليل من المال ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي اقول البيتان
لامرئ القيس وقد انشد المص عجز اولهما في الباب الرابع في ترجمة الاشيا التي تحتاج الى الرابط وما من قوله
ولو ان ما اسعى يحتمل ان تكون مصدرية اى ولو ان سعيي وموصولا اسميا اى ولو ان الذي اسعاه ويحتمل
ان تكون كافة وقول القائل لو كانت كذلك لكتبت متصلة بان ليس بشيء لان هذا الاحتمال لا يندفع بكتابة
من ظنها غير كافة فكتبها منفصلة ويجري ذلك كله في ما من قوله ولكنما اسعى والباء في التاصيل بناء مجد

موثل اى موصل ويروى فلو ان ما اسعى بالفاء وفي شرح الحاجبية لنجم الدين سعيد ولو انني اسعى قال
وقوله فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد اقول في الصحاح الخلد
نقيض الدم والخلد دوام البقاء تقول خلد الرجل يخلد خلودا واخلده الله وخلده تخليدا والموت ضد
الحياة وقد مات يموت ويمات ايضا قال الراجز بنيتي سيدة البنات عيشي ولا نامن ان تماتي قلت
هذا من السريع لا من الرجز والعادة جارية بان لا يوصف صاحب الشعر المنشد بالراجز الا اذا كان
شعره ذلك من بحر الرجز واذا كان يموت مضارع مات فوزن الماضي فعل بفتح العين واذا كان المضارع
يمات فوزن الماضي فعل بكسر العين قال وقوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر
ولكن الله سلم اى فلم يركهم كذلك اقول ثبت في النسخ التي رايتها فلم يركهم بالياء كان مقتضى
القياس حذفها للجازم وقد استشكل الطلبة ثبوتها في حلقة التدريس هذا اللفظ عند قراءته فاجبت
بان راى سمع فيه القلب بجعل العين في محل اللام تقول راء مثل راع نص عليه في الصحاح وقد قرئ
في الشواذ ان راءه استغنى بالف بعد الراء وهمزة بعد الالف وفي التسهيل في باب التصريف في الفصل
الذي اوله من وجوه الاعلال القلب وكثر نحو راء في راى هذا نصه ومضارع هذا يرى بهمز في الاخر
بعد ياء مثل يجيء واذا دخل الجازم سكن الهمزة فتقول لم يرء زيد وجهه باسكان الهمزة بعد
الراء ويسوغ لك ابدال الهمزة ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة كما في نحو بير وحينئذ تثبت الياء مع الجازم
لانه قد اخذ حظه من العمل باسكان الهمزة فلم يتسلط تاثيره في حذف حرف العلة كما تقول لم يقرى
باثبات الياء بعد ابدال الهمزة فان قلت هب ان القلب ثبت في الماضي لكن ليس الكلام فيه بل في المضارع
فمن اين لك ادعاء القلب فيه قلت قد خرج الامام ابو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي على ذلك
قول الشاعر كان لم ترا قبلي اسيرا يمانيا فقال الاصل ترا بهمز بعد الالف سكنت للجازم فالتقى ساكنان
فحذف لذلك اولهما وهو الالف ثم ابدلت الهمزة الساكنة بعد الفتحة الفاء نحو لم يقرا فقيل كان لم ترا
وكفاك بهذا الامام قدوة تستند الى قوله اذا ثبت ذلك فلك ان تضبط يريكهم في قول المص يركهم
بهمز ساكنة بعد الراء ولك ان تضبط بياء مبدلة من الهمزة الساكنة وهذا غاية ما يقال في هذا
قال وقول الحماسي لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل ابن شيبانا
اقول قد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في فصل اذن من حرف الالف قال ثم قال لكن
قومي وان كانوا ذوي عدد ليسوا من الشر في شيء وان هانا اذ المعنى لكنني لست من مازن بل من قوم
ليسوا في شيء من الشر وان هان وان كانوا ذوي عدد اقول ظاهر كلامه انه جعل وان كانوا ذوي
عدد حالا مع اقترانها بالواو وفي جواز تقدم مثلها خلاف ثم الحالية اما تتاتى على ان يكون صاحب الحال
اسم ليس لا الضمير المستكن في خبرها الظرف للزوم تقدم الحال على عاملها المعنوي وهو ممتنع في مثل
هذه الصورة على الاصح ولو جعلت الجملة المذكورة معترضة لاستقام بلا تكلف قال في هذه المواضع
ونحوها بمنزلة قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا اقول قال الزمخشري في تفسير
قوله تعالى واتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان يعني واتبعوا كتب السحر والشعوذة التي
كانت تقراء على ملك سليمان اى على عهد ملكه وزمانه وذلك ان الشياطين كانوا استرقوا السمع
ثم يضمون الى ما سمعوا اكاذيب يلفقونها ويلقونها الى الكهنة وقد دونوها في كتب يقراونها ويعلمونها
الناس وفشا ذلك في زمن سليمن حتى قالوا ان الجن تعلم الغيب وكانوا يقولون هذا علم سليمان وما

ثم لسليمان ملكه الا بهذا العلم وبه تسخر الجن والانس والريح التي تجري بامره الى هنا كلامه وبه تم
الاستدراك الواقع في الاية ظاهر بهذا التقدير قال وقوله عمر رضي الله عنه نعم العبد صهيب
لو لم يخف الله لم يعصه اقول قال القاضي تاج الدين السبكي في شرح التلخيص وقد نسب الخطيبي
هذا الكلام الى النبي صلى الله عليه وسلم ولم ار هذا الكلام في شي من كتب الحديث لا مرفوعا ولا
موقوفا لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن عمر مع شدة الفحص قلت وكذا نسبه القرافي من
اصحابنا في الفروق الى النبي صلى الله عليه وسلم ووقع في عبارة ابن الحاجب في شرح المفصل اذ ذلك
في الحديث وظاهر انه عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد سالت عن ذلك بعض حفاظ العصر فاخبرني
انه بحث عن ذلك فلم يقف عليه ثم وقفت في الحلية لابي نعيم الحافظ في ترجمة سالم مولى ابي حذيفة
رضي الله عنه على حديث رفعه من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله ما عصاه قال فمرتان يعقل
بين الجزئين ارتباط مناسب وثان لا يعقل اقول اعترافه بان الشرط سبب يابى هذا التقسيم فان
السبب يقتضي ارتباطا خاصا بينه وبين مسببه الا ان يراد قال بعد ذلك الثاني انه لما فقدت المناسبة
فقدت العلية بحيث تنتفي المناسبة تنتفي السببية فلا ينافي التقسيم المذكور وقد يقال ان التقسيم لم
يقع بالنسبة الى المناسبة وعدمها وانما وقع بالنسبة الى التعقل فقط والمنافي هو الاول لا الثاني قال
ويرجحه ان ذلك هو الظاهر من ترتب الثاني على الاول اقول لا نم انه يلزم من ترتيب شي على شي ظهور انحصار
سببيته في ذلك الشي ولا نم ان ذلك هو المتبادر الى الذهن قال ان يكون الجواب مقدرا على كل حال
من غير تعرض لا ولو به نحو ولو ردوا لعادوا اقول لا مانع من ادعا امتناع الشرط والجواب جميعا
في هذه الاية ولا محذور يترتب عليه ولا داعي الى ما ارتكبه من كون الجواب مقدرا على كل حال بل الظاهر
خلافه قال وان العبارة الجيدة قول سيبويه رحمه الله حرف لما كان سيقع لوقوع غيره اقول
قال بعض المتاخرين انما ذكر سيبويه هذه العبارة لان ادوات الربط لكل منها مدلول فمنها اذا وان
مثلا للمستقبل ولو ولما للماضي ومنها مثبتان فلو للامتناع ولما للوجوب فاذا قلت لو قام زيد قام
عمرو دلت لو على الربط بينهما وبهما ممتنعان واذا قلت لما قام زيد قام عمرو دلت لما على الربط بينهما
في الماضي وبهما واجبان فلما حرف لما وقع لوقوع غيره وان واذا لما يقع لوقوع غيره شكا في الاول وظنا
في الثانية ولو تخلفهما لما لم يقع في الماضي ولكنه كان متوقعا لوقوع غيره والسين تدل على الوقوع واتى
سيبويه بكان احترازا عن ان مثلا واتى بالفعل المستقبل احترازا من لما واتى بالسين لانه لو اتى به
بالمضارع مجردا عنها احتمل ان يكون واقعا في الماضي وليس مضمون لو كذلك فاتى بالسين للدلالة على
انه لم يكن حتى لضرورة استقبالها في مضيه بانه لم يكن وقع ولا هو واقع ذلك الوقت لانه لو وقع فيما
مضى لصدق عليه انه كان قد وقع لا انه كان سيقع لان ظاهر قوله انه كان سيقع انه لم يدل في الزمن الماضي
كذلك وانه متوقع لوقوع غيره فحسن دخولها في هذا الموضع كما حسن في قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم
وانت فيهم وتامل ذلك تجده لم يات الا في مواضع نفي المستحيل او المنزل منزلة المستحيل فهذا تحرير عبارة
سيبويه قال والجواب انه مفهوم من قوله لما كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع اقول ما قدره
اولا يقتضي ان المراد بما سيقع هو الجواب وان المراد بغيره هو الشرط الا ان يراد لما قدر اللام توقيفيه
بمعنى عند قال اي ان الثاني ثبت عند ثبوت الاول وما قاله ثانيا يقتضي ان ما كان سيقع هو الشرط

ومنها

ومنها ثناف قال قوله عليه الصلاة والسلام في بنت ابي سلمه اقول هي زينب بنت ابي سلمه
عبد الله بن عبد الاسد المخزوميه من الصحابيات روت عنه صلى الله عليه وسلم وخرج لها اصحاب
الكتب الستة وتوفيت سنة اربع وسبعين من الهجرة وامها هند ام سلمه بنت ابي امية ام المومنين
المخزوميه وهي اخر امهات المومنين موتا ماتت في امرة يزيد بن معاوية قال الثاني لهجت الطلبة بالسوال
عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم اقول قال في الصحاح اللهج بالشي الولوع به وقد لهج
بالشي يلهج لهجا اذا اغري به فثابر عليه قال على تقدير عدم علم الخير فيهم اقول علم عدم الخير
فيهم اخص من عدم علم الخير فلو عبر بالاول لكان ابلغ مقصوده لكن لما كان عدم علم الله الخير فيهم
يقتضي عدم الخير فيهم ضرورة انحصر لو كان فيهم خير لتعلق علم الله تعالى به قطعا عبر بما ذكر مريدا به ما
تقدم لانهما مستويان في التحقيق بالنسبة الى علم الله تعالى قال كقوله ولو تلتقي اصداؤنا
بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت
صدى ليلى يهش ويطرب اقول الاصداء جمع صدى بالقصر وهو ما يرده الجبل او غيره من
الابنية المرتفعة في الاماكن الخالية على المصوت عنده والرمس القبر كذا في القاموس وقال الجوهري
الرمس تراب القبر وهو في الاصل مصدر رمسته رمسا اذا دفنته وسويت عليه
الارض كما ذكره هو قبل والسبسب المفازة والمغان بين موحدتين مهملتين والجلد الاسمية حال
من ماء تلتقي والرمة بكسر الراء العظام البالية ويهش يرتاح من قولك هششت لفلان بكسر العين
اهش هشاشة والطرب خفة تكون لسرور او حزن والمراد هنا الاول وقوله وان كنت رمة حال
من صدى صوتي ولصوت يتعلق بيهش وحذف مثله متعلقا بيطرب اي يهش لصوت صدى ليلى
ويطرب له فان قلت بل هذا من قبيل التنازع قلت لا على ما يقتضيه كلام ابن الحاجب وابن مالك وغيرهما
فان المفهوم منه ان التنازع انما يكون في المعمول المؤخر وقال الرضي قد يتنازع العاملان ما هو قبلهما اذا
كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك مررت وتعديت واياك ضربت واكرمت قلت يلزم عليه اعمال الثاني
تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع وان قلت قد ارتكبه الجمهور في نحو اولم ينظروا افلم يسيروا
واثم اذا ما وقع فجعلوا الهمزة واقعة في الاصل بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا قلت هذا الحكم
ليس بمتعد الى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم تنبيها على اصالة الهمزة في التصدير والظاهر
ان قول الشاعر لصوت صدى ليلى مقلوب من قوله لصدى صوت ليلى ويدل عليه قوله اولا ولو تلتقي
اصداؤنا وقوله لظل صدى صوتي قال وقول توبه ولو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني ثانيا
جندل وصفائح لسلمت تسليم البشاشة او زقا اليها صدى من جانب القبر صائح اقول الجندل
الحجارة والصفائح جمع صفيحة وهي الحجر العريض والبشاشة طلاقة الوجه والاقبال على اخيك والضحك
اليه وفرح الصديق بالصديق كذا في القاموس وزقا بالزاي والقاف صاح والصدى هنا طائر يخرج من
راس المقتول اذا بلي بزعم الجاهلية والاسمية الواقعة في عجز البيت الاول حال من ضمير المتكلم المجرور
بعلى ومن جانب القبر اما مستقر صفة لصدى او لغو متعلق بصائح ومما يحكونه من الغرائب ان توبة
هذا مات وتزوجت محبوبته ليلى المذكورة فمرت ذات يوم مع بعلها وهي بهودج لها على مكان فرب من
قبر توبة فاستاذنت بعلها في الذهاب الى القبر لزيارته فاذن لها فوقفت عليه وسلمت وقالت لم اعهدك
يا توبة كاذبا البيت القائل ولو ان ليلى الاخيلية البيتين وقد سلمت فاين ما قلت فبينا هي كذلك اذا طائر

دان هنا فاحسّ بالبعير نفرّطا برا صبيح ننفر البعير فسقطت أبكى من عليه الى الارض وُدفنت هناك الجانب قبر تو به وهذا من غرايب الاتفاق والله اعلم بحقيقة الحال قال وقوله ٭ لا يلفك الراجيك الا مظهرا ٭ خلق الكرام ولو تكون عديما ٭ اقول لا يلفك لا يجدك والراجي الآمل تقول رجوت فلانا ارجو رجوًا و رجاءً و رجاوة والخلق بضمتين الطبيعة ويجوز تخفيفه باسكان اللام والعديم الفقير بمعنى معدم كأليم بمعنى مولم ويجوز ان يكون بمعنى معدوم تنزيلا لوجود من لا مال له منزلة العدم وفي تهذيب الازهري عن ابن الاعرابي رجل عديم لا عقل له ومعدوم لا مال له وعلى ذلك حمل بعضهم قول خديجة رضي الله عنها للنبي صلى الله عليه وسلم في حديث بدء الوحي انك لتصل الرحم وتحمل الكل وتكسب المعدوم اي تعطيه المال وكسب يتعدى الى واحد نحو كسبت مالا والى اثنين نحو كسبت غيري مالا والحديث من هذا على راي هذا القايل والمفعول الثاني محذوف قال واما ولنا الترك مشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك لانهم بعده اموات اقول قال في الكشاف لو مع ما في حيز صلة للذين والمراد بهم الاوصياء امروا بان يخشوا الله فيخافوا على من في حجورهم من اليتامى ويشفقوا عليهم خوفهم على ذريتهم لو تركوهم ضعافا وشفقتهم عليهم وان يقدروا ذلك في نفوسهم ويصوروه حتى لا يجسروا على خلاف الشفقة والرحمة انتهى فهذا الوجه فيه موافقة للمص من جهة جعل الخطاب للاوصيا واما حمل الترك على مشارفة فيأبى فيما نورده من بقية كلام الكشاف قال الزمخشري ويجوز ان يكون المعنى وليخشوا على اليتامى من الضياع وقيل هم الذين يجلسون الى المريض فيقولون ان ذريتك لا يغنون عنك من الله شيئا فقدم مالك فيستغرقه الوصايا فامروا ان يخشوا ربهم ويخشوا على اولاد المريض ويشفقوا عليهم شفقتهم على انفسهم لو كانوا ويجوز ان يتصل بما قبله وان يكون امرا للورثة بالشفقة على الذين يحضرون القسمة من ضعفا اقاربهم واليتامى والمساكين وان يتصوروا انهم لو كانوا اولادهم بقوا خلفهم ضائعين محتاجين هل كانوا يخافون عليهم الحرمان والخيبة فان قلت ما معنى لو تركوا وجوابه صلة الذين قلت معناه وليخش الذين صفتهم وحالهم انهم لو شارفوا ان يتركوا خلفهم ذرية ضعافا وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم كما قال القايل ٭ لقد زاد الحياة اليّ حبًّا ٭ بناتي انهن من الضعاف ٭ احاذر ان يرين البوس بعدي ٭ وان يشربن رنقا غير صاف ٭ الى هنا كلام الزمخشري قال التفتازاني يعني ان الصلة يجب ان تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة للموصول كالصفة للموصوف فكيف ذلك في الشرطية الواقعة صلة واجاب بان كون حال الاوصيا او الجالسين او الورثة وصفتهم مضمون هذه الشرطية قصة معلومة واشار الى انه لا بد من حمل تركوا على المشارفة ليصح وقوع خافوا جزاءً لانتفا الخوف بعد الموت والمص جعل الباعث على الحمل المذكور تصحيح الخطاب للاوصيا لانتفائه بعد الموت والاول هو الظاهر فتامله قال ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق بما تقول ذلك مع ان اقول ليس امتناع هذا التركيب قاضيا بانتفا كونها للتعليق في المستقبل اذ رب حرف يكون بمعنى حرف اخر ولا يساويه في جميع احكامه قال فاما ابن الحاجب فانه قال في اماليه ظاهر كلامهم ان الجواب امتنع لامتناع الشرط لانهم يذكرونها مع لولا فيقولون لولا حرف امتناع لوجود والممتنع مع لولا هو الثاني قطعا فكذا يكون قولهم في لو وغير هذا القول اولى لان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه لجواز ان يكون ثم اسباب أُخَر ويدل على هذا لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فانها مسوقة لنفي التعدد في الالهة بامتناع الفساد لا اقول قال التفتازاني واستحسن المتاخرون

راي ابن الحاجب حتى كادوا يجمعون على انها لامتناع الاول لامتناع الثاني اما لما ذكر واما لانه ملزوم والثاني لازم وانتفا اللازم يوجب انتفا الملزوم من غير عكس لجواز ان يكون اللازم اعم قال واما قول مشاهد الاعتراض فلعدم التامل لانه ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفا السبب او الملزوم لا يوجب انتفا المسبب او اللازم بل معناه انها للدلالة على ان انتفا الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول نحو لو شاء الله لهداكم اجمعين ان انتفا الهداية انما هو بسبب انتفا المشية يعني انها تستعمل للدلالة على ان علة انتفا مضمون الجزاء في الخارج هو انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفا الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لولا لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لولا علي لهلك عمر معناه ان وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك ولهذا صح مثل قولنا لو جئتني لاكرمتك لكنك لم تجئ اي ان عدم الاكرام بسبب عدم المجي قال الحماسي ٭ ولو طار ذو حافر قبلها ٭ لطارت ولكنه لم يطر ٭ يعني ان عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لا يطير ذو حافر وقال المعري ٭ ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم ٭ رعايا ولكن ما لهن دوام ٭ قال وقوله ٭ قوم اذا حاربوا شدوا مآزرهم ٭ دون النسا ولو باتت باطهار اقول المآزر جمع مئزر بكسر الميم وهي الملحفة كالازار وشدها كناية عن ترك الجماع يمدح هولاء القوم بانهم اذا اخذوا في الحرب اقبلوا عليه ولم يكن لهم هم سواه بحيث لا يلتفتون في هذه الحالة الى مواقعة النسا وقضاء الوطر منهن وان كن لا مانع يمنع من الرفث اليهن وهو المراد بقوله ولو باتت باطهار وهو جمع طهر اي وان بتن متلبسات بالاطهار خاليات من المحيض واختار لفظ باتت للاشعار بالزمن الذي يكون فيه غشيانهن غالبا وهو الليل قال وقول كعب رضي الله تعالى عنه ٭ اري واسمع ما لو يسمع الفيل ٭ اقول هذا البيت من قصيدة كعب بن زهير التي امتدح بها النبي صلى الله عليه وسلم واولها ٭ بانت سعاد فقلبي اليوم متبول ٭ متيم اثرها لم يفد مكبول ٭ ومنها في المدح ٭ لقد اقوم مقاما لو يقوم به ٭ اري واسمع ما لو يسمع الفيل ٭ لظل يرعد الا ان يكون له ٭ من الرسول باذن الله تنويل ٭ ومتبول اسم مفعول من قولك تبله الحب اذا اسقمه وافسده والمتيم المذلل والمكبول المقيد والتنويل الاعطاء ومفعول اري محذوف للاشارة الى انه شي لا يحيط به الوصف او لقصد ان يذهب السامع كل مذهب ممكن فلا يقصر مطلوبا الا حوزان يكون الامر اعظم منه بخلاف ما لو اقتصر على ذكر شي قال واكثر وقوع هذه بعد ودّ او يودّ اقول وقع في عبارة ابن قاسم في شرح التسهيل عند قوله لو التالية غالبا منهم تمنّ ان قال مثل احب واختار وتمنى وودّ والسماع انما ثبت بعد هذين وعدّه احب واختار في امثلة ما يفهم تمنيا منتقد اذ لا ترادف بينهما وبين تمنى ولا تلازم في المعنى لان الانسان قد يحب الشي ولا يتمنى حصوله اما لانه حاصل له او لمعارض له في طلبه قال ومن وقوعها بدونهما قول قتيلة ٭ ما كان ضرك لو مننت وربما ٭ منّ الفتى وهو المغيظ المحنق ٭ اقول قتيلة بقاف مضمومة فتاة مثناة فوقية فياء التصغير هي بنت النضر بن الحارث قتل النبي صلى الله عليه وسلم اباها النضر صبرا فانشدته ابنته قتيلة المذكورة بعد قتل ابيها ابياتا منها ٭ أمحمد ولانت نجل نجيبة ٭ في قومها والفحل فحل معرق ٭ ما كان ضرك لو مننت وربما ٭ منّ الفتى وهو المغيظ المحنق ٭ فقال عليه الصلاة والسلام لو سمعته ما قتلته واستدل بهذا بعض الاصوليين على جواز تفويض الحكم الى المجتهد فيقال له احكم بما شئت فهو صواب وعلى وقوع ذلك فان قوله عليه الصلاة والسلام لو سمعته ما قتلته يدل على ان

معنى قولهم لو امتناع الثاني لامتناع الاول

انتفا

العلم

هذا الاسناد لسامع

الفتل وعدمه مفوضان اليه والمانعون من الوقوع يجيبون بانه يجوز ان يكون عليه الصلاة والسلام خيرفيهما
حينا مقبل له كذا ان يامر بفتله وان لا يامر ونحو ذلك ويجوز ان يكون بوحي نزل بانه لو شفع فيه ما قتل ونحو
والنجيبه الكريمه الحسيبه والفحل الذكر من كل حيوان كذا في القاموس والمعرق اسم فاعل من اعرق الرجل صار
عريقا وهو الذي له عرق في الكرم ومعنى لو مننت لو انعمت ولحسنت والمغيظ اسم مفعول من غاظه يغيظه
قال في القاموس الغيظ الغضب او شدته او سورته واوله والمحنق اسم مفعول من احنقه اي غاظه
فهو تاكيد للمغيظ ولو مننت يحتمل ان يكون اسم كان وضرك خبرها اي ما كان منك فنزل على ما هو الاصح
من جواز تقدم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل ان يكون فاعلا بضرك والجمله خبر كان واسمها
ضمير شان **قلت** وعلى كون مصدرية يتخرج ما يقع في تصانيف العلما كثيرا من قولهم بخلاف ما لو كان
كذا كقول ابن الحاجب في كتابه الفقهي بخلاف ما لو وقع ميتا وقول صاحب التلخيص بخلاف ما لو احرم فيكون
التقدير بخلاف وقوعه ميتا وبخلاف احرامه وما زائدة بين المضاف والمضاف اليه نحو حينئذ غير ما حرم هذا
اقرب ما يخرج مثل هذا التركيب عليه والله تعالى اعلم **قال** وقول الاعشى • وربما فات قوما جل امرهم
من التاني وكان الحزم لو عجلوا • **اقول** جل الشي معظمه والتاني قصد رقولك تاني في الامر اي توقف
وتنظر والحزم ضبط الامر والاخذ بالثقه فيه ومن تعليليه بفات والمختار نصب الحزم على انه خبر كان
ولو عجلوا اسمها لان الحرف المصدري المقدر معرف يحكم له بحكم الضمير ولهذا اقراءة السبعه ما كان حجتهم الا
ان قالوا فما كان جواب قومه الا ان بالنصب الاول والرفع ضعيف لضعف الاخبار بالضمير عما دونه في
التعريف نص المص على ذلك في اوائل الباب الرابع **قال** وقول امرى القيس • تجاوزت احراسا اليها ومعشرا
علي حراصا لو يسرون مقتلي • **اقول** تجاوزت الشي وجاوزته بمعنى جزته اي ذهبت وخلفته والاحراس
قيل جمع حارس كصاحب واصحاب واباه بعضهم بناء على ان جمع فاعل على افعال لم يثبت واصحاب عند هذا
القائل جمع صحب بالكسر كنمر وانمار او صحب بالسكون اسم جمع كنهر وانهار واما قولهم في مثل اجناؤها ابناؤها
فتعديل بها جمع جان وبان اي الذين جنوا على هذه الدار بالهدم هم الذين كانوا بنوها وقال الجوهري انا اظن
المثل جناتها بناتها لان فاعلا لا يجمع على افعال واما الاشهاد والاصحاب فجمع شهيد وصحب الا ان يكون هذا
من النوادر لانه يجري في الامثال ما لا يجري في غيرها هذا كلامه وقيل الاحراس جمع حرس كحجر واحجار وحرس جمع
حارس كخادم وخدم والمعشر القوم والحراص جمع حريص كظريف وظراف يقال حرص على الشي كضرب وحرص
كعلم فهو حريص ويسرون يروى بالسين المهمله من الاسرار وهو الاظهار والاخفاء مشترك بين الضدين
وقد اجيز الوجهان في قوله تعالى واسروا الندامه لما راوا العذاب كالجبراني هذا البيت قال بعض شارحي
المعلقات وحمله على الاخفاء اولى لان امرا القيس ملك والملوك لا يقدر على قتلهم علانيه **قلت** فيه
نظر اما اولا فلا نسلم عدم القدره على قتل الملوك علانيه فكم من ملك قتل جهرا ولو سلم جاز ان يحمل على التمني
وليس من شرط المتمنى ان يكون مقدورا عليه واما ثانيا فقد روي يشرون بالشين المعجمه والاشرار الاظهار
فقط فحمل الروايه الاخرى على هذا توفيقا بين الروايتين اولى وهذا المصدر المسبوك من لو وصلتها في
محل جر على انه بدل اشتمال من ضمير المتكلم المجرور بعلى **قال** ونشهد للمتبنين قراءة بعضهم ودوا
لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن **اقول** الذي
يظهر لي ان يدهنوا منصوب بان مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها
فهو من باب عطف مصدر على مصدر اخر هذا هو الذي ينبغي ان يقال فانه تخريج ماش على القواعد بخلاف

يخرج

يخرج المص **قال** ولا دليل في هذا الجواز ان يكون النصب في فنكون مثله في الا وحيا الخ **اقول**
يعني ان تكون منصوبة بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها اسم معطوف على الاسم
المتقدم وهو كرة اي ليت لنا رجوعا فكوننا من المومنين **قال** وقول ميسون • ولبس
عباءة وتقر عيني • احب الي من لبس الشفوف • **اقول** ميسون غير منصرف للعلمية والتانيث
وهو اسم امراة معاويه ابن ابي سفيان رضي الله عنه وهي ميسون بنت بحدل وقد ثبت هذا البيت
في بعض النسخ بالواو كما اثبتناه هنا وهو الصحيح وثبت في بعضها باللام مكان الواو وللبس عباءة وليس يصح
بالروايه كما ذكرناه او لا وقبل هذا البيت • لبيت تخفق الارواح فيه • احب الي من قصر منيف •
وبعده واكل كسيرة في كسر بيتي • احب الي من اكل الرغيف • واصوات الرياح بكل فج • احب الي
من ضرب الدفوف • وكلب ينبح الطراق دوني • احب الي من قط الوف • وبكر يتبع الاظعان صعب •
احب الي من بغل زفوف • وخرق من بني عمي نحيف • احب الي من علج عنيف • قال ذلك لما تزوجها
معاوية ونقلها من الباديه الى الشام وكانت تكثر الحنين الى ناسها والذكر لمسقط راسها • فاستمع اليها
يوما وهي تنشد هذه الابيات فلما سمعها معاويه قال لها ما رضيت ابنة بحدل حتى جعلتني علجا عنيفا
تخفق بكسر الفاء مضارع خفقت الريح خفقانا وخفيفها اي دوي جريها والارواح جمع الريح والمنيف
العالي المشرف والعباءة ضرب من الاكسيه والشفوف جمع شف بفتح الشين المعجمه وهو ستر رقيق
من صوف يستشف ما وراءه كذا في الصحاح وقال في القاموس الشف ويكسر الثوب الرقيق جمعه شفوف
وشف الثوب يشف شفوفا وشفيفا رق فحكى ما تحته وكسر البيت بكسر الكاف اسفل شقة الخباء التي
تلي الارض من حيث يكسر جانباه والفج الطريق الواسع بين جبلين وبعضهم ترك القيد والدفوف جمع
دف بضم الدال وفتحها وهو الالة التي يضرب بها والبكر بفتح الباء الفتي من الابل والخرق بكسر الخاء المعجمه
الكريم السخي والنحيف الهزيل والعنيف الذي لا رفق عنده ومر تفسير العلج **قال** بدليل انهم جمعوا
لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام كقوله • فلو نبش المقابر عن كليب • فيخبر بالذنا
اي زبير بيوم الشعثمين لقر عينا • وكيف لقا من تحت القبور • **اقول** هذا الشعر لمهلهل ابن ربيعه
ابن الحارث من بني تغلب بن وائل واسمه امرؤ القيس وقيل عدي قال هذا الشعر حين ادرك بثار اخيه
كليب المذكور فيه واسمه وائل وكنيته ابو الماجد كذا في شرح امالي القالي لابي عبيد البكري والذنائب
بالذال المعجمه والنون وبعد الالف باء موحده موضع كذا في الصحاح ويحتمل ان يكون نحو دبابه وهي مكان من الوادي
ينتهي اليه سيله او مسيل ماء في الحضيض وهو القرار من الارض عند منقطع الجبل او مسيل في التلعه
وهو ما ارتفع من الارض والزير بكسر الزاي اوله الذي يحب محادثة النساء ومجالستهن سمي بذلك لكثرة زيارته
لهن والجمع ازوار وزيرة وازيار كذا في القاموس وفيه ايضا وقول مهلهل بيوم الشعثمين لم يفسره والظاهر
انه موضع كانت به وقعه **قلت** في شرح الامالي للبكري والشعثمان شعثم وشعيث ابنا معوية بن عمرو
ابن ذهل بن ثعلبه واسم شعثم حارثه انتهى فالظاهر ان هذا اليوم نسب الى هذين الحيين لاختصاصهما
بالغلبة فيه او لغير ذلك لا ان اسم مكان والباء في الذنائب ظرفيه واي زير المراد به كليب فهو ظاهر اقيم مقام
المضمر والباء في بيوم الشعثمين للالصاق المعنوي كما في اخبرت زيدا بكذا ووجه الاستدلال على المطلوب بهذين
البيتين ظاهر ويمكن ان يخرج على وجهين كل منهما يخدش في الاستدلال احدهما ان يقال لا نسلم ان الفعل منصوب
في جواب التمني وانما هو منصوب بان مضمرة وهي وصلتها مأولة بمصدر مرفوع على انه فاعل بفعل محذوف

وهذه الجمله الفعليه معطوفه على جمله الشرط اى فلو نبش المقابر عن كليب فيحصل احباره باليوم الذى تم فيه على
اعدائه ما ثم لقر عينا ملوح هى التعليقيه على بابها ولا تمنى اصلا الثانى ان يقال ليست لو للتمنى وانما هى
شرطيه ونصب فيخبر بان مضمره بعد الشرط لمشابهه النفى والمعنى على هذا التقدير فلو حصل نبش المقابر
فالاخبار لقر عينا فهو عطف على مصدر متصيد من فعل الشرط واذا كانوا جور وامثال هذا على دله فى الشرط
بان نحو ان تاتنى فتكرمنى انك بنصب تكرم من جهة ان الشرط مفروض فهو غير موصوف بالوجود حقيقه
فاشبه النفى فاجرى مجراه فى نصب ما اقترن بالفاء او الواو بعده فيجوز ذلك فى لو اولى لانها على انتفا الشرط
وضعا وهذا الوجه الثانى اولى من الاول لان فى ذلك اضمار ان فى غير محلها المعروف فهو مثل تسمع بالمعيدى
خير من ان تراه بخلاف الثانى فان فيه اضمارا لان فى معهد اضمارها فيه وان كان قليلا على ان ابن مالك لما حكى
فى التسهيل ان النصب بان مضمرة نادر فى غير المواضع المشهوره جوازا ووجوبا قال وفى العباس عليه خلاف
فللباحث ان يركب مذهب القايل بقياسيته ويخرج البيت عليه ويمكن ان يقال ان لو من قوله فلو نبش للتمنى
والفعل من قوله فيخبر منصوب فى جوابه وقوله لقر عينا جواب للو شرطيه محذوفة والتقدير لو وقع ذلك
لقر عينا فهذا وجه ثالث يحتمل ان يخرج ذلك التركيب عليه **قال** او انها حرف وضع للتمنى كليت فممنوع
لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى **اقول** يعنى واللازم باطل فانه يجمع بينهما كقوله اتمنى لو قام
زيد والظاهر ان هذا الوجه الذى ابطله هو مراد الزمخشرى فيكون مذهبه ان لو قد ترد مفيده للتمنى بحسب
الوضع وما اورده من استلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمنى لا يرد عليه فانها عند مجامعتها لفعل التمنى
تكون لمجرد المصدريه مسلوبه الدلاله على التمنى فلا يمتنع الجمع اذ ذاك ولا اشكال لكن يحتاج هذا الى ثبوت
ان الزمخشرى يوافق على مجى لو مصدريه **قال** وفيه نظر **اقول** وجه النظر ان كلما اورده شاهدا
على انها للتعليل يحتمل ان تكون لو فيه بمعنى ان او يقال التعليل مستفاد من المقام لا من نفس لو **قال**
فالاول كقولهم لو ذات سوار لطمتنى **اقول** هو من كلام حاتم الطاى وذلك انه اسر فى بعض احياء العرب
فامرته ام رب المنزل ان يفصد ناقة لها وكان من عادة الجاهليه اكل دم الفصد فى المخمصه فنحرها فقيل
له فى ذلك فقال هكذا او قال هذا فزدى انه فلطمته جاريه فقال لو ذات سوار لطمتنى اى حره لان الاماء
لا يلبسن السوار وجواب لو محذوف اى لهان على ويحتمل ان تكون للتمنى فلا حاجه الى الجواب **قال** وقول
عمر رضى الله عنه لو غيرك قالها **اقول** ضمير قالها المنصوب يعود الى كلمه ابى عبيده وذلك ان عمر رضى الله
عنه لما توجه فى زمن خلافته بالجيش الى الشام بلغه فى اثناء الطريق قبل الوصول اليها انه وقع بها وباء
فاستشار فى التوجه اليها او الرجوع الى المدينه فاختلفوا عليه ثم اجمع رايه على الرجوع بعد ان اشار به جماعه
من اكابر الصحابه فقال له ابو عبيده ابن الجراح افرارا من قدر الله فقال له عمر رضى الله عنه لو غيرك قالها
يا ابا عبيده نعم نفر من قدر الله الى قدر الله والقصه مشهوره وجواب لو محذوف اى لاخذته بذلك او للتمنى فلا جواب
للتمنى هنا **قال** وقوله لو غيركم علق الزبير بحبله اذى الجوار الى بنى العوام **اقول** المراد
بالحبل الذمه والعهد شبه بالحبل فى حصول العصمه من المكروه عند التمسك به فهى استعاره تحقيقيه
وعلق ترشيح والذى يظهر ان غرض الشاعر ذم مخاطبيه بانهم لا قوه لهم ولا منعه يحمون بها من التجا
الى جوارهم يقول لو تمسك الزبير بذمه غيركم لم يلتفت الى جوار قومه واستمسك بعرى الذين استجار بهم
لكونهم من الحمايه له بحيث يغنون عن عصبة قومه يعنى واما انتم فلستم بهذه المثابه فلا يعتد الزبير باعتصامكم
بل هو متمسك بجوار قومه لا يرده عليهم لافتقاره اليه وضعفكم وذكرت هنا انى كنت فى زمن الشبيبه

حاضرا

حاضرا او ما خلفه بدرس شيخنا واستاذنا قاضى القضاه ناصر الدين التنسى المالكى وكان من ذريه عروه ابن
الزبير بن العوام فقرر مباحث حسنه فانشدته بديهة قولى فيه ❊ ابديت يا قاضى القضاه مباحثا ❊ عنها تقصر
سائر الافهام ❊ ونثرت منها فى الدروس جواهرا ❊ امست تحير فكره النظام ❊ والحاد فكرك فى بحار علومه
غوصا لانك من بنى العوام ❊ **قال** لا امن الدهر ذو بغى ولو ملكا ❊ جنوده ضاق عنها السهل والجبل
اقول لا يحتمل ان تكون ما فيه او ما هو به والبغى الظلم والتعدى وفى الكشاف فى تفسير سورة يونس وعنه
عليه الصلاه والسلام اسرع الخير ثوابا صله الرحم واعجل الشر عقابا البغى واليمين العاجره وروى ثنتان
يعجلهما الله فى الدنيا البغى وعقوق الوالدين وعن ابن عباس لو بغى جبل على جبل لدك الباغى وكان المامون
يتمثل بهذين البيتين فى اخيه ❊ يا صاحب البغى ان البغى مصرعه ❊ فاربع فخير فعال المرء اعدله ❊ فلو بغى
جبل يوما على جبل ❊ لاندك منه اعاليه واسفله ❊ **قال** وقيل من الثالث اى لو كنتم تملكون **اقول**
هذا سهو فان الثالث هو ان يلى لو خبر كان وفى الايه انما وليها اسم كان لا خبرها على هذا القول او
تاكيد الاسم لا الخبر على راى المجيب **قال** وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد **اقول** لا نم ان الجمع
بينهما ممتنع اما ما اهل العربيه سيبويه والخليل وقدم كلامى فى ذلك فى فصل ان المكسوره المشدده والى
فى الباب الخامس فى الخاتمه التى تكلم فيها على الحذف وشروطه وساق ذلك فى الشرط الثالث منها وذكر
انصافى تراجم الحذوف وحيث قال لحذف المؤكد ولغا الثالث **قال** والرابع نحو قوله ❊ لو بغير الماء حلقى
شرق ❊ كنت كالغصان بالماء اعتصارى ❊ **اقول** الشرق بكسر الراء صفة مشبهه من قولك شرق بريقه
مثلا اذا غص يشرق شرقا فهو شرق والغصان بفتح الغين المعجمه هو ذو الغصه وهى ما يعترض فى الحلق
من ماكول او غيره فيحصل به الشرق والاعتصار ازاله الغصه بشرب الماء قليلا قليلا يقول لو غصصت
بغير الماء احتلت فى ازالته بالماء ولكنى شرقت بالماء الذى يزال به الشرق فكيف الحيله وقد صار الدواء عين
الداء وشبه هذا قول بعضهم ❊ اذا محاسنى اللاتى ادل بها ❊ كانت ذنوبى فقل لى كيف اعتذر ❊ **قال**
لو فى طهية احلام لما عرضوا ❊ دون الذى انا ارميه ويرمينى ❊ **اقول** طهيه بطاء مهملة مضمومة فهاء
مفتوحة فثاء مثناة تحتيه مشدده فهاء مانيث حى من تميم نسبوا الى امهم والاحلام العقول ومنه ام تامرهم
احلامهم بهذا والواحد حلم بكسر الحاء وسكون اللام وعرضوا اعترضوا يقول لو كان بهم عقول لما دخلوا
بين خصمى وبينى معترضين دونه **قال** كما قيل فى قوله ❊ فهلا نفس ليلى شفيعها ❊ **اقول** هذا بعض
عجز والبيت بتمامه ❊ ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة ❊ الى فهلا نفس ليلى شفيعها ❊ وقد اشبع المصنف فى
فصل الا بالفتح والتشديد من حرف الالف وفى النوع السابع من الجهه السادسه من الباب الخامس
قال وقال الفارسى هو من النوع الاول والاصل لو شرق حلقى هو شرق **اقول** ويمكن فى الجواب
وجه اخر وهو ان يكون لو داخله فى البيت الاول على كان الثانيه ويغير الماء حلقى شرق جمله فى محل
نصب على انها خبر كان ويكون لو فى البيت الثانى داخلة على كان ايضا محذوفه اما شانيه او غير شانيه
اى لو كان فى طهيه احلام **قال** وقال المتنبى ❊ ولو قلم القيت فى شق راسه ❊ من السقم ما غيرت من
خط كاتب ❊ **اقول** يحتمل ان تضبط الشق بفتح الشين على ان المراد لو القى فى الفرجه التى بين جانبى راس
القلم وبكسرها على ان المراد احد جانبى الراس اى لو القى فى احد شقى الراس ما غير خطا **قال** والنصب
اوجه **اقول** لان المعنى عليه ولو القيت فى شق قلم وهذا مراد الشاعر بحسب الظاهر واما على الرفع
فيكون المعنى ولو حصل قلم او ولو لو بين قلم ولا يحصل بتقدير حصول المعنى المراد الا بامر بعيد متكلف

ولا يحصل ببعد برلوبين ظهور المقصود بخلاف النصب فانه يدل على المراد فكان اوجه من الرفع وفي كلام ابن الحاجب في الامالي اشارة الى هذا قال جاءتني زيد احسنت عليه اقول تقديره لا بسيت زيدا حسبت عليه اذ لا يمكن تقدير فعل من معنى المذكور ولفظه اي حسنت زيدا اذ ليس المعنى عليه ولا تقدير فعل من الاهانة ونحوها اذ ليس المراد ان المتكلم اهان زيدا فيفتقد رام الافعال وهي الملابسة لانه ينبغي اذ يمتنع ان يتحقق فعل بدون الملابسة فان قلت جعل البيتين من باب الاشتغال منظور فيه لان للمنصوب في هذا الباب شرطه ان يكون مما يصح الابتداء به لو رفع وكلمتا هما نكرة لا مسوغ لجعلها مبتدا قلت اذا بنينا على ان النكرة في سياق الشرط لها عموم كما ذهب اليه اهل الاصول فالمسوغ موجود قال جاما لوا في قوله اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته اقول هذا اصدر بيت عجزه فقام بفاس بين وصليك جازر والمراد ببلال هذا امير البصرة وقاضيها بلال بن ابي بردة عامر بن ابي موسى الاشعري والنصل السيف والمراد بوصلي الناقة التي يخاطبها المفصلان اللذان عند محل نحرها والجازر اسم فاعل من جزر الناقة اذا نحرها فان قلت ما وجه دخول الفاء الرابطة للجواب على الماضي المتصرف المجرد وهو ما قلت لانه دعائي فهو مثل ان جئتني فبارك الله فيه وههنا فعلان مجد وفان يفسرهما المذكور اي اذا بلغ ابن ابي موسى بلغت بلالا اما الاول فبني للمفعول والثاني للفاعل قال لان مثل ذلك يجيء في الشعر كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا اقول انشد هذا البيت فيما تقدم في الفصل الاول من قوله اذا الى عمرو تحروجها عن الاستقبال وصرح هناك بان مثل هذا التوسع خاص بالشعر فلم يكن له بعد ذلك ان يخرج النثر عليه وقد وقع له ارتكابه في غير الشعر في مواضع من هذا الكتاب قال ويستشهد له بانه باني موحرا بعدا اما كقوله عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني اقول الاصطبار افتعال من الصبر وهو حبس النفس عن القلق والجزع نقيض الصبر والنوى البعد والوجه الذي ينويه المسافر من قرب او بعد والظاهر ان الشاعر اراد به الفراق مجازا من باب اطلاق المسبب على السبب ومراده بالوجد الحزن وكاد يبريني اي يحت جسمي كما يبري السهم قال وذلك لان لعل لا تقع هنا اقول لما تقرر من انه لا تفصل بين اما والفاء بجملة مستقلة لم تجر مما هو واقع بعد الفاء في الاصل فلو جعلت ان هنا بمعنى لعل لزم الفصل بجملة مستقلة وهو باطل قال وفي قوله ما الطيب العيش لو ان الغنى حجر تنبو الحوادث عنه وهو ملموم اقول العيش الحموق والغنى الساب وتنبو تتجافى وتتباعد والحوادث جمع حادثة وهي ما نزل من نوازل الزمان ومصائبه وملموم مستدير صلب اي بلون الغنى بحجر موصوف بهذه الصفة اي لا تؤثر فيه الحوادث ولا يبالي بها قال وقوله ولو انها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عبيدا او ازنما اقول هذا الكلام من اخذ الخوف بمجامع قلبه يقول لو ان الذاهب الي ارنا عصفور لخيل الي من شدة الجزع انها فرس مسومة اي معلمة تدعو هذين الشخصين للقتال قال يقوله لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح اقول في الصحاح كان يقال لابي براء عامر بن مالك بن جعفر بن كلاب ملاعب الاسنة فجعله لبيد ملاعب الرماح لحاجته الى القافيه وانشد ما ذكره المص قلت والظاهر ان المراد تحرى بعض المبيت لا مرادف القبيلة قال وقد وجدت انه في التنزيل وقع فيها الخبر اسما مشتقا ولم ينبه لها الزمخشري كما لم ينبه لا به لقبان ولا ابن الحاجب والا لما منع من ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل بالشعر وهي قوله تعالى يود والو انهم بادون في الاعراب اقول هو قول المص رحمه الله وسامحه ولوح بعضوبطر هولا الايمة ونح بالاهتداء الى ما لم

المتعذرا

٧٧

يهتد واليه مع ان ما اهتدي اليه وفهم ليس بشيء وذلك لان لو في هذه الاية التي اوردها ليست مما الكلام فيه لانها مصدريه او للتمني والكلام انما هو في لو الشرطية وقد كنت قد عثرت على ذلك منذ سنة في اثناء مطالعتي لهذا الكتاب فذكرت ذلك لشيخنا قاضي القضاة ناصر الدين الزبيري التنسي رحمه الله فاستحسنه وكتبه على حاشية نسخته ثم رايت في شرح الحاجبية للرضي ما قلته وذلك انه قال اما لو تعالى يود والو انهم بادون في الاعراب فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست بشرطية لمجيئها بعد فعل دال على التمني وقد وجدت المسالة ايضا في كلام ابن الحاجب نفسه وذلك انه قال في منظومته لو انهم بادون في الاعراب لو للتمني ليس من ذا الباب ثم في كلام المص هنا ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد سبق له مرات قال وجدت انه الحرفيها طرف وهي لو ان عندنا ذكرا من الاولين اقول هذا الكلام ثابت في بعض النسخ ولا دلالة في الاية المذكورة على الزمخشري لاحتمال انه يوجب فيها تعلق الظرف بفعل ولا يجعله متعلقا باسم الفاعل قال واجاز جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقوله لو بغير الماء حلقي شرق لاحق الاطال نهد ذو خصل اقول الميعة بميم مفتوحة فمثناة تحتيه ساكنة فعين مهملة فهاء ثانيت النشاط واول جري الفرس واللاحق الضامر والاطال جمع إطل بكسر الهمزة وسكون الطاء المهملة وهي الخاصرة ويقال لها ايضا اطل بكسرتين كإبل وإبل ويقال لها ايضا ايطل وجمع هذه اياطل والنهد بفتح النون وسكون الهاء الجسيم المشرف والخصل جمع خصلة بضم الخاء المعجمة وسكون الصاد المهملة لحرفه وغرف وهي لفيفة من شعر كذا في الصحاح قال وقوله تامت فوادك لو يحزنك ما صنعت احدى نساء بني ذهل بن شيبانا اقول انشد الجوهري هذا البيت منسوبا للقيط بن زرارة ولم ينشده بلو وانما انشده بلم قال ومعنى تيم الله عبد الله واصله من قولهم تيمه الحب اي عبده وذلله فهو متيم ويقال ايضا تامته فلانه هذا كلامه قال والغالب على المنفي تجرده منها اقول ظاهر العبارة ان المنفي مطلقا سواء كان منفيا بلم او بما تجرد عن اللام غالبا وليس كذلك فان اللام لا تدخل على لم اصلا ويمكن ان تحمل الالف واللام في المنفي للعهد الذكري والمعهود اقرب شيء الى هذا الكلام وهو المنفي بما وقد يقال كان الاولى ان يقول والغالب على النافي تجرده منها فان اللام انما يتصل بحرف النفي او يتجرد عنها لا بالفعل المنفي وجوابه ان المنفي صفة للجواب لا للفعل وحده قال ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفي بها كقوله اما والذي لو شاء لم يخلق النوى لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي اقول يمكن ان يكون وجه الشذوذ في البيت ادخال اللام على جواب ان الشرطية وذلك لان اللام الاولى الداخلة على ان ليست الموطئة لان القسم ملفوظ به وهي انما تدخل ابدا بالقسم مقدر والظاهر انها لام جواب القسم فيكون الجواب مجموع الشرط والجزاء واللام الثانية داخلة على جواب ان شذوذا ولو ثبت هذا لكان فيه مسترواح ما للمص وعيره في قولهم والا لكان كذا لكن تصريح المص بان اللام الثانية لام جواب القسم يابى ذلك فتامله قال وورد جواب لو الماضي مقرونا بقد وهو غريب كقول جرير لو شيت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا اقول انشد الجوهري هذا البيت في الصحاح في مادة وجد ونسبه الى لبيد مستشهدا به على انه يقال في مضارع وجد يجد بضم الجيم واللغة عامريه وقال ابن بري البيت لجرير لا للبيد ويقال نقع الماء العطش نقعا ونقوعا سكنه وفي المثل الرشف انقع اي ان الشراب الذي يترشف قليلا قليلا اقطع للعطش وان كان فيه بطء والضمير المستكن في نقع عائد الى الثغر او الريق ثم مضاف محذوف اي نقع عطش

ويقال لها ايضا

بجامع غلبه

النؤاد والحوائم في الاصل الطيور التي تحوم حول الماء اي تدور واراد به جوانح الفؤاد مجازا او العليل حران العطش
ووقع في صحيح البخاري في باب رجم الحبلى في الزنا في حديث ابن عباس الطويل الذي فيه ذكر البيعة بعد وفاة
النبي صلى الله عليه وسلم ما نصه قال لي عبد الرحمن بن عوف لو رأيت رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال يا امير المؤمنين هل لك في فلان يقول لو قد مات عمر لقد بايعت فلانا انتهى فيه ورود جواب لو وشرطها
جميعا معرفين بقد وفلان المشار اليه بالبيعة هو طلحة ابن عبيد الله وقع ذلك في فوائد النحوي وثبت في
صحيح البخاري ايضا في ابواب الخمس من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
لو قد جاء مال البحرين قد اعطيتك هكذا وهكذا وهكذا ذكره في باب ومن الدليل على ان الخمس لنوائب المسلمين
وهو نحو الاول وكذا ذكره في باب ما اقطع النبي صلى الله عليه وسلم من البحرين **قال** ونظيره في الشذوذ
اقتران جواب لولا بها كقول جرير ايضا ٭ لولا رجاؤك قد قتلت اولادي ٭ **اقول** هذا العجز بيت صدره
كانوا ثمانين او زادوا ثمانية ٭ وقبله ماذا ترى في عيال قد برمت بهم ٭ لم احص عدتهم الا بعداد ٭
وقد انشد المص كلا البيتين في فصل او **قال** وقد تكون جملة اسمية مقرونة باللام او بالفاء كقوله
تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لو كانوا يعلمون وقيل هي جواب لقسم مقدر **اقول**
القول الثاني هو الذي ذكره المص قبل الكلام على لا نحو ورجح انه الاولى وادعى ان القول بانها لام جواب
لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية دول فيه تعسف وهذا الذي زعم تعسفه هو كلام الزمخشري
كلامه في الآية وذلك انه قال فان قلت كيف اوثرت الجملة الاسمية على الفعلية في جواب لو قلت لما في ذلك من
الدلالة على ثبات المثوبة واستقرارها كما عدل عن النصب الى الرفع في سلام عليكم لذلك فان قلت فهلا قيل
لمثوبة الله خير قلت لان المعنى لشيء من الثواب خير لهم ويجوز ان يكون قوله ولو انهم آمنوا تمنيا على سبيل
المجاز عن ارادة الله ايمانهم واختيارهم له كانه قيل ليتهم آمنوا ثم ابتدئ لمثوبة من عند الله خير الى هنا
كلامه ولم يصرح بكون الجملة على تقدير التمني جواب قسم مقدر فيحتمل ان تكون اللام لام الابتداء ولا
قسم مقدر اصلا فيكون هذا قولا ثانيا في الآية وقال التفتازاني يرد على السؤال سؤال الزمخشري
ان الاسمية لا تصلح جواب لو اما لفظا فلاطباق النحاة على انه لا يكون الا فعلية ماضوية واما معنى
فلان خيرية المثوبة لا تتقيد بايمانهم واتقائهم ولا تنتفي بانتفائهما فالاولى ان الجواب محذوف
اي لاثيبوا وعلى الجواب يعني جواب الزمخشري عن السؤال المذكور ان الاسمية انما تدل على ثبات
مدلولها وهو كون المثوبة خيرا لا على ثبات المثوبة وما ذكره انما يتم لو قيل لمثوبة لهم والجواب انه
ماضوية تقديرا اذ الاصل لاثابهم الله مثوبة فعدل الى مثوبة لهم للدلالة على ثبات المثوبة
واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله خير تحسيرا لهم على حرمانهم الخير
وترغيبا لمن سواهم في المثوبة والتقوى قال وقوله على سبيل المجاز عن الارادة لان التمني على
الله تعالى محال بخلاف ارادة ما لا يقع وما عند اهل الحق القائلين باستحالتهما جميعا فلا يجوز حملها
على التمني الا حكاية على معنى انهم بحال يتمنى العارف ايمانهم وانتقاؤهم تلهفا عليهم هذا كلامه
قال وفي شرح الكافية للرضي وامالي قوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله
فاللام جواب القسم لا جواب لو ولو كانت جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز مثله **قال** وقول الشاعر
فالت سلامة لم تكن عادة ٭ ان تترك الاعداء حتى تعذرا ٭ لو كان قتل يا سلام فراحة ٭ لكن فررت
مخافة ان اوسرا ٭ **اقول** هذا مثال لاقتران جواب لو بالفاء وعليه فراحة خبر مبتدإ محذوف

اي فهو راحة فتكون الفاء داخلة على جملة اسمية **قال** ولا يتعين هذا الاحتمال ان يكون
قوله راحة معطوفا على قتل وجواب لو محذوف واي لثبتت ويدل عليه قوله لكن فررت وذلك ان
مراده الاعتذار عن عدم ثباته بانه لو تحقق حصول الموت والراحة من ذل الاسر لثبت في موقف
الحرب لكن خاف الاسر المفضي الى المعرة والذل ففر وتعذر يحتمل ان يكون مبنيا للمفعول من
قولك عذرته اي حتى يكون معذورا ويحتمل ان يكون مبنيا للفاعل من قولك اعذر الرجل اي صار
ذا عذر او من قولك اعذر في الامر اذا بالغ فيه واسم تكن اما ضمير مذكر يعود الى الفرار المفهوم
من السياق او ضمير مؤنث يعود الى هذه الخصلة او الفعلة المراد بها الفرار وعادة خبر تكن
ولكن كان في الاصل صفة لها فتقدم فانتصب على الحال وقوله ان تترك الاعداء خبر مبتدإ
محذوف اي عادتك ترك الاعداء ويحتمل ان يكون هذا الكلام وقع على طريق الاستفهام الانكاري
وحذفت الهمزة لعدم الالباس والاخفش يراه مقيسا اي ألم تكن ترك الاعداء حتى تعذر عادة
لك فتكون ان وصلتها اسم تكن وعادة خبرها والله اعلم **لولا قال** والا لا نعكس معناها اذ الممتنع
المشقة والموجود الامر **اقول** ادخل اللام على جواب ان الشرطية وقد تقدم له نظير ذلك مرارا
ومن مشكلات لولا ايضا قوله تعالى ولولا فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم ان يضلوك
وذلك ان القاعدة ان يكون جوابها ممتنعا وقضية ذلك ان ينتفي الهم لوجود الفضل وقد هموا
وجوابه ان المعنى ولولا فضل الله عليك ورحمته لاضلوك اذ هموا وانت مطلع على حقيقته
الحال **قال** وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها اصالة
خلافا لزاعمي ذلك **اقول** القول الاول وهو ان المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف وهو قول
الكسائي كما في لو مثل ذاته سوار لطمتني قال الرضي وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انها
لو التي تفيد امتناع الاول لامتناع الثاني دخلت على لا وكانت لازمة للفعل لكونها حرف شرط
فتبقى مع دخولها على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما يبقى مع غيرها من
حروف النفي فمعنى لولا علي لهلك عمر لو لم يوجد علي لهلك عمر فينتفي الاول اي انتفاء وجود علي
لانتفاء هلاك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثم كانت لولا مفيدة ثبوت الاول وانتفاء الثاني كما افاده
لو في قولك لو لم تأتني اهنتك لكن منع البصريون من هذا التقدير وحملهم على ان قالوا لولا كلمة
بنفسها وليست لو الداخلة على لا ان الفعل اذا اضمر وجوبا فلا بد من الاتيان بمفسر وهو منتف
هنا وايضا فلا لا تدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب ولا تكرير
بعد لولا والقول الثاني وهو ان لولا رافعة للاسم الواقع بعدها لنيابتها عن الفعل المحذوف لم ار له
الى الآن والذي رأيته في الجنى الداني وقال بعضهم هو مرفوع بلولا لنيابتها مناب لو لم يوجد حكاه
الفراء عن بعضهم ورده بانك تقول لولا زيد لا عمرو لاتيتك ولا يعطف بلا بعد النفي وهذا ليس
موافق للقول الثاني الذي حكاه المص واما القول الثالث وهو كون الاسم مرفوعا بلولا فهو مذهب
الفراء ونقلوا عنه انه علل ذلك باختصاصها بالاسماء ورد بان ذلك ليس مقتضيا لخصوص
الرفع وايضا فان الحرف المختص بالاسم اما ان يعمل الجر فقط كحروف الجر واما ان يعمل النصب والرفع
كان واخواتها وما المجازية اما عمله الرفع فقط فلا نظير له **قال** وتصير ان وصلتها مبتدأ محذوف
الخبر وجوبا او مبتدأ لا خبر له او فاعلا بثبت محذوفا على الخلاف السابق في فصل لو **اقول** هذا

اللفظ وهو قوله او مبتدا لا خبر له الى قوله في فصل لو ثبت في بعض النسخ وهو مشكل فان التخريج
على انه فاعل يثبت محذوفا لا يتاتى تفريعه على القول بان رفع الاسم الواقع بعد لولا بالابتداء وذلك
انه قال بعد سوق الخلاف بل رفعه بالابتداء ثم قال اكثرهم الى آخره فتامل **قال** ولحن جماعة ممن
الطلق جوب حذف الخبر المعري في قوله في صفة سيف • يذيب الرعب منه كل عضب • فلولا الغمد
يمسكه لسالا • **اقول** انشد المصنف هذا البيت في المثال الرابع من الجهة الثانية من الباب الخامس
ومعنى يذيب يسيل قال الجوهري ذاب الشي يذوب ذوبا وذوبانا نقيض جمد واذابه غيره وان حمل
هذا التفسير يقتضي تناقضه العجز للصدر اذ قضيه الكلام في العجز عدم السيلان لان جواب لولا
منتف والصدر يقتضي وجود السيلان اذ معنى يذيب يسيل والاسالة ايجاد السيلان وانما عبر
بالمضارع اما لاستحضار الصورة العجيبة ليشاهدها السامع او لقصد الاستمرار قلت المراد انه
لولا امساك الغمد له لسال منه فالمنفي سيلان خاص فلا ينافي الاول والرعب بضم الراء وسكون العين
الخوف ومنه يتعلق به والعضب بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة ثم موحدة السيف القاطع
والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف ويقال له ايضا الجفن وما احسن قول ابي الفتح سبط التعاويذي
• بين السيوف وعينيه مشاركة • من اجلها قيل للاغماد اجفان • **قال** وليس بجيد لاحتمال
تقدير يمسكه بدل اشتمال **اقول** يعني ان التلحين ليس بجيد لامكان حمل التركيب على ما يكون
مستقيما لا لحن فيه ثم ذكر توجيه ذلك وقد اسلفنا في فصل بيد من حرف الباء الموحدة ان ابن
مالك رحمه الله خرج ما وقع في بعض طرق الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام نحن الآخرون السابقون
يوم القيامة بيد كل امة اوتوا الكتاب من قبلنا على ان الاصل بيد ان كل امة فحذفت ان وبطل عملها
وهذا يمكن ان يخرج عليه بيت المعري ايضا فيكون الاصل فلولا ان الغمد يمسكه قال ابن مالك وهذا
الحذف ان نادر لكنه غير مستبعد في القياس على حذف ان لانهما اختان في المصدرية وشبيهتان في اللفظ
وقد حمل بعض النحويين على حذف ان قول الزبير رضي الله عنه • ولولا بنوها حولها لخبطتها • **قال**
وعلى الابدال والاعتراض والحال عند من قال به تخرج قول تلك المراة • فوالله لولا الله تخشى عواقبه
لزعزع من هذا السرير جوانبه • **اقول** وتخرج ايضا على حذف ان وابطال عملها كما مر عن ابن مالك
وغيره واشار بتلك المراة الى المراة التي يذكر ان امير المومنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه مر بها ذات
ليلة في جوف الليل وهي في بيتها فسمعها تقول • تطاول هذا الليل واسود جانبه • وارقني ان لا خليل
الاعبه • فوالله لولا الله تخشى عواقبه • لزعزع من هذا السرير جوانبه • فسال عنها فاذا زوجها
بعث في جيش الغزو ونقل انه سال ابنته حفصة ام المومنين رضي الله عنها كم تصبر المراة عن
زوجها فقالت ستة اشهر فجعل ذلك حدا ينتهي اليه غيبة الرجل عن زوجته والله اعلم ارقني اسهرني والخليل
هنا الزوج وزعزع حرك **قال** وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت في الضماير **اقول** اسلف ذلك
في فصل عسى من حرف العين المهملة حيث ذكر ان الاخفش ذهب في نحو عساك وعساه الى ان عسى
باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ورده بامرين احدهما ان انابة
ضمير عن ضمير انما ثبتت في المنفصل كقولهم انا كانت ولا انت كانا واما قوله • يا ابن الزبير طال ما عصيكا باب م
فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا لا من اناية ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك **قال** وقوله • تعدون
عقر النيب افضل مجدكم • بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا **اقول** البيت لجرير والنيب المسنات

من النو

من النوق الواحدة ناب وبنو ضوطرى حي من العرب والضوطرى الرجل الضخم الذي لا غناء عنده والكمي
الشجاع المتكمي في سلاحه لانه كمى نفسه اي سترها والمقنع الذي على راسه بيضة حديد **قال**
الا ان الفعل اضمر اي لولا عددتم وقول النحويين لولا تعدون مردود اذ لم يرد ان يحضهم على ان
يعدوا في المستقبل بل المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي **اقول** يمكن دفع هذا الرد بان لولا قلما
تستعمل في المضارع الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه
فوضح ما قدره النحاة وصح اذ المراد تحضيضهم على ان يعدوا في المستقبل قتل الكماة من مفاخرهم او
هو متضمن لتوبيخهم على ترك هذه الخصلة في الماضي فانهم افتخروا بالكرم ولم يفتخروا بالشجاعة فوبخهم
على عدم الاتصاف بها وحضهم على الافتخار فيما يستقبل بالصرامة وقتل الكماة **قال** كقوله • عاف
تغير الا النوى والوتد • **اقول** هذا وصف لمنزل ارتحل اهله عنه فصار على هذه الحالة عاف دارس
يقال عفى المنزل يعفو اذا درس وعفته الريح درسته يتعدى ولا يتعدى والنوى بهمزة حد النون
على وزن فعل حفير حول الخباء تصنع لئلا يدخله ماء المطر **لو ما** **قال** ويرده قول الشاعر
لو ما الاصاخة للوشاة لكان لي **اقول** الاصاخة الاستماع قال ابو دواد • وتصيخ لحيا ناكما
استمع المضل لصوت ناشد • والوشاة جمع واش وهو الساعي بالنميمة او الكذب ولا يخفى ان لو ما في
البيت امتناعية كلولا وانما لا ينافي كونها تحضيضية **لم** **قال** حرف جزم لنفي المضارع وقلبه
ماضيا **اقول** هذا الظاهر مذهب سيبويه وهو انها تدخل على لفظ المضارع فتصرف معناه الى
المضي وهو مذهب المبرد واكثر المتاخرين وذهب قوم منهم الجزولي الى انها تدخل على لفظ الماضي
فتصرفه الى لفظ المضارع ومعنى المضي باق فيه ونسبه بعضهم الى سيبويه ووجهوه بان المحافظة
على المعنى اولى من المحافظة على اللفظ قال في الجنى الداني والاول هو الصحيح لان له نظيرا وهو
المضارع الواقع بعد لو والقول الثاني لا نظير له **قال** كقوله • لولا فوارس من نعم واسرتهم •
يوم الصليفاء لم يوفون بالجار **اقول** نعم بضم النون واسكان العين المهملة قبيلة والاسرة بضم
الهمزة الرهط الادنون ويجوز رفعه عطفا على فوارس وجره عطفا على نعم ويوم الصليفاء يوم من
ايام العرب كانت فيه وقعة والصليفاء تصغير الصلفاء وهي الارض الصلبة وان قلت بم يتعلق
هذا الظرف قلت بمحذوف تقديره لولا شان فوارس يوم الصليفاء وقد اجازوا تعلق الظرف بالشان
والحدث كما في قوله عليه الصلاة والسلام اني لاعلم اذا كنت علي غضبى اي لاعلم شانك اذا كنت
وكما في قوله تعالى هل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه ولا يصح تعلقه بلم يوفون
لانه جواب للولا وما في حيز الجواب لا يتقدم عليه ومعنى لم يوفون بالجار لم يوفوا بذمة الجار او
عهده فحذف المضاف **قال** وقوله • في اي يومي من الموت افر • ايوم لم يقدر ام يوم قدر **اقول**
يعني انه لا فرار من الموت ولا محيص عنه فان كل يوم من ايام الحي لا يخلو من احد امرين اما ان يكون اليوم
الذي قد قدر فيه هلاكه وحضر فيه اجله او يكون اليوم الذي لم يقدر فيه موته وفي كل اليومين لا ينجيه
الفرار من الموت ولا يتاتى له الاعتصام منه بحاله نسال الله تعالى ان يميتنا على الاسلام لا حيدة لنا
ولا مغيرين بمنه وكرمه **قال** وعليه خرج ابو علي قول عبد يغوث • كان لم تر قبلي اسيرا يمانيا •
اقول هذا عجز بيت صدره • وتضحك مني شيخة عبشمية • وقبله • الا لا تلوماني كفى اللوم
ما بيا • فما لكما في اللوم خير ولا ليا • الم تعلما ان الملامة نفعها • قليل وما لومي اخي من شماليا • وقد

تملت عرسي مليكه انني ، انا الليث معديًّا عليه وعاديا ، ويقال ان سبب نظمه لهذه الابيات ان قوما من العرب اسروه وادعوا عليه انه قتل رجلا منهم ثم اطلقوه واعطوه مالا ليلا يهجوهم فقال لا اهجوكم ولكن اهجو قومي وانشد الشعر المذكور والشمال الخلق والجمع الشمايل والعرس بكسر العين المهمله امراة الرجل ومليكه اسم زوجته ومعديا عليه وعاديا اي مجنيا عليه مرة وجانيا مرة اخرى يريد انه تارة يظلم وتارة يظلم والعبشميه المنسوبه الى عبد شمس واللوم منصوب على انه مفعول تنكري والفاعل ما بيا قال ثم حذفت الالف للجازم ثم ابدلت الهمزه الفا اقول فينبغي في كتابه ترى بالالف لا بالياء وقد اسلفنا في فصل لو ان ابن السيد البطليوسي خرجه على وجه اخر وهو ان تكون ترا مضارع راء المقلوب فالاصل تراء بهمزه سكنت للجازم فالتقى ساكنان فحذفت الالف ثم قلبت الهمزه الفا لسكونها بعد فتحه وعليه فينبغي كتابته بالالف ايضا قال واقيس من تخريجهما ان يقال في قوله ايوم لم يقدر نقلت حركة همزة ام الى راء يقدر ثم ابدلت الهمزه الساكنه الفا ثم الالف همزه متحركه الخ اقول تعبيره باقيس يقتضي ان مذهب ابي الفتح وابي علي جاريان على القياس ولا شي في اعمال تخريجهما قياسي بل ولا قياسي في تخريج المص الذي ادعى انه اقيس سوى نقل الحركه الى الساكن قبلها وما عداه ليس بقياسي قال ويحتمل ان يقال في تخريج الايه والبيت ان حركة الحا من الم نشرح اتباع اما لحركة الراء التي قبلها او لحركة اللام التي بعدها وكذا حركة الراء من قوله ايوم لم يقدر ام يوم قدر اتباع لفتحه الدال قبلها او لفتحه الهمزه بعدها وهو وجه خال من التكلف يقدح احتماله في الجزم بكون الفتحه في الايه والبيت اعرابيه قال كقوله ، فقد كان ولم اذا نحن امترنا ، تكن في الناس يدركك المراء ، اقول الظرف الفاصل بين لم ومجزومها متعلق بيدرك والاصل ولم تكن في الناس يدركك المراء اذا نحن امترنا والامتراء الشك والمراء الجدال قال وقوله ، فاضحت مغانيها قفارا رسومها ، كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل ، اقول المغاني بالغين المعجمه المواضع الذي كان بها اهلوها واحدها مغنى وما احسن قول العز الموصلي من معاصرينا رحمه الله ، سمعنا حمام الدوح في روضة غنّا ، فاذكرنا ربع الحباب والمغنى ، والقفار جمع قفر وهو المفازة لا نبات فيها ولا ماء والرسوم جمع رسم وهو ما كان من اثار الدار لاصقا بالارض وتؤهل مضارع اوهلت يقال اوهلك الله من الانفعال اي جعلك اهلا وقد فصل في هذا البيت ايضا بالظرف بين لم ومجزومها والاصل كان لم تؤهل سوى اهل من الوحش وقولنا انه فصل بالظرف جار على قول سيبويه والجمهور ان سوى ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك الا في الضروره واما على راي غيرهم فيكون سوى مفعولا به مقدما فاصلا بين الجازم والمجزوم ويمكن ايضا على راي سيبويه والجمهور ان تكون في البيت استعملت غير ظرف للضروره والمص ساقه مثالا للفصل بالظرف وليس بمتعين كما عرفت قال كقوله ، ظُننت فقيرا ذا غنى ثم نلته ، فلم ذا رجاء القه غير واهب ، اقول فقيرا حال من التاء وهي المفعول الاول النايب عن الفاعل وذا غنى هو المفعول الثاني وضمير نلته عايد الى الغنى وذا رجاء منصوب على شريطة التفسير بعامل يفسره ما بعده والمعنى ظُننتُ غنيًّا في حال كوني فقيرا ثم نلت الغنى فلم الق ذا رجاء في حاله كوني غير واهب له بل القاه منعما عليه محسنا اليه وهذا رجل عرف قدر النعمه فشكر جزاه الله خيرا قال لما احدها انها لا تقترن باداة شرط اقول قال الرضي وكان ذلك لكونها فاصله قويه بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله يريد بشبه الحرفي اسما الشرط كمن في قوله من يكرمني اهنه ولا يقول من لما يكرمني قلت هذا من الرضي تصريح بان حرف الشرط هو العامل الجزم في المضارع المقترن

بحرف النفي مثل ان لم يقم وليس كذلك ويستطيع على ان المص ادعى ان هذه الاحكام الخمسة مترتبه على كون لم لنفي فعل ولما لنفي قد فعل فاما هذا الامر الاول فيمكن ترتبه على ذلك باعتبار ان النفي عومل معامله الاثبات فكما ان فعل يكون شرطا يكون نفيه وهو لم يفعل كذلك وكما ان قد فعل لا يكون شرطا فكذلك نفيه وهو لما يفعل لا يكون شرطا قال الثاني ان منفيها مستمر النفي الى الحال اقول نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقولهم ان لما للاستغراق ونص عليه الجزولي ورده الشلوبين فقال الذي غرهم قولهم عصى ابليس ربه ولما يندم وعصى فرعون ربه ولم يندم ولا يقولون لما فتوهموا من ذلك ما توهم ولو صح ذلك لكان مناقضا لقوله ان لما لنفي قد فعل وقد فعل انما هو للزمن القريب من الحال لا للماضي المستغرق وانما اشير بالمثال الاول الى نفي ندم ابليس في زمان ماض قريب من الحال ويلزم من ذلك ان لا يكون ندم قبل لانه اذا لم يندم في هذا الزمان مع طوله فان لا يندم قبل ذلك احرى وهذا انما جاء من قبل المعنى كما بينا لا من قبل لما فتوهم ابو موسى انه جاء من جهه لفظها قلت وهذا وارد على المص وقد منع الاصح من معنى الاستغراق في لما وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه قال ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لما يكن ثم كان اقول وذلك لان امتداد النفي واستمراره الى زمن التكلم يمنع من الاخبار بان ذلك المنفي المستمر نفيه وجد في الماضي نعم الاخبار بانه سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافي استمرار النفي الى الحال قال ولا تجوز لمت فلما اقم لان معناه وما قمت الى الان اقول لم يظهر لي وجه امتناع قمت فلما اقم مرتبا على امتداد النفي بعد لما اذ لا مانع ان يكون قيام المخاطب منتفيا بعقب قيام المتكلم واستمر نفيه الى حالة التكلم قال الثالث ان منفي لما لا يكون الا قريبا من الحال اقول هذا ظاهر لانها لنفي قد فعل وقد تقرب الماضي من الحال فتكون لنفي ما هو قريب من الحال بخلاف لم فانها لنفي فعل ولا تعرض فيه لقرب ولا بعد قال والرابع ان منفي لما متوقع ثبوته بخلاف منفي لم اقول والعلة في ذلك ان لما لنفي قد فعل وهو مفيد للتوقع بخلاف لم فانها لنفي فعل ولا دلالة فيه على التوقع وحمل الرضي نفي لما للامر المتوقع غالبا لا لازما قال وقد تستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ابليس ولما ينفعه الندم قال الخامس ان منفي لما جاز الحذف لدليل اقول يعني ان لما لنفي قد فعل وقد تقرر في قد جواز حذف مدخولها كما في قوله ، افد الترحل غير ان ركابنا ، لما تزل برحالنا وكان قد ، فكذا ما حملا للنفي على الاثبات لكن تخالفه لم للماني هذا الحكم امر ليس بظاهر لانها لنفي فعل وهو مما يجوز حذفه لقيام الدليل عليه فان كانت تلك العلة معتبرة فليقل بها هنا قال ويقال فيها حرف وجود لوجود وبعضهم يقول حرف وجوب لوجوب اقول القول بانها حرف هو مذهب سيبويه قال بعضهم وهو الصحيح ويحتج باشيا منها قوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم على موته الايه وقوله تعالى فلما احسوا باسنا اذا هم منها يركضون وما بعد ما النافيه واذا الفجاييه لا يعمل فيما قبلهما ومنها اجماعهم على زيادة ان بعدها ولو كانت ظرفا والجمله بعدها في موضع خفض بسبب الاضافه لزم الفصل بين المضاف والمضاف اليه قال الشيخ بها الدين السبكي في شرح التلخيص ولما التعليقيه حرف عند سيبويه يدل على ربط جمله باخرى ربط السببيه قلت وعلى هذا فالاولى ان يقولوا حرف وجود لوجود وقولهم حرف وجوب لوجوب لام التعليل قال وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعه انها ظرف بمعنى حين اقول والظاهر انها عند هولا خاليه عن معنى الشرط الا ترى انك اذا قلت حين قام زيد قمت لم يكن

هذا اللفظ دال على سببية الاول للثاني فكذا في قولك لما قام زيد قمت الذي هو بمعناه قال وقال ابن مالك بمعنى اذ اقول وصرح بان فيها معنى الشرط فقال في التسهيل اذا ولي لما فعل ماض لفظا ومعنى فهي ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط وهذا قول ثالث في المسلة قال ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة باذا الفجائية او بالفا عند ابن مالك اقول وقوع الجملة الاسمية المقرونة باذا الفجائية متفق عليه فكان ينبغي ايراد الكلام على وجه يقتضي ان قيد الاتفاق راجع لهذه وللفعلية الماضوية وكلام المص لا تقتضي ذلك قال بقسم وهما بمعنى سقط اقول الذي في الصحاح وهي السقف يهي وهيا اذا تخرق واسترخى وهي الحايط اذا ضعف وهم بالسقوط ولم يتم في القاموس تفسير وهي السقف بسقط بل فسره بما ذكره الجوهري ثم قال وهي الرجل حمق وسقط قال وكان من حقه ان كتب بالالف لانه فعل ثلاثي من ذوات اليا لكنه كتب بالالف لاجل الالغاز قال والجواب محذوف تقديره قلت اقول هذا انما يحتاج اليه على راي القايلين بان لما حرف شرط واما القايلون بانها ظرف بمعنى حين فلا يحتاج عندهم الى التقدير بل تجعل متعلقه بالقول الملفوظ به ولا حذف اي اقول لعبد الله حين وهي سقاونا قال قال قالت له بالله يا ذا البردين لما غنثت نفسا او نفسين اقول في القاموس الغنث ان يشرب ثم يتنفس وبعله كعلم قال فاما المركبة من كلمات فكما تقدم في وان كلا لما ليوفينهم في قراة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد الميم لما بمعنى [ارى] قال الاصل لمن ما فابدلت النون ميما وادغمت فلما كثرت الميمات حذفت الاولى وهذا القول ضعيف لان حذف مثل هذه الميم استثقالا لم يثبت اقول لم ينفرد المص بكون لما في هذه الاية مركبة من كلمات اصلا واستضعافه لهذا القول ظاهر بل القول في نفسه ساقط لا يلتفت اليه وكيف يتاتى التعليل الذي استند اليه مع ان في الكتاب العزيز ما يرده قطعا وذلك ان قوله تعالى قيل يا نوح اهبط بسلام منا وبركات عليك وعلى امم ممن معك قد اجتمع فيه ثماني ميمات في اللفظ متوالية لا يفصل بينهن فاصل قال جدي الامام قال جدي الامام ناصر الدين ابن المنير رحمه الله وهذا من الغرايب ان تكرر ثمانية امثال ولا يستثقل الذهن ذلك ولا يحس اللسان منه بثقل ولا السمع بنبو وذلك من خصايص الكتاب العزيز وبيان اجتماع هذا العدد في قوله وامم ممن معك ان امم ميمين وسوا قلبت فيها الالف الثالثة ميم من وميم من وفونها قلبت فيها الالف اليا ميم من وهذه النون قلبت فيها الالف التائم مع مخات الثمانية قال واذا كان فعلى فهلا كتب باليا وهلا اماله من قاعدته الاماله اقول رسم المصحف سنة متبعة لا يجرى على قياس من رسوم الخط المصطلح عليه فكم في خط المصحف من اشيا خارجة عن القياس كما صرح به المص في فصل لات والامالة في التلاوة متلقاة بالرواية فلعل القارى لم يبلغه الا عن سماله واذا لا يمشي شي من هذين الوجهين قال واختار ابن الحاجب انها لما الجازمة حذف فعلها اقول ظاهر كلام ابن الحاجب انه مخرج هذا القول وكلام المص ليس ظاهرا في ذلك قال وفيه نظر اقول هذا من باب التغيير في الوجوه الحسان قال احدهما ان بعده ليوفينهم وهو دليل على ان التوفيه لم تقع بعد وانها ستقع اقول هذا ليس بمرجح قوي لان التوفيه اذا كانت ستقع ولا بد فهم لم يبلوا او لم يتركوا قال والثاني ان منفي لما متوقع الثبوت كما قدمنا والاهمال غير متوقع الثبوت اقول لا تم ان منفي لما متوقع الثبوت دايما حتى يتم هذا بل قد لا يكون كذلك نحو ندم ابليس ولما ينفعه الندم وقد مر ان الرضي صرح بان توقع الثبوت في منفيها غالب لا لازم سلمنا انه لازم لكن لا تم ان ما قدره ابن الحاجب ليس بمتوقع الثبوت فان الكفار يتوقعونه ولذلك كانوا ايسر يسلون

[بروايا]

في الاعمال القبيحة ولا يبالون بارتكاب المناهي ظنا لان يتركوا سدى وان الاعمال المامور بها غير نافعة وان المنهي عنها غير ضارة ويقولون ان هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيى وما نحن بمبعوثين فهم متوقعون للاهمال براييهم الفاسد ولا يشترط في توقع الثبوت ان يكون من المتكلم بل قد ينفي المتكلم شيا بلما بناء على ان غيره متوقع لثبوته كما ان قد لا يلزم في افادتها للتوقع كون المتكلم بها هو الذي يتوقع بل يفيد التوقع وان كان غير المتكلم هو المتوقع كما يقول المؤذن قد قامت الصلاة لقوم ينتظرون الصلاة ويتوقعون قيامها قال واما قراة ابي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم فيحتمل وجهين احدهما ان تكون مخففة من الثقيلة وتاتي في لما تلك الاوجه والثاني ان تكون نافية وكلا مفعول باضمار ارى ولما بمعنى الا اقول قدم المص في ان المخففة وان الثقيلة الاستدلال بقراة ابي بكر هذه على اعمال ان المخففة وهو صريح في ان كلا اسمها واعترف هنا باحتمال كون ان نافية والمنصوب مفعولا بارى مضمرا ولما بمعنى الا فكيف يتاتى له ذلك الاستدلال وقد اسلفنا هذا الكلام هنالك قال واما قراة النحويين اقول المراد بهما ابو عمرو بن العلا البصري احد الايمة من نحاة البصرة وعلي بن حمزة الكسائي امام نحاة الكوفة قال واما المركبة من كلمتين فكقوله ❊ لما رايت ابا يزيد مقاتلا ❊ ادع القتال واشهد الهيجا ❊ وهو لغز اقول انشد المص هذا البيت ثانيا في اواخر الباب الخامس في المثال الاول من الامثلة التي منى فيها على ظاهر الامر ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد وثالثا في الباب الثامن في القاعدة التاسعة منه وقد اسلفنا في اوايل الالف المفردة ان اللعر بضم اللام وان عينه معجمة تفتح وتنكر ذكر ذلك في القاموس واقتصر في الصحاح على ضم اللام وفتح الغين قال وحمله على حد قوله فيبسون ❊ ولبس عباة وتقر عيني ❊ اقول تقدم انشاد هذا الصدر مع عجزه وما قبل البيت وما بعده فربما في الكلام على لو المصدرية من فصل لو لن قال لان المعروف انما هو ابدال النون الفا اقول العلة خاصة بلن والدعوى عامة لها وللكن قال بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن اضرب اقول لا ينتهض هذا دليلا اذ لا مانع من ان تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف وبهذا اجاب اصحاب عن قوله ولان الموصول وصلته مفرد قال وقول المبرد انه مبتدا حذف خبره اي لا الفعل واقع مردود بانه لم ينطق به اقول كونه لم ينطق به ليس مقتضيا لامتناع تقديره فكل لفظ واجب الحذف كذلك يقدر ولا ينطق به وانما يرد عليه كونه حذف وجوبا بدون وجود ساد مسده ثم ان كان المبرد قصد توجيه مذهب الخليل والكسائي فلا يتمشى لان ليس لا ميمنقود ومما يقوى ان وجوبه في مثل ذلك قال والحجة في قوله ❊ لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال ❊ اقول البيت من بحر الخفيف وهو مدرج اخر صدره اللام الساكنة من زلت وجه تعاد لا يعول هذا البيت حجة لاحتمال ان تكون لن تزالوا كذلكم خبرا لا دعا ولا يعينه كون المعطوف بثم دعا بنا على جواز عطف الانشا على الخبر قال وعلى القسم بها وبلم نادر جدا كقول ابي طالب ❊ والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا ❊ اقول هذا البيت من قصيدة لابي طالب يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم وبا عجبا له بقوله في هذه القصيدة ❊ ولقد علمت بان دين محمد ❊ من خير اديان البرية دينا ❊ ثم لا يسمع بالتلفظ بكلمة الشهادة عند الموت والنبي صلى الله عليه وسلم يامره بذلك ويحضه عليه انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشا نسال الله تعالى ان يميتنا على دين الاسلام ويمن علينا بالدخول الى دار السلام بمنه وكرمه قال والبيت انشده المص مما حذف فيه الجواب لدلالة ما بعده عليه اي والله انك لا تومن على نفسك

[ابو الحسن]

[لعدم لا تقوم]

وقوله لن يصلوا اليك الى اخره جمله مستانفه لا جواب القسم قال وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله
فلن يحل للعينين بعدك منظر • وقوله • لن يخب الآن من رجاك من حرك من دون بابك الحلقه • والاول يحتمل
اقول واما الثاني فالروايه فيه بكسر البا وعلى ما صرح به المص في اخر الكتاب عند ما انشد هذا البيت ثانيا هناك
قال الجوهري وتقال حلى فلان بعيني بالكسر وفي عيني وبصدري وفي صدري يحلو حلاوه اذا اعجبك قال
انما استعمله المص هنا اشتراه المص باللام لا بالبا وبالبا وقع في صحيح البخاري قول الملك في النوم لعبد الله بن
عمر رضي الله عنهما لن ترع لن ترع قال ابن مالك وفيه اشكال لان لن يجب انتصاب الفعل بها وقد وليها هنا
بصيغه المجزوم فحذف الالف قبله كما تحذف قبل سكون المجزوم ثم اجرى الوصل مجرى الوقف ومن حذف الساكن
لسكون ما بعده وتقال قول الراجز اقبل سيل جاء من عند الله • ويجوز ان يكون السكون سكون جزم على لغة من
يجزم بلن وهي لغه حكاها الكساي هذا كلام ابن مالك قال فافاد رحمه الله انها لغة لبعض العرب والبيت الذي
استشهد به على حذف الساكن الاول وقفا من بحر السريع لا من الرجز ليت • قال حرف تمن يتعلق بالمستحيل
غالبا كقوله • فيا ليت الشباب يعود يوما • فاخبره بما فعل المشيب • اقول الشباب عبارة عن كون
الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزيه مشبوبه اي قوة مشتعله والمشيب دخول الرجل في حد الشيب
من الرجال والشيب بياض الشعر هذا قول الاصمعي وقال الجوهري الشيب والمشيب واحد وفي القاموس
الشيب الشعر وبياضه كالمشيب وقلت وانا بنهر واله • زماني زماني بما ساءني • فجاءت نحوس وغابت
سعود • واصبحت بين الورى بالمشيب عليلا فليت الشباب يعود • ولا يخفى ما في تعود من التوريه حيث
اوهم انه من العياده ورشح ذلك بلفظ العليل والمراد انما هو العود قال وبالممكن قليلا اقول لكن اذا كان
المتمنى ممكنا يجب ان لا يكون للمتمني توقع وطماعيه في وقوعه والا صار ترجيا قال وروي بالوجهين قول
النابغه قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد • اقول من انشاد هذا البيت والكلام
والكلام عليه في فصل ما من حرف الالف قال ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العائد المرفوع بالابتداء في
في صله غير اي مع عدم طول الصله قليل اقول لا تم عدم طول الصلة هنا بل هي طويله بالصفه وقد صرح
المص بمثله في فصل ما من حرف الميم فقال في قول امرئ القيس • ولا سيما يوم بدارة جلجل • فيمن رفع يوم التقدير
ولا مثل الذي هو يوم وحسن حذف العائد طول الصله بصفه يوم قال ويجوز ليتما زيد الغاه على الاعمال
ويمتنع على اضمار فعل على شريطه التفسير اقول لان ذلك يزيلها عن الاختصاص بالاسما اذا التقدير
ليتما الفى زيدا الغاه وينبغي جواز ذلك عند ابن ابي الربيع وطاهر القزويني لانهما يجيزان مثل ليتما قام زيد
لعل • قال وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكي لعل اباك منطلقا وتاويله عندنا على
اضمار يوجد وعند الكساي على اضمار يكون اقول اذا ثبت ان بعض العرب ينصب بها الجزئين كما نقله
يونس وتكلم العربي الذي من لغته ذلك بمثل لعل اباك منطلقا فكيف يأول كلامه على الحذف والتاويل انما
يرتكب محافظة على كونها تنصب الاسم وترفع الخبر وهذا العربي ليس من لغته رفع الخبر بها نعم ان سمع ذلك
مثل ذلك ممن لغته نصب الاسم ورفع الخبر حسن التاويل قال وقد مر ان عقيلا يخفضون بها المبتدا
اقول مر ذلك في حرف العين المهمله في فصل عل المشدده اللام ومر لنا هناك ضبط عقيل مصغرا
قال كقوله • لعل ابي المغوار منك قريب • اقول هذا من قول كعب الغنوي في رثاء اخيه وداع
دعا يا من يجيب الى الندى • فلم يستجبه عند ذاك مجيب • فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة • لعل
ابي المغوار منك قريب • والشايع في تعديه استجاب الى الداعي ان يقال استجاب له وقد يقال استجابه بمعنى

والوجه فيه ان يكون سكون ترع للوقف ثم شبه بسكون المجزوم

اجابه ومنه البيت الاول واما في المعدى الى الدعاء فمتابع دون اللام مثل استجاب الله دعاءه ولهذا
قيل في البيت انه على حذف مضاف اي لم يستجب دعاءه قال وقوله • وجيران لنا كانوا كرام •
اقول هذا عجز بيت للفرزدق وصدره • فكيف اذا مررت بدار قوم • قال ثم وصل الضمير كان
الزائده اصلاحا للفظ لان لا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل اقول لكن القاعده المقرره
ان الضمير لا يتصل الا بعامله وكان الزائده غير عامله فكيف اتصل بها فالاعتلال باصلاح اللفظ
نشا منه فساد هذه القاعده ثم وقوع المرفوع المنفصل الى جانب الفعل لا ينكر اذا كان لغرض كما في
قولك انما قام انتم فلو اتى هنا بالمنفصل الى جانب كان الزائده لغرض التنبيه على زيادتها وانها غير
عامله لكان مستغنيا اذن قال قد وقع للزمخشري مثل ذلك في تفسير قوله تعالى وان كانت لكبيرة
الا على الذين هدى الله فقال وقراءة اليزيدي لكبيرة بالرفع ووجهها ان تكون كان مزيده كما في قوله • وجيران
لنا كانوا كرام • الاصل وان هي لكبيرة كقولك ان زيد لمنطلق ثم ان كانت لكبيرة قلت ورد له الشيخ سعد
التفتازاني في مناقشته ان اراد ان كانت مع اسمها مزيده كانت كبيرة خبرا بلا مسند او الجمعه واقعه بلا
جملة ومثله خارج عن القياس والاستعمال وان اراد ان كانت وحدها مزيده والضمير باق على الرفع بالابتداء
فلا وجه لاتصاله واستكنانه وغايه ما يتخيل انه لما وقع بعد كانت وكان من جهه المعنى في موقع اسم كان
جعل متصلا مستكنا تشبيها بالاسم وان كان مبتدا تحقيقا والاوجه في هذه القراءه ان يجعل في كانت ضمير
القصه ويقدر بعد اللام مبتدا اي وان كانت القصه للتحول كبيرة والعجب من المص انه يرد القراءات
السبع بادنى مخالفه للقوانين المشهوره ويشتغل بتوجيه امثال هذه القراءات الى هنا كلامه قلت
لا يفسر ضمير الشان الا بجمله مصرح بجزئيها كما نص عليه في التسهيل وما ادعى الشيخ سعد الدين انه الاوجه
في تلك القراءه لا يتمشى على هذا فتامله قال بدليل قوله • لعلها اضات لك النار الحمار المقيدا •
اقول لعلها احرص البيت وقبله • اعد نظرا يا عبد قيس • وقد انشد المص البيت وافيا بعد هذا
وزعم بعض شارحي المفصل ان غرض الشاعر هجا عبد قيس بانه يفعل بالحمار الفعله الشنعا والله اعلم
واضا تستعمل لازما كما في قولك اضات النار ومتعديا كما في البيت قال واما كان فللخبر اقول قد
اطلق بعضهم انها لا تشا التشبيه قال او تخرقه وافكا اقول هذا من باب عطف احد المترادفين
على الاخر وفائدته تقرير المعنى في الذهن والمراد بكل من التخرق والافك الكذب وفي القاموس
والاخراق الاختلاف من الكذب وفي الصحاح واما الاختراق فكله مولد قال والثاني التعليل
اثبته جماعه منهم الاخفش والكساي وحملوا عليه فقولا له قولا لينا لعله يتذكر او يخشى ومن
لم يثبت ذلك يحمله على الرجا ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما اقول وح فلا يجب ان يكون
الرجا من المتكلم بلعل بل قد يكون منه وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد
الاستعمال وقد ورد لعل في القران للاطماع اي للايقاع في الطمع اما لانه كلام الكريم الذي لا فرق
بين اطماعه ووفائه بحصول المطموع فيه او لانه كلام العظيم الذي يناسبه الاقتصار في المواعيد
المقطوع بانجازها على التكلم بكلمه لعل وعسى كما هو داب الملوك والعظما ولان فيه الاعا الى انه لا
يتكل العباد فيتركوا الاجتهاد في العباده قال وفي الاسه بحث سيجيء اقول ذكره في الباب
الرابع في اقسام العطف وفي الباب الخامس في المثال الرابع من الجهه الرابعه قال كقوله
لعلك يوما ان تلم ملمه اقول هذا صدر بيت عجزه • عليك من اللاى يدعنك اخرعا • هكذا

الدين

ضبطه بعضهم بالخاء والراء من الخرع وهو الضعف تقول خرع الرجل يخرع خرعا اى ضعف وضبطه بعضهم بالجيم والدال المهملة من الجدع وهو قطع الانف او غيره من الاطراف كالاذن واليد اى لعلك ان تزل بك نازلة من نوازل الدهر اللاتى يتركنك بهذه الصفة من الضعف على ذلك القول او الجدع على القول الاخر وهو كناية عن الاذلال والاهانة قال وبحرف التنفيس قليلا كقوله • فقولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا • هلم فان المشرفى الفرائض • اقول يحتمل ان يكون ربما بالفاء من الردو وبالقاف من الرده وفى الصحاح ان الزفير ادخال النفس والشهيق اخراجه وقد زفر يزفر والاسم الزفير وفى القاموس زفر يزفر زفرا وزفيرا اخرج نفسه بعد مده اياه والزفير ترد التنفس كذلك واما العويل فهو اسم لرفع الصوت بالبكاء يقال اعول اعوالا اذا فعل ذلك والاسم العويل قال كالخبر المعطوف فى بيت زهير • بدا لى انى لست مدرك ما مضى • ولا سابق شيا اذا كان جائيا • اقول انشده المص اولا فى حرف الالف فى فصل اذا وثانيا هنا وثالثا فى الباب الرابع فى اقسام العطف ورابعا فى الباب الثامن فى القاعدة الاولى قال وقال الشاعر • وبدلت قرحا داميا بعد صحة • لعل منايانا تحولن ابؤسا • اقول هذا الشاعر هو امرؤ القيس وكان قد اصابه داء القروح لان قيصر ملك الروم بعث اليه قميصا مسموما فلبسه فتقرح جسده فمات وقد اشار فى هذا البيت الى ما حصل له من القروح وهى جراحات تخرج فى الجسد كالدماميل ونحوها وفى الصحاح والدامى الشجة التى تدمى ولا تسيل والمنايا جمع منية وهى الموت والابؤس جمع بؤس والشدة قال ان قلت لعل للترجى والمكن وتحول الموت شدة بحيث لا تنفع هو ولا يكون عوضا عنه ليس بممكن قلت جعله لقوة طمعه من قبيل الممكن ادعاء قال ومن مشكل باب ليت وغيره قول يزيد بن الحكم • فليت كفافا كان خيرك كله • وشرك عنى ما ارتوى الماء مرتوى • اقول ثبت فيما رايته من نسخ هذا الكتاب مرتوى باثبات الياء خطأ فاما ان يكون مبنيا على انه منصوب وقف عليه بالسكون للضرورة واما ان يكون مبنيا على انه مرفوع والوقف عليه بالياء كما نقول فى الوقف على قاض المرفوع هذا قاضى باثبات الياء وكذا لو كان مجرورا وقد روى الوقف بالياء فى هذا النوع عن ابن كثير وورش فى احرف من القران وقبل هذا البيت • عدوك يخشى صولتى ان لقيته • وانت عدوى ليس ذاك بمستوى • وكم موطن لولاى طحت كما هوى • باجرامه من قلة النيق منهوى • الصولة السطوة والمراد بالموطن المشهد من مشاهد الحرب وطحت اى سقطت وهلكت اما بضم الطاء من طاح يطوح او بكسرها من طاح يطيح والقلة اعلى الشئ والنيق بكسر النون وبالقاف ارفع موضع فى الجبل والجمع نياق وهوى وانهوى بمعنى اى سقط والاجرام جمع جرم بكسر الجيم وهو الجسد والمعنى سقط بجميع اعضائه قال فخبره اما محذوف تقديره كفافا اقول لا حاجة الى هذا التقدير فان كفافا يصح كونه خبرا عنهما اذ هو مصدر صالح للاخبار به عن الاثنين وغيرهما **لكن** قال مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر اقول لا يحسن رفع مشددة على انه خبر لكن اذ ليس المعنى عليه ولا يحسن نصبه على ان يكون حالا من الضمير المستتر فى نصب لانه يلزم عليه تقدم معمول الصفة على الموصوف واتصاف الضمير لمذكور الظاهر ان يكون حالا على تقدير مضاف اى معنى لكن حال كونها مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وقد لحنا المم بحرف النصب فى قولهم الدليل لغة المرشد والاعراب لغة البيان على مثل هذا الوجه فقال الظاهر ان يكون ذلك على الحال على تقدير مضاف فى الاول ومضاف ونزع الخافض فى الثانى والاصل تفسير الاعراب موضوع اهل اللغة او موضوع اهل الاصطلاح ثم حذف المضاف بغير على حد ما حذف فى قوله تعالى فقبضت قبضة من اثر الرسول ولما انبت الثالث عما هو الحال فى الحقيقة التزم تنكيره لنيابته عن لازم

التنكير فانى فى قولهم نصبه ولا اباحسن لها والاصل ولا مثل ابى الحسن لها فلما انيب عن مثل جرد عن اداة التعريف وكذا ان تقول الاصل موضوع اللغة او موضوع الاصطلاح على نسبة الوضع الى اللغة والاصطلاح مجازا وح فلا يكون فيه الا حذف مضاف واحد ونصيه بنظير قول العرب كنت اظن العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها على ما نقل ابن الحاجب فانه اعرب اياها حالا على ان الاصل فاذا هو موجود مثلها فحذف الخبر كما حذف فى خرجت فاذا الاسد ثم حذف المضاف وهو مثل وقام المضاف اليه مقامه فتحول الضمير المجرور منصوبا بل تخريج ما نحن فيه على ذلك اسهل لان لفظ الضمير محرفه فاستصحابه على الحال بعيد والظاهر فى المثال المذكور انه مفعول لمفعول محذوف هو الخبر والتقدير فاذا هو يشبهها والمحذوف الفعل انفصل الضمير او انه هو الخبر كما فى قول الاكثر فاذا هو هى ولكن انيب ضمير النصب عن ضمير الرفع كما قال المص فى تعريفها النعمة وقد رحوتا مالك الدين بن ربوام الدين احمد المدرسين تتمنهم والله سلمه الله تفضل بزيارتى عند قدومى الى هذا الشهر فى اوائل سنة ثلاث وعشرين فذكر لى انه وقع فى كلام بعض العلماء ان لغة من قولنا القياس لغة التقدير منصوب على التمييز واستشكله د مستصعبا الجواب عنه فيما ظهر لى من كلامه فكتبت انه يقل انصرافه من عندى ما مثاله الحمد لله يقع فى كلام المصنفين كثيرا مثل قولهم القياس لغة التقدير والدليل لغة المرشد والاعراب لغة البيان ووقع فى عبارة بعض العلماء ان لغة فى ذلك وامثاله منصوب على التمييز واستشكل بان التمييز اما عن مفرد مبهم وضعا كرطل زيتا او عن نسبة كطاب زيد نفسا وكلا هما مفقود فى امثال هذه التراكيب اذ المتقدم منها مفرد وضع لمعنى معين ولا ابهام ولا نسبة ويمكن ان يجاب باختيار القسم الثانى وهو تمييز النسبة وقول المعترض لم يتقدم نسبة اصلا ممنوع لجواز ان يقدر مضاف اى شرح القياس مثلا وحذف لاشعار القرينة الحالية به فان المتكلم بذلك انما يذكره فى مقام التفسير وارادة البيان واذا كان كذلك فهو من تمييز النسبة الواقعة فى شبه جملة نحو اعجبنى طيبه ابا فان كون ابا تمييزا انما هو باعتبار ذلك طيبه لا باعتبار الجملة كلها فان قيل تمييز النسبة الواقعة بين المتضايفين لابد من كونه فاعلا فى المعنى ثم قد يكون مع ذلك فاعلا فى الصناعة بحسب الاصل فيكون محولا عن المضاف نحو اعجبنى طيب زيد ابا اذا كان المراد الثناء على ابى زيد فان اصله اعجبنى طيب ابى زيد وقد لا يكون نحو لله دره فارسا وويله انسانا فان الدر بمعنى الخير والويح والويل بمعنى الهلاك ونسبتهما الى المذكور نسبة الفعل الى فاعله وتعلق الشرح بالقياس ونحوه انما هو تعلق الفعل بالمفعول لا بالفاعل قلنا نمنع هذه القاعدة بناء على ما صرح به بعضهم من ان التمييز عن النسبة قد يكون محولا عن المفعول فيمتنع بعد الجملة نحو وفجرنا الارض عيونا وبعد شبه الجملة نحو شكرت فخرا الاراض عيونا ومسئلتنا من هذا القبيل فيكون التمييز فيها محولا عن المضاف الذى هو مفعول فى الاصل اى شرح لغة القياس كذا والمعنى ان شرح اللغة المتعلقة بالقياس هو التقدير فذكر التمييز تبيينا لان متعلق الشرح هو اللغة لا الاصطلاح مثلا والله تعالى اعلم بالصواب هذا ما كتبته اليه وقد استبان ان القول بالتمييز فى ذلك ظاهر لمن له ادنى تمييز ولكن بعض الناس مولع باشكال الواضحات وشغل الوقت بالامور السهلة والله ولى التوفيق قال المص فى تعريفها النعمة وقد يتبادر الى الذهن فى هذه التراكيب وامثالها اوجه منها وهو اقربها تبادرا ان يكون النصب على نزع الخافض والاصل الاعراب فى اللغة البيان ويشهد لهم انهم قد يصرحون بذلك اعنى بان يقولوا الاعراب فى اللغة البيان وفى هذا الوجه نظر من وجهين احدهما ان اسقاط الخافض من هذا ونحوه ليس بقياس واستعماله مثل

هذا التركيب مستمر في كلام العلما والثاني انهم قد التزموا في مثل هذه الالفاظ التنكير ولو كانت على اسقاط
الخافض لبقيت على تعريفها الذي كان عند وجود الخافض كما بقي التعريف في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا
واصله تمرون على الديار او بالديار وقد يزاد على هذين الوجهين وجهان اخران احدهما انه ليس في الكلام ما
يتعلق به هذا الخافض الثاني ان سقوط لا يقتضي النصب من حيث هو سقوط خافض بل من حيث ان العامل
الذي كان الجار متعلقا به لما زال عن اللفظ اثر ظهر لزوال ما كان يعارضه واذا لم يكن في الكلام ما يقتضي النصب
من فعل او شبهه لم يجز النصب ومن هنا كان خطا قول الكوفيين في ما زيد قايما ان ما النافية لم ترفع الاسم
وتنصب الخبر بل ارتفاع زيد على انه مبتدا ونصب قايما على اسقاط الباء وهذان الوجهان يقتضيان
بتقدير صحتهما ان لا يجوز الاعراب في اللغة البيان كذا قالوا واقول لا مدخل للوجه الثاني في بطلان هذا التركيب
اصلا فان قيل لكن قد يجد التعلق ما عني بضمير معترضة بين المبتدا والخبر والفصل بالجملة الاعتراضية
جايز اتفاقا فان قيل فهلا قدر الجار المحذوف او المذكور متعلقا بالخبر فان فيه معنى الفعل فالجواب انا
عدلنا عن ذلك لفساده معنى وصناعة اما معنى فلانه يصير المعنى الاعراب البيان الحاصل في اللغة
لا البيان الحاصل في غيرها وليس المراد هذا واما صناعة فلان البيان ونحوه مصادر ولا يتقدم على المصدر
معموله ولو كان ظرفا ولهذا قالوا في قول الحماسي وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان ان اللام متعلقة
باذعان محذوف يدل عليه المذكور وليس متعلقة بالاذعان المذكور فاذا امتنعوا من ذلك حيث لم يظهر
تاثير المصدر بالنصب ولم يتحوروا في الجار الحرف فهم عن تجويز التقدم عند وجود هذين ابعد فان
قيل هبك ان هذا امتنع حيث الخبر مصدر لكنه لا يمتنع حيث هو وصف كقوله الدليل في اللغة المرشد
فالجواب انه يمتنع في ذلك ايضا من جهة ان اسم الفاعل صلة الالف واللام اي الدليل الذي يرشد ولا يتقدم
معمول الصلة على الموصول ولهذا اولوا قوله سبحانه وتعالى وكانوا فيه من الزاهدين اني لكما لمن الناصحين
اني لعملكم من القالين هذا قال المص الذي اختاره ابن الحاجب صحة تعلق الجار في ذلك بصلة ال
وان امتنع في غيرها تنزيلا لها منزلة الحرفية ثم قال المص ولو قدرنا ال في ذلك لمحض التعريف لم تتخلص
من الاشكال الثاني وهو فساد المعنى اذ المعنى ح الدليل الذي يرشد في اللغة لا الذي يرشد في غير اللغة
فان قيل نقدر التعلق بمصدر محذوف اي تفسير الاعراب في اللغة البيان كما قالوا انت مني فرسخان اي
تقدير بعدك مني فرسخان ونقدر في مثلها في قولهم الاسم ما دل على معنى في نفسه لا باعتبار امر خارج
عنه وكذا يكون المعنى شرح الاعراب في اللغة البيان فالجواب ان هذا التقدير صحيح ولكن بقي الاشكالان
الاولان وهما ان اسقاط الجار ليس بقياس وان التزام التنكير لا وجه له ومنها ان يكون تمييزا واستشكله
المص بنحو ما ذكرته في الرسالة التي كتبتها لمولانا كمال الدين سلمه الله وقد عرفت الجواب عن ذلك بما قررناه
فيها ومنها ان يكون مفعولا مطلقا والاصل الاعراب تغيير الاخر لعامل اصطلحوا على ذلك اصطلاحا
ثم حذف العامل واعترض بالمصدر بين المبتدا وخبره وهذا الوجه ممتنع في قولك الاعراب لغة البيان
فان اللغة ليست مصدرا اذ ليست اسما للحدث وانما هي اسم للفظ المسموع ولهذا توصف بما توصف
به الالفاظ المسموعة فيقال لغة فصيحة كما يقال كلمة فصيحة وذهب ابن الحاجب في اماليه الى ان
ذلك على المفعول المطلق وانه من المصدر المؤكد لغيره قال وذلك لان معنى قولنا الاجماع لغة العزم
مدلول الاجماع لغة العزم والدلالة تنقسم الى دلالة شرع ودلالة لغة ودلالة عرف فلما كانت محتملة
وذكر احد المحتملات كان نصبه من باب المصدر المؤكد لغيره وفيه نظر لان اللغة ليست مصدرا ولانه

لوكان

وحكت ايضا ويمكن ان يقال يعمل المتقدم ... بعد اسقاطها ... قدرته ... البتة الا ... قاله

ورد هذان الوجهان

لو كان مصدرا مؤكدا لغيره لم يات الا بعد تمام الجملة عند الجمهور كما تقول زيد ابني حقا وهو في المثال متوسط
ومنها ان يكون مفعولا لاجله والمعنى تفسير الاعراب لاجل الاصطلاح اي لاجل بيان الاصطلاح وهذا
الوجه لا يستقيم ايضا في مثل الاعراب لغة لان المنتصب على انه مفعول لاجله لا يكون الا مصدرا كقمت
اجلالا له ولا تقول جيتك الماء والعشب الا بتقدير مضاف اي ابتغاء الماء والعشب الى هنا كلامه
وقد طال البحث في المسلة جدا او كدنا نخرج عن الغرض من هذا التاليف وفتر ان نسب
الى ما بعدها حكما مخالفا لما قبلها ورد ... يستشكل بان الغرض من الاستدراك حاصل بدون هذا
الحرف اذ متى نسب الحكم المخالف للحكم المتقدم وجد مقصود الاستدراك فاذن لا فائدة لهذا الحرف
وجوابه ان فايدة الاتيان به الاعلام من اول الامر بان ما ياتي بعده من الحكم مخالف لما قبله فاذا ذكر
الحكم استفيد مخالفته لما تقدم من جوهر اللفظ تفصيلا وافاده الحرف للمخالفة في ابتداء الامر اجمالا
قال الفرا اصلها لكن ان طرحت الهمزة والنون لكن للساكنين طرح الهمزة للتخفيف
وحذف النون الساكنة لملاقاته ساكنا كلاهما غير حقيقي فلو ادعى ان الهمزة نقلت حركتها الى الساكنة
قبلها ثم حذفت النون لاجتماع الامثال لكان فيه تقليل لمخالفة القياس وقال باقي الكوفيين
من لا وان والكاف الزايدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا الكاف الزايدة مفتوحة مثل
الكاف التشبيهية فمن اين جاءت هذه الكسرة وليس التركيب بمقتض لذلك وبالجملة فهذه كلها دعاوى لا
يقوم عليها دليل ولا شبهة ولا يلتفت اليها وقد تحذف اسمها كقوله فلو كنت ضبيا عرفت
قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر ضبيا اي من بني ضبة وهي ابن اد بن عمرو بن مر والزنجي بكسر
الزاي وفتحها واحد الزنج كسرا وفتحا على ما حكاه الجوهري عن ابي عمرو قال والزنج جيل من السودان والمشافر
جمع مشفر وهو من البعير كالجحفلة من الفرس كذا في الصحاح واطلق المشفر هنا على شفة الانسان
اما استعارة ان قصد تشبيهها بمشفر البعير واما مجازا مرسلا ان قصد انه من اطلاق المقيد على المطلق
كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه وسب الحماد ولكن من لا يلوم امرا
ينوبه بعدت ثم ينزل به وهو اعزل ينوبه يصيبه والعلاج بضم العين المهملة ما اعددته
لحوادث الدهر من المال والسلاح والاعزل الذي لا سلاح معه يجمع على عزل وعزلان وعزل بضم العين
فيهن وسكون الزاي في الاولين مخففة وفتحها مشددة في الثالث لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله
انما يكون ذلك اذا لم يكن العامل حرفا جارا او مضافا اما اذا كان احدهما فيعمل فيما تقدم ما نحو
لمن تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب اخوا بقوله ولكنني من حبها لعميد سبق
انشاده في اللام المفردة وان العميد هو الذي هده العشق لكن قال وخفيفة باصل الوضع
قد مر انها تكون مخففة من الثقيلة وانما تدخل على الجملتين فانظر عاد اسم الحقيقة
عن المخففة اذا دخلت على الجملة نحو قول زهير ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقايعه
في الحرب تنتظر ورقاء اسم رجل قال الجوهري والجمع وراقي وراق مثل صحارى وصحار والبوادر
جمع بادرة وهي الحدة تقول اخشى عليك بادرته وبدرت منه بوادر غضب اي خطا وسقطات عند
ما احتد كذا في الصحاح والوقايع هنا جمع وقيعة وهي القتال والحرب تونث يقال وقعت بينهم حرب
قال الخليل تصغيرها حريب بلا هاء رواية عن العرب قال المازني لانه في الاصل مصدر وقال المبرد الحرب
قد تذكر وانشد وهو اذا الحرب هفا عقابه مرجم حرب تلتظي حرابه الشاهد في عقابه اذ الضمير

يعود الى الحرب والمراد بالعقاب ما ارسع من الرايه وهما خفق واضطرب والمرجم الشديد بكسر الميم كانه
يرجم به معادنه ولتلظى تلتهب والحراب جمع حربه **ليس قال** وسمى غيره بالقرينه نحو ليس خلق الله مثله
وقول الاعشى له نافلات مايغب نوالها وليس عطاء اليوم مانعه غدا . يعنى انها تنفع لنفي غير
الحال اى الماضي والمستقبل عند وجود القرينه الداله على ذلك وكان المص رحمه الله حاول بذلك
التوفيق بين القولين المعروفين فى ليس وذلك ان سيبويه قال وتبعه ابن السراج هي للنفي مطلقا تقول ليس
خلق الله مثله هذا فى الماضي وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا فى المستقبل ومنه البيت
وجمهور النحاه على انها لنفي الحال قال الاندلسى ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل
على الحال كما يحمل الايجاب عليه فى نحو زيد قايم واذا قيد بزمان من الازمنه فهو على ما قيد به وهذا هو الذى
اراده المص والبيت ماذكر للاعشى يمدح به النبى صلى الله عليه وسلم والنافلات جمع النافله وهي عطيه
مالا يجب وتغب مضارع اغب اى ما يابى يوما دون يوم بل ياتى كل يوم والنوال فى الاصل النول العطا والنايل مثله
ودنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه يعني انهم التزموا تخفيفه باسكان اليا استثقالا
للكسره عليها وهذا هو الباعث على الالتزام فيه دون باب علم وهو ما عينه حرف صحيح مكسور فان تخفيفه
جايز لا لازم فان قلت لم تركوا قلب يايه الفا كما هو القياس قلت لمخالفته اخواته فى عدم التصرف كذا
قالوا فان قلت لو كان مخففا من فعل كهيد فى صيد لعادت حركه اليا عند اتصال الضمير كما فى صيدت
قلت لهذا اعترض ابو على الفارسى واجابوا عنه بما تقدم من انه خولف به لمفارقته اخواته بسبب عدم
التصرف الا فى هيؤ هو ماخوذ من الهيئه يقال هيؤ الرجل اى حسنت هيئته
والصواب الاول بدليل لست ولستما وليسا وليسوا ولسن يعنى ان اتصال ضماير الرفع البارزه
وكذا تا التانيث الساكنة دليل على فعليتها فيكون القول بحرفيتها خطا والفارسى قد استشعر هذا الاعتراض
واجاب عنه فقال واما الحاق الضمير به فى لست ولستما فلشبهه بالفعل لكونه على ثلثه احرف وبمعنى ما كان
وكونه رافعا وناصبا كما ان الحق الضمير بهات فقيل هاتيا هاتوا هاتى مع كونه اسم فعل لقوه مشابهته
الافعال حاصله منع ان يكون لحاق ضمير الرفع البارز للكلمة من خصايص الفعل وكذا التا
الساكنه وان كان الفارسى لم يتعرض لها صرحا بهما وقفت عليه لكن هي والمرفوع البارز فى الايراد والجواب
سوا فتامله وان اسمها ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم يعنى انك اذا قلت قام القوم
ليس زيدا وليد مستثنى بليس منصوب بها على انه خبرها واسمها ضمير مستتر فيها عايد الى البعض المفهوم
مما تقدم اى قاموا ليس بعضهم زيدا ولا يرد على هذا ما ورد على قاموا ما خلا زيدا عند من جعل الفاعل
فيه ضميرا يعود الى البعض المفهوم مما سبق لان البعض هنا فى سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم فيحصل
المقصود من الاستثنا بخلافه فيما خلا وشبهه وهذه المسله كانت سبب قراة سيبويه النحو
الخ حكى ابن السيد فى كلامه على الفاظ الموطا انه يروى ان سيبويه رحمه الله قال لحماد بن سلمه
ماتقول فى رجل رعف فى الصلاه فقال له حماد اخطات يا سيبويه لا تقل رعف انما هو رعف فجاء سيبويه
وقال سأقرأ علما لا يلحنني معه ولزم الخليل فشكا اليه قصته فقال الخليل رعف هي الفصيحه ورعف
لغه غير فصيحه ولزم سيبويه الخليل فكان سبب براعته فى صناعه النحو انتهى ما حكاه المص
هو الظاهر لان ما انتقد حماد عليه من دفع الاسم الذى حقه ان ينصب انما يدرك من النحو وما انتقد
من ضم عين الفعل التى حقها الفتح لا يدرك من النحو وانما يدرك بالنقل لان الاستثنا المفرغ لا

يكون

يكون فى المفعول المطلق التوكيدى لعدم الفايده فيه بل لعدم صحه الاستثنا المذكور اصلا
وراسا وذلك لان مصدر ضربت فى قولك ما ضربت الا ضربا لا يحتمل غير الضرب والمستثنى منه يجب
ان يكون متعددا يشمل المستثنى وغيره على حذف الصفه اى الا ظنا ضعيفا
وبهذه الطريقه يصح الاستثنا اذ الظن مما يقبل الشده والضعف والمعنى لا نظن باستطاعه الا ظنا
ضعيفا مستحقرا ملحقا بالعدم فظهر كون الاستثنا مفرغا وكونه من المستثنى منه الاعم المحذوف
اى لا نظن شيا من الظن الا هذا النوع من الظن ولا حاجه الى ذلك التمحل ولا الى ما حمل من قال يعتبر
فى الفعل اعتبارات واحتمالات مجازيه بحيث يكون حقيقته المصدر ولحاقها كانه قيل ما ندرك
الا الادراك الظنى ولا ندرك ما فوقه من الادراكات وكذا فيما ضربت الا ضربا كانه قيل ما فعلت الا
الضرب ولم افعل ساير انواع المكاره والاذيات كالشتم ونحوه وهذا كله امر مستغنى عنه بما تقدم
وقوله سى الشفا اى لو ظفرت بها وليس منها شفا النفس مبذول هذا البيت
لهشام اخى ذى الرمه وهو من انشادات سيبويه والداء المرض هو داء يداء فهو داء واى يقال منه
داء الرجل يداء داء اى مرض فهو داء اى مريض والظفر الفوز ومنها يتعلق بمبذول والبذل بالذال المعجمه
الجود والاعطاء والمعنى ان وصلها على تقدير الفوز به هو الشفا المزيل لما بى من المرض لكنها لا تجود
به واستدلوا بنحو قوله اين المفر والاله الطالب والاشرم المغلوب ليس الغالب
المراد بالاشرم ابرهه بن الصباح صاحب الفيل قيل له ذلك لانه كان مشروم الانف ٥
ويروى ان ابرهه هذا كان ملك اليمن من قبل اصحمه النجاشى وانه بنى كنيسه بصنعا وسماها
القليس واراد ان يصرف الحاج فخرج رجل من كنانه فقعد فيها ليلا اى قضى حاجة الانسان فاغضبه
ذلك وقيل اججت رفقه من العرب نارا فحملتها الريح فاحرقتها فحلف ليهدمن الكعبه فخرج بالحبشه ومعه
فيل اسمه محمود وكان قويا عظيما واثنا عشر فيلا غيره فلما بلغ المغمس خرج اليه عبد المطلب وعرض
عليه ثلث اموال تهامه ليرجع فابى وعبى جيشه وقدم الفيل فكانوا اكلما وجهوه الى الحرم برك
ولم يبرح واذا وجهوه الى اليمن هرول فارسل الله تعالى طيرا مع كل طاير حجر فى منقاره وحجران فى رجليه
اكبر من العدسه واصغر من الحمصه فكان الحجر يقع على راس الرجل فيخرج من دبره وعلى كل حجر اسم من
يقع عليه ففروا وهلكوا وما مات ابرهه حتى انصدع صدره عن قلبه وانفلت وزيره ابو يكسوم وطاير
يحوم حتى بلغ النجاشى فقص عليه القصة فلما اتمها وقع الحجر عليه فخر ميتا بين يديه ومقتضى
كلامه انه لو لا تقديم منصلا لم يجز حذفه وفيه نظر اما ان ذلك مقتضى كلامه فظاهر لانه
علل حذفه بالاتصال فقال ثم لا تصاله واما ان فيه نظرا فليس معناه انه مشكل وانما المراد انه محل نظر
وتثبت فيبحث عن النقل فيه هل هو كذلك عند العرب او لا والله اعلم **حرف الميم** ما وقول الاخر
ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال هذا البيت من بحر الخفيف وهو مدرج اخرجه
الميم الساكنه من الام وهو لامية ابن ابى الصلت وقبله اصبر النفس عند كل ملم ان فى الصبر حيلة ٥
المحتال لا تضيقن بالامور فقد تكشف غماءها بغير احتيال وهذا مدرج ايضا اخرجه الكاف
الساكنة من تكشف اصبر امر من صبرته اذ احبسته قال تعالى اصبر نفسك والملم النازل صفة
محذوف اى عند كل خطب ملم والغماء بفتح الغين المعجمه والمد مثل الغم والغمة مرجعها الى التغطيه
والالباس والفرجه بفتح الفاء التفصى من الهم والخروج منه كحل العقال اى يسهل سرعه كحل عقال الدابه

وهو الحبل الذي يشدّ به يداها عند البروك لتمنعها عن القيام ويحكى عن ابي عمرو بن العلاء انه كان له غلام
ماهر في الشعر فوشي به الى الحجاج فطلبه ليشتريه منه قال فلما دخلت عليه وكلمني في ذلك قلت انه
مدبر فلما خرجت قال الواشي انه قد دبره فهربت الى اليمن مخافة من شره فمكثت هناك وانا امام يرجع الي في المسايل
عشر سنين فخرجت ذات يوم الى ظاهر الصحراء فرايت اعرابيا يقول لاخر الا ابشرك قال بلى قال مات
الحجاج فانشد ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وانشد بفتح الفاء من فرجة قال ابو عمرو
لا ادري باي الشيين افرح الموت الحجاج ام بقوله فرجة بفتح الفاء وبحن نقول فرجه بضمها وهو خطا وتطلبت ذلك زمانا
في استعمال الاسم قال ابو عمرو وكنت بقوله فرجه بفتح الفاء اشد مني فرحا بقوله مات الحجاج وقد قيل في قوله
ان الله نعما يعظكم به ان المعنى نعم هو شيا يعظكم به فما نكرة تامة والجملة صفة الصواب ناقصة فانه
قد جعل الجملة صفة والظاهر ان الصفة لها وقد اسلف ان الناقصة هي الموصوفة وقال سيبويه
في هذا اما الذي عنيد المراد شي لدي عنيد اي معد اي لجهنم باغواي اياه او حاضر والتفسير الاول
راي الزمخشري وفيه ارماج الشخص العاقل يحتمل ان يكون المراد بالعزيز المذكور في قوله تعالى وقال
قرينه هذا ما لدي عنيد هو الشيطان الذي قيض له المذكور في قوله تعالى نقيض له شيطانا فهو له قرين يشهد له
قوله تعالى قال قرينه ربنا ما اطغيته وعلى هذا تكون الاشارة بقوله هذا الى الشخص المغوي والمعنى كما
قال هذا شي لدي عنيد اي لجهنم اي معد لها باغواي اياه فيغبه الحلاوة على الشخص العاقل وقيل قرينه
كاتب الشمال والاشارة تحتمل رجوعها الى كتاب السيات او الى الشخص نفسه فقد قيل ان كاتب السيات هو
سايقه وقيل قرينه من زبانية جهنم الموكل بادخاله اياها وتعذيبه فيها والاشارة الى ما اعد له من العذاب
فاطلاق ما في هذا القول وفي احد الاحتمالين الواقعين في القول الثاني على بابها من استعمالها فيما لا يعقل
فانتصب على التمييز عند كثير من المتاخرين منهم الزمخشري اورد عليه ابن مالك ان ما مساو للضمير
في الابهام فلا تمييز لان التمييز لبيان جنس المميز واجيب بمنع مساواته للضمير لان المراد بها شي له عظم فبهذا
الاعتبار حصل التمييز واما من قرا السحر على الخبر فما موصولة والسحر خبرها ويقويه قراءة عبد الله
ما جيتم به سحر ظاهر كلامه انه متعين على قراءة التجريد وزعم الاستفهام ان تكون ما موصولة والسحر
خبرها وليس كذلك بل يجوز ما قاله ويجوز ان تكون ما استفهامية مبتدا وجيتم به خبره وقوله السحر خبر مبتدا
محذوف اي هو السحر وما اعتضد به من قراءة ما جيتم به سحر لا دليل فيه وليس مقويا بالدعواه اذ الاحتمال المذكور
بعينه قايم فيه قال وقال فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم فحتام حتام العنا المطول
جمع وال وهم الامراء والعمال واشباههم والمكث بتثليث حركة الميم واسكان الكاف اللبث والفعلية حال من الولاة
لولاة والعامل ما في اسم الاشارة من معنى الفعل والمعنى اشير اليهم في حال كونهم طويلي المكث وقال فحتام
فصيحه اي اذا كان الامر كذلك فحتام والعنا بعين مهملة مفتوحة التعب وربما اشبعت الفتحة الالف
في الحذف وهو مخصوص بالشعر كقوله يا ابا الاسود لم خلفتني لهموم طارقات وذكر خلفتني اخرتني
والهموم جمع هم والطروق المجي ليلا تقال طرق يطرق وانما جعل الهموم طارقات لان اكثر ما تعتري الانسان في الليل
حيث يجمع فكره ويخلو باله فيتذكر ما هو فيه من الاحوال الموجعة والمصايب المولمة والذكر بكسر الذال المعجمة
وفتح الكاف جمع ذكرى وهي نقيض النسيان او جمع ذكرة بمعنى ذكرى وهو على الاول محفوظ وعلى الثاني معيبره
فلهذا حذفت في نحو فيم انت من ذكراها فناظرة بم يرجع المرسلون لم تقولون ما لا تفعلون ونبتت في
لسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم يومنون بما انزل اليك ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي
احسن

الم

المص سيانه الامثلة هنا وذلك انه ذكر لما الاستفهامية ثلاثة امثلة والاول مجرور بفي نحو فيم انت
وانى لما الخبرية المجرورة بمثال اول نظير هذا وهو ما وقعت فيه كلمة ما مجرورة بفي وهو فيما افضتم
الثاني مجرور بالباء وهو فناظرة بم يرجع المرسلون واتى لما الخبرية بمثال ثان نظير هذا جرت فيه بالباء
وهو بما انزل اليك الثالث مجرور باللام وهو لم تقولون واتى لما الخبرية بمثال نظير هذا وهو لما خلقت بالسحر
بيدي وفي كلام المص حذف العاطف من اربعة مواضع وشح له مثل ذلك كثيرا واما قراءة عكرمة
وعيسى عما يتساءلون فشاذ اي فشي نادر وعكرمة بكسر العين المهملة والراء هو ابو عبد الله
المفسر مولى ابن عباس روى عن مولاه وعايشة وابي هريرة رضي الله عنهم خرج له الجماعة ومات سنة سبع
ومايه والعكرمة الانثى من الحمام كان هذا العلم منقول عنها والمراد بعيسى هذا عيسى بن عمر الاسدي
الكوفي المقري صاحب الحروف ويعرف بالهمداني لا عيسى بن عمر البصري الثقفي النحوي خرج له الترمذي
والنساي وقال ابن حنبل لا باس به مات سنة ست وخمسين ومايه واما قول حسان على ما
قام يشتمني لييم كخنزير تمرغ في دمان فضرورة يشتمني يسبني ويحكى عنه الضم والكسر واللييم
خلاف الكريم والخنزير الحيوان المحرم الاكل المعروف ونونه زايدة وعرع عمك والدمان قد فسر في المتن
ومثله قول الاخر انا قتلنا بقتلانا سراتكم اهل اللواء ففيما يكثر القتل السراة
بفتح السين السادة والخيار وبل هو جمع سري او اسم جمع فيه كلام وقد اسلفناه في اما بالفتح والتخفيف
من حرف الالف واللوا ممدود بكسر اللام العلم وفي البيت كلام من جهة العروض وذلك ان هذا من بحر
البسيط من عروضه الاولى وضربها الثاني وهو المقطوع كان اصله فاعلن حذفت نونه وسكنت لامه
فصار مثل فعلن باسكان العين فقد ذهب منه زنة متحرك وما ذهب ذلك منه وجب ان يكون مردفا اي يوتى
قبل حرف الروي بحرف لين كما في ساهد العروض قد اشهد الغارة الشعواء تحملني جرداء معروقة اللحيين
سرحوب وقد مر انشاد هذا البيت العروضي في فصل قد من حرف القاف وتكلمنا عليه هناك ولا يخفى ان
ضرب البيت الذي نحن فيه وهو اللامي الروي غير مردف ففيه مخالفة لما قرره العروضيون في امثاله وقد عرفت البيت
ان المص ادعى ان اثبات الالف فيه وفي بيت حسان ضرورة ولقايل ان يمنع ذلك بناء على تفسيرها بما لا يجد وجه
عنه الشاعر اذ الوزن مع حذف الالف في كل منهما مستقيم وغايته الامر الثقل وفي البيت الاخر الخبن وكل
منهما زحاف مغتفر والعجب من الزمخشري اذ جوز كونها استفهامية مع رده على من قال في بما اغويتني
ان المعنى باي شي اغويتني بان اثبات الالف قليل شاذ قال في الكشاف في اية سورة يس يعني باي شي
غفر لي ربي يريد به ما كان منه معهم من المصابرة لاعزاز الدين حتى قتل الا ان قولك بم غفر لي ربي بطرح الالف اجود
وان كان اثباتها جايزا يقال قد علمت بما صنعت هذا وبم صنعت وقال في تفسير سورة الاعراف حيث تكلم على
قوله تعالى قال فبما اغويتني لاقعدن لهم صراطك المستقيم وقيل ما للاستفهام كانه قيل باي شي اغويتني
ثم ابتدي لاقعدن واثبات الالف اذا ادخل حرف الجر على ما الاستفهامية قليل شاذ والتعارض
بين الموضعين ظاهر مكشوف حقيق بان يتعجب منه كما قال المص واجاز هو وغيره ان تكون بمعنى الذي
وهو بعيد لان الذي غفره له هو الذنوب ويبعد اراده الاطلاع عليها وان غفرت لا تم انما بتقدير
كونها مصدرية عبارة عن الذنوب بل هي عبارة عن الغفران والمعنى يا ليت قومي يعلمون بالغفران الذي غفره
لي ربي فاذا لا تفاوت في حاصل المعنى بين المصدرية والموصولة سلمنا انها عبارة عن الذنوب لكن لا نسلم انه
يبعد اراده الاطلاع عليها مطلقا اذ يجوز ان يكون الغرض من ذلك الاعلام بعظم مغفرة الله تعالى وفور

واعزاز

كرمه وسعه بجثته فلا يبعد ح اراده الاطلاع عليها لان ذلك هو اللائق على هذا التقدير فانه اوقع في
النفس من ذكر المغفور بمجرده عن ذكر المغفور لاحتمال حقارته ولان ما النكره الواقعه في غير
الاستفهام والشرط لا تستغني عن الوصف الا في بابي التعجب ونعم وبيس وفي نحو قولهم انى مما ان
افعل على خلاف فيهن قد مر هذا لا مدخل له في الاعتراض فان مدعى الامام ان ما للاستفهام
التعجبي فلا يرد عليه كون ما اذا لم تقع استفهاميه ولا شرطيه يجب وصفها الا في الابواب الثلثه
وان ولك يحتمل ان يكون مراده الواقعه في غير الاستفهام فيتجه الاعتراض قلت لو اراد ذلك لا نتقض
بصور كثيره كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى فان الاستفهام غير حقيقي ولم يوصف ما فيه بشي
واذا ركبت ما الاستفهاميه مع ذا لم يحذف الفها كقولك لماذا جئت لان الفها قد صارت حشوا
ووقع في صحيح مسلم في حديث كعب بن مالك احد الثلثه الذين خلفوا فلما بلغني انه توجه قافلا
حضرني همي وطفقت اتذكر الكذب واقول بم ذا اخرج من سخطه هكذا بحذف الالف من ما مع كونها مركبه مع ذا
فيعد هذا من قبيل الشاذ كقول لبيد رضي الله عنه الا تسالان المرء ماذا يحاول
انحب فيقضى ام ضلال وباطل يجوز ان يكون المراد بالمرء شخصا معينا كما قاله صاحب
الاقليد او عمرو بن حبان كما قاله صاحب المقاليد وحاول الامر يحاوله حولا ومحاوله اذا رامه واراده
والنحب هنا النذر حض صاحبيه ان يسالا المرء ماذا يريد بسعيه في تحصيل المال اذ يريد ان
يقضيه ويوفي به ام سعيه ذلك صدر على غير بصيره ثم عند اهل التحقيق ابدل المرفوع
منها وذا موصول بدليل انتقاء الجمله بعده هذا غير متعين لاحتمال ان يكون ماذا كله
اسما واحدا مرفوعا على انه مبتدا او يحاول خبره والرابط محذوف اي يحاوله ومثله في الشعر جابر ونحبه
بدل من المبتدا ويحتمل ان يكون ماذا كله في محل نصب على انه مفعول يحاول ولا ضمير محذوفا قلنا
يبطله رفع البدل قلت لا يكون يجب ح بدلا بل يكون خبر مبتدا مضمر الثالث ان يكون ماذا كله
استفهاما على التركيب لقولك لماذا جئت انما تعين في هذا المثال التركيب لثبوت الف ما مع دخول
الجار عليها ولولا ذلك لوجب حذف الالف مالك وقوله يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم
هذا صدر بيت عجزه لا يستفقن الى الديرين تحنانا الخزر بضم الخا المعجمه واسكان الزاي جمع لخزر وهو الرجل
الضيق العين الصغيرها يقال خزر يخزر خزرا فهو اخزر ويقال الخزر هو ان ينظر الانسان كانه ينظر بموخر
عينه وتغلب بكسر اللام قبيله من العرب سميت باسم ابيها تغلب بن وايل والبال الحال يقال ما بالك اي ما
حالك لا يستفقن لا يكففن من قولك ما يستفيق فلان من الشراب اي ما يكف عنه كذا في القاموس ويحتمل
ان يكون بمعنى لا يصحون من قولك استفاق بمعنى افاق اي صحا والديرين تثنيه دير وهو خان النصارى قال
الجوهري واصله الواو لانه في الاصل من دار يدور ثم حصل قلب واو عام وتخفيف نحو هين
وميت وعده في القاموس من ذوات اليا وجمعه على اديار يرشد اليه وجعله كا عياد ليس بظاهر والتحنان
الشوق وهو منصوب اما على انه مفعول لاجله ان جعل يستفقن بمعنى يفقن ويصحون واما على انه تمييز
عن النسبه الواقعه في الجمله ان جعل يستفقن بمعنى يكففن والاصل لا يستفقن تحنانهن الى الديرين شوقهن
والى الديرين متعلق بتحنان المذكور ان جوزنا تقدم معمول المصدر عليه اذا كان ظرفا او بمثله محذوفا ان
منعناه وقد جعلوا هذا البيت مما يتعين فيه كون ماذا اسما مركبا اذ المعنى اي شي حال نسوتكم ولا يتعين
لجواز ان يكون ما استفهاميه وذا موصولا وصدر الصله محذوفا اي ما الذي هو حال نسوتكم ولا يستفقن

استيناف

استينافا كانه لما استفهم عن حال هن تنبه انه قيل لما ذا استفهمت فقال لا يستفقن ويجوز ان يكون حالا منهن
والعامل ما تضمنه الكلام من معنى الانكار اي انكر حالهن في هذه الحاله وجاز وقوع الحال من المضاف
اليه لان المضاف كجزيه فكانه غير مذكور والمعنى اي شي اتفق لنسوتكم في حال كونهن لا يستفقن
وقال ابن عصفور لا يكون ماذا مفعولا لان الاستفهام له الصدر تقدم في فصل لي من حرف
الكاف ان ماذا لم تخرج عن الصدريه وسبق كلام ابن مالك فيه وفي الكشاف في تفسير سوره ال عمران
وعن ابن عباس انه سال رجل فقال انا نصيب في الغزو من اموال اهل الذمه الدجاجه والشاه قال
فتقولون ماذا قال نقول ليس علينا في ذلك باس قال هذا كما قال اهل الكتاب ليس علينا في الاميين سبيل
انهم اذا ادوا الجزيه لم تحل لكم اموالهم الا بطيبه نفوسهم قال التفتازاني مولانا فتقولون ماذا الصواب
ماذا يقولون بتقدير الاستفهام الا ان مثله سايغ في الكلام فيحمل على حذف متعلق الاستفهام
موجزا وهذا مما بنا على ان ماذا لا تخرج عن التصدر وقد عرفت ما فيه الخامس ان تكون
ما زايده وذا للاشاره كقوله انورا سرع ماذا يا فروق انورا بالنور اي انفارا وسرع اصله سرع
بضم الراء فخفف يقال سرع ذا خروجا اي اسرع هذا في الخروج انشد الجوهري البيت الذي
هذا صدره في غير موضع من الصحاح وهو لرغبه الباهلي بالراء المضمومه والغين المعجمه الساكنه
انورا سرع ماذا يا فروق وحبل الوصل منتكث حذيق فروق اما اسم امراه واما وصف لها مرخم
والاصل يا فروقه يقال امراه فروقه اي خايفه ومنتكث بالمثلثه اي منتقض وحذيق بالحاء المهمله
والذال المعجمه اي مقطوع والظاهر في قولهم سرع ذا خروجا ان خروجا تمييز اي سرع خروج ذا مثل
تصبب زيد عرقا واما جعل سرع بمعنى اسرع وخروجا منصوب على اسقاط الخافض اي في الخروج كما هو
ظاهر عبارة المص فلا وجه له الا ان يقال هو تفسير معنوي لا صناعي قال الفارسي يجوز
كون ذا فاعل سرع وما زايده ويجوز كون ماذا كله اسما كما في قوله دعي ماذا علمت احسن
من هذا ان الخبر يحتمل ان يكون قوله نورا مصدرا منصوبا بفعل محذوف والتقدير انرت نورا اي انفرت
نفارا وسرع فعلا ماضيا مسندا الى ضمير عايد الى نورا والجمله صفته اي انفرت نفارا سريعا
وقوله ماذا مبتدا وخبر على ان يكون ما استفهاميه وذا اسم اشاره والاستفهام تعجبي او انكاري
ولا غبار عليه وقد جورتني وما بكم من نعمة فمن الله على ان الاصل وما يكن ثم حذف فعل
الشرط هذا وجه شاذ لا ينبغي تخريج التنزيل عليه وذلك ان فعل الشرط لا يحذف وحده
بل وفي معه بعده نحو وان احد من المشركين استجارك الا فيما شذ كقوله ان العقل في اموالنا
لا نضق بها ذرعا وان صبرا فنصبر للصبر اي ان يكن العقل وان نحبس حبسا الشاهد
في قوله ان العقل اذ هو الذي حذف منه فعل الشرط وحده واما قوله وان صبرا فليس من ذلك انما
هو من قبيل ما حذفت فيه جملة الشرط بدون الاداة كما في قوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان
عييا معدما قالت وان فان قلت كيف دخلت الفاء على نصبر مع انه صالح لان يكون شرطا قلت ليس
نصبر هو الجواب حتى يرد هذا بل هو خبر مبتدا مضمر اي فنحن نصبر على حد قوله تعالى ومن عاد فينتقم
منه اي فهو ينتقم الله منه والجواب اذن جمله اسميه والفاء فيها لازمه والمراد بالعقل هنا الديه
وما احسن قول الشيخ جمال الدين بن نباته المصري واصبو الى السحر الذي في جفونه وان كنت ادري انه
جالب قتلي وارضى بان امضي قتيلا كما مضى بلا قود مجنون ليلى ولا عقل وضمير بها يعود الى العقل

نظرا الى ان المراد به الدبه كما انه كناى فاحتقرها لما دان بمعنى الصحيفه او نظرا الى الافراد التى هى العقول
اذ اللام فى العقل للاستغراق ويجوز فى مثله رعايه المعنى على ما نص عليه فى التسهيل ومعنى لا تضيق بها
ذراعا انا نقدر على اداها ونسع حملتنا لدحها ولما كان الذراع موضع شدة الانسان قيل فى الامر
الذى لا طاقه للانسان به ضاق بهذا الامر ذراع فلان وذرع فلان اى حيلته بذراعه وتوسعوا فى
هذا حتى قلبوه فقالوا فلان رحب الذراع اذا وصفوه باتساع العدره ومنه قوله يا سيدا ما انت من
سيد موطا الاكناف رحب الذراع والارجح فى الابه انها موصوله التعبير بهذا تقتضى
ان الوجه الاول راجح وليس كذلك وان الفاء داخله على الخبر لا شرطيه والفاء داخلة على الجواب
وعلى كل منهما فى الايه اشكال وذلك ان الشرط وما شبه به يكون الاول فيه سببا للثاني نحو قوله اسلم تدخل
الجنه فالاسلام سبب دخول الجنه والامر فى هذه الايه بالعكس فان الاول استقرار النعم
بالمخاطبين والثانى كونها من الله عز وجل وليس الاول سببا للثاني لان الاول فرع الثاني واجاب ابن الحاجب
عن ذلك فى شرح المفصل بما تقريره ان جواب الشرط لا يكون الا جملة ويكون المسبب فى ذلك الجواب هو
الذى هو جمله اما مضمونها واما الخطاب بها والمراد بمضمونها نفس النسبه فى الجمله مثاله قوله تعالى
الذين ينفقون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانيه فلهم اجرهم فثبوت الاجر لهم هو مضمون الجمله وهو
مسبب عن الانفاق والمراد بالخطاب بها ان يكون الاعلام بها والاخبار بها هو المشروط مثاله قولك
ان اكرمتنى اليوم فقد اكرمتك امس فالمشروط هو وقوع الاكرام امس لا نفس الاكرام اى اكرمتنى اليوم
اخبرتك بان اكرامى لك قد وقع بالامس ومنه قوله تعالى وما بكم من نعمه فمن الله فالمشروط هو الاخبار
بمضمون الجمله ولا اشكال ح وبيانه ان الايه جى بها لاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها او
شكوا فيه فاستقرارها مشكوكه او مجهوله سبب للاخبار بكونها من الله تعالى وقال الرضى لا يلزم مع
الفا ان يكون الاول سببا للثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما فى جميع صور الشرط
والجزاء ففى قوله تعالى وما بكم من نعمه فمن الله كون النعم منه لازم لحصولها معنا ولا يغرنك قول بعضهم
ان الشرط سبب فى الجزاء وهو ظاهر فى قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اى فاستقيموا
لهم مده استقامتهم لكم يعنى ان الوزرمانى هذه الايه شرطيه زمانيه لظاهر وبحر لا يتم ظاهره
بل هى محتمله للزمانيه والمفعول المطلق على حد سوا فيحتمل ان يكون التقدير اى زمن استقاموا او اى
استقامة وقوله اى استقيموا لهم مده استقامتهم يقتضى انها مصدريه ظرفيه لا شرطيه زمانيه
ويحتمل ان يكون هذا تفسير معنى لا تفسيرا صناعيا وقد تركها مع النكت تشبيها لها بالا كقوله قال
وما باس لو ردت علينا تحيه قليل على من يعرف الحق عابها فلن ارتفا له ان باس فعل ماض
اصله بئس بكسر الهمزه تقول بئس فلان اذا اصاب بوسا اى شده ثم خففت باسكانها كما قالوا شهد
باسكان الهاء فى شهد بكسرها ولو مصدريه وهى وصلتها فاعل يئس اى وما يئس رد التحيه علينا اى
وما يئس ردها التحيه علينا اى ما اصاب بؤسا ولا مشقه والاسناد مجاز لان المراد انما ما يئست بسبب
رد التحيه ثم اسند الفعل الى الرد الملابس لها وهذا تخريج جار على القواعد لم ار احدا تعرض اليه وهو خبر
من اثبات حكم لما لم يثبت لها فتامله وعابها عابيها وهو مبتدا او قليل خبره وعوفى معنى النفى اى عابها
معدوم على راى من يعرف الحق ثم مضاف محذوف واذا انتفت المضارع علم عند الجمهور للحال
ورد عليهم ان فاالله يحول لى ما يكون لى ان ابدله توجيه رده ان يكون قد اسند الى امر متوقع

مستقبل وهو ان ابدله فلو جعل يكون للحال لزم تقدم الفعل فى الوجود على فاعله مع انه اثر الفاعل
ولجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينه خلافه يعنى وقرينه غير الحال هنا قائمه كما تقدم من تخلف
شرط الحمل على الحال فلم يمكن الحمل عليه وليس المراد عند الجمهور ان ما تخلص للحال ولو وجدت قرينه
خلافه اذ لا سبيل اليه وقد اجيب بوجه اخر وهو ان التقدير ما يكون لى قصد ان ابدله ولا يلزم ان يكون
الفعل مستقبلا ومنه ان اريد الا الاصلاح ما استطعت فاتقوا الله ما استطعتم وقوله
اجارتنا ان الخطوب تنوب وانى مقيم ما اقام عسيب يمكن ان يقال انما فصل المص هذه الامثله
عما تقدم بقوله ومنه لان ما قبلها يحتمل ان يكون ما فيه غير ظرفيه وان كان احتمالا مرجوحا اى الا
استطاعتى اى قدر استطاعتى وكذا فاتقوا الله ما استطعتم اى قدر استطاعتكم وانى مقيم اقامه عسيب
اى مثلها لا ابرح عن مكانى والخطوب اسباب الامور يقال ما خطبك اى سبب الامر الذى تلبست به
ولكنه كثر استعماله فى الامر الصعب الشاق وتنوب تصيب وعسيب اسم جبل وهذا البيت لامرى القيس
وبعده اجارتنا انا غريبان ههنا وكل غريب للغريب نسيب ولو لا ان معنى كونها زمانيه انها
تدل على الزمان بذاتها الا بالنيابه لكانت اسما ظاهر كلامه انها تدل على الزمان بطريق النيابه
والتحقيق انها لا تدل على الزمان اصلا لا بطريق الاصاله ولا بطريق النيابه وانما الدال على الزمان فى امثال
هذه التراكيب ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعد حذفه يفهم بقرينه قال ابن السكيت وتبعه
ابن الشجرى فى قوله منا الذى هو ما ان طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب
البيت لابى قيس ابن رفاعه وطر نبت والشارب ما ينبت من الشعر على الشفة العليا وسياتى الكلام فى
العانس والمرد جمع امرد وهو الذكر الذى لا شعر بوجهه والشيب جمع اشيب وهو
الذى شاب اى ابيض شعره والبيت عندى فاسد التقسيم بغير هذا الاثرى ان العانسين
وهم الذين لم يتزوجوا لا ينافون بقيه الاقسام وانما العرب محميون من الخطا فى الالفاظ لا فى المعانى
يمكن ان يدفع هذا بان يقال لم يذكر العانسون من حيث هم غير متزوجين وانما ذكروا من حيث ما
يقتضيه العانس من طول المده الى يخرج بها عن كونه امرد او كونه قد نبت شاربه وذلك لان العانس
هو الذى طالت اقامته بغير تزويج حتى خرج عن امثاله ممن يتزوج فى الغالب ولا اشك انه بهذا الاعتبار بدوزج
قسيم لمن طر شاربه ولمن هو امرد فان قلت لكنه ليس قسيما للاشيب وقد ذكر فى البيت فيفسد التقسيم
لصدق العانس عليه قلت يقدر مع الشيب صفه يكون باعتبارها قسيما والتقدير والشيب غير
العانسين وفى البيت مع هذا العيب شذوذ ان اطلاق العانس على المذكر وانما الاشهر استعماله
فى المؤنث وجمع الصفه بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتا ولا داله على المفاضله لم اره
التصريح بشذوذ اطلاق العانس على المذكر فى كلام احد من اللغويين ولعل المص استند الى نقل بعضهم والذى
والذى فى الصحاح وعنست الجاريه تعنس بالضم عنوسا وعناسا فهى عانس وذلك اذا طال مكثها فى منزل
اهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار هذا ما لم تتزوج فان تزوجت مره فلا يقال عنست
ثم قال ويقال للرجل ايضا عانس وفى القاموس وعنست الجاريه كسمع ونصر عنوسا وعناسا طال مكثها
فى اهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الابكار ولم تتزوج قط كاعنست وعنست وعنسها وعنسها
اهلها تعنيسا وهى عانس والجمع عوانس وعنس وعنس وعنوس والرجل عانس ايضا هذا كلامه واما جمع
الصفه بالواو والنون فى غير ما ذكره فالكوفيون يرون جوازه قياسا وان مثله غير شاذ على انه يرد

على المم التنفس بحو خمى مما هو صفه خاصه بالمذكر وانه يجمع بالواو والنون مع انه لا تصدق عليه شى مما
ذكره اذ ليس بعاقل للتاء ولا دال على المفاضله   وحمل عليه قوله   وتالله ما ان شهلة ام واحد
با وجد منى ان نهان صغيرها   الشهلة بفتح الشين المعجمه واسكان الهاء صفه تختص بالمراه دون
الرجل يقال امراه شهله اذا كانت نصفا عاقلة كذا فى الصحاح وفى القاموس وزاد فيه والشهله العجوز
والبيت صالح لكل منهما بل العجوز اولى به لشدة وجدها على واحدها لعدم امكان تعويضه بآخر ثلاه فى مجارى
العاده والتقدير عند ابن جنى والزمخشرى با وجد منى بفقد ان نهان صغيرها مالى   وكون يكذبون فى
موضع نصب لانه قد يقع خبر كان ولو نه لا موضع له لانه قد يقع صلة   قد اعتذر عنه المص فى اخر
الكلام على الجمل التى لا محل لها من الاعراب فى الباب الثانى بان قال ولعل مراده ان المصدر انما ينسبك من
ما ويكذبون لا من مينها ومن كان سابقا على قول ابى العباس وابى بكر وابى على وابى الفتح والخرين ان كان الناقص
لا مصدر لها وسيأتى الكلام فيه ان شا الله تعالى   وللزمخشرى غلطة عكس هذه الاخيرة فانه
جوز مصدريه ما فى واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه مع انه قد عاد عليها الضمير   لم يقع فى الكشاف
تصريح بان الضمير المجرور فى فيه عائد الى ما مع القول بمصدريتها وانا اسوق كلامه برمته ليتضح لك الحال
فى ذلك قال واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه اراد بالذين ظلموا تاركى النهى عن المنكر اى لم يهتموا بما هو ركن عظيم
من اركان الدين وهو الامر بالمعروف والنهى عن المنكر وعقد واهمهم بالشهوات واتبعوا ما عرفوا فيه التنعم
والترف من حب الرياسه والثروه وطلب اسباب العيش الهنى ورفضوا ما وراء ذلك ونبذوه وراء ظهورهم
وقرأ ابو عمرو فى روايه الجعفى واتبع الذين ظلموا يعنى واتبعوا جزاء ما اترفوا فيه ويجوز ان يكون المعنى فى
القراءه المشهوره انهم اتبعوا جزاء اترافهم وهذا معنى قوى لتقدم الانجاء كانه قيل الا قليلا ممن انجينا منهم
وهلك السائرون فان قلت علام عطف قوله واتبع الذين ظلموا قلت ان كان معناه واتبعوا الشهوات كان معطوفا
على مضمر لان المعنى الا قليلا ممن انجينا منهم نهوا عن الفساد واتبع الذين ظلموا شهواتهم فهو عطف على نهوا
وان كان معناه واتبعوا جزاء الاتراف فالواو للحال كانه قيل انجينا القليل وقد اتبع الذين ظلموا جزاءهم
فان قلت فقوله وكانوا مجرمين قلت على اترفوا اى اتبعوا الاتراف وكونهم مجرمين لان تابع الشهوات مغمور بالآثام
او اريد بالاجرام اغفالهم الشكر او على اتبعوا اى اتبعوا شهواتهم وكانوا مجرمين بذلك ويجوز ان يكون اعتراضا منا
وحكما عليهم بانهم قوم مجرمون الى هنا كلامه بحروفه فانت تراه لم يتعرض الى معاد الضمير من فيه ما هو ولم
ولم يصرح بكون ما موصوله او مصدريه الا ان تقديره يقتضى انه جوز كلا منهما ولنا فى الجواب عن اشكال
المص ان نقول لا نم عود الضمير المذكور الى ما المصدريه بل هو على تقدير مصدريتها عايد الى الظلم
المفهوم من ظلموا وفى للمصاحبه مثل فخرج على قومه فى زينته والمعنى واتبع الذين ظلموا اترافهم مع ظلمهم
وقد وصلها بالفعل الجامد فى قوله   اليس اميرى فى الامور بانتما   بما لبثتما اهل الخيانه والغدر
الامير هو ذو الامر والولاية وكثيرا ما يطلق الفعيل على الواحد وغيره نحو والملائكة بعد ذلك
ظهير وانتما اسم ليس فصل ضروره والبا الداخله على ان زائده لوقوعه فى محل الخبر كقوله   اليس عجيبا
بان الفتى يصاب ببعض الذى فى يديه   والخيانه معروفه والغدر ضد الوفا   كقوله
فما يبرح اللبيب الى ما   يورث المجد داعيا او مجيبا   فما فى معنى النفى واللبيب العاقل
والمجد الكرم اى لا يبرح العاقل على احدى هاتين الحالتين اما ان يدعو الى ما يورث المجد واما ان يجيب
الى ذلك اذا دعى اليه والى متعلق بداعيا وحذف مثلها متعلقا بمجيبا وقد اسلفنا فى فصل لو ان

الرضى

الرضى يجيز التنازع فى المعمول المتقدم نحو زيدا ضربت واكرمت وزيد قمت وقعدت وعليه فما فى هذا
البيت مثل ذلك ويكون ما هنا كما ايرد عليه فى الخامسة   واما قول المرار   صددت فاطولت
الصدود وقلما   وصال على طول الصدود يدوم   فقال سيبويه ضروره فقيل وجه الضروره ان حقها
ان يليها الفعل صريحا الى اخر كلامه   المرار بفتح الميم وتشديد الراء وفى القاموس وكشداد المرار
الكلبى وابن سعيد الفقعسى وابن منقذ التميمى وابن سلامه العجلى وابن بشير الشيبانى وابن معاذه
الحرثى شعرا هذا فلا ادرى الآن من هو صاحب هذا البيت من هولاء   والذى قاله سيبويه
فى الكتاب ما نصه وقد يجوز تقديم الاسم فى الشعر قال   صددت فاطولت الصدود وقلما   وصال على
طول الصدود يدوم   فهذا تصريح بان وجه الضروره تقديم الاسم على رافعه ولم يبق بعد ذلك وجه للاختلاف
فى توجيه كلامه بل وجه الضروره ايلاؤها الفعل مقدرا او انابة الاسمية عن الفعليه ولم يبق وجه لرد
ابن السيد القول بان وجه الضروره تقديم الفعل بان البصريين لا يجوزون تقديم الفاعل فى نثر ولا شعر قال
المص فى بعض تعاليقه والصواب فى البيت ان يقال وداد عوض قوله وصال وان كان سيبويه قد رواه
لان المعنى ان تسلط النفى على دوام الوصال يقتضى وجود اصله وليس كذلك فانه لا وصال اصلا مع الصدود
طال او لم يطل وقد يقال عبر بالوصال عن ارادته وتوقعه او حذف مضافا للقرينه فان المحب قد ييأس من الوصل
بطول استمرار الصدود واستمرار الاعراض فينقطع رجاوه منه وتوقعه له فيكون ذلك سببا للسلو وعدم
ارادته للوصال وكثيرا ما يقع ذلك لبعض الناس   على انا لا نم ان اسم ان المخففه تعين كونه ضمير شان
او يجوز هنا ان يقدر ضمير المخاطب فى الاول والغائب فى الثانى   لما قدم ان ضمير الشان بعد ان المخففه قد
يفسر بالدعا نحو اما ان جزاك الله خيرا وقراءه بعض السبعه والخامسه ان غضب الله عليها يعنى بالفعل
كان ذلك مظنه لان يتوهم انه قابل بان اسم ان المخففه يلزم ان يكون ضمير شان فدفع ذلك بالاستدراك الذى
اورده بقوله على انا لا نم الخ وهذا الذى جنح هو مذهب الجمهور وقد صرح بذلك فى النوع الثامن من الجهه
السادسه من الباب الخامس حيث تكلم على اشتراطهم فى بعض الجمل الخبريه وفى بعضها الانشائيه فقال وينبغى
ان يستثنى من منع ذلك نعنى الانشائيه فى خبر ان وضمير الشان نحو ان المفتوحه اذا خففت فانه يجوز ان
يكون جمله دعائيه كقوله تعالى والخامسه ان غضب الله عليها فى قراءه من قرأ ان بالتخفيف وغضب بالفعل والله
فاعل وقولهم اما ان جزاك الله خيرا ممن مع الهمزه واذا لم يلتزم قول الجمهور فى وجوب كون اسم هذه ضمير شان فلا
استثنا بالنسبه الى ضمير الشان اذ يمكن ان يقدروا الخامسه انها واما انك   وجزم النحويون بان ما
كافه فى انما يخشى الله من عباده العلما ولا يمتنع ان تكون بمعنى الذى والعلما الخبر والعايد مستتر فى يخشى
واطلقت ما على جماعة العقلا   ولا يضر فوات الحصر المستفاد بانما لحصوله بطريق آخر كما يجوز ان
الذى يكرمنى الفاضل ويرد على المص فى تجويزه هذا الوجه رسم ما فى المصحف متصله بان ذا هو مانع من
كونها بمعنى الذى لانها لا يتصل رسما الا اذا كانت حرفا وان قلت قد تمسك المص بان رسم المصحف سنه
متبعه فلا يجرى على قانون الخط المصطلح قلت يأباه قوله فى المثال الخامس من الجهه الثامنه من الباب الخامس وحمل   الثانى من امثلة
الرسم يعنى فى المصحف على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد وقد امكن هنا بحمل ما حرفا كافا   وهو
ضعيف لحذف الضمير المرفوع فى صلة غير اى   هذا الكلام من قريب الى فصل ليت واسلفنا هنا قشم
فيمتنع عدم طول الصله فانها طالت بالوصف كما صرح به فى قوله ولا سيما يوم بداره جلجل فى روايه يوم
بالرفع   وبعضهم ينسب القول بانها نافيه للفارسى فى كتاب الشيرازيات ولم ينقل ذلك الفارسى فى الشيرازيات

ولا عيرها ولا قاله نحوي   لعله يشير بعضهم الى الشيخ شهاب الدين القرافي المالكي فانه حكى ذلك قال الشيخ بهاء الدين
السبكي في شرح المختصر انه في السراريات ما لعل القرافي اخذه منه وذلك انه قال بعد ان ذكر ان انما للحصر ان الحصر
انما هو في شيء اهو اثبات ونفي حاصل قال والاول اسهل من هذا لان معه حرفا فانه قد يدل على النفي فصار
حذف حرف النفي فيه اسهل من هذا التقدير حرف اخر معاه ولسر المسائل شيء من ذلك انتهى قال الشيخ بهاء الدين
وليس صريحا في انها باقية على النفي لا نقول لا يحتمل حرفا دالا على النفي بل حرفا دالا على الاثبات والنفي وهو انما
وانما لم يقل يدل على النفي والاثبات لان الاثبات مستفاد من اللفظ مجردا عنها ولو اراد الحرف الدال على
النفي لما قال فصار حذف حرف النفي فيه اسهل اذ لو كانت باقية على النفي لما كان حرف النفي معها محذوفا هذا كلامه
وكتاب السراريات كتاب يشتمل على مسائل املاها ابو علي الفارسي بشيراز فنسبت تلك المسائل لشيراز بسبب ذلك
وفي القاموس وشيراز قصبة بلاد فارس فسميت به   واما قال الفارسي ان العرب عاملوا
انما معاملة النفي والا في فصل الضمير كقول الفرزدق   وانما يدافع عن احسابهم انا ومثلي   هذا عجز بيت
صدره وقبله   انا الذائد الحامي الذمار   الذائد بذال معجمة اولا ومهملة اخرا من الذود وهو الطرد والذمار بكسر الذال
المعجمة ما يلزمك حفظه وحمايته كذا في القاموس وفي شرح المختصر المختصر انه العهد قال في الاساس هو الحامي الذمار
اذا حمي ما لو لم يحمه ليم وعنف من حماه وحرمه والحسب ما يعده الانسان من مفاخر آبائه قاله الجوهري وفي القاموس
ما تعده من مفاخر آبائك او المال او الدين او الكرم او الشرف في الفعل او الفعال الصالح او الشرف الثابت في الآباء ويحتمل
ان يقال ان ما في البيت موصولة ويدافع عن احسابهم صلته وانا خبر فليس فيه حصر لكن يخرجا انا ولا يكون الفصل فيه ضرورة كما
قاله ابو حيان تكلف حينئذ وهذا نظير ما جوزه المص في انما يخشى الله من عباده العلماء ان المعنى ان الذي قال ولا يجوز
ان يقال انه محمول على الضرورة لانه كان يصح ان يقال انما ادافع عن احسابهم انا على ان يكون ايانا انه   بناه على القول
المرجوح في تفسير الضرورة وهو انها ما للشاعر عنه مندوحة قال وليست ما موصولة وانا خبرا اذ لا ضرورة في
العدول عن لفظ من الى لفظ ما قلت   لا نم ان العدول المذكور انما يكون للضرورة ولو سلم انحصر ذلك فيما قدمناه لانا ذكرنا
على طريق الالزام للمص فانه جوز ذلك في الاية ويلزمه ان يجوز في البيت اذ لا فرق قال   فهذا كقول الاخر   قد علمت
سلمى وجاراتها   ما قطر الفارس الا انا   ظاهر صنيعه ان الشعر ليس للفرزدق وهو كذلك على قول
فقد قيل هو لعمرو بن معدي كرب وقيل للفرزدق وبعده   شككت بالرمح حيازيمه   والخيل تعدو زيما بيننا   سلمى
بفتح السين اسم امراة ويقال قطر الفارس تقطيرا اذا القاه على احد قطريه بضم القاف واسكان الطاء المهملة وهما
جانباه وشككت بالشين المعجمة خرقت وانتظمت والحيازيم جمع حيزوم وهو وسط الصدر وجمع مع انه ليس للفارس
منه الا واحد كانه في المفارق ووجهه انه بعد تسمية الجزء باسم الكل فهذا جمع بهذا الاعتبار وزيما اي متفرقة
وقول ابي حيان لا يجوز فصل الضمير المحصور بانما وان الفصل في البيت ضرورة الخ   المنقول ان سيبويه يرى ان
فصل الضمير بعد انما ممتنع وان الزجاج اجاز الفصل ولم يوجبه وان ابن مالك اوجبه عند الحصر بانما قالوا وسيبويه
لا يرى انما للحصر فلذلك منع الفصل بعدها   لقوله ربما اوفيت في علم   ترفعن ثوبي شمالات   صدر
انشاد هذا البيت والكلام عليه في فصل رب من حرف الراء وهذا قال في قول ابي دواد   ربما الجامل المؤبل فيهم
من انشاد المص هذا الصدر في فصل رب وانشدناه هناك بعجزه وهو   والعناجيج بينهن المهار   وتقدم الكلام على الفاظ
البيت   وقوله كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه   هذا عجز بيت صدره   اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد
وقد انشده المص ثانيا في حرف الكاف وتكلمنا عليه هنالك   الثالث الباء كقوله   فلئن صرت لا تحير جوابا
لبما قد ترى وانت خطيب   لا تحير جوابا اي لا ترجع بما تكلمت فالحاء المهملة اي حوابا اصف الشاعر بهذا شخصا
مات

مات اي ان صرت لا ترجع جوابا لمن يكلمك فكثيرا ما ترى وانت خطيب بلسان الحال لا بلسان المقال فان من نظر
الى قبرك تذكر ما كنت عليه في حال الحياة وما صرت اليه بعد الممات فاعتبر واتعظ فجعل ذلك على طريق
التجوز كما قال بعضهم في ورثاء قتيل وصلب   وكانت في حياتك لي عظات   وانت اليوم اوعظ منك حيا
ويحتمل ان يريد فكثيرا ما رؤيت في حال الحياة خطيبا الا انه عبر بالمضارع لارادة استحضار الحال   كقوله
انحسه   وانا لمما نضرب الكبش ضربة   على راسه تلقي اللسان من الفم   هذا صدره ربت بيت عجزه
وانحسه بالحاء المهملة والمثناة الفوقية والكبش سيد القوم والى ذلك يشير شمس الدين ابن العفيف التلمساني
في قصيدة له رائية تشتمل على العارك نيرا ولها   خذ من حديثي ما يغنيك عن نظري   فانه سمرنا هيكل من سمر
لم من ابنه فيرعد اما المختبر فانجب لا عطاء لفظ الامام للدار وناطح بقرون لا بقرون له   وكثير قوم من نقل العلم مشتهر
اراد بالامام رئيس القوم وبالناطح الامر الشديد وبالقرون الاولى الاجيال من الناس وبالقرون الثانية جمع قرن
وهو ما يكون في راس البهيمة وبالكبش السيد وقد كتبت رسالة لطيفة في شرح الفاظ هذه القصيدة كلها
وقوله   وضننت علينا والضنين من البخل   صننت نحلت بناله ضننت بالشيء اضن به ضنا وضنانة
قال الفراء وضننت بالفتح اضن لغة قال   مهلا اعاذل قد جربت من خلقي   اني اجود لا قوام وان ضننوا
يريد ضنوا فترك الادغام للضرورة   كقوله   اعلاقة ام الوليد بعدما   افنان راسك كالثغام
المخلس   في الصحاح العلاقة بالكسر علاقة القوس والسوط ونحوهما والعلاقة بالفتح علاقة الخصومة
وعلاقة الحب واستشهد هذا البيت وفي القاموس والعلاقة ويكسر الحب اللازم للقلب او بالفتح الحب ونحوه
وبالكسر في السوط ونحوه والوليد تصغير الوليد وهو الصبي وافنان راسك اطرافها ونواحيها وهو الاصل
جمع فنن وهو الغصن والثغام نبات مثلثة مفتوحة ينبت في الجبل يبيض اذا يبس يشبه به الشيب والخلس
بالخاء المعجمة اسم فاعل من قولك اخلس النبات اذا اختلط رطبه بيابسه وكان الشاعر وصفه بذلك ليجمع التشبيه
موقعه من حيث لم يكن كل شاهر شعره وانما اشمط ذا سواد وبياض والثغام اذا اخلس كان فيه ساض وغير
بياض وذلك ان ما كان منه يابسا ابيض وما كان منه رطبا لم يبيض وهو يخاطب نفسه كما صرح به الجوهري
في حرف الميم وعلى هذا فالكاف من راسك مفتوحة لا مكسورة كما يتوهم وام الوليد مفعول لمحذوف
اي اتعلق ام الوليد علاقة لا مصادر كما قد يسبق الى بعض الاوهام   كقوله بينما نحن بالاراك معا
اذ اتى راكب على جمله   في القاموس الاراك كسحاب القطعة من الارض وموضع بعرفة قرب
نمرة وجبل لهذيل وشجر من الحمض يستاك به انتهى والكل في البيت محتمل وما احسن قول الشيخ جمال الدين ابن
المكرم   بالله ان جزت بوادي الاراك   وقبلت اغصانه الخضر فاك   فابعث الى المملوك من بعضها فانني
والله ما لي سواك   في نحو قوله   فبينا نسوس الناس والامر امرنا   اذا نحن فيهم سوقة ليس ننتصف
هذا البيت لبنت النعمان بن المنذر فكان حقه ان يقول قولها لكنه ذكر على ارادة من قال وقولها
نسوس الناس اي نامرهم وننهاهم يشير الى ما كانوا عليه من العز والملك والسوقة الرعية وقتح ه
ننتصف في هذا المحل من نسخ المغني التي رايتها من الانصاف وفي ليس ضمير الشان وقد انشده المص ثانيا في
حرف الالف الا في على غير ذلك نتنصف مضارع تنصف وهو مضارع ننتصف اي نخدم وعلى هذا
الوجه انشده الجوهري في حرف الفاء في مادة نصف   قال   وقول مهلهل   لو بابانين جا خاطبها
رمل ما انف خاطب بدم   اقول   مهلهل هذا بكسر الهاء الثانية وهو امرؤ القيس بن ربيعة اخو كليب وانما
سمي مهلهلا لانه اول من هلهل الشعر اي ارقه يقال هلهل النساج الثوب اذا ارق نسجه وقيل غير ذلك

خطابة منه
لعله اللسان
وعين معجمة
لم
يجوز

واما ان جلا ان تعالى لاحدهما متالع بميم مضمومه ومثناه موقيه وعين مهمله وللاخر ابان فهو من باب التغليب
كالقمرين وزمل عطى يعنى ان هذه المراه عزيزه القدر شريفه النسب لا ينالها مثل هذا الرجل حتى انه لو
جا لخطبتها لم يلتفت اليه بهذين الجبلين العظيمين او اعطيهما على حذف المضاف لم يلتفت اليه بل شج وجهه وسال دمه
حتى زمل انفه وغطاه   وقوله الاعشى   متى ما تناخى عند باب ابن هاشم   تراحى وتلقى من فواضله
ندى   المراد بابن هاشم هو سيد الخلق وحبيب الحق نبينا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم
صلوات الله عليه وسلامه وتناخى مضارع انخ مبنيا للمفعول يخاطب ناقته وانا ناخنها براكها وتراحى
مضارع اريحت من الاراحه مبنيا ايضا للمفعول والفواضل جمع فاضله وهى اسم للدرجه الرفيعه من
الفضل كذا فى القاموس والندى بفتح النون والقصر الجود ولا يخفى ان ندا منصوب على انه مفعول بتلقى
فان قلنا ان المقصور المنون يعتبر فى حاله الوقف بالصحيح فينفصل بين المنصوب وغيره فيكون الالف فى نحو
هذه عصا وضربت بعصا بدل لام الكلمه والتنوين محذوف وفى نحو كسرت عصا بدل التنوين والتى هى
بدل اللام محذوفه كتبت ندا فى البيت بالالف وكذا ان قلنا براى المازنى فى ان الالف بدل من التنوين فى الحالات
كلها واما على راى ابى عمرو والكسائى فى ان الالف هى بدل لام الكلمه فى جميع الاحوال فكتب ندا ايضا بالالف
لانه من ذوات الواو بدليل قولك ندوت اذا جدت الا انه لو كان هنا ما هو من ذوات الياء كتبت بالياء
وبعد الخاص حرما كان يحوما رحمه عاليل مما خطاياهم   ان المع المتنبل يحيط بهم
دون خطاياهم حرج ان كلنا القرائتين متواتره لان التمثيل يحطيا فقراطهر فى زياده ما من جهه ظهور الاعراب فيه
بخلاف خطاياهم   وقوله رعا ضربه بسيف صقيل بين بصرى وطعنه نجلاء   تقدم
انشاد هذا البيت والكلام عليه فى فصل رب من حرف الراء   وقوله ونتصر مولانا ونعلم انه
كما الناس مجروم عليه وجارم   مرانشاد هذا البيت والكلام عليه ايضا فى الكاف المفرده
وقول الشاعر نام الخلى فما احس رقادى   والهم محتضر لدى وسادى   من غير ما سقم ولكن شفنى
هم اراه قد اصاب فؤادى   الخلى الخالى من الهم وهو خلاف الشجى قال المبرد ياء الخلى مشدده
مشدده وياء الشجى مخففه قال وقد شددت فى الشعر وانشد   نام الخليون عن ليل الشجيينا   شان السلاه
سوى شان الشجيينا   واحس بضم الهمزه من قولك احسست الشى اى وجدت حسه والرقاد النوم
وقيل هو النوم مطلقا او بقيد كونه فى الليل قولان حكاهما فى القاموس ومحتضر بكسر الضاد المعجمه بقال
حضر الهم واحتضر وتحضر بمعنى كذا فى الصحاح والوساد والوساده المخده وحكى صاحب القاموس تثليث
حركه الواو والسقم بضم السين وسكون القاف وبفتحهما المرض وشفنى اى جعلنى هزيلا ناحلا ووسادى
يحتمل ان يكون مرفوعا على انه خبر او مجرورا على انه بدل اشتمال من ضمير لدى   وقوله ولا سيما
يوم بدارة جلجل   تقدم انشاد هذا العجز فى فصل سى من حرف السين المهمله وانشدنا هناك صدره
وتكلمنا على الفاظ البيت ثم   وفى الهيتبات للفارسى   الهيتبات بكسر الهاء هى المسايل التى
املاها ابو على الفارسى بهيت وهى بلد على الفرات   ورده صحه دخول الواو وهى لا تدخل على الحال
المفرده وعدم تكرارها وذلك واجب مع الحال المفرده   قد اسلفت الجواب عن هذين الاعتراضين فى
فصل سى من حرف السين المهمله   واذا قيل لا سيما زيد جاز جر زيد ورفعه وامتنع نصبه
تقدم انه يمكن ان ينصب على مضمر وما نكره بمعنى شى اى ولا مثل شى اعنى زيدا   وبعد ان اذا الشرط
جازمه كانت نحو واما تخافن   هذا انكار خاله من العالم فانه تقدم الكلام على زياده

مابعد

مابعد الجازم   وقيل ما اسم نكره صفه لمثلا او بدل منه   ووقع للزمخشرى فى الكشاف
انه قال وما بعده ابهاميه وهى التى اذا اقترنت باسم نكره ابهمته ابهاما وزادته شياعا وعموما كقولك
اعطنى كتابا ما تريد اى كتاب كان او صله للتاكيد كالتى فى فبما نقضهم ميثاقهم قال التفتازانى جعلها هنا
قسيما للصله وفى المفصل قسما من حروف الصله مثلها فى فبما نقضهم وكانه مال هنا الى انها اسم على
ما هو راى البعض بمعنى مثلا ما مثلا اى مثل ويتفرع على الابهام الحقاره مثل اعطه شيا ما والفخامه
مثل لامر ما يسود من يسود اذا لم يحمل مصدريه والنوعيه مثل اضربه ضربا ما وفى الجمله تؤكد ما
افاده تنكير الاسم قبلها   وقرا رؤبه برفع بعوضه   رؤبه بضم الراء وسكون الهمزه وهو
ابن العجاج بن رؤبه قال الزمخشرى وهو امضغ العرب للشيح والقيصوم المشهود له بالفصاحه وكانوا
يشبهونه بالحسن وما اظنه ذهب فى هذه القراءه الا الى هذا الوجه وهو المطابق لفصاحته يعنى وجه
الاستفهام وفيه نظر فان القارى لا يذهب الى ما يختار بل الى ما ينقله ولسر له فى اجتهاد والشيح والقيصوم
نبتان من نبات البادية والغرض من المضغ تحقيق انه بدوى لا المضغ نفسه فان هذين النبتين لا يمضغهما
الادميون   وذلك عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع طول الصله وهو شاذ عند البصريين عدم
اذا اعترف البصريون بشذوذه لم يحسن منهم تخريج الفصيح عليه والذى سعى ان يقال ان الطول فى
الصله هنا موجود لا معدوم لان قوله فما فوقها من جمله الصله فلا شذوذ عند البصريين كما انه لا
شذوذ عند الكوفيين وانما جاء هذا من قبل ادعا ان الصله هى بعوضه فقط وليس كذلك   وزادها
الاعشى مرتين فى قوله   اما ترينا حفاه لا نعال لنا   انا كذلك ما نحفى وننتعل   المراد بزيادتها
بعد ان الشرطيه وزيادتها قبل الجمله الفعليه وجواب الشرط يحتمل ان يكون محذوفا اى ان ترينا
حفاه فهو امر غير مستمر ويدل عليه انا كذلك ما نحفى وننتعل ولا يكون هذه الجمله الاسميه جوابا لعدم
اقترانها بالفاء بل انى بها للدلاله على الجواب المحذوف ويحتمل ان يقال هى جواب وحذف الفاء من مثله سائغ
لانه محل ضروره وفى البيت شذوذ وهو عدم توكيد الفعل بالنون من اما ترينا والسائغ هنا التوكيد مثل
فاما ترين من البشر احدا   وامس من الصله ثلاث مرات فى قوله   سلع ما ومثله عشر ما
عائل ما وعالت البيقورا   فسر المصنف السلع والعشر بانهما ضربان من الشجر وقال الجوهرى السلع شجر
مر والعشر شجر له صمغ وهو من العضاه وقال فى حرف اللام فى ماده عال وقول الشاعر وعالت البيقور اى
ان السنه الجدبه اثقلت البقر بما حملت من السلع والعشر وانما كانوا يفعلون ذلك فى السنه الجدبه يعمدون
الى البقر فيعقدون فى اذنابها السلع والعشر ثم يضرمون فيها النار فيصعدون بها الى الجبل يمطرون
لزعمهم زعموا ان امية ابن ابى الصلت بيد كر ذلك   سنة ازمة تخيل بالنا   س ترى للعضاه فيها صريرا
لا على كوكب بنوء ولا ريح جنوب ولا ترى طخرورا   ويسوقون باقر السهل للطود مهازيل خشية ان تبورا
عاقدين النيران فى ثكن الاذناب منها لكى تهيج البحورا   سلع ما ومثله عشر ما   عائل ما وعالت البيقورا
ازمه شديده تقلل الخير وتخيل من قولهم خيلت السما اذا ارعدت وبرقت ولم يات بالمطر ولم تمطر والنوء
السقوط وكانت العرب تضيف المطر الى الكوكب الساقط فيقولون مطرنا بنوء كذا وهو من منهيات الشرع
والطخرور بضم الطاء المهمله وسكون الخاء المعجمه القطع من السحاب والباقر جماعه البقر مع رعاتها والطود العلياء
الجبل وتبور تهلك وفسر الجوهرى الثكنه بالسرب من الحمام قال والجمع ثكن وهذا الاليق ان يفسر به ما
فى هذا الشعر   ويجاب بانه يحوز ان يراد به الولد ففى الحديث احل ما اكل الرجل من كسبه وان ولده

من كسبه   او بحاب بان المراد بالمال راس المال وبما كسب الارباح او يراد بالمال ما شيئته وبما كسب
نسلها ومنافعها قال الزمخشري وكان ذا سابيا   السابيا النتاج واما ما دل من ان المراد بما كسب
ولده فهو مروي عن ابن عباس ويروى ان اولاد ابي لهب اجتمعوا عند ابن عباس رضي الله عنه فتنازعوا فه
وبد افعوا فقام ابن عباس ليحجز بينهم فدفعه احدهم فوقع على فراشه وكان قد كف بصره فغضب وصاح
اخرجوا عني الكسب الخبيث   والارجح في ما انزل على الملكين انها موصوله عطف على السحر
وقيل نافيه   لم يظهر لي ترجيح احد القولين في الاخر فتامله   والارجح في لتنذر قوما ما
انذر اباوهم النافيه بدليل لما ارسلنا اليهم قبلك من نذير   لم يتضح لي كون هذا دليلا على ان ما
نافيه فان النفي فيه اسم مسلط على انذار اباهم والمنفي هنا ارسال النذير الى هولاء انفسهم ولم
يجر لاباهم في ذلك ذكر فكيف يكون هذا دليلا على ذلك واظن ان المص فهم من كلام الزمخشري ان هذه الايه
يدل على ان ما في ايه يس نافيه فساقه على مقتضى فهمه وذلك ان الزمخشري قال ما نصه قوما ما انذر
اباوهم قوما غير منذر اباوهم على الوصف ونحوه قوله لتنذر قوما ما اتاهم من نذير من قبلك وما
ارسلنا اليهم قبلك من نذير انتهى فكان المص ظن ان الزمخشري ساق الاخيرين للاستدلال بهما على ان ما في الايه
الاولى نافيه وليس في كلام الزمخشري ما يقتضي الاستدلال بوجه وليس فيه اكثر من انه ساق الايتين
للتنظير والله تعالى اعلم   ويحتمل الموصوله   قال الزمخشري وقد فسر ما اباوهم على اثبات
الانذار ووجه ذلك ان يجعل ما مصدريه لتنذر قوما انذار اباهم او موصوله منصوبه على المفعول
الثاني لتنذر قوما ما انذره اباوهم من العذاب كقوله تعالى انا انذرناكم عذابا قريبا فان قلت اي فرق
بين تعلقي قوله فهم غافلون في التفسيرين قلت هو على الاول متعلق بالنفي اي لم ينذروا فهم غافلون
على ان عدم انذارهم هو سبب غفلتهم وعلى الثاني بقوله انك لمن المرسلين لتنذر كما تقول ارسلتك الى فلان
لتنذره فانه غافل او فهو غافل فان قلت فكيف يكونون منذرين غير منذرين لما بين هذا التناقض الاتي الاخر قلت لا
مناقضه لان الاي في نفي انذارهم لا في نفي انذار اباهم واباوهم القدما من ولد اسمعيل وكانت النذارة
فيهم فان قلت ففي احد التفسيرين ان اباوهم لم ينذروا وهو ما تصنع به قلت اريد اباوهم الادنون دون
الاباعد الى هنا كلامه وكان المص راى قوله في السوال وهو الظاهر يعني كونها للنفي فادعى بما سبق
انه الارجح وفي كلام الزمخشري ما يشير الى انه لا دلالة في الايه التي اوردها المص على ما ادعاه فتامل
ثم حرف الجار كقال عمرو بن معدي كرب   امرتك الخير فافعل ما امرت به   فقد تركتك ذا مال وذا نشب
وقبله قال لي قول ذي راي ومقدرة   مجرب عاقل نزه عن الريب
المعدره يحتمل ان يراد بها اليسار فدالها مضمومه وانما وصفه بذلك لان ذوي اليسار والثروة افقد
معرفه وجوه الاحسان واحق بالدلاله عليها ويحتمل ان يراد بها القدره ولك في دالها الحركات الثلاث
والنزه بضم النون واسكان الزاي البعد والريب التهم جمع ريبه والنشب بفتح النون والشين المعجمه
فسره الجوهري بالمال والعقار وصاحب الغاموس بالمال الاصيل من الناطق والصامت يقول امرتك
بالخير في حال غناك فافعله فلا عذر لك في التخلف عنه وبعض شارحي ابيات المفصل نسب هذا
الشعر لعباس بن مرداس   وقليلا في معنى النفي مثله في قوله   قليلا بها الاصوات الا بغامها
هذا عجز بيت اشده المص بتمامه في فصل الا بالكسر والتشديد من حرف الالف ومضى الكلام
عليه هناك قال   ويسهل ذلك شيئا ما على تقدير قليلا نعتا للظرف لانهم يتسعون في الظروف وقد قال

ونحن عن فضلك ما استغنينا   الظاهر انه لا ينبغي عند المص ان يسهل ذلك ولا شيئا ما لانه
مصرح بان هذا الاتساع في تقدم الظرف المعمول لما بعد ما عليها مخصوص بالشعر والكلام في غيره بل
افصح كلام وقد انشد المص هذا البيت اولا في الفصل الثاني من الفصول الثلاثه التي عقدها الاداني حرف
الالف وانشده ايضا في الباب الثامن في اثنا القاعده التاسعه   والثاني الصحيح لا يجوز ابن محاسن
بيان الجمع بينهما في الاسم المدلول وهي منقلبة لاماء ومنونة ان فيها على ذلك التقدير حذف الموصوف وتقديم المعمول
على محله وكلاهما على خلاف الاصل في ان العامل ان منع كونهم لا يجمعون بين محاسن في كلام واحد والسند
احيى الارض شباب الزمان ومثله كثير   ويشكل عليهم قطف ذا رعاه الذين من قبل   هذا مبني
على ان قوله من قبل هو صله الموصول وهو ممنوع بل الصله هي كان اكثرهم مشركين ومن قبل ظرف لغو يتعلق
بخبر كان او مستقر على انه صلة ولا اشكال اذن على سيبويه ولا على غيره من المحققين ما زلت وقع في
احاديث الجهاد من صحيح مسلم عن انس وعني به انس بن النضر اخا الربيع بتشديد الياء لم يشهد مع رسول الله
صلى الله عليه وسلم بدرا فشق عليه قال اول مشهد شهده رسول الله صلى الله عليه وسلم غبت
عنه وان اراني الله مشهدا فيما بعد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ليرين الله ما اصنع الحديث فقد
وقعت العانة فيما بعد صله لما من قوله فيما بعد   يمكن ان يجعل الظرف المذكور لغوا يتعلق بما دل
على كون خاص حذف لدلاله المتقدم عليه اي فيما اشهده بعد   وقيل نصب عطفا على ان وصلتها في
اي لن تعلموا اخذ ابيكم الموثق وتفريطكم ويلزم على هذا الاعراب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف
لكن ثم من النحويين من لا يرى ان هذا اللازم باطل وقد صرح به ابن مالك في التسهيل ومثل له
بعضهم بقوله تعالى ان الله يامركم ان تودوا الامانات الى اهلها واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل
وقدح المص فيه في حواشيه على التسهيل بانه يجوز ان يقدر واذا حكمتم وحذف ما عطف عليه اذا حكمتم او
يقدروا مركم اذا حكمتم فيكون على هذا الاخير من باب عطف الجمل   ويجاب عن ايه يوسف على
طريقته في حذف الظرف والعطف عليه بان يقال التقدير فيها الم تعلموا من قبل اخذ ابيكم الموثق ومن
قبل تفريطكم بحذف الاول وعطف عليه وقد اجاز قوم في يعقوب من قوله تعالى فبشرناها باسحق ومن
وراء اسحق يعقوب في قراءة من قرا بفتح الباء ان يكون مجرورا على انه معطوف على اسحق اي فبشرناها
باسحق ويعقوب وضعفه الفارسي بالفصل بين المتعاطفين الجار والمجرور وحمل مثله ضروره كقول
الاعشى   يوما تراها كشبه اردية العصب ويوما اديمها نغلا   ورده جماعه من النحاة بان الفصل
الممتنع هو الفصل بالاجنبي والفاصل في الايه والبيت غير اجنبي لان المعمولات كلها معمولات الفعل
فلا تمنع العطف وصحح بعضهم كلام الفارسي وفرق بين ضربت زيدا امس وعمرا اليوم وقولنا ضربت امس زيدا
واليوم عمرا بان الفعل اذا كان له معمولان احدهما ظرف والاخر مفعول به كانت مرتبة المفعول به ان يتقدم
على الظرف وان يقدم عليه الظرف فاتساع والنيه به التاخير فاذا حرف ذلك العامل وانيب منابه حرف العطف
لم يجز تقديم الظرف اتساعا كما كان يجوز مع الفعل لان الاصول يحتمل من التصرف والاتساع ما لا يحتمله
الفروع وقد ذكر ابو الفتح ما يدل على ان ابا علي اعتمد في تصحيح ذلك على ما ذكرته قال قال ابو علي ان
ضربت اليوم زيدا وامس عمرا العطف للفصل بين الواو وما نصبته اذ كانت هي الان العامل قلت له
فاذا كانت هي الان العامل فلم يجز ضربت امس زيدا واليوم عمرا الا انك تقول مبتدا ما ضربت اليوم
عمرا بلا منع والواو عندك بمنزلة ضربت في انها الان العامل فقال هي وان كانت العامل فانما قامه

سببه

أو ردها

لمنع كونهم لا يجوز

مقام العامل الاول الاصلي فضعف الفصل بينهما وان لم يضعف الفصل بين العامل الاصلي وما عمل فيه
بضعف ما اقيم مقام الشيء ان يجري مجراه وهذا من تغيير الكلام وتقول ما احسن ما كان زيد فما الثانية
مصدرية وكان زيد صلتها والجملة مفعول قد يستشكل من حيث ان الجملة في قولنا دار زيد وليست
بمفعول انما هي صلة الموصول الحرفي والجواب ان ليس مراده بالجملة المصطلح عليه وانما مراده المعنى اللغوي
اي جملة الالفاظ وهو جميعها يريد ان مجموع قوله ما كان زيد هو المفعول بأبي على خمسة عشر
وجها هي بكسر الميم وسكون النون ويقال منا بالالف في الاخر وهذه هي الاصل عند الكسائي والفراء
وشاهد ذلك قوله بد لنا مار الخطي فيهم وكل مهند ذكر حسام منا ان ذر قرن الشمس حتى اغاب
شريد هم فتن الظلام الخطي الرمح ومارنه ما فضل عن نصبته ودر اضاءة وقرن الشمس اعلاها واول
ما يبدو منها في الطلوع والشريد الطريد والمراد بفتن الظلام شدة ظلمته وانتشارها شبه ذلك
بالفتن واحدة فتنة وهي الغبار قال ابو حيان وخرجه ابو الفتح على ان منا مصدر منى اذا قدر وانه استعمل
ظرفا كخفوق النجم واعترضه المص في حواشيه على التسهيل بان الذي ينفع من المنا وان هنا ان يكون زمنا بمعنى
القدر بفتح القاف وسكون الدال لا بمعنى التقدير وفي الرمان ايضا بدليل من اول يوم
قاله الرضي وانا لا ادري معنى الابتداء في هذه الاية اذ المقصود من معنى الابتداء في من ان يكون الفعل
المتعدي بمن الابتدائية شيئا ممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن هو الشيء الذي ابتداء منه
ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان
وكذا خرجت من الدار الى الخروج ليس شيئا ممتدا اذ يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة
وليس التأسيس حدثا ممتدا ولا اصلا للمعنى الممتد بل هو حدث واقع فيما بعد من وهذا معنى في من الا
بمعنى في ومن في الظروف كثيرا ما تقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن بيننا وبينك حجاب
وفي الحديث فمطرنا من الجمعة الى الجمعة قال وفي الحديث ايضا من يعمل لي من نصف النهار الى صلاة العصر
على قيراط قيراط فعملت النصارى من نصف النهار الى صلاة العصر على قيراط قيراط ثم قال من يعمل لي من
صلاة العصر الى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين الا فانتم الذين تعملون من صلاة العصر الى غروب الشمس
فاستعملت من الابتدائية الزمان اربع مواضع فان قلت على ما ذا اجر الثاني من قيراط وقيراطين فانه لا يكن جره
بالاضافة وهو ظاهر ولا بالتبعية اذ ليس شيئا من التوابع بل هو مجرور بالتبعية ولا ثم انه ليس شيئا
من التوابع وهو تأكيد وبيانه ان الحكم المعلق بجماعة قد يقصد تعلقه بالمجموع وقد يقصد تعلقه بكل فرد
والقصد هنا الى الثاني فكأنه قيل فاعطى كل واحد منهم قيراطا قيراطا واعطى كل واحد منهم قيراطين قيراطين
ولما كان المقصود هنا تعلق الحكم بكل فرد التزم ذكر الثاني ليكون امارة على ذلك ورب شيء لا يلزم اذا لم
يلزم لعارض فلا يرد انه لو كان تأكيدا لجاز سقوطه وقد نعود ان شاء الله تعالى الى ذكر هذه المسئلة في الثاني
الرابع عند الكلام على اقسام الحال ووقع في حديث الافك ولم يجلس عندي من يوم قيل ما قيل وفي الحديث
ايضا فما زلت احب الدباء من يومئذ وفيه هذا اول طعام اكله ابوك من ثلاثة ايام والشواهد على
ذلك كثيرة وقال النابغة تخيرن من ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب
بفتح الرا مبني للمفعول من قولك تخيرت الشيء اي اصطفيته والازمان جمع زمن وهو مثل الزمان اسم لقليل
الوقت وكثيره ويوم حليمة يوم مشهور من ايام العرب قال في القاموس وحليمة بنت الحارث ان ابيها شمر
وجه ابوها جيشا الى المنذر بن ماء السماء فاخرجت لهم مركنا من طيب وطيبتهم منه فقالوا ما يوم

٩٢

حليمة بسر يضرب لكل امر متعالم مشهور والتجارب بكسر الراء جمع تجربة وهي مصدر قولك جرب الشيء اذا
اختبره وعرفه نحو ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ما ننسخ من اية مهما تأتنا به من اية
وهي وخفوضهما في ذلك في موضع نصب على الحال اما في ما يفتح الله للناس من رحمة فالحالية
ود والحال ما لانها في محل نصب مفعول بيفتح وهو العامل وكذا في ما ننسخ وهو العامل وكذا في ما ننسخ
من اية واما مهما تأتنا به من اية فالظاهر ان مهما مبتدأ والحال لا يمنع منه على الصحيح فيمكن ان يكون ذو الحال
ضمير المجرور به او تجعل مهما من باب المنصوب على الاشتغال لكن هذا هنا مرجوح الرابع التعليل
نحو مما خطاياهم اغرقوا لم يمثل هنا بخطيئاتهم كما مثل بها الزيادة ما فان المقصود هنا الاستشهاد
على التعليل وهو امر معنوي ظاهر في الاية سواء كان الاعراب ظاهرا او مقدرا وقوله وذلك من نبإ
جاني هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه وخبرته عن ابي الاسود وقبله تطاول ليلك بالاثمد
ونام الخلي ولم ترقد وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد الاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم
موضع وحكى صاحب القاموس فتحها ايضا كاحمد واما الاثمد بكسر الهمزة والميم فحجر يكتحل به والخلي
الخالي من الهم وليلة حال من ليلة لا متعلق بباتت والعائر العوار وهو القذى الرطب الذي تلفظه العين وقيل
الرمد وقول الفرزدق يغضي حياء ويغضى من مهابته هذا صدر بيت عجزه فما يكلم
الا حين يبتسم وهذا من قصيدة مدح بها الفرزدق وجعفر ولد الحسين بن علي رضي الله عنهما وذلك ان
بعض الخلفاء الامويين قدم مكة للحج فنصب له كرسي بقرب الكعبة فجلس عليه ينظر للناس وهم يطوفون فجاء
ذلك الرجل الذي هو من ولد الحسين فافرج الناس عن طريقه في الطواف وعاملوه بالاجلال والتعظيم فكره
ذلك الخليفة فقال متجاهلا من هذا الذي يعظمه الناس فسكت الحاضرون وقام الفرزدق فقال بديها هذا
الذي تعرف البطحاء وطاته والبيت يعرفه والحل والحرم ومن شدة مثل هذا من المدح فبلغ ذلك الممدوح
فبعث اليه بالف دينار فردها وقال انما فعلت ذلك لوجه الله تعالى ومنك علقت من بالجد انعكس المعنى
لا يظهر لي ذلك اذ المراد بالجد هو الحظ الدنيوي والغنى ولا شك انه غير نافع اذا كان خاليا عن الطاعة
سواء علق الجار والمجرور بالجد او بينفع قال الجوهري اي لا ينفع ذا الغنى عندك غناه وانما ينفعه العمل
بطاعتك ومنك معناه عندك انتهى ويحتمل ان تكون من للابتداء متعلقة بينفع او بالجد من قوله من ذا الجد
والمعنى لا ينفعه منك الجد وانما ينفعه التوفيق او لا ينفع ذا الجد منك جده الذي منحته وانما ينفعه التوفيق
منك حكاه التفتازاني عن القانون قال وقد يتوهم ان فاعل ينفع مضمر ومنك الجد مبتدأ وخبر اي لا ينفع ذا
الجد جده وانما يكون منك وليس بذاك واما فليس من الله في شيء فليس من هذا لم يقم دليل
على صحة هذه الدعوى بل المعنى صحيح اذا قدرت ليس في شيء بدلا ولا بأس به اي ليس في شيء نافع معتد به بدلا
ذلك وقال ابن مالك في قول ابي نخيلة ولم تذق من البقول الفستقا المراد بدلا البقول وقال
غيره توهم الشاعر ان الفستق من البقول قال الجوهري ان الرواية النقول بالنون ومن عليها للتبعيض
والمعنى على قول الجوهري تأكل النقول الا الفستق الذي رأيته في الصحاح في مادة بقل بالموحدة
ما نصه ظن هذا الاعرابي ان الفستق من البقل وهكذا يروى بالباء وانا اظنه بالنون لان الفستق من
النقل وليس من البقل هذا كلامه وهو جار على ان الرواية بالباء الموحدة وان عنده ظنا ان الكلمة بالنون
وهذا ليس فيه جزم بان الرواية فيه بالنون كما حكاه عنه المص ثم انظر من اين جاء الحصر الذي حمل كلام الجوهري
عليه والبقل بفتح الباء الموحدة وسكون القاف لما نبت في بزره لا في اصل ثابت وبضم النون ما ينتقل به على

الشراب وقد تضم قافه على ما حكاه في القاموس وذكر عن بعضهم ان الضم خطأ والفستق بضم المثناة الفوقية كقنفذ وبفتحها كجندب والذي في القاموس هو معرب بسته نافع للكبد وفم المعدة والمغص والنملة

لحاد بعض البغداديين في وصفه حيث يقول كانما الفستق المملوح حين بدا مستشففا في لطيف الغشاء الباقي

والليث ما بين فكيه يلوح لنا كالنسر الطير ما بين المناقير وقال الآخر يصف عاملي الزكاة بالجور

لخذ والمخاض من الفصيل غلبة ظلما وكتب للامير افيلا المراد بالمخاض الحوامل من النوق واحدتها

خلفه ولا واحد لها من لفظها ومنه قيل للفصيل اذا استكمل الحول ودخل في الثانية ابن مخاض والانثى ابنة

مخاض لانه فصل عن امه والحقت امه بالمخاض سواء لقحت او لم تلقح هكذا في الصحاح وغلبة بغين معجمة ولام موحدة

مضمومتين وباء مشددة مصدر غلب وهو منصوب بمحذوف اي غلبوا غلبة او بلحذوا على تضمينه معنى

الغلبة وظلما مفعول لاجله او هو وغلبة حالان اي اخذوا غالبين ظالمين وانتصاب افيلا على الحكاية

لا يقدر يكتبون ادى فلان افيلا هذا انما يتم على تقدير الاطلاع على ان كاتب الصدقة كتب هذه العبارة

والوقوف على ذلك بعيد ولعله كتب الماخوذ من فلان افيل او غير ذلك مما يكون فيه افيل مرفوعا لا منصوبا

وكان الملم لم يجد لنصبه في البيت مساغا غير الحكاية ووجهه بدون اعتبار هذا ظاهر وهو ان يكون مفعولا

بيكتب وفي هذا الفعل ضمير مستتر نائب عن الفاعل يرجع الى الماخوذ اي ويكتب الماخوذ افيلا بمعنى انه

تصير بالكتابة افيلا على التمييز السابع مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفي قاله يونس والظاهر

انها للابتداء الرابع كون الطرف الة للنظر لمن يعني الباء كما قاله يونس وليس الظاهر كونها للابتداء

حاله الملم وان اريد ان الطرف وقع ابتداء النظر منه من لابتداء الغاية لا بمعنى الباء فهما معنيان متغايران موكولان

الى ارادة المستعمل فتامله لقوله وانا لمما نضرب الكبش ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم

انشد المصنف هذا البيت في فصل ما ونسبه الى ابي حية وانشد تمامه وتكلمنا عليه هناك

وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز

والظاهر ان من في الاسمين للابتداء او بمعنى عن تقرير ابتداء الغاية فيه ان تمييز الشيء من الشيء انما يكون

بعد الاختلاط فاذا قلت ميزت الردي من الجيد فابتداء التمييز الذي هو الفصل بين الشيئين حصل من الجيد

وان شئت قلت حصل من الردي وحاصله انك اذا قلت ميزت الردي من الجيد فان ابتداء تفصيل كل منهما حصل

من الحد الذي انتهى اليه الاخر ولهذا يصح ادخال من على ايهما شئت مع اتحاد المعنى الثالث عشر

الغاية قاله سيبويه وتقول رايته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرويتك اي محلا للابتداء والانتهاء

هذا هو الذي حمل عليه المغاربة كلام سيبويه وغيرهم قال خلاف ذلك فقد قال ابن السراج

وحقيقة المسالة انك اذا قلت رايت الهلال من موضعي فمن لك واذا قلت رايت الهلال من خلل السحاب فمن

للهلال فالهلال غاية لرويتك فلهذا جعل سيبويه من غاية في قولك رايته من ذلك الموضع وعلى هذا

مشى ابن مالك في التسهيل حيث جعل من للانتهاء وهو قول الكوفيين ودليل ابن مالك قولك تقربت منه فانه

فانه كقولك تقربت اليه ودليلهم رايت الهلال من خلل السحاب وشممت الريحان من الطريق بدليل انه يجوز

ان يقول رايت الهلال من داري من خلل السحاب وشممت الريحان من داري من الطريق فدل على ان من الثانية

ليست لابتداء الغاية ومعنى مجرور الثانية مغاير لمعنى مجرور الاولى فاستحال ادعاء البدلية وتعين

ان الثانية للانتهاء وبعض المتاخرين اول ذلك على ان التقدير ظاهرا من خلل السحاب وكائنا من الطريق فمن

الثانية لابتداء غاية الظهور والكون وراد الفارسي الشرط كقوله ومهما يكن عند امرئ من خليقة

وان

وان خالها تخفى على الناس تعلم يكن بالمثناة التحتية فيه ضمير مذكر يعود الى مهما قال في الكشاف

حيث تكلم على قوله وقالوا مهما تاتنا به من اية لتسحرنا به والضمير ان في به وبها راجعان الى مهما الا ان احدهما

ذكر على اللفظ والثاني انث على المعنى لانه في معنى الاية ونحوه قول زهير وانشد هذا البيت قال اليمني

فانه ذكر الضمير في يكن حملا على لفظ مهما وانث الباقي حملا على معناه لانه في معنى الخليقة والخلق والخليقة

واحد والثانيث في الاية والبيت جاء بعد التبيين بقوله من اية ومن خليقة الى هنا كلامه قال تقييد

المفعول بقولنا به هي عبارة ابن مالك فتخرج بقية المفاعيل قال ابو حيان وتزاد في ظرف ومصدر

اسم فيها نحو ماسير من سير شديد وما صيد عليه من يوم هذا اذا اخذ المفعول به اذ كل منها

مفعول به على الاتساع وقد يقال عبارة ابن مالك عن القيد في قوله به وليست عين التقييد فلا يصح الحمل

ضرورة ان التقييد فعل المقيد القائم به والعبارة هي الملفوظ الذي هو متعلق اللفظ في عرف العقد وجوا

ان العبارة اريد بها التعبير عن القيد وهو عين التقييد فالحمل صحيح المفرد في المعنى بمنزلة المجرور

مع وباللام ويغني ولا نجاة مهرب من ورد مستشكلا بانه قد سمع دخول من على مع كما حكاه سيبويه ذهبت

من معه وقراءة من قرأ هذا ذكر من معي بتنوين ذكر وكسر ميم من وتجاب بان مع المدخولة لمن بمعنى عند وليست

مع التي يراد بها مكان الاجتماع او زمانه ولا شك ان مع التي يخلعها الواو فيما ناتي المفعول معه هي التي

بمعنى عند ويعد من ما المسن شذوذا منتقلا ولا يظهر فيه معنى الحال حالا الاسماء والاشتقاق

لست ملازمين للحال واما هماء الدار ولا يكون عدم اشتقاقها واتيه واشتقاقهما مبطلا ذلك وفي حاليتهما مع انهما

يمكن ان تاول بمشتق واما قوله ولا يظهر فيه معنى الحال فممنوع والتنظير لا يناسب فان اية في

هذه ناقة الله لكم اية بمعنى علامة لا واحدة الآي قد يكون مراده التنظير في كون لفظ الاية وقع

منكرا الا في الموضعين لا في اتحاد المعنيين وتفسير اللفظ بما لا يحتمله وهو قوله كثيرا وقليلا

وانما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من اية ولقائل ان يقول واية تفيد العموم لوقوعها

في سياق الشرط وهي حال من العام فيلزم عمومها واستدل بنحو ولقد جاءك من نبأ المرسلين

يغفر لكم من ذنوبكم في كلامه حذف عاطف وليس من المحال التي يجوز فيها حذفه وقد تعرض

بعد هذا في المتن لتخريج الاية الاولى على ما يقتضي عدم الزيادة واما الاية الثانية فسيبويه يرى

ان من فيها مبعضة اي يغفر لكم شيئا من ذنوبكم واعترض بلزوم منافاته لقوله تعالى ان الله يغفر

الذنوب جميعا واجيب بان قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله تعالى ان الله يغفر

الذنوب جميعا وارد في امة محمد عليه افضل الصلاة والسلام قال الرضي ولو كانا ايضا واردين

في امة واحدة لم يكن تناقض لان غفران بعض الذنوب لا يناقض غفران كلها لا عدم غفران بعضها يناقض

غفران كلها ويكفر عنكم من سيئاتكم في سورة البقرة ان تبدوا الصدقات فنعما هي وان

تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم قرأ نافع وحمزة والكسائي نكفر بالنون

والجزم وقرأ ابن عامر وحفص بالياء وقراءة الباقين بالنون والرفع والواو ثابتة بالاجماع والمص حذفها وقد وقع

له ايضا في فصل ما في قوله تعالى في سورة الاعراف مهما تاتنا به من اية لتسحرنا بها وهل مثل ذلك سائغ او لا هذه

مسالة مهمة اطنب فيها الشيخ تاج الدين السبكي في شرح مختصر ابن الحاجب الاصلي وها انا اورد كلامه

في هذا المقام بحملته وان طال لما اشتمل عليه من الفوائد قال رحمه الله اعلم ان هذا اختلفوا في ان من

تعرض له وهو مكان زعم يجب ان يترك له عن سياق الحد والذي يقتضيه النظر الصحيح ان يقال ان كان ذلك

موحدة
لعل والاشتقاق
والرفع ارجح

في غير كتاب الله تعالى وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم فالذي يظهر الابتداء بالجملة من غير عطف أن يقول
زيد قائم عمرو وقعد بكر فيقول الحاكي قال زيد فقعد بكر ويجيئني قول زيد قعد بكر ولو قلت قال زيد وقعد بكر ويجيئني
قول زيد وقعد بكر لم يحسن ذلك لأن الحاكي يعطف حرف العطف بمنزلة من المعطوف منزلة الجزء ولذلك تسكن له
لام الأمر ويخفف الضمير غير أن حكايتها من غير واو أحسن لأنه لا فائدة في ذكر حرف العطف الا مراعاة ما بين
الجملتين من كمال الاتصال وغيره وقد يقصد الحاكي مجرد هذا القول من غير مراعاة الجملة السابقة
فيمكن أن بينهما اتصالا اقتضى العطف عليه عند المتكلم دون الحاكي وقد يقال بامتناع هذا بالكلية حتى يقوم
عليه دليل إلا أن يكون معنى يقتضي رعاية الجملة المعطوف عليها بالحكاية فلا بأس بهذا كله عند نطق المحكي
عنه بالجملة المعطوف عليها في كلامه فإن كانت محذوفة في كلامه مثل أن يقول زيد بل عمرو جواب من قال قام زيد
فتحكي ذلك عنه فهل يأتي بالحرف فتقول بل عمرو أو تقول قام أما هذا القسم فقد ظفرت في القرآن الكريم بما يدل لجواز
كل من الأمرين فيه قال تعالى حكاية عن موسى عليه الصلاة والسلام قال بل ألقوا وقال تعالى قال لهم موسى ألقوا
فقد حكى الله تعالى عنه عليه الصلاة والسلام قوله ألقوا تارة بحرف العطف وتارة بدونه والقصة واحدة
فإن قلت فهل يدل ذلك على جواز الأمرين مع نطق المحكي عنه بالجملتين قلت لا دلالة فيه عليه فقد يجوز ذكر
بل في القسم السابق لحكاية جميع ألفاظ المتكلم بخلاف ذكر حرف العطف دون المعطوف عليه فإنه ليس معنى
هذا كله في حكاية كلام الواحد منا أما في كلام الله تعالى فلم أزل أتتبع دليلا في ذلك إلى أن ظفرت من السنة
بما يقتضي جواز كل من الأمرين أما المقتضي لجواز الحكاية من غير ذكر حرف العطف فأحاديث الأول قوله صلى الله
عليه وسلم حين سئل عن الحمر ما أنزل الله علي فيها شيء إلا هذه الآية الجامعة الفاذة فمن يعمل مثقال ذرة
خيرا يره كذا رواه البخاري في الشرب وفي الجهاد وفي علامات النبوة وكذلك في مسلم ورأيته بخط النووي
من غير فاء وعزاه إلى الصحيح ولكن ابن تيمية ذكر في المنتقى وعزا لفظه لمسند أحمد الثاني قوله صلى الله
عليه وسلم من نسي صلاة أو نام عنها فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك وتلا أقم الصلاة لذكري
كذا رواه البخاري الثالث روينا في الصحيح عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رجلا أصاب من امرأة قبلة فأتى
النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له فنزلت أقم الصلاة طرفي النهار وزلفا من الليل إن الحسنات يذهبن
السيئات الرابع قوله صلى الله عليه وسلم من آتاه الله مالا فلم يؤد زكاته مثل له ماله شجاعا أقرع له
زبيبتان يطوقه يوم القيامة ثم يأخذ بلهزمتيه يعني شدقيه ثم يقول أنا مالك أنا كنزك ثم تلا هذه الآية لا يحسبن
الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله فهذه أربعة أدلة صريحة في جواز ذلك دون حرف العطف وأما الذي
يدل لجواز الابتداء مع حرف العطف فأحاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم فيما يحكي عن ربه عز وجل
أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر اقرؤوا إن شئتم فلا تعلم
نفس ما أخفي لهم من قرة أعين ومنها قول عائشة رضي الله عنها في قصة الإفك ما أجد لي ولكم مثلا إلا
كما قال العبد الصالح فصبر جميل والله المستعان على ما تصفون كذلك هو في صحيح البخاري على أنه في سبع
أماكن بغير فاء ومنها الحديث المتفق عليه كنا نتكلم في الصلاة يكلم الرجل صاحبه وهو إلى جانبه في
الصلاة حتى نزلت وقوموا لله قانتين فأمرنا بالسكوت ونهينا عن الكلام ومنها قول أبي بكر رضي الله عنه
حين خطب الناس بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل الآية
ومنها الحديث الوارد في دعاء الإفاضة واغفر لنا وارحمنا كما هديتنا بقولك وقولك الحق فإذا أفضتم
من عرفات فاذكروا الله الآية فهذه الأحاديث دالة لجواز الابتداء بالآية مع ما قبلها من الفاء والواو

رواه في صحيح م

العاطفتين وكيف يمكن التردد في ذلك وكثير من الآيات المعطوفات نزل في وقت متراخ عن نزول الآية
المعطوف عليها كقوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا فإن مقتضى الحديث أن نزولها
متراخ عما قبلها وحرف العطف من القرآن قطعا ولم ينزل مع الآية المعطوف عليها قطعا فتعين أن يكون
نزل مع الآية المعطوفة وإذا ابتدئ به في الإنزال فكيف لا يبتدأ به في التلاوة وهذا المعنى وحده
برهان قاطع على ذلك فليتأمل وقد علم بهذه الأحاديث جواز الأمرين معا في القرآن لاستعماله النبي
صلى الله عليه وسلم كلا منهما وعلم جواز مثل ذلك في كلام الناس إذا كان المحكي عنه مبتديا بحرف العطف
طاريا بالجملة المعطوف عليها فإن قلت هل يدل جواز الأمرين في القرآن على جوازه في غيره قلت أما
ما دل على جواز الابتداء بالآية الكريمة من غير عطف فإنه يدل على جواز مثله في كلام البشر وهو واضح
كما سبق وأما الدال على جواز التلاوة مع حرف العطف فحرف العطف إنما جعل وصلة بين المعطوف والمعطوف
عليه فإذا لم يكن غرض في ذكر الجملة المعطوف عليها كان ذكر حرف العطف في كلام الواحد منا ساقطا
الاعتبار فإن ذكر في الجملة المعطوفة لا فائدة فيه ومع الجملة المعطوف عليها هو غير مذكور ولا يسوغ
ذكره فقط فلا بد حينئذ أن يكون في الحكاية ملغى أما القرآن الكريم فهو كالكلمة الواحدة ونظمه مرعي لما فيه
من الإعجاز والتعبد به واقع ولا يمكن إلغاء حرف العطف ولا يمكن الوقوف عليه فلم يبق إلا أن يكون مقرونا
في التلاوة بالآية المعطوفة والوصلة بين الحرف والمعطوف أشد من الوصلة بين الحرف والمعطوف عليه
كالجزء عند قصد الاقتصار على الآية المعطوفة ولم يحذف مع الآية المعطوف عليها عند قصد الاقتصار
عليها وقد تحرر من ذلك جواز الأمرين بالنسبة إلى الآيات وأن الغالب الابتداء بالحرف وجواز الابتداء
بالجملة المحكية من غير حرف العطف إذا كان المعطوف عليه ملفوظا به ولم يرد حكايته وقد نشأ من
هذه الفائدة لطيفة غريبة وهي أن المتكلمين في الوقف والابتداء صنفوا في ذلك كتبا وذكروا الوقف
التام والوقف الكافي والوقف القبيح وقالوا كل موضع قبح الوقف عليه فالابتداء بما بعده قبيح إن أوهم
خلاف المراد وخلاف المستحب إن لم يوهم ومن هذا البحث ظهر لنا موضع يقبح الوقف عليه ولا يقبح الابتداء
به ولا هو خلاف الأولى وإنما قلت ذلك لأن الوقف بين حرف العطف والمعطوف لا شك في قبحه فإنه أشد
من أمور صرحوا بقبحها كالوقف بين المضاف والمضاف إليه فهذا وقف قبيح لا محالة والابتداء بما بعده ليس
بقبيح ولا خلاف المستحب لهذه الأدلة السابقة وقد قال أبو بكر الأنباري في كتاب الوقف والابتداء لا
يتم الوقف على الحكاية دون المحكي ولا على قد ولما وإلا وثم لأنهن حروف معان يتبع الفائدة فيما بعدهن
ولا على أو ولا بل لأنهن حروف نسق تعطف ما بعدهن على ما قبلهن انتهى وقوله لا يتم إنما يعني به أن
ذلك قبيح لأنه ذكر أشياء قبل هذه وقال لا يتم الوقف عليها ثم صرح بقبحها وعلى كل تقدير علم أن الوقف
على ذلك غير تام والابتداء بما بعده حسن وهو وارد عليهم فإن قلت هل حروف العطف في ذلك على السواء
قلت لا بل هي متفاوتة فأقواها الفاء لاتصالها لفظا وخطا ثم الواو ثم ثم لأنها كلمة مستقلة ولذلك
اتفق القراء على تسكين اللام مع الفاء في نحو وليمدد فلينظر واختلفوا في الواو وثم وجعلوا التسكين مع
الواو أحسن منه مع ثم معللين ذلك بأن ثم كلمة مستقلة ورأيت في البسيط للواحدي عند قوله تعالى
فسواهن سبع سماوات وهو بكل شيء عليم أن ثم كلمة يمكن الوقف عليها وأراد ها عما بعدها بخلاف الفاء
والواو واللام وهذا يوافق ما قلناه من قبح الوقف على الفاء والواو ولكن قوله يمكن الوقوف على ثم إن أراد
أنه ليس بقبيح من جهة عدم تغيير المعنى فصحيح وإن أراد أنه غير قبيح مطلقا فهو مخالف لقول القراء

لعله المعطوفه

في عدم القرآن الكريم والوقف في جواز الابتدا بحرف العطف

الوقف صح

القبيح ما لا يعلم المراد منه وذلك اعم من ان يتوهم منه خلاف المراد او يجهل المراد به فقط وذلك موجود في ثم
بل هو فيها اسهل منه في على المصاف على انه ليس في كلامه ان ذلك غير قبيح ومقصود با من هذا ان هذين الاسلوبين
يختلف ترتيبهما على حسب حروف العطف فكل ما دل على جواز الابتداء دون الفاء دل على جواز الابتداء دون
غيرها من حروف العطف ولا ينعكس وكل ما دل على عدم الابتداء بالمعطوف بثم دل على غيرها بطريق الاولى
وبل لا يظهر انهما اكثر انفصالا من ثم لمخالفة ما قبلهما لما بعدهما فليتامل الناظر هذه المباحث فانها مسئلة مهمة
يحتاج اليها في العلم والعمل ولم يتعرض لها احد فيما وقفت عليه وبعد ان يكشف القناع عنها فلنتبعها بفوائد
كالتتمة لها احداها ان ما سبق من جواز الابتداء من غير حرف العطف هو مذهب الشافعي رضي الله عنه وانما
قلت ذلك لامرين احدهما صحة الحديث في ذلك واذا صح الحديث فهو مذهبه الثاني اني رايت في الرساله ما نصه
قال الشافعي قال الله تعالى وهو يحكي قول اخوة يوسف لابيهم ما شهدنا الا بما علمنا الى انا لصادقون بعد نطق
الشافعي بالايه من غير حرف العطف السابق على ما والسابق على انا فدل على ان ذلك رايه هذا على بحث في ان
الشافعي وامثاله من المجتهدين هل ينقلون في اقوالهم وافعالهم من غير ان ينصوا على جواز ذلك ليس هذا محله
الثانيه اذا اجاز الابتداء دون حرف العطف فقد يقال بذلك على الاطلاق وسوا اراد ذكر ذلك للاستدلال
ام لمجرد التلاوة وقد يقال يقتصر به على مورد الدليل وهو عند ذكر الايه لمجرد الاستدلال بها اما اذا
قصد التلاوة فيجب الابتداء بالحرف والفرق بين الحالتين ان العاطف لما لم يكن له مدخل في الاستدلال جاز
الابتداء بما بعده لكيلا يتوهم ان له مدخلا في الدليل والقاصد للتلاوة يبتدي بالحرف تحصيلا للثواب الثالثه
حيث قلنا بجواز مثل ذلك في القران الكريم فانما نعني به الجواز الشرعي وكذلك المتكلمون على الوقف والابتداء حتى
قال ابو عمرو الداني ان من الوقف القبيح ما قد يودي الى الكفر ولكن ذلك فيما يخل بالمعنى ويودي الى محذور
عظيم وحيث قلنا بالجواز او الامتناع في كلام البشر فانما نعني بالنسبة الى اللغة ولا يلزم من التكلم بما لا يجوز
لغة الاثم الشرعي كما ان من رفع المفعول ونصب الفاعل في غير كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا نقول انه ياثم ولا ياثم المتكلم بشي من اللحن الا ان يقصد بذلك ايقاع السامع في غلط يودي الى
نوع من الضرر والافساد فعليه حينئذ اثم هذا القصد المحرم الرابعه اعلم ان ما سبق من الادله على جواز
الابتداء بالايه الكريمه ليس فيه ما ادى الى قطع همزة وصل فان ادى اليه فهل نقول انه كالابتداء في نحو
قوله تعالى والمطلقات يتربصن مع قطع هذه الهمزة هذا فيه نظر واحتمال يجوز ان يقال لا فرق لان همزة
الوصل من شانها ذلك ويجوز ان يقال بامتناع مثله حتى يقوم عليه دليل بجواز ان يقال لما كان حرف العطف
مقتضيا للوصل هذه الهمزة اشتد اتصاله بها فلا يلزم من جواز ذلك حيث لا يودي الى النطق بما لم يكن منطوقا
به عند العطف ان يجوز اذا ادى الى النطق به ولا يرد على هذا جواز الابتداء بغير ذلك من همزات الوصل
لانه اذا ثبت جواز الابتداء احتجنا اليها وسيلة الى النطق بالساكن والذي اوجب هذا البحث اني لم اجد في
الحديث ولا شي من استعمال الناس الابتداء بالايه مع النطق بالهمزة فقد يتوقف فيه حتى يقوم عليه دليل
الخامسه وهي كالفرع عن المسئله السابقه اذا جاز اسقاط العاطف عند الابتداء بالجمله المعطوفه فلو
ان المتكلم حكى الجملتين هل يتعين ذكر حرف العطف او يجوز تركه كان يقول زيد قام وقعد بكر فتقول قال زيد عمرو م
قام عمرو وقعد بكر هذه اولى بتخيل الامتناع من الصور السابقه كلها والذي قد يستند اليه الذهن امتناع
ذلك لدلالة الحكايه على هذا الوجه على عدم تعاطف الجملتين في كلام المحكي عنه بخلاف ما سبق وان ذكر
الجمله المعطوفه من غير عاطف فغايته ان لا يدل على العطف وعدم الدلالة عليه اعم من الدلالة على عدمه

بلغ مقابلا

لكن قد وجدت في القران الكريم ما قد يشهد لجوازه قال الله تعالى حكايه عن فرعون قال امنتم له قبل ان اذن
لكم انه لكبيركم الذي علمكم السحر فلاقطعن ايديكم وقال تعالى حكايه عنه ايضا قال امنتم له قبل ان اذن
لكم انه لكبيركم الذي علمكم السحر فلسوف تعلمون لاقطعن ايديكم لكن قد يعترض على هذا الجواز ان يكون وقع
من فرعون كل من الكلامين ولذلك وقعت قصة فرعون وحكايه كلامه في القران على انحاء متعددة كقوله تعالى
ولاصلبنكم وقوله تعالى ثم لاصلبنكم وكذلك في قصة ثمود قال تعالى انما انت من المسحرين ما انت الا بشر
وقال تعالى انما انت من المسحرين وما انت الا بشر وهذا اصرح من فلاقطعن بجواز ان يقال هذه الفاء هي الداخله
على فلسوف تعلمون فان قلت فهذا اورد عليك مما تقدم من الاستدلال بقوله تعالى قال بل القوا وقوله تعالى
قال لهم موسى القوا فهلا قلت فيه باحتمال جريان القولين وتعددهما قلت لان فرعون في مقام التهديد للسحرة
وتوعدهم وهو مقام تاكيد فلا يبعد تعدد وعيده لهم بالفاظ مختلفة الاساليب اما قول موسى عليه
الصلاة والسلام بل القوا فليس فيه هذا المعنى والذي يترجح او يحصل القطع به انه لم يكن الا مرة واحدة وانما
قلت يترجح ذلك لان موسى عليه الصلاة والسلام لم يقل لهم القوا الا اجابة لسؤالهم تخييرهم له وبداءتهم
بالالقاء هي اجب اليهم فعلها موسى مبالغة في النصفة واقامة الحجة عليهم واشارة الى ان ما عنده من
المعجز لا يبطل بما يخوف العوام بخلاف ما عندهم من السحر وهم باخذه لهم في البداءة بالالقاء لم يكن بهم
حاجة الى امر ثان واستئذان اخر لا بدرون زمانا وراه واما قلت او يحصل القطع بانه لم يتكرر منه هذه المقاله
لامرين احدهما انه لو قال القوا مرة اخرى فلا جائز ان يكون ذلك قبل قولهم اما ان تلقي اذ لا يحتاجون بعد قوله
لهم القوا الى هذا ولا جائز ان يكون بعد قوله بل القوا لان الايه الكريمه دلت على ان الالقاء وقع عقيب قوله
بل القوا لقوله تعالى فاذا حبالهم الايه فان كلا من الفاء واذا الفجائيه تقتضي الفوريه الثاني ان ذلك لا يمكن
وقوعه الا في جواب كلامهم لامر يقتضي عنه الجماله ولا يخفى على الذكي المتامل السادسه وهي ايضا كالفرع
عن المسئله لعلك تقول ما الحكم في عكس هذه الصوره وهو ذكر الايه الكريمه التي ليست معطوفة بالحرف
على كلام سابق ليس من القران مثل ان يقول الشكر لله والحمد لله رب العالمين الايات مقاصدها التلاوة
فالجواب ان هذا الفرع ايضا لم ار فيه نقلا وقد وجدت من السنه ما يشهد للجواز فيه وهو كتاب النبي
صلى الله عليه وسلم الى هرقل فان فيه فان توليت فعليك اثم الاريسيين ويا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سوا
بيننا وبينكم الايه لا يقال يحتمل ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يرد التلاوة بل اراد مخاطبتهم بذلك لامرين
احدهما ان العلماء رضي الله عنهم استدلوا بهذا الحديث على جواز كتابة الايه والايتين الى ارض العدو ولولا ان
المراد التلاوة لما صح الاستدلال وهم اعلم وفهمهم اقوم الثاني انه لو كان كذلك لقال صلى الله عليه وسلم فان
تولوا وفي الحديث فان تولوا فقولوا اشهدوا بانا مسلمون واذا ساغ هذا الاستعمال يحتمل ان يقال فيه بتقدير
جملة محذوفه والمعنى واقرءوا يا اهل الكتاب تعالوا الى هنا كلامه وبقول عمر بن ابي ربيعة وبيني
لها حبها عندنا ما قال مر كاشح لم يضر يبني بن يزيد فقال بني يبني وعاشو والكاشح الذي يضمر لك
العداوة ويضر بكسر الضاد وتخفيف الراء مضارع ضار يضير بمعنى ضر واستدل الكوفيين بهذا البيت
لا يتجه على الفارسي بجواز ان يكون ما شرطيه وتقدم الشرط عنده مسوغ للزيادة كتقدم النفي واخويه
وجوز الزمخشري في وما انزلنا على قومه الايه كون المعنى ومن الذي كنا منزلين فجوز زيادتها مع المعرف
لم ار هذا في الكشاف في تفسير سورة يس ولا فيه في هذا المحل ما يقتضي ان ما من قوله وما كنا منزلين
نافيه وذلك انه قال ما نصه المعنى ان الله كفا امرهم بصيحة ملك ولم ينزل لاهلاكهم جندا من السما كما

كما فعل يوم بدر والخندق فان قيل وما معنى قوله وما كنا منزلين معناه وما كان يصح في حكمتنا ان ننزل في
اهلاكهم يوم حبيب جندا من السماء وذلك لان الله عز وجل اجرى هلاك كل قوم على بعض الوجوه دون بعض
وما ذاك الا بناء على ما اقتضته الحكمة واوجبته المصلحة الا ترى قوله فمنهم من ارسلنا عليه حاصبا ١
ومنهم من اخذته الصيحة ومنهم من خسفنا به الارض ومنهم من اغرقنا فان قيل فلم انزل الجنود من السماء
يوم بدر والخندق قال فارسلنا عليهم ريحا وجنودا لم تروها بالف من الملائكة مردفين بثلاثة الاف من
الملائكة منزلين بخمسة الاف من الملائكة مسومين قلت انما كان يكفي ملك واحد فقد اهلكت مدائن لوط بريشة
من جناح جبريل وبلاد ثمود وقوم صالح بصيحة ولكن الله فضل محمدا صلى الله عليه وسلم بكل شي على كبار
الانبياء واولي العزم من الرسل فضلا على حبيب النجار واولاه من اسباب الكرامة والاعزاز ما لم يوله
لاحد فمن ذلك انه انزل له جنودا من السماء وكانه اشار بقوله وما انزلنا وما كنا منزلين الى ان انزال الجنود من
عظائم الامور التي لا يؤهل لها الا مثلك وما كنا نفعله بغيرك هذا كلامه برمته وانت تراه خاليا عما اهمل المص
عنه في هذه الاية ولعله وقف على ذلك في موضع اخر والله تعالى اعلم وقال الحال الغوز النقد بر فكان
هو آن دان من حسن المطر يعني ان ما دان هو كائن ومن مطر ظرف مستقر في محل نصب على الحال
من ذلك الضمير لا صفة لكائن المقدر على ما قد يتوهم من ظاهر هذا التقدير واجاب بعض الحاذقين ايضا بانه
وارد على سبيل الحكاية كانه قيل هل كان من مطر فقيل قد كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة
في غير الموجب كما قال دعني من تمرتان قال واجيب بانهما غير متاصلين في الظرفية وانهما في الاصل
واصفا فالقبلية والبعدية لا يختصان بالزمان بل تكونان للمكان ايضا كما تقول داري قبل دارك او
بعدها فلهذا سهل دخول من عليهما عند البصريين وسياتي ان كم لا يتعدى بمن قال رحمه الله
عسى ان يوفى بما وعد فانه لم يذكر بعد هذا في موضع من مواضع الكتاب ان كتم لا يتعدى بمن الا امر كما اليه يدل
عليه قوله تعالى ولا يكتمون الله حديثا قال الشاعر كتمتك ليلا بالجومين ساهرا وهمين هما مستترا
وظاهرا احادث نفسي بالذي ما ابرمتها واورد هموما لم يجدن مصادرا ليلا مفعول ثان على حذف مضاف
اي اثر ليل ورايت بخط شيخنا الشيخ شمس الدين الغماري احمد الله الى جنانه ما نصه بالجومين حال منه ساهرا
حال من الفاعل وهمين عطف متقدم على احادث واحادث بدل من المفعول الثاني لكتمتك والاول الكاف ولا
يكون ظرفا لانه لا يريد كتمتك في ليل بالجومين بل مفعول ثان بتقدير امر ليل وحديث انتهى الظاهر ان
بالجومين صفة لا حال ولا حاجة بنا الى ان يجعل همين معطوفا مقدما على المعطوف عليه مع ما فيه من الشذوذ
اذ يمكن ان يجعله معطوفا على ليلا والمعنى كتمتك حديث ليل كائنا بالجومين وهمين اخرين ويجعل احادث اما
بدلا من هذين المثنى اطنين او منصوبا باضمار اعني ويجوز رفعه على ان يكون خبر مبتدا محذوف ومن هنا نظر
الشيخ بها الدين السبكي الى الاعتراض على صاحب التلخيص حيث قال او يقدم بعض معمولات الفعل على بعض
فقد يكون لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى نحو وقال رجل مؤمن من ال فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من ال فرعون
لتوهم انه من صلة يكتم قال الشيخ بها الدين هذا غير صحيح لان هذا التوهم انما يصح ان لو كان الفعل يتعدى بمن
وليس كذلك فانه يتعدى بنفسه فهذا الوهم ليس بمحال وما يمتنع في كلام الناس من تعديه كتم فالظاهر انه لا
اصل له لصحة كلام صاحب التلخيص تصريح بان كتم يتعدى بمن انما فيه انه على تقدير التاخير يتوهم ان
ان من ال فرعون صلة ليكتم وهو صحيح على ان يكون من تعليلية وهذا لا يمكن دفعه وهو محل ما فيه عند من
كونه هو نفسه من ال فرعون والله تعالى اعلم ولا يتقيد جوازه بذلك بان يتقدمها الواو

خلافا

خلافا لابن مالك بدليل من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه الذي قاله ابن مالك في التسهيل في باب تتميم الكلام
على كلمات مستفتح لذلك ما نصه ويكثر قيام من مقرونة بالواو مقام النافي فيجاب بالا قصدا للايجاب انتهى
وهذا نحو ومن يغفر الذنوب الا الله ونحو ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه اذ لو قدر ان التركيب
كان في الاصل هكذا ولا يغفر الذنوب الا الله ولا يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه فقامت من المدلول
مقام النافي لصح والمراد حاصل وعلى هذا لا يتوجه نقض المص باية الكرسي لان من الاستفهامية فيها وان اشربت
معنى النفي الا انها ليست قائمة مقام النافي اذ لا يصح ان يكون الاصل لا احد الذي يشفع عنده الا باذنه حتى يقال
انها قامت مقام حرف النفي على انه ليس في كلام ابن مالك ما يقتضي انها لا تقوم مقام النافي الا بشرط ان تقترن
بالواو فان كان المص اشار بالاعتراض الى هذا الكلام الواقع في التسهيل فهو غير مستقيم كما عرفت وان اشار
الى كلام اخر وقع لابن مالك في غير التسهيل فهو متجه ولكن الشان بوجوده والله تعالى اعلم بحقيقة الحال
والمراد خلت عليها رتبة في نحو قوله ومن انضجت غيظا قلبه قد تمنى لي موتا لم يطع انضاج اللحم
جعله بالطبخ مستويا يمكن اكله ويحسن وهو هنا كناية عن نهاية الكمد الحاصل للقلب او استعارة تشبيه تحسير
القلب واكماده بانضاج اللحم الذي يوكل وغيظا مصدر غاظه اذا اغضبه قال ابن السكيت ولا يقال اغاظه
كذا في الصحاح ووقع في القاموس انه يقال غاظه وغيظه واغاظه وهو منصوب في البيت اما على انه مفعول
لاجله اي انضجت قلبه لاجل غيظي اياه او على انه تمييز عن النسبة اي انضج غيظي اياه قلبه ومحل مجرور رتبة رفع
على الابتداء ايه والخبر اما قد تمنى ولم يطع خبر ثان واما لم يطع وقد تمنى صفة وقول حسان بن ثابت
رضي الله عنه فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا هو انشاد هذا البيت بالبا الموحدة
وسياتي قريبا انشاد صدره والباء من بنا زائدة في مفعول كفى المتعدي لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا
ان يحدث بكل ما سمع وفضلا حال وتنوينه للتفخيم وحب النبي فاعل اي فكفانا حب النبي حالة كونه فضلا عظيما
ولا يصح نصب فضلا على انه مفعول ثان لكفى لفساد المعنى وقال الفرزدق اني واياك اذ حلت بارحلنا
كمن بواديه بعد المحل ممطور حلت نزلت يقال حل المكان وحل به يحل ويحل كسرا وضما والارحل ههنا
جمع رحل وهو مسكن الرجل والجار والمجرور والظرف كلاهما يتعلق بممطور وهو صفة من المجرور بالكاف
وخرجهما على الزيادة وذلك شي لم يثبت يمكن ان يخرج بيت الفرزدق على ان من موصولة حذف صدر
صلتها اي كالذي هو ممطور بواديه بعد المحل فممطور خبر الا انه خفض لمجاورته المخفوض وقال الزمخشري
ان قدرت ال في الناس للعهد فموصولة مثل ومنهم الذين يؤذون النبي او للجنس فموصوفة مثل من المؤمنين رجال
ويحتاج الى تامل قال ابن المنير في تفسيره يحتمل ان يكون رأى ان العهد بالموصولة اشبه لان تعريف الموصول
عهدي واما اداة التعريف اللام للجنس فلا عهد ولا تعريف فناسب ذلك الموصوفة لانها نكرة ما يستبعد ان يكون
المنكور بعض العهد وقال التفتازاني في حاشيته على الكشاف فان قيل ما وجه هذا التخصيص ولم لا يجوز ان
تكون موصولة على تقدير الجنس وموصوفة على تقدير العهد قلنا مبناه على المناسبة والاستعمال اما المناسبة
فلان الجنس لابهامه يناسب الموصوفة لتنكيرها والعهد لتعيينه يناسب الموصولة لتعريفها وهذا اقرب
مما قاله ابن المنير واما الاستعمال فلان الشائع في هذا المقام هو النكرة الموصوفة اذا جعل بعضا من الجنس
كقوله تعالى من المؤمنين رجال صدقوا الاية والموصول مع الصلة اذا جعل بعضا من المعهود كقوله تعالى ومنهم
الذين يؤذون النبي والقران يفسر بعضه بعضا وقد يقال ان العلم بالجنس لا يستلزم العلم بابعاضه فتكون
باقية على التنكير ويكون المخبر بها عن البعض نكرة موصوفة وعهد الكل يستلزم عهد ابعاضه فتكون موصولة

وهذا بعد تسليمه انما يتم لما ذكرناه من وجه المناسبة والا فلا امتناع ان يعبر عن المعين بلفظ النكرة لعدم القصد الى
تعيينه وفي ان يتعين بعض من الجنس الشائع فيعبر عنه بلفظ المعرفة   وذلك عند ابي علي قال في قوله
ونعم من هو في سر واعلان   هذا عجز بيت صدره   فنعم مزكأ من ضاقت مذاهبه   وقبله وكيف
ارهب امرا او اراع به   وقد زكأت الى بشر بن مروان   وقد انشد المص البيت الاول في اوائل الباب الثالث
وانشد البيتين كلاهما فيه حيث يرجح بقوله بل يعلقان بالفعل الجامد وسياتي الكلام عليهما هناك
ويحتاج الى هو ثالث يكون مخصوصا بالمدح   ويحتاج اي بتقدير هو رابع على القول بان المخصوص خبر مبتدا
محذوف فان قلت هو كلمة اريد بها لفظها اي علم فكيف وصفت بقوله ثالث وهو نكرة قلت [illegible] واسلفنا
ان العلم قد ينكر كما في قولك مررت بسيبويه وسيبويه آخر اي ورجل آخر مسمى بسيبويه كذلك هذا اي ويحتاج الى
الى لفظ ثالث مسمى بهو   وقوله يا شاة من قنص لمن حلت له   هذا صدر بيت لعنترة عجزه
حرمت علي وليتها لم تحرم   يتعجب من حسنها وجمالها والشاة كناية عن المراة قيل اراد بها زوجة ابيه
يقول حرم علي تزوجها لتزوج ابي اياها وليتها لم تحرم اي ليت ابي لم يتزوجها حتى كانت تحل لي وقيل اراد انها
حرمت عليه باشتباك الحرب بين قبيلتها وقبيلته فتمنى الصلح وعدم الحرب بين القبيلتين ليتأتى له تزوجها
وقد انشدني شيخنا شمس الدين الغماري رحمه الله اجازة قال انشدني ابو حيان قال انشدنا جعفر بن الزبير قال
انشدني القاضي ابو حفص عمر بن عمر الفاسي لنفسه وقد اهديت له جارية فوجدها اخت سرية كان تسراها
فردها وكتب الى مهديها   يا مهدي الرشا الذي الحاظه   تركت فؤادي نصب تلك الاسهم   ريحانة كل المنى في
شمها لولا المهيمن واجتناب المحرم   ما عن قلى صرفت اليك وانما   صيد الغزالة لم يبح للمحرم   ان الغزالة قد
علمنا سرها   قبل المهاة ولستنا لم تعلم   يا ويح عنترة يقول وشفه   ما شفني فشدا ولم يتكلم   يا شاة من قنص
لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم   وقوله آل الزبير سنام المجد قد علمت   ذاك القبائل
والاثرون من عددا   المراد بالزبير هنا الزبير بن العوام حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم وابن
عمته صفية وابن اخي خديجة واول من سل سيفا في سبيل الله استشهد يوم الجمل سنة ست وثلاثين في جمادى
الاولى وسنام المجد بفتح السين المهملة اعلاه استعير من سنام البعير وعلمت بمعنى عرفت والا لزم حذف
المفعول الثاني والمراد بالقبائل قبائل العرب الواحدة قبيلة وهم بنو اب واحد والاثرون قال الجوهري
والثروة كثرة العدد وهو معطوف على سنام المجد لا على القبائل   مهما قال   بدليل قول زهير ومهما
يكن عند امرئ من خليقة   وان خالها تخفى على الناس تعلم   مر انشاد هذا البيت والكلام عليه
في فصل من الكلام الزائد   واستدل بقوله   قد اوبيت كل ماء فهي ضاوية   مهما تصب افقا
من بارق تشم   اوبيت منعت من اباء الانجال يقال ابي فلان الماء اي امتنع من شربه وآبيته انا   يجيئه
بالمد اي منعته شربه وضاوية نحيفة والبارق سحاب ذو برق وتشم تنظر الى البارق اين يمطر
واما مبتدا واسم يكن ضمير راجع اليها والظرف خبر وانث ضميرها لانه الخليقة في المعنى   هذا الظاهر في
ان يكن بالمثناة الفوقية وقد اسلفنا كلام الزمخشري فيه وكلام اليمني وهو صريح في انه بالمثناة التحتية وهو
وذلك خلاف ما قاله المص ولعل فيه روايتين بالتحتية والفوقية   كقوله لما نسجتها من جنوب وشمال
هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره   فتوضح فالمقراة لم يعف رسمها   وقبله مطلع المعلقة وهو
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل   بسقط اللوى بين الدخول فحومل   توضح والمقراة بكسر الميم موضعان
ولم يعف لم يمح ورسمها ما لصق بالارض من آثارها وهو مرفوع على انه فاعل يعف والجنوب ريح تخالف الشمال

مهبها

مهبها من مطلع سهيل الى مطلع الثريا قاله في القاموس وفيه الصبا والشمال بالفتح وتكسر الريح التي تهب من
قبل الحجر وما استقبلك عن يمينك وانت مستقبل والصحيح انه ما مهبه بين مطلع الشمس وبنات نعش
او من مطلع الشمس الى مسقط النسر الطائر ويكون اسما وصفة ولا تكاد تهب ليلا وقال فيها شمال كامير
سالنه بهمزة مفتوحة كالبيت ونسج الريحين الدار اختلافهما عليها فهذه تستر الآثار بالتراب والاخرى
عنها فلا يذهب الاثر وقيل معناه لم يختص سبب محوها في نسج الريح بل له اسباب ككثرة السنين وترادف الامطار
وغير ذلك وقيل بل معناه لم يعف رسمها من قلبي وان نسجتها الريحان والاستشهاد بهذا البيت حيث
انث الضمير العائد على ما لما فسره بالمونث وهو الريح الجنوب والشمال كما انث الضمير العائد على مهما
لما فسر بمونث وهو خليقة   قال   وهي بسيطة لا مركبة من مه وما الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزائدة   مسلم عماله
ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار خلافا لزاعمي ذلك   القول بالبساطة مذهب الجمهور ه
والقول الثاني مذكور ولا اعرف قائله والقول الثالث مذهب الخليل قال المص في حواشيه على التسهيل ينبغي لمن
قال بالبساطة ان يكتب مهمى بالياء ولمن قال اصلها ماما ان يكتبها بالالف   وكذا اذا قيل اصلها
مه وما قيل ومهما اعم من ما بمعنى اي شيء من الاشياء حقيرا او كبيرا قليلا او كثيرا بحيث لا يخرج عنه البعض
ولا يستثنى قال التفتازاني واختلفوا فيه فقيل كلاهما موضوعة لزيادة التعميم فوجه كونها اعم هو الوضع
والمناسبة على ما قيل ان الزيادة في البناء للزيادة في المعنى وقيل بمعنى الكف فما هي الشرطية والمعنى الكف
عن كل شيء ما تفعل افعل فتفيد انه ما من شيء تفعله الا وانا افعله فهو ما فوق الحالي عن الامر بالكف عن كل
شيء فالشرطية هي ما الثانية وقال الخليل اصلها ماما على ان الاولى هي الشرطية والثانية ابهامية متصلة
بها لزيادة التعميم كما في حيثما واينما وغير ذلك   وانشد لحاتم   وانك مهما تعط بطنك سوله
وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا   حاتم المذكور هو حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي الجواد المشهور
والد عدي الصحابي وهذا البيت من الحكم فان الانسان متى مال مع بطنه فاناله كل ما تشتهيه من المطاعم
والمشارب وقع في المحذور وارتكب ما يذم عليه عقلا وشرعا وكذا متى مال مع فرجه فاناله كل ما يشتهيه
ووقع في الزنا فلا شك في نيل الذم وباء بالاثم والسول بضم السين واسكان الهمزة وتخفف بابدالها واوا وهو
ما يتمناه الانسان   واستدلوا على ذلك بقوله   مهما لي الليلة مهما ليه   اودى بنعلي وسرباليه
هذا بيت واحد مقفى من بحر السريع من عروضه الاولى المطوية المكشوفة وضربها الثاني المماثل
لها وقد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في فصل الياء المفردة   من المشكل قول الشاطبي
رضي الله تعالى عنه ورحمه   ومهما تصلها او بدأت براءة   هذا صدر بيت عجزه   لتنزيلها بالسيف
لست مبسملا   ولست مبسملا جواب الشرط حذفت منه الفاء ضرورة وهو خبر في معنى النهي اي فلا
تبسمل وقوله لتنزيلها بالسيف تعليل لترك البسملة وبالسيف ظرف مستقر في محل نصب على الحال
من المضاف اليه في قوله لتنزيلها اي ملتبسة بالسيف مشيرا الى ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما انه
سال عليا كرم الله وجهه لم لم تكتب في براءة بسم الله الرحمن الرحيم فقال لان البسملة امان وبراءة ليس
فيها امان نزلت بالسيف وان قلت بماذا يتعلق لتنزيلها اذ يمتنع ان يتعلق بلست لانها لا تدل على
الحدث ولو سلم ان لها دلالة عليه امتنع لوقوعها جوابا للشرط ولا يتقدم ما في حيزه عليه قلت يتعلق
بمحذوف اي تركت ذلك لتنزيلها بالسيف والجملة معترضة بين الشرط وجوابه   فان قيل قد رد بهاه
واقعة على براءة   لك اثبات التنوين في براءة لغرض الحكاية وتكون حركته نصب حكاية ايضا

وتحه الاعراب مقدره ولك ترك التنوين معرضا عن الحكايه فتكون الفتحه الملفوظ بها فتحه اعراب وهي علامه
الجر هنا اذ براة اربعها اللفظ فهي علم فيه تاء التانيث فيمتنع من الصرف وهذا ظاهر لا خفاء به وبمله
بخلافها في قوله ومهما تصلها مع اواخر سورة هذا صدر بيت من الشاطبيه اصلها عجزه فلا تقفن
الدهر فيها فتثقلا والاواخر صفه الكلمات لكنه جمع في موضع مفرد اي اخر سوره وقوله فلا تقفن
الدهر جواب الشرط وهو نهي نصب تثقلا في جوابه باضمار ان بعد الفاء والدهر ظرف وفيها بمعنى لا ومعنى فتثقل
اي فتستثقل ويتبرم بك لان البسمله لاول السور لا لاواخرها قال الفارسي اعلم ان القارى مخير في قراته بالفصل
بالبسمله بين ثلاثه اوجه احدها ان يقف على اخر السوره ثم يقف على البسملة لان الوقف عليها تام ان اعتقد ان البسمله
ايه من السوره وان لم يعتقد فالوقف اكد والثاني ان يصل اخر السوره بالبسمله والبسمله باول السوره لان
وصل القراء بعضه ببعض جائز الا ما يودي وصله الى القبح كوصل انهم اصحاب النار الذين يحملون وهو قوله تعالى
الذين يحملون العرش ومن حوله والثالث ان يقف على اخر السوره ثم تصل البسمله باول السوره وهذا الوجه
هو المختار لما فيه من الاشعار بانها من المستانفه واما عكس هذا الوجه وهو ان توصل البسمله باخر السوره
ويوقف عليها ثم يبتدا بالسوره فغير جائز واما هنا فيتعين كونها طرفا لتصل ستقديره اي وقت تصل
براة او مفعولا به حذف عامله لا مفعولا ذلك بل يجوز ان يكون عباره عن المصدر فتكون في محل نصب تصل
على انها مفعول مطلق يعني اي وصل تصل سوا كان باخر سوره او باخرايه وان ترك البسمله في براه مطلوب سواء
ابتدات بها اي وصلتها باخر سوره اي سوره كانت الانفال اوغيرها او وصلتها باخر ايه من اي سوره كانت
وقول بعض شارحي الشاطبيه ان المراد وصلها باخر الانفال قصور والـ على حد قوله اذا كنت ترضيه
ويرضيك صاحب جهارا فكن في الغيب احفظ للود هذا مما استدل به ابن مالك على انه يجوز اضمار
الفضله المستغنى عنها مع العامل الملغى نحو ضربته وضربني زيد وهو دليل ظاهر والجمهور يوجبون الحذف
لانه يلزم عليه الاضمار قبل الذكر لا لحاجه اذ الغرض انه مما يجوز حذفه ولم يوجبه ابن مالك بل جعل الحذف اولى والاثبات
قليل والبيت شاهد له كما تقدم اسم بدليل التنوين في قولك معا ودخول الجار في حكايه سيبويه
ذهبت من معهم وقراه بعضهم هذا ذكر من معي وجه الاستدلال انه لم يخرج عن المعاني الثلاث
المذكوره بعد في المتن بحيث يكون اسما لموضع الاجتماع او لزمانه بجواز ان يلحقها التنوين وهو ايه الاسميه وحيث
يكون اسما مراد فالعند بجواز ان تدخل عليها من الجار لحكايه سيبويه كذلك المثال وقراه بعضهم هذا ذكر من
معي بتنوين ذكر وكسر ميم من ودخول الجار على كلمه دليل على انها اسم وتسكين عينه لغه غنم وربيعه
لا ضروره خلافا لسيبويه غنم بفتح الغين المعجمه وسكون النون قال الجوهري ابو حي من تغلب ابن وائل وفي
القاموس وغنم بن تغلب بن وائل ابو حي وفي العرب ربيعه الفرس وهو ابن نزار بن معد بن عدنان ابو قبيله والعلم
اصحاب هذه اللغه وفي عقيل ربيعتان وفي تميم ربيعتان وربيعه ابو حي من هوازن وانتصر في التسهيل على
حكايه هذه اللغه عن ربيعه فقال ومع للصحبه اللايقه بالمذكور وتسكين عينها قبل حركه وكسرها قبل سكون لغه
ربيعيه وافاد ما لم يتعرض له المص وهو ان عينها تسكن قبل حركه نحو حيث معك وتكسر قبل سكون نحو جئت مع
الرجل وكون هذه لغه غنم انما حكاها صاحب المحكم ولم يحفظ سيبويه ان السكون فيها لغه فجعله من ضرورات
الشعر قال وقد جعلها الشاعر كهل حين اضطر فقال فريشي منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم لماما
الريش بكسر الراء والرياش بمعنى وهو اللباس الفاخر وقال الريش والرياش المال والخصب والمعاش والريش
مصدر اصله رقولك ريشت السهم اذا الزقت عليه الريش وريشت فلانا اذا اصلحت حاله وقد جوز هذا الاخير

في البيت

٩٩

في البيت اي واصلاح حالي منكم ويقال فلان يزورنا لماما بكسر اللام اي يزورنا غبا حينا بعد حين وقد
حان طرفا مخبرا به في نحو قوله افيقوا بني حرب فاهواونا معا امرهم بترك ما هم عليه من الغفله وعدم
وعدم الاستعداد فشبه ما هم عليه من ذلك بالسكر والاغماء وشبه ترك ذلك بالصحو فاستعمل فيه الافاقه اذ
هي زوال السكر ونحوه والاهواء جمع الهوى مقصورا وهو هوى النفس والواو حاليه اي اسعوا في حال اجماع
اهوانا قبل ان تتفرق فلا تنفعكم الافاقه عند تفرقها التمكن العدو حق وامتداد طمعه اليكم وقيل هي حاليه
والخبر محذوف ود والحال هو الضمير المستكن في ذلك الخبر اي واهواونا كائنه معا وعلى هذا فتتعلق معا
محذوف ايضا اي واهواونا كائنه في حال كونها معا وهذا تكلف لا داعي اليه وقد عادل بينهما من قال
كنت وحي لبيد عرواحد نرمي جميعا ونرامي معا ان قصد بما شاهد هذا البيت بيان وجه النظر الذي
اشار اليه في قول ثعلب ان جاآ جميعا يحتمل ان فعلهما في وقت او وقتين وجاآ معا متعين لاتحاد الوقت فلا يرتضي ذلك
ردا على ثعلب فتامله ويستعمل معا للجماعة كما تستعمل للاثنين قال اذا حنت الاولى سجعن لها
معا وقالت الخنسا وافنى رجالي فبادوا معا فاصبح قلبي بهم مستفزا الاولى صفه لمحذوف
يعني اذا حنت الحمامه الاولى اي صوتت وسجعن معا اي هدرن جميعا لاجل تصويتها فقد استعمل معا في
جمع المونث وافنى اي الدهر او الموت فبادوا اهلكوا معا اي جميعا بحيث لم يبق منهم احد فاستعمل معا في جمع
المذكر ومستفزا بفتح الفا اسم مفعول اي مستخفا يقال استفزه الخوف اذا استخفه واعلم انه اختلف في حركه
مع اذا نونت فذهب الخليل وسيبويه الى انها فتحه اعراب والكلمه ثنائيه في حالة الافراد كما كانت في حالة الاضافه
وذهب يونس والاخفش الى ان الفتحه فيها كالفتحه في فتى لانها حين افردت ردت اليها لامها المحذوفه فصارت
اسما مقصورا قال ابن مالك وهو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا فيوقعون معا في موضع رفع كما
توقع الاسما المقصوره نحو هم عدى ولو كان باقيا على النقص لقيل الزيدان مع كما قال هم يد واحده على من سواهم
واعترض بان معا ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قال حتى قال واسم شرط كقوله متى اضع العمامه
تعرفوني هذا عجز بيت لسحيم ورثيل صدره انا ابن جلا وطلاع الثنايا وبعد هذا البيت فان
مكاننا من حميري مكان الليث من وسط العرين وقد انشد المص الصدر الاول كله في الباب الخامس في تراجم
الحروف حيث ترجم على حذف الموصوف وانشد بعض هذا الصدر في فصل غير والظاهر ان الياء المشدده
في حميري زائده كما في دواري واحمري ونحوهما اي فان مكاننا من حمير وهي قبيله من اليمن منها كانت الملوك في
العصور الاول ويحتمل ان يكون ياء النسب وحذف الموصوف اي فان مكاننا من نسب حميري والليث الاسد
والعرين ماواه الذي يالفه الشاعر يقول انا المتقحم للامور العظام متى اضع العمامه عن راسي تعرفوني فلست بمجهول
فان مكاننا من حمير مكان الليث من وسط عرينه اي انا اشرف بني حمير وقال ان الحجاج ابن يوسف لما قدم العراق
واليا امر ان ينادى الصلوة جامعه فاجتمع الناس في المسجد الجامع فصعد المنبر متلثما فوقف ساعه ثم انشد
انا ابن جلا وطلاع الثنايا البيتين وقال ساعده اخيل برقا متى حاب له زجل اي من سحاب حاب
اي ثقيل المشي له تصوت اخيل بضم الهمزه مضارع اخلت يقال اخيلنا واخلنا اي شمنا سحابه
مخيله للمطر وحاب والظاهر انه بمعنى دان قال الجوهري وكل دان فهو حاب والمص فسره بتثقيل المشي ولم
اقف عليه والزجل بزاي وجيم مفتوحتين الصوت يقال سحاب زجل بفتح الزاي وكسر الجيم اي ذو رعد وهو
معنى قول المص له تصويت وكذلك اختلفوا في قول ابي ذويب يصف السحاب شربن بماء البحر ثم
ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج هذا مما انشد شاهدا على ان الباء تزاد للتبعيض

لبيد واحد

انشدوه

يعني من اي شربن من ماء البحر واللجج جمع لجة وهي معظم الماء والنئيج المر السريع مع الصوت ويقال ان السحاب
في بعض الاماكن يدنو من البحر المليح فتفتح فيه خراطيم عظيمة فتشرب من مائه فيكون صوت شديد يزعج ثم تذهب صاعدة
الى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب باذن الله في زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى ولذلك
والى هذا اشير بعضهم حين يقول متعد راعن هذه ارسل بها الى محذوحه كالبحر يعطي السحاب وماله
فضل عليه لانه من مائه   **قد وحد قال**   ومن الكثير فيه منذ قوله   وربع عفت آثاره منذ ازمان
هذا العجز بيت مصرع لامرء القيس صدره   قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان   ولم اقف في عرفان بكسر العين
على غير قول صاحب القاموس وعرفان كعثمان دعمية منتهومه والربع المنزل وعفت درست وانمحت وآثاره
جمع اثر وهي آياته وهي العلامات جمع اية ووزنها فَعَلَة بتحريك العين وهي في الاصل او عند سيبويه وقال
لان باب طويت اكثر من باب حييت وقال الفراء وزنها في الاصل فاعلة فحذفت لامها تخفيفا   ومن القليل
في منذ قوله   اقوين منذ حجج ومنذ دهر   هذا العجز بيت مصرع من بحر الكامل صدره   لمن الديار بقنة
الحجر   والحجر بكسر الحاء منازل ثمود بناحية الشام عند وادي القرى قال تعالى كذب اصحاب الحجر المرسلين
وقنتها اعلاها واقوين خلون من سكانهن والحجج بكسر الحاء جمع حجة بالكسر ايضا وهي السنة   فقال المبرد
وابن السراج والفارسي مبتدآن وما بعدهما خبر   هذا الاعراب هو الذي اختاره ابن الحاجب في كافيته
وصرح في غيرها بانه مذهب المحققين لكنه استشكل بعدة لمذ ومنذ في الظروف مع احتياله لهذا الاعراب فيما اداه
كونهما مبتدأين مساق لكونهما ظرفين ولم اعثر له على جواب عن هذا البحث فتامله ومما استشكل به الابتداء
ان قيل ما الموجب لتقدم هذا المبتدا وهلا جاز يومان منذ كما تقول يومان امد ذلك والجواب بانهم اجروها
واقعة مجرى الخافضة في انها لا تدخل على اسم الزمان   وقال الاخفش والزجاج والزجاجي ظرفان مخبر
بهما عما بعدهما ومعناه بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان والخفاء عاقبة هذا التعسف
قال ابن الحاجب هذا المذهب وهم لان المعنى واللفظ يأباه اما المعنى فلانك تخبر عن جميع المدة بانها
يومان وذلك محقق واما اللفظ فلان يومان نكرة لا مصحح لها فلا يستقيم ان يكون مبتدأ فان قيل تقدم الخبر
الظرف على المبتدا المنكر مصحح له وههنا كذلك فيكون المصحح موجودا فالجواب ان مجرد ذلك لا يكون مصححا
وانما يكون مصححا ان لو كان الظرف المتقدم طرفا للمبتدا كقولك في الدار رجل وفي الجمعة صلاة وجميع المدة في
قولنا جميع المدة يومان ليس ظرفا لليومان اذ لو كان ظرفا له لكان زائدا عليه نحو في رمضان جمعات وليس جميع
المدة زائدا عليه اذ ليس المعنى في جميع اثنا الزمن يومان بل المراد انه هو   كقوله   ما زال مذ عقدت
يداه ازاره   هذا صدر بيت للفرزدق يرثي يزيد بن المهلب عجزه   فسما وادرك خمسة الاشبار
وخبر زال قوله بعد هذا البيت   يدني خوافق تكتنفي في ظل حنبط العبار مثار   وسما ارتفع وادرك لحق
والمراد بخمسة الاشبار مقدار ارتفاع قامته او موضع قبره يدني يقرب خوافق اي رايات تخفق وتضطرب
من خوافق مر ايات اخر كذلك ملتفي تحتع في ظل مكان اغتبط غباره اي لم يثر قتل ذلك وهو العثير المثلثة من
قولك اغتبطت الارض اذا احتفرت فيها حفرة لم تحفر قبل والمثار المرفوع يقال ثار الغبار ارتفع واثاره فلان
رفعه يقول لم يزل هذا الذي مذ عقد ازاره سنه ارتفع وبلغ مبلغ الرجال او مات ودفن في خمسة اشبار
من الارض امير ايقود الجيوش ويقاتل في الاماكن التي لم يقاتل فيها قبله احد ولا اثار لها غبارا احد انا اره هو
وقوله   وما زلت ابغي المال مذ انا يافع   اليافع هو الغلام الذي راهق العشرين يقال
يفع وايفع فهو يافع ولا يقال موفع كذا في القاموس ولم يحك في الصحاح يفع بدون الف وانما قال ايفع الغلام

اي ارتفع وهو يافع ولا يقال موفع وهذا من النوادر   **قال**   واصل مذ منذ بدليل رجوعهم الى الضم حال مد ملاقاة
الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا   يجوز ان يكون الضم على الاتباع وآثروه على
الكسر استثقالا للخروج اليه من الضم وان كانوا يفعلونه في بعض الاحيان وعليه لا ينهض هذا الدليل
وقال بعضهم مذ من طويل فيضم مع عدم الساكن   يحتمل ان يكون وهضم للاتباع ايضا مع الالتزام ان اصل الكلمة
منذ فحذف منها النون ولا ينهض الدليل ايضا والله تعالى اعلم   **حرف النون النون المفرده قال**
احدها نون التوكيد وهي خفيفة وثقيلة   لا ثاني فتتم بنون التوكيد اليه الخ هذا المحل ان المقسم اولا هو
النون المفرده ولا تصدق على الثقيلة اللهم الا ان يقال اراد المفرده خطا   واما قوله   اقائلن
احضروا الشهودا   فضرورة سوغها شبه الفعل بالوصف   قبل هذا البيت   اريت ان جاءت به املودا
مرجلا ويلبس البرودا   ارايت اصله ارايت لكن حذفت الهمزة تخفيفا قال الشاعر صاح هل ريت او سمعت
براع   رد في الضرع ما قرى في الحلاب   وقال ابو الاسود الدؤلي   اريت امرا كنت لم ابله   اتاني فقال اتخذني
خليلا   وقال آخر   اريتك ان منعت كلام ليلى اتمنعني على ليلى البكاء   والاملود بضم الهمزة الغصن الناعم
والمرجل الذي شعره بين الجعودة والسبوطة يقول آخر نحو ان جاءت هذه المراة تشاب يتزوجها رجل الشعر
حسن اللباس كالغصن الناعم آمرا باحضار الشهود لعقد نكاحها عليه ينكر وقوع ذلك منه ولقائل ان
يقول لا نسلم ان في قوله اقائلن توكيدا بالنون لاحتمال ان تكون اصله اقائلين ان فحذفت الهمزة اعتباطا ثم ادغم
التنوين في نون ان على حد لكنا هو الله ربي كما قيل في نعم العون انا كيد الاسم بالنون الثقيلة في قوله يا ليت
شعري عنكم حنيفا   اشاهرن بعدنا السيوفا   متحتم والثاني فيه هذا الاحتمال وحنيف مرخم حنيفة
وهي قبيلة وحرف النداء محذوف وههنا بحث وهو ان اسم الفاعل عند اتصال نون التاكيد به هل يبنى شبهه
بفعل الامر وان الحق الافعال بهذه النون اذ تلحقه بلا شرط واما غيره من الافعال فانها لا تلحقه الا بشرط
هذا مما لم ار فيه نصا ولكن سمعت شيوخنا ينشدون البيت الذي اوردته المعنى بضم اللام من اقائلن ولم
اقف عليه مضبوطا كذلك في كتاب معتمد فان ثبتت الرواية فيه على هذا الوجه علم ان العرب لا تبنيه عند
اتصال هذه النون المتصلة به لكن يسال حينئذ لم اعرب مع قيام المقتضي للبناء   وشذ قوله   فاحربه
بطول فقر واحربا   هذا عجز بيت صدره   ومستبدل من بعد غضبي صريمه   قال الجوهري
وغضبي مائة من الابل وهو معرفة لا تنون ولا تدخلها الالف واللام وانشد البيت الا انه قال ومستخلف
مكان ومستبدل قال والصريمة القطعة من الابل نحو الثلاثين وفي القاموس والصرمة بالكسر القطعة من
الابل ما بين العشرين الى الثلاثين او الى الخمسين والاربعين او ما بين العشر الى الاربعين او ما بين عشرة الى
بضع عشرة   وشذ قوله   دامن سعدك ان رحمت متيما   لولاك لم يك للصبابة جانحا
المتيم الذي ذلله الحب وعبده لمحبوبه والصبابة بالفتح رقة الشوق وحرارته وجانحا مائلا قال تعالى وان
جنحوا للسلم فاجنح لها   والذي سهله انه بمعنى افعل   لو قال بمعنى ليفعل لكان اولى اذ فاعل
دام في البيت اسم ظاهر ولا يرفعه افعل فلا يحل دم محل لدم وقد يقال اراد بافعل ما يدل عليه وهو
الامر لا خصوصية الصيغة وكانه قال بمعنى الامر فيصدق على مثل ليدم   وان كان مستقبلا
اكد بهما وجوبا الخ   قسم المصنف في توضيحه على الافعال المضارع بالنسبة الى تاكيده بالنون الى خمس
حالات احدها ان يكون تاكيده بها واجبا وذلك اذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه
بفاصل نحو وتالله لاكيدن اصنامكم ولا يجوز توكيده بها اذا كان منفيا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف اذ التقدير

سلخ معناها

الامر

خبره

ملوم

صوابه خوانق من خرائق

لعله واثاره

بمنا محل دام

اضا ترتنع

لا تفتنوه اوطارحا الا كفرا ما بزكبيرا اقسم او دار منصوبا من اللام مثل وايم منتم او فتلتم الى الله تحشرون والثاني
ان يكون قريبا من الواجب وذلك اذا كان شرطا الا ان المؤكد بما نحو واما تخافن فاما تذهبن فاما ترين ومن ترك
توكيده قوله يا صاح اما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي وهو قليل وقيل مختص
بالضرورة والثالثة ان يكون كثيرا وذلك اذا وقع بعد اداة طلب كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا الرابعة
ان يكون قليلا وذلك بعد لا النافية وما الزائدة التي لم تسبق بان كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن
الذين ظلموا منكم خاصة وقوله ومن عضة ما ينبتن شكيرها وقوله قليلا به ما يحمدنك وارث الخامسة
ان يكون اقل وذلك بعد لم وبعد اداة جزاء غير اما كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما وكقوله من تثقفن منهم
فليس بآيب وقد اخل المص في المغني بذكر هذا القسم الاخير وكان اراد بالقريب من الوجوب التاكيد
الذي كثر استعماله جدا بحيث لا يعثر على تركه الا نادرا وقد عرفت انه جعل ما في كل من قوله ما ينبتن وقوله ما يحمدنك
زائدة ولا ادري ما الوجه الذي عين ذلك اذ يحتمل في ما ينبتن ان يكون نافية وفي ما يحمدنك ان يكون مصدرية والتقدير
قليلا به حمد الوارث اياك والعضة واحدة العضاه وهي شجر عظيم لها شوك والشكير ما ينبت حول الشجر
من اصلها على حد قوله لم يوفون بالجار هذا بعض بيت كاملا في فصل لم من حرف اللام
وهو لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وقد مر الكلام عليه هنالك وهو نون
زائدة ساكنة تلحق الاخر لغير توكيد زاد الحديثي ولا يكون جزء عربيا احترازا من نحو احد اطلو وقد تطر
لان المراد بلحوقها الاخر تبعيتها له اما معنى انها لا زمة الاخر حركة الكلمة واما معنى عدم امكان التلفظ بها بدون
حركة الاخر والنون في احد اطلو ليست كذلك فلم تدخل فلا حاجة الى قيد تخرجها ونون ضيفن للطفيلي
لانها متحركة يعني مع انها زائدة قال الجوهري والضيفن الذي يجي مع الضيف والنون زائدة وهو فعلن
وليس بفيعل قال الشاعر اذا جاء ضيف جاء للضيف ضيفن فاودى بما تقرى الضيوف الضيافن
وفي القاموس والصنعفن يجي مع الضيف متطفلا فزاد قيد التطفل وهو حسن ونون منكسر وانكسر
لانها غير آخر كان اللائق ان يقول لانها لم تلحق الاخر لان القيد المحترز به هو قوله يلحق الاخر ولهذا لو
سميت رجلا بنحو ذلك التنوين تعينه مع زوال التنكير هذا الذي قاله المص هو بعينه كلام ابن الحاجب ولقائل
ان يقول لا تم ان التنوين في رجل حال علميته هو التنوين الذي كان فيه حال تنكيره ولم لا يجوز ان يكون التنوين قبل العلمية
للتنكير وبعدها للتمكين لا بد له من دليل وايضا فانه يرد عليه اذا سمي به حكم وان التنوين ثابت فيه مع كونه علما
وتنوينه في الاصل للتنكير وايضا لا منافاة بين التنكير والتمكين فلم لا يجوز ان يقال ان التنوين في رجل قبل التسمية
به للتمكين والتنكير اما كونه للتمكين فلان الاسم منصرف واما كونه للتنكير فلانه وضع لشي لا بعينه فان سمي به ثبت
المانع من اعتبار التنكير وبقي التمكين فتمحض كونه تنوين تمكين والله اعلم بالصواب وقيل هو عوض من
الفتحة نصبا ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض عنها الكسر فما هذا العوض الثاني
حكى الرضي عن بعضهم انه يقول عوض من منع الفتحة فيحتمل بعض الطلبة ان هذا لا يرد عليه اعتراض المص الا بتكلف ان
هذا القائل يرى ان الكسر عوض من الفتحة والتنوين عوض من منعها وهذا غير ظاهر لان منع الفتحة امر ملازم لهذه
الكلمة فلو كان التنوين عوضا عنه لاجتمع العوض والمعوض منه قال لا عوض من فتحة اليا وفتحها النائبة عن
الكسر احسن في قوله النائبة عن الكسر وان فيه اشارة الى الجواب عن استشكال بعضهم استثقال
الفتحة على اليا مع انها في نفسها خفيفة وذلك لانها هنا نائبة عن الكسرة التي حق هذه الكلمة ان تعرب بها والكسرة
على اليا ثقيلة بلا شك فاعطي نايبها وهو الفتحة حكمها في الاستثقال فحذفت اذ لو صح لعوض عن

حركات

حركات حبلى قد منع هذه الملازمة بناء على ان التعويض في نحو جوار انما هو عن حركة تعذر التلفظ بها ولكنها
حذفت استثقالا لا تعوض والحركة في نحو حبلى متعذرة لا سبيل الى النطق بها اصلا فترك التعويض واكتفى
بتقديرها ولك ان تقول نحو حبلى احق بالتعويض من جوار لامتناع التلفظ بالحركة فيها دون جوار وانه اذا
قيل في جيأل علما للرجل الخ جيأل علم للضبع وهو من قبيل المؤنث فاذا سمي به مذكر منع الصرف لانه
زايد على الثلاثة كما لو سمي بسعاد وزينب والثاني كجندل هو بجيم ونون مفتوحتين
ودال مكسورة بعدها لام وهو الموضع الذي فيه حجارة وتنوين الترنم وهو اللاحق القوافي المطلقة
وكذا للصدور المقفاة كقوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل او الصدور المصرعة كقوله
قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان والفرق بين المقفى والمصرع مقرر في فن العروض وقد اشبعت الكلام عليه
في شرحي للخزرجية المسمى الغامزة على خبايا الرامزة والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين
انه جي به لقطع الترنم ممن صرح بذلك ابن السراج في اصوله قال ان عقيل فقولهم تنوين الترنم كقولهم داود
القياسي وفي الحديث ان القدرية مجوس هذه الامة وداود القياسي نفى القياس والقدرية ينفون القدر
ويقولون الامر انف قال المص في حواشيه على التسهيل وليس بشي لانهم اثبتوا القدر لانفسهم واما داود فنفاه
فلا يعلمهم يتقولونه ولا يختص هذا التنوين بالاسم بدليل قوله وقولي ان اصبت لقد اصابن
هذا عجز بيت مقتضى صدره اقلي اللوم عاذل والعتابن واللوم بفتح اللام العذل بالذال المعجمة وعاذل ترخيم
عاذلة والعتاب الموجدة والغضب ومثل هذا في تنوين الفعل قوله دا بنت اروى والديون تقضى
واروى اسم امراة وقوله لما تزل برحالنا وكان قدن هذا عجز بيت للنابغة صدره
ازف الترحل غير ان ركابنا وقد مر انشاده والكلام عليه في فصل قد من حرف القاف كقول رؤبة
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن هذه صفة مكان قفر خال من الانيس في مغان بعيدة الاطراف والقاتم
الشديد السواد يقال اسود قاتم بالميم وقاتن بالنون حكاه ابن السكيت ومكان قاتم الاعماق مغبر النواحي
لذا في الصحاح وفيها ايضا والعمق والعمق ما بعد من اطراف المفاوز ومنه قول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي
المخترقن والمخترق بضم الميم وفتح الراء المحل الذي تخترقه الريح اي تهب فيه وتمر ومعنى كونه خاويا انه
لا شي فيه يمنع الريح من المرور به فهو خالي الجوف تهب الريح فيه وتمر بسهولة من غير عائق وقد انشد المص هذا
البيت ثانيا في فصل الواو المفردة من حرف الواو وفايدته الفرق بين الوقف والوصل اذ لو بقي على
اصله وقيل المخترق باسكان القاف لم يعلم السامع هل المنشد واقف او واصل بان يقول لانه شعر فتسكين الآخر
لاجل ان الوزن يقتضيه لا لاجل الوقف الا ترى انك تنشد الابيات اليائية التي لا حرف صوتا بعضها ببعض من
غير وقف مع المحافظة على سكون الآخر من كل بيت فتعلم ان ذلك للوزن لا للوقف واذا كان كذلك نحى هذا التنوين
مؤذنا بالوقف يحصل الفرق بين حالته وحالة الوصل كما ذكر المص قال ويثبت في الوقف قد تنازع
في ذلك فان الزمخشري قال في احاجيه حيث اشار الى تنوين الترنم هو التنوين الذي يقع في انشاد الشعر
مكان حرف الاطلاق اذا وصل المنشد ولم يقف فهذا نص في انه يكون في حالة الوقف كقوله ويوم دخلت
الخدر خدر عنيزة هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس عجزه فقالت لك الويلات انك مرجلي
قال بعض شارحي المعلقات الخدر الهودج ويستعار للستر والحجلة وغيرهما ومنه قولهم جارية مخدرة اي
مقصورة في خدرها لا تبرز منه وعنيزة بعين مهملة مضمومة فنون فياء مصغر فزاي فهاء بانيث اسم محبوبته
وهي ابنة عمه وقيل هي لقب لها واسمها فاطمة وقيل بل اسمها عنيزة وفاطمة غيرها والويلات جمع ويلة والويلة والويل

العبورة

كيف يرد السامع في الوقف والقاف التي في آخر الكلمة ساكن فلذا تم

سليمانا

للتمكين

معاصر
معاصر

شدة العذاب وزعم بعضهم منها الدنى معرض الدعاء عليه والعرب تفعل ذلك صرفا للعين الكمال عن المدعو عليه ومنه
قولهم قاتله الله ما افصحه ومعنى انك مرجلي انك تصبرني راحلة لعقرك ظهر بعيري وللمنادى المضموم
كقوله سلام الله يا مطر عليها هذا صدر بيت عجزه وليس عليك يا مطر السلام ومطر اسم رجل
وبقوله اقول في الثاني دون الاول لان الاول تنوين التمكين لان الضرورة ابلحت صرفه فيه نظر لان وجود
العلتين في الاسم وانما حمله على ذلك قولهم نحو صرف غير المنصرف للضرورة وفيه من الاشكال ما ذكرناه فينبغي
ان يحمل كلامهم على انه يجوز للمضطر ان يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار ادخال التنوين عليه ولا يكون هذا
التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين المحققتين وانما يكون تنوين الضرورة وعما قاله نظر لان
الذي حكاه سماه تنوينا فدل هذا على انه سمعه في الوصل دون الوقف اذا كان هذا النظر صحيحا امكن
ان يورد مثله على ابن مالك فيقال ان سيبويه سمى ما هو الترنم تنوينا لهو دليل على انه سمعه في الوصل دون الوقف
ويرجح بذلك ما حكيناه عن الزمخشري وهذا اعتراف منه بانه تنوين الصرف لان الذي كان قبل التسمية
حكي بعدها لكنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان
من الصرف فثبت انه قسم براسه وان كان المحكي تنوين صرف ونظير هذا قول من زيد في حكاية من قال ضربت زيدا
فالفتحة على الدال في لفظ من حكيت لفظه حركة اعراب واما التي ... انت ملبست حركة اعراب قطعا والا لزم
نصبه حين المبتداء بلا ناسخ وانما هي حركة حكيت بصورتها الحركة الاعرابية وما يقتضيه العامل في كلامك
من رفع الخبر مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الحكاية فان قلت قوله بانه تنوين الصرف لا يجوز ان يتعلق
بالمصدر الذي هو اعتراف لانه قد وصف بقوله منه وعمله بعد الوصف ممتنع فبما اذا يتعلق قلت نحمله
على انه ظرف مستقر وقع صفة ثانية للمصدر اي وهذا اعتراف كاين منه ملتبس بانه تنوين الصرف الرابع
نون الوقاية صرح ابن الحاجب في اماليه بان نون الوقاية كحرف المضارعة ليست بكلمة وانما هي كالالف
في ضارب والميم في مخرج والالف في سكرى وغضبى واطال الكلام فيه وعليه فلا ينبغي عدها في اقسام النون لانها
حرف كلمة لا كلمة احدها الفعل متصرفا كان نحو اكرمني او جامدا نحو عساني وما خلاني وما عداني
وحاشاني ان قدرت فعلا قد يعترض هذا بان نون الوقاية انما تدخل في الفعل لتقي آخره من الكسر
وذلك لا يتاتى في الفعل الذي آخره الف فهلا قال عساي وما خلاي مثلا بغير نون وجوابه انهم فعلوا ذلك
اجراء لباب الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو الصحيح اللام ولو لم تجلب له نون الوقاية
لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون واما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي
مضرورة هذا بيت من مشطور السريع وقبله عددت قومي كعديد الطيس والطيس هنا الكثير من الرمل
والماء وغيرهما وقد انشده المص في فصل قد من حرف القاف فما انشده هنا وسبق الكلام فيه هناك فقيل
النون الباقية نون الرفع هذا هو راي الجزولي ووجهه ان الثقل جاء من نون الوقاية لا من نون الاعراب
فحذف ما حدث منه الثقل وقيل نون الوقاية وهو الصحيح هذا هو مذهب سيبويه ووجهه
ان نون الاعراب معرضة للحذف بالجازم والناصب فعد الفها في السعة بخلاف نون الوقاية فانه لم يولف
حذفها فكانت احق بالبقاء عند عروض ما يقتضي الحذف وقد جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة
كقوله تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات اذا فليني ولا يجوز ان يكون المحذوف نون الضمير اذ الفاعل
لا يحذف على ان بعضهم راى ان النون الباقية في فليني نون الوقاية واقدم على حذف الفاعل وقد تعرض المص لهذه
المسئلة في الباب الخامس حيث صرح بما ذكرنا اما كن لحذف بقوله اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او كونه ثانيا

اولى الثاني اسم الفعل ظاهر هذا الكلام انه لا بد من الاتيان بنون الوقاية مع اسم الفعل ونص الرضي
على خلافه فقال يجوز الحاقها اسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست افعالا في الاصل
وغالبه الحذف مع لعل نحو لعلي ءاتيكم منها بقبس ونحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات ومن ثبوتها
معها قول الشاعر فقلت اعيراني القدوم لعلني اخط بها قبرا لابيض ماجد وقليلة مع ليت مثاله قول زيد
الخيل كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي ونص سيبويه على ان الحذف مع ليت ضرورة وهو
ظاهر ما في المفصل وقال الفراء ليتي ولينني جائز وظاهره انه يجوز في الاختيار والمص لم يتعرض لان ذلك ضرورة
كما تعرض لذكرها في بعض المحال واشعر ذلك بانه يستعمل في النثر والنظم قليلا ويلحق ايضا قبل الياء المحفوض
بمن وعن الا في الضرورة مثال عدم الحاقها بهما للضرورة قول الشاعر ايها السائل عنهم وعني لست
من قيس ولا قيس مني وهذا بيت واحد مقفى من بحر الرمل وقبل المضاف اليها لدن او قد او قط الا في
قليل من الكلام يعني وقبل الياء المضاف اليها لدن نحو قد بلغت من لدني عذرا بالتشديد وبه قرا الاكثرون
وقراء نافع وابو بكر لدني بالتخفيف قال ابن مالك وزعم سيبويه ان عدم لحاق نون الوقاية للدن من الضرورات وليس
كذلك لهذه القراءة الثابتة في السبع ولا يجوز ان يكون الاسم فيها لد والنون للوقاية لان لد متحرك الاخر والنون انما اتي بها
لتصون الاخر من الحركة وانما يقال في لد مضافا لدي نص عليه سيبويه واما قد وقط المضافان الى الياء
فقدني وقطني بالنون فيهما اعرف من قدي وقطي بتركها كذا قال ابن مالك وظاهره وظاهر كلام المص جواز الوجهين
في الاختيار وقد نص قوم على ان الحذف معهما ضرورة وقوله امسلمني الى قومي شراحي انشد
المص هذا المصراع ثانيا في الباب الخامس في تزاحم الحذوف حيث ترجح على حذف التنوين وزعم هشام
ان الذي في مسلمني ونحوه تنوين لا نون وبنى ذلك على قوله في ضاربي ان الياء منصوبة ولا يمكنه ان يدعي
ان الياء مخفوضة على انها مضاف اليه لان التنوين والاضافة لا يجتمعان فانه موذن بالانفصال وهي موذنة
بالاتصال وقد نظمت في اثناء تاليفي لهذا الشرح لغزا انشدته في يوم الخميس الثامن والعشرين من شهر ربيع الاخر
ومالي بما به فقلت اتدرون من فيه الى الكيس نسبة وعنه زكت من النحاة منابت يقول بان اسما يضاف
حقيقة وتنوينه عند الاضافة ثابت وحكي ان ابن كيسان يقول في كاين اذا استعملت بدون من بعدها كما في
قول الشاعر كاين قايل للحق يقضي ويرمى بالقبيح من الكلام ان جر الاسم الواقع بعدها انما هو باضافة كاين
اليه حملا على كم الخبرية لانها بمعناها ونونها انما هو تنوين اي وقد ثبت مع الاضافة وذهب غيره الى ان الجر
بعدها بمن محذوفة لان ثبوتها هو الغالب في الاستعمال واللغز انما يتخرج على قول ابن كيسان وفي قولي من فيه الى
اللبس حسبه اشارة اليه ونرده قول الشاعر وليس الموافيني ليرفد خائبا وفي الحديث غير
الدجال اخوفني عليكم والتنوين لا يجامع الالف واللام والاسم التفضيل لكونه غير منصرف اما المصراع
فانشده ثانيا في مرجعه حذف التنوين في الباب الخامس والموافيني الجائي الى يقال وافيت القوم اي اتيتهم
كذا في القاموس وليرفد ليعطى ويجاز والخائب الذي لم ينل مطلوبه واما الحديث ففيه ثلاثة اسئلة احدها
في اخوف وانه يقتضي ان غير الدجال خائف فان اصل اسم التفضيل ان يكون من الثلاثي المبني للفاعل وانما
المعنى ان غير الدجال مخوف منه والثاني في الياء فان افعل التفضيل انما يضاف الى بعضه والياء لا تقبل
لا تقبل ذلك والثالث في لحاق النون وجواب هذا الاخير ان افعل التفضيل شبيه بافعل في التعجب
فلحقته نون الوقاية حملا عليه وجواب الاول ان فعله امّا خاف او خيف او اخاف والجميع ممكن لما خيف
موافق للمعنى ولكن يكون من باب اشغل من ذات النحيين ويكون الاصل اخوف مخوفاتي ثم حذف المضاف

وبهذا التقرير اندفع السوال الثاني واما خاف فعلى ان يكون من وصف المعاني بما توصف به الذوات مثل
شعر شاعر وموت مايت وعجب عاجب واصل الحديث حوف عمر الدجال احوف خوفني ثم حذف الخوفان
وخلفها عمر والبا فصار غير الدجال احوفني واما اخاف فعلى ان الاصل غير الدجال احوف مخيفاتي ثم حذف
المضاف وقد تضمن هذا الجواب والجواب الثاني الجواب عن السوال الثاني ويتبين على الاوجه الثلاثة انه لا بد من
تقدير مضاف واما على الوجه الاول فيحتاج الى تقدير مضافين وفي الصحاح انه يقال بجلي ولا يقال
بجلني وليس كذلك الذي في الصحاح نصه وبجل بمعنى حسب قال الاخفش هي ساكنة ابدا يقولون
بجلك كما يقولون قطك الا انهم لا يقولون بجلني كما يقولون قطني ولكنهم يقولون بجلي وبجلي اي حسبي قال لبيد
فمتى اهلك فلا احفله بجلي الآن من العيش بجل الى هنا كلامه وهو محتمل لان يكون عدم قولهم بجلني بالنون من
قول الاخفش والله اعلم نعم قال بفتح العين المراد بهذا العين المجانسة لا التصريفية
كما قد يسبق الى بعض الاذهان لان ذلك انما يقال فيما يدخله التصريف ونعم هذه حرف لاحظ لها في ذلك
وهاته تكسر كانهم ارادوا بذلك التمييز بين الحرفية والاسمية وآثروا اشرف اللفظين اخف الحركتين
فقالوا نعم بالفتح في واحد الانعام وقد جمع بين اللغتين من قال دعاني عبيد الله نفسي فداؤه فيا لك من
داع دعا في نعم نعم الرواية بفتح عين الاولى وكسر عين الثانية كذا قال المص في حواشيه على التسهيل
وبعضهم يكسر النون اتباعا لكسرة العين حكى ذلك في حواشيه على التسهيل عن ابي حيان ثم قال انما
اراه اصلا لا اتباعا لان الحروف لا يليق به التصريف الا ترى انه الحق في لم العاطفة ما جاز في شد ومد من
اللغات الثلاث ولو صح الاتباع لصح نعم نعم فزعم ابن الطراوة ان ذلك لحن هذه جرأة من
الزاعم المذكور على منصب امام ائمة العربية ورئيسهم المقتدى به الذي القيت اليه مقاليد الرياسة فيها
غير مدافع حسب ابن الطراوة واجل منه ان يتهم ظواهر كلام سيبويه لاجرم ان جزاه هذا المعترض او جبت
اطراح الناس له فقلما ترى احدا يعبأ بكلامه او يلتفت اليه ولم يجهل الانسان ما حسن من الاعتراف بالفضل
لاهله ولقد حضرت يوما مجلس شيخنا قاضي القضاه ولي الدين ابن خلدون رحمه الله وكان شديد التغالي في
الثناء على مصنف هذا الكتاب ذاهبا في تفضيله وتفضيل كتابه هذا كل مذهب فقال الشيخ محب الدين
ولد المص وقد كان حاضرا في ذلك المجلس لو عاش سيبويه لم يمكنه الا التلمذ لوالدي والقراءة عليه فتغير وجه
الشيخ محب الدين المذكور وقال يا سيدي اذا لم تقل في كلام سيبويه كفاه ذلك شرفا او كلاما هذا
معناه رحم الله الجميع واما نعم في بيت جحدر فجواب لغير مذكور وهو ما قدره في اعتقاده من ان
الليل يجمعه وام عمرو اخبرت بمكة في اواخر سنة عشر وعشر وثمانمائة او اوائل سنة سبع عشر ان مولانا
قاضي القضاة كمال الدين ابا الفضل النويري الشافعي الناظر في الحكم العزيز بمكة المشرفة سال الشيخ جمال الدين
ابن هشام مصنف هذا الكتاب رحمه الله عما جرى به العرف في هذه الازمنة من ان الانسان اذا طرق باب صاحبه
يقول نعم نعم مريدا الاعلام بحضوره وهل لهذا اصل في لسان العرب فقال نعم وقد ذكرت ذلك في كتابي مغني
اللبيب قال لي ذلك المخبر ولم اظفر بذلك في المغني وسالت جماعة فلم يحصل جوابه حلت له هو في موضعين
من كتابه احدهما قوله هنا ان نعم نعم جواب السوال مقدر والثاني هذا وهو قول ابن عصفور ان نعم في
بيت جحدر جواب لغير مذكور وهو ما قدره السائل في اعتقاده من ان الليل يجمعه وام عمرو وكذلك قول هذا
الطارق نعم نعم هو جواب لما قدره في اعتقاده من ان صاحب المنزل لشدة احتماله ما والتفاته اليه
يسال من حضر فلان وقاصر حكمه المشار اليه هو احد اشياخي اخبرني بمغني اللبيب عن مصنفه واجازني

اجازه عامة وكتب لي بخطه بذلك قلت او لعوله قد ان كل منا قال وهو احسن بهذا الاحتمال
منقول عن الشيخ ابي حيان ولعل المص لم يطلع عليه ولعل ابن عباس رضي الله عنهما انما قال انهم لو قالوا
نعم لم يكن اقرارا كافيا هذا الكلام لا وجه له فانه معارض للنقل الثابت المشهور بمجرد احتمال عدم
من غير ثبت حرف الهاء الهاء المفرده قال احدها ان تكون ضميرا للغائب وتستعمل
في موضعي الجر والنصب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره فالضمير هو الهاء المفردة والواو مقوية
للحركة وقال الزجاج مجموعهما هو الضمير وعلى الاول بنى المص هذه الهاء ان وقعت بعد متحرك اشبعت
حركتها كالابه التي بلاما وان وقعت بعد ساكن معتل نحو فيه وعليه فالحكم فيها اختيار الاختلاس اتفاقا
ويجوز اشباعها كما قراءة ابن كثير وان كان الساكن صحيحا نحو منه وعنه فالصحيح اختيار الاختلاس ايضا
وبه قال ابي العباس المبرد وبالاشباع قراءة ابن كثير ايضا والثالث هاء السكت وهي اللاحقة
لبيان حركة او حرف نحو ماهيه ونحو ها هناه وو ازيداه اراد نحو ماهيه ماكان بحركة غير اعرابية ولا
شبيهه بها فلا تفصل نحو لا رجل لان حركته وان لم تكن اعرابية الا انها شبيهة بالاعرابية من جهة العروض
كما هو مقرر في بابه وكذا المبني لقطعه عن الاضافة نحو من قبل ومن بعد واراد بالحرف المصرح هاهناه الالف
التي في اخر اسم العرب في النداء وفي وازيداه الالف التي في اخر الاسم المندوب والرابع المبدلة من
همزة الاستفهام كقوله واتى صواحبها فقلن هذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا يحتمل ان
يكون صواحبها مرفوعا على انه فاعل باتى ويحتمل ان يكون منصوبا على انه مفعول به والفاعل ضمير يعود على
الشخص المحدث عنه بهذه القصة ومنح اعطى ومضارعه يمنح ويمنح بالكسر والمودة مفعول ثان قدم لان ذكرها
اهم وغيرنا مفعول اول وجفانا هجرنا وترك برنا وصلتنا وهو واوي اللام تقول جفوته فهو مجفو ولا يقال
جفيت قال الجوهري واما قول الراجز فلست بالجافي ولا المجفي فانما بناه على جفي فانقلبت الواو
ياء فيما لم يسم فاعله بني المفعول عليه والتحقيق ان الالف هذه لانها ليست باصل قد
ذكر المص في حرف الالف مجيء ال للاستفهام وهمزته بدل من الهاء الاصلية فيرد عليه وعكس البصريون
يعني انهم جعلوا التاء هي الاصل وحكموا بان الهاء في الوقف بدل عنها ومذهبهم ارجح لانهم اعتبروا حال
الوصل وهو بالنسبة الى الوقف اصل نص الرضي على ان ها التانيث انها حرف كلمة لا كلمة
هذه ركبت مع ما دخلت عليه فصار الشيء الامتزاج ككلمة واحدة ها قال والثالث ان يكون
للتنبيه فيدخل على اربعة حكى الزمخشري في المفصل انه يقال ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا
وهذا ليس شيئا من الاربعة التي ذكرها المص لكن قال الرضي لم اعثر لذلك على شاهد وهو عجيب فان الزمخشري
انشد في المفصل قول النابغة ها ان تا عذرة ان لم تكن قبلت فان صاحبها قد تاه في البلد وهذا
شاهد على دخول ها على الجملة الاسمية مثل ها ان زيدا منطلق الا ان المنشد في البيت اسم اشارة فلعل
الرضي يقول لا يصلح هذا شاهدا لدخولها على الاسمية الخالية من اسم الاشارة فتامله والعذرة بكسر العين
المهملة واسكان الدال المعجمة نوع من الاعتذار كذا في المفصل وتاه ذهب متحيرا والثاني ضمير
الرفع المخبر عنه باسم الاشارة نحو ها انتم اولاء ليس المعنى في هذا التركيب تعريف المخاطبين
انفسهم واعلامهم بانهم لستم غيركم مثلا لا تركيب واما المعنى في ذلك وفي امثله استغراب وقوع مضمون الفعل
المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب او الغائب فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحاله
المستغربة ولا محل لها اذ هي مستانفة وقول من ذهب الى انها في محل نصب على الحال وان الحال هنا

لازمه لان الغايه منوطه والعامل حرف التنبيه او اسم الاشاره منظور فيه اذ ليس المراد انتم المشار اليهم في حال حكم اياهم مثل هذا يعني ما قاله الرضي ما ل فيمتنع هل زيدا ضربته لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبه يعني فيكون هل ح لطلب حصول الحاصل وهو قبيح وقال صاحب التلخيص ان ذلك قبيح لا ممتنع وقال بعض شارحيه وانما قبح لانه يحتمل ان يكون مفعولا لمحذوف تقديره هل ضربت زيدا ضربته لكن هذا التقدير بعيد لان فيه حذف عامل المفعول المذكور وحذف مفعول الثاني فكان الحمل عليه مرجوحا قبيحا والحمل على غيره راجحا صحيحا وقيل انه حكم بقبحه دون امتناعه لان المفضي الى الامتناع هو التخصيص والتخصيص ليس بلازم بل هو راجح ولا يمانع نحو هل رجل قام ولو كان التخصيص لازما لامتنع هذا التركيب فلما كان المفضي الى الامتناع راجحا كان هذا قبيحا لمخالفته الراجح وهو هل زيد قام ام عمرو اذا اريد الفصل بام المتصله السبب فيه ظاهر وهو ان ام المتصله لتعيين احد الامرين بمنزله اي وذلك لا يكون الا بعد تصديق باصل الحكم والتردد في تعيين شي من الاجزاء فيجب ان يكون معادلها الهمزه الطالبه للتصور دون هل المطالبه للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبه من المنافاه وصح مقابلته بل بام المنقطعه لانها اضراب عن حكم وطلب لحكم آخر ولا تنافيها هل الطالبه للتصديق وهذا كله مبني على ان هل مقصوره على طلب التصديق وقد اسلفنا في اول الكلام على الالف المفرده ان ابن مالك قال بان هل قد ياتي بمعنى الهمزه فتعادلها ام المتصله وفي شرح الحاجبيه للرضي ورعا نجي هل قبل المتصله على الشذوذ ونظر ما في الاختصاص بطلب التصديق ام المنقطعه هذا صريح في ان ام المنقطعه من ادوات الاستفهام وانها تشارك هل في انها لا تكون الا لطلب التصديق وسرد ذلك عليه حيث قال في اوايل الكتاب بعد ذكر الهمزه وهل وبقيه الادوات مختصه بطلب التصور ولا شك ان من بقيه الادوات على رايه ام المنقطعه وليست الا للتصديق كما قرن هنا وقد مر البحث في ذلك في محله فراجعه ما بين لطلب التصور لا غير قد سلف في حرف الغين المعجمه ان التعبير بقولهم لا غير لحن وقال الا الطعان الا فرسان عادية هذا صدر بيت عجزه الا تجشوكم حول التنانير وقد مر انشاد هذا البيت بتمامه والكلام عليه في فصل الا بفتح الهمزه والتخفيف والثالثه تخصيصها المضارع بالاستقبال هذا الحكم الوضعي كالسين وسوف وقل من يتعرض لهذا من النحاه وقال زهير فمن مبلغ الاحلاف عني رساله وذبيان هل اقسمتم كل مقسم الاحلاف بالحاء المهمله حليف كالاشهاد جمع شهيد وهو القوم يتحالفون على التعاضد والتناصر قال الجوهري والاحلاف الذين في شعر زهير هم اسد وغطفان لانهم تحالفوا على التناصر وذبيان بذال معجمه مضمومه وتكسر ايضا فباء موحده ساكنه فمثناه تحتيه فالف فنون ابو قبيله من عبس وكل مقسم اي كل اقسام فهو مصدر ميمي من الرباعي يقول ابلغ قبيله ذبيان وحلفاها هل حلفتم على ابرام حبل الصلح والتناصر كل حلف فتحرجوا من الحنث وتجنبوه وبعد هذا البيت فلا تكتمن الله ما في صدوركم ليخفى ومهما يكتم الله يعلم يريد ان الله عالم بالخفيات والسرائر ولا يخفى عليه شي من ضماير العباد فلا تضمروا الغدر ونقض العهد فانكم ان اضمرتموه علمه الله وفي هذا البيت تعديه كتم الى المفعول الثاني بدون حرف جر للناسخ انها يراد بالاستفهام بها النفي هذا يشعر بان ثم استفهاما بها لكنه مجازي لا حقيقي وقوله بعد هذا ان ما مرادها للانكار على مدعي ذلك ويلزم من ذلك الانتفا لا انها للنفي ابتدا تقتضي انها موضوعه للنفي حيث يراد بالاستفهام بها النفي لا انها للاستفهام تجوز فيه باراده النفي منه فبين كلاميه تناف فتامله والباء في قوله الا هل اخو عيش لذيذ بدائم ظاهر هذا انه لولا النفي المراد بهل لم تزد

الباء في الخبر و على هذا الانزاد في قولك هل زيد بقائم اذا اردت الاستفهام الحقيقي وفيه نظر وقد قال المصنف في حرف الباء ان زيادتها في الخبر غير الموجب تنقاس والاستفهام عندهم من قبيل غير الموجب وصح العطف في قوله وان شفاءي عبره مهراقه وهل عند رسم دارس من معول انشد المصنف هذا البيت في الباب الرابع حيث عطف الخبر على الانشاء وبالعكس وهناك نتكلم عليه ان شاء الله تعالى ونقل في المفصل عن سيبويه فقال وعند سيبويه ان هل بمعنى قد الا انهم تركوا الالف قبلها لانها لا تقع الا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله سايل فوارس يربوع بشدتنا اهل راونا بسفح القاع ذي الاكم انتهى ولو كان كما ذكر لم تدخل الا على الفعل كقد ولم ار في كتاب سيبويه ما نقله عنه انما قال في باب عده ما تكون عليه الكلم ما نصه وهل هي للاستفهام لم يزد على ذلك لا يلزم من عدم رويته له عدمه ووقوعه وكان الاولى به تحسين الظن بالزمخشري فانه امام في هذا الفن ثبت في النقل وما نقله عن سيبويه مسطور في كتابه كما ذكر عنه قال في باب بيان ام لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الالف ما نصه تقول ام من تقول ام هل تقول ولا تقول ام تقول وذلك لان ام بمنزله الالف وليست اي ومن ومتى وهل بمنزله الالف انما هي اسماء بمنزله هذا وذاك الا انهم تركوا الف الاستفهام اذ كان هذا النحو من الكلام لا يقع الا في المسئله فلما علموا انه لا يكون الا كذلك استغنوا عن الالف فكذلك هل انما تكون بمنزله قد لكنهم تركوا الالف اذ كانت لا تقع الا في الاستفهام انتهى وفي هذا الكلام تصريح بما نقله الزمخشري عنه ووقع مثل هذا ايضا في اوايل الكتاب في بعض ابواب الاشتغال قال في باب ما يختار فيه النصب وليس قبله منصوب بني على الفعل وهو باب الاستفهام ما نصه واما الالف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جايز كما جاز ذلك في هلا لانها حرف الاستفهام الذي لا يزول الى غيره وليس للاستفهام في الاصل غيره وانما تركوا الالف في متى وهل ونحوهما حيث امنوا الالتباس الا ترى انك تدخلها على من اذا تممت بصلتها كقول الله عز وجل افمن يلقى في النار خير ام من ياتي آمنا يوم القيمه وتقول هل فانها بمنزله قد ولكنهم تركوا الالف استغناء اذ كان هذا الكلام لا يقع الا في الاستفهام انتهى فهذا النص آخر موافق لما نقله الزمخشري عنه ووقع في بعض نسخ المغني مكان قوله ولم ار في كتاب سيبويه ما نقله عنه ما نصه وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه ذكره في باب ام المتصله ولكن فيه ايضا ما قد يخالفه فانه قال في باب عده ما تكون عليه الكلم وساق الكلام المحكي هنا الخ وما اظن هذه النسخه صحيحه فقد قال بعد ذلك وقد مضى ان سيبويه لم يقل ذلك وهذا يدفع قوله في هذه النسخه وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه فان قلت فما تصنع في دفع المعارضه التي اشار اليها وهي مخالفه قول سيبويه في باب عده ما تكون عليه الكلم لقوله في غيره ان هل انما تكون بمنزله قد قلت احمل ذلك على انها للاستفهام باعتبار قيامها مقام الهمزه المحذوفه المعده للاستفهام لا انها موضوعه للاستفهام بنفسها جمعا بين كلاميه والفوارس جمع فارس وهو شاذ في الجموع عند سيبويه لان فواعل انما يكون جمع فاعل في صفات من يعقل دون فاعل واستدرك عليه هالك في الهوالك ونواكس في قول الفرزدق واذا الرجال راوا يزيد رايتهم خضع الرقاب نواكس الابصار قال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فوارس فالذي حسنه انتفاء الشركه بينه وبين المونث لانهم لا يقولون امراه فارسه اي فبعد بهذا عن الصفه لان الفرق بين المذكر والمونث بالتاء من خواص الصفات فهو كالاسم واما هوالك فجاء في مثل والامثال كثيرا ما تخرج عن القياس واما نواكس فللضروره ويربوع ابو حي من تميم وهو يربوع بن حنظله وابو بطن من مره وهو يربوع بن غيظ بن مره كذا في الصحاح وياء يربوع زايده اذ ليس في كلامهم فعلول بضم الفاء والباء من شدتنا بمعنى عن والشده بالفتح الحمله الواحده

نزجم علم

لذلك

ام م

من حروف الالف

جمع

في الحرب وسفح الجبل بفتح السين اسفله حيث يسفح فيه الماء والقاع المستوي من الارض والاكم بفتحتين واحدها اكمة وهي التل من القف من حجارة واحدة او هي دون الجبال والموضع يكون اشد ارتفاعا مما حوله وهو غليظ لا يبلغ ان يكون حجرا كذا في القاموس وقد مر في فصل رب من حرف الراء قال والدليل الثاني قول سيبويه الذي شافه العرب وفهم مقاصدهم اقول كفى بذلك دليلا يستندون اليه ويعتمدون في اثبات هذا الامر عليه قال وقد ادعى ان سيبويه لم يقل ذلك اقول وقد ادعى ان سيبويه قاله فهؤلاء ائمة كلهم لا ترد دعواهم ولم يصن لنا ان سيبويه لم يقل ذلك والنافي له انه لم ير هذا النقل في كتاب سيبويه ولا يلزم من ذلك عدم قوله وقد علمت انه قاله والله الموفق للصواب قال كقوله. والالباب ابدا ذاو آء اقول قد مضى في الكاف المفردة انشاد هذا العجز وانشدناه هناك صدرا وهو قوله فلا والله لا يلفى لما بي

حرف الواو الواو المفردة انهى مجموع ما ذكر من اقسامها الى احد عشر

الواو المفردة

انهت النسخ التي رايتها على ذلك وهو مشكل وانه ذكر خمسة عشر قسما وابطل منها سبعة وهي واو الصرف التي ينتصب المضارع بعدها وواو رب وواو الثمانية والواو الداخلة على جملة النعت وواو الانكار وواو التذكر والواو المبدلة من همزة الاستفهام فاما ان يقصد عدما قبل من الاقسام في الجملة وان كان بعضها ليس بصحيح عنده واما ان يكون غرضه عدما هو صحيح عنده من الاقسام فان كان الاول فليقل الى خمسة عشر وان كان الثاني فليقل الى ثمانية قال وقول بعضهم ان معناهما الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق اقول الظاهر ان العبارتين صحيحتان وان مؤداهما واحد لان المطلق هو الحقيقة بلا قيد كما صرح به غير واحد من علما الاصول وعليه فالجمع المطلق هو الجمع الذي لا يتقيد وذلك موجود في الجمع بقيد الترتيب وبقيد عدمه والتقييد ضرورة وجود الاعم في الاخص والجمع الذي لا يتقيد اعم منه بقيد فيلزم وجود الاول في الثاني ثم قولنا مطلق الجمع معناه مطلق من الجمع فان كان الجمع المطلق يقتضي تقييد الجمع فقولنا مطلق الجمع كذلك فان التقييد بالاضافة والصفة سوا فكيف يتعقل فرق بين قولنا هذا مطلق من الجمع الذي هو مدلول مطلق الجمع وقولنا جمع مطلق وانما جا الالتباس من توهم ان الشي المطلق هو الحقيقة بقيد الا وليس كذلك بل هو الحقيقة لا بقيد قال الشيخ بها الدين السبكي في شرحه لمختصر ابن الحاجب الاصلي بعد ان ذكر ما تقدم والذي اوقع هذا الوهم في نفوسهم ما الفوه من الفرق بين مطلق الماء والماء المطلق وليس ذلك مما نحن فيه في شي فان المطلح قولنا الماء المطلق في الاصطلاح الاصولي بل هو اصطلاح شرعي على بعض انواع الماء فالفرق بينهما انما وقع من جهة ان مطلق من قولنا مطلق الماء لمعنى والمطلق من قولنا الماء المطلق لمعنى اخر بخلاف ما نحن فيه قال بل قال ما قاله تطرب والربعي والفراء وثعلب وابو عمرو الزاهد وهشام والشافعي اقول نقل ذلك عن الامام الشافعي طوايف قال الشيخ بها الدين السبكي وانما اخذوه من قوله بالترتيب في الوضوء وليس باخذ صحيح لان الواحدة انما وقعت فقط لانها بانت قبل نطقه بالمعطوف فلم يبق محل للطلاق ونقل ابن عبد البر في التمهيد ان بعض اصحاب الشافعي حكى في كتاب الاصول ان الكسائي والفراء يقولان بانها للترتيب وقال الفراء في القول المشهور عنه انها للترتيب حيث يستحيل الجمع وظاهر هذا النقل انها عنده للمعية الا لمانع فتكون للترتيب واما حكاية الاجماع عن السيرافي فقد نقلها الشيخ ابو حيان عنه وعن الفارسي والسهيلي وغلطهم بما ذكر من الخلاف قال الشيخ بها الدين وفيه نظر من اوجه احدها ان قول القايل هؤلاء اجمعوا وقول الاخر هؤلاء اختلفوا مطلقتان فلا يتنافيان فيجوز ان يكون ثم خلاف سابق انعقد الاجماع بعده مع الخلاف في ان الاجماع بعد الخلاف حجة اولا وفيه خلاف ومذهبنا انه ليس بحجة ويجوز ان يكون ثم خلاف لاحق

مطلق الجمع والجمع المطلق

مطلق الماء والماء المطلق

ونقل جماعة الترتيب عن ابي حنيفة لقصة وانما اخذوه من قوله اذا قال لغير المدخول بها انت طالق وطالق وطالق تقع واحدة وليس باخذ صحيح صح

عرض بعد

عرض بعد الاجماع فلا اثر له واذا كان كذلك فلا وجه للتغليط الثاني سلمنا ان المراد الوفاق المستمر فتغليط ناقل الاجماع وان كثر في كلام اهل العلم وهو المتبادر الى الذهن فان ناقل الخلاف مثبت وناقل الاجماع كالنافي ينبغي ان يتوقف فيه وهذه قاعدة يبتغي التنبه لها فانها كثيرة الجدوى في المباحث ولم ار من تعرض لها والذي يظهر ان يقال اما ان نفرع على ان الاجماع السكوتي حجة اولا فان قلنا بحجيته فينبغي ان يقدم ناقل الخلاف لانه اعتمد الصريح وناقل الاجماع يجوز ان يكون اعتمد على مجرد الانتشار مع السكوت ويصير ذلك كما قال الفقها في تقدم البينة الناقلة على البينة التي يحتمل ان تكون معتمدة على الاستصحاب وان قلنا ان السكوتي ليس بحجة فقد يقال يتعارضان لانهما مثبتان وقد يقال يترجح ناقل الخلاف لانه نص في حسبه ذلك الى قائله وناقل الاجماع كالناطق بالعام الذي لا يدل على التنصيص لجاه المخالف الا ضمنا وقد يقال يترجح ناقل الاجماع لان الخلاف يرتفع بالاجماع من غير عكس فيمكن صحة كل منهما في وقت ويصير ذلك كما ذهب اليه بعض اصحابنا من ان بينة الوقف مقدمة على بينة الملك لان الملك يقبل الانتقال الى الوقف من غير عكس وان كان الصحيح من مذهبنا ان بينتي الوقف والملك متعارضتان سلمنا ان هذا الخلاف محقق مستمر لكن هؤلاء المخالفون قليلون فينبغي ان يتخرج ذلك على ان الناذر المخالف هل يقدح في الاجماع اولا والاخفى ان الكلام في ذلك مبني على ان الاجماع في الاوضاع اللغوية هل هو حجة اولا الى هنا كلامه رحمه الله وتنفرد عن سائر احرف العطف بخمسة عشر حكما احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلثة السابقة هذا الحكم الاول لا تختص به الواو بل تساركها فيه حتى وان اقتصرنا في حتى على ذلك غيرها واصحى النحاة وقد قال المص في فصل حتى من حرف الحا المهملة الثاني من اوجه حتى ان تكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلاثة اوجه وساق تلك الاوجه وهي ان معطوف حتى لا بد ان يكون ظاهرا بعضا مما قبلها غاية له في زيادة او نقص ولا بد ان يكون مفردا ولا بد من اعادة الخافض معها ان عطف على مخفوض وهذه الاوجه التي وقع الافتراق بها لا تقدح في مشاركتها للواو في احتمال المعاني الثلاثة السابقة فان قلت مراده ان الواو تنفرد بمجموع هذه الخمسة عشر حكما فلا يرد هذا قلت اما ان يريد انها تنفرد بكل واحد منها بدليل قوله في الثاني عشر ولولا التقييد لورد نحو اشتريته بدرهم فصاعدا وانما جاز قوله واذ هب

هذا

فاي فتى في الناس احرزه من حتفه ظلم دعج ولا جبل احرزه اي جعله في حرز يمنع من الوصول اليه والحرز الموضع الحصين والحتف الموت والظلم جمع ظلمة والدعج جمع دعجا وهي الشديدة السواد والعرب تسمي الليلة التاسعة والعشرين من الشهر الدعجا والجبل بالجيم والباء الموحدة واحد الجبال وفي بعض النسخ بالحا المهملة والمثناه التحتية جمع حيلة لا يقال يلزم مما ذكره المص مشاركة غير هل لها في الاستفهام لهل في كونها للنفي فيعارض ما تقدم له في بل لانا نقول اختصاص هل بهذا الحكم انما اورده هناك بالنسبة الى الهمزة لا الى ادوات الاستفهام فلا معارضة اذن وهو ظاهر ولا نحو ما اختصم زيد ولا عمرو لان للمعية لا غير منع المص من دخول لا في هذا المثال لانتفا القيد الاول وهو عدم قصد المعية وذلك بعينه موجود في الاية وهي قوله تعالى وما يستوي الاعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور الاية فان الاستواء تطلب فيه المعية بين المتعاطفين المستويين وقد جاز دخول لا فيها فيشكل وجوابه ان منع دخول لا في المثال انما هو لقصد ان يفيد كون الفعل منفيا عن متعاطفيها في حالتي الاجتماع والافتراق واما دخولها في الاية فليس لهذا المعنى بل انما هي فيها لمجرد الصلة ولو دخلت في المثال بهذا المعنى لم يمتنع وثبتت في اكثر النسخ لا غير وفيه ما علمت غير مرة وفي بعضها ليس غير

لان المعنى لا فتى احرزه مثل فهل يهلك الا القوم الفاسقون صح

كل

فلا اشكال والسادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون المراد بالعقد ما كان من
مرتبة العشرات او المئين او الالوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء ويخفف
وهو واوى العين من ناف ينوف اذا زاد وفى الصحاح والقاموس وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى
يبلغ العقد الثانى وما ذكره المصنف هذا الحكم انما يكون عند ارادة تعلق العامل بالعقد والنيف
دفعة واحدة او عدم دفعة مع انتفا قصد الترتيب والا فلا مانع من ان يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين او
ثم عشرين اذا قصد الترتيب بلا مهلة او بها فثبت بذلك ان الواو لا تنفرد بعطف العقد على النيف مطلقا
كما هو ظاهر كلامه السابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله بكيت وما بكا
رجل حزين على ربعين مسلوب وبال البكا فى البيت مقصور وفى شرح الشافية للجاربردى وقد
جا فى مصدر بكى المد والقصر اذا الحلوا البكا فى الغالب من الصراخ فالحروف ممدودة والقصر يجعلهم له كالحزن
لانه قد يخلو عن الصراخ انشد ابن الانبارى لحسان بن ثابت شاهدا لهذا بكت عينى وحق لها بكاها
وما يغنى البكا ولا العويل فى الصحاح البكا يمد ويقصر اذا مددت اردت الصوت الذى يكون مع
البكا واذا قصرت اردت الدموع وخروجها وانشد البيت المذكور شاهدا على ذلك ولا يظهر كونه
شاهدا عليه فان العويل هو رفع الصوت بالبكا فلو حمل البكا على الصوت الذى يكون عند خروج الدمع
لم يستفد فايدة جديدة والظاهر انه اراد وما يغنى البكا اى سكب العين لدموعها ولا العويل اى رفع الصوت
بالبكا فيستفاد من كل لفظ معنى غير ما يستفاد من الاخر وكان الشاعر الاول اراد بالمسلوب الربع الذاهب
بالكلية بحيث لا عين له ولا اثر وبالبالى الربع الذى ذهبت عينه وبقى شى من اثاره والله اعلم الثامن
عطف ذاحقه التثنية او الجمع نحو قول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان مثل محمد ومحمد
الرزية بالهمز المصيبة ولكنها بالتخفيف بقلب الهمزة يا ثم تدغم الاولى فيها والمراد بالمحمدين المذكورين
محمد ولد الحجاج بن يوسف الثقفى ومحمد اخوه ويروى ان الحجاج لما نعيا اليه كل قال سبحان الله محمد ومحمد فى يوم اى
محمدانى ومحمد اخى وفى قول المصنف ما حقه التثنية اشارة الى ان مثل هذا الواقع فى البيت خرج عن حقه وانه
على غير ما ينبغى وفيه نظر ففى التسهيل ان العطف سائغ دون شذوذ مع قصد التكثير او فصل ظاهر او
مقدر فمثال التكثير قول جرير تحدى بنا نجب افنى عرائكها خمس وخمس وتاويب وتاويب تحدى تسرع
والنجب من الابل جمع نجيب افنى عرائكها اى اذهب طبائعها فى الجلد على السير والخمس بالكسر من اظماء
الابل ان ترعى ثلاثة ايام وترد اليوم الرابع والتاويب ان تسير النهار اجمع وتنزل الليل فليس المراد انه
افنى عرائكها خمسان وتاويبان بل المراد التكثير ومثال الفصل الظاهر قوله صلى الله عليه وسلم اذن لها
بنفسين نفس فى الشتا ونفس فى الصيف ومثال الفصل المقدر بيت الفرزدق وقول الحجاج
وقول ابى نواس اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس وهذا البيت يسأل
اهل الادب عنه فيقولون كم اقاموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الرحيل خامس
له فيكون يوم الترحل هو ثامن بالنسبة الى اول يوم ان ايام الاقامة سبعة لان الثامن هو خامس
اليوم الرابع يوم رحل لا يوم اقامة وقد يعتذر عن ذلك بما اتى فى اخر هذه المقالة ويحكى ان سبب انشاء
ابى نواس للقطعة التى منها هذا البيت انه مر بالمداين فعدل الى ساباط قال بعض اصحابه فدخلنا ايوان كسرى
فراينا آثارا فى حيطان حسن يدل على اجتماع كان لقوم قبلنا فاقمنا خمسة ايام نشرب هنالك وسالنا ابا نواس
صفة الحال فقال ودار ندامى عطلوها وادلجوا بها اثر منهم جديد ودارس مساحب من جر الزقاق

على الثرى

على الثرى واضغاث ريحان جنى ويابس ولم ادر من هم غير ما شهدت به بشرقى ساباط الديار البسابس
حبست بها صحبى فجددت عهدهم وانى على امثال تلك لحابس اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل
خامس تدار علينا الراح فى عسجدية حبتها بانواع التصاوير فارس قرارتها كسرى وفى جنباتها مها
تدريها بالقسى الفوارس فللراح ما زرت عليه جيوبها وللماء ما دارت عليه القلانس فى هذه
الحكاية تصريح بان ايام الاقامة كانت خمسة وقد اوضح ما كذا فى شرح مقصورة حازم السيد الشريف امام
العلوم اللسانية قاضى الجماعة بغرناطة ابو القاسم محمد السبتى رحمه الله وعليه فينبغى ان يكون الضمير من قوله
له يوم الترحل خامس ليس عايدا الى اليوم الرابع وانما يعود الى مجموع الاربعة المتقدمة باعتبار المذكور يعنى ان
يوم الترحل خامس لما ذكر من الايام الاربعة وجعل يوم الرحيل من ايام الاقامة باعتبار وقوع الاقامة فى
معظمه والله اعلم وشاركها فى هذا الحكم ام المتصلة فى نحو سواء على اقمت ام قعدت
هذا اعتراف منه بان الواو غير منفردة بهذا الحكم فيعارض قوله اولا تنفرد عن ساير احرف العطف بما ذكره
وشاركها فى هذا الحكم الاخير حتى يرد على هذا ما ورد على الذى قبله ولا يقال الامتياز
بمجموع الامرين حتى لا العطف العام على الخاص لانا نقول المصنف جعل عطف العام على الخاص حكما على حدة
وعكسه حكما اخر على حدة وادعى ان الواو تنفرد بكل واحد منهما على ساير احرف العطف ثم اعترف بان
حتى تشارك الواو فى الحكم الاخير وهو مناف لما ادعاه من انفراد الواو به فجا الاشكال والتاسع
عطف عامل حذف وبقى معموله على عامل اخر يجمعهما معنى واحد كقوله وزججن الحواجب والعيونا
هذا عجز بيت صدره اذا ما الغانيات برزن يوما وزججن الحواجب اى دققها وطولها يقال رجل ازج
وامراة زجا اذا كان حاجبها طويلا دقيقا ولولا هذا التقييد لورد اشتريته بدرهم فصاعدا
اذ التقدير فذهب الثمن صاعدا ويدرس ان العامل المحذوف عطف على العامل المذكور وهو ذهب وبقى
معموله وهو صاعدا على العامل الاخر وهو اشتريت لكن لما قيد الاول بان العاملين يجمعهما معنى واحد
خرج هذا المثال اذ الاشتراء وذهاب الثمن صاعدا لا يجمعهما معنى واحد وهو بخلاف الترجيح والكحل
فانهما يجمعهما امر واحد وهو التحسين فان قلت ما موضع الجملة التى حذفت اولا وهى قوله يجمعهما معنى
واحد قلت هى فى محل نصب على الحال من معمولى المصدر الذى هو عطف وهما عامل المجرور على
انه مضاف اليه وعامل المجرور بعلى حال ومرك مررت بزيد بعمرو ضاحكين ولا يجوز ان يكون صفة لذينك
المعمولين لاختلاف العامل فيهما لفظا ومعنى والاتباع معه ممتنع والعاشر عطف الشى
على مرادفه نحو انما اشكو بثى وحزنى الى الله زعم بعض اهل البيان ان التطويل لا لفايدة
من طرق التعبير عن المراد عما لا يقبل وعنى بالتطويل ان يكون الزائد لا يتعين للزيادة ولعرض بان ذكر
الشى مرتين فيه فايدة التاكيد وقد قال النحاة ان الشى يعطف على نفسه تاكيدا وعدم تعين الزايد لا
يرفعها الفايدة والفايدة التاكيدية معتبرة فى الاطناب وقول الشاعر والفى قولها كذبا ومينا
هذا عجز بيت صدره فقددت الاديم لراهشيه والشعر لعدى بن زيد العبادى يذكر الزبا
وغدرها بجذيمة الابرش وله قصة طويلة وقددت قطعت والراهشان عرقان فى باطن الذراعين والضمير فى
راهشيه وفى الفى لجذيمة وفى قددت وفى قولها للزبا وبعضهم زعم ان الرواية كذبا مبينا
قال الشيخ بهاء الدين السبكى وهو الاولى لتبقيه التفصيلة لان ابياتها كلها مكسور فيها ما قبل اليا بخلاف ما
رواه الجمهور والظاهر انه وهم والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله الا يا نخلة من

دات عرق عليك ورحمة الله السلام أقول قد قيل بأن في البيت عاطفه للمقدم على المتبوع المؤخر لان عاطفه
لما حلت عليه على ضمير رفع مستكن في الجار والمجرور وهو خبر المبتداء المؤخر الذي هو السلام وقصارى
ما فيه وقوع العطف على الضمير المرفوع المتصل بدون فصل وهو جائز في الشعر وقد نقلنا في المتن وقد انشد
المص هذا البيت في الباب السادس حيث ذكر الخامس عشر من الامور التي اشتهرت بين المعربين والصواب
خلافها وحكى هناك عن ابي الفتح ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف
عليه وانه اعترض بانه يتخلص من ضرورة باخرى وهي العطف على الضمير المرفوع المتصل مع عدم الفصل أقول لا نسلم ان مثل هذا العطف
ضرورة بدليل قول بعض العرب في النثر مررت برجل سواء والعدم وبدليل قول عمر بن ابي ربيعة قلت اذ
اقبلت وزهر تهادى وقول جرير ما لم يكن وأب له لينالا قال ابن مالك وهذا فعل مختار لا مضطر اذ
كان من الممكن نصب زهر وأب وكلام المص صريح في ان الواو تنفرد بهذا الحكم عن سائر احرف العطف
وفي شرح المفتاح للتفتازاني وتقديم المعطوف جائز بشرط الضرورة وعدم التقدم على العامل
وكون العاطف احد الخمسة اعني الواو والفاء وثم واو ولا صرح به المحققون هذا كلامه
والخامس عشر عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم فيمن خفض الارجل وفيه
بحث سياتي في اخر ابواب الكتاب في القاعدة الثانية منه وذكر هناك ان الذي عليه المحققون
ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع التجاور
وقوله كما الناس مجروم عليه وجارم معدم انشاد هذا العجز في فصل لو من حرف الالف
وانشاده مع انشاد صدره في الباب المذكور ايضا قال والمعروف من كلام النحويين انه لو قيل
جالس الحسن او ابن سيرين كان امرا بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف باو
أقول تقدم البحث في فصل او وحكينا هناك ان المص رجع في بعض كتبه عن هذا القول وقد قال سيبويه
في الكتاب وتقول خذه بما عز او هان كانك تقول خذه بهذا او هذا اي لا تعدمنه على حال ومن العرب من يقول
خذه بما عز وهان اي خذه بالعزيز والهين وكل واحدة تجزي عن اختها قال والثالث ان تكون بمعناها
في التخيير قاله بعضهم في قوله وقالوا نات فاختر لها الصبر والبكا فقلت البكا اشفى اذن لغليلي قال
معناه او البكا اذ لا يجتمع مع الصبر ويحتمل وجها اخر وهو ان يكون البكا مفعولا بفعل محذوف والتقدير
واترك البكا ويدل عليه السياق والسباق فان الامر باختيار الصبر امر في المعنى بترك البكا وقوله ان البكا
اشفى للغليل يشير الى ذلك والغليل حرارة العطش واستعمل هنا في مطلق الحرارة مجازا وما احسن قول الاسعد
ابن مماتي ما صرت احتشر ان ابكي لغربتهم لانهم زعموا ان البكا فرج وقال الشاطبي في باب
البسملة وصل واسكتن هذا بعض مصراع والبيت بتمامه وصل بين السورتين صحابه وصل
واسكتن كل لا ناه صلا يعني ابن حمزة وهو المرموز له بالفاء كان لا يبسمل بين السورتين ويصل احداهما بالاخرى
ويذكر عنه انه كان يقول القران كله عندي كالسورة الواحدة ويخير في الجزء الذي رواه ابن عامر وورش وابو عمرو ورمز
لهم بالكاف والجيم والحاء وقد وصل هذا البيت ببيت اخر يتعلق بهذا الغرض ولسنا بصدد ذلك وانما ذكرنا
هذا البيت لانشاد المص بعضه والثاني ان يكون بمعنى باء الجر ذكره ابن انت اعلم ومالك وبعت الشاء
شاة ودرهما قاله جماعة وهو ظاهر الشاة بدرهم بعد الالف في الشياه الكثيرة وفي شرح
الكافية للرضي لا يجوز النصب في انت اعلم ومالك لانه لا يقصد مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير
الاصلي فيه انت اعلم بحال مالك وانت ومالك ثم خفف بحذف مفعول اعلم وحذف المعطوف عليه مالك لقيام القرينة

١٠٧

على كلا المحدودين وقولنا فانت وما لك مثل كل رجل وضيعته اي فانت وما لك مقرونان والمعنى انا لا ادخل
بينك وبين مالك ولا اشير عليك باصلاحه فانت اعلم بما يصلحه واما بعت الشاء شاة ودرهما
فمعناه بعت كل شاة واحدة ودرهما فعوضها الحرف المضاف والناصب في الموضعين لقيام الدليل
واستظهار المص لكونها بمعنى الباء في المثالين غير ظاهر قاله الخارزنجي هو ابو حامد محمد
والخاء فراء وزاي مفتوحتين ونون ساكنة ثم جيم فياء نسبة منسوبة الى بلد يسمى خارزنج ذكر ما في القاموس
والصواب ان الواو فيهن للمعية كما سياتي ذكر ذلك في الباب الرابع في اخر اقسام العطف حيث قال
لا تاكل السمك وتشرب اللبن ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وان نصبت فالعطف
عند البصريين على المعنى والنهي عن الجمع اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن لحداهما
واو الاستيناف نحو لنبين لكم ونقر في الارحام ما نشاء ونحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فيمن رفع ونحو من
يضلل الله فلا هادي له ويذرهم فيمن رفع ايضا واتقوا الله ويعلمكم الله اذ لو كانت واو العطف لانتصب نقر
ولانتصب او انجزم تشرب ولجزم يذر كما قرا الاخرون وللزم عطف الخبر على الامر يمكن منع هذه
الملازمة في الكل اما في قوله ونقر فلاحتمال ان يكون معطوفا على ما تعلق به لنبين لكم اي نفعل ذلك لنبين
القدرة الباهرة ونقر في الارحام ما نشاء واما في ويذرهم فلاحتمال ان يكون المعتمد في العطف مجموع الجملة
المشتملة على الشرط والجزاء الجملة الجزائية فقط واما في الثالثة فبناء على جواز تخالف الجملتين المتعاطفتين
بالخبرية والانشائية على ما ذهب اليه جماعة وقال الشاعر على الحكم الماتي يوما اذا قضى
قضيته ان لا يجور ويقصد هذا متعين للاستيناف لان العطف يجعله شريكا في النفي فيلزم التناقض
هذا حاصل كلام ابن الحاجب رحمه الله فانه قال ومما جاء منقطعا قول ابي اللحام التغلبي
يعني هذا البيت لان العطف على يجور غير مستقيم اذ غرضه ان ينفي الجور ويثبت القصد ليحصل المدح
واذا شرك بينه وبين يجور دخل في النفي فيصير نافيا للجور ونافيا للعدل فلا يحصل مدح بل يتناقض
فوجب ان يحمل على انه مستانف ليكون مثبتا فيكون الجور منفيا والقصد مثبتا فيحصل المقصود ويرتفع
التناقض ويحتمل ان يكون يقصد منصوبا في الاصل بان مضمرة وان وصلتها عطف على ان وصلتها
المتقدمة اي عليه ان لا يجور وعليه ان يقصد اي يعدل ثم حذف ان ورفع الفعل كما في قوله تعالى ومن اياته
يريكم البرق وقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فيمن رفع الفعل وقد سبق في فصل لو من حرف اللام
ان ابن مالك حكى الخلاف في كون ذلك مقيسا وفي الصحاح قال الاخفش اراد ان يقصد فلما حذف
اوقع يقصد موقع ينبغي رفعه لو وقع موقع المرفوع وقال الفراء رفعه للمخالفة لان معناه مخالف لما
لما قبله مخالف له في الاعراب انتهى كلامه وعليك بتامل الاحتمال الذي ابديناه وما قاله الاخفش لتعلم
ما بينهما وقبل هذا البيت عمرت واكثرت الذكر خاليا وسالت حتى كاد عمري ينفد فاضحت
امور الناس يغشين عالما بما يتقى منها وما يتعمد جدير بان لا استكين ولا ارى اذا حل امر ساحتي
اتبلد على الحكم الماتي البيت عمرت اي عشت عمرا طويلا وهو بكسر الميم الا ان مصدره عمر بفتح العين
وفتح العمر او ضمها مع سكون الميم في الوجهين وكان القياس فتحها مع فتح العين لفتح فرحا وينفد يفنى
ما عندكم ينفد وما عند الله باق ويغشين ياتين عالما عنى نفسه بما يتقى اي يحترز منه وما يتعمد وجاء الفصل
جدير اي احق يقال جدير ولا استكين اي اخضع وحل نزل وساحتي فناء داري واتبلد اتردد
متحيرا والتبلد ايضا تكلف البلادة والمعنى الاول اليق بهذا المحل وكذلك قولهم دعني ولا اعود

فناء

لانه لو نصب كان المعنى لايجتمع تركك لعقوبتي وتركي لما انهاك عنه وهذا باطل لان طلبه لترك العقوبة انما يوجد
الحال لاعاد القيد بترك المنهي عنه بالحال لم يحصل غرض الموجب فيعني انه اذا كان الطلب في الحال ه
والمقصود اجتماع الامرين لزم ان تتقيد ترك المنهي عنه بالحال لايجتمع مع طلب ترك العقوبة والا فلو كان مستقبلا
لم يجتمع معه اذ الغرض انه حال وقد يقال هب ان الطلب واقع في الحال الا انه انشائي لكن المطلوب مستقبل قطعا
لانه لو كان موجودا في الحال لزم الامر بتحصيل الحاصل وهو محال واذا كان مستقبلا جاز النصب والمعنى لايجتمع
في المستقبل كفك عن العقوبة وكفي عن العود الى المنهي عنه قال ومن امثلتها داخلة على الجمل الفعلية
لكنه ذكر ذلك على سبيل الاستطراد وقد ابطل كون الواو عاطفة بفساد المعنى وذلك لان مراد الشاعر مدح هؤلاء
ووصفهم بالشجاعة والاكثار من قتل الشاذ بهم واذا جعلت الجملة حالا كانت قيدا للعامل ويصير النفي منسلطا
على ذلك القيد ويثبت اصل المعنى فيحصل الغرض من المدح وبيانه ان الشاعر يكون على هذا التقدير قد
اخبر بانهم لم يشيموا سيوفهم اي لم يغمدوها في حالة عدم كثرة القتلى بها فيفيد ذلك انهم اغمدوها في حال كثرة
القتلى بها ولا شك ان هذا مدح بالشجاعة وحصول المراد من نكاية الاعداء باثخان القتل فيهم واما اذا
جعلت الواو للعطف فلا تصير الجملة الثانية قيدا في معل الاولى والمعنى ح انهم لم يغمدوا سيوفهم وان القتلى
بها لم يكثر وهذا ذم ووصف بالتقصير في الاقدام على القتل ولقايل ان يمنع فساد المعنى بناء على ما تقرره
وذلك انه لم يخبر بعدم كثرة القتلى بها مطلقا بل قيد ذلك بقوله حين سلت ولا شك انها في حالة اخراجها من
الاغماد لايقع القتل بها وانما يقتل بها بعد ذلك فيحمل الكلام على مقاربة السل اي لم يكثر القتلى بها بقرب سلها
يشير بذلك الى ثبات اصحابها وعدم تهورهم وانهم لايقدمون على القتل بل ان تسل سيوفهم بحيث يقتلون
كل من يأتي قتله من شيخ وصبي ومن لايؤبه له فان هذا هو المتوقف عن ضعف من القتل ما هو عليه من الشجاعة ولان العز
قتل الاكفاء والامجاد ومن يفتخر بقتله ولن ذلك لايكون ذلك الا بالتثبت وثانيا ان وجه استقامة المعنى بتقدير
كون الواو عاطفة ان يقال لكن العطف على لم يشيموا سيوفهم وهي صفة لرجال فيلزم ان يكون في الجملة المعطوفة
رابط يربطها بالموصوف ولا رابط فيمتنع العطف قلت الرابط موجود بطريق التقدير او النيابة وذلك اما
بان يقول التقدير ولم يكثر القتلى فيهم حين سلت واما بان يجعل الالف واللام نايبة عن ضمير مضاف اليه والاصل
ولم يكثر قتلاهم كما عمل في قوله تعالى فان الجنة هي الماوى اي لهم او مأواهم وقد اعاد المصنف انشاد هذا البيت في الباب
الثاني عند ذكر الجملة الثانية من الجمل التي لها محل من الاعراب ونسبه هناك الى الفرزدق وموجب التقدير
في الوجهين ان اجمع لايتعلق بالذوات بل بالمعاني قال ابن سيده في المحكم يقال اجمع الشي عن تفرقة وجمعه
واجمعه وذكر استعمال اجمع في المعاني مثل اجمعت العزم وح يمكن ان يكون العطف في قوله تعالى فاجمعوا امركم
وشركاكم من باب عطف المفردات ولا موجب ح للتقدير لثبوت استعمال اجمع في الذوات كما قدمناه
وقد يقال قصاراه ان يكون اجمع مشتركا فاذا جعلت الواو في الاية لعطف مفرد على مفرد لزم استعمال المشترك
في معنييه معا وفيه ما علم في اصول الفقه والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه على اسم
صريح او مأول خرجه بانها للعطف مع قوله بعد ذلك والحق ان هذه واو العطف فيه تنافر ان قوله والحق
ان هذه واو العطف يشعر بان الواو المتكلم فيها ليست كذلك وقد جزم اولا بانها للعطف نعم لو قال اولا بانها
واو الصرف لا العطف ثم قال والحق انها واو العطف لالتأم الكلام وانتظم النظام فالاول كقوله
ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف يريد لقول من قال والانكار ينبغي ان يقول
لقولها هذا البيت لميسون زوجة معاوية وقد ليس عنه وقد انشده المصنف اولا في فصل لو من حرف اللام وانشد

صدر في عمل [illegible] الباب الرابع في اقسام العطف وقوله لا تنه عن خلق وتأتي مثله
هذا صدر بيت لابي الاسود الدؤلي وعجزه عار عليك اذا فعلت عظيم وبعده ابدأ بنفسك فانهها
عن غيها فاذا انتهت عنه فانت حكيم فهناك يسمع ما تقول ويقتدى بالراي منك وينفع التعليم ومعنى
البيت الاول ماخوذ من قوله تعالى اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم وانتم تتلون الكتاب افلا تعقلون
والحق ان هذه واو العطف كما سياتي ذكر ذلك في الباب الرابع في اقسام العطف حيث تكلم
على العطف على المعنى والذي يظهر ان التحقيق ما ذكره الرضي في هذا المقام وحاصله انه قال لما قصدوا في واو
الصرف معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر
الى انها ليست للعطف فهي اذن اما واو الحال واكثر دخولها على الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ
محذوف الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي واما بمعنى مع اي قم مع
قيامي كما قصدوا في المفعول معه مصاحبة الاسم للاسم فنصبوا ما بعد الواو ولو جعلناها الواو عاطفة
للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله كما قال النحاة اي ليكن قيام منك وقيام مني لم يكن فيه تنصيص
على معنى الجمع هذا كلامه فان قلت اذ يرجع الوجه الاول حذف الخبر وجوبا مع انه لا شيء يسد مسده
قلت قد اشار الى جواب ذلك في الحروف المشبهة بالفعل حيث قال والتزم حذف الخبر في ليت شعري
مردفا باستفهام نحو ليت شعري اانتم لان هذا الاستفهام مفعول شعري والخبر محذوف وجوبا بلا
ساد مسده لكثرة الاستعمال والاحتياج فان الاستفهام الجواب فيه ادخال اللام على جواب
ان الشرطية وقد التزم المصنف استعماله والاعلم ما يستدل فيه وواو رب كقوله وليل كموج
ارخى سدوله هذا صدر بيت من معلقة امرئ القيس المشهورة وعجزه علي بانواع الهموم ليبتلي
شبه ظلام الليل في هوله وصعوبته ونكارة امره بموج البحر واستعار له سدولا وهي الستور واحدها
سدل لما يحول عنه [illegible] المصرانه وعلى متعلق بارخى والبا بانواع الهموم للمصاحبة وليبتلي يختبر
يقول رب ليل بهذه الصفة ارخى علي ستور ظلامه مع انواع الاحزان ليختبر ما عندي من الصبر على الشدايد ام
اجزع منها وجبتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي المخترق
تقدم انشاد هذا البيت والكلام عليه في الواو المفردة ويوضح كونها عاطفة ان واو العطف
لا يدخل عليها كما يدخل على واو القسم قال والله لا يمن على ما جبيتني هذا صدر بيت وعجزه
والطارفي من عتيد ومشرق وقبل هذا البيت احبابا حوران من اجل ثم واعلم ان الرفق بالمرء
ارفق هكذا انشد الجوهري هذين البيتين وبينهما عيب الاقواء لاختلاف حركة الروي بالضم والكسرة
واستشهد بذلك على انه يقول حبه يحبه بالكسر قال وهذا شاذ لانه لاياتي في المضاعف يفعل بالكسر
الا ومشركه يفعل بالضم اذا كان متعديا ما خلا هذا الحرف قال والزيادة ظاهرة في قوله فما
بال من اسعى لاجبر عظمه حفاظا وينوي من سفاهته كسري جبر العظم اصلاحه من الكسر
وحفاظا مفعول لاجله وهو مصدر حافظ تقول حافظت عليه محافظة وحفاظا اذا راقبته ويمكن في
البيت جعل الواو عاطفة لان ابد والمعطوف محذوفا اي فما بال من اسعى لجبر عظمه مراقبته لحاله يهمل
حقي وينوي كسري فيعاملني بضد ما اعامله به وذلك اني اراقب مصلحته ويهمل مصلحتي واجبر ويريد
كسري وقوله ولقد رمقتك في المجالس كلها فاذا وانت تعين من يبغيني لا نزاع
في ان الزيادة في هذا البيت ظاهرة وبعده نظرت اليك بقال [illegible]

وبعيني بطلي وهو في كلامهم بتعدي بعلي تقول بغى عليه اي استطال وتعدى قال تعالى ومن بُغي عليه لينصرنه
الله فاما ان يكون حذف الجار توسعا او جعله كظلم في التعدي بنفسه لانه بمعناه او يكون اراد ببغيني بمعنى
تقصدني اي بسوء وزعموا ان العرب اذا عدّوا قالوا ستة سبعة وثمانية ايذانا بان السبعة
عدد تام وان ما بعده عدد مستانف رايت في تفسير العماد الكندي قاضي الاسكندرية رحمه الله
وكان من النحاة توفي في نحو عشر وسبعمائة ما نصه ونقل الاستاذ النحوي عبد الله الكفيف المالقي وكان ممن
استوطن غرناطة واقراء بها عن ابن خيروس انها لغة فصيحة لبعض العرب وان من شانهم ان يقولوا واحد
اثنان ثلاثة اربعة خمسة ستة سبعة ثمانية تسعة عشرة فهكذا لغتهم ومتى جاء في كلامهم لفظ الثمانية
ادخلوا الواو وقد نظم بعض اصحابنا في كون السبعة منتهى العدد ابياتا وهي يا سائلي عن سر كون العدد
غايته في سبعة لم تزدد ما سره الا انحصار قسمة في واحد وعدد وشيء مسند وذلك الشيء الذي ليس له
منحصر في واحد وازيد فالفرد والفرد اذا ما اجتمعا اربعة تضم مع ما في اليد فتلك سبعة اخذ
ذكا حلت اربعة واثنان مع منفرد وما اتى من بعد هذا فهو تكرار له لا زايد في العدد ثلاثة مع مثلها
فرد وفرد قد مضى وما مضى لا تُعد وهكذا اربعة مع مثلها زوج وزوج قد مضى لا تزد الى هنا
رايته في التفسير المذكور وهو تفسير ضخم في ثلاثة وعشرين مجلدا كبيرة طريقته فيه انه يتلو الآية او الآيات
فاذا فرغ منها قال قال الزمخشري ويسوق كلامه في ذلك المحل برمته لا يغادر منه شيا فاذا انتهى اتبعه
بما عليه من مناقشة وما يحتاج اليه من توجيه وما يكون هنا من الزيادات الواقعة في غير الكشاف من
التفاسير واكثر نظره فيه في النحو فانه كان يعتقد ما في معرفته وقد قرات قطعة من هذا التفسير واسمه
الكفيل بمعاني التنزيل على شيخنا قاضي القضاة ناصر الدين بن التنسي المالكي تغمده الله برحمته وذلك في زمن
ولايته لقضاء القضاة بالاسكندرية بعد التماس وبجامع الترتيب التسعينيي وقيل هي واو الحال
وعلى هذا فسبعة خبر المبتدا اسم اشارة اي هولاء سبعة لتكون في الكلام ما يعمل في الحال ورد ذلك ان حذف
عامل الحال اذا كان معنويا ممتنع فلا نسلم هذا الحكم ولو سلم امكن ان نقدر هولاء هم سبعة
معدودون في حال ان ثامنهم كلبهم من قبيل ما عامله معنوي محذوف ولهذا ردوا على المبرد في
قوله في بيت الفرزدق واذ ما مثلهم بشر البيت بتمامه هو فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم
اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر وقد انشد الملهم هذا البيت كلاما في فصل الاول من حرف الالف واخذ
بعض العجز الذي اورده هنا في الباب الرابع في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة وفي الباب الخامس
في الجهة العاشرة منه بالواو اما فتحت لهم قبل مجيئهم اكراما لهم عن ان يقفوا حتى تفتح لهم
وورد في الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم اول من يقرع باب الجنة فيفتح له وقضيته ذلك انها لا تفتح
لاحد قبله وذلك مما يقدح في هذا التاويل اذ لو كان المراد بالفتح قبل المجي الاكرام لكان عليه الصلاه
والسلام احق الخلق واولاهم بمثله وفي الكشاف حكاية قول بان ابواب جهنم لا تفتح الا عند دخول اهلها واما
ابواب الجنة فتقدم فتحها لقوله جنات عدن مفتحة لهم الابواب فلذلك جي بالواو كانه قال حتى اذا جاوها
وقد فتحت ابوابها قال الطيبي اراد ان جهنم محبس لاهلها ومن عادة المحبس ان لا يفتح الا للداخل فيه او
الخارج منه ولهذا فان فتحها مجيئهم واما الجنة فلان من فيها من الحور والولدان يتشوقون لاهلها ويتطلعون
الى لقائهم فيفتحونها قبل مجيئهم استبشارا بهم وتطلعا اليهم كما هو العادة في مجالس الانس والسرور
هذا كلامه وقد يقال ان المراد بالابواب التي تفتح قبل مجيئهم هي ابواب منازلهم من الجنان والتي لا تفتح لاحد قبل

ذوج مع الفرد الذي اوحد واثنان واثنان اذا ما اجتمعتا

النبي صلى الله عليه وسلم يوما كان في المحيط الذي يفضي منه الى المنازل فيندفع السوال المتقدم
والله تعالى اعلم والظاهر ان العطف في هذا الوصف بخصوصيته انما جاء من جهة ان الامر
والنهي من حيث هما امر ونهي متقابلان بخلاف بقية الصفات ليس التقابل شرط صحة
العطف او حينئذ حتى يكون دخوله بين هذين الوصفين المتقابلين دون بقية الاوصاف موجها
ويكفي في العطف التغاير فينبغي السوال عن اختصاص هذين بتوسط العاطف بينهما قابلا
او لان الآمر بالمعروف ناه عن المنكر وهو ترك المعروف والناهي عن المنكر آمر بالمعروف فاشير
الى الاعتداد بكل من الوصفين وانه لا يكفي فيه ما يحصل في ضمن الاخر يمكن ان يقال لان ان
العاطف هو المقتضي للاعتداد بكل منهما بل لو ذكرا من غير عطف كان الاعتداد بكل حاصلا والذي
قاله ابن المنير رحمه الله ان الله تعالى لما اراد تفخيم شان الامر بالمعروف عددا وصافه وان كان احد
الوصفين يتضمن الاخر تفخيما له وتنويها بقدره فتخللت الواو في الوصف الثامن للتغاير الذي بين
الوصفين في اللفظ قال ذكر في القاضي الفاضل هو امام البراعة وفارس البراعة عبد
الرحيم بن علي بن الحسن البيساني كاتب الملك الناصر صلاح الدين يوسف بن ايوب ولد بثغر عسقلان
في جمادى الاخرة سنة تسع وعشرين وخمسمائة ويتبجح باستخراجها معنى تبجح فرح
قال الجوهري البجح الفرح وقد بجح بالشي وبجح به ايضا بالفتح لغة ضعيفة وبجحته انا تبجيحا فتبجح
اذا فرحته ففرح والصواب ان هذه الواو وقعت بين صفتين هما تقسيم لمن اشتمل
على جميع الصفات السابقة فلا يصح اسقاطها اذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة وواو الثمانية عند القائل
بها صالحة للسقوط هذا الذي رده قول القاضي الفاضل سبق اليه فقد حكى ابن المنير في
الانتصاف عن شيخه الامام ابي عمرو بن الحاجب ان الفاضل كان يعتقد ان الواو في هذه الاية واو
الثمانية وكان يتبجح باستخراجها زايدة على المواضع الثلاثة المشهورة قبلها آية براءة وآية الكهف واية
التنزيل قال ابن الحاجب ولم يزل الفاضل يستحسن ذلك من نفسه الى ان ذكره يوما بحضرة ابي الجود
النحوي المقري فبين له انه واهم في عدها من ذلك القبيل واحال البيان على المعنى الذي ذكره الزمخشري
من دعاء الضرورة الى الاتيان بها هنا لامتناع اجتماع الصفتين في موصوف واحد وواو الثمانية
ان ثبتت فانما ترد بحيث لا حاجة اليها الا الاشعار بتمام العدد الذي هو السبعة فانصفه الفاضل
واستحسن ذلك منه وقال ارشدتنا يا ابا الجود الواو الداخلة على الجملة الموصوف
بها لتاكيد لصوقها بموصوفها وافادة ان اتصافه بها امر ثابت وهذه الواو اثبتها الزمخشري
ومن قلده اعترض ابن مالك ذلك في شرح التسهيل فاثلا ما ذهب اليه جار الله من توسط
الواو بين الصفة والموصوف فاسد لان مذهبه في هذه المسالة مذهب لا يعرف من البصريين
معول عليه فوجب ان لا يلتفت اليه وايضا انه معلل عا لا يناسب وذلك ان الواو تدل على الجمع
بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح ان يقال
للعاطف موكد وايضا ان الواو فصلت الاول من الثاني ولولاها لتلاصقا فكيف يقال انها اكدت
لصوقها وايضا ان الواو لو صلحت لتوكيد لصوق الموصوف بالصفة لكان اولى المواضع بها موضع لا
يصلح للحال نحو ان رجلا رايته سديد يجعله نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم
صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فانها جملة يصلح في موضعها الحال لانها بعد منفي والمنفي

والعاشر ... الثمانية

صالح لان يعمل صاحب حال بما هو صالح لان يجعل مبتدا قال نجم الدين سعيد في شرح الكافية اوله
على الوجه الاول ان جار الله العلامة اعرف باللغة مع انه لا يلزم من عدم العرفان لمن يالمحول عليه عدمه
ولا اعرف باللغة مجرد دعوى مع انا لو سلمنا لم نسلم لم يضر لرد ان هذا المذهب غير معروف للبصري
ولا الكوفي وانما وجه الرد ان يقال بل هو معروف وسيبويه وهو من كبارهم والزمخشري لم يستقل هذا المذهب
عن احد من البصريين والكوفيين حتى يقال انه اعرف باللغة مراده عن علم العرفان بوجوده فيجوز ان يكون
ذلك امرا مستانفا ولم يسبقه اليه احد قال وعلى الثاني ان تغاير الشيئين لا ينافي ملاصقتهما والجملة التي
صفة لها التصاق بالموصوف والواو اكدت الالتصاق باعتبار انها في اصلها للجمع المناسب للالصاق
لا انها الان عاطفة وعلى الثالث ان المراد من الالتصاق ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه ابن مالك بل المعنوي
وبالواو ما كد الثاني دون الاول ليس ادخال اللام لتاكيد الصفة مقيسا لحسبى من الاعلام اصلا بل
هو امر سماعي فيحتاج في ادخالها على ما كان العلم الى ثبوت سماعه من العرب قال وعلى الرابع ان الاية الاولى
من تلك المواضع ومدعاه انها الواو للتوكيد سماعي قريبا ما يرد هذا من كلام المص قال وما نع
الوصفية في هذه الاية امران احدهما اختصاص بها وهو امتزاز الجملة بالا اذ لا يجيز النحويون في الصفة لا تقول
ما مررت باحد الا قائم نص على ذلك ابو علي وغيره اقول كرر معنى هذا الكلام في اخر الباب الثاني فقال
هناك واما وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فللوصفية ما نعان الواو والا وقد برالزمخشري
وابو البقا واحدا منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا تفصل الا بين الموصوف وصفته
فان قلت ما جائني رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح بجعلك
الصفة كالاسم يعني في ايلائك اياها العامل وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قائم الا ان قائما
جاز الا هنا كلامه ومن العجب ان الشيخ سعد الدين التفتازاني قال في شرح المفتاح الثاني ان
امتناع الحال عن النكرة انما هو في حكم الموصوفة لوقوعها في سياق النفي كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا
كتاب معلوم او لى بالجواز لان فيه مع دفع الالتباس زيادة صلوح النكرة لذي الحالية كما في المبتدا واما بيان
جهة الاولوية بان فيه الا الذي لا يتوسط بين الصفة والموصوف فيهو ظاهر اذ لا خلاف في جريان الا في الاستثنا
المفرغ في الصفة مثل ما جائني رجل الا كريم هذا كلامه وهو سهو ظاهر بالنسبة الى نفي الخلاف في المسئلة
المذكورة وشذ قوله شربت بها والديك يدعو صباحه اذا ما بنو نعش دنوا فتصوبوا
اصله الجوهري في الصحاح عنزتها والديك والتمر بمعصر الشراب قليلا قليلا قال وبنات
نعش الكبرى سبعة كواكب اربعة منها نعش وثلاث بنات وكذلك بنات نعش الصغرى وقد جاء في الشعر
بنو نعش وانشد البيت قال واتفق سيبويه والفراء على صرف نعش للمعرفة والتانيث الظاهر
ان المراد صرف الصرف جوازا لا وجوبا لانه ثلاثي ساكن الاوسط كهند فيجوز فيه الامران وفي القاموس وبنات
نعش الكبرى سبعة كواكب اربعة منها نعش وثلاث بنات وكذا الصغرى وتنصرف نكرة لا معرفة والواحد ابن
نعش ولهذا جاء في الشعر بنو نعش والتصوب النزول والمراد هنا النزول الى جهة الغروب
ومنه قوله يلومونني في اشترا النخل قومي وكلهم الوم السمح من بحر المتقارب ويجوز
ان يكون لعروضه لام النخيل بتكرير عروضه حتى تبوضه والجزء الاول من حشو اول عبارته فعلن ويجوز ان
يكون لغو الصدر بالنخيل واول العجز فتكون العروض محذوفة والجزء الاول من العجز سالما من التغيير
والنخيل والنخل بمعنى واحد والواحدة نخلة والوم ما جاء من اسم التفضيل للمفعول اي وكلهم اكثر

ملوحية

ملوحية ويروى البيت باضافة الاشتراء الى الفاعل الذي هو ياء المتكلم كما انشدناه ويروى بترك
الياء والاضافة الى المفعول الذي هو النخيل قال كقوله اكلت بنيك اكل الضب حتى
وجدت مرارة الكلاء الوبيل اقول الكلا العشب والوبيل الذي يستوخم ولا يوافق
المزاج استعار اولا الاكل لظلم البنين ثم استعار لهم اسم الكلاء من حيث كان المظلوم مشابه
الماكول في الاستهلاك والاستيصال ثم لما كان ذلك مستقبحا وخيم العاقبة جعله وبيلا وشبه
ما ينشاء عنه من الفساد الذي ينفر منه الطبايع السليمة عن ان العشب المر الذي يرعى قال
ومنع ابو حيان على هذه اللغة جاء نحو من جاك لانها لم تسمع الا مع ما لفظه جمع واقول اذا كان بسبب
دخولها بيان ان الفاعل الاخر جمع كان لحاقها اولى لان الجمعية خفية الى اخر كلامه اقول لا يرد ما
قاله وان ابا حيان منع واستند الى عدم سماع هذا التركيب الممنوع من العرب ولا يقدح في كلامه هذا
القياس لقيام الفارق وذلك ان الجمع يراعى لفظه فلذلك يؤتى معه بعلامة الجمعية في الفعل المسند
اليه واما من فاما دنها للجمع باعتبار معناها واعتبار المعنى فيها قليل لا يلتزم العربي رعايته ولا
يلتزمه بل غالب امره ان يراعى لفظها في الافراد والتذكير وما استند اليه من نحو ابن الزمخشري
لما منعه ابو حيان لا ينهض ردا عليه وكيف والمص معترف بضعف هذه اللغة فلا ينبغي حمل التنزيل
عليها قال وقد رد عليه بقوله وقد اسلماه مبعد وحميم اقول المبعد اسم مفعول اريد
به من ابتعد عن نسب هذا المسلم والحميم القريب الذي يهتم بامره يعني ان هذا الرجل تبراء منه البعيد
والقريب واسلماه لما يراد منه ولم يقوما باعانته ونصره قال وفي انظور من قوله من حوثما
سلكوا ادنو فانظور اقول هذا عجز بيت صدره وانني حيث ما يثني الهوى بصري وحيث
الاولى متعلقة بادنو والثانية بيثني وفي البيت شاهد على انه يقال حوث بالواو بمعنى حيث وانشد
ابن قاسم هذا البيت في الجنى الداني بالياء في الموضعين فعلى هذا ليس فيه شاهد على ذلك قال
وواو القوافي كقوله سقيت الغيث ايتها الخيام اقول هذا عجز بيت صدره متى كان الخيام
بذي طلوح والخيام جمع خيمة قال الجوهري الخيمة بيت تبنيه العرب من عيدان الشجر وفي القاموس
الخيمة اكمة فوق ابانين وكل بيت مستدير او ثلاثة اعواد او اربعة يلقى عليها الثمام ويستظل بها
في الحر او كل بيت يبنى من عيدان الشجر والطلوح جمع طلح وهو شجر عظيم له شوك اي حتى كان الخيام
بمكان ذي طلوح قال وا واجاز بعضهم استعماله في الندا الحقيقي اقول مذهب سيبويه
والجمهور خلاف هذا وهل هي اصل براسها او واو بدل عن ياء في مولاي والصحيح الاول قال
والثاني ان يكون اسما لاعجب كقوله وا بابي انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنب
اقول اعجب هنا معناه اسع لا اتى وفي انبار اسم الفعل لمثل ذلك خلاف مشهور والشنب حدة في
الاسنان ويقال برد وعذوبة كذا قال الجوهري وفي القاموس الشنب محركة ماء ورقة وبرد
وعذوبة في الاسنان او نقط بيض منها او حدة الانياب كالغرب تراها كالمنشار وخرزها الدال
المحدد اي بثر والزرنب على زنة جعفر ضرب من النبات طيب الرائحة ولا يخفى ان التعجب
في البيت للاستحسان قال وقد يقال واها كقوله واها لسلمى ثم واها واها اقول في
الصحاح اذا تعجبت من طيب الشيء قلت واها له ما اطيبه قال ابو النجم واها لريا ثم واها واها
يا ليت عينيها لنا وفاها بثمن نرضي به اباها قال وَوَيْ كقوله وَيْ كان من يكن له نشب

يُجَيِّبُ ومن يغتفر يعش عشر ضر اقول هذا البيت مدرج من بحر الخفيف اخر صدره الحاء من يجب
وقبل هذا البيت، سالتني الطلاق ان رانني. قل مالي قد جيبتماني بنكر، واصل سا لتاني بهمزه
بهمزه مفتوحه بعد فتحه السين الا انها خففت لتجانس حركتها محات الالف والتشب المال والمعروف
في وي ما ذكر المصنف انها اسم فعل بمعنى اعجب وذكر صاحب رصف المعاني انها حرف تنبيه معناها
التنبيه على الزجر على الوقوع في مكروه ومحذور كما اذا وجد رجل بسبب احدا او يوقعه في مكروه او يتلف
او ياخذ ماله او يعرض بشي من ذلك فيقال لذلك الرجل وي ومعناه تنبه وازدجر عن فعلك وتجوز ان
توصل به كاف الخطاب ثم ذكر اختلاف العلما في قوله ويك ان الله وقال الصحيح ان تلون وي حرف تنبيه
والله اعلم قال ويلحق هذا كاف الخطاب كقوله، ولقد شفى نفسي وابرا سقمها. قيل الفوارس
ويك عنتر اقدم، اقول يريد ان تعول اصحابه عليه والتجاوهم في هذا المقام الصعب عليه شفي
نفسه ونفي سقمه والقيل القول وعنتر مناذى مرخم اي يا عنترة قال ومن مجي كان للتحقيق قوله
كانني حين اقسي لا تكلمني. متيم يشتهي ما ليس موجودا، اقول ليس غرضه ان يشبه نفسه بمتيم
موصوف بما ذكر وانما غرضه ان يخبر بانه في حال اصابة عدم تكلمها له متيم يشتهي امرا غير موجود وهو
كلامها فعزم جعلت كان للتحقيق لا للتشبيه والله اعلم حرف الالف قال وابن جني يرى ان هذا
الحرف اسمه لا وانه الحرف الذي يذكر قبل الياء عند عد الحروف وانه لما لم يمكن ان يلفظ به في اول اسمه كا
فعل في اخواته اذ قيل صاد جيم توصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف حين قيل
في الابتداء الغلام ليتقارضا وان قول المعلمين لام الف خطا لان كلا من الالف واللام قد مضى ذكره اقول
الذي توصل به الى النطق بلام التعريف هو الهمزة لا الالف الهوائي والذي يوصل باللام الى النطق به هو
الالف الهوائي لا الهمزة فلا تقارض والظاهر ان قول المعلمين ليس من الوجه الذي ذكره لان الذي مر ذكرهم
ذكر لام مفرده والف مرادا بها الهمزة ولام الف حرف مركب من اللام والالف الهوائي ولم يتعرض لذكر هذا
ثم يرد ان المراد سرد اسماء الحروف البسيطة لا المركبة قال ثم اعترض على نفسه بقول ابي النجم
اقبلت من عند زياد كالخرف. تخط رجلاي بخط مختلف تكتبان في الطريق لام الف. واجاب بانه
لعله تلقاه من افواه العامة لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة اقول حسبه العربي الفصيح المعتد بلفظ الحجة
بتوله الى انه اعتمد في النطق بهذا اللفظ على العامة امر بعيد لا يلتفت اليه واما قوله لان الخط لا تعلق
له بالفصاحة فساقط لان ما صدر عنه لفظ لا خط ولعل مراد ابي النجم تكتبان لاما والفا وليس مراده
لام الف الذي هو حرف مركب يقصد به لا فيكون قد حذف التنوين وحرف العطف ووصل همزة القطع كل
ذلك لاجل الضرورة ووقف على المنصوب بدون الف مثل قوله، وحمل القنبز على الدف ابن، ومراده
انه تارة يمشي مستقيما فيخط رجلاه خطا شبيها بالالف وتارة يمشي معوجا فيخط رجلاه شبيها باللام
فهذا يمكن ان يحمل عليه قول هذا العربي مع ما فيه قال وقد حصر ان التحقيق ان الابعد هذا ان اقول
مضى مرسا في اواخر الواو المفرده حيث ذكر واو الانكار نحو آلرجلوه بعد قول القايل قام الرجل
ثم قال والصواب ان لا بعد هذه لانها اشباع للحركة وذكر واو التذكر لقول من اراد ان يقول يقوم زيد
فنسي زيد فاراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام يقوموا قال والصواب ان هذه كالتي قبلها
قال وعليه قول المتنبي، ودمي وما رمتا يداه فصابني. سهم يعذب والسهام تريح، اقول
يعني انه نظر اليه ورمى بطرفه سهما اصاب فواده ولم ترم يداه على ان هذا السهم الصايب لم يجر على

لام التعريف

بلفظ الحجة

علاقة السهام التي ترميها الايدي فانها تقتل فتريح من نصب الحس واما هذا السهم الصايب فانه
يعذب دايما بما يجد من لوعة الغرام ويريده من لواعج العشق وقد اولع الشعرا بجعل لحظات المحبوب
سهاما واكثروا من ذلك ومن احسن ما رايته فيه قول ابن الرومي، نظرت فاقصدت الفواد بسهمها
ثم انثنت عنه وكاد يهيم، ويلاه ان نظرت وان هي اعرضت، وقع السهام ونزعهن اليم، اقصدت
الفواد قتلته في الحال وصابه السهم القرطاس يصيبه صيبا لغة في اصابه وفي المثل مع الخواطي سهم
صايب يضرب للذي يكثر الخطا ويأتي الاحيان بالصواب قال كقوله، فبينا نسوس الناس والامر
امرنا، اذا نحن فيهم سوقة نتنصف، اقول مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في فصل ما من حرف الميم
قال ومن تيه انها قد اضيفت الى المفرد في قوله، بينا تعانقه الكماة وروغه. يوما اتيح له جري
سلفع، اقول انشد المصنف هذا البيت في اواخر الباب الرابع في ترجمة الامور التي لا يكون الفعل معها الا
قاصرا وانه الذي تكلمت عليه هناك قبل كلامي على هذه المواضع قال الثامن ان تكون لمد الصوت
بالمنادى المستغاث او المتعجب منه او المندوب لقوله، يا يزيدا لآمل نيل عز. وغنى بعد فاقة
وهوان، وقوله، يا عجبا لهذه الفليقه، وقوله، حملت امرا عظيما واصطبرت له. وقمت فيه بامر
الله يا عمرا، اقول اورد الابيات الممثل بها على ترتيب الاقسام الممثل لها فقوله يا يزيدا مثال للمنادى
المستغاث والآمل الراجي اسم فاعل من امل يأمل بسبح الجزء في الماضي وضمها في المضارع وقوله يا عجبا
مثال للمتعجب منه والفليقة الداهية وبعده هل تغلبن القوباء الريقه انشد البيتين صاحب الصحاح
قال والقوباء داء معروف يتقشر ويتسع يعالج بالريق وهي مونثه لا تصرف وجمعها قوب قال وقد
تسكن الواو منها استثقالا للحركة على الواو فان سكنتها ذكرت وصرفت والياء فيه للالحاق بقرطاس
والهمزة منقلبة منها هذا كلامه وفيه نظر وقوله يا عمرا مثال للمندوب وعمر هذا امير المومنين
عمر بن عبد العزيز الاموي الخليفة العادل مات سنة احدى ومايه واصطلعت به قويت عليه قال
وقوله، ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا، اقول هذا عجز بيت للاعشى صدره وذا النصب
المنصوب لا تنسكنه، وقبل ذلك، فاياك والميتات لا تقربنها، ولا تاخذن سهما حديدا لتفصدا
يشير بهذا البيت الى ما كانت العرب تفعله في زمن المجاعة من فصد عرق البعير او الناقة ثم
توخذ الدم المجتمع من ذلك فيجعل في شي ثم يشوى ويطعم الضيف ولا تنسكنه يريد لا تذبح لتتقرب
بها اليه قال كالالف في قوله، من طلل كالاتحمي انهجا، اقول الطلل ما شخص من آثار الدار والاتحمي
بهمزه مفتوحه فمثناه فوقيه ساكنه فحاء مهمله مفتوحه فميم فيا نسبة ضرب من البرود وانهج
سور وهاء وحيم خلق وبلي قال او في غيرها في الضرورة كقوله، اعوذ بالله من العقراب، اقول
هذا بيت من مشطور السريع المكشوف وبعده، الشايلات عقد الاذناب، فان قلت كيف وصفت
العقرب مع كونها مفردة بالجمع قلت لان الالف واللام للاستغراق فالافراد مراده فجعل رعايه
المعنى يجمع الوصف كما في قولهم اهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض وقد اجاز ذلك جماعة منهم ابن مالك
ومنعه اخرون قال ولا الالف التي تبين بها الحركة في الوقف وهي الف انا عند البصريين اقول
انما قيد بذلك لان الكوفيين لا يرون ان الالف في انا اجتلبت لتبيين الحركة في الوقف بل يرونها من سنخ
الكلمة فالضمير عندهم مجموع الهمزة والنون والالف بدليل ان بني تميم ينطقون بها كذلك في الوصل
والوقف وبها قرا ابن عامر قال ولا الف التصغير نحو ذيا واللذيا لما قدمنا اقول يعني في حرف

تنفسكنه اي لا

موضوع

الهاء حيث حكم بان التحقيق ان لا تعد هذه التاء نحو رحمة في الكلمات لانها جزء كلمة لا كلمة حرف
النداء يا قال حرف لنداء البعيد حقيقة وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل هي مشتركة بين القريب
والبعيد اقول القول الثاني راي ابن الحاجب والمراد بها الاشتراك المعنوي وهو اولى من القول الاول
وهو راي الزمخشري لاستعمالها في البعيد والقريب على السوا ودعوى المجاز في احدهما خلاف الاصل قاله
الرضي واختار ابن المنير في تفسير قول الزمخشري معال واصله صوت تهتف به لمن كان بعيدا امثله ثم استعمل
في كل نداء وان قرب المنادى كانك تقدر المخاطب ساهيا عنك وكذا بالغفلة بعيدا متوقظه بذلك الصوت
من سنة السهو لا اشترط في استعماله ان يكون المخاطب ساهيا ولا بد فانك توجه بخطابك وان كان مصغيا
بان الامر الذي تعلمه مهم عندك وكان في غفلة عنه فتربع بنطقه الى ينتظم بالنقوبة قلت ومن هنا
يفهم المراد بالتوكيد في قول المص وقد ينادى بها القريب توكيدا ثم قال ابن المنير وان استعمل هذا الحرف
في الدعاء وقد علم ان الله تعالى لا يجوز عليه السهو ولا الغفلة ولا البعد وانه اقرب الى الداعي من حبل الوريد
فلك فقد استقر انها بالاتساع صارت موجبة بتفهيم المتكلم بالمقصود الذي ياتي بعدها اعم من كون السامع
غافلا او حاضرا واظهار التفهيم بالحاجة من قبيل الضراعة والالحاح المطلوب في الدعاء وقال الزمخشري
وقول الداعي يا رب ويا الله مع كونه تعالى اقرب اليه من حبل الوريد استقصار منه لنفسه ه
واستبعاد لها من مظان الزلفى قال ابن المنير وهو اقناعي فان الداعي يقول في دعائه يا قريبا غير بعيد وربما
قال يا من هو اقرب الينا من حبل الوريد فابن هذا الكلام من الانتصاب في مقام البعد قال وقوله الا
يا اسقياني قبل غارة سنجال اقول هذا صدر بيت مصرع من بحر الطويل للشماخ لشبين وخاء معجمتين
والعجز، وقبل صروف غاديات وآجال، وسنجال بسين مهملة مكسورة ونون ساكنة فجيم فالف فلام اسم
موضع ورايت في بعض حواشي المفصل انه اسم موضع ماخوذ بنجان والصروف نوائب الدهر وحوادثه ه
الواحدة صرف كفلس وروي وقبل منايا قال والجملة الاسمية كقوله، يا لعنة الله والاقوام كلهم
والصالحين على سمعان من جار اقول هذا من ابيات الكتاب ويروى والصالحون بالواو واما على حذف
المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والاصل ولعنة الصالحين واما على العطف على المحل اذ المجرور وقيل
لفظا مرفوع محلا على انه فاعل المصدر وسمعان بكسر السين المهملة اسم رجل ومن جار تمييز وهو مما
يوهم اختيار ابن الحاجب في مثل لله دره فارسا ان نصب فارسا على التمييز لا على الحال كما اختاره غيره
اذ لو كان حالا لم تدخل عليه من قال وقال ابن مالك ان وليها دعاء كهذا البيت او امر نحو الا يا اسجدوا
فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا آدم اسكن نحو يا نوح اهبط يا مالك ليقض علينا ربك والا
فهي للتنبيه اقول كما اذا وقع بعدها ليت قال ابن مالك فان المنادى لم تستعمله العرب قبلها ثابتا فادعاء
حذفه باطل لخلوه من دليل مع من كونها التي يتبع قبلها لمجرد التنبيه كقوله تعالى يا ليتني كنت معهم وكذا
الواقعة قبل حبذا في قول الشاعر، يا حبذا جبل الريان من جبل، وحبذا ساكن الريان من كانا، وقيل
رب في قول الراجز، يا رب سارية بات ما توسدا الا ذراع العنس او كف اليدا قال المص رحمه الله تعالى

الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة وذكر اقسامها واحكامها اقول

الباب مبتدأ والثاني صفة له وفي تفسير الجملة خبر ومن الكتاب اما حال من الضمير المستكن في الخبر
ولا يضر هنا تقدم الحال على عاملها المعنوي لانها ظرف وقد صرح ابن برهان بجوازه للتوسع في الظرف واما
حال من المبتدأ على مذهب ما احال سيبويه في قول الشاعر، لمية موحشا طلل، اذ صاحب الحال عنده

هو التكلم

العامل

هو التكلم وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا كما يقول الاخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار
الذي تعلق به الظرف فكذا ما تخرج به وعلته ما يلزم كون الحال غير العامل في صاحبها وهذا ليس بمحذور
عنده واما صفة للمبتدأ موكد بان يقدر متعلقه معرفة اي الباب الثاني الكاين من الكتاب على القول
بجواز حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد هذه الطريقة كثير من الاعاجم المتاخرين خصوصا ه
مولانا معين الدين في حواشيه المشهورة ببلاد الهند فان قلت لم لا تجعل حالا من الضمير المستكن في
الباب اذ هو اسم فاعل من بوب بتشديد قلت لانه هنا ليس بمعنى التصيير ولا يكون مشتقا فلا يتحمل ضميرا وانما
يكون كذلك لو كان مرادا به التصيير وهو غير مراد هنا واقسام الجملة مثل الاسمية والفعلية والصغرى
والكبرى وذات الوجهين مثلا والمراد من احكامها ما يحصل بعروض الاعراب لها بحسب المحل رفعا ونصبا وجرا
وجزما مثل لزوم كونها خبرية اذا كانت صفة او صلة او حالا مثلا وانشائية اذا كانت جوابا للقسم
استعطافي وجواز الامرين اذا وقعت خبرا لان المفتوحة المخففة مثلا قال الكلام هو القول المفيد
بالقصد اقول آثر القول على اللفظ لانه يطلق على المهمل والقول لا يطلق عليه فكان جنسا للكلام قريبا
بالنسبة الى اللفظ وقد يعارض بان القول يطلق على الراي والاعتقاد اطلاقا متعارفا نحو هذا قول
الشافعي وقول سيبويه واشتهر ذلك حتى صار كالحقيقة العرفية ومثل هذا لم يعرض في اللفظ واحترز
بقيد القصد من حديث النائم ونحوه فانه عار من القصد قال ابن الصانع وهذا غير محتاج اليه لان
الصادر من النائم قد خرج بقيد الافادة لان مثل هذا لا يفيد بوجه فلو قال النائم زيد قادم مثلا
واتفق ذلك قدومه فالفائدة لم تحصل من اخباره وانما حصلت عن مشاهدة القدوم قال فنا هل
وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما اقول اما المثال
الاول وهو ضرب اللص مبنيا للمفعول فهو بمنزلة الفعل والفاعل بناء على ان المرفوع به نائب عن
الفاعل واما على راي من ذهب الى انه فاعل اصطلاحا كالزمخشري فهو فعل وفاعل لا بمنزلة ذلك
واما الثاني وهو اقائم الزيدان فهو مما نزل منزلة المبتدأ والخبر فان الوصف فيه مبتدأ لكن مرفوعه
ليس خبرا عنه وانما هو بمنزلة الخبر عند كثيرين وسياتي تحقيقه واما الثالث وهو كان زيد قائما ه
فيحتمل ان يكون بمنزلة الفعل والفاعل من حيث ان مرفوع كان مشبه بالفاعل لا فاعل اصطلاحا واما
الرابع وهو ظننته قائما فاراده فيما ينزل منزلة احدهما مشكل لانه على التحقيق جملة فعلية منتظمة
من فعل وفاعل بحسب الاصطلاح فليس مما نزل منزلة الفعل والفاعل ولا منزلة المبتدأ والخبر
وان قيل لعله يشير الى انه مما نزل منزلة المبتدأ والخبر باعتبار المفعول الاول والثاني فانهما مبتدأ
وخبر في الاصل وبعد دخول الناسخ يكونان بمنزلة المبتدأ والخبر قلت لو كان كذلك للزم كونها جملة
اسمية وهو باطل وانما هما بعد دخول الناسخ مفردان يتسلط على العمل في كل واحد منهما قال
وبهذا ظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس اقول لا شك ان من النحاة من يرى
ترادفهما بل ظاهر كلام الاندلسي في شرح المفصل انه راي الجميع وذلك انه قال في باب المبتدأ والخبر
الجملة والكلام في اصطلاحهم مترادفان وهذا لا يعدو ان يكون اصطلاحا عمل به هولاء القوم ه
وتواطوا عليه وما قاله المص اصطلاح لقوم آخرين فليس توهم اولئك بناء على اعتبار اصطلاحهم
باولى من توهم هو بناء على اعتبار ذلك المصطلح والامر في هذا قريب ولا مشاحة في الاصطلاح
قال وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى الجملة اقول

وظاهر كلام ابن الحاجب الترادف فانه عرف الجملة بتعريف الكلام معال في مختصر الاصول الجملة ما وضع لافادة نسبة صح

ليس ذلك بظاهر فانه لا يلزم من تسمية الكلام جملة تسمية الجملة كلاما لانها اعم منه على رايه قال ابن الحاجب
وقول الزمخشري وسمي الجملة بجواز كلمي بالياء والتاء وضابطه ان كل لفظين وضعنا لذات واحدة احدهما
مونثة والاخرى مذكر وتوسطهما ضمير جاز تانيث الضمير وتذكيره والتانيث هنا احسن لان الجملة هنا
مونثة وهي خبر عنها انتهى رحمه الله لان اصل التركيب الكلام الجملة ثم دخل الفعل فتقبل ويسمى هو اي
الكلام الجملة هي وان كانت الان معمولا ثانيا فهي خبر بحسب الاصل والتانيث باعتباره احسن لان
الخبر محط الفايدة قالوا وسره ان الذوات معلومة في الاغلب وصفاتها واحوالها والحق ان اعتبار ما هو
محط الفايدة اولى وفي هذا النظر نظر ما لا يشترط ان الكلام والجملة متساويان في المفهوم فبالحري ما قاله المص
فتامله قال وبعد ففي القولين نظر اقول تقدير الكلام واقول بعد تنبيه ففي القولين نظر وقد
مر نظير هذا التركيب في حرف الفاء حيث قال وبعد فعندي ان ابن الشجري اه تامل كلام الفارسي وتكلمنا
عليه هناك وحرر لي في غير ذلك الموضع ايضا وسياتي له نظير وعند المرور به ننبه عليه قال اما
قول ابن مالك فلانه كان من حقه ان يعدها ثماني جمل اقول بل كان من حقه ان يعدها على مساق راي المص
تسعا والتاسعة هي قوله يكسبون فان قلت لم تعد لانها خبر كان فهي من تمام الثامنة قلت فيلزم
ان لا تعد امنوا جملة لانها خبر ان ثم ليس في كلام الزمخشري ولا ابن مالك ما يدل على عد قوله وهم لا يشعرون
من جمل الاعتراض اما الزمخشري فانه قال في الكشاف المعطوف عليه قوله فاخذناهم بغتة وقوله ولو ان
ان اهل القرى الى قوله يكسبون وقع اعتراضا بين المعطوف والمعطوف عليه انتهى فصرح بان مبدا الاعتراض
ولو ان اهل القرى وان منتهاه يكسبون فعلم ان مقصوده بالجملة المعطوف عليها مجموع قوله فاخذناهم
بغتة وهم لا يشعرون غير انه ترك بعض الجملة اعتمادا على فهم المقصود من مبتدا الاعتراض ونهايته
واما ابن مالك فقال في باب الحال من شرح التسهيل قال الزمخشري في الكشاف ان ولو ان اهل القرى
امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون اعتراض بين
المعطوف والمعطوف عليه وهما فاخذناهم وافامن اهل القرى وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل
انتهى فنقل كلام الزمخشري نقلا محررا ولم ينقل ان قوله وهم لا يشعرون مدخل في الاعتراض قال والمركبة
من ان وصلتها مع ثبت مقدرا او مع ثابت مقدرا على الخلاف في انها اسمية او فعلية اقول اجراء الخلاف
هاهنا غير ظاهر لانه بصدد ما لزم في كلام الزمخشري وهو يرى انها فعلية ليس الا قال وهذا هو
المحقق اقول بعد عد جمل الاعتراض في هذه الاية ثلاثا وهذا الاخفوقية والمحقق ان يقال ان قوله
تعالى ولو ان اهل القرى امنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا
يكسبون فهو بعد مجموعه جملة واحدة باعتبار كونه معترضا فان جملة الاعتراض لا تكون الا كلاما تاما والكلام
التام هنا هو المجموع لارتباط بعضه ببعض وان اشتمل على جمل واما كل واحد من قوله تعالى ولكن كذبوا
وقوله فاخذناهم بما كانوا يكسبون فهو هنا جزء كلام لا كلام تام ضرورة اقترانه بالعاطف المفيد لمعنى
مقصود يفوت بترك اعتباره وعده كلاما بالنظر اليه في نفسه مبني على الغاء العاطف المعتبر وهو
بعيد عن التحقيق وقد استبان لك ان قول ابن مالك وهذا اعتراض بكلام تضمن سبع جمل صواب من
حيث انه جعل مجموع الجمل كلاما واحدا معترضا لكن في عدها سبعا نظر فتنبه انقسام الجملة
الى اسمية وفعلية وظرفية قال فالفعلية التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد
زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم اقول المثال الاول للفعلية التي فعلها ماض مبني للفاعل والثاني

لما فعلها

لما فعلها مبني للمفعول والثالث لما فعلها ناسخ مختلف الاثر والرابع لما فعلها ناسخ متفق الاثر والخامس
لما فعلها مضارع والسادس لما فعلها امر وكلام المص مقتض ان كان مسندة الى اسمها وهو خلاف ما
يقوله البيانيون من انها قيد للخبر يعني قولك كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول في
الزمن الماضي والاسناد بين اسمها وخبرها كما كان قبل دخولها وما قالوه واضح على راي من ذهب الى انها
مسلوبة الدلالة على الحدث ولكنه غير الصحيح واما على قول الجمهور بان لها حدثا وزمانا فهو مشكل اذ لم يعهد
فعل يقع في التركيب غير زايد ولا مؤكد ولا مسندا الى شي ولو قيل بانها مسندة الى اسمها وليست مقيدة
للخبر كما قال البيانيون لا يتجه والايضا اسناده خبرها الى الاسم لانه قد عهد ان الاسم يسند اليه شيئان كما
في قولك ظن زيد قائما وجاء عمرو ضاحكا على ان بعض المتاخرين حرك بحثا في جواز جعل القائم من نحو قولك زيد
القائم حصرا مبتدا بالنسبة الى جعفر وخبرا بالنسبة الى زيد وان لم يقولوا بذلك ولذا قوله تعالى قالوا جزاؤه
من وجد في رحله فهو جزاؤه فيجعل من وجد في رحله خبرا عما قبله مبتدا لما بعده وهذا وان لم يجز احد لكن
الشان في قيام دليل على المنع منه وفي حاشية الكشاف للتفتازاني عندما ذكر الزمخشري في قوله تعالى قل
ان كانت لكم الدار الاخرة عند الله خالصة من دون الناس ان خالصة نصب على الحال من الدار الاخرة ما
ما نصه ومنع تجويز الحال عن اسم كان بناء على انه ليس بفاعل وجعلها حالا من الضمير المستكن في لكم لكن اللايق
بالنظر النحوي انه فاعل اذ قد اسند اليه الفعل على طريقة القيام به وان لم يكن فاعلا بابه ولهذا لم تعده في الجملة
ما الفاعل وقد صرح بذلك من قال ان الافعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفة وذلك لان الافعال
الناقصة افعال عندهم ولا شي من الفعل بلا فاعل هذا كلامه قال واسند الضمير الى الظرف بعد ان
عمل فيه اقول فيه نظر لان عمل الظرف في الضمير انما هو عند انتقاله اليه لا قبل ذلك وقد يقال المعنى بعد
ان اريد عمله فيه قال مما يجب على المسؤول في المسؤول عنه ان احد ما صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا
اكرمه وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية الى ان يقول اقول
الذي يظهر لي ان صدر الكلام في هذا المثال فعل سواء جعل عامل اذا شرطها او ما في جوابها من فعل او
شبهه اما الاول فظاهر واما الثاني فلان المانع من جعل الفعل الواقع في جملة الجواب قايم وهو فاء الربط
مانعا بانعه من عمل ما بعدها فيما قبلها فينبغي ان يقدر فعل يدل عليه الجواب اي اكرم زيدا اذا قام وقد تقدم
في فصل اذا من حرف الالف ان المص قال في قوله تعالى فاذا نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير ان العامل
في اذا فعل يفسره ما بعده اي عسر ذلك اليوم اذا نقر في الناقور فقدر فعلا مع كون الجواب جملة اسمية
وانما قدر العامل ولم يجعل قوله عسير عاملا فيه لكونه صفة ولا تتقدم معمولها على الموصوف قال
وعكسه قوله فبينا نحن نرقبه اتانا اقول هذا صدر بيت عجزه معلق وفضة وزناد راع
ونرقبه نرصده وننتظره والوفضة جعبة السهام واراد بها هنا شيئا يصنع مثل الخريطة يكون مع
الفقراء والرعاة يجعلون فيها زادهم كذا قال بعض شارحي ابيات المفصل وفي القاموس والوفضة خريطة
الراعي لزاده واداته والجعبة من ادم ليس فيها خشب والجمع
الوفاض وفيه ايضا والزند العود الذي يقتدح به النار وهو الاعلى والزندة السفلى فيها ثقب وهي الانثى
فاذا اجتمعا قيل زندان ولم يقل زندتان والجمع زناد وازند وازناد وفي بعض النسخ على ابيات المفصل
قوله معلق وفضة من اضافة الصفة الى المفعول كانه قال معلقا وفضة ولذا انتصب الرماح بالعطف
على وفضة تقديرا قلت ان ثبتت الرواية بالنصب فالتوجيه ذاك على راي من جوز العطف على المحل في مثله

ينفصل فيه قال ح

لعله
وزناد راع

قال ح

واما من منع وهم الحذاق على ما نقله المص في الباب الرابع في اقسام العطف فالنصب بمقدر اي وعلوا زادا
راح ولا مانع من العطف على اللفظ هنا بل هو الظاهر قال ودات فاعل مغن عن الخبر في الثانية اقول
جرى على ما يقوله كثيرون من ان الفاعل مغن عن الخبر في مثل اقائم الزيدان والتحقيق ان هذا المبتدا لا خبر له
اصلا ولا يتصور ان يكون مخبرا عنه وكيف وهو في نفسه مسند لا بعده هو في المعنى خبر ومنشا الغلط
تسميته مبتدا وظن ان كل مبتدا مخبر عنه وليس كذلك قال الثالثة يومان في نحو ما رايته مذ يومان
الخ اقول يومان على كل اعراب ذكره مفرد اما مبتدا او خبر او فاعل واذا كان مفردا فكيف يحتمل ان يكون جملة
اسمية او فعلية نعم مذ يومان يحتمل لهما لا يومان بمفرده قال ويكون تقديرها بعد ما اذا الاستفهام
له الصدر اقول قد مر ان من يرى ان ما من ادوات الاستفهام يخرج عن الصدر به ذكرنا ذلك في
فصل كي من حرف الكاف وفي فصل ما من حرف الميم قال وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه ارجح منه في
ابشر يهدوننا اقول تقدم في فصل ام من حرف الالف ان تقديري الاسمية والفعلية في قوله تعالى
أانتم تخلقونه متساويان فللفعلية مرجح من حيث غلبة ايلاء الفعل للهمزة وللاسمية مرجح من حيث
مناسبتها للاسمية المعادلة لها وهذا التعارض مما وقع له من ان تقدير الاسمية في انتم تخلقونه ارجح لان
الترجيح بالنسبة للمثنى خاص وهو قوله تعالى ابشر يهدوننا فلا تعارض قال وتقدير الفعلية في
قوله اهي سرت ام عادني حلم اقول تقدم في فصل ام انشاد البيت الذي هذا بعض عجزه وهو قوله
فقمت للطيف مرتاعا وارقني ❊ فقلت اهي سرت ام عادني حلم ❊ ومر الكلام عليه هناك قال التاسع
قوله ما جاءت حاجتك اقول عد هذا المثال مما ينبغي ان يفصل في الجواب عنه لوجود الاحتمال فيه
مشكل فانه ليس مع الرفع الا الفعلية وليس مع النصب الا الاسمية والاعراب ظاهر لا لبس معه ولا
احتمال وهذا الكلام اول من قاله الخوارج قالوه لابن عباس رضي الله عنهما حين جاء اليهم رسولا من
امير المومنين علي ابن ابي طالب رضي الله عنه قال اذ لا بد من تقدير فعل نحو اي ما تكون او ما تصنع اقول
فعلى تقدير ما تكون تجعل ما خبرا لها متقدما وعلى تقدير ما تصنع تجعل ما مفعولا به متقدما قال
واما النصب فتحو كونه على الخبرية او الحالية اقول كونه على الخبرية ان تجعل انت اسما لتكون محذوفة
اي كيف تكون انت فلما حذفت تكون وحدها ابرز الضمير منفصلا بعد ان كان مستكنا متصلا والحالية
على تقدير كيف تصنع فحذف الفعل وانفصل الضمير المستكن فيه قال واما نحو زيد قام فالجملة اسمية
لا غير اقول عبر هنا بلا غير مع تقرر فيما سبق انه لحن وقد تقدم التنبيه عليه مرات انقسام الجملة
الى الصغرى والكبرى قال نحو هذا الكلام جملة كبرى لا غير وغلامه منطلق صغرى لا غير
اقول هذا من النمط الاول ووقع في بعض النسخ ليس غير في هذين الموضعين قال ثم حذفت همزة
انا حذفا اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا قال
ذكر المص هذين القولين فيما تقدم في ان المكسورة المخففة من حرف الالف في الباب الاول حيث ذكر الوجه
الثاني من اوجه ان الاربعة ورد هناك القول الثاني المذكور هنا بان المحذوف لعلة كالثابت ولهذا القول
هذا قاض بالكسر لا بالرفع ان حذف الياء للساكنين وهي مقدرة الثبوت تمنع الادغام لان الهمزة
فاصلة في التقدير وقد اسلفنا فيه بحثا في ذلك المحل فراجعه قال ولذلك لحن من قال كان صغرى
وكبرى من فواقعها ❊ حصباء در على ارض من الذهب ❊ اقول هذا البيت لابي نواس ورايت بخط الشيخ
اللاذ الهندي في شرح المفصل للخوارزمي ما نصه قلت لقول ابي نواس وجه صحيح وهو

ان يكن

ان يكن تقديره كان صغرى فواقعها وكبرى من فواقعها فحذف الاول مضافا اليه لدلالة الثاني عليه كما في علالة
او بداهة سابح على ما تقرر في باب الاضافة ومن الاقتصار الانتهاء للبيان ونحوه باب حديد وباب من
حديد وبمعناه وقد ظفرت بمثل هذا الصحيح في شرح سر الصناعة في قوله ولا بك موقف منك الوداعا
اي من قبل ومن فواقعها اي فواقع الخمر والفاقعة النفاخة التي تعلو الماء كالقوارير قال الجوهري
قال الجوهري الفقاقيع هي النفاخات التي ترتفع فوق الماء كالقوارير وفي الكشاف وعن المامون انه
ليلة زفت اليه بوران وهو على بساط منسوج من ذهب وقد نثرت عليه نساء دار الخلافة اللولو فنظر
اليه منثورا على ذلك البساط فاستحسن المنظر وقال لله در ابي نواس كانه ابصر هذا حيث يقول كان
صغرى البيت قال على حد قوله ❊ بين ذراعي وجبهة الاسد ❊ اقول هذا عجز بيت للفرزدق
صدره ❊ يا من راى عارضا اسر به ❊ وقد انشد المص هذا العجز في الباب الخامس خاتمة الحذف حيث
يرجح بقوله اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى وهناك انشدنا الصدر وتكلمنا على
البيت قد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها قال نحو انا اتيك به اقول يريد الاية التي في سورة النمل
وهي قوله تعالى انا اتيك به قبل ان يرتد اليك طرفك قال الثالث نحو اما انت سيرا اذ يحتمل تقدير تسير
وتقدير سائر وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسئلة قبلها اقول يشير الى الخلاف الذي جرى
فيما يتعلق به الظرف من نحو زيد في الدار هل هو فعل نظرا الى ان الاصل في العمل للافعال فعند الاحتمال
يكون الاولى تقدير ما هو الاصل او هو اسم فاعل مثلا نظرا الى انه خبر واصل الخبر ان يكون مفردا فعند التردد
يقدر ما هو الاصل وهذا الخلاف معروف ولم يذكره المص في المسئلة السابقة واحال عليه لشهرته وتنبيه
اشعار بانهم لم يصرحوا باجراء الخلاف في عامل المصدر من نحو اما انت سيرا وهو مثل مسئلة الظرف من غير
فرق فينبغي جريان الخلاف فيه ايضا قال تنبيه يتعين في قوله ❊ الا عمرو لي مستطاع رجوعه
تقدير رجوعه مبتدا ومستطاع خبره الخ اقول هذا المصراع صدر بيت عجزه ❊ فيرأب ما اثأت
يد الغفلات ❊ وقد تقدم انشاد هذا البيت بكماله والكلام عليه في فصل الا بفتح الهمزة والتخفيف في الباب
الاول واسلف المص هناك غالب ما ذكره في هذا التنبيه المذكور هنا الجمل التي لا محل لها من الاعراب
قال الثانية الجملة المنقطعة مما قبلها نحو مات فلان رحمه الله اقول مراده بالمنقطعة التي قطع تعلقها
عما قبلها لفظا او معنى فالاول كالامثلة التي اوردها فان جملة الدعا بالرحمة متعلقة بالاولى من جهة المعنى
لا من جهة اللفظ اذ لا رابط لفظيا يربطها والثاني نحو الم يروا كيف يبدي الله الخلق ثم يعيده فالربط
المعنوي مفقود كما سيقوله المص بعد من ان اعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها مع ان الرابط
اللفظي موجود وهو حرف العطف وقد سالني بعض مدرسي تعز في بعض الايام التي اجتمع بي فيها
سوالا هول الامر فيه وعظمه على عادته فيما يورده فقال ما معناه انهم اجازوا في ما من قوله تعالى واذا
قيل لهم امنوا كما امن الناس ان تكون كافة وعليه اشكال من وجهين احدهما ان الكاف متسلطة في المعنى
على ما بعدها اذ المعنى كايمان الناس فكيف تنقطع عن العمل فيه مع قيام المقتضي له والثاني ان الجملة الواقعة
بعد ما الكافة لا تدخل في شيء من الجمل التي ضبطوها اما عدم دخولها فيما له محل من الاعراب فظاهر اذ لا
محل لها بالفرض واما عدم دخولها في الجمل التي لا محل لها فكذلك لانها مضبوطة محصورة في الصلة والاستئنافية
الى اخرها وليست هذه شيئا منها والجواب عن كل من الامرين سهل اما عن الاول فتعلق الحرف من جهة
المعنى بلفظ اخر لا يقتضي عمله فيه وكيف والحرف لا بد من دلالته على معنى في غيره فيلزم ان يكون كل حرف عاملا

وبطلانه كالشمس في الظهور والجلاء وليت شعري ماذا تصنع هذا السائل بمثل لام الابتداء في قولك لزيد
قائم وقد من قولك قد يصدق الكذوب وما النافية في قولك ما ان زيد فاضل الى غير ذلك مما لا يحصى كثرة
واذا كان كذلك فعدم عمل كاف التشبيه في الجملة الواقعة بعد ما الكافة مع تسلطها عليها من جهة المعنى
غير مستبعد ولا مستغرب وما تخيل من ان حرف الجر لا يعلق عن العمل كما هو مشهور من قواعدهم وقد
علق هنا ساقط لان معنى تعليقه هو عمله في الجملة بحسب المحل وهنا قطع عن العمل اصلا ورأسا بادخال
ما الكافة نعم لو لم يكن هنا ما يكفه عن العمل ودخل على جملة غير مأولة بمفرد اشكل وليس الامر هنا كذلك
واما عن الثاني فنقول هذه الجملة داخلة في المستانفة اذ هي كما قد عرفت نوعان ما يفتتح به النطق كقولك
ابتداء قام زيد وما ينقطع عما قبله نحو مات فلان رحمه الله وما نحن فيه من النوع الثاني اذ هي منقطعة عما
سبقها فانها لا عامل يتسلط عليها لفظا من شيء مما قبلها ولا يضر تعلق التشبيه بها معنى اذ التعلق المعنوي
لا يضر في كون الجملة مستانفة لا محل لها من الاعراب الا ترى ان جملة الصلة متعلقة بالموصول ولا محل لها وجملة جواب
القسم متعلقة بالقسم معنى ولا محل لها وجملة العامل الملغى نحو زيد قائم اظن متعلقة بما قبلها معنى لانها تفيد ان
قيام زيد امر ثابت في ظن المتكلم لا في علمه ومع ذلك فلا محل لها فقد ظهر لك ان ما اورده هذا المدرس السائل من
قبيل استشكال الواضحات والجدال لله تعالى **قال** وقد استوفينا حملنا القول في قوله تعالى ولقد جاءت
رسلنا ابراهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام **اقول** الجملة الاولى جواب لسؤال مقدر اي فماذا قالوا
له حين جاءوه والثانية كذلك اي فماذا قال لهم حين سلموا عليه **قال** ومن الاستيناف البياني ايضا قوله
زعم العواذل انني في غمرة ٭ صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي **اقول** هذا البيت مما يدل على ان زعم يستعمل في القول
الصحيح وهل هو كل قول قام الدليل على بطلانه او كل قول لم يقم الدليل على صحته قولان وفي القاموس الزعم مثلثة القول
الحق والباطل والكذب ضد واكثر ما يقال فيما يشك فيه انتهى وفي عروس الافراح للشيخ بهاء الدين السبكي ولم
يستعمل الزعم في القرآن العظيم الا للباطل واستعمل في غيره للصحيح كقول هرقل لابي سفيان زعمت وهو كثير
لكن اذا تاملته تجده يستعمل حيث يكون المتكلم شاكا فهو كقول لم يقم الدليل على صحته وان كان صحيحا في نفس
الامر قال وقد يستشكل قوله صدقوا وهو ضمير المذكرين والعواذل جمع عاذلة وهو مؤنث **قلت** يتحلل
اشكاله بما قيل من ان المراد بالعاذلة الجماعة العاذلة واطلاق مثله على المذكرين جائز تقول هؤلاء الرجال
جماعة عاذلة فالمعنى زعم الجماعات العواذل الذكور لا اشكال والغمرة الشدة ولا تنجلي لا تنكشف **قال**
اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع وانما هي استيناف نحوي ولا يكون استينافا بيانيا لفساد المعنى ايضا
اقول هذا ماخوذ من كلام الزمخشري قال في الكشاف ما نصه فان قلت لا يسمعون كيف اتصل بما قبله
قلت لا يخلو اما ان يتصل بما قبله على ان يكون صفة لكل شيطان او استينافا فلا تصح الصفة لان الحفظ من شياطين
لا يسمعون ولا يتسمعون لا معنى له وكذلك الاستيناف لان سائلا لو سال لم تحفظ من الشياطين فاجيب بانهم
لا يسمعون لم يستقم فبقي ان يكون كلاما منقطعا مبتدأ اقتصاصا لما عليه حال المسترقة للسمع وانهم لا
يقدرون ان يسمعوا الى كلام الملائكة او يتسمعوا وهم مقذوفون بالشهب مدحورون عن ذلك هذا كلامه **قلت**
فالاستيناف بالمعنى الاول هو الذي اشار اليه المص بقوله ولا يكون استينافا بيانيا لفساد المعنى وانما يفسد
لو قدر ان يجعل هذا جوابا عن السؤال عن العلة كما اشار اليه الزمخشري ولو جعل استينافا بيانيا على
ان يكون هذا الكلام جوابا للسؤال عن حال الشياطين بعد الحفظ منهم لاستقام المعنى فاطلاق المص القول
بامتناع الاستيناف البياني لما يترتب عليه من فساد المعنى غير ظاهر لان ابن المنير يجوز في لا يسمعون ان يكون

لا عن السبب المقتضي للحفظ منهم صح

وصفا

وصفا وان يكون حالا والجواب عن اشكال الزمخشري الذي اشار اليه بقوله اذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع
هو ان عدم سماع الشيطان سبب الحفظ منه والشيطان حال كونه محفوظا منه هو حال كونه لا يسمع واحدى
الحالين لازمة للاخرى ولا مانع ان يجتمع الحفظ منه وكونه موصوفا بعدم السماع في حالة واحدة وليس المراد
ان عدم السماع ثابت قبل الحفظ وانما هو معه وبسببه واعترضه اليمني بان الصفة هنا كاشفة فلا بد من
حصولها للموصوف قبل وصفه بها والا لم تكن كاشفة هذا هو الاصل والسائل لا يلتفت اليه واما تسمية الشيء باسم
ما يأول اليه فمجاز والاصل الحقيقة هذا كلامه ولك ان تقول اذا جعل استينافا نحويا كان اخبارا عن هؤلاء
الشياطين المحفوظ منهم بانهم لا يسمعون فيرد الاشكال وهو ان لا معنى للحفظ ممن هو في نفس الامر لا يسمع كما اخبر
عنه فيكون المعنى مدفوعا فيما فر منه فان **قلت** المقدر لا يسمعون بعد الحفظ **قلت** هذا التقدير يصح مع
جعل الجملة صفة ايضا فتخصيص التقدير بحالة الاستيناف يكون تحكما **قال** ما بعد الفعل كما في قوله ٭ الا
ايهذا الزاجري احضر الوغى ٭ **اقول** هذا صدر بيت من معلقة طرفة وعجزه ٭ وان اشهد اللذات هل انت مخلدي ٭
وقد انشد المص البيت بتمامه في الباب الخامس في تراجم الحروف حيث ترجم على حذف ان الناصبة **قال**
واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين **اقول** اعترضه ابن المنير بان اجتماع حذفين سائغ كما في قوله تعالى
يبين الله لكم ان تضلوا الا ان الاصل لئلا تضلوا على ما ذكره جماعة بحذف الجار وحرف النفي قال اليمني وهذا
غير وارد على الزمخشري لانه لم يذكره بل قال المعنى كراهة ان تضلوا **قلت** هذا الكلام على المثال والرد
يا مركلي وهو ان استضعاف الجمع بين حذفين غير متجه لانه سائغ في كلام العرب واللغة مشحونة به فلا معنى
لاستبعاده **قال** وان قلت اجعلها حالا مقدرة اي وحفظا من كل شيطان مارد مقدرا عدم سماعه
اي بعد الحفظ قلت الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالممرور به في قولك مررت برجل معه صقر
صائدا به غدا اي مقدرا المرور به انه يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه
اقول ما استند اليه في منع الحال المقدرة ضعيف اما اولا فلانا لا نسلم ان الذي يقدر وجود معنى الحال هو
صاحبها ولم لا يجوز ان يقدره غيره ولو سلم فمعنى المثال مررت برجل معه صقر مقدرا عدم الصيد به في
الغد على ان يكون مقدرا اسم مفعول لصح سواء كان هو المقدر او غيره واما ثانيا فعلى تسليم ان الذي يقدر
هو صاحبها لا نمنع في الآية ان يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لما راوه من القذف بالشهب
والطرد عن الاستراق واما ثالثا فلان قوله ولا يريدونه لا مدخل له في كون الحال مقدرة لانها قد تقع حيث
لا يكون صاحب الحال مريدا لها كما قال الامير لمظلوم ادخل السجن خالدا اي عذابه وانما عدلت عن التمثيل
بقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها لاحتمال ان يقال هذا مريدين عنا ان يكونوا من جرثومة الكفر
قال الثاني انا نعلم ما يسرون وما يعلنون بعد قوله تعالى ولا يحزنك قولهم فانه ربما يتبادر الى الذهن
الى انه محكي بالقول **اقول** انما يتبادر الى هذا ذهن من لا يتامل ولا يتثبت في فهم المعنى ومن هو بهذه الصفة
لا عبرة به ولا يلتفت اليه **قال** الثالث ان العزة لله جميعا بعد فلا يحزنك قولهم وهي كالتي قبلها **اقول**
ثبت فيما رايته من نسخ هذا الكتاب فلا يحزنك بالفاء والتلاوة فيه انما هي بالواو لا بالفاء **قال** الخامس
زعم ابو حاتم ان من ذلك تثير الارض **اقول** ابو حاتم هذا ابو سهل بن محمد السجستاني النحوي اللغوي نزيل
البصرة وعالمها قرأ كتاب سيبويه على الاخفش مرتين وكان كثير الرواية عن ابي زيد وابي عبيدة والاصمعي
عالما باللغة حسن العلم بالعروض واخراج المعمى اماما في القراءات جماعة للكتب يتجر في الكتب وبعد
وفاته باربعة عشر الف دينار على ما حكاه الوزير القفطي قال ابن دريد مات ابو حاتم بالبصرة في رجب سنة

فلا اشكال صح

يريد

حسنة صح

حمس و حمسين و مايه و مىل فى المحرم وكان فى القرآت متخرنه اهل المصر كذا قال الورى فى كامه ماريخ النحاه و اعادكن هده الترجمه لو قوع سوال من بعض طلبه القاهره عنها عند مراة هذا المحل على فى سنه ثمانى عشر و ثمانى مايه قال ورده ابو البقاء بان ولا انما يعطف بها بعد النفى اقول العاطف انما هو الواو فقط لا المجموع قوله ولا والمص نزل هذا التعقيب مع شغفه عنا فنشه الى البقا قال وبانه يجب تكرار لا اقول وقد نكى ابو حاتم ذهب الى ان لا اسم بمعنى غير كما قاله الكوفيون وصرح به السخاوى وغيره مثل غضب من لا شى وجئت بلا زاد لكن لكونها فى صوره الحرف ظهر اعرابها فيما بعدها كالا اذا كانت بمعنى غير وعليه فلا حاجه الى التكرير لانك لو قلت غير د لو لم اكتفى به والتكرير انما هو فى حرف النفى وهذه اسم لا حرف قال احدهما ما اذا دخل على الاستيناف احتيج الى تقدير جزء يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد اقول ليس زيد مما يحتمل ان يكون استينافا لانه مفرد و الكلام فى الجمل قال الزمخشرى الاحسن والابلغ ان يكون مستانفات على وجه التعليل للنهى عن اتخاذهم بطانه من دون المسلمين ويجوز ان يكون لا يالونكم و قد بدت صفتين اى بطانه غير مانعيكم فسادا بادية بغضاؤهم اقول عبارته فى الكشاف وان قلت كيف موقع هذه الجمل قلت يجوز ان يكون لا يالونكم صفة للبطانه و كذلك قد بدت البغضاء كانه قيل بطانة غير مانعيكم خبالا بادية بغضاؤهم واما قد بينا فكلام مبتداء واحسن منه وابلغ ان يكون مستانفات كلها على وجه التعليل للنهى عن اتخاذهم بطانه انتهى قلت المعبر هنا بتلك يعنى الايات اولى من التعبير بتكون قال التفتازانى قوله كيف موقع هذه الجمل يعنى لا يالونكم قد بدت البغضاء قد بينا لكم الايات لظهور ان قوله وما تخفى صدورهم اكبر حال وان قوله ودوا ما عنتم بيان وتاكيد لقوله لا يالونكم خبالا محكمه حكمه ولذا لم يذكره عند تفصيل المواقع وقيل انه لما وقع من الصفتين يعنى انه صفه وقوله واحسن منه اى مما ذكره وذلك لما فى الاستيناف من الفوايد وما فى الصفه من الدلاله على خلاف المقصود او ايهامه وهو تقييد النهى بكون البطانه على هذه الصفات وليس معنى قوله مستانفات كلها ان الكل عله واحده بالاجتماع بل ان كلا منها عله للنهى والاستقلال ترك تعاطفها تنبيها على الاستقلال كما فى قوله ذلك بانهم كانوا ذلك بانهم عصوا او بمعنى انها مستانفات للتعليل على طريق الترتيب بان يكون اللاحق عله السابق الى ان يكون الاول عله للنهى وسم التعليل بالمجموع اى لا تتخذوا منهم بطانه لانهم لا يالونكم خبالا لانهم يودون شده ضرركم بدليل انه قد تبدو البغضاء من افواههم وان كانوا يخفون الكثير لكن لا يحسن ذلك فى قد بينا اذ لا يصلح تعليلا لبدو البغضاء ويصلح تعليلا للنهى اى فانا بينا الايات الداله على وجوب معاداه اعداء وان كان الاحسن ان يكون ابتداء كلام ولا يبعد ان يكون مستانفات كلها اشاره الى ما سواه الى هنا كلام التفتازانى قال وحصل للامام فى تفسير هذه الايه سهو فانه سال ما الحكمه فى تقديم من دونكم على بطانه واجاب بان محط النهى هو من دونكم لا بطانه فقدم الاهم وليست التلاوه كما ذكر اقول سهو الامام ظاهر وذلك ان تلا الايه اولا على ما هى عليه ثم لما اخذ فى التفسير قال اما قوله من دونكم ففيه مسايل وذكر مسله ثم قال المسله الثانيه فى قوله من دونكم احتمالان احدهما ان يكون متعلقا بقوله لا تتخذوا اى لا تتخذوا من دونكم بطانه والثانى ان يجعل وصفا للبطانه والتقدير بطانه كاينه من دونكم فان قيل ما الفرق بين قوله لا تتخذوا من دونكم بطانه وبين قوله لا تتخذوا بطانه من دونكم قلنا قال سيبويه انهم يقدمون الاهم تقدم

والذى

والذى هم بشانه اعنى فهاهنا ليس المقصود اتخاذ البطانه انما المقصود ان لا تتخذوا منهم بطانه فكان قوله لا تتخذوا من دونكم بطانه اقوى فى افاده المقصود هذا كلامه وانت ترى كيف حوّل قوله من دونكم ان يكون صفه لبطانه وذلك لانه لا ينقدير ان يكون مع حرامه فالى جواب السوال ما قال وهو سهو ظاهر لكنه لم يورد السوال على الوجه الذى حكاه المص عنه قال وبو بيع التزامهم فى مثل ذلك كون الشرط ماضيا اقول وجه التابيد انه استقر من قواعدهم ان الجواب متى حذف لزم مجى الشرط بصيغه الماضى او المضارع المقرون بلم والمجىء على خلاف ذلك الا فى الضروره فلا تقول ان تقم زيد فى السعه قال والثانيه انه اذا جى بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف هل يجزم ام لا اقول الظاهر ان الجمله الاستفهاميه جواب اذا فالفاء لازمه لا تترك الا فى الضروره على ما صرح به المص فى غير ما و الظاهر ايضا ان ام من قوله هل يجزم ام لا معادله لهل وفيه كلام مر فى اوايل الكتاب وفى هل من حروف الهجاء وقد يدعى فيها الانقطاع قال والجزم بالعطف على محل الفاء المقدره وما بعدها اقول هذا الكلام ظاهر فى ان الجمله الواقعه بعد الفاء لا محل لها وهو خلاف ما يا تى له من ان الجمله الواقعه بعد الفاء جوابا لشرط جازم فى محل جزم قال الثانى مذ ومنذ وما بعدهما فى نحو ما رايته مذ يوما ن فقال السيرافى فى موضع نصب على الحال وليس بشى لعدم الرابط اقول بل هو شى له وجه وذلك لان للمعنى عند بعضهم يعنى وبين لقايه يومان فالرابط بحسب المعنى موجود ولا نص لونه بحسب اللفظ مفقودا قال الرابع الجمله بعد حتى الابتدائيه كقوله حتى ماء دجله اشكل اقول اذا فرض الكلام فى حتى الابتدائيه امتنع جريان الخلاف فى الجمله الواقعه بعدها بل لها محل من الاعراب او لا فان القايل بان الجمله بعد حتى فى محل جر لا يرى حتى ابتدائيه ومن يرى الجمله مستانفه يرى حتى ابتدائيه فمع ثبت القول بانها ابتدائيه تتعين استيناف الجمله الواقعه بعدها ولا يتصور اجراء الخلاف فى هذه الحاله وما انشده المص هنا هو بعض بيت من قول جرير ٭ فما زالت القتلى تمج دماءها ٭ بدجلة حتى ماء دجله اشكل ٭ وقد انشد البيته بكماله فى الباب الاول فى الكلام على حتى قال الجمله الثانيه المعترضه بين الفعل ومرفوعه كقوله ٭ شجاك اظن ربع الظاعنينا ٭ ويروى بنصب الربع على انه مفعول اول وشجاك مفعول الثانى وفيه ضمير مستتر راجع اليه اقول الفاء ما بين الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين وقوى ابن هشام الخضراوى وابو حيان مذهبهم بانه انما يتنصب بظننت ما كان مبتداء قبل مجيئها ولا ابتداء بالاسم اذا تقدمه الفعل وهو كلام متجه وتمسك البصريون بهذا المصراع الذى انشده المص فانه يروى برفع ربع ونصبه وانما يتاتى ذلك على رايهم لا على راى الكوفيين واعترض بان الاتم ان شجاك فعل ومفعول بل هو مضاف ومضاف اليه وعلى تقدير رفع الربع يكون شجاك مبتداء وربع الظاعنين خبرا عنه والفعليه الواقعه بينهما الغى فعلها عن العمل لاجل التوسط بين المعمولين وهو جايز بلا قبح وعلى تقدير نصب الربع يكون شجاك منصوبا بفتحه مقدره على الالف على انه مفعول اول مقدم وربع الظاعنين مفعول ثانى واظن عامل ولا الغاء والشجى الحزن والمعنى اظن سبب حزنك ربع الاحباب المرتحلين باعتبار ما تشير عندك رويته خاليا منهم من لوعه الفراق وتذكر اوقات الانس العايته وهذا مثل المعنى عند من يرى شجى فعلا اى احزنك ربع الظاعنين والاسناد مجاز من قبيل الاسناد الى السبب او احزنك الله عند رويته الربع الخالى من الاحبه قال وقوله ٭ وقد ادركتنى والحوادث جمة ٭ اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل ٭ اقول الحوادث نوازل الدهر التى وجدت بحدثان

نسل بها الواو للعطف لان الكلام الاعتراضى نادى الغنى بانها دام من سياق تفسيل البعض من اعراب ووضع اسنادى لان ما الاصل وحق محرضه عادى ما حصب الاضرابه وكانت مستانفه ثم قد بينت وبعيب كما لها ادركنا بما كانت عليه

لم يكن والحُمَة: بفتح الحاء الكثيرون والاسنة جمع سنان وهو الحديد المسدد والذي يحمل في طرف الرمح والضعاف
جمع ضعيف والعزل جمع اعزل وهو الذي لا سلاح له والظاهر ان هذه الواو المقترنة بالجملة المعترضة واو
الاستيناف وان قيل تفسير هذا موضعه قلنا انما كانت الجملة في الاصل موضحة عما هي معترضة بين اجزائه
وكانت حقاً للاستيناف ثم قدمت ولقيت بحالها ابداناً بما جاءت عليه **قال** وبين الظاهر في قوله • الم
يأتيك والانباء تنمي • بما لاقت لبون بني زياد • **اقول** هذا البيت لقيس بن زهير وبعده • ومحبسها على القرشي
تشرى • بادراع واسياف حداد • الانباء جمع النبأ وهو الخبر وتنمي تشيع وتنتشر في الاطراف واللبون
هنا جماعة الابل ذات اللبن وبنو زياد ربيع بن زياد واخوته ومحبسها بفتح الموحدة اي حبسها والقرشي عبد الله
ابن جدعان وتشرى تباع والادراع بدال مهملة جمع درع وهي ما يصنع من الحديد ليلبس في الحرب وقصة هذا
الشعر ان الربيع بن زياد اخذ لقيس بن زهير درعاً فاخذ قيس بعد ذلك ابل الربيع وساقها الى مكة فباعها
من ابن جدعان بادراع واسياف وقد عرفت ان المصنف حكى فيه المد وجهين في فاعل يأتي وحكى غيره وجهين اخرين
احدهما ان ضمير يعود الى النبأ لدلالة قوله والانباء تنمي عليه والثاني انه للون على حذف مضاف اي الم يأتيك
خبر لبون بني زياد بما لاقته **قال** الثالث بين مفعوله كقوله • وبدلت والدهر ذو تبدل • هيفا دبوراً
بالصبا والشمأل **اقول** الهيف بفتح الهاء مثل الهوف بضمها وهي ريح حارة تأتي من قبل اليمن وهي النكباء
التي تجري بين الجنوب والدبور من تحت مجرى سهيل وفي المثل ذهبت هيف لاديانها اي لعادتها لانها تجفف
كل شيء وتيبسه والصبا ريح مهبها المستوي ان تهب من مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار والشمال
ريح تهب من ناحية القطب هذا كله في الصحاح والشمال في البيت بميم ساكنة بهمزة مفتوحة وهي احدى اللغات
وقد دخلت الباء فيه على المتروك وجرد الحاصل منها على ما هو الاستعمال المشهور وقد سمع خلافه فادخلت الباء
على الحاصل وجرد المتروك وعلى هذا جاء قول ابي تمام • بَشيَبٍ اي العباس بدل ازلنا • تخفض وصرنا بعد جزر
المد • فادخل الباء على الخفض وهو الحاصل وجرد المتروك منها وهو الازل اي الضيق والجزر رجوع الماء الى
خلفه والمد خلافه **قال** والثالث بين المبتدا وخبره كقوله • وفيهن والايام يعثرن بالفتى • نوادب لا يمللنه
ونوائح **اقول** الذي انشده ابو علي القالي للمعز ابن اوس • رايت رجالاً يكرهون بناتهم • وفيهن لا تكذب نساء صوالح
وفيهن والايام يعثرن بالفتى • عوائد لا يمللنه ونوائح • وفي هذا السياق شاهد لما قاله المصنف وضمير يمللنه فيما
انشده القالي يعود الى التعبد المفهوم من قوله عوائد وفيما انشده المص الى النذب المفهوم من نوادب **قال**
وقول الشاعر عن بنات طارق • نمشي على النمارق • **اقول** هذا من نظم امراة لا من نظم رجل ثم قيل لهند بنت عتبة
وقيل لبنت العند الزماني وبعده • المسك في المفارق • والدر في المخانق • ان تقبلوا نعانق • ونفرش
النمارق • او تدبروا نفارق • فراق غير وامق • والاختلاف ان قولها • نعرش النمارق يقتضي ان يكون الروي ساكنا
في الكل والالزم الاصراف وهو اختلاف حركة الروي بالفتح مع غيره وهو قبيح جداً فان قلت فمن اي بحر هذا
فانا لم نعهد مثله في الاوزان قلت هو من منهوك الرجز الا انه دخله القطع والخبن شذوذاً وذلك ان منهوكه
عبارة عن جزء بن كل منهما مستفعلن كقوله • يا ليتني فيها جذع • هذا هو المعروف في استعماله وقد جاءت
هذه القطعة على مستفعلن فعولن لحذف نون مستفعلن الثاني وسكنت لامه بالقطع وحذفت سينه
بالخبن فصار متفعلن على زنة فعولن غير انه دخل في الاول من قولها نحن بنات طارق الطي ومن قولها ونفرش
النمارق ونحوها فراق غير وامق الخبن **قال** الرابع بين ما اصلهما المبتدا والخبر لقوله • وان الكرام بطن قبل
التي لعلوا ان شطت نواها ازورها **اقول** انشد المص هذا البيت مانيا في الباب الخامس في النوع الثامن

من الجهة السادسة • وشطت بعدت ونواها جهة قصدها من السفر **قال** وكقوله • لعلك والموعود
حق لقاؤه • بدا لك في تلك القلوص بداء **اقول** القلوص بفتح القاف الشابة من الابل وهو بمنزلة الجارية
من النساء تجمع على قلص وقلايص والبداء انتقال الراي عن شيء لا شيء اخر كان مجهولاً **قال** وقوله
يا ليت شعري والمنى لا تنفع • هل اغدون يوماً وامري مجمع **اقول** المجمع منيه وهي التمني **قال**
كثية جابر اخذال لبثني • اصاد ته وافقد بعض مالي • ومجمع معزوم عليه مضبوط غير منتشر
واغدون الظاهر كونه تاما والجملة بعده حال ويحتمل النقصان وهذه الجملة الناسخة خبر لكن افتران الجملة
بالواو قليل كما ستعرفه في الجمل التي لها محل من الاعراب **قال** وقول الحاسبي • ان الثمانين وبلغتها • قد
احوجت سمعي الى ترجمان • **اقول** يعني ان الثمانين سنة التي انتهى اليها سنة احدثت في سمعه ثقلاً يخفى
معه عليه الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه اياه ويكرره عليه من قرب والترجمان المفسر اللسان بضم
الجيم مع فتح التاء او ضمها كذا في الصحاح وظاهر كلامه ان التاء زائدة وزاد في القاموس حكاية لغة
ثالثة وهي فتح التاء والجيم معا كزعفران **قال** وقد ترجم عنه اي وترجم عنه والفعل يدل على اصالة
التاء واعلم ان الدعاء للممدوح ببلوغ الثمانين فيه تاكيد لتحقيق مقالة الشاعر لانه اذا بلغ الثمانين
صدق في احتياج سمعه الى ترجمان واعترض بان هذه الجملة ليس فيها تشديد للكلام وتقوية له الا بهذه
الطريقة الموهمة للدعاء عليه بالمصير الى ضعف سمعه واحتياجه الى ترجمان **قال** وقوله ابن
هرمة • ان سليمى والله يكلؤها • ضنت بشيء ما كان يرزؤها **اقول** هذا بيت تحقيق من بحر المنسرح
وابن هرمة بفتح الهاء وسكون الراء ويكلؤها يحفظها وضنت بخلت ويرزؤها ينقصها يقال رزأته ما
له اي انقصته من ماله على بخلهم فان فتحت الراي وذات الرجل فمعناه اصبت منه خيراً **قال**
وقول رؤبة • اني واسطار سطرن سطراً • لقائل يا نصر نصر نصراً **اقول** هذا ابيات من مشطور
السريع وقد انشد المص نصراً ولهما مستشرا الى تمامه قريباً في المسلة التي عقدها للامور التي تمنع
المعترضة من الجملة عند الاشتباه وانشد ثانيهما في الباب الرابع في ترجمة ما افترق فيه عطف
البيان والبدل وقد تبع المص في نسبة هذا الشعر الى رؤبة وكونه وقع لكثير ان العباب ان الصغاني
قال انشد سيبويه هذا البيت لرؤبة وليس لرؤبة وهو مع ذلك تصحيف والرواية يا نضر نضراً بالضاد
المعجمة ونصر هذا حاجب نصر بن سيار والاسطار جمع سطر بفتح الطاء وهو الخط مثل سبب واسباب
ولا يسع ان يجعل جمع سطر بسكون الطاء لان جمع فعل بسكون العين الصحيح على افعال قليل كافراخ
وافراء والمراد بنصر المنصوب العطاء ونصر الاول منادى والثاني تاكيد لفظي اتبع على اللفظ **قال** الرجي
ولي جعل الى علي يا زيد زيداً بدلاً وجعل سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان يفيدان
ما يفيده الاول من غير معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد وان وصفت الثاني نحو يا
زيد زيد الطويل فابو عمرو ينصب الثاني ايضا على انه تاكيد لفظي للاول موصوف او بدل بما حصل له من
الوصف فاني مرة بعاليا بالناصية ناصية كاذبة والاجود ان يكون الثاني مع وصفه وصفاً للاول لان العلم
لا يوصف به وحكى يونس عن روبة انه كان يقول يا زيد زيداً بنصب الثاني على انه تاكيد مثل يا تميم اجمعين
ولا يسع ادرر رفعه الى هنا كلامه **قلت** انما انشد الجوهري هذا الشعر لرؤبة بنصب نصر الثاني
والثالث وظاهر كلامه ان كليهما بمعنى العطاء فيكون الثالث تاكيداً للثاني والثاني ليس بتابع واعرابه مفعول
بفعل محذوف **قال** وقول كثير • واني وتهيامي بعزة بعدما • تخليت مما بيننا وتخلت • لكالمرتجي

واحدم

مَعْلَتُم

سيبويه م

ظلَّ الغمامه كلما تبوَّاءتها المقيل اضمحلت **اقول** التّيام بمعنى الهيام وهو شبه الجنون من العشق وتحليت تحيت وتخلّت تخت وتبوّاء أي اتخذمباءة اي منزلا ومن للتعليل اي كلما اتخذ الاجل تلك الغمامة منزلا لاجل مقيله اي قيلولته في وقت الحر اضمحلت تلك الغمامه اي تقشعت وذهبت **قال** وقال ابو علي تبيا مي يحتمل جملة معترضه بين اسم ان وخبرها وقال ابو الفتح يجوز ان تكون الواو للقسم **اقول** الجملة على كلا القولين معترضه لكن الاعتراض على قول ابي علي بجمله اسميه والواو اعتراضيه وعلى راي ابي الفتح ابن جني بجمله فعليه والواو قسميه **قال** والظاهر ان الجواب فاتله اولي بهما **اقول** الجواب مسبب عن الشرط عند المص وجماعه وهنا ليس كذلك ان اولويه الله تعالى بهما ثابته على كل حال سواء وجد الشرط اولم يوجد فالجواب محذوف والتقدير فلا باس وقد صرح المص في الباب الخامس في تراجم الحذوف في التنبيه الذي ذكره في اخر ترجمه حذف جمله جواب الشرط بان التحقيق ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله اي فليبادر العمل فان اجل الله لآت وان تجهر بالقول اي فاعلم انه غني عن جهرك فانه يعلم السر وان يكذبوك اي فتصبّر فقد كذبت رسل من قبلك ومن يتبع خطوات الشيطان اي يفعل الفواحش والمنكرات فانه يامر بالفحشاء والمنكر ومن يتول الله ورسوله والذين امنوا اي يغلب فان حزب الله هم الغالبون وان عزموا الطلاق اي فلا تواخذوهن بقول ولا فعل فان الله يسمع ذلك ويعلمه فان تتولوا اي فلا لوم علي فقد ابلغتكم ومبنى ذلك كله على ما ذكره من انه لا بد من اعتبار كون الجواب مسببا عن الشرط فاحتيج الى هذا التقدير ونحوه مما استطهر المص هنا من ان الجواب هو فالله اولى بهما خارج عما ذكره هناك ان التحقيق **قال** ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما توهم الا ان أو هنا للتنويع وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة نص عليه الابدي وهو الحق **اقول** لا يرد على وجوب المطابقة مع الواو مثل قولك اذا جاءك واحد من زيد وعمرو فاكرمه لان الحكم هنا على واحد لا على اثنين وكذا اذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو الا اكرمته اذ المعنى ما جاءني واحد منهما واما ما نقله المص هنا عن الابدي فقد حكى في حواشيه عن ابن عصفور انه قال ان كانت او جائزا فيها الجمع بين المتعاطفين جاز الافراد والجمع نحو الحسن او ابن سيرين جالسه او جالسهما والاثم او الكفور لا تطعه او لا تطعهما قال وهذا هو التحقيق ونص عليه الابدي فتامل هذا اهل هو كما حكاه في المغني وفي قوله تثنية الضمير مسامحه اذ الضمير لاثنين ولا جمع نعم يعود على اثنين نحو زيد وعمرو قاما او مثنى كالزيدان ذهبا وعلى جماعه نحو زيد وبكر وعمرو ذهبوا او جمع نحو الزيدون قاموا والابدي بهمزه مضمومه وباء موحدة مشدده مفتوحه وذال معجمه وياء نسبة منسوب الى ابده بلدة من بلاد الاندلس هكذا ضبطته عن شيخنا برهان الدين الاندلسي وهو اعرف باعلمه لكن في القاموس في باب الدال المهمله وابده كقبّرة بلد بالاندلس والله اعلم **قال** احدهما ان احق خبر عنهما وسهّل افراد الضمير امران معنوي وهو ان ارضاء الله سبحانه وتعالى ارضاء لرسوله عليه افضل الصلاة والسلام وبالعكس **اقول** تعرض الزمخشري لهذه الآية في اول سورة البقرة عند الكلام على قوله تعالى يخادعون الله والذين امنوا وحاصل ما قاله فيها هو وشارحو كلامه ان الضمير وحّد دلالة على ان المقصود ارضاء الرسول وانما ذكر الله تعالى للايذان بقوة اختصاص الرسول به تمكانه منه ولذا يؤذون الله ورسوله فانهم لا يؤذون حقيقة الا الرسول وحده ومثله في افادته قوة الاختصاص المعطوف عليه بالمعطوف عليه قولك اعجبني زيد وكرمه دال على ان يحضر زيد صار معجبا باعجاب كرمه وادخال العاطف على كرمه مؤذن بالتغاير كما في عطف

حمل

جبريل على الملائكه وعول في ازاله الابهام على شهادة العقل فافاد قوة الاختصاص **قال** بل في وضع رفع بدلا من احد الاسمين وحذف من الاخر مثل ذلك **اقول** يلزم عليه حذف البدل وهو محل نظر ينبغي تحرير النقل فيه **قال** والسادس بين القسم وجوابه كقوله ٭ لعمري وما عمري علي بهين ٭ لقد نطقت بطلا علي الاقارع ٭ **اقول** في الصحاح عمر الرجل بالكسر يعمر عمرا وعمرا على غير قياس مصدره التحريك اي عاش زمانا طويلا ومنه قولهم اطال الله عمرك وعمرك وهما وان كانا مصدرين بمعنى الا انه استعمل في القسم احدهما وهو المفتوح انتهى وكانهم لما كثر دوره في كلامهم آثروا فيه الفتح طلبا للخفه والبطل مصدر قولك بطل الشيء يبطل اذا كان غير حق وهو هنا صفة محذوف اي لقد نطقت نطقا بطلا على المبالغة او ذا بطل او يمعني باطلا والاقارع جمع الاقرع وفي الصحاح الاقارع الاقرع بن حابس واخوه مرثد وانشد للفرزدق ٭ وانك واجدا دونا صعودا ٭ جراثيم الاقارع والحتابه ٭ والجراثيم جمع جرثومه **قال** وقال الزمخشري جر الثاني على ان المعنى واقول والحق اي هذا اللفظ فاعمل القول في واو القسم ومجرورها على الحكاية **اقول** لم يعبره الزمخشري في الكشاف بذلك ونصه قرئ فالحقّ والحقّ منصوبين على ان الاول مقسم به كالله في ان عليك الله ان تبايعا وجوابه لأملأنّ والحق اقول اعتراض بين المقسم به والمقسم عليه ومعناه ولا اقول الا الحق والمراد بالحق اما اسمه عز وعلى الذي في قوله تعالى ان الله هو الحق المبين او الحق الذي هو نقيض الباطل عظمه الله تعالى باقسامه ومرفوعين على ان الاول مبتدا محذوف الخبر كقولك لعمرك اي فالحق قسمي والحق اقول اي اقوله كقوله ٭ كله لم اصنع ٭ ومجرورين على ان الاول مقسم به اضمر قسمه كقولك الله لافعلن والحق اقول اي ولا اقول الا الحق على حكاية لفظ المقسم به ومعناه التوكيد والتشديد وهذا الوجه جائز في المنصوب والمرفوع ايضا وهو وجه دقيق حسن وقرئ برفع الاول وجره مع نصب الثاني وتخريجه على ما ذكرنا هذا كلامه وليس فيه ما حكاه المص عنه من ان القول اعمل في لفظ واو القسم ومجرورها ومولفه وهو وجه حسن دقيق قال اليمني اي جعل الثاني حكاية عن الاول ومعربا باعرابه فالتقدير على الجر فالحق لأملأنّ جهنم والحق ارهذا القسم حق وعلى النصب فالحق لأملأنّ جهنم والحق ارهذا القول حق وعلى الرفع والحق قسمي والحق اقول اي هو سنتي وعادتي فعلى هذا لا يكون اعتراضا بل يكون المجرد التوكيد كالتكرير او رد سوال انه ان الحصر على قراءه النصب جاء من تقديم المعمول على عامله فمن اين استفيد على قراءه الجر وذكر ان الطيبي اجاب بان الجر على القسم والقسم في المعنى يفيد معنى الحصر لان قال رحمه الله **قال** ويحتمل قوله ٭ واني لرام نظره البيت **اقول** البيت المذكور هو ٭ واني لرام نظرة قبل التي ٭ لعلي وان شطت نواها ازورها ٭ وقد تقدم انشاده قريبا في الجمله المعترضه بين ما اصلهما المبتدا والخبر **قال** كقولهم مكره اخاك **اقول** هذا بعض مثل للعرب وهو مكره اخاك لا بطل واصله ان بيهسا ارتكي في موقع حرب وليس من رجال ذلك فسئل فقال هذا الكلام اي اني لم اشهد الحرب لكوني بطلا شجاعا بل اكرهت على شهوده من غير اختيار مني **قال** الحادي عشر بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله ٭ كان وقد اتى حول كميل ٭ اثافيها حمامات مثول ٭ كذا قال قوم ويمكن ان يكون هذه الجمله حاليه تقدمت على صاحبها وهو اسم كان **اقول** هذا مبني على جواز تقديم الحال المصدره بالواو ومنعه المغاربه لكن نص ابن اصبغ على جوازه عند الجمهور والحول السنه والكميل الكامل اي التام يقال كمل بتثليث الميم كنصر وكرم وعلم كمالا وكمولا فهو كامل

الاصول

حرف

انظاهر ان الحق في اوجه الحكايه الرفع والنصب والنصب مع الجر معمول مقدم لاقول محله النصب بل على ذكر قول الزمخشري في وجه الجر اي لا اقول الا الحق على حكايه لفظ المقسم به فنسبته الذي اورده اليمني على استفادة الحصر على قراءة الجر ولم يخرج الى التقدير الذي ذكرها في تقدير الجر والنصب منها يصير اقول صابعا

وكيل والاثافي بالثاء المثلثة جمع أُثْفِيَّة بضم الهمزة وكسرها على ما حكاه في القاموس مع تشديد الياء المثناة
التحتية وهي الحجر يوضع عليه القدر وتشدد الياء في الجمع وتخفف وعلى التخفيف جاء هذا البيت والمثول
المنتصبات واللاطيات بالارض يقال مثل مثولا اذا انتصب قائما ومثل مثولا اذا لطا بالارض اي
لصق بها وهو من الاضداد وكانه جمع ماثل وصفا للحجارة بهما على ارادة الطائر ويحتمل ان يكون مصدرا وصف
به مبالغة او على حذف مضاف **قال** على حد الحال في قوله ٭ كان قلوب الطير رطبا ويابسا ٭ لدى وكرها
العناب والحشف البالي **اقول** هذا البيت لامرئ القيس يصف العقاب وهي طائر من الكواسر
موصوفة بانها لا تاكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالي وهو ارديء التمر اليابس
دار **قلت** كيف يصح حمل رطبا ويابسا حالين من القلوب **قلت** على معنى قسما رطبا وقسما يابسا
وليس المراد بالرطب ولا باليابس الفرد وقال التفتازاني اي بعضا رطبا بعضها وما يابسا بعضها فان اراد
ما قلناه فحسن والا فلا يلزم حذف الفاعل مع بقاء رافعه ولا يجيزه البصريون ولا بعض الكوفيين وما احسن
قول الشيخ جمال الدين ابن نباتة المصري وقد دنا من امراة مخضوبة البنان فلم ينبسط دنوت اليها وهو
كالفرخ مطرق ٭ فواخجلي لما دنوت واذلالي ٭ فقلت اشعكبه بالانامل فانثني لدى وكرها العناب والحشف
البالي وقد انشد المصنف امرئ القيس بابا في الباب الثالث حيث ترجم فيه بقوله تنبيه يتعلقان باحرف
المعاني **قال** الثالث عشر بين الحرف وتوكيده كقوله ليت وهل ينفع شيئا ليت ٭ ليت شبابا بوع فاشتريت
اقول ليت الثانية اسم لا حرف وكل من الاولى والثانية حرف والتاكيد هو الثانية والمؤكد هو الاولى وبها
انتصب شبابا وارتفع ما بعده محلا والفصل بين الحرفين حسن التاكيد كما في قولك ان في الدار ان زيدا
قائم ولو لم يكن ثم فاصل لجاز مثل ان ان زيدا قائم لكن الفصل احسن وهذا الا ان المؤكد هنا على اكثر من
حرف وليس بواجب الاتصال كما في حروف الجر **قال** الرابع عشر بين حرف التنفيس والفعل كقوله
وما ادري وسوف اخال ادري ٭ اقوم آل حصن ام نساء **اقول** تقدم انشاد هذا البيت والكلام عليه
في فصل ام من حرف الالف **قال** الخامس عشر بين قد والفعل كقوله ٭ اخا الذقذ والله وطان عشوق ٭
اقول هذا صدر بيت عجزه ٭ وما قابل المعروف فينا بعنف ٭ وقد تقدم انشاد البيت بتمامه في الباب
في فصل قد من حرف القاف **قال** السادس عشر بين حرف النفي ومنفيه كقوله ٭ ولا ارانا نزال
ظالمه ٭ وقوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة **اقول** جعل الجملة القسمية معترضة بين النافي والمنفي
في الاخير ظاهر واما الاول فقد يتخيل فيه تسلط النافي على ارانا ولا يصح لان نزال ناقصة قطعا ٥
واسمها النافي امر لازم فلو جعل النفي للرؤية لزم المحذور **قال** السابع عشر بين جملتين مستقلتين نحو
فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فان نساؤكم حرث
لكم تفسير لقوله تعالى من حيث امركم الله اي ان الماتي الذي امركم الله به هو مكان الحرث دالا على
ان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا محض الشهوة وقد تضمنت هذه الاية الاعتراض باكثر
من جملة **اقول** هكذا قال صاحب التلخيص واعترضه الشيخ بهاء الدين السبكي بان المراد بقولنا اكثر
من جملة ان لا يكون احدهما معمولة للاخرى والاية في حكم جملة واحدة وقوله تعالى يحب التوابين خبر
ان وقوله ويحب المتطهرين معطوف على الخبر فلا يكون ما فيه جملتين معترضتين **قلت** قوله
معمولة للاخرى فيه نظر لان الاولى ليست العاملة قطعا وانما العامل شيء واقع فيها وهو ان وكانه
اراد لعامل الاخرى على تقدير مضاف وحذفه لظهور المراد واما قوله ان الثانية معطوفة على الخبر

معد

الباب الاول في ...

نسخة

تقدير بما اليس بمتعين لامكان كونها خبرا المبتدا المحذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستانفة فيحتمل
ان يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل وان كان الاول اولى والاية مثال للاول والتالي في هذا
الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه اذا المعنى ان الله يحب التوابين من ارتكاب
ما نهوا عنه ويحب المتطهرين المتنزهين عن الفواحش والاقذار كالاتيان في الدبر والجماع في الحيض
قيل ولعل ذكر التواب دون التائب لا يستلزم محبة التواب محبة التائب دون العكس لانه اذا كان
يحب من يكثر الذنوب ويعود فمن لم يكثر فالطريق الاولى **قال** وقد مر ان الزمخشري اجاز في سورة
الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك **اقول** وقد مر ان ابن مالك لم ينقل ذلك على هذا
الوجه وانما هو المصنف فيما هو فيه منازع فراجعه **قال** وزعم ابو علي انه لا يعترض باكثر من جملة وذلك
لانه قال في قول الشاعر ٭ اراني ولا كفران لله اية ٭ لنفسي قد طالبت غير منيل ٭ ان اية مصدر
اويت له اذا رحمته ورققت له لا مستحسب باوبت محذوف لئلا يلزم الاعتراض بجملتين **اقول** ظاهر
هذا الكلام انه اخذ لابي علي من كلامه على هذا البيت القول بامتناع الاعتراض باكثر من جملة وفيه
نظر لانه ليس في كلامه هذا ما يوخذ منه منع ذلك مطلقا لاحتمال ان يكون الباعث له في هذا البيت
على منع الاعتراض بجملتين ما يلزم على ذلك من تكثير خلاف الاصل وذلك لان الاعتراض على خلاف الاصل
والحذف كذلك وهذا لا يلزم منه المنع مطلقا ولقائل ان يقول لا يلزم من تقديره اية مصدرا لا وبيت
الاعتراض بجملتين لاحتمال ان يكون هذه الجملة المقدرة مفعولا ثانيا لاراني وقوله قد طالبت غير
منيل حال الامر فاعل ارى او مفعوله الاول ومنيل اسم فاعل من انال اذا اعطى **قال** ولزم من هذا
ترك تنوين الاسم المطول وهو قول البغداديين اجازوا لا طالع جبلا اجروه في ذلك مجرى المضاف
كما اجرى مجراه في الاعراب وعلى قولهم يتخرج لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت **اقول** لا وتخرج
على قول البصريين ايضا بان يجعل مانع اسم لا مفردا مبنيا اما التركيب معها تركيب خمسة عشر
واما التضمنه معنى من الاستغراقية على الخلاف المعروف والخبر محذوف اي لا مانع مانع لما
واللام للتقوية فلك ان تقول تتعلق ولك ان تقول لا تتعلق وكذا القول في ولا معطي لما منعت وحذف
الخبر ذكر مثل ما حذف وحسنه دفع التكرار فظهر من ذلك ان التنوين على راي البصريين ممتنع
لا واجب ولعل السر في العدول عن تنوينه ارادة التنصيص على الاستغراق ومع التنوين يكون
الاستغراق ظاهرا لا نصا فان **قلت** اذا نون كان الاسم مطولا ولا عاملا وقد تقدم انها عند
العمل يكون اسمها على الاستغراق **قلت** مر لنا ايضا ان بعضهم يخص الاستغراق بحالة بناء الاسم
من جهة تضمنه من الاستغراقية ولو سلم انها للاستغراق نصا عند كونها عاملة فلا نسلم انه متعين
لا مانع كونه معمولا لها حتى يكون النص على الاستغراق ثابتا لاحتمال ان يكون منصوبا بفعل محذوف
اي لا تجد او لا نرى مانعا لما اعطيت فعدل الى البناء استلاحة من هذا الاحتمال وقد ذكر المص
في الباب الخامس في المثال الثالث من الجهة الثانية ان جماعة علقوا الظروف من قوله تعالى لا عاصم
اليوم من امر الله لا تثريب عليكم اليوم ومن قوله عليه الصلاة والسلام لا مانع لما اعطيت ولا
معطي لما منعت باسم لا قال وذلك باطل عند البصريين لان الاسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه
وانما التعلق بمحذوف الا عند البغداديين **قلت** فخرج الحديث على وجه جائز عند البصريين
وهو التعلق بمحذوف وذلك مناف للحصر المستفاد هنا من تقديم المعمول من قوله وعلى قولهم اي

ماو ايت

قول العباد من مخرج الحديث قال وقد اعترض ابن مالك قول ابي علي اقول يعني قوله انه لا يعترض
باكثر من جملة وقد جوّز الزمخشري وغيره في قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان فباي آلاء ربكما
تكذبان ذواتا افنان فباي آلاء ربكما تكذبان فيهما عينان تجريان فباي آلاء ربكما تكذبان فيهما من كل
فاكهة زوجان فباي آلاء ربكما تكذبان متكئين على فرش ان يكون متكئين حالا من المجرور في قوله ولمن خاف
لكونه في معنى الجمع فيلزم ان يكون الاعتراض فيه واقعا بسبع جمل مستقلات ان كان ذواتا افنان خبر
مبتدا محذوف والا كان الاعتراض بست جمل لكن لا يكون متكئين متعينا للحالية اذ يحتمل ان يكون منصوبا
على المدح كما جوزه الزمخشري ايضا فلا يدل على ان يمنع الحالية ولا يرد هذا عليه قال ونقول زهير
لعمرك والخطوب مغيرات وفي طول المعاشرة التقالي لقد باليت مظعن ام اوفى ولكن ام اوفى لا تبالي
اقول الاعتراض بها متوجه وسكت المص عن المنازعة فيه اذ لا سبيل اليها لان قوله لقد باليت جواب
القسم المتقدم وقد وقع بينهما جملتان مستقلتان على سبيل الاعتراض احداهما والخطوب مغيرات
اي والاحوال الصعبة الشديدة اسباب لتغير الانسان وانقلابه عما يعهد منه والثانية وفي طول المعاشرة
التقالي اي التباغض لان طولها موجب لملل المتعاشرين وسآمة كل منهما من الآخر ولكن مظعن وموضع
الظعن والمظعن مصدر ميمي تقول ظعن اذا سار وارتحل ظعنا باسكان العين وفتحها وبالقرءان
يوم ظعنكم ومعنى يا لبيته عدة به واكترث به وهو متعد بنفسه كما في البيت ويتعدى كثير من الناس
متعديا بالباء فيقولون ما ابالي بزيد وقد استعمله المص كذلك في اول الكتاب حيث مثل لهمزة التسوية
بنحو ما ابالي اقمت ام قعدت وقدره بقوله ما ابالي بقيامك وقعودك قال وبانه يجب ان يقدر للباء
متعلق محذوف اي ارسلناهم بالبينات اقول كيف يجب تقدير المتعلق مع احتمال المقام للامور شتى
خلافه قال الزمخشري واما ان يتعلق بما ارسلنا داخلا تحت حكم الاستثناء مع رجالا اي وما ارسلنا الا
رجالا بالبينات كقولك ما ضربت الا زيدا بالسوط لان اصله ضربت زيدا بالسوط واما رجالا صفة له اي
رجالا متلبسين بالبينات واما بارسلنا مضمرا كانما قيل بم ارسلوا فقلت بالبينات فهو على كلامين والاول
على كلام واحد واما بيوحي اي يوحى اليهم بالبينات واما بلا تعلمون على ان الشرط في معنى التبكيت والالزام
كقول الاجير ان كنت عملت لك فاعطني حقي وذهب ان المص ابطل بعض هذه الاحتمالات بقوله ولا يستثنى
باداة واحدة شيئان ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا في المسائل الثلاث التي ذكرها واحتمال تعلقه بلا
تعلمون ظاهر لم يبطله بشيء فثبت ان وجوب تعلقه بمحذوف منتف قال لانه يستثنى باداة واحدة
شيئان اقول كان ينبغي ان يقول باداة واحدة دون عطف ليسلم من النقض بنحو ما قام الا زيد وعمرو
وما ضربت الا بكرا وخالدا فان مثل هذا جائز بالاتفاق واما اذا لم يكن ثم عطف ففي المسألة خلاف ومنع
من ذلك جماعة منهم ابن مالك واجازه اخرون وعليه مشى صاحب الكشاف في مواضع كالآية المتقدمة
وكقوله تعالى لا تدخلوا بيوت النبي الآية فقال ان المستثنى الظرف والحال جميعا وان الحصر في كل منهما
مقصود اي لا تدخلوا في وقت من الاوقات على حال من الاحوال الا في هذا الوقت على هذه الحال قال
او نائبا بعد الا نحو ما قام احد الا زيدا فاضل اقول يلزم على اجازة هذا التركيب وقوع الفصل بين الموصوف
وصفته بالا وهو ممتنع على ما صرح به المص في اواخر هذا الباب نقلا عن الاخفش وارتضاه وجوابه ان
ذلك حيث يكون الصفة واقعة في مركزها الاصلي كما اذا وقع التفريغ في النعت نحو ما مررت باحد الا
قائم بالجر فممتنع واما حيث يكون الصفة مرفوعة عن المحل الذي تستحقه بالاصالة فلا يضر لان اصالة المحل ه

تجويزها

تجويزها الى التقدم واللصوق بالموصوف فكانه لم يقع فصل في الحقيقة نظرا الى الاصل كما تحرر فيه
فان الصفة من قولنا ما قام احد الا زيد فاضل محلها ان تلي الى جانب احد الموصوف والفصل
عرض لغرض فلم تكترث به قال وليس من المعلوم ان البدل في غير الموجب هو الراجح وزيد
هنا مستثنى من احد المرفوع الواقع في غير الايجاب فكان الاولى فيه الرفع على الابدال فما بال
المص عدل عن النطق به كذلك قلت ليس المستثنى منه احد بمجرده مع قطع النظر عن صفته اذ
الاستثناء منه منظورا فيه الى الصفة فالمستثنى منه المجموع وقد اخر بعضه عن المستثنى فصدق
ان المستثنى لم يقع بعد المستثنى منه بل قدم على بعضه ولذلك نصبه قال وهو متعلق بمحذوف
مؤخر اي لكراهته ان يولي احد جرم هذا التكيد اقول انما قدره مؤخرا عن المعمول لان تركه
العمل فيه اشعار بمزيد اهتمام بالمعمول وقضية الاهتمام به ان يكون متقدما على العامل قال والثاني
ان في الوجه الاول عمل ما قبل الا فيما بعدها مع انه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفا اقول
فيه نظر وذلك ان المدعى اولا ان الوجهين جائزان وان الثاني منهما ارجح من الاول فلا بد في ترجيحه
تعليل ذلك بما اورده هنا لان مقتضاه بطلان الوجه الاول البتة من حيث اشتماله على المحذور
الذي قد تأملته قال وكالدعاء في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان
وقوله ان سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها وكالقسم في قوله اني واسطار
البيت اقول تقدم انشاد هذه الابيات متوالية فيما سبق الكلام عليها وكان ينبغي ان يقول
المثالين ليشير الى الجملتين اللتين اعترضتا بينهما القسمية قال بل اذا اقدر لهم معطوفا على الله
اقول الظرف متعلق بمحذوف اي بل اعاندوا اذ اعدوا او بل الدليل فيهما اذا قدر قال فانما يصح
العطف في الآية اقول الفاء فصيحة وثم شرط مقدر اي فانما يصح قال وعدهم مما ورد من
ان المعترضة تتبع طلبية ان الحالية لا تكون الا خبرية وذلك بالاجماع اقول وجه الرضي بان المهم
في المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت وقوع مضمون الحال والانشائية اما طلبية او
ايقاعية بالاستقراء والتي في الطلب ليست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل
بوقت ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت وتزوجت وطلقت فان المتكلم بهذه الالفاظ لا ينتظر له
وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد الايقاع وهو مناف لقصد وقت الوقوع بل يعرف من ذلك
العمل الا من ذلك اللفظ ان وقت الفراغ من لفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه وقرر الحديثي وجه
اشتراط الخبرية في الحالية بان الحال وان كانت كخبر المبتدا في المعنى الا انها حكم خبري لانها قيد والقيود
تكون ثابتة متقدمة مع ما قيدت بها والانشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح القيد
ولذا لم تقع الانشاء شرطا ولا صفة الا شاذا قال المحتمل لوقوع الانشاء خبرا او صفة بالتاويل
ينبغي ان يجوز وقوعه حالا بالتاويل اذ لا فرق وانظر من اين فهم من كون المعترضة تتبع طلبية ان الحالية
لا تكون الا خبرية واعلم انها لا تقع طلبية وهذا اعم من كونها لا تقع الا خبرية والاعم لا اشعار له
بالاخص قال واما قول بعضهم في قول القائل اطلب ولا تضجر من مطلب ان الواو للحال وان
لا ناهية فخطا اقول هذا المصراع الذي انشده صدر بيت عجزه فآفة الطالب ان يضجرا
وبعد ذلك اما ترى الحبل بتكراره في الصخرة الصماء قد اثرا واراد المص بالبعض الذي ذكره
امين الدين المحلي العروضي صرح بذلك في الباب الخامس النوع الثامن من الجهة السادسة

حيث قال ومن ذلك قول الامين المحلي فيما رايت بخطه ان الجملة التي بعد الواو في قوله اطلب ولا تضجر من
مطلب حالية وان لا ناهية قوله وقوله فقلت ادعي وادعو ان اندى لصوت ان ينادي داعيان
اقول اندى لصوت اي ابعد ذهابا لصوت والندى بعد الغور والقعر بعد ذهاب الصوت وحسب
ادعو منصوب في البيت لان غرضه الاجتماع بدليل قوله ان ينادي داعيان قوله وكالشرطية في نحو
عشيتهم ان يولوكم ان تفسدوا اقول قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا الا انها مستقبلة فلا
تقول جاء زيد ان يسال يعط وان اردت صحة ذلك فاجعل الجملة الشرطية خبرا عن ذي الحال لا كقولك جاء
زيد وهو ان يسال يعط وتكون الحال حينئذ الجملة الاسمية قوله واما جاز لاضربنه ان ذهب وان مكث
لان المعنى لاضربنه على كل حال اذ لا يصح ان يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد اقول ومن ثمة
جعل الزمخشري الجملة الشرطية في قوله تعالى فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث حالا
وذلك لان معنى الشرط غير مراد لان المراد ان اللهث قد علق على الحمل وتركه ولذلك قال كانه قيل كمثل الكلب
ذليلا دائم الذلة لاهثا في الحالين ونظير هذا قولك احسن الى زيد وان اساء اليك فتجعل وان اساء
حالا مع وجود ان لانسلاخ الشرط هنا عنها وهي التي يسمونها ان الوصلية والمتصلة قوله كقوله
واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا اقول وجه كون هذه الجملة اعتراضية تفيد هنا
توكيد ان الاخبار بان علم المرء ينفعه فيه باعث وتقوية لامتثال الامر في قوله واعلم وان مخففة من
المثقلة واسمها محذوف اما ضمير شان على راي الجمهور وهو الظاهر او ضمير مخاطب للمامور بالعلم
اي انك سوف ياتيك كل ما قدر كما اجاز سيبويه وجماعة في ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا والمراد
ان المقدورات الاتية وان وقع فيها تاخر ففي هذا تسلية وتسهيل للامور قوله الرابع ان يجوز
اقترانها بالواو ومنع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي بانا جاد عبرها واحسبني اوجده ميتا
قبيل افقدها قفا قليلا بها علي فلا اقل من نظرة ازودها اقول يعني ان الحالية اذا كانت
مصدرة بمضارع مثبت امتنع اقترانها بالواو لان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا ومقدر معنى
فحسن ان يكون مثله في ان ربطه بذي الحال بالضمير فقط واما نحو قول بعض العرب قمت واصك وجهه
اي واضرب وقول الاخر فلما خشيت اظافيرهم نجوت وارهنهم مالكا فعدا عنده توجيه
احدها انا لا نسلم ان الواو للحال بل هي للعطف والمضارع بمعنى الماضي والاصل وصككت ورهنت
لكن عدل الى المضارع لحكاية الحال الماضية الثاني سلمنا انها للحال لكن لا نسلم ان الحال جملة فعلية بل
هي جملة اسمية باعتبار حذف المبتدا اي وانا اصك وانا ارهنهم كما في قوله تعالى لم تؤذونني وقد
تعلمون اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون الثالث سلمنا ان الواو حالية وان الحال جملة فعلية لكن
الاول شاذ والثاني ضرورة والعير بشكل العين الابل التي تحمل الميرة قوله للبيان بين في الاعتراض
مخالفة اصطلاح النحويين اقول قد ابل من قول الاعتراض هو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين
متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ومنهم من يقول هو ان يؤتى
في اثناء كلام او في اخره او بين كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سواء كانت
دفع الايهام او غيره ومنهم من يقول هو ان يؤتى في اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها
لنكتة ما الجملة الثالثة التفسيرية قوله وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه اقول هذا التعريف
غير مانع لصدقه على الجملة الحالية في نحو قولك اسررت الى زيد النجوى وهو ما جزاء الاحسان الا الاحسان

المقدور

البيان

اوغير متصلين

سلمنا

اذ هي فضلة كاشفة لحقيقة ما تليه من النحوي يلزم ان لا يكون لها محل من الاعراب وهو باطل قوله الثاني
ان مثل عيسى عند الله كمثل ادم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فجملة خلقه وما بعده تفسير لمثل ادم لا باعتبار
ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون اقول بل هو تفسير لمثل ادم قطعا
باعتبار ما يعطيه ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى الذي ذكره في اخر كلامه والظاهر انه اراد نقل كلام الزمخشري
فلم يوف بالمقصود منه وذلك لان الزمخشري قال خلقه من تراب جملة مفسرة لما له شبه عيسى بادم
فجعلها مفسرة لوجه الشبه المستفاد من هذه الجملة ليس هو ما يعطيه ظاهر لفظها من تقدير ادم
جسدا من طين ثم تكوينه فان هذا ليس مشتركا بين ادم وعيسى عليهما الصلوة والسلام وانما وجه
الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج عن مستمر العادة من التولد بين ابوين وهذا قدر مشترك بينهما
ونص ما في الكشاف ان مثل عيسى ان شان عيسى وحاله الغريبة كشان ادم وقوله خلقه من تراب جملة
مفسرة لما له شبه عيسى بادم اي خلق ادم من تراب ولم يكن ثم اب ولا ام فكذلك حال عيسى فان قلت
كيف شبه به وقد وجد هو بغير اب ووجد ادم بغير اب وام قلت هو مثيله في احد الطرفين فلا يمنع
اختصاصه دونه بالطرف الاخر من تشبيهه به لان المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به
في انه وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران ولان الوجود من غير اب وام
اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب بالاغرب ليكون اقطع للخصم واحسم لمادة
شبهته اذا نظر فيما هو اغرب مما استغربه وعن بعض العلماء انه اسر بالروم فقال لهم لم تعبدون
عيسى قالوا لانه لا اب له قال فادم اولى لانه لا ابوين له قالوا كان يحيي الموتى قال فحزقيل اولى لان عيسى
احيا اربعة نفر وحزقيل احيا ثمانية الاف فقالوا كان يبرئ الاكمه والابرص قال فجرجيس اولى لانه طبخ
واحرق ثم قام سالما انتهى كلامه قوله وقيل مستانفة معناها الطلب اي امنوا بدليل يغفر
بالجزم اقول والاستيناف عند هذا القائل بياني كانهم لما قال هل ادلكم على تجارة تنجيكم من
عذاب اليم قالوا كيف نعمل فقال تؤمنون وكونه بمعنى امنوا منقول عن سيبويه ويؤيده قراءة ابن مسعود
امنوا بالله ورسوله وجاهدوا وانما جيء به على لفظ الخبر لوجود الامتثال وكانه امتثل فهو يخبر
عن ايمان وجهاد موجودين وهذا كما يقول الداعي غفر الله لك ويغفر الله لك جعلت المغفرة لقوة
الرجاء كانها موجودة قوله وعلى الاول فالجزم في جواب الاستفهام تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة
المسبب وهو الامتثال اقول هذا جواب لما استشكله الزجاج قول من ذهب الى هذا الراي
وذلك انه قال وقد غلط بعض النحويين فقال يغفر لكم جواب هل ادلكم وذلك انه ليس اذا دلهم النبي
صلى الله عليه وسلم على ما ينفعهم غفر الله لهم انما يغفر لهم اذا امنوا وجاهدوا وانما هو جواب قوله
تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لان معناه معنى الامر اي امنوا بالله ورسوله و
جاهدوا يغفر لكم اي ان فعلتم ذلك يغفر لكم وقد عرفت ان تغليطه مندفع بما ذكره المصنف من ان هذا من قبيل
تنزيل السبب منزلة المسبب وفي الانصاف هذا التاويل لا يحتاج اليه فانه يلحق بقوله تعالى قل
لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة واشباهه وقد تقدم الكلام فيه وان المؤمن الراسخ في الايمان لما كان
مظنة لحصول الايمان والامتثال صار كالمحقق فيه ذلك هكذا قال فتامله قوله الرابع ولما ياتكم
مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم الباساء والضراء وزلزلوا اقول في الكشاف ما نصه مثل
الذين خلوا حالهم التي هي مثل في الشدة ومستهم بيان للمثل وهو استيناف كان قائلا قال كيف

لا المشبه يحتاج الى ان يقال وجه الشبه

للايذان

كان ذلك المثل مثيل مستهم البأسا انتهى واما تفسير المثل بما ذكره فلما تقرر من ان لفظ المثل مستعار للحال
والقصة العجيبة الشان قال التفتازاني ولا يخفى ان الذي يصيبهم مثل حالهم وشبهه لا نفسه فيقوى الكلام حذف
قلت يريد ان معنى ولما يأتكم ولما يصبكم فلا بد من حذف اذ لا يصح ان يقال ولما يصبكم نفس حال
الماضين قبلكم واما المصيب مثل ذلك وشبهه وليس بموجود في الكلام فيقدر قال وجوز ابو البقا
كونها حالية على اضمار قد ووقع الحال لابد من المضاف اليه في مثل هذا اقول يشير الى ما قالوه من
ان الحال لا تجيء من المضاف اليه الا في ثلاث صور احدها ان يكون المضاف عاملا في الحال كقولك
يعجبني ضرب اللص مكتوفا الثانية ان يكون جزءا من المضاف اليه مثل ونزعنا ما في صدورهم من غل
اخوانا الثالثة ان يكون كجزء منه مثل ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا نزلت الملة منزلة الجزء من ابراهيم
وليس المثل الواقع في الاية شيئا من هذه الامور الثلاثة فمنع الحالية قلت وقد مضى عن قريب ان
الزمخشري جعل الجملة الشرطية من قوله فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث حالا من الكلب
وكانه نزل حاله منزلة جزئه فاجاز وقوع الحال منه مع كونه مضافا اليه فان قلت فليعتذر عن
ابي البقا بمثل ذلك قلت انما شرطوا كون المضاف جزءا او كجزء ليحسن حذفه واقامة المضاف اليه
مقامه فتكون الحال كانها واقعة من غير المضاف اليه الا ترى انه لو قيل ان اتبع ابراهيم حنيفا لحسن
مع ارادة الامر باتباع ملته وكذا لو قيل ونزعنا ما فيهم من غل اخوانا لحسن مع ارادة ما في صدورهم
وما ذكره الزمخشري من هذا القبيل اذ لو قيل فمثله كالكلب لحسن مع ارادة كمثل الكلب وهذا بخلاف
ما ذكره ابو البقا اذ لا يحسن ان يقال ولما يأتكم الذين خلوا من قبلكم مرادا به ولما يأتكم مثل الذين خلوا
فتامله قال ومقرونة باي كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب اقول هذا صدر بيت
عجزه وتقلينني لكن اياك لا اقلي وقد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الاول في حرف الالف
في فصل اي بالفتح والسكون وقد انشده المص ايضا في الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب في المتن
الذي نحن فيه قال وقولك كتبت اليه ان افعل ان لم تقدر الباء قيل ان اقول يعني وان قدرت الباء
خرج التركيب عما نحن فيه لان الكلام في الجملة المفسرة وعند دخول الباء يلزم ان يكون ما بعدها في تاويل
مفرد فلا يكون من قبيل ما الكلام فيه قال والمحققون انها جواب لقسم مقدر وان المفسر مجموع الجملتين
ولا يمنع من ذلك كون المقسم انشاء لان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو خبري اقول
هذا الكلام فيه تدافع وذلك لانه اذا كان التحقيق ان المفسر مجموع الجملتين فكيف يقال لان المفسر هنا
انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهذا يلزم منه ان لا يكون للجملة الاولى مدخل في التفسير فلا يكون التحقيق
ان مجموع الجملتين هو المفسر وقد فرض ان ذلك هو التحقيق هذا خلف قال والثاني ان يكون مفردا
مؤديا عن جملة نحو واسروا النجوى الذين ظلموا اقول لا تعين بل هذا الاشر مشكل ان تكون جملة
مفسرة للنجوى لا محل لها من الاعراب بل يحتمل ان تكون في محل نصب على انها بدل من المفعول الذي هو النجوى
فان قلت ليس هذا من الابواب التي يصح وقوع الجملة فيها مفعولا قلت الجملة هنا مراد بها لفظها
على تقدير البدلية فهي في حكم المفرد وكانه قيل واسروا هذا الكلام قال واما قلنا فيما مضى ان الاستفهام
يراد به النفي يفسر الما اقتضاه المعنى واوجبته الصناعة اقول يعني ان الجملة باقية على انشائيتها
وان اراده النفي لا يرفع كونها انشائية وهو خلاف ما قدمه قريبا من ان الاستفهام اذا كان واقعا في جملة
بمعنى النفي فتلك الجملة خبرية وكذلك اعترض على ابن مالك في تمثيله للجملة المعترضة الانشائية بأيتنبر

بأيتنبر بانبتنا قوله تعالى ومن يغفر الذنوب الا الله قال واما الناسه فيصر عن علي ان الاستفهام
فيها بمعنى النفي والجملة خبرية وقد تقدم نظير ذلك في الباب الاول في فصل هل من حرف الهاء فقال
الناسع انها يراد بالاستفهام بها النفي ولذلك دخلت على الخبر بعدها الا في نحو هل جزاء الاحسان الا
الاحسان والباء في قوله الا هل اخو عيش لذيذ بدائم وصح العطف في قوله وان شفائي عبرة
مهراقة وهل عند رسم دارس من معول اذ لا يعطف الانشاء على الخبر هذا كلامه والتعارض فيه
ظاهر قال ونحو يلغني عن زيد كلام والله لا افعلن كذا اقول يجري في هذا المثال ما جرى في اية سورة
الانبياء المتلوة انفا من احتمال كون الجملة الاخيرة ذات محل من الاعراب على انها بدل من الفاعل الذي
هو كلام وذلك لانها اريد بها لفظها فهي كالمفرد والمعنى يلغني عن زيد هذا اللفظ وهو والله لا افعلن
فان قلت يلزم على ما ذكرته في هذين الموضعين حكاية الجمل بما ليس فيه احرف القول والبصريون
يأبونه قلت يمكن ان يقدر قول مضاف الى الجملة وحذف واقيمت مقامه والاصل يلغني عن زيد
قول والله لا افعلن كما صرح بذلك في قول الشاعر قول يا للرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبانا
اذ لم تقع الحكاية الا بالقول واما اذا قلنا بالمذهب الكوفي فلا اشكال ولا حاجة الى التقدير قال
ان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم قال ولقد علموا لمن اشتراه اقول
اختلف في الجملة الواقعة بعد الفعل الذي ضمن معنى القسم كهذا المثال فقيل في محل نصب بذلك
الفعل وقيل لا لان القسم لا يعمل في جوابه وزعم ابن خروف ان دخول معنى القسم في علم لا يكون الا مع اسم
الله تعالى وجره ما اشده المص قال وقال الكوفيون الجملة الواقعة فاعل ثم قال هشام وثعلب
وجماعة نحو ذلك في كل جملة نحو يعجبني يقوم زيد اقول ما اظن ان احدا من الكوفيين ولا غيرهم ينازع
في ان من خصايص الاسم كونه مسندا اليه فيحمل ما ذكروه من جواز وقوع الفاعل جملة على ان
المصدر المفهوم من الجملة هو الفاعل المسند اليه معنى فاذا قلت يعجبني يقوم زيد فمعناه عندهم
يعجبني قيام زيد فلم يخرج المسند اليه بهذا التاويل عن ان يكون اسما وغايته هنا ان التاويل وقع بغير
واسطة حرف مصدري فهو كما يقول الكل في نحو تسمع بالمعيدي خير وحين قام زيد من ان الجملة وقعت مضافا اليها
مع ان الاضافة من خصايص الاسم كالاسناد اليه لكن الجملة هنا مؤولة عندهم بمفرد اي حين
قيام زيد ولا بدع في هذا الا وجد مطردا في الاضافة كما مثلنا وفي باب التسوية نحو سواء علي اقمت
ام قعدت اي قيامك وقعودك وفي نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن اي لا يكن منك اكل سمك مع شرب لبن
فهشام وثعلب ومن قال بقولهما الحقوا مثل يعجبني يقوم زيد بتلك الابواب والبصريون منعوا هذا
الذي ينبغي ان يحمل كلامهم عليه فيما يظهر لي والله تعالى اعلم قال وبعد فعندي ان المسألة صحيحة
ولكن مع الاستفهام خاصة دون ساير المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة
الا ترى ان المعنى ظهر لي جواب اقام زيد اي جواب قول القائل ذلك اقول يمكن ان يكون هذا مراد الفراء
ومن ذهب الى قوله اعني ان الاسناد في التحقيق الى مضاف محذوف لا الى الجملة لكن لما حذف المضاف
واقيمت الجملة مقامه جعل الاسناد اليها وتقديره لك مع كون المعلق استفهاما ما ما دل عليه المص واما اذا
كان غير استفهام نحو ظهر لي ما قام زيد فمعناه الاصل ظهر لي مضمون ما قام زيد اي ظهر لي انتفاء
قيام زيد لان ذلك هو مضمون تلك الجملة وحمل كلامهم على هذا خير من حمله على ما يؤدي الى الخروج
عن القاعدة المقررة من ان المسند اليه لا يكون الا اسما او ما في تاويله وقوله وبعد فعندي ان المسألة

مر

منعوا

صحيحه اي واول لعدما تقدم تنبيه فعندي كذا وقد قدمنا الكلام على بطر هذا التركيب في الباب الاول في حرف الفاء قال السابع واذا قيل لهم لا تفسدوا وزعم ابن عصفور ان النحويين يقدرون نايب الفاعل ضمير المصدر وجمله النهي مفسره لذلك الضمير اقول فيكون المراد بالمصدر الذي هذا ضميره مصدرا نوعيا بدليل تفسيره بامر خاص ولا يكون تاكيديا اذ لو كان كذلك لم يصح نيابته عن الفاعل قال وفي المثل زعموا مطيه الكذب اقول معناه ان من حدث بما يرده عليه قوله ويكذب فيه قال زعموا كذا وكذا حتى لا يفتضح اذا اظهر خلاف ما قال وكانت لفظه زعموا كالمطيه التي يركبها لحصول قصده هكذا ذكره بعضهم قال الثامن وعد الله الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم مغفره واجر عظيم لان وعد يتعدى لاثنين وليس الثاني هنا لهم مغفره لان ثاني مفعولي كسا لا يكون جمله بل هو محذوف والجمله مفسره له وتقديره خيرا عظيما او الجنه وعلى الثاني فوجه التفسير اقامه السبب مقام المسبب اذ الجنه مسببه عن استقرار الغفران والاجر اقول اجاز في الكشاف في هذه الجمله التي جعلها المصنف مفسره وجوها فقال لهم مغفره واجر عظيم بيان للوعد قبل تمام الكلام قبله كانه قال قدم لهم وعدا فقيل اي شي وعده لهم فقيل لهم مغفره واجر عظيم او يكون على اراده القول بمعنى وعدهم وقال لهم مغفره او على اجراء وعد مجرى قال لانه ضرب من القول او يجعل وعد واقعا على الجمله التي هي لهم مغفره كما وقع تركنا على قوله سلام على نوح كانه قيل وعدهم من لا يخلف الميعاد هذا القول واذا وعدهم من لا يخلف الميعاد هذا القول فقد وعدهم مضمونه من المغفره والاجر العظيم وهذا يتلقون به عند الموت ويوم القيامه فيسرون به ويستروحون اليه ويهون عليهم السكرات والاهوال قبل الوصول الى الثواب الى هنا كلامه قال التفتازاني كان مقتضى الظاهر نصب مغفره واجرا مفعول وعد كما في احرسوا فيه الفتح ما حسنه في ذلك بطريق الجمله الاسميه اعني لهم مغفره الى بيان ونقرر فيه بوجوه الاول ان ثاني مفعولي وعد متروك ووعد الله الذين امنوا كلام تام معناه قدم لهم وعدا وقوله لهم مغفره استيناف في موقع البيان للموعود جواب لسوال اي شي وعده لهم اي اي شي موعوده وتقرر السوال هكذا ليلايم الجواب بالجمله الاسميه اذ لو قيل اي شي وعدهم مع انه ليس يحسن الترتيب على ما قبله كان جوابه مغفره بالنصب الثاني انه بتقدير القول اي وعدهم قايلا لهم مغفره الثالث انه مفعول وعد باعتبار كونه في معنى قال لكونه نوعا من القول الرابع انه مفعول وعد لا بهذا الاعتبار بل باعتبار الحكايه بمعنى وعدهم هذا الكلام على طريقه قوله تعالى وتركنا عليه في الاخرين سلام على نوح في العالمين ثم بين فايده وعد هذا القول بقوله واذا وعدهم من لا يخلف الميعاد هذا القول فقد وعدهم مضمونه من المغفره والاجر العظيم لانه يلزم موجب عدم اخلاف الميعاد ان يقول لهم ذلك البته واذا قال لهم ذلك وفي حقهم كان اخبارا لهم ووعدا لهم بثبوت المغفره والاجر فصح انه وعدهم مضمون القول لكن بالواسطه ثم بين ان هذا القول يقال لهم ويتلقونه عند الموت فيسرون ويهون عليهم السكرات ويوم القيمه فيستروحون اليه ويهون عليهم الاهوال التي تكون قبل الوصول الى الثواب من الموقف والصراط والحساب قال وعن الجمله المفسره في باب الاشتغال اقول لا تخرج الجمله المفسره في هذا الباب بقيد الفضله في مثل زيدا ضربته لانها هنا مفسره للحال فهي فضله قال ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جمله اقول قد اجاز وا في قوله تعالى واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون ان تكون

جملة امدكم الثانيه بدلا من الاولى واجاز والى قول الشاعر اقول له ارحل لا تقيمن عندنا ان يكون لا تقيمن بدلا من ارحل ولم ارمن انتقد ذلك بانه خلاف مذهب الجمهور وينبغي تحرير النقل في ذلك وقد ذكر المصنف في النوع السادس من الجهه السادسه في الباب الخامس اشتراط المفرد في بعض المعمولات والجمل في بعض وساق هناك مسايل ولم يتعرض لهذه المسله البته هناك مع انها حديره بالذكر في هذا المحل قال كما ستغني في نحو ازيدا ظننته قايما بثاني مفعولي ظننت المذكور عن ثاني مفعولي المقدر اقول لا يتعين كون قايما ثاني مفعولي ظننت المذكور بل يجوز كونه ثاني مفعولي المقدر وهو الاولى لان المقدر هي المقصوده بالذات والثانيه انما اتي بها لضروره التفسير فينبغي ان تقتصر بها على قدر الضروره والابزاد على قدر ما يحتاج اليه في التفسير وانما تدعو الحاجه الى ذكر الفاعل ليعلم به صاحب الفعل المحذوف والى ذكر المفعول الاول المضمر ليحصل الربط ويتحقق الاشتغال المعمول الثاني فلا ضروره تبعث على ذكره من جهه التفسير فينبغي حيث ذكر ان يجعل للمقدر الذي هو المقصود بالذات ولهذا رد بعضهم على من جعل ليس له ولد حالا من ضمير هلك في قوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد قال لان المسند اليه حقيقه هو الاسم الظاهر المعمول للفعل المحذوف فهو الذي ينبغي ان يكون التقييد له فيجعل الجمله صفه له لا حالا من الضمير العمل الواقع في جمله التفسير قال الجمله الرابعه المجاب بها القسم اقول وجوز الفراء ان يكون الاصل النهي ثم اخرج مخرج الخبر ويويده ان قراه وقولوا واقيموا واتوا وجه التاييد ظاهر وهو انا اجعلنا لا تعبدون للنهي بحسب الاصل كان التساوي في المعنى وقد ذكر بعده الجمل الامريه معطوفه فيكون الانشاء لفظا ومعنى قد عطف على الانشاء معنى بخلاف ما اذا جعلته الاول خبرا لفظا ومعنى ويويده قراه ابي لا تعبدوا وانما اخرج النهي في القراءه المشهوره مخرج الخبر لانه ابلغ من صريح النهي كان المنهي عنه سارع الى الانتهاء فهو يخبر عنه قال ومما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذيب يصطحبان اقول قبل هذا البيت فقلت له لما تكشر ضاحكا وقايم سيفي من يدي بمكان وبعده وانت امرؤ يا ذيب والغدر كنتما اخيين كانا ارضعا بلبان بصف ذيبا اتاه في القفر وطعمه ما كان ياكل منه ثم قال ان اقسمت كنت انا وانت عندنا الرفيقين المصطحبين ثم قال كيف اطلب منك ترك الخيانه وانت ومعاهدتك والغدر سجيه لك وطبيعه وضميرا يعود الى الذيب وتكشر تبسم ويروى مكان تعش تعال وهو الذي رايته في المفصل وشرح ابياته يقال كذا للواحد المذكر وتعالي للواحده المونثه بفتح اللام وحكى الزمخشري في تفسير النساء عن اهل مكه انهم يقولون تعالي بكسر اللام للمراه ووقع مثله في شعر ابي فراس الحمداني قال وهو في اسر الروم وقد سمع حمامه تنوح بجنبه اقول وقد ناحت بقربي حمامه ايا جارتا هل تشعرين بحالي معاذ الهوى ما ذقت طارقه النوى ولا خطرت منك الهموم ببال ايا جارتا ما انصف الدهر بيننا تعالي اقاسمك الهموم تعالي تعالي ترى روحا لدي ضعيفه تردد في جسم يعذب بالي ايضحك ماسور وتبكي طليقه ويسكت محزون ويندب سالي لقد كنت اولى منك بالدمع مقله ولكن دمعي في الحوادث غالي والوجه فتح اللام لانها عين الفعل كالعين في تصاعدي ولام الفعل التي كان حقها ان تكسر قد سقطت اذ الاصل تعالي فلا ينبغي ان يغير ما عرض في مثله قال محله النفي اما جواب لعاهدتني كما قال ارى محرزا عاهدته ليوافقنا فكان كمن اغريته بخلاف فلا محل لها اقول هذا هو الظاهر لان الغرض المعاهده

جملة

١٢٢

لعله من ضمير

لعله اوجعلنا

على عدم الخيانة

علي ترك الخيانة لا المعاملة علي شي آخر في حال عدم الخيانة ومحرز اسم رجل واغريته بخلاف اي حملته عليه كانني الصقته به كما يلصق الشيء بالغراء قال او حال من الفاعل او المفعول او كليهما فمحلها النصب والمعنى شاهد للجوابية اقول قد بينا وجه ذكر المعنى على الجواب واجازة الحال من الفاعل جارية على ما صرح به في الجملة الخامسة من الباب الخامس في ترجمة من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو قاتلوا المشركين كافة وبعض المتاخرين يصرح بان الحال في مثل ذلك من المفعول فان اردت كونه من الفاعل اوليتها اياه فتقول ضربت ضاحكا زيدا قال وقد يحتمل الحالية بقوله ايضا • المرتني عاهدت ربي وانني • لبين رتاج قايما ومقام • على حلفة لا اشتم الدهر مسلما ولا خارجا من في زور كلام • اقول هذا احسن كيف يكون اللفظ الواقع حالا اي تركيب خاص حجة على ان لفظ الخروج في تركيب مباين لذلك التركيب حال فهذا مما لا سبيل الى القول به اصلا والرتاج براء مكسورة فمثناة فوقية فالف فجيم الباب العظيم والمراد به هنا باب الكعبة المشرفة والمراد بالمقام المذكور مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام قال والا للزم دخول اللام على اللام اقول فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد وقعت منه مواضع وما في جنه ايضا مواضع قال ولم يؤت بجملة القسم الا لمجرد التوكيد لا للتاسيس اقول فيه العطف بلا بعد الحصر بالنفي والا وقد سبق له نظيره في الباب الاول في حرف الالف في فصل ان المفتوحة المشددة وقد تقدم الكلام عليه قال واما الثانية فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء لا خبر المبتدا اقول لا شك ان القول الاول غلط نشا من اشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل الانشاء وبين خبر المبتداء وحرر بعض المتاخرين هنا كلاما فقال المبتداء اذا ذكر لينسب اليه بطريق من الطرق حال من احواله ويرتبط به بوجه من الوجوه حكم من احكامه وبهذا فرق بين ضربت زيدا وزيد ضربته فحكم بان زيدا في الاول مفعول به وفي الثاني مبتدا مع ان فعل الفاعل وقع عليه في الصورتين معا وذلك لانه ذكر في الاولى بيانا لما وقع عليه الفعل وفي الثانية ليسند اليه حال من احواله وحكم من احكامه ولذلك صرحوا بان زيد ابوه منطلق معناه زيد منطلق الاب وعلى هذا فنقول معنى الجملة الانشائية طلبا كان او خبرا او غيره وان كان حاصلا معها لكنه ظاهر ما الطالب والمنشي واذا املت زيد اضربه فطلب الضرب فاهم بك وليس حالا من احوال زيد الا باعتبار تعلقه به او كونه مقولا في حقه واستحقاق ان يقال فيه فلا بد ان يلاحظ في موقع خبرا عنه هذه الحيثية فكانه قيل زيد مطلوب ضربه او مقول في حقه ذلك الا على معنى الحكاية بل على معنى انه يستحق ان يقال فيه ويستفاد من لفظ اضربه طلب ضربه ومن ربطه بالمبتداء معنى آخر لا يستفاد من قولك اضرب زيدا وامتناعه من احتمال الصدق والكذب بحسب المعنى الاول لا ينافي احتمالهما بحسب المعنى الثاني الا هنا كلامه قال للاتفاق على ان اصله الافراد اقول قال الرضي ولمانع ان يمنع قالوا انما كان اصله الافراد لان القول المقتضي جبهة امر الى امر يستدعي ان يكون المنسوب شيئا واحدا كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر للخبر ولحملة التقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك لغلام ضارب والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما علم لكنه ذو نسبة في نفسه ولا نقدره بالمفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قال وقوله جشأت فقلت اللذ خشيت ليأتينا اقول هذا صدر

لا باس بايراده هو

بيت مجنون واذا اتاك فلان حين مناص وفاعل جشأت ضمير مستتر يعود الى النفس يقول جشأت نفسي جشوا اذا نهضت اليك وارتفعت من حزن او فزع والمناص التاخر والفرار قال فيكون لقوله • ولو انما عالجت لبن فؤاده • فقسا استلين به للان الجندل اقول وان لو مفتوحة تعلت الهاء فتحة الهمزة من ان والاحر التسكين وان استقام الوزن لانه يختلف بحر الصدر والعجز اذ يكون الصدر على تقدير التسكين من بحر الطويل والعجز من بحر الكامل ومثله لا يجوز ومع الثقل يكون البيت كله من بحر الكامل فان قلت لم لا تسكن واو لو وتحل وتجعل الواو التي قبلها خرما بالراء فيكون جميع البيت من الكامل ولا اختلاف قلت يلزم عليه ارتكاب امر قبيح وهو الاتيان بالخرم الذي هو زيادة غير معتد بها في الوزن هذا مع وجود المندوحة وما تكنب منفصلة عن ان لانها اسمها كافة محذوف اي به واستلين به خبر ان والجندل الجان مرفوع باستلين على انه النايب عن الفاعل وللان جواب لو وفاعله ضمير يعود الى الجندل والتقدير ولو ان الذي عالجت به لين فؤادها فقسا استلين به للان الجندل به للان فان قلت فقسا معطوف على الصلة معطوف على الصلة ولا موحا له عن الرابطة اذ ضميره عائد الى الفؤاد لا الى ما قلت الفاء سببية فاكتفي من الجملتين بضمير واحد وهو المجرور المحذوف وهذا كقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب قال وزعم الاخفش في قوله • اذا قال قدني قال بالله حلفة • لتغني عني ذا انائك اجمعا • اقول تقدم انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الاول في حرف الالف اللام الا ان الم اشده بمثال اذا قلت باسناد فعل القول الى ضمير المتكلم وهنا باسناده الى ضمير الغائب عائد الى الضيف الطاعم وضمير قال الثانية عائد الى ضمير المضيف المطعم قال واما ما استدل به فمتعلق اللام فيه محذوف اي ليشربن لتغني ومعلنا ذلك لتغني اقول تعذر المتعلق متقدما في البيت ظاهر لمنع لام القسم من تقديره موخرا اذ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فان قلت المعمول ظرف فيغتفر فيه لتوسعهم في الظروف وقد اجيز في قوله تعالى ويقول الانسان ايذا ما مت لسوف اخرج حيا كون اذا ظرفا لاخرج قلت لا يلزم من اجازة ذلك حيث يكون العامل مذكورا اجازته حيث يكون العامل محذوفا لتضاعف الضعف واما الاية فلا مانع من تقدير المتعلق موخرا فتقديره كذلك هو المعهود في مثله لاشتماله الحذف زيادة الاهتمام بالمعمول وقد سلك المص هذه الطريقة اعني تقدير العامل موخرا في مواضع من كتابه وفي جوابه عن الاية بما ذكره ابدان بانه سلم قول الاخفش وليس فيه ما يلو ولتصغين معطوفا عليه وعكسه ان يقال انه معطوف عليه وذا باعتبار المعنى اي ليغترن ولتصغين وما بينهما اعتراض الجملة الخامسة قال الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية اقول الجواز جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقا وذلك لان كل جملة لا تقع موقع المفرد فلا محل لها وجملة الجواب لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل وسياق الكلام في ذلك مشبعا في الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب ان شا الله تعالى قال فالاول جواب لو ولولا ولما اقول هذا مبني على ان لما حرف وجود لوجود كما ذهب اليه كثيرون او ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط كما ذهب اليه ابن مالك واما على راي ابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم من قال بانها ظرف بمعنى حين فالظاهر انها ليست شرطية كما مر الجملة السادسة قال فالاول نحو الذي جاء ابوه فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها اقول لانها بمنزلة الجزء من الاسم وبعض الاسم لا محل له ولانها ليست بقائمة مقام المفرد حتى تعرب باعرابه ووقع في المختصر المسمى بالوافي

عند هو

جواب لو

لعلم للاحل لها

بمنزلة الجزء

مانصه والجملة التي لها محل من الإعراب جملة الكلام لكون إسنادها لم يقصد لذاته والتي لا محل لها منه كلام وجملة فاعترضه شخص من مدرسي تونس والحنابلة بأن قال الصلة ليس لها محل من الإعراب والرواية في المدارك في سورة والليل فيكون كلاما وجملة ومذهبهم من قبيل أنها جملة الكلام لأن إسنادها غير مقصود لذاته ورواية كون إسنادها مقصودا لذاته في الهروي في ابتداء الفصل والوصل من الكلام ثنا قصر

قلت لا بأس باعتراضه إلا أنه أبان عن قصور زائد في الاطلاع على نصوص النحاة حيث استند في القول بكون جملة الصلة لا محل لها إلى النص المسطور في المدارك وكتب النحاة طافحة بذلك وكان الأولى به الاستناد إلى نص الزمخشري في الكشاف فقد صرح بذلك في تفسير سورة الليل ومنه أخذ صاحب المدارك ولقد ذكرني ذلك حكاية أخبرني بها بعض الثقات أن الأخوين السفاقسيين وكان أحدهما حافظا لفروع المالكية والآخر متقنا لأصول الفقه مشاركا في العلوم اللسانية فكانا إذا حضرا في مجلس يجمع منهما فقيه كامل فاتفق أنهما حضرا بتونس في مجلس ابن عبد الرفيع قاضي الجماعة بها فسألهما عن مسألة فأجابا عنها بنقل ذكراه من كتاب البيان والتحصيل لابن رشد وتكلما عليها بكلام استحسنه الحاضرون فلما خرجا من المجلس سئل القاضي ابن عبد الرفيع عنهما فقال لسائله فقيهين فسئل عن ذلك فقال ما أجابا به وإن كان صحيحا إلا أنهما اعتمدا في النقل على غير المدونة في فرع هو مذكور فيها ومن ليس مثل هذا الأبعد عند المالكية فقيها لأن المدونة أجل كتب هذا المذهب وهي من إملاء ابن القاسم أعظم تلامذة الإمام مالك وكذا الحال فيما نحن فيه لا يسعى أن يعد هذا من النحاة وإن كان ما قاله صحيحا عندهم حيث اعتمد في نقل مسألة أمثالها بها يطول كتبهم على ما في المدارك وليت شعري أي حاجة به إلى ذلك وعند النحاة قاعدة يعرف بها ما له محل من الإعراب وما لا محل له من الجمل وهي أن ما كان منها واقعا موقع المفرد فله محل من الإعراب بحسب ما يستحقه ذلك المفرد وما لم يكن منها موقع المفرد فلا محل له فقد علم حكم الصلة من هذه القاعدة ولا حاجة بنا إلى إخراج روايته في عين المسألة بعد دخولها تحت هذه القاعدة الكلية وكذا اعتماده في أن الإسناد الواقع في جملة الصلة لم يقصد لذاته على ما في الهروي في أول بحث الفصل والوصل يعني بذلك شرح التلخيص المطول لمولانا سعد الدين التفتازاني رحمه الله أفتراه لو لم يجد نص الهروي على ذلك كان يتردد في الإسناد الواقع في مثل الذي علم أبوه هل هو مقصود لذاته أو لغيره هذا مع أن الصلة لم يؤت بها إلا لتتميم جزء الموصول وتعريفه فلم يقصد بما اشتملت عليه لذاتها بل قصدت لغيرها وهو الموصول وهل هذا إلا جمود على التقليد في أمر لا يحتاج إليه فيه بل يدركه الفطن بأول وهلة ولا تشكك فيه بكون إسناد الصلة لم يقصد لذاته منصوص في كتب النحاة مشهور وما طن الهروي أهل الأمر شرح الكافية للرضي الاستراباذي فإنه كان كثير الاعتماد عليه والله التوفيق تنبيه ههنا بحث وهو أن الجماعة أطلقوا القول بأن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب وينبغي أن يستثنى من ذلك الجملة التي هي صلة لأل إما مع القول بأن ذلك لا يكون إلا في الضرورة مطلقا على قول الجمهور أو مع القول بأن ذلك يجوز في السعة قليلا إن كانت فعلية ذات مضارع كما يقوله الأخفش وابن مالك مثل قوله. لا تنتضر الحرب إلى لك اليتبد ومن ببرأ بها فانتن. وإن جملة الصلة في هذه الحالة يكون لها محل من الإعراب لوقوعها موقع المفرد فتأمله قال وقال العقيلي. نحن اللذون صبحوا الصباحا. أقول العقيلي بضم العين وفتح القاف ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وإعراب اللذون في لغة طيء مشهور يقولون نصر الله الذون آمنوا على الذين كفروا وهي لغة هذيل أيضا ونقلها بعضهم عن عقيل انتهى واللذون يكتب بلامين بخلافه في لغة من التزم الياء في جميع الحالات والسر فيه أنه في حالة بنائه شبيه بالحرف واللام للتعريف على قول وشابهه لها على القول

ذات في

اللذون

بان

بأن تعريفه بالعهد الذي في الصلة فآثروا عدم ظهورها خطا في حالة البناء وأظهروها في حالة الإعراب لأن شبه الحرف الغي كذا قيل قال ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك حرما وبلذ بون لأمهما ومن كان بناء على قول العاصر ولابي بكر ولاء علي ولاء الفتح ولخرز إن كان الناقصة لا مصدر لها أقول قد يستشكل هذا الكلام بأن سياقه يقتضي أنه ذكر في معرض الاعتذار عن الدماميني بما يدفع التناقض الوارد عليه وليس في ذلك اعتذار بل يكاد يكون توجيها لوقوع التناقض فإن جملة يكذبون إذا كانت صلة لما فلا محل لها وهي مع ذلك عند أبي البقاء خبر الكان فيكون لها محل وهذا هو التناقض وجوابه أن مقصود المص أن أبا البقاء يريد أن الصلة مجموع قوله كانوا يكذبون غير أنه أطلق اسم الكل على الجزء مجازا فقال أن يكذبون صلة باعتبار أنه هو الذي ينسبك المصدر منه ومن ما فلا تناقض قال الجملة السابعة قال التابعة لما لا محل له أقول هذا مشكل فإن التابع هو التالي بإعراب سابقه من جهة واحدة فلا بد أن يكون لمتبوعه محل من الإعراب فإن قلت لعله أراد التبعية اللغوية قلت يدافع كونه خروجا عن التكلم باصطلاح أهل الفن المبحوث فيه إنه لا يجري شيئا في مثل قولهم في قوله تعالى واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين وجنات وعيون أن الجملة الثانية لها محل لكونها بدلا من الصلة وكذا في قولهم في نحو جاء زيد وذهب عمرو أن الثانية لا محل لها لكونها معطوفة على المستأنفة فاستعملوا اللفظ الموضوع للتابع المصطلح عليه الجمل التي لها محل من الإعراب قال في ترجمة الجملة الأولى واختلف في نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر أقول إضمار القول لا يعين النصب إذ يجوز أن يقدر مقول فيه كذا فيكون المحكي في محل رفع على أنه نائب عن الفاعل ويجوز أن يقدر أقول فيه كذا فيكون في محل نصب قال بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبرا وقد مر إبطاله أقول سيرد إلى ما قاله في الجملة الرابعة المجاب بها القسم من أن الخبر الذي شرط احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم للإنشاء لا خبر المبتدأ للاتفاق على أن أصله الإفراد واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفة الكلام وقد أسلفنا ما حرره بعض المتأخرين في ذلك وأن الإنشاء الواقع خبرا للمبتدأ لا بد من صرفه بالتأويل عن الإنشائية فراجعه الجملة التاسعة قال والحالان منه اختلفتا أقول التداخل أن تكون الحال الثانية حالا من ضمير في الحال الأولى والترادف ويطلق عليه التعدد أن تكون الحالان لشيء واحد فإذا جعل يلعبون ولاهية حالين من الضمير في استمعوه فهما من قبيل الترادف والتعدد وإذا جعل يلعبون حالا منه ولاهية حالا من الضمير في يلعبون فهما من قبيل التداخل قال إذ لا يقترن الخبر بالواو أقول حكى الرضي وقوع اقتران خبر الأفعال الناقصة بالواو ولكنه قليل قال وقولك ما تكلم فلان إلا قال خيرا كما تقول ما تكلم إلا قائلا خيرا وهو استثناء مفرغ من أحوال عامة محذوفة أقول الحالية في المثال المذكور ظاهرة وإنما ينظر في أمثاله من نحو ما أنعمت عليه إلا شكر فإن المقصود منه لزوم تعقب مضمون ما بعد إلا مضمون ما قبلها كما في الشرط والجزاء في قولك مهما أنعمت عليه شكر وجعل ما بعد إلا حالا لا يفيد هذا المقصود وأقرب ما يخرج عليه أن يقال المعنى ما أنعمت عليه إلا مقدرا أشكره بعد ذلك والمقدر اسم مفعول على أن المراد التقدير من الله تعالى فيلزم وقوع متعلقه إذ كل ما قدر الباري جل وعلا وقوعه وقع حتما فلما كان غرض المتكلم الإخبار بأنه كلما أنعم على زيد شكره ولم يتخلف شكره إياه بعد إنعامه عليه لزم أن يكون الإنعام واقعا في حال تقدير الله تعالى شكر المنعم عليه إذ لولا تقديره لذلك لم يقع

فبوقوع الشكر بعد الإنعام علم المتكلم ان انعامه كان واقعا في حال التقدير المشار اليه فاخرج كلامه
على هذه الصورة اما لو جعلت الحال مقدرة على معنى ما انعمت على زيد الا في حال كونه مريدا للشكر
او في حال كوني انا مقدرا للشكر فانه لا يلزم حصول المعنى المراد اذ وقوع الانعام في حال ارادة
العبد المنعم عليه للشكر او في حال تقدير العبد المنعم لذلك لا يلزم منه وقوع الشكر ولا بد لجواز
تخلف الارادة الحادثة عنهما وجواز وقوع الامر بخلاف ما يقدره العبد والله تعالى اعلم قال
وقول الفرزدق • بايدي رجال لم يشيموا سيوفهم • ولم تكثر القتلى بها حين سلت • اذ لو قدر العطف
فسد المعنى اقول لان مراد الشاعر مدح هؤلاء الرجال بان شجاعتهم تحملهم على عدم اغماد سيوفهم
الا بعد الاثخان في القتل بحيث تكثر قتلاهم فلو جعل لم تكثر القتلى عطفا على لم يشيموا كان المعنى وصفهم
بامرين احدهما عدم اغماد السيوف والاخر عدم كثرة القتلى بسيوفهم مع سلها وذا غير ممدوح
عند الشجعان فيفسد المعنى وقد تقدم انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الاول في حرف
الواو وابدينا هنالك وجها ينتفي به فساد المعنى فراجعه قال وقول كعب رضي الله تعالى عنه
صاف بابطح اضحى وهو مشمول • واضحى ناقصة اقول هذا عجز بيت صدره • شجت بذي شبم من
ماء محنية • وقبل هذا البيت • تجلو عوارض ذي ظلم اذا ابتسمت • كانه منهل بالراح معلول •
تجلو تكشف والعوارض جوانب الاسنان التي في عرض الفم جمع عارض وذي ظلم صفة لمحذوف اي
عوارض فم ذي ظلم والظلم بفتح المعجمة ماء الاسنان وبريقها والمنهل اسم مفعول من قولك انهلته
اذا سقيته السقي الاول والمعلول من عللته اذا سقيته السقي الثاني والراح الخمر وشجت مزجت
والضمير عائد الى الراح وذي شبم صفة محذوف اي ماء ذي شبم اي بارد والشبم بفتحتين والمحنية
بفتح الميم واسكان الحاء المهملة وكسر النون وتخفيف المثناة التحتية منعطف الوادي والجمع المحاني
والابطح مسيل واسع فيه دقاق الحصى والمشمول الذي تضربه ريح الشمال حتى يبرد وحاصله
المعنى انها تظهر عند ابتسامها اسنانا ذات ماء وبريق من فم كان خمرا ممزوجة بماء بارد خالطت
ريقها واعلم ان ادعى المص ان اضحى ناقصة يمنعه دخول الضحى لوجود الواو في الجملة المذكورة بعدها فيمتنع
ان يكون خبرا لما اسلفه من ان الخبر لا يقترن بالواو وقد حكينا عن الرضي ان ذلك يقع قليلا فلا يمتنع
ان يكون ناقصة والله اعلم الجملة الثالثة قال الواقعة مفعولا ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل
اقول اما الكلام في جملة لا يراد بها لفظها فان التي يراد بها ذلك في حكم المفرد وليس الكلام فيه فاذن
لا معنى لقوله ان لم تنب عن الفاعل فان ما نابت عنه حكم الجملة لا ينوب عنه قال احدها باب الحكاية
بالقول اقول هذا من الطراز الاول فان المحكية بالقول مراد بها لفظها فحكمها حكم المفرد قال
والثاني نوعان ما معه حرف التفسير كقوله • وترمينني بالطرف اي انت مذنب • وتقلينني لكن
اياك لا اقلي • وقولك كتبت اليه ان افعل اذا لم تقدر باء الجر والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل فلا
موضع لها اقول مورد التقسيم يجب ان يكون مشتركا بين اقسامه ومن المعلوم ان المص قسم الجملة
الواقعة مفعولا الى ثلاثة ابواب فيجب ان يكون نوعها مفعولا موجودا في كل باب من الابواب الثلاثة
التي جعلها اقساما وقد جعل احد نوعي الباب الثاني من تلك الابواب وهو ما معه حرف التفسير
لا تكون الجملة فيه ذات محل فلا يكون حينئذ مفعولا فكيف يكون مفعولا ولا محل له قسما مما هو مفعول وله محل
قال وقوله • رجلان من مكة اخبرانا • انا راينا رجلا عريانا • روي بكسر ان فيكون الجملة في محل نصب

ما البسر

انفا

انفا قال اصل رجلان رجلان بضم الجيم فسكن تخفيفا كما يقال عضد في عضد واشار بقوله
روي بالكسر الى انه لو روي بفتح ان لم يكن مما هو بصدده اذ حرف الجر مقدر اي بانا راينا وما بعده
في تاويل المفرد وانظر هذا الاتفاق مع ما يذكره بعد عن الزمخشري في قوله تعالى يوصيكم الله في
اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين من ان الجملة الاولى اجمال والثانية تفصيل لها فهي مفسرة لا محل
لها قال المص وهو الظاهر قال هذا في تلك الاية خاصة ولـ...ـه من جملة صور المسئلة فينتقل
الكلام الى ما يشابهها من الامثلة قال ويشهد للتصريح بالقول في نحو ونادى نوح
ربه فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني اقول
فرق صاحب الكشاف بين هاتين الايتين حيث اقترنت جملة القول في الاولى بالفاء ولم تقترن بها في الثانية
بانه اريد بالنداء في الاولى ارادة النداء ولو كان تقييدا وارادة نوح النداء فقال واريد في الثانية نفس النداء
ولم يعطف جملة القول بل جاءت مفسرة للاولى وقد سبق في الباب الاول في حرف الفاء كلام معه في الاية
الاولى فراجعه قال كقوله • الم تر انى يوم جو سويقة • بكيت فقالت لي هنيدة ما ليا • والاصل
ما لك اقول حكى قولها بالمعنى ويحتمل ان يكون مرادها استفهامه عن حال نفسها اي ما وقع لي حتى
بكيت فلا يكون فيه من هذا الباب شيء ... وفي القاموس الجو الهواء وما انخفض من الارض وداخل
البيت واليمامة ... عشر موضعا عربيا وفيه ايضا وسويقة كجهينة موضع وهضبة وجبل
بين ينبع والمدينة وموضع بالسيالة وموضع ببطن مكة وبنواحي المدينة يسكنه آل علي بن ابي طالب
رضي الله عنه وموضع بمرو وبلد بالمغرب وشعب هو اضخ ببغداد فانظر ما ذا اراد في البيت
والله اعلم قال وقد يشكل في قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه ان يدعو في معنى يقول اقول
في هذه الاية اشكال معروف وذلك انه تعالى قال اولا يدعو من دون الله ما لا يضره اي ان لم يعبده
وما لا ينفعه اي ان عبده ذلك هو الضلال البعيد اي عن الصواب فنفى الضر والنفع عن الاصنام
ثم قال يدعو لمن ضره اقرب من نفعه وفي هذا اثبات الضر والنفع للاصنام واجيب بان الثاني
اخبار عن الكافر بانه يقول هذا الكلام حين يرى استضراره بالاصنام ولا يرى اثر شفاعتها
التي كان يعتقد وقوعها حين عبدها قال مثلها في قول عنترة • يدعون عنتر والرماح كانها
اشطان بئر في لبان الادهم • فيمن رواه عنتر بالضم على النداء اقول وهو مرخم على لغة من يجعل
الباقي اسما مستقلا براسه ولا ينوي المحذوف فمن ثم جاء الضم والمعنى يقولون يا عنتر واما من
رواه بالفتح فيحتمل ان يكون كهذا منادى مرخما الا انه على لغة من ينوي ويحتمل ان يكون مرخما غير منادى
وفتح ترخيمه للضرورة وعلى هذا الاحتمال فلا حكاية بل الدعاء على بابه وعنتر مفعول بيدعون
والاشطان جمع شطن بفتحتين وهو الحبل وقال الخليل الحبل الطويل واللبان بالفتح ما جرى
عليه اللبب من الصدر واللبب هو ما يشد على صدر الدابة ليمنع الرحل من الاستيخار قال الثاني
قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو اتقول موسى في الدار فلك ان تقدر موسى مفعولا
اول وفي الدار مفعولا ثانيا على اجراء القول مجرى الظن ولك ان تقدرهما مبتدا وخبرا على الحكاية اقول
لم يتعرض المص في هذا الكتاب ولا في شرح الحال والقول ما اطرد العمل على التفصيل ولا باس بان نتعرض
اليه فنقول لغة سليم ان القول يجري مجرى الظن في العمل مطلقا اي سواء وجدت الشروط الاتية او بعضها
او لم يوجد شيء منها فيقولون قلت زيدا قائما وتخص اكثر العرب من غير سليم هذا الالحاق بمضارع

سلم معا

من يخاطب مفردا او غيره وهل يشترط كون هذا المضارع حاليا اولا وان لم يشترط ايضا بعد استفهام
اما متصل نحو اتقول زيدا قايما او منفصل بظرف كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم
ام دوام البعد محتوما او بجار ومجرور نحو افي الدار تقول زيدا جالسا او باحد المفعولين كما في قوله
اجهالا تقول بني لوي لعمر ابيك ام متجاهلينا والاستفهام قد يكون بالهمزة كما مثلنا وقد يكون بغيرها
كقوله متى تقول القلص الرواسما يدنين ام قاسم وقاسما ثم هذه الشروط ليست شروطا
لوجوب اجراء القول مجرى الظن بل هي شرط لجوازه فلك مع توفرها ان تعمله عمل الظن ولك ان تحكي وان
فقدت الشروط او بعضها تعينت الحكاية الا عند سليم ثم هذا القول الملحق بالظن في العمل هل
معناه الظن بخصوصه او الاعتقاد مطلقا حكي بعضهم الاول عن ظاهر كلام سيبويه وقال الاندلسي
لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وقد يقال لك كيف تقول زيدا قايما فتقول اعلمه قايما بالسيف فهو
اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا قال وتبع الزمخشري ابا علي في التقدير المذكور اقول
فقال في المفصل ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة فيجوز فيه انواع ابتهما شئت نحو قولك اول ما اقول
اني احمد الله ان جعلتها خبر المبتدا فتحت كانك قلت اول مقولي حمد الله وان قدرت الخبر محذوفا
كسرت حاكيا هذه عبارته قال والصواب خلاف قولهما اقول لما قرره في المتن وبسطه ان قولك
اني احمد الله اذا كان محكيا بالقول كان عين المقول وكذا كل ما حكي بعد القول الا ترى انا قولك اعجبني
قول زيد ان عمرا منطلق واذا وجب ان يكون القول هو في المعنى متعلقه كان تقدير المثال اول اني احمد الله
واول افعل التفضيل وهو لا يضاف الا الى شيء هو بعضه فيكون الاخبار بعد ذلك بانه ثابت او موجود
عن اول اني احمد الله واوليته باعتبار الحروف الهجائية وباعتبار الكلمات ان يكون الاخبار بثابت او
موجود في المعنى عن الهمزة او ان او اول حروف هذا القول او اول كلماته موجود وليس مراد المتكلم
هذا بل غرضه ان يخبر بان اول اقواله حمد الله تعالى فاذن الوجه الصواب هو ان يقال القول عام
يقع على الحمد وغيره فيكون الاول مضافا الى قول عام يشمل الحمد وغيره واخبرت بان اول ذلك قولك
اني احمد الله اي اول اقوالي هذا القول وهو اني احمد الله وعلى هذا فلا حاجة الى الخبر محذوف بل تكون
اني احمد الله هو الخبر ووجب ان يكون جملة لانك اخبرت به عما معناه جملة هذا معنى ما قال ابن الحاجب
ردا او توجيها ومنه اخذ المص قال الرابع قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به وهي نوعان
محكية بقول اخر محذوف كقوله تعالى ماذا تامرون بعد قال الملأ من قوم فرعون ان هذا لساحر
عليم لان قولهم ثم عند بعضهم هو البعض فقال فرعون بدليل قالوا ارجه واخاه اقول الاية
التي فيها قال الملأ من قوم فرعون هي في سورة الاعراف وهي قوله تعالى قال الملأ من قوم فرعون ان
هذا الساحر عليم يريد ان يخرجكم من ارضكم فماذا تامرون قالوا ارجه واخاه وهذه هي التي اراد
المص وليس فيها بعضهم وانما هي في سورة الشعراء والتلاوة فيها قال للملأ حوله ان هذا لساحر عليم
يريد ان يخرجكم من ارضكم بسحره فماذا تامرون وقد استبان لك ان رحمه الله سهى في التلاوة كما سهى
في اية سورة الواقعة وهي قوله تعالى يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب واباريق وكاس من معين لا
يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحور عين فقال في اوايل الباب
الخامس في المثال الخامس عشر من الامثلة التي حتى بني فيها على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى
حصل الفساد وبطيره قراءة من قرا وحور عين بالرفع بعد قوله يطاف عليهم بكاس من معين والانسان

[margin: كذا في نسخة المغني]
[margin: والذي اعجبك هو نفس المقول الذي هو ان عمرا منطلق صح]

فقال

١٢٧
محل النسبان قال وقول الشاعر والشاعر وهو يعيش ضنكه لا تلتري لومي وخلي عنك اقول هذا من
ابيات من مشطور السريع والضنك الضيق في كل شيء للذكر والانثى ضنك كذلكم ضنكا وضناكة
وضنوكة ضاق كذا في القاموس قال وليس من ذلك قوله تعالى قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم
اسحر هذا وان كان الاصل والله اعلم اتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ثم حذف مفعال القول لدلالة عليه
بجملة الانكار لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول وان لم تكن محكية بالقول الثاني اقول يعني فيخرج
بذلك عما نحن فيه لان الكلام الان فيما اذا كانت الجملة غير محكية وهذه محكية وقد ذكر المص هذه الاية في
الباب الخامس في مراجع الحروف حيث ترجم على حذف المفعول وتكلمنا عليها هناك بما فيه مقنع ما ان ثم
في عدم جعلها محكية بالقول الثاني فانظره ثمة قال وقد توصل بالمحكية غير محكي وهو الذي يسميه
المحدثون مدرجا اقول هذا احد اقسام المدرج عندهم وهو ان يذكر الراوي عقب سوقه للحديث
النبوي كلاما لنفسه او لغيره فيرويه من بعده متصلا فيتوهم انه من الحديث ومن المدرج قسم اخر
وهو ان يكون عنده متنان باسنادين فيرويهما باحدهما وقسم اخر وهو ان يسمع حديثا من جماعة مختلفين
في اسناده او متنه فيرويه عنهم بالاتفاق وكل هذا حرام وللخطيب في ذلك مصنف جليل قال ومنه
وكذلك يفعلون بعد حكاية قولها وهذه الجملة ونحوها مستانفة لا يقدر لها قول اقول وقع في الكشاف
ما نصه ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت وهذه عادتهم المستمرة الثابتة التي لا تتغير لانها كانت في بيت
الملك القديم فسمعت نحو ذلك ورات ثم ذكرت بعد ذلك حديث الهدية وما رات من الراي السديد
وقيل هو تصديق من الله تعالى لقولها وقد يتعلق الساعون في الارض بالفساد بهذه الاية ويجعلونها
حجة لانفسهم ومن استباح حراما فقد كفر فاذا احتج له بالقران على وجه التحريف فقد جمع بين كفرين
لا هنا كلامه فقد رايت ما بداه به من الجزم بان وكذلك يفعلون محكي بقولها فتكون الجملة في محل نصب لا
مستانفة والاستيناف الذي ذكره المص حكاه الزمخشري باسا عن بعضهم وكان الاول هو المرتضى
عنده وقد يقال بان الاول هو الراجح لان التاسيس خير من التاكيد فقولها ولذلك يفعلون كالتذييل
لكلامها السابق والتقرير له قال وقد اجتمع وقوع خبري كان وان والثاني من مفعولي باب ظن جملة
في قول الحردوسي ان مات من عيني كنت اجهل فيكم فاني شريت الحلم بعدك بالجهل اقول زعم
ترد بمعنى ظن فتنصب المفعولين اللذين اصلهما المبتدا والخبر كما في قول الشاعر زعمتني شيخا ولست
بشيخ انما الشيخ من يدب دبيبا وكما في بيت المتن الا ان ثاني المفعولين فيه جملة وهي كنت اجهل وفي الاخر
مفرد وهو قوله شيخا وخبر كان جملة اجهل وخبر ان شريت الحلم الى اخره وشريت هنا بمعنى اشتريت
لا بمعنى بعت قال ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلاثة اقسام احدها ان يكون في موضع مفعول
مقيد بالجار نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها ازكى طعاما يسالون ايان يوم الدين لانه
يقال فكرت فيه وسالت عنه ونظرت فيه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى
المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف اقول هذا الكلام وان كان ابن مالك
قاله وغيره مشكل لان هذه الجملة اما ان تجعل في محل نصب باعتبار ان الفعل بعد اسقاط الجار تعدى
الى المفعول بنفسه فجعلت الجملة الواقعة في محله منصوبة باعتبار المحل واما ان تجعل في محل جر باعتبار
ارادة ذلك الجار الذي يتعدى به الفعل المذكور وكلاهما غير متات اما الاول فلان هذا تركيب مقيس
ونصب الفعل للمفعول المقيد بعد اسقاط الجار ليس بقياسي واما الثاني فلان ارادة الجر بحيث يكون

[margin: المكشوف صح]

ورد

عاملا فيما بعده ملزوم في هذا المحل التعليقه وحرف الجر لا يعلق عن العمل والاظهر ان يجعل المعلق فعلا اعليما
محذوفا يدل عليه المذكور ويكون الجملة في محل مفعول الفعل العلمي والتقدير او لم يتفكروا ليعلموا اما بصاحبهم
من جنة فلينظر ليعلم ايها ازكى طعاما يسالون ليعلموا ايان يوم الدين وانظر ابن عصفور رحمه الله بحط الاشكال
الذي قررناه وادعى انه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما او معنى احدهما لكن التضمين لا ينقاس
وما قلناه اولى لانه حذف لدليل وهو مقيس لا توقف على السماع قال الا سمع المعلق باسم عين نحو سمعت
زيدا يقراء مقيل متعد به لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال اقول الذي عليه المحققون هو
القول الثاني وهو انه متعد الى مفعول واحد وان الجملة الواقعة بعده حال وقال التفتازاني او بدل او بيان
بتاويل المصدر اي سمعت قول زيد قائلا كذا او قوله كذا قلت يلزم عليهما حذف ان الناصبة ورفع الفعل
بعد الحذف او جعله بمعنى المصدر من غير حرف سابك مما ليس من الابواب المعروفة ومثله ليس بمقيس
عند المحققين قال ومما يوهم زيغ اشاده واعرابه ستعلم ليلى اي دين تداينت واي غريم للتقاضي
غريمها اقول هو يوهم بفتح حرف المضارعة وعين الفعل جميعا نحو يعلم وزنا ومعنى وماضيه على
هذا وهم بالكسر كغلط ومصدره الوهم بالفتح كالغلط وفي الصحاح وهم في الحساب اوهم وهما
اذا غلطت فيه ووهمت في الشيء بالفتح اهم وهما اذا ذهب وهمك اليه وانت تريد غيره وهو
مخالف لما ارتكبه المص ويوهم الذي اشار اليه في الانشاد والاعراب رفع اي الاولى وجعلها مبتدا
قال والصواب فيه نصب اي الاولى على حد انتصابها في اي منقلب ينقلبون الا انها مفعول به لا مفعول
مطلق ورفع اي الثانية مبتدا وما بعدها الخبر والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية
اقول يجوز ان يكون نصب اي الاولى على انها مفعول مطلق نظرا الى ان الدين مصدر محذوف
الزوائد والاصل اداين او ما اداكان النصب على انها مفعول به والدين اسم لما يوخذ في الذمة لا مصدر
قال واضطرب في ذلك كلام الزمخشري الخ اقول في تفسير سورة هود من الكشاف فان قلت
كيف جاز تعليق البلوى قلت لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو ملابس له كما تقول انظر ايهم
احسن وجها واسمع ايهم احسن صوتا لان النظر والاسماع من طرق العلم وقال في تفسير سورة الملك
فان قلت من اين تعلق قوله ايكم احسن عملا بفعل البلوى قلت من حيث انه تضمن معنى العلم فكانه
قيل ليعلمكم ايكم احسن عملا واذا قلت علمته ازيد احسن عملا ام هو كانت هذه الجملة واقعة موقع
الثاني من مفعوليه كما تقول علمته هو احسن عملا فان قلت اتسمي هذا تعليقا قلت لا انما التعليق ان
توقع بعده ما يسد مسد المفعولين جميعا كقولك علمت ايهما عمرو وعلمت ازيد منطلق الا ترى انه لا
فصل بعد سواحد المفعولين بين ان تقع ما بعده مصدرا بحرف الاستفهام وغير مصدر به ولو كان
تعليقا لافترقت الحالان كما افترقتا في قولك علمت ازيد منطلق وعلمت زيدا منطلقا هذا كلامه بنصه
والاضطراب عليه لايح كما ذكر المص واشار اليه الطيبي حاكيا له عن صاحب التقريب وحكي عنه
استشكال وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا قال وانما تقع موقع المفعولين جميعا مثل علمت ايهم
خرج لان المعنى علمت جواب هذا الاستفهام ولا يتقدر مثله في علمته ايهم خرج اذ لا معنى لقولك علمته جواب هذا
الاستفهام قلت وقد كنت اجبت عن هذا الاضطراب الذي يلوح في كلام الزمخشري عند قراءة هذا
المحل علي بالديار المصرية في سنة ... عشر و... بانه يحتمل ان يكون مراده بالتعليق المذكور في سورة
هود ليس التعليق المصطلح عليه وهو الابطال في المحل المانع من الاعمال في اللفظ وانما المراد به تسليط

فعل البلوى على الجملة الاستفهامية بحسب المعنى بحيث يكون بينهما ارتباط واتصال معنوي ولم ار قبل
القاري لهذا الجواب احدا تعرض اليه ثم رايت في اثناء كتابتي لهذا التاليف بنهر واله في شرح اليمني على
الكشاف ما نصه ها هنا اثبت التعليق المعنوي ولم يثبت التعليق الاصطلاحي بذلك في سورة الملك
فلا تناقض والمراد بالتعليق المعنوي الاتصال انتهى وهذا عين ما كنت قلته اولا ولله الحمد والمنة
وقد حاول الطيبي رفع الاضطراب بما حاصله ان الفعل المعلق في سورة هود محذوف والتقدير ليبلوكم
فيعلم ايكم احسن عملا ويكون المراد بقوله تعليق فعل البلوى تعليق ما هو مسبب عنه وهو العلم فاكتفى
بالسبب وهو الابتلاء عن المسبب وهو العلم وهو المراد من قوله لانه طريق اليه كالنظر والسمع واما
في سورة الملك فلا حذف ولكن ضمن فعل البلوى معنى العلم كانه قيل ليعلمكم ايكم احسن عملا فامتنع التعليق
لانه انما يكون حيث يوقع بعد المعلق ما يسد مسد المفعولين جميعا وهنا سبق المفعول الاول وهو
الضمير المنصوب فامتنع القول بالتعليق فالزمخشري اختار في هذا الموضع التضمين وهو باب واسع
صحيح من حيث العربية واليه الاشارة بقوله من حيث تضمن معنى العلم قال واما قول صاحب التقريب
لا تقع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا فيضعف بانها اذا وقعت مفعولا اول في قوله تعالى ثم لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اي لننزعن الفريق الذين يقال في حقهم ايهم اشد كما هو
مذهب الخليل فكيف يمتنع وقوعها مفعولا ثانيا بالتاويل اي ليعلمكم الفريق الذين يقال في حقهم
ايهم احسن عملا وقد انصف صاحب الانتصاف حيث قال التعليق عن احد المفعولين فيه خلاف
والاصح هو الذي اختاره الزمخشري وهذا النحو عشه فليدرج ويعرف كيف يدخل ويخرج الخ
هذا كلام الطيبي قلت حاصله ان في سورة هود حذف فعل العلم منها ولم يضمن فعل البلوى معناه
وان في الملك ضمن فيها فعل البلوى معنى العلم ولم يحذف فعل العلم منها فيسال عن وجه التخصيص واما
جوابه عن اشكال وقوع الجملة الاستفهامية مفعولا ثانيا ففيه نظر واما ما وقع في كلام الزمخشري
من تعليق النظر البصري والاسماع فقد قال الرضي ان الاستفهام يقع بعد كل فعل يفيد معنى العلم كعلمت
وتبينت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كتفكرت وامتحنت وبلوت واستفهمت وجميع
افعال الحواس كلمست وابصرت ونظرت وسمعت وشممت وذقت قال واستدل ابن
عصفور بقول كثير وما كنت ادري قبل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت بنصب
موجعات اقول وجه الاستدلال ان قوله ما البكا جملة استفهامية علق عنها ادري فهي في محل
نصب وقد عطف على هذا المحل موجعات بالنصب وقد نازعه المص في تعيين هذا الشاهد لذلك بما
ذكر في المتن ولا يخفى ان كلام ابن عصفور تضمن القول بصحة التعليق لفعل الدراية وان المص لم يرده
وقد وقع في المختصر المتداول بهذه البلاد المسمى بالوافي ما يقتضي ان دري لا يعلق وذلك انه بعد
ان ساق افعال القلوب وخصائصها ذكر ان افعالا اشبهتها في مجرد نصب الجزئين وعد منها
دري واقتضى ذلك انه لا يثبت لها شيء من خصائص الافعال القلبية ومنها التعليق وانما تشاركها
في نصب جزئي الاسمية خاصة وقد راج ما في هذا المختصر على مستشكل الواضحات من مدرسي
نهر واله واستشكل به قول من قال من العرب هم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها من حيث
ان يدرى في هذا الكلام معلق وقد قال صاحب الوافي ما يقتضي انه لا يعلق وغفل عن قوله تعالى
وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون وقوله تعالى وان ادري لعله فتنة لكم ومتاع الى حين

وقوله تعالى وما يدريك لعل الساعة تكون قريبا وقوله تعالى وإن أدري أقريب ما توعدون أم يجعل له ربي أمدا وقوله تعالى وما يدريك لعله يزكى وقوله تعالى وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين وقوله تعالى القارعة ما القارعة وما أدراك ما القارعة وقوله تعالى وما أدراك ما هيه وقوله تعالى وما أدراك ما الحطمة وعن قوله صلى الله عليه وسلم وما يدريك لعل الله اطلع على أهل بدر فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم ولذا أغفل عن قول زهير وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء وقول عمر بن أبي ربيعة فوالله ما أدري وإن كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان أراد أبسبع والشواهد على تعليق ذلك كثيرة جدا والنص عليه موجود في التسهيل وغيره وقد تقدم لنا قريبا أن الرضي صرح بأن الاستفهام يتبع بعد كل فعل يفيد معنى العلم ونحو ذلك فثبت وجه ما في معنى الجمود على قول صاحب الوافي واطراح كلام غيره من الأئمة مع اعتضاده برأيهم بأفصح الكلام وفصيحه والموفق بيد الله تعالى **الجملة الرابعة** قال المضاف إليها ومحلها الجر **أقول** لا ينبغي أن ينتظم هذه في سلك الجمل التي لها محل من الإعراب ضرورة أن المراد منها ما يكون جملة حقيقته التي في معنى المفرد بل يكون واقعة موقعه والمضاف إليه لا يكون حقيقته وكيف وهو لا يكون إلا اسما أو ما هو في تأويل الاسم قال ابن الحاجب لأن المضاف إليه في المعنى محكوم عليه لأنه منسوب إليه أو لأن غلام زيد في معنى زيد له غلام أو مالك غلام هذا كلامه فإذا قلت قمت حين قام زيد والمعنى قمت حين قيام زيد علم بعض في الحقيقة إلا إلى المفرد دون الجملة وقد أنشد ابن جني في الخصائص قول طرفة بجفان تعتري نادينا من سديف حين هاج الصنبر الجفان جمع جفنة وهي كالقصعة وتعتري نادينا أي تغشى محلنا وناديه والسديف سنام البعير أو الناقة والصنبر بصاد مهملة مكسورة فنون مشددة مفتوحة فباء موحدة ساكنة فراء هو البرد قال ابن جني في توجيه ذلك كان حقه إذا نقلت الحركة أن يكون الباء مضمومة لأن الراء مرفوعة ولكنه قدر الإضافة إلى الفعل يعني المصدر كأنه قال حين هيج الصنبر يعني أنه نقل الكسرة في الوقف إلى الباء الساكنة وسكنت الراء وهذا من الغرائب فإن الصنبر لا شك في كونه فاعلا بهاج لكنه أعربه بالكسر نظرا إلى أن الفعل في معنى المصدر المضاف إلى هذا الفاعل ثم نقل الكسرة وعلى ذلك ينزل اللغز الذي نظمته فيه قريبا وهو قولي أيا علماء الهند إني سائل فمنوا بتحقيق به يظهر السر أرى فاعلا بالفعل أعرب لفظه بجر ولا حرف يكون به الجر وليس بمحكي ولا بمجاور لذي الخفض والإنسان للبحث مضطر فهل من جواب منكم أستفيده فمن بحركم ما زال يستخرج الدر **قلت** وقد استشهد الجوهري ببيت طرفة هذا على أن الصنبر بكسر الباء شدة البرد فجعل الكسرة أصلية لا منقولة وجوز أن يكون الباء ساكنة في الأصل ولكن حركت بالكسر للضرورة وعلى هذا فلا ينزل اللغز عليه وإنما نظمته حين ذاك في بيت طرفة اعتمادا على توجيه ابن جني المتقدم والله الموفق **قال** وقول الشاعر وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب **أقول** المخاطب في هذا البيت هو النبي صلى الله عليه وسلم وقد أنشده صاحبه بين يديه وهو سواد بن قارب المذكور فيه والمراد بمغن غني فيه إقامة الظاهر مقام المضمر والفتيل ما يكون في شق النواة ويقال ما يفتل بين الإصبعين من الوسخ وهو منصوب على المصدر أي بمغن إغناء ما كأحد الوجهين في ولا تظلمون فتيلا **قال** ولا يتأتى هذا الجواب في البيت **أقول** إن لم يثبت هذا تعين فيه فيتأتى تخريجه على وجه آخر وهو أن يكون حين وشفاعة اسما للكون

محذوف أي يوم لا يكون حين وشفاعة بمعنى ذا الإضافة إلى جملة فعلية والباء زائدة في الخبر على حد قوله إذا مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل وقد أنشد المص بيت سواد بن قارب في النوع السابع من الجهة السادسة من الباب الخامس وذكر هناك أن جواب ابن عصفور لا يأتي فيه كما ذكر هنا **قال** وزعم المهدوي شارح الدريدية وليس بالمهدوي المفسر المغربي أن حيث في قوله بين راح في الملبين إلى حيث تحجى المأزمان ومنى لما أخرجت عن الظرفية بدخول إلى عليها خرجت عن الإضافة إلى الجملة وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف تقدير رابط لها وهو فيه وليس بشيء لما قدمنا في أسماء الزمان **أقول** كل المهدويين منسوب إلى المهدية بلد من بلاد المغرب والنسبة إليها كذلك على غير القياس والدريدية هي القصيدة المقصورة المنسوبة إلى أبي بكر بن دريد وأولها أما ترى رأسي حاكى لونه طرة صبح تحت أذيال الدجى واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل الغضى والملبين هو جمع ملب وهو من يقول لبيك اللهم لبيك إلى آخره في حج أو عمرة وتحجى أقام والمأزمان بميم مفتوحة فهمزة ساكنة فزاي مكسورة مكان ضيق بين جمع وعرفة ومنى قرية بمكة وتصرف سميت بذلك لما يمنى بها من الدماء وقيل لأن جبريل لما أراد أن يفارق آدم قال له تمن قال أتمنى الجنة فسميت منى لأمنية آدم كذا في القاموس وأما رد المص لكلام المهدوي بما قدمه في أسماء الزمان يعني بها كونها تضاف إلى الجمل ظروفا كانت أو أسماء ففيه نظر إذ لا يلزم من ثبوت هذا الحكم في أسماء الزمان ثبوته في أسماء المكان ألا ترى أن أسماء الزمان تضاف كلها إلى الجمل وأسماء المكان لا يضاف منها إلا حيث ثم يتوجه السؤال عن سبب البناء على رأي المهدوي فإنها غير مضافة عنده أصلا وإنما هي بمعنى مكان أي المكان الذي أقام فيه المأزمان ومنى **قال** آية بمعنى علامة فإنها تضاف جوازا إلى الجملة الفعلية الخ **أقول** وجه ذلك بعضهم بأن الآية بمعنى العلامة مشابهة للوقت لأن الوقت حادث صار علما لحادث آخر كقولك آتيك طلوع الشمس فصار طلوعها أي الإتيان وعلامته فمن ثم عوملت معاملة أسماء الأوقات في جواز الإضافة إلى الجملة واشتراط الفعلية وتصرف الفعل وكونه مثبتا أو منفيا بما محال على السماع **قال** كقوله بآية يقدمون الخيل شعثا **أقول** هذا صدر بيت عجزه كأن على سنابكها مداما وإقدام الخيل تقدمها وشعثا جمع أشعث وهو المغبر الرأس والسنابك جمع سنبك كقنفذ وهو طرف مقدم الحافر والمدام الخمر يعني أن أطراف مقدم حوافرها دامية حمر كأنها صبغت بخمر وضمير يقدمون ضمير غيبة يعود على بني تميم المذكورين في بيت قبله وسيأتي **قال** ألا من مبلغ عني تميما بآية ما يحبون الطعاما **أقول** هذا عجز البيت الموعود بإتيانه وصدره ألا من مبلغ عني تميما طلب من يبلغ عنه رسالة إلى بني تميم فكأنه قال بالإمارة التي يعرفون بها بعلامة حبهم للطعام وشراهتهم بتعييرهم بشدة الشره في الأكل والحب للطعام والحرص عليه ويقال لهم أسرى الدخان **قال** ثم هو عند ابن جني مثال في قوله بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا **أقول** ما عند ابن جني بأن تكون ما مصدرية ولا النافية محذوفة لدلالة ما بعدها عليها والمعنى بآية كونهم لا ضعافا ولا عزلا **قال** وقيل بمعنى الذي فالموصوف محذوف والجملة صلة فلا محل لها والأصل أن آية الوقت الذي تسلم فيه **أقول** هذا القول مع ضعفه خارج عن فرض المسألة في كون آية مضافة إلى الجملة

اجتمع

سليم عاما

تعرفون

قال ومن شواهدها قوله • لزمنا لدن سالمتونا وفاقكم • فلا يك منكم للخلاف جنوح • اقول
المسالمة ترك الحرب والجنوح الميل ويكون اما تامة فمنكم متعلق بها وجنوح فاعلها والخلاف يتعلق به
واما ناقصة فجنوح اسمها ومنكم خبرها وللخلاف متعلق به او بجنوح وتقديم المعمول في كلا الوجهين على
المصدر من التوسع في الظرف واضافة لدن الى الجملة مما اشارت به عن عند ولدى ومن شواهده ايضا لكن لم
صريع غوان راقهن ورقنه • لدن شب حتى شاب سود الذوائب • ومما انشده المص هذا البيت الاخير
في الباب الاول في فصل عقده من حرف العين المهمل قال • خليلي رفقا ريث اقضي لبانة •
من العرصات المذكرات عهودا • اقول اللبانة بضم اللام الحاجة والعرصات جمع عرصة وهي كل
بقعة من الدور واسعة ليس فيها بناء والعهود جمع عهد وهو المنزل الذي لا يزال القوم اذا ذهبوا
عنه رجعوا اليه قال ولهذا قال في قوله • من لد شولا • ان تقديره من لد ان كانت شولا ولم يقدر من
ان كانت اقول الشول بفتح الشين المعجمة النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها
سبعة اشهر او ثمانية الواحدة شائلة وما انشده المص بعض بيت وتمامه فالى اتلائها • والاتلاء
مصدر اتلت الناقة اذا اتلاها ولدها اي من زمن كونها شولا الى زمن كونها متلوة باولادها قال
والسابع والثامن قول وقائل كقوله • تقول والرجال بنهض منا • مسرعين الكهول والشبانا •
وقوله • واجبت قائل كيف انت بصالح • حتى مللت وملني عوادي • اقول مراد الاول ان الاستغاثة
بهم توجب اسراع كهولهم وشبانهم الى الاغاثة ومعنى ينهض يقوم يقال نهض نهوضا اذا قام وانهض
اذا اقامه والكهول جمع كهل قال الجوهري هو من الرجال من جاوز الثلاثين ووخطه الشيب وفي
القاموس الكهل من وخطه الشيب ورايت له بجالة او من جاوز الثلاثين او اربعا وثلاثين الى
احدى وخمسين انتهى وقد كنت في زمن الشبيبة وقفت على فصل لبعض اللغويين ذكر فيه صفات
الانسان التي تختص باطلاقها عليه بحسب الازمنة المختلفة فعلقت ما طالها
اصخ لصفات الادمي وضبطها • لتلفظ درا انقنتيه بديعا • جنين اذا ما كان في بطن امه •
ومن بعد يدعى بالصبي رضيعا • فان فطموه فالغلام لسبعة • كذا يافعا للعشر ثم مطيعا •
الى خمس عشر بالحزور وسمه • لتجري فيما تنتحيه صنيعا • فسمه الى خمس وعشرين حجة •
بذا ادعاه الفاضلون جميعا • ومن بعد يدعى بالعنطنط انتهى • لثلاثين واحفظ لا تعد مضيعا •
كهل لحد الاربعين وبعده • بكهل الى الخمسين فادع سميعا • وشيخا الى حد الثمانين فادعه •
بما تم هما للممات سريعا • وملت كعلمت اي سئمت والمصدر الملل والملالة كذا السامة
والسامة والعواد جمع عائد من العيادة وهي زيارة المريض وليس يخفى عنك انه لا يمتنع ان يعد
البيتان اللذان احدهما انشده المص هنا من قبيل ما نحن بصدده لان الجمل التي اضيف اليها كل من قول
وقائل محكية مراد بها لفظها فهي في حكم المفرد وليس الكلام فيه قال الجملة الخامسة
الواقعة بعد الفاء واذا جوابا لشرط جازم لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظا كما في قولك ان تقم
اقم او محلا كما في قولك ان جئتني اكرمتك مثال المقرونة بالفاء من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم
ولهذا قرئ بجزم يذر عطفا على المحل ومثال المقرونة باذا وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا
هم يقنطون اقول الذي يظهر لي ان تعدم ذكر في الجملة الخامسة من الجمل التي لا محل لها ان جملة الجزاء
لا محل لها من الاعراب مطلقا سواء اقترنت بالفاء او لم تقترن وسواء كان جوابا لشرط جازم او جوابا

لعله سالمتمونا

صيرانه ورقنه

لشرط غير جازم لان الجملة انما تكون ذات محل من الاعراب اذا صح وقوع المفرد في محلها والجزاء لا يكون الا
جملة ولا يصح وقوعه مفردا الا بضرورة ان حرف الشرط لا يدخل الا على جملتين لا على انعقاد السببية
او اللزوم بينهما فيكون مضمون اولاهما سببا في وقوع مضمون الثانية او في الاخبار بها او يكون مضمون الثانية لازما
لمضمون الاولى على ما اختاره بعضهم وكان الداعي لهم الى جعل جملة الجواب مما ذكره المص ذات محل هو المحافظة على
توفية ما تقتضيه اداة الشرط من الجزم اما لفظا او محلا وجوابه ان تاثير ذلك انما هو فيما يقبله والجملة ليست
قابلة هنا لذلك لا بحسب اللفظ وهو ظاهر ولا بحسب المحل اذ ليست واقعة في موقع المفرد كما قدمناه ثم الذي في
كلام الجماعة ان المحل في جواب الشرط محكوم به للفاء وما بعدها وقد صرح المص بهذا في الباب الثالث من التنبيهات التي
ذكرها عقب الكلام على الجمل الابتدائية من الجمل التي لا محل لها حيث حكى عن المبرد في نحو ان تقم اقوم انه على اضمار
الفاء فقال وعلى قول المبرد ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء المقدرة
وما بعدها وصرح به ايضا فيما ياتي قريبا حيث قال وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها وهو اصدق بل صرح به في
اقسام العطف من الباب الرابع بان هذا قول الجميع وسياتي الكلام عليه وهذا الذي ذكره الجماعة ربما يتخيل على ما فيه
وذلك ان الفاء وما بعدها لو وقع موقعهما ما هو صالح مضارع لجزم فيحكم على المجموع بانه في محل جزم بهذا الاعتبار
وهو معترض فان المضارع المجزوم لم يقع وحده موقع الفاء وما بعدها وانما الواقع مجموع الجملة التي هو صدرها
ولو كان المراد بالمفرد فيه الاعراب غير ملاحظ فيه ما يصححه للزم الحكم على كثير من الجمل التي لا محل لها من الاعراب
بانها ذات محل نظرا الى هذا المعنى الا ترى ان الواقعة جوابا لشرط غير جازم لا محل لها بالاجماع مثل اذا قام
زيد فهو مكرم مع انها يمكن ان تصدر بمضارع مرفوع فتقول اذا قام زيد اكرمه فلو اعتبر ما تقدم للزم كون هذه
الجملة ذات محل وهو باطل وعلى ذلك فنقول واما ما قاله المص من ان الجزم محكوم به لما بعد الفاء فلا وجه له فان
الجزم الحق في هذا الموضع وكيف ويلزم القائل ما فر منه من جزم ما بعدها وقال الزمخشري في قوله تعالى ان تبدوا
الصدقات فنعما هي وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم ان يكفر قرئ بالنون مرفوعا
عطفا على محل ما بعد الفاء وعلى انه خبر مبتدا محذوف اي ونحن نكفر او على انه جملة من فعل وفاعل مبتداة ومجزوما
عطفا على محل الفاء وما بعدها لانه جواب الشرط الى هنا كلامه فجعل المحل في حالة الجزم محكوما به لمجموع الفاء
وما دخلت عليه وفيه ما مر واما جعله ما بعد الفاء في محل رفع فمشكل ايضا اذ الجملة المرفوعة المحل انما تكون
خبرا او تابعة لمرفوع او مبتداة او فاعلا على الخلاف في الاخيرين ولا شيء من ذلك يمكن اعتباره هاهنا فان قلت
تجعلها خبر مبتدا محذوف اي فاخفاؤها هو خير لكم فلذا حكم على محلها بالرفع قلت ظاهر كلامه
ان الضمير عائد الى الاخفاء المفهوم من الفعل وذلك انه قال فهو خير لكم فالاخفاء خير لكم ولم يزد على ذلك
فظاهره ان ليس ثم شيء محذوف ولو سلم كون هذه الجملة خبر محذوف كما ذكره السائل لم يصح عطف نكفر عليه
لعدم الرابط وتقديره تكلف لا داعي اليه واعلم ان بعض العصريين من اصحابنا المصريين حاول الجواب عن هذا
الاشكال الذي اوردته على ادعائهم كون الجملة ذات محل بان قال كان هذا نشا من قولهم الجمل التي لها محل من
الاعراب هي التي تحل المفرد محلها انه لو اتى بمفرد موضع تلك الجملة بقي التركيب بحاله صحيحا كقولك جاء زيد يضحك
وضاحكا وليس هذا معنى كلامهم ولا الالتفات المحكي مع القول والمعلق عنها وانما معناه انها تحل محلها
المفرد مع تغيير التركيب تغييرا ما او من غير تغيير اعني انه لا اشتراط ببقاء الكلام على حاله وهي هنا كذلك فاذا
قلنا ان جاء زيد فهو مكرم كان معناه الزم زيد مكرم على مجيئه فما ياتي هذا الاعتراض قلت ظني ان منشا
الاشكال ما ذكره ليس بطائل صاحبه بل منشؤه تصريحهم بان كل جملة ذات محل لا بد من حلول المفرد محلها وكل من

لمجموع

قال

اي يعني

خبر المبتداء والحال والنعت وغير ذلك مما حكموا على الجملة فيه فانها ذات محل بحق وهو عند معرد او لبس النظر الى خصوص
التركيب وحمه بعدها على حال المراد لحيطا واما قوله والا انتفت الحكاية مع القول والمعلق عنها ففيه ادخال اللام على
جواب ان الشرطية وقد علمت ما عليه وهذا مبني على ما اطلق وقد فهمت ما فيه وعلى ما قرره من ان لا بد من صحة وقوع
المفرد في موضع الجملة ذات المحل لانتفت الحكاية والثاني للمعلق عنها وذلك لان كلا منهما معمول به وهو يقع مفردا
بلا شك الا ترى انك تقول قلت كلاما وعرفت زيدا واما ما تكلف به من حمل كلامهم على الوجه الذي قرره فخفي جدا
لان كلا من جملتي الشرط والجزاء ذات محل من الاعراب دائما وهو باطل بل مقتضاه ان محل كل منهما الرفع ولا ريب
في اختلاله فان قلت اذا طرا الامر على ما اخترته من ان جملة الجزاء لا محل لها اشكل جزم الفعل من نحو قوله تعالى
ويذرهم وقوله تعالى ونكفر عنكم من سيئاتكم فيما اذا قرئ بالجزم قلت يحمل ان يوجه بانه مجزوم بحرف شرط مقدر
حذف لدلالة ما تقدم عليه اي وان يفعل ذلك يذرهم وان يفعلوا ذلك نكفر عنكم فالمعطوف هو جملتا الشرط والجزاء
جميعا لا فعل الجزاء وحده حتى يقال عطف على المحل فتامله قال والفاء المقدرة كالموجودة كقوله
من يفعل الحسنات الله يشكرها اقول هذا صدر بيت عجزه والشر بالشر عند الله مثلان وقد انشد
المص هذا الصدر في اخر الكلام على الجملة الخامسة التي نحن نتكلم فيها وانشده ايضا في الباب الاول في حرف
الالف في فصل اما بالفتح والتشديد وفي فصل اذا وانشده ايضا في الباب الخامس في تراجم الحروف حيث
ترجم على حذف فاء الجواب وانشد العجز المذكور في ترجمة الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة من الباب
الرابع قال ومنه عند المبرد نحو ان قمت اقوم وقول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب
مالي ولا حرم اقول كلام في قول زهير الرفع عطفا على المضاف من قوله نحو ان قمت اقوم والجر عطفا على المضاف
اليه والمراد بالخليل هنا الفقير المختل الحال وليس المراد به الصديق والمسئلة مصدر سال تقول سال
سوالا ومسئلة ويروى مسغبة موضع مسئلة وعلى هذا انشده الجوهري والمسغبة المجاعة والحرم بفتح
الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدا محذوف خبره اي لا غائب مالي ولا عندي
حرمان ويحتمل ان يكون معطوفا على خبر مالي على ما وقع ماسم المفعول او على حذف مضاف اي لا مالي غائب
ولا محروم اولا ذو حرمان ويحتمل ان يكون خبرا عن مبتدا محذوف هو ضمير يعود على المال اي لا غائب مالي
ولا هو على التاويل باسم المفعول او على حذف مضاف كامر والعطف على هذا وعلى الاول انما هو من عطف
الجمل او المفردات ولا ينبغي جعل حرم على تقدير انه خبر عن المال او معطوف على خبره باقيا على حقيقته
مرادا به المبالغة من عمرو زيد وبل ولا صدق كما هو في قولها فانما هي اقبال وادبار لان مقام المدح يأباه اذ
لا يلزم من نفي الحرمان المبالغ نفي مطلق الحرمان والثاني هو المطلوب قال وهو احد الوجهين عند سيبويه
اقول الضمير من قوله وهو عائد الى جعل مثل الجملة المذكورة جوابا مقرونا بالفاء مقدرة وهذا الوجه
سكت المص عن نقله عن سيبويه فيما تقدم حيث تعرض لهذه المسئلة بعد ذكر الجملة الابتدائية في بيان
التنبيهات الذي عقده لما جرى فيه من الجمل حال ام مستانفة ام لا قال ومح فلا يجزم ما عطف عليه
اقول لان الفعل مرفوع لفظا وليس في محل جزم فلا سبيل الى جزم ما عطف عليه فان قلت ما هذه
الفاء من قوله فلا يجزم قلت هي الفاء الداخلة على جواب الشرط وذلك لاجراء الظرف مجرى كلمة الشرط
كما ذكر سيبويه في نحو زيد حين لقيته فانا اكرمه على ما صرح به الرضي وعلى هذا فان قلت لكن هذه الجملة
فعلية تصلح ان تجعل شرطا فيمتنع الفاء قلت هي خبر مبتدا محذوف اي فهو لا يجزم ما عطف عليه
فالجواب اسمية على حد فما الوفي ومن عاد فينتقم الله منه قال ويجزم ان يفسر ناصبا لما قبل الاداة

نحو زيدا ان اتاني اكرمه اقول لانه قد فرض ان هذا الفعل المرفوع ليس في مركز الاصلي فانتفى المحذور المانع
من التفسير وهو عمل ما بعد اداة الشرط فيما قبلها اذ المفسر هنا ليس بعد الاداة البتة بل هو واقع
قبلها بالتقدير وهاتان المسئلتان مبنيتان على الخلاف بين سيبويه والمبرد فيمنع وجوازا وقد اسلف
اوالى المص ذكرهما في الكلام على الجمل التي لا محل لها من الاعراب في بيان التنبيهات الذي اشرنا اليه انفا قال
ومنع المبرد تقدير التقديم محتجا بان الشي اذا حل في موضعه لا ينوى به غيره والا لجاز ضرب غلامه زيدا
اقول يعني واللازم باطل عند سيبويه وغيره من الجمهور بيان الملازمة ان منع هذا التركيب مبني على
ان الفاعل وقع في موضعه متقدما على المفعول وقد اتصل بضمير يعود اليه فجواز هذا التركيب يلزم
عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة وهو باطل فلو جاز تقدير التقديم فيما وقع في موضعه ان ينوى به غير ذلك الموضع لامكن
انتفاء المانع المذكور بان ينوى بالفاعل التاخر عن المفعول فينتفي عود الضمير على المتاخر لفظا ورتبة
فيزول المانع من هذا التركيب ولم يقل به سيبويه ولا غيره من الجمهور قلت وهذا في الحقيقة غير
وارد على سيبويه لان له ان يمنع كون اقوم من قولك ان قمت اقوم واقعا موضعه اذ لو كان كذلك لجزم ولقدر
الفاء المانعة من الجزم على خلاف الاصل لا سيما وتقديرها يوجب تقدير مبتدا يكون اقوم خبرا عنه لتكون
تقدير الجملة اسمية حتى تفتقر الى الفاء فان قلت وما خبر الشي عن محله على خلاف الاصل فهو مشترك الالزام قلت
لكن يرجح مذهب سيبويه بالتزام العرب في مثل هذا التركيب كون الشرط ماضيا وهو ايذان بكون الجواب مقدما
فان قلت هل ما اختلف فيه سيبويه والمبرد من توجيه هذه المسئلة ثابت مع جوازها في الاختيار ام يلوح
القول باختصاصها بالضرورة قلت صرح بعض المتاخرين بان الائمة على جوازها في السعة وصرح
بعضهم بانها لا تجوز الا في الضرورة وظاهر كلام اخرين منهم ابن الحاجب جواز المسئلة لا على ان المرفوع مؤخر
ووقع من تقديم كما يقوله سيبويه ولا على اضمار الفاء كما يقوله المبرد بل على ان الشرط اذا كان ماضيا ووقع الجزاء
مضارعا فلك فيه الوجهان الرفع والجزم اما الجزم فظاهر واما الرفع فقال الرضي هو لا ضعف جهة ان اما
لكونه في نية التقديم واما لنية الفاء قبل الفعل قال وعند سطر ان ذلك في السعة حالا وهذان الوجهان
مختصان بالضرورة قال والاولى ان يقال تغير عمل ان لضعفه في هذه الصورة عن جزم الجواب بحيلولة
الماضي بينها وبينه غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم تعمل في الجزاء فتكون اداة جازمة لشي واحد
وهو الشرط تقديرا كما تجزم سائر الجوازم شيئا واحدا كلم ولما ولام الامر ولا النهي هذا كلامه قلت
وهو مما يونس ويكسر سورة تنكرك لما قدمناه من ان جملة الجواب لا محل لها اصلا اذ غاية ما يلزم عليه
في بعض الصور كون حرف الشرط انما عمل في شي واحد وهو فعل الشرط وليس يستنكر لما تقدم ونقل
الرضي عن الكوفيين ان رفع الجواب في مثل ان قمت اقوم واجب لان جزم الجواب عندهم انما هو على الجوار فاذا
لم ينجزم الشرط لم ينجزم الجواب وفي كلام المص ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد تقدم التنبيه عليه
مرارا قال قيل ولهذا جاز نحو ان قام ويقعد اخواك على اعمال الاول ولو كان محل الجزم للجملة باسرها لزم
العطف على الجملة قبل ان تكمل اقول يعني هذا القائل ان هذا ملزم واللازم باطل لانه لا يعطف على شي
الا بعد ان يتم قبل الاتيان بالعاطف قلت وهو منتقد من وجهين احدهما ان اللازم ليس بباطل في
باب التنازع وما استدل به ممنوع والثاني ان قضية هذا الاستدلال ان يكون المعطوف المذكور ليس من عطف
الجمل بل من عطف المفردات وصح بكون الفعل المجزوم لفظا معطوفا على الفعل المجزوم محلا وفاعل هذا
الفعل المجزوم وهو الف الاثنين معطوفا على الفاعل الواقع بعده وهو اخواك فنقد وقع هذا القائل فيما فر منه

وكان المص رحمه الله لم يرتض هذا الدليل لما ذكرنا او لغيره فاورده على سبيل الحكاية بصيغة التمريض قال
قرأ غير ابي عمرو ولولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن اقول واما ابو عمرو فقرأه بالنصب عطفا
على المنصوب وهو فاصدق فان قلت المنقول ان المصاحف اتفقت على كتابة هذا الحرف بدون واو فما
وجهه قلت لعله من باب الاختصار في الخط كما وقع في كثير من المواضع وان دار ذلك خارجا عن مصطلح
اهل الخط والنقل الصحيح ثابت بهذه القراءة فلا يعارضه مثل هذا قال ويسمى العطف على المعنى اقول
نظرا الى ان كون المعطوف عليه جوابا انما هو من جهة المعنى لا من جهة اللفظ لوجود الفاء المانعة من الجزم
فلا جرم اسقاطها وجزم الفعل الواقع بعدها على انه جواب للتحضيض امر منظور فيه الى المعنى قال
ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم اقول يعني توهم ما هو موجود ليس بموجود واما اجتنبت هذه
العبارة في القرآن رعاية للادب وتحفظا من الايهام عما يوهم امرا غير لائق قال وبحمل الجزم لانه جواب التحضيض
ويجزم بان مقدرة اقول هذا على قول الاكثر وهو مذهب الخليل وسيبويه ان جزمه بنفس الطلب لما تضمنه
من معنى ان الشرطية كما ان اسماء الشرط جزمت كذلك ومذهب السيرافي والفارسي انه بالطلب لنيابته
مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه
معناه وقد مرت المذاهب الثلاثة المذكورة مقررة في الباب الاول في حرف اللام في اثناء الكلام على اللام العاملة
للجزم قال وعلى هذا فيضاف الى الضابط المذكور وجواب طلب اقول يعني وعلى هذا القول بان
الامصار على قولنا اولا الواقعة بعد الفاء وان جواب الشرط جازم فيضاف الى الضابط المذكور وجواب
طلب بالنصب عطفا على قولنا في ذلك الضابط جواب الشرط جازم قال ولا يتقيد هذه المسئلة لانهم
انشدوا على ذلك قوله فابلوني بليتكم لعلي اصالحكم واستدرج نويا اقول يعني ان هذه المسئلة وهي
مسئلة جواب الطلب لا تتقيد بالفاء الداخلة على المضارع المنصوب بان مضمرة بعدها بدليل انهم انشدوا
على ذلك هذا البيت وليس فيه مضارع منصوب وابلوني بمعنى اعطوني اي اعطوني حرفتكم البلية هو
اذا اعطيته والبلية الناقة التي تعقل كانت في الجاهلية عند قبر صاحبها فلا تعلف ولا تسقى حتى تموت
او يحفر لها حفرة وتترك فيها الى ان تموت واستدرج معناه ادنى على التدريج شيئا فشيئا ونويا اي نواي
وهي الجهة التي ينويها المسافر ولكنه قلب الالف ياء وادغمها في ياء الضمير وهي لغة هذيل والشاعر هذلي
كما صرح به المص في اقسام العطف حين اعاد انشاد هذا البيت هناك يقول اعطوني ما فتنكم هذه لعلي اصالحكم
ما اعطاني اياها وادرج سفري الذي اقصده بان تركوني لها قال وقال ابو علي عطف استدرج على محل
الفاء الداخلة على في التقدير على لعل اقول يعني ان هذه المسئلة غير مقيدة بالفاء الداخلة على
المضارع المنصوب وان الحكم المذكور وهو العطف على محل الفاء وما بعدها ثابت مطلقا سواء دخلت الفاء على
مضارع منصوب كما في فاصدق واكن او دخلت على غيره كما في البيت فانها دخلت فيه على جملة اسمية
لا على مضارع منصوب قلت كون ادعاء تقدير الفاء نظر وذلك لان الطلب لا يلزم ان يجاب دائما حتى
يتحمل في الاسمية الواقعة بعده في البيت انها جواب وان الفاء مقدرة بل يحتمل ان يكون هذه الاسمية استئنافا
بيانيا وذلك انه لما قال ابلوني بليتكم قدر انه قيل له لم تفعل ذلك فقال لعلي اصالحكم فان قلت فيشكل اذن
جزم استدرج اذ لا مجزوم قبله يعطف عليه لا لفظا ولا تقديرا قلت لا نم انه مجزوم بل هو مرفوع والجملة
هذه معطوفة على خبر لعل وهي اصالحكم وتسكينه للتخفيف لا للجزم كما في قوله تعالى وما يشعركم بسكون الراء
على قراءة ابي عمرو قال ونظيره في المحتمل ان العطف على المحل الذي من العطف على المعنى ان المنصوب في نا وبل الاسم

فكيف

فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم اقول قد سبق نظير قوله وبعد فالتحقيق مرات وتكلمنا عليه في حرف الفاء
من الباب الاول والتقدير واقول بعد ذلك تنبيه فالتحقيق كذا ومعنى كلامه ان العطف مما نحن فيه من قبيل
العطف على المعنى وذلك لان ان المصدرية وصلتها معطوف على مصدر متصيد من الفعل السابق في جملة الطلب
اي لولا يكون تأخير منك فتصدق مني واذا كان كذلك فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم وقد علمت انه لا مجزوم
على هذا التقدير لا لفظا ولا محلا قلت وقد سبق في الباب الاول في حرف الفاء ان المنصوب بعدها منصوب
بان مضمرة وانها مع صلتها في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف على ما حققه الرضي فالذي في محل الجزم
ليس الفاء والاسم المفرد كما توهمه حتى يستشكل وانما الجزم محكوم به لمحل الفاء وما بعدها وهو جملة فهو في ذلك
كما لو وقع في جواب الشرط الجازم على راي الجماعة وفيه ما مر ثم في قول المص ان المنصوب في نا وبل الاسم بسبك
لان المأول بالاسم هو ان وصلتها لا الفعل المنصوب وحده الحملة السادسة قال وفي
مثل المنصوب المحل ربنا انزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا اقول لما كان كون الجمل في الايات المذكورة
او لا وهي لا بيع فيه من قوله تعالى من قبل ان ياتي يوم لا بيع فيه وترجعون به من قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون
فيه ولا ريب فيه من قوله تعالى انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه بالجملة في الاعراب لما قبلها من المفرد امرا
ظاهرا مستغنيا عن بيانها مسلما واما هذه الاية فلما كانت مما يحتمل التبعية وغيرها ولهذا فصله عن سوق المثل
المتقدمة وغير الاسلوب ومعنى تكون لنا عيدا تكون يوم نزولها عيدا اي يوم سرور وقيل هو يوم الاحد ومن
ثم اتخذه النصارى عيدا ويحتمل ان يكون المراد بالعيد السرور العائد ولهذا قال يوم عيد فيكون معناه تكون
لنا سرورا وفرحا وعليه فضمير يكون عائد الى المائدة ولا يحتاج الى التقدير الذي في الوجه الاول جعلت كانها
نفس الفرح والسرور والاسناد مجاز قال وفهب لي من لدنك وليا يرثني وكذلك فيمن رفع يرث
اقول الرفع قراءة من السبعة غير ابي عمرو والكسائي وحجة على قراءتهم ان تكون الجملة صفة لوليا ويحتمل
ان تكون مستأنفة فهو من قبيل المحتمل ولهذا انتظم المص في هذا السلك ولكنه لم يصرح باحتمال غير الوصفية وكان
ذلك لظهوره ومعنى يرثني يصلح لان يوحى اليه ولم يرد ان نفس النبوة تورث قال واما من جزمه فهو جواب
للدعاء اقول الجزم قراءة ابي عمرو والكسائي اي ان تهب لي يرثني قال ابو البقاء والرفع على الصفة اقوى لانه
سال وليا هذه صفته والجزم لا يحصل هذا المعنى وقيل الجزم اولى والرفع محمول على الاستئناف لا على صفة
لئلا يلزم انه لم يوهب له ما طلبه لموته يحيى في حياة زكريا عليهما الصلاة والسلام قال ومثل ذلك ارسله
معي ردءا يصدقني قرئ برفع يصدق وجزمه اقول بالجزم قرا حمزة وعاصم على انه جواب ارسله وبالرفع
وبالرفع قرأ الباقون اما على ان الجملة صفة لقوله ردءا وهو العون اي عونا مصدقا او على انها حال من ضمير
الغائب اي ارسله مصدقا فتتعدد الحال اذ ردءا ايضا حال من الضمير المذكور ويحتمل للاستئناف ومعنى
تصديقه لموسى عليه الصلاة والسلام اعانته اياه بزيادة البيان فان اسانه اوضح من لسان موسى لا ان يقول له
لم صدقت فان التصديق بهذا المعنى لا يحتاج الى فصل فصاحة قال وقال ابو البقاء في قوله تعالى ان الله
انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة الاصل في تصبح والضمير للقصة وتصبح خبره او تصبح بمعنى
اصبح وهو معطوف على انزل فلا محل له اذن اقول جعل ابو البقاء جملة تصبح الارض مخضرة محتملة لان تكون
ذات محل من الاعراب وان لا تكون كذلك على التقديرين المذكورين وسيترك ما فيه قريبا واعلم ان نصب تصبح جوابا
للاستفهام الواقع قبله لا يجوز لامرين احدهما ان الاستفهام بمعنى الخبر اي قد رايت فلا يكون له جواب والثاني ان ما بعد
الفاء انما ينتصب اذا كان المستفهم عنه سببا له ورؤيته المخاطب لانزال الماء ليس سببا لاخضرار الارض وانما

السبب انزال الماء هذا معنى كلام ابي البقاء قال والثاني بتقدير الفعل المعطوف على الفعل المخبر به ولا محل له اقول يعني مع ان الامر بالعكس اذ المخبر به ذو محل مطعما فيلزم ان يكون المعطوف عليه ذا محل ولا محل له من كلام المص جملة خالية من الفعل اي بتقدير الفعل خاليا من المحل وفي كلامه تجوز فان المخبر به ليس الفعل فقط والمعطوف ايضا كذلك وانما المخبر به الجملة وكذا المعطوف هو الجملة لكنه عبر عن الكل بلفظ الجزء قال وجوا الاول انه قدر الكلام مستانفا والنحويون يقدرون في مثل ذلك مبتدأ كما قال الواحدي وتشرب اللبن بضم وبرفع ان التقدير وانت تشرب وذلك اما لقصدهم ايضاح الاستيناف واما لانه لا استيناف الا على هذا التقدير والا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر اقول يعني ان النحاة قالوا في لا تاكل السمك وتشرب اللبن ان رفع تشرب على الاستيناف وان التقدير وانت تشرب وانما ارتكبوا هذا التقدير لاحد امرين اما لقصدهم التقريب وايضاح الاستيناف للسامع لان تقدير المبتدا شرط للاستيناف واما لانه لا استيناف الا بهذا الشرط ولولا ذلك لكان العطف الذي هو مقتضى الظاهر لازما اذ هو مع عدم التقدير ممكن بان يجعل تشرب مجزوما عطفا على تاكل المجزوم وفي كلام المص اشيا منها ادخال اللام في جواب ان الشرطية وقد سلف كثيرا ومنها تسليمه الى البقا تقدير ضمير القصة مرفوعا ولا نعلم ان احدا اجازه ومقتضى المنع قائم لعدم الدليل عليه لو حذف اذ الخبر مستقل ليس فيه رابط ولهذا امتنعوا حذف عائد الموصول اذا كان في الصلة ضمير اخر يصلح للربط كالضمير الاول من قولك مررت بالذي مررت به في داره لو حذف فلم يقم عليه دليل واما الا ضمير فيه منصوبا في مثل قوله ٭ ان من يدخل الكنيسة يوما ٭ يلق فيها جاذرا وظباء ٭ فلضرورة بالنصب في صون الفضلات مع قيام الدليل عليه وهو ان الناسخ لا يدخل على اداة مجازاة كما صرحوا بها بخصوصه ان يكون مراد النحاة ان الاستيناف لا يكون الا بتقدير مبتدا وفيه نظر لان الكلام القول مانع من مثل تشرب مستانف ولو قدر خبر المبتدأ محذوفا لم يكن مستانفا وحمل الكلام على ان مرادهم بكونه مستانفا انه بعض كلام مستانف بعيد ولو سلم لزمهم تقدير ما لا حاجة اليه وسهما استند له على ان مرادهم ذلك بانه لو لم يقدر مبتدأ لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وهذا غير الظاهر لان لزوم العطف انما هو عند قصد المشاركة كما اذا قصد ان الشرب منهي عنه كالاكل في المثال المتقدم واما عند انتفاء هذا القصد بان يكون الغرض من الثانية افادة معناه على طريق الاستقلال فكيف يلزم عطفه على الاول مع كون العطف مخلا بالغرض المطلوب وليت شعري ماذا يصنع المصنف في مثل قوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله فقد قالوا ونقله هو عنهم في الباب الاول في حرف الواو ان يعلمكم مستانف افيمكن ان يقال هنا لو لم يقدر مبتدأ اي وهو يعلمكم الله لزم العطف جار الفاء الذي هو مقتضى الظاهر قال وبحث على هذا ان ادعى ان الفاء في ذلك وفي نظائره من نحو زيد فطار الذباب فيغضب قد اخلصت لمعنى السببية واخرجت عن العطف كان الفاء كذلك في جواب الشرط وفي نحو احسن اليك فلان فاحسن اليه اقول يعني انه يبحث على هذا الذي قررناه من ان الفاء نزلت الجملتين منزلة الواحدة ان يدعى كون الفاء مخلصة للسببية كما نص عليه ابن الحاجب لتصيير الجملتين في حكم جملة واحدة وان الفاء اخرجت عن العطف لئلا يخرج المعطوف عن القاعدة المقررة في انه في حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله وهو محذور كما ان الفاء قد اخلصت لمعنى السببية في جواب الشرط ولا يصح جعلها للعطف اذ لا يعطف الجواب على الشرط وكذا في نحو احسن اليك فلان فاحسن اليه لئلا يلزم في هذا عطف الانشاء على الخبر قال ويكون حرج ابي البقاء العطف تجوزا او سهوا اقول يكون اما مرفوع على الاستيناف او منصوب على البحث اي وبحث على هذا ان يدعي اخلاص الفاء للسببية وان يكون حرج ابي البقا للعطف

لعل المعطوف

سلويها

اما تجوزا

اما تجوزا بان يكون مراد المطلق على فاء السببية كونها عاطفة لما اشبهانها في الصورة للعاطفة او سهوا بان يكون عرض ذكر السببية فسهى فذكر العطف واقول بل ذلك لم يكن ليجوز ولم يبشر ساق على ما قاله الرضي من ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتداء والصفة والصلة اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بها بحيث يكون مضمونها بعد مضمون الاولى متراخيا اولا او بغير ذلك جاز تجريد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي بحر بها اسوا وتصير الاولى سببا لمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب اولا كما تقول الذي جاء فغربت الشمس زيد وتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذا المعنى الذي تراخى عن مجيئه غروب الشمس زيد وتقول الذي يقول الكال ولا يزول اما اذا المعنى الذي يقترن عدم زواله بزوال الحال انا ههنا يساوي الواو والفاء وثم من جهة التعلق المعنوي وهو الاقتران المعلوم من قرينة الحال بخلاف قولك الذي قام وقعدت هند اما فانه لا يجوز لعدم التعلق المعنوي وهو الاقتران اذ لا دليل عليه ولو وجد الدليل لجاز كما تقول الذي قام وقعدت هند في تلك الحال انا الى هنا كلامه وفيه ما يخرج الجواب عن الاشكال الثاني الذي اورده المص على ابي البقاء من عدم القول بنحو زيد او سهو اذ المعنى في الاية الم تر ان الله بعد انزاله من السماء ماء اصباح الارض مخضرة ولكني اقول في قصر الرضي التعلق المعنوي في مسئلة العطف بالواو على الاقتران نظر اذ لا مانع من قيام قرينة تدل على التعقيب او التراخي فيكون التعلق المعنوي فيها من هذه الجهة كما في الفاء وثم تقول الذي قام وقعدت هند بعقب تلك الحال انا وكذا الذي قام وقعدت هند مع التراخي عن تلك الحال انا فهذا انتقاد على حسب ما تقدم في الفاء وثم سوا من غير فرق قال ومما يحتمل هذا البحث انه اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الاولى في محل نصب والثانية تابعة لها بل الجملتان معا في موضع نصب ولا محل لواحدة منهما لان المقول مجموعهما وكل منهما جزء للمقول كما ان جزئي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتامله اقول من هنا تخرج الجواب عن اشكال اورد على صاحب التلخيص حيث مثل بقوله ٭ وقال قائلهم ارسوا نزاولها ٭ لكمال الانقطاع بين الجملتين باختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى مع ان الاولى لا محل لها فقيل عليه كيف يتاتى كون السابقة لا محل لها مع انها محكية بالقول فهي في محل نصب على المفعولية واجيب بان نفي المحل عنها انما هو باعتبار كلام المحكي عنه اذ هي فيه استينافية ومن هذه الجهة وقع التمثيل وهذا الاحتجاج اليه لان كلا من الجملتين على الانفراد لا محل لها اما في كلام الحاكي فلانها جزء المحكي وحده والمحل هو المجموع لا جزؤه واما في كلام المحكي عنه فظاهر فاذن صح التمثيل بكل اعتبار وغير اني اقول الذي ينبغي اعتماده انا اذا وجدنا جملتين فصاعدا بعد القول كالمثال الذي اورده المص لم يثبت القول بانهما في محل نصب بناء على ان المقول هو مجموعهما لان هذا جزم بلا ثبت اذ كما يجوز هذا الوجه يجوز اخر وهو ان يكون المحكي عنه قال عبد الله منطلق على حدة وقال عمرو مقيم على حدة من غير ان يكون وقع عطف احدى الجملتين على الاخرى ومع قيام هذا الاحتمال لا يتاتى الجزم بل نقول يجوز ان يكون المقول مجموعهما على الصورة المحكية والمحل للمجموع لا لشيء من اجزائه ويجوز ان يكون كل من الجملتين معمولا على حدة على طريق الاستقلال فالواو من كلام الحاكي فيقدر عامل اخر يحكى به الثانية ويكون كل من الجملتين منصوبة في محل نصب ولا سبيل الى القطع باحد الاحتمالين الا بدليل قال وجاز اسناد قال الى الجملة كما جاء واذا قيل ان وعد الله حق اقول يعني ان المراد بالجملة لفظها فيحكم لها بحكم المفرد وهذا لا يعتذر به عن مواخذة على المص فان الكلام في الجملة الباقية على جمليتها لا التي في حكم المفرد واذا احال هذا النوع مما نحن فيه غير مستقيم وقد مر التنبيه على مثله قال فاما ان كان المعنى على قوله

لان المعنى الذي تعقب مجيئه غروب الشمس زيد

طفنين

١٢٢

لك كفار قومك من الكلمات الموحشة الاشق ما قال الكفار الماضون لانبيائهم وهو الوجه الذي ذكره الزمخشري فالجملة
استينافية **اقول** كانه لما كان اخباره بان كفار قومه لا يقولون له الا مثل ما قاله للرسل كفار قومهم من المطاعن
والكلمات الموحشة مظنة ان يأسف ويحزن قدر انه قيل له لا تأسف ولا تحزن وانه لما قال لا تأسف واحزن فقيل له ان
ربك لذو مغفرة اي للانبياء وذو عقاب اليم اي لاعدائهم ففيه من الوعد له والوعيد لمن يؤذيه ما يكون مقتضيا
لعدم تأسفه وحزنه فكانت هذه الجملة استينافية ووقعت جوابا عن سؤال علة النهي المقدر **قال** وقال ابن
جني في قوله • الى الله اشكوا بالمدينة حاجة • وبالشام اخرى كيف يلتقيان • جملة الاستفهام بدل من حاجة
واخرى اي اشكوا حاجتين تعذر التقائهما **اقول** تقدم في الباب الاول في فصل كيف من حرف الكاف انشاد
هذا البيت وعزلنا فيه كلام فليراجع **الجملة السابعة قال** التابعة لجملة لها محل ويقع ذلك في بابي النسق
والبدل خاصة **اقول** بهذا الحصر يبطل نحو قولنا قولنا زيد علم ابوه علم ابوه فان الفعلية الثانية في محل رفع
على انها تأكيد لجملة الخبر فهي تابعة لجملة لها محل وليست بباب النسق ولا في باب البدل **قال** والثاني شرطه
كون الثانية اوفى من الاولى بتادية المعنى المراد نحو واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات
وعيون فان دلالة الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف الاولى **اقول** فيه نظر وذلك لان الكلام في الجملة التابعة
لجملة ذات محل من الاعراب والاية ليست كذلك فان الجملة الاولى وهي قوله امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون
بدل منها ولا محل لها ايضا وقد يعتذر عنه بان التمثيل بالاية الشريفة انما هو لكون جملة البدل اوفى بالدلالة
على المقصود من الجملة المبدل منها لا لكون الثانية تابعة لما له محل **قال** وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا •
اقول انشد المص هذا الصدر في الباب الرابع في ترجمة ما افترق فيه عطف البيان والبدل وعجز البيت
والا فكن في السر والجهر مسلما • ودعوى المص ان لا تقيمن عندنا جملة ذات محل من الاعراب ليست جارية على ما
اسلفه من قوله ان عمرو مقيم من قولنا قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم لا محل له وان المحل لمجموع الجملتين
اذ المقول وكل منهما على انفراده جزء المقول وذلك بعينه آت في البيت فان مجموع الجملتين بما تزلته
ارحل لا تقيمن عندنا هو المقول وكل واحد من الجملتين جزؤه فلا يكون لها محل على مقتضى ما سبق والقول بانه
اراد التمثيل لكون الثانية اوفى بتادية المعنى المراد لا لكون التابعة ذات محل كما اسلفناه في الاعتذار المتقدم يبعد
لان المص يكون حينئذ لم يمثل للمسئلة المقصودة بالكلام عليها وانما مثل لشرطها فتأمل الحزن والخفي ما فيه **قال** فان دلالة
الثانية على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى **اقول** كذا في مختصر المفتاح واورد
عليه التفتازاني في المطول والشرح ان لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الاقامة لانه موضوع
للنهي واما اظهار كراهة المنهي عنه فمن لوازمه ومقتضياته فدلالته عليه تكون بالالتزام دون المطابقة واجاب
بان قولك لا تقم عندي صار بحسب العرف حقيقة في اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم
عندي ولا يراد كفه عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره هذا كلامه وقد ظهر مخالفة لا تقيمن لارحل لان
الاول منقول عرفا اقتضى كونه حقيقة في اظهار الكراهة للاقامة واما ارحل فليس كذلك **قال** قيل ومن ذلك
قوله • ذكرتك والخطي يخطر بيننا • وقد نهلت منا المثقفة السمر • فانه بدل وقد نهلت من قوله والخطي يخطر
بيننا بدل اشتمال **اقول** جعله من قبيل بدل الاشتمال لما بين نهل الرمح من الدم بالطعن وخطرانه من
الملابسة اللزومية والبيت لابي عطاء السندي وهو من ابيات الحماسة والخطي رمح منسوب الى الخط وهو
موضع باليمامة وهو خط هجر تنسب اليه الرماح الخطية لانها تحمل من بلاد الهند فتقوم به وخطر الرمح
يخطر بكسر الطاء المهملة في الماضي وكسرها في المضارع اي اهتز ويقال خطران الرمح ارتفاعه وانخفاضه

بما تعلمون صلة الموصول فلا محل لها والثانية مثل قوله تعالى امدكم

للطعن

الطعن كذا في الصحاح ونهل بالكسر اذا شرب الشرب الاول والمثقفة الرماح المسواة وكون الجملة الثانية بدل
اشتمال من الاول على سبيل التجوز في هذا البيت لم اقف عليه منصوصا والذي ذكره التبريزي في شرح الحماسة على
ما في كل الحماسة ما نصه وقد نهلت منا المثقفة منصوب الموضع بقوله ذكرتك الا انه بدل من قوله والخطي يخطر
بيننا وذلك منصوب بقوله ذكرتك وجاز ابداله منه لما في الثاني من المعنى الزائد على ما في الاول الا ترى انه قد
يخطر الخطي بينهم ثم لا يكون مع ذلك تناهل بان يكون تحاجز او امر غير تطاعن ثم قال وجاز ان يبدل قوله وقد نهلت منا المثقفة
وان كانت جملة من فعل وفاعل من قوله والخطي يخطر بيننا وان كانت من مبتدأ وخبر من حيث كانت تقرب الماضي
من الحاضر والحاضر كالاسم ثم قال ويجوز ان يكون قوله وقد نهلت حالا من الضمير المجرور في بيننا فلا يكون اذن بدلا انما
قيل هذا الكلام **قلت** لم يجعل البدلية متعينة بل جوز الحالية ايضا لكن في جعل صاحب الحال الضمير المضاف
اليه بين نظر وكلامه مختصر لان الفعلية انما تبدل من الاسمية عند وجود المقرب ولم اقف عليه لغيره **قال**
ومن هذا الباب قوله قلت لهم قوموا اولكم واحلم زعم ابن مالك ان التقدير ليتم اولكم واحلم وانه من بدل الجملة
من الجملة **اقول** اورد المص الجملة معمولة لفعل القول لتتمكن من دعوى كون الثانية تابعة لجملة لها محل ولا يجدي
ذلك شيئا فان المجموع هو المقول فلا محل لشيء من اجزائه كما سبق **قال** كما في العطف نحو اسكن انت وزوجك الجنة
والخلقة نحو ولا انت ولا انصار والله يولد لها ولا مولود له **اقول** انما قال ابن مالك بذلك لانه شرط
في عطف المفرد على المفرد ان يكون المعطوف او ما في معناه صالحا لمباشرة العامل فالاول كقام زيد وعمرو
فعمرو صالح لمباشرة العامل اذ يصح ان يقال قام عمرو والثاني كقام زيد وانت فانت لا يصلح بنفسه لمباشرة
العامل اذ لا يصح ان يقال قام انت لكن العامل يباشر ما هو بمعناه كقمت فتعين جعل المعطوف في الامثلة
التي ساقها المص من باب عطف الجمل لا المفردات وفي الباب الخامس من هذا الكتاب في النوع الخامس من
الجهة السادسة ذكر المص هذه المسئلة ايضا **قال** ابن خروف من مبتدأ ويعذبه الله الخبر والجملة
في موضع نصب على الاستثناء المنقطع **اقول** هذا على ان الاستثناء الذي في قوله لست عليهم بمسيطر ويحتمل
ان يكون من تولى ليس مبتدأ وانما هو في محل نصب على الاستثناء وهو راجع الى ما تقدم ثم يحتمل الانقطاع
كالاول والمعنى لست بمسئول عليهم لكن من تولى منهم فان لله تعالى الولاية والقهر فهو يعذبه العذاب الاكبر
الذي هو عذاب جهنم ويحتمل الاتصال اي لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فانت مسلط عليه اي بالجهاد
والقتل قال الزمخشري وقيل هو استثناء من قوله فذكر اي فذكر الا من انقطع طمعك في ايمانه وتولى واستحق
العذاب الاكبر وما بينهما اعتراض **قلت** الظاهر على هذا ان الاستثناء متصل لكن يلزم عليه وقوع التفريغ
في الايجاب ولا يجد ورده هنا لاستقامة المعنى والمراد بقوله استثناء من قوله فذكر ان الاستثناء من مفعول
قوله فذكر فهو حرف مضاف **قال** وقال جماعة في الا امرأتك بالرفع انه مبتدأ والجملة بعده خبر **اقول**
قال ابن مالك في التوضيح حق المستثنى بالا من كلام تام موجب ان ينصب مفردا كان او مكملا معناه بما بعده
نحو قوله تعالى انا لمنجوهم اجمعين الا امرأتك قدرنا انها لمن الغابرين ولا يعرف اكثر المتأخرين من البصريين في
هذا الا النصب وقد اغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فمن الاول قول ابي قتادة احرموا
كلهم الا ابو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وابو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره وقوله عليه الصلاة والسلام
ما للشيطان من سلاح من النساء الا المتزوجون اولئك المطهرون المبرأون من الخنا ومن الثاني قوله عليه الصلاة
والسلام ولا ادري نفس باي ارض تموت الا الله اي لكن الله يعلم وقوله كل امتي معافى الا المجاهرون اي لكن
المجاهرون بالمعاصي لا يعافون **قال** وليس من ذلك نحو ما مررت باحد الا زيد خير منه لان الاستثناء

انما

ابلغ في الصالحين

مفرغ والجملة بعدها حال من احد بالنفاق او صفة له عند الاخفش قال قد صرح في اخر هذا الباب بان الاخفش وابن عنده
بان لا يفصل بين الموصوف وصفته فكيف يكون الجملة الواقعة بعدها بعد الا صفة قلت يمكن ان يجاب عنه
بان الضمير من قوله صفة له ليس عائدا الى احد المذكور بعينه وانما هو عائد الى نظيره كما في قولك له علي درهم
ونصفه اي ونصف درهم اخر وهل الجملة هي التي زيد خبر منه صفة لاحد محذوف وهو بدل من احد المذكور قبله
فلم يفصل الا بين الصفة والموصوف وانما فصلت بين البدل والمبدل منه وهو عند الاخفش وغيره جائز الا
تراه قد قال في قولك ما جاءني رجل الا راكب ان راكب صفة لبدل محذوف اي الا رجل راكب فكذلك هذا عنده لكن هذا
التخريج يلزم عليه حذف الموصوف في السعة مع ان الصفة جملة وموصوفها ليس بعضا من متقدم مجرور بمن
او في وهو مما لا يخفى قال واختلف الفاعل وما اشبهه هل يكون جملة ام لا اقول تقدم في اثناء الكلام على
الجملة الثالثة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهي الجملة التفسيرية ذكر هذه المسئلة وما فيها من الاقوال
التي ذكرها هنا واورد بعضها في الجملة الواقعة مفعولا وهي الجملة الثالثة من الجمل التي لها محل من الاعراب والم
ايضا بذكر ذلك في الباب الخامس في النوع السادس من الجهة السادسة وفي كلامه وقوع ام معادلة لهل وهي
انما تعادل الهمزة وقد تجعل منقطعة قال واجازه هشام وثعلب واحتجا بقوله وما راعني الا يسير
بشرطة ومنع الاكثرون ذلك وتأولوا ما اوهم ذلك فقالوا في ما ضمير الشأن ويسير على اضمار
ان اقول احسن من هذا التاويل في المصراع الذي انشده ان يقال ان فاعل راعني ضمير يعود الى ما يعود
اليه ضمير يسير وقوله يسير جملة في محل نصب على انها حال من فاعل راعني والاستثناء مفرغ اي ما راعني هو
في حال من الاحوال الا في حال كونه يسير وهذا وجه حسن لا غبار عليه وراعني اخافني والشرطة كالغرفة
واحد الشرط كالغرف وهم طائفة من اعوان الولاة ويقال للواحد ايضا شرطي كتركي وشرطي كجهني سموا
بذلك لانهم اعلموا انفسهم بعلامات يعرفون بها كذا في القاموس قال حكم الجمل بعد النكرات وبعد المعارف
ومنه حتى اذا اتيا اهل قرية استطعما اهلها وانما اعيد ذكر الاهل لانه لو قيل استطعماهم مع ان المراد
وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف ولو قيل استطعماها كان مجازا ولهذا كان هذا الوجه اولى
من ان يقدر الجملة جوابا لاذا لان تكرار الظاهر حينئذ يعرى عن هذا المعنى وايضا فلان الجواب في قصة
الغلام قال اقتلته لان الماضي المقرون بقد لا يكون جوابا فليكن قال في هذه ايضا جوابا اقول هذا الفصل
برمته ماخوذ من كلام ابن الحاجب في اماليه ولم يورده على ما هو عليه قال انما اعاد الاهل بلفظ الظاهر لاحد
امرين احدهما ان استطعما صفة لقرية فلا بد من ضمير يعود من الصفة الجملية اليها ولا يمكن عوده الا كذلك
لانه لو قيل استطعماهم لكان الضمير لغيرها ولو قيل استطعماها لكان على التجوز اذ القرية لا تستطعم حقيقة
فلما لم يكن بد من ذكر الضمير العائد على القرية ولا يمكن ذكر المضاف مضمرا لتعذر اضافة المضمر تعين ذكره
ظاهرا ولا يرد عليه ان استطعما جواب لاذا لا صفة لقرية لانا نقول الظاهر انه صفة لقرية وان قال هو
جواب اذا فالقول في القصة الاخرى حتى اذا لقيا غلاما فقتله قال وقال هاهنا جواب لاذا متعين ولا
يحسن ان يكون مثله جواب اذا الماضي الواقع في جواب اذا لا يكون بالفاء فتعين فيه قال واذا ثبت ذلك لزم الظاهر
ان القصة الاخرى على هذا النمط في ان قال هو جواب لانهما سيقتا سياقا واحدا والثاني ان الاهل لو اضمر
لكان مدلوله مدلول الاول ومعلوم ان مدلول الاول جميع اهل القرية الاترى انك لو قلت اتيت اهل مدينة كذا
انما تعني وصلت اليهم فلا خصوصية لبعضهم دون بعض والاستطعام في العادة انما يكون لمن يلي النازل
منهم وهو بعضهم فوجب ان يقال استطعما اهلها لئلا يتوهم انهما استطعما جميع الاهل وليس كذلك الى هنا

كلامه

كلامه قلت وعلى كل من شقي الترديد الواقع في الاول مناقشة اما على الشق الاول وهو قوله لو قيل استطعماهم
لكان الضمير لغيرها يعني فيلزم عدم ارتباط الصفة بالموصوف بخلوها من ضمير فلقائل ان يمنعه بناء على
اعتبار الارتباط المعنوي وذلك لان هذا الضمير المنصوب ليس عائدا الى الاهل مطلقا بل الى الاهل المقيد
باضافته الى القرية المتقدمة الذكر فيحصل الربط بهذا الاعتبار وسياتي فيه بحث في الباب الرابع في اواخره
روابط الجملة بما هي خبر عنه واما على الشق الثاني وهو قوله ولو قيل استطعماها لكان على التجوز فلقائل
ان يلتزمه ولا يضر ويكون مثل واسئل القرية والعير والقرآن العزيز مشحون بالمجاز وهو ابلغ من الحقيقة باطباق
البلغاء فان قلت الفاء من قوله فقتله وايضا فلان الجواب ما هي قلت الظاهر انها رابطة وقد تجعل رابطة
جواب لشرط محذوف وفاء ان وايضا ان ادعينا الاولوية فلان كذا فان قلت يقع في بعض نسخ المغني لان
الماضي المقرون بالفاء لا يكون جوابا كما وقع في امالي ابن الحاجب وهو ظاهر ووقع في بعضها لان الماضي المقرون
بقد لا يكون جوابا فما وجهه قلت وجه ذلك ان الاقتران بالفاء يقتضي تقدير قد كقوله تعالى ان كان
قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين
وتقدير قد يوجب تخليص الماضي بما دخلت عليه من الفعل الماضي فلا يصلح اذن ان يكون جوابا للشرط
المستقبل وقد كتب الصلاح الصفدي لشيخ الاسلام تقي الدين السبكي رحمه الله عليه ابياتا يسأله
فيها عن هذه الاية الشريفة ونص الابيات اسيدنا قاضي القضاة ومن اذا بدا وجهه استحيى
له القمران ومن كفه يوم الندى ويراعه على طرسه بحران يلتقيان ومن ان دجت في المشكلات مسائل
جلاها بفكر دائم اللمعان رأيت كتاب الله اكبر معجز لافضل من يهدى به الثقلان ومن جملة الاعجاز
كون اختصاره بايجاز الفاظ وبسط معان ولكنني في الكهف ابصرت اية بها الفكر في طول الزمان عناني
وما هي الا استطعما اهلها فقد نرى استطعماهم مثله ببيان فما الحكمة الغراء في وضع ظاهر مكان ضمير
ان ذاك لشان فارشد على عادات فضلك حيرتي فمالي بها عند البيان يدان فاجاب رضي الله
عنه بان قال قوله تعالى استطعما اهلها متعين واجب ولا يجوز مكانه استطعماهم لان استطعما
صفة للقرية في محل خفض جارية على غير من هي له كقولك اتيت اهل قرية مستطعم اهلها فلو حذفت
اهلها هنا وجعلت مكانه ضميرا لم يجز فكذلك هذا ولا يسوغ من جهة العربية شيء غير ذلك اذ جعلنا
استطعما صفة لقرية وجعله صفة لقرية سائغ عربي لا ترده الصناعة ولا المعنى بل اقول ان المعنى
عليه اما الصناعة فلا ترده فلانه ليس فيه الا وصف نكرة بجملة كما توصف سائر النكرات بالجمل والتركيب
يحتمل لثلاثة اعاريب احدها هذا والثاني ان تكون الجملة في محل نصب صفة لاهل والثالث ان تكون الجملة جواب
اذا والاعاريب الممكنة منحصرة في الثلاثة لا رابع لها وعلى الثاني والثالث يصح ان يقال استطعماهم وعلى
الاول لا يصح لما قدمناه غير انا تاملنا الاية كما تاملناها فظن ان الظاهر وقع موقع المضمر وغاب عنه المقصود
ونحن بحمد الله لحظنا تعين الاعراب الاول من جهة معنى الاية ومقصودها وان الثاني والثالث وان احتملهما
التركيب بعيدان عن مغزاها اما الثالث وهو كون استطعما اهلها جواب اذا فلانه تصير الجملة الشرطية معناها
الاخبار باستطعامهما عند اتيانهما وان ذلك تمام معنى الكلام ويجل مقام موسى والخضر عن تجريد
قصدهما لذلك او ان يكون معظم طلبهما طعمة او شيئا من الامور الدنيوية بل كان القصد ما اراد ربك ان يبلغ
اليتيمان اشدهما ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك واظهار تلك العجائب لموسى عليه الصلاة والسلام
فجواب اذا قوله قال لو شئت لاتخذت الاية واما الثاني وهو كونه صفة لاهل في محل نصب فلانه تصير العناية

الى شرح حال الاهل من حسنتهم ولابكون للقربة اثر في ذلك ونحن نجد نعنيه الكلام مشيرا الى القرية نفسها الاترى
الى قوله موحيا فيها ولم يقل عندهم وان الجدار الذى قصداه ملاحم هو حفظه وحفظ ما تحته جزء من قرية
مذموم متعوم اهلها وقد تقدم منهم ما دفع بن الاباء عن حق الضيف مع طلبه وللدفاع تاثير في الطباع وكان
هذه القرية حقيقة بالافساد والاضاعة فقوبلت بالاصلاح لمجرد الطاعة فلم يقصد الا العمل الصالح ولا
مواخذة بفعل الاهل الذين هم غاد ورايح فلذلك قلنا ان الجملة يتعين من جهة المعنى جعلها صفة لقرية ويجب
معها الاظهار دون الاضمار وينضاف الى ذلك من الفوائد ان الاهل الثاني يحتمل ان يكونوا هم الاهل الاول او
غيرهم او منهم ومن غيرهم والغالب ان من اتى قرية لا يجد جملة اهلها دفعة واحدة بل يقع بصره اولا على بعضهم
ثم قد يستقرئهم فلعل هذين العبدين الصالحين لما اتياهم قدر الله لهما لما يظهر من حسن صنيعه استقراء جميع
اهلها على التدريج ليتبين به كمال رحمته وعدم مواخذته بسوء صنيع عباده ولو اعاد الضمير فقال استطعماهم
تعين ان يكون المراد الا ولين لا غير فاتى بالظاهر اشعارا بتاكيد العموم فيه وانهما لم يتركا احدا من اهلها حتى
استطعماه وابى ومع ذلك قابلاهم باحسن الجزاء الى هنا كلامه **قلت** وهذا الاخير مخالف لكلام ابن الحاجب
في الوجه الثاني **قال** ومثال النوع الثاني وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة ولا
تمنن تستكثر لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى **اقول** فيه استعمال لا غير وقد تقدم منه مواضع
واما ما عداه ان الواقع بعد المعرفة المحضة حالا لا غير فقد ينتقض بمثل قولهم في نداء البارى جل وعلا
يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل وان الجملة الواقعة بعد الاسم المنصوب في موضع نصب على الصفة لامع
ان الموصوف معرفة محضة لانه منادى معين مقصود نص عليه ابن السيد في اجوبة المسائل قال وانما
وجب ان ينتصب هذا النوع من المناديات وان كان غير منكور لان اللفظ الاول لما كان محتاجا الى اللفظ
الثاني لانه الذى يتم معناه ويخصصه اشبه المنادى المضاف الذى لا يتم الا بالمضاف اليه فانتصب
كانتصابه وصار بمنزلة قولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا ولذلك سمى النحويون هذا النوع بالمنادى
المشبه بالمضاف وقال الرضى يعنون بالمضارع للمضاف اسما يجئ بعده شى من تمامه اما معمول الاول
نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف
مع المعطوف عليه اسما لشى واحد نحو كذا وساق كلاما في ذلك وقال بانيّ واما نعت هو جملة او ظرف
نحو قولك يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل قال ❊ ابا شاعرا لا شاعر اليوم مثله ❊ جرير ولكن في كليب تواضع
وقال ❊ اعبدا حل في شعبى غريبا ❊ الوما لا ابا لك واغترابا ❊ وقال ❊ ادار ابحزوى هجت للعين عبرة ❊ فماء
الهوى يرفض او يترقرق ❊ وقال ❊ الا يا نخلة من ذات عرق ❊ عليك ورحمة الله السلام ❊ فكل هذا مضارع
للمضاف سواء جعلته علما او لا واذا لم يجعله علما جاز ان يتعرف بالقصد كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم
القصد كما رجلا فيقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلاثة وثلاثين ظريفا ويا عبدا حل في شعبى
غريبا وتقول في المعرفة يا حسنا وجهه الظريف ويا ثلاثة وثلاثين الظرفاء وكان القياس في الموصوف
بالجملة والظرف ايضا ان يجوز يا حليما لا يعجل القدوس ويا دار ابحزوى الدارسة لكنه لم يوصف الشى
المعرفة بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع
تلك الصفات المنكرة قبل النداء فتقول يا حليما لا يعجل عمار الذنوب هذا كلامه وفيه ما يرشد الى
الجواب عن النقض الذى ذكرناه اولا وفي الكتاب المسمى بلحن العوام مما يتعلق بعلم الكلام للسكوني ويقول
فاعلهم يا حليما لا يعجل والصواب حليما لا تعجل لان الاول يدل لا يعجل بمنزلة الصفة لله تعالى فينزل ذلك

مذموم

ارشادهم

منزلة

تعالى

منزلة الوجوب لان صفات الله تعالى واجبة والرب لا يجب عليه تاخير عقاب المذنبين بل لو شاء لعجل ما
لم فعله من تعجيل عقابهم واخرهم بفضله وحلمه فيسال العبد بالادب معه تعالى فيقول يا حليم لانه اسم
من اسمائه تعالى لا تعجل فيسال التاخير من ربه والنقل في هذه المسئلة من كلام العلماء كما ذكرنا كذا قال وفيه
نظر **قال** ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما بعد المعرفة غير المحضة كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي
في المعنى كالنكرة فيصح تقدير يحمل حالا او وصفا **اقول** قد يتوهم ان تجويز الحالية من المضاف
اليه مع ان المضاف كلمة مثل معا رض لورده على ابن البقاء بحو بن حالية مستهم البأساء والضراء من الموصول
في قوله تعالى ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم الباساء الاية مان الحال لا تاتى من المضاف اليه في مثل
هذا والمضاف في مثل من الاشباه مثل فيشكل الجمع بين المنع في احدهما والاجازة في الاخرى وجوابه
ان صلاحية المضاف للسقوط في ابن الحمار سوغ الحالية اذ الحال ح كانها غير مضاف اليه وعدم الصلاحية
في ابن البقاء منع من ذلك وقد مر الكلام في هذا كله في الجملة التفسيرية وهي الثالثة من الجمل التي لا محل لها
من الاعراب ومن طرف الحكايات التي اذكرها انى كنت يوما بمجلس شيخنا ابن عرفة وذلك عند قدومي الى
الاسكندرية في رمضان من سنة ثمانين وتسعين بالمسماة في الاول وسبعمائة واما اقراء علم بدرس اصولي كتاب
ابن الحاجب من مختصره وكان شخص من الطلبة الموسومين بالشدو والتكثير بما لم يعط حاضرا في المجلس فجرى
من كلام الشيخ عاد فيه ضمير على مضاف اليه فقال ذلك الشخص بجراة النحويون يقولون لا يعود الضمير على
المضاف اليه فكيف اعدتموه فقال الشيخ رحمه الله على الفور من غير تلعثم كمثل الحمار يحمل اسفارا ولم يزد على
ذلك وفيه من اللطف الخفي والاشكال ان النحاة لم يقولوا ما نقله هذا الرجل عنهم وانما قالوا اذا وجد ضمير
يمكن عوده الى المضاف وعوده الى المضاف اليه فعوده الى المضاف اليه اولى لانه المحدث عنه ولم يمنع احد
منهم عوده الى المضاف اليه **قال** وقوله ❊ ولقد امر على اللئيم يسبني ❊ **اقول** حرف الباب الاول في
حرف التاء الموحدة انشاد اوله لهذا الصدر وعجزه ❊ فمضيت ثمت قلت لا يعنيني ❊ لا يعنيني بفتح حرف المضارعة
اي لا يهمنى ومنه قوله عليه الصلاة والسلام من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه **قال** لان الانشاء
لا يكون نعتا ولا حالا **اقول** اما كون الانشاء لا يقع حالا فقد مر تعليله في اخر الكلام على الجمل المعترضة وهي
الخامسة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب واما كونه لا يقع نعتا فقال الرضي وانما وجب في الجملة التي هي صفة
او صلة كونها خبرية لانك انما تجي بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان
المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف والموصول من انتسابهما بمضمون الصفة والصلة فلا بد اذن ان تكون
الصفة والصلة جملتين متضمنتين الحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرك الجملة وهذه هي الجملة الخبرية
لان غير الخبرية اما انشائية نحو نعم وبئس وطلقت وانت حر ونحوه او طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض ولا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها **قال** ومنها قوله تعالى او جاؤكم حصرت
صدورهم **اقول** الاية في سورة النساء قال تعالى ودوا لو تكفرون كما كفروا فتكونون سواء فلا تتخذوا منهم
اولياء حتى يهاجروا في سبيل الله فان تولوا فخذوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا
الا الذين يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق او جاؤكم حصرت صدورهم ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم ولو شاء
الا الذين استثناء من ضمير النصب في فخذوهم واقتلوهم لا من المفعول في ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا
وان كان اقرب لان اتخاذ الولي منهم حرام مطلقا لا فرق بين الكفار اخذهم وقتلهم فانه قد يجوز لعارض **قال**
ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هي حال من فاعل جاؤكم على اضمار قد **اقول** نقل الشيخ هنا الذين السبكي

قال الله تعالى

ولهم

يجوز الاخفش والجمهور نحو الماضي الواقع حالا من قد

في شرح التلخيص عن سيبويه اى حيا زان الاخفش والجمهور على ان الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد بل يجوز ان يخلو
منها لفظا وتقديرا قال ابو حيان وهذا هو الصحيح وهو مخالف لنقل المص عن الاخفش بل اقول هو مخالف ايضا
لما ذكره المص نفسه في الباب الاول في فصل قد من حرف القاف حيث قال الثاني وجوب دخولها عند البصريين الا
الاخفش على الماضي الواقع حالا اما ظاهرة نحو وما لنا الا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا
وابنائنا او مقدرة نحو هذه بضاعتنا ردت الينا ونحو او جاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون
والاخفش فقالوا لا يحتاج لذلك لكثرة وقوعها حالا بدون قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله
هذا كلام المص في ذلك المحل وهو مخالف لما ذكره هنا عن الاخفش ق وقال اخرون هي صفة لئلا يحتاج الى
اضمار قد اقول هذا مبني على ان الجملة الماضوية الواقعة حالا لا بد معها من قد ظاهرة او مقدرة وقد عرفت
ما فيه ق وقيل بدل اشتمال من جاؤكم لان المجيء مشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين
اقول هذا لا ينفي الملابسة بينه وبين المجيء فيكفي في بدل الاشتمال لان مجيء الجائين ملابس لحصر صدورهم
بغير الجزئية والكلية ق ورد بان الدعا عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه اقول لان قومهم
هاد وما لهم مطلوب والدعا عليهم بضيق صدورهم عن جهاد الكفار غير مناسب وهذا مبني على ان قوله
ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم متعلق بحصرت اى حصرت صدورهم عن قتالكم او قتالهم قومهم وهو غير
متعين لجواز ان يكون القائل بان حصرت صدورهم جملة دعائية لا يرى ذلك بل يجعل الجملة معترضة بين
جاؤكم وبين ما هو من متعلقاته وذلك قوله ان يقاتلوكم او يقاتلوا قومهم اى جاؤكم كراهة الدخول في القتال مطلقا
فلا يريدون قتالكم ولا قتال قومهم معكم بل هم مسالمون لا لكم ولا عليكم فيتخرج الدعا عليهم بذلك لانه لم يذكر ما يصلح
متعلقا بل دعي عليهم بحرج الصدور وضيقها ق ولا يلوح جرا لانهم لم يفعلوا كل شي اقول قد يورد على
هذا الكلام انه انما يستقيم ان لو لم يكن في الزبر صفة لكل شي اما اذا جعل صفة له استقام المعنى ولا يتجه
منع كونه خبرا لان المعنى ح وكل شي مثبت في الزبر اى صحائف اعمالهم معلوم ولا فساد فيه ويرد بوجهين
اما لفظا فلانه يلزم الفصل بين الصفة والموصوف بالاجنبي وهو الخبر واما معنى فلان المراد في هذه الاية
ما اريد في قوله تعالى كل صغير وكبير مستطر فمعلوم صفة لكل شي وفي الزبر الخبر اى كلما فعلوه مثبت في
صحايف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة ق لان ابا الحسن حكى ان الحال لا تذكر بعد لولا فلا تذكر
الخبر اقول اراد المص هذا النقل عن ابي الحسن في الباب الاول في فصل لولا من حرف اللام حيث ذكر عن
بعضهم في قول المعري ٭ يذيب الرعب منه كل عضب ٭ فلولا الغمد يمسكه لسالا ٭ انه يحتمل كون يمسكه حالا
من الخبر المحذوف ورده بنقل الاخفش انهم لا يذكرون الحال بعدها لانه خبر في المعنى ق ولا التابي بقول الزبير
رضي الله عنه ولولا بنوها حولها لخطبتها اقول هكذا وقع هذا البيت في بعض نسخ هذا الكتاب وفي شرح الالفية
لبدر الدين ابن الناظم لخطبتها من الخطبة وهو وهم والقياس لخبطتها من الخبط وهو الضرب بدليل تمامه
كخبطة عصفور ولم اتلعثم اى ولم اتان يقال تلعثم في الامر اذا مكث فيه وتانى وقد اخذ على الصواب
في كثير من نسخ هذا الكتاب واعلم ان ما ذكره المص من اثبات الخبر في قول الزبير رضي الله عنه تام ومبني على مذهب
الاكثرين ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وقد تبع المص في اوايل حاشيته الحذف المذكور في الباب الخامس من هذا
الكتاب ان هذا المذهب مردود اى القول بوجوب حذف الخبر بعد لولا قال وانما ذلك اذا كان كونا مطلقا
نحو لولا زيد لكان كذا تريد لولا زيد موجود او نحوه واما الاكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو حذفت فواجبة
الذكر ولا يخفى ان الخبر هنا وهو قوله حولها لو حذف لم يعلم عليه دليل فيكون ذكره واجبا على ما ذكره هناك وقد حكم

بتان تلعثم

ق بحثا بعد وذكر وسيكون لنا ان شا الله تعالى عود الى الكلام في هذه المسئلة ونتتبع المصنف فيها في ذلك المحل
واما قول ابن الشجري في ولولا فضل الله عليكم ان عليكم خبر فمردود بل هو متعلق بالمبتدا والخبر محذوف اقول
ذكر المص في فصل لولا من الباب الاول قول ابن الشجري هذا ولم يصرح برده وانما قال بعد حكايته وهذا غير
متعين لجواز ان يتعلق الظرف بالفضل ق الحديث ما امتنع حاليته كانت تعيينا لولا وجوده وتعين ح الا
نحو ان زيدا كافيه او انسي اليه فذلك اقول قد يمنع تعين الحالية في هذين المثالين على تقدير زوال المانع
اذ احتمال الحالية والاستيناف فيهما على ذلك التقدير ثابت ق واما قول بعضهم في وقال اني ذاهب الى ربي
سيهدين حال كما تقول ساذهب مهديا فسهو اقول من جهة جعل الجملة المقرون فعلها بالسين حالا لا مع ما تقرر
من ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال ومن جهة انه جعل المعنى ساذهب مهديا فصرف التنفيس للذهاب
وهو في الاية للهداية وقد يجاب عن الاخير بان مهديا وقع قيدا للذهاب الذي فيه تنفيس فيلزم ان يكون فيه ايضا
تنفيس كالمقيد ضرورة وجوب اقتران الحال بزمن عاملها ق وقوله ٭ مضى زمن والناس يستشفعون
بي اقول هذا صدر بيت عجزه ٭ فهل لي الى ليلى الغداة شفيع ٭ وتعين الوصفية في هذا البيت على تقدير
حذف الواو ويحوج الى تقدير رابط اى يستشفعون فيه ق والثالث يمتنعان معا نحو وحفظا من كل
مارد لا يسمعون وقد مضى البحث فيهما اقول ضمير الاثنين من قوله يمتنعان وفيهما عايد الى الوصفية والحالية
واشار بقوله وقد مضى البحث فيهما الى ما ذكره في اول التنبيهات التي ساقها اثر الكلام على الجملة الاولى من الجمل
التي لا محل لها من الاعراب حيث منع هناك كون جملة لا يسمعون صفة لكل شيطان وكونها حالا منه ومضى البحث
معه في ذلك المحل فراجعه ق ولم ير الزمخشري وابو البقا واحدا منهما مانعا وكلام النحويين بخلافه لكن
قال الاخفش لا تفصل الا بين الموصوف وصفته الخ اقول عند ذكر هذه المسئلة في الباب الاول في حرف الواو
في العاشر من اقسامها حيث ذكر هناك انه لا يجوز التفريغ في الصفات لا تقول ما مررت باحد الا زيد نص على ذلك
ابو علي وغيره ومر لنا هناك التنبيه على تعقب كلام التفتازاني في شرح المفتاح حيث قال انه لا خلاف في جواز
التفريغ في الصفات فليكن على ذكر منك ق ومثل ذلك قوله ٭ وما بله تخشى على اظنه ٭ سيودي به
ترحاله وجعائله ٭ فان جملة تخشى علي حال من الضمير في مالته ولا يجوز ان تكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف
قبل العمل اقول هذا مبني على ان سيودي به ترحاله وجعائله في محل نصب بقائلة وليس بمتعين لجواز ان يكون
محكيا بمحذوف اى يقول سيودي فلا يمتنع ح كون تخشى علي صفة لارتفاع المانع وسلم امتناع وصف اسم
الفاعل قبل العمل نص عليها المص في الباب الخامس في النوع العاشر من الجهة السادسة ويودي بالدال
المهملة اى يذهب به ويهلكه وترحاله اى كثرة رحيله وانتقاله وهو بفتح التاء مصدر رحل مخفف الحاء للمبالغة
والتكثير كالترداد والتجوال من الرد والجولان والجعائل جمع جعالة بكسر الجيم او جعيلة كصحيفة وكلاهما
بمعنى الجعل وهو ما يقرر للانسان من شي على امر يفعله

الباب الثاني

من الكتاب ق وقال الكوفيون الناصب له معنوي وهو كونه مخالفا للمبتدا اقول يعنون ان الخبر
لم لما كان هو المبتدا في نحو زيد قائم او كانه هو في نحو ابو يوسف ابو حنيفة وجب ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يحمل
عليه حقيقة او حكما فلا انتصب في نحو زيد عندك بما هو مخالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو معنى
قال ح المخالفة التي اتصف الخبر بها ولا يحتاج الى تقدير شي يتعلق به الخبر مثال المتعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى
انعمت عليهم غير المغضوب عليهم اقول قال ابن جني اسند النعمة اليه بطريق الخطاب متقربا وانحرف عن
ذلك الى الغيبة في ذكر الغضب تادبا وهو كلام حسن ومراده بالغيبة ترك الخطاب ق وقوله ان جربند

المبيّض

واشتعل المبيضّ في مسودّه ، مثل اشتعال النار في جزل الغضا اقول هو يصف انتشار الشيب في شعر الراس المسودّ والضمير المضاف اليه عائد على الراس المدلول عليه قبل في قوله ، اماترى راسي حاكى لونه طرة صبح تحت اذيال الدجى ، والجزل ما عظم من الحطب ويبس والغضا شجر قال ولا يحسن تقدير الظرف صلة والا به بدلا من الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الارض اله معطوفا كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد من غير وهو بعد حتى قيل باستناعه ولان الحمل على الوجه البعيد ينبغي ان يكون سببه التخلص من محذور وما ان يكون خروجا مما نحوج اليه تاويلنا فلا اقول قد يكون مراده بالتاويل الذي نحوج اليه المعدر ان المبدل منه في حكم المطروح فتصير الصلة خالية من عائد فيقال هو وان طرح تقديرا موجود حسا فلا يضر تقدير طرحه مع وجوده لفظا ولعل هذا هو التاويل الذي اراده ولا سبيل ان يحتاج في الجملة الاخرى وهي قوله وفي الارض اله الى مثل ذلك محاذ الناويل ان قال ولا نحو على هذا الوجه ان يكون وفي الارض اله مبتدأ وخبرا لئلا يلزم فساد المعنى ان استوثق خلو الصلة من عائد ان عطف اقول مراده بالوجه الذي اشار اليه تقدير الظرف صلة واله بدل من الضمير المستتر فيه وهذا مشكل لان فساد المعنى مسد من الاستئناف لا خصوصية له بهذا الوجه الذي فرع عليه اذ لو جعل استئناف الخبر مبتدأ محذوف وفي السماء متعلق به اي وهو الذي هو اله في السماء وجعل وفي الارض اله استئنافا لفسد المعنى ايضا قال ومن ذلك ايضا قوله ، وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم ، اقول في الصحاح الشهد العسل في شمعه والشهدة اخص منه وشين الشهد مفتوحة وحكى صاحب القاموس ضمها والعلقم كل شيء مر وشد يد او هو لغة حنظل ميم ساكنة ودال مهملة والشين مثلثة اهل عليه ومن لغتهم شدد بالاستئنان هي ايضا قال والقعنب ان يغتنب بالعنف آتيته وهي ما امريت الطف ثانيا قال ومثال المعلق عما فيه ان الجنة قوله ، انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله ، انا ابن ماويه اذ حد النقر ، اقول البيت الاول من مشطور السريع الموقوف والثاني من مشطور الرجز وهو لعبيد بن ماوية الطائي قال الجوهري في قوله اذ جد النقر اراد النقر بالخيل فلما وقف نقل حركة الراء الى القاف اذ كان ساكنا ليعلم السامع انها حركة الحرف في الوصل كما تقول هذا بكره ومررت بكبر ولا تقول حرك في النصب وقال قبل هذا وقد نقرت بالفرس نقرا وهو صوت يزعجه به وذلك ان تلصق لسانك بحنكك ثم تفتح قال فعلق بعضهم اذ بالاسمين العلمين لا لما ولهما باسم شبه الفعل لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد اقول ولو قيل ان المتعلق باعتبار ما ولهما باسم شبه الفعل لم يلزم محذور اصلا قال وعلى شعوره في استناد الاله على اعمال فعيل بقوله حتى شاها كليل موهنا عمل اقول ساءها سبقها والضمير للسحاب والكليل الذي حصل له كلال اي اعياء وتعب والموهن نحو من الليل وكسر الهاء نحو نصف الليل والعمل بكسر الميم المطبوع على العمل يصف بذلك البرق قال وجوهنا ظرف دمار اقول هو اسم لوقت مخصوص وهو نحو نصف الليل كامر ولذا الوهن وهو في البيت منصوب على التقدير في اي سبقها برق تعب في هذا الوقت قال وهذا اقرب وان فيه الاول حمل الكلام على المجاز مع امكان حمله على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة اقول من جهة ان الاكلال لا يصح ايقاعه على الوقت حقيقة قلت المجاز لازم سواء حمل كليل بمعنى مكل للوقت او جعل من كل مسند الى البرق لان الاكلال الذي هو التعب لا يمكن حقيقة قال وقال ابن مالك في قول الشاعر ، ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه ، ونعم من هو في سر واعلان ، اقول تقدم في الباب الاول في فصل من حرف الميم انشاد هذا المصراع ومر انشده المصنف هناك مستشهدا على تعلقات بالفعل الجامد التسهيل الذي هنا هذا المصراع والبيت الذي قبله وهما وكيف ارهب امرا او اراع به

١٣١

وقد زدت الى بشر بن مروان ، ونعم مزكأ من ضاقت مذاهبه ، ونعم من هو في سر واعلان ، ارهب اخاف واراع اخوف ويخاف واستندت والمزكأ الملجأ قال وليس مشي لان المصدر هنا ليس حقيقة ان عرف مصدري وصلته اقول لانه ذلك ولم لا يجوز ان يكون معرفا ما يسر ورها يجهر والله تعالى اعلم هل يتعلقان بالفعل الناقص قال من زعم انه لا يدل على الحدث منع من ذلك اقول وهذا هو السبب عند من لا يسميه مثل هذا الفعل ناقصا من حيث كونه دل على الزمان دون الحدث فنقص عن حال غيره من الافعال التي دالة على الزمان والحدث جميعا قال الرضي وليس بشيء لان زيد في كان زيد قائما يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانه قلت شيء حصل ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فائدة اخرى هاهنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان الفائدتان معا فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون في الصبح ومثله اخواته وما دام الدال على معنى الكون الدائم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخواته وليس الدال على الانتفاء فدلالتها على حدث لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف تكون جميعها ناقصة بالمعنى الذي قالوه قال والصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس اقول هكذا في التسهيل الا انه عبر بالاصح واستدل لذلك بامور منها انها تستعمل اوامر نحو كونوا قوامين وصيغة افعل موضوعة لطلب تحصيل الحدث لا لتحصيل الزمان ومنها انها تستعمل لها اسم فاعل نحو كان شا انا لك واسم الفاعل لفظ دال على ذات باعتبار حدث قام بها ومنها انها قد تعمل صلة لحرف مصدري نحو الا ان تكونا ملكين وذلك لا دام فيما دام ومنها انه قد جاء وكونك اياه عليك يسير وفيه رد على من قال ان المنصوب بعد الكون حال ومنها ان منها ما شرط النفي واذا قيل ما انفك زيد غنيا وما زيد غنيا اي الزمن الماضي بمعنى والواقع بخلافه فان هذا نفي وذاك اثبات ومنها انهما كلها مستويين في افادة الزمان ومعانيها متباينة فانا نقطع بان كان زيد غنيا مخالف في المعنى لصار زيد غنيا ومابه الامتراق غير مابه الاتفاق ولا معنى للفعل عن الزمان الا الحدث ومنها ان دلالة الفعل على الحدث اقوى من دلالته على الزمان لان دلالة المادة اقوى من دلالة الصيغة فكيف يجرد من المعنى الذي دلالة عليه اقوى ويترك المعنى الذي دلالته عليه اضعف قال وقد مضى عن قريب ان المصدر الذي ليس في التقدير حرف موصول وصلته لا يمتنع التقدم عليه اقول مشيرا الى قوله قبل هذه الترجمة بسطور في الرد على من منع تعلق الظرف من وهو الله في السموات وفي الارض يعلم سركم وجهركم حذرا من تقدم معمول المصدر بان هذا ليس بشيء لان المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته وقوله وفي النسخ فيما رايته على وضع قوله حرف موصول مبتدأ وخبرا او الجملة خبرا لليس على ان اسمها ضمير شان مستتر فيها للزوم خلو الصلة من رابط والضمير المجرور من قوله لا يمتنع التقدم عليه انما يعود على اسم ان وهو المصدر لا على الموصول الذي هو صفته والظاهر ان الاصل كان ليس في التقدير بحرف موصول وصلته فاسقط الناسخ الجار والله اعلم هل يتعلقان باحرف المعاني قال في قول كعب رضي الله عنه ، وما سعاد غداة البين اذ رحلوا ، الا اغن غضيض الطرف مكحول اقول الغداة البكرة او ما بين صلاة الفجر وطلوع

وما زيد الا انك زيد عتبانا

والصواب نصبه لانه خبر ليس ولا يجوز ان يكون اولى التقدير حرف موصول

الشمس كذا في القاموس ويحتمل انه استعمل في مطلق الوقت والمراد بالبين هنا الفراق وحلوا انتقلوا من مكانهم
والاغن صفة للظبي يقال ظبي اغن اذا كان يخرج صوته من خياشيمه وغضيض الطرف اي فاتر والطرف العين
قال الجوهري والجمع لانه في الاصل مصدر فيكون واحدا ويكون جمعا وقال تعالى لا يرتد اليهم طرفهم قال وقد ذكرت
في شرحي لقصيدة كعب ان المختار تعلق الطرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه البيت وذلك على ان الاصل وما سعاد
الا ظبي اغن في التشبيه المعكوس للمبالغة لئلا يكون الطرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه
اقول لا ينبغي ان يكون وجه الشبه ما وصف الظبي في البيت من كونه اغن غضيض الطرف مكحولا ولا ان يكون مطلق
الحسن لان التقييد بالظرف على هذا التقدير يصير لغوا بل يضر لاقتضائه انتفاء الشبه عند انتفاء هذا القيد
وذلك مناف للغرض من المدح بل وجه الشبه هو النفور وحذف لما في الاشعار الطيء واما الاشارة بالقيد اليه
لان حالة البين والرحيل حالة نفور وحاصل المعنى ان سعاد تشبه عند رحلها وذهابها عن محبها الظبي النافر
عمن يريد الانس به ثم عكس التشبيه للمبالغة ما مر قال فاما وصف الظبي بتلك الصفات مع انها لا مدخل
لها في التشبيه ملت فايدته التشبيه على ما توحش للناسف والتلهف على ذهابه وموات الظفر به
لمعشر مثل ذلك في جانب سعاد واما ما اعتل به المصنف من ان كلام التشبيه المقلوب من انه لو لم يكن لذلك لزم تقدم
الظرف على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه ففيه نظر لانا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون التقدير وما حال سعاد غداة
البين الا حال ظبي اغن والتشبيه على بابه ووجه الشبه ما قدمناه والظرف متعلق بالحال المحذوفة كما في قوله
تعالى واذكر في الكتاب مريم اذ انتبذت فقد جعل كثير من المعربين الظرف فيه متعلقا بمحذوف اي واذكر حال مريم
او قصتها اذ انتبذت وذكر بعضهم ان نحو القصة والنبا والحديث يجري اعمالها في الظرف خاصة وان لم يرد
بها مصدري كقوله تعالى وهل اتاك نبا الخصم اذ تسوروا المحراب وهل اتاك حديث ضيف ابراهيم اذ دخلوا عليه
والسر في جواز الاعمال تضمنها معنى الحصول والكون وهذا الذي الم به بعض ما ذكرناه في الباب الاول في حرف الالف
في اخر الفصل الاول الذي عمله يخرج اذا عن الظرفية على انه لو سلم لزوم تقدم الظرف على اللفظ الحامل لمعنى
التشبيه لم يضر ذلك لمجرده اذ الظرف يجوز تقدمه على عامله المعنوي نعم ان اوجد حصره العامل بما من
حيث هو واقع بعد الا وقد علم انها مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها استغفار وبني الاعتراض المتقدم والظرف من قوله
على التشبيه المعكوس خبر مبتدا محذوف والتقدير وهذا على كذا والمعنى ان ادعائي ان اصل التركيب محمول مبني
على التشبيه المعكوس لئلا يكون الظرف متقدما في هذا التقدير اي تقدير حمل التشبيه غير معكوس على اللفظ
الحامل لمعنى التشبيه ولم يرد ما التقدير قسيم اللفظ لان تقدم الظرف في هذا الوجه على عامله ملفوظ به لا مقدر
فتامله قال وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون اقول المشهور في عمرون الصرف والقارئ يمنعه للعلمية
وشبه العجمة وعن الحافظ انه قال نقل لي عن الشيخ بهاء الدين بن النحاس انه ذكر في بعض مجالس الحديث مطعون
منع الصرف وانشد بحرينا فطارق سبح الثنا وان بعض من بسيط معرفة العربية انكر ذلك وشنع به قال
بحين عرية العامل فلذلك مثل هذا الانصر من الشيخ بهاء الدين الا على وجه الافادة والتنبيه على ان مثل ذلك رعا يجهل قال
ووجه منع مطعون الصرف وان كان الظاهر انه منقول من طعن ان يكون فعلوا من قطع فتكون لحمد ون فيجري مجراه
فيجري فيه خلاف الفارسي ومنعه الصرف ولما انشاده بنا فطارق وفتح الياء فان بعض العرب يفتح الياء من
من الجمع في النصب هذا كلامه وما ده مطع مستعمل جاء قال في المحكم مطع الوتر مطعا والاثنه وكذا الحشب
قال واذا جاز بحرف التشبيه ان يعمل في الحال في قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب
والحشف البالي اقول مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الثاني عند ذكر الجمل المعترضة وهي الناسعة

الحل

الحل التي لا محل لها من الاعراب قال مع ان الحال شبيهة بالمفعول به اقول للحال شبه بالمفعول من حيث
هو نظرا الى انها فضلة تجيء بعد تمام الكلام ولها شبه بالمفعول من حيث ان الفعل يتسلط على نصبها من غير
توسط حرف ملفوظ به ولا مقدر ولها شبه بالتمييز من حيث انها بيان لشيء فهي بيان للهيئة وهي بيان للذات ولها
شبه بالصفة من حيث دلالتها على معنى في صاحبها والمصنف بما شبهها بالمفعول به ليتوصل به الى ان عمل حرف
التشبيه في الظرف اولى من عمله في الحال قال قد قالوا زيد زهير شعرا وحاتم جودا وقيل في المنصوب
فيهما انه حال او تمييز وهو الظاهر واتيا ما كان فالحجة قائمة اقول وجه كونه تمييزا انه فاعل في المعنى اذ معنى
قولك زيد زهير شعرا وكذا زيد حاتم جودا اي الكامل جوده وجعله حالا موولا الى ان كان يكون المصدر حالا وهو
غير منقيس فلذلك كان القول بالتمييز في مثل هذا التركيب هو الظاهر لكن لا يلزم من عمل حرف التشبيه في التمييز عمله
في الظرف لان التمييز معمول ضعيف يستوي ان يعمل فيه مع الجامد المحض من غير تاويل بمشتق نحو رطل فيقول
المصنف واتيا ما كان فالحجة قائمة نظر قال ودلالة قوله تعيرنا انا عالة ونحن صعاليك انتم ملوكا
اقول تعيرنا تنسب الينا العار والعيب والعالة الفقراء جمع عائل يقال عال يعيل عيلة وعيولا اذا افتقر
فهو عائل والصعاليك الفقراء جمع صعلوك كعصفور والملوك السلاطين وانما يطلق الملك في بلاد الهند على
من دون السلطان من الامراء وعظماء الجند قال وارى قد اوجب بيت لعبيد رضي الله تعالى عنه ان يكون
من عكس التشبيه لئلا يتقدم الحال على عاملها المعنوي اقول قوله لئلا يتقدم الحال سهو والصواب
الظرف لان الذي في بيت زهير ظرف لا حال قال وسوغه الذي سوغ تقدم بسرا في هذا بسرا اطيب منه
رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو هو افضلهم ناصرا وهو خشية اختلاط المعنى اقول
هذا علله غير واحد قال الرضي والاولى باسا ان يقال ربما قدما احسن منه ما عدا كما تقول ضربت زيدا عمرا
عمرا فاعدم العدم الالتباس وفي حواشي التسهيل للمصنف ما يدفع هذا فانه قال وانما اغتفر نحو هذا بسرا اطيب
منه رطبا فرقا بين المفضل والمفضل عليه اذ لو اخر التبس ما فصل احد الحالين بالاخرى فلما توسط الى
فصل افعل عن من ومجرورها وهما كالموصول والصلة وان قيل قد فصل بالظرف والمجرور والتمييز فلما فصل جاز
وينبغي ان يكون فصلا واجبا لا رضي بنوع هذا التركيب فلم يحمل قال احدهما حكي السخاوي في كتابه سفر السعادة
وهوان عالة من عالني الشيء اذا اثقلني وملوكا مفعول اي انا نثقل الملوك بطرح كلنا عليهم ونحن انتم اي مثلكم
في هذا الامر فالاخبار بمثابة في ازواجه امهاتهم اقول وصعاليك على هذا القول حال مقدمة على عاملها
المعنوي فلذلك جعل المصنف الاول اجود من هذا قال والثاني قاله الحريري وقد سيل عن البيت فقال ان
التقدير انا قاله صعاليك نحن وانتم وقد خطا في ذلك وقيل ان كلامه لا معنى له وليس كذلك بل هو متجه على بعد
فيه وهو ان يكون صعاليك مفعول قاله اي انا نعول صعاليك ويكون نحن توكيدا للضمير في قاله وانتم توكيد الضمير
مستتر في صعاليك وحصل في البيت تقديم وتاخير للضرورة ولم يتعرض لقوله ملوكا وكانه عنده حال منا
ضمير قاله والاول على قوله ان يكون صعاليك حالا من محذوف اي نعولكم صعاليك ذكره الحال ان عندنا نبهما في البيت
مقصد استخدرا ما نبه نصوا على انه يكون الاول للثاني والثاني للاول لانفصالها سهل من فصلين ويكون انتم توكيدا
للمحذوف لا لضمير صعاليك لانه ضمير غيبة وانما جوزناه اولا لان الصعاليك هم المخاطبون فيحتمل كونه راعى المعنى
اقول فيه نظر من وجهين الاول ان كلا من الحملين اللذين حمل الكلام عليهما يا باه قول الحريري نحن وانتم بعطف
احد الضميرين على الاخر لا سيما على قوله في الوجه الثاني ان انتم توكيد لضمير نعولكم المحذوف وهو ضمير المفعول
به وتحن توكيد لضمير قاله فكيف يعطف تاكيد المفعول على توكيد الفاعل وبطلان هذا معلوم الثاني من وجهي

النظر ان دعواه امتناع جعل انتم توكيد الضمير صعاليك من تخالفهما بالغيبة والحضور غير مسلم لان الحال على تقدير
هو ضمير المخاطب المحذوف من لفظكم فيكون الضمير الذي يتحمله الوصف الواقع حالا منه ضمير خطاب قطعا كما في قولك
مثلا انت ضاحكا فالضمير الذي تحمله ضاحكا في هذا التركيب ضمير خطاب بلا شك والذي يظهر من كلام الحريري انه
قصد ان صعاليك منقول بعامله وذلك ان الضمير المنصوب ان مراد به في الحقيقة المتكلم ومن يشركه في التكلم
والمخاطبون الا انه غلب المتكلم على المخاطب عند الاجتماع على القاعدة فاتى بضمير التكلم وعامله خبر ان فيكون فيه ضمير
عائد على اسمها مشاكل له في الاشتمال بحسب المراد على متكلمين ومخاطبين وعند تاكيده بين المقصود بذلك
نصا فقيل نحن وانتم كما تقول المتكلم العظيم او المشارك في مخاطبته جسا ركبه من غير المتكلمين في العام مثلا لمنافر
وانتم وملوكا حال من ضمير عامله والمعنى انكار تعبير المخاطبين للمتكلمين مع اشتراكهم في مرتبة الشرف اي نحن اشراف
كما انتم اشراف وذلك لانا نقول نحن وانتم الصعاليك ونرفدهم ولا وجه لتعييركم ايانا مع تساوي اقدامنا في
رفعة المنزلة وعلو المرتبة لكن حصل في البيت تقدم وتاخير وكان الاولى بالحريري او الواجب عليه ان يقول انتم
ونحن انفاذا على الواو وما تستحقه من الدخول على المعطوف عليه ولا نظير لذلك اصلا مع انه لا ضرورة تدعو الى
ذلك بخلاف تقديم حرف العطف مع المعطوف فقد سمع في الشعر واما جعل اول الحالين للثاني الصاحبين والثاني
للاول فمعدوم كلام المص في الباب الخامس في الجهة الخامسة حيث صرح بقوله من الحال ما يحتمل التعدد والتداخل
ذكر ما الاستعلق من اوفى الخبر قال لعل ابي المغوار منك قريب اقول تقدم انشاد هذا
المصراع والكلام عليه في فصل لعل من حرف اللام من الباب الاول قال واما جاءت النيابة عن المتصل بثلاثة شروط
كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما في الاعراب ذكر ذلك في الضرورة كقوله ٭ ان لا يجاورنا الاك ديار ٭ اقول
هذا عجز بيت صدره وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ٭ والشروط الثلاثة متوفرة في البيت اما انفصال المنوب عنه
والتوافق في الاعراب فلان الاصل الا اياك انه مستثنى مقدم وان الكاف هنا ضمير نصب واما كونه في الضرورة
فواضح قال وعليه خرج ابو الفتح قوله ٭ نحن بغرس الودي اعلمنا ٭ منا بركض الجياد في السدف ٭ اقول
شاهدت كراسة بخط المص من هذا الكتاب في هذا المحل لفظ السدف مضبوطا بضم السين وفتح الدال وهو
جمع سدفة وهي في لغة نجد الظلمة وفي لغة غيرهم الضوء قال الجوهري وهو من الاضداد ثم قال والسدف ايضا
الصبح واقباله ذكره الفراء وانشد لسعد القرقرة نحن بغرس الودي البيت ٭ انتهى والودي صغار الفسيل
وهي صغار النخل الواحد ودية قال السادس حرف الاستثناء وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن
ما بعدهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل
الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في الا اقول قد مضى رد هذا الكلام مبينا في الكلام على خلا في
حرف الخاء من الباب الاول فراجعه حكم المرفوع بعدهما قال احدها ان الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف
او المجرور ويجوز كونه فاعلا اقول هذا يقتضي في قولهم انه متى ارتفع بعدهما الخبر في الباس المبتدا بالفاعل وجب
تاخيره نحو زيد قام قال والثالث انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين اقول ووجهه ما قدمناه عنهم
من ان الالباس يجب الفرار منه والتعليق عندهم بمثل فهو لقولك قام زيد فيتعين ان يكون زيد في مثل ذلك فاعلا لا مبتدأ
قال والذي هدى المختار الثاني بدليلين احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل الفعل
لم يمتنع اقول قد يجاب عن هذا بانه لا يلزم من جواز تقديم الحال على العامل الملفوظ به جواز تقديمها عليه اذا
اضمر لضعفه بالاضمار ووجوب الحذف قال والثاني قوله ٭ فان فؤادي عندك الدهر اجمع ٭ فاكد الضمير المستتر
في الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله اقول وقد يجاب عن هذا بانا لا نسلم ان اجمع توكيد للضمير المستتر

في الظرف

في الظرف بل هو توكيد للاسم الظاهر وهو فؤادي فان قلت نص عنه ان التاكيد مرفوع والمؤكد منصوب
قلت هو في محل رفع بالابتداء واما قول المص ان الطالب للمحل قد زال بعد ان الابتداء ذهب بوجود الناسخ
فمبني على اشتراط المحرز اي الطالب للمحل كما ذكره في اقسام العطف من الباب الرابع وهي مسئلة خلاف
والكوفيون قاطبة وبعض البصريين على عدم الاشتراط ولذلك اجازوا الرفع بالعطف على المحل في نحو ان زيدا
قائم وعمرو بل نقل ابن مالك في التسهيل الاجماع على جواز الرفع بالعطف على المحل في مثل هذه الصورة فان
قلت ذاك في العطف والكلام في التاكيد قلت ذهب الجرمي والزجاج الى ان حكمه حكم عطف النسق مطلقا
اي سواء كان العامل ظاهرا او غير ظاهر وذهب الفراء الى ان ذلك مشروط بخفاء الاعراب وفؤادي من
هذا القبيل فيكون الثلاثة متفقين على جواز تاكيده باعتبار المحل كما في النسق قال الرضي ولم يذكر غيرهم في
ذلك منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق فان قلت كان مقتضى نظم الكلام ان يقول وثانيهما قوله
احدهما لذا فما باله عدل الى ما ذكر قلت هو من قبيل العطف على المعنى اذ قوله احدهما امتناع تقديم
الحال في كذا في معنى الدليل الاول امتناع كذا ولقوله قال ولا يصح ان يكون توكيدا للضمير محذوفا مع الاستقرار
لان التوكيد والحذف متنافيان اقول قد سمع فان مذهب سيبويه والخليل جواز حذف المؤكد وبقاء
التاكيد ووافقهما على ذلك جماعة كما نص عليه المص في الباب الخامس حيث تعرض الى شروط الحذف في الخاتمة
التي عقد لها لذكر ذلك في الثالث من الشروط قال وان اعتمد الظرف والمجرور نحو في الدار او عندك زيد
فالجمهور يوجبون الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين لان الاعتماد عندهم ليس بشرط اقول
حكى صاحب الصفوة عن سيبويه انه يفصل في الاسم الواقع بعد الظرفين بين ان يكون حدثا وان يكون غيره فان
كان حدثا فارتفاعه عنده بالفاعلية وان لم يعتمد الظرف وذلك قولهم يوم الجمعة الخروج وامامك
الوقوف ومنه قوله تعالى ومن اياته ان تقوم السماء والارض اذ التقدير قيام السماء قال وعند الخليل لا فرق
بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد فارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو الاقرب الى القياس هذا
كلامه ولم اقف على نقل هذا التفصيل عن سيبويه في غيره وهو غريب اذ ظاهر قوله فارتفاعه عند سيبويه
بالفاعلية انه لا يرتفع عنده بالابتداء ومع هذا ان الاعتماد ليس بشرط لم يوجب الفاعلية دون الابتداء بل
جوز الوجهين قال يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب ٭ ظللت بها تنطوي على كبد ٭ نضيجة فوق خلبها يدها
اقول اشار بقوله يذكر دار المحبوب الى بيان مرجع الضمير من قوله بها والباء ظرفية اي ظللت في دار المحبوب
واصل ظللت ظللت بلامين اولاهما مكسورة فحذفت هذه الاولى فصار ظلت وهذه لغة سليم وبجوز عندهم فتح الظاء
وكسرها وحكي لغتهم انهم يجوزون حذف عين الفعل المضاعف المتصل بتاء الضمير نحو ظلت قائما او قوته نحو
السابطين فيه حاشية حركتها على الفاء وجوبا ان سكنت نحو احسست بكذا اي احسسته وجوازا ان
حركت بعد النقل نحو ظلت في ظللت فلك عندهم كسر الظاء وفتحها واما ان كانت العين مفتوحة نحو همت
بعد الحذف بحرف العين المفتوحة نحو هممت والنضيجة من نضج اللحم وهو كمال طبخه والمراد بها شدة الحرارة
واحراقها والخلب بكسر الخاء المعجمة واسكان اللام وبالباء الموحدة فسره المص في المتن بزيادة الكبد او
حجاب القلب او ما بين الكبد والقلب وفي القاموس والخلب بالكسر حجاب رقيق يفصل بين الاضلاع او الكبد او
زيادتها او حجابها او شيء ابيض رقيق لازق بها ولا يصلح في البيت تفسير الخلب بالكبد لما يلزم عليه من اضافة الشيء
الى نفسه قال واضاف اليد الى الكبد للملابسة بينهما بانها في الشخص الواحد اقول الاحسن ان
تفسر الملابسة هنا بين اليد والكبد بانها فرض وضعها على خلب الكبد قال والخلاف في تعين الابتداء في

نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير على مؤخر لفظا ورتبة اقول ينبغي ان يجري فيه الخلاف وذلك ان عند من يجوز نحو
ضرب غلامه زيدا ولا يلتفت الى عود الضمير الى المؤخر لفظا ورتبة فكذلك هذا وفيه بحث قال ولجازه البصريون
على ان يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلا اقول لانه اذا كان مبتدأ كان مقدما بحسب الرتبة وعود الضمير على ما هو
كذلك جائز بخلاف ما اذا جاز فاعلا فانه يلزم حينئذ تأخر لفظا ورتبة فيمتنع عود الضمير عليه ونقل المصنف الجاربردي هذه
المسئلة على الوجه المذكور عن البصريين واما صاحب التسهيل فنقله عن الاخفش فقال ونحو في داره زيد اجماعا وكذا
في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند عند الاخفش وظاهره ان بقية البصريين يمنعون وليس كذلك فالمنقول
عنهم الاجازة كالاخفش على نحو ما ذكر المصنف وقد علم من هذا ان الاخفش وان قال بجواز الابتدائية والفاعلية المرفوع
بالظرف غير المعتمد لا يقول في صورة الاتراه اوجب هنا الابتدائية لقيام المانع من الفاعلية وهو عود الضمير
على المؤخر لفظا ورتبة قال لقولهم في اكفانه درج الميت وقولهم مسعاته هلك الفتى او نجاته اقول
يعني ان السماع شاهد للبصريين بجواز مثل التركيب نثرا ونظما وقد درج الميت طيه ولفيفه بدل من اجمعهم
فراجعه والمسعاة المكرمة وفي الصحاح هي واحدة المساعي في الكرم والجود وفي القاموس وغلط الجوهري فقال
بل في الكرم وفي الكلام فان قلت الكرم انما يستتبع في العرف كونه سببا للنجاة لا للهلاك فما وجه الواقع في البيت
قلت الانسان قد يترك المسعاة فيهلك وقد يفعلها فينجو افهلاكه ونجاته بسبب المسعاة تركا وفعلا قال ويجوز
الفاعلية في نحو قليلة اقول حكاها يونس عن ناس من العرب ونقلها سيبويه في الكتاب فقول مررت برجل اكرم منه
ابوه باتباع الكرم للرجل ورفع ابوه على انه فاعل باكرم وكانهم اجازوا ذلك لانه يجيء مررت برجل فائقة في الكرم ابوه
قال ومن المشكل قوله خبير نحو عند الناس حكي اقول هذا صدر بيت عجزه اذا الداعي المثوب قال يا لا
وقد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في حرف اللام من الباب الاول قال لان قوله نحو ان قدر رافعا للزم اعمال الوصف
غير معتمد ولم يثبت اقول يعني لم يثبت دليل يقتضي جواز ذلك وما استند اليه المجيز من قول الشاعر
خبير بنو لهب فلا تك ملغيا مقالة لهبي اذا الطير مرت ليس بقاطع لجواز كون خبير خبرا مقدما بناء على ان
فعيلا يستعمل للواحد وغيره نحو والملائكة بعد ذلك ظهير قال وعمل افعل في الظاهر في غير مسئلة الكحل اقول
اراد بالظاهر الكلمة التي يسمع التلفظ بها فدخل نحو ونحن وامثالهما من الضمائر المنفصلة كما دخل فيه زيد ونحوه والا
فالظاهر في العرف الشائع ضد المضمر مطلقا واراد بمسئلة الكحل ما اذا صح ايقاع التفضيل نفي وكان مرفوعه
اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين نحو ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فانه يجوز برفع الظاهر
لانه حل محل الفعل الذي ابيح ان تقول في معنى التركيب المذكور ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد
والكلام في المسئلة طويل وقد افردت بالتصنيف قال واما نحو ما كنت فيه تعلمها المحروف احتمال ان يتعاصفه نحو
او كصيب من السماء اقول هذا من قبيل الظرف المستقر واعلم ان الظرف عندهم بحسب متعلقه قسمان مستقر
ولغو فالمستقر ما كان متعلقه عاما واجب الحذف نحو وعنده علم الساعة ونحو فلما رآه مستقرا عنده يخرج بقولنا عاما
نحو زيد جالس في الدار واما قولنا واجب الحذف فلم يذكر للاحتراز لان المتعلق العام واجب الحذف دائما على المختار وانما
ذكر لبيان الواقع وزيادة الايضاح واللغو ما كان متعلقه خاصا سواء وجب حذفه نحو ايوم الجمعة صمت فيه او جاز
نحو زيد راكب في الفرس فان قلت وقع للزمخشري في اول تفسير سورة الانبياء ان قال ونحوهما اورده سيبويه
ان ما مثل من المستقر توكيدا عليك زيد حريص عليك وفيك زيد راغب فيك فسمى الظرف مستقرا مع ان متعلقه
خاص قلت هذا عندنا عنه بانه تجوز في الاطلاق والا فالظرف المذكور انما هو عند اهل العرف النحو لغو فان قلت
ما وجه تسمية الاول مستقرا مع العام والثاني لغوا او ملغى قلت لما كان المتعلق العام اذا حذف اشتغل الضمير

الذي

الذي كان مستقرا فيه الى الظرف فسمي ذلك الظرف مستقرا لاستقرار الضمير فيه فهو في الاصل مستقر فيه ثم
حذف الصلة اختصارا لكثرة دورانه على ألسنتهم كقولهم في المشترك فيه مشترك ولما كان الخاص لا يشتغل الضمير منه متعلقه
سمي لغوا او ملغى لكونه الغي ولم يعتبر لعتبار الاول وقال اليمني مستقر لانه يتعلق بالاستقرار فهو فيه والظاهر
انه اخذه من الرضي فانه كثير الاعتماد عليه والنقل منه وان لم يسمه قال الرضي قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا
مستحسن ويسمى مثل الظرف مستقرا وكذا كل ظرف عامله مقدر لان ناصبه هو استقر مقدرا قبله فقولك كان
في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه انتهى
كلامه واقول الحق ان اعتبار المناسبة التي ذكرتها اولا في التسمية وهو الذي سمعته من بعض اشياخنا اولى من
من اعتبار ما ذكره الرضي واليمني اما اولا فلان الظرف المستقر لا يلزم تقدير عامله كما سمعر على الخصوص بل يجب
ان يقدر يحصل او ثبت ونحو ذلك مما يدل على كون عام فلم يستقر الاسم من استقر دون غيره واما ثانيا فلان الظرف
اللغو ايضا من نحو قولنا صمت يوم الجمعة وصليت في المسجد يصدق عليه انه مستقر اذ هو مستقر في اليوم المذكور
الصوم وفي المسجد الصلاة وان لم يكن متعلقه لفظ استقر والمناسبة الاولى سالمة من ذلك كله فان قلت
اذا قيل زيد على الفرس والمعنى انه راكب عليه فهل تسميه مستقرا او لغوا قلت ان قدر راكب اشداء بخصوصه
فهو لغو والحذف جائز وان قدر مستقرا او لا واريد عند بحسب القرينة راكب فهو ظرف مستقر والحذف واجب
وفي حاشية الكشاف لمولانا سعد الدين التفتازاني اشارة الى ذلك قال وربما ظهر في الضرورة كقوله
لك العز ان مولاك عز وان يهن فانت لدى بحبوحة العز كائن اقول هذان بيتان صدر عجزه بيعزو الهون في الضم
الهوان والذل وبحبوحة الشيء وسطه والجسر قوم من تميم هم القوم الذين هم بنفون تغلب عن بحبوحة الدار
اي وسطها وبازائه مصمومان وللقائل ان يقول لا نسلم تعلق الظرف بكائن المحذوف فهو خبر كائن الذي هو اسم
فاعل من كان الناقصة سلمنا انه متعلق به لكن المراد كون خاص وهو الثبوت وعدم التزلزل فهو اسم فاعل
من كان بمعنى ثبت المراد به ما عليها وقع فلا شاهد في البيت قال وقولهم للعرس بالرفاء والبنين باضمار اعرست
اقول المعرس اسم فاعل من قولك اعرس الرجل اي اتخذ عرسا او بنى باهله والرفاء على زنة الكتاب هو
الالتئام والاتفاق وهمزه اصلية قال وبالوجهين قرئ في الآية اقول يريد بالآية قوله تعالى يدخل من يشاء
في رحمته والظالمين اعد لهم عذابا اليما ويعني بالوجهين رفع الظالمين وهي قراءة شاذة ونصبه وهي قراءة
قال ويحل الاولى ان يقدر المحذوف مضارعا اي ويعذب لمناسبته يدخل او ماضيا اي وعذب لمناسبته
المفسر فيه نظر اقول يعني انه محل تردد فيه النظر لاشتمال كل من التقديرين على تحصيل مناسبة وتفويت
اخرى فان تقدير المضارع يحصل المناسبة بين الجملتين المتعاطفتين بالمضارعة ويفوت مناسبة المفسر الوارد
بصيغة الماضي والتقدير الاخر يحصل المناسبة بين المفسر ويفوت مناسبة الجملتين المتعاطفتين حيث وقعت
اولاهما مضارعة الفعل والثانية ماضيته ولا شك انه محل تردد كما ترى قال لان الضمير لا يؤكد الظاهر
اقوى اقول ذكر هذه المسئلة في الباب الرابع في اواخر شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا فقال هناك ولا
يؤكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوي وفي الثاني النوع الخامس من الجهة السادسة من الباب الخامس
حيث ذكر انهم يشترطون الضمائر في بعض المعمولات والظاهر في بعض قال ومن الثاني يؤكد الاسم المظهر وجعل
من الوهم قول ابي البقاء في انه سائبيك بما لا يتراه يجوز كون نحن توكيدا ولعمري يجب ان الحكم في ذلك المحل ان شاء
الله تعالى قال لان العرب لا تبدل مظهرا من مضمر لا يقولون قام زيد هو واجاز ذلك بعض النحويين بالقياس
اقول سبق المصنف في ذلك ابن مالك فقال في التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وسيأتي في الباب الرابع

في وجه ما اشترى فيه عطف البيان والبدل ذكره في المسئلة وقد صرح ابن عصفور في قراءة من قرأ وللظالمين
اعد لهم بان اللام الاولى متعلقة باعد ولهم بدل من للظالمين وهو عين ما منعه المص والخلاف في المسئلة ماثور هل
المتعلق الواجب الحذف فعل او وصف قال ابن يعيش والعامل يجري في الصلة ان يقال ان نحو الذي في الدار تقدير
مستقر على انه محذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لعلة ذاك والمراد هنا اقول
يمتنع ان يعلل المنع بان شرط الحذف من الصلة ان الكون الباقي صالحا للوصل به وهو متخلف في قولك جاء الذي في الدار
ضرورة انك اذا جعلت الجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف كنت قد حذفت مع صلاحية الباقي للوصل اذ الجار
والمجرور يصح وقوعهما صلة فيحصل اللبس في هذا التقدير وهذا احسن من التعليل بقلته فاعلم والمراد بهذا قال
وكذا يجب الصفة في نحو رجل في الدار فله درهم لان الفاء تحسن في نحو رجل ياتيني فله درهم وتمتنع في نحو رجل صالح فله درهم
اقول السبب في ذلك ان الفاء انما دخل على الخبر في نحو ذلك تشبيها له بجواب الشرط من حيث كانت صفة
المبتدأ في نحو رجل ياتيني او صلته في نحو الذي ياتيني بمثابة الشرط والمبتدأ بمنزلة اسم الشرط فوجب كون الصفة
جملة عند وجود الفاء ليحصل الشبه بالشرط ضرورة ان الافراد ينفي شبهها باداة الشرط لا يكون مفردا ومن
هنا توجه سؤال قوي اورده شيخ الاسلام قاضي القضاة تقي الدين السبكي رحمه الله رحمته في آية الظهار وهي قوله تعالى
والذين يظاهرون من نسائهم الآية وتقريره يتوقف على اعرابها فنقول الذين مبتدأ وجملة فتحرير رقبة اي فكفارتهم
تحرير رقبة وجاز حذف ذلك لدلالة الكلام عليه وجاز دخول الفاء في الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط وتضمن الخبر
معنى الجزاء فاذا اريد التنصيص على ان الخبر مستحق بالصلة دخلت حتما للدلالة على ذلك واذا لم يدخل احتمل
ان يكون مستحقا به وبغيره كما لو قيل الذين يظاهرون عليهم تحرير رقبة وان كنا نقول ان ترتيب الحكم على الوصف مشعر
بالعلية ولكن ليس بنص ودخول الفاء نص وهذا الموضع من المواضع المتفق على جواز دخول الفاء فيها لعموم الموصول
فلو اريد بالموصول خاص بحيث لا يكون فيه عموم فالصحيح عدم جواز دخول الفاء وكذلك لو وصل بما لم يجز
دخول الفاء على الصحيح اذا عرفت هذا فالآية على ذلك لا تشمل الا من وجد منه الظهار بعد نزولها لان معنى الشرط
مستقبل ولا يدخل فيه الماضي والنبي صلى الله عليه وسلم قد اوجب الكفارة على اوس بن الصامت وذلك لا شك فيه من جهة
ما عرف من كونه هو السبب الا ان هذا الاشكال يعود من جهة عدم شمول اللفظ له على ما تقرر من فاعل دخول
الفاء ومن جهة اخرى وهي ان الحكم انما يثبت من حين نزول الآية واوس ظاهر قبل نزولها فكيف يعطف حكمها عليه اما
شمول اسمها اذا اطلق الحكم انه طلاق كما ورد انه صلى الله عليه وسلم قال ما اراك الا قد حرمت عليه فكيف يرتفع
حكم الطلاق بعد وقوعه وهذا الاشكال وارد في آية اللعان من جهة ان خاصها هو وارد هنا ووارد في آية السرقة
وآية حد الزنا ونحوهما من الجهة الثانية لاثبات احكامها لمن صدر منه السبب المتقدم على نزولها وان لم تجعل الفاء
فيها داخلة في خبر المبتدأ هذا تقرير السؤال الذي اورده الشيخ تقي الدين السبكي على ما حكاه ولده القاضي
تاج الدين في شرح المنهاج البيضاوي فتامله قال فاما قوله كل امر مباعد او مدان فمنوط بحكمة المتعالي
اقول المداني المقترب والمنوط المعلق من قولك نطت الشيء انوطه نوطا اذا علقته والمراد بالحكمة هنا العدل
وهو من جملة معانيها لغة كما صرح به في القاموس يريد ان كل امر متباعد من شيء او متقرب منه معلق بعدل الباري
سبحانه تعالى لا يمتنع الا بارادته قال فالواو ان تقليل المقدر اولى اقول وجهه انهم سمعوا قولهم بعد الظرف
بجملة فظنوا ان المحذوف الذي يقدر هو الفعل وفاعله وذلك جملة واما هولاء فانما يقدرون اسم فاعل هو وضمير اذا
فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما مفرد وهو كلام حسن فان قيل فاوجه قول من قال يقدر بجملة قلت
اطلق

اراه

الحمل على جزئيها وهو الفعل المحذوف مجاز قال والحق عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى اقول
يعني ان القائلين بانه يترجح تقدير الاسم لم يفرقوا بين باب وباب اخذا باطلاق القول اطلاقا يقتضي ان الاسم راجح التقدير
في كل موضع من غير تفصيل وكذا القائلون بان الفعل راجح التقدير اطلقوا ايضا ولم يفصلوا وكلا التقديرين عند
المص غير صواب والحق عنده التفصيل بين الابواب فيقدر في كل باب ما يليق به من اسم او فعل على حسب ما يذكر بعد
هذا قال وليس المانعان مع كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي اقول المانع الذي
تقدم انما هو احد امرين اما صناعي واما معنوي فكان ينبغي ان يقول وليس المانعان مع كل متعد بالحرف وكل سببي لكن
المانعان نوع عين على المتعدي بالحرف والسببي اي ليس المانع الصناعي مع كل متعد بالحرف وليس المانع المعنوي مع
كل سببي موجود لا اذا صنيع المص مقتض لتصور المانعين معا في بعض صور السببي ولا يتخرج ذلك على العموم نعم يمكن
تصورهما في المتعدي بالحرف نحو زيدا مررت باخيه فان المانع الصناعي قائم وهو عدم الفعل المتعدي بنفسه والمعنوي
كذلك اذ المرور باخي زيد ليس مرورا بزيد قال واما في البواقي نحو زيد في الدار فيقدر كونا مطلقا وهو كائن
او مستقر اقول ذكر فيما تقدم ان المواضع التي يجب فيها تعلق الظرف والجار والمجرور بمحذوف ستة فذكر منها هنا
القسم بغير الباء وباب الاشتغال والمثل فالبواقي خمسة الصفة والصلة والحال والخبر وحينئذ فعائد الاسم
الظاهر قال التفتازاني في حاشية الكشاف عند الكلام على قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر وما يشبه لها انه
اذا اعمل في الظرف المستقر كان او ثابت بمعنى التامة بمعنى حصل وسمي الظرف لغوا لنسبته اليه لغوا لا الناقصة والا
كان الظرف في موضع الخبر فيقدر كان اخرى ويتسلسل التقديرات قال واذا جهلت المعنى فقدر الوصف فانه
صالح في الازمنة كلها وان كان حقيقة في الحال اقول كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامر
المجهول وما هذا الا تهافت فان قلت فما اصنع عند جهل المعنى قلت لا يتقدم حتى على تقدير شيء معين بل يردد
الامر ويقال ان اريد الماضي قدر كذا وان اريد الحال قدر كذا وان اريد المستقبل قدر كذا فيخرج حتى عن هذه العهدة
قال اللهم الا ان يقدر مع ذلك مضافا اي قتل الحجر كان يقتل الحجر وقد تكلف بعضهم تقدير ثلاثة الكون المضاف في آية
خمسة لان ظاهر المصدر لا بد له من فاعل اقول ومن هنا صح لبعضهم ادعاء ان آية الكرسي اشتملت على سبعة
عشر اسما لله تعالى وذلك انه حكى الشيخ ناصر الدين ابن المنير رحمه الله رحمته حكى في الانتصاف ان جده كان يقول
اشتملت آية الكرسي على سبعة عشر اسما من اسماء الله عز وجل ظاهر في بعضها ومستكن في البعض والسابع عشر
خفي وهي الله وهو والحي والقيوم وضمير تاخذه وضمير له وضمير عنده وضمير باذنه وضمير يعلم وضمير علمه
وضمير شاء وضمير كرسيه وضمير يؤده والثلاثة الخمسة في قوله وهو العلي العظيم والسابع عشر الضمير الذي
هو فاعل المصدر من قوله حفظهما فانه مضاف الى المفعول وفاعله محذوف والتقدير ان يحفظهما قال وكان الشيخ
ابو عبد الله محمد الفضل المرسي قد رام الزيادة لما اخبر بهذا الحد فقال يمكن ان يعد ما في الآية من الاسماء المشتقة
كل واحد باثنين لتحمله ضميرا اضمر وكونه مشتقا فهو باعتبار الظاهر اسم ويحمل ضميرا آخر فعدها احدا وعشرين
اسما فقلت له الاسم المشتق لا يحمل الضمير بعد صيرورته علما على الاصح وهذه المشتقات اسماء لله تعالى ثم لو
سلمنا تحملها الضمير فالمشتق انما يتبع على موصوفه باعتبار تحمله الضمير فاذا قلت زيد كريم فانما وقع كريم على زيد لتحمله
ضميره ولو جردته عنه لوقع على كل موصوف بالكرم من الناس ولا يختص بزيد الا بالضمير فلا يجعل له حكم الانفراد عن
الضمير مع الحكم برجوعه الى معين البتة ورضي الشيخ عن هذا البحث وصوبه قال واما حسن الحذف ان يعلم عند
موضعه تعين نحو واسأل القرية اقول موضع التقدير هو ما بين اسأل والمفعول الذي هو القرية ولا يعلم المحذوف
هنا الا بعد ذكر القرية وليس هو موضع الحذف قال بعض المتاخرين ولقائل ان يقول يحتمل ان الله تعالى خلق في القرية

سلمى معا

ما يتعدى بالحرف وفي بعض ك

سبعة عشر

تدرى الكلام ويكون خبرا لكن هو لذلك الى وسعى اللفظ على حقيقته للتعالى الاصل عدم هذا الاحتمال لانا نقول
هذا معارض بان الاصل عدم المجاز على ان هذا كله مفرع على ان القرية اسم للابنية المجتمعة اما ان قلنا انها مشتركة بينها
وبين الناس المجتمعين اما باشتراك لفظي او معنوي فالاستدلال ساقط بالكلية ثم الذى يدل على ان القرية حقيقة
في الناس المجتمعين ايضا قوله تعالى وكم قصمنا من قرية كانت ظالمة وكاين من قرية املينا لها وهي ظالمة وكم من قرية بطرت
معيشتها قال ولان القرية مشتقة من القرو وهو الجمع ومنه قريت الماء في الحوض اى جمعته قلت المادة ان يختلفتا ولا
يتاتى القول بالاشتقاق واحدهما من الاخرى لكن قال ابن سيده في المحكم فقال قرت الكتاب تقرى قرات عن الزيد وحكى ثعلب
صحيفة مقروة وقال قرى الماء في الحوض قريا جمعه واورد الناظم احتج المازنى رحمها فهذا اصح الاشتقاق والقول
بان المراد سوال اهل القرية هو المرتضى وقد نص عليه الشافعي رضى الله عنه في الرسالة ونقله عن اهل العلم باللسان فقال
قال الله جل ثناؤه وهو يحكى قول اخوة يوسف لابيهم وما شهدنا الا بما علمنا وما كنا للغيب حافظين واسئل القرية
التى كنا فيها والعير التى اقبلنا فيها وانا لصادقون فهذه الاية في معنى الايات قبلها لا يختلف اهل العلم باللسان انهم
انما يخاطبون اباهم بمسئلة اهل القرية واهل العير لان القرية والعير لا ينبئان عن صدقهم انتهى قال وقال ابن الحاجب في
قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله ان الظرف ليس متعلقا بالاستقرار اقول لم يمنع تعلقه بالاستقرار
مطلقا بل جوزه على وجه وسنشرح لك ثم كلامه على ما هو عليه قال في شرح المفصل زعم الزمخشري ان الاستثناء
في قوله تعالى لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله استثناء منقطع جاء على لغة تميم لان الله تعالى وان صح الاخبار عنه
بانه في السموات والارض فانما ذلك على المجاز لانه مقدس عن الكون في مكان بخلاف غيره فانه اذا اخبر عنه بانه في السموات
او في الارض فانه كائن فيهما حقيقة ولا يصح حمل اللفظ في حال واحد على الحقيقة والمجاز والصحيح عندى ان الاستثناء
في الاية متصل وفي متعلقة بغير استقر من الافعال المنسوبة على الحقيقة الى الله تعالى كذكر ويذكر مكانه قيل لا
يعلم من يذكر في السموات والارض الغيب الا الله ونحوه ويجوز تعلقه باستقر مسندا الى مضاف حذف واقيم المضاف اليه
مقامه اى لا يعلم من استقر ذكره في السموات والارض الغيب الا الله ثم حذف الفعل والمضاف واستتر الضمير لكونه مرفوعا
هذا على تقدير تسليم امتناع ارادة الحقيقة والمجاز في حال واحد وليس عندى ممتنعا لقولهم القلم احد اللسانين
والخال احد الابوين ولقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبى ويمكن ان يكون من في السموات والارض في موضع نصب
والعيب له اشتمال والفعل مفرغ لما بعد الا اى لا يعلم غيب من في السموات والارض الا الله انتهى كلامه وقد
رايت سياقه على نحو تعلق الظرف مشعر لكن على وجه انه مسند الى مضاف محذوف والاحتمال الذى ذكره اخرا
هو الوجه الاخر الذى حكى المصنف اخر كلامه غير منسوب لاحد ويحتمل ان يكون من تتمة كلام ابن مالك الذى نقله بالمغنى
قال واما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة ولى ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري فانه زعم ان
ان الاستثناء منقطع اقول ولكنه اعتذر عنه بقوله ما الداعى الى اختيار المذهب التميمى على المذهب
الحجازى قلت دعت اليه نكتة سرية حيث اخرج المستثنى مخرج قوله الا اليعافير بعد قوله ليس بها انيس ليؤول
المعنى الى قولك ان كان الله ممن في السموات والارض فهم يعلمون الغيب يعنى ان علمهم بالغيب استحالة كما استحال ان يكون الله
منهم كما ان معنى ما في البيت ان كانت اليعافير انيسا ففيها انيس بتا للقول بخلوها عن الانيس انتهى ما في الكشاف قال
صاحب التقريب وفي الكلام تعقيد نحل ببيان امرين احدهما وقف النكتة على اللغة التميمية والثانى موازنة الاية
بالبيت اما الاول فلحيصه ان كان الله فيهما وهو يعلم الغيب فهما من يعلم الغيب اى استحالته كاستحالته واما الثانى
فلموقعها على تقدير شرطية مثل ان كان اليعافير انيسا ففيها انيس فهذه النكتة على المذهب التميمي وجعلها من جنس
الاول على سبيل الفرض والتقدير لتصح تلك الشرطية واما على الحجازى فنصبه على انه مستثنى منقطع اى جدا كونه بعد

الاخير مخرج فليس فيه انه من جنس الاول لا حقيقة ولا فرضا فقد انكشف المقصود ولله الحمد تنبيه
موضع التعدى قال فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا اقول انما كان
اصل المبتدا ان يتقدم لانه المحكوم عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم مقصد في اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل
ذكر الحكم عليه واما تقدم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل مرتبة المعمول
وانما اعتبر هذا الامر اللفظى اعنى العمل والغى الامر المعنوى اعنى تقدم المحكوم عليه على الحكم لان العمل طارى
والاعتبار بالطارى دون المطرود عليه وقيل انما قدم الفعل في الفعلية لاحتياج الفعل الى الاسم واستغنا
الاسم عنه فاراد واى الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصد وا ايضا الابدا من اول الامر بما
تعلية فلو قدم الفاعل لم يتعين للفعلية من اول الامر اذ يمكن ان يصير ورثة كلاما اخر واعلم ان المص رجع عن ما
جزم به هنا من الترجيح فقال في الباب الخامس عند حوضه في ذكر الحذف في الترجمة التى نصها بيان كان المقدر
وكنا قدمنا في نحو في الدار زيد ان متعلق الظرف يقدر موخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان
يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديمه مقدما لمعارضته اصل اخر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل
ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في
مثل هذا انتهى كلامه قال في ذلك المحل قلت هذا الذى دعا المص الى الرجوع عن الجزم بالترجيح الى القول
بالتعارض ليس بداع قوى لان هذا العامل مستحق للتاخر عن المبتدا فهو تقدير عامله معمولا فيكثر من مخالفة
الاصل قال الظاهر ان الامر بالعكس على ما هو عليه باعتبار تقليل مخالفة الاصل من وجهين احدهما
تقديم الخبر على المبتدا والثانى تقديم معمول الخبر على المبتدا ايضا واذا قدر موخرا لزم مخالفة الاصل من
وجهين ايضا احدهما تقدم معمول الخبر على المبتدا والثانى تقدم المعمول على عامله فجاء التعارض والله اعلم
الباب الرابع من الجامع قال وقيل نحو تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا
اقول هذه مسئلة ابن السيد وابن الحاجب نقلها ابو حيان عنهما وهى مسطورة في اجوبة المسائل لابن السيد قال
بما كان من الامر ان هذا الرجل المذكور قال لى ان قوما من نحويى شتر قسطه اختلفوا في قول كثير وانت
التى حببت كل قصير الى وما تدرى بذاك القصائر عنيت قصيرات الحجال ولم ارد قصار الخطا شر
النساء البحاتر فقال بعضهم البحاتر مبتدا وشر النساء خبر وقال بعضهم نحو ان يكون شر النساء المبتدا
والبحاتر خبر وانكرت انا هذا القول فقلت الذى قلت هو الوجه المختار وما قاله النحوى الاخر جائز
فانكر وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول ويورد الالفاظ المنطقية التى يستعملها اهل البرهان فقلت له انت
تريد ان تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو وصناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها
اهل المنطق وقال اهل الفلسفة يجب ان تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين اهلها وكانوا يرون ان ادخال
بعض الصناعات في بعض انما يكون من جهل المتكلم او عن قصد منه للمغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة
الى اخرى اذا ضاقت عليه طرق الكلام ثم اخذ في تقرير مذهبه وحججه بما لا حاجة الى التطويل بايراده قال
وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القائم زيد اقول هذا راى الامام الرازى وتوجيهه ان معنى المبتدا المنسوب
اليه ومعنى الخبر المنسوب والذات هى المنسوب اليه والصفة هى المنسوب فسواء قلنا زيد القائم او القائم
زيد يكون زيد مبتدا والقائم خبرا واعترضه صاحب التلخيص بان المعنى الشخص الذى له الصفة صاحب
الاسم يعنى ان الصفة تجعل دالة على الذات ومسندا اليها والاسم يجعل دالا على امر نسبى ومسندا وفي
شرح التلخيص للشيخ بهاء الدين السبكى وقد يقال ان الدال على الوصفية انما هو مطلقا وانما المنطوق فالالف واللام

وكم اهلكنا من قرية بطرت معيشتها
لا يعلم من
[illegible]
باسم ح
وتكثير ح
حسرع وقال بعضهم نحو ان يكون شر النساء ح

فيه موصول بمعنى الذي فهو في الجمود والدلالة على الذات كزيد ولذلك منع المنطلق وعند من الموصولات موصوفا
مباشرا للعوامل غير محتاج الى جريانه على موصوف فلذلك ينبغي النظر فيما اذا قلنا المنطلق زيد فهل نقول المبتدا الالف
واللام خاصة كان الذي هو المبتدا دون صلته او نقول المبتدا الالف واللام وما اتصل بها فيه نظر وقد يقال
علته في الذي الا ان اتصال الالف واللام بصلتها اشد هذا كلامه وفيه بحث قال ويتجه عندي جواز الوجهين
اعما لا للدليلين اقول يريد فيما اذا كان المبتدا والخبر مختلفين تعريفا وتنكيرا ولكن للنكرة مسوغ نحو حسبنا الله
واتجاه الامرين عنده اعمالا للدليلين المذكورين بناء على ما عدم من التحقيق الذي قرره اولا وذلك لان احد هذين
الدليلين هو شبه المرفوع عند في المثال المذكور ونحو بعمر فيستاخر الاخص منهما ولا شك ان هذا مقتضى للحكم
بابتدائية الاخص جزما على مقتضى تحقيقه المتقدم وانما جاز هنا توجيها للحكم بابتدائية غير الاخص لما بدا
الذي قاله قال احدهما ان يكونا معرفتين الخ اقول هذه طريقة المتاخرين وثم طريقة اخرى لم يذكرها المص هنا
وتكلم اشار اليها فيما تقدم وهي انك بالخيار في جعل ايهما شئت الاسم والاخر الخبر وهذا ذكره الشلوبين وابن عصفور
وغيرهما الوا وهو ظاهر كلام سيبويه قال ابن خروف وعلى هذا كلام العرب لان العامل على كل حال حاصله قال
واعلم انهم حكموا الا ان وان المقدرين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كان الضمير كذلك اقول هذا مشكل
لان كونه لا يوصف لا يقتضي تنزيله منزلة الضمير فكم من الاسماء لا يوصف ولم يجعلوه بمثابة الضمير ثم الحكم على
هذا الضمير المسبوك من ان وان وصلتهما بالعرف بالاضافة سواء اضيف الا او غير بحكم الضمير مما يقتضي ان
المضاف الى ذي الاداة مثلا بمثابة الضمير ولم يقله احد فيما علمته ثم تخصيص ان وان المصدريتين بهذا الحكم
دون بقية الاحرف المصدرية ليس بظاهر وقد وقع للمص في الباب الخامس في النوع الثاني من الجهة السادسة
ان ما والحرف المصدري وصلته نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة ولم يخصصه بان وان ثم قوله المقدرين
بمصدر معرف يقتضي انهما لو كانتا مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير مجوز وصفهما فاذا قيل اعجبني
ان صنع رجل حسن على ان يجعل الصفة للمصدر المقدر اي صنع رجل حسن وفي جواز مثله نظر فتامله قال
الثالث ان يكونا مختلفين فيجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر ولا يعكس الا في الضرورة اقول اطلق المص
ولم يفصل في النكرة بين ان يكون لها مسوغ وان لا ولو وجد مع الوا ذا كان لها مسوغ والاحسن ان يجعلها الخبر
نحو كان عبد الله رجلا صالحا وكل ان يجعلها الاسم فتقول كان رجل صالح عبد الله وان لم يكن لها مسوغ فلا
يجوز جعلها الاسم الا في الضرورة كما ذكره المص ولم يحصر ابن مالك ذلك بالضرورة بل سوغه في السعة قياسا على
الفاعل والمفعول وعلى اسم ان وخبرها وشرط في ذلك ان لا تكون النكرة متمحضة للوصفية فلا يجوز عنده كان قائم
زيدا بخلاف كان قرشي زيدا هكذا نقل عنه واستدل بان الاسماء الواردة في ذلك لا ضرورة فيها الى ارتكاب نصب
للمعرفة بناء على ما احتال في تفسير الضرورة من انها ما لا مندوحة للشاعر عن ارتكابه وقد تقدم البحث فيه
في الباب الاول في فصل الهمز حرف الالف قال كقوله، ولا يك موقف منك الوداعا، اقول هذا عجز بيت
للقطامي صدره، قفي قبل التفرق يا ضباعا، وبعد هذا البيت فقد داري اسيرك ان فوجت، وقومك لا ارى
لهم اجتماعا، ضباع مرخم من ضباعة وهي بنت زفر بن الحارث الكلابي على ما قيل والوداع اسم للتوديع قال
في القاموس وهو تخليف المسافر الناس خافضين وهم يودعونه اذا سافر تفاؤلا بالدعة التي يصير اليها اذا
قفل او يتركونه وسعيه ودارني لاين واخفض جناحك قال في الصحاح ومداراة الناس يهمز ولا يهمز
وهي المداجاة والملاينة واسيرك بحبك الذي اسرته محبتك هذا هو الظاهر ويحتمل ان يكون اراد اسير
ابيك فان اباها زفر بن الحارث كان قد اسر ثم من عليه فاطلقه ورد عليه ماله واعطاه مائة من الابل والعض

شارحي اسانك المفصل نحو ان يجعل كان تامة وموقفا علها او الوداع منصوب بموقف لانه مصدر اي قفي انت
ولا يبغ الوداع قلت هذا غلط اذ لا يعمل المصدر بعد وصفه وهنا قد وصف بمنك قبل العمل ولهذا
وهم من قال في قول الحطيئة، ازمعت يأسا مبينا من نوالكم، ولن ترى طاردا للحر كالياس، ان من متعلقة
بياسا ذكره المص في النوع العاشر من الجهة السادسة من الباب الخامس وجوز في بيت القطامي وجوها اخر منها
ان يجعل الوداع منصوبا بيبغي اي قفي الوداع ولا التجليه ولا يك موقف منك وداعا فحذف هذا الدلالة
الوداع المتقدم في التقدير عليه ومنها ان يكون الوداع منصوبا بفعل مضمر كانه قال ان تكن الوداع ومنها
ان يكون مفعولا له وناصبه اما قفي او يك موقف منك ولا يخفى عنك اختلاف المعنى بحسب الناصب قال
وقوله، يكون مزاجها عسل وماء، هذا عجز بيت لحسان رضي الله عنه صدره، كان سبيئة من بيت راس
وقد انشد المص هذا البيت بتمامه في اول الفاعل العاشر من الباب الثامن وهناك نتكلم عليه ان شاء الله
تعالى قال واعتذر له بان النكرة قد تخصصت بلهم اقول هذا انما يتاتى على ما قدمناه عنهم وهو ان النكرة اذا
كان لها مسوغ جاز جعلها الاسم وجعل المعرفة الخبر نحو كان رجل صالح زيدا ما افترق فيه عطف البيان
والبدل قال اعلم ان الكلام في الاحكام التي افترقا فيها مسبوق بالكلام على معرفة حقيقتهما فنقول اما
البدل فهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة فخرج بالفصل الاول النعت وعطف البيان والتوكيد فانهن
مكملات للمقصود بالحكم واما النسق فثلاثة انواع احدها ما ليس مقصودا بالحكم كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل
عمرو او لكن عمرو واما الاول فواضح لان الحكم السابق هو منفي واما الاخران فلان الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود
به انما هو الاول النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه انه مقصود بالحكم لا انه المقصود به
وذلك كالمعطوف بالواو نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وقد علم خروج هذين النوعين بما فهم من ان
المراد بالمقصود بالحكم ما انحصر فيه القصد بالحكم بحيث لا يشاركه غيره النوع الثالث ما هو مقصود بالحكم
دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات نحو جاءني زيد بل عمرو او لكن عمرو وهذا النوع
خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بعد ذلك للبدل واما عطف البيان فهو تابع يوضح متبوعه غير صفة
فقولنا يوضح متبوعه خرج التوكيد وعطف النسق والبدل اذ ليس شيء منها يوضح المتبوع اما النسق
فظاهر واما التوكيد فانما يفيد تحقيق اصل النسبة الى المؤكد او شمولها لاجزائه ولا تعرض فيه الى ايضاح المؤكد
واما البدل فلان المبدل منه في حكم المطروح المعدوم فلم يقصد بالبدل ايضاحه فلم يتوارد ان الا الصفة
فخرجت بقولنا غير صفة والمراد بذلك انه لا يدل على معنى في متبوعه بل يوضحه باعتبار الدلالة على الذات قال
الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وعطف البيان بل ما ارى عطف البيان الا البدل
كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله
كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله وانك لتهدي الى صراط مستقيم
صراط الله ثم قال الرضي فالذي الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان
فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو
الثاني فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك
لان الاول في الابدال الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لا تحصل لو لم يذكر صونا لكلام
الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء انه غير مقصود بالنسبة
مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم اخذ

يذكر العائد في الاثنين بينهما معا واطبق ذلك على ما عاد ثم قال واما اجازة الزمخشري في ان اعبدوا الله ان يكون
بيانا للهاء من قوله تعالى الا ما امرتني به فقد مضى رده اقول مضى في الباب الاول في فصل ان المفتوحة الساكنة
النون من حرف الالف حيث تكلم على ان المفسرة والذي رده به هناك هو ان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في
المشتقات فكما ان الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان وحكى التصحيح في ذلك المحل فراجعه قال
وانما امتنع الزمخشري من تجويز كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به توهما منه ان ذلك يخل بعائد الموصول
وقد مضى رده اقول مضى في ذلك المحل حيث قال والعائد موجود حسا فلا مانع وذكرت هناك ان ابعد من هذا
الرد معارضته بما نص عليه في المفصل من جواز مثل رأيت زيدا غلامه رجلا صالحا على ان يكون رجلا صالحا
بدلا من غلامه وهو نظير ما منعه هنا فان قلت في كلام المص اعمال المصدر بعد وصفه وهو ممتنع اذ قوله
ان ذلك مفعول بتوهما وقد وصف بقوله منه قلت لا نسلم انه معمول للتوهم بل للظرف المستقر والجار يجوز وقف
اي توهما صادرا منه مادر ذلك اوفي ان ذلك ولا اشكال قال واما قول الزمخشري ان مقام ابراهيم عطف
على ايات بينات فسهو اقول كرر المص الرد والمذكور في النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس فقال
هناك ومن ذلك قول الزمخشري في انما اعظكم بواحدة ان تقوموا لله ان ان تقوموا عطف بيان على واحدة وفي
مقام ابراهيم انه عطف على ايات بينات مع اتفاق النحويين على ان البيان والمبين لا يتخالفان تعريفا وتنكيرا ثم
اعتذر عنه بقوله وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما ويؤيده قوله في اسكنوهن من حيث سكنتم
من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله تعالى من حيث سكنتم وتفسير له قال ومن تبعيضية حذف مبعضها
اي اسكنوهن مكانا من مسكنكم مما تطيقون انتهى وانما يريد البدل لان الخافض لا يعاد الا مع البدل وهذا امام
الصناعة سيبويه يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة الى هنا كلامه هناك قال وقال لقد اردت هلنني
ام عمرو بكلمة اتصبر يوم البين ام لست تصبر اقول لا يمتنع ان يعد هذا مما نحن بصدده لان جملة البدل هنا
مراد بها لفظها فهي بمنزلة المفرد اي لقد اردت هلنني بهذا اللفظ ويؤيده ان العامل هنا حرف الجر وهو انما يدخل
على اسم او ما يؤول به ولو لم تكن الجملة هنا كالاسم المفرد لامتنع دخول الجار لانه لا يعلق عن العمل واطلق على
الجملة الاستفهامية لفظ الكلمة مع انها كلام لانه قد يراد بها نحو قولنا كلمة الشهادة ومعنى اردت هلنني
شغلتني عن النظر في احوالي بما العقد التي من كلتها المشعر بوقوع الفرقة وتشتت الشمل قال والرابع
انه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسالكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم
بانعام وبنين وقوله اقول لها ارحل لا تقيمن عندنا اقول صرح بان الجملة الثانية تابعة للاولى بطريق
البدلية مع ان الاولى لا محل لها وكل تابع ذو اعراب اما لفظي او تقديري او محلي والاعراب هنا اصلا فيمن
التبعية الا ان يريد الامر اللغوي لا الاصطلاحي وحمل قوله لا تقيمن بدلا من قوله ارحل مع ان المقول هو
المجموع فيلزم ان لا يكون لشيء من اجزائه محل وقد سبق الكلام فيه وانشاد هذا المصراع في الباب الثاني في الجملة
السابعة من الجمل التي لا محل لها من الاعراب وقد رايت ما باح به المص في هذا الموضع وعين من وقوع البدل
جملة مع ما صرح به في الباب الثاني في المسئلة التي ذكرها في اواخر الكلام على الجملة المفسرة وهي الثالثة
من الجمل التي لا محل لها حيث قال هناك ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وقد نبهت عليه في ذلك المحل ايضا
قال وهو قول الحماسي وردنا بني شيبان بعض وعيدكم تلاقوا غدا خيلي على سفوان تلاقوا جيادا
لا تحيد عن الوغى اذا ما غدت في المازق المتداني تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم على ما جنت فيهم يد الحدثان
اقول سيصل بهذه الابيات قوله مقاديم وصالون في الروع خطوهم بكل رقيق الشفرتين يمان اذا

استنجدوا لم يسالوا من دعاهم لاية حرب ام باي مكان قوله رويدا اسم فعل اي ارفقوا وبني شيبان منادى وترك
رويدا التنوين على انه مصغر ترخيم لارواد مصدر ارود اي رفق وبعض وعيدكم مفعول بالمحذوف اي كفوا
وهو على طريق التهكم وليس بشيء بل غدا الى اليوم الذي يلي يومه وانما دل به على تقريب الامر وقال تلاقوا خيلي
مرسا على سفوان وهو اسم ماء على اميال من البصرة وكسر هنا للضرورة والجياد جمع جواد وهو الفرس الجيد
ونبه بالوصف المذكور على ان المراد بالخيل الفرسان على ما اراد بهم في قولهم الخيل والرجل ولهذا قال بعد تلاقوهم
فتعرفوا كيف صبرهم ويجوز ان يكون اراد بالخيل الدواب انفسها ووصفها بذلك لتمرسها بالقتال وتعودها اياه
ثم اخبر بعد ذلك عن اربابها والوغى الحرب والمازق المضيق والمتداني المتقارب والظاهر ان على ما جنت متعلق
بالصبر ويحتمل ان يكون مستقرا في محل نصب على الحال من المضاف اليه اي فتعرفوا كيف صبروا مع تحامل الزمان عليهم
وسوء تاثيره فيهم وجنت اثرت المكروه والحدثان ما يكون من نوائب الدهر ومصائبه والمقاديم جمع مقدام وهو الكثير
مبادر الى الدخول في الامر الشديد بعد تحاميه وفي الساقلب اي وصالون كل رقيق السيف من خطوهم كما قال
اذا قصرت اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب قال والثاني ان اللفظ المكرر اذا اتصل به
ما لم يتصل بالاول كما قدمنا احتج كون الثاني بيانا لما فيه من زيادة الفائدة اقول اذا اتصل بالثاني ما لم يتصل
بالاول فليس مما الكلام فيه فان الثاني من حيث وجود هذا المتصل به غير الاول من حيث فقد ذلك المتصل
وما اظن اولئك الجماعة يمنعون البدلية عند اتصال شيء بالثاني لم يتصل بالاول وفي احتجاجهم بان الشيء لا
يبين نفسه اشارة الى ذلك فتامله قال واذا اكررت تكرير خطابك لاحدهما وابقائك عليه فظهر المراد
اقول وهذا كالاول فانه قد فرض ان الثاني قد انضم اليه ما لم يكن في الاول وهو تكرر الخطاب وليس الكلام في
مثل ذلك وانما الكلام فيما اذا لم يكن الا مجرد تكرار الاول فقط من غير زيادة تنضم اليه قال وعلى هذا يتخرج
قول النحويين في قول رؤبة لقائل يا نصر نصر نصرا ثم قال بعد هذا ابيات وقيل لو قصد باحدهما توكيدا
لضمهما معا سوى كالموكد اقول الظاهر ان يقال لضم بغير الف ليعود الضمير الى قوله احدهما ولو حذف قوله
كالموكد لاستقام الاتيان بضمير الاثنين وقد تقدم الكلام على ذلك مشبعا وانشاد هذا البيت وما قبله في
الباب الثاني في الجملة المعترضة وهي الثانية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب حيث ذكر الموضع الرابع من
مواضع الاعتراض وهو ما بين الجزئين اللذين اصلهما المبتدا والخبر قال ولهذا امتنع ايضا البدل في نحو
الضارب نحو قولك هند قام عمرو واخوها اقول ذكر المص هذه المسئلة ثانيا في هذا الباب نحو ورابط الجملة بما
هي خبر عنه حيث قال تنبيه قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط قال ما افترق فيه اسم الفاعل
والصفة المشبهة اقول اما اسم الفاعل فهو الاسم المشتق لشيء قام به بمعنى الحدوث فخرج اسم المفعول والالة
والمكان والزمان والصفة المشبهة وقولنا لشيء قام به يشمل ذا العلم كزيد قائم وغيره نحو الفاعل مرتفع
واما الصفة المشبهة فاسم اشتق من مصدر لازم لشيء قام به على معنى الثبوت فخرج اسم المفعول
والالة والمكان والزمان واسم الفاعل من اللازم كقائم وقاعد فانه وان اشتق من لازم لمن قام به لكن ليس على معنى
الثبوت اي الاستمرار بل على معنى الحدوث كما مر وقال الرضي والذي ارى ان الصفة المشبهة كما انها ليست
موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للثبوت في جميع الازمنة لان الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا
دلالة فيها عليهما فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل
في اللفظ على احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك وهو الاتصاف بالحسن لكن لما اطلق ذلك ولم يجز
بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر

ثبوته في جميع الازمنة الى ان يقوم قرينة على تخصيصه ببعضها نحو كان زيد حسنا فقبح او سيصير حسنا
او هو الان فقط حسن وظاهره في الاسماء ان السر وضعا لزمنا كلامه وفيه بحث قال وهي لا تكون الا للحاضر اي
الماضي المتصل بالزمان الحاضر اقول هذا غير ما حكاه ابو حيان عن بعض الناس وذلك ان السيرافي قال في
الصفة المشبهة انها ابدا للماضي وقال ابن السراج انها للحال واليه ذهب الشلوبين وابن مالك فقال ابو حيان
جمع اصحابنا بين هذين القولين بان قال لا يريد السيرافي بكونها للماضي ان الصفة انقطعت وانما يريد انها ثبتت
قبل الاخبار ودامت الى وقت الاخبار ولا يريد ابن السراج انها حدثت وقت الاخبار فلا فرق بين القولين
قال وقول جماعة انها لا تكون الا غير جارية مردود بانهم على ان منها قوله من صديق او اخي ثقة
او عدو شاحط دارا اقول من هؤلاء الجماعة صاحب المفصل فانه قال فيه الصفة المشبهة هي التي ليست
من الصفات الجارية وانما هي مشبهة بها في انها تذكر وتؤنث وتثنى وتجمع والشاهد في البيت شاحط بشين
معجمة وحاء وطاء مهملتين اي بعيد فانه صفة مشبهة وهو مجار للمضارع وقال في التسهيل وموازنتها المضارع
قليل ان كانت من الثلاثي ولازمة ان كانت من غيره الى هنا كلامه فالاول نحو طاهر العرض وظاهر الفاقة
وخامل اللون وخامل الذكر وساهم الوجه اي متغير وشاحط الدار والثاني نحو مطمئن القلب ومعتدل
القامة قال ومن يك منحل العزائم تابعا هواه فان الرشد منه بعيد قال ولا يكون معمولها الا سببيا اقول
قال بدر الدين ابن مالك جواز زيد بك فرح يبطل عموم قولهم ان المعمول لا يكون الا سببيا مؤخرا وهذا غير
وارد عليهم لان المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه وما اورده ليس من هذا القبيل فان عملها في الظرف
انما هو بما فيها من معنى الفعل وكذا عملها في الحال والتمييز ونحوهما قال واما الحديث ان امراة كانت تهراق
الدماء فالدماء تمييز على زيادة ال اقول هذا التخريج غير متعين اذ يجوز ان يكون مفعولا مقدرا اي تهريق
الدماء ويجوز ان يخرج على التشبيه بالمفعول به كما في زيد حسن الوجه وعليهما فليست ال زائدة ذكر ذلك
ابن الحاجب في الامالي قال ويجوز ان يكون منصوبا على توهم التعدي الى مفعول بان لان الهمزة دخلت على الهاء
التي هي عوض عن الهمزة التي اراق وتعداه الى مفعول اخر كان المعنى جعلها غيرها تهريق الدماء قال ويجوز
رفع الدماء على البدل من الضمير في تهراق حاصله قيل تهراق دمها فجعل الفعل او للهاء ثم ابدل منه كما تقول اعجبتني
الجارية وجهها وحذف الضمير للعلم به الى هنا كلامه قلت تخريج نصب الدماء على التشبيه بالمفعول
به مختلف فيه وكثير من النحاة يأباه اذ النصب عندهم على التشبيه لا يكون في الافعال وتخريجه على توهم
التعدي الى مفعول ثان ضعيف قال انه لا يتبع حذف موصوف اسم الفاعل واضافته الى مضاف الى
ضميره نحو مررت بقاتل ابيه ويصح مررت بحسن وجهه اقول وكذا لا يصح في اسم الفاعل ان تقول برجل
قاتل ابيه ويصح في الصفة ان تقول مررت برجل حسن وجهه وليست المسألة مقيدة بحذف الموصوف
وعبارة المص توهم تقييدها بذلك قال ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج اقول وسنده في ذلك
عدم السماع من العرب على ما ادعاه فلا يقال زيد حسن الوجه المشرق بجر المشرق على انه صفة للوجه
وعلل بعضهم المنع بان معمول الصفة لما كان سببيا غير اجنبي اشبه الضمير لكونه ابدا محالا على الاول
والحق الا الضمير لا ينعت فكذا ما اشبهه قال ومشكل عليهم الحديث في صفة الدجال اعور عينه
اليمنى اقول خرجه بعضهم على ان اليمنى خبر مبتدا محذوف لا صفة لا لعينه وكانه لما قيل اعور عينه
قيل اي عينيه فقيل اليمنى قال الحادي عشر انه يجوز اتباعه على المحل الخ اقول بهذا اخر الوجوه
التي ذكر المص ان اسم الفاعل يفارق الصفة المشبهة فيها ومن الوجوه التي افترقا فيها غير ما ذكره انه

بعضه اتفاق بضام الناصرة بجرور

اذا وقع فيها وفي معمولها الالف واللام كان الاصل الجر هكذا في الجزولية وقال الاندلسي يعني انك اذا انصبت
الوجه مثلا في قولك مررت بالرجل الحسن الوجه فاصله ان يكون مجرورا بخلاف الضارب الرجل فان الاصل فيه
النصب ويريد بالاصل الاستعمال الا الكثير فانه استحسان اصلها لما هو فاعل في المعنى كحسن الوجه
وفي المعنى وطاهر العرض بخلاف اسم الفاعل نحو ضارب الاب فان هذا او ان دان غير ممتنع لكنه قبيح لان الصفة
لا تضاف الى مرفوعها حتى يقدر تحويل الاسناد الى موصوفها بدليلين احدهما انه لو لم يقدر ذلك لزم اضافة
الشيء الى نفسه والثاني انهم يؤنثون الصفة في نحو هند حسنة الوجه فلهذا احسن ان يقال حسن الوجه لان
من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جملته مجازا وقبح ان يقال كاتب الاب لان من كتب ابوه لا يحسن ان
الكتابة اليه الا بالمجاز لبعده قال ولجار المعداد بين اتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله فظل
طهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء او قدير معجل اقول هذا البيت من معلقة امرئ القيس وقبله
فعادى عداء بين ثور ونعجة دراكا ولم ينضح بماء فيغسل عادى عداء والى موالاة وفاعل عادى ضمير
يعود الى الفرس المتقدم ذكره اي والى هذا الفرس بين ثور ونعجة من بقر الوحش في طلق واحد ولم يعرق عرقا
مفرطا اي ادركهما وزعم اناه مشتقه ومقاساته شدة والطهاة جمع طاه وهو الطباخ كذا في الصحاح
وقال بعض شارحي المعلقات الطهو الانضاج وهو مستعمل في طبخ اللحم وشيه والصفيف اللحم المصفوف
على الجمار لينضج والقدير المطبوخ في القدر يريد ان الصيد كثر فطبخ القوم واشتووا قال وخرج
على ان الاصل او طابخ قدير ثم حذف المضاف وابقي جر المضاف اليه هكذا قاله بعضهم والله يريد الاخر بالخفض
اقول لا حاجة الى التخريج على هذا الوجه الشاذ بل نقول حذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
في الاعراب المشهور والعطف من حيث المعنى على الموضع طويل وحينئذ وقد اعاد في اقسام العطف
كلام البغدادي بمن يتمسك ببيت امرئ القيس واشار هنا الى التخريج الذي ذكره هنا قال اما من في الحال
والتمييز وما اجتمعا فيه قال والتمييز لا يكون الا اسما اقول يعني اسما غير ظرف حتى يكون فيهما الجملة والظرف الذين
يجوز كون الحال عليهما ولو لم يقدر ذلك لم تثبت المقابلة اذ كون التمييز لا يكون الا اسما لا يدفع وقوعه ظرفا
فان الظرف اسم قال وقوله اما المبيت من عيش كثيبا كاسفا بالك قليل الرخاء اقول اظن
ان قائل هذا البيت لبيد من مرثيات … اما المبيت مبيت الاحباء والكئيب السيئ الحال المنكسر من
الحزن يقال كئب يكاب كابة كفرح يفرح فرحا … وفي الصحاح رجل كاسف البال
اي سيئ الحال والبال يطلق على الحال وعلى القلب وعلى رخاء النفس والرخاء بالمد والفتح سعة الحال قال والثالث
ان الحال مبينة للهيئات اقول قال المص في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة
جاء المتباد روح تخرج مثل كلم صادقا وقات مسلما وعاش كافرا وان اراد والصفة فالتعبير بها اوضح
لمصوجهم لكن يخرج عنه مثل جاء زيد والشمس طالعة وجاء عمرو وجالس قلت هما في معنى جاء مقارنا لطلوع
الشمس وجلوس عمرو فتحصل بالتاويل لا بحرجان لا يحتاج مبينان للصفة قال والرابع ان الحال لا تتعدد كقوله
اذا ما رزت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا اقول في الشرح على هذه الرواية رد العجز على الصدر
وروي اذا الاتيت فلا يكون فيه ذلك ورجلان حافيا حالان غير متعدد بل كلاهما حال من فاعل الزيارة المحذوف
اي زيارتي فيكون من قبيل الحال المتعددة كما ذكر المص ويحتمل ان يكون من قبيل الحال المتداخلة بان يكون حافيا
حالا من الضمير المستتر في رجلان ويجوز ان يكون صاحب الحال الضمير المجرور وبعلي قال المص في حواشيه على
التسهيل خرج هذا البيت على تقديره رجلا كما رجلان واعرب ما علا بزيادة وحافيا حال منهما على حد قوله

ومنهما هذه فيحسب

بها العسان تهل وده على حد قوله ولا ارض ابقل ابقالها فنقيل لي يقال زرت البيت ولا يقال زارت رجلاى
البيت هذا الكلام وفى شرح المفتاح للسيد الشريف الجرجانى وقد صحف زجلان برجلاى وبنوا عليه خرافات حماما
حتى قال ما قال ملم رجلان فاعل زمان بيت الله وحاملا حال من ضمير المتكلم فى رجلاى لانه فى معنى زيارتى بيت الله
حاملا واشتخبير ما زحسه زيارة بيت الله الى الرجلين لكنه جسدا وبان الحال اذا لم يكن واحدا لم يكن لرحشته
عظمه وقد ذكر هذا المصحف المحضرجع مزاد با الشام واتخذوه اضحوكة يتسلى بها انتهى كلامه قال لان
الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم اقول ظاهر الوصف فيه يمنع علميته والاستدلال
عليها بما اشار اليه المص بعد هذا امر وروده كثيرا غير تابع ضعيف فالمشتقات الكائنة بالحجر كذلك فيها نحو
العالم زيد ولا تخرج به عن الوصفيه وعليه العلبه يرده ان الرحمن لم يستعمل لا لله تعالى فلا تخمنو الغلبه
وقد صرح المص فى النوع التاسع من الجهة السادسة من الباب الخامس ان الكسائى حمل الرحمن الرحيم من نحو الا الذاى
هو الرحمن الرحيم بعنتر اللهو وفيه دليل على ان الكسائى لا يرى الرحمن علما قال والخامس ان الحال لا تتقدم
على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه نحو خاشعا ابصارهم يخرجون اقول هذا مثال لتقدم
الحال على عاملها الذى هو فعل متصرف لان خاشعا حال من ضمير يخرجون وهذا ممكن ولكنه غير متعين لجواز ان يكون
خاشعا صفة معمول محذوف اى يوم يدع الداع الى شيء نكر قوما خاشعا ابصارهم وقد صرح بجواز هذا الوجه
غير واحد من المعربين قال وقوله نجوت وهذا تحملين طليق اقول هذا عجز بيت صدره عدس ما لعباد عليك
امارة وعدس بفتح العين والدال المهملة وسكون السين المهملة صوت يصوت به للبغل لاستحثاثه وزجره عن
الابطا والابنا ويسمى المصوت به ايضا الكون المزجرانثى او على ارادة الدابة بمعنى ان المزجر كان ذكرا وكذا انث
لذلك ويكون تحملين حالا على مذهب البصريين واما الكوفيون فيرون ان ذا موصولة وتحملين صلة والعايد
محذوف اى والذى تحملينه طليق ويجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة سواء كانت بعد ما الاستفهامية
او لا بل يجوزون ان يكون الاسم الجامد ايضا موصولا اذا كان معرفا باللام كما نقله الرضى وعنه قال وانى قوله كما
لعمرى لانت البيت اكرم اهله واقعد فى افيائه بالاصائل ان التقدير لانت الذى اكرم اهله قال واما استدلال
ابن مالك على الجواز بقوله وردت بمثل السيد نهد مقلص كميش اذا عطفاه ماء تحلبا وقوله اذا المرء
عينا قر بالعيش مثريا ولم يعن بالاحسان كان مذمما فسهو ان عطفاه والمرء معطوفان بمحذوف يفسره المذكور
والناصب للتمييز هو المحذوف اقول فما قال من ان ذلك سهو كلام ظاهر لاشك فيه ومثل ابن مالك على امامته
وجلالة مقداره لا يخفى عنه مثل هذا الامر الواضح فما يحمل ذلك منه على السهو ومثل السيد صفة محذوف
اى وردت عن فرس مثل السيد والسيد بكسر السين المهملة الذئب والنهد الجسيم المشرف والمقلص بكسر
اللام اى مشرف مشمر طويل القوائم والكميش السريع الصغير الجردان الغضيب والمراد بالماء هنا
العرق وتحلبا سالا وقرت عين الرجل اى سكنت فلا تطلع الى من هو فوقه او بردت دمعتها وهو كناية عن السرور
لان له دمعة باردة وللحزن دمعة حارة ووزن قر فعل بفتح العين وكسرها ومثريا غنيا ولم يعن بالبناء للمفعول
اى لم يهتم قال واما قوله وما رعوت وشيبا رأسى اشتعلا وقوله اتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب
أنفسا تطيب بالمنى وداعى المنون
ينادى جهارا فضرورة اقول المصراع الاول عجز بيت صدره ضيعت حزمى فى ابعادى الأملا ولا معنى
لدعوى الضرورة فى هذين البيتين مع امكان جعلهما كالبيتين السابقين اى مما عمل فيه الناصب للتمييز
محذوف يفسره المذكور والتقدير وما رعوت واشتعل شيبا رأسى اشتعل وانطيب نفسا تطيب قال وليس
هذا التقدير فى البيت الثانى ظاهر واما فى الاول فلسر المراد فيه على العطف بل المراد فيه الحالية اى وما رعوت

عحال اشتعال راسى شيبا واذا كان كذلك فالواو حالية وراسى مبتدا واشتعل خبره ولا يصح فى مثل زيد
قام بتقدير زيدا فاعلا بمحذوف يفسره المذكور بعده فاذن تعين ان يكون تقديم التمييز فى هذا البيت ضرورة كما
قال المص قلت اما ان المعنى على الحالية فمسلم ولكن ذلك لا يمنع من جعل راسى فاعلا بمحذوف يفسره المذكور
وما اورده من ان نحو زيد قام متعين ان يكون جملة اسمية ولا يجوز ان يكون فعلية حذف فعلها مفسرا بآخر بعد
فهذا مذهب الجمهور وخالف المبرد وابن العريف وابن مالك فعلتها على الاضمار والتفسير كما صرح به المص فى
الباب الثانى فى قبيل انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى واذا كان كذلك فالتوجيه ما قلناه لانه يمشى مع ابن مالك
على مقتضى مذهبه فان قلت يلزم حذف وقع حذف الفعل المفسر ومثله لا يحسن قلت ان حسن اضمار قد يجردها
قلت هذا التفريع على غير مذهب ابن مالك واما هو فلا يوجب اضمار قد مع الماضوية الواقعة حالا قال
ومع التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا اقول ذهب قوم الى ان فارسا ونحوه فى امثال هذا التركيب منصوب
على الحال والمعنى التعجب منه فى حال كونه فارسا والصحيح انه تمييز كما ذكر المص وانتصابه على الحال ضعيف
لما قال ابن الحاجب فى امالى المفصل من انه لا يخ اما ان يكون حالا منتقلة او مؤكدة وكلاهما غير مستقيم اما المنتقلة
فلان قولك لله دره فارسا لم ترد به المدح فى حال الفروسية وانما تريد مدحه مطلقا بدليل انك تقول لله دره
كاتبا وان لم يكتب بل تريد الاطلاق وكذلك تقول عالما والحال المؤكدة ايضا غير مستقيمة لان الحال المؤكدة
شرطها ان يكون معنى الحال مفهوما من الجملة التى قبلها وانت ها هنا لو قلت لله دره لكان محتملا للفروسية وغيرها
فدل والحالة هذه على انتفاء الحال المنتقلة والحال المؤكدة واذا بطلا ثبت التمييز قال الرضى وانا لا ارى منعا
من ان لا يكون حالا منتقلة عن التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا تمدحه فى حال فروسيته الا بها وهذا المعنى هو المستفاد
من قولنا ما احسنه فى حال فروسيته قال واما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فهو مؤكد لما فهم من
ان عدة الشهور عند الله واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فهو مبين اقول لان شهرا مؤكد لما فهم من ان
عدة الشهور عند الله ولا يستقيم لان اثنا عشر اما الاول فواضح واما الثانى فلانه قد فهم من الاخبار عن عدة الشهور بقوله
اثنا عشر شهرا ويكون التمييز الواقع فى هذه الصورة بعد العدد الذى علم نوعه مؤكدا لا مبينا كما فى قولك الرجال
الذين عندى عشرون رجلا قال واما اجازة المبرد ومن وافقه نعم الرجل رجلا فرده اقول يعنى اجازتهم
الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز وسيبويه يمنع ذلك وممن وافق المبرد على ذلك ابن السراج والفارسى وابن
مالك واستدل عليه بالقياس والسماع اما القياس فجواز التمييز قد ورد مؤكدا لا لرفع ابهام كقول ابى طالب
ولقد علمت بان دين محمد من خير اديان البرية دينا فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر وروده للتاكيد الظاهر ايضا
لا لرفع ابهام واستند فى السماع الى سواهد من كلام العرب منها البيت الذى انشده المص وهو قوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا قال والصحيح ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد
به التزود او مفعول به ان اريد الشىء الذى يتزوده من افعال البر وعليهما فمثل نعت له تقدم فصار حالا اقول
جرح ابو حيان على ان فى نعم ضميرا وزادا تمييزا تجوز عن الخصوص وزاد ابيك بدل منه قال وهذا اتاويل اقرب
من غيره قال اقسام الحال بخلاف يعنيه بدا بيد فانه بمعنى متقابضين اقول وهنه علمته الحسو بابا بابا اى
مفصلا ولم يزل الطلبة يستشكلون ذلك والمنقول عن ابن جنى تخريجه على ان الثانى منصوب على انه صفة للاول
بتقدير على حذف مضاف فقدره بعضهم بتفصيل اى بابا ذا تفصيل وهذا لا يشمل الباب الاخير وقدره بعضهم بتعدد
اى بابا بعد باب وهذا لا يشمل الباب الاول والمقصود دخول الابواب كلها وقد يقدر بمفارق اى بابا مفارق
باب بمعنى انه منفصل عنه غير مختلط به بل له باب حدة وعلى هذا لم يخرج شىء من الابواب والمنقول عن الزجاج ان

او ردها ؟
علمته النحو بابا بابا
محمالا

اصحاب التالي على انه توكيد والاول بمعنى مرتبا وان قيل لم التزم ذكر الثاني مع انه موكد قلنا لان ذكره ايمان
على المعنى الذي قصد بالاول وربما شيء لا يلزم ابتداء ثم يلزم لعارض قال فالواو منه وهو الحق مصدقا لان الحق
المكون لا مصدقا والصواب ان يكون مصدقا وملدا وغيرهما اقول الذي يظهر انهم ارادوا الحق المذكور في هذه الاية
وهي قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معكم والمراد بما معكم التوراة وهو مصدق لها البتة لا مكذب ولا لا مصدق ولا
مكذب قال قال ابن مالك بدر الدين ومنه وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا وهو سهو منه لان الكتاب قديم
اقول السهو من المص رحمه الله فان الانزال يقتضي الانتقال والقدم لا يقبله قال ومنه قائما بالقسط اذا اعرب
حالا وقول جماعة انها موكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها اقول بل هو مستفاد مما قبلها فان ذات الاله
المدلول بهو الاله الحق الواجب الوجود الجامع للصفات الكمال والقيام بالقسط منها وانما قال اذا اعرب حالا
لانه يحتمل غير ذلك وقد اجاز الزمخشري فيه اوجها منها ان يكون حالا موكدة من فاعل شهد وهو الله واعتذر عن
افراده بالحال دون المعطوفين عليه وان كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا لا يجوز بان هذا انما جاز لعدم الالباس
كما جاز في قوله تعالى ووهبنا له اسحق ويعقوب نافلة ان ينتصب نافلة حالا عن يعقوب ولو قلت جاء زيد وهند
راكبا جاز لتميزه وسكت عن بيان حكمة تاخيره عن المعطوفين قال التفتازاني وكانها الدلالة على علو رتبتهما وقرب
منزلتهما وحسنها ان يكون منصوبا على المدح وبين جواز كون المنصوب على المدح نكرة بالنقل والاستعمال وبين جواز
ذلك فيما اذا كان المنتصب عنه معرفة كما في الاية والبيت الذي انشده وهو قوله • ويأوي الى نسوة عطل •
وشعثا مراضيع مثل السعالي • ليس كذلك قال التفتازاني والعامل المنع لانه بمنزلة الوصف وحسنها ان
يكون صفة للمنفي كما قيل لا اله قائما بالقسط الا هو ورده ابو حيان بان فيه الفصل بين الصفة والموصوف
باجنبي وهو المعطوفان اللذان هما الملائكة واولوا العلم وليسا معمولين لشيء من جملة لا اله الا هو بل هما معمولان
لشهد قلت الزمخشري استشعر ذلك فقال لا يبعد كونه صفة فقد رايناهم يتسعون في الفصل بين
الصفة والموصوف قال التفتازاني فاعتذر عن الفصل بالاجنبي من كل وجه اعني المعطوفين بما عرف من اتساعاتهم
في اللغة وتجويزهم في بعض المواضع ما يمتنع في القياس ويقل في الاستعمال لاغراض تتعلق بذلك مثل ما ذكرنا
من رعاية المنزلة وينبغي ان ايقاع هذا الاتساع بحيث يفضي الى الفصل بين ما هو بمنزلة اجزاء الكلمة الواحدة اعني
ما هو في صلة ان المفتوحة ولو سلم فلا خفا فانه بعيد غاية البعد فكان الانسب ان يقول نعم يبعد مكان لا يبعد
قال التفتازاني واما الاستبعاد من جهة ان نفي المعبود القائم بالقسط لا يوجب نفي المعبود فلا يتم التوحيد
بل ربما يتوهم على قاعدة مفهوم الصفة ورجوع النفي الى القيد اثبات معبود اخر غير قائم بالقسط فمدفوع بان
هذا الوصف مساو للموصوف لان كل مستحق للعبادة قائم بالقسط بالضرورة فنفيه نفيه لكن يتوجه المطالبة
بفائدة هذا الوصف ولا وجه للمدح في مقام النفي والجواب انها التعديل بعد التوحيد واستيعاب الشهادة
على الامرين قال ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم ومقصرين
ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا اقول اما كون الحال مقدرة في ادخلوها خالدين فواضح ضرورة
ان الخلود غير مقارن للدخول وتقدس مقارن فلذلك جعلت الحال فيه من قبيل المقدرة اي ادخلوها مقدرا خلودكم
واما امنين في الاية الاخرى فيمكن جعله من قبيل الحال المقارنة اي لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله في حالة الامن
المحقق ولا حاجة الى جعل الحال مقدرة نعم التحليق والتقصير بعد الدخول لا معه فالحال بالنسبة اليها مقدرة
واما المثال فلا داعي الى ادعاء كون الحال فيه محكية مع امكان جعلها مقارنة بان يكون راكبا زيد من زمن المضي المقارن
لزمن عامله قال وقال الزمخشري في قوله تعالى والبحر يمده من بعده سبعة ابحر في قراءة من رفع البحر هو كقوله

وقد

وقد اغتدي والطير في وكناتها • وجئت والجيش مصطف ونحوها من الاحوال التي حكمها حكم الظروف فلذلك
عريت عن ضمير ذي الحال اقول المصراع الذي انشده صدر بيت من معلقة امرئ القيس بحر • بمنجرد قيد
الاوابد هيكل • اغتدي اذهب غدوة والوكنات بضم الواو مع ضم الكاف او فتحها مواقع الطير بمنجرد اي بفرس
منجرد وهو اسم فاعل من انجرد في سيره اي مضى وقيل المنجرد القصير الشعر واراد بكونه قيد الاوابد انه لا يدعها
تنجو من اصطياده والهيكل من الخيل الطويل الضخم وظاهر كلامه ان الحال المذكورة لا تحتاج الى ضمير اصلا
من حيث شبهها بالظرف كما في قولك جئت وقت اصطفاف الجيش للقتال وغدوت وقت استقرار الطير في وكناتها
وخلاف المختار على خلاف ذلك فقال وتحقيقه انه اذا رجع الى معنى الظرف كان متضمنا للضمير اي جئت كائنا في
حال اصطفاف الجيش اذا قال وبه نظر للروم كان ظرف الزمان حالا عن الجثة والحال كالخبر فلا يصح كون امس
من قولك جاء زيد امس حالا كما لا يصح كونه خبرا لو قيل زيد امس قال ويجوز ان تقدر اي وبحرها اي وبحر الارض اقول
يريد الزمخشري ان الالف واللام اقيما مقام الضمير المضاف اليه لكن هذا الضمير الذي تكلف تقديره بهذه الطريقة
ليس عائدا الى ذي الحال وهو ما من قوله ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقول المص يريد به ان عود الضمير
الى الارض مشابه عوده الى ذي الحال في الاية وهو ما في الارض ليس بدافع للاشكال اعراب اسما الشرط
والاستفهام ونحوها اقول المراد بنحوها كم الخبرية قال واذا وقع اسم الشرط مبتدا فهل خبره فعل الشرط
وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره الخ اقول خبر المبتدا اما هو جملة الشرط باسرها لا الفعل
وحده وعلى القول الاخر الخبر هو مجموع جملة الجزاء لا الفعل وحده وعلى هذا يتاتى في مثل قولك من يقم فاني اكرمه
ان يكون جملة الجزاء في محل جزم لانها وقعت مقترنة بالفاء جوابا لشرط جازم كما قرره المص في الباب الثاني وفي محل
رفع لانها خبر للمبتدا عند هذا القائل فتثبت لها محلان باعتبارين واذا قلت من يقم اكرمه فجملة اكرمه لا محل لها
من حيث هي جواب لشرط جازم لم يقترن بالفاء ولها محل من الاعراب وهو الرفع من حيث هي خبر المبتدا على
هذا القول وبه يتجه مناقشة المص في رده على من ادعى كلامه في جملة انها ذات محل وانها لا محل لها كقوله
في فصل ما من حرف الميم من الباب الاول ولابي البقاء في هذه الاية اوهام متعددة اي في قوله بما كانوا يكذبون فانه
قال ما مصدرية وصلتها يكذبون ويكذبون خبر كان ولا عائد على ما ولو قيل باسميتها فتضمنت صلة الفصل
بين ما الحرفية وصلتها وكون يكذبون في موضع نصب لانه قدره خبر كان وكونه لا موضع له لانه قدر صلة ما
واستغنى الموصول الاسمي عن عائد هذا كلامه وقد علمت اندفاع اعتراضه الثاني بان الجملة قد يكون لها محل ولا محل
لها باعتبارين مختلفين على ان المص اعتذر عن اعتراضه هذا في الباب الثاني في اخر الكلام على الجمل التي لا محل لها
من الاعراب والله تعالى الموفق للصواب مسوغات الابتدا بالنكرة قال لم يعول المتقدمون في
ضابط ذلك الا على حصول الفائدة اقول يريد انهم لم يعتنوا بتعديد الاماكن التي تسوغ الابتداء فيها
بالنكرة وانما ذكروا ضابطا كليا لا يحتاج معه الى التعداد قال الرضي قال ابن الدهان وما احسن ما قال
اذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت وذلك ان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز
الحكم بحصول الحكم على شيء اولا قال ورأى المتاخرون انه ليس كل احد يهتدي الى مواطن الفائدة
فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لامور متداخلة اقول يعني ان المتتبعين للاماكن
الفائدة لم يخلوا عن قدح اما من جهة الاخلال واما من جهة ايراد ما لا يصح ايراده او لتعديد امور يدخل بعضها
في بعض فلا يحصل الامتياز المطلوب وقوله من مقل خبر مبتدا محذوف ومن للتبعيض ومقل مخل مخفوضان
على انهما صفتان لمقدر اي فمنهم بعض فريق اتصف بالاقلال والاخلال وبعض فريق اتصف بالاكثار وايراد ما لا يصح

اوتعبد امو متداخله ويحتمل ان يكون من بمعنى في نحو اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة او بمعنى الى نحو شممت
الريحان من داري من الطريق او بمعنى عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله والمتعلق في الكل محذوف والمعنى
على الاول ما احضروا في مرتين مختلفين او مرتين متكررين وعلى الثاني ما انتسبوا الى مرتين صفته كذا او مرتين صفته كذا
وعلى الثالث لم يخرجوا عن مرتين موصوف كذا او مرتين موصوفة بكذا قال فالاول نحو واجل مسمى عنده
اقول الكلام في جواز الابتداء في هذه الاية بالنكرة لحصول التخصيص بالوصف لكن وقع في الكشاف ان تقديمها
واجب لان المعنى واي اجل مسمى عنده تعظيما لشان الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم هذا كلامه
وظاهر ان هذا التعظيم مستفاد من الاستفهام المعتبر في مثل هذا المنكر كانه لغرابته وعظم زينته مما
يسأل ويستفهم عن حاله والاستفهام يقتضي صدر الكلام واما قوله تعالى ولدينا كتاب ينطق بالحق فغايته
الامر انه لم يقصد فيه هذا التعظيم وان كان الكتاب معظما في نفسه لانه ليس مقام التفرقة بين كتاب وكتاب فقصد
ههنا التفرقة بين الاجلين بل اجرى على ما هو السائر قال ولعبد مؤمن خير من مشرك اقول جرى المصنف
في ان المسوغ للابتداء بالنكرة في هذه الاية هو وصفها على ما هو مشهور متعارف عند القوم وسلك ابن الحاجب
فيما طرينا اخر مدعيا ان الصفة ليست هي المصححة هنا وانما مصححه كون هذه النكرة في معنى العموم واطال رحمه الله
في تقرير ذلك بما آثرنا ذكره على طوله لما فيه من الفوائد فقال ليس هذا من قبيل ما المصحح فيه الصفة في التحقيق
وانما هو من قبيل ما كانت النكرة في معنى العموم مثل قولهم تمرة خير من جرادة وسائر ان الصفة انما تكون مصححة
في الموضع الذي تقصد باسم الجنس واحد متميز بمجيء الصفة لتحصيل لذلك الواحد تخصيصا فتجعله لواحد
من الجنس الذي وصفه وهو مع ذلك قليل في الاستعمال لبقاء التنكير فيه ورب منكر من غير صفة اخص من
نكرة موصوفة وجه ضعفه انه اذا قيل جسم حي في الدار لحصول تخصيصه بالصفة فينبغي ان يصح رجل في
الدار لانه اخص منه بدرجات فاما اذا حصل ذلك فما قصد من التعميم فقد حصل ما في معنى التعريف قبل الصفة
فضاع اعتبار الصفة وصار سواء ان تقول كل رجل عالم عندنا فانه يصح لقائل ان يقول المصحح الصفة اذ التعميم
حاصل قبل مجيء الصفة واغنى عنها وانما جاءت الصفة لمعنى في التخصيص الخاص لا لتصحيح الابتداء والذي
يصحح لك ذلك بقاء التنكير في النكرة الموصوفة ان الصفة لا تخرج الموصوف عن حد قوله بل ما في التخصيص
الاحاد او في الاجناس وهو على حاله في الاحاد وقلت رجل صالح جاءني رجل ثم قلت عالم فانه يختص مع بقائه لو احد
مبهم على ما طرأ عليه واذا قلت الرجال ثم قلت العالمون فانه تخصيص مع بقائه عاما في العالمين واذا ثبت
ذلك علمت ان التعميم حاصل بغير الصفة واذا كان حاصلا بغير الصفة كان مجيء الصفة وانتفاؤها واحدا
على ما مثلنا في رجل عالم عندنا وان زعم زاعم ان مؤمن في قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك صحح الابتداء
بالنكرة وقرر ذلك بانه لو اسقط لم يستقم ذلك كما انه اذا اريد اسقط عالم من قولك رجل عالم في الدار لم يستقم
وهذا معنى التصحيح فهو غير مستقيم وجمع بين امرين مختلفين وذلك انا نعني بالتصحيح الذي لولاه لم
يصح الابتداء بالنكرة الذي لولاه لكان الكلام كذبا وما نحن فيه من هذا القبيل ولسنا نعني بالمصحح ذلك
الا ترى انا نحكم على الكلام بصحة الاعراب ثم نحكم بعد ذلك بكونه صدقا او كذبا كقول القائل العالم قديم
فهذا وان كان اعرابه مستقيما الا انه كذب كذلك ما نحن فيه فلم يكن هذا المصحح مصححا للابتداء بل مصححا
لصدق الكلام حتى لو جعلت الخبر ما يكون صدقا استقام مدلك على ان المساحة ثم ثابت الا من الكذب فلو
اسقطت كان قولك مستقيما من جهة الصدق لا من جهة الابتداء بل انك لو اخبرت عنه بخبر صدق صح
وليس الكذب مفسدا للاعراب ولا ماخوذا عدمه في صحة التعبير كما تقدم واذا وضح ذلك كان القول بان

منقول

للابتداء

ومما يوضح ذلك انك لو قلت كل رجل كافر في النار

هذ

مثل الصفة مصححة الابتداء كالقول بان كافر في قولك كل رجل كافر في النار مصحح للابتداء وقد وضح بطلانه
ثم او رد سؤالا وهو ان ما في الاية ليس من هذا القبيل بل هو صحيح باعتبار صحة الاخبار لا باعتبار الصدق
الا ترى انك لو اسقطته لم يستقم التعبير به صدقا ولا كذبا فانه يكون نحو من مضمونه عبد خير من عبد
وهذا من قبيل آخر والحاصل ان عبدا في ضمن مشرك في الجملة فاذا اسقطت الصفة وقدر الاخبار عن المشترك
بعينه وقيل عبد خير من عبد لم يستقم هذا الكلام اذ الفائدة فيه اصلا واجاب بان هذا من قبيل اخر كما
ذكر السائل ولكنه في الحكم كذلك يعني ولكن مصحح الاخبار حكمه كحكم مصحح الصدق لان الكلام ههنا وقع في
شروط المفردات وان المبتدأ مفرد وليس شرط الخبر في هذا المحل هذه الصفة وانما جاء الفساد من جهة
الاخبار على الاستقامة في الاخبار كما في الكذب وهو قولك كل رجل عالم خير من جاهل فكما لا يستقيم ان يقال المصحح
لهذا المبتدأ الصفة كذلك لانك لو اسقطتها لم يستقم الكلام فكذلك ما نحن فيه فكان كالكذب سواء والكلام
في شروط المفردات بعد الكلام في صحة التركيب الا ترى انك لا تقول لمن قال كان رجل خير من جاهل هذا فاسد
من جهة ان المبتدأ غير موصوف وانما تقول فاسد من جهة انك اخبرت بما لا يستقيم خبرا ولو قلت الاول لكان
فاسدا فانه يثبت لك انه يكون مبتدأ من غير صفة فيفسد القول بان المصحح الصفة فكذلك ههنا فلا فرق
فيما نحن فيه بين ان يكون المصحح للصدق وبين ان يكون لاستقامة الكلام في ان كل واحد منهما لا يقدح في صحة الابتداء
دونه لما قررناه لان الكلام في صحة كونه صدقا وكونه مستقيما ان يخبر عنه بعد اعتبار الكلام في صحة كونه مبتدأ
مبتدأ وان لم يكن بد من الخبر فمعنى ان مؤمن في قوله تعالى ولعبد مؤمن وما كان مثله لا يمكن دعوى ان تكون
الصفة فيه مصححة للابتداء بالنكرة ولنقتصر على هذا القدر من كلامه ففيه كفاية قال ومن ذلك قولهم ضعيف عاذ
بقرملة اقول القرملة واحد القرمل على زنة جعفر وهو شجر ضعيف بلا شوك ينفضخ اذا وطئ والمثل
على ما في الصحاح والقاموس يضرب لذليل عاذ بقرملة وانشد الجوهري لجرير كان الفرزدق اذ يعوذ بخاله
مثل الذليل يعوذ تحت القرملة يضرب هذا المثل لمن استعان بضعيف لا ينصره والمعنى ضعيف التجأ
الى مثله قال وقولهم شر اهر ذا ناب اقول هذا مثل يضرب في ظهور امارات الشر والمراد بذي الناب
الكلب اي شر عظيم حمل الكلب على الهرير اي النباح وكون المسوغ في هذا المثال هو الصفة المقدرة
كما ذكره المصنف ذهب اليه جماعة وصرح ابن الحاجب وغيره بان المسوغ كونها في معنى الفاعل قال في امالي
الكافية لما ذكر باب شر اهر ذا ناب وهو ان يكون المبتدأ في معنى الفاعل وشرطه ان يكون الخبر جملة فعلية
في معنى نفي عموم من نسب اليه الفعل واثباته لذلك المبتدأ كقولك شر اهر ذا ناب بمعنى ما اهر
ذا ناب الا شر وامر اقعده عن الخروج الا امر واعاجار ان يكون مبتدأ وهو نكرة لانه في معنى الفاعل والفاعل
يجوز ان يكون نكرة وان كان في المعنى محكوما عليه لما فيه من التخصيص فكذلك ههنا ووجه التخصيص في الفاعل
ان حكمه لما كان متقدما صار المحكوم عليه لا يذكر الا بعد تقرر الحكم في الذهن فلما تقدم العلم بالحكم صار
كالصفة في كونه متقدما عليه لكون الصفة لا فرق بينها وبين الخبر الا تقدم العلم بها دونه ثم جاز ان
يكون الفاعل نكرة مطلقا ولما كان هذا المبتدأ في معنى الفاعل جاز ان يكون نكرة هذا كلامه رحمه الله ويحتمل
كون مثل هذا المبتدأ في معنى الفاعل حتى يستفاد الحصر من وظيفة علم المعاني وقد قرره اهله بما هو
معروف قال وقد ركلك ذا المجاز اقول هذا بعض صدر من بيت يستشهد به النحاة والبيت
بتمامه قد ركلك ذا المجاز وقد ارى وابي ما لك ذو المجاز بدار ذو المجاز موضع بمنى كان به
سوق للجاهلية وقوله ابي بتشديد الياء مما تمسك به المبرد على جواز رد لام الاب عند الاضافة

ومحرم ما اقعده عن الخروج

الى الياء ولا تجري فيه للحمال ان يكون جمالاب لا مفرداً اذ قد سمع فيه جمع التصحيح كقول الشاعر: كرم لا تغير
الليالي، ولا اللأواء عن فعل الابينا، اللأواء الشدة يعني ان هذا الممدوح لا يترك الاقتداء بآبائه في فعل
المكارم وان حصلت له شدة قال والثاني ان يكون عاملة اما رفعاً نحو قائم الزيدان عند من اجازه اقول
يعني الاخفش والكوفيين واما جمهور البصريين فيمنعون مثل ذلك قال والصواب ان المثل لهذه المسئلة
نحو ضرب الزيدان حسن واما قائم الزيدان فليس مما نحن فيه وذلك لان الكلام في احد قسمي المبتدا وهو
المحكوم عليه لان هذا القسم هو الذي احتاج النحاة الى الاعتذار عن وقوعه نكرة اذ المحكوم عليه ينبغي ان
يكون معيناً فتعريفه هو المناسب لانه اذا تنكر فبشرط تخصص النكرة لتقرب من المعرفة فيسوغ الحكم
عليها واما القسم الآخر فيسمى المبتدأ وهو المحكوم به كالوصف في المثال المذكور فيشترط ان يكون نكرة
ولا يحتاج تعريفه كما نصوا عليه فلا حاجة في وقوعه مبتدأ الى ان يعلل بتخصيصه بالعمل كما ذكر المص قال او نصباً
نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك جاني اذ الظرف منصوب المحل بالمصدر او الوصف اقول لا ينبغي ايراد
المثال في هذا المقام فانه قد عاب على النحويين قولهم مبتدأ بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفاً من موصوف
وادعى ان الصواب الحكم على الموصوف المحذوف في مثل ضعيف عاذ بقرملة بانه المبتدأ ولا شك ان
اسم التفضيل في نحو افضل منك جاني صفة لمحذوف فيجب الصواب على رأيه ان يحكم على الموصوف المحذوف
فيه بانه المبتدأ لا على اسم التفضيل الذي هو خلف من الموصوف وكأنه نسي ما قدمه قريباً قال
وشرط هذا ان يكون المضاف اليه نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا
يبخل وغيرك لا يجود اقول لا حاجة الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتدأ نكرة فيغني ذلك
عن التنبيه على هذا الشرط وهل هذا الا بمنزلة ان تقول يشترط في الابتداء بالنكرة العاملة خبراً
ان يكون نكرة لا معرفة فيكون قد جعل صورة المسئلة شرطاً لها وهذا عين ما اسمعه على ابي حيان فيما يأتي
حيث قال ومن الغريب قول ابي حيان ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه موضع فجعل
صورة المسئلة شرطاً لها هذا كلامه ولسان الحال يقول لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا
فعلت عظيم قال والثالث العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو
طاعة وقول معروف اقول اذا امتنع نحو رجل عالم فاي اثر لعطفه على ما يجوز الابتداء به او عطف ذلك عليه
في تجويز ما كان ممتنعاً مع قيام المانع واما الآية فغير متعينة لذلك اذ يجوز ان يكون طاعة وقول معروف
خبر مبتدأ محذوف كما صرح به المص في اماكن الحذف من الباب الخامس المطلوبة منكم على انه لو سلم كون
ذلك مبتدأ فلا نسلم ان المسوغ العطف بل قصد التعميم جاني بمعنى خير من جزاه عند جماعة اي كل طاعة
وقول معروف امثل وهو ظاهر قال ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى اقول
في الكشاف قول معروف رد جميل ومغفرة وعفو عن السائل اذا وجد منه ما يثقل على المسئول او نيل
مغفرة من الله بسبب الرد الجميل او وعفو من جهة السائل لانه اذا رده رداً جميلاً عذره خير من صدقة
يتبعها اذى وصح الاخبار عن المبتدأ النكرة لاختصاصه بالصفة الى هنا كلامه وظاهره ان مصحح الابتداء
بالنكرة في المحلين الوصف اما في المبتدأ فظاهر واما في المعطوف فلما اشار اليه بان المعنى عفو من المسئول
عن السائل او مغفرة من الله او من السائل قال التفتازاني على انه لا يبعد القول بعدم احتياج المعطوف على
المبتدأ الى التعريف والتخصيص قال العاشر ان المعطوف على المبتدأ مبتدأ فيثبت له حكمه هذا
هو القياس لكن ابن مالك وجماعة جعلوا العطف من المسوغات وفيه ما مر والذي يظهر ان الزمخشري

مخالف لهم في ذلك ولا قالوا انهم لم يحتج الى جعل المصحح للابتداء بالنكرة اختصاصها بالوصف قال وليس
من امثلة المسئلة ما انشده من قوله: عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتي، فهل باعجب من هذا امرؤ
سمعا اقول الصبر حبس النفس عن الجزع والاصطبار ابلغ ولهذا اختاره الشاعر وشكوى الانسان
عبارة عن اخباره بسوء فعله ومن متعلق مفسر لعامل الجار والمجرور والمرفوع اي فهل سمع باعجب من هذا امرؤ
يريد ان اصطبار المظلوم وشكوى الظالم امر غريب يتعجب منه قال ابن الرومي: تشكي المحب وتشكو وهي
ظالمة، كالقوس تصمي الرمايا وهي مرنان، تشكي بضم حرف المضارعة اي تفعل بالمحب ما يقتضي ان يشكوها
ثم تشكو هي مع ظلمها كما ان القوس تصمي الرمايا بقتلها اياها من قولك اصميت الصيد اذا رميته فقتلته
وانت تراه ومع ظلمها تئن كما يفعله الشاكي المظلوم قال فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا التجرد مسوغ
كما قدمناه وكانه توهم ان التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة وقد اسلفنا ان التقدم انما كان لدفع توهم الصفة
اقول الظاهر ان قوله كما قدمناه وقوله وقد اسلفناه سهو فانه لم يقدم ذلك ولا اسلف في موضع من
هذا الكتاب وانما ذكره بعد قريباً في الامر الرابع من مسوغات الابتداء بالنكرة كما تراه الآن قال والرابع
ان يكون خبرها ظرفاً او مجروراً قال ابن مالك او جملة اقول لا يصح عطف جملة على قوله ظرفاً ولا على قوله مجروراً لان
ذلك يقتضي ان يكون مسوغه قائلاً ما ذكره ابن مالك ولا سبيل اليه فان ابن مالك لم ينقل ذلك قائلاً لا عن سيبويه
ولا نقله عنه احد من المعتنين بكلامه بل هو رأي ذهب اليه ابن مالك وقال ابو حيان لا اعلم هذا لغيره
فحمل كلام المص على ما ذكر يقتضي ان يكون التقدير هكذا والرابع ان يكون خبرها عند سيبويه ظرفاً او مجروراً او
جملة وجعل القول اعتراضاً لافادة تعيين الناقل وقد بان لك انه غير موجه فالذي ينبغي ان يقال ان قوله جملة
معطوف على محذوف والتقدير قال ابن مالك ان يكون خبرها ظرفاً او مجروراً كما ذهب اليه سيبويه او جملة
فالمعطوف المحذوف في المذكور قال نحو ولدينا مزيد ولكل اجل كتاب وقصدك غلامه رجل اقول هذا
نشر على ترتيب اللف المتقدم فقوله ولدينا مزيد مثال للخبر الذي هو ظرف وقوله ولكل اجل مثال لما هو مجرور
والمراد لما هو جار ومجرور وكثيراً ما يتوسعون في هذا الاطلاق وقوله قصدك غلامه مثال الخبر الذي هو
جملة قال وشرط الخبر فيهن الاختصاص اقول يلزم عليه اذا قلت عند رجل مال اذ الظرف مختص لتوهم
ان الاضافة الى النكرة تفيد التخصيص فالصواب ان يقال شرط الخبر في الظرف وشبهه ان يكون المجرور صالحاً
للاخبار عنه فيخرج هذا المثال ونحوه قال واقول انما وجب التقدم هنا لدفع توهم الصفة واشتراطه
هنا يوهم ان له مدخلاً في التخصيص اقول الاشارة بهنا اولاً الى المثال الذي ذكره وهو رجل في الدار والاشارة
بهنا ثانياً الى محل مسوغات الابتداء بالنكرة اي انما وجب التقدم في قولك رجل في الدار لما يتوهم من كون الظرف
صفة للنكرة لا خبراً عنها والتقدم دافع لهذا التوهم فوجب واشتراط تقدم ذلك في هذا المحل اي ذكر
الاشتراط في باب مسوغات الابتداء يوقع في خلل اذ يوهم ان التقدم له مدخل في التخصيص المسوغ
للابتداء بالنكرة وليس كذلك ومما يونس بهذا ان ابن مالك نص على جواز الابتداء بالنكرة المخبر عنها بظرف في نحو
نحو رجل عندي اذا كان ذلك جواباً للسؤال كان يقال لك من عندك فتقول رجل اي رجل عندي قال ولا يجوز
ان يكون التقدير عندي رجل لان مخالفة الجواب للسؤال ضعيفة والسؤال تقدم فيه المبتدأ وكانه رأى ان توهم
الصفة مندفع بمقارنة السؤال فلم يوجب التقدم وفيه بحث قررناه في شرح التسهيل قال والخامس ان يكون
عاماً اما بذاتها كاسماء الشرط واسماء الاستفهام او بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار واله مع الله
اقول اما المثال الاول فلا خفاء في وقوع النكرة فيه في سياق النفي فتكون عامة لا بذاتها ولكن لضرورة النفي

واقتضابه لذلك اما المثال الثالث فالنكرة ليست واقعة فيه بعد نفي صريح وانما وقعت بعد ما هو في معنى النفي اذ
الهمزة الداخلة عليها للانكار الابطالي فيقتضي انتفاء مدخولها فيجيء العموم واما ان النكرة في المثال الثاني وهو قولنا
هل رجل في الدار عامة فمنظور فيه لانها في سياق الاثبات وليس دخول الاستفهام الحقيقي عليها بالذي يوجب
كونها عامة وان قلت عد هذا المعنى في مخصصات النكرة التي يسوغ الابتداء بها مشكل اذ العموم ضد الخصوص
فكيف يصح ان يقال حصل التعميم تخصيص حتى ساغ الابتداء قلت هذا انما يرد على من قال ان النكرة لا
يبتدا بها الا اذا تخصصت بوجه ما والمص لم يقله وانما عد هذا في مسوغات الابتداء بالنكرة فليس وجه
التسويغ تخصيص النكرة حتى يرد ما قلت وانما الوجه فيه ان الاسم النكرة بسبب عمومه ماثل المعرفة من حيث
انه يصلح للمتعدد على البدل فساغ الابتداء به قال وفي شرح منظومة ابن الحاجب ان الاستفهام
المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امراة كما مثل به في الكافية اقول صرح بذلك
ايضا في اماليه على الكافية واعترضه الرضي بانه لو كان الحكم للتسوية ارجل في الدار ام امراة معرفة المتكلم
كون احدهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار ام امراة لعدم لفظة ام الدالة
على حصول الخبر عند المتكلم وعدم شيء اخر تخصص به المبتدا هذا كلامه وقد صرح قبل هذا بيسير
ان المسوغ في نحو هذه الامثلة وقوع النكرة بعد اداة الاستفهام وحكم هنا بانه لا شيء اخر تخصص
به المبتدا ونعلم انه لا عموم في شيء من ذلك ولو حلاه حا بدعيه المص من العموم في هل رجل في الدار ولا ادري
من اين جاء هذا العموم قال السادس ان يكون مرادا بها صاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من
امراة وتمرة خير من جرادة اقول جعل ابن الحاجب هذا من قبيل ما المصحح فيه معنى العموم وقرره بانه لما
فضل واحد من جنس على واحد من جنس علم انه لا خصوصية لمفرد منه على مفرد فيحصل الشياع وقد
مثل المص في حواشيه على التسهيل بقولهم تمرة خير من جرادة لما قصد به العموم قال وعلى هذا افتى ما
مام الرمدان مسوغان اقول يعني بهما ما قدمه اولا من كون النكرة عاملة وما ذكره هنا من كون النكرة في معنى
الفعل قلت لا غبار على رايه بلا امر اخر هذا ان وكون النكرة عامة لوقوعها في سياق النفي وقد اسلفنا انه
لا ينبغي عد ذلك في هذا الباب لان الكلام في المبتدا الذي هو محكوم عليه لا محكوم به والموصوف المذكور من الثاني
لا من الاول قال واما مسح الجمهور لنحو قائم الزيدان فليس لانه لا مسوغ فيه للابتداء اقول جرى على اسلوب
واحد وقد عرفت ان هذا ليس من قبيل ما يطلب فيه للنكرة شيء تعتريها من المعرفة حتى يبتدا بها لان ذلك انما هو
في المحكوم عليه كامر وهو محكوم به فكيف يطلب له ما يدنيه من المعرفة وحقه ان يكون نكرة فهذا الذي يقوله قال
والثاني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب اقول يعني
اشتراط مجموع الامرين والا فالوصف المعتمد يعمل في المرفوع مطلقا سواء كان للحال او الاستقبال او المضي
كما صرح به الرضي وغيره قال والعاشر ان تقع في اول جملة حالية كقوله سرينا ونجم قد اضاء فمذ
بدا محياك اخفى ضوءه كل شارق اقول سرينا سرنا ليلا واسرينا بمعناه وجاء في القران بهما جميعا
وبدا ظهر والمحيا الوجه واراد بكل شارق كل كوكب طالع كانه ماخوذ من قولهم شرقت الشمس اي طلعت ولا
اذكر الان من نص على ان ذلك يستعمل في غيرها من الكواكب قال وعلة الجواز ما ذكرناه في المسالة قبلها اقول
يعني ان الفائدة متحققة في ذلك اذ لا توجب العادة ان السرى لا يتم من مفارقة اضاءة نجم فحالا الاخبار بانه
وقع في هذه الحالة مفيد لما لم تكن العادة قاضية بتحتم وجوده فلاجرم كان الابتدا بالنكرة في مثل هذه
الصورة سائغا قال ومن ذلك قوله الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تزاني مدية بيدي اقول

الطروق

الطروق المجي ليلا والضمير المنصوب من يطرقها عائد الى الغنم اي ان الذئب يأتيها في الليل فلا تراه الا كذلك الا
في حين ما واما انا فاذا ذبحها دائما فهي تراني كل يوم في حال كون المدية بيدي يعني فانا اشد عليها من الذئب والمدية
الشفرة وهي السكين العظيم قال ومن روى مدية بالنصب فمفعول بحال محذوفة اي حاملا متمسكا ولا يحسن
ان يكون بدلا من الياء اقول بل يحسن ان يكون بدل اشتمال من ضمير المتكلم في تراني ولا مانع منه اذ الظاهر يبدل
من ضمير الحاضر عند الجمهور اذا كان بدل بعض كاعجبتني وجهك او بدل اشتمال كاعجبتني كلامك او بدل كل
مفيد للاحاطة نحو تكون لنا عيدا لاولنا واخرنا والرابط موجود في البيت قال ومثل ابن مالك بقوله تعالى
وطائفة قد اهمتهم انفسهم وقول الشاعر عرضنا فسلمنا فسلم كارها علينا وتبريح من الوجد خانقه اقول
عرضنا اي اعترضنا له وتصدينا او ظهرنا له من غير قصد او على سبيل العروض والتبريح الشدة والجهد
والوجد بفتح الواو الحزن وهذا المسلم كارها يحتمل ان يكون محبا شغله ما به من شدة الوجد عن الالتفات الى
غير محبوبه فكره رد السلام لذلك ويحتمل ان يكون محبوبا فكره رد السلام اما تخلقا بما فيه من شغف الحب المسلم
من سماع كلامه بحيث يرده واما خشية من ان يفطن لكونه محبوبا للمسلم والله اعلم قال ولا دليل فيهما لان النكرة
موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدرة في الاية اي وطائفة من غيركم اقول هذا عجيب فان ابن مالك لم يذكر
الاية والبيت على وجه الاستدلال بهما بل على جهة التمثيل وقول المص ومثل ابن مالك صريح فيه فاذن لا وجه
لقوله ولا دليل فيهما وكلام ابن مالك مستقيم نعم لو ادعى انهما متعينان للمعنى الذي ذكره اتجه الاعتراض على دعوى
التعيين بقيام الاحتمال قال ومما ذكروا من المسوغات اقول اخذ المص يذكر اشياء عدها من مسوغات
الابتدا بالنكرة مع انها لا تسلم من القدح ولم يتعرض لما ذكره الى مسلم او رده ابن مالك وغيره وهي وقوع النكرة
بعد لولا كقوله لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن للظعن اودى هلك والمقة الحب
واستقلت نهضت والظعن بفتح المعجمة وعين مهملة مفتوحة بمعنى السير وليس المسوغ فيما ساقه الامر العشرة
الى ذكرها فان قلت بل المسوغ هنا كون النكرة موصوفة بصفة مقدرة اي لولا اصطبار عظيم وهذا من جملة
العشر قلت ممكن ولكن المص سلم في حواشيه على التسهيل ما ذكره ابن مالك في ذلك ولم يتعقبه قال
وقولهم شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى اقول يوجد في بعض النسخ ثرى ذو المثلثة ومرعى مضبوطتين
بما يقتضي انهما منونان وليس كذلك قال ابن بري في رده لما ناقشه ابن الخشاب على مقامات الحريري اعلم
ان السجع في النثر ضرورة تضاهي ضرورة الوزن في الشعر من الزيادة والنقصان والابدال وغيره لكن الا
تراهم حركوا الساكن فيه جاء محركا في الشعر كقولهم في صفة ليالي الشهر ليلات دُرَع وكان قياسه دُرْع بسكون
الراء وانما حركوها اتباعا لقولهم ثلاث غرر وثلاث ظلم قلت ليس هذا من السجع في شيء اذ هو عبارة في العرف
عن تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد ولا تواطؤ فيما ذكره فلا سجع فيه ثم قال وحذفوا التنوين منه
كما حذفوه في الشعر فقالوا شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى فحذفوا التنوين من ترى ومرعى اتباعا لقولهم
ثرى لكونه فعلا انتهى كلامه قلت هذا ظاهر في المحافظة على السجع كما ذكر بخلاف الاول قال ووجه نظر
اما الاول فلان الابتدا بالنكرة فيها صحيح مثل مجيء انما اقول يعني قولهم انما في الدار رجل وهذا قدح في هذا
المثال الخاص ولا يلزم منه تطرق القدح الى تلك القاعدة المقررة الا ترى انها صادقة على مثل قولنا انما قام
رجل وللاحتمال الذي ابداه المص فيه مناقشة قال واما الثانية فلاحتمال رجل الاول للبدلية كقوله
وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت ويسمى بدل التفصيل اقول يعني ان رجل
من قولنا الناس رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته لا يتعين كونه مبتدا بل يحتمل ان يكون بدلا من خبر الناس

فيكون خبرا وح لا يكون تمام الكلام فيه نسه وهذا مشكل فان البدل اما هو مجموع المتعاطفين اه هذا من قبيل بدل الكل من الكل فان قلت فليكن بدل بعض ولا اشكال قلت يلزم الافتقار الى الضمير ولا حاجة الى ارتكابه حتى يقدر الرابط فان التركيب صحيح بدونه ولم نر بدل تفصيل ملفوظا معه بالضمير ولا محتاجا الى تقديره وذلك ابي كونه بدل كل فان قلت فاذا كان مجموع المتعاطفين هو البدل فارفع كل واحد من الجزئين قلت انه غير بدل على هذا التقدير قلت هو نظير قولهم الرمان حلو حامض فان المجموع هو الخبر وكل من الجزئين مرفوع فيحتاج الى عامل ولم يتحرر لي في ذلك جواب ارتضيه قال واحتال شهر الاول للخبر والتقدير اشهر الارض المطمئن شهر ونزى اي ذو نزاب وشهر نزى فيه الزرع وشهر ذو مرعى اقول ليس كما قال بل المتعاطفات كلها هي الخبر والالزم الاخبار عن الجمع بمفرد لفظا ومعنى وهو باطل وهذا من نمط ما تقدم له في البدل وقد يقال هو اطلاق مجازي من باب اطلاق الكل على الجزء واطلق كلا من البدل والخبر على جزئيه قال ووقع في كلام محمد بن حبيب وحبيب ممنوع الصرف لانه اسم امه اقول قال الوزير المغربي في تاريخ النحاة حبيب اسم امه عند اكثر الرواة ووجد بخط العلماء غير مصروف وبعضهم يصرفه بناء على انه اسم ابيه وكان عالما بالنسب واخبار العرب كثير الرواية اللغة موثقا في روايته وذكر ابو طاهر القاضي ان محمد بن حبيب صاحب كتاب المحبر ينسب الى امه وهي حبيب وانه ابن ملاعنة وكان ببغداد وتوفي لسبع بقين من ذي الحجة سنة خمس واربعين ومائتين بسر من راى وقال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد وقال ان حبيب اسم امه وقيل بل اسم ابيه فنقل الخلاف كالاول ولم اقتصر على القول بان حبيب اسم امه اما لانه قول الاكثر واما لانه لم يطلع على غيره والله اعلم

اقسام العطف

قال وشرط ابو حيان توجه العامل الى المعطوف اقول هذا اقتضى في قوله تعالى لا انفصام والذي يولد ما ولا مولود له يوله ان لا يكون صحيح لو ذُكر يعطوفا على والذي لم يجعله شرط العطف في اللفظ وهو امكان توجه العامل الى المعطوف فان العامل هنا وهو نفصار بالنا الفوقيه ولا يمكن عمله في ظاهر مذكر فتامله قال وقد يمتنع العطف على اللفظ والمحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال ما في الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله بدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدا اقول وعلى هذا فكل من لكن وبل ليست بعاطفة وانما هي حرف ابتداء وح يتجه الاعتراض على صاحب التلخيص ومن قبل كلامه من الشارحين حيث جعل نحو ما زيد شاعرا بل كاتب وما زيد ما عدا بل قائم من قبيل القصر بالعطف اذ لا عطف في هذا التركيب لا على اللفظ ولا على المحل فاعلمه وهو ظاهر قال وله عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان ظهوره ذلك المحل في الفصيح اقول منتقض بنحو رب امراة صالحة لقيت ورجلا صالحا فان هذا يجيز كثيرا مع انه عطف على محل لا يمكن ظهوره في الفصيح اذ لا يقال امراة صالحة لقيت بالنصب على ان يكون الاصل رب امراة ثم حذف الجار وقد صرح المصنف في حرف الراء وحسن تكلم على رب بانها اعرفت بجواز مراعاة محل مجرورها كثيرا وان لم يجز نحو مررت بزيد وعمرا الا قليلا قال وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني لانه لا يجوز مررت زيدا اقول ودعم الرضي ان المنصوب من قوله تعالى وامسحوا برءوسكم وارجلكم معطوف على محل المجرور بالباء ولا برد عليه ما ورد على ابن جني من ذلك المثال لجواز مسحت الراس في الفصيح للنزع نزعم رافضيه فان الرافضة قاتلهم الله مسح الرجلين في الوضوء تمسكا بقراءة وارجلكم بالجر وبردون قراءة النصب اليها بالتاويل كما فعل الرضي والمعلوم قطعا من فعل النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يغسل رجليه في الوضوء وانه لم يقتصر قط الا على الخفين فيكون ذلك مؤيدا لحمل الارجل في قراءة النصب معطوفة على المغسول وفي قراءة الجر يحمل عليها اما بطريق الخفض على الجوار او غير ذلك مما مر وستقف عليه في اواخر الكتاب ان شا الله تعالى قال بدليل قوله فانا تجد من دون

عدنان والداء ودون معد فلتزعك العواذل اقول فلتزعك اي فلتكفك ثم قال وزعته ازعه وزعا اي كففته والعواذل اللائمه اللوام يحتمل ان يكون المراد الاناث فيكون جمع عاذله صفة امراة ويحتمل ان يكون المراد الذكور او ما هو اعم فيكون جمع عاذله صفة جماعة ومراد الشاعر انك ان لم تنتسب الى عدنان فلتكفك العواذل عن الفخر بالنسب فانه لا افتخار بذلك الا من اهل الجنة قال واجاز الفارسي في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا لعنة ويوم القيمة ان يكون يوم القيمة عطفا على محل هذه اقول هذا الظاهر فيما ادعاه من انه لا يقتصر مراعاة الموضع على ما يكون العامل في اللفظ زائدا لان المعطوف عليه محله في الاية المذكورة مجرور بحرف غير زائد لكن هنا بحث وهو ان الدنيا ان اريد بها الازمنة السابقة ليوم القيمة فلا اشكال في عطفه عليها لان كلا منهما زمان وان اريد بها هذه الدار من حيث هي ظرف مكان فكيف يصح العطف مع اختلاف الطرفين وفي الكشاف ما يقتضي منعه فانه قال في تفسير قوله تعالى لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين فان قلت لم عطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن قلت معناه وموطن يوم حنين او في ايام مواطن كثيرة ويوم حنين ويجوز ان يراد بالمواطن الوقت فحمل الحسن انتهى وفي الانتصاف قال رحمه الله لا مانع من عطف ظرف الزمان على المكان كعطف احد المفعولين على الآخر تقول ضربت زيدا وعمرا يوم الجمعة وفي المسجد كما تقول ضربت زيدا وعمرا مع انه لا بد من تغاير المتعلقين الواقعين بالمفعولين فانك اوقعت الضرب بزيد اليوم وعمرا غلام مشكك في ان المعلقين متغايران والظرفان لذلك والفعل واحد في الصناعة معنى في الاية ان يكون كل واحد من الظرفين على حاله وقال بعض الفضلاء جوز بعضهم عطف الزمان على المكان وكلام الزمخشري موذن بانه غير جائز ويحتمل ان يريد انه لا يجوز عطفه عليه هنا اي في هذه الاية وذلك لان مواطن مجرورة بفي ويوم منصوب على الظرفية فلو عطف يوم عليها لجر قلت هذا ممنوع فان العطف هنا على المحل لا على اللفظ فوجود في اولا عدمها سواء كما مر في كلام الفارسي قال هذا الفاضل ويحتمل ان يريد انه لا يجوز مطلقا وانما لم يجز اما باعتبار ان الفعل يقتضي لظرف الزمان اقتضاءه لظرف المكان مرتبطا بهما بدون الواو فلا يجوز جعل احدهما تابعا للاخر ولا يعطف عليه كما لا يعطف المفعول فيه على المفعول به ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شيء من ذلك واما باعتبار ان ظرف الزمان ينتصب على الظرفية مطلقا بخلاف ظرف المكان فانه يشترط فيه الابهام فلما اختلفا في هذا المعنى لم يجز عطف احدهما على الآخر واما باعتبار ان اكثر الاستعمال وارد على عطف الزمان على الزمان والمكان على المكان ولم يرد عطف الزمان على المكان الا ترى انك لو قلت ضربت زيدا في الدار يوم الجمعة صحيح كلامك ولو قلت ضربت زيدا في الدار ويوم الجمعة خرجت عن قانون كلام العرب قال ولحان النحاة البغداديون تمسكا بقوله منفتح صفعة شواء او قدير معجل اقول هذا بعض بيت لامرئ القيس وقد مر انشاده بتمامه والكلام عليه في ترجمة ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة قال وقد مر جوابه اقول حيث احال في الترجمة التي اشرنا اليها هذا البيت وهي ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة والجواب الذي ذكر ثم قال هو ان يكون الاصل او طابخ قدير ثم حذف المضاف وابقي جر المضاف اليه كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة بالخفض او انه عطف على صفعة ولكن خفض على الجوار او على توهم ان الصفعة مجرور بالاضافة قال ولا اسا في شيا هنا كما على الاول من التقدير مخرجه قال ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب الاسم اقول تصدق هذا الخفاء بما اذا كان الاسم مبنيا نحو ان هذا وزيد ذاهبان وبما اذا كان معربا اعرابا تقديريا نحو ان موسى وزيدا قائمان فان الاعراب في كل منهما خاف لا ظاهر اذ هو في الاول محكوم به للمحل وفي الثاني مقدر لا ملفوظ قال وحجتهما قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون الاية اقول يعني قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من امن بالله واليوم الاخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون

جواز عطف الظرفين على الظرف على المكان خلافا للزمخشري

لا يعطف المفعول به على المفعول ولا المفعول على الفاعل ولا المصدر على شيء من ذلك

فالصابئون معطوف على المحل قبل اتيان خبر ان وهو من آمن الخ قال وشاهد له قوله حليلي هل طب فاني وانتما
وان لم تبوحا بالهوى دنفان اقول يريد هل عندكما طب اى معرفة بعلاج الداء وهو بالطاء المهملة مثلثة الحركة
وان لم تبوحا اى تكشفا جهرا والدنف بفتح الدال المهملة وكسر النون وبالفا المريض مرضا ملازما قال وشاهد
له قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فانى وقيار بها لغريب اقول البيت لضابى بن الحارث البرجمي بضم الموحدة
والجيم وضابى بالضاد المعجمة والهمزة بعد الموحدة مكسورة بهمز وقبل هذا البيت قوله دعاك الهوى والشوق
لما ترنمت هتوف الضحى بين الغصون طروب تجاوبها ورق الحمام بصوتها فكل لكل مسعد ومجيب الترنم ترجيع
الصوت هتوف كما في فعول من الهتف الصوت بالصوت في وقت الضحى والهتف الصوت يقال هتفت الحمامة اذا صوتت والطروب الكثير
والورق جمع ورقاء وهي الحمامة التي لونها بياض الى سواد والاسعاد الاعانة وقيار اسم جمل له او غلام او فرس وقيل
المراد اسناد الوصف اى اسود كالقار وقال جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء لا مرتبط الا الضمير ولا
ضمير في قوله فاني وقيار بها لغريب يعود الى من فما وجه قلت المعنى من يك بالمدينة مقيما فلست على صفته فاني
وقيارا بها غريبان قال المسئلة الرابعة اعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفع او وعمرا بالنصب منعهما الحذاق
لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بان او منونا او معرفا اقول المنع مذهب سيبويه والجمهور
بتعليل المصنف بما ذكره بل معناه انك لو اعملت المصدر في التابع المذكور رفعا او نصبا لزم اعماله مع كونه غير محلا بال
ولا منون والمضاف معموله الذى هو هنا تابع فان دان هذا مراده اشكل نحو اعجبني ضرب زيد عمرا فان المصدر
عمل في المفعول مع فقد الثلاثة والقول بمنع ذلك مقطوع ببطلانه فتامل فاذا اراد فلم يتضح لي مقصوده والله اعلم
قال واجاز بعضهم يعني الكوفيين وجماعة من البصريين وهو رأى ابن مالك قال في التسهيل في باب اعمال المصدر
ويتبع مجروره لفظا ومحلا وظاهره الامر جواز مراعاة المحل في جميع التوابع وعموده الكوفيين وبعض البصريين
كما مر ومذهب سيبويه وعزى للمحققين الى المنع مطلقا وفصل ابو عمرو فاجاز في العطف والبدل ومنع التوكيد
والنعت قال ابن هشام والظاهر الجواز قال وقوله قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا اقول هذا
هرتت ثنا ... باتجدد ذا هرتت بلسر الواو واجبت وتمهيد الامور تسويتها واصلاحها والمجد الكرم وقيل
الشرف والسودد السيادة والمصدر الذى هو تمهيد مضاف الى المفعول اى من تمهيد كل مجدا وسوددا قال
وجوز الزمخشري كون الشمس معطوفا على محل الليل وزعم مع ذلك ان الجعل مراد به فعل مستمر في الازمنة لا الزمن
الماضي بخصوصيته مع نصه في مالك يوم الدين على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته اذا حمل على الماضي
في ان اضافته محضة اقول حاصله انه ناقض حيث ادعى كون اضافة جاعل محضة واثبت له العمل مع ذلك وانما
يتمحض الاضافة حيث يمتنع الاعمال فاسم الفاعل بمعنى الماضي وجوابه اما اولا ان من الاضافة المحضة والعمل
والعمل تنافيا الا ترى ان المصدر المضاف الى الفاعل فلا اضافته محضة ويحكم مع ذلك اعماله في المفعول كقولك
اعجبني ضرب الامير اللص واذا ثبت ذلك فللزمخشري ان يقول جعل اضافة محضة حملا على اسم الفاعل بمعنى الماضي
واعمل حملا على اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال لان الغرض كونه مرادا به الزمن المستمر والمنافاة بين الامرين
لما قررناه هل اكثت رايت من علم في دفع التناقض طاقا ان احرام يعلم ويعجب بهذا البلاد على ما هو قريب
منه في شرح الكشاف للطيبي فلو رد كلامه برمته ليحيط به علما قال فصل انه بعد ما قال الزمخشري في قوله
تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا كلى في مالك يوم الدين فلنذكر الآن نبذا من الكلام في عمل اسم الفاعل
والمفعول لينفع في التناقض عن كلامه اعلم ان عملهما مشروط بمشابهتهما للفعل معنى ووزنا وذلك لكون المفعول
به اجنبيا عنهما ويحصل هذا الشرط اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المقيد للاستمرار لانها اذن

بحسبانا

بيانه ان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما
صلاحيته للحال والاستقبال فظاهر واما صلاحيته للاطلاق المقيد للاستمرار فلان العادة جارية بهم اذا
قصد والاستمرار يعبرون عنه بلفظ المضارع لمشابهته للاسم الذى اصل وضعه الاطلاق كقولك زيد يؤمن
بالله ويسخو بموجوده اى هذه عادته فاذا ثبت ان اسم الفاعل والمفعول يعملان في الاحوال اذا كانا باحد هذه
المعاني الثلاثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي لفظية لان كون الاضافة لفظية مبني على العمل ولهذا ابنية المبالغة
لما كانت للاستمرار واما اذا كانا بمعنى الماضي فاضافتهما محضة لانهما لا يوازنان الماضي فلم يعملا عمله هذا من حيث اللفظ
واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو جاء زيد امس فيصح
ان يتخصص المضاف به تخصص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بملكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله
والمستقبل مترقب لم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه حتى يتعين المضاف بها او يتخصص واسم
الفاعل او المفعول المستمر يصح ان تجعل اضافته محضة كما يصح ان لا تكون كذلك وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار
ملابسة المضاف للمضاف اليه يصح تعينه او تخصصه به ولا سيما اذا كان معنى الاستمرار في الفعل غير وضعي فان
وضعه على الحدوث قال سيبويه تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله ضاحبك اى المعروف
بضربك كما تقول بزيد شبيهك اى المعروف بشبهك فاذا قصد هذا المعنى لم تعمل اسم الفاعل في محل المجرور به
نصبا فالى صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحب بصحب فلا يقدر كأنه جامد واذا تقرر هذا فاعلم
ان ما ذكر في مالك يوم الدين من ان اضافته بمعنى الاستمرار جعله وصفا له ههنا من انها لفظية مبني على ما
قررناه من الكلام وذلك لانا اذا نظرنا الى كون اسم الفاعل بمعنى الاستمرار ومشابهتها للمضارع كذلك فاضافته لفظية
واذا نظرنا الى ان استمراره يصح تخصيصه وتعيينه وقلنا انه بمعنى المعروف بذلك فاضافته معنوية فتقرر
اخر بهذا ان يقول اسم الفاعل المضاف اذا كان بمعنى الماضي فقط كانت اضافته حقيقية لانتفاء المشابهة اللفظية
التي هي جزء العلة في اعمال اسم الفاعل واذا كان بمعنى الحال او الاستقبال فقط فلو اضيف غير حقيقية لوجود
المشابهة التامة المقتضية للعمل واما اذا كان بمعنى الاستمرار ففي اضافته اعتباران احدهما انها محضة باعتبار
معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار يرتج صفة المعرفة ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال والا
وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه الى ههنا انتهى المقصود من كلامه واما ما اورده في صدر
المقدمة فهو من كلام الرضي بغالب حروفه وما ذكره في خاتمة تعريض الاخير غريب مما اوردته اولا وكنت اظن ان
احدا لم يعلمه قبل وماسه التوفيق قال وانا قوله وقد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا اقول
يحتمل ان يكون هذا مشطورا واحدا من وافي الرجز متفرعا ويحتمل ان يكون بيتين من مشطور السريع الموقوف والافلاس
مصدر افلس الرجل اذا صار ذا فلوس فقال اخبث الرجل اذا صار اصحابه خبثا واقطف
اذا صارت ابله قطوفا ويحتمل ان يراد به انه صار الى حال يقال فيها ليس معه فلس والليان المطل يقال لواه بدينه ليا
وليانا اذا مطله قال ذو الرمة تريدين لياني وانت مليئة واحسن يا ذات الوشاح التقاضيا كذا في الصحاح
قال ولا يدخل في المفعول لكن من موافقته لعامله في الفاعل اقول يريد المفعول له الذى لا لام معه والمانع وجود
اللام لا اشتراط هذا الشرط اجماعا كقولك اكرمتني يا زيد لحضوري بين يديك على ان من النحاة من لا اشترط ذلك
مع حذف اللام قال الرضي وهو الذى يقوى في نفسي واستدل بما في نهج البلاغة من قول امير المؤمنين علي كرم الله
وجهه فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية وانجازا للعدة والمستحق للسخط ابليس والاعطاء هو الله
حال الامن المفعول لان استتماما يكون حال الامر الفاعل ولا بعطف حال الفاعل على حال المفعول قال وشملت من

بأحمد اباد عمرها الله على الآباد عن وجه قول صاحب المدارك في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت
لا اجد ما احملكم عليه تولوا واعينهم تفيض من الدمع حزنا الا يجدوا ما ينفقون مفعول له هذا مع الاختلاف في الفاعل
اذ فاعل تفيض ضمير الاعين وفاعل الحزن القلوب او اصحابها فاجبته بان تفيض اعينهم في معنى يبكون فاما ان
يجعل الفعل المعلل هذا المذكور مراعى فيه هذا المعنى او يجعل محذوفا تدل عليه هذه الجملة المذكورة اي تولوا
واعينهم تفيض من الدمع يبكون حزنا فالاتحاد موجود على كلا التقديرين هذا ان التزمنا صحة هذا الشرط
والا فلا اشكال قال وشرطه امكان صحة دخول العامل المتوهم اقول حمل بعضهم على هذا قول الشاعر
ركائب يبغون في تلك الذرى · ان باشروا العيوق والدبرانا · اي حاشوا العيوق والدبران والعيوق
نجم احمر مضي في طرف المجرة الايمن يتلو الثريا والدبران خمسة كواكب الثور وهو من منازل القمر قال وقول
· ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل · ان لم يكن للهوى بالحق غلابا · اقول الحازم هو الضابط لامره الآخذ له بالثقة
والشهم الجلد الذكي الفؤاد والمقدام الكثير الاقدام على العدو والبطل الشجاع يعني هذا الشاعر ان الانسان
ان لم يحكم الحق في نفسه بحيث يكون هواه مقهورا مغلوبا به اما او في اكثر الاوقات فلا يعد حزمه وشهامته وشجاعته
قال وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في اخيه المجزوم اقول حمله على الجر من جهة تشاركهما في الاختصاص
بعامل خاص لا يكون لنوع آخر قال فان معنى لولا اخرتني فاصدق ومعنى ان اخرتني اصدق واحد اقول
وقد يستشكل هذا بان المتضمن للطلب والشرطية لا دلالة عليه فكيف يجعل معناهما واحدا ويجاب
بان الشرطية وان لم يدل عليه وضعا لكن المقام يدل عليه كذلك ان التصدق والصلاح لما كانا محبوبين مطلوبين
وعلقا على التأخير الذي هو بيد المختار كان ذلك موهما لطلب العبد تأخير ربه اياه ليتبع التصدق والصلاح
المقتضيان لحصول السعادة الابدية وهذا كما تقول يا رب ان وفقتني عملت صالحا فيكون مشعرا بطلب التوفيق
من هذه الحيثية كانت الشرطية المذكورة في معنى التحضيضية قال وقول الجميع في قراءة الاخوين من يضلل الله
فلا هادي له ويذرهم بالجزم اقول المراد بالاخوين حمزة والكسائي وهذا اعتراف منه بان الجماعة كلهم
قائلون بان الفاء وما بعدها في محل جزم وهو مناقض بان ما قاله هو بعينه تقدم ان ما بعد الفاء في محل جزم خارج
عما عليه قال ورده ابن الشجري بانا لا نسلم ان الجزم في نحو ان تأتني اكرمك باضمار الشرط فليست الفاء هنا وما بعدها
في موضع جزم لان ما بعد الفاء منصوب بان مضمرة وان والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم
ما بعدهم فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم ويلتبس بين المتعاطفين شرط مقدر اقول فلا يجعل ان والمصدر
معطوفا على مصدر متوهم حتى يكون من عطف المفردات فلا يمكن تقدير الشرط بل يقولان ان هذا المصدر المسبوك
من ان وصلتها مبتدأ خبره محذوف والجملة جواب شرط مقدر اي ان اخرتني فتصدقي ثابت واكن فالفاء حينئذ
رابطة الجواب واكن معطوف على محل الفاء وما بعدها كقول الجميع في فلا هادي له ويذرهم وقد اسلف المص الاشارة
الى شيء من كلامه هنا في الباب الثاني عند كلامه على الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب واسلفنا الكلام
عليه هناك قال ويأتي القولان في قول الهذلي · فابلوني بليتكم لعلي · اصالحكم واستدرج نويا · اقول تقدم
الكلام على هذا البيت في المحل المذكور آنفا والمراد بالقولين قول سيبويه والخليل وهو العطف على المعنى وقول السيرافي
والفارسي وهو العطف على المحل والفاء مقدرة اي فعلي ولا يتأتى لي هنا الرد عليهما فان هذا موضع الجملة بالاصالة
وليس ثم مفرد معطوف على مفرد قال وقيل سكن لتوالي الحركات كقوله كلمتني جابي بامركم وتشعركم اقول
هذا القول احسن الاقوال ولا حرج في تخريج البيت عليه وما عداه من الاقوال ليس بطائل فلا سبيل اليها
الا فلام على تخريج القرآن عليه قال واما المنصوب فمثاله قال الزمخشري في قوله تعالى ومن وراء اسحق

يعقوب

يعقوب ممن فتح الباء كانه قيل ووهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب على طريقة قوله · مشائيم ليسوا
مصلحين عشيرة · ولا ناعب الا ببين غرابها · اقول هنا سؤالان احدهما ان المناسب ان يقال فوهبنا
لها بالفاء والاتيان بضمير المؤنث اذ المناسب في الاية فبشرناها باسحق ومن وراء اسحق يعقوب فيكون قوله
فبشرناها في معنى ووهبنا له ووجه تخصيصها بالبشارة ان النساء اعظم سرورا بالولد من الرجال او انها
لم يكن لها ولد وكان لابراهيم عليه الصلاة والسلام ولد من غيرها وهو اسمعيل وقد رايت بالديار المصرية نسخة
من الكشاف معتمدا عليها ووهبنا لها بضمير المؤنث ورايت بعد البلاد نسخة اخرى من الكشاف صحيحة
فيها ووهبنا له بضمير المذكر ولم ار الفاء ثابتة في نسخة من النسخ السؤال الثاني ان الزمخشري لم ينشد البيت
بتمامه وانما قال على طريقة قوله ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب وظاهر كلام المص انه انشده بكماله ووجه تشبيه
الاية بالبيت انه قدر في الاية فوهبنا له اسحق ثم عطف عليه قوله يعقوب كما ان الشاعر قدر انه قال ليسوا
بمصلحين فقال ولا ناعب فقد جعل فيهما المعدوم موجودا قال بعضهم وامتازت الاية على البيت باشتمالها
على تقدير الموجود معدوما ايضا يريد ان الباء موجودة وقدر عدمها وهذا البيت المذكور من ابيات للاحوص
الرياحي وقبله · ولست بيربوع الى العقل حاجة · ولا دنس تسود منه ثيابها · فكيف بنوكى مالك ان كفرتم
لهم هذه ام كيف بعد خطابها · مشائيم البيت ويروى بشوم مكان ببين والنعيب صياح الغراب
والنوكى الحمقى جمع انوك قال وقيل هو مجرور عطفا على باسحق او منصوب عطفا على محله ويرد الاول انه
لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف في المجرور كمررت بزيد واليوم عمرو اقول يعني انه جر عطفا على اسحق
من قوله باسحق ورد هذا القول ولم يرد القول بكونه منصوبا بالعطف على المحل كانه من قبيل المرتضى عنده وفيه
نظر لان من شرط العطف على المحل امكان ظهوره في الفصيح كما مر والمحل هنا لا يظهر في الفصيح اصلا فحذف الجار من مثل
هذا او نصب المجرور بعد حذفه مقصور على السماع وقد يقال انما سكت المص عن رد هذا القول اتكالا على فهمه
مما مر اولا واما القول الذي رده بامتناع الفصل بين العاطف والمعطوف في المجرور فلم يسبق له تنبيه
عليه فلهذا خصه بالذكر قال واما المعطوف فعلا فكقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا حملا على معنى
ودوا ان تدهن اقول قد مر في الكلام على لو تخريج ذلك على وجه حسن يندفع به ارتكاب العطف على المعنى وذلك
بان يجعل يدهنوا منصوبا بان مضمرة والمسبوك منها ومن صلتها معطوفا على المصدر المسبوك من لو تدهن
بناء على ان لو تقع مصدرية قال وقيل في قراءة حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب
انه عطف على معنى لعلي ابلغ وهو لعلي ان ابلغ فان خبر لعل يقترن بان كثيرا نحو فلعل بعضكم ان يكون الحن
بحجته من بعض اقول الحمل للحديث المذكور وهو مطلق الاقتران بان لا مقيدا بالكثرة ولا شك في ان ذلك
كثير فقد ورد في بعض طرق الحديث المذكور لعل بعضكم ان يكون ابلغ من بعض وقال عليه الصلاة والسلام
لسعد وما يدريك لعلك ان تخلف حتى ينتفع بك اقوام ويضر بك آخرون وقال عليه الصلاة والسلام في
الحسن ان ابني هذا سيد ولعل الله ان يصلح به بين فئتين وفي بعض طرق حديث الملاعنين لعلها ان
تجيء به اسود وفي حديث القبرين اللذين مر بهما رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخذ جريدة رطبة فشقها
نصفين وغرز في كل قبر واحدة فقالوا يا رسول الله لم فعلت هذا فقال لعله ان يخفف عنهما ما لم ييبسا وفي
حديث الرجل الذي ولدت امرأته غلاما اسود وانكره فقال له النبي صلى الله عليه وسلم هل لك من ابل قال نعم
قال فما الوانها قال حمر قال فهل فيها من اورق قال نعم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فانى ذلك قال لعله يا رسول الله
ان يكون نزعه عرق فقال له النبي صلى الله عليه وسلم وهذا لعله ان يكون نزعه عرق وفي صحيح مسلم في حديث الجاعي

ام قبل

وقد سلف الكلام عليه

التي اصابت الناس بغزوة تبوك واذن لهم النبي صلى الله عليه وسلم في نحر نواضحهم لما استاذنوه فقال عمر يا رسول الله
ان فعلته قل الظهر ولكن ادعهم بفضل ازوادهم ثم ادع لهم عليها بالبركة لعل الله ان يجعل في ذلك وفيه ايضا في احاديث
الحج عن مطرف قال بعث الي عمران بن حصين في مرضه الذي توفي فيه فقال اني محدثك باحاديث لعل الله ان ينفعك بها
بعدي وفيه في الاحكام عن عائشة رضي الله عنها قالت هذه اليتيمة التي تكون عند الرجل لعلها ان تكون قد شركته
في ماله حتى في العذق وفيه ايضا في الاحكام عنها رضي الله عنها قالت نزلت في المراة تكون عند الرجل فلعله ان لا يستكثر منها
وفيه ايضا في حديث المراة المعترفة بالزنا قالت يا رسول الله لم تردني لعلك ان تردني كما رددت ماعزا ومن شواهد
ذلك قول الشاعر لعلك يوما ان تلم ملمة ● عليك من اللاي يدعنك اجدعا ● الاجدع بالجيم والدال المهملة المقطوع
الانف او اليد او الشفة وهو هنا كناية عن الذليل ومنها قول عمر بن ابي ربيعة اُقُصُّ عَلَى اُخْتَيَّ بَدْءَ حَدِيثِنَا ●
وما لهما من ان تَعْلَمَا مُتَأَخَّرُ ● لعلهما ان تبغيا لك حاجة ● وان ترحبا سرا بما كنت احصر ● وقول الاخر
لا تهين الفقير علك ان ● تركع يوما والدهر قد رفعه ● قال وحمل اسم عطف على الاسباب على حد ● للبس عباءة
وتقر عيني ● اقول يعني انه يحمل ان يكون اطلع منصوبا بان مضمرة والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوفا
على المصدر المتقدم اي لعلي ابلغ الاسباب فالاطلاع فلو قرئ حذف الى السبعة وقد اشار المصنف الى ما على الصواب
بالواو لا بالفاء وقد مر الكلام عليه قال واما في المرجاة فقد قيل في قوله تعالى ومن اياته ان يرسل الرياح مبشرات
وليذيقكم انه على تقدير ليبشركم وليذيقكم اقول يحمل المفرد وهو مبشرات على معنى مركب وهو ليبشركم ثم عطف
عليه مركب اخر قال واما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على تقاتلونهم او على القطع بتقدير او هم يسلمون
اقول قال ابن الحاجب في اماليه للرفع وجهان احدهما ان يكون مشركا بين تقاتلونهم في العطف والاخر ان يكون جملة
مستقلة معطوفة على الجملة قبلها باعتبار الجملة لا الافراد وتقاتلونهم فيه معنى الامر وان كانت صيغته صيغة
الخبر ولا يستقيم ان يكون مجردا عن معنى الامر لانه يؤدي الى ان لا ينفك الوجود عن احدهما لصدق الاخبار ونحن
نرى الوجود ينفك عنهما ولا يسوغ ان يمتنع لما يؤدي اليه من الشك وذلك في حق العالم باطل لانا على يقين من علم
ان او في لاحد الامرين اذا كان المخبر عنه لا ينفك عن احدهما وليس ذلك عن شك بل عن قطع انه كذلك كقولك
الجسم اما ان يكون ساكنا او متحركا وكذلك ما اشبهه مما يلزم ان يكون على احد الامرين في عقليته او وجوده وانما يلزم الشك
في الاخبار عن امر معين في الوجود وقع او سيقع على احد امرين فههنا قد يتوهم لزوم الشك من المخبر كقولك
زيد اما مريض او معافى واذا ثبت ان تقاتلونهم في معنى الامر فيسلمون اما في معنى الامر فيتضح المعنى ويكون المعنى
الواجب اما القتال منكم واما الاسلام منهم وهذا واضح وعلم ان الاسلام لا يسقط عنهم بالقتال من المسلمين
من دليل اخر واما ان يكون يسلمون في معنى الخبر فيكون المعنى الاخبار بان احد الامرين لا ينفك عنه الوجود واما وجوب
القتال منكم او حصول الاسلام منهم قال ومثل ما تاتينا فتحدثنا بالنصب اي ما يكون اتيان فحديث ومعنى هذا
نفي الاتيان فينتفي الحديث او ما تاتينا محدثا وفي الحديث فقط حتى كانه قيل ما تاتينا محدثا الخ اقول
جعل الرضي المعنى الاول هو القياس ولا باس بسوق كلامه برمته لما اشتمل عليه من الفوائد قال ومعنى النفي في
ما تاتينا فتحدثنا ان تاتنا فما تنفي الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا هذا هو
القياس وذلك لان فاء الجزاء قياسه ان يجعل الفعل المتقدم عليه الذي هو غير موجب موجبا ويدخل عليه كلمة ان
ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاء كما تقول في قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ان تطغوا فيحل الغضب
حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان اي ما يكون اتيان بعده حديث وان حصل
مطلق الاتيان وهذا المعنى ليس في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه هذا انما

انتصب

انتصب في هذا تشبيها لفاء السببية واما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان قولك ان ايتني فحدثني
بالعطف في المعنى لقولك ايتني فلا تحدثني بل انما تعطي هذه الفائدة معنى فاء العطف الصرف لانها عاطفة للاسم على الاسم
نحو ما جاء منك اتيان فحديث على ما يؤولون به هذا المنصوب واما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تاتيني فتحدثني
بالرفع فيكون النفي في الموضعين شيا واحدا وانما على المعطوف والمعطوف عليه معا فيكون المجموع وهو الاتيان المعقبه
بعد بعقب الحديث منفيا والمركب من جزئين ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى
الاول يكون المعنى ليس منك اتيان ولا حديث فهو بمعنى ان يكون قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا المعنى وعلى
نفيك الجزء الثاني فقط يكون المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده ومنه قوله عليه الصلاة والسلام لا يخرج لكم من امرئ
زهين من صومه ولا يسقط فيتجمعون عليه ولا يجوز ان يكون في الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يكون من
دون الاتيان بلى ان جعلت ما بعد الفاء على القطع والاستيناف لا معطوفا على الفعل الاول جاز هذا المعنى فيكون
المراد ما تاتينا فانت تحدثنا بعد ساعة الحديث به الكامل بالحواليا قال عمران لم تاتنا فيغنين فترجى وتكثر التاميلا اي
فنحن نرجو ويجوز في الرفع ايضا ان يكون الفاء للسببية والمبتدا محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء واما لم يصرح
بالنصب لعدم اللبس الى هنا كلامه قال وللحصر الاستيناف على ثبوت الاعتذار ومعنى لا يعتذرون اليوم على اختلاف
المواقف كما جاء موعود لا يسال عن ذنبه انس ولا جان ومعلوم انهم مسؤلون اقول والمذهب ابن الحاجب
ظاهر هذا الكلام يشعر بان هذا القول مرجح عند ابن الحاجب وانه اختياره والواقع خلاف ذلك قال في شرح المفصل
ويجوز ان يكون مستانفا فيكون المعنى انهم يعتذرون ويكون ذلك في موقف اخر لان المواقف متعددة ويدل عليه قوله تعالى
ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا واشباه ذلك ولكنه ضعيف فالاولى ان لا يحمل عليه في هذا الموضع لما تقرر بعد قوله ولا
يؤذن لهم وان ثبت انهم يعتذرون في موقف اخر هذا الكلام وهو صريح في ضعف هذا الوجه وان الاولى خلافه فكيف
يحمل عليه بعد ذلك ان هذا القول مذهب له ولعل المصنف عثر على ذلك في موضع اخر ولم نره في شرح المفصل والله
اعلم قال لا تاكل سمكا وتشرب لبنا ان جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما اقول لذا قال غيره ايضا
ولي فيه نظر اذ لا موجب لتعيين ان يكون النهي عن كل منهما على كل حال ولا مانع من ان يكون المراد النهي عن الجمع بينهما كما قالوا اذا
قلت ما جاءني زيد وعمرو احتمل ان المراد نفي كل منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فاذا اجيب بالاصرار
الكلام نصا في المعنى الاول ولا يرتاب في انك اذا قلت لا تضرب زيدا وعمرا احتمل تعلق النهي بكل منهما مطلقا وتعلقه بهما
على معنى الاجتماع ولا فرق في ذلك بين الاسم والفعل نعم لو قيل لا تاكل سمكا ولا تشرب لبنا تعين الاول كما قالوا فتامله
عطف الخبر على الانشاء وبالعكس قال منعه البيانيون اقول هذا وان جرى على السنة كثير من الا
الا انه ليس على اطلاقه بل المنع انما يكون في الجمل التي لا محل لها من الاعراب واما الجمل التي لها محل فليس ذلك ممنوعا فيها اذا
على الوجه الذي قرروه ويدل على ذلك انهم قالوا الجملة الاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول ان قصد
تشريك الثانية للاولى في حكم ذلك الاعراب عطفت عليها كالمفرد وذكروا ان شرط كون هذا العطف بالواو مقبولا
ان يكون بين الجملتين جهة جامعة على ما سبق العطف بين المفردين فقد جعلوا الجمل التي لها محل من الاعراب في حكم
المفردات واكتفوا بالجهة الجامعة ولم يلتفتوا في هذا القسم الى الاختلاف خبرا وانشاء بناء على ظهوره وان العطف
بالواو على التشريك المذكور وانما اعتبروا ذلك الاختلاف ونحوه في القسم الثاني وهو ان لا يكون للجملة الاولى محل من الاعراب
فلو كان تلك الاحوال يقتضي ما يوجب كمال الانقطاع وبطلانه جاريا في القسمين لكان ذكر التقسيم وتخصيص
اعتبار تلك الاحوال بالقسم الثاني ضائعا فان قيل اختلاف الجملتين خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط ان
اوجب كمال الانقطاع بينهما اوجبه مطلقا سواء كان للاولى محل من الاعراب او لا قلت الجواب ان الجمل التي لها محل منزلة

موقع المفردات ليست النسب بين اجزائها مقصودة بالذات بل النظر الى احوال تلك النسب الخبرية والانشائية بل الكل في حكم المفردات التي وقعت موقعها على خلاف الكل الذي لا محل لها فان حيثها مقصودة بذواتها فيعتبر احوالها العارضة لها قال

ولهذا الصفار وجماعة منعوا ان قوله تعالى وبشر الذين امنوا في سورة البقرة وبشر المومنين في سورة الصف اقول

قال الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص التوفيق بين كلام النحاة وكلام البيانيين هنا مشكل وحاصله ان اهل هذا الفن يعني اهل البيان متفقون على منعه وظاهر كلام كثير من النحاة جوازه ولا خلاف بين الفريقين لانه عند من جوزه نحو لغة ولا يحكم ببلاغته والمراد بما في سورة البقرة قوله تعالى فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة اعدت للكافرين وبشر الذين امنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات تجري من تحتها الانهار الاية والمراد بما في سورة الصف قوله تعالى يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تومنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله باموالكم وانفسكم ذلكم خير لكم ان كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الانهار ومساكن طيبة في جنات عدن ذلك الفوز العظيم واخرى تحبونها نصر من الله وفتح قريب وبشر المومنين قال ونحوه قوله وان شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول اقول هذا البيت من معلقة امرئ القيس المشهورة والشفاء البرء من المرض والتخلص منه والعبرة بفتح العين المهملة وسكون الباء الموحدة الدمع والجمع عبرات ويقال اغرورقت عبرته حكا تعلب ومهراقة مصبوبة والاصل مراقة الا ان الهاء مزيدة على غير قياس والرسم الاثر ورسم الدار ما كان لاصقا بالارض والدارس المحي والمعول اما مصدر بمعنى من قولك عول الرجل اذا بكى وافعل صوته ومثله اعول واما مكان لاكل او اسم مفعول من قولك عولت على فلان اي اعتمدت عليه الا ان صلته حذفت في المشترك ويعني يقول ان تخلصي مما ابتليت به دمع اصبه ثم قال على جهة الانكار وهل عند رسم محي بكا او موضع بكا او احد يعتمد عليه في دمع المصيبة اي لا فائدة في صب الدمع والحالة هذه قال وقوله تناغي غزالا عند دار ابن عامر وكحل ما قيك الحسان باثمد اقول تناغي غزالا اي تكلم بما تهواه وتسر والماقي جمع موق وهو طرف العين مما يلي الانف واللحاظ مما يلي الاذن والاثمد بكسر العين والميم وسكون المثلثة بينهما واهمال الدال حجر يكتحل به قال واقول اما الاية فقال الزمخشري ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المومنين على جملة عذاب الكافرين كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على اتقوا اقول ظاهر كلام المص انه ساق كلام الزمخشري في معرض الجواب عن احتجاج الخصم وقد يقال ليس فيما يحصل منه جواب بل ظاهر على ما فهمه التفتازاني جواز عطف الانشاء على الخبر من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء وكذلك انه قال في المطول ما نصه فان قلت قد جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل الخبر بمعنى الانشاء او على العكس بان يوخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى حتى ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة وصف ثواب المومنين فهو معطوف على جملة وصف عذاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا ايضا حسن لمن لم يشترط اتفاق الجملتين خبرا او انشاء لا اسلم صحة ما ذكر من المثال الى هنا كلامه واعترضه بعض المتاخرين بانه لا حاصل لقوله بل يوخذ عطف الحاصل من مضمون احدى الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى فانه ان اراد به تاويل احديهما بمعنى الخبرية والانشائية فذلك عطف الانشاء على الخبر او بالعكس بناء على التاويل لا قسم اخر من العطف كما زعم وان اراد به انه لا تاويل هناك فهو عطف الجملة الانشائية على الخبرية او بالعكس من غير ان يجعل احديهما بمعنى الاخرى فلا معنى لقوله بل يوخذ الخ ثم الذي ينبغي ان يفهم عليه كلام الزمخشري ان يقال انه لم يرد بلفظ الجملة الواقعة في عبارته ما يراد في الاصطلاح بل اراد به معنى المجموع اي المعتمد بالعطف هو مجموع قصة بيّن فيها

ثواب المومنين على مجموع قصة بين فيها عقاب الكافرين قال صاحب الكشف اي ليس من باب عطف الجملة على الجملة ليتطلب مناسبة الثانية مع الاولى بل من باب ضم جملة مسوقة لغرض الى اخرى مسوقة لاخر والمقصود بالعطف المجموع وشرطه المناسبة بين الغرضين فكلما كانت اشد كان العطف احسن ولم يذكر السكاكي هذا القسم من العطف انتهى ثم اورد هذا الفاضل سوال الانفصال لتسنح قوله زيد يعاقب بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق عطف جملة مسوقة لغرض على جملة اخرى مسوقة لغرض اخر بل هناك جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطف احداهما على الاخرى واجاب بان الزمخشري اراد بالمثال عطف قصة عمرو الدالة على حسن حاله على قصة زيد الدالة على سوء حاله ليوافق ما حمل به من الاية لكنه اقتصر من القصتين على ما هو العمدة فيهما وفهم منه الباقي منهما فكانه قال زيد يعاقب بالقيد والارهاق لما اساء من حاله وما اخبر الى غير ذلك وبشر عمرا بالعفو والاطلاق لما احسن حاله وما اخبره انتهى كلامه قلت ما وجه استدلال الصفار وغيره بالنص على ما ادعوه من جهة عطف الانشاء على الخبر مع انه لا خبر فيها وانما هناك جملتان انشائيتان قلت لعل ذلك مبني على ما قدمناه من ان الانشاء لا تقبل التعليق باقيا على انشائيته فاذا وقع معلقا احتيج الى صرفه بالتاويل لما يكون جزاء المعنى فكان التقدير في الاية المذكورة فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فتقوا اتقوا النار مطلوب منكم فال الامر الى كون الجملة الشرطية المعنى خبرا وقد عطف الباقية عليها وهي انشاء لفظا ومعنى فجاء ما قالوه قال واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه نحو علمه واما قال واعلم انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم ان زوال النعت يصححها فتصرف ابو حيان في كلام الصفار فوهم فيه والاحجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشيء مانعان ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه المقام اقول الذي نقله ابو حيان عن سيبويه اجازته ان تقول جاني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون العاقلان خبر المحذوف ووجه الخلط الذي اشار اليه المص ان كلام سيبويه ظاهر في ان الفساد جاء من جهة وجود الوصف وليس مراده الوصف الصناعي الذي هو تابع لانه ممتنع في المثال ضرورة اختلاف العامل في الموصوفين وانما مراده الوصف المقطوع بوجهيه اي وجه الرفع ووجه النصب فحمل ابو حيان كلام الصفار على النعت الصناعي واعترض ان زواله يصحح المسالة فقال اذا كان العاقلان خبر مبتدا محذوف جازت المسالة لفقد النعت المصطلح عليه وهذا غلط ظاهر فان سيبويه مصرح بامتناع المسالة مع وجود الوصف المقطوع وانما مراد الصفار انه اذا زال النعت المقطوع البتة والفرض تعذر النعت الصناعي بان تقول من عبد الله وهذا زيد كان التركيب جائزا لفقد ما بني عليه سيبويه المنع فيثبت ح جواز عطف الخبر على الانشاء وجواب ما ذكره المص من انه قد يكون للشي مانعان ويقتصر على احدهما لاقتضاء المقام له عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال والثاني المنع مطلقا حكي عن ابن جني وانه قال في قوله عاضها الله غلاما بعدما شابت الاصداغ والضرس نقد ان الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور وليس بمبتدا اقول حكى هذا القول عبد اللطيف البغدادي في شرح مقدمة ابن بابشاذ على ما ذكره الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص ويوجد في بعض نسخ المغني في هذا المحل حكى عن ابن جني انه قال بدون واو وينبغي ان يكون نسختها على ما خذ هذا القول يعني انه استنبط من كلام ابن جني على هذا البيت منع العطف المذكور فان كان هذا هو المراد ففيه نظر لجواز ان يكون معنى ما حمل ابن جني على ان الضرس فاعل لا مبتدا ان ذلك هو الاولى نظرا الى رعاية التناسب لا انه ممنوع ومعنى نقد تكسر وتاكل

بقال نقد الضرس ينقد نقدا كفرح يفرح فرحا والمراد ان هذه المراه عوضها غلاما نزوجته بعدما وصلت في الكبر الى هذه الحالة **قال** والثالث لاي على انه يجري في الواو فقط **اقول** وجهه على ما قيل النظر الى اصالة الواو في العطف **قال** واضعف الثلاثة القول الثاني **اقول** تتبع التراكيب العربية شاهد صدق لذلك وناهيك بقوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون قيل ومنه واما ثمود فهديناهم على قراءة النصب في غير السبع فانه معطوف على فاما عاد فاستكبروا واورد الشيخ بها الدين السبكي امثلة لذلك قد لوّاه لحيثنا بالحق ام انت من اللاعبين **قلت** بحران تكون ام في هذه منقطعة وهي غير عاطفة على الصحيح **قال** وقد لهج به الرازي في تفسيره **اقول** يعني انه واطب عليه واكثر منه يقال لهج الرجل بكذا بالكسر الهاء بلج لهجا اذا اغرى به وثابر عليه كذا في الصحاح **قال** ولا للاستئناف لان اصل الواو ان ربط ما قبلها بما بعدها **اقول** الذي نقله عنه السراج الهندي في شرح البديع انه قال وجه الاستدلال ان الواو بمناسب ان تكون للعطف والحال تقليلا للاشتراك الذي هو على خلاف الاصل فيدل على الحصر فيهما ثم لا يجوز كونه للعطف لان قوله تعالى وانه لفسق جملة اسمية مؤكدة بان وما قبلها وهو قوله ولا تاكلوا جملة فعلية انشائية وعطف الجملة الاسمية على الفعلية قبيح لا يصار اليه الا لضرورة كما في انه القذف والاصل عدمها فلما بطل كونها للعطف تعين كونها للحال **قال** فلو جعل الحال مقيدة للنهي **اقول** اعترض هذا بان التاكيد بان واللام ينفي كون الجملة حالية لانه انما يحسن فيما قصد الاعلام بتحققه البتة والرد على منكر تحقيقا او تقديرا على ما تبين في علم المعاني والحال الواقع من الامر والنهي مبناه على التقدير كانه قيل لا تاكلوا منه ان كان فسقا فلا يحسن وانه لفسق بل وهو فسق ولو سلم كونها حالية فلا نسلم انها لو انها قيد للنهي معنى انه تكون النهي عن اكله في هذه الحالة دون غيرها بل تكون اشارة الى المعنى الموجب للنهي عنه كما يقال لا تهن زيدا وهو اخوك ولا تتزوج فلانا وهو محسن اليك ولا تشرب الخمر وهو حرام عليك ولا تكون قيدا للنهي لانه لا يكون له فائدة لان كونه منهيا عنه حال كونه فسقا معلوم لا حاجة الى بيانه **قال** والفسق قد فسره الله تعالى بقوله او فسقا اهل لغير الله به **اقول** ادعى الامام ان المراد من كونه فسقا غير مذكور فكان مجملا محتاجا الى البيان الا انه حصل بيانه في اية اخرى وهي قوله تعالى او فسقا اهل لغير الله به واعترض بانا لا نسلم الاجمال لان معنى الفسق مشهور في الشرع بفهمه الكل وهو الخروج عن الطاعات وان سلم انه مجمل فلا نسلم ان بيانه قوله او فسقا اهل لغير الله به ~~حرم~~ فلا بد لذلك من دليل **قال** فالمعنى لا تاكلوا منه اذا سمي عليه غير الله **اقول** اعترض هذا ايضا بان ما قدره اخص مما لم يذكر اسم الله عليه اذ الذي لم يذكر اسم الله عليه ينقسم الى ما اهل به لغير الله والى ما لا يهل به لاحد اذ لم يذكر عليه اسم الله ولا اسم غيره وحمل الكلام على اعم المحملين اولى لانه اعم فائدة فيحرم متروك التسمية عمدا بعموم هذا والاخص المحرم مما اهل لغير الله به وايضا فالتحريم انما كان للاعراض عن تسمية الخالق الرازق والاخلال بتعظيمه لانه مناسب وهو معنى عام يشمل متروك التسمية عمدا والمهل به لغير الله وهذا اولى من ان يجعل المناسب تسمية غير الله لانها كالاشراك اذ هذا مناسب خاص ببعض الصور والاول عام مشترك بين الصور وكانت اضافة الحكم اليه اولى من اضافته الى المناسب الخاص **قال** ولو ابطل العطف بتخالف الجملتين بالخبر والانشا لكان صوابا **اقول** قد عرفت ان المسئلة خلافية فللخصم ان يلتزم جواز العطف في ذلك مصيرا الى قول من ذهب اليه والله اعلم **العطف على معمولي عاملين** **قال** اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس **اقول** هذا من قبيل عطف المفردات على المفردات

عطف على معمولي عاملين

فان

فان عمرا معطوف على زيدا وجالس معطوف على ذاهب قال الشريف الجرجاني في شرح المفتاح وفي عطف مفردين على جملة اخرى كما في كان زيد قائما وعمرو قاعدا دقة فليتامل **قلت** يمكن ان يكون وجه الدقة هو ما يدفع الاشكال الوارد على ذلك وهو ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله فاذا كان المعطوف عليه خبر مبتدأ مثلا لزم كون المعطوف خبرا عن ذلك المبتدأ بحيث يشترط في الثاني ما يشترط في الاول من اشتماله على ضمير يعود الى ذلك المبتدأ وغير ذلك من الشروط فكيف يتجه مع ذلك ان يعطف خبر عمرو على خبر زيد وجوابه ان محل الاشتراط انما هو حيث يتحد ما قبل المعطوف عليه كما في زيد يقوم ويقعد اما اذا تعدد كما في زيد يقوم وعمرو يقعد فالشرط الاتحاد في عموم الجهة لا في خصوص فيعطف خبر عمرو على خبر زيد لاتحادهما باعتبار عموم الجهة اذ كل منهما خبر في الجملة ولا ينظر الى خصوصية المخبر عنه وفائدة هذا الشرط ان خبر عمرو مثلا لا يعطف على صفة زيد ولا حاله وانما يعطف على خبره لتحقق الاشتراك في مطلق الخبرية وانظر تمثيل الشريف بقوله كان زيد قائما وعمرو قاعدا لصورة المسئلة التي فرضها وهي عطف مفردي جملة على مفردي جملة اخرى فلقائل ان يقول ان جعل في مثاله عمرو معطوفا على زيد وقاعدا على قائما من غير ان يكون ثم شي يقدر بعد حرف العطف فلا خفا في ان عطف المفرد على المفرد متحقق لكن يفوت لزم هذا المثال للمسئلة اذ ليس فيه غير جملة واحدة عطف بعض مفرداتها على بعض لا جملتان عطف المفردان من احداهما على مفردي الاخرى وان قدر بعد العاطف كلمة يكون عاملها في عمرو الرفع وفي قاعدا النصب فهذا من باب عطف الجمل لا من باب عطف المفردات والشيخ سعد الدين التفتازاني لما مثل لحرف المسند بقولك زيد منطلق وعمرو قال يجوز بعد تقدير المسند ان يكون من عطف الجمل وان يكون من عطف المفردات **قلت** وهو مبني على ان عامل المبتدأ والخبر معا هو الابتداء وقد تقرر ان مذهب سيبويه ان عامل المبتدأ فقط وان المبتدأ عامل الخبر فعليه لا يتاتى في مثاله عطف المفردات لما يلزم عليه من العطف على معمولي عاملين وفي الكشاف نحو براءة يكون براءة مبتدأ لتخصيصها بصفتها والخبر الى الذين عاهدتم وجوز ايضا ان يكون براءة خبر مبتدا محذوف ومن لابتداء الغاية متعلق بمحذوف والمعنى هذه براءة واصلة من الله ورسوله الى الذين عاهدتم ثم قال واذان ارتفاعه كارتفاع براءة على الوجهين ثم الجملة معطوفة على مثلها ولا وجه لقول من قال انه معطوف على براءة كما لا يقال عمرو معطوف على زيد في نحو قولك زيد قائم وعمرو قاعد وانظر ما وجه ذلك مع انه يرى عمل الابتداء في المبتدأ والخبر جميعا والله اعلم وقال صاحب الكشف اراد الزمخشري عطف اذان على براءة من غير تعرض لعطف الخبر على الخبر كما في نحو ان يضرب زيد عمرا وبكر خالدا فليس العطف الا في العاملين دون معموليهما فهذا هو الذي منعه الزمخشري **قلت** وفيه بعد فتامل **قال** وان جعلهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه **اقول** اذا تكررت بعد واو القسم نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى وما خلق الذكر والانثى ان سعيكم لشتى فمذهب سيبويه والخليل ان المتكررة واو العطف وقال بعضهم هي واو القسم والاول اقوى وذلك لانها لو كانت للقسم لكانت بدلا من الباء ولم تفد العطف وربط المقسم به الثاني وما بعده بالاول بل يكون التقدير اقسم بالليل اقسم بالنهار اقسم بما خلق فهذه ثلاثة ايمان لكل واحد منها مستقل وكل قسم لا بد له من جواب فيطلب ثلاثة اجوبة فان قلنا بحذف جوابين استغناء بما بقي فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا الواحد جوابا للمجموع مع ان لكل واحد منهما استقلالا يطلب جوابا مستقلا فهو ايضا خلاف الاصل فهذا وجه استكراه الامامين لان يكون الواو المتكررة واو القسم واذا كان كذلك لم يبق الا مذهبهما

الابتداء هو مذهب سيبويه ان الابتداء عامل المبتدا وان المبتدأ عامل الخبر

قيل اراد به الرد على الرضي وفيه نظر لان نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وعمرو ايضا من العطف على معمولي عاملين عند من لم يجوزه تام دعواه عدم عطفه كذا في الكشف

تكون قسما لا يتم له من جواب

١٤٧

وهو ان نقول القسم شي واحد والمقسم به ثلاثة فلم والقسم هو الطالب للجواب الا المقسم به فيكفيه جواب واحد كانه
قيل اقسم بالليل والنهار وما خلق ان سعيكم لشتى وايضا فانك تقول مصرحا بالعطف بالله فالله لا فعلن
وبحياتك ثم بحياتك لافعلن وتقول اقسم بالله واقسم بالنبي لافعلن والحمل على ما ثبت في كلامهم اولى واعترض على
كونه واو العطف بلزوم العطف على معمولي عاملين لان النهار اذا يكون معطوفا على الليل وهو مجرور بحرف القسم
واذا تجلى معطوفا على اذا يغشى وهو منصوب بفعل القسم المحذوف والفرض ان العاطف واحد فلزم المجرور
والحاجب جار الله بان الواو المتقدمة كانها عوض عن حرف القسم وفعله معا وذلك لانه لكثرة ما استعمل في
القسم لم يستعمل الفعل معه فصار لما لم يجامع الفعل كانه عوض من الفعل ايضا كما انه عوض من الحرف فقوله
والنهار اذا تجلى كانه عطف على معمولي عامل واحد هو الواو المتقدمة هذا كله كلام الرضي قال
ابن الحاجب وهذا قوي منه واستنباط لمعنى دقيق ثم اعترض عليه بقوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس
والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الكلام هنا الباء وقد صرح معه بفعل القسم فلا تنزل الباء منزلة
الناصب الخافض اقول اجاب الرضي على تقدير التزام القول بمنع العطف على معمولي عاملين مطلقا بان
التقدير وعظمة الليل اذا يغشى فالعامل في الليل الحقيقة هو العظمة المقدرة وكذا في اذا يغشى فتكون الواو قائمة
مقام العظمة وهي عامل واحد فيكون التقدير هنا وعظمة الليل وقت عسعسته فالعامل في المجرور والمنصوب
شي قال ولعدم الخوف جواز العطف على معمولي عاملين اقول من نظير هذا التركيب حرف الفاء حيث
قال وبعد فعندي ان ابن الشجري لم يتامل كلام الفارسي وفي الباب الثاني في الكلام على الجملة الخامسة من الجمل التي لها
محل من الاعراب حيث قال وبعد فالتحقيق ان العطف في الباب من العطف على المعنى ومر الكلام على ذلك

المواضع التي يعود الضمير فيها على متاخر لفظا ورتبة قال احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس
ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو اقول ضمير الغائب يقتضي تقدم المفسر عليه لان
الواضع وضعه معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود اليه فلو ذكرته ولم يتقدمه مفسر بقي مبهما منكرا لا
يعرف المراد به حتى ياتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه هذا هو الاصل ولكنه قد يخالف لقصد التفخيم
والتعظيم بان يذكر اولا شي مبهم حتى تتشوف نفس السامع الى العثور على المراد به ثم يفسر فيكون اوقع في النفس
وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا لكن يبقى النظر في شي اخر وهو ان الضمير
الذي هذا حاله هل بقي على وضعه معرفا او يصير نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر مذهب القوم
انه معرفة لكن تعريفه انقص مما كان في الاول بسبب ما فيه من الابهام قبل الوصول الى المفسر ولم يحكموا بسلبه
التعريف لكن لانه حصل جبران ما فاته بذكر المفسر بعده بلا فصل واختار الرضي انه نكرة واطال الكلام فيه قال
والثاني ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما اقول هذا مذهب البصريين واستبعد لان مجوز
تاخير المفسر لفظا ومعنى قصد تفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير كما في نعم رجلا زيد او قصد التفخيم
مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان والبلاغة في ضمير المتنازع معدومة اي قصد التفخيم والمجي بالمفسر
لمجرد التفسير واتصاله بالضمير قال والكوفيون يمنعون ذلك اقول لاجل العلة التي اسلفناها وهي فقد
المسوغ لتاخير المفسر لفظا ومعنى فلا يجوز التركيب المشتمل على ذلك وما انشده المص من قول الشاعر
جفوني ولم اجف الاخلاء انني ٭ لغير جميل من خليلي مهمل ٭ شاهد للبصريين على ما ذهبوا اليه قال فقال
الكسائي يحذف الفاعل وقال الفراء يضمر ويوخر عن المفسر فان استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف
بالواو نحو قام وقعد اخواك فهو عنده فاعل بهما اقول يعني انه اذا امتنع ذلك التركيب عند الكوفيين على

الوجه

اقول لعله اراده من الواو المتقدمة
هي التي صدر بها الليل كما يدل عليه قوله
بعيد هذا من الواو المتقدمة وقدرة
الواو المتقدمة المذكورة في اول الكلام
ليست بعوض عن حرف القسم بل هي نفسها
فتامل دا لنصف ٥

١٢١

الوجه الذي اجازه البصريون فكيف السبيل الى تصحيحه قال الكسائي يصح بحذف الفاعل فرارا من الاضمار
قبل الذكر قيل وما فر اليه اشنع مما فر عنه فان حذف الفاعل اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد فسر على
الجملة بما ذكر بعده ونقل المص عن الفراء ما رايته ونقل عنه ابن الحاجب منع المسئلة اي اعمال الثاني اذا
كان الاول طالبا بطريق الفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا قال الرضي والنقل الصحيح
عن الفراء في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملان في المتنازع
فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد مدلول على فساده في
الاصول وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان ياتي بفاعل الاول ضميرا بعد
المتنازع نحو ضربني واكرمني زيد هو وجيء بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب
الثاني للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان بالضمير
بعد المتنازع كما رايت كل هذا لحذره مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل
الى هنا كلامه وفيه مخالفة لما نقله المص عن الفراء الاخير بحسب الظاهر فتامله قال قال ابن مالك
وهذا امر جيد كلامه لكن في تمثيله بقي النفس وهي العرب ضعف لامكان جعل النفس والعرب بدلين
ويحمل ونقول خبرين وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف لامكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير
القصة فان اراد الزمخشري ان المثالين يمكن حملهما على ذلك لا على انه متعين فيهما فالصحيح كلام ابن مالك
وحده اقول ظاهر عبارة الزمخشري ان حمل المثالين على كون المفسر فيهما خبرا متعين ويكون من جاول القدح
في ذلك ابداء محتمل اخر كما صنع ابن مالك اما انه يلزم ابداء جميع المحتملات في هذا المقام فلا لان الغرض ابطال
دعوى التعيين وهو حاصل بابداء بعض ما يحتمله اللفظ فان قلت صرح المص بعد هذا بيسير ان ضمير
الشان والقصة مخالف للقياس من خمسة اوجه وسردها ثم قال واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه
اذا امكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه يراكم ان اسم ان ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان
فكيف يتجه له بعد ذلك تضعيف كلام ابن مالك بان الضمير في المثالين محتمل لان يكون ضمير القصة وقد اوقف على امكان
غيره وهل هذا الا الزام لابن مالك بان يفعل ما لا ينبغي فعله وهو عن مطان القبول بمعزل قلت المراد
ان ضمير الشان والقصة لا يمتنع الحمل عليه اذا امكن غيره مما لا يخالف القياس اما اذا كانت المحتملات كلها
خارجة عن القياس تساوت اقدامها في اعتماد الحمل عليها فلا يحكم بتعين بعض دون بعض ولا شك ان جعل
الضمير في المثالين مفسرا بالخبر او بدلا منه مخالف للقياس لانه يلزم على كل منهما عود الضمير على المتاخر لفظا ورتبة
فاذن لا تنافي بين كلامي المص في الموضعين ولقائل ان يقول ضمير الشان والقصة مخالف للقياس من
خمسة اوجه والوجهان اللذان ذكرهما الزمخشري وابن مالك ليس فيهما مخالفة للضمير للقياس الا من وجه
واحد فلهما مزية على ذلك فعل هذا هو الحامل لابن مالك على الاقتصار عليهما والاعراض عن ذلك قال
وقد غلط يوسف ابن السيرافي اذ قال في قوله ٭ اسكران كان ابن المراغة اذ هجا ٭ تميما بجو الشام ام متساكر
اقول المراغة موضع التمرغ وهو التمعك والمراد هنا ام جرير الشاعر المشهور قال الجوهري لقبها
به الاخطل اي يتمرغ عليها الرجال وقال الجو ما بين السماء والارض قال ابو عمرو في قول طرفة خلا لك الجو
فبيضي واصفري هو ما اتسع من الاودية قلت ويمكن ان يفسر بهذا في بيت المتن والمتساكر الذي
الذي يظهر السكر وليس به قال واجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير
بالفعل مبنيا للفاعل او للمفعول اقول هذا يقتضي ان الكوفيين قاطبة يجوزون حذف الفاعل والبس

لعله
المتساكر

ذلك بالمعروف والمنقول ان الكسائي منهم هو الذي يجيز حذفه وقد مر ان الفراء منهم لا يجيز حذف الفاعل في نحو
ضربني واكرمت زيدا بل يوجب الاتيان بضمير منفصلا حو خرا عن الظاهر المتنازع فيه فتامله قال والثالث
ان لا يتبع بتابع فلا يؤكد ولا عليه ولا يبدل منه اقول اما الحكم بانه لا يؤكد فلانه اشد ابهاما من النكرات
والنكرات لا تؤكد واما كونه لا يبدل منه ولا يعطف عليه عطف بيان فلئلا يزول الابهام المقصود منه
وانظر ما وجه كونه لا يعطف عليه عطف نسق قال ومن ثم ضعف قول الزمخشري في انه يراكم ان اسم ان ضمير
الشان والاولى انه ضمير الشيطان اقول وقد ذكر المص في الباب الخامس في النوع السادس من الجهة السادسة
ما يقتضي جواز كون الضمير الذي هو اسم ان من قوله تعالى ومن يكتمها فانه اثم قلبه ضمير الشان مع امكان كونه
عائدا على من وسا في فيه كلام ان شاء الله تعالى قال ونوبه انه قرئ وقبيله بالنصب وضمير الشان
لا يعطف عليه اقول لم يعين تخريج النصب على ذلك بل يجوز كونه مفعولا معه اي يراكم مع قبيله وان كان العطف
ارجح قال كقوله ربه فتية دعوت الى ما يورث الحمد دائبا فاجابوا اقول المراد بالفتية هنا الاسخيا
الكرما قال في الصحاح والفتى السخي الكريم يقال هو فتى بين الفتوة وقد تفتى وتفاتى والجمع فتيان
وفتية وفتو على فعول وفتي مثل عصي يورث اي يكسب على طريق الاستعارة والحمد الشرف ودائبا
مستمرا قال وتؤول على ان سبع سموات بدل فظاهر حشبه به بزربه رجلا يا باه اقول كان المص
لم يقف على ما يدفع به هذا التاويل اللاحسنه ذلك بربه رجلا ووقع لي في تفسير سورة فصلت ما هو صريح
في مقصوده وذلك انه قال هناك في قوله تعالى فقضاهن سبع سموات يجوز ان يرجع الضمير فيه الى السما
على المعنى كما قال طائعين ونحوه اعجاز نخل خاوية ويجوز ان يكون ضميرا مبهما مفسرا بسبع سموات والفرق بين النصبين
ان احدهما على الحال والثاني على التمييز فهذا ظاهر مكشوف المراد ونص صريح في عدم اراده البدليه
قال وقوله فلا تلمه ان ينام البائسا وقال سيبويه هو باضمار اذم اقول البائس هو الذي اشتدت
حاجته فهذه اذن صيغة ترحم فلا وجه لجعل الناصب المحذوف فعل ذم وانما ينبغي ان يقدر ارحم وما احسن
قول عصرينا جلال الدين محمود بن خطيب داريا رحمه الله هو ربنا المبائس وبالخلة اني فقير لقبله فهل
من زكاه يا غني لبائس قال ومن شواهده قول حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من
الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد ورقى نداه ذا الندى في
ذرى المجد اقول مطعم اسم رجل والحلم الاناة والسودد السيادة والندى الجود والذرى بضم الذال
المعجمة جمع ذروة بالضم والكسر وهي اعلى الشي والمجد الشرف ومن شواهد ذلك ايضا قوله جزى ربه
عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاديات وقد فعل وقول الاخر جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر
وحسن فعل كما يجزى سنمار سنمار اسم رجل رومي بنى الخورنق الذي بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس
فلما فرغ منه القاه من اعلاه فخر ميتا لئلا يبني لغيره مثله فضربت به العرب المثل فقالوا جزاء سنمار
قال الشاعر جزتنا بنو سعد بحسن فعالنا جزاء سنمار وما كان ذا ذنب فان قلت لم اضرب المص
عن انشاد ما اوردته من ذينك البيتين مع شهرتهما قلت لانهما قابلان للتاويل بان يكون ضمير ربه وبنوه عائدا
الى الجزاء الذي دل عليه جزى اي رب الجزاء بعضهم والتاويل بذلك في جزى بنوه بعيد جدا واما البيتان
اللذان انشدهما المص فلا يتطرق اليهما التاويل البتة فلذلك اثر ذكرهما قال ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها
في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتفسيره بغير المفعول اقول في هذا
الكلام اشارة الى جواب سوال يرد على الاخفش ومن قال بقوله في جواز نحو ضرب غلامه زيدا بتقرير السوال

لعله ولا تعطف عليه

مراده ازح

على

ارتشال اذا كان عود الضمير المتصل بالفاعل على متاخر لفظا ورتبة لا يمنع صحة التركيب فلم منعتم نحو ضرب
غلامها عبد هند واما قيه عود ضمير اتصل بالفاعل على متاخر لفظا ورتبة وجوابه ان المفسر في الاولى
معمول لعامل المتقدم وفي الثاني غير معمول فمنع وانما فرق بينهما لان صاحب الضمير اذا شارك الفاعل المتقدم في
عامله اشعر به العامل اذ هو متعد والفعل المتعدي شديد الاقتضا للمفعول كاقتضائه للفاعل فاذا
جي بفعل متعد ووليه فاعل مضاف الى ضمير اشعر بان صاحب الضمير مفعول فجاز واما حيث لا يشاركه
في العامل لم يكن قبله ما يشعر فمنع قال وقد استشعر وروده لكن وفرق بينهما بما لا يعول عليه اقول
وجه الفرق الذي اشار المص الى تضعيفه هو ان ابا حيان قال اسماء الدليل على ضمير اسم الشرط يجب
تاخيره لعود الضمير فيلزم من ذلك ايضا جعل الشرط بجملة الدليل وجعل الشرط انما يقتضي جعل الجزاء
لا جعل دليله لانها ليست بجاملة فيها وجعل الدليل لا يحل لها فيقتضي انه حالها لانها من حيث هي دليل لا تقتضيها
فعل الشرط ومن حيث عود الضمير الى اسم الشرط اقتضتها فتدافعا وهذا بخلاف ضرب زيدا غلامه
فانها جملة واحدة والفعل عامل في الفاعل والمفعول معا فكل منهما يقتضي صاحبه ولذلك جاز ضرب غلامها
هندا عند بعضهم وامتنع ضرب غلامها عبد هند هذا فرقه الذي اعتمد عليه ولا يخفى انه ضعيف كما
اشار اليه المص شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا قال اما الاول فلان نحو زيد اخوك جامد غير
مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين اقول لا نسلم انه جامد محض اذ هو في معنى مولود اي فيكون في
معنى المشتق فيتحمل ضميرا وانما قال عند البصريين لان الكوفيين يرون ان الجامد الذي لا يأول بمشتق يتحمل
الضمير نقله بدر الدين ابن مالك في شرح الالفية ونقله عنهم ايضا وانما نقله في التسهيل عن الكسائي قال
واما الثاني فلان الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند اكثرهم اقول الفراء المخرجه على ذلك شاذه
فاي يخرج في تخريجها على قول غير الاكثرين وليست كثرة القائلين بحكم موجبة لاطراح قول الاقلين بحيث لا
يلتفت اليه ولا يخرج تركيب عليه ولقد حجر المركب لذلك واسعا قال وكونه معرفة او كالمعرفة في انه
لا يقبل ال اقول اطلق المص المعرفة كما فعل غيره فيشمل العلم نحو اني انا زيد والمضاف الى المعرفة نحو اني انا اخو
زيد والرضي لما حكى ان الجزولي اجاز وقوعه من افعل التفضيل نحو خير من زيد هو افضل من عمرو وذكر ان ايضا ان
بعضهم يجوز وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا هو مثلك وهو غيرك لكونه في صورة المعرفة ولامتناع
دخول اللام عليهما قال والحق ان كل هذا دعاوى لم يثبت صحتها ببينة من قرآن ولا كلام موثوق به ونحو قوله تعالى
اني انا اخوك ليس بنص اذ يحتمل ان يكون انا مبتدا وما بعده خبره والجملة خبر ان على انه لو ثبت في كلام يصح الاستدلال به
نحو ما اظن احدا هو خيرا منك وكان خير من زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو مثلك او غيرك وكان
مثلك هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيدا بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك لحكمنا بكونه
فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس والغاء الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت الا
بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي افعل التفضيل كما نقل دلائل سيبويه الى هنا كلامه قال
وقد حتمله لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق ويهدي
معطف يهدي على الحق الواقع خبرا بعد الفصل اقول يعني والمعطوف على الخبر خبر فيلزم دخول الفصل على
المضارع الواقع خبرا وانما قال وقد حتمل لان هذا ليس بقاطع اذ يمكن ان يقال لا نسلم انه معطوف على الخبر
بل هو معمول لمحذوف اي وهو يهدي فيكون من باب عطف الجمل سلمنا ولكن لا نسلم ان وقوعه معطوفا على
الخبر لو وقع هو خبرا اذ الثواني تحتمل فيها ما لا تحتمل في الاوائل وله شواهد كثيرة قال احدها ان يكون

لعله والجملة خبران

بصيغة المرفوع اقول لان الاصل فيه هو باب المبتدا فناسب اختيار المرفوع اقول واما قول جرير ابن الخطفى وكانن بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا اقول الذي ثبت في النسخ التي وقفت عليها من هذا الكتاب اثبات الف ابن وينبغي ان يكون جرير بن منونا ولعل بعض المصححين علي بان الالف انما تحذف من ابن اذا وقع الان صفة بين علمين ولم يكن الان مضافا الى الجد بل الى الاب الاقرب وكذا الذي الحذف من العلم الاول هذه الصفة على هذا القول وسياتي الكلام فيما بعد هذا ان شا الله تعالى والخطفى ليس ابا اقرب لجرير وذلك لانه جرير بن عطيه بن حذيفه وحذيفه هي الخطفى يلقب بذلك وفي القاموس في ماده خطف والجمزى لقب حذيفه جد جرير الشاعر وفي الصحاح والخطفى ايضا لقب عوف وهو جد جرير بن عطيه بن عوف قال والاكثر والمفهوم الظرف اقول فيه ادخال اللام على جواب ان الشرطيه وقد جرى منه مواضع وياتي ايضا منه مواضع قال فلا نقيم لهم يوم القيمة وزنا اي نافعا الا انهم لا يوزن اقول هذا المعنى غير متعين لجواز ان يكون المراد كما قال الزمخشري وغيره فنزدري ولا يكون لهم عندنا وزن ولا مقدار ومثله في الاستعمال شايع يقال فلان لا نقيم لفلان وزنا اي لا نعبا به ولا نلتفت اليه وهو من قبيل الكنايه وعليه فلا حذف في الايه قال ورد ابن الحاجب ان الاشاره لو اصيب باسناد الفعل لا ضمير الصديق وان يكون كذلك او الضمير يرى قال اذ لا يقول عاقل يراني مصابا اذا اصابتني مصيبه اي وعلى ما قدمناه من تقدير الصفه لا يتجه الاعتراض اقول الصفه التي اشار اليها انما قدر ما على جعل المصاب مصدرا لا اسم مفعول وكلام ابن الحاجب فيما اذا كان المصاب اسم مفعول مصدرا ولذلك جعله مفعولا ثانيا ليرى والمفعول الاول هو الياء ولولا ذلك لما صح تحسب الظاهر قال والاعتراض الذي اشار اليه ابن الحاجب غير متجه مع الاعراض عن تقدير الصفه وذلك لان مبناه على ان يكون مصابا اسم مفعول نكره والواقع انه ليس نكره بل هو معرف بال والحصر مستفاد من التركيب كقولك زيد الفاضل اي هو الفاضل لا غير ولذا المعنى في البيت اي لو اصبت راني المصاب يعني انه لا يرى المصاب الا اياي دون غيري كانه لعظم مكانته عنده وشدة صداقته له ان لا شي عنده مصاب غير صديقه فلا يرى غيره مصابا ولا يرى المصاب الا اياه مبالغه فالمعنى صحيح متجه كما رايته بدون تقدير صفة قال ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع اقول وذلك لانك اذا قلت زيد القايم جاز ان يتوهم السامع كون القايم صفة فينتظر الخبر فجيت بالفصل لتعين كونه خبرا لا صفه وقال الخليل وسيبويه سمي فصلا لفصله الاسم الذي قبله عما بعده بدلالته على انه ليس من تمامه بل هو خبره قال الرضي وما احسن المعنيين لاشتمالهما على كل واحد من معنيين ولعل ان تقريرهما احسن من تقريرهم قال وعمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام اقول او لانه حافظ لما بعده حتى لا يسقط عن الخبريه فهو كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط وتسميته فصلا في طريقه البصريين وتسميته عمادا هي طريقه الكوفيين قال بعضهم والفصل اخص بهذا المحل فينبغي ان يكون اولى من تسميته بالعماد اذ كل ما وضع للفصل كالنعت والاعراب قد اعتمد به على المراد منه وليس كل ما اعتمد به في شي يكون فصلا الا ترى ان زيدا في زيد قام معتمد عليه المراد منه ولم يفصل شيا عن شي واذا كان الفصل اخص كان تسميته فصلا اولى لخصوصيته لان الاخص يكون مشتملا على الاعم من غير عدم تحقق الاخص بدون الاعم فيكون اكثر فايده فيكون اولى وحرر ابن الحاجب في شرح المفصل وجه الاولويه على طريقه اخرى حيث قال تسميه اهل البصره له فصلا اقرب الى الاصطلاح لان الشي يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ ولما كان المعنى في هذه الالفاظ الفصل كان تسميتها فصلا احرى من تسميه الكوفيين لها عمادا

العول حو

لعل والا الكفروا

نظرا الى

نظرا الى ان المتكلم او السامع او هما جميعا يعتمدان بها على الفصل بين الصفة والخبر فسموها باسم ما يلازمها ويودي الى معناها وكانت تسميه البصريين اظهر قال وذكر التابع اولى من ذكر اكثرهم الصفه لوقوع لوقوع الفصل في نحو كنت انت الرقيب عليهم والضماير لا توصف اقول جا ان الصفه هنا تنفيه كذلك غيرها من التوابع اذ لا يصلح في هذه الايه شي منها البته اما عطف النسق والتاكيد فظاهر واما عطف البيان فللاشتقاق وشرطه الجمود ولان ما لا يوصف لا يعطف عليه عطف بيان على الصحيح واما البدل فلانه لا يبدل ظاهر من ضمير حاضر الا اذا كان بدل بعض او اشتمال او بدل كل مفيد للاحاطه والكل هنا منتف والاستناد الى هذه الايه في ان التعبير بالتابع اولى من التعبير بالصفه لا يظهر له وجه والله اعلم قال والثاني معنوي وهو التاكيد ذكر جماعه اقول قدح فيه ابن الحاجب في اماليه بانه لو كان تاكيدا لم يخل من ان يكون لفظيا او معنويا وكلاهما باطل اما الاول فلان اللفظي اعاده اللفظ بعينه مثل قام زيد زيد او بمعناه مثل انت انت واما الثاني فلان المعنوي بالفاظ مخصوصه تحفظ ولا يقاس عليها قلت التاكيد الذي رده ابن الاثير هو الذي يذكره النحاة في باب التوابع وليس الكلام في الفصل بهذا المعنى ولا يشعري ماذا يقول الشيخ رحمه الله في التاكيد بان واللام ونحو ذلك ولعله انما اعترض على من يقول ان الفصل تاكيد للمسند اليه فيتجه اعتراضه ولكن الذي صرح به بعض المحققين انه تاكيد للحكم لما فيه من زياده الربط قال ومنوا عليه انه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل اقول معنى ذلك انه لا يجتمع تاكيدان على شي واحد وهذا انما يتمشى على انه تاكيد للمسند اليه وقد تقدم ان التحقيق خلافه وسلمنا انه تاكيد للمسند اليه لكن ما المانع من اجتماع تاكيد اخر وانت تقول جا زيد نفسه عينه وجا زيد زيد نفسه ولا حاجه بعد ثبوت كلمتين بمعنى واحد في استعمال الاسماع لهما من العرب مجتمعتين في تركيب واحد ولهذا تقول جا القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون من غير توقف على ورود السماع بها مجتمعه قال وذكر الزمخشري السلام في تفسير واولئك هم المفلحون فقال فايدته الدلاله على ان الوارد بعده خبر لا صفه والتوكيد وايجاب ان فايده المسند ثابته للمسند اليه دون غيره اقول يعني بالاخير انه لافاده قصر المسند على المسند اليه حتى شهاده الاستعمال مثل ان الله هو الرزاق كنت انت الرقيب عليهم ونظاير ذلك وهذا انما يثبت العصر اذا ثبت مثل كان زيد هو افضل من عمرو مما الخبر فيه نكره والافتقر معرف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدا وان لم يكن هناك ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو الشجاع قال التفتازاني وسالت مره بعض الاصحاب عن الفرق بين شان المومنين والكافرين في سوره البلد حيث ترك ضمير الفصل في حق الاولين فقيل اولئك اصحاب الميمنه واتى به في حق الاخرين فقيل والذين كفروا باياتنا هم اصحاب المشامه فتامله قال ثم قال اكثرهم انه حرف فلا اشكال اقول لان الحرف لا اعراب له اصلا اما القول بان الفصل حرف مع القول بانه لا محل له من الاعراب اجتمعتم لا اشكال فيه البته قال الرضي لما كان الغرض من الفصل دفع التباس الخبر الذي بعده بالصفه وهذا معنى الحرف اعني افاده المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسميه فلزم صيغه معينه اي صيغه الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب لان الحروف عديمه التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حال الاسميه اعني كونه مفردا او مثنى ومجموعا ومذكرا ومونثا ومتكلما ومخاطبا وغايبا لعدم عراقته في الحرفيه ولعل ذلك الحطاط هذا التصرف لما تجرد عن معنى الاسميه وحصل معنى الحرفيه الى افادته في غيره وكذلك العائد كون اسم الاشاره الذي قبله مخاطبا به واحدا ومثنى او مجموع مذكرا او مونث فانه صار حرفا

سلح تقايا

محتجتين

الحكية

الانتباين

مع بنا التصرف المذكور فيه الى بينا كلامه **قال** وقال الخليل اسم **اقول** مشكل هذا من جهة ان الاسم
الواقع في التركيب لا بد له من اعراب **قال** ويطرد على هذا القول اسما الافعال فيجب ان لا غير معمولة لشي
اقول ليس هذا رافع للاشكال بل هو تسبيع لدايرته دان ما ورد على الاول يرد على هذا والـ
الموصول **قال** يعني عند من يرى ان اسما والتنظير بهذا انه شي فان ال الاسمية لما كانت في صورة الحرفية
نقل اعرابها الى صلتها نظير ذلك العارية كالا الكاينة بمعنى غير على ما مر الى ذلك يشير بعض علما
الاندلس المتاخرين ملغزا حيث يقول ، حاجيتكم لتخبروا ما اسمان ، واول اعرابه في الثاني ، وذاك
مبني بكل حاله ، ها هو للناظر كالعيان **قال** ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده **اقول** على يقتضي
بانه بني مع ما بعده كالشي الواحد ولذا ندخل عليه لام الابتداء نحو انك لانت الحليم وهذا القول مشكل
ايضا لانه لم ير اسما يتبع ما بعده في الاعراب **قال** وقال الفرا بحسب ما قبله **اقول** ويكون على هذا توكيدا
لما قبله فان ضمير الرفع قد يوكد به المنصوب والمجرور نحو ضربتك انت ومررت بك انت كذا قيل وهو مشكل
ايضا لان المضمر لا يوكد به الظاهر كما صرح به في المتن ولا يقال ان في نحو زيد هو على ان الضمير تاكيد لزيد ونحن
نسلم ان زيدا هو العامل وايضا فان اللام الداخلة في خبر ان لا تدخل في تاكيد الاسم ولا يقال ان زيدا له
لنفسه كريم **قال** ووهم ابو البقا فاجاز في ان شانئك هو الابتر التوكيد وقد يريد انه توكيد لضمير
مستتر في شانئك لا للنفس شانئك **اقول** اذ ان ابو البقا لم يصرح بان الضمير توكيد للنفس شانئك
واما اطلق القول بانه توكيد احتمل ان يريد ما ذكره المص من انه توكيد للضمير المستتر في شانئك وهو محل
صحيح فكيف يسجل بالوهم عليه ولا ينبغي حمل الكلام على الفساد ما وجد سبيل الى حمله على الصحة وقد
ذكر المص توهيم ابي البقا في ذلك في الباب الخامس في النوع الخامس من الجهة السادسة **قال** ومن مسائل
الكتاب قد جربتك فكنت انت الصميران مبتدا وخبر والجملة خبر كان او فقدرت الاول فصلا او توكيدا
لتلت انت اياك **اقول** على هذا يخرج الحديث المشهور اذا سمعتم المودن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على
فانه من صلى علي صلى الله عليه عشرا ثم سلوا الله تعالى لي الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا تنبغي الا
لعبد من عباد الله وارجو ان اكون هو فمن سال الله الوسيلة حلت عليه الشفاعة فقوله انا هو مبتدا وخبر
والجملة خبر اكون ولو جعل انا توكيدا او فصلا لقيل انا اياه **روابط الجملة بما هي خبر عنه قال** ومنصوبا
لقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى **اقول** التقدير وكل وعده الله الحسنى وحذف الضمير
قبل ذلك اعجب ما كان المبتدا فيه كلمة كل متنازع فيه لحكى ابن مالك في التسهيل الاجماع عليه ونقل غيره ان
مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على انه شاذ وقد قرأه ابن عامر وسلك الامدي ابن ابي الربيع فقال جاء في
الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصغار عن الكسائي والفرا اجازة ذلك **قال** وقول ابي النجم
كله لم اصنع ، ولو نصب على التوكيد لم يجز لان ذنبا نكرة او على المفعولية كان فاسد المعنى لما بينا في فصل لو
اقول يريد قول ابي النجم ، قد اصبحت ام الخيار تدعي ، علي ذنبا كله لم اصنع ، والنصب على التوكيد لا يصح
على راي اهل البلدين جميعا اما على راي البصريين فلما ذكر المص من ان ذنبا نكرة واما على راي الكوفيين فلانه نكرة
غير محدودة ولا لو كانت محدودة جاز التوكيد عندهم نحو صمت شهرا كله واما الفساد المعنوي
فلان نصب كل يقتضي دخولها في حيز النفي فيتوجه النفي الى الشمول خاصة ويفيد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض
الافراد فلو لم يرفع ابو النجم على هذا التقدير معترفا ببعض الذنوب التي ادعتها ام الخيار عليه وليس الغرض
ذلك وقد مر الكلام على ذلك في فصل كل من حرف الكاف فعلى هذا اوله لما بينا في فصل لو سهوا اذ لم يبين شيا

لو تو

لعله وعده الله

بالمفهوم

من ذلك

من ذلك في الكلام على لو وانما بينه في الكلام على كل **قال** وقالت امراة زوجي المس مس ارنب والريح ريح
زرنب **اقول** هذه المراة احدى النساء اللاتي اجتمعن وتعاقدن على ان لا يكتمن من اخبار ازواجهن شيئا وهي احدى عشرة
امراة هذه الثامنة منهن وقصتهن مذكورة في الصحيحين ويعرف هذا الحديث بحديث ام زرع والارنب
واحد الارانب دابة معروفة وهذا اللفظ قيل يطلق على الذكر والانثى وقيل انما يطلق على الانثى ويقال
لذكرها خزز بمعجمات على زنة صرد والزرنب بزاي مفتوحة فراء ساكنة فنون فباء موحدة طيب معروف وقيل شجر طيب
الرائحة تريد ان زوجها كالارنب في نعومة الجسد ولينه وكالزرنب في طيب الرائحة او انه ثناه في الناس طيب
قال واما على الثاني فلانه لا بد في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من ان يشتمل على ضميره سواء قلنا
انه الخبر ام ان الخبر فعل الشرط وهو الصحيح **اقول** يريد بالثاني ان تكون اللام في ولمن صبر وغفر لام الابتدا
ومن شرطية واذا كان كذلك فالجملة التي تقدر فيها الضمير هي قوله ان ذلك لمن عزم الامور وهي اسمية فكيف
تكون جوابا للشرط مع عدم اقترانها بالفا والمص قد قال بان هذا الكلام وقول ابي البقا والحوفي ان الجملة
جواب الشرط مردود لانها اسمية وتوهمهما انها على اضمار الفا مردود لاختصاص ذلك بالشعر
فما هذا الذي فعله المص وجوابه انه لم يجزم بان من شرطية كما جزم ابو البقا والحوفي وانما قال ان قدر
كونها شرطية فلا بد من تقدير الضمير في الجواب ثم ابطل الجوابية بعدم الاقتران بالفا ويلزم من ذلك
ابطال كونها شرطية مع جعل اللام للابتداء فتامله **قال** احدها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو
زيد قام عمرو وهو حارث المسالة وانما كان ذلك لان الواو للمطلق الجمع فالاسمان معها او الاسما بمنزلة
اسم مثنى او مجموع فيه ضمير لذا قال المص في حواشيه على التسهيل **قال** والناسر ان يعاد العامل
نحو زيد قام عمرو وقام هو **اقول** قال المص في حواشيه المذكورة وانما اشترط ان لا يعاد العامل لانها ليست
للجمع في الجمل بل في المفردات ولهذا امتنعوا الزيدان تقوم وتقعد واحار واقام وقاعد وانا اقول بعض المحدثين
واطنه ابا البقا في هذا من شيعته وهذا من عدوه ان الجملتين صيغة ثانية لرجلين مجردة **قلت**
وينبغي ان يكون هشام قائلا بصحة هذه المسالة فقد حكى المص عنه بعد هذا انه اجاز نحو زيد قامت هند
واكرمها وزيد قام وقعدت هند وانه بناه على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة **قال** واذا ابدلت
اخاه ونحو من عمرو لم يجز اعلى امرين الاختلاف في عامل البدل **اقول** لا يصح تعليق على امر بقوله
لم يجز لان الجزم بعدم الجواز ليس مبنيا على ما مر من الاختلاف فان قلنا عامل البدل هو عامل المبدل منه
جازت المسالة وان قلنا بانه عامل اخر مقدر نظير العامل الاول امتنعت المسالة فعلى هذا الاختلاف
يبنى هذا التركيب جوازا وامتناعا **قال** فان قدرته بيانا جاز باتفاق **اقول** هذا الاتفاق انما
يتم لو ثبت ان العامل في عطف البيان هو العامل في متبوعه اتفاقا واني يثبت هذا وقد صرحوا بالخلاف
في عامل التابع هل هو العامل في المتبوع او غيره من غير تفصيل او بتفصيل بين البدل وغيره الى غير ذلك مما
حكوه من الاقوال في هذه المسالة واذا كان من النحاة من يقول بان العامل في التابع ليس هو العامل في المتبوع
وانما هو عامل اخر مقدر وسوا كان التابع عطف بيان او غيره لم يتات ثبت القول بجواز هذه المسالة
على تقدير كون التابع فيها بيانا على سبيل الاتفاق **قال** ويحتمل ولباس التقوى ذلك خير **اقول**
لان ذلك يمكن ان يكون مبتدا ثانيا وخير خبره والجملة خبر لباس التقوى ويمكن ان يكون بدلا او بيانا فالخبر مفرد
لا جملة **قلت** والاحتمال الذي ابداه المص حق لكن ظاهر تخصيصه ذلك بهذه الاية يقتضي ان
الايتين اللتين تلاهما اولا وهما قوله تعالى والذين كذبوا باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار وقوله

فهو انه بهو اولى يعني واما اذا كان معطوفا بالواو نحو زيد قام عمرو وهو

تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها اولئك اصحاب الجنة متعينان لما استشهد
بهما عليه وليس كذلك بل احتمال البدل والبيان جار فيهما قال والثالث اعادة المبتدا بلفظه واكثر وقوع
ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين وقال لا ارى الموت
يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا اقول وضع الظاهر موضع الضمير في معرض
التفخيم والتعظيم جائز قياسا في غيره نحو عند سيبويه في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند
الاخفش نحو في الشعر وغيره وان لم يكن بلفظ الاول نحو زيد قام ابو طاهر اذا كان ابو طاهر كنية زيد كذا
في عباب اللباب والتبعيض التنكير بقال نغص الله عليه العيش تنغيصا اي كدره ويروى جين
حان حتفه قال ولمن يسلم ما الرابط العموم لان المصلحين اعم من المذكورين او ضمير محذوف اي منهم
اقول في الثاني نظر لان الذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة لا ينقسمون الى مصلحين وغير مصلحين
حتى يقال لا نضيع اجر المصلحين منهم اللهم الا ان يجعل من للتجريد او بيانية لا تبعيضية قال والخامس
عموم يشمل المبتدا نحو زيد نعم الرجل اقول ظاهره ان العموم جاء من قبل ان الالف واللام للاستغراق
قال ابن الحاجب وهذا غلط لانا نقطع ان المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من في
العالم وانما قصد مدح ما نطق بهذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط وفي اللباب ان خبر المبتدا اذا
كان جملة مشتملة على جنس يندرج فيه هو لم يحتج الى ضمير نحو زيد نعم الرجل قال صاحب العباب فان
اللام في الرجل لما كان للجنس فان قيل وان لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس مشتمل على كل افراده كان الرجل
مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي قال واما المثال فقيل الرابط اعادة
المبتدا بمعناه بناء على صحة قول ابي الحسن في صحة تلك المسألة وعلى القول بان ال في فاعل نعم وبئس
للعهد لا للجنس اقول المثال هو زيد نعم الرجل واجازته للاخفش هنا ابو الحسن حتى يخرج على مذهبه
فالقائلون بصحة هذا التركيب وبان اعادة المبتدا بمعناه انما يكون خلفا عن الضمير في الشعر كما يراه سيبويه
كيف يتاتى منهم تخريج هذا المثال الذي يستعمل هو ونحوه في السعة على مذهب الاخفش وهم لا يرون
صحته هذا اما السبيل اليه قال والسادس ان يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة
خالية منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقوله وانسان عيني
يحسر الماء تارة فيبدو واوتارات يجم فيغرق اقول المثال وقع على طريق النشر غير المرتب فالمثال
الاول وهو الاية مثال للصورة الثانية وهي عطف الجملة الخالية من الضمير على المشتملة عليه والمثال
الثاني وهو البيت مثال للصورة الاولى وهي عطف الجملة ذات الضمير على الخالية منه وانسان العين
المثال الذي يرى في سوادها ويحسر بضم السين وكسرها مضارع حسر بفتحها اي انكشف وهذا لازم
ومصدره الحسور كالقعود ويقال حسر بمعنى كشف فيكون متعديا ومضارعه كالاول ضما وكسرا
ومصدره الحسر كالقتل والضرب ويجم بضم الجيم وكسرها مضارع جم جموما اي كثر واجتمع ويغرق
بفتح الراء مضارع غرق بكسرها فان قلت لم يعلق الباء من قوله او بالعكس وما هذا العطف قلت
يتعلق بمحذوف والعطف من قبيل عطف الجمل والتقدير او يقع العطف ملتبسا بالعكس قال كذا
في الواو البيت محتمل لان يكون اصله يحسر الماء عنه اي ينكشف عنه اقول لكن ما قاله اظهر لان الحذف على
خلاف الاصل ولا ضرورة تدعو اليه فاما في البيت كما في قولهم الذي يطير الذباب فيغضب زيد قال
وفي المسألة بحث تقدم في موضعه اقول تقدم في الثاني من الجملة السادسة من الجمل التي لها محل من

اوراده

لعله في الباب الثاني

الاعراب والمحقق الذي اشار اليه هنا هو قوله هناك ان الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي
منهما بضمير واحد وحيث فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع واما كل
منهما فجزء الخبر ولا محل له ويجب على هذا ان يدعى ان الفاء في ذلك تعني في قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء
ماء فتصبح الارض مخضرة وفي نظائره من نحو زيد يطير الذباب فيغضب قد خلصت لمعنى السببية
وانزوت عن العطف وقد مر اشارة الى ذلك كلام فراجعه والتاسع شرط مشتمل على ضمير مدلول على جوابه
بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان قام الرابط في ذلك هو الضمير الذي اشتمل عليه الشرط بلا شك فهو من
صور القسم الاول فلا يعد قسما براسه والعاشر كون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو هجيري ابي بكر
لا اله الا الله الجملة في هذا المثال ونحوه ليست مما الكلام فيه لانها في حكم المفرد اذ المراد بها لفظها
والهجيرى بكسر الهاء والجيم المشددة العادة وكذا الاهجيرى فان قلت هذا له هنا معارض لما ذكر في التنبيه
الذي بعد هذا ورباو ذلك انه صرح هنا بان الجملة التي هي نفس المبتدا في المعنى لا تحتاج الى رابط وهو مناف
لعدها هناك في روابط الجملة ما هي خبر عنه قلت يحتمل ان يريد بما ذكر في ذلك التنبيه انها لا تحتاج الى رابط
او غيره لكونها نفس المبتدا في المعنى فالمنفي ليس مطلق الرابط بل رابط مقيد فلا معارضة وقال
الكسائي وهشام ابن مالك الاصل يتربصن ازواجهم ثم جيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع
ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف الى الضمير
اعتبار ابن مالك رحمه الله للربط بهذه الطريقة ينافي ما وقع له في غير هذا الموضع وذلك انه قال في
التسهيل في باب التنازع اذا تعلق عاملان من الفعل وشبهه متفقان لفظا او توكيد بما اخر غير سببي مرفوع
وقال في شرحه ونبهت بقولي غير سببي مرفوع على ان نحو زيد منطلق مسرع اخوه لا يجوز فيه تنازع لانك لو
قصدت فيه التنازع لاسندت احد العاملين الى السببي وهو الاخ واسندت الاخر الى ضميره فيلزم عدم
ارتباطه بالمبتدا لانه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره ولا سبيل الى اجازة ذلك فان سمع مثله حمل على
ان المتاخر مبتدا مخبر عنه بالعاملين المتقدمين عليه وفي كل واحد منهما ضمير مرفوع وهما وما
بعدهما خبر عن الاول ومنه قول كثير قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها اراد وعزة
غريمها ممطول معنى وفي تقييد السببي بالمرفوع تنبيه على ان السببي غير المرفوع لا يمنع من التنازع كقولك
زيد اكرم وافضل اخاه انتهى كلامه وقد اشتمل على انه منع عين ما اجازه في الاية وقوله لانه لم يرفع ضميره ولا
ما التبس بضميره قابل للمنع الثاني وذلك لان العامل في المثال رفع الضمير الثاني العائد الى الاخ المضاف الى
ضمير زيد فيكون قد التبس بضميره فالتبس بالمبتدا ثم ما اجازه في السببي المنصوب يأتي فيه العلة التي رتب
عليها المنع في السببي المرفوع وذلك في نحو قولك اضرب واكرم اخاه لانك اذا اعملت الاول تعدد الاضمار في
الثاني ولا رابط له لان الفعل مسند الى المتكلم الاشيا التي تحتاج الى الرابط قال كما قال وقد شهدناه
سليما وعامرا هذا صدر بيت عجزه قليل سوى الطعن النهال نوافله الشهود الحضور اي حضرنا
فيه حربا مع القبيلتين سليم بضم السين وعامر والنهال جمع ناهل كجمل وجمال وناهل جمع ناهل كطالب
وطلب والناهل من الاضداد يطلق على الريان وعلى العطشان والنوافل جمع نافلة وهي العطية المتطوع بها
التي لا تجب فعلها ومنه نافلة الصلاة وقليل هنا للنفي اي لا عطايا في ذلك اليوم سوى الطعن المذكور فان قلت
كيف يوصف الطعن بالنهال وهو جمع لما ذكرته قلت يحتمل ان يكون نعوا لهم اهلك الناس الدينار الصفر والدراهم
البيض جعل كل مرة من افراد الطعن ناهلا للدم اي عطشان له لشدة الحنق على العدو او ريان منه لكثرة

مستقلا صح

والجيم

المنفي صح

ما وقع من القتل ويحتمل ان يكون النهال صفة للرجال وهو مضاف محذوف ملوبدل من الطعن اى قليل به النوافل
سوى الطعن طعن الرماح النهال قال وفيها ما تشتهى الانفس اقول هذه الآية فى سورة الزخرف وفيها
قراءتان فى السبع فقرأ باثبات الهاء كما او رده المص او لا نافع وحفص وابن عامر وقرأ الباقون بحذف الهاء
وما ذكر هنا وفى سورة فصلت ولكم فيها ما تشتهى انفسكم بحذف الهاء باجماع من القراء قال والحذف من
الصلة اقوى منه من الصفة ومن الصفة اقوى منه من الخبر اقول سر ذلك هو ان الصلة مع الموصول جزء
واحد واستغنى بالربط اللفظى عن الالتزام لذكر الضمير وخبر المبتداء مع المبتداء مستقل بالجزئية
والصفة ليست كالصلة فى الجزئية ولا كالخبر فى الاستقلال فلما كانت بينهما جعل لها حكم بينهما فلم
يكن حالها مع الصلة فى استواء جواز الحذف والاثبات كذا فى امالى ابن الحاجب وقال الرضى حذف الضمير
فى الصلة احسن منه فى الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما بتقدير
مفرد نحو قوله تعالى اهذا الذى بعث الله رسولا ثم الحذف بعد ما فى الصفة احسن منه فى خبر المبتداء
نحو جاءنى رجل ضربت اى ضربته لان الصفة مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة فالتخفيف فيما هو
مع غيره كالكلمة الواحدة اولى وانما كان الحذف فى الصفة انقص منه حسنا فى الصلة اذ ليست الصفة
من ضرورات الموصوف كما ان الصلة من لوازم الموصول وضروراته قال وهو قليل اقول قال
ابو على الفارسى فى التذكرة من الناس من لا يجيز هذا وقال بعضهم هذا لم يجئ سيبويه فى خبر المبتداء فاجرى
ان لا يجئ فى الصلة وصرح المص فى اوائل الحد الثالث من الباب الخامس بان ذلك باب الشعر وليس التسهيل
ما دل على قلته ولا على اختصاصه بالشعر فانه قال فى تعريف الموصول وهو من الاسماء ما افتقر ابدا
الى عائد او خلفه وجملة صريحة او مؤولة غير طلبية ولا انشائية واشار بقوله او خلفه الى نحو ما انشده المص
من قوله فيا رب ليلى انت فى كل موطن وانت الذى فى رحمة الله اطمع ومن شواهد الشعر ان جمل
التى شغفت بجمل فغوادى وان بانت غير سال اى ان جمل هى التى شغفت بها وقول الاخر سعاد
الذى اضناك حب سعادا واعراضها عنك استمر وزادا اى سعاد الذى اضناك حبها ومنه فى
النثر قولهم ابو سعيد الذى رويت عن الخدرى اى عنه وقولهم الحجاج الذى رايت ابن يوسف بنصب
ابن اى هو الذى رايته قال لعل الغالب انت الذى فعل اقول يعنى حيث كون الموصول خبرا به عن حاضر
مقدم كالمثال الذى اورده وكقول الفرزدق وانت الذى امست نزار تعده لدفع الاعادى
والامور الشداد واحترزنا بقولنا مقدم من ان يكون المخبر عنه مؤخرا كما فى نحو ما الذى انت فتعين
الغيبة وهو مذهب الفراء ومقتضى اصول البصريين قاله ابو حيان وهو الصحيح لانه يتعين الحمل على المعنى
قبل تمام الكلام واجاز الكسائى ذلك مع التاخير نحو عندى الذى قمت انت قال وعلى هذا يقول الزمخشرى
فى قوله تعالى الحمد لله الذى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون
انه يجوز كون العطف ثم على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزمه ان يكون من هذا القليل اقول يعنى من وضع
الظاهر موضع المضمر فى مثل قولهم ابو سعيد الذى رويت عن الخدرى وذلك لان الجملة الفعلية صلة
فالمعطوف عليها لا بد فيه من رابط يربطه بالموصول ولا ضمير هنا فيحتاج الى ان يحمل ربهم خلف العائد فيكون
من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر وهو قليل فى هذا المحل كما صرح به المص قال مثل فى حرف اللام
نحو بن كيسان فى قوله تعالى واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة الاية فى قراءة حمزة بكسر اللام
موصولا اسميا وسال ما العائد فى ثم جاءكم رسول واجاب بان معنى ما معكم هو ما آتيتكم فكانه قيل

صدق

حذف الضمير من الصلة اقوى من حذفه من الصفة وحذفه من الصفة اقوى من حذفه من الخبر

مسلمي سعادا

مجيء الاسم الظاهر موضع الضمير الذي للربط

شواهد الاتيان بالاسم الظاهر موضع الضمير الرابط

يتعين الغيبة في نحو قام الذي انت ويجيز الكسائي نحو الذي قمت انت

مصدق لهم قال وقد يضعف هذا الفعل نحو قوله وانت الذى فى رحمة الله اطمع قال وقد صرح بان التوالى
يتسامح فيها كثيرا هذا كلامه هناك والاعتراض عليه متوجه وذلك انه اذا اعتقد كون ما ذهب اليه
الزمخشرى فى اية الانعام من جعل الظاهر فى الجملة المعطوفة على الصلة خلفا عن الضمير العائد ضعيفا
لا يسوغ تخريج التنزيل عليه فكيف اقدم هو على مثل هذا فى قراءة حمزة فى تلك الاية وانما اعتذر به عن ذلك
من انهم يتسامحون فى التوالى كثيرا ان كان عذرا صحيحا وسع الزمخشرى الاعتذار به فلا وجه للرد
عليه واعترض صاحب الانتصاف على الكشاف من جهة المعنى فقال ان العطف على قوله خلق السموات
والارض نظرا لان العطف على الصلة موجب للدخول فى حكمها ولو قلت الحمد لله الذين كفروا بربهم
يعدلون لم يستقم واجيب بان هذا العطف على الصلة ليس على قصد انه صلة واحدة برأسه
لتيوجه الاعتراض بانه لا معنى لقولنا الحمد لله الذى عدلوا به بل هو داخل تحت الصلة بحيث يكون المجموع
صلة واحدة كانه قيل الحمد لله الذى خلق لهم تلك النعم العظام ثم من الكفر الكفران قال اما الواو
والضمير نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى اقول ذكر الامام عبد القاهر الجرجانى ان الفرق من
جهة المعنى بين قولنا جاء القوم سكارى وجاءوا وهم سكارى ان معنى الاول جاءوا كذلك والثانى جاءوا وهم
كذلك باستيناف الاثبات قال وزعم الزمخشرى فى الثالثة انها شاذة نادرة اقول يريد بالثالثة
مسئلة ما اذا كان الرابط فى الجملة الاسمية الضمير فقط قال المفصل فان كانت اسمية فالواو الا ما شذ من
من قولهم كلمته فوه الى فى وما عسى ان يعثر عليه فى الندرة لكنه صرح فى الكشاف فى بعض الجمل الاسمية التى
ليس فيها غير الضمير بانها حال فقال فى قوله تعالى اهبطوا بعضكم لبعض عدو ان الاسمية حال اى متعادين
وقال فى قوله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه ايضا انها حال كانه قيل والله يحكم نافذا حكمه كما تقول جاءنى زيد
لا عمامة على راسه ولا قلنسوة هذه نسبة جاسر اهل عبارته فقد يكون مراده ان الاكتفاء بالاسمية بالضمير
انما يكون حيث يمكن ان ينتزع من طرفيها هيئة تدل على معنى مفرد ولا كذلك جاءنى زيد هو فارس كذا قاله المحقق
قلت يرد انه حكم بالشذوذ فى كلمته فوه الى فى مع امكان الانتزاع المذكور اذ المعنى كلمته مشافها قال
وليس كذلك لوروده فى مواضع من التنزيل نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو ونبذوه وراء ظهورهم كانهم
لا يعلمون والله يحكم لا معقب لحكمه وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام ويوم القيمة
ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة اقول يمكن ان يكون الرد فى الاية الاخيرة عليه فالجملة معمول
بان لا حال والتى قبلها يمكن ان ينازع الزمخشرى فيها من حيث ان التقدير وما ارسلنا قبلك من المرسلين احدا
فلا تجعل الاسمية فيها حالا من المحذوف بل صفة له على ما عرف من رايه واما ما عدا ذلك من هذه الايات فقد علمت
ما يقال فيه على ما اسلفناه عن المحقق قال او الواو كقوله نصف عابصا لطلب اللؤلؤ انصف النهار
وهو غايص وصاحبه لا يدرى ما حاله فصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب ما يدرى اقول
انشد الجوهرى هذا البيت ونسبه للمسيب بن علس مستشهدا به على انه يقال نصف النهار يعنى انتصف
وقوله الماء غامره حال من النهار ولا واو فيها وهو ظاهر ولا ضمير يعود على صاحب الحال اذ الضمير الملفوظ
به عائد على الغايص فاحتيج الى تقدير الواو وهذا كلامه قلت الربط يحصل بالواو او بالضمير بحيث لا
واو ولا واو يقدر احدهما فلم قدر هنا الواو على الخصوص مع انه يمكن تقدير الضمير بل هو الاولى لانه
الاصل فى الربط فيقال التقدير الماء غامره فيه وقوله بالغيب اما ظرف مستقر خبر ورفيقه هو ملتبس
بالامر المغيب وما يدرى خبر اخر واما ظرف لغو يتعلق بيدرى الا انه قدم على طريق التوسع ومثله الشعر

لعله او يرده عليه

لعله ولا ضمير

معتنفوقاله ونحن عن فضلك ما استغنيناه قال وقوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم الذين مبتداء
وتعسا مصدر لفعل محذوف وهو الخبر اقول واضل اعمالهم معطوف على الجملة التي نصب فعلها
تعسا لان المعنى فاتعسهم الله تعسا والتعس العثور وعن ابن عباس يريد في الدنيا القتل وفي الاخرة التردي
في النار واقول كيف دخل الفاء في الخبر مع ان فعل الصلة ماض قلت قد يحمل ذلك رعاية للمشابهة
الصورية في مطلق كون المبتدء اسما موصولا اصله فعلية نحو ان الذين فتنوا المومنين والمومنات ثم لم
يتوبوا فلهم عذاب جهنم قال ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف يفسره تعسا كما تقول زيدا اضربا اباه
اقول ابطله بكون اللام متعلقة بمحذوف لا بالمصدر ومقتضاه انها لو تعلقت بالمصدر لجاز النصب
على شرط التفسير وفيه نظر لوجود المانع وهو الفاء وما بعدها لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر عاملا في باب الاشتغال
عاملا قال وكذا لا يجوز زيدا جدعا له ولا عمرا سقيا له خلافا لجماعة منهم ابو حيان لان اللام متعلقة
بمحذوف لا بالمصدر لانه لا يتعدى بالحرف وليست لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة اقول
تقدم في حرف اللام ان ابن مالك قال في شرح باب النعت من كتاب التسهيل ان اللام في سقيا لك متعلقة
بالمصدر وهي للتبيين وقول المص ان فيه نظرا فانهم اذا اطلقوا القول بان اللام للتبيين فانما يريدون انها
متعلقة بمحذوف استوتي للتبيين ولا يسلم له ادعاءه انها لازمة معارض بقول ابن الحاجب في شرح
المفصل انها تسقط فيقال سقيا زيدا وجدعا اياه قال وقوله تعالى سل بني اسرائيل كم اتيناهم
من اية بينة ان قدرت من زائدة فكم مبتداء او مفعول اقول وجه ان كم استفهامية منه كناية عن قوم
اوجماعة وحذف مميزها لفهم المعنى واية مفعول ثان وزيدت فيه من كما ذكر المص بناء على انها تزاد بعد الاستفهام
ولو دار بغير هل والمعنى كم جماعة اتيناهم اية فكم مبتداء واتيناهم اية خبره ويجوز ان يكون كم في موضع
نصب على الاشتغال ويقدر الناصب لها موخرا عنها لان لها الصدارة اذ الاستفهام لا يعمل ما قبله فيه قال
وان قدرتها بيانا لكم كما هي بيان لما في ننسخ من اية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع حينئذ الى كم وانما هي
مفعول ثان مقدم مثل اعشرين زوجا اعطيتك اقول يعني انك اذا جعلت كم كناية عن الايات وانه
تمييز الكم ومن الداخلة عليها لبيان الجنس فلا يجوز ان تجعل كم حينئذ مبتداء ولا مفعولا بفعل محذوف يفسره
المذكور وذلك لان الرابط لابد منه في جملة الخبر وفي الجملة المفسرة في باب الاشتغال والفرض عدمه
في هذا التركيب باعتبار هذا الاعراب قال وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية اقول
وصرح بان معنى الاستفهام فيها التقرير واعترض ابو حيان عليه تجويز الخبرية فقال ليس بجيد لان جعلها
خبرية يقتضي اقتطاع الجملة التي هي فيها من جملة السوال ويصير المعنى سل بني اسرائيل ولم يذكر المسول
عنه ثم قال لشيء من الايات اتيناهم فيصير هذا الكلام مفلتا مما قبله لان جملة كم اتيناهم على هذا
التقدير خبر صرف لا يتعلق به سل وانت ترى معنى الكلام ومصب السوال على هذه الجملة وهذا لا يكون
الا في الاستفهام ويحتاج في جعلها خبرية الى تقدير محذوف وهو المفعول الثاني لسل ويكون المعنى سل بني
اسرائيل عن الايات التي اتيناهم ثم اخبر تعالى انه اتاهم كثيرا من الايات قال ولم يذكر النحويون ان كم
الخبرية تعلق العامل عن العمل اقول هذا اعتراض من المص على الزمخشري غير الذي اعترض به ابو حيان
وتعريض بانه يلزم على جعلها خبرية تعليق الفعل عن العمل فيها وكم الخبرية لا تعلق وفيه نظر اما اولا فقد
قال المص في الباب الخامس في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم حكى
الخلاف بين النحويين واختار هناك ما ذكر هنا ان النحويين لم يذكروه واما ثانيا فان نسلم انها لا تعلق فلا نسلم

ارسل

ان سل عامل في الجملة التي فيها باعتبار المحل حتى يلزم التعليق بل عامل في محذوف اي سل بني اسرائيل عما اتيناهم من
الايات كثيرا من الايات كما تقدم قال وقال الاعشى لقد كان في حول ثواء ثويته تقضي لبانات ويسأم
سائم اقول الحول السنة وما احسن قول الشيخ جمال الدين ابن نباتة المصري يرثي ولدا له مات قبل ان يستكمل
سنة حولا يا راحلا من بعد ما اقبلت مخايل الخير من جوه لم تحتمل حولا واورثتني ضعفا فلا حول ولا
قوة والثواء الاقامة والتقضي كالانقضاء بمعنى الفراغ تقول انقضى الشيء وتقضى اذا فرغ وتم واللبانات
بضم اللام جمع لبانة وهي الحاجة من غير فاقة بل من همة كذا في القاموس والسأمة الملالة ويسأم منصوب
بان مضمرة جوازا وهي مع صلتها مؤولة بمصدر معطوف على المصدر المذكور اي تقضي لبانات وسأمة سائم
قال وزعم ابن سيده انه يجوز كون الجملة من ثويته للحول على اتساع في ضمير الظرف بحذف في وليس بشيء
لخلو الصفة من ضمير الموصوف اقول ان اراد خلوها من الضمير لفظا وتقديرا فممنوع وان اراد خلوها
لفظا فمسلم ولا يضر والحاصل ان البيت موصوفا وحده لا منه بدل اشتمال وكل منهما يحتاج الى ضمير وليس في
البيت الا ضمير واحد فان قدر رابطا للصفة احتيج الى تقدير ضمير اخر يربط البدل اي ثويته فيه كما فعل
المص وان قدر رابطا للبدل احتيج الى ضمير اخر يربط الصفة اي ثويته اياه فالمتصل يعود الى الحول والمنفصل
يعود الى ثواء غير ان تقدير المص اولى من هذا التقدير الذي رآه ابن سيده لسلامته من الاتساع الذي
هو خلاف الاصل هذا اذا قلنا بان الجار والمجرور حذفا معا وان قلنا على التدريج فالاتساع لازم على التقدير
المص ايضا قال ولاشتراط الرابط في بدل البعض وجب في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو والقطع
بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان بدل بعض من غير ضمير اقول لا نسلم وجوب القطع في ذلك على الاطلاق بل هو
مقيد بما اذا لم ينو معطوف محذوف يحصل به منضما الى المذكور الوفاء بالتفصيل اما اذا نوى فلا يجب القطع
بل يجوز الاتباع ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اجتنبوا السبع الموبقات الشرك والسحر فقد روي بالرفع
على القطع وهو ظاهر وروي بالنصب على البدل وثم معطوف محذوف دل عليه قبل اجتنبوا السبع الموبقات
الشرك والسحر واخواتهما وقد ثبت تفصيل السبع في حديث اخر لكن اقتصر هنا على هذين الشيئين تنبيها على
انهما احق بالاجتناب قال ومنه تجويز الزمخشري في قوله تعالى فيه ايات بينات مقام ابراهيم ومن دخله
كان آمنا ان تكون هاتان الايتان وتطوى ذكر غيرهما دلالة على تكاثر الايات كانه قيل فيه ايات بينات مقام
ابراهيم وامن من دخله وكثير سواهما قال الزمخشري ونحوه في طي الذكر قول جرير كانت حنيفة اثلاثا
فثلثهم من العبيد وثلث من مواليها ومنه قوله عليه الصلاة والسلام حبب الي من دنياكم ثلاث النساء
والطيب وقرة عيني في الصلاة هذا كلامه قال قلت كيف يكون حاجتي الزمخشري في هذه الاية من خلاف نظرا
لما الكلام فيه وهو قد صرح بان مقام ابراهيم عطف بيان لقوله ايات بينات قلت قد اعتذر عنه المص في
اواخر النوع الثاني من الجهة السادسة من الباب الخامس بانه قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما
والا فالنحويون متفقون على ان البيان والمبين لا يختلفان تعريفا وتنكيرا واذا كان مراده بعطف البيان هنا
البدل استقام ما ذكرناه فتامله على ان ثبوت لفظ ثلاث في الحديث الذي اورده كلاما المحدثين والذي رواه
جماعة حبب الي من دنياكم النساء والطيب الحديث بدون ذكر ثلاث قال وقول الزمخشري انه علم على الاقامة
اقول جرى في تفسير سورة مريم على ذلك وان يكون علما لارض الجنة فقال عدن معرفة علم بمعنى العدن وهو الاقامة
كما جعلوا فينة وسحر وامس فيمن لم يصرفه اعلاما لمعاني الفينة والسحر والامس فجرى مجرى العدن لذلك
او هو علم لارض الجنة لكونها مكان اقامة وقال الكازروني اللام في قوله بمعنى العدن لام الجنس لان عدنا علم على

اتيناهم

لعل
متفقون على ان البيان

ذلك الجنس واما قوله يجرى مجرى العدل فاللام فيه للعهد لان المراد به فرد معين من افراد تلك الحقيقة ٥ ومدلول العدل المعرف بلام العهد فرد معين من افراد تلك الحقيقة

فان عدنا العلم مثل العدل المعين المعهود في التعريف وان كان مدلولاهما مختلفين من حيث ان مدلول عدل
العلم هو تلك الحقيقة وقوله لذلك اى لكونه علما لمعنى العدل وقولنا بمنا لمعنى العدل نريد به العدل المعرف بلام
الجنس وهو اشارة الى تلك الحقيقة كما ذكرنا في قوله لمعنى العدل وقوله فيجب ان لم يصرفه لانه حينئذ معدولا عن لام
التعريف اى الامس وقوله او هو علم عطف على ما تقدم فعلى الاول فان علم الجنس لكن للمعنى الا للعين وعلى الثانى
هو علم للتشخص وهو من عوارض الجنة وقوله لكونها اشارة الى المناسبة المرعية في هذا الموضع **قال** والاول
اولى لضعف مررت بامراة حسنة الوجه **اقول** يعنى بجر حسنة ورفع الوجه ووجه الضعف ان حسنة
رافع لضمير يعود الى المراة ولولا ذلك لما انث والوجه بدل من الضمير وابدال ذى اللام من الضمير فيما يشترط
فيه الضمير ضعيف عند البصريين **قال** وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال خلافا للزمخشرى **اقول** هذا الخلاف
مبنى على ان ابواب الدار هل هى بعض من الدار او ليست بعضا منها وانما هى مشتملة على الدار فالزمخشرى نظر
الى الثانى والمص نظر الى الاول **قال** وقول الشاعر ٭ غير بكن الحصان اعجبته ٭ فاى رجال بادية ترانا ٭
اقول يروى فاى اناس بادية اعصا والحصان بكسر الحاء المهملة وفتحها خلاف البداوة وهى الحضارة بكسر الباء وفتحها
قال الامام المرزوقى والمراد اهل الحصان بحذف المضاف يدل على ذلك قوله فاى اناس بادية لان التفضيل انما
يصح بين الحضريين والبدويين يقول من اعجبه رجال الحضر فاى اناس نحن وان كنا من اهل البدو والمراد التمدح
والتعجب **قال** فقال الزمخشرى **اقول** يعنى ان لا يكون هذا جوابا لاما الواقعة فى قوله وقوله قوله تعالى بل
من اوفى بعهده الاية ومن يتول الله ورسوله الاية وقول الشاعر غير بكن الحصان البيت لان قول الزمخشرى ليس
جوابا عن جميع ما سبق اولا واعا يعنى ان الجواب محذوف والتقدير فليست مما نحن لما تقدم وما ذكر بعد ذلك
دليل عليه **قال** او علل او لهما فى تابعهما نحو وانه كان يقول سفيهنا **اقول** فيه تسامح فان الاول وهو كان ليس
عاملا فى الثانى وهو الفعل فقط وانما هو عامل فى محل الجملة التى هى الثانى وكذا فى بقية كلامه بما حسابها بحثه **قال**
وهذا ابطل قول الكوفيين ان من التنازع قول امرئ القيس ٭ كفانى ولم اطلب قليل من المال ٭ **اقول** من انشاد
هذا البحر مع الصدر والبيت الذى بعدهما وسوق الكلام على السر فى الباب الاول فى فصل لو من حروف اللام **قال**
وقد يظن ان المعنى لو ثبت انى اسعى لادنى معيشة لكفانى القليل فى حال انى غير طالب له فيكون اينما كفاية القليل
المقيدة بعدم طلبه موقوفا على طلبه له وفيه وقوع عدم الشئ على وجوده **اقول** هذا اشكل لان كلامه يعنى ودكن
ان جعل المعلول امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط وهو فاسد على حرف الامتناع وقال فكونه كفاية القليل
المقيدة بعدم طلبه موقوفا على طلبه بناء على ان لو لتعليق الثبوت على الثبوت مع القطع بالانتفا لاستقام
لكن يصير قوله بعده لكن فيه وقف عدم الشئ على وجوده غير منتظم فتامله **قال** ولهذا الفاعل انه بايطالى قول
بعضهم فى فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شئ قدير ان فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم من ان وصلتها
بناء على ان تبين واعلم قد تنازعاه كما فى ضربنى وضربت زيدا اذ لا ارتباط بين تبين واعلم **اقول** الظاهر ان
هذا القول صحيح لا باطل فان لما رابطة بين الجملتين الواقعتين بعدها وتبين جزء من الاولى وقال اعلم جزء من الثانية
واعلم من معمولات هذا الجزء الثانى فظهر ان بين تبين واعلم ارتباطا بهذا الاعتبار فاذا ان الربط تحقق فى قوله
تعالى وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا **قال** على انه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه لضعف الاضمار
قبل الذكر فى باب التنازع **اقول** هذا ممنوع وقد ذكر المص فيما فى قوله تعالى لقد تقطع بينكم وضل عنكم
ما كنتم تزعمون فيمن فتح بينا ان بعضهم قال ان بين ظرف والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل اى لقد

وقع التقطع بينكم او الى الوصل لان وما نرى معكم شفعاكم يدل على التهاجر وهو مستلزم عدم التواصل او الى ما
كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه **قلت** معطى التنازع يكون الاضمار قبل الذكر وهو مثل ما فى هذا المحل مع انه لم
يستضعفه **قال** ولحروف تذكر الاول عن اجمع واخواته فانها انما يؤكد بها بعد كل نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون
اقول هذا اسهو ظاهر فقد قال تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وجنود ابليس اجمعون وقال تعالى حكاية
عن ابليس ولاغوينهم اجمعين وقال تعالى فى سورة الاعراف لاقطعن ايديكم وارجلكم من خلاف ثم لاصلبنكم اجمعين وفى
سورة الشعراء لاقطعن ايديكم وارجلكم من خلاف ولاصلبنكم اجمعين وقال تعالى انا لمنجوهم اجمعين وقال تعالى
وان جهنم لموعدهم اجمعين وقال تعالى وتمت كلمة ربك لاملان جهنم من الجنة والناس اجمعين وقال تعالى ولكن حق القول
منى لاملان جهنم من الجنة والناس اجمعين وقال تعالى لاملان جهنم منك وممن تبعك منهم اجمعين وقال تعالى لمن تبعك منهم
لاملان جهنم منكم اجمعين مع ان الذى يدل الايات كلها باجمعين دون الاتيان بكل فى حالات اعراب الاسم الثلاث
ومن العجب خفا مثل هذا على المص رحمه الله **الامور التى تكتسبها الاسم بالاضافة قال** والمراد
التخصيص الذى لم يبلغ درجة التعريف **اقول** فيه نظر فان مقتضاه انه لو اطلق التخصيص ولم يرد به ما
ذكر لدخل فيه التعريف وليس كذلك فان التخصيص عندهم يقابل الاشتراك العارض فى النكرة نحو رجل صالح فهذا
فيه تخصيص بخلاف زيد فانه فى اصطلاحهم معرفة ولا يقال له تخصيص **قال** ويدل على ان هذه الاضافة لا
تفيد التعريف قولك الضارب زيد والضاربو زيد ولا تجمع على الاسم تعريفان **اقول** ينتقض باى الموصولة
المضافة الى معرفة فان تعرفها على المشهور بصلتها باعتبار ما فيها من العهد واضافتها معنوية قطعا
تفيد التعريف نحو جاءنى ايهم اكرمته فيجتمع تعريفان وقال الرضى وعندى انه يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه
اذ لا منع اجتماع التعريفين اذا اختلفا **قال** وقول ابى كبير ٭ فاتت به حوش الفواد مبطنا ٭ **اقول** هذا
صدر بيت عجزه ٭ سهدا اذا ما نام ليل الهوجل ٭ وابو كبير بالباء الموحدة هذلى من شعراء الحماسة وحوش
الفواد معناه حديد الفواد ذكيه والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود فى الذكور والسهد بضم السين
والهاء القليل النوم والهوجل الاحمق **قال** واشد نقضا هذا المعنى الثانى عندما تكلم على قوله تعالى وجاعل
الليل سكنا والشمس والقمر عطفا على الليل ونصبهما باضمار جعل او عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل
بمعنى المضى فيكون اضافته حقيقية بل هو دال على جعل مستمر فى الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب ليس
والنوى وفالق الاصباح كما تقول زيد قادر عالم ولا تقصد زمانا دون زمان انتهى وجعل حاصله ان اضافة
الوصف انما تكون حقيقية اذا كان بمعنى الماضى وانه اذا كان للاعادة حدث مستمر فى الازمنة كانت اضافته غير
حقيقية وان كان عاملا وليس الامر كذلك **اقول** لم يصرح الزمخشرى بانه اذا كان دالا على جعل مستمر يكون
الاضافة غير حقيقية حتى يلزمه التدافع من كلامه كما ادعاه المص وعبارته فى الكشاف فان قلت كيف
يكون لليل محل والاضافة حقيقية لان اسم الفاعل المضاف فى معنى المضى ولا تقول زيد ضارب عمرا امس قلت
ما هو فى معنى المضى وانما هو دال على جعل مستمر فى الازمنة المختلفة الى هنا كلامه **قلت** وليس فيه تصريح
بما نسبه اليه المص من انه اذا كان دالا على الحدث المستمر فى الازمنة تكون الاضافة غير حقيقية وانما منع ما
ادعى فى السؤال من كون الاضافة حقيقية بناء على ان اسم الفاعل فى معنى المضى واردف ذلك بانه دال على الحدث
المستمر ويمكن ان يقال اذا كان للاستمرار كان حسنا ولا للماضى والحال والاستقبال فالنظر الى حال المضى
يجعل الاضافة حقيقية كما فى مالك يوم الدين والنظر الى الاخرين يجعلها غير حقيقية ويسوغ العمل وعدم
الكلام على ذلك فى اقسام العطف مبسوطا على ما فيه كفاية **قال** واما قول الجوهرى ان التذكير لكون البائنة مجازيا

بوهم لوجوب التانيث في نحو الشمس طالعة والموعظة نافعة وانما افترق حكم المجازي والحقيقي الظاهر بين المضمر
اقول قال في الصحاح وقوله ان رحمة الله قريب من المحسنين ولم يقل قريبة لانه اراد بالرحمة الاحسان ولان ما لا يكون تانيثه حقيقيا جاز تذكيره انتهى ويمكن حمل كلامه على ان المونث غير الحقيقي يذكر بالتاويل ويعود عليه ضمير المذكر
لقوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها فاول الارض بالمكان فقال ابقل ولو كان التانيث حقيقيا
لم يجز ذلك فلا يقال هند قام على تاويل هند بشخص ويدل على ما قلناه انه لو كان ان التانيث المجازي يجوز التذكير
مطلقا لم يحتج الى تاويل الرحمة بالاحسان لكن عطفه العلة الثانية على الاولى وقد نبه على ما ذكرناه بعض شيوخنا قال
وانشد سيبويه ونشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم اقول هذا البيت للاعشى
بلو لنت حبا لا ثيرا عامه ورقيت اسباب السماء بسلم ليستدرجنك القول حتى تهره وتعلم اني عنكم غير ملجم
الجب البير التي لم تطو واسباب السماء ابوابها والسلم المرقاة قيل سمي سلما لانه يسلمك الى المرتقى اليه وتهره
تكرهه وتبغضه والمعنى فلا ماء اي لم يطق ان يجيبني يقول لو انك في قعر جب بعيد القعر او صعدت الى السماء
لم تتخلص مني واستصعدك من الجب واستنزلك من السماء فالقول الذي يستدرجك حتى تكرهه وتعلم اني لست
ممن يعرض عن جوابك ولا عاجز عن وصولي الى الغرض قال الجاربردي والواو في قوله ورقيت بمعنى او لانه على وزان
قوله تعالى فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض او سلما في السماء وقال شرق بريقه اي غص به كما يقال غصصت
باللقمة واذعته افشيته يخاطب رجلا هذيا على ان لا يكتم ما يسمعه والمعنى انك تشرق بالقول الذي افشيته
واظهرته للناس كما ان القناة تشرق بالدم ولا تشرب فاستعار الشرق لصدر القناة استعارة من وجود
الدم عليه بحيث يكون بين الظهور ويصير سمة ما دام عليه قال والى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهري في
قوله تجنب صديقا مثل ما واحذر الذي يكون كعمرو بين عرب واعجم فان صديق السوء يردي وشاهدي
كما شرقت صدر القناة من الدم ومراده بما الكناية عن الرجل الناقص تشبيها بما الموصولة وبعمرو الكناية عن
الرجل المتزيد الاخذ ما ليس له كما اخذ عمرو الواو في الخط اقول ليس المراد الكناية وانما المراد تشبيه الصديق
المامور بتجنبه بما الموصولة في الاتصاف بالنقص والحذر من الشخص الذي يكون شبيها بعمرو في التزيد واخذ ما ليس له
وقد اكثر الشعراء من ذكر واو عمرو قال ابو نواس يهجو اشجع السلمي قل لمن يدعي سليما سفاها لست
منها ولا قلامة ظفر انما انت في سليم كواو الحقت في الهجاء ظلما بعمرو ويحكى ان بعضهم راى في منامه
انه قد كتب على ظفره واو فاقتص على العابر رؤياه فاخبره انه دعي في نسبه واستشهد بهذين البيتين
وقال النهامي لقوم لحوق زيد لا معنى له او واو عمرو فقدها كوجودها وقال ابو سعيد الرستمي
الى الحق ان يعطي ثلاثون شاعرا ويحرم ما دون الرضى شاعر مثلي كما سامحوا عمرا بواو مزيدة وضويق
بسم الله في الف الوصل وما احسن قول السراج الوراق مالي ارى عمرا اني استجرت به فقد صار عمرا
بواو فيه وانصرفا وما عن حاجة نبهته غلطا لها فالفيته السهد ولا اسفا والمستجير بعمرو وقد
عرفت به مما زيدك تعريفا بما عرفا وتلك واو ولا والله ما عطفت ولو انك واو عطفت ما انت طرفا
ولو غدت واو حال لم تسر ولو اني بها فسما ما برا حلفا او واو رب لما جرت سوى اسف
وكثرة خلافا للذي الفا او واو مع لم اجد خيرا اني معها او واو جمع عدا من فرقتي شغفا وليت
صدغا بها قد شبهوه عدا يكوي بناري وهذا في السلوكفي والله تطمسها واو اخرت بها دالا
بوسطي وكانت قبل ذا الفا شير بتنبيه عمرا لحاجته الى قول الشاعر اذا انفطنك حروب العدى
فنبه لها عمرا ثم نم ويشير بالمستجير بعمرو الى قول الاخر المستجير بعمرو عند كربته كالمستجير من

الرمضا

الرمضا بالنار قال وشرط هذه المسئلة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه اقول اقتصر
ابن مالك في الخلاصة حيث تعرض لذكر المسئلة على هذا القيد فقال وربما اكسب ثان اولا تانيثا
ان كان لحذف موهلا وقال في التسهيل ويونث المضاف لتانيث المضاف اليه ان صح الاستغناء عنه وكان
المضاف بعضه او كبعضه فزاد القيد الثاني والظاهر ان الاول كاف كما فعله المصنف وظاهر كلامه وكلام
غيره ان الحكم الثاني المذكور عند تحقق شرطه قياسي وهو ظاهر كلام الزمخشري ايضا قال في قوله تعالى وكنتم على
شفا حفرة من النار فانقذكم منها والضمير للحفرة او للنار او للشفا وانما انث لاضافته الى الحفرة وهو منها كما
قال كما شرقت صدر القناة من الدم واستظهر جدي ابن المنير رحمه الله عوده الى الحفرة بان المنة في
الانقاذ منها اتم والكون على شفا يستلزم الهوي فيها وابو علي راى في التعاليق ان تانيث المذكر باضافته الى
المونث من الضرورات وراه في الايضاح بخلافه والزمخشري راى انهم لا يمتن عليهم بانقاذهم من حفرة لم
يكونوا فيها وهم كانوا صائرين اليها ولولا الانقاذ الالهي وطالمنة ثابتة بهذا الاعتبار قال السابع الظرفية
نحو تؤتي اكلها كل حين وقوله انا ابو المنهال بعض الاحيان اقول يعني ان كلا وبعضا ليسا ظرفين
ولكنهما لما اضيفا هنا الى اسم الزمان اكتسبا الظرفية باضافتهما اليه وتقدم انشاد هذا البيت اوائل
الباب الثالث قال وقال المتنبي اي يوم سررتني بوصال لم تسوءني ثلاثة بصدود اقول
بوارحت الشيخ التي راينها على انشاده هنا لم تسؤني واثبته المص في فصل اي لم ترعني وكلامه هنا يدل
عليه قال لا يقال يدل على انها شرطية ان الجملة المنفية ان استونفت ولم ترتبط بالاولى فسد المعنى اقول
قد استدل قبل هذا على انها ليست شرطية بانه لو قيل مكان ذلك ان سررتني انعكس المعنى فبعد تقريره
لفساد المعنى على تقدير الشرطية لا يتجه هذا السوال وكيف يدل انتفا الاستيناف للزوم الفساد عنده
ان كانت على انها شرطية مع ما تقدم من ان كونها شرطية يوجب انعكاس المعنى قال ومن روى ثلاث
بالرفع فالحالية ممتنعة لعدم الرابط اقول قد اسلفنا في فصل اي عند الكلام على هذا البيت ان الربط
يحصل بتقدير ضمير اي بصدود منك فلا يمنع الحالية حينئذ قال وقال ستعلم ليلى اي دين تداينت
واي غريم للتقاضي غريمها اي الاولى والحق النصب اقول لا حاجة لانشاد هذا البيت والكلام عليه
هنا لانه بصدد ان يذكر ما يكتسبه الاسم بالاضافة وهذا لم يكتسب الاسم بالاضافة فحاله لم تكن له مثلها
قال والى هذا اشير بقول بعض الفضلا عليك بارباب الصدور فمن غدا مضافا لارباب الصدور
تصدرا واياك ان ترضى صحابة ناقص فتنحط قدرا من علاك وتحقرا فرفع ابو من ثم خفض مزمل
يبين قولي مغريا ومحذرا اقول بعض الفضلا المشار اليه هو الشيخ امين الدين العروضي المحلي نسبه
الى المحلة وهي قصبة كبيرة بالغربية فيما بين الاسكندرية ومصر وقد ذكر المصر عن الامين المذكور مسئلة
في النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس ورد عليه وشانه في ذلك هنا كلام ان شاء الله تعالى
وقوله مغريا يرجع الى قوله اولا عليك بارباب الصدور وقوله محذرا يرجع الى قوله ثانيا واياك ان ترضى فان
قلت قوله يبين قولي الخ لا يصح ان يكون خبرا عن المبتدا بين المعطوف احدهما على الاخر من قوله فرفع ابو من
ثم خفض مزمل ولا خبرا عن احدهما اما الاول فلعدم المطابقة اذ لم يقل يبينان واما الثاني فلاشتمال الجملة
على قيد لا يصح تعلقه بكل منهما وذلك لان رفع ابو من لا يبين قوله مغريا ومحذرا وانما يبين قوله مغريا فقط
وخفض مزمل ايضا لا يبين في الحالتين وانما يبين حالة التحذير فكيف السبيل الى تصحيح الكلام قلت
السبيل اليه ان يجعل قوله مغريا ومحذرا قيد الحد وحذف الاخر المذكور ويجعل يبين قولي بلا قيد خبرا عن احدهما

لعله لو دام ذراه او

وخبر الاخ محذوفا والتقدير على ان يكون الحذف من الثاني مثلا فرفع ابؤس بين قولي وخفض منزل كذلك هما بينان
قولي معربا ومحذرا وههنا مسئلة يتعلق بما نحن فيه لم يذكرها المص في هذا الكتاب فآثرت ذكرها تكميلا للفايدة فاقول
اعلم ان الفاء وثم اذا وقع بعدهما ضمير وان كان ذلك الضمير فيما هو في مقام الخبر عن المعطوفين بهما ففي مطابقته لهما
خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احديهما نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام ولا يجوز المطابقة فلا يقال في شيء
من الصورتين قاما مثلا لان تعاونهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقون مطابقة الضمير قال الرضي
وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل على انتفا الترتيب حتى يناقض الفاء وثم وقد يقال قام الرجلان
مع ترتيب قيامهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلا في احتمال اجتماع القيامين وترتبهما
سواء وان لم يكن الضمير الخبر المذكور وجبت المطابقة اتفاقا نحو جاني زيد فعمرو وضربتهما وجاني زيد ثم عمرو فاكرمتهما ه
صديقان قال والاشارة بقوله ام خفض منزل الى قول امرئ القيس ٭ كان ابانا في عرانين وبله ٭ كبير اناس في
بجاد مزمل اقول ابان جبل بعينه قال لبيد ٭ درس المنا بمتالع فابان ٭ اي درس المنازل بهذا الجبل فهذا
الجبل ويقال لهما ابانان على التغليب كالقمرين والمشهور في رواية بيت امرئ القيس كان ثبيرا وهو جبل بمكة ه
والعرانين جمع عرنين وهو الانف وقال الاكثرون هو معظم الانف والمراد في البيت بالعرانين اوايل المطر على سبيل
الاستعارة شبهت بالانوف في التقدم اذ الانوف تتقدم الوجوه واوايل المطر تتقدم ما ياتي بعدها والبجاد بكسر
الموحدة كساء مخطط والمزمل الملفف بالثياب قال والعاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد ممن اعربه
والاكثر البنا اقول لا يبعد ذكر ذلك في هذه الامور لان خمسة عشر عند من يضيفه معرب مطلقا سواء اضيف الى ه
معرب او مبني تقول هذه خمسة عشرك بضم الراء على انها حركة اعراب مع ان المضاف اليه مبني قال كما في قوله
٭ وقالت متى يبخل عليك ويعتلل ٭ يسؤك وان يكشف غرامك تدرب ٭ اي ويعتلل هو اي الاعتلال ولا بد عنده من تقدير
عليك مدلولا عليها بالمذكور ويكون حالا من الضمير ليستفيد بها فيفيد ما لم يفده الفعل اقول لا حاجة الى هذا الذي
ذكره لانه لا بد منه عنده فان الضمير النايب عن الفاعل راجع الى المصدر المعهود اي الاعتلال وقد صرح به المص معرفا
فقد افاد المصدر ما لم يفده الفعل ضرورة انه انما يدل على مصدر نكرة والنايب هنا مصدر معرف معهود وقد
قال المص في توضيحه على الالفية المعنى ويعتلل الاعتلال المعهود او اعتلالا مخصصا بعليك اذ في محذوف للدليل كما
تحذف الصفات فجوز الامرين ولم يجعل احدهما متعينا لا بد منه وهذا الذي قاله في التوضيح هو الحق والاعتلال الاعتذار
يقال اعتل عليه بعلة اي اعتذر له عن فعل عرضه بعذر قال وفي الصحاح وغيره اعتل اذا اعتذر اذا جني عليه وهو
معنى مناسب للبيت حيث لو كانت الرواية تعتلل بالتاء الفوقية ويسؤك تحزنك تقول ساءه كذا يسوءه
مساءة نقيض سره وتدرب بالذال المعجمة وفتح الراء مضارع ذرب بكسرها اي احتد لسانه والمعنى انك متى يبخل
عليك بالوصل ويعتذر لك عن تركه بعذر يحزنك ذلك فتخضع وتذل وان يكشف غرامك بان التك لمرامك من الوصل
يحتد لسانك فلا يكون حينئذ خضوع ولا اذلال قال او الى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين تنازعاه اقول يعني ان
تقطع وضل في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وضل عنكم على قراءة من فتح بينا تنازعا قوله ما كنتم تزعمون فاعمل فيه الثاني
واضمر الفاعل في الاول راجعا اليه وتخريج الى على هذا الوجه لا يليق بالمص فعله ولا الاقرار عليه فانه معترف بضعفه
كما مر في سائر قوله تعالى فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير قال ويؤيده التاويل قوله ٭ اهم بامر الحزم لو استطيعه
وقد حيل بين العير والنزوان ٭ اي بفتح بين مع اضافته لمعرب اقول يعني ان التاويل في هذا البيت متعين اذ
لا سبيل الى ان يقال فيه ان فتحة بين فتحة بناء لانه مضاف الى معرب كما قال فيجب التاويل بان يدعى ان النايب عن الفاعل
ضمير مصدر معرب معهود والمعنى وقد حيل الحول بين العير والنزوان والحزم الضبط والاخذ بالاحتياط

وحيل

١٦٧

وحيل محيل يقال حال الشيء بيني وبين كذا اذا حال اي حجز بيني وبينه حاجز منع من الوصول اليه والعير بفتح العين المهملة
الحمار الوحشي والاهلي ايضا والنزوان مصدر نزا بمعنى الوثوب والمراد الوثوب على الانثى للضراب قال وزعم ابن مالك
ان ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها المبهمات بانها تثنى وتجمع اقول هذه المخالفة لا تؤثر فان الزمان المبهم كيوم وحين
حكمه جواز البناء على الوجه الذي تذكره مع انه يثنى ويجمع ولم يقدح ذلك في اعطاء هذا الحكم قال واما بيت
الفرزدق ففيه اجوبة مشهورة اقول بيت الفرزدق المشار اليه هو قوله ٭ فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم
اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر ٭ بفتح مثل قال سيبويه هو شاذ وقيل غلط وان الفرزدق لم يعرف شرط اعمال
ما عند الحجازيين لكونه تميميا وقيل مثلهم حال والخبر محذوف اي ما في الوجود مثلهم بشر قال ومنها قوله
٭ لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت ٭ حمامة في غصون ذات اوقال ٭ فغير فاعل يمنع وقد جاء مفتوحا اقول
تقدم في حرف الغين المعجمة الكلام على غير انشاد هذا البيت والكلام على مفرداته ومعناه وقد كان بعض اصحابنا
يستشكل عد هذا من قبيل الاضافة الى المبني اذ المعنى غير نطق حمامة وهذا امر لا بد منه لوجود الحرف المصدري وجوابه
ان الاضافة بحسب الظاهر الى جملة مصدرة بحرف مصدري كما صرح به الرضي وليست من قبيل المعربات بل هي
مبنية نعم هذه الجملة في تاويل مفرد لوجود الحرف المصدري والمعرب هو ذلك المفرد الذي اول الجملة به والاضافة
انما هي في الظاهر الى الجملة قال اصليا كان البناء كقوله ٭ على حين عاتبت المشيب على الصبا ٭ وقلت الما اصح
والشيب وازع ٭ اقول البيت للنابغة وقبله ٭ واسبلت مني عبرة فرددتها ٭ على النحر منها مستهل ودامع ٭
اسبل هطل وصدفنا الثابت للفصل والعبرة بفتح العين الدمع والمستهل بكسر الهاء السائل والدامع مثله وعلى حين
لمت والصبا بكسر الصاد المهملة الميل الى الجهل يقال صبا يصبو صبوة والصحو الافاقة من السكر والوازع المانع
يعني انه بكى لاجل شوقه وميله الى محبوبه ثم رجع على نفسه بالملامة على الانهماك في سكر الصبوة وتحثها على عدم
الصحو منه مع وجود المانع عن التلبس بذلك وهو الشيب الذي لا يليق بمصاحبه التلطخ باد ناس الشهوات
ان البناء في قليل الحال الدنس قال او بناء عارضا كقوله ٭ لاجتذبن منهن قلبي تحلما ٭ على حين يستصبين
كل حليم ٭ اقول الاجتذاب السلب والتحلم تكلف الحلم بالكسر وهو الاناة قال الشاعر ٭ تحلم عن الادنين واستبق
ودهم ٭ ولن تستطيع الحلم حتى تحلما ٭ يعني لاستلبن قلبي من تلك النسوة تكلفا مني لاظهار الحلم والرجوع عن
الصبي وعلى بمعنى في نحو ودخل المدينة على حين غفلة من اهلها وتعلق الجار اما بالفعل او بالمصدر ويستصبين
بمعنى يصبين كما في استعجبت واجبت او بمعنى يطلبن الصبوة وجعل المص بناء الفعل المضارع عند اتصاله بنون
الاناث عارضا مع ان الاصل في الفعل من حيث هو البناء لكن المضارع على الخصوص اشبه الاسم فاعرب وجعلها
رده الى البنا امرا طاريا عليه قال وقال ٭ اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني ٭ نسيم الصبا من حيث يطلع
الفجر ٭ وقال الاخر ٭ الم تعلمي يا عمرك الله انني ٭ كريم على حين الكرام قليل ٭ واني لا اخزى اذا قيل مملق ٭ سخي
واخزى ان يقال بخيل ٭ اقول السلو النسيان يقال سلاه وسلا عنه اذا نسيه وتركه ويهيجني بضم حرف
المضارعة اي يثيرني اي يحرك شوقي يقال هاج الشيء يعني ثار وهاجه غيره يعني اثاره يتعدى ولا يتعدى
وفي الصحاح الصبا ريح مهبها المستوي ان تهب من مطلع الشمس اذا استوى الليل والنهار وعمرك الله
بفتح الراء منصوب على انه مفعول مطلق وهو مصدر محذوف الزوايد والاصل تعميرك الله والاسم الشريف
اما منصوب على اسقاط الخافض كما ذكر منصوبا على ذلك مع معاملة في عمرك الله والمعنى ذكرتك بالله تذكيرا بعمر
فلبك ولا تخلو منه وحقيقته عمرتك قلبك بتذكر الله من حذف العلة والتذكر والباء وقيل عمرتك الله واما مرفوع
على ما حكاه المازني عن بعض العرب ووجهه ان المصدر اضيف لمفعوله فارتفع الاسم الشريف لانه فاعل به

السلب

بفتح الهمزة مضارع خزى بكسرها اى ذل وهان ويجوز الضم على انه مضارع اخزاه الله والحان الفقير وذكر المصره
رحمه الله في بعض كتبه لما تكلم على اسم الزمان اذا اضيف الى الجمله انه يجوز اعرابه وبناؤه واستشهد على البنا قول
الشاعر اذا ملت هذا حين اسلو السب وقال ان ما تراه اساد هذا البيت وقد سالني سائل من ابن يهب الصبا
فانشدته المتعلى بامرك الله البيتين ولم يزد على ذلك ووجه صلاحيته هذا الجواب انه اشتمل على بناء حين المضاف
الى الجمله في قوله على حين الكرام قليل فاساويه الى البيت المسارك له في هذا الحكم حيث قيل هذا حين اسلو ببناء حين المضاف
الى الجمله ولا يخفى ان هذا البيت المشار اليه بانشاده ذينك البيتين صريح في ذكر محل الصبا اذ قيل فيه حين الصباح حيث
طلع الفجر فظهر المقصود ولله الحمد وحكى ان ابن الاحمر سبيل محصن ابن الارس عن وجه التصدق قول النابغه
اتاني ابيت اللعن انك لمتني وتلك التي تستك منها المسامع فقال ان قد قلت سوف انالا وذلك من تلقاء مثلك رائع
اللعن الطرد والابعاد من الخير وهذا اللفظ تستعمله العرب تدرجا في الدعا للانسان بالشرف والعز
وعلو المرتبه والمعنى جعلك الله آبيا للعن وانكرت لك الامر اذا كان شريفا ابي النفس عالي الهمه واستكاك المسامع
صممها وضيقها والتلقاء تفعال بكسر التاء بمعنى جلس تلقاءه اى حذاءه وهي مصدر بمعنى اللقا والمراد بها الاول
اى وذلك من ناحيه مثلك وجهته والرائع المفزع يقال راعه يروعه اذا افزعه قال فقال ولا اصحب الاردى
فتردى مع الردى اقول هذا عجز بيت لمن يتبين هاهنا عن المرء لا تسئل وسل عن قرينه فكل قرين بالمقارن يقتدي
اذا كنت في قوم فصاحب خيارهم ولا تصحب الاردى فتردى مع الردى وما احسن قول محمد بن الشبل البغدادي
توق صحبه من تغدي بك خلطته فالخير بشر وبالاخلاق اخلاقا فالماء والبرد ناش من طبيعته فصحبه النار يعطي
اللمس احراقا قال وفي البيت اشكال لو سال السائل عنه لكان اولى وهو اضافته فقال الى ان قد قلت فان في
النفد بمقال قولك ولا اضافه الشي لنفسه اقول لا اشكال فان هذا من اضافه الاعم الى الاخص وذلك لان مقاله
اعم من المصدر المسبوك من ان وصلتها وهذه الاضافه هي المعروفه عندهم باضافه البيان كشجر اراك اى مقاله هي
قولك سوف انالا قال وقد يلحن الشاعر انما قال مقاله ان بانات السوس بنقل حركه الهمزه فاشتد الناس بتخفيفها
فاضطروا الى حذف التنوين اقول هذا امر عجيب يلزم من فتح بابه التطرق الى القدح في كل ما يستدل به اما في لا كذا
ولكن حرف متنقل كذا ارتجاعه لك امر شنيع وقد وجدتني بعض النسخ مقالتين هكذا بالتنوين وهو جار على طريقه العروضيين
في كتابه كل ما ينطق به من الحروف على حسب ما يلفظ به والصواب ان يكتب هكذا احمد التراز فتكتب على الباء اشاره
الى السوس والاشاره على الف ان بعلامه الوصل ايذانا بان حركتها نقلت الامور التي لا يكون الفعل معها الا قاصرا
قال احدها كونه على فعل بالضم كظرف وشرف لانه وقف على افعال السجايا وما اشبهها مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه
لمن لم يجئ متعديا الا ان التعدي يقتضي توقف الشي على المتعلق اعني المجاوز اليه وهاهنا لا توقف ولا حاجه
ويرد على المص ان فعل اذا كان نحو لاعني عينه فانه يتعدى نحو قلته وطلته الاصل فعل بفتح العين فلما سكن لو للنقي
لزم حذف عينه محول او الى فعل ليستقل حركته الى فائه فيعلم ان عينه التي حذفت واو كما حولوا الخوباع الى فعل بالكسر
ليدل على ان العين ياء كما ستنصبه اي قال وحرف التعدي الثابت قبل التحويل وهو مذهب سيبويه واصحابه ولابن
الحاجب خلاف في ذلك فقال ان الصحيح ان الضم لبيان بنات الواو لا للنقل ويحتمل ان يجاب عن المص بانه اختار هذا
المذهب فاطلق او رأى ان مثل هذا اللفظ انما ينصرف الى البنا الاصلي لا العارض بالتحويل وسمع ويجنبكم
الطاعه في الصحاح قال الخليل قال نصر بن سيار ارحبكم الدخول في طاعه الكرماني وان حشرا
طلع البين هذا من كلام امير المومنين علي ابن ابي طالب كرم الله وجهه ولا مال لها في الصحاح
حكاه عن الخليل انه لم يجئ في الصحيح فعل بضم العين متعديا غير يجي ارحبكم الدخول طاعه وفي القاموس ورحبكم

الدخول في طاعته كركم وسعكم شاذ لان فعل ليست متعديه الا ان ابا علي حكى عن هذيل تعديتها
والثالث كونه على فعل بالفتح وفعل بالكسر ووصفهما على فعيل نحو ذل وقوى يعني على فعيل البر
الا فلا يرد نحو عليم فان وصفه جاء على علم الا انه جاء على عالم ايضا واما حقيقه المطاوعه
ان يدل احد الفعلين على تاثير ويدل الاخر على قبول فاعل لذلك التاثير فتقصر نحو قولك ضربت
زيدا فتا لم اذا الضرب الايلام على راي المص كما سيجي في اوايل الخاتمه التي اوردها مقدمه للكلام في الحذف
من الباب الخامس فكان حقه ان يقول او يدل احد الفعلين الملاقين في الاشتقاق فتخرج مثل هذا
والرابع عن ان يضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم فليحذر الذين يخالفون عن امره اذاعوا
به واصلح لي في ذريتي لا يسمعون الى الملا الاعلى وقولهم سمع الله لمن حمده وقوله يجرح في عراقيبها نصلي
فانها ضمنت معنى ولا تنب ويخرجن ويحدثوا وبارك ولا يصغون واستجاب ويعيث او يفسد
وهذا القدر غير مرتب فقوله ولا تنب راجع الى قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم وذلك ان عدا متعد بمعنى
جاوز تقول عدا فلان طوره اى جاوزه ونبا لازم بمعنى تجافى وتباعد تقول نبا عنه ينبو وقوله يخرجن
راجع الى قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره وذلك ان خالف متعد تقول خالفت فلانا اى ارتكبت
خلافه وخرج لازم يدخل عن في صلته وقوله ويحدثوا راجع الى قوله تعالى اذاعوا به وذلك ان اذاع
متعد تقول اذعت الحديث اى افشيته وحدث لازم يؤتى بالباء في صلته وقوله وبارك راجع الى قوله
تعالى واصلح لي في ذريتي وذلك ان اصلح متعد تقول اصلح الله حاله وبارك لازم يوصل بفي قال تعالى وبارك
فيها وقد رفيها اقواتها وقوله ولا يصغون راجع الى قوله تعالى لا يسمعون الى الملا الاعلى وذلك ان سمع متعد
نحو حتى يسمع كلام الله وصغى لازم بمعنى مال يوصل بالى تقول صغوت الى فلان اى ملت اليه ويقال ايضا
صغى بكسر الغين بمعناه فعلى الاول يكون الغين من لا يصغون مضموما كيغزون وعلى الثاني يكون مفتوحا كيرضون
وقوله واستجاب راجع الى قولهم سمع الله لمن حمده اذ سمع متعد كما مر واستجاب لازم يوصل باللام تقول استجبت
لزيد وقوله يعيث او يفسد الفعلان بمعنى واحد وكلاهما راجع الى قوله يجرح فان جرح متعد وعاث لازم
يوصل بفي تقول عاث الذئب في الغنم وكذا افسد يأتي لازما موصولا بفي قال تعالى لا تفسدوا في الارض بعد
اصلاحها وما انشده المص بعض عجز من قول الشاعر وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف
يجرح في عراقيبها نصلي المحل انقطاع المطر ويبس الارض من الكلا والمراد بذي ضروعها لبنها والعرا
جمع عرقوب بضم العين وعرقوب الدابه في رجلها بمنزله الركبه في يدها وضمير تعتذر يعود الى الناقه اى ان
تعتذر عن قله لبنها بيبوسه الارض من عدم المطر اعقرها للضيف وجعل ابن الحاجب قوله تعالى واصلح
لي في ذريتي من باب فلان يعطي ويمنع ويصل ويقطع اى مما استعمل فيه المتعدي منزلا منزله اللازم كانه
قيل يفعل الاعطاء والمنع والقطع والوصل واذا قصد هذا المعنى ثم قصد المتكلم ذكر خصوصيه متعلقه
اتى بالمتعلق مجرورا بفي كانه محل له فالمعنى في الايه والبيت اوقع الصلاح في ذريتي ويوجد نصلي في عراقيبها
الجرح وفي الكشاف انه يجوز ان يكون وهزي اليك بجذع النخله على معنى افعلي الهز به كقوله يجرح في عراقيبها نصلي
او حلمه كدعج وكحل وشنب الدعج شده سواد العين مع سعتها والكحل ان يعلو سواد
مثل الكحل من غير اكتحال قال ليس التكحل في العينين كالكحل والشنب حده في الاسنان ويقال برد وعذوبه
كذا في الصحاح وقال في القاموس الشنب ماء ورقه وبرد وعذوبه في الاسنان او نقط بيض او حده الانياب
كالمنشار ومنه قوله تجاوزت احراسا اليها ومعشرا هذا صدر بيت من معلقه

وازع

قيب

جفون العينين

[illegible]

امرء القيس والعجز، عليّ حراصا لو يسرون مقتلي، الاحراس اما جمع حارس كصاحب واصحاب او جمع
حرس كجمل واجمال والحرس جمع حارس كخادم وخدم والمعشر القوم والحراص جمع حريص مثل كريم وكرام والفعل
منه حرَصَ كضرب وحرص كعلم كذا في القاموس والاسرار من الاضداد يطلق على الاظهار والاخفا وقد جوّز في قوله
تعالى واسروا الندامة وفي البيت وقال بعض شارحي المعلقات الاول اولى لانه كان ملكا والملوك لا يقدر على قتلهم
علانية قلت قد روي يشرون بالشين المعجمة وقد صرح هذا الشارح بان معناه الاظهار لا غير فيترجح
بهذه الرواية حمل الاخرى على الاظهار ولا يلزم من الحرص على الشي تحقق القدرة عليه والمقتل هنا القتل ولو بنا اما
مصدر به مثلها في قوله فتيله بخاطبه عليه السلام، حاكان ضرك لو مننت وربما، من الفتى وهو المغيظ المحنق،
والمصدر المقدر منها ومن صلتها في محل جر على انه بدل من ضمير عليّ بدل اشتمال اي حراصا على اسرار قتلي
واما متناعه والجواب محذوف اي لو يشرون قتلي لسرهم قال ونقل ابن عصفور عن ابي السيد انه قال في قول ذلك
الحدوث، بينا تعانقه الكماة وروعه، يوما اتيح له جري سلفع، اي من جنس تجر التعانق وهو مخطي اقول
الكماة جمع كمي وهو الشجاع المتكمي سلاحه لانه لمى نفسه اي سترها بالدرع والبيضة كذا في الصحاح والروغ
مصدر راغ اي مال عن الشي وحاد عنه واتيح له بالمثناة الفوقية اي قدر له والجري بهمز الاخر والجراءة
وهي الاقدام على الشي والسلفع بسين مهملة ولام ففاء فعين مهملة كجعفر الجسور والتعانق جعل كل من المتعانقين
يده على عنق الاخر والفعل منه لازم كما قال ابن السيد وغيره فلا يقال زيد تعانق عمرا وانما يقال عانقه او اعتنقه
او تعانقا فالبيت مشكل سواء روي بالجر او بالرفع كما اشار اليه المص رحمه الله الامور التي يتعدى بها الفعل
القاصر قال واما قول الشهر ان استغفر من باب اختار فرد وقد اقول يريد بباب اختار ما هو متعد
الى واحد بنفسه والى الثاني بحرف الجر دائما وان تعدى اليه بنفسه في بعض الحالات فعلى سبيل التوسع قال
ابو حيان في البحر اختار افتعل من الخير وهو التخير والانتقاء واختار من الافعال التي تعدت الى اثنين احدهما
بنفسه والاخر بواسطة حرف الجر وهي مقصورة على السماع وهي اختار واستغفر وامر وسمي وكنى وزوّج
ثم يحذف حرف الجر ويتعدى اليه الفعل فيقول اخترت زيدا من الرجال واخترت زيدا الرجال، اخترتك الناس اذ
رثت خلائقهم، واعتل من كان يرجى عنده السول وجه ما ذهب اليه المص من ان القول بذلك في استغفر مردود هو
ان صوغ الفعل على استفعل من الامور التي يتعدى بها الفعل فاذا كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين والحق
ان غفر متعدٍ الى واحد تقول غفر الله ذنبك قال تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا وقد صيغ على استفعل
مرادا به الطلب فقيل اي طلب المغفرة فيتعدى الى اثنين على بعد الفاعل والقول بانه متعدٍ الى الثاني
بحرف الجر كما هنا خروج عن هذا الاصل المقرر فيكون مردودا الا ان ابن الحاجب صرح في الامالي وكذا غيره
بان استغفر يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر اخرى كقولك استغفرت الله ذنبا واستغفرته من ذنب
قال ويشكل على الزمخشري قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القران جملة واحدة فقرن نزل بجملة
واحدة اقول جواب هذا الاشكال ان الزمخشري لا يقول بان نزل يدل على التدريج الا حيث لا توجد قرينة
تنافيه وقد قال في الكشاف في هذه الاية نزل ههنا بمعنى انزل لا غير كخبّر بمعنى اخبر والا كان متدافعا يعني
لان نزل للتدريج وجملة واحدة تنافيه فظهر ان مراده ما قلناه ولا اشكال وقال في تفسير سورة مريم عند
الكلام على قوله تعالى وما نتنزل الا بامر ربك والتنزل على معنيين بمعنى النزول على مهل وبمعنى النزول على الاطلاق
كقوله، فلست لانسيّ ولكن لملاك، تنزل من جو السما يصوب، لانه مطاوع نزّل ونزل يكون بمعنى انزل وبمعنى
التدريج واللائق المعنى هو النزول على مهل والمراد ان نزولنا في الاحايين وقتا غب وقت ليس الا بامر الله وعلى ما

ذلك
وذي
مالزم
بهذا

يراه

١٦٩

يراه صوابا وحكمه هذا كلامه وهو صريح في ان نزل يرد للمعنيين فيستعمل في كل محل ما هو لائق به فكيف يرد عليه ما ذكره
المص قال وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها ويستهزأ بها الى قوله تعالى واذا
رايت الذين يخوضون في اياتنا الاية وهي اية واحدة اقول يعني ان هذه الاية الواردة في سورة النساء وهي قوله تعالى
وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره
ترد على الزمخشري ايضا وذلك لانه قد ورد فيها نزل المضعف بالبناء للفاعل في قراءة عاصم وبالبناء للمفعول في قراءة
غيره وان مخففة من الثقيلة واسمها اما ضمير الشان على راي قوم او ضمير المخاطبين على راي اخرين اي نزل عليكم
في الكتاب انه اي الشان كذا والشان ما افادته الجملة من شرطها وجزائها او نزل عليكم في الكتاب انكم اذا سمعتم وان مع ما
في حيزها في قراءة عاصم في موضع نصب بنزّل وفي قراءة غيره في موضع رفع بنزل والمنزل عليهم في الكتاب ما نزل عليهم
بمكة من قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون في اياتنا فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره فما في سورة النساء تذكير
للمؤمنين بما نزل اولا بمكة وهو اية واحدة ومع ذلك استعمل فيها نزل المضعف وهو مناف لقول الزمخشري
بانه مفيد للتدريج في التنزيل ولا تدريج مع وحدة الاية ولا ادري لم سكت المص عن ايراد قوله تعالى في سورة الانعام وقالوا
لولا نزل عليه اية من ربه قل ان الله قادر على ان ينزل اية فاستعمل التنزيل مع وحدة الاية في موضعين والجواب عدم
ان الحمل على التدريج انما يتاتى عند فقد المنافي وهو موجود فيما ذكر فيحمل نزل والمضعف على انزل ذي الهمزة
وقد قال الزمخشري في اية الانعام نزل بمعنى انزل وهو ظاهر قال وظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا اقول
ليس مراده ما هو اعم من القاصر والمتعدي الى واحد والمتعدي الى اثنين وانما يريد القاصر والمتعدي الى واحد
فان الثالث لم يسمع كما قدمه وكان حقه ان يذكر قول سيبويه اولا فيقول عقب قوله والنقل بالمضعف سماعي في
القاصر كما مثلنا وفي المتعدي لواحد وهذا قول سيبويه قال وترغبون ان تنكحوهن اي في او عن ان على
خلاف في ذلك بين المفسرين اقول قال المص في توضيحه على الالفية اشترط ابن مالك في انّ وان امن اللبس فمنع
الحذف نحو رغبت ان تفعل او عن ان تفعل لاشكال المراد بعد الحذف ويشكل عليه وترغبون ان تنكحوهن بحذف
الحرف مع ان المفسرين اختلفوا في المراد قلت لابن مالك ان يجيب عما ذكره المص في هذا الكتاب في الخاتمة التي
تكلم فيها على الحذف في الباب الخامس حيث قال واما وترغبون ان تنكحوهن فانما حذف الجار فيها القرينة وانما اختلف العلماء
في المقدر من الحرفين في الاية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة انتهى ووجه الزمخشري الوجهين
معا في ان تنكحوهن لجمالهن وعن ان تنكحوهن لدمامتهن وروي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان اذا جاءه ولي
اليتيمة نظر فان كانت جميلة غنية قال زوجها غيرك والتمس لها من هو خير منك وان كانت دميمة ولا مال لها
قال تزوجها فانت احق بها قال ومما يحتملهما قوله ويرغب ان يبني المعالي خالد، ويرغب ان يرضى صنيع
الالائم، انشده ابن السيد فان قدر في اولا وعن ثانيا فمدح وان عكس فذم ولا يجوز ان يقدر فيهما معا في او عن
التناقض اقول المعالي جمع معلاة بفتح الميم وهو كسب الشرف والصنيع بفتح الصاد وزيادة ياء بعد النون
فعل القبيح يقول صنع به صنيعا قبيحا اي فعل والصنع بالضم مصدر قولك صنع اليه معروفا كذا في الصحاح
والالائم جمع الالأم من قولك لؤم الرجل فهو لئيم اي هو دني الاصل شحيح النفس فان قلت لا اشكال في ان الانسان
يرغب في الخير فيفعله وفي الشر فيفعله في وقت اخر ويرغب عن الخير وعن الشر معا فلا يفعل شيئا منهما ولا
يريد فعله ولا تناقض في ذلك قلت الذي في البيت الاخبار باستمرار الرغبة بشهادة المضارع ولا يمكن الجمع
بين استمرار الرغبة في الخير واستمرار الرغبة في الشر لانه متى استمرت الرغبة في الخير لزم انتفاء الرغبة في
الشر لانها شر ولو فرض وجودها لم تستمر الرغبة في الخير وقد فرض استمرارها وكذا العكس وكذا انتفاء الاستمرار

على الرغبة عن الخير وعن الشر معا لا يتصور اذ الرغبة عن الخير رغبة في الشر والرغبة عن الشر رغبة في الخير فثبت التناقض على تقديري او عن احد الموضعين كما ذكر المص قال ومما تشهد لمدعى الجزرى قوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا اقول قال الزمخشرى وان المساجد لله من جملة الموحى وقيل معناه ولان المساجد لله فلا تدعوا على ان اللام متعلقة بلا تدعوا اى فلا تدعوا مع الله احدا في المساجد لانها لله قلت وعلى الاول فلا شاهد في الاية وعلى الثاني يشكل بتقدم معمول ما بعد الفاء عليها وقول الجاربردى ان جاز تقدمها السببية بجواز ان تعمل فيما قبلها بخلاف الجزائية اخذ المص هذا الكلام عنه بسديد قال وان هذه امتكم امة واحدة وانا ربكم فاعبدون اقول الامة الملة وهذه اشارة الى ملة الاسلام اى ان ملة الاسلام هي ملتكم التي يجب ان تكونوا عليها لا تنحرفون عنها يشار اليها ملة واحدة غير مختلفة قال اصلهما الا تدعوا مع الله احدا لان المساجد لله فاعبدون لان هذه امتكم اقول لكن يرد على كل منهما تقدم معمول ما بعد الفاء عليها كما تقدم فان قلت على ماذا يتخرج على حذف اما الشرطية وتكون هذه الفاء هي الداخلة على جوابها وقد مر ان الرضي حكى ان حذفها مطرد اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به وضابط الاطراد المذكور يشمل مثال الاثنين فيكون تقدم المعمول على الفاء مغتفرا على ما تقرر في محله قال اذا لا يجوز تقدم منصوب الفعل عليه اذا كان ان وصلتها لا تقول انك فاضل عرفت اقول ذكر المص في النوع الثاني عشر من الجهة السادسة من الباب الخامس ان السبب المقتضي لتأخير المفعول اذا كان ان وصلتها نحو عرفت انك فاضل كراهة الابتداء بان المفتوحة لئلا يلتبس بان التي بمعنى لعل وعلل بعضهم وجوب تقدم الخبر اذا وقع خبرا عن ان وصلتها بخشية الالتباس بين ان المكسورة وان المفتوحة لو قدمت فقيل انك فاضل عندي ولا تدفع التفقه الحقيقة هذا اللبس فيمكن ان يجرى هذه العلة في باب المفعول وان قلت فهلا اجتنبوا هذا اللبس عند وقوع ان وصلتها مجرورة باللام المقدرة بل اجازوا مثل انك فاضل اكرمتك ولم يبالوا بحصول اللبس قلت لان ذلك لا يوقع في محذور اذ المقصود التعليل وهو حاصل على كل تقدير سواء ظن السامع ان مفتوحة واللام مقدرة او ظنها مكسورة وذلك لان التعليل مع الفتح مستفاد من اللام المقدرة ومع الكسر مستفاد من نحو الجملة المصدرة بان المكسورة مع في مثل ذلك جوابا للسؤال عن العلة فقد يقول اكرم زيدا انه فاضل ولا تكرم عمرا انه جاهل كانه قيل لم اكرمه ولم لا اكرمه فقيل انه فاضل او انه جاهل فاغتفر واهذا اللبس بين الفتح والكسر لكونه لا يوقع في خلاف الغرض المطلوب ولا يلزم من ذلك اغتفاره حيث يكون موقعا في خلاف الغرض قال وقوله ، وحاربت ليلى ان يكون حبيبه ، الي ولا دين بها انا طالبه ، اقول يحتمل ان يكون هذا من باب القلب والاصل ولا دين انا طالبها به ويحتمل ان يكون الباء بمعنى على نحو ومن اهل الكتاب من ان تامنه بقنطار يؤده اليك ومنهم من ان تامنه بدينار لا يؤده اليك الا ما دمت عليه قائما فلا قلب حج اى ولا دين عليها انا طالبه قال تعالى كيف زيد بوزن غرج فيكون فاجرا قال ، وان يعرين ان كسي الجوارى ، فتنبو العين عن كرم عجاف اقول البيت لشخص من العبد طايفة من الخوارج يقال له ابو خالد وقبل هذا البيت ، لقد زاد الحياة الي حبا ، بناتي انهن من الضعاف ، احاذر ان يرين البوس بعدى ، وان يشربن رنقا غير صاف ، وبعده ، ولولا هن قد سومت مهرى ، وفي الرحمن للضعفاء كاف ، البوس بالهمز الشدة وخلاف النعم يقال يوم بوس ويوم نعم والرنق بسكون النون الماء الكدر وتنبو تتجافى وتتباعد والعجاف المهزولات جمع عجفا قال الجوهرى على غير قياس لان افعل وفعلا لا يجمع على فعال ولكنهم بنوه على سمان والعرب قد تبني الشيء على ضده كما قالوا امراة عدوة بناء على صديقة وفعول اذا كان بمعنى فاعل لا تدخله الهاء هذا كلامه والكرم بفتح الكاف وكسر الراء المراد به هنا الكرام يقال رجل كرم وقوم

كرم وامراة كرم ونساء كرم يعني ان هذا الشاعر انجبني الحياة وتخلف عن الحرب انما هو لاجل بناتي فاني ان قتلت لم يبق لهن من يقوم بامرهن فيعرين ويجعن وتنبو عين من يتزوجهن عنهن ولولاهن سومت مهرى للحرب اي جعلت له علامة قال واذ انحنى المسن صار بمعنى سنن وغطى وتعدى الى واحد كقوله ، وارانى الروع خيفانه ، كسا وجهها سعف منتشر ، اقول البيت لامرئ القيس يصف فرسا والخيفانة واحد الخيفان وهو في الاصل الجراد اذا صارت فيه خطوط مختلفة بياض وصفرة ثم شبه به الفرس لخفتها وطولها كذا في الصحاح وكان الاصمعي يعيب هذا الوصف ويقول اذا غطت الناصية وجه الفرس لم يكن كريما والشعراذا غطى وجه الفرس فذاك هو الغمم الذي يكره في الخيل كما ان السفا وهو قصر شعر الناصية مذموم والجيد الاعتدال قال ابن حبيب وغيره من العلماء اخطا الاصمعي لان امرأ القيس كان اعلم بالخيل منه ولم يزيد والعلى ذلك وهذا البيت يجاف في التخطية والجواب هو ما ذكر ابن رشيق الآمدى فانه قال قد تخلص امرؤ القيس عن العيب بلفظة ازالت معنى الغمم وهي قوله منتشر لان الغمم انما هو كاثف شعر الناصية ولحتماعه على وجه الفرس حتى يغطي العين فلما قال منتشر سقط ان يكون هناك غمم لان انتشار الشعر هو تفرقه وامر القوم منتشر اي متفرق وانتشر الحبل اى تفرقت قواه قلت وتقضيه هذا ان يكون السعف هو شعر ناصية الفرس وفي الصحاح وغيره والاسعف من الخيل الاشيب الناصية ومقتضاه ان السعف شيب الناصية قال ومنه كسوته الثوب فكسيه ومنه البيت ولكن حذف منه المفعول اقول تقديره كسا وجهها جمالا ونحو ذلك واقتصر المص على عد هذه الامور الثمانية مما يعدى الفعل القاصر وزاد بعض معدا تاسعا وهو اسقاط الهمزة على خلاف المنهج المعروف نحو اكببت الرجل وكببته انا وانزفت البئر ونزفتها انا وانسل ريش الطائر ونسلته انا ومعدا عاشرا وهو البناء على افعول مراد به المبالغة نحو حلا الشيء واحلوليته ومعدا حادى عشر وهو تكرير اللام كما قيل صعر خده وصعررته ومعدا ثاني عشر وهو واو مع تقول قام القوم فيكون ثاني اسم ثاني بالواو ومعمول عمرو فيتعدى ومعدا ثالث عشر وهو الا تقول قام القوم ثم تقول قام القوم الا زيدا وكل هذه امور لا معول عليها عند الاكثرين والله الموفق للصواب

الباب الخامس من الكتاب

قال اعرف للمبتدا له ست المفصل لا يبعد الله التلبب والغارات اذ قال الخميس نعم اقول البيت للمرقش وهو من مدرج اخصد بن وهو اللام من العارات واول عجز العين منها والتلبب مصدر تلبب الرجل اذا تحزم وتشمر والغارات جمع غارة اسم للاغارة على العدو او يراد بها الخيل المغيرة والخميس الجيش لانهم خمس فرق المقدمة والقلب والميمنة والميسرة والساقة والنعم واحد الانعام كما ذكر في المتن اي هذه نعم فاغنموها او فاغيروا عليها قال وسالني ابو حيان وقد عرض اجتماعنا علام عطف يخلد من قول زهير ، تقي نقي لم يكثر غنيمة ، بنهكة ذي قربى ولا بحقلد ، فقلت حتى اعرف ما الحقلد فنظرناه فاذا هو السيئ الخلق اقول الذي اتوهم ان المص رحمه الله وعفى عنه قصد التنكيت على ابي حيان لما كان بينهما من المناقشة والشنآن المشهور فنكته ادبية واورد كلامه على وجه يحتمل عود الضمير من قوله فاذا هو السيئ الخلق الى ابي حيان اشارة لما ينسب اليه كثير من المغاربة من سوء الخلق قال ابا حيان من المغرب والله اعلم بحقيقة الحال على ان الذي في الصحاح الحقلد الضيق البخيل وفي القاموس الحقلد كعملس الضيق البخيل والضعيف وكزبرج السيئ الخلق الثقيل الروح فلم يجعل السيئ الخلق مدلول الحقلد بفتحات مع تشديد اللام وانما جعله مدلوله بكسر الحاء واللام واسكان القاف بينهما قال فقلت هو معطوف على شيء متوهم اذ المعنى ليس بمكثر غنيمة فاستعظم اقول يحتمل وجها اخر وهو ان يكون معطوفا

لعل على حذف
الجرادة
الباب الخامس
الحقلد

على تهكمه في قولي وثم مضاف محذوف اي لاله ما تقدم عليه والتقدير ولا تهكمه حقلته والمعنى ان هذا الممدوح لا يكتر
غنيمة تهكمه فرسه ولا تهكمه شخص متصف بسوء الخلق اذ هي صفة نقص في صاحبها تقتضي ان لا يفتخر باسر لمكان
نقصه وانما يكثر الغنيمة بالاشراف واهل الكمال ممن لا يمتنع له نفرانه هذا ان كان الحملة هو السيئ الخلق كما قاله
واما ان كان المراد به الضعيف كما دل في القاموس فيكون المعنى بحاله ايضا وهذا ايضا اولى من العطف على التوهم
قال واما قراءة من قرأ يسبح له فيها بالغدو والاصال رجال بفتح الباء فالذي سوغ فيها ان يذكر الفاعل بعد ما
حذف انه لما ذكر في جملة اخرى غير التي حذف فيها اقول اورد بعضهم هنا سؤالا فقال ان اعرفت الا ان التزمته
المثال الذي نحكم بامتناعه وهو ضرب اخوك رجلا ببناء ضرب للمفعول باعتبار الوجه الذي ذكره المص فعداشتركا
في تفسير المفعول على اطراحه وذلك هو المقصود وكونه في جملة اخرى لا يؤثر وجوابه ان تفسير المفعول على اطراحه
الاية وقع في جملة واصاب الجزء لانه جواب عن سؤال مقدر فهو محل لذكره اطوح ومحل يحسن فيه التفسير لوقوع
معتضيه وليس الامر كذلك في المثال فان قلت سلمنا هذا لكن لم يلزم ان الاصل في المثال ضرب اخاك رجل حتى كان
ذكر بعد بنائه للمجهول ناقضا لاول الكلام ولم لا يكون الاصل ضرب الحال فلان المعنى لم يقصد وجه من مسوغات حذف
الفاعل ووقع اللبس هل الفاعل عامل او عمرو قائل ذكرا او انثى عبرا عنه بواحد من جنسه وذلك لا يبعض الغرض المقصود
بحذف الفاعل من حيث ان الغرض انما هو ابهام عين الفاعل لا ابهام جنسه وذلك ما وقع وجود هذا التمييز بلا اشكل
واذا بطل كونه ناقضا لاول الكلام جازت مجامعته له لارتفاع المانع قلت الصبر لا يخرج عن كونه تفسيرا لذات
مبهمة بحسب الوضع او كونه تفسير النسبة في جملة او شبهها ولا شيء من ذلك يصح اعتباره في المثال فامتنع التمييز
قال وها نا مورد بقول الله تعالى امثلة اقول ويقع بنظر هذا التركيب في ديباجة الكتاب حيث قال وها انا
بائع بما اسررته وبادي نظيره فرسا وفي ذلك ادخال هاء التنبيه على ضمير الرفع المنفصل مع ان خبره ليس اسم اشارة
نحو ها انتم هؤلاء ولا حاجة فيما التزم به علم ولا يندفع بوقوع مثله لابن مالك حيث قال في صدر التسهيل وها انا ساع
فيما انتدبت اليه لان هذا تركيبه مما لا يعلم عن العرب او الاعم والحجة في الثاني لا الاول ولو سلم لم يندفع لان المص
قائل بخلافه حسما وقع لشيخي هذا الكتاب وصرح في حواشيه على التسهيل بشذوذ قول الشاعر ابا حكم ها انت
نجم مجالد بشير بذلك الى ان قول صاحب التسهيل واكثر استعمال ها مع ضمير رفع منفصل او اسم اشارة معترض
بان هذا ظاهر في ان الاخبار عن الضمير المدلول باسم الاشارة غير شرط وليس كذلك فان تخلفه انما يقع شاذا قال
نعم من قرأ تفعل ونشاء بالتاء الا بالنون فالعطف على ان نترك اقول هي قراءة شاذة قرأ بها ابن ابي عبلة والمراد
بفعلهم في اموالهم ما نشاء هو ما كان يامرهم به من ترك التطفيف والبخس والاقتناع بالحلال القليل من الحرام الكثير
وقيل كان ينهاهم عن حذف الدراهم والدنانير وتقطيعها كذا في الكشاف وما ذكره المص في هذه الاية ماخوذ من
الانصاف فانه قال على هذا اي على قراءة ابن ابي عبلة بالخطاب يكون ان تفعل معطوفا على ان نترك وعلى المشهور يمتنع
لفساد المعنى فكانه قيل اصلواتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا وان نترك فعلنا قال الثاني قوله تعالى واني
خفت الموالي من ورائي فان المتبادر تعلق من بخفت وهو فاسد في المعنى اقول وجه الفساد ان الخوف انما
واقع في الحال لا فيما يستقبل فلو جعل من وراءي متعلقا بخفت لزم ان يكون الخوف واقعا في المستقبل اي بعد موته
وهو ظاهر الفساد قال والصواب تعلقه بالموالي لما فيه من معنى الولاية اي خفت ولايتهم من بعدي
وسوء خلافتهم او بمحذوف هو حال من الموالي او مضاف اليهم اي كائنين من ورائي او فعل الموالي من ورائي
اقول في الكشاف وهذا الظرف لا يتعلق بخفت لفساد المعنى ولكن بمحذوف او بمعنى الولاية في الموالي اي خفت
فعل الموالي وهو تبديلهم وسوء خلافتهم من ورائي او خفت الذين يلون الامر من ورائي هذا كلامه ومنه اخذ

والمثال اي المثال

يكون ظ

المم

المم واما اذا جوز من الحال على ان بعضهم قال وبجوز ان يريد بالتعلق كونه حالا منه قال اي خفت من وراءي حال مو قعه
محكية اي خفتهم متوقعا متصورا كونهم بعدي ومثله مسئلة الكتاب مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا
صيده غدا قال واما من قرأ خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فمن متعلقة بالفعل المذكور اقول
قال الزمخشري وهذا على معنيين احدهما ان يكون وراءي بمعنى خلفي وبعدي فيتعلق الظرف بالموالي اي قلوا وعجزوا
عن اقامة امر الدين فسال ربه تقويتهم ومظاهرتهم بولي يرزقه والثاني ان يكون بمعنى قدامي فيتعلق بخفت ويريد
انهم خفوا قدامه ودرجوا ولم يبق منهم من به تقو واعتضاد الى هنا وفيه تفصيل لم يتعرض اليه المص فتامله
قال والصواب ان يضمن اماته معنى البثه وكانه قيل فالبثه الله بالموت مائة عام وحينئذ يتعلق به الظرف بما
فيه من المعنى العارض له بالتضمين اي معنى اللبث لا بمعنى الالباث لانه حال الاماتة في عدم الامتداد اقول هذا اعتناء
منه لا حاجة اليه وذلك انه يمكن تعلق الظرف بما في اماته من معنى الموت لا بالاماتة نفسها والموت اما عدم الحياة
عما من شانه الحياة او وصف وجودي مضاد للحياة على الخلاف المعروف وعلى كل فامتداده ممكن ولا داعي الى ذلك
التكلف قال ونظيره قوله عليه الصلاة والسلام كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه
وينصرانه الحديث فان حتى لا يتعلق بيولد لان الولادة لا تستمر الى هذه الغاية لكن استمرارها كونه على الفطرة فالصواب
تعلقها به على ان على متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد ويولد خبر كل اقول اذا تعلق
تعلق بجار الذي هو في معنا بهذه الغاية فكيف يصح كونه حالا ومضمون الحال يجب ان يكون مقارنا للعامل فيها وليس الكون
المستمر الى تلك الغاية مقارنا لحصول هو الاشياء فذلك جائز وبه امور كاله الى غير مسبوع ان يجعل قوله يولد صفة
لتاكيد العموم وعلى الفطرة خبر المبتدا وحتى يكون ابواه غاية له والكون عليها ممتد حال من المانع للتقييد بالغاية
جاء استعماله في حرف الحاء المهملة في الكلام على حتى قال الرابع قول الشاعر ركبنا الوجا ولو شئت جاء نا
بعيد الكرى ثلج بكرمان ناصح اقول جاء نا ارواناء من فوقهم حيث اشتد الارض التي يجوده اذا اصابها الجود
وهو المطر الغزير والكرى النعاس تقول منه كرى الرجل بالكسر يكرى كرى فهو كرى وهي كريه قال لا تشتمل
ولا يكرى مجالسها ولا يمل من النجوى مناجيها وثلج صفة لمحذوف اي رتق ثلج يعني باردا كالثلج وكرمان بكسر
الكاف وانكره بعضهم وقال هو بالفتح وانكر هذا الشيخ شمس الدين الكرماني شارح البخاري وقال انما هو
بالكسر ونحن اعلم بضبط بلدنا وفي القاموس وكرمان وقد تكسر او لحن اقليم بين فارس وسجستان والناصح
الخالص كالناصع قال الخامس قوله تعالى فلما بلغ معه السعي فان المتبادر تعلق مع ببلغ قال الزمخشري
اي فلما بلغ ان يسعى مع ابيه في اشغاله وحوائجه قال ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضائه انهما معا بلغا حد السعي
اقول اقتضاؤه لذلك من جهة ان مع يدل على معنى الصحبة واستحداثها تقول خرجت مع الامير تريد
مصاحبا له كما صرح به في الكشاف في سورة يوسف عند قوله تعالى ودخل معه السجن فتيان وعلى هذا يلزم
المحذور الذي ذكره لان معنى المعية المصاحبة وهي مفاعلة وقد قيد الفعل بها فيجب الاشتراك فيها قال
ولا بالسعي لان صلة المصدر لا تتقدم عليه اقول فيقدر مثله مفسرا بالمذكور كما قيل مثل ذلك في نحو وكانوا فيه
من الزاهدين قال وانما هي متعلقة بمحذوف على ان يكون بيانا كانه قيل فلما بلغ الحد الذي يقدر فيه على السعي
فقيل مع من فقيل مع من اعطف الناس عليه وهو ابوه اقول قال صاحب العرائد اي اعمار الله والوجه ان
يقال التقدير فلما بلغ السعي كائنا معه فيكون حالا من السعي مقدما عليه وقال الطيبي المعنى لا يساعد عليه وفيه
نظر قال السادس قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته فان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف
في استعمالها ويرده انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا انه علمه في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه

فامتداده

اقول نعم هذا في حرف الحاء المهملة في الكلام على حيث واسلفنا هناك انه لو قيل بان المراد بعلم الفضل الذي
يوتى محل الرسالة لم يبعد وفيه ابقاء حيث على ما عهد من ظرفيتها والمعنى انه تعالى لن يوتيكم مثل ما اوتي رسله من
الآيات لانه يعلم ما فيهم من الزكاء والطهارة والفضل والصلاحية للرسالة ولستم كذلك قال السابع قوله
تعالى فخذ اربعة من الطير فصرهن اليك فان المتبادر تعلق الى بصرهن وهذا لا يصح اذا فسر صرهن بقطعهن
اقول لان الى ليست من صلة الفعل بهذا التفسير ويقال صرت الشيء بمعنى قطعته وفصلته قال ذو الرمة
صرنا به الحكم واعيى الحكما وقال توبة فادنت لي الاسباب حتى بلغتها بنهضي وقد كاد ارتقائي يصورها
قال فاما ان تعلقه بخذ اقول يعني على تقدير ان يفسر صرهن بقطعهن قال في الصحاح يقال هذا
جملة الآية تقديما وتاخيرا كانه قال خذ اليك اربعة من الطير فصرهن قال واما ان تفسر باملهن والتعلق
به اقول سواء كسرت الصاد كما قرأ حمزة او ضممت كما قرأ غيره يقال صاره يصوره ويصيره وهما لغتان والمعنى
املهن قال الشاعر فما يجيد الاعناق فيهم جبلة ولكن اطراف الرماح تصورها اي تميلها والصيد الميل
والاعوجاج يعني ان ميل اعناقهم انما هو من الرماح وقال اخر وفرع يصير الجيد وحف كانه على الليت قنوان
الكروم الدوالح الفرع الشعر التام والجيد العنق والوحف الكثير والليت بكسر اللام والمثناة العوقية صفحة
العنق والقنوان جمع قنو وهو العنقود والدوالح بالحاء المهملة من دلح اذا مشى غير منبسط الخطو لثقل عليه
شبه الفرع بالعنوان المثقلات بالحمل قال لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الا في باب ظن
اقول هذا الحصر منقوض بفقد وعدم فان هذا الحكم جار فيهما قال الشاعر لقد كان لي عن ضرتين عدمتني
وعما الاقي منهما متزحزح وقال الاخر ندمت على ما كان مني فقدتني كما يندم المغبون حين يبيع وقد يجاب
بان المصنف استثنى فقد وعدم ايضا فغايته ان لم يصرح بهما معطوفا للدلالة ما تقدم في محل اخر قال
فماد المصنف في راى الحلمية نحو اراني اعصر خمرا وراى البصرية كقول عائشة رضي الله عنها لقد رايتنا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لنا طعام الا الاسودان التمر والماء قلت اما الحلمية فباب ظن يشملها لان
حكمها حكمه واما البصرية فالحاقها بباب ظن شاذ في هذا الحكم كما صرحوا قال فلا تحسبنهم من ضم الباء اقول
واما من فتح الباء وقرا بالمثناة الفوقية في اول الفعل فليس من هذا الباب اذ الفاعل هو المخاطب والمفعول غيره
قال وقوله دع عنك نهبا صيح في حجراته اقول هذا صدر بيت لامرئ القيس بعدم اساده في عر اشاد
عجز وهو ولكن حديثا ما حديث الرواحل وسبق الكلام عليه قال لان معنى على الاسمية فوق ومعنى عن الاسمية
جانب ولا يتاتيان هنا ولان ذلك لا يتاتى مع الى لانها لا تكون اسما اقول هذا كلام ابي حيان ولم ينسبه اليه
المصنف وفي النفس من ذلك شيء لا سيما وقد عول على ادنى غلطة يصدر عنه بالرد وبالغ فيه وقد عول على كلام حسن فيورده
غير منسوب اليه وليس ذلك من الانصاف وما احق ابا حيان رحمه الله ان يتمثل بقول القائل ان يسمعوا سيئة طاروا
بها فرحا عني وما سمعوا من صالح دفنوا والله الموفق لا رب غيره قال العاشر قوله تعالى فمن شرب
منه فليس مني ومن لم يطعمه فانه مني الا من اغترف غرفة بيده فان المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية وذلك
فاسد لاقتضائه ان من اغترف غرفة بيده ليس منه وليس كذلك بل ذلك مباح لهم وانما هو مستثنى من الاولى اقول
وهذا الحمل هو الذي يقتضيه النظر الصائب اساليب الكلام للعارف بصناعته وذلك انه ورد في معرض
بيان مخالفة الاكثرين للمامورية وارتكابهم المنهي عنه وقد اقتصر على ذكر الكارعين دون المغترفين لعلم ان الاغتراف
ليس منهيا عنه بل هو رخصة وهذا معنى قول الزمخشري ومعناه الرخصة في اغتراف الغرفة باليد دون الكرع
في الماء وشرط النهي والدليل على ان معنى الاستثناء الرخصة في الاغتراف لا زيادة المنع على ما هو مقتضى الاستثناء

البقرة

من الجملة الثانية قوله تعالى فشربوا منه الا قليلا منهم وقال الاسفاقسي في هذه الآية دليل على ان الاستثناء اذا
تعقب جملا لا يتعين عوده الى الاخيرة واعترضه العراقي من وجهين احدهما ان الاستثناء اما ان يعود
الى الجملة الاخيرة او لجميع الجمل واختصاصه بالاولى لم يقل به احد ولا يحمل الآية لقيام دليل من خارج
على ارادة الاولى الثاني ان عود الاستثناء الى الجملة الاخيرة او الى الكل حيث لم يعترضه ما يدل على خلافه
هذا كلامه قلت اما الثاني فحسن واما الاول فلا يرد على صاحب الانتصاف اذ ليس في عبارته ما يقتضي ان
ثم قائلا باختصاص الاستثناء بالاولى قال وهذا ان سلم فلا بد من تقدير محذوف ايضا وتحديد وا
الغسل الى المرافق لانه لو غسل ما وراء غسل الكف غاية لغسل الكف اقول ولا بد من شيء اخر وهو ان
يكون ايديكم منصوبا بفعل مضمر والتقدير واغسلوا اذ لو كانت متعلقة بالفعل المذكور في الآية من قوله تعالى
فاغسلوا وجوهكم لاستحال المعنى وانما هو على التقدير من عطف الجمل وحرف الغاية متعلق بالمحذوف لا
بالمذكور قال الثاني عشر قول امرئ القيس جرى الى مدى فاعنا فرجما مرد ون الذي
فان المتبادر تعلق الى بجرى ولو كان كذلك لكان الجري ذاهبا الى ذلك المدى وذلك مناقض لقوله فاعنا
جماحه دون المدى واما الى مدى متعلق بكون خاص اي طالبا الى مدى اقول امرؤ القيس هو ابن حجر
ابن عمرو الكندي الشاعر المفلق من ملوك العرب الجاهلية يعرف بالضليل واليه اشار ابو العلاء المعري
حيث قال يمدح القاضي عبد الوهاب بن نصر البغدادي المالكي والمالكي ابن نصر زار في سفر لما نأى
فحمدنا النأي والسفرا اذا تفقه احيى مالكا جدلا وينشر الملك الضليل ان شعرا والمدى الغاية
واعنا حبسه وجماحه بكسر الحاء المهملة وفتحها الذي يحمله اي قدر من النار وبلغ البيت لا بدمنه اذ ابقاه
اللفظ على ظاهره يفضي الى مناقضة اخر الكلام لاوله ممتنع محذور ان تعلق الى بكون خاص اي جرى الى مدى
وتقدير المصنف طالبا فيه نظر اذ لا يقال طلبت الى كذا ويقال قصدته وقصدت له وقصدت اليه ولا يجوز ان يتعلق
بجرى على ان المعنى اراد الجري او على ان جرى على معناه الحقيقي لكن بتقدير مضاف في الاخير اي دون قطع
مدى قال وبطوف قوله يصف الحاج يطوفون لنفضلها رب العلى لما دحا تربتها على البناء اقول
سوي بيت قصيد والمضعفة للكعبة او مكة ودحا بسط والبناء مقصور اما بضم الباء جمع بنية كغرفة وغرف او
بكسرها جمع بنية ككسرة وهي البناء بالمد وكسر الباء قال وانما فيهما حال اما من اسم جرف هو وعاملها اي
انزلناه فيها اقول المراد بكونه فيهما كونه مستقيما معتدلا وفائدة الجمع بين نفي العوج واثبات الاستقامة وفي
احدهما غنية عن الاخر التاكيد فرب مستقيم مشهود له بالاستقامة ولا يخلو من ادنى عوج عند التصفح او المراد
كونهما على سائر الكتب مصدقا لها شاهدا بصحتها قال واما من الضمير المجرور باللام اذ اعيد الى
الكتاب لا الى محمد على اقول المعنى مستقيم على جعل قيما حالا من محمد على المجرد به النبي صلى الله عليه وسلم
والتقدير ولم يجعل لعبده عوجا حالة كونه قيما على الامة يرشدهم الى مصالحها ويا خذ بحجزها عن اقتحام المهالك
لكن سياق الآية يقتضي وصف الكتاب المنزل وتعظيمه والتنويه بشانه فيحمل الحال من ضميره جرى على المناسب
قال لا يقال قد صح ذلك في النعت نحو وهذا ذكر مبارك انزلناه اقول يعني والحالة المعني نعت لصاحبها
فما ان النعت يتعدد مختلفا بالافراد والجملة فينبغي ان يكون الحال كذلك قال قد ثبت في الحالة نحو لا تقربوا الصلاة
وانتم سكارى ثم قال سبحانه ولا جنبا اقول يعني انه لا حاجة في جواز اختلاف الحال بالافراد والجملة الى التعلق
بشبهها النعت وحمل عليه فان الاختلاف بذلك مسموع في الحال نفسها كما في الآية فان وانتم سكارى حال وهو جملة
وجنبا حال اخرى وهو مفرد قال ان الحال بالخبر اشبه اقول اللام تعليل للنفي المتقدم والمعنى انتفى

ذلك القول لاجل هذا المعنى يعني ان الحال اشبه بالخبر من النعت الا ترى انك لو حذفت العامل من نحو جاء زيد راكبا انتظم من الحال وصاحبها مبتدا وخبر حيث تقول زيد راكب ولا ينتظم منهما منعوت ونعت وصح حملها على ما هي به اشبه وهو الاولى وتحمل في الخبر لا النعت قال واما جنبا فعطف على الحال لا حال اقول هذا مشكل اذ لو كان المعطوف غير حال لامتنع عطفه على الحال لصيرورته انفا الجملة التي يجب فيها تشارك المعطوف والمعطوف عليه وصح جنبا حالا قطعا الا غير حال والجواب ان نفي الحال عنه انما هو باعتبار الاصالة والاستقلال وهو صحيح لان جنبا معطوف فانما جانبه الحالية بطريق التبعية لا بطريق الاصالة واذا كان كذلك لم يستحسن الرد بالاية على ان التي لان التوالي تغتفر فيها ما لا تغتفر في الاوائل قال ويطيه قراءة من قرأ وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى يطاف عليهم بكاس من معين الى ولهم حور اقول هلا انبت عما رأيته من نسخ هذا الكتاب وليست التلاوة كذلك في الاية التي فيها وحور عين وانما التلاوة فيها يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب واباريق وكاس من معين لا يصدعون عنها ولا ينزفون وفاكهة مما يتخيرون ولحم طير مما يشتهون وحور عين قال السادس عشر قول ابن السيد في قوله تعالى من استطاع اليه سبيلا ان من فاعل بالمصدر ورده ان المعنى حج وجد على الناس ان يحج المستطيع فيلزم باثم جميع الناس اذا تخلف المستطيع اقول هذا مبني على ان الالف واللام في الناس للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكري والمراد بالناس من جرى ذكره وهم المستطيعون وبيانه ان حج البيت مبتدا والخبر وهو لله على الناس والمبتدا وان كان لفظا فهو مقدم نيه لان رتبته التقدم واذا قدمت المبتدا وما هو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس اي هولاء الناس المذكورين ويدل عليه انك لو اتيت بالضمير في هذا التركيب فقلت حق ثابت لله عليهم لصح فقد سد الضمير مسد ال وصحتها وهو علامة الاداة التي للعهد الذكري ان جعلها كذلك مقدم على جعلها للعموم فقد صرح كثيرون بانه متى دارت الاداة بين العهد وغيره كالجنس وغيره فانها تحمل على العهد نظرا للقرينة المرشدة الى ذلك قال حتى قيل انه صرعه كقوله لفتي تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز افواه الاباريق اقول التلاد بكسر التاء المثناة وفتحها المال القديم الاصلي الذي ولد عندك كذا في الصحاح واصل التاء فيه واو وفي الحديث هن من تلادي يعني السور اي من الذي اخذته من القران قديما والنشب بالتحريك المال والعقار والقواقيز الاقداح جمع قاقوزة بالزاي قال الجوهري ولا تقل قاقزة وحكى ابن السكيت ان القاقزة مولد والاباريق جمع ابريق فارسي معرب وفي القاموس الابريق معرب آب ري قال ومن جهة في المثال الحديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا اقول روي عن ابن عامر انه قرأ رحمة ربك عبده زكريا بنصب الدال والميم وهو من هذا القبيل قال والمشهور في من في الاية انها بدل من الناس بدل بعض وحذف الرابط لفهمه اي من استطاع منهم لكن يلزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالاجنبي وهو المبتدا قال السابع عشر قول الزمخشري في يا ويلتا اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب فاواري سوءة اخي ان انتصاب اواري في جواب الاستفهام ووجه فساده ان جواب الشيء مسبب عنه والمواراة لا تتسبب عن العجز اقول قال التفتازاني يحتمل ان يكون الاستفهام فيه للانكار الابطالي فيفيد النفي وهو سبب اي ان لم اعجز واريت وقيل هو من قبيل التعجب بل مجموعك بالنصب لينسحب الانكار التوبيخي على الامر ويشعر بانه في العصيان ونوع العفو ترك خلاف العقل حيث جعل سبب العقوبة سبب العفو وكون التوبيخ على هذا الجعل فكانه انزل نفسه منزلة من جعل العجز سبب المواراة دالا على التعليس المؤكد للعجز والتقصير عما يهدي اليه غراب قال الثامن عشر قول بعضهم في فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا الهة ان الاصل اتخذوهم قربانا وان الضمير وقربانا مفعولان والهة بدل من قربانا وقال الزمخشري ان ذلك فاسد في المعنى

وان الصواب ان الهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال ولم يبين وجه فساد المعنى ووجهه انهم اذا ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على ان يتخذوا الله سبحانه قربانا كما انك اذا قلت اتخذ فلانا معلما دوني فهذا امر ان يتخذه معلما دونه والله تعالى يتقرب اليه لغيره ولا يتقرب به الى غيره سبحانه اقول سبقه جدي صاحب الانتصاف الى تبيين وجه فساد المعنى فقال لو كان قربانا مفعولا ثانيا ومعناه متقربا بهم لصار المعنى الى انهم وبخوا على ترك اتخاذ الله سبحانه متقربا به لان السيد اذا وبخ عبده فقال اتخذت فلانا سيدا دوني فانما معناه اللوم على نسبة السيادة الى غيره وليس هذا المقصد فان الله تعالى يتقرب اليه بغيره ولا يتقرب به الى غيره فانما وقع التوبيخ على نسبة الالهية الى غير الله تعالى وكان نحو الكلام ان يكون الهة هو المفعول الثاني لا غير هذا كلامه وهو عين ما ذكره المصنف وما نقله عن الزمخشري من ان الصواب ان الهة هو المفعول الثاني وان قربانا حال فيه تعقيد النهي عن اتخاذهم الهة بحالة كونهم قربانا والمقصود النهي عن اتخاذهم الهة من دون الله مطلقا والاتيان مع القيد وقد يقال هذه الحالة مبينة لما من شان الالهة عند هولاء ان يكونوا قربانا لعولهم ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى وقال الطيبي يمكن ان يقال فساد المعنى انما لزم من حيث ان الهة اذا كان بدلا من قربانا وكان قربانا في حكم المطروح يكون تقدير الكلام فلولا نصرهم الذين اتخذوهم الهة من دون الله وهذا فاسد لانهم لم يتخذوهم الهة من دون الله حتى ينسب ذلك اليهم بل كانوا مقرين بالالهية لله تعالى مع قولهم بان الاصنام الهة والمفهوم من قوله فلولا نصرهم الذين اتخذوا الهة من دون الله انهم قالوا بالالهية للاصنام ولم يقولوا بالهية الله وهذا خلاف ما اذا كان قربانا حالا لان المعنى انهم اتخذوهم الهة حال تقربهم بهم الى الله فانه لا يلزم من هذا نفي الالهية لله قال وهذا الموضع حقيق بالتامل قال واما انه ليس موجب الحكم فلانه لو قيل لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لم يستقم اقول صرح بعض الفضلا بان البدل في باب الاستثنا هو الا وما دخلت عليه ففي قولك ما قام احد الا زيد ليس البدل كلمة زيد بمفردها وكيف وهي لا تقوم مقام المبدل منه للزوم عكس الواقع اذ هو موجب القيام ولو اقمته مقام احد المبدل منه لكان القيام منفيا عنه واذا كان كذلك فكيف يساوي ما ذكر في الاية ولو قيل فيهما على راي المبرد لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا لم يفسد المعنى وانا لم اجعل هذا الكلام على ما سبق وقد وقع هذا الخبر المصنف قال ابن عمرون يرد على من شرط صحة الاستثنا قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا قلت انا لو جعلنا الا في هذا الموضع على الصفة كان التوحيد حاصلا لانه يكون التقدير لو كان فيهما الهة مغايرة لله لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس فيهما الهة غير الله فجا التوحيد ولو جعلناها على الاستثنا لم يحصل التوحيد لانها بعد لو فيثبت لفظا والاستثنا من الاثبات نفي فيكون التقدير لو كان فيهما الهة ليس الله منها لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس فيهما الهة ليس الله منها واذا اندرج لكن احتمل ان يكون فيهما الهة منها الله ولا يحصل التوحيد ونقول ما بعد لو منفي معنى والاستثنا من النفي اثبات فيكون التقدير لو كان فيهما الهة منها الله لفسدتا لكنهما لم تفسدا فليس فيهما الهة منها الله وعند ذلك يحتمل ان يكون فيهما الهة ليس الله منهم فلا يحصل التوحيد والاية سيقت لبيان التوحيد فثبت ان الا ليست على حقيقتها من كونها للاستثنا وانما هنا للصفة بمعنى غير وانه لا يشترط في كونها صفة صحة الاستثنا فان قيل الا هنا بدل لا صفة قلنا من شرط البدل ان يحل محل المبدل منه فيكون التقدير لو كان فيهما الله لفسدتا وهذا القول بين الاحالة قلت ليس مراد السائل بقوله الا هنا بدل ان الا بمفردها بدل لانه غير معقول وانما اراد الا وما بعدها واذا كان كذلك لم يستقم الجواب فتامله وقال صاحب الكشف على الكشاف فيما يدل على بطلان القول بالبدل هو ان نحو كل ما جاني القوم الا زيد ونحوه مما يكون ما بعد الا بدلا مما قبلها عائد الى الاثبات فمعنى ما

ههنا

جاني القوم الا زيدا جاني زيد فكذلك ههنا لو كان فيهما الهة الا الله لو كان بدلا لكان معناه لو كان فيهما الله لفسدتا
هكذا قال وهو نظير ما قاله المص ولكن الملازمة التي ذكرها ممنوعة فتامله قال وهذا وان كان معنى صحيحا
الا ان المراد انما هو ان زيدا وحده كاف اقول هذا مسلم وان كان معنى صحيحا حالا والخبر محذوف اى ليس
المراد بدليل الاستثنا الواقع بعده وهو منقطع وقد مر نظير هذا التركيب والكلام عليه او ان حرف الباء الموحدة
قال حكى عن اليزيدي انه قال في قول العرجي اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم ان الصواب
رجل بالرفع خبر لان وعلى هذا الاعراب يفسد المعنى المراد في البيت ولا يحصل له معنى البتة اقول بل يحصل له
معنى صحيح يمكن ان يراد ولا فساد البتة وذلك بان يجعل المصاب اسم مفعول المصدر او هو اسم ان ويرفع رجلا على
انه خبرها واهدى السلام تحية جملة في محل رفع على انها صفة رجل وقوله ظلم خبر مبتدا محذوف اى هذا ظلم والمعنى
ان الذي اصبتموه بما فعلتم هو رجل اهدى سلامه اليكم تحية وتودد اليكم اذن ان لا يكون مصابا الان من
جهتكم وتودده باهداء السلام اليكم جدير بان لا يجفى وان لا يصاب بمصيبة فهذا الذي فعلتموه معه ظلم
ويمكن ان يجعل ظلم صفة اخرى لرجل على وجه المبالغة اى مظلوم كالدرهم ضرب الامير فقد تحصل للبيت معنى تبرق
به اسارير وجهه من انوار الصحة من غير كلف ولم يلم بساحته طارق فساد فتعم دعوى اليزيدي ان يدله الصواب
ليست بصحيحة اذ لا مانع من ان يكون المصاب مصدرا او رجلا منصوبا به وظلم خبر ان وهذا ظاهر لا خفاء به
الجهة التاسعة قال وها انا هو رجح من ذلك امثلة اقول فيه ادخال هاء التنبيه على ضمير الرفع المنفصل
مع ان خبره ليس اسم اشارة وقد مر الكلام عليه اول الجهة الاولى قال احدها قول بعضهم في وثمودا فما ابقى ان
ثمودا مفعول مقدم وهذا ممتنع لان لما النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها وانما هو معطوف على عادا
وهو شقيقه او اهلك ثمودا اقول لصاحب هذا القول ان يجعل اما تحد وفيه وهو مطابق حذفها فيما سا كما تقدم عن
الرضي اي واما ثمودا فما ابقى فلا يمتنع التقدم لعرض الفصل بين اما والفاء بجزء مما في حيزها ولو كان عاملة مغيرا
عاملة الصدر نحو اما زيدا فاني ضارب على ما ذهب اليه المبرد وابن درستويه والفراء واختاره ابن الحاجب وغيره
ولو سلم امتناعه وكان هذا القائل لا يعدل اليه فانا نمنع ما ادعاه من انحصار الامر فيما ذكر من صدريه ما النافية والاخر وجود
الفاء العاطفة وهي ايضا مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها فكان الاولى التعرض اليهما جميعا وقوله واما هو معطوف
على عادا يعني من قوله تعالى وانه اهلك عادا الاولى ظاهر حسن وقوله او هو بتقدير اهلك ثمودا ليس على ما ينبغي
لانه جعله من عطف الجمل وما قاله يغني بتقديره لا حاجة اليه لامكان ان يكون من عطف المفردات ولا تقدير البتة كما ذكره اولا
قال واما قوله عمرو بن فاند ومن شر ما حلو يتنون شر عامل في من شر ساعد بر مضاف اى ومن شر شر ما خلق
وحذف الثاني لدلالة الاول اقول يحتمل ان يكون ما هذه هي الا انها مبهمة وهي التي اذا اقترنت باسم نكرة ابهمته ابهاما وزادته
شيوعا وعموما كقولك اعطني كتابا ما تريد اى كتابا كان وخلو صفته له والعائد محذوف قال الثاني قول بعضهم
اذ من قوله تعالى ان الذين كفروا ينادون لمقت الله اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون انه ظرف
لمقت الاول او للثاني وكلاهما ممنوع اما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى لانهم لم يمقتوا انفسهم ذلك الوقت
وانما مقتوها في الاخرة اقول ذكر ابن الحاجب في اماليه الوجهين واجاب عن الفساد وقال العامل في اذ تدعون على وجه
مقت الاول ومعناه لمقت الله اياكم في الاخرة اذ تدعون الى الايمان فتكفرون اكبر من مقتكم انفسكم في الاخرة وليس
فيه من الاعتراض سوى الفصل بين المصدر ومعموله بالاجنبي وهو اكبر الذي هو الخبر والجواب عن هذا ان الظروف
اتسع فيها وتعمل العامل فيه مقتكم الثاني ويكون المعنى لمقت الله اياكم اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون فاعترض عليه
بانهم لم يمقتوا انفسهم اذ كانوا يدعون في الدنيا فاجيب بان المراد اذ صح كونكم تدعون مثل قوله تعالى اذ ظلمتم

ومعناه

ومعناه اذ ثبت ظلمكم اى فاتت الحجة فعلى هذا يكون اذ تدعون للاخرة او يكون المراد بانفسكم امثالكم من المومنين فيكون
اذ تدعون للدنيا قلت لا يخفى بعد هذا الوجه الثاني واما الاول فليس ببعيد والمعنى انهم مقتوا انفسهم في الدار
الاخرة وهي التي تصح فيها عندهم انهم كانوا يدعون في دار الدنيا الى ما ينجيهم وهو الايمان فيعدلون الى ما يهلكهم وهو
الكفر قال واما امتناع تعليقه بالاول وهو راى جماعة منهم الزمخشري فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله
بالاجنبي اقول قد مر الجواب عنه بان الظروف يتسع فيها فيغتفر فيها هذا القدر ومراده بالاجنبي هنا خبر المبتدا
وهو اكبر وقد تعرض ابن الحاجب في الامالي الى ضابط تعرف به الاجنبي من غيره فقال الاجنبي هو المستعمل بنفسه غير
الجمل المعترضة كالمبتدا والخبر والفاعل والمفعول وغير الاجنبي هو ما كان له تعلق بذلك الجزء فاذا قلت في الدار
قد احسن لم تفصل بين المصدر ومعموله باجنبي واما فصلت بينهما بما يتعلق به داخلا في حيزه بخلاف قولك ضربي حسن
زيدا فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذي لا يصلح ان يكون تتمة لما قبله في الجزئية وانما اجريت الجمل المعترضة مجرى
التتمة لانها مستقلة بنفسها فكانه عرض بين الجزئين لغرض مع انه لا لبس فيه ان الجمل المعترضة ليست تتمة لاحد
الجزئين لاستقلالها على خلاف ما ذكرنا فانه يوهم انه للثاني وهو للاول او للاول وهو للثاني قال ولهذا قال الواحدي في قوله
وهن موقف يسطرن قضاءه بضاحي عداه امرء وهو ضاحي من اقول الضحا الحكم والغداة ما بين طلوع الفجر
وطلوع الشمس وضاحيها وقت ضحاها وهو حين تشرق الشمس والضاحي من الرأي الساكن قال فانه الاول
الفصل بخبران وهو لغاده اقول قد اسلفنا ان ابن الحاجب قال ان ذلك مغتفر في الظروف لاتساعهم فيها والمعمول
هنا المفعول منه وبين عامله بخبران وهو تبلى السرائر ظرف قال وفي الثاني الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب
اقول بناه على تجويز عمل المصدر في الظرف مع تخلل الفاصل وان لم يجز في غيره كما مر الان غير مرة قال ونظير
اللازم له على هذا التقدير ما لزم اذ قال في قوله تعالى وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد
الحرام عطف على سبيل الله فانه من جملة معمول المصدر وقد عطف كفر على المصدر قبل مجيئه اقول ذكر الشيخ
وغيره ان ههنا حاشية عن المصنف الحقت بالمتن حاصلها ان عطف وكفر به على صد عن سبيل الله انما جاز
قبل تمامه بصلته التي من جملتها والمسجد الحرام المعطوف على سبيل الله لوجهين الاول ان الكفر بالله والصد عن
سبيله متحدان معنى فكانه لا فصل بالاجنبي من سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف للكفر على الصد قبل تمامه فهو
بمنزلة ان يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام الثاني ان التقدم لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا قال العمادي
والاول اوجه قلت كلا الوجهين ضعيف ثم حكى انه قيل الجدار يسعل بمجد وفنائه ويصدون عن المسجد الحرام
قال وهو في غاية الرداءة قلت يعني لانه مثل اشارت كليب بالاكف الاصابع قال ومن امثلة ذلك قول المتنبي
وفاؤكما كالربع اشجاه طاسمه بان تسعدا والدمع اشفاه ساجمه اقول اشجاه اخزنه يقال شجاه يشجوه
شجوا اذا احزنه وطاسمه دارسه قال الجوهري وطسم الطريق مثل طمس على القلب والاسعاد الاعانة والساجم
الهامل كما ذكر المص وهو الفائض والسائل الذي لا مانع له ومعنى البيت قد ذكر في المتن قال ما شاء قول الشاعر
لسنا كمن حلت اياد دارها تكريت تمنع حبها ان يحصدا اقول اياد بكسر الهمزة حي من معد قال الشاعر
في فتو حسن اوجههم من اياد بن نزار بن معد وتكريت بمثناة فوقية مفتوحة فكاف ساكنة فراء مكسورة فمثناة
تحتية ساكنة فمثناة فوقية بلد سميت بتكريت بنت وائل لدائل القاموس قال الثالث تعليق جماعة الظروف من قوله
تعالى لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم اليوم ومن قوله عليه الصلاة والسلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي
لما منعت باسم لا وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه اقول الزجاج من البصريين
يرى ان الفتحة في اسم لا النافية وان التنوين حذف استخفافا لكثرة الاستعمال فيمكن ان يخرج هذا على مذهبه فان قلت

عنع مثل الاية الثانية للزوم الفصل بين المصدر الذي هو التثريب وبين معموله الذي هو اليوم بخبر لا الذي هو
عليكم والمصدر لا يخبر عنه الا بعد اخذ جميع معمولاته قلت وقد يتوقف قريبا ان يسلم فى الظروف ... قلت
لم لا يجعل عليكم صفة لاسم لا فلا يلزم الفصل بالاجنبي قلت يلزم عمله بعد وصفه وهو محذور قلت قد اجاز الزمخشري
فيه وجها اخر وهو ان يكون متعلقا بيغفر وهذا لا اشكال فيه ووجها ثالثا وهو تعلقه بالمقدر فى عليكم من معنى
الاستقرار فما الذي يظهر فى هذا الوجه قلت زعم بعضهم انه لا يتخرج على مذهب سيبويه لانه يجعل الظرف
والجار والمجرور اذا وقعا خبرا او صفة او صلة او حالا انما يبين عن المحذوف العامل فيهما النيابة عن ذلك
المحذوف وعوضيتهما عنه حتى انه لا يجوز اظهاره فى هذا الموضع فلو قلت هذا رجل فى الدار ابوه لكان ابوه مرفوعا
بنفس الجار والمجرور الذي هو ماخوذ من الاستقرار او الكون او ما اشبهه لكن كلام الزمخشري فى هذا الوجه
يتمشى على راي الاخفش لا على راي سيبويه وقد مضى فى الباب الثالث الكلام على هذه المسئلة وما فيها من
المذاهب قال واما المعلق بمحذوف الا عند البغداديين وقد مضى اقول صوابه ... يعزوه الى البغداديين
لا الى المعلق بمحذوف وذلك لان الكلام على هذا الحديث انما مضى فى الباب الثانى الكلام على الجملة الاعتراضية ولم
يتعرض هناك الى تخريجه على المعلق بمحذوف اصلا وانما خرجه على راي البغداديين فى اجازتهم لا طالع جبلا بترك
تنوين الاسم المطول اجراء له فى ذلك مجرى المضاف كما اجري مجراه فى الاعراب قال هناك واما على قول البصريين فيجب
تنوينه وهذا استلزم انه ليس عندهم على المعلق بمحذوف بل الاسم عندهم مطول لانه عامل فيما بعده ولهذا
وجب تنوينه عندهم كما قال ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين وقد اسلفنا الكلام على ذلك مستوفى فى المحل
المشار اليه قال ولهذا لحن المعري فى قوله ، ولولا الغمد يمسكه لسالا ، اقول قد مر فى الباب الاول فى فصل لولا
من حرف اللام انشاد بيت المعري الذي عجزه هذا وسبق الكلام عليه مشبعا فى ذلك الموضع قال على الظرف بالحال
التي هي شبيهة بالمفعول به اقول وجه الشبه ان الفعل يتسلط على النصب بهما من غير توسط حرف ملفوظ
به ولا مقدر وقد مر الكلام على ذلك فى الباب الثالث ... يتعلقان باحرف المعاني قال ومثله قول ابي حيان
فى فاذكروا الله كذكركم اباءكم او اشد ذكرا ان اشد حال وكان فى الاصل صفة لذكرا اقول يعنى انه يلزمه الفصل
بين العاطف والمعطوف بالحال وابو حيان قد استشعر هذا الاعتراض واجاب عنه فلنذكر كلامه قال فى البحر
والذي يتبادر الى الذهن فى الاية انهم امروا بان يذكروا الله ذكرا مماثلا لذكر اباءهم او اشد وقد ساغ لنا حمل الاية
على هذا المعنى بتوجيه واضح ذهلوا عنه وهو ان يكون اشد منصوبا على الحال وهو نعت لقوله ذكرا لو تاخر فلما
تقدم انتصب على الحال كقوله ، لمية موحشا طلل ، فلو تاخر لكان لمية طلل موحش وكذا لو تاخر هذا لكان
او ذكرا اشد معطوفا على محل الكاف من كذكركم ويجوز ان يكون ذكرا مصدرا لقوله فاذكروا واذكركم فى موضع الحال
لانه فى التقدير نعت نكرة تقدم عليها فانتصب على الحال ويكون او اشد معطوفا على محل الكاف حالا معطوفة على
حال ويصير كقولك اضرب مثل ضرب فلان ضربا التقدير ضربا مثل ضرب فلان فلما تقدم انتصب على الحال
وحسن تاخيره انه كالفاصلة فى حسن المقطع ولو تقدم لكان فاذكروا الله ذكرا كذكركم فكان اللفظ يتكرر
وهم مما يجتنبون تكرار اللفظ ولهذا المعنى وحسن المقطع تاخر انتهى ... الوجه الاول انه يلزم فيه الفصل بين حرف
العطف وهو او وبين المعطوف الذي هو ذكرا بالحال الذي هو اشد وقد نصوا على انه اذا جاز ذلك فشرطه ان
يكون المفصول به قسما او ظرفا او مجرورا وان يكون حرف العطف على ازيد من حرف واحد وقد وجد هذا الشرط الاخير
وهو كون الحرف على ازيد من حرف وفقد الشرط الاول لان المفصول به ليس بقسم ولا ظرف ولا مجرور بل هو حال لان الحال
هي مفعول فيها فى المعنى فهي شبيهة بالظرف فيتجوز فيها ما جاز فى الظرف انتهى قلت ولو قيل بانه من عطف الجمل والتقدير

يعنى من ذكركم اباءكم وكونه اشد ذلك او ذكرا اشد

اوذكر

١٧٨

او اذكروه اشد ذكرا لم يتجه السؤال من اصله وكذا يقدر فى الاية الاخرى ... فيقال التقدير واجعل
من ذريتنا امة مسلمة لك قال ونظيره ما قول المفسرين فى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون
ان المعنى اذا انتم تخرجون من الارض فعلقوا ما قبل اذا بما بعدها اقول ليس فى قولهم هذا دليل على ما ادعاه
وذلك انا لا نسلم انهم قصدوا ان من الارض الملفوظ به متعلق بتخرجون وانما قدروا جارا ومجرورا بعد الفعل
المذكور يتعلقان به والاصل فى التقدير هكذا ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون منها وعادة الائمة انهم
اظهروا مرجع الضمير فقالوا المعنى اذا انتم تخرجون من الارض ولا محذور فيه قال وقول اخر فى وكانوا فيه من
الزاهدين انه متعلق بالزاهدين المذكور وهذا ممتنع اذا قدرت ال موصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة لا
يتقدم على الموصول اقول صرح ابن الحاجب فى امالي القران بخلاف ذلك فقال فى قوله تعالى وقاسمهما انى لكما
لمن الناصحين الظاهر فى لكما فى مثل هذا الموضع انه متعلق بالناصحين ونحوه لان المعنى عليه ولا يرتاب فى ان
المعنى انى لمن الناصحين لكما وان اللام انما جىء بها لتخصيص معنى النصح بالمخاطبين واما فرق الاكثرين انهم منعوا
من ان صلة الموصول لا تعمل فيما قبل الموصول والفرق عندنا ان الالف واللام لما كانت صورتها صورة الحرف المنزل
جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التي لا تمنع التقدم فتفرق بينها وبين الموصولات بذلك ثم فرق بينهما
بالاتفاق فى جعل هذه الصلة اسم فاعل او اسم مفعول لتكون مع الحرف كالاسم الواحد ولذلك لم توصل بجملة اسمية
لتعذر ذلك فيها وهذا اوضح ولا حاجة الى التعسف قال فيجب تعلقها بمحذوف او بزاهدين محذوفا
مدلولا عليه بالمذكور او بالكون المحذوف الذي تعلق به من الزاهدين اقول اما المعلق بزاهدين محذوفا فممكن
واما الوجهان الاخران ففيهما نظر اما الاول فلان اعنى متعد بنفسه لا بالواسطة تقول عنيت زيدا ولا تقول
عنيت فيه ما قلت فالجار اذن متعلق بالزاهد لا باعنى واما الاخير فلانه لا معنى للاخبار بانهم كاينون فيه
قال السابع قول بعضهم فى قول المتنبي يخاطب الشيب ، ابعد بعدت بياضا لا بياض له ، لانت اسود فى
عيني من الظلم ، ان من متعلقة باسود وهذا يقتضى كونه اسم تفضيل وذلك ممتنع فى الالوان اقول امتناع
ذلك مذهب البصريين وذهب الكسائي وهشام الى انه يجوز بناء اسم التفضيل من الالوان مطلقا وذهب غيرهما
من الكوفيين الى جوازه من السواد والبياض خاصة قلت والمتنبي كوفي فلا حرج عليه فى ارتكاب طريقته
وطريقة اصحابه ولا نعارض بتخريج كلامه على مذهبهم وقوله ابعد بفتح العين امر من بعد بكسرها اى اهلك يقال
بعد يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا بمعنى هلك وبياضا تمييز عن النسبة محول عن الفاعل اى ليبعد بياضك
ولا بياض له فى محل نصب صفة للتمييز المذكور والعرب تطلق البياض على الحسن السار للنفس ومنه قولهم لهم يد
بيضا والمعنى بعدت بياضا لا بشر فيه قال والصحيح ان من الظلم صفة لاسود اى كائن من جملة الظلم اقول
الظاهر انه انما قصد التفضيل بناء على مذهبه الكوفي ويخرج المصراع مخرج التعريض من كون بياض الشيب
عنده اشد سوادا من سواد الظلم قال وكذا قوله ، يلقاك مرتديا باحمر من دم ، ذهبت بخضرته الطلى
والاكبد ، اقول الارتداء لبس الرداء وهو هنا استعارة شبه تقلده بالسيف بذلك والطلى بضم الطاء المهملة
الاعناق قال الاصمعي واحدها طلية وقال ابو عمرو والفراء واحدتها طلاة كذا فى الصحاح والاكبد جمع كبد
ولم اقف عليه والذي قاله الجوهري والكبد واحد الاكباد وفى القاموس يجمع على اكباد وكبود وباء بخضرته
للتعدية اى اذهبت الطلى والاكبد خضرته بما اكتسته من دمها قال الثامن قول بعضهم فى سقيا لك
ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذلك لقيل سقيا اياك اقول الا رد على ما صرح به ابن الحاجب فى شرح
المفصل من جواز قولك سقيا زيدا وجدعا اياه قال وانما هي اللام للتقوية مثل مصدقا لما معهم بلام التقوية

المعنى اعني الزاهدين فيه

لا تلزم اقول وهي لا تلزم في ذلك بناء على ما نقلناه عن ابن الحاجب وهذا اظهر من المصنف على رأي في امتناع تعلق
اللام بالمصدر وامتناع حذفها وهو محل نزاع وقد سلف في حرف اللام قال التاسع قول الزمخشري في ومن
آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله انه من اللف والنشر وان المعنى منامكم وابتغاؤكم من
فضله بالليل والنهار وهذا يقتضي ان يكون النهار معمولا للابتغاء مع تقدمه عليه وعطفه على معمول منامكم
وهو بالليل وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في افصح كلام اقول بالغ المصنف في التشنيع في غير محله وذلك انه
لم يتعين في قول الزمخشري ان ذلك من اللف والنشر ما يقتضي ان يكون قوله بالليل معمولا لمنامكم وان يكون النهار معمولا
لابتغاؤكم بل مقتضاه ان يكون الليل راجعا للمنام والنهار راجعا لابتغاء الفضل ويحتمل ان يكون رجوعهما اليهما
لا باعتبار عملهما فيهما بل باعتبار تعلقهما بهما من جهة المعنى فقط وان قلت فما الداعي لهذا والخروج
من جهة الصناعة قلت يكون قوله بالليل والنهار خبر مبتدأ محذوف اي ذلك بالليل والنهار والاشارة
ترجع الى ما ذكر من المنام وابتغاء الفضل والابتغاء وان تأخر لفظا هو متقدم تقديرا لانه من تتمة الاول والجملة
معترضة قال والمطلق والمقيد غيران اقول كان المصنف رحمه الله نسي ما قدمه في الباب الرابع او اخر
الامور التي تكتسبها الاسم بالاضافة فمن اوردهم غيران واغيار ليس بعربي قال ويرده ان اسم التفضيل
لا يشبه باسم الفاعل لانه لا تلحقه علامات الفروع الا بشرط اقول يريد بعلامات الفروع علامات
التأنيث والتثنية والجمع ولا شك ان اسم التفضيل لا تلحقه هذه العلامات الا بشرط ان يكون خاليا عن من ثم
فان يجب مطابقته لصاحبه وتتعين لحاق تلك العلامات له على حسب حال الصاحب كما في المعرف باللام والمضاف
اضافة لا يقصد معها التفضيل على المضاف اليه بخصوصه نقول في هند الفضلى وفضلى النساء والهندان
الفضليان وفضليا النساء والهندات الفضليات وفضليات النساء والزيدان الافضلان وافضلا بغداد
والزيدون الافضلون وافضلو بغداد وفيما يجوز فيه المطابقة فتلحقه العلامات وعدم المطابقة فلا تلحقه وذلك
في اسم التفضيل المضاف اذا قصد تفضيله عليه اعني تفضيل المضاف على المضاف اليه الجملة الثالثة قال
المثال الثاني قول ابن مهران في كتاب الشواذ اقول مهران بكسر الميم قال في القاموس ومهران بالكسر بالسند
ومهران قرية باصبهان وجد احمد بن الحسن المقرئ انتهى واظن ان هذا المقرئ هو المراد في المتن قال وفي الآية
اقوال اخر بانها ان الجار مبتدأ اقول ما في قوله اخرج قوله ثانيها فانه ان اعتبر القول المتقدم اولها صح كونه هذا
ثانيها لم يصح لان الاقوال تفيد كونها اخر لا تشمل ذلك اصلا قال الرابع قول محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع
وهو كتاب خالف فيه اقوال النحاة في امور كثيرة ان الذي وان المصدرية مقارضان فتقع الذي مصدرية كقوله
انفرح اكباد الحبين كالذي ارى كبدي من حب مية تفرح اقول انفرح استفهام والكبد مونثة فتفرح بالتاء
الفوقية وينبغي ان الموصولة الذي على جعلها مصدرية هي الجملة الاسمية وهي لكبدي من حب مية تفرح وقوله
ارى جملة معترضة بين الصلة والموصول والمعنى انفرح اكباد الحبين مثل فرح كبدي فيما اراه ويحتمل ان يجعل
الذي موصولا اسميا وصلته ارى وما بعده والعائد محذوف اي اراه وقوله تفرح في موضع نصب على انه
مفعول ثان لارى وكبدي مفعول به منصوب بتفرح وهو بالتاء المثناة والذي وصف لمحذوف والمعنى انفرح اكباد
المحبين كالفرح الذي اراه تفرح كبدي من حب مية قال ونظائر هذا التركيب كثير مشهور في الاستعمال وقل من
يتنبه لاشكالها وطريق فهمها وجهان احدهما ان يكون في الكلام تأويل على تأويل فاول اولا الفعل بالمصدر ثم اول
المصدر بالوصف فيؤول الى المعنى الذي اراد ولكن بتوجيه يقبله العلماء اقول الوجه الذي ذكره ابن مسعود
مشكل في نفسه وذلك لان ان اذا كانت موصولا اسميا بمنزلة الذي على زعمه لم يأت في مثل قولنا انت اعقل من

ارالدي

ان تكذب ان يكون صلتها تكذب بالتاء الفوقية للخطاب وانما يجب ان يكون ذلك بالياء التحتية ليكون متحملا لضمير غيبة
يعود الى ان التي هي اسم بمعنى الذي مع ان المسموع فيه الخطاب وقد ابرد نحو انا اعقل من ان اكذب والمص سكت له
على ذلك واخذ يأول اللفظ بما يوافقه ولا يتخيبه ذلك من الاعتراض فتأمله وقد ذكر في حواشيه على التسهيل في
باب الاضافة ان من امثلة سيبويه انت الام على من ان اضربك وان الزجاج قال كانه بلغه انه عزم على ضربه فذكر
له ذلك فقال له هذا الكلام والمعنى من صاحب ضربك اذ لا يفضل شخصا على الضرب واضاف الضرب الى المخاطب لانه
هو قد اضاف الضرب الى نفسه حين توهم انه يضرب فقال انت اكرم علي من صاحب الضرب الذي ينسبه الى نفسك وليس
ذلك ما ضافه اليه لانه ملبس به عندما اعتقد انه يقع به فهذا اصح الكلام وقد يقال المراد بصاحب ضربك المتكلم الا انه
لا يستعمل هذا المعنى في مجيء انت علي اكرم فلا اضربك قال ويبعد هذا الوجه عندي ضعيف لان المفضل على
الناقص لا فضل فيه اذا انت فضلت امرءا على ناقص كان المدح من النقص اقول معنى كلامه واقول بعد
ذكر هذا التوجيه نبه هذا الوجه عندي ضعيف وقد مر للمص نظير هذا التركيب اواخر الكلام على الغاية
المفرده في الباب الثاني في اواخر الكلام على الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب قال الوجه الثاني
ان افعل ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيد ابعد الناس من الكذب لفضله من غيره المدلول لسبب الجار للمفعول بل
متعلقة بافعل لما ضمنه من معنى البعد لا لما فيه من المعنى الوضعي والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل هذا القصد
التعميم اقول فيه نظر فان الفعل الذي يسبك هو وما معه في المثال بالمصدر مسند الى ضمير المفضل فينبغي
عند السبك ان يضاف ذلك المصدر الى هذا الضمير كما تقول في اعجبني ما صنعت المعنى اعجبني صنعك والاضرل
عرضنا ان فاعل المصدر نحو تركه واذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد ابعد الناس من كذبه فيكون زيد مفضلا
على الناس البعد من كذب نفسه فيلزم مشاركة الناس له في ذلك اعني البعد من كذبه لضرورة التفضيل وهذا غير
فطان الوجه يعزل ثم في كلام المص الجمع بين اضافة اسم التفضيل واخذ حال من على المفضل عليه وهو ممتنع وقد
استبان لك ان الوجهين اللذين ظهر له الاعوال عليهما قال الرضي واما نحو قولهم انا اكبر وانت اعظم من ان تقول
كذا فليس المقصود تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل
التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي مثلها في قولك بنت منه
تعلقت بافعل التفضيل بمعنى متجاوز وبائن بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي ان اضربك اي بائن من ان اضربك من
فرط عزتك علي وانما حاد عن قول لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بغير هذا المعنى الا ترى انك اذا
قلت زيد افضل من عمرو فمعناه متجاوز في الفضل عن مرتبته من غير ما نحن فيه كالتفضيلية الا ان معنى التفضيل انتهى
كلامه ولا مزيد عليه في الحسن الجملة الرابعة قال فاما وقيله من خفض فقيل الواو للقسم وما بعده
الجواب واختاره الزمخشري واما من نصب فقيل عطف على سرهم او على معمول محذوف معمول ليكتبون او يعلمون
اي يكتبون ذلك او يعلمون الحق اقول حكايته هذه الاقوال المذكورة هنا في توجيه النصب مما هو صواب ليست بجيدة
لوجود التباعد الموجود في الوجه الذي ادعى انه غير صواب بل البعد مما حكاه هنا اشد قال وقال هو لما
جاءهم اي كفروا به اقول يعني ان خبر ان في قوله تعالى ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم هو ما انتظم من المذكور من
المحذوف وفيه نظر لان التقدير ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم كفروا به والخبر يجب ان يفيد ما لا يفيده
المبتدأ وقد تخلف هنا فلا تستقيم الاخبار حتى في قولك ان الذي قام قائم وقد يقال تقييد الكفر بحين المجيء وقع الخبر
والخبر عنه لم يشتمل على ذلك فاستفيد ما لم يكن فاستقام الاخبار قال والذي فسرته عائشة رضي الله
عنها خلاف ذلك وقصتها مع عروة ابن الزبير مسطورة في صحيح البخاري اقول رويناه فيه حدثنا الى عروة قال

قال سالت عايشة فقلت لها ارايت قول الله عز وجل ان الصفا والمروة من شعاير الله فمن حج البيت او اعتمر
فلا جناح عليه ان يطوف بهما فوالله ما على احد جناح ان لا يطوف بالصفا والمروة قالت بيسما قلت يا ابن اختي
ان هذه لو كانت كما اولتها عليه كانت لا جناح عليه ان لا يطوف بهما ولكنها انزلت في الانصار كانوا قبل ان يسلموا
يهلون لمناة الطاغية التي كانوا يعبدونها عند المشلل فكان من اهل يتحرج ان يطوف بالصفا والمروة فلما سالوا
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك قالوا يا رسول الله انا كنا نتحرج ان نطوف بالصفا والمروة فانزل الله
عز وجل ان الصفا والمروة من شعاير الله قالت عايشة وقد سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الطواف بينهما
الى هنا ما في البخاري معروة رضي الله عنه راى دلالة الاية على نفي الاثم لا على وجوبه ووجهه انه انما دل الاية على
رفع الاثم في السعي فلو كان واجبا لما اكتفى بذلك بل كان يذكر اخص منه وهو اثبات الاجر واذا كان للحقيقة اعتباران
احدهما عام يشملها وغيرها والاخر خاص بها فالبلاغة ان يعبر عنها بما هو خاص بها كذا في الصحيح الصادع لجدي
ابن المنير رحمه الله واما جواب عايشة رضي الله عنها فهو من بديع فقهها وذلك ان النص على عدم الوجوب ان يقال
فلا جناح ان لا يطوف بهما لان هذا يتضمن سقوط الاثم عن ترك الطواف بهما وحيث لم يقل ذلك وورد ت الاية على
ما هي عليه لم يكن نصا على انتفا الوجوب ثم بينت رضي الله عنها ان الاقتصار بها على نفي الاثم له سبب خاص وهو انهم
توقعوا الاثم محل الكلام منطبقا على سوالهم فقيل لا اثم فيه حلافا لما توقعتموه ثم لم ترد عايشة رضي الله عنها
الاكتفا في اثبات الايجاب بما ذكرته وانما ارادت نفي دلالة الاية على كونه مباحا ومناة علم صنم كان نصبه عمرو بن لحي
المشلل بما يلي قديدا والطاغية صفة له والمشلل بميم مضمومة فشين معجمة مفتوحة فلام مشددة مفتوحة فلام
مخففة هو الجبل الذي يهبط منه الى قديد من ناحية البحر وقال البكري هو ثنية مشرفة على قديد وقال ابن المنير في
عند الجحفة قال واما قول بعضهم في قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيا ان الوقف قبل عليكم وان
عليكم اغرا فحسن وبه يتخلص من اشكال ظاهر في الاية محوج للتاويل اقول الاشكال هو ان قوله ما حرم موصول
وان لا تشركوا بدل او خبر مبتدا محذوف وكلاهما مشكل لان المحرم الاشراك لا عدمه محوج ذلك الى التاويل باحد
ان لا زايدة لا نافية والمعزو على القول بالاغرا حسن سالم عن ذلك وقدر الكلام على ذلك في لا من حرف اللام قال
ويتاولون قراءة جعفر اما على انه حرام للامر وهو اثبات صرحا او على العطف على الاسباب على حد قوله وليس عباة
وتقر عيني او على معنى ما امتنع موقع ابلغ وهو ان ابلغ على حد قوله ولا سابق شيا اقول مر الكلام على هذا الاية
في الباب الرابع في اواخر ترجمة اقسام العطف والوجه الاول لم يتقدم هناك واما الثاني والثالث فقد مر ثم وحاز شيخ
ان يقول على حد قولها فان الشعر لامراة وهي ميسون زوج معاوية بن ابي سفيان ولكنه اراد على حد قول من قال
قال وهذا التخريج يحرم قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله على ان الاستثنا منقطع وانه جاء
على البدل الواقع في اللغة التميمية وقد مضى البحث فيها اقول مضى في اواخر الباب الثاني فصل الكلام على تعيين موضع
التقدير وقال هناك ان ابن مالك خرجها على ان الظرف متعلق بيذكر وان الاسم المشرق بعد مرفوع على المدلية وحكى
هناك وجها اخر وهو ان يقدر من مفعولا والغيب بدل اشمال والله فاعل والاستثنا مفرغ قال ونظيره جعل
الكرماني النفس على التوكيد في موضع لم يجز فيه ذلك قول بعضهم في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ان
الباء زايدة والانفس توكيد للنون وانما يؤكد الاكثرون في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس او العين ان يكون بعد
التوكيد بالمنفصل اقول بعدم هذا في حرف الباء وبعدم ان المرفوع المنفصل بالنفس او العين لبس حقه
ان يكون بعد توكيده بالضمير المنفصل على التعيين بل حقه احد الامرين لا بعينه اما التوكيد بالمنفصل واما الفصل
بغير ايا ما كان الفاصل وتقدم هناك ان الباء الزايدة يمكن الاعتداد بها فاصلة قال الخامس قول بعضهم

لستوا

لتستووا على ظهوره ان اللام للامر والفعل مجزوم والصواب انها لام العلة والفعل منصوب لضعف امر المخاطب
باللام كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقضي حوايج المسلمينا اقول اقتصر على التمثيل بالبيت لخروج
له دعوى الضعف والتنكير وقد ذكر هو في حرف اللام انه قرا جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا
مصافكم قال ومن قراءة ما اتاكم الغوغية في تلك الاية يعقوب والسبب قراته نشادة اذ الصحيح في الشاذ انه ما ورا
القرات العشر وقراءة يعقوب من العشر قال كما قال اذا ما شاء ضروا من ارادوا ولا يالوهم احدا ضرارا
اقول يالو استطيع قال الجوهري وتقول الاه يالوه الوا استطاعه قال العرجي اذا ما قادة السواس لا يملكونه
وكان الذي يالو قوله له هلا اي يستطيعون قال ابن السكيت قولهم لا دريت ولا اتليت هو افتعلت من قولك ما
الوت هذا اي ما استطعته انتهى والضرار المضارة مصدر ضاره اذا اشاركه في الضرر اي اوقع كل الضرر بصاحبه
يريد الشاعر ان احدا لا يستطيع ان يضارهم والاتفاق بهم في ذلك قال واما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن لمن اراد
ان يتم الرضاعة ان الاصل ان يتموا بالجمع فحسن لان الجمع على معنى من مثل ومنهم من يستمعون ولكن الاظهر منه قول
الجماعة انه جاء على اهمال ان الناصبة حملا على اختها ما المصدرية اقول فيه نظر من وجهين احدهما انه لا وجه
لكون هذا الاظهر فان حمل ان الناصبة على ما المصدرية في الاهمال قليل وليس بقياس وانما وقع في شذوذ من الكلام
بخلاف اعتبار معنى من فانه كثير وحقيق وقوعه في فصيح الكلام شايع فالصواب ان التخريج على هذا الاظهر مما
المصنف الثاني انه قد ذكر في اواخر الكلام على المثال الثاني من امثلة الجهة الثانية ان حمل الرسم على خلاف الاصل مع
امكانه غير سديد وذلك مناف لقوله هنا فان القول ان الاصل ان يتموا بالجمع حملا على معنى من حسن وساير المنافاة ان
درهم احسنا يقتضي سداده وحمله على ذلك ملزوم لحمل رسم المصحف على خلاف الاصل من جهة اسقاط الواو والالف
من يتموا فحط امكان حمله على الاصل باعتبار ان ان يحمله ويتم مسند الى ضمير مفرد عايد الى لفظ من
وذلك غير سديد فان الداعي فان قلت قال المصنف انت حيث استظهرت التخريج الاول وهو الحمل على معنى من مع
ان فيه حملا للرسم على خلاف الاصل قلت احمل هذا المحل ما وقع في المصحف على خلاف المصطلح الحادث عند اهل
الخط وفيه من ذلك اشيا ولا ادعي امكان الاصل هنا اذ هو ملزوم لاهمال ان الناصبة وهو شاذ غير ممكن في
الاستعمال قال انه على حد قوله انك ان يصرع اخوك تصرع اقول فيل هذا انا اقرع بن حابس يا اقرع قال وقد
يرى كثير من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضا والصواب ما بينته لك اقول حاصله رفع التناقض عن
الزمخشري بانه امتنع من جعل ما شرطية لرفع توحد من حيث جاءت هذه القراءة قراءة الجماعة وتساهل في نحو اينما اجاز
في اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك وان كان مثل ما امتنع او اشد لكون القراءة شاذة فلم يبال بالتسيح فيها ونحن
نظرنا انه يرى ان القراءات كلها احاد والا متواتر فيها ولذلك تراه يطلق عنان القول في تخطيه بعض القراء السبعة
في بعض الاماكن ولا يبالي بما يقول الظنه ان القراءة بالراي لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي صلى الله عليه وسلم
فالاعتذار له بما ذكره المصنف غير ظاهر قال والتاسع قول بعضهم ان اصل لم يتسم كسر السين او ضمها على لغة من
قال سهم او سيم ثم سكنت السين لئلا يتوالى كسرات او لئلا يخرجوا من كسر الى ضم والاولى قول الجماعة ان السكون
اصل وهي لغة الاكثرين وهم الذين يبتدؤون اسما بهمزة الوصل اقول هذا المثال لا ينبغي ان يذكر في هذا الباب
لانه موضع لذكر الامور التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والنظر في ذلك ليس من الاعراب في شي وقد ذكر في ديباجة
الكتاب انه يتجنب ذكر ما لا تعلق له بالاعراب وكان حقه ان يتجنب ذكر ذلك في كتابه اصلا وراسا قال ونظير هذا
قول جماعة منهم المبرد ان حركة راء اكبر من قول المؤذن الله اكبر الله اكبر فتحة وانه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا
فقيل هي حركة الساكنين وانما لم يكسر ولحفظ التفخيم اللام كما في الم الله وقيل هي حركة الهمزة نقلت وكل هذا خروج

ابا حنيفة

عليهم

لعله: ما منه قوله ما حرم

نسخة: تركنا شاذة

عن الظاهر لغير داع اقول بل هو خروج عن الظاهر لداع صحيح وذلك ان الاذان لم يسمع الا موقوفا قال المحقق الاذان
جزم فنقل الحركة اذا ابدان مانه واقف حكما ولولا ذلك لما نقل وانما فعل ذلك حرصا على عدم الخروج بالكلية عن
عن السنة في الاذان من ايراد كلماته موقوفا على اواخرها فهو ان لم يقف حسا فقد وقف حكما من جهة انه اعتبر
آخر الكلمة ساكنا لاجل الوقف ثم نقل اليها حركة الهمزة ووصل مع نية الوقف ولو حرك الراء بالضمة الاعرابية كما استصوبه
المص كان غير واقف لا حسا ولا حكما فخرج عن سنة الاذان بالكلية فقد بان انه غرضا صحيحا وداعيا مقبولا
الى ارتكاب ما ارتكبه المؤذن من ذلك واحتجاج المص بان همزة الوصل لا ثبوت لها في الدرج لا يفيد اذ قد فرضنا ان
الناقل لحركتها الى الراء واقف حكما لا واصل فلهمزة الوصل ثبوت اذ الدرج مفقود حكما واما الم الله فكان مقتضى
قياس الوقف وحق كون هذه الالفاظ مقطوعا عن البعض ان يقال الم بسكون الميم وقطع الهمزة لكن اطبق القراء
الا ما رواه يحيى عن ابي بكر عن عاصم على فتح الميم وطرح الهمزة فذهب سيبويه وكثير من النحاة الى انه حرك لالتقاء
الساكنين واوثرت الفتحة للخفة والمحافظة على التفخيم في الله واليه ذهب الزمخشري في المفصل اتباعا للكتاب سيبويه
واختار في الكشاف انه حركة الهمزة في الله نقلت الى الميم بعد حذف الهمزة تخفيفا فاعترض بان همزة الوصل ساقطة
في الدرج والتخفيف ونقل الحركة انما يكون مع الهمزة الثابتة وكيف لا وانقا وحركتها ابقاء لها ودلالة عليها فاجاب بان
ميم الف لام في حكم الموقوف عليه لم تكن الهمزة في الدرج بل في الابتداء فجاز تخفيفها بحذفها والقاء حركتها على الساكن
قبلها كأنه واحد اثنان بكسر الدال وحذف الهمزة وما ذهب اليه الزمخشري في ذلك في كشافه هو نظير ما ذكرنا ٥
وبالله التوفيق قال وقد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم
وكذلك نجي المؤمنين اقول هذا اعتراف من المص بان هذه القراءة المتواترة غير صحيحة لكونها لا تتخرج الا على
وجه مرجوح ولا ينبغي ارتكاب مثله باب المبتدأ قال مسئلة نحو في الضمير المنفصل من نحو انك انت
السميع العليم ثلاثة اوجه الفصل وهو ارجحها والابتداء وهو اضعفها ونحوه بلغه نعم والتوكيد اقول في ظاهر
الهيان تدافع لان قوله ارجحها يقتضي رجحان الوجهين الآخرين وارجحية الفصل وقوله وهو اضعفها يقتضي
ضعف الوجهين الآخرين واضعفية الابتداء فيكون الفصل الذي حكم بارجحيته ضعيفا والابتداء الذي حكم
باضعفيته راجحا وهو متناقض وسعى ان يكون التفضيل غير مراد على ان الابتداء انما يضعف حيث يكون ضمير
الضمير متعينا لان يكون فصلا وههنا لا يتعين لذلك قال فان قلت اقائم انت فكذلك عند البصريين اقول يعني انه
يجوز في انت ان يكون فاعلا وهو الارجح وان يكون مبتدأ خبره الوصف المتقدم كما في اقائم زيد فان قلت فما القول البصريين
اذا وقع التنازع في مثل هذا الضمير نحو اقائم وذاهب انت اذا اعمل الثاني على مختارهم فان لم يضمر في الاول لزم حذف
الفاعل وهو باطل عندهم وان اضمرته فات شرط جعل الوصف مبتدأ اذ لا يكون ذلك الا اذا رفع ظاهرا او ضميرا
منفصلا قلت القياس ان يؤتى بالفاعل منفصلا فيقال اقائم انت وضاحك انت جاز ان ذلك هو القياس حيث
يجري الصفة على غير من هي له ونقع التنازع نحو هند زيد ضاربته هي فانك لو اضمرت في الاول غير بارز لزم
استتار الضمير مع جريان الصفة على غير صاحبها وهو محذور عندهم موجب للابراز ويجري مثل هذا في التنازع في
الظاهر في نحو اقائم وذاهب زيد فتقول عند اعمال الثاني اضمر الفاعل في الاول باي ما ذكرت لان الفاعل ليس بمضمر
في العامل قلت المراد بالاضمار فيه الاضمار معه في المعية نحو نخرج على عومر في ربقته بحيث لا يكون مانع من
استتاره يستتر فيه وتصدق انه اتى بالفاعل مضمرا مع العامل وحيث يصد صاد عن الاستتار يبرز وتصدق
انه اضمر فيه على معنى انه اتى بالفاعل ضميرا معه فان قلت التنازع انما يكون في ظاهر قلت ممنوع وقد نص بعض
المحققين على جريان التنازع في الضمير المنفصل والاعتراض بالكافية ونحوها اوقع في هذا السؤال مع ان عبارتها

عند التامل لا تندفع بما ذكرناه قال واوجب اللوبيني في الضمير الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب ووهم اذ
نقل في اماليه الاجماع على ذلك اقول قال في امالي الكافية قوله رافعا لظاهر احترازا من مثل قولهم
اقائم هو فانه لم يختلف في انه اقائم خبر مبتدأ مقدم ولذلك في التثنية اقائمان هما وفي الجمع اقائمون هم ولا يجوز اقائم هم
وبذلك جاء قوله عليه الصلاة والسلام او مخرجي هم بتشديد الياء على ما ذكرناه ولو كان على غير ذلك لكان
او مخرجي هم بتخفيف الياء لانه مفرد الا ترى انك تقول يخرج ثم تضيفه فتقول مخرجي كما تقول ضاربي
وليس كذلك في التشديد ولم يجر المضمر في ذلك مجرى المظهر لما يؤدي اليه من جعل المتصل منفصلا لانه لا بد
ان يتقدم ذكر لما يعود اليه هذا الضمير ولا يخلو اما ان يكون في اسم الفاعل مضمر غير هذا المنفصل او لا فان
كان الاول فهو المقصود ويجب ان يكون غير رافع لما بعده فوجب الاحتراز منه لوجوب الخبر به فيه لذلك وان لم
يكن فيه ضمير فهو باطل لما يؤدي اليه من جعل المتصل منفصلا الا ترى انك اذا جعلته معرا عن الضمير المتصل
جعلت الضمير المرفوع باسم الفاعل منفصلا مع امكان الاتصال هذا ما ذكره في الامالي ولقائل ان يختار
الشق الثاني من شقي ترديده ويجيب عن دليله على ذلك المص في المتن وقد استبان لك ان قول النجد واني
وغيره من شارحي الكافية انه اراد بالظاهر خلاف المستتر وهو معناه اللغوي ليدخل نحو اقائم زيد واقائم
انتم منتقض بحمل كلام ابن الحاجب على ما هو بريء منه وكيف وهو يصرح بانه لا خلاف في امتناع نحو اقائم انتم
قال ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى اراغب انت عن الهتي وقول الشاعر خليلي ما
واف بعهدي انتما فان القول بان الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الاية مؤد الى فصل العامل من معموله
بالاجنبي والقول بذلك في البيت مؤد الى الاخبار عن الاثنين بالواحد اقول ليس هذا مما يقطع به على بطلان مذهبهم
اما الاية فيحتمل تعلق الجار فيها بمحذوف والتقدير اراغب انت ترغب عن الهتي فلا فصل بين العامل ومعموله
باجنبي واما قول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم تكونا لي على من اقاطع فيحتمل ان يكون انتما مبتدأ
وخبره الجملة الشرطية الواقعة بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ما واف بعهدي اي عدم وفائكما
معي على من اقاطعه سبب لان لا يكون احد وافيا بعهدي لان من سواكما ليس بمنزلتكما عندي في خلوص المودة
وصدق الخلة فاذا لم تساعداني بالقيام على من اقاطعه اتخذتماني غيركما بخلاف عن نصرتي لتخلف من هو
اخوى منه فيكون هو كذا عيالا لي لان لا يفي احد بعهدي وهذا معنى صحيح يمكن حمل البيت عليه ويندفع به الاحتجاج
على المخالف وقد ذكر معنى ذلك نجم الدين سعيد في شرح الكافية ناقلا له عن الحديثي قال مسئلة زيد
نعم الرجل يتعين في زيد الابتداء ونعم الرجل زيد فقيل كذلك وعليهما فالرابط العموم او اعادة المبتدأ بمعناه
على الخلاف في الالف واللام الجنسية ام للعهد اقول يعني انا ان قلنا بان الاداة جنسية فالرابط العموم لانها
للاستغراق وان قلنا بانها للعهد فالرابط اعادة المبتدأ بمعناه اذ المراد بالرجل زيد المذكور واختار ابن
الحاجب ان الاداة عهدية وان العهد ذهني وقرر ذلك بما حاصله ان نعم وضع لمدح فاعله مدحا عاما
ويستبعد تحققه واقتضى التعبير بتركيب يوجب كونه اوقع في النفس فابهم الفاعل اولا وفسر ثانيا والفاعل
اذا كان معرفا باللام يكون فيها فان التعريف فيه ليس بتعريف واحد معهود في الخارج وانما هو لتعريف
المعهود في الذهن وهو مبهم بحسب الخارج كقولك ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود
في الوجود فمعناه ادخل الشيء المطابق للسوق المتصور في ذهنك وهو وان كان معرفة بهذا الاعتبار فهو مبهم
باعتبار الخارج لانه لم يعلم اي فرد هو من الافراد الخارجية قال ووارد في الابهام والتعريف اسامة فانك اذا
قلت فتل فلانا اسامة فان اسامة ههنا وان كان معرفة باعتبار الذهن الا انه نكرة باعتبار الوجود ومن ثم

توهم بعض النحويين انه للعموم لصلوح المعهود في الذهن للمتعدد وليس الامر على ذلك اذ لا يفسر العام من حيث
انه عام بواحد ولذلك لا يثنى ولا يجمع العام عند اراده العموم منه ولما فسر هذا المعرف باللام بواحد وثني وجمع دل
على انه ليس للعموم **قال** مسله حبذا زيد يحتمل ذا على القول بان حب فعل وذا فاعل ان يكون مبتدا مخبرا عنه بحبذا
والرابط الاشاره **اقول** القول بان حب فعل وذا فاعل هو المشهور واختاره ابن مالك وجماعه وكون الرابط الاشاره
في المثال المذكور متاتٍ لكنه قد يقال بعدم تاتيه في نحو قولك هند والهندان والهندات والزيدان والزيدون لان
ذا المفرد المذكر وما ذكر من هذه الالفاظ ليس كذلك وجوابه انهم التزموا في هذه الصيغه وان اختلفت حاله
المخصوص بالتانيث والتثنيه والجمع لانه جرى مجرى المثل نحو الصيف ضيعت اللبن فلزم طريقة واحده **قال**
وقيل بدل منه واورده انه لا يحل محل الاول وانه لا بد من الاستغناء عنه **اقول** قد يمنع الخصم كلا الامرين ويسند
الاول بصحة قولك فتنتني هند حسن لها والثاني الا غنى جزء منها على ان الاول بدل اشتمال والثاني بدل بعض مع
انه لا يصح حلول شيء منها محل المبدل منه اذ لا يقال فتنتني حسن لها ولا اكلت جزء منها ويسند الثاني بنحو قول الشاعر
وما كان قيس هلكه هلك واحد ولكنه بنيان قوم تهدما حيث يمتنع بدون البدل اي ما دار قيس هلك واحد
ويصح معه ولا يبعد التزام البدل في بعض الصور مع انه المقصود بالنسبة كالعرب الوصف بمجرور رب الظاهر
وقد مر البحث **قال** وقيل عطف بيان ورده قوله وحبذا نفحات من يمانية ولا يتبع المعرفة بالنكرة باتفاق
اقول هذا الذي انشده صدر بيت عجزه تاتيك من قبل الريان احيانا والنفحات جمع نفحة يقال نفح الطيب
ينفح اذا فاح وله نفحة طيبة ويمانية صفة محذوف اي من جهات يمانيه وهو بتخفيف الياء والاصل فيه يمنية
بتشديد ها نسبة الى اليمن فحذفت احدى ياءي النسب تخفيفا وعوض عنها الالف والريان اسم جبل ببلاد بني عامر
وقد يجاب عن رده المذكور بجواز ان يكون صاحب هذا القول اطلق عطف البيان على البدل كما عبد به المص نفسه عن
الزمخشري في بعض المواضع وح لا يضر كلمة المخالفة في التعريف والتنكير **قال** واذا قيل بان حبذا اسم للمحبوب فهو
مبتداء وزيد خبره او بالعكس عند من يجيزه في قولك زيد الفاضل وجهين **اقول** القول بان حبذا اسم للمحبوب قول
المبرد وابن السراج ومن وافقهما ادعوا ان التركيب ازال فعليه حب وصار المجموع من حب وذا اسما بمعنى
المحبوب فاذا قلت حبذا زيد فالمعنى المحبوب زيد وباقي الوجهان اللذان ذكرهما المص على راي فان قلت
تعريف حبذا من اي وجه هو قلت قال ابن مالك حاذاه التعريف من جهة انه في تاويل ذي الاداة فالمعرفة
اذن ضربان صريح التعريف ومأول بصريحه كحبذا **قال** واذا قيل بان حبذا كلمه فعل فزيد فاعل **اقول**
هذا قول جماعة منهم الاخفش وخطاب قال ابن مالك وهذا القول في غاية الضعف لانه مبني على دعوى مجردة
عن الدليل مع ما فيه من تغليب اضعف الجزئين ومن ادعاء تركيب فعل من فعل واسم ولا نظير لذلك **قال** وهذا
اضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله الا حبذا لولا الحيا وربما منحت الهوى من ليس بالمتقارب والفاعل
لا يحذف **اقول** يعني الا حبذا حبيبتي اسميه فالمخصوص هو هذا اللفظ او نحوه وانما قلنا بذلك لان الكلام دل
على ان مراده اتهام المحبوب من جهة قوله لولا الحياء اي لولا الحياء لسميته وهذا دليل على ان غرضه يتعلق
بعدم التسميه **قال** مسله يجوز في نحو نصر جميل ابتداء كل منهما وخبريه الاخر **اقول** لم يذكره العيان
معاد ضمير الاثنين ممكن ان يقال لا شك انه لم يذكره قوله تعالى فصبر جميل غير احد ركني الاسناد والركن
الاخر محذوف والضمير من قوله منهما عائد الى المذكور والمحذوف ولا يخفى ان المذكور يمكن ان يجعل مبتداء والمحذوف
خبره وان يجعل خبرا والمحذوف مبتداء فقد جاز في كل من المذكور والمحذوف الابتداء والخبريه **باب**
كان وما جرى مجراها قال يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال نقصان

كان وتمامها وزيادتها وهو اضعفها **اقول** هذا اعراض عن التمام والنقصان ضعيفان وكذلك يحتاج الى
اعمل مستعملا لغير التفضيل ثم كيف يسوغ له يخرج التنزيل على اضعف الوجوه عنده ثم كيف يذكر هذا الوجه
في هذه الجهة وهي موضوعة لتنزيل ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة ولو ترك هذا الوجه لم يكن عليه في تركه
ضير لانه وجه ضعيف غير ظاهر على اني اقول ليس قد قال المص في هذه الجهة ما اشتملت عليه جهات هذا الباب وهو
معقود لذكر الجهات التي تدخل على المعرب الخلل من جهتها وذكر بعض الاوجه الظاهرة وترك بعضها لا يتاتى منه
خلل في الاعراب البته اللهم الا ان يصرح المعرب بان ما ذكر متعين لا على غيره او يكون في كلامه ما يقتضي التعيين
من غير تصريح فيدخل الخلل لا من جهة التنزيل بل من جهة امر اخر احص منه فتامله **قال** قال ابن عصفور بان زيادتها
الشعر **اقول** ليس كذلك فلا نزاع في جواز زيادتها بعد ما التعجبيه قياسا نحو ما كان احسن زيدا وثبت من قول
الامام رضي الله عنه في بعض الاحاديث او بني وان ادم صلوات الله عليه وفي التسهيل وتختص عن اخواتها بانها لم
تزل كثيرا وتجوز زيادتها باتفاق واخرا على راي **قال** الا ان الناقصه لا تكون شانيه لاجل الاستفهام والتقدم
الخبر **اقول** يعني ان ضمير الشان لا بد ان يكون جمله خبره متاخرة بجميع اجزائها عنه فكل من الاستفهام وتقدم
الخبر مناف لكونها شانيه لتخلف الشرط المعتبر في ذلك **قال** معناه موجبا او موحي **اقول** اي ان كانت
الاحوال المقدرة في التفريغ من فاعل يكلمه وهو الله فمعناه موحيا وان كانت من مفعول يكلمه وهو الضمير
المنصوب فمعناه موحى اليه **قال** او من وراء حجاب بتقديرا وموصلا ذلك من وراء حجاب **اقول** هذا انما
يتم عند جعل الحال من الفاعل واما لو كانت من المفعول احتيج الى تقدير ضمير يعود على صاحب الحال لاجل
الربط فيقدر اليه وكان ينبغي للمص ان يذكر هذا المقدر واما الاقتصار على ذلك دون تقدير اصلا مع كونه
جعل المعطوف عليه محتملا للحال من الفاعل والمفعول فموجه الى نحو من عطف حال الفاعل على حال المفعول وهو باطل
وقد يقال لما كانت صورة موصلا بحسب الخط تحتمل الضبط فيكون اسم فاعل وبفتحها فيكون اسم مفعول ترك الضبط
ليصير الاحتمال قائما فان جعلته حالا من الفاعل كسرت الصاد وان جعلته حالا من المفعول فتحتها وهذا كلام
المتقدم وهو قوله موحيا وموحى فان صورتهما في الخط مختلفة فلم يكن بد من ذكرهما معا الا ان الانسان يلفظ ذلك
مع موصلا الذي هو اسم مفعول فيه بعض نبوة **قال** وجعله كلك تكليما على حذف مضاف **اقول** والتقدير
تكليم وحي او تكليم ارسال واما على تقدير ان يكون من وراء حجاب فلا حاجة الى تقدير مضاف فينبغي ان يحمل الاشاره
من قوله وجعل ذلك راجعه الى المعدد كونه كلامه وهو الايحاء فيدخل الارسال بطريق الاولى واما الايصال
من وراء حجاب فلا يكون كذلك لظهور انه تكليم من غير احتياج الى تقدير والمراد بالوحي في قوله تعالى ما كان لبشر
ان يكلمه الله الا وحيا الالهام كما روى ان روح القدس نفث في روعي ان نفسا لن تموت حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله
واجملوا في الطلب او الرؤيا في المنام فقد ثبت في الصحيح ان رؤيا الانبياء وحي والمراد بالتكلم من وراء حجاب
ان يسمعه الله كلاما منه كما سمع موسى عليه السلام من غير ان يبصر السامع من يكلمه وليس المراد به حجاب
الله تعالى لانه تعالى لا يحوز عليه ما يجوز على الاجسام من الحجاب ولكن المراد به ان السامع محجوب عن الرؤيه في
الدنيا والمراد بارسال الرسول ارسال الملك الى النبي فيوحي اليه قال صاحب الكشف على الكشاف فتعلق
الحصر والتقدير الا موحيا او مكلما من وراء حجاب فهو عطف على وحيا ووحيا مصدر في موضع الحال ولا
من قوله ان يكلمه الله لانه قبل حرف الاستثناء فلا يعمل فيما بعده قال الشيخ وقوله او يرسل رسولا في تقديرا وان
يرسل رسولا وهو عطف على وحيا ولا يكون عطفا على ان يكلمه الله لانه فاسد قال الشيخ لانه يلزم منه نفي الرسل او
نفي المرسل اليهم لان المعنى يصير وما كان لبشر ان يكلمه الله ولا ان يرسل **قال** وليس شر على هذا تنبيه **اقول** فيتعلق

محذوف والتقدير عند المص ازادتي لبشر و عند ابن عصفور فان قلت قد رده المص في حرف اللام بان اعني يتعدى بنفسه قلت انما يتجه الرد لو كان ابن عصفور يقدره مقدما على الجار والمجرور والا فتقديره موخرا لا يمنع من ادخال اللام على معموله المقدم كما في قولك لزيد ضربت بل الظاهر في هذا المقام ان يقدر موخرا للاهتمام بشان الظرف المذكور للتبيين وانما لا لارادة الاختصاص فان كان في كلام ابن عصفور ما يقتضي تقديره مقدما فالرد متجه والاحمل كلامه على تقديره موخرا وطاح الرد وكان حق هذا الكلام ان يذكر هناك ولكن لم اذكر الا الان فاثبته في هذا المحل والله مقدر الامور قال مسئلة ان كان زيد قائما يحتمل الاوجه الثلاثة وعلى النقصان فالخبر اما قائما وان ظرف او ان فيتعلق بمحذوف وقائما حال وعلى الزيادة والتمام فقائما حال وان ظرف ويحوز كونه ظرفا لكان ان قدرت تامة اقول اما على التمام فزيد فاعل بكان وقائما حال منه وان ظرف لغو متعلق بكان واما على الزيادة فزيد مبتدا وان خبره قطعا فيكون ظرفا مستقرا متعلقا بمحذوف وجوبا وقائما حال من الضمير المستكن فيه وكيف يتاتى ان يكون ظرفا لقائما وهذا مما لا سبيل اليه صح

قال مسئلة وما ربك بغافل يحتمل ما الحجازية والتميمية واوجب الفارسي والزمخشري الحجازية ظنا ان المقتضي لزيادة البا نصب الخبر وانما المقتضي نفيه لامتناع البا في كان زيد قائما وجوازها في لم اكن باعجلهم وما زيد بعالم اقول الظاهر انهما انما اوجبا ذلك في القران الشريف بناء على انه لم ياتي مافيه الا حجازية قال الله تعالى ما هذا بشرا وقال تعالى ما هن امهاتهم فيحمل نحو وما ربك بغافل على المتيقن وحمل المص عليهما انهما انما قالا ذلك لظنهما ان المقتضي لزيادة البا نصب الخبر مجرد سوء ظن بهما لغير ثبت نعم ان صرحا بان مقتضي الزيادة نصب الخبر اتجه الاعتراض واما مع سكوتهما عن ذلك فحمل كلامهما على الصواب هو الوجه وقد صرح المص في الجهة السابعة بتخطيه القائلين في نحو وما ربك بغافل وما الله بغافل ان المجرور في موضع نصب او رفع على الحجازية والتميمية قال والصواب الاول لان الخبر لم يجي في التنزيل مجردا من البا الا وهو منصوب واشار بقوله لم اكن باعجلهم الى قول الشاعر ، اذا مدت الايدي الى الزاد لم اكن ، باعجلهم اذا اجشع القوم اعجل ، وقد تقدم انشاده في حرف البا واعلم اني وقفت في المفصل بعد كتابة هذا الفصل على ما نصه ودخول البا في الخبر نحو قولك ما زيد بمنطلق انما يصح على لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق هذا كلامه وهو صريح فيما نسبه المص الى الزمخشري ويتجه الاعتراض الذي اوردناه عليه مندفع ما نسبه اليه وينبغي النظر في كلام الفارسي

قال ونحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ان فتحت الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه اقول لانه يرى ان لا المركبة مع الاسم لا عمل لها في الخبر وانما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها فلا مانع عنده من جعل الخبر للجميع كما في قولك زيد وبكر وخالد في الدار اي كائنون في الدار وكذا في الاية التقدير كائنة في الحج ونحو جميع هذه الاسماء هو قراءة من عدا ابا عمرو وابن كثير قال وان رفعت الاولين فان قدرت لا معها حجازية تعين عند الجميع اضمار خبرين ان قدرت الثانية كالاولى اقول رفع الاولين وفتح الثالث هو قراءة ابي عمرو وابن كثير ووجه التقدير قد ذكره في المتن قال وخبرا واحدا ان قدرتها موكدة لها وقدرت الرفع بالعطف اقول خبرا منصوبا بفعل محذوف او قدرت خبرا واحدا وقد يقال اذا قدرت الثانية موكدة للاولى والرفع بالعطف كما صرح به كانت زائدة لتاكيد النفي فلا يتاتى تقريعه على كونهما معا حجازيين ويحتمل ان يكون قوله واضمرت خبر لمعطوفا على قوله فان قدرت لا معها حجازية فيكون فسيحا له ولا يكون من التفريع في شي قال وان قدرت الرفع بالابتداء فهما على انهما مهملتان قدرت ... خبرا واحدا للاولى او للثالث كما تقدر زيد وعمرو قائم خبرا للاول او الثاني ولم يحتج لذلك عند سيبويه اقول اما وجه المعدر عند سيبويه فلا

فلا يصح جعل الظرف خبرا عن الجميع لان الثالث مركب مع لا وهي عاملة في خبرها فلو قدرت الظرف خبرا عن الكل لزم ان يكون معمولا لعاملين مختلفين الابتدا ولا اذ ما بعد لا المهملة مبتدا والعامل فيه وفي خبره الابتداء عند هولاء ولا عاملة عندهم ايضا في خبرها فلزم اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل فلا جرم احتيج الى التقدير فرارا من ذلك واما سيبويه فلا يرى للا المذكورة عملا في الخبر كما مر فلا مانع عنده من جعل الظرف خبرا عن الجميع ما يحتمل المصدرية والمفعولية قال واما ولا تضروه شيا فالمصدر لا يستوفيا ضر مفعوليه اقول يحتمل ان يكون الضمير المنصوب من قوله ولا تضروه عائدا الى المصدر المفهوم من الفعل وشيا مفعولا به اي ولا تضروا الضر شيا من الاشيا وتعبير المص بضر غير مناسب لان المذكور في الاية مضارع لا ماض ما يحتمل المصدرية والحالية قال جا زيد ركضا اي مركضا ركضا او عاملة جاء على حد قعدت جلوسا اقول هو من ذلك الى الخلاف فيما اذا كان المصدر غير ملاق للفعل المذكور في الاشتقاق كما مثل به ومذهب سيبويه انه منصوب بفعله المقدر اي قعدت وجلست جلوسا ولذا مذهبه ايضا فيما اذا كان المصدر ملاقيا للفعل المذكور في الاشتقاق نحو وتبتل اليه تبتيلا او نحو والله انبتكم من الارض نباتا فيقدر في وتبتل نفسك تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر قال الرضي وهو اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجية اليه واستدل ابو علي لسيبويه بقول الشاعر ، لقد عجبت وما بالدهر من عجب اني قتلت وانت الصارم البطل ، السالك الثغرة اليقظان كالئها ، مشي الهلوك عليها الخيعل الفضل فقوله مشي منصوب بمشي مقدرا لا بالسالك لانه موصوف باليقظان ولا يوصف الموصول قبل تمامه فلا يقال مررت بالضارب الظريف زيدا بل يقال بالضارب زيدا الظريف قلت لا يلزم من المقدر لعدم المانع اركابه حيث لا مانع فلاه لهذا البيت والثغرة بالضم الناحية من الارض والطريقة السهلة كذا في القاموس وفي الصحاح الثغرة الثلمة وكالئها حافظها وهو حال من ضمير اليقظان والهلوك المراة الكثيرة التثني والخيعل قميص لا كم له والفضل قميص تلبسه المراة في بيتها قال او المعدر حاء راكضا وهو قول سيبويه ونوبه قوله تعالى ايتيا طوعا او كرها قالتا اتينا طائعين بمعنى الحال في موضع المصدر السابق ذكره اقول ونرجح بذلك ان يكون طوعا او كرها منصوبا على الحال بمعنى طائعتين او مكرهتين قال الزمخشري فان قلت هلا قيل طائعتين على اللفظ او طائعات على المعنى لانها سموات وارضون قلت لما جعلن مخاطبات ومجيبات ووصفن بالطوع والكره قيل طائعين في موضع طائعات نحو قوله تعالى ساجدين اي لما جعلت معاملة من يعقل وانما ذكرها وهي مونثة لانه لما اريد وصفها بصفات العقلاء وليس في جمع المونث ما يخص العقلاء عدل الى جمع المذكر الدال على العقلاء ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لاجله قال فارسلنا لا اشترط اعاده ماعلى الحال والمصدر المعلل وهو احتيار ابن خروف فواضح وفي لاي علي في التذكرة ان قال لا توجيه القراءة الشاذة في قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا فاجاز عدم الاتحاد في الفاعل وعدم المقارنة في الزمان وقد سبق في اقسام العطف ان الرضي قال والذي يقوى في نفسي انه لا يشترط اتحاد الفاعلين واستدل بما في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية واستدل ايضا بقول الصحاح يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور ووجه الدليل ان الهول معطوف على المفعول له المتقدم فيكون مفعولا له ايضا ومعنى الهول الافزاع لا الفزع ففاعله غير فاعل الركوب اذ هو فزع لا مفزع وعلى منع طاهر احتمال ان يكون بمعنى الفزع كما ستعرف ولو كان معطوفا على المفعول ويحتمل ان يكون معطوفا على المفعول به وهو كل عاقر فلا يكون من المفعول لاجله في شي والعاقر الرملة التي لا تنبت والجمهور العظيمة

المرتفعة والزعل النشاط والحبور السرور والهول الخوف والهول مصدر هوله اى خوفه والهوجر جمع هوبر وهو المطمئن
من الارض والمعنى انه يركب هذه الرحال ويعلوها لانه جان يخاف حيز افلتت من ان يكون فى الاماكن المنخفضة من يتعرض له
لمخافته ولنشاطه للنجاة الذى هو نشاط السرور يركب هذه الرمال العالية الخالية من النبات قال وان قيل
باستراطه فوجهه ان يريكم معنى يجعلكم ترون التعليل باعتبار الرؤية لا الاراءة او الاصل لخافة واطماعا وحذفت الزوائد
اقول لم يتعرض المص الى بيان الوجه فى احتمال الاية للحالية وقد تعرض له الزمخشرى وزاد فى توجيه المفعول لاجله
وجها اخر لم يذكر فى المتن واسقط الاول قال فى الكشاف خوفا وطمعا لا يصح ان يكونا مفعولا لهما لانهما ليسا بفعل فاعل الفاعل
المعلل الا على تقدير حذف المضاف اى اراده خوف وطمع او على معنى اخافة واطماعا ويجوز ان يكونا منتصبين على
الحال من البرق كانه فى نفسه خوف وطمع او على ذا خوف وذا طمع او من المخاطبين اى خائفين وطامعين ومعنى الخوف
والطمع ان وقوع الصواعق يخاف عند لمع البرق ويطمع فى الغيث قال ابو الطيب فتى كالسحاب الجون تخشى وترتجى
يرجى الحيا منها وتخشى الصواعق وقيل يخاف المطر من له فيه ضرر كالمسافر ومن يجرن به التمر والزبيب ومن له
بيت يكف ومن البلاد ما لا ينتفع اهله بالمطر كاهل مصر ويطمع فيه من له فيه نفع ويحيى به انتهى كلامه والجون بضم الجيم
شاماه واه ان حسنى وهو جمع الجون بالفتح والمراد به هنا الاسود ومعنى البيت انه مرجو مهيب يرجى نفعه ويخاف ضرره
كالسحاب يرجى مطره ويخشى صواعقه ورعده وبرقه قال وقال المتنبى ابلى الهوى اسفا يوم النوى بدنى
اقول هو صدر بيت عجزه وفرق الهجر بين الجفن والوسن وبعد هذا البيت كفى بجسمى نحولا اننى رجل لولا مخاطبتى
اياك لم ترنى ابلى بدنى جعله باليا اى اسقمه واذهب قواه وصيره نحيفا ضعيفا والاسف اشد الحزن الوسن
بفتحتين النعاس كذا فى الصحاح ونقل فى القاموس فيه خلافا فقال الوسن محركة وبهاء والسنة ثقل النوم او اوله او
النعاس والنحول الهزال قال والمصدر آسف اسفا اعم من ذلك بين الفاعل والمفعول به او ابلانى اسفا ولاجل
الاسف اقول الزمخشرى مفقوده لما يحتمل الثلاثة المصدرية والحالية والمفعول لاجله وليس فيما ذكره تقدير الحالية
وكانه ترك ذلك لوضوحه ويحتمل وجها اخر اسهل من ذلك كله وهو ان يكون تمييزا محولا عن الفاعل اى ابلى اسف الهوى اى
الاسف الباعث عليه الهوى فاضيف اليه لمكان هذه الملابسة وهذا القدر لا حذف فيه ولا احتياج الى التاويل
الذى يرتكب عند جعله مفعولا لاجله ما يحتمل المفعول به والمفعول معه قال وقد اجيز فى حسبك وزيدا درهم
كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به باضمار يحسب اقول الاول ذهب اليه الزجاج وابن عطية والزمخشرى والمرزبان
حسبا اسم فعل بمعنى يكفى فالضمة بنائية والكاف مفعول به ودرهم فاعل وزيدا مفعول معه وذهب غيرهم
الى ان حسبا بمعنى كاف فالضمة اعرابية وهو مبتداء والكاف فى محل جر به مضافا اليها ودرهم خبر المبتداء
وزيدا مفعول به بتقدير فعل هو بمعنى يكفى والواو لعطف جملة على جملة وفاعل يحسب ضمير عائد الى درهم
لتقدمه رتبة قال وهو الصحيح لانه لا يعمل فى المفعول معه الا ما كان من جنس ما يعمل فى المفعول به اقول
هذا هو الذى اختاره ابن مالك وعليه كلامه فى التسهيل ووجهه بانه لا يعمل فى المفعول معه الا فعل او ما جرى
مجراه وليس حسبك مما جرى مجرى الفعل ومذهب سيبويه انه منصوب بفعل منوى وليس مفعولا معه بل
هو مفعول به هذا كلامه ومنه اخذ المص التعليل الذى ذكره ولكن عبارة ابن مالك سالمة من الايهام الذى
قد سبق الى بعض الاذهان من عبارة المص فانها توهم ان الفعل اللازم لا يعمل فى المفعول معه اذ ليس هو
من جنس ما يعمل فى المفعول به فيشكل بنحو سرت والنيل وجاء البرد والطيالسة واستوى الماء والخشبة
وهذا ليس مراد المص وانما مراده بجنس ما يعمل فى المفعول به مطلق الفعل وما جرى مجراه قلت ولاصحاب
القول الاول ان يقولوا حكم اسم الفعل فى التعدى واللزوم حكم الفعل الموافق له معنى وحسب اسم فعل بمعنى

نحسب

نحسب اى يكفى وهو متعد فيكون اسم الفعل الذى بمعناه كذلك فاعماله فى المفعول معه ما جرى مجرى الفعل
وهو من جنس ما يعمل فى المفعول به على اى القول يلزم على ما صححه المص العطف على الجملة قبل ان يكمل اجزاؤها والقول
الاول سالم عن ذلك فيترجح قال ويجوز فى نحو قبل العطف وقيل باضمار حسب اخرى وهو الصواب اقول القول
الاول هو مقتضى قول يونس والاخفش والكوفيين فانهم يجوزون العطف على ضمير الخفض من غير اعادة الخافض
وهو اختيار ابن مالك فى المسئلة مشهورة والقول الثانى الذى استصوبه المص هو مقتضى قول اكثر البصريين
القائلين بالمنع فى الصورة المذكورة فيجعلون الخفض بتقدير لا بالعطف قالوا والتقدير فى قول الشاعر اكل امرء
تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا اى وكل نار وكذا يكون فى المثال اى حسبك وحسب زيد درهم قال ورووا
بالاوجه الثلاثة قوله اذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك سيف مهند اقول فالنصب
الضحاك على وجهين العطف على الضمير المخفوض وتقدير مضاف ورفعه بالعطف على الاسم المرفوع بتقدير
مضاف اليه وحسب الضحاك والهيجاء الحرب تمد وتقصر فى البيت وتقصر وانشقاق العصا كناية عن تفرق الجماعة
واختلاف الكلمة والسيف المهند المطبوع من حديد الهند باب الاستثناء قال
ويترجح نحو ما ضربت احدا الا زيدا كون زيدا بدلا من المستثنى منه وهو ارجحها وكونه منصوبا على الاستثناء وكونه لا وما
بعدها نعتا وهو اضعفها اقول فيه من التدافع مثل ما مر قريبا ونعرض ان يقال قوله ارجحها يقتضى رجحان الجميع
وارجحية البدل وقوله وهو اضعفها يقتضى ضعف الجميع واضعفية النعت فخرج من ذلك ان البدل ارجح وضعيف
وان النعت ضعيف وراجح وتنافيه ظاهر ويندفع بما تقدم من حمل افعل على مجرد افادة الوصف دون التفضيل
ولا يخفى ان الابدال ارجح لان الكلام غير موجب وقد توفرت فيه شرائط اختيار البدل والنصب على الاستثناء
جائز لكنه غير مختار ونحن نقول لقائل ان يمنع رجحان البدل هنا وذلك لانه انما رجح فى نحو ما قام القوم الا زيد لحصول
المشاكلة وهى فى نحو ما ضربت احدا الا زيدا حاصلة على كلا التقديرين البدلية والنصب على الاستثناء فاستويا
ولا ارجحية وسيأتى الكلام على قولنا لا اله الا الله فى النوع الثانى كلام فى ذلك واما كون الا وما بعدها نعتا فادعى
المص رجحانه باسمه اى كل من القولين المتقدمين فان حال السبب ذلك ان الاستثناء هنا صالح فيفقد شرط
حمل الا على غير فى الوصفية وهو تعذر الاستثناء وهذا اختيار منه لمذهب ابن الحاجب وقد عرفت مما تقدم ان ابن
مالك وجماعة ذهبوا الى ان الا لا توصف بها الا حيث يصح الاستثناء فيجوز واعندى درهم الا دانق بالرفع على
الصفة لانه يجوز الا دانقا على الاستثناء ويمتنع الا جيد على الوصف لانه يمتنع الا جيدا على الاستثناء وقد مضى
ذلك فى محله قال مسئلة يجوز فى ما احد يقول ذلك الا زيد كون زيد بدلا من احد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره اقول
من شروط اختيار الابدال فى المستثنى ان يكون بعد الا المتصل متراخيا عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام
او نفى او نهى فيفيد الاشتمال المذكور دخل الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل منه محمول
للابتداء او احد نواسخه فالاول كهذا المثال ما احد يقول ذلك الا زيد فان الضمير فى يقول راجع الى اسم صالح
لان يبدل منه وهو احد المرفوع بالابتداء وانما جاز الابدال من هذا الضمير لان النفى قد اشتمل عليه من حيث
المعنى اذ المعنى ما يقول ذلك احد الا زيد ولاجل ذلك كان الابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل ولا يحتاج
الى تاويل لكونه فى غير الموجب والثانى قال فان قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد فبالعكس اقول يعنى
ان اسمات ويدفيه من وجهين الاستثناء والبدلية ورفعه من وجه واحد وهو الابدال من ضمير يقول وهذا هو
المثال الموعود بمجيئه ورأى فيه التى من نواسخ الابتداء ولو طابق تصريح لم يتاتى البدل قال سيبويه اذا قلت
ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا وراى بمعنى النظر وجب نصب المستثنى لانه ليس من نواسخ الابتداء قال الرضى

ونقيل العطف

اي كرر منعولا معه وان يكن مفعولا به وهو على وجهين

كاملى

ذهب اليه

بحسب

وانا لا ارى يا سامع عمرو من نواسخ الابتداء احتجنا بالابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا اشتمل النفي
عامل ذلك الضمير نحو ما كلمت احدا ينصفني الا زيدا لان المعنى ما انصفني احد كلمته الا زيد قال ومن مجيئه
مرفوعا قوله ٭ في ليلة لا نرى بها احدا ٭ يحكي علينا الا كواكبها ٭ اقول البيت لعدي بن زيد وقد تقدم انشاده
في حرف العين المهملة في الكلام على علا قال الرضي ونرى من رؤية العين ولو جعلته من رؤية القلب كما ذهب اليه
سيبويه لكونه بمعنى الظن لكان اولى لان الحكاية والابصار والحكاية منفيان بعني ومن ثم جاز الابدال من
ضمير يحكي ولو قلت الا وجدت احدا يوحد الله الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس منفيا
بل الاحد فقط ما يحتمل الحالية والتمييز قال وان قدرت بعده احتمل الحال والتمييز اقول يعني وان قدر
زيد في قولك كرم زيد ضيفا نفس الضيف احتمل ان يكون حالا وهو ظاهر وان يكون تمييزا وهو من النوع الثاني في تمييز
الجملة وهو الذي لا يقدر الاسناد اليه والتزام بعضهم في كل تمييز وقع عن النسبة في الجملة ان يكون في الاصل مسندا
اليه تكلف اذ هو غير متات في نحو قولهم امتلأ الاناء ماء ونحو طاب زيد ابا حيث يراد ان زيدا نفس الاب كما في
مسألتنا فتم دعوى ابن مالك الى انه لا يلزم في تمييز الجملة تقدير الاسناد اليه في الاصل بل هو على قسمين غالب
وهو ان يكون صالحا لاسناد الفعل اليه مضافا الى الاول نحو طاب زيد علما اذ التقدير طاب علم زيد وغير غالب
وهو ان لا يكون كذلك نحو امتلأ الكوز ماء قال وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من اقول لما في ادخالها
من بيان المعنى المقصود بالتنصيص عليه قال وجيء منها الخفض بالاضافة اقول يعني من النصب
والجر من وجه كونه خيرا منهما سلامته من الامر المكروه وحصول التخفيف الناشئ عن الاضافة من الحال
ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول قال نحو ضربت زيدا ضاحكا اقول نصوا على ان الحال
اذا تعددت وتعدد صاحبها لا يحمل لغير الاقرب الا بدليل تقليلا للفصل فينبغي ان يكون هنا كذلك لان كونها
للاقرب سالم عن الفصل وكونها للابعد مستلزم للفصل وقد يفرق بان الفصل هنا يسير فاغتفر وفيه نظر
قال وجوز الزمخشري في ادخلوا في السلم كافة كونه من الفاعل وكونه من المفعول اقول لان كافة مختص بمن يعقل ووهمه في قوله تعالى
وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي ارسالة كافة اشد لانه اضاف الى استعماله
فيما لا يعقل اخراجه عما التزم فيه من الحالية ووهمه في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب اشد
واشد لاخراجه اياه عن النصب البتة اقول يعني اشد من الاول ومن الثاني ولعدا استطال المصنف فلا
عد وجاهد التشنيع وقد وقع في اللباب ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال نحو طرا وقاطبة وكافة
واستهجن اضافتها قال شارحه السيد عبد الله ما نصه قد وقع كافة مضافا في كلام البلغاء والفصحاء منه
قول عمر رضي الله عنه قد جعلت لآل بني كاكلة على بيت مال المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا ابريزا كتبه
ابن الخطاب وختمه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط موجود في آل بني كاكلة الى الآن فلا وجه للتخطئة
والاستهجان انتهى قلت ان صح هذا القول سقطت الاوجه الثلاثة باسرها اذ فيه استعمال كافة لغير
العاقل وعدم نصبه على الحال واخراجه عن البتة والله تعالى اعلم بالصواب من الحال ما يحتمل باعتبار
عامله وجهين قال نحو هذا بعلي شيخا يحتمل ان عامله معنى التنبيه او معنى الاشارة اقول رايت
بعض حواشي المفصل وعن المصنف يعني الزمخشري سئلت بمكة عن ناصب الحال في قوله تعالى هذا بعلي شيخا ما هو
حرف التنبيه او ما في اسم الاشارة من معنى الفعل فقيل له العامل في الحال وذيها يجب ان يكون واحدا وهنا قد
اختلف العامل حيث جعلت عاملها المعنى الذي ذكرته والعامل في ذيها معنى الاسناد فقلت تقديره هذا بعلي
انبه عليه شيخا او اشير اليه شيخا فالضمير مؤخر والحال والعامل فيه وفي الحال واحد كما ترى ما استحسن الجواب من

كان

كان حتى ولما اجتمع هنا عاملان معنى التنبيه ومعنى الاشارة فالاولى بالعمل عند الكوفيين ما في ها التنبيه
وهو اولى لسبقه وعند البصريين ما في اسم الاشارة وهو اشبه لقربه قال وعلى الاول فحو ها انا ذا زيد
قال ٭ ها بيننا ذا صريح النصح فاصغ له ٭ وطع فطاعة مهد نصحه رشد ٭ اقول صريح النصح خالصه وكل خالص
صريح واصغ امر من صغا يصغى بمعنى مال فعينه مفتوحة او من صغا يصغو بالمعنى المذكور فعينه مضمومة
وطع معناه انقد من طاع يطوع اذا انقاد والمهدي معطي الهداية والرشد بفتحتين خلاف الغي من الحال
ما يحتمل التعدد والتداخل قال وذلك واجب عند من منع تعدد الحال اقول شبهة المانعين لتعددها
القياس على الزمان والمكان فان الحال في المعنى ظرف اذ معنى جاء زيد راكبا جاء في حالة الركوب فكما لا يتعدد الظرف
الزماني او المكاني والمظروف واحد لا تتعدد الحال وصاحبها واحد قال الرضي ولا وجه للقياس وذلك ان وقوع
فعل واحد في زمانين او مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك امامك وضربت اليوم امس بلى لو جيء بالواو
جاز لدلالته على تكرار الفعل واما تقييد الفعل بزمانين مختلفين فجائز نحو قوله تعالى اخرج منها مذؤوما مدحورا
فلا باس به قال واما القيتها مصعدا منحدرا فمن التعدد لكن مع اختلاف الصاحب ولا يحتمل التداخل اقول
التداخل ان تكون الحال الثانية حالا من ضمير الاولى والمراد ان هذا من الحال لا غير لانه واحد وهو الذي يطلق عليه المصنف
التعدد في بعض الامثلة وانما استحال التداخل في المثال المذكور لتنافي الحالين فلا يمكن كون الثانية متلبسا للاولى
لاستحالة الجمع بينهما قال ويجب كون الاولى من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل اقول بيان ذلك انك
لو جعلت الحال الاولى من لقيته مصعدا منحدرا حالا من الفاعل والثانية من المفعول لزم الفصل بين كل من الحالين
وصاحبها بفاصلين ولو جعلت الاولى حالا من المفعول والثانية من الفاعل لم يقع الفصل الا بين الثانية
وصاحبها واما الاولى وصاحبها فمتحاوران فليس هنا الا فصل واحد وهو اهون من فصلين فلذلك اوثر تقليلا
للفصل فان قلت قد قال علماء البيان يجوز في اللف والنشر جعل الاول من اوصاف النشر راجعا
للاول من الامور الملفوفة والثاني للثاني وهكذا بل هو احسن عندهم من جعلها غير مرتبة قلت اجاب عنه
المص في حواشيه على التسهيل بانه انما يحسن النشر عند الوثوق بفهم المعنى وان السامع يرد ما لكل واحد من الامور
المتعددة اليه وليس هذا شرطا في تعدد الحال مع تعدد صاحبها فكان الحمل على الاقرب هو المتعين الا عند
قيام قرينة غيره وفي شرح الكافية للرضي ولما الحالان عن الفاعل والمفعول معا فان كانا متفقين فالاولى
الجمع بينهما لانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا يمتنع مع التفريق نحو لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين
فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم
تكن فالاولى ان يجعل كل حال بجانب صاحبه نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرا ويجوز على ضعف ان يجعل حال المفعول
بجنبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك انه لما كان مرتبة المفعول
اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين وقدمت حال المفعول اذ لا اقل من ان يكون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم
يكن كل واحد منهما بجنب صاحبه الى هنا كلامه فانظر كيف حكم على ما جعله المص واجبا بانه جائز على ضعف
وبينهما بون بعيد قال ولا يحمل على العكس الا بدليل كقوله ٭ خرجت بها امشي تجر وراءنا ٭ على اثرينا ذيل مرط
مرحل ٭ اقول البيت لامرئ القيس من معلقته المشهورة ويروى على اثرنا اذيال مرط والاثر والاثر واحد
والذيل طرف الثوب والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز او صوف والمرحل المنقش بنقوش تشبه رحال
الابل اقول اخرجتها من خدرها في حالة كوني ماشيا وكونها تجر على آثارنا اذيال مرطها لتعفي الاثر على من
العام قصد الاستتار قال ومن الاول قوله ٭ عهدت سعاد ذات هوى معنى ٭ فزدت وزاد سلونا

اقول ذات لوى حال من المفعول وهو سعاد ومعنًى حال من الفاعل وهو نا عهدت والمعنى تقول عنى باكثر
تعنى اى تعب ونصب وعنّيته تعنيةً اى اتعبته وعاد من اخوات كان الناقصة والسلوان نسيان الشئ
وتركه فى القاموس سلاه وعنه كدعاه ورضيه سلوًا وسلوّا وسلوانا نسيه وفى الصحاح والسلوانة بالضم
خرزة كانوا يقولون اذا صب عليها ماء المطر فشربه العاشق سلا قال ، شربت على سلوانة ماء مزنة ، فلا
وجديد العيش يا مىّ ما اسلو ، واسم ذلك الماء السلوان تقول لئن انا وسعاد متحابين واما انا فصرت
الى ازدياد المحبة واما هى فصارت الى السلو ونسيان المودة

باب اعراب الفعل

قال وهل زيد اخوك فتكرمه ولا رفع على العطف بل على الاستيناف اقول لا يظهر ان ههنا مانعا غير تخالف الجملتين
بالاسمية والفعلية وليس بمانع على الصحيح واما من جهة المعنى فلا منع اذ يمكن الاستفهام عن اخوة زيد وعن
اكرامه الواقع بعد ثبوت الاخوة قال وهل لك الثقات اليه فتكرمه الرفع على الاستيناف والنصب اما على الجواب
او على العطف على الثقات واضمار ان والجزم على الاول وجائز على الثانى اقول بنى على ما تقدم من امتناع الرفع
على العطف مع الاسمية وفيه ما مرّ ووجه وجوب اضمار ان على الوجه الاول وهو كون النصب على الجواب ان الحذف
فى هذا الموضع وكذا غيره من المواضع التى التزم فيها حذف ان انما هو لاجل ان الحرف الذى ولى فى اللفظ الفعل
المنصوب هو للعطف فى الاصل فلو اظهرت ان بعده لظهر عطف الاسم على الفعل وذلك غير مستحسن كذا قيل وقال
ابن الحاجب انما التزم الحذف فى هذه المواضع لقيام القرينة الدالة على المحذوف مع كون الحذف اخصر وفى كل من القولين
نظر ووجه اضمار ان على الوجه الثانى وهو كون النصب على العطف على الثقات ان الفاء تدخل على الاسم
الصريح نحو اعجبنى ضرب زيد فغضبه فجاز ان تظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح قال مسلم ليقم زيد
فنكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار اقول الظاهر ضبط نكرمه بالنون للمتكلم عطفا
او مشاركا للملوك الحرم قياسا نحو ولنحمل خطاياكم وضبط بناء الخطاب فيه حزم مضارع الخاطب باللام وهو غير
مقيس عند البصريين اللهم الا ان اعتقد ربان الثوانى تغتفر فيها ما لا يغتفر فى الاوائل قال ونحو وان تؤمنوا
وتتقوا يؤتكم اجوركم يحتمل تتقوا الجزم بالعطف وهو الراجح والنصب باضمار ان على حد قوله ، ومن يقترب منا
ويخضع نؤوه ، اقول نصب ان الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين اما بعد الشرط وقبل الجزاء نحو ان
تاتنى فتكرمنى آتك ونحو الاية التى تلاها على وجه والمصراع الذى انشده والتقدير ان يكن منك اتيان فاكرام آتك
وان يكن منكم ايمان وتقوى يؤتكم اجوركم ومن يكن منه اقتراب منا وخضوع لنا نؤوه واما بعد الشرط والجزاء
نحو ان تبدوا ما فى انفسكم او تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء على قراة النصب ونحو قول الشاعر
ومن يعترب عن قومه لا يزل يرى ، مصارع مظلوم مجرًّا ومسحبا ، وتدفن منه الصالحات وان يسئ ، يكن ما
اساء النار فى راس كبكبا ، كبكب اسم جبل بعينه وانما جاز النصب فى هذه الصور لمشابهة الشرط فى الاول
والجزاء فى الثانى النفى اذ الجزاء مشروط وجوده بوجود الشرط ووجود الشرط مفروض فكلا هما غير موصوف
بالوجود حقيقة فحمل نصب المضارع الواقع بعد ذلك على نصبه الواقع فى جواب النفى

باب الموصول

قال واما ذلك الذى يبشر الله عباده فقيل الذى مصدر به اى ذلك تبشير الله عباده وقيل
الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا وانتصب الضمير ثم حذف اقول كون الذى حرفا مصدريا امر لم يعلم ثبت
واستدل له بقوله تعالى وخضتم كالذى خاضوا اذ المعنى كخوضهم ورد بجواز كون الذى موصولا اسميا صفة
لمحذوف والتقدير وخضتم كالخوض الذى خاضوه فحذف الموصوف لقيام الدليل عليه وحذف العائد المنصوب على
القياس ولذا الاية المذكورة فى المتن فيكون التقدير ذلك التبشير الذى يبشر الله عباده فنقل فيه ما تقدم وهذا

اول

اول من القول الثانى ايضا اذ لو صح ما حذف العائد المجرور بالطريق المذكور لوجد السبيل الى حذف كل عائد
مجرور بحرف وبطلانه معلوم قال وقال ابو حيان لم يثبت مجى ما نكرة موصوفة ولا دليل فى مررت بما معجب لك
لاحتمال الزيادة ولو ثبت نحو سرنى ما معجب لك لثبت ذلك انتهى ولا اعلمهم زاد واما بعد الباء الا ومعناها
السببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم فبما رحمة من الله لنت لهم اقول مشى مذكر الى الفتح فى دعوى ابى حيان
احتمال الزيادة فى نحو مررت بما معجب لك من حيث ان الباء فيه للالصاق لا للسببية وما لا تزاد بعد الباء
الا اذا كانت للسببية فيما علمه وفى كلامه اشعار بموافقة ابى حيان على انه لو سمع سرنى ما معجب لثبت كون
ما موصوفة والظاهر انه لا تثبت ولو سمع ذلك لاحتمال ان يكون موصولة حذف صدر صلتها قال وقد
جوز الى ومن الناس من يقول وضعف ابو البقا الموصولة لانها تتناول قوما باعيانهم والمعنى على الابهام
ولجيب بانها نزلت فى عبد الله بن ابى واصحابه اقول يعدم الكلام على ذلك فى حرف الميم عند التعرض
الى مباحث من وهنا سوال معروف لم يتقدم هناك وهو انه لا يتصور لمثل هذه الاخبار فائدة فكذلك الاعتبار الى
والجواب انه للاخبار بالعصبية او للتعجب والاستعظام ان يختص بعض من الناس بمثل تلك الصفات
مانها تنافى الانسانية بحيث كان ينبغى ان لا يعد المتصف بها من جنس الناس حتى عرف ان مثل هذا
التركيب شايع ذايع فى مواضع لا يتاتى فيها مثل هذه الاعتبارات ولا يقصد فيها الا الاخبار بان من هذا
الجنس طائفة متصفة بكذا فالوجه ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدا بمعنى وبعض الناس من هو كذا وكذا
فيكون مناط الفائدة تلك الاوصاف وفى قول الحماسى ، فمنهم ليوث لا ترام وبعضهم ، مما قمشت او وضم حبلا لحاطب
ما يبين ما ذكرنا حيث وقع قرينة بعضهم وفى بعضهم مبتدا لا خبرا ووقوع الظرف موقع المبتدا ليس بمستبعد
كقوله تعالى ومنا دون ذلك وما منا الا له مقام معلوم والقوم يعتبرون الموصوف فى الطرف الثانى ويجعلونه
مبتدا والطرف المتقدم خبرا ولو عكسوا لاستقام اللفظ والمعنى جميعا فى جميع الموارد اى جمع منا دون
ذلك وما جمع منا الا له مقام معلوم لكن وقوع الاستعمال على ان من الناس رجالا كذا وكذا يشهد لهم وفى
الكشاف فى تفسير قوله تعالى ومن ذريتنا امة مسلمة لك ما نصه واجعل من ذريتنا امة مسلمة لك ومن
للتبعيض قال النفتازانى اى واجعل بعض ذريتنا امة مسلمة وهذا رعاية لما يرشد الى ان من ذريتنا واقع
موقع المفعول الاول وانه هو المبتدا فى الاصل لكن يجى مثل ان من ذريتنا امة بالنصب وترفع هذا الكلام
قلت فبان ان الوجه الذى ابداه متدفع حسبما قررته والله اعلم

باب التوابع

قال نحو سبح اسم ربك الاعلى يجر كون الاعلى صفة للاسم او صفة للرب اقول هنا سوال مشهور وهو
ان المقصود بالتسبيح هو الرب سبحانه وتعالى لا اللفظ الدال عليه فكيف علق التسبيح بالاسم والجواب بانه
صلة مردود بان زيادة الاسماء لا تثبت وايضا فلا يتاتى على رأى المعربين واجاب الامام الغزالى بانه انما
تعلق التسبيح بالاسم الشريف وان كان غير المسمى لان التعظيم اذا وجب للمعظم عظم ما هو من سببه لاجله فكما
يجب تنزيه ذاته وصفاته تعالى عن النقايص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب
واعترضه السهيلى من وجهين احدهما انه لم يرو عنه عليه الصلاة والسلام انه قال فى تسبيحه سبحان اسم ربى على
كثرة تسبيحه فدل على ان المقصود بالتسبيح المسمى والاسم مذكور لحكمة اخرى والثانى انه يلزمه ان يطلق على
الاسم التكبير والتحميد والتنزيه وغير ذلك من المعانى المقصود بها الله تعالى فيقول كبرت اسم ربى وذلك مما
اجمع المسلمون على تركه قال السهيلى والجواب السديد ان الذكر على الحقيقة محله القلب لانه ضد النسيان
والله تعالى قد تعبدنا بالامرين جميعا ولم يسقط من الامام الا ما كان قولا باللسان واعتقادا بالجنان فصار

جمع منا دون ذلك وجميع ما منا الا له مقام

لعله معاد

لعله سبحان اسم ربى

المسلمون

والتسبيح بنى من الذكر والتسبيح للاسم ... اللفظ باللسان

معنى الاثنين بمعنى قوله تعالى واذكر اسم ربك وقوله تعالى سبح اسم ربك الاعلى اذكر ربك وسبح ربك بقلبك ولسانك ولذلك
اقحم الاسم تنبيها على هذا المعنى حتى لا يخلو التسبيح والذكر من اللفظ باللسان لان الذكر بالقلب متعلقه المسمى
المدلول عليه بالاسم دون ما سواه والذكر باللسان متعلقه اللفظ مع ما يدل عليه من المعنى فقد وضحت الحكمة
التي من اجلها اقحم ذكر الاسم وبه كملت الفائدة الى هنا كلامه وبه عثرت واذا تأملت ما تقدم لاح لك وجه الفرق بين ما
اجاز المص في الاعلى ان يكون صفة للاسم او صفة للرب وحكم الصفة في نحو جاني غلام زيد الظريف صفة للمضاف
بدليل قال او يتقدم رافعه اقول قال ابن مالك في شرح العمدة اما اذا كان المنعوت متعينا وقطع في النصب
لم يقدر رافعه بل اذكره وهو حسن قال وعلى التبعية هو نعت لا بدل اقول ينبغي ان ينظر في وجه تعيين النعت
وامتناع البدل في نحو هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب والمثال الاخر وهو مررت بالرجل الذي وقد استدل
ابن كيسان على ان ذا الاداة اعرف من الموصول بقوله تعالى قل من انزل الكتاب الذي جاء به موسى وقرر الدليل بان
المنعوت اخص من النعت او مساويه ولا قائل بالمساواة فثبت كون الذي اقل تعريفا من الكتاب فاجاب ابن مالك في
شرح التسهيل بان قال لا نسلم كون الذي في الاية صفة بل هو بدل او مقطوع على اضمار ناصب او مبتدا وبه انقضى خلاف
ما ذكره المص وبه اشتمل كلام ابن مالك على تسليم انه لا قائل بالمساواة بين الموصول وذي الاداة مع انه صرح في
اكثر شرح التسهيل بما يقتضي استواءهما في الرتبة باب حروف الجر قال قيل في
نحو والضحى والليل ان الواو الثانية تحتمل العاطفة والقسمية والصواب الاول والا لاحتاج كل الى جواب اقول قد مر
الكلام على ذلك في اقسام العطف مستوفى وفي كلامه ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد تقدم مثله مرات
باب مسائل مفردة قال نحو يسبح له فيها بالغدو ومن فتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف
الاول وهو الاولى او الثاني او الثالث اقول يحتمل ان يقال اذا كان الاول اولى لانه اذا جعل النائب فلا فصل البتة
وعليه فينبغي ان يكون الثاني اولى من الثالث لتقليل الفصل ويحتمل ان يقال الوجه في كون الاول اولى بالنيابة انه اقرب
الى المفعول من الطرفين واما هما فلا اولوية بينهما وهذا اسعد بمراد المص ولذلك خير بين اقامة الثاني والثالث
من غير ترجيح قال ومما ذكر من الوجهين تعلم فساد من استدل على جواز نحو مام هند في الشعر بقوله تمنى
ابنتاي ان يعيش ابوهما لجواز ان يكون اصله تمنت اقول اما علم الفساد باحتمال الوجه الثاني وهو كون الفعل
مضارعا على حد وفي احدى التاءين لا باعتبار الوجه الاول وهو كونه ماضيا اذ لا مدخل لهذا الوجه في تبيين الفساد
اصلا النوع الاول من الجهة السادسة قال ومن الخطاء في الثاني قول كثير من النحويين في نحو مررت بهذا
الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك اكثر المتاخرين يقلد بعضهم بعضا في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف
البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وليس كذلك اقول لا نسلم ان هذا هو الحامل لهم بل الباعث لهم على ذلك ما رأوه
من صدق النعت الاصطلاحي عليه مع عدم التكلف وذلك لان النعت عندهم تابع يدل على معنى في متبوعه فاذا
وجدت هذه الدلالة في لفظ صح وقوعه نعتا ولا فرق بين المشتق وغيره والرجل في المثال المذكور عند المعمم صفة
لهذا وان كان وضعه للذات في غير هذا الموضع واما الحمل هنا صفة فلان ما تقدم من اسم الاشارة دال على الذات
فتعين دلالة الرجل على معنى فيه وهو معنى الصفة وكان وصف اسم الاشارة بذلك اعني اسم الجنس المعرف باللام
لانه لا دلالة في اسم الاشارة على حقيقة الذات المشار اليها فاحتيج الى بيان حقيقتها فاتي باسم الجنس لبيان حقيقة
تلك الذات ما قيل لم لم يجز ان توصف باسماء الاجناس ما قبلها معنا على ما وصفت كسائر المبهمات التي هي
غير اسماء الاشارة جاءك وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وسبع اسد كما يقال بهذا الرجل وبذلك الاسد
قال شخصا وسبعا مبهمان كاسم الاشارة فالجواب ان ذلك لم يجز لتجرد الموصوف مثله عن فائدة زائدة

لان اللفظ لا يراد لنفسه فلا يتوهم احد ان اللفظ هو المسبح دون ما يدل عليه

المسبح

قراءة

على ما كان يحصل من اسم الجنس لو لم يتبع صفة اذ قولك مررت برجل يفيد التخصيص واسد يفيد السبعية
واما قولك هذا الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاضرا معينا لذا قرره الرضي قال ثم استشكل بان
البيان اعرف من المبين اقول ويمنع هذا وقد اسلفنا في فصل ال ان سيبويه جعل ذا الجمة من قولهم يا هذا
ذا الجمة عطف بيان واسم الاشارة اخص منه قال والنعت دون المنعوت او مساويه اقول بعض في رتبة
التعريف فلا يكون النعت اعرف من المنعوت فينبغي ان تعرف مراتب المعارف وكون بعضها اقوى من بعض ليكون الناظر
على بصيرة في بناء الامر على ذلك فاعلم ان المنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمر ثم الاعلام ثم
اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما الغائب فلانه لاحتياجه
الى لفظ يفسره يجعله بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة
عند الواضع جاهي كذلك عند السامع بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع ذات معينة كانت وتعيينها
الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية ولذلك كان اكثر اسماء
الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم ينفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة
اعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرفه بالقلب
دون العين فالاول اخص من الثاني ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب
والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف
منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه ولذا
يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام الرجل الظريف بدل لا صفة وعند
سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا فيه
الى ان العلم من حيث وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله وان اتفق مشاركه
بوضع ثان بخلاف سائر المعارف وعند ابن كيسان اعرفها المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول
وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لانه يعرف بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم مرد وذو اللام وقال ابن مالك
اعرفها ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم ينقل لمشاركه وضمير المخاطب جعلهما في درجة واحدة ثم ضمير الغائب
السالم من ابهام اي الذي لا اشتباه فيه ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب
المضاف اليه وقال بعضهم ان ضمير النكرة نكرة لانه لا يدل على شيء بعينه والصحيح انه معرفة لانه يخصص من حيث هو
الشخص المذكور دون غيره قال ومما قاله بطرلان الذي ما وله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة
نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فاما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو بمعنى ما قبله مكيف يحمل
معنى ما قبله تفسيرا له اقول اما احتياج النحويين الى تاويل هذا في قولك مررت بزيد هذا فلانه هو بمعنى المشار اليه
او الحاضر لانهم يرون ان النعت لا بد ان يكون مشتقا او ما في قوة المشتق فالتجأوا الى التاويل وهذا لا يصح في تاويل
ان عضو ولا بد من لان الالف واللام متى سلم كونهما للحضور كما يراه وكان مدخولهما هو الحاضر لزم ان يكون الرجل
بمعنى الحاضر لا من جهة كونه تفسيرا لهذا بل من جهة دلالة الاداة على هذا المعنى قال وقال الزمخشري في ذلكم
الله ربكم يجوز كون اسم الله صفة لاسم الاشارة او بيانا وربكم الخبر اقول الذي قاله في تفسير سورة فاطر نصه ذلكم مبتدا
والله ربكم له الملك اخبار مترادفة او الله ربكم خبران وله الملك جملة مبتداة واقعة في قران قوله والذين يدعون من
دونه ما يملكون من قطمير ويجوز في حكم الاعراب ايقاع اسم الله صفة لاسم الاشارة او عطف بيان وربكم الخبر لولا
ان المعنى يأباه انتهى قال ابو حيان ولا يظهر ان المعنى يأباه لانه لو قيل اخبر بان المشار اليه بتلك الصفات والافعال

ايقاع

الصفات

المذكور ذلكم وما لكم وحصلكم وهذا عجيب لانه سائغ انتهى وحاول بعضهم تقريره بانه المعنى تعالى انما اياه
لان ذلكم اشاره الى معلوم متبين ذكره ولو نعته صفه او عطف بيان يقتضي ان يكون فيه ضرب ابهام ويختلج هذا ان اسم
الاشاره انما يوصف لتعيين واذا كان متعينا لسبق ذكره كان الوصف عبثا وعطف البيان انما يؤتى به لايضاح
متبوعه فاذا كان واضحا استغنى عن توضيحه قال الطيبي او يقول اسم الاشاره هنا وضع موضع الضمير لسبق
الذكر قصدا الى التعظيم فلو وصف اسم الاشاره لكان بمنزلة الضمير وهو غير جائز قلت لا يلزم من وضعه موضع
الضمير مساواته له في امتناع الوصف بل يقال يا زيد الفاضل قال وجعله عطف بيان تخييل للشركه الا ترى انك اذا
قلت ذلك الرجل زيد ففيه نوع شركه لان ذلك اسم مبهم ثم تبيينه قال ويحتمل انه انما لم يجز كونه صفه او عطف بيان
هنا لان من حق صفه المعرفه وعطف بيانها ان يكونا معلومين للمخاطب ولما كان المخاطب هم الكفار وهم لا يعلمون ذلك
لم يجز ويحتمل انه لم يجز كونه صفه او عطف بيان لان نحوى الكلام تدل على ان المقصود هو الاخبار عن ذلكم المشار به الى
مولج الليل في النهار ومولج النهار في الليل ومسخر الشمس والقمر بانه الله بانه الربانيه المتفرد بالملك انتهى قال الطيبي
وعلى ان يقول المشار اليه باسم الاشاره هو ما سبق كما قررناه آنفا ولو جعل موصوفا او مبينا لكان المشار اليه ما
بعده ولا يبلغ ذلك الرتبه المعتبر وهو ان ما قبله جدير بما بعده لاجل اجراء تلك الصفات عليه اذ المعنى ذلك الموصوف
بتلك الصفات المميزه والنعوت الكامله هو المعبود المستحق للعباده المالك المتفرد بالالهيه والذين يدعون من
دونه ما يملكون من قطمير وفيه ان ليس كلما يجي اعرابا كان وجها لان الاعراب تابع للمعاني ولا ينعكس الا هنا كلامه
قال يجيء في الشيء الواحد البيان والنعت اقول يعني وهو غير مناف بناء على ما مر من ان عطف البيان لا يكون
الا جامدا والنعت لا يكون الا مشتقا والجمود والاشتقاق متنافيان فلا يجتمعان وفيه ما عرفت على انه لو سلم امكن في
الاسم الجامد الذي يتأتى تأويله بمشتق ان يجعل عطف بيان نظرا الى جموده ونعتا نظرا الى كونه في معنى المشتق
بطريق التأويل ولا تنافي لاختلاف الجهه قال ويجوز كون العلم نعتا واما العلم فينعت ولا ينعت به اقول بذلك اعترض
ابو حيان ووقع للزمخشري في تفسير سوره ابراهيم عند قوله تعالى الى صراط العزيز الحميد الله ان قال الله
عطف بيان العزيز الحميد لانه جرى مجرى الاسماء الاعلام لغلبته واختصاصه بالمعبود الذي تحق له العباده
كما غلب النجم في الثريا هذا نصه فانظر هل يمكن ان يكون جعله اياه وصفا الا من جهه علميته بل من جهه ملاحظه الالوهيه
فيه باعتبار الاصل قال وجوز نعت الاسم بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه اقول
اذا كان عنده علما بالغلبه كما مر لم يرد هذا عليه فان جعله نعتا لاسم الاشاره ليس باعتبار علميته بل باعتبار
ملاحظه الاصل قبل العلميه وهو الاله الذي هو بمعنى المعبود واللام فيه على هذا التقدير للجنس وحاصله انه
عند قصد النعت بمثابه قولك ذلكم المعبود ولا يمنع هذا احد وقد اجازوا تعلق الظرف بالاسم الشريف في قوله
تعالى وهو الله في السموات وفي الارض على معنى وهو المعبود فاذا ساغ لهم تأويله بذلك لاجل التعلق فلم لا يجوز مثله
للزمخشري لاجل الوصف قال النوع الثاني وقول بعضهم في نافع من قول النابغه من الرقش في انيابها السم
ناقع انه نعت للسم اقول هذا عجز بيت صدره فبت كاني ساورتني ضئيله المساور المواثب يقال ساورني
فلان مساوره وسوارا والضئيله الصغيره الدقيقه وهي هنا صفه لمحذوف هو حيه والرقش جمع رقشاء وهي
من الحيات منقطه بسواد وبياض والسم هو القاتل المعروف وفيه مثلثه الحركه ويقال سم ناقع اي بالغ ثابت
قال والصواب انه خبر للسم والظرف متعلق به او خبر ثان اقول ليس كونه صفه بخطأ فان القائل بذلك جعل
الاداه في السم جنسيه كما في قوله تعالى وآيه لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وقال
الشاعر ولقد امر على اللئيم يسبني وقد جوزوا كون الجمله في كل ذلك صفه لدى الاداه مع انها لا تكون صفه الا

وصفه

التلاوه وفي الارض

للنكر

للنكره بناء على ان المعرف باللام الجنسيه كالنكره بحسب المعنى وما نحن فيه كذلك وقد خرج الصه على ذلك قولهم ما يحسن
بالرجل خير منك ان يفعل كذا اذ لم في براح الحذف حيث ترجح على حذفه قال وليس من ذلك قول الزمخشري في
شديد العقاب انه يجوز كونه صفه لاسم الله تعالى الى آخر كلامه اقول لا بأس بايراد عباره الزمخشري برمتها لينظر فيها
فيها قال فان قلت كيف اختلفت هذه الصفات تعريفا وتنكيرا والموصوف معرفه يقتضي ان يكون مثله معارف قلت اما
غافر الذنب وقابل التوب فمعرفتان لانه لم يرد بهما حدوث الفعلين وانه يغفر الذنب ويقبل التوب الآن او غدا حتى
يكونا في تقدير الانفصال فتكون اضافتهما غير حقيقيه وانما اريد ثبوت ذلك ودوامه وكان حكمهما حكم اله الخلق
ورب العرش واما شديد العقاب فامره مشكل لانه في تقدير شديد عقابه لا ينفك من هذا التقدير وقد جعله الزجاج
بدلا وفي كونه بدلا من الصفات نبو ظاهر والوجه ان يقال لما صودف بين هؤلاء المعارف هذه النكره الواحده فقد
آذنت بان كلها ابدال غير اوصاف ومثال ذلك قصيده جاءت تفاعيلها كلها على مستفعلن فهي محكوم عليها بانها
من بحر الرجز فان وقع فيها جزء واحد على متفاعلن كانت من الكامل ولقائل ان يقول هي صفات وانما حذفت
الالف واللام من شديد العقاب ليزاوج ما قبله وما بعده لفظا فقد غيروا كثيرا من كلامهم عن قوانينه لازدواج
حتى قالوا اما يعرف سجاحا ليه من عناد ليه فثنوا ما هو وتر لاجل ما هو شفع على ان الخليل قال في قولهم ما يحسن بالرجل
مثلك ان يفعل ذلك وما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل انه على نيه الالف واللام كما كان الجماء الغفير على نيه طرح الالف
واللام ومما سهل ذلك الامن من اللبس وجهاله الموصوف ويجوز ان يقال قد تعمد تنكيره وابهامه للدلاله على فرط ه
الشده وعلى ما لا شيء ادهى منه وامر لزياده الانذار ويجوز ان يقال هذه النكره هي الداعيه الى اختيار البدل على
الوصف اذا سلكت هذه الابدال في نظام الصفات والسجادل بالسين والحاء والدال المهملات على وزن علابط الذكر
والعناد لان بالعين والدال المهملتين وبعد العين نون على مثال الزنه الانثيان وقد تحصل من كلام الزمخشري حار ابيت
في التوابع الواقعه في هذه الايه ثلاثه اقوال احدها انها كلها ابدال والثاني انها كلها صفات والثالث الفرق بين
شديد العقاب وغيره فالاول صفه وغيره بدل وهذا قول الزجاج وقد رجح الزمخشري ما علمت وفي ما فيه ابو حيان
في هذا الموضع مناقشات اربع الاولى انه لا نبو في كلام الزجاج لجريه على القواعد وكانه يريد بذلك ان توافق
النعت والمنعوت في التعريف والتنكير امر لازم بخلاف البدل فجعل الصفات المعرفه نعوتا للاسم الشريف
والصفه التي اضافتها غير محضه بدلا جار على هذه القاعده المقرره ولا نبو فيه قلت لكنه غير جار على قاعده ه
وهي تقدم النعت على البدل عند الاجتماع لان النعت كالجزء من المتبوع والبدل ليس كذلك من حيث هو كالمستقل
على هذا فاذا جعل شديد العقاب بدلا بعد الصفه المتقدمه وبعده صفه اخرى وهي ذي الطول صار البدل
من صفتين فدخل ما هو كالاجنبي بين شيئين هما كالجزء من ها النبو ويدل على ان ذي الطول صفه قوله بين الصفات
وقال بعض الافاضل يجوز ان يكون سبب النبو ان النكره المبدله من المعرفه لا تجيء الا موصوفه وتوسط هذا بين الصفات
متقدمه عليه ومتأخره عنه واعترضه الطيبي بانه لو كان وجه النبو ما ذكر من ان النكره المبدله من المعرفه لا تجيء
الا موصوفه مطلقا لما كان للتقييد بقوله بين الصفات فائده لان النكره لا تبدل من المعرفه الا موصوفه سواء كانت
بين الصفات او لم تكن وايضا فقد ذكر المصنف يعني الزمخشري بعد ان الكل ابدال مع ان هذه النكره لم توصف اذ ذاك
هذا على ان ما على جهه ترك وصف النكره المبدله من المعرفه اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله
فلا وابيك خير منك اني ليؤذيني التحمحم والصهيل وبعضهم قال انما يلزم وصف النكره اذا ابدلت من
المعرفه في بدل الكل قال الطيبي واما اقول يحتمل ان يكون وجه النبو هو ان هذه النكره لو كانت بدلا فقط لكان المبدل
منه وهو المتبوع في حكم المنحى ولما ظن ما قبله وما بعده صفات لزم ان لا يكون في حكم المنحى وايضا فكونه بدلا لا ينتفي

لعله من بين الصفات

ان يكون هو المقصود بالنسبة الى المتبوع دونه وكون ما بعده وما قبله صفات يقتضي كون المتبوع هو المقصود دونه
او يقول لو كان بدلا والبدل في حكم تكرير العامل لكان مع عامله اجنبيا بين الصفات الى هنا كلام اليمني واما وقفت
عليه بشهر نهر والله بعد ان كتبت ورقت ما تقدم عند قراءة هذا المحل على بالقاهرة في سنة ثمان عشر واسد الموهوم
المناقشة الثانية للحسن الزمخشري في قوله للمقصود من بين هذه المعارف هذه النكرة الواحدة فقد اذنت انها
كلها ابدال من جهة ان قول القائل للامام زيد فقد قام عمرو تركيب غير عربي وهي مناقشة مندفعة لانا نسلم ان مثل
ذلك لحن بناء على ما ذهب اليه ابن مالك من جواز اقتران جواب اما بالفاء في الاسمية وامثلة او اولى منه سلمنا ان
جوابها لا يقترن بالفاء لكن لا نسلم ان قوله فقد اذنت هو الجواب بل هو دليل جواب محذوف والتقدير للمقصود من هذه
النكرة الواحدة بين هؤلاء المعارف نبأ هذا القول عن الصواب سلمنا ان الجواب مذكور لكن لا نسلم ان قد حرف دخل
على الجواب مقرونا بالفاء بل الجواب هو قوله اذنت وقد اسم بمعنى حسب والفاء لكفاية فقط اي للمقصود من هذه النكرة
النكرة الواحدة محسبك اذنت هذه للمصادرة بان كل ابدال المسافة الثالثة انه يلزم على اعراب هذه التوابع
ابدالا تكرير البدل وهو ليس بدل البداء وابو حيان لا يعرف جوازه او منعه نصا عن احد من النحويين الا ان في كلام
بعض اصحابنا ما يدل على المنع وسل هذا الاينهض ردا على الزمخشري وفي كلام ابن الحاجب ما يقتضي الجواز المناقشة
الرابعة ان التفاعيل جمع تفعال او تفعول او تفعول او تفعيل وليس شي منها معدودا من اجزاء العروض
فان اجزاءه منحصرة ليس فيها شي من هذه الاوزان فصوابه ان يقول اجزاء وكلها على مستفعلن وهذه مناقشة
واهية فان التفاعيل عند العروضي جمع تفعيل لا باعتبار ان لفظ المفرد يوزن به بل باعتبار انه اسم موضوع
للفظ خاص يوزن به ما يماثله في مطلق الحركات والسكنات فالتفاعيل عندهم كالاجزاء فكما ان مفرد الاجزاء
جزء وهو اسم للفظ الموزون به كذلك مفرد التفاعيل تفعيل وهو اسم لمفهوم الجزء عندهم لا شيء يوزن بلفظه
فعولن مثلا يطلق عليه جزء وتفعيل سماه بذلك الخليل واصبح هذا الفن وانا اعجب لمثل الشيخ ابي حيان كيف وقع
في مثل هذا قال وقال يجعله بدلا وحده من بين الصفات لتوهم ظاهر اقول اما قاله بين الصفات كما نقلناه
اولا ولم يقل من بين الصفات وما حال من غلط بين وبين العبارتين فرق لا يخفى عليك قال ومن ذلك قول الحافظ
في بيت الاعشى ولست بالاكثر منهم حصى اقول هذا صدر البيت والعجز وانما العزة للكاثر الحصى العدد
والواحد اكثر منهم حصى اي عددا والعز خلاف الذل والعز ايضا القوة والغلبة وبهذا المعنى فسرها الجوهري
في البيت المذكور ولا مانع من جعلها بالمعنى الاول فيه والكاثر هنا الكثير كذا في الصحاح قلت وقد يجعل اسم فاعل
من كثرتهم اذا غلبتهم في الكثرة قال او معرفة ومن متعلقة باكثر منكر اجد وفا اقول يلزم عليه ابدال النكرة غير
الموصوفة من المعرفة وقد عرفت ما فيه قال اوما لمذكور على انها عنز لها في قولك انت منهم الفارس البطل اي انت
من بينهم اقول نعم ان من في البيت ليست لبيان المفصول كما في قولك زيد احسن من القمر فلا تمتنع الجمع بينها وبين
اسم التفضيل بال قال وقول بعضهم انها متعلقة بليس قد يرد بانها لا تدل على الحدث عند من قال في اخواتها
انها تدل عليه اقول ليس لهذا الطرف مفهوم مخالفة حتى يكون المعنى انها تدل على الحدث عند من لم يقل في اخواتها انها
تدل عليه فان هذا قول لا وجود له وانما هما قولان احدهما ان اخوات ليس تدل على الحدث الثاني انها دالة عليه
واما ليس فلا دلالة لها عليه قولا واحدا قال فلس بما فائدة التعداد قلت التنبيه على ان انتفاء تعليق
الظرف بليس عند من لا يقول بان اخواتها تدل على الحدث من باب الاولى فهو مفهوم موافقة قال ومن الوهم الثاني
في قول مكي في قراءة ان له عجلة فانه قال قلبه بالنصب ان قلبه تمييز والصواب انه مشبه بالمفعول به اقول وكثيرا
على هذا اصفة مشبهة ما جاء على فاعل نعوله من صدر او اخر تقدم او عد وستاخذ دار اذا واعتراض المصـ

انا بينا ان على قول البصريين ومن وافقهم واما الكوفيون فمجرورون وقوع الضمير معرفة في مثل ذلك فلعل مكيا قصد
التخريج على مذهبهم قال وقول الخليل والاخفش والمازني في اياي واياك واياه ان ايا ضمير اضيف لضمير
فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون الا للنكرات وهو الاضافة اقول الظاهر ان هؤلاء لم يقولوا ذلك وهما الذي هو لهم غير
هذه القاعدة وكيف يظن بامثال هؤلاء الائمة الاكابر مثل هذا الوهم ولعل مذهبهم جواز اضافة المعرفة مع
بقائها على ما هي عليه من التعريف ولا تحاشون من اجتماع تعريفين على الكلمة من جهتين مختلفتين فيما امكن ان يكون
مذهبا لهم وان كان محل نظر قال نعم يصح ان يقال انه خبر لا مع اسمها فانهما في موضع رفع بالابتداء عند
سيبويه اقول كيف يحمل الكلمتان معا مسندا اليه مع ان تعريف المبتدا غير صادق عليهما اذ هو اسم مجرد عن العوامل
اللفظية غير الزائدة مسندا اليه او صفة معتمدة على نفي او استفهام رافعة لظاهر او ضمير منفصل وليس
مجموع لا الرجل اسما ولا صفة معتمدة الخ قال واما الا رجل ظريفا بالنصب فانه عند سيبويه مثل يا زيد الفاضل
بالرفع اقول يعني ان حركة التابع في اعرابه محمولة على لفظ الاول من جهة ان حركة المنادى اشبهت حركة المعرب
من حيث العروض فجعلت حركة التابع وان كان معربا مماثلة لمبني الصورة وقد وقفت من هذه طويلة في شرح
الحاجبية للشيخ تاج الدين التبريزي على استشكال ذلك بان الحركة الاعرابية انما تحدث بعامل ولا عامل هنا يمكن
احداثه للرفع ضرورة ان المتبوع وهو المنادى مفعول به وانما يتسلط عليه عامل النصب وهو اشكال
منقدح وقد مر في حرف الهمزة قال ويشكل على ذلك ان البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الاول اقول انما تم
هذا الاشكال ان لو كان هذا امرا لا بد من اعتباره في البدل ونحن نراه يتخلف كما اسلفناه في مثل قتلت هند
حسن لها او اكلت الا رغيفا جزءا منها قال وقد يجاب بانه بدل من الاسم مع لا فانهما كالشيء الواحد ويصح ان
يخلفهما ولكن يقدر الخبر فيقال الله موجود اقول هذا لا يصلح ان يكون جوابا لانهم قالوا المرفوع بدل من محل
اسم لا ولم يقولوا من مجموع لا واسمها وعلى تقدير التسليم لانهم ارادوا ذلك وتجوزوا من جهة اطلاق الجزء وارادة
الكل فما هذا البدل من الاقسام المذكورة في باب البدل وقد تكلم القاضي محب الدين ناظر الجيش في شرح التسهيل على
اعراب هذه الكلمة الشريفة بكلام حسن لخصت منه ما اراده هنا بجملته وان كان فيه طول لاشتماله على فوائد جمة قال
اعلم ان الاسم المعظم في هذا التركيب يرفع وهو الكثير ولم يات في القران العزيز غيره وقد ينصب اما اذا ارتفع
فالاقوال فيه على الاختلاف في اعرابه خمسة منها قولان معتبران وثلاثة اقوال لا معول على شيء منها اما القولان
المعتبران فان يكون على البدلية وان يكون على الخبرية اما القول بالبدلية فهو المشهور الجاري على السنة المعربين
وهو راي ابن مالك فانه قال لما تكلم على حذف خبر لا العاملة عمل ان واكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله
وهذا الكلام منه يدل على ان رفع الاسم المعظم ليس على الخبرية وحينئذ يتعين كونه على البدلية ثم الاقرب ان
البدل من الضمير المستتر في الخبر المقدر وقد قيل بانه بدل من اسم لا باعتبار عمل الابتداء يعني باعتبار محل
الاسم قبل دخول لا واما القول بالبدل من الضمير المستتر اولى لان الابدال من الاقرب اولى من الابدال من
الابعد ولانه لا داعية الى اتباع باعتبار المحل مع امكان الاتباع باعتبار اللفظ ثم البدل ان كان من الضمير
المستكن في الخبر كان البدل فيه نظير البدل في نحو ما قام احد الا زيد لان البدل في المسالتين باعتبار اللفظ وان
كان من اسم لا كان البدل فيه نظير البدل في نحو لا احد فيها الا زيد لان البدل في المسالتين باعتبار المحل وقد استشكل
الناس البدل فيما ذكرنا اما في نحو ما قام احد الا زيد من جهتين احداهما انه بدل بعض وليس ثم ضمير يعود
على المبدل منه الثانية ان بينهما مخالفة فان البدل موجب والمبدل منه منفي وقد اجيب عن الاول
بان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والا قرينة مفهمة ان الثاني قد كان يتناوله الاول فمعلوم انه بعضه

فلا يحتاج الى رابط بخلاف قبضت المال بعضه وعن الثاني بانه بدل من الاول في عمل العامل فيه وبخالفه في النفي والايجاب
لامتناع البدلية لان مذهب البدل ان يحل الاول كانه لم يذكر والثاني في موضعه وقد قال ابن الضائع اعلم ان البدل في
الاستثناء انما المراعى فيه وقوعه مكان المبدل منه فاذا قلت ما قام احد الا زيد وجعلته بدلا من احد قال والا زيد
هو الاحد الذي نفيت عنه القيام فالا زيد بيان للاحد الذي عنيت ثم قال بعد ذلك فعلى هذا البدل في الاستثناء
اشبه بدل الشيء من الشيء بدل البعض من الكل وقال في موضع آخر لو قيل ان البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس
من تلك الابدال التي ثبتت في غير الاستثناء لكان وجها وهو الحق انتهى واما في نحو لا احد فيها الا زيد فوجه الاشكال فيه
ان زيدا بدل من احد وانت لا يمكنك ان تحله محله وقد اجاب الشلوبين عن ذلك بان هذا الكلام انما هو على توهم
ما فيها احد الا زيد اذ المعنى واحد وهذا لا يمكن فيه الاحلال بان تقول ما فيها الا زيد انتهى وهو جواب حسن هذا
كلام ناظر الجيش قلت وعلى قول الشلوبين يكون كلمة الحق على معنى لا يستحق العبادة احد الا الله ويمكن فيه احلال
البدل محل المبدل منه بان تقول لا يستحق العبادة الا الله او يكون المعنى ما في الوجود اله الا الله فيمكن الاحلال ايضا
عاد الكلام الى نقل ما نقل من عمان ناظر الجيش قال ولابن عصفور في هذه المسئلة كلام كانه ادعى عدم تقرير السؤال
من اصله وقرر هو الكلام في المسئلة على وجه اخر وكانه قصد الرد على الشلوبين وقد ذكرت ذلك في باب المستثنى
من هذا الكتاب وبينت على ان كلام ابن عصفور في المسئلة المذكورة غير ظاهر فلينظر من اراد الوقوف عليه واما القول بالخبرية
فقد قال به جماعة ويظهر لي انه ارجح من القول بالبدلية وقد ضعف القول بالخبرية بثلاثة امور وهي انه يلزم من القول
بذلك كون خبر لا معرفة ولا لا تعمل في المعارف وان الاسم المعظم مستثنى والمستثنى لا يصح ان يكون خبرا عن المستثنى منه
لانه لم يذكر الا ليبين ما قصد بالمستثنى منه وان اسم لا عام والاسم المعظم خاص والخاص لا يكون خبرا عن العام
لا تقول الحيوان انسان والجواب عن هذه الامور اما الاول فهو انك قد عرفت ان مذهب سيبويه ان لا حال تركيب الاسم معها
لا عمل لها في الخبر وانه مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا وقد علل ذلك بان شبهها بان ضعف لانها صارت
كجزء كلمة وجزء الكلمة لا يعمل ومقتضى هذا ان يبطل عملها في الاسم والخبر لكن ابقي عملها في الاسم لانها اوجبت للمعمول بناء وجعلت
هي ومعمولها بمنزلة مبتدأ والخبر على ما كان عليه مع التجرد واذا كان كذلك لم تشتغل لا في المعرفة واما الثاني فلا
نسلم ان اسم الا هو المستثنى منه وذلك لان الاسم المعظم اذا جعل خبرا كان الاستثناء مفرغا والمفرغ هو الذي لم يكن
المستثنى منه مذكورا نعم الاستثناء فيه انما هو من مقدر لصحة المعنى ولا اعتداد بذلك المقدر لفظا ولا خلاف
في ان نحو ما زيد الا قائم ان قائم خبر عن زيد ولا شك ان زيدا داخل في قولنا ما قام الا زيد مع انه مستثنى من مقدر
في المعنى التقدير ما قام احد الا زيد وعلى هذا الامتناع من كون الاسم المعظم خبرا عن اسم قبله ومن كونه مستثنى
من مقدر اذ جعله خبرا منظور فيه الى جانب اللفظ ومستثنى منظور فيه الى جانب المعنى واما الثالث فهو ان نقال قولكم ان الخاص لا يكون خبرا عن العام
مسلم لكن لا اله الا الله لم يخبر بخاص عن عام لان العموم منفي والكلام انما سيق لنفي العموم وتخصيص الخبر المذكور
بواحد من افراد ما دل عليه اللفظ العام واما الاقوال الثلاثة الاخر فواحد منها ان الا ليست اداة استثناء وانما
هي بمعنى غير وهي مع الاسم المعظم صفة لاسم لا ذكر ذلك الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم والتقدير
على هذا لا اله غير الله في الوجود وقد وقفت على كلام لبعض العلماء في تقرير ذلك ووجدته قد اطال ومزج كلام
علم النحاة بكلام النحاة وذكر مباحث مدخولة فاضربت عن ذكره ولا شك ان القول بان الا في هذا التركيب بمعنى
غير ليس له ما يمنعه من جهة الصناعة النحوية وانما يمتنع من حيث المعنى وذلك ان المقصود من هذا الكلام
امران نفي الالاهية عن غير الله تعالى واثبات الالاهية لله سبحانه وتعالى وهذا انما يتم اذا كانت الا فيه للاستثناء
لانا استفدنا النفي والاثبات بالمنطوق واما اذا كانت الا بمعنى غير فلا يفيد الكلام بمنطوقه الا نفي الالاهية

عن غير الله تعالى واما اثبات الالاهية لله سبحانه وتعالى فلا يفيده التركيب المذكور فان قيل يستفاد ذلك بالمفهوم قلنا
ان دلالة المفهوم من دلالة المنطوق ثم هذا المفهوم ان كان مفهوم لقب فلا عبرة به اذ لم يقل به الا الدقاق وان كان
مفهوم صفة فقد عرف في اصول الفقه انه غير مجمع على ثبوته فقد تبين ضعف هذا القول لا محالة والقول الثاني
ونسب الى الامام الزمخشري ان لا اله في موضع الخبر والا الله في موضع المبتدأ وقد قرر ذلك بتقرير للمطرفية
محال ولا يخفى ضعف هذا القول وانه يلزم منه ان الخبر يبنى مع لا وهي لا يبنى معها الا المبتدأ ثم لو كان الامر
كذلك لم يجز نصب الاسم المعظم في هذا التركيب وقد جوزوه كما سيأتي والقول الثالث ان الاسم المعظم مرفوع
بإله كما يرتفع الاسم بالصفة في قولنا اقائم الزيدان فيكون المرفوع قد اغنى عن الخبر وقد قرر ذلك بان الا مع
ما لو من الرأي عند كون الاسم المعظم مرفوعا على انه معمول اسم الفاعل واستغنى به عن الخبر جاء نحو قولنا
ما محمود الا العمران وضعف هذا القول غير خفي لان اله ليس وصفا ولا نحو على انه لو كان اله عاملا الرفع
فيما يليه لوجب اعرابه وتنوينه لانه مطول اذ ذاك وقد احاب بعض الفضلاء عن هذا بان بعض النحاة يجيز
حذف التنوين من مثل ذلك وعليه يحمل لا غالب لكم اليوم من الناس ولا تثريب عليكم اليوم وفي هذا الجواب نظر لان الذي
يجيز حذف التنوين في مثل ذلك يجيز اثباته ايضا ولا نعلم احدا اجاز التنوين في لا اله الا الله هذا اجرا الكلام على
توجيه الرفع واما النصب فقد ذكروا له توجيهين احدهما ان يكون على الاستثناء من الضمير المستكن في الخبر المقدر
الثاني ان تكون الا الله صفة لاسم لا اما كونه صفة فهو لا يكون الا ان كانت الا بمعنى غير وقد عرفت ان الامر اذا كان كذلك
لا يكون الكلام دالا بمنطوقه على اثبات الالاهية لله تعالى والمقصود الاعظم هو اثبات الالاهية لله تعالى بعد نفي
الالاهية عن غيره وعلى هذا امتنع هذا التوجيه اعني كون الا الله صفة لاسم لا واما التوجيه الاول فقالوا فيه لم
يرجح البدل ولا رجحه ان يكون راجحا لان الكلام غير موجب والمقتضي لعدم ارجحية البدل هنا ان الترجيح في نحو ما قام
القوم الا زيد انما كان لحصول المشاكلة حتى لو حصلت المشاكلة في تركيب استويا نحو ما ضربت احدا الا زيدا ثم
قالوا اذا لم تحصل مشاكلة في الاتباع كان النصب على الاستثناء اولى قالوا وفي هذا التركيب يرجح النصب
في القياس لكن السماع والرفع اكثر ونقل عن الامدي انك اذا قلت لا رجل في الدار الا عمرو كان نصب عمرو على الاستثناء
احسن من رفعه على البدل هذا ما ذكروه والذي يقتضيه النظر ان النصب لا يحسن ولا البدل ايضا ويعرف ذلك
ان يقال ان الا في الكلام التام الموجب نحو قام القوم الا زيدا متمحضة للاستثناء وهي تخرج ما بعدها مما افاده الكلام
الذي قبلها وذلك ان هذا الكلام انما قصد به الاخبار عن القوم بالقيام ثم ان زيدا منهم ولم يكن شاركهم مما اسند
اليهم فوجب اخراجه ولذا حكم الا في الكلام غير الموجب الذي هو تام ايضا نحو ما قام القوم الا زيد اعني ان المقصود
منها ذلك ومن ثم كان نحو هذا التركيب مفيدا للحصر مع انها للاستثناء ايضا لان المذكور بعد الا لابد ان يكون مخرجا
مستثنى بعد شيء بل الا ليصح الاخراج منه لكن انما احوج الى هذا التقدير تصحيح المعنى فتبين من هذا الذي
قلناه ان المقصود في الكلام الذي هو تام انما هو اثبات الحكم المنفي قبل الا لما بعدها وان الاستثناء ليس بمقصود
ولهذا اتفق النحاة على ان المذكور بعد الا في نحو ما قام القوم الا زيد معمول للعامل الذي قبلها ولا شك ان المقصود
من هذا التركيب الشريف امران وهما نفي الالاهية عن كل شيء واثباتها لله تعالى كما تقدم والا كانت الا مسوقة لمحض
الاستثناء لا انتم هذا المطلوب سواء انصبنا ام ابدلنا وذلك لانه لا نصب ولا بدل الا اذا كان الكلام الذي قبل الا
تاما ولا يكون تاما الا اذا قدر خبر محذوف وخرج لمن الحكم بالنفي على ما بعد الا في الكلام الموجب وبالاثبات على ما في غير
الموجب مجمعا عليه اذ لا يقول بذلك الا من مذهبه ان الاستثناء من الاثبات نفي ومن النفي اثبات ومن ليس مذهبه
ذلك يقول ان ما بعد الا مسكوت عنه واذا كان مسكوتا عنه فكيف يكون قائل لا اله الا الله موحدا فتعين ان يكون الا

في هذا التركيب مسوقة لقصد اثبات ما في قبلها لما بعدها ولا يتم ذلك الا ان يكون ما قبلها غير تام ولا يكون غير تام
الا بان لا يقدر خبر محذوف واذا لم يقدر خبر قبلها وجب ان يكون ما بعدها هو الخبر وهذا هو الذي تركن اليه
النفس وقد تقدم تقرير صحة كون الاسم الاعظم في هذا التركيب هو الخبر الى هنا كلام ناظر الجيش رحمه الله ولا
يخفى ضعفه من نظر وتامله قال ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل ما شئت من رجل ان ما مصدرية
وانها وصلتها صفة لرجل ثم قال والصواب ان ما في المثال شرطية حذف جوابها اي فهو كذلك والصفة الجملتان
معا اقول لا يخفى ان اللفظ على راي الفارسي لا يحمل على ظاهره من غير حذف اذ لا معنى لقولك مررت برجل
مشيتك فلا بد من تقدير اي مثل مشيتك اي برجل مماثل مشيتك بمعنى انه على وفقها او تقدير برجل ذي
مشيتك اي صاحبها على حذف مضاف ايضا او ماول المصدر باسم المفعول من غير حذف نحو الدرهم ضرب
الامير اي برجل مشيئك والمعنى برجل هو الذي تشاؤه وتريده وتقديرها شرطية يحتاج الى تقدير الجواب
وكل من القولين لا بد فيه من تقدير فتم ترجح تقديرهم على تقديره بل ما الذي اقتضى كون قولهم صوابا وقوله هو
غير صواب قال وقول ابي البقاء في تعالوا الى كلمة سواء ان بدل الصفة صفة والحرف المصدري وصلته
في ذلك معرفة اقول ولعله والحرف المصدري يعم كل حرف مصدري سواء كان أنْ او أنّ او غيرهما فافاد
هنا ما لم يفده فيما تقدم حيث قال وانْ وانّ وصلتهما محكوم لهما بحكم الضمير واجاز الصفاني قوله في نحو
ذلك وهو حيث يكون الفعل مسندا الى معرفة ذات الضمير الا انه فلو كان مسندا الى نكرة كقولك لا يعجبني ان يقوم
احد لم يكن المصدر المقدر معرفة قال وكان حقه اذا علق في تركيبك وقال الجملة صفة ان يقطع بان ما
وابله اذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه اقول الذي ينبغي ان يعلل به ان معمول الجزاء لا يتقدم على اداة الشرط
وهنا قد جعل تركيبك جوابا للشرط والجار المتقدم متعلقا به فلزم تقدم ما في حيز الجزاء على الشرط وهو
باطل واما ما ذكره المصنف من ان الشرط الجازم لا يتعلق بجوابه فلم افهم معناه ولا وجه كونه علة لبطلان القول
بشرطية ما النوع الثالث قال منع الصرف اشترطوا له تعريف العلمية او شبهه كما في اجمع اقول
يعني ان تعريف اجمع ليس بتعريف العلمية واما هو مشابه له وتقرير وجه الشبه ان اجمع ونحوه معتبر فيه تعريف
الاضافة فهو واقع اولئك قرانك لكتاب اجمع فاصله عند هذا القائل اجمعه اي جميعهم فحذف المضاف اليه واعتبر
عند حذفه التعريف الاضافي وعند ذلك صار في الصورة معرفا بغير معرف لفظي فاشبه العلم في ذلك
فاجري تعريف الاضافة عند حذف المضاف اليه مجرى العلمية في الاعتبار في منع الصرف وابن الحاجب رحمه الله
جوّز في مثل اجمع ان يكون تعريفه بالعلمية اي يكون علما جنسيا باعتبار معناه الكلي في باب اسامة وعليه فالمشترط
لمنع الصرف تعريف العلمية لا غيرها واجمع مندرج فيه وجوّز وجها اخر وهو ان يكون اجمع ممنوعا من الصرف للوصف
ووزن الفعل وجُمَع للعدل والوصف فلا يحتاج الى عدّ ما شبه بتعريف العلمية من موانع الصرف قال ومن
الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن ابي عبلة ان ذلك لحق تخاصم اهل النار بنصب التخاصم انه للاشارة اقول صفة
ومع ذلك في الكشاف وقال في المفصل والمبهم يوصف بالمعرف باللام اسما او صفة وانضافه باسم الجنس مما هو
مستقل به عن سائر الاسماء وذلك قولك اما ذلك الرجل واولئك القوم ويا هذا الرجل ويا هذا الرجل انتهى
ثم المشهور ان اسم الاشارة لا يوصف الا بذي اللام او بالموصول نحو مررت بهذا الرجل وهذا الذي قام لان جيء
الذات وانما يتعين الذات المشار اليها اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يكن
تعيينه بمبهم اخر مثله لانه لا يرفع الابهام فلم يبق من المعارف ما يصح ان يكون صفة له الا الموصول او ذو اللام او المضاف
الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والاول ذا حكمه ان يرفع ابهام المبهم عما هو متعين في نفسه كذي اللام لا

بالشى

قائم

بالشى الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذي اللام لتعينه
في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي بمعنى العالم وايضا الموصول الذي يقع صفة
ذو لام وان كانت زائدة وفي كلام الزمخشري نظر اخر اهمله المصنف وهو الفصل بين اسم الاشارة وصفته بالخبر وذلك
غير جائز نبه عليه اليمني قال ولم يحز على النعت لان نعت اسم الاشارة لا يكون الا طبقه في اللفظ اقول قال المصنف
في حواشيه على التسهيل ذكروا النعت اسم الاشارة ستة شروط الاول ان يكون بال الثاني ان يكون جنسيا لا وصفا وهذا
غالب لا لازم الثالث كونه مفردا وباذا الضامر العنس سُئل واجيب بان الضامر العنس موصول وهو في حكم المفرد
وبانه صفة محذوف الرابع الاتصال فلا يقال مررت بهذا في الدار الفاضل وان جاز مررت بالرجل في الدار الكريم
الخامس انه لا يقطع السادس انه الخالف منبوعه في افراد وغيره فلا يجيء بهذين الرجل والمراة النوع الرابع
قال اشتراط الابهام في بعض الالفاظ كظروف المكان اقول فلا يقبل النصب بتقدير في الا اذا كانت مبهمة
كما ذكر واما ظروف الزمان فان جميعها تقبل ذلك ما كان منها مبهما وما كان موقتا فالاول كحين وزمان والثاني كيوم
وليلة ووجه التفريق ان الفعل انما نصب جميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلاثة من مدلوله
فطرد النصب في مدلوله وغيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية
لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل وهو احد الازمنة الثلثة
ونعني بالمشابه للزمان من الامكنة ما كان منها غير محصور كالجهات الست وما كان منها معدود كالفرسخ
والميل ووجه المشابهة التبدل والتغير في هذين النوعين من المكان كما في الازمنة الثلثة قال الرضي واما
قول ابن الحاجب لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه الفعل فغالطه منشاها الاشتراك
في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الازمنة الثلثة لا على المعنى الموقت المراد ههنا المحصور
الذي له نهاية كاليوم والليلة والشهر والسنة وكذا قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلط
او مغالطة وذلك لان الفعل لا يدل على المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية
لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا لا على مطلق المكان لا على المبهم التفسير
المكان الذي فسره وهو ما ثبتت له اسم بسبب امر غير داخل في مسماه على ما هو مقرر في كلامه قال وقول
ابن الطراوة في قوله كما عسل الطريق الثعلب اقول هذا بعض عجز من بيت هو بتمامه لدن بهز الكف
يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وقد تقدم انشاده والكلام عليه في ديباجة الكتاب قال
وقول جماعة في دخلت الدار والمسجد والسوق ان هذه المنصوبات ظروف اقول هؤلاء الجماعة هم الاكثرون
ومنهم امام الصناعة سيبويه يرون ان دخل لازم وان ما بعده من الامكنة المعينة منصوب على الظرفية
لكثرة ذلك ورد في كلامهم وهو مستثنى من قولهم انما ينتصب من الظروف المكانية ما كان مبهما ومما يدل على ان
هذا الفعل لازم ان مصدره الدخول والفعول في الاغلب لللازم وايضا استعماله مع في نحو دخلت في البلد
يرجح انتصاب ما بعده على الظرفية وايضا اذا استعمل مع غير الامكنة فلا بد من لفظ في نحو دخلت في الامر ودخلت
في مذهب فلان فعلم انه حذفت كلمة في في الامكنة لكثرة الاستعمال وقال الجرمي هو متعد بنفسه بناء على انه لا
يحتمل الا المتعلق فما بعده مفعول به وهو ممنوع وقال ابن مالك هو لازم لكنه اجري مجرى المتعدي فما بعده
مفعول به على طريق التوسع قال ولو استعمل البيت دخلت البيت على الظرفية لم يختص به دخلت لكن اختص
به اذ لا يمتنع مكثت البيت ويجاز زيد البيت لان كل ظرف مكان انتصب بعامل ظاهر انتصب بعامل مقدر
ولو خبرا قال وقد سلف بدفعه فانهم جعلوه على تقدير في لكثرة الاستعمال دخلت مكة ومع ولا يجوز زيد

فيختص

من التخريج

البيت قال والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا اقول هذا هو مذهب ابن مالك في دخلت
البيت كما عرفت ولا يخفى ان التخريج على ذلك ليس باولى من تخريجهم فان من يرى في شي من هذه المنصوبات انه ظرف
مكان يلزمه مخالفة الاستعمال في نصب غير المبهم من المكان على الظرفية وما استصوبه المص على اسقاط الجار توسعا
ليس بمقيس فما الذي اقتضى كون هذا اصوب اه ومن قولهم قال وتركت الصفة لدلالة المقام عليها كما قال
له حاجب في كل امر يشينه اقول هذا صدر بيت لمروان بن ابي حفصة ويعرف بابن ابي السمط وكثيرا ما
يستشهد علما البيان والنحو وليس له عن طالب العرف حاجب يشينه يعيبه من الشين وهو العيب
والعرف بضم العين المهملة المعروف وهو الاحسان ينشدون هذا البيت على انه مثال لورود التنكير للتعظيم
يعني ان المسند اليه اعظم من ان يعرف ويعين وللتحقير يعني انحطاط شانه الى حد لا يمكن ان يعرف اي له حاجب
عظيم وليس له حاجب حقير قال بعض المتاخرين ويجوز ان يقال نفي الحاجب الحقير فهم من عموم النكرة في سياق النفي
ويكون بان يجعل النفي للحقير لينتفي غيره من باب الاولى انسب واشمل الشاعر على مع حاجب الاول اشارة الى ان
الامر الذي يشين يمكن المانع منه يمكن المطرود من الطرف فجعل الحاجب كما يأتي ذلك الامر الذي يشين واشمل مع
حاجب الثاني عن لانه لا يعمل في طالب العرف حاجب فقال في الذي يشين ما يجلب الله او يحجب عنه كذا في شرح التلخيص
لابن السبكي قال وقول بدر الدين ابن مالك في قول الحماسي فارسا ما غادروه ملحما انه من الاشتغال كونه
اي على الابتداء والظاهر انه نصب على المدح لما قدمناه اقول هذا المصراع صدر بيت عجزه غير زميل ولا
نكس وكل والبيت الحماسي منسوب لامراة من بني الحارث ولم ار فيها النصب في فارس وانما رايته فيها مرفوعا
ولعل النصب رواية وجعله المص على المدح وعلل ذلك بما قدمه من ان المنصوب في باب الاشتغال شرطه ان
يكون مختصا ليصح رفعه بالابتداء وتقرير ذلك في البيت انه لا وجه للنصب فيه الا ان يكون على المدح او الاشتغال
والثاني باطل لما قدمه فتعين الاول والمغادرة الترك والملحم طعمه للسباع والزميل بضم الزاي وفتح الميم
المشددة بعدها مثناة تحتية ساكنة فلام الضعيف والنكس بكسر النون واسكان الكاف الذي لا خير فيه
شبه بالنكس من السهام وهو الذي انكسر فوقه والوكل بفتح الواو والكاف العاجز قال وما في البيت زائدة
ولهذا امكن ان يدعى انه من الاشتغال اقول يعني انما اذا كانت زائدة كانت منبهة على وصف لائق بالمحل
كما في قولهم لامر ما جدع قصير انفه وحينئذ يكون فارسا قد خصص بالوصف الذي نبهت عليه ما الزائدة فيمنع نصبه
على شرط التفسير لكونه مختصا يمكن رفعه بالابتداء وحينئذ اعترض المص بذلك فلم كان الظاهر النصب
على المدح مع ان كلا الوجهين جائز والاشتغال فيه اضمار الناصب وقد يجاب بان المقام يقتضي المدح لانه بصدد
الرثا وهو مقام تعديد المحاسن وذكر الصفات المحمودة بخلاف الاشتغال النوع الخامس قال وجدوا
لبي وسعدي وحناني اقول اما لبيك فاصله البت لك الباتين اي اقيم بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن
مكاني كالمقيم في موضع من قولهم البت بالمكان اي اقام به والتثنية للتكرير نحو فارجع البصر كرتين والمعنى الباب
بعد الباب لنا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذفت زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من المفعول
واضيف المصدر اليه كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرغ لاستماع الماموريه حتى يمتثله ويجوز ان
يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد كذا قال الرضي واما سعديك فمعناه اسعادا لك بعد اسعاد
اي اعانة بعد اعانة واما سعديك فمعناه اسعادا بعد اسعاد اي اعانة بعد اعانة وفي شرح الكافية للمجد والي
معناه سعدت سعادة بعد سعادة ولم اقف عليه لغيره وعلى الاول فهو محذوف الزوائد واما حنانيك
فمعناه تحننا بعد تحنن قال طرفة ابا منذر افنيت فاستبق بعضنا حنانيك بعض الشر اهون من بعض

قال كما شذت اضافتها الى الظاهر في قوله فلبى فلبى يدي مسور اقول هذا عجز بيت صدره دعوت
لما نابني مسورا نابني اصابني يقال نابه امر وانتابه اي اصابه والنائبة المصيبة واحدة نوائب الدهر
ومسور بكسر الميم اسم رجل كانه نقل من المسور وهو متكا من ادم وهذا البيت استدل به لسيبويه ورده على
يونس وذلك ان لبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلبت الفه ياء لما اضيف الى المضمر كالف
لدى فقيل في الرحل لو كانت كلدى لم تقلب الفها ياء عند الاضافة الى الظاهر كما في البيت وقال ابو علي محتجا
ليونس يجوز ان يكون يعامل احرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على الفتى بالياء ومما يتنبه له ان لبى الاولى
فعل لا اسم وكتابة الفها ياء لوقوعها رابعة على القاعدة كما عطى وبعضهم كتبها بالالف لغرض التمييز واستحسنه
بعضهم ومعنى البيت دعوت مسورا البصري لاجل ما نابني من الشدائد فاجابني ولباني فاجاب الله دعاه
ونصره كما نصرني وحكى عن الزمخشري ان كلمة يدي مقحمة قال وقول جماعة في قول هدبة عسى الكرب الذي
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب اقول هدبة بضم الهاء وسكون الدال المهملة وبالموحدة قبل ها التانيث
اظنه ابن الخشرم الشاعر بخاء وشين معجمتين وقد تقدم انشاد هذا البيت وقدمنا انه يجوز ان يكون تاء امسيت
بالضم للمتكلم وان الفتح ضبطها في شرح الكشاف في سورة الرعد بالفتح قال واما قوله وقد جعلت اذا
ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل فثوبي مبتدا خبره ما قبله من تاجعلت لا فاعل يثقلني اقول انهض
اقوم ونهضه النهض كما في البيت والنهوض ايضا والثمل بفتح المثلثة وكسر الميم النشوان الذي اخذ منه
الشراب وفي القاموس الثمل محركة السكر ثمل كفرح فهو ثمل قال وقلت ومحل خبر جعل جملة فعلية
مصدرة باذا كقول ابن عباس رضي الله عنه فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا وكقول الشاعر
وقد جعلت اذا ما حاجتي نزلت بباب دارك ادلوها باقوام ادلوها استشفع بها فلم لم يخرج المص البيت
الذي انشده على ذلك قلت لانه قليل وقد وجد عنه مندوحة فكان تخريجه على ما ذكره هو الوجه على ان
انشده البيت المذكور في السوال شاهدا انما يجيء حيث جعل جعلية مصدرة باذا وتخريجه على غير ذلك ممكن فتامله
قال ومن الوهم في الثاني قول ابي البقاء في ان شانئك هو الابتر انه يجوز كون هو توكيدا وقد مضى اقول مضى في
شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا ومر هناك قول المص معتذرا عنه وتقديره انه توكيد لضمير مستتر
في شانئك واذا كان كذلك فلا وجه للقطع بتوهيمه قال وقول الغزي في نحو اسكن انت وزوجك ان العطف
على الضمير المستتر اقول يعني ومن الوهم في الثاني قول الغزي وجعل ذلك من الوهم في الثاني وهم لان الثاني
هو اشتراط الاظهار في بعض المعمولات ولم يشترط احد في العطف على فاعل فعل الامر المستتر فيه ان يكون المعطوف
اسما ظاهرا قال وجوز في قوله تطوف ما تطوف ثم تاوي ذوو الاموال منا والعديم الى حفر
اسافلهن جوف واعلاهن صفاح مقيم كون ونما علا بفعل غيبه محذوف اي ياوي ذوو الاموال
وكونه وما بعده توكيدا على حد ضرب زيد الظهر والبطن اقول المراد بالحفر القبور والجوف الواسعة
واحدها اجوف والصفاح بضم الصاد المهملة وتشديد الفاء العريض من الحجر وتاوي مروي في البيت
بالنون فيمتنع كون الظاهر فاعلا به فاحتيج الى التاويل وقد اجازوا في نحو ضرب زيد الظهر والبطن التاكيد
كما ذكره واجازوا فيه ايضا البدل وهو بدل البعض من الكل لكن يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه
معا معنى كله فيجوز ان يكون لرفعهما على البدل وعلى التاكيد فان قلت فلم لم يجوز في البيت البدلية
وقد نصوا على ان البدل اذا كان مفيدا للاحاطة جاز كونه بدلا من ضمير الحاضر كما في نحو قمنا اولنا واخرنا
قلت لانهم امتنعوا من ذلك لاجل اشتراطهم في البدل صحة حلوله محل المبدل منه وقد علمت انه لا يمتنع

٣١

١٩٠

ان تعاله اكلت الارغفه جزءا منها ولا سكنت الدار بيتا منها على ان يكون كل منهما بدلا مع ان الثاني لا محل للاول
اذ لا يقال اكلت جزءا من الارغفه ولا سكنت بيتا من الدار **النوع السادس قال** وخبر القول المحكي نحو
قولي لا اله الا الله **اقول** القول قد يحكى به المفرد والمراد به مجرد اللفظ وهي مسئلة خلاف تعرض لها البهاء
الزمخشري في الكشاف في الكلام على قوله تعالى قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم قيل هو خبر مبتدا محذوف
او منادى والصحيح انه فاعل يقال لان المراد الاسم لا المسمى قلت اطلق عليه الفاعل على مذهبه في ان مفعول
ما لم يسم فاعله من جملة ما يصدق عليه الفاعل اذ هو عنده عبارة عما اسند الفعل اليه وقدم عليه والحامل
له على ترجيح هذا الاعراب على كونه خبرا او منادى سلامته من الحذف اذا تقرر هذا فلك ان تقول حاكيا للمفرد
المراد به مجرد اللفظ قولي ابراهيم مرد على المص على القول المختار **قال** وعلى هذا فقوله تعالى ومن يكتمها
فانه اثم قلبه اذا قدر ضميرا انه للشان لم يكن آثم خبرا مقدما وقلبه مبتدا مؤخرا واذا قدر راجعا الى اسم
الشرط جاز ذلك وان يكون آثم الخبر وقلبه فاعل به **اقول** التفريع يدل على صحة كل من الوجهين والا فلو
كان احدهما باطلا كان التفريع عليه عبثا وح يشكل عليه ما قدمه من انه اذا امكن في الضمير ان
يكون لغير الشان لم يحمل على كونه للشان لمخالفته القياس وقد يقال مخالفته للقياس تقتضي ضعف الحمل عليه
عند امكان غيره لا امتناع الحمل عليه فقد يكون قصد المص ذكر ما يحتمله اللفظ من الوجوه مع قطع النظر عن
رجحان محتمل وضعف آخر لارادة التدريب لكن الكلام في التنزيل الشريف **قال** ومن الوهم قول الكسائي وابي
حاتم في نحو يحلفون بالله لكم ليرضوكم ان اللام وما بعدها جواب وقد مر البحث في ذلك **اقول** مر في حرف اللام وحكي
هناك ان ابا الحسن اجاز ان يتلقى القسم بلام كي وجعل منه هذه الايه وقال المعنى ليرضنكم وان ابا علي قال
وهذا عندي اولى من ان يكون متعلقا بيحلفون والمقسم عليه محذوفا وان ابا الحسن انشد شاهدا على ذلك
قول الشاعر اذا قلت قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا انائك اجمعا وان الجماعة ابوا هذا بناء على ان
القسم انما يجاب بالجملة ويقدرون في الايه ليكونن كذا ليرضوكم وفي البيت لتشربن لتغني عني **قال** وقول
بدر الدين ابن مالك في قوله تعالى افمن زين له سوء عمله فرآه حسنا ان جواب الشرط محذوف وان تقديره ذهبت
نفسك عليهم حسرة بدليل فلا تذهب نفسك عليهم حسرات او كمن هداه بدليل فان الله يضل من يشاء والتقدير
الثاني باطل يجب عليه كون من موصولا **اقول** مصحح حرف الهمزة ان الذي ينبغي ان يقدر ذهبت نفسك عليهم
حسرات بالجمع ليوافق المقدر المنطوق الدال عليه ولان الجمع ذكر للمعنى واذا قدر المفرد زال المعنى المراد كما بيناه
هنا ولا شك ان التقدير الثاني باطل ان كان معتقد ابن مالك ان من شرطية لا موصولة والا فقد يكون اراد الموصولة
واطلق على خبرها جواب الشرط من حيث كونه شبيها به في المعنى وذلك ان المبتدا الموصول بجملة فعلية مستقبلة
مشابه لاسم الشرط فصلته كجملة الشرط وخبره كجملة الجزاء في المعنى اذ قولك الذي يأتيني اكرمه في معنى
من يأتني اكرمه فان قلت غايته انه اطلاق مجازي ولا قرينة على التجوز قلت في العربية قاعدة وهي عدم صلاحية
المقدر ان يكون جواب شرط فتعذرت الحقيقة فحمل على المجاز والعلاقة المشابهة **النوع السابع قال** مستند لمن
على جواز ذلك قول الزباء ما للجمال مشيها وئيدا **اقول** وجه استدلالهم بذلك ان مشيها
اما ان يكون مرفوعا بالاصالة او بالتبعية ولا سبيل الى الثاني اذ لا يمكن ان يعرض فيه غير البدل من الضمير المستكن في
الظرف ويصد عنه ما ذكره المص من ان البدل من اسم الاستفهام يجب اقترانه بالهمزة كالبدل من نفس اسم الاستفهام
واما الاول وهو كونه مرفوعا بالاصالة فلا وجه له الا ان يكون مبتدا او فاعلا لا سبيل الى الاول اذ لا خبر له من
حيث المعنى الا وئيدا وهو منصوب فامتنع كونه خبر المبتدا وتعين ان يكون مرفوعا على انه فاعل بوئيدا الذي

بوحال

فالقاعدة منظور فيها م

ضمير صح

هو حال من الجمال اي اي شيء ثبت للجمال في حال كونها وئيدا مشيها وهذا الاستدلال مردود بما ذكره
المص في المغني من تقدير الخبر يكون او يوجد والزباء بالمد ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف وقصتها
مع قصير مشهورة ولما قدم عليها في آخر سفراته على طريق الغوير بالرجال المقاتلة وكان قصير جعلهم في
جوالق وحملها على الجمال موهما انها تجارة او هدية قدم بها عليها على عادته معها قبل ذلك قالت الزباء
ما للجمال مشيها وئيدا ، اجندلا يحملن ام حديدا ، ام صرفانا باردا شديدا ، ام الرجال جثما قعودا ،
الوئيد الرزانة والتأني كذا في القاموس وفي الصحاح مشى مشيا وئيدا اي على تؤدة والجندل الحجارة
والصرفان بفتحات جنس من التمر قال ابو عبيد لم يكن يهدى للزباء شيء كان احب اليها من التمر الصرفان
وانشد ، ولما اتتها العير قالت ابارد ، من التمر هذا ام حديد وجندل ، والجثم بضم الجيم وتشديد المثلثة
جمع جاثم وهو الذي تلبد بالارض والقعود جمع قاعد **قال** ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب ، وقلما
وصال على طول الصدود يدوم ، ان وصال مبتدا والصواب انه فاعل بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور
اقول يعني ببيت الكتاب قول المرار ، صددت فاطولت الصدود وقلما ، وصال على طول الصدود
يدوم ، وانما وهم المص القائل بان وصال مبتدا لان قل المكفوفة بما لا تدخل الا على جملة فعلية كما في قول
الشاعر ، قلما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد داعيا او مجيبا ، صرح بذلك في حرف الميم في الكلام على ما الزائدة
وكان ينبغي ذكر ذلك هنا ليبنى عليه ما ذكره من الوهم على ان لقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون هذا المعرب لوصال
مبتدا بنى على ان ما في البيت مصدرية لا كافة كما ذهب اليه بعضهم وعلى ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية
كما صرح به في التسهيل **قال** وقول آخر في آتيك يوم زيد ملقاه انه يجوز الرفع بالابتداء وذلك خطأ عند
سيبويه **اقول** وهو صواب عند غير سيبويه فليس تخطيه هذا القائل استنادا الى قول سيبويه باولى
من تصويب كلامه استنادا الى قول غير سيبويه من النحاة والانصاف حسن وقد مر في آخر الجهة الثانية ان
سيبويه قال بان اعمالا في قوله تعالى بالاخسرين اعمالا مشبه بالمفعول به وقال المص والصواب انه تمييز وتخطئة
سيبويه غير مبال بعلو شانه وامامته في هذه الصناعة لما لاح له من الدليل الدال على خلاف قوله فهل يحمل
ان يقال للمص ما قلته في هذه الايه خطأ لانه مخالف لما قاله سيبويه فيها هذا ما لا ينبغي ان يركب او النحو اخوان
يتبع **قال** ثم هذا الحوالة يتاتى له في قوله ، وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة ، بمغن فتيلا عن سواد
ابن قارب **اقول** قد مضى في الباب الثاني الكلام على الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الاعراب انشاد
هذا البيت وذكرنا هناك انه يمكن تخريجه على حذف يكون اي يوم لا يكون ذو شفاعة مغن فتيلا فتكون الاضافة
فيه الى الجملة الفعلية **قال** ومن الوهم ايضا قول بعضهم في قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه
بعد ما جزم بان من شرطية انه يجوز ان يكون الجملة الاسمية معطوفة على كان وما بعدها ويرده ان جملة الشرط لا تكون
الا اسمية فكذا المعطوف عليها **اقول** هذا لا يلزم لان الثواني يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل فقد قالوا رب
رجل واخيه مع امتناعهم من ان يقولوا رب اخيه كما عرف في محله وقال الشاعر ، ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا ، او
تنزلون فانا معشر نزل ، قال يونس اراد وانتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وهذا عندي لا يحسن
فيه وقد حكى المص في القاعدة الثامنة من الباب الثامن هذا **قال** لعل هذا التخريج استسهله ذلك التركيب لانه شعر
بخلاف ما نحن فيه **قلت** قد ذكر المص في امثلة هذه القاعدة قوله تعالى ان نشأ ننزل عليهم من السماء آية
فظلت اعناقهم لها خاضعين فقال لا يكون الفعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا يعني ولكن اغتفر
ذلك في الايه لان فظلت معطوف على الجواب الجواب اول والذي سوغ له الاغتفار ذلك في هذه الايه يسوغ لخصمه

الاعتذار في ملكه الاثم ولا فرق على انه لو قدر من موصول لم يصح قوله ايضا لان الفاء لا تدخل في الجزاء اذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهه حينئذ باسم الشرط **اقول** ضمير انه يعود على بعضهم المتقدم ذكره فيكون فتح منيا للفاعل والمعنى على ان هذا البعض القائل ما تقدم من ان ادرى من راسه معطوف على الفعلية المتقدمة لو قدر من موصولة لا شرطية لم يصح قوله المذكور ولا ينبغي ان يحمل انه ضمير شان ويضبط فتح قدر بالبناء للفاعل او للمفعول لضعف الحمل على ضمير الشان عندا امكان غيره كما مر والجواب عما دل المص بعلمهما قدمناه آنفا من انهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل **قال** ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري في ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ان الجملة الاسمية جواب لو **اقول** ليس هذا قولا منهم عن غفلة بل هم مصرحون بجواز وقوع الاسمية في هذا المحل وهو مذهب لهم اختاروه فليس جعلهم للفروع عليه غلطا وانما وجه الرد عليهم ان يقال الصواب خلاف قولهم في اصل المسئلة وينصب الدليل على ذلك **قال** ومن العجب ان ابن الحاجب اجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف وقد تكون للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها **اقول** هذا اعتراض متوجه وان ابن الحاجب رحمه الله حاول التفصي عنه على الانظر فقال وكان قياس لزوم وقوع المبتدا والخبر بعد اذا المفاجاة ان يمتنع النصب فيما اضمر عامله اذا وقع بعدها كقولك خرجت فاذا عبد الله يضربه عمرو لان لزوم وقوع المبتدا والخبر مناف للنصب ولكنهم جوزوا النصب على خلاف هذه القاعدة لصون المبتدا والخبر قال نجم الدين سعيد لما كان بعد اذا مبتدا وخبر والخبر مشتغل عن المبتدا بضميره اجرى هذا الكلام مجرى غيره مما يمتنع بعد اذا المفاجاة نحو زيد ضربته فكما جاز النصب في ذلك في هذا وكانهم قطعوا النظر عن اذا وراعوا مجرد صورة المبتدا والخبر واقول جواز النصب انما نشا من قطع النظر عن اذا ولا يخفى ان قطع النظر عما هو موجود امر مرجوح والنصب الناشئ عنه يكون مرجوحا فالرفع يكون مختارا هذا كلامه **قلت** بل قطع النظر عما هو موجود مراد الخائض لما حقه عدم الالتفات والنصب الناشئ عنه يكون باطلا فيكون الرفع واجبا لا جائزا **قال** تنبيه اعترض الرازي على الزمخشري في قوله في الذين كفروا وماتوا الله اولئك هم الخاسرون انه معطوف على ويتجي الله الذين اتقوا بان الاسمية لا تعطف على الفعلية وهذا غفلة عن قولهم في الاسمية والفعلية لا تمتنع التعاطف **اقول** لكن التناسب مطلوب ولا يترك التخالف الا لنكتة تقتضيه وقد يقال اريد في قضية الكافرين الدلالة على ثبات خسرانهم فناسب الاتيان بالاسمية واريد في قضية المؤمنين تجدد نجاتهم مما نال غيرهم من السوء اشعارا بعظم منة الله عليهم وفضله فناسب الاتيان بالفعلية ذات المضارع **النوع الثامن قال** ومن التالي جواب القسم الاستعطافي كقوله ٭ بربك هل ضممت اليك ريّا ٭ **اقول** هذا صدر بيت عجزه ٭ قبيل الصبح او قبّلت فاها ٭ وبعد هذا البيت ٭ وهل رفّت عليك قرون ريّا ٭ رفيف الاقحوانة في نداها ٭ والذي اعرفه في انشاد البيتين هل ضممت اليك وهل رفت اليك قرون ليلى وينسب هذا الشعر للمجنون المشهور وريا اسم امراة ورفت بالراء المهملة المفتوحة بعدها فاء مشددة وقاف بمعنى برقت وتلالات يقال رف لونه يرف اى برق وتلالا والاقحوانة بضم الهمزة والحا المهملة واحدة الاقحوان والاقاحى بتشديد الياء وتخفيفها وهو البابونج والندى بالنون المطر والبلل قال ابن جني القسم جملة انشائية يؤكد بها جملة اخرى فان كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف وان كانت طلبية فهو للاستعطاف وقيل الاستعطاف مستفاد من اللفظ الذي يشعر بالعطف والحنو **قال** فمن الاول قوله ٭ وبالله ربك ان لم تقبل التي ٭ لعلى وان شطت نواها ازورها ٭ **اقول** تكرر انشاد هذا البيت في الباب الثاني الكلام على جملة الاعتراض وسبق الكلام عليه **قال** وقوله ٭ حلفت بامرئ هل رات الدئب قط ٭ **اقول** وهذا ايضا تقدم انشاده

والطم

ذكر في الباب الاول في حرف اللام في الكلام على لا وقرّر الكلام على معناه **قال** وقوله ٭ فانما انت اخ لا نعدمه ٭ **اقول** هذا المتقدم انشاده في غير هذا الموضع وجملة لا نعدمه انشائية لانها دعا وليس المراد بها وصف الاخ بانه غير معدوم **قال** وقول ابي الدرداء رضي الله عنه وجدت الناس اخبر تقله اى صادفت الناس مقولا فيهم ذلك **اقول** في الصحاح خبرت الشيء اخبره خبرا بالضم وخبرة بالكسر بلوته واختبرته وتقليه وتقلاه تبغضه والجزم هنا على انه جواب الامر الذي وقع موقع ثاني مفعولي وجدت بتقدير القول اى وجدت الناس مقولا فيهم ذلك والمفعول لاخبر محذوف اى اخبرهم تقلهم والها في تقله ها السكت وضمير افرد نظرا الى لفظ الناس او كل واحد وقال الميداني من نصب الناس نصبه بالامر اى اخبر الناس وحدث يعني عرفت هذا المثل والها في تقله ها السكت بعد حذف العائد اى اخبر الناس تقلهم ثم حذف الضمير ثم ادخلت ها الوقف والجملة في محل نصب بوجدت الامر كذلك وقال ابو عبيد جانا الحديث عن ابي الدرداء وقال اخرج الكلام على لفظ الامر ومعناه الخبر يريد انك اذا اخبرتهم قليتهم لما يظهر لك من الناس وسوء معاشرتهم **قال** وقوله ٭ وكوني بالمكارم ذكريني ٭ وحلي ذل ماجدة صناع ٭ **اقول** قد يتوهم ان حلي من الدلالة لاقترانه بتذكريني وليس كذلك لان مصدره الدلالة لا الدلال قال في القاموس ودل المراة ودلالها وذا الدلال ٭ وهو انها تدل على زوجها تريه جراءة في تغنج وتشكل كانها تخالفه وما بها خلاف ومدحلت تدل والماجدة الشريفة الكريمة والصناع بفتح الصاد المهملة المراة الحاذقة الماهرة بعمل اليدين يقال امراة صناع اليدين وامراتان صناعان ونسوة صنع كقذال وقذل **قال** وقوله ٭ ان الذين قتلتم امس سيدهم ٭ لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما ٭ **اقول** اسناد نام الى ضمير الليل مجاز والمراد نوم اهله اى لا تحسبوهم سكتوا عنكم وتركوا الاخذ بثار سيدهم حتى يجعل سكوتهم عن الاخذ بثار سيدهم نوما على سبيل الاستعارة **قال** وقوله ٭ اني اذا ما القوم كانوا انجيه ٭ واضطرب القوم اضطراب الارشيه ٭ هناك اوصيني بهم ولا توصي بيه ٭ **اقول** الانجيه جمع نجي على صيغة فعيل وهو الذي تساره والارشيه جمع رشا بكسر الراء والمد وهو الحبل الذي يجعل في الدلو يريد ان الناس اذا ساور بعضهم بعضا واضطربت اراوهم كاضطراب الحبال في الابار عند الاستقا منها فهو ثابت الراى لا يتزلزل لسداد فكره وحسن نظره فكان جديرا بذلك بان يوصى على غيره ولا يوصي غيره عليه **قال** ومن الوهم في هذا الباب قول بعضهم في قوله تعالى وانظر الى العظام كيف ننشزها ان جملة الاستفهام حال من العظام والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول ننشز وان الجملة بدل من العظام **اقول** قد تقدم هذا ان من شرط البدل حلوله محل المبدل منه والبدل هنا هو الجملة الاستفهامية لا يصح حلولها محل المبدل منه وهو العظام المجرور بالى لانه يلزم عليه تعليق حرف الجر عن العمل وهو باطل وقد مر البحث في ذلك في حرف الكاف من الباب الاول في فصل كيف **قال** واعلم ان النظر البصري يعلق فعله كالنظر القلبي قال تعالى فلينظر ايها ازكى طعاما كما قال سبحانه وتعالى انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض **اقول** ساق الحكم المذكور وهو تعليق النظر البصري مساق الحكم المقرر المعلوم الذي لا خلاف فيه فانظر هذا مع قوله في الباب الثاني من الكتاب ولم اقف على تعليق النظر البصري الا من جهة الزمخشري **النوع التاسع قال** وقول الشاعر ٭ الا اكرم من ليلى علي فتبتغي ٭ به الجاه ام كنت امرءا لا اطيعها ٭ **اقول** اظن ان هذا البيت بعد قوله ٭ وتبيت ليلى ارسلت بشفاعة ٭ الي فهلا نفس ليلى شفيعها ٭ وتبتغي بمعنى تطلب وهو منصوب بعد الفاء في جواب الاستفهام للتنصيص الياء كما في قوله ٭ ما اقدر الله ان يدني على شحط ٭ من داره الحزن ممن داره صول ٭ وليس بضرورة لثبوت مثله في الشعر وان كان قليلا كقراءة جعفر الصادق من اوسط ما تطعمونه

قول ابي الدرداء اخبر تقله

ضميره

يعني لعدم جازية هذا

وتعاد

اما ليكم بسكون الياء وان في البيت محتمله للاتصال والانقطاع قال ومنه ما انشد ابو علي كون الظرف من قول الاعشى
ورب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقتال معطفا باسرى لئلا تخلو ما عطف على مجرور رب من صفة
اقول السعى بحر الخفيف وهو مدح لو صدره وا واليوم واول عجزه منه والرفد بكسر الراء العطا وبفتحها
القدح الضخم وبكسر الراء انسب في هذا المعنى وهرقته اريقته ابدلت الهمزة هاء يقال هراق الماء يهريقه بفتح الهاء
هراقة اي صبه واصله اراق يريق اراقة واما قالوا انا اهريقه وهم لا يقولون انا اأريقه لاستثقالهم الهمزتين
وقد زال ذلك بعد الابدال كذا في الصحاح واسرى جمع اسير والمعشر جماعة من الناس والاقتال ضبط بالمثناة
الفوقية والفوقيه وفي الثاني فهو جمع قيل بفتح القاف واسكان الياء وهو ملك من ملوك حمير دون الملك الاعظم كذا
في الصحاح ونقل في القاموس فيه خلافا فقيل هو الملك مطلقا وقيل الملك من ملوك حمير وقيل هو دون الملك الاعلى
واصله قيّل كفيعل سمي به لانه يقول ما شاء فينفذ وجمعه اقيال واقوال حكاهما يعقوب ابن السكيت فاقيال
على اللفظ واقوال على الاصل لانه ماخوذ من القول كما هو قول جماعة لهل الكلمة اشتقاقا فان من قال اقوال فهو
من القول ومن جمعه على اقيال فهو من قولهم تقيّل اباه اذا اشبهه في النسب فسمي تبعا من يتبع الذي قبله في الملك
قال هولاء ولو كان من القول لم يجز في جمعه الا اقوال كما لا يقال في ميّت المخفف الا اموات ولا يقال اميات على اللفظ
قال ابن الشجري ولا يلزم ذلك لانهم قالوا من جفوت ومن الشوب مشوبة ومجفوّ على الاصل ومجفي ومشيب على
لفظ جفي وشيب ولم يطرد ذلك فيقولوا مغزي ومدعي فكذلك قالوا اقيال على لفظ قيّل وان لم يقولوا اميات
قلت يرد هذا بانهم لا يصار الى خلاف الاصل ما وجد عنه مندوحة ولا شك ان جمع قيّل المشتق من القول
على اقيال رعاية للفظ الياء خارج عن الاصل فاذا جعل مشتقا عند جمعه كذلك من التقيّل لم يخرج عن الاصل
فكان قول اولئك الجماعة بالاشتقاق هو الراجح لا محالة ومدح في البيت ان يكون المراد بالرفد المكسور الراء العطا
وهو واضح اي انه حصل منه في ذلك اليوم عطاء كثير واحسان جم وقيل اريد باراقة الرفد صب الدما وقتل
الاعداء على طريق الكناية وجوّز ان يكون المراد به القدح العظيم كان ذلك هو المراد اذا كان الراء مفتوحا اي رب
قدح كبير لبيد كان يطعم منه الناس صبيبته في ذلك اليوم لا يستطيع صاحبه الدفع عنه او لتبديد كل عز فيه
واما قول ابي علي انه لا يصح تعلق من معشر باسرى فيبني على تعيين احد نعتي المجرور برب الظاهر لا بد من وصفه
كما ذكر وقد تقدم في الباب الاول في حرف الراء في فصل رب ان هذا مذهب المبرد وابن السراج والفارسي واكثر
المتاخرين ونسبه البسيط الى البصريين وحكاه خالفه في ذلك الاخفش والفرا والزجاج وابن طاهر وخروف
وان ابن مالك قال وهو ما ثبت بالنقل الصحيح في الكلام الفصيح والثاني ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه وقد عرفت
ان التوالي يغتفر فيها ما لا يغتفر في الاوائل وكلا الوجهين اللذين استند اليهما قابل للمنازعة قال فاما قوله
فيا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كانها خط تمثال اقول مر انشاده في هذا البيت في الباب الاول في فصل رب
وتقدم الكلام الفصيح والثاني ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه هناك قال واجاز غير الفارسي وابن السراج
نعت فاعلي نعم وبئس اقول تبع المص في ذلك ابن مالك في التسهيل لان هشام المص ما نصه اما المنع فقول جمهور النحويين
بريد الاعتراض بذلك على ابن مالك حيث نقل عن غير الفارسي وابن السراج الاجازة وليس كذلك وهذا بعينه
يرد هنا على المص قال تمسكا بقولهم نعم الفتى المري انت اذا هم حضروا والذي الجرات الموقدة اقول
وتمسكا بقول الاخر لعمري وما عمري علي بهين لبئس الفتى المدعو بالليل حاتم وفي التنزيل بئس الرفد المرفود وهو
شاهد عتيد قال وحمله الفارسي وابن السراج على البدل اقول بناء على ان الصفة تخصصه والمقصود
العموم والابهام قال الرضي وليس بشيء لان الابهام مع مثل هذا التخصيص باق اذ المخصص لا يعين فهو كقوله تعالى

قيل بكسر القاف واسكان الياء وهو العدو وعلى الاول فهو جمع

ولعبد

ولعبد مؤمن قال وقال الزمخشري وابو البقاء في قوله تعالى وكم اهلكنا قبلهم من قرن هم احسن ان الجملة بعد كم
صفة لها والصواب انها صفة لقرن اقول يعني لان كم متوغلة في الابهام فلا توصف وهذا لم يدل على منعه
وما ذا يصنع المص بمثل كم من رجل قام وكم من قرية هلكت فانه لا يظهر فيه سوى ان الظرف متعلق بمحذوف وهو في محل
رفع صفة لكم التي هي مبتدا اي كثير من الرجال قام وكثير من القرى هلكت قال الرضي واذا الجر المميز لكم وجب تقدير
كم منونه يعني انها تكون ح تكون والجار والمجرور صفة لها والمعنى يتباعد عليه النوع العاشر قال ومن الوهم
في الاول قول بعضهم في قول الحطيئة ازمعت ياسا مبينا من نوالكم ولن ترى طاردا للحر كالياس اقول
الازماع تصميم العزم وثباته قال الكسائي يقال ازمعت الامر ولا يقال ازمعت عليه وقال الفرا ازمعته وازمعت
عليه يعني مثل اجمعته واجمعت عليه والياس القنوط ومبينا اسم فاعل من ابان بمعنى بان اي ظهر واتضح والنوال
العطا وملت قدما خبر العلى عن قدره اروبه من طرق عوال ولقد سعدت بجوده وعانوى لي من نوالك
قال والصحيح جواز الوصف بعد العمل اقول هذا هو مذهب البصريين والفرا على ما نقله بعضهم ووجهه
ان الوصف نزل شبهه بالفعل او بضعفه وذلك انما يتحقق قبل العمل لا بعده وذهب الكسائي وباقي الكوفيين الى
جواز الوصف مطلقا وظاهر كلام ابي عصفور في المقرب المنع مطلقا واختار ابن مالك في بلاد اقوال الصحيح
منها القول المفصل بين دموع الوصف قبل العمل فيمتنع وبعده فيجوز النوع الحادي عشر قال اجازتهم
في بعض اخبار النواسخ ان يتصل بالناسخ نحو كان قائما زيد ومنع ذلك في البعض نحو ان زيدا قائم اقول يعني خبر
ان واخواتها حينئذ لا يكون ظرفا نحو ان عندك فضلا او جارا او مجرورا نحو ان في الدار زيدا او لعل عاجلا فتقدم الخبر ظرفا
للتوسع في الظرف ما لا يتوسع في غيره لان كل شي من المحدثات لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار مع كل شي كقريبه
ولم يكن اجنبيا منه مدخل حيث لا يدخل غيره واجرى الجار والمجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار
ومجرور والجار يحتاج الى الفعل او معناه كاحتياج الظرف النوع الثاني عشر قال اعطاهم لبعض معمول
الفعل وشبهه ان يتقدم كالاستفهام والشرط وكم الخبرية اقول انما كان ذلك لان الاستفهام والشرط ونحوهما
كالعرض والتمني مما يغير معنى الكلام بدخوله فجعل له التصدر لان السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالمغير
على اصله فلو جوز ان يجي بعده ما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك المغير اهو راجع الى ما قبله بالتغيير ام
مغير لما يجي بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكم الخبرية متضمنة لانشا التكثير كما مر فاجريت مجرى كلا الاستفهام
وغيره مما هو من قبيل الانشا قال وهذا اعطوا ضمير الشان قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا
وظباء اقول مر انشاد هذا البيت في الباب الاول في حرف النون في الكلام على ان المكسورة المشددة ومثله
قول الشاعر ان من لام في بني بنت حسان الُمه واعصه في الخطوب واعطوا حذف ضمير الشان منصوبا
على ضعفه لضرورة بالمنصب صون الفضلات مع دلالة الكلام عليه ووجهها هنا ان مواقع الابتدا لا تدخل
على كلم المجازاة قال وبعضها ان يتاخر اما لذاته كالفاعل ونائبه وشبهه اقول المراد بشبه الفاعل اسم
كان الناقصة واخواتها وبعض المتقدمين يطلق عليه الفاعل على سبيل التجوز قال او لعارض معنوي او
لفظي وذلك كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فانه يعد عدم توهم انه مبتدا وان الفعل مسند الى ضميره اقول
هذا امثال لما يحصل منه عارض معنوي اوجب التاخير لان الغرض في هذا المثال كون عيسى مضروبا فلو قدم مفعول
عيسى ضرب موسى لتوهم انه صار بهذا الطريق ذاكرا للمص وذلك عكس المعنى المراد ومن ثم لا يجب التاخير عند
وجود القرينة المعينة للمقصود نحو اكل موسى الكمثرى فلو قلت الكمثرى اكل موسى لم يحصل لبس لما فيه من القرينة
الدافعة له اذ لا يشكل ان موسى آكل والكمثرى ماكول سواء قدمت او اخرت ويجي في الحمد الناسند ان ابن الحاجب ذكر

في نحو ضرب موسى عيسى ان كلا من الاسمين يحتمل الفاعلية والمفعولية وان الذي التزم ما عليه الاول اما هو بعض المتأخرين
والالباس واقع في العربية بدليل اسما الاجناس والمشتركات وسياتي فيه كلام ص وكالمفعول الذي هو اي الموصولة
نحو سأكرم ايهم جاءني كانهم قصدوا ابهامها وبين اي الشرطية والاستفهامية اقول هذا مثال لما حصل فيه عارض
لفظي اوجب التاخير فان ايا لو قدمت لم يحصل خلل في المعنى المراد ولكن يفوت الغرض اللفظي الذي ذكر من
مقصدهم الفرق بين اي الموصولة وبين اي الشرطية والاستفهامية ووجوب تاخير المفعول في ذلك مذهب كوفي
على ما ذكر في التسهيل قال في الموصول الذي هو اي ولا يلزم استقبال عامله ولا تقدمه خلافا للكوفيين ص
ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في اولم يهد لهم كم اهلكنا ان فاعل كم يهد اقول هذه الاية من سورة الم السجدة
وهي اولم يهد لهم كم اهلكنا من قبلهم من القرون وقد مر كلام ابن عصفور هذا والرد عليه في فصل كم من حرف
الكاف من الباب الاول ص والصواب ان الفاعل مستتر راجع الى الله تعالى اي اولم يبين الله لهم او الى الهدى
اقول ذكر هذين الاحتمالين في فصل لم وجوز هناك وجها اخر وهو ان يكون الفاعل ضمير العلم ص وقال الزمخشري
الفاعل الجملة وقد مر ان الفاعل لا يكون جملة اقول ذكر قول الزمخشري هذا في فصل كم غير منسوب الى احد فقال
وانما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه وتعالى او ضمير العلم او الهدى المدلول عليه بالفعل او جملة كم اهلكنا على القول
بان الفاعل يكون جملة اما مطلقا او بشرط كونها مما يعلق عن العمل والفعل قلبي نحو ظهر لي اقام زيد هذا نصه في
فصل كم ولم اقف على كلام الزمخشري في الم السجدة لعدم حضوره الان عندي ووقفت لي تفسير سورة طه
عند ذكر قوله تعالى افلم يهد لهم كم اهلكنا قبلهم من القرون على ما نصه فاعل لم يهد الجملة بعده يريد الم يهد
لهم هذا بمعناه ومضمونه ونظيره قوله تعالى وتركنا عليه في الاخرين سلام على نوح في العالمين اي
تركنا عليه هذا الكلام ويجوز ان يكون فيه ضمير الله او الرسول ويدل عليه القراءة بالنون انتهى فانما جعل الجملة
الفاعل جملة باعتبار تاويلها باللفظ فهي في حكم المفرد فيجوز وقوعها فاعلا كما في قولك وقع قام ابوه خبرا
للمبتدا في زيد قام ابوه وليس هذا من الصور التي يحلف في صحة جعل الجملة فيها فاعلا وقد صرح المص في الباب
الثاني المسالة السابع من مسائل الجملة التفسيرية بان الصواب ان الجملة في قوله تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا
نائب عن الفاعل ص له وقولهم تكلم بلا لكون فاعلا ولانا سنجاوبه ان التي يراد بها لفظها تحكم لها بحكم المفردات
فلا وجه لاعتراضه على الزمخشري ص وكم مفعول اهلكنا والجملة مفعول يهد وهو معلق عنها ص
وهذا المفعول مسرح باعتبار تضمين يهد معنى يبين فتكون الجملة في محل مفعول مسرح اي تتعدى اليه
الفعل بنفسه اي الم يبين الله لهم ذلك ص وكم الخبرية تعلق خلافا لاكثرهم اقول تقدم في الباب
الرابع عند ذكر الشي الخامس من الاشيا التي تحتاج الى الرابط حيث قال او قوله تعالى سل بني اسرائيل كم
اتيناهم من اية ان قال وجوز الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل
عن العمل هذا الكلام هناك وفيه اشعار بالاعتراض على الزمخشري حيث ذهب الى ما يقل بنحوي ثم انه
اختار هنا قوله وجزم به على اني اقول انما لم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق عن العمل استغنا بتصريحهم
ان لها صدر الكلام كالاستفهامية وذلك مقتض لتعليقها العامل عن العمل اذ كل ما له الصدر يعلق وغاية
ما في كلام الزمخشري التصريح بما افهمه كلامهم وان لم يكن صرحوا على هذا فلا ينبغي ان يكون خلاف في ان كم الخبرية
تعلق عن العمل اللهم الا عند من لا يرى لها الصدر كما نقله ابن عصفور وليس بمجرد سكوت النحاة عن كونها تعلق
مسوغا للنقل عنهم انها لا تعلق فان كان المص ظفر بنقل من جهتهم صريح في ذلك او ظاهر فيه اشكل على قولهم
انها لها الصدر والله اعلم ص ومن الوهم في الثاني قول بعضهم في بيت الكتاب وقلما وصال على طول

الصدود

الصدود يدوم ان وصال فاعل تقدم اقول مر انشاد ذلك غير مرة ومر انه لا وهم فيه على مذهب سيبويه فانه
يرى تقدم الفاعل لضرورة الشعر وتمام صدر هذا البيت صددت فاطولت الصدود ص وفي بيت الكتاب
ايضا اظبي كان امك ام حمار هذا عجز بيت صدره فانك لا تبالي بعد حول وبعد هذا البيت قوله لقد لحق
الاسافل بالاعالي وماج اللوم واختلط النجار وعاد العبد مثل ابي قبيس وسيق مع المعلهجة العشار
الحول السنة وماج اللوم استعارة من قولهم ماج البحر يموج موجا اذا اضطربت امواجه والنجار بكسر النون وتخفيف
الجيم الاصل وعاد صار والعبد هنا المملوك والا فهو الانسان مطلقا سواء كان حرا او رقيقا وابي قبيس اراد به
ابا قابوس وهو النعمان بن المنذر ملك العرب ولكن صغر المضاف اليه تصغير ترخيم ويروى القند بكسر القاف
وسكون النون مكان العبد وهو الجبل العظيم او قطعة منه طولا كذا في القاموس والمراد على هذا بابي قبيس جبل
مكة شرفها الله تعالى والمعلهجة بانيث المعلهج وهو الهجين من الرجال وغيرهم يقال رجل هجين اي ابوه خير من امه
وبرذون هجين اي غير عتيق والعشار بكسر العين المهملة جمع عشراء بالمد وهي الناقة التي اتت عليها عشرة اشهر
من يوم ارسل عليها الفحل يريد الشاعر انه كثر اللوم والدناءة واشتبه الاصل والنسب واكتسب الناس اخلاق
اللئام فلم يعودوا على هذا الوصف حتى لا يبالي انسان الهجينا كان ام غير هجين وصار الخسيس مثل الرئيس وجعلت
الاموال للئام ص واما على الثاني فخبر ظبي انما هو الجملة والجمل نكرات ولكن يكون محل الاسم هاهنا قوله
كان امك على ان ضمير النكرة عنده نكرة اقول يعني ان سيبويه قال في هذا البيت انه اخبر عن النكرة بالمعرفة
وقد علمت ان فيه اعرابين فاما على الاعراب الاول وهو ان يكون ظبي اسم كان وامك خبرها فواضح واما على الاعراب الثاني
وهو ان يكون ظبي مبتدا اخبر عنه بالجملة الفعلية الواقعة بعده فقد قال لم يخبر فيه بمعرفة عن نكرة وانما اخبر بنكرة
عن نكرة لان ظبي مبتدا كما فرض وهو نكرة وخبره الجملة وهي نكرة فدفع المص هذا الوهم بان قال الاستشهاد انما محله
كان امك وذلك ان كان ضميرا يعود الى ظبي وهو نكرة فيكون الضمير ايضا نكرة كما هو واسم امك هو الخبر وهو معرفة
فقول سيبويه اخبر عن النكرة بالمعرفة في هذا الوجه مبني على ان ضمير النكرة نكرة وهي مسالة خلاف والصحيح انه
معرفة لان فيه التعيين والاشارة الى المرجوع اليه ما ليس في المظهر النكرة والاحسن للتعريف سوى التعيين والاشارة
الى معلوم من حيث هو معلوم ولو كان مبهما الا يرى انك اذا اردت تفسير الضمير العائد الى شي ما في قولك اعطني
شيا ما يكفيني قلت ذلك الشيء لا شي ما ولهذا تجري عليه احكام المعارف بلا خلاف وانما الكلام في ربه رجلا ونعم رجلا
واما قول المص والجمل نكرات فهو الجاري على السنتهم ووجهه بعضهم بان الجملة حكم والاحكام نكرات ويشير الى ان الحكم
ينبغي على شي يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السما فوقنا والارض تحتنا قال
الرضي وليس بشي لان معنى التنكير ليس كون الشي مجهولا بل معناه ان لا يكون الذات مشارا بها الى خارج في الوضع
ولو سلمنا ان كون الشي مجهولا هو كونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب
كونهما نكرة بل المجهول انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في حالي زيد العالم وزيد هو
العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكيرهما لم يجز في زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به والحق ان الجملة
ليست معرفة ولا نكرة لان التنكير والتعريف من عوارض الاسم وانما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة لمناسبتها للنكرة
من حيث يصح تاويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت
برجل ابوه زيد انه بمعنى مررت برجل كان ابوه زيدا ص وقول بعضهم في قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد
كل اولئك كان عنه مسؤولا ان عنه مرفوع المحل بمسؤولا اقول مر الكلام على ذلك كله في الباب الاول في فصل كل من حرف
الكاف ويجوز ان يكون هذا القائل اراد ان عنه مرفوع المحل بمسؤولا محذوفا مدلولا عليه بالمذكور فلا يتم رد المص عليه ص

الصدود

عدو من الملوك

هجين

والكلام حيث هي جملة ليست كما تحكم

مفتوحة سونه

لهم ذكر

ام

وهي لغة

لها

وقول بعضهم في قوله آلبنت حبّ العراق الدهر اطعمه، انه من باب الاشتغال لا على اسقاط على جار على ما قاله سيبويه وذلك مردود
لان اطعمه متعد بلا اطعمه **اقول** عجز هذا الصدر، والحب يأكله في القرية السوس، وقد اخذ المص هذا الصدر
من الباب الاول في فصل اذا من حذف المنع وفي فصل لام حرف اللام وبعدم توجيه امتناع سيبويه من جعل حب العراق
منصوبا على الاشتغال وذكر المص في الجهة السادسة الآتية فقال واما قول سيبويه في قوله آلبنت حبّ العراق الدهر
اطعمه ان اصله الى البنت على حب العراق مع امكان جعله على الاشتغال وهو قياس على ان حذف الجار والجواب ان اطعمه
مقدر بلا اطعمه ولا النافية في جواب القسم لها الصدر كلولها محل اه وان الصدر كلام الابتداء وما النافية وما له
الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا **قال** وقول الفراء في وان كلا لما ليوفينهم فيمن خفف ان
انه من باب الاشتغال مع قوله ان اللام بمعنى الا وان ان نافية ولا يجوز بالاجماع ان يعمل ما بعد الا فيما قبلها **اقول** فيه
نظر اما اولا فلا يلزم من كون اللام بمعنى الا ان تعطى حكمها فكم من كلمة بمعنى كلمة اخرى وهما مختلفان في الاحكام واما ثانيا
فمن المشهور عن الكوفيين ان المبتدأ والخبر ترافعا فكل منهما عامل في الآخر فيلزم ان يكون قائم في قولنا ما زيد الا قائم
عاملا في زيد مع وقوعه بعد الا فكأنه الاجماع على هذا مشكل **قال** واما قوله تعالى ويقول الانسان أإذا ما مت
لسوف اخرج حيا ان اذا ظرف لاخرج وانما جاز بعدم الظرف على القسم لتوسعهم في الظرف **اقول** الظاهر
ان جواب اذا هو قوله ان اذا ظرف محلا اقترانه بالفاء ولم ار ما نائبته في شيء من النسخ التي وقفت عليها والتقدير واما
قوله تعالى ويقول الانسان أإذا ما مت لسوف اخرج حيا فان اذا ظرف فيه لكن هنا بحث وهو ان المص صرح في فصل
اذا في حرف الهمزة على ان التوسع في الظرف بالتقدم في مثل قوله، ونحن عن فضلك ما استغنينا، خاص بالشعر
فكيف ساغ له تخريج الآية على ذلك وقد تقدم نظير هذا الاعتراض في حرف اللام **النوع الثالث عشر قال**
من الاول الفاعل ونائبه **اقول** يريد ما هو مرفوع بغير المصدر واما المرفوع به كما في قولك اعجبني ضرب الامير
اللص منونا من ضرب ورفع الامير على انه فاعل به فلا نزاع في انه يجوز حذفه فيقول اعجبني ضرب اللص والسبب فيه
عدم امتزاج الفاعل بالفعل وتنزله منه منزلة الجزء من الكلمة فكره ان يحذف ما هو كالجزء منها بخلاف الفاعل مع
المصدر على انهم صرحوا في نحو ما قام وقعد الا زيد وما قام وقعد الا انت بانه تركيب صحيح وانه محمول على الحذف
والتقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد وما قام الا انت وما ادعاه بعضهم من انه من باب التنازع مردود بما قاله
ابن الحاجب من انه لو كان من هذا الباب لوجب ان يكون احدهما ضميرا لانهما موجهان الى الفاعل فيقال مثلا ما ضرب
وما اكرم الا انت وعند ذلك يفسد المعنى لانه ينفي احد الفعلين عن المذكور بعدهما والمقصود حصرهما فيه ولذا
كان مثل هذا التركيب محمولا على الحذف على المختار اقتضى ذلك جواز حذف الفاعل في مثله فيكون اطلاق القول بامتناع
حذف الفاعل كما صنع المص مستدركا وقد حاول بعضهم الجواب عن ذلك فقال الممتنع حذف الفاعل لفظا ومعنى اما
حذفه لفظا مع وجوده معنى فلا امتناع فيه وهما كذلك فان الا انت مثلا فاعل لهما معنى وان كان من حيث اللفظ
لاحدهما ولا يخفى ان هذا الجواب ضعيف **قال** والجار الباقي عمله الا في مواضع نحو قولهم الله لافعلن وبكم درهم اشتريت
اي والله وبكم من درهم **اقول** الجار يحذف ويبقى عمله في مواضع فيجر برب محذوفة بعد الفاء كثيرا وبعد الواو اكثر وبعد
بل قليلا ومع التجرد اقل وقد مر ذكر ذلك وذكر شواهده في الباب الاول في حرف الواو ويجر ايضا بغير رب محذوفة في
جواب ما تضمن مثله كان يقال لك الخبر اصبحت فيقول خير بالجر اي ولذا في معطوف على ما تضمنه بحرف متصل نحو
وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار الآية بجر اختلاف في تقديره لاتصاله
بالواو وتقدم ما قبله ايابا وكذا اذا كان معطوفا على ما تضمن مثل ذلك الحرف بعاطف منفصل بلا كقوله، ما لمحب جلد
ان هجرا، ولا حبيب رأفة فيجبرا، وكذا لو كان العاطف الموصوف المذكور منفصلا بلو كقولك جئ بزيد وعمرو ولو

اصرب

احدهما بجر الاسد وكذا في المعروف بالمعنى بعد اللفظ الذي تضمن الحرف الجار نحو ان يقول قائل مررت بزيد
فيقول ازيد بن عمرو حكاه الاخفش في باب المسائل الكبير وكذا في المقرون بعد ذلك بهلا كان يقول قائل
جئت بدرهم فيقول هلا دينار او بان او الفاء الجزائيتين نحو ما حكى يونس مررت برجل ان لا صالح فطالح
قال ابن مالك في التسهيل ويقاس على جميعها خلافا للفراء في جواب نحو مررت وقد يجر بغير ما ذكر كمحمد وتما
ولا يقاس الا على ما ذكر في باب كم يعني من جر تمييز الاستفهامية نحو بكم محمد وقد ادخل عليها حرف جر نحو
بكم درهم اشتريت وهذا احد المثالين اللذين ذكرهما المص وعلى ما ذكر في باب كان ومشكل في شرح التسهيل
بقول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وهذا اعتمد عليه لا يتقاس
لانه من باب التوهم وعلى ما ذكر في باب لا المشبهة بليس يعني في نحو قول الشاعر الا رجل جزاه الله خيرا يدل على
محصلة تبيت اي الا من رجل والصواب ان ذلك مسموع لا مقيس لانه لم يلتزم وعلى ما ذكر في القسم يعني
من جر الجلالة دون عوض نحو الله لافعلن وهذا هو المثال الآخر الذي ذكره المص **قال** ما عاد الضمير من
قوله تعالى فان كن نساء على البنات المفهومات من الاولاد في يوصيكم الله في اولادكم **اقول** عليه سؤال
مشهور وهو ان الخبر يجب ان يفيد ما لا يفيده المخبر عنه ولا شك ان الضمير اذا جعل عائدا على البنات وهن
نساء لم يفد الخبر شيئا غير ما افاده المخبر عنه وجوابه مفهوم من كلام الزمخشري فانه قال فان كن نساء
فان كانت البنات او المولودات نساء خلصا ليس معهن رجل يعني بنات ليس معهن ابن ثم قال فان قلت
هل يصح ان يكون الضميران في كن وكانت مبهمين ويكون نساء وواحدة تفسيرا لهما على ان كان تامة قلت لا
ابعد ذلك هذا كلامه بعني ويكون نساء وواحدة منصوبين على التمييز كما في ربه رجلا على ما ذكر في قوله
تعالى فسواهن سبع سموات وذلك لعدم المرجع صريحا لكنه في حكم الصريح نظرا الى ذكر الاولاد
فلذلك قال لا ابعد **قال** كحذفها في قوله، ورب السموات العلى وبروجها، والارض وما فيها المقدر
كائن، وقول ابن مسعود رضي الله عنه والذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة
ومثله قول بعض العرب اقسم لمن بعث النبيين مبشرين ومنذرين وختمهم بالمرسل رحمة للعالمين هو
سيدهم اجمعين **قال** لان ذلك على عمله مخصوص باستطالة القسم **اقول** رضي الله عنه قلت والله
انا ذئب اطلم منه قال واما ان جاز المقسم به استطالة فالحذف حسن وساق المثل المتقدم قال ابو حيان
ولم يذكر اصحابنا الاستغناء عن اللام او عن ان الجملة الاسمية فينبغي ان يحمل على الندور بحيث لا يقاس عليه
النوع الرابع عشر قال وعكسه وهو غريب جدا وذلك بدل الغلط والنسيان وزعم بعض القدماء انه
لا يجوز في الشعر لانه مع عالباعن تروّ وفكر **اقول** استدل المثبتون بدل الغلط في كلام العرب بقول
ذي الرمة، لمياء في شفتيها حوة لعس، وفي اللثات وفي انيابها شنب، فان الحوة السواد واللعس
سواد مشوب بحمرة وفي اسود لا يجوز بذلك دليل على وقوع البدل المذكور في الشعر وهو خلاف ما زعمه ذلك
المتقدم فان قلت لا دليل في هذا البيت على ذلك فقد قال بعضهم انه محمول على التقديم والتأخير اي
في شفتيها حوة وفي لثاتها لعس قلت يلزم عليه تقديم ما في حيز الواو العاطفة عليها وهو باطل فان قلت
ذكر المص مثله وهو بدل الغلط والنسيان ثم اعاد الضمير في قوله انه بصيغة الافراد فما وجهه قلت اراد
ان المذكور من بدلي الغلط والنسيان لا يجوز في الشعر فان قلت ما الفرق بين البدلين قلت القصد وعدمه
فبدل الغلط هو ما يستدرك به ما وقع التلفظ به على سبيل سبق اللسان من غير قصد كما اذا اردت ان
تقول رأيت رجلا فسبق لسانك من غير قصد الى ذكر الحمار فقلت رأيت حمارا فتحتاج الى استدراك ما فرط

بالاتيان بالمقصود فيقول بعدها او رجلا وبدل النسيان هو ما يستدرك به ما وقع قصدا كاذا املت اكلت خبزا
قاصدا الذكر الخبز ثم ذكرت ان ذلك لم يكن واما كان الماكول لحما فانت به بعد الخبز وقال خطاب لم يقع بدل الغلط
في نثر ولا نظم وذكر انه تطلبه فلم يجده وانه طالب به من لقيه فلم يعرفه **النوع الخامس عشر قال** فاما قوله ، وسعن لبله
لا استطيع نباحا بها الكلب الا هريرا ، وقوله مضت سنة لعام ولدت فيه ، وعشر بعد ذاك وحجتان ، فنادر
وهذا الحكم خفي على اكثر النحويين **اقول** هذا كلام الامام جمال الدين ابن مالك قال في التسهيل وعود ضمير
من الجملة الى اسم الزمان المضاف اليها نادر وانشد في شرحه البيت الاول ولم ينشد الثاني مما انشده وعلل ذلك بان
المضاف الى الجملة انما هو في التقدير الى مصدر من معناها فكما لا يعود من المصدر المضاف اليه ضمير الى المضاف
لا يعود اليه ضمير من الجملة المذكورة فان سمع عد ذلك نادرا قال في شرح التسهيل وهذا مما خفي على اكثر النحويين
لان الجملة حينئذ صفة ولا يضاف موصوف الى صفته **قلت** وفيه هذا امتناع عود الضمير من الجملة المذكورة
الى المضاف اليه ولا حجة فيما استشهد به على ذلك لجواز ان يتعلق الظرف بمحذوف فيكون الضمير من جملة اخرى
وتكون الجملة المضاف اليها حالية من الضمير العائد على ما هو الواجب ويسعن بضم الحاء المعجمة مضارع سخن بالفتح والضم
والسخونة خلاف البرودة ولا الحسن بل حرف المضارعة فيها نون او باء وينباح الكلب بضم النون صياحه وهو يع
صوته دون نباحه من قلة صبر على البرد والبيت والعام مترادفان ولام السنة هاء او واو فالواو في الجمع
سنهات وسنوات وعن العام والاول قالوا عامله مجاوزة كما قالوا مشاهرة والحجة بكسر الحاء المهملة السنة ايضا
ونادر من قول المصنف فنادر صفة لمحذوف اي فشيء نادر والا فالواجب التثنية للمطابقة **قال** ولو كان توكيدا
لجانت الباء فيه زائدة مثلها في قوله ، هذا وجدكم الصغار بعينه ، **اقول** هذا صدر بيت عجزه لا ام لي ان كان
ذاك ولا اب ، وقبل هذا البيت قوله ، واذا تكون كريهة ادعى لها ، واذا يحاس الحيس يدعى جندب ، والجد
الحظ والبخت وفي الدعاء ولا ينفع ذا الجد منك الجد اي لا ينفع ذا الغنى عندك غناه وانما ينفعه العمل
بطاعتك ومنك معناه عندك كذا في الصحاح وتقدم الكلام عليه في فصل من الجار من حرف الميم والصغار بالفتح
الذل والضيم والكريهة الشدة في الحرب وفي الصحاح الحيس الخلط ومنه سمي الحيس وهو تمر يخلط بسمن واقط
قال الراجز ، التمر والسمن معا ثم الاقط ، الحيس الا انه لم يختلط ، تقول منه حاس الحيس يحيسه حيسا
اي اتخذه وفي القاموس الحيس الخلط وتمر يخلط بسمن واقط فيعجن شديدا ثم يندر منه نواه وربما جعل فيه
سويق وقد حاسه يحيسه وجندب بضم الجيم والدال المهملة اسم رجل قال سيبويه نونه زائدة وحكي فيه
دال الفتح **الجهة السابعة قال** احدها قول الزمخشري في مخرج الميت من الحي انه عطف على فالق الحب والنوى
ولم يجعله معطوفا على يخرج الحي من الميت لان عطف الاسم على الاسم اولى ولكن مجيء قوله تعالى يخرج الحي من الميت
ويخرج الميت من الحي يدل على خلاف ذلك **اقول** سبقه ابن المنير رحمه الله الى هذا الانتقاد فقال ان الانصاف
تكرر في القرآن يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي في سورة يونس والروم وغيرهما فيبعد قطعها عن
نظيرها والوجه ان يقال الاية ان تكون الصفات باسم الفاعل لقوله فالق الحب فالق الاصباح جاعل الليل وانما
عطفها الى صيغة المضارع للدلالة على تصوير ذلك وتمثيله واستحضاره لقوله تعالى فتصبح الارض مخضرة
ولقوله تعالى انا سخرنا الجبال معه يسبحن بالعشي والاشراق والطير محشورة واخراج الحي من الميت اعظم
في القدرة وكانت العناية به ولذلك جاء مقدما في القرآن وحسن عطف المضارع على الاسم لانه بمعناه انتهى **قلت**
في كلام الزمخشري ما يدفع به هذا الانتقاد وذلك انه قال ان يخرج الحي من الميت موقعه موقع الجملة المبينة
لقوله فالق الحب والنوى لان فلق الحب والنوى بالنبات والشجر الناميين من جنس اخراج الحي من الميت لان

الناي

۲۹۵

النامي في حكم الحيوان الا ترى الى قوله يحيي الارض بعد موتها هذا كلامه واذا كان قوله يخرج الحي في موضع البيان
لفالق الحب والنوى لم يتات عطف مخرج الميت من الحي عليه في هذا المحل لكونه لا يصلح بيانا كالاول فلذلك
جعله معطوفا على فالق الحب وفي تلك الايات وجدنا ما يعين العطف على يخرج وفي هذه الاية وجدنا ما يرجح
العطف على غير يخرج كل مقتضاه وظهر بذلك ان كلام المصنف غير متجه **قال** الثاني قول مكي وغيره في قوله
تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة لمثلا او مستانفة والصواب الثاني
لقوله تعالى في سورة المدثر ماذا اراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء **اقول** جوز الجامع الامرين في الاية
الاولى لاستقامتها واما الاية الثانية فوجد فيها ما يعين الاستئناف فجبر الله وليس تعينه هنا مقتضيا
لتعينه في محل اخر وجد فيه ما يجوز غيره **قال** الرابع قول بعضهم في ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور
ان الرابط الاشارة وان الصابر والغافر جعلا من عزم الامور مبالغة والصواب ان الاشارة للصبر والغفران
بدليل وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور ولم يقل انكم **اقول** قد يستشكل جعل الاشارة راجعة
للصبر والغفران بانه يلزم عدم الارتباط اذ يؤول الامر الى قولك ولمن صبر وغفر الصبر والغفران لمن
عزم الامور وجوابه ان الاشارة وقعت للصبر والغفران المضاف كل منهما الى ضمير من وكانه قيل ان
ان صبره وغفرانه فحصل الربط بهذا الاعتبار واما الاية الثانية فتعين فيها ان يكون الاشارة راجعة الى
الصبر والتقوى لا الى الصابر والمتقي لانهما مخاطبان والمخاطب لا يشار اليه من حيث هو مخاطب فلو اريد خطاب
جماعة الفريقين لقيل انكم **قال** ومن العلل فيهما قوله ، زعمتني شيخا ولست بشيخ ، وقوله ، تعلم شفاء
النفس قهر عدوها ، **اقول** ضمير فيهما يعود الى زعم وتعلم وما انشده اولا صدر بيت عجزه ، انما الشيخ
من يدب دبيبا ، وما انشده ثانيا صدر بيت اخر عجزه ، فبالغ بلطف في التحيل والمكر ، في القاموس الشيخ
من استبانت فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين الى اخر عمره او الى الثمانين ودب يدب دبا
ودبيبا مشى على هينته والتحيل الحذق وجودة النظر والقدرة على التصرف والقهر الغلبة والمكر الخديعة
قال وعكسهما ان ذلك هب بمعنى ظن فالعادة تعديه الى صريح المفعولين كقوله ، فقلت اجرني ابا مالك
والا فهبني امرأ هالكا ، **اقول** كون هب من افعال القلوب مذهب الكوفيين واختاره ابن مالك وانشد قبله
هذا البيت واجرني انصرني وامنع ظالمي من ان يظلمني **قال** ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم
الحريري ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن **اقول** لعله استند في ذلك الى قول صاحب الصحاح وهبني
فعلت كذا اي احسبني واعددني ولا يقال هب اني كذا انقل المصنف في حواشيه على التسهيل **قال** وقد سمع
قول القائل هب ان ابانا كان حمارا **اقول** يشير الى الفريضة المعروفة عند علماء الفرائض بالحمارية والمشتركة
وهي زوج وام واخوان لام واخوان لاب حكم فيها امير المؤمنين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وجعل الثلث
للاخوين للام ولم يجعل للاخوين للاب والام شيئا فقالوا يا امير المؤمنين هب ان ابانا كان حمارا فاشركنا
بقرابة امنا فاشركهم **قال** والسادس قولهم في سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ان لا
يؤمنون مستانف او خبر لان وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل وسواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم
لا يؤمنون **اقول** هذا من نمط ما تقدم قريبا فيتاتى وجه الرد حذو اية البقرة ما يصلح ان يكون لا يؤمنون
خبرا عنه ولم يوجد ذلك في الاية الاخرى وهي انه ليس فيترتب على كل ما يقتضيه ثم الباب موضوع لذكر الجهات
التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها والمصنف قد اعترف بان ما ذكره خلاف الاولى فلا يكون خطا فليس من خلل
مدخل على المعرب من هذه الجهة ثم انه عبر عما يخالف رايه في المثال الثاني والرابع بقوله والصواب وعبر عن ذلك

هنا مثله والاولى فتامل قال السابع قولهم في نحو وما ربك بظلام للعبيد وما الله بغافل ان المجرور في موضع نصب او رفع على الحجازية والتميمية والصواب الاول لان الخبر لم يجى في التنزيل مجردا من الباء الا وهو منصوب نحو ما هن امهاتهم ما هذا بشرا اقول اذا كان هذا هو الصواب للمعنى الذي ذكره فلا يصح قول الفارسي والزمخشري ان الحجازية متعينة في قوله تعالى وما الله بغافل عما ذلك ولم اسماء الظن بهما حيث جعلها ظانين ان زيادة الباء منوطة بنصب الخبر مع انه ليس في كلامهما تصريح بما ظنه عليهما وقد تقدم ذلك ثم ليس في التنزيل من مثل الحجازية المنصوب الخبر لعطا سوى الايتين اللتين تلاهما قوله تعالى ما هذا بشرا وقوله تعالى ما هن امهاتهم على معنى ادخال كلمة نحو في هذا الموضع وقد ظهر بعد كتابة هذه المقالة ما يندفع به الاعتراض على المصنف بالنسبة الى كلام الزمخشري وذكرنا ذلك في محله في ما كان من الجهة الخامسة فراجعه قال والصواب الحمل على الثاني بدليل ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم اقول هو معارض بقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية لئن انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب وحسابي في ذلك كلام في خاتمة الحذف حيث ترجح قوله احد الامرين كون الحذف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدا والباقي خبرا قال التاسع قول ابي البقاء في لمن اسس بنيانه على تقوى ان الظرف حال اي قاصدا تقوى او مفعول اسس وهذا الوجه الذي اخر هو المعتمد عندي لتعينه في لمسجد اسس على التقوى اقول لم يظهر لي الوجه الذي عين عنده الوجه الاخير وهو كونه ظرفا لغوا متعلقا باسس هذا مع احتماله لان يكون ظرفا مستقرا في محل نصب على الحال من الضمير المستكن في اسس كما كان حالا من بنيانه في تلك الاية والله اعلم بالصواب واختلف في المراد بالمسجد الذي اسس على التقوى فقيل مسجد قبا وقيل مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي صحيح مسلم والترمذي والنسائي انه تمارى رجلان في المسجد الذي اسس على التقوى هو مسجد قبا وقال اخر هو مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هو مسجدي هذا الجهة الثامنة قال كما في نفي الاثم عن المتاخر ممن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تاخر فلا اثم عليه مع ان حكمه معلوم لانه اخذ بالعزيمة الخ اقول وقيل ان اهل الجاهلية كانوا فريقين منهم من جعل المتعجل اثما ومنهم من جعل المتاخر اثما فورد القران بنفي الاثم عنهما جميعا فسوق الكلام ح ليس لاجل التخيير بل لاجل نفي الاثم المتوهم على التقديرين قال والصواب انهم مفعول فيهما لرسم الواو بغير الف بعدها ولان الحديث في الفعل لا في الفاعل اذ المعنى اذا اخذوا من الناس يستوفون الخ اقول اخذ الكلام في هذا المحل من عبارة الكشاف الا انه اسقط منها ان التعلق في ذكر الضمير موكدا برسم المصحف ركيك وقد اسلفناه في حرف الكلام وفي كلام المصنف في اوائل الباب السابع من الكتاب فتركه وان كان اللفظ على حوفين طلق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام ونا فاعل او مفعول والاحسن ان يعبر عنه بقولك الضمير لئلا يطلق بالمتصل مستقلا وعلى هذا فقوله هنا انهم مفعول اتى على غير الاحسن قال السادس قول كثير من النحويين في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك من الغاوين انه دليل على جواز استثنا الاكثر من الاقل اذ هو غير منحصر والصواب ان المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثنا منقطع بدليل سقوطه في ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى بربك وكيلا اقول فيه نظر اما اولا فلا معنى لقوله استثنا الاكثر من الاقل اذ هو غير منحصر والصواب اسقاط من الاقل كما وقع في بعض النسخ واما ثانيا فلان احتياج كون الاستثنا منقطعا مدفوع فيه بان ارتكاب لخلاف الاصل من غير ضرورة وما طلبه حاشا الله ليس به وذلك لامكان حمل الاستثنا على الاتصال وهو الاصل فيه وح يكون المراد بالعباد عموم المملوكين مخلصين وغيرهم ولا ينافي ذلك ورود آية سبحان بدون استثنا لانه اريد بالعباد فيها المخلصون فيترك

الكسا

الاستثنا واما ثالثا فلان هذا المثال لا يصلح لهذه الجهة اذ هي موضوعة لان يحمل الكلام على شي وفي ذلك الموضع ما يدفعه وظاهران الدافع عنده لدعوى الخلاف ورود آية سبحان مجردة عن الاستثنا وهو من امثلة الجهة المعقودة لان يحمل الكلام على شي ويشهد استعمال اخر بخلافه قال وبعد قول الزمخشري في الاية خلاف الظاهر اقول التقدير واقول بعد ما مضى تنبيه قول الزمخشري في الاية خلاف الظاهر وقد مر مثل هذا في حرف الا حيث قال وبعد عندي ان ابن السيرى لم يتامل كلام الفارسي ومر مثله في الباب الثاني حيث قال في اخر الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الاعراب وبعد ما حققته ان العطف على المعنى قال والالباس واقع العربية بدليل اسما الاجناس والمشتركات اقول لكنه خلاف الاصل والاصل مراعاة ما يدفع الالباس بدليل رفع الفاعل ونصب المفعول وابراز الضمير في مسئلة جريان الوصف على غير صاحبه ومنع الترخيم في نحو ما مسلمة على لغة التمام وترك اعلال نحو ابيض وترك بناء فعل التعجب واسم التفضيل من فعل المبني للمجهول قال وان الاستثنا منقطع بدليل سقوطه في اية النجم اقول اجاب الرضي بما مقتضى ان الاستثنا متصل ولا تناقض وذلك انه قال اسرى وان كان مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات فيه الا امراتك فانك تسري بها مع الالتفات فاستثن على هذا كما تقول امش ولا تتبختر اي امش مشيا لا تبختر فيه فانه قيل ولا يلتفت منكم احد في الاسراء وكذا او كذا امس ولا تتبختر في المشي فحذف الجار والمجرور للعلم به هذا كلامه وفي شرح الكشاف للطيبي وقال ابن الحاجب هذا بالوضع باطل يعني جعل القراة محمولة على البدل من قوله ولا يلتفت منكم احد وقراءة النصب محمولة على الاستثنا من الموجب في قوله فاسر باهلك فان القرائتين ثابتتان قطعا فيمتنع حملهما على وجه احدهما باطل قطعا والقصة واحدة فهو اما ان يكون اسرى بها او ما اسرى بها فان كان قد اسرى بها فليس مستثنى الا من قوله ولا يلتفت منكم احد وان كان ما اسرى بها فهو مستثنى من قوله فاسر باهلك فقد ثبت ان احدهما يلزم بطلانه قطعا فلا يصار اليه في احد القرائتين الثابتتين قطعا والاولى في هذا ان يكون الا امراتك في الرفع والنصب مثل قوله ما فعلوه الا قليل منهم رفعا ونصبا ولا بعد في ان يكون اقل القرا على الوجه الذي دون الوجه الاقوى وقد التزم بعض الناس انه يجوز ان يجمع القرا على قراءة غير الاقوى قال الطيبي والجواب عن هذا من وجهين احدهما ان الاسراء وان كان مطلقا الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات بعدم المشي والمسرى بهم فاستثن على هذا فاسر باهلك اسراء لا التفات معه من احد الا امراتك فلا تسر بها هذا الاسراء المقيد وثانيهما ان نهيهم عن ان يسري بها غير مانع من ان يكون سرت بنفسها فيجوز ان يكون سرت بنفسها وعلى هذا يصح الاستثنا من كل واحد من المذكورين وقد سالني عماد الاسلام الكرماني في طريق الحجاز واورد علي السؤال الذي اورده ابن الحاجب واجبته بالجوابين المذكورين ارتجالا مبالغ في الاستحسان ودعا لي بالرحمة والرضوان ورايت بعد ذلك في حواشي الطيبي ان بعض الفضلاء العرب اجاب بالجواب الثاني ولا عجب فان الخاطر قد يوافق الخاطر الى هنا كلامه قلت وقد اجاب الرضي بالجواب الثاني كما علمت وهو مسطور في شرحه للكافية بعبارة الالفاظ التي ساقها الطيبي فيبعد ان يكون اطلع عليه الطيبي لاسيما وقد ينقل الاعمادي في شرحه للكشاف على كلام الرضي وينقل كثيرا من عباراته بحروفها ومن طالع كلامهما تحقق ذلك قال ولكنه قال وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على التميمية وهذا يدل على انه جعل الاستثنا من جملة النهي اقول الامر كما ذكر والا فلو جعله من جملة الامر لتحتم النصب عند الحجازيين والتميميين جميعا على تقدير الانقطاع والله اعلم الجهة التاسعة قال احدها زيد احصى ذهنا وعمرو احصى مالا اقول قد يتوهم ان ذهنا هنا مضبوط بالباء الموحدة بعد سين ذكر المال وليس كذلك بل هو بالنون واحد الاذهان قال واحمل قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون على

بالوضع

بها او ما

اشترى

هذا

وماجرى مجرى الماضي

الظرف

فقال رحمه الله

الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول فان نكر اقول مراده بالاول جعل ترك بمعنى صير وعلى هذا ينصب الفعل
الواحد مفاعيل متعددة اكثر من ثلاثة وليس احدها تابعا لما قبله كما تقول ظننت زيدا فتيها عالما شاعرا كاتبا
طريفا وفي عبارته بحث وذلك ان الاخبار عن مجموع الظرف ولا يبصرون بقوله مفعول ثان لا ينافي اما اولا فلانه
مناف لغرضه من جعل كل منهما مفعولا واما ثانيا فلان وصفه بالتكرر غير مستقيم اذ المجموع لم يتكرر والصواب ان يقال
الظرف مفعول ثان ولا يبصرون مفعول آخر مكرر اي ذكر ثانيا بعد ان ذكر مشاركه في الثانوية اولا فتكرر من جهة
كونه مفعولا ثانيا لا من جهة خصوصية اللفظ فان لا يبصرون لم يذكر الا مرة واحدة الحجة العاشرة قال
كقول مكي في ولا تبطلوا صدقاتكم الاية اي ابطالا كالذي ويلزمه ان يقدر ابطالا كابطال المنافق الذي ينفق والوجه
ان يكون كالذي حالا اقول ذكر الزمخشري الوجهين وصدر كلامه بالاول فقال كابطال المنافق الذي ينفق ماله
رئاء الناس ولا يريد بانفاقه رضى الله ولا ثواب الاخرة ثم قال ويجوز ان يكون الكاف في محل النصب على الحال اي لا
تبطلوا صدقاتكم مماثلين الذي ينفق قال وقول بعض العصريين في قول ابن الحاجب الكلم لفظ الكلمة لفظ
اقول وجد في بعض حواشي هذا الكتاب المعلقة على المغني اي العباس احمد المصري ان المراد بهذا الرجل العصري
ابن الافغاني الحكيم المشهور قال وبجاب بان ذلك جائز كقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد اقول سبق
الكلام في هذا في الباب الاول في فصل الام حرف الالف وقدمنا هناك انه يمكن في هذه الاية ان تكون جملة ليس له ولد
حالا من الضمير المستكن في هلك لا صفة لامرؤ وذكرنا هناك ايضا انه ان نازع في هذا محتجا بان المسند اليه حقيقة
هو الاسم الظاهر المعمول للمحذوف فهو الذي ينبغي ان يكون التقييد له اما الضمير في جملة مفسرة لا موضع لها
فهي كالمؤكدة واذا دار الامر بين هذين فاعتماد الاسناد اولى بالتقييد فلو قلت ضربت زيدا اضربت زيدا
الجاهل انبغي ان يكون الجاهل صفة للاول لا للثاني قال واما قوله تعالى قل اللهم فاطر السموات فعلى تقدير يا ولم يجعله
صفة على المحل لان عنده ان اسم الله سبحانه وتعالى لما اتصل به الميم المعوض عن حرف النداء اشبه الاصوات
فلم يجز نعته اقول ولذا قال في قل اللهم مالك الملك انه نداء ثان لان اللهم لا يوصف لانه بالاختصاص والتعويض
خرج عن كونه متصرفا وصار مثل حيهل اذ الميم بمنزلة صوت مضموم الى اسم مع بقائهما على معنيهما بخلاف
مثل سيبويه وخالويه حيث صار الصوت جزءا من الكلمة هكذا قرره بعضهم وهو خير من تعليل المصنف وجوز
قوم الوصف في ذلك ولم يلتفتوا الى هذه العلة قال ولعامل في قوله اعتاد قلبي من سلمى عوائده وهاج
احزانك المكنونة الطلل ربع قواء اذاع المعصرات به وكل حيران سار ماؤه خضل ان التقدير هو ربع ولم
يحمله على البدل من الطلل لان الربع اكثر منه فكيف يبدل الاكثر من الاقل اقول الذي ذكره سيبويه انه
يرفع على اضمار مبتدا ولا يجوز اظهاره وينصب على اضمار فعل لا يظهر ايضا تقديره اذكر ولم يجز اظهاره
الرافع ولا الناصب مع ذكر الديار او الدار ونحوه لكن اكثر ما جاء في اشعارهم مع تقدم ذكر المنازل يجري
عندهم كالمثل هكذا وانشد عليه قول ذي الرمة ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب
وقول الشاعر اعتاد قلبك من سلمى عوائده البيتين قال سيبويه فاذا رفعت فالذي في نفسك ما اظهرت واذا
نصبت فالذي في نفسك غير ما اظهرت يريد انك اذا رفعت قدرت مبتدأ وهو في المعنى الخبر واذا نصبت فانما
تقدر الفعل وهو غير المنصوب في المعنى ولم يعرض الى امتناع البدلية للعلة التي ابداها المصنف والامر فيها سهل
لانه كما يمتنع بدل الاكثر من الاقل بدل كل لعدم صدق احدهما على الاخر يمتنع الاخبار بالاكثر عن الاقل لعدم
الصدق ايضا وقد صح بان الاخبار يصح ولا يدله من مصحح فاي شيء فرض مصححا للاخبار كان بعينه مصحح
البدلية كما اذا قدر مضاف محذوف والمقدر هو طلل ربع وهذا التقدير يصحح البدلية ايضا والطلل ما شخص

الثالث لا تبطلوا

المعوضه

من

من آثار والدار والربع الدار بعينها حيث كانت والقواء بالفتح الذي لا انيس به والمعصرات السحاب اذا اعصرت اي
شارفت ان يعصرها الرياح فتمطر والحيران صفة للسحاب ايضا لكن لم اعثر له بهذه الصيغة والمارات الصحاح
ما نصه والمتحير سحاب ثقيل متردد ليس له ريح تسوقه والخضل بفتح الخاء المعجمة وكسر الضاد المعجمة ايضا
الندي الرطب فان جعل صفة للربع فواضح وان جعل خبرا عن الماء فالاسناد مجاز ومفعول اذاع محذوف اي الخصب
واذاع افشى خاتمة قال واذ قد انجر بنا القول الى ذكر الحذف فلنوجه القول الى كاف ادخل الفاء
لاجراء هذا الظرف مجرى كلمة الشرط نحو قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله تعالى واذ اعتزلتموهم وما
يعبدون الا الله فأووا الى الكهف وقوله تعالى واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلوة لكن يضعف كل
وجه كلمة قد لامتناع دخولها في الشرط قال ومنه واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اقول في الكشاف
ما نصه خيرا انزل خيرا ثم قال وقوله للذين احسنوا وما بعده بدل من خيرا حكاية لقول الذين قالوا هذا القول فقدم
عليه تسميته خيرا ثم حكاه انتهى قلت وهو صريح في ان خيرا معمول بانزل وقوله للذين احسنوا وما بعده بدل من
خير يقتضي ان يكون عامله انزل مقدرا على ما بان في عامل البدل وهو مشكل من حيث ان مذهب البصريين ان الجمل
لا تحكى الا بما فيه حروف القول فالبدل غير متأت وقوله فقدم عليه تسميته خيرا ثم حكاه يقتضي ان يكون كلمة خير
ليست من قول المتقين وانما اتي بها مقدمة على مقولهم المحكي ايذانا من اول الامر بانه خير ووقعت الحكاية فيلزم
ان يكون العامل في كلمة خير فعل القول كما تقول قال زيد خيرا ان الله غفور رحيم وامانة بهما فعل القول وان كانت لفظا
مفردا لكنه بمعنى الجملة وهذا كله مخالف لما قدم من ان خيرا وان العامل على هذا التقدير انزل وكلمة خير
من مقول المتقين من جملة اجزاء المحكي لا من كلام من حكى عنهم قال وللنحو شرطان ان لا يكون في حذفه ضرر معنوي
اقول يعني فان كان في حذفه ضرر معنوي اشترط لحذفه وجدان الدليل فهذا في معنى الاستثناء مما تقدم قال
ولاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف في رأيت رجلا ابيض اقول يعني انك لو حذفت الموصوف هنا
فقلت رأيت ابيض حصل ضرر معنوي لوجود اللبس اذ لا يدري هل الموصوف رجل او غيره قال رايت كذا قال
ولاشتراط الدليل الخ مع انه لم يشترط لحذف مثل هذا دليلا وانما اشترط انتفاء الضرر المعنوي فلو قدر سلف
ان قوله ويشترط ان لا يكون في حذفه ضرر معنوي في حكم الاستثناء من الاول فكانه قال فلا يشترط لحذفه وجدان الدليل
الا عند حصول ضرر معنوي فيشترط وجود الدليل حينئذ قال بخلاف رأيت رجلا كاتبا اقول فيه نظر
لان الموصوف هو رجل بخصوصه ولو حذف لم تدل الصفة وهي كاتبا على خصوصية الرجل وانما تدل
على اعم منه وهو انسان قال واما نحو لولا احد اغير من الله وقولك مبتدأ بالارجل يعني كذا فاثبات الخبر فيه
اجماع الخ اقول هذا الكلام مناف لما ياتي له وذلك ان قوله اثبات الخبر في مثل هذا اجماع يقتضي ان هذا
تركيب عربي وان اثبات الخبر على هذه الصورة امر واجب وقوله فيما ياتي وذلك لا يجب عن الجمهور اي يقتضي
ان الجمهور قائلون بان هذا التركيب غير عربي من حيث اثبات الخبر الخاص في باب لولا وعند تميم في باب لا وانه اذا
اريد التعبير عن هذا المعنى اخذ مصدر ذلك الخبر الخاص وجعل الخبر كونا عاما محذوفا على سبيل الوجوب
فقال مثل زيد قائم ورجل ذاهب لولا قيام زيد ولا ذهاب رجل قال واما لولا قومك حديثو عهد
فلعله مما روي بالمعنى اقول يعني ولا يكون فيه دليل لانه يحتمل ان لا يكون لفظه عليه الصلاة والسلام وهذا
مما يؤدي الى عدم الاستدلال بالاحاديث النبوية على الاحكام النحوية على القول بجواز نقل الحديث بالمعنى
لتطرق الاحتمال المذكور الى كل لفظ يستدل به منها وقد اتخذ الشيخ ابو حيان هذا المعنى وزرا في الرد على الامام
جمال الدين ابن مالك حيث يستدل على بعض احكام النحو بالالفاظ الحديثية وقد ثبت علم ملته وصنعته وسعته

خاتمة الباب الخامس

الملاقى
فاذ لم تفعلوا
التلاوه
وسل الذين اتقوا ماذا
انزل ربكم قالوا خيرا

في م

نحوه

لكن ا

فجعل مبتدا او اسم لا واضيف
الى ما كان مستندا في الاصل

بعث في ذلك سؤالا نصه ما جوابكم رضي الله عنكم في الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات القواعد النحوية
هل هو صحيح أو لا وقد منع ذلك بعضهم مستندا إلى أن الحديث يجوز نقله بالمعنى فلا نجزم بأن هذا لفظه صلى الله عليه
وسلم حتى يصح الاستدلال به وقد أشار الشيخ أثير الدين أبو حيان إلى هذا المعنى في بعض كتبه وخالف في ذلك بعضهم
محتجا بأن تطرق الاحتمال الذي يوجب سقوط الاستدلال بالحديث ثابت في أشعار العرب وكلامهم فيجب أن لا
يستدل بها أيضا وهو خلاف الإجماع وزعم هذا القائل أن الاستدلال بالحديث إنما يسقط إذا أثبت المنكر
المنكر أن الحديث المستدل به ليس لفظه عليه الصلاة والسلام وأن لفظه كان كذا وأن الناقل غيره إلى كذا
فأي القولين أصح بينوا الحق على ذلك مثابين مأجورين فكتب مولانا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني رحمه الله
ومن خطه نقلت ما مثاله اللهم أرشد للصواب إثبات القواعد النحوية يحتاج إلى استقراء تام من كلام العرب
ومجرد وجود لفظ في حديث لا يثبت بها قاعدة نحوية وكذلك مجرد وجود لفظة في كلام العرب والذي وقع للشيخ
ابن مالك من ذلك في يتعاقبون فيكم وفي من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا يغفر له ما تقدم من ذنبه وغير ذلك
فالشيخ ابن مالك رحمه الله يجد الشواهد من كلام العرب لذلك الذي في الحديث فيأتي به للاعتضاد لا للإثبات قاعدة
نحوية بمجرد ذلك وشيخنا أبو حيان رحمه الله سومح في ذلك من جهة ما دخله من تغيير الرواة وأما ما نقل عن العرب
من منظوم ومنثور مع الاستقراء فذلك هو الذي تثبت به قواعد أبواب النحو والذي ذهب إليه الشيخ ابن مالك من
الاعتضاد راجح حسن والحالة هذه والله سبحانه أعلم بالصواب وكتب شيخنا قاضي القضاة ولي الدين ابن خلدون
المالكي ومن خطه نقلت أيضا ما مثاله الحمد لله هذه الشبهة لم يزل يعترض بها هذا الأصل الذي عليه كافة العلماء
في كل عصر من الاستدلال على القواعد النحوية بمتون الأحاديث وصيغها والمروي من كلام العرب وأشعارهم
مع تجويز نقل ذلك بالمعنى على رأي من جوزه فيتطرق إلى تلك الصيغ احتمال التبديل والتغيير ويسقط الاستدلال
بها وما ذكره المانع من أن سقوط الاستدلال إنما هو بثبت التغيير إحالة لفرض المسألة وعدول عن صورة
الخلاف إلى صورة الوفاق لأن فرض الكلام إنما هو حيث يقوم احتمال التغيير ولم يتبين ثبوته من انتفائه هل
يسقط الاستدلال وأما حيث تعين التغيير بدليله فلا يكاد يخالف في سقوط الاستدلال حينئذ ولنا في الجواب عن
هذه الشبهة مسالك الأول ادعاء القطع بأن صيغ هذه الأحاديث وكلمات العرب التي يستدل بها لم تبدل
ولم ينقل شيء منها بالمعنى بدليل إطباقهم في كل عصر على الاستدلال بها كذلك ولولا أنهم قاطعون بأن صيغها لم
تبدل لما كان ذلك لأن العادة تحيل أن يتواطؤوا على صحة الاستدلال بما ليس بصحيح فيكون إطباقهم على الاستدلال
بها دليلا قطعيا على إحالة التبديل فيها وأنهم حصل لهم علم يقين بأنها منقولة بصيغها لأن صحة الاستدلال بها
لازم خاص لعدم التبديل فيها فيعاكس الدليل من الجانبين أعني بالملزوم على اللازم وباللازم على الملزوم
ويشهد هذا إلى استدلالهم على اشتراط الصيغ مقدمات البرهان بأن النتيجة قطعية وقولهم في المتواتر هو ما
حصل العلم عنده فيجعلون حصول العلم دليلا على حصول صيغة التواتر وكذا إجماعهم على الاستدلال بها دليل
على أنها لم تغير صيغها ويكشف عن هذا وينبه على سر ما وقع لبعض المحققين في الرد على ما ذهب إليه الإمام
فخر الدين ابن الخطيب من أن الدلائل اللفظية لا تفيد اليقين لتوقفه على نقل اللغة أو ضعها وإعرابها وعلى
نفي احتمال غير المراد للاشتراك أو النقل أو المجاز أو التخصيص أو التقديم والتأخير وعلى نفي احتمال النسخ والمعارض
العقلي ولا قطع بذلك فلا شيء من الدلائل اللفظية بقطعي فقال بعض المحققين في جواب ذلك أن القطع بالمدلولات موجود في
كثير من الألفاظ مع قيام هذه الاحتمالات ألا ترى قول القائل المشافه أسقني الماء أو ناولني الكتاب فإن المخاطب
يفهم مراده على القطع ويبادر إلى سقيه الماء أو مناولته الكتاب مع أن هذه الاحتمالات قائمة وما ذاك إلا

حيث

احدهم

الاستدلال

لوجوه

لوجود قرائن تعين المراد حالية اقترنت بالخطاب وعينت المراد منه على القطع وألغيت الاحتمالات واستقلال
وكذا نجد في الأدلة الشرعية ما يستفيد مدلوله على القطع مع توهم هذه الاحتمالات وذلك لأن حامل اللفظ
الآخذ عن الأول جاز أن ينقل معه تلك القرائن الحالية التي تفهم منها المخاطب الأول مراده على القطع فيتوصل اليقين
بالمراد مع قيام هذه الاحتمالات ولأنها وإن كانت متوهمة من حيث مجرد اللفظ فالقرائن الحالية المذكورة
تدفعها وتنفيها قال وهذا أبدع شبهة الإمام فكذلك نحن أن نقول بمثل ذلك وأن هذه الأحاديث النبوية
والكلمات اللغوية قامت عند المستدلين بها قرائن حالية دالة بالقطع على عدم تغيير ألفاظها وصيغها ونقل
بينهم تلك القرائن الخلف الآخذ عن الأول فيثبتوا صحة الاستدلال بها على ذلك اليقين المتناقل بينهم المسلك
الثاني التنزل عن ادعاء القطع إلى دعوى غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية كلها وكذا ما يتوقف
عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب فليس القطع بمطلوب في شيء من ذلك وهذا الذي عليه كافة
العلماء في أن أكثر مدارك الأحكام ظنية وإذا غلب على الظن أن صيغ هذه الأحاديث والكلمات المنقولة
لم تبدل كان ذلك كافيا في صحة الاستدلال بها وإنما قلنا يغلب على الظن أنها لا تبدل لأن الأصل عدم التبديل
والأصل هو الذي يرجح ويغلب على الظن وقوعه سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل هذه الصيغ
شائع بين المحدثين والناقلين وهو الأولى عندهم ومن يقول منهم بالجواز فإنما هو بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي
وقوع نقيضه فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون فيه مع قولهم بجواز النقل بالمعنى فيغلب على الظن
من هذا كله أنها لم تبدل ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحا فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال بها المسلك
الثالث أن هذه الأحاديث والكلمات المروية إنما الخلاف في جواز النقل بالمعنى منها فيما لم يدون ولا كتب وأما ما
دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم في ذلك قال ابن الصلاح بعد أن ذكر خلافهم في
نقل الحديث بالمعنى أن هذا الخلاف لا نراه جاريا ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لأحد
أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظا آخر بمعناه فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص
لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والجمود عليها من الحرج والتعب وذلك مفقود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق
والكتب انتهى كلام ابن الصلاح وقد دونت الأحاديث والأخبار وكثير المرويات وقع في الصدر الأول قبل
فساد اللغة العربية وحين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذ
تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج به فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ثم دون ذلك المبدل
ومنع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح فبقي حجة في بابه صحيحة ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق
في شيء من استدلالهم المتأخر والله أعلم هذا كلامه برمته وقد سمعته من لفظه بالقاهرة في السنة المذكورة وأجازني
روايته عنه ولا يخفى ما في مسلكه الأول من التكلف والضعف قال وفي إنها لإبل أم شاء لأن أم
المنقطعة لا تعطف إلا الجمل أقول لو قال لا تقع بعدها إلا الجمل كان أحسن فإن كثيرا من النحاة لا يرى أم المنقطعة
عاطفة كبل الداخلة على الجمل قال ورده الفارسي بأن المشبه للفعل هو لكن المشددة لا المخففة أقول
يمكن أن يجاب عنه بأن شبه لكن المشددة بالفعل من جهة اللفظ والمعنى أما الأول فلبنائها على الفتح كالماضي
وأما الثاني فلأنها بمعنى استدركت وهذا الشبه المعنوي موجود في لكن المخففة فلعل سيبويه اعتبره ولم
يبال بفقد الشبه اللفظي قال شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف أقول يعني في المعنى سواء
كان طبقه في اللفظ نحو زيدا اضربه أو لا نحو عمرا مررت به وبعضهم لا يشترط التطابق المعنوي بل يكتفي
عنده بأن يكون لفظ المحذوف لفظ المذكور وإن اختلف المعنيان قال بأن تقدر واحدها بمعنى الشعر

قلت

والاخر يعني الايلام المعروف اقول ان اراد ان كون الضرب بمعنى الايلام هو مدلوله الموضوع له لغة فلا نسلم قال
صاحب الكشف الضرب اسم لفعل بصورة معقولة اى معلومة وهو استعمال الة التاديب فى محل صالح
للتاديب ومعنى مقصود وهو الايلام فان المقصود من هذا الفعل ليس الا الايلام ولهذا لو حلف لا يضرب فلانا
فضربه بعد موته لا يحنث لفوات معنى الايلام الذى هو المقصود ثم استعمال الة التاديب هو المعنى اللغوى
الذى دل عليه اللفظ بالوضع ومعنى الايلام هو المقصود لغيره فذلك المعنى لازم للفظ لانه لم يوضع للايلام
قال ومن هنا اجمعوا على جواز زيد قائم وعمرو وان زيدا قائم وعمرو وعلى منع ليت زيدا قائم وعمرو وكذلك
لعل وكان اقول حكاية الاجماع على منع ذلك فى ليت ولعل وكان امر غريب لا يحتمل مثله من المصنف فان المسئلة
مشهورة فى التسهيل وغيره وقد اعتنى هو بالتسهيل وكتبه بخطه نفسه والتزم كتابة الحواشى عليه وفيه
ما نصه يجوز رفع المعطوف على اسم ان ولكن بعد الخبر باجماع ثم قال بعد ذلك وانّ فى ذلك كأنّ على الاصح وكذلك
البواقى عند الفراء انتهى فحكى عن الفراء انه يجوز عنده رفع المعطوف بعد ليت ولعل وكان كما يجوز فى الاحرف
الثلاثة الاخر واستدل بقوله، يا ليتنى وانت يا لميس، فى بلدة ليس بها انيس، وخرجه الجماعة على ان انت مبتدأ
حذف خبره اى وانت معى والجملة حال او على ان التقدير انا وانت وانا مبتدأ وانت معطوف عليه والخبر بلد
وهذه الجملة التى حذف مبتداها المعطوف عليه خبر ليت واعلم ان حكاية ابن مالك الاجماع على جواز رفع المعطوف
على اسم ان ولكن نظرا فان المجمع عليه انما هو جواز هذا التركيب نحو ان زيدا قائم وعمرو وجاء زيد شاعرا لكن اخاه
شاعر وابوه واما توجيه ذلك فمختلف فيه فقيل المرفوع معطوف على محل الاسم وقيل على محل الحرف والاسم وقيل
ليس بمعطوف على شئ من ذلك وانما هو مبتدأ وخبره محذوف والجملة معطوفة على الجملة وصرح بعضهم بان هذا
القول هو الصحيح وقد قررنا ذلك فى شرح التسهيل بما فيه كفاية قال الصواب عندى ان الصلاة لغة بمعنى
واحد هو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الادميين دعا بعضهم
لبعض اقول هذا الراى هو الذى اختاره السهيلى نقل المص ذلك فى كتابه المسمى بنتائج الفكر فقال الصلاة
كلها وان توهم اختلاف معانيها راجعة الى اصل واحد فلا تظنها لفظة اشتراك ولا استعارة انما معناها
العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المص العطف بالنسبة الى الله تعالى على الرحمة لانه ليس على وجه الحقيقة
اذ الرحمة حقيقة فى رقة القلب قال ثم المثبتون يقولون حتى عارضه غيره مما خالف الاصل كالمجاز قدم عليه اقول
يعنى واذا حملت الصلاة على معنى كلى وهو العطف كان ذلك من قبيل التواطى او التشكيك وهو اولى من الاشتراك
والمجاز وجوابه ان ذلك انما يكون اولى اذا دار اللفظ بين الثلاثة من غير دليل مقتض لاحدها بخصوصه اما اذا
دل الدليل على الاشتراك او المجاز بخصوصه فانه يتعين وقد دل الدليل على ان الصلاة مشتركة بين المغفرة
والاستغفار لتبادر الذهن اليه عند الاطلاق كذا قرره بعض المتاخرين قال الثانية انا لا نعرف فى العربية
فعلا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا اقول بل ذلك معروف يقال
ارض الرجل وارض الجذع والاسناد حقيقى فى الموضعين والفعل واحد واختلف معناه باختلاف المسند اليه
لان معناه عند اسناده الى الرجل بمعنى ارعد او زكم ومعناه عند اسناده الى الجذع صحة اكلته الارضة
وهى دويبة تاكل الخشب ومنه كثاء مثلثة وهمزة ان اسند الى اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء
وصفا ما تحته وان اسند الى النبت كان معناه طلع او غلظ وطال والتف وان اسند الى القدر
كان معناه ازبد ومنه قمء ان اسند الى الرجل مثلا كان معناه ذل وصغر وان اسند الى شئ من الماشية
كان معناه ومن سبع الافعال وجد من هذا القبيل شيا كثيرا قال وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الاخر

هنا و

واحدا

اقول فى هذه المسئلة وهى انه هل يجب صحة اقامة كل واحد من المترادفين مكان الاخر بلا مذاهب احدها انه غير
واجب قال الامام وهو الحق والثانى انه غير واجب بمعنى انه يصح مطلقا وهو اختيار ابن الحاجب وعليه اعتمد
المص والثالث التفصيل وهو اختيار البيضاوى والصفى الهندى وان كانا من لغة واحدة صح والا فلا
والمسئلة مقررة بادلتها فى اصول الفقه قال وقال الكسائى وهشام والسهيلى فى نحو ضربنى وضربت
زيدا ان الفاعل محذوف لا مضمر اقول شبهتهم فى ذلك قول الشاعر وهل يرجع التسليم او يكشف العمى
ثلاث الاثافى والرسوم البلاقع، وذلك انه على تقدير اعمال الثانى يجب ان يقول يرجعن وعلى تقدير اعمال
الاول يجب ان يقول يكشفن ولم يقل ذلك فلزم حذف الفاعل اما من الاول او الثانى قال وهذا لازم للزمخشرى
فانه قال على تقدير بيس مثل وقد نقض سيبويه على ان تمييز فاعل نعم وبئس لا يحذف اقول محمد نص سيبويه
على ذلك لا ينتهض ردا على الزمخشرى فله ان يقول الحذف سائغ فى التمييز فقد اجمعوا على جواز حذفه فى باب
العدد قال تعالى ان يكن منكم عشرون صابرون وقال تعالى عليها تسعة عشر وقد سمع فى نعم فى الحديث
من توضا يوم الجمعة اى فبالرخصة اخذ ونعمت الرخصة وادعا شذوذه ممنوع وسيأتى الكلام فيه قال
وقوله يا ايها المائح دلوى دونكا، اقول المائح اسم فاعل من ماح يميح وفى الصحاح المائح الذى ينزل البئر
فيملأ الدلو وذلك اذا قل ماؤها والجمع ماحة وفى الحديث فنزلنا ستة ماحة وقد ماح يميح وقال، يا ايها المائح
دلوى دونكا، انى رايت الناس يحمدونكا، قال فقالوا انما اراد تفسير المعنى لا الاعراب وانما التقدير
خذ دلوى والزم زيدا والزم الحج وتخريج دلوى ان يكون مبتدأ ودونك خبره اقول لعله نسب هذا الكلام
لهم تصحيفا فالوا الالمتبرى حتى ان ظاهر كلام سيبويه انه تعبير صناعى وقد صرح ابن مالك بجواز اعمال
اسم الفعل مضمرا وخبره الى المصنوع وفى شرح الكافية للرضى ما اسماء الافعال ولا تتقدم عند البصريين
منصوباتها عليها نظرا الى الاصل لان الغالب فيها انها مصادر ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها واما
صوت جامد فى نفسه منتقل الى المصدر ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف وجار ومجرور وهما ضعيفان
قبل النقل لكون عملها لتضمنها معنى الفعل وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله، يا ايها المائح دلوى دونكا،
انى رايت الناس يحمدونكا، وقيل عند البصريين ها هنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوى اى
دلوى قد امل نحذها الى ها هنا كلامه قال الخامس ان لا يكون عاملا ضعيفا فلا يحذف الجار والجازم
والناصب للفعل الا فى مواضع قويت فيها الدلالة وكثر استعمال تلك العوامل ولا يجوز القياس عليها
اقول يعنى ولا يجوز ان يقاس على تلك العوامل التى كثر استعمالها وقويت الدلالة عليها غيرها مثلا
سمع الجر بمعنى حذف فى نحو الله لافعلن بعدكم الاسم فى نحو بكم درهم اشتريت فليس لنا ان نقيس على ذلك غيرها
فى هذا الباب ولا غيره وسمع حذف لام الطلب مطردا عند بعضهم فى نحو قل له يفعل فليس لنا ان نقيس
غيره عليه عند هذا القائل وسمع حذف ان الناصبة فى مواضع مخصوصة فليس لنا ان نقيس
عليها غيرها من النواصب قال والسادس ان لا يكون عوضا عن شئ فلا يحذف ما فى اما انت منطلقا
انطلقت ولا كلمة لا فى قولهم افعل هذا اما لا اقول فرع الباب الاول فصل حاصل حرف الميم على ان ما غير
الكافة نوعان عوض وغير عوض فالعوض فى موضعين احدهما نحو قولهم افعل هذا اما لا اما انت منطلقا
انطلقت والاصل انطلقت لان كنت منطلقا فقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار
وجئ بما للتعويض وادغمت النون للتقارب صح صح والثانى نحو قولهم افعل هذا اما لا واصله ان كنت لا
تفعل غيره هذا انتهى منه فان العوض فى المثال الثانى كلمة ما وهو مخالف لقوله هنا ان لا فيه عوض قال

لعلها ونعت

فاما قوله تعالى واقام الصلوة مما يجب الوقوف عنده اقول نعم فلا يجوز ان يتعدى ويجعل امرا يقاس عليه قال الزمخشري في تفسير سورة النور التاء في اقامة عوض من العين الساقطة للاعتلال والاصل اقوام فلما اضيفت اقيمت الاضافة مقام حرف التعويض فاسقطت ونحوه ، واخلفوك عد الامر الذي وعدوا ، وقال بعض الفضلاء من شارحي شواهد ابن الحاجب الحكم بالتزامهم التعويض في احازة غير مسلم لانه يجوز ترك التعويض في مصدر افعل تقول اربته ارآة قال الله تعالى واقام الصلاة فان قلت يحمل المذكور على الشاذ فلا يجوز القياس عليه قلت الحمل على الشايع اولى كيلا يلزم ورود القران على اللغة النادرة وانصاص النحاة على جواز تركه فلا يخالف النص وعلى هذا ذهب الفراء الى ان جواز ترك التعويض مشروط بالاضافة لكون المضاف اليه سادا مسد التاء وعند سيبويه الجواز مطلقا ثابت وقولهم اربتهم ارآة كما ذكرنا يقوى الاصح انتهى قلت فعلى تقدير صحة هذا النص ان التاء لا يحذف من اقامة وان اقام الصلوة مما يجب الوقوف عنده بمعنى انه لا يقاس عليه منعقبا على ان الحكم بان التاء لازم عند اقامة ه واستقامة للتعويض ولا يحذف ليس من وظيفة المعربين وانما هو من وظيفة اهل الصرف فالنقد حاصل بحذيه قال ولاجتماعهما مع الالتباس منع الجميع تقديم الخبر في نحو زيد قام اقول انما يريد بالجميع اهل البصرة والا فالكوفيون فانهم يجوزون تقديم الخبر في ذلك وتصوير ما حكاه عن جميع البصريين انك لو اجزت تقديم الخبر في المثال المذكور فقلت قام زيد على ان يكون زيد مبتدأ وقام خبره لزم اجتماع الامرين المذكورين وهما تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه واعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال القوي العامل اما الاول فلانه تقدم قام على زيد مسلطا على العمل فيه مع قطعه عنه لانك اعملته في ضمير زيد لا في زيد واما الثاني فلاعمال الابتداء في زيد اذ هو مبتدأ بالفرض مع التمكن من اعمال الفعل فيه لتقدمه وعمل الابتداء ضعيف وعمل الفعل قوي واما حصول الالتباس فظاهر اذ لا يدري على هذا التقدير هل الجملة اسمية او فعلية قال فالاول لقوله ، وخالد تحمد ساداتنا ، اقول هذا صدر بيت عجزه ، بالحق لا تحمد بالباطل ، والمراد بهذا القسم الاول مخالفة الشرطين المقدمين وهما ان لا يؤدي الحذف الى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه وان لا يؤدي الى اعمال الضعيف مع التمكن من اعمال القوي ومخالفة الشرطين في البيت واضحة فان الاصل وخالد تحمده ساداتنا فحذف هذا الضمير يؤدي الى تسليط تحمد على العمل في خالد النصب على المفعولية وقد قطع عنه ذلك ورفع خالد بالابتداء فاجتمع الامران ه قال وقوله كله لم اصنع ه

اقول يشير الى قول ابي النجم في ابياته المشهورة ، قد اصبحت ام الخيار تدعي ، علي ذنبا كله لم اصنع ، من ان رأت رأسي كرأس الاصلع ، ميز عنه قنزعا عن قنزع ، مر الليالي ابطئي او اسرعي ، افناه قيل الله للشمس اطلعي ، حتى اذا واراك افق فارجعي ، وقد مر الكلام على ذلك في الباب الاول في فصل كل من حرف الكاف ورأيت كلاما للجني عند كتابتي لهذا المحل رأيت اثباته قال في قول ابي النجم هذا معناه ان هذه المراة اصبحت تدعي علي ذنبا وهو الشيب والصلع والعجز وغير ذلك من موجبات الشيخوخة ولم يقل بل قال ذنبا لان المراد كبر السن المشتمل على كل عيب ولم اصنع شيئا من ذلك الذنب فلم ينصب كله لانه لو نصبه مع تقدمه لافاد تخصيص النفي بالكل وبعود دليلا على انه فعل بعض ذلك الذنب ومراده تنزيه نفسه عن كل جزء منه فلذلك رفعه ايذانا بانه لم يصنع شيئا منه قط بل كل جميع اجزائه غير مصنوع والتقدير لم اصنعه فحذف الضمير للتخفيف والحاصل ان النصب يفيد سلب العموم والرفع يفيد عموم السلب ثم قال ولقائل ان يقول لما كان الضمير في كله عايدا الى ذنبا وهو نكرة والنكرة كواحد غير معين لا بد ان يكون المضمر هو ذلك الذنب الذي ليس بمعين فقط لاعادة الضمير اليه فلا يكون نفيه نفيا لجميع الذنوب فلا يلزم ما ذكره من تنزيه نفسه من جملة الذنوب لا يقال ان الضمير لما كان عبارة عن النكرة المذكورة ودخول النفي عليها يقتضي العموم فدخول النفي عليه ايضا يقتضي ذلك لانا نقول ان الفرق ظاهر بين قولنا

لم اصنع ذنبا وبين قولنا لم اصنع ذلك الذنب المذكور الذي ليس بمعين اقتضى الاول العموم دون الثاني ثم نقول مكن القضية حينئذ شخصية والتقدير كل ذلك الذنب غير مصنوع لي وانما يكون كذلك اذا كان هناك ذنب ذو اجزاء يمكن الاتصاف ببعضه دون بعض وعلى هذا اما ان يكون المراد بالكل الكل المجموعي وهو الغالب الظاهر من دخوله في الشخصيات فلا تفاوت في تقدم السلب عليه وتقدمه على السلب في عدم اقتضاء شمول النفي جميع الاجزاء او يكون المراد كل واحد من الاجزاء كما استعمل الكلي باعتبار الجزئيات فعند ظهور الفرق فانك ان رفعت الكل لزم عموم النفي لجميع الاجزاء وان نصبته لا يلزم ومع ان الاستعمال على هذا الوجه في قليل فانه لا يلزم صدق ما ذكره من تبرئة نفسه من جملة اجزاء ذلك الذنب الواحد فلا يكون ذلك الكلام منتجا انتهى قال والثاني كقوله ، بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه ، اقول هذا البيت من مجزوء الكامل المرفل واخره مدبر بالجمع واول عجز البيت منه وعكاظ بعين مهملة مضمومة وظاء معجمة اسم سوق للعرب بناحية مكة كانوا يجتمعون بها في كل سنة فيقيمون شهرا ويتبايعون ويتناشدون الشعر ويتفاخرون فلما جاء الاسلام هدم ذلك كذا في الصحاح وقال في القاموس انها سوق بصحراء بين نخلة والطائف كانت تقوم هلال ذي القعدة وتستمر عشرين يوما تجتمع قبائل العرب فيتعاكظون اي يتفاخرون ويتناشدون انتهى ويعشي الناظرين يسوء ابصارهم من العشا بالقصر وهو سوء البصر بالليل ويحتمل ان يكون بالعين المعجمة وفتح حرف المضارعة وفي القاموس وشعاع الشمس وشعها بضمهما الذي تراه كانه في الحبال مقبلة عليك اذا نظرت اليها او الذي ينتشر من ضوئها او الذي تراه ممتدا كالرماح بعيد الطلوع وما اشبهه والواصلة بها قال وليس منه اعمال ضعيف دون قوي اقول لان العاملين في البيت فعلان فلا مزية لاحدهما بالنسبة الى الاخر بل هما مستويان في العمل اصل وان رجح اسبقهما عند الكوفيين واقربهما عند البصريين قال وذكر ابن مالك قوله ، عممتهم بالندى حتى غواتهم ، فكنت مالك ذي غي وذي رشد ، انه يروى غواتهم بالاوجه الثلاثة فان ثبتت رواية الرفع فهي من النوع الاول اقول وجه كونها من النوع الاول وهو ما خولف فيه مقتضى الشرطين ان الخبر غير مذكور ففيه تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه واعمال الابتداء مع ضعفه وترك اعمال الفعل مع قوته وقد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الاول في حتى من حرف الحاء المهملة ويشكل المصنف في رواية الرفع مع تصريح ابن مالك الامام العدل الثقة بثبوتها غير مناسب وانما هو مناف لجزمه بذلك في فصل حتى حيث قال هناك وقد روي بالاوجه الثلاثة قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم البيت قال وليس منه سار انه قد يظن ان البيت من باب الحذف في نحو جاء نصدق مسندا الى فعل كون عام بتقدير حصل خرق او نهب اقول في هذا الكلام قلب والصواب ان يقال فجاء نصدق مسند اليه فعل كون عام قال ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين الاية الا ترى انه عليه الصلاة والسلام انما رحمهما اذ كانتا على صفة الزياد وقومهما على السقي لا لكون مذودهما غنما ومسقيهم ابلا وكذلك في المقصود من لا اسقي السقي لا المسقي ومن لم يتامل قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما ولا نسقي غنمنا اقول يشير المصنف بذلك الى الخلاف الواقع في هذه الاية وذلك ان الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف ذهبا الى ان ترك المفعول فيه ذلك للتقصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يصدر منهم السقي ومنهما الذود واما ان المسقي والمذود ابل وغنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلافه اذ لو قيل او قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود والناس على السقي بل من جهة ان ه مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت مالك تمنع اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث

هو منع اللاخ وذهب صاحب المفتاح الى انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في الآية قال التفتازاني وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود منهما وصدور السقي من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهم مثلا لم يصح الترحم فلنتأمل فغيه دقة اعتبرها صاحب المفتاح بعد التأمل في كلام الشيخين وغفل عنها الجمهور فاستحسنوا كلاميهما قال السيد الشريف الجرجاني وتحقيق الكلام ان الشيخ اعتبر ان المفعول هو الابل والغنم مثلا واحدهما مقابل الآخر وجعلا ما يضاف اليه احدهما خارجا عن المفعول غير ملحوظ معه بل هو باق على حاله واحدة مع تعدد وتقدير المفعول فلو قدر في الآية المفعول لأدّى الى فساد المعنى فانهما لو كانتا تذودان ابلا لهما على سبيل الفرض لكان الترحم باقيا على حاله وصاحب المفتاح اعتبر ان المفعول هو الغنم المضافة اليهما والمواشي المضافة اليهم والتقابل بينهما باعتبار المضاف اليه فلو لم يقدر المفعول لفسد المعنى الا ترى انهما لو كانتا تذودان مواشيهم وكانوا يسقون غنمهما لم يكن هناك ترحم فلا يصح ان يقال ان ترحمه كان لاجل انهما على صفة الذود والناس على السقي وهذا ادق نظرا واصح معنى الى هنا كلامه مجموع من شرح المفتاح وحاشية المطول قال ومذكورة اللفظ ما يندفع به فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اقول فرض الكلام فيما اذا قصد اسناد الفعل الى فاعله وتعلقه بمفعوله فاذا لم يذكر جزمنا بوجوب تقديره لانه مقتضى ذلك القصد سواء وجد في اللفظ ما يندفع به نحو وكلا وعد الله الحسنى او لم يوجد نحو ما ودعك ربك وما قلى قال ويمكن المقدر قال يجب ان يقدر المفسر في نحو زيدا رايته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره موخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص ح وليس الامر كما توهموا اقول بل ليس الامر كما توهم هو فانهم لا يقدرونه موخرا ليفيد الاختصاص الا عند وجود المقتضي لذلك وقد اعترف هو على ذلك حيث قال وانما يقدر ذلك عند تعذر الاصل او عند اقتضاء امر معنوي لذلك فما وجه اعتراضه عليهم قال واذا قلت كان خلقك زيد جاز الوجهان ولو قدرته فعلا لان الخبر كان يتقدم مع كونه فعلا على الصحيح اذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية اقول يعني ان المانع من تقديم الخبر الفعلي نحو زيد قام هو حصول الالتباس على تقدير جواز التقديم بين الاسمية والفعلية اذ لو قدم الخبر في هذا المثال فقيل قام زيد لم تدر هل الجملة اسمية ان قدر زيد مبتدا او فعلية ان قدر فاعلا ولا شك ان مفاد الجملتين مختلف فارتكاب ما يلبس منهما محذور وهذا الخلاف نحو كان زيد يقوم اذ الجملة فعلية سواء قدمت زيدا او اخرته فالمانع منتف فيثبت الجواز ولقائل ان يقول الالتباس حاصل بالنظر الى ما دخل عليه الناسخ وذلك لانه مع تاخير زيد يحتمل ان يكون هو مع رافعه وهو يقوم جملة فعلية خبرا عن ضمير شان دخلت عليه كان فاستترفيها ويحتمل ان يكون مبتدا موخرا اخبر عنه بالفعلية المقدمة عليه وهي يقوم وليس ثم ضمير شان والفرق بين الجملتين قبل دخول الناسخ عليهما ثابت ودخوله لا يغير ما كانتا عليه مختلفتين به ما عتبنا بقوى الحكم وعدمه بمحذور التقدم بوقع في الالتباس بعد دخول الناسخ ايضا على ان ابن عصفور صحح منع التقدم في نحو كان زيد يقوم قال لان الذي استقر في باب كان انك اذا حذفتها عاد اسمها وخبرها الى المبتدا والخبر ولو اسقطتها في كان يقوم زيد لم يرجعا الى ذلك قال فكان تقديم الامر بالقراءة فيهما اهم اقول يعني اهم من اختصاص القراءة اذ لا يناسب المقام فلا يرد ما يتوهم من كون غير اسم الله تعالى اهم منه قال ذكروا انه اذا اعترض شرط على آخر نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه كما قالوا في الجواب المتاخر عن القسم والشرط ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور انها لا تطلق حتى تقدم الموخر وتوخر المقدم وذلك لان التقدير ح ان

لعله مع رافعه

الامر

شربت فان اكلت فانت طالق اقول يعني بهؤلاء الفقهاء المحققين طائفة الشافعية لان الحكم في مذهبهم ما ذكره وفي تاريخ قاضي القضاة شمس ابن خلكان ما معناه دخل على ابن الحاجب لاداء شهادة فسالته عن وجه قول الفقهاء فيما اذا قال ان شربت ان اكلت فانت طالق انها لا تطلق حتى تاكل ثم تشرب فاجاب بجواب مختصر ثم ذهبت وارسل الي بجواب حسن كتبه قلت وقد ظفرت من مدة طويلة بهذا الجواب المشار اليه وحاصله على ما احفظه الآن انه قد وجد في هذه اليمين شرطان وليس فيها ما يصلح للجواب الا شيء واحد فلا يخلوا اما ان يجعل جوابا لهما معا ولا سبيل اليه لما يلزم عليه من اجتماع عاملين على معمول واحد وهو باطل واما ان يجعل جوابا لكل منهما ولا سبيل اليه لما يلزم من الاتيان بما لا مدخل له في الكلام وترك ما لا مدخل له فيه وهو عبث واما ان يجعل جوابا للثاني دون الاول وهذا لا سبيل اليه لانه يلزم ح ان يكون الثاني وجوابه جوابا للاول فيجب الاتيان بالفاء الرابطة ولا فاء فتعين القسم الرابع وهو ان يكون جوابا للاول دون الثاني ويكون الاول وجوابه دليل جواب الثاني فالاصل ان اكلت فان شربت فانت طالق وهو لو قال هذا الكلام لم تطلق حتى تاكل ثم تشرب فكذا ما هو في معناه هذا ما اتحمل الآن اي وقفت عليه من الجواب المشار اليه وانما قصد الشيخ به توجيه مذهب الشافعي في المسئلة والا فلا يخفى ان مذهبهم وهو مذهب مالك انها تطلق سواء اتت بالشرطين مرتبين كما هما في اللفظ او عكست الترتيب وبعض اصحابنا يوجه ذلك بانه على حذف واو العطف كما في قول الشاعر كيف اصبحت كيف امسيت مما يغرس الود في فؤاد الكريم قلت ولا ادري وجه اشتراط اهل المذهبين فعلهما بمجموع الامرين معا في وقوع الطلاق مع انه يمكن ان يكون جواب الاول محذوفا مدلولا عليه بجواب الثاني اي ان اكلت فانت طالق ان شربت فانت طالق وعامة ما في هذا حذف الجواب لقرينة ولا محذور فيه بل هو اسهل من تقديرهم لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الاول وجوابه بالشرط الثاني قال وكما في قول الشاعر ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها كرم وقول ابن دريد فان عثرت بعدها ان والت نفسي من هاتا فقولا لا لعا اقول الاستغاثة طلب الاغاثة يقال استغاثني فاغثته اغاثة والذعر بالذال المعجمة وسكون العين المهملة الخوف والمعاقل جمع معقل بفتح الميم وكسر القاف وهو الملجأ وزانها زينها من الزين وهو خلاف الشين وعثرت زللت بعدها اي بعد هذه الواقعة ان والت نفسي اي طلبت النجاة من هاتا اي من هذه القضية فقولا لا لعا اي لا انتعاش لك يقال للعاثر لعا لك وهو دعاء له بان ينتعش اي يرتفع قال بيان مقدار المقدر قال ينبغي تقليله ما امكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش في ضربي زيدا قائما ضربه قائما اولى من تقدير البصريين حاصل اذا كان قائما او اذ كان قائما اقول وذهب ابن درستويه الى انه لا خبر لهذا المبتدا لكونه بمعنى الفعل فمعنى ضربي زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب الكوفيون الى ان قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والمصدر المذكور الذي هو المبتدا عامل فيه والخبر مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربي زيدا قائما حاصل وكلاهما باطل اذ لا خلاف بين الجميع ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصريين والاخفش وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس الذي يقع على القليل والكثير بلفظ واحد اذا استعمل ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من استقراء كلامهم واذا تقرر هذا فلنعلم ان المبتدا هو الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند الاخفش وبان البصريين بحال تخصصه بالحال عنده وعندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب واقع مني على زيد حاصل في حال قيامه وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه

لعله لكل منهما

صوابه من هاتا

اعني ما اضرب زيدا الا قائما واما عند الكوفيين فالجنس عندهم مقيد بالحال المخصص له فيكون المعنى ضربي زيدا المخصص بحال قيامه حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لا متنع حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود في وقت آخر فليس في تقديرهم اذا معنى الحصر المراد المتفق عليه وهذا مبطل لمذهب ابن درستويه ايضا اذ الحصر هو كل اضرب زيدا قائما كما قرره الرضي وما استظهره المص مذهب الاخفش وان كان مفيدا للحصر المطلوب مع قلة التقدير يرد عليه حذف المصدر مع بقاء بعض معمولاته وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير الحرف وصلته والموصول لا يحذف ويبقى بعض صلته اللهم الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا باس بالحذف كما قال ابن سيبويه في باب المفعول معه ان التقدير في ما لك وزيدا ما لك وملابستك زيدا قال وكان تقديره في انت مني فرسخان بعدك مني فرسخان اولى من تقدير الفارسي انت مني ذو مسافة فرسخين لانه اذا قدر مضافا لا احتاج معه الى تقدير شيء اخر يتعلق به الظرف فيصح لكنه يحتاج معه الى تقدير شيء اخر يصح معه الاخبار وذلك لان فرسخان ليس نفس البعد في المعنى فلا يصح حمله عليه فيحتاج الى تقدير مضاف اخر يصح معه الاخبار اي مسافة بعدك مني فرسخان قال وضعف قول بعضهم في واشربوا في قلوبهم العجل ان التقدير حب عبادة العجل والاولى تقدير الحب فقط اقول تقدير حب العبادة اذ لا ذمهم والتشنيع عليهم والتسجيل بسوء صنيعهم فينبغي ان يكون هو المقدر ويدل عليه قوله تعالى بكفرهم والا فليس المنعي عليهم مجرد حب العجل بدون عبادة له قال ولكن ان لا يقدر في الاية شيئا البتة وذلك بان يجعل الموصول معطوفا على الموصول فيكون الخبر المذكور لهما معا وكذا تصنع في نحو زيد في الدار وعمرو اقول هذا ظاهر وقد وقع للشريف الجرجاني في شرح المفتاح ما يخالفه فادعى فيه انك اذا قلت ازيد عندك ام عمرو كانت ام منقطعة قصد بها الاضراب عن الكلام السابق لا متصلة اذ ليست هي والهمزة داخلة على المسند ومن ثم قال فان قلت لم لا يجوز ان يكون عمرو في ازيد عندك ام عمرو معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد لتشاركه في المسند المذكور اعني عندك كما في قولك قام زيد وعمرو ولا يكون هناك ترك مسند للعرض المذكور قلت لان تقدير الكلام ازيد حاصل او حصل عندك وفي ذلك المقدر ضمير مستتر راجع الى زيد وقد انتقل الى الظرف فلا يصلح خبرا عن عمرو بخلاف قام فيما ذكرته من المثال فانه دال على مطلق القيام وليس فيه ما يقتضي ربطه بزيد فقط الا ترى انك اذا قلت زيد قام وعمرو لم يجز اسناد قام اليهما معا لاشتماله على ضمير زيد هذا كلامه وفيه بحث فان عمرا اذا جعل معطوفا على زيد كان في قولك ازيد عندك ام عمرو وجعل الظرف هو الخبر على تقدير خبر آخر لم يتحمل الظرف المذكور ضمير زيد بخصوصه بل يتحمل ضميرا يعود الى كل واحد من زيد وعمرو حيث هو احد المذكورين في قولك زيد او عمرو قام وقياسه على زيد قام وعمرو ليس بصحيح لان العطف بالواو والكلام انما هو في العطف بام التي هي لاحد الشيئين ام الاشياء

قال والثاني كقوله . اذا قامتا تضوع المسك منهما . نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل . اقول ضمير الاثنين عائد الى ام الحويرث وام الرباب المذكورتين في البيت الذي قبل هذا وهو كدابك من ام الحويرث قبلها وجارتها ام الرباب بماسل وتضوع المسك انتشار رائحته والريا الرائحة الطيبة وفي القاموس القرنفل والقرنفول ثمر شجرة بسفالة الهند افضل الافاويه الحارة واذكاها ومنه ذكر ويسمى الذكر ومنه ثمر ويسمى الانثى وزهر اذكى كلامها لطيف مضعف للقلب والدماغ مقو لهما نافع للخفقان والنصر والغشاوة والنكهة مضموم وطعام مقرنفل ومقرنفل مطيب انتهى والداب العادة قال الزوزني في شرحه للمعلقات وماسل بفتح السين جبل بعينه وماسل بكسر السين ماء بعينه والرواية فتح السين قال والثالث لقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه ثم حذف فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير

اقول

اقول من هذا الجملة مستوفى في الباب الرابع في ترجمة الاشيا التي يحتاج لها الرابط عند ذكر الامر الثاني منها

ينبغي ان يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما امكن وحسن قال فالاول نحو زيدا اضرب اخاه يقدر اهن دون اضرب اقول لان تقدير اضرب في هذا المثال يؤدي الى خلاف المقصود اذ غرض المتكلم الامر بضرب الاخ لا الامر بضرب زيد فلما تعذر تقدير اضرب لهذا المعنى قدرنا ما يلزمه بحسب العرف وهو تحصيل الاهانة لكن وقع للمص في حواشي التسهيل انه قال لو قدرت العامل في زيدا اهن في قولك زيدا ضربت اخاه لقطعت لم يكن عندي ببعيد ويكون ذكر الضرب كناية عن الاهانة والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي وهذا مخالف لما مر له في المغني من ان شرط الدليل اللفظي ان يكون طبق المحذوف يعني بحسب معناه كما عرفناه وفي قوله والضرب المذكور كناية عن الضرب الحقيقي نظر قال ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله . ايها المائح دلوي دونكا . اذا قدر دلوي منصوبا فالمقدر خذ لا دونك وتقدمني اقول مضى قريبا في الشرط الثالث من شروط الحذف المشار اليها في اول الخاتمة ويدفعه الاستظهار بما اشار اليه المص بصيغة من عن الرمل وليس كذلك انما هو من بحر الرجز وقد اسلفنا فيما مر تمامه وهو يا ايها المائح دلوي دونكا . واما قال اذا قدر دلوي منصوبا لانه يمكن ان يكون مبتدا ودونك خبره فلا يكون مما نحن بصدده وقد ذكر هنا مذهب البصريين وقدمنا الكلام فيه

قال وقوله . واضرب منا بالسيوف القوانسا . اقول هذا عجز بيت صدره . اكر واحمى للحقيقة منهم . وقبل هذا البيت . ولم ار مثل الحي حيا مصبحا . ولا مثلنا يوم التقينا فوارسا . والشعر للعباس بن مرداس السلمي يصف به قومه وحيا اغار عليه قومه فانصف الفئتين ومدح الفريقين وهذا مما انتظم في سلك الاشعار المنصفة بالمنصفة والمراد بالحي خصوم قومه واعداؤهم والمصبح الذي اوتي صبحا للغارة والكر الرجوع والحماية المنع والحقيقة ما يحق على الرجل ان يحميه والقوانس جمع قونس على وزن كوثر مطلق على اعلى البيضة من الحديد وعلى عظم ناتئ بين اذني الفرس فوصف الحي المغار عليهم بصدري البيتين اي لم ار مثل الحي الذين اغرنا عليهم صباحا ولم ار اكر منهم واحمى للحقيقة ووصف بالعجزين قومه اي لم ار مثلنا فوارس عند ملاقاتهم ولم ار اضرب منا بالسيوف بضرب القوانس قال ويجب ان يقدر والذي فطرنا لا نؤثرك لان القسم لا يجاب بلن الا في الضرورة اقول يجب ان يقدر جواب لما في قوله تعالى ولقد اهلكنا القرون من قبلكم لما ظلموا فاصبحوا اي وجد اهلكنا او نحوه وان كان دليل الجواب مقترنا بها لما ثبت من ان لما لا تقترن جوابها بعد هذا ان قلنا بانها حرف وجود لوجود وان قلنا بانها ظرف بمعنى حين كان عاملها اهلكنا المذكور ولا جواب مقدر قال كقول ابي طالب . والله لن يصلوا اليك بجمعهم . حتى اوسد في التراب دفينا . اقول مراده هذا البيت في الباب الاول لا في اصل لن وحرف اللام وانه يحتمل ان يكون مما حذف فيه الجواب للدلالة عليه مما بعده اي والله لا يصلون اليك ولا دليل فيه على ان الجواب يكون جملة مصدرة بلن كما سبق

اذا دار الامر بين كون المحذوف مبتدا وكونه خبرا فايهما اولى قال قال الواسطي الاولى كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط الفائدة وقال العبدي الاولى كونه الخبر لان التجوز في اخر الجملة اسهل اقول هنا سؤال اورده بعض الفضلاء وهو انه قد تقرر انه لا بد في الحذف من اسمعنا المحذوف ضرورة ام لا حذف الا مع قيام القرينة المرشدة الى المحذوف واذا كان كذلك فكيف يجري في كلام واحد ان يقدر المسند تارة والمسند اليه اخرى على وجه يحتمله والجواب ان ذلك جائز باعتبار تعارض القرائن فباعتبار كل قرينة يتعين محذوف قال ومثال المسئلة قوله تعالى فصبر جميل اي شاني صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره اقول رجح الاول بان حذف المبتدا اكثر ما يحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر له والاخبار بان الصبر

الجميل امثل لا يدل على حصوله وما هو في الاصل من المصادر المنصوبة اي صبرت صبرا جميلا فانت في حالة النصب مخبر بحصول الصبر لك واذا جعلته للمبتدا محذوف فانك مخبر ايضا باتصافك بالصبر فالرفع والنصب متفقان من هذه الحيثية وهذا على الاختلاف في حذف الخبر وقد رجح الاول ايضا بان قيام الصبر حمدا يعقوب عليه الصلاة والسلام قرينة حالية على حذف المبتدا وليس على خصوص الخبر اعني امثل من غيره قرينة لفظية ولا حالية واعترض بان وجود القرينة شرط الحذف في لا يجوز الحذف اصلا والقرينة ههنا هي انه اذا اصاب الانسان مكروه فكثيرا ما يقول الصبر خير حتى صار هذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ورجح ايضا الاول بقراءة من قرا فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدا التعريف فحمل الكلام على وجه يكون المبتدا فيه معرفة اولى وان كان النكرة موصوفة وبان المفهوم من قولنا صبر جميل امثل انه امثل من غيره صبر جميل وليس المعنى على هذا بل على انه امثل من الجزع وبث الشكوى **اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدا والباقي خبرا فالثاني اولى قال** ولقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة، من رواه مبنيا للمفعول **اقول** هذا صدر بيت عجزه، ومختبط مما تطيح الطوائح، وهو من ابيات سيبويه يروى للحارث بن ضرار النهشلي وقيل للحارث بن نهيك وقيل لمس بن عمرو النهشلي ويزيد المذكور هو يزيد بن نهشل والضارع الذليل الخاضع والمختبط الطالب للمعروف واصله الضارب الشجر ليسقط ورقها للابل وتطيح تهلك والطوائح جمع مطيحة وقياسه المطاوح لكن جمعه على حذف الزوائد كلواقح جمع ملقحة قال بعض المتاخرين يحتمل البيت ان لا يكون من الحذف بالظاهر بان يكون يزيد منادى اي ليبك يا يزيد لفقدك ويكون ضارع هو الفاعل ان كانت الرواية بفتح الياء من ليبك او النائب عن الفاعل ان كانت الرواية بضمها **قلت** يحتاج مع فتح الياء من ليبك الى ان تثبت الرواية بضم يزيد في هذه الحالة ليكون منادى والا فالمعروف مع بناء ليبك للفاعل فتح يزيد على انه مفعول فيكون ذلك مرجحا لان في رواية الرفع نائبا عن الفاعل لا منادى **قال** ولا بعد رفع المرفوعات بعد آت حذفت اخبارها **اقول** في العبارة قلب فان المرفوعات اخبار حذفت مبتدآتها لا مبتدآت حذفت اخبارها **قال** والثاني كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلقهم ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجي ذلك في مشبه هذا الموضع وهو ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم **اقول** انتصر المصنف رحمه الله على ترجيح الفعل بما يحمل على النظائر ولم يرجح بما ذكر بعضهم من ان السوال عن الفاعل وان القرينة فعلية فتقدير الفعلية اولى وكانه عدل عن ذلك لما يرد عليه من انه ان اريد ان السوال عن محل الفعل وصدر عنه فيقدر مبتدا كقولنا الله خلقها تؤدي هذا المعنى وكذا القرينة انما تدل على ان تقدير الفعل اولى من اسم الفاعل وهو حاصل في قولنا الله خلقها لظهور ان السوال جملة اسمية لا فعلية ومن ثم قيل الاولى انه مبتدا والخبر جملة فعلية ليطابق السوال ولان السوال انما هو عن الفاعل لا عن الفعل ونقدم المسئول عنه اهم واجاب التفتازاني بان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية نحو قوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فاما قوله ان حمل الكلام على جملة اولى من حمله على جملتين لما فيه من الزيادة فقد اعترض بان تلك الزيادة تشتمل على تكرير الاسناد وتقويته وعلى مطابقة الجواب للسوال في كون كل منهما جملة اسمية صدرها جملة فعلية والتطابق بينهما امر مهم عندهم كما صرحوا به في مواضع صنعت ما يحمل على جملتين اولى **قلت** مرادهم بالجملتين الجملة ذات الوجهين وهي الاسمية الصدر الفعلية العجز واما قوله ان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية وهو الوجه الذي اقتصر عليه المصنف كما تقدم فصحيح لكن الكلام في الحكمة الباعثة على ترك المطابقة المهمة قال بعض المتاخرين والحق في الجواب ان يقال ان السوال جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة بيان ذلك ان قوله من قام اصله اقام زيد ام عمرو

ام خالد

وهو ظاهر

عن الفاعل الاصطلاحي ممنوع بل لا معنى له وان اريد ان السوال عن

ام خالد الى غير ذلك لا ازيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان الاستفهام بالفعل اولى لكونه متغيرا فيقع فيه الابهام ولما اريد الاختصار وضعت كلمة من دالة على تلك الذوات المفصلة هناك ومتضمنة لمعنى الاستفهام وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل فصارت الجملة اسمية في الصورة لعروض تقدم ما دل على الذات وفي الحقيقة هي فعلية فنبه بايراد الجواب جملة فعلية على اصل السوال فالمطابقة حاصلة ولم يترك ذلك التنبيه اذا امنع منه مانع كما في قوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر تدعونه تضرعا وخفية لئن انجيتنا من هذه لنكونن من الشاكرين قل الله ينجيكم منها ومن كل كرب فان قصد الاختصاص ههنا اوجب تقديم المسند اليه واما قوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشاها اول مرة وقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فقد ورد على الاصل اذ لا مانع فيهما فتامله فانه حسن **اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا وثانيا فكونه ثانيا اولى قال** الثانية نون الوقاية مع نون الاناث نحو قوله، يسوء الفاليات اذا فلينني **اقول** هذا عجز بيت صدره، تراه كالثغام يعل مسكا، ضمير تراه عائد الى الشيب والثغام بثلثة مفتوحة وغين معجمة حر الكلام على معناه في فصل ما حرف الجيم في الباب الاول ويعل مسكا يجعل فيه المسك مرة بعد اخرى من العلل وهو الشرب الثاني يقال علّه يعله بالضم ويعله بالكسر اذا سقاه السقية الثانية ويسوء الفاليات يفعل بهن ما يكرهنه والفاليات جمع فالية وهي التي تتبع الشعر وتخرج ما فيه من القمل **قال** ولكن في التسهيل ان المحذوف الاولى وانه مذهب سيبويه **اقول** الامر كما قال ونص في التسهيل باب المضمر في الفصل المعقود لنون الوقاية وهي الباقية في فلينني لا الاولى وفاقا لسيبويه وانه يلزم على هذا الراي حذف الفاعل وهو خلاف مذهب سيبويه واصحابه **قال** ثم ان التنزيل مشتمل على مواضع ليس من ذلك لا سكن فيها نحو نارا تلظى ولقد كنتم تمنون **اقول** يعني انه وقع في القران مواضع كثيرة جاء فيها الفعل مضارعا لا ماضيا والتا محذوفة منه فتلظى لا شك في كونه مضارعا اذ لو كان ماضيا لوجب ان يقال تلظت لاسناده الى ضمير المؤنث ولحوق علامة المؤنث لمثله واجب وان كان التانيث غير حقيقي وتمنون لا شك في كونه مضارعا للحوق نون الرفع ولا يتصور كونه ماضيا اصلا **قال** الرابعة نحو مقول ومبيع المحذوف منهما واو مفعول والثاني عين الكلمة خلافا للاخفش **اقول** هذه المسالة والتي بعدها وهي الخامسة لستا من الاعراب في شيء فايرادهما غير مناسب واصل مقول ومبيع مقوول ومبيوع نقلت حركة الواو والياء الى القاف فالتقى ساكنان احدهما عين الكلمة والاخر حرف المد وهو واو مفعول فحذف احدهما ومذهب سيبويه والخليل ان المحذوف واو مفعول لانه زائد ولانه قريب من الطرف ومذهب الاخفش ان المحذوف هو عين الكلمة لان واو مفعول زائدة لمعنى ولان الساكنين اذا التقيا في كلمة حذف الاول ويظهر اثر الخلاف في مسوء اذا خفف فعلى مذهب سيبويه والخليل يقول مسو بتخفيف الواو كما تقول في خبء خب وعلى مذهب الاخفش تقول مسو بتشديد الواو كما تقول في تخفيف مقروء **قال** السادسة نحو، يا زيد زيد اليعملات **اقول** هذا بعض بيت من مشطور الرجز والبيت يا زيد زيد اليعملات الذبل، وبعد هذا البيت، تطاول الليل عليك فانزل، اليعملات جمع يعملة وهي الناقة النجيبة اوله وا لجيم بعد الغين الساكنة وهي الناقة النجيبة المطبوعة على العمل والجمل يعمل قال في القاموس ولا يوصف بهما انما هما اسمان والذبل الضوامر جمع ذابلة **قال** وبين دراعي وجبهة الاسد **اقول** الواو حرف عطف الحقه وما بعدها مجرور بالعرف والمعنى نحو يا زيد زيد اليعملات ونحو قول الشاعر كذا وصدره

يامن رأى عارضًا اسرّ به * العارض السحاب الذي يعترض في الافق واسرّ مضارع مبني للمفعول اي اجعل
مسرورا فرحا وخص راعا الاسد كوكبان نيران يزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم ينزلها القمر ايضا و
والمنادى محذوف اي ياقوم ومن استفهامية ويحتمل ان تكون موصولة وهي المنادي فلا حذف وحكى شارح
من شراح ابيات المفصل عن مخدوم له وصفه باستاذ العالم ان الشاعر يصف الممدوح بالشجاعة وشبهه
بالاسد ويصف قلبه بالسماحة ووصفه بالسحاب العارض بين ذراعي الاسد وجبهته قال واسرّ يحتمل باوليه
احدهما اسرّ جعل مسرورا وعلى هذا تكون من موصولة يعني من رأى عارضا بين ذراعي الاسد وجبهة
الاسد جعل مسرورا به لوثوقه بالمطر والآخر اسرّ اي اخفي من السر وعلى هذا تكون من استفهامية يعني
من رأى سحابا مخفيا بين ذراعي وجبهة الاسد كانه يتعجب منه قال ومعنى هذا السحاب لم يخطر بالي احد من الشاعر
من قبل قلت ظاهر كلامه انه جعل اسرّ في تاويله الاول ماضيا مبنيا للمفعول من السرور وهذا الحق من
استاد العالم رحمه الله اذ الفعل بهذا المعنى ملاقي معدى بنفسه تقول سرّني الله اي جعلني مسرورا في المنزل
وينقلب الى اهله مسرورا قال حلافا للمبرد اقول يعني ان الحذف من الثاني الموضعين المذكورين فزيد
الاول مضاف الى اليعملات الملفوظ بها وزيد الثاني مضاف الى اليعملات محذوفة وذراعي مضاف الى
الاسد المذكور وجبهة مضافة الى محذوف وخالف المبرد فعكس حيث ذهب الى ان المحذوف من الاول لا من
الثاني وشبهته انه يلزم على المذهب الاول محذور ان احدهما التقديم والتاخير من غير فائدة والآخر الفصل
بين المضاف والمضاف اليه وجوابه ان الجماعة ارتكبوا ذلك لاستقامة الكلام فلا نعتني بيانه انه حذف
المضاف من الثاني وزيد الاول مضاف الى اليعملات المذكور فصار يا زيد اليعملات زيد فبقي زيد الثاني غير تام
لان تمام الاسم انما يكون فيه اللام والتنوين او الاضافة فاخر اليعملات ليكون عوضا بحسب اللفظ عن تمام زيد
الثاني وتم الاول بما بعده وهكذا القول بين ذراعي وجبهة الاسد وحيث قلنا بان المضاف اليه حذف من
الثاني فينبغي ان يكون التقدير بين ذراعي الاسد وجبهته وبذلك ينحل ما اشار اليه ابن الحاجب من الاشكال
في فرع ذكره في المختصر الفقهي وذلك انه قال فيه ولو قال نصف وربع طلقة طلقة وفي نصف طلقة وربع
طلقة طلقتان والظاهر عود الاشكال في الفرع الاول لجريان الثاني على اصل تكميل الطلقة وتقرير الاشكال
في الاول ان نصف مضاف في المعنى اليه والمضاف في اللفظ كالملفوظ فتساوى الفرعان فاشكل افتراقهما في
الحكم قال شيخنا الامام ابو عبد الله بن عرفة رحمه الله وجوابه على اصلين من الفقه والعربية واضح اما
الفقهي فهو لو قال لها انت طالق نصف طلقة وربعها لم تلزمه الا طلقة واحدة لاضافة الجزئين لطلقة واحدة
لا تزيد مجموعهما عليها كما تقرر في نصف طلقة واما اصل العربية فهو قول جمهور النحويين ان المضاف اليه اذا
حذف فلا بد من تنوين المضاف الا ان يكون المضاف بعد الحذف على هيئته قبل الحذف كقولهم قطع الله يد
ورجل من قاله فالوا التقدير قطع الله يد من قاله ورجله فحذف المضاف اليه من الثاني واقحم المعطوف بين
المضاف والمضاف اليه وحذف التنوين من يد لاضافته الى من وحذف من رجل لانه مضاف الى من في المعنى
وبمنزلة المضاف اليه في اللفظ وهذا الاصل يوجب بعد ترتيب لفظ المسألة انت طالق نصف طلقة وربعها
وقد قررنا ان اللازم في هذا اللفظ طلقة واحدة فقط قال السابعة نحو زيد وعمرو قائم وقد ذهب سيبويه
ان الحذف فيه من الاول لسلامته من الفصل ولان فيه اعطاء الخبر للمجاور ولكن مذهبه في نحو يا زيد زيد اليعملات
ان الحذف من الثاني اقول نقل الرضي عن سيبويه غير هذا وذلك انه قال اما الضم في الاول فصحيح رواية
من روى يا تيم تيم عدي بضم تيم الاول فواضح لانه منادى مفرد معرفة والثاني عطف بيان وهو البدل على

ما ياتي في بابه واما نصب الاول فقال سيبويه ان اسم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي
للاسم الاول وقد مر في باب توابع المنادى المبني ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركته
اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه ليس بمضاف وسهل سيبويه
باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد اللام المقدرة واما جواز تاكيد المضاف لفظا بينه
وبين المضاف اليه لا بعد المضاف اليه لئلا يستنكر بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا بناء
على الضم وجاز الفصل بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك
بالظرف خاصة في الاغلب لانه لما تكرر الاول بلفظه وحركته بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل هناك
الى هنا كلامه قال وقيل انهما كلاهما من المسند ان عاملي الخبر والاولى اعمال الثاني لقربه اقول جعل هذا
المثال ذلك من باب التنازع ولم يجزه الجماعة فيه قال ومن الثاني قوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن على
ان ياتوا بمثل هذا القرآن لا ياتون بمثله اذ لو كان الجواب للثاني لجزم فقلنا بذلك في نحو ان اطلب ان شربت فانت
طالق اقول هذا الكلام ظاهر في انه جعل الجواب للشرط الاول في هذا المثال لاجل الجواب في ما يقتضيه الموجب
لذلك مع عدم تحقيقه في هذا المثال وليس كذلك فان المقتضي لجعل الجواب للشرط الاول لا الثاني قائم متحقق وهو
عدم الفاء الداخلة على الشرط الثاني اذ لو كان الجواب له وهو جوابه جوابا للاول لوجب اقترانه بالفاء ولا فاء
فامتنع كونه مع الجواب للمتاخر جوابا وقد عرفت مما اسلفناه من احتمال كون الجواب للثاني وان جواب الاول محذوف
لدلالة الثاني عليه اي ان اطلب فانت طالق ان شربت فانت طالق قال ولو في اما ان كان من المقربين فروح ولولا
رجال مؤمنون ثم قال تعالى لو تزيلوا لعذبنا اقول هذا يقتضي ان يكون لعذبنا جوابا للولا ولولا وجوابها
دليلا على جواب لو المحذوف على قاعدة توالي الشرطين وهذا مشكل وهذا والظاهر ان هذا ليس من ذلك
القبيل فيجعل جواب لولا محذوفا اي ولولا كراهة ان تهلكوا اناسا مؤمنين بين ظهراني المشركين وانتم غير
عارفين بهم فتصيبكم باهلاكهم مكروه ومشقة لما كف ايديكم عنهم فحذف جواب لولا لدلالة الكلام عليه قاله
الزمخشري ويجوز ان يكون لو تزيلوا كالتكرير للولا رجال مؤمنون لمرجعهما الى معنى واحد فيكون لعذبنا هو الجواب
وفي الانتصاف لما كان مرجعهما هنا واحدا وان كانت لولا تدل على امتناع الشيء لوجود غيره ولو تدل على
امتناع الشيء لامتناع غيره لان لو دخلت هنا على وجود معناه العدم اذ التزيل معناه المفارقة فصار
معناه ثبوتا قال وقد تكلف بعضهم في البيت الاول فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبره ولا يحفظ مثل
نحن قائم اقول قد يعترض بان مثله محفوظ قول الشاعر والمسجدان وبيت نحن عامره لنا وزمزم والاركان
والستر والجواب ان هذا محمول على الحذف والاصل نحن عامروه فحذف الواو اجتزاء بالضمة كما في قوله
اذا ما شاء ضروا من ارادوا * ولا يالوهم احدا ضرارا قال بل يجب الخبر المطابق نحو وانا لنحن الصافون
وانا لنحن المسبحون اقول ليس هذا مما الكلام فيه فان الخبر مما وجب جمعه لمطابقته ما قبله فان نحن للجماعة لا
للمعظم نفسه اذ المراد بهم الملائكة وكان اللائق به التمثيل لذلك بقوله تعالى وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون
قال واما قال رب ارجعون فافرده مع فلان غير المبتدا والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما اقول
هذا مشكل فان التطابق ليس مخصوصا بالمبتدا والخبر بل يجري في الصفة والحال ونحوهما نحو جاء الرجلان
الفاضلان وذهب الزيدان راكبين واقبل الزيدان اكرمتهما حذف الاسم المضاف قال ومن ذلك ما نسب
حكم شرعي الى ذات لان الطلب لا يتعلق الا بالافعال نحو حرمت عليكم امهاتكم اي استمتاعهن اقول لو قال
لان الحكم لا يتعلق الا بالافعال لكان اولى ليشمل المباح فانه حكم شرعي ولا طلب فيه على ان فخر الاسلام البزدوي

وشمس الائمه وصاحب الميزان من الحنفيه ومن تابعهم ذهبوا الى ان التحريم والتحليل المضافين الى الاعيان نحو حرمت عليكم امهاتكم حرمت عليكم الميتة احلت لكم بهيمة الانعام وقوله عليه الصلاة والسلام حرمت الخمر لعينها احلت لنا ميتتان معناه فان الى الاعيان بطريق الحقيقة كالتحريم والتحليل المضافين الى الفعل فيوصف المحل اولا بالحرمة ثم تثبت حرمة الفعل بناء عليه فيثبت التحريم عاما ويشمل هما ولا يابه نعم وصف العين بالحرمة حقيقة كما يصح وصف الفعل بها ومعنى اتصافها بها خروجها عن ان تكون محلا للفعل شرعا كما ان معنى وصف الفعل بالحرمة خروجه عن الاعتبار شرعا ما دام امكن العمل بحقيقته فلا يجب للاضمار لانه ضروري يصار اليه عند تعذر العمل بظاهر اللفظ ولا شك ان الحرمة عبارة عن المنع قال الله تعالى وحرمنا عليه المراضع من قبل اي منعناه فيوصف الفعل بالحرمة على معنى ان العبد منع عن اكتسابه ويحصله يصير العبد ممنوعا والفعل ممنوعا عنه وتوصف العين بالحرمة على معنى ان العين منعت عن العبد متصرفا فيها فيصير العين ممنوعة والعبد ممنوعا عنها واذا امكن تحقيق اضافة التحريم الى العين واتصافها بالحرمة بالطريق المذكور كان جعله للمجاز اخطاء فاحشا وقد اطال صاحب الكشف من الحنفية الكلام فيها وما ذكرناه ههنا هو بعض من كلامه قال والتقدير في حبه بدليل قد شغفها حبا اولى مراودته بدليل تراود فتاها اقول او في شانه وامره حتى يشمل الامرين الحب والمراودة قال وهو اولى لان فعلها بخلاف الحب اقول يعني ان تقدير مراودته اولى من تقدير في حبه لان المراودة فعلها واختياري لها بخلاف الحب فانه ليس فعلها وهي لا تقدر على دفعه لان الفرض كونه مفرطا بدليل قد شغفها والحب المفرط يقهر صاحبه ولا يطيق ان يدفعه بخلاف المراودة فانها حاصلة باكتسابها وهي قادرة على دفعها فيتاتى اللوم عليها وحصره هذا ان يكون تقدير في مراودته متعينا لا اولى كما ادعاه قال واسال القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها اي اهل القرية واهل العير اقول ذهب قوم الى ان القرية عبر بها عن اهلها والتابيت فيها على اللفظ فيكون مجازا او لا حذف فيه وقيل اراد الحقيقة على سبيل المعجزة وقيل القرية اسم مشترك بين المكان واهله نقله ابن داود الظاهري عن بعض اهل اللغة كذا في شرح التلخيص للشيخ بهاء الدين السبكي رحمه الله تعالى قال وقال الاعشى ۰ الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا ۰ اقول هذا صدر بيت من ابيات من قصيدة وعجزه وبت كما بات السليم مسهدا ۰ وقد حمله هذه القصيدة بما ذكرناه منه وقصد الوفادة على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتفق له ذلك لامر اراده الله ۰ فآليت لا ارثي لها من كلالة ۰ ولا من حفى حتى تلاقي محمدا ۰ السليم اللديغ كانهم تفاءلوا له بالسلامة كذا في الصحاح وما احسن قول الشيخ جمال الدين ابن نباته المصري رحمه الله ان السليم هو اللديغ كما ذكروا ۰ ولكم تقلبي اي لديغ كاحن ۰ ولعادلي طمع بصبري عنكم ۰ انا والعذول اذا سليما الباطن قال وهو مبني على جواز تثنية المشترك باعتبار معنييه معا والمسهد اسم مفعول من قولك سهدته اي جعلته قليل النوم وآليت حلفت ولا ارثي لا ارق والكلالة الاعياء والتعب والحفى هنا رقة احفافها من كثرة المشي حذف المضاف اليه قال وجاء في غير هن نحو فلا خوف عليهم فيمن ضم ولم ينون اي فلا خوف شيء عليهم وشيء سلام عليكم محتمل ذلك اي سلام الله او اضمار ال اقول لا وجه لتعريف المص من الآيتين حيث جزم في الاولى بحذف المضاف وجعل الثانية محتملة للتخريج على امرين مع ان الاولى كذلك اذ يحتمل ان يقدر فلا الخوف عليهم حذف اسم مضاف قال فانها من تقوى القلوب اي فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب اقول هكذا قدره الزمخشري حيث تكلم في تفسير قوله تعالى ذلك ومن يعظم شعائر الله فانها من تقوى القلوب قال فحذفت هذه المضافات ولا يستقيم المعنى الا بتقديرها لانه لا بد من راجع من الجزاء الى من ليرتبط به قال ابو حيان وما قدره عار من راجع من الجزاء الى من الا ترى ان قوله فان تعظيمها من افعال ذوي تقوى القلوب ليس في شيء

منه ضمير يعود الى من يربط جملة الجزاء بجملة الشرط الذي اداته من واصلاح ما قاله ان يكون التقدير فان تعظيمها منه فيكون الضمير في منه عائدا على من فيرتبط الجزاء بالشرط هذا كلامه وهذا الذي قدره ابو حيان قدره ابو البقا ايضا واجاز عود ضمير فانها الى العظمة او الحرمة او الخصلة وقال السفاقسي الظاهر والله اعلم ان مراد الزمخشري بالراجع من حيث المعنى وقد قدر مضافا ظاهرا هو من حيث المعنى هو قوله ذوي ويكون قد بنى على مذهب من يرى الرابط المعنى انتهى قلت الذي يظهر لي انه تقدير الزمخشري اسنان الى الراجع لا من الجهة التي ذكرها السفاقسي بل من جهة ان المصدر وهو قوله فان تعظيمها مضاف الى المفعول ولا بد له من فاعل وان لم يلزم ذكره وليس الا ضميرا يعود الى من والتقدير فان تعظيمه اياها فالربط على هذا بالضمير وهو امر مجمع عليه وعادته ان حذف لفهم المعنى واضيف الى المصدر المفعول فلزم الاتيان به متصلا وهذا لا حرج ويظهر ايضا ان من الجائز ان يكون للتعليل اي ان تعظيمها لاجل التقوى او لابتداء الغاية اي ان تعظيمها ناشئ من تقوى القلوب وعليهما فلا احتياج الى تقدير المضافين المذكورين قال وانما جمع القلب وافرد الضمير قبله حملا على معنى من ولفظها قال وقال رؤبة ۰ وقد جعلتني من حزيمة اصبعا ۰ اي ذا مسافة اصبع اقول نسبة هذا الى رؤبة سهو فانه من اهل الرجز وهذا ليس برجز ونسبه في المفصل للاسود وصدره ۰ فادرك ابقاء العراده ظلعها ۰ والعراده بفتح العين المهملة اسم فرس الشاعر وهي في الاصل اسم للجرادة والظلع بفتح الظاء المعجمة واسكان اللام غمز في المشي وجزيمة بفتح الحاء المهملة وكسر الزاي قبيلة من باهلة قال بعض شارحي ابيات المفصل والمراد بالابقاء ما ابقته الفرس من عدوها اذ من عادة عتاق الخيل ان لا تعطي كل ما عندها من العدو بل تبقي منه شيئا بعد شيء تعطيه وقت الحاجة اليه قيل ومفعول ابقاء محذوف اي ذخيرتها ويريد ان هذه الفرس ادركها الظلع وما ذخرته من هذه العبيلة وبقي بيني وبينها مقدار مسافة اصبع هذا معنى كلام ذلك الشارح ورايت بعض الحواشي لفظ انقا العراده مضبوطا بالنون وهو جمع نقو بالكسر وهو كل عظم ذي مخ اي ان الوجع الذي نشأ منه غمز بها مشيها ادرك عظامها التي فيها المخ وذلك دليل على شدة الوجع وتمكنه والله اعلم قال ويحتمل انه مع تقدير مضاف اي بعد كل مني مرسحان وبهذا المقدر يتعلق فهو اولى اقول مراده بهذا ان مقدار المقدر وذكرنا هناك انه لا بد من تقدير مضاف آخر لتصحيح الحمل اي مسافة بعدك مني مرسحان ولكن ان يقدر تتوكل بعدك مني بعد مرسحين حذف ثلاثة متضايفات قال فقيل هي على العلف ما التقدير قاب قوسين ولو اريد هذا لاغنى عنه ذكر القوس اقول كيف يصح الاعتناء بذكر القوس عن ذكر القابين والمراد القرب باعتبار ان ما بين طرفي القاب هو مقبض القوس ولولا ذكر لا التقيا بهما في غاية القرب وهذا لا يفيد ذكر القوس مجردا عن اضافة القابين اليه حذف الموصول الاسمي قال ومن حجتهم امنوا بالذي انزل الينا وانزل اليكم اقول هكذا ثبت فيما رايته من النسخ والتلاوة ليست كذلك وانما الاية وقولوا امنا بالذي انزل الينا وانزل اليكم والهنا والهكم واحد ونحن له مسلمون كذا هي في سورة العنكبوت والاحتجاج بهذه الاية ما بل للدفع قال وقول آخر ۰ ما الذي دابه احتياط وحزم ۰ وهواه اطاع مستويان ۰ اقول الداب بفتح الدال المهملة وسكون الهمزة العادة والشان وقد تفتح الهمزة والاحتياط الاخذ بما فيه الثقة والحزم ضبط الامر والاخذ فيه بالثقة حذف الصلة قال نحو فلولا لدالا الصلة اي لقوله ۰ وعند الذي واللات عدنك احنه ۰ عليك فلا يغررك كيد العوائد ۰ اقول عدنك من العيادة وهي زيارة المريض والاحنه الحقد والجمع احن قال الشاعر ۰ اذا كان في صدر ابن عمك احنة ۰ فلا تستثرها سوف يبدو دفينها ۰ وفي بيت المتن تغليب المؤنث على المذكر اذ العوائد جمع عائدة لا عائد والمراد

جمع من تقدم ذكره ومنه مذكر فدخوله في ذلك انما هو بطريق التغليب ويحتمل ان يكون على حذف عاطف ومعطوف
اي كيد العوائد والعائد ولا تغليب قال وقال بعد اللتيا والتي اذا علتها انفس تردت
اقول اللتيا بفتح اللام والمثناة الفوقية بعدها وتشديد المثناة التحتية تصغير التي وسمع في لام
اللتيا والذيا الضم وهي لغية خارجة عن قياس تصغير المبهمات لكنها جارية على قياس تصغير المتمكن قيل
وقال ابن خالويه اجمع النحويون على فتح اللام في اللتيا الا الاخفش فانه اجاز ضمها وتردت سقطت قال
فقيل بعد رفع اللتيا فيما نظير الجملة الشرطية اقول فيكون من حذف الصلة لدلالة الصلة اخرى عليها كما
في قوله وعند التي واللات عذبك الحشن قال وقيل بعد اللتيا دهية لان التصغير يقتضي ذلك
اقول فيكون من قبيل حذف الصلة لدلالة غيرها لقوله نحن الاولى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا حذف
الموصوف قال فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اي ضحكا قليلا وبكاء كثيرا اذا قليل وفيه بحث سياتي اقول
هذا البحث مذكور في الباب السادس المعقود لامور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها فحكى هناك
عن بعضهم ان مذهب سيبويه والمحققين ان المنصوب في مثل ذلك حال من ضمير مصدر الفعل وعليه فالتقدير
هنا فليضحكوه اي الضحك حال كونه قليلا وليبكوه اي البكاء في حال كونه كثيرا وساق الكلام فيه هناك
قال وحذف دين القيمة اي دين الامة القيمة اقول هو رد على النضر بن شميل انه قال سالت الخليل عنها
فقال القيمة جمع القيم والقيم والقائم واحد ومعناه وذلك دين القائمين بالتوحيد وهذا معنى ما قدمه
المص وقدر الزمخشري وجماعة بقولهم دين الملة القيمة اي الملة المستقيمة المعتدلة قال وقال سحيم
انا ابن جلا وطلاع الثنايا اقول هذا صدر بيت عجزه متى اضع العمامة تعرفوني وقد مر ذكر المص
لبعضه في الباب الاول في اواخر فصل غير من حرف الغين المعجمة وانشدناه هناك تاما وتكلمنا عليه قال
فقيل بتقدير انا ابن رجل جلا الامور وقيل جلا علم محكي على انه منقول من قولك زيد جلا فيكون جملة لا من قولك
جلا زيد اقول انما امتنع عند هذا القائل كونه منقولا من جلا في قولك جلا زيد لانه لو كان كذلك لكان مفردا
منصرفا اذ هذا الوزن غير مؤثر في منع الصرف عند الجمهور ووزن مختص فيه وخالف عيسى بن عمر فراه
مؤثرا للحكم بمنع الصرف وقد قال به في هذا البيت واما اذا جعلناه جملة فهل هي مبنى او لا صرح بعض شارحي
الكافية ان نحو تابط شرا من قبيل المبنيات المحكية الباقية على بنائها قبل والحق ان الجملة حيث هي جملة قبل
جعلها علما مبنية لعدم قسمها ارابعا من مبنى الاصل وان كانت اجزاؤها معربة واما اذا جعلت علما فقد
صار المجموع اسما واحدا مستحقا لان يجري الاعراب على لغة كبعلبك لكن لما كان الجزء الاخير من تابط شرا
مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على القصة امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا فيكون من
المعربات التقديرية لا من المبنيات قال ونظيره قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد
فيزيد منقول من قولك المال يزيد لا من قولك يزيد المال والا لاعرب غير منصرف فكان يفتح لانه مضاف اليه
اقول هذا صريح في ان يزيد في هذا البيت بالمثناة التحتية قال ابن يعيش وفي نسخ المفصل بالياء وصوابه
تزيد بالتاء المعجمة باثنتين من فوقها وهو تزيد بن حلوان ابو قبيلة معروفة اليه تنسب البرود التزيدية وقال
ابن الحاجب وقول من قال انما هو نبئت اخوالي بني تزيد يعني بالمثناة الفوقية منقطع عنه وتبجح بانه قد علم ان بيع
العربية تزيد بالتاء والذي تنسب البرود التزيدية وهو مردود من وجهين احدهما ان الرواية بالياء يعني
المثناة التحتية والثاني ان تزيد في كلامهم معرف لاجل قول الشاعر يعترن في حد الظباة كانما كسيت برود
بني تزيد الاذرع فاستعماله كما جعله خطا الى هنا كلامه في شرح المفصل والفديد الصوت فقال قد

الرجل

الرجل يفدد فديدا اذا صوت وبني تزيد منصوب على البدل من اخوالي ولهم حمله في موضع المفعول الثالث
ولهم متعلق بمحذوف وعلينا متعلق بلهم ولا يمتنع تقدمه عليه وان كان العامل معنى كما قالوا كل يوم لك ثوب
ولا تعمل فيه فديدا لانه مصدر كالتهبق فلا يتقدم عليه ما كان من تمامه وظلما مصدر في موضع الحال او مفعول
له والعامل فيه محذوف دل عليه لهم فديد والتقدير جعلوا علينا او شدوا علينا ظلما ويجوز ان يكون ظلما منصوبا
على انه مفعول ثالث اي ذوي ظلم ولهم فديد في موضع الحال كالتفسير لقوله ظلما الى هنا كلامه قال
ويجب ان يضبط الميم من لهم بضمة مشبعة ليكون ظلما علينا لهم فديد موازنا لقوله نبئت اخوالي بني
يزيد في الوزن وانما نبهت على ذلك لانه يخفى عن بعض المتصدرين للاقراء انه انشده باسكان الميم من لهم
واصر على ذلك ولا شك ان الوزن لا ينكسر بالاسكان لكن يلزم عليه الخلاف اذ الثاني من مخلع البسيط ان
سكنت الميم والاول انما نصف بيت من مصرع الرجز او مشطور السريع المكشوف ومثل ذلك محذور عندهم
وفي قول المص والا لاعرب ادخال اللام على جواب ان الشرطية وقد سبق التنبيه عليه مرارا حذف الصفة
قال والان جئت بالحق اي الواضح والا لكان مفهومه كفرا اقول هو مثل والا لاعرب وقد مر عليه ما فيه قال وما نريهم من اية الا هي
اكبر من اختها اقول وجه الاشكال فيه ان افعل التفضيل اذا اسند الى شيء وجب ان يكون له زيادة على
المفضل عليه فلا يجتمع ان يقال الزيدان كل واحد منهما افضل من الاخر لما يؤدي اليه من اثبات الزيادة
ونفيها في كل واحد منهما فقوله تعالى هي اكبر من اختها شامل للجميع فيلزم ان يكون كل واحد منها اكبر من
الاخرى وذلك يؤدي الى ان يكون اكبر وغير اكبر واجاب ابن الحاجب عن ذلك بثلاثة اوجه احدها ما ذكره المص
من تقدير الصفة اي اختها السابقة عليها الثاني ان يكون المراد الا هي اكبر من اختها من وجه وقد يكون اثنان
كل واحد منهما افضل من الاخر من وجه الثالث ان يكون المراد الا هي اكبر من اختها عندهم وتحقيقه انها
لان المشاهد الاية اثرا في النفس عظيما ليس للغائب عنها وان كان الغائب اكبر فان الانسان يعظم عنده
مشاهده حتى تتغلب عنده انها اكبر من غيرها علما بانها ستغلب حتى وان كان انقلابها حتى اعظم في التحقيق
وانما المشاهدة لها اثر في تعظيم الشيء في النفس والله اعلم قال وقال فلم اعط شيئا ولم امنع وقوله
ولست دارنا هاهنا بدار اقول اما الشاهد الاول فهو للعباس بن مرداس السلمي بضم السين يكنى ابا الهيثم
وامه الخنساء الشاعرة على خلاف فيه وسبب قوله هذا ان النبي صلى الله عليه وسلم حين اعطى المؤلفة قلوبهم
من نفل حنين مائة مائة اعطاه هو اباعر فسخطها وقال اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع
وقد كنت في الحرب ذا تدرأ فلم اعط شيئا ولم امنع وما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع
وما كنت دون امرئ منهما ومن تضع اليوم لا يرفع فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عني فزادوه
حتى رضي والعبيد اسم فرسه ويعني عيينة بن حصن والاقرع بن حابس وروى مغيرة عن عامر الشعبي
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان ينشد بين الاقرع بعد ابن الاقرع وعيينة فقيل له انما هو بين عيينة
والاقرع فاعادها بين الاقرع وعيينة كذا في شرح امالي القالي لابي عبيد البكري والتدرأ بضم التاء المثناة
الفوقية واسكان الدال وفتح الراء ساقه على هجوم العدو والعلة واما الشاهد الثاني فهو عجز بيت لعمران
ابن حطان السدوسي الخارجي وانشده في الصحاح وليس لعيشنا هذا مهاه ولست دارنا هاهنا
بدار وكذا انشده الكلبي في شرح الفصيح قال والمهاه في البيت النقاء وقيل اللذة وقيل الصفاء وحسن
الرونق ومعنى البيت انه ذم الدنيا وكدورة عيشها واخبر انها مع استحالتها وسرعة انتقالها مال وحوج
الشاهد من البيت قوله مهاه بالهاء واستدل بذلك يعني صاحب الفصيح على ان الهاء اصلية لان المهاه

كذا ايضا بمعناه الصفاء والرونق وقيل النقصان واللين وقد روت مهاة بالتاء التي يبدل في الوقف هاء
قال فدعا للتناقض فهذين اقول يعني ان يكون المقدر في قوله ولم اعط شيا انما هو البحتري الصدق
فان الواقع انه اعطي شيا كما تقدم لكنه لم يرضه فيحتاج الى تقدير صفة يكتسي بها الكلام جلباب الصدق
ويتخلى بزينة الحق والا فعدم الاعطاء لا يناقض عدم المنع حذف المعطوف قال ورد بانه يقتضي ح
ان المعرض بهم وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل واما فرقوا بين محمد عليه الصلاة والسلام وبين غيره
الشق وبه لزوم هذا انظر اقول وجه النظر ان نفي التفريق بين كل الرسل تعريض بمن لم يفعل ذلك فيصدق
على من فرق بين بعض وبعض فلا يلزم ان يكون المعرض بهم فرقوا بين الكل قال والذي يظهر لي وجه التقدير
وان المقدر بين احد وبين الله تعالى اقول لكن ما ذهب اليه ارجح مما ذهب اليه العامل بان احدا هو
الموضوع للعموم فان هذا يحصل المراد مع عدم الحذف وذلك لان التفريق بين الرسل في الايمان يلزم منه
التفريق بينهم وبين الله تعالى في ذلك فان من امن ببعضهم وكفر بالباقين لم يؤمن بالله سبحانه وتعالى قال والاية
من اللف والنشر وبهذا التقدير يندفع شبهة المعتزلة الزمخشري وعيره اقول يعني انا نقدر
محذوفا معطوفا على فاعل ينفع وهو ايمانها والتقدير لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها فيكون نفي نفع الايمان
راجعا الى النفس التي لم تصدر منها ايمان قبل ذلك ويكون نفي الكسب راجعا الى النفس التي صدر منها
الايمان قبل ذلك ولكنها لم تكن كسبت في ايمانها خيرا قال الزمخشري لم تكن امنت من قبل صفة لقوله نفسا وقوله
او كسبت في ايمانها خيرا عطف على امنت والمعنى ان اشراط الساعة اذا جاءت وهي آيات ملجئة مضطرة ذهب
اوان التكليف عندها فلم ينفع الايمان ح نفسا غير مقدمة ايمانها من قبل ظهور الآيات او مقدمة ايمانها غير
كاسبة خيرا في ايمانها فلم يفرق كما ترى بين النفس الكافرة اذا آمنت في غير وقت الايمان وبين النفس التي
امنت في وقتها ولم تكسب خيرا هذا كلامه قال التفتازاني وجه التمسك بالاية على ان مجرد الايمان بدون ان
يكون فيه كسب خير ليس بنافع ظاهر من كلامه والاعتراض بان اوا احد الامرين في سياق النفي يفيد العموم
كما في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا فعدم النفع يكون للنفس التي لم يكن منها الايمان ولا
كسب الخير مدفوع بان هذا لا يستقيم ههنا لانه اذا انتفى الايمان انتفى كسب الخير في الايمان بالضرورة فيكون
ذلك لغوا من الكلام موحشا او مبنيا على المعنى الذي ذكره المص يعني الزمخشري وهو التسوية بين النفس
التي لم تؤمن قبل ذلك اليوم والتي امنت ولم تكسب خيرا ثم قال واجيب عن التمسك بان الاية من قبيل اللف
التقديري اي لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها في الايمان لم تكن امنت من قبل او كسبت فيه ليوافق الايات
والاحاديث الشاهدة بان مجرد الايمان ينفع ويورث النجاة من العذاب ولو بعد حين ويلايم مقصود الاية
حيث ورد تخبر الذين اختلفوا اما وعدوا من الرسوخ في الهداية عند انزال الكتاب حيث كذبوا به وصدفوا
عنه اي يوم باتي الآيات لا ينفعهم التلهف على ترك الايمان بالكتاب ولا على ترك العمل بما فيه وقريب من ذلك
ما قال ابن الحاجب ان المعنى لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها وهو العمل الصالح لم تكن امنت من قبل ولم تعمل العمل
الصالح قبل فاختصر للعلم به اي ههنا كلام التفتازاني حذف المعطوف عليه قال وجوز الزمخشري ومن تبعه
ان يكون فالجواب اي فان ضربت فقد انفجرت اقول نص ما في الكشاف فانفجرت الفاء متعلقة بمحذوف اي
فضرب فانفجرت او فان ضربت فقد انفجرت كما ذكر في قوله فتاب عليكم وهي على هذا فاء فصيحة لا تقع الا
في كلام بليغ انتهى وقد يوهم ان كون الفاء فصيحة مختص بتقدير التعلق بالشرط لا سيما والعلم في الفاء
الفصيحة قول الشاعر قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا وهي على التقدير

ولكنها لم

نبغ

ان كان

٢٠٧

اي ان كان الامر كذلك فقد جئنا وفي المفتاح انها فصيحة على التقدير الاول وهو كونها للعطف على محذوف
والاخرون انها فصيحة على كلا التقديرين فالاشارة في قول الزمخشري وهي على هذا ترجع الى التعلق بمحذوف
سواء كان شرطا او معطوفا عليه ووجه فصاحتها انبائها على ذلك المحذوف بحيث لو ذكر لم يكن بذلك الحسن
مع حسن موقع ذوقي لا يمكن التعبير عنه لكن حذف كلمة قد بعض نقصان كذا ذكر التفتازاني قال واما ما قال
في وجه فصاحتها من الدلالة على ان المامور قد امتثل من غير توقف وظهر اثره وعلى ان المقصود بالامر هو ذلك
الاثر لا الضرب نفسه والايماء الى ان السبب الاصلي هو امره لا فعل موسى عليه الصلاة والسلام فانما هو
في مثل هذه الصورة خاصة قال ورده ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق فقد
سرق اخ له من قبل الا ان يقال المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك اقول لا بعد فيما ذكره في هذا
الاستثناء ثم بالنظر الى دفع الاعتراض من جهة ان اقتران الماضي بقد يحمل مضمونه مضيا فلا يصلح ان يكون جوابا للشرط
مستقبل حذف المبتدا قال فان لم يكونا رجلين فرجل وامراتان اي فالشاهد اقول الا نسب بقوله
تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم ان يكون هذا من حذف الفعل اي فليستشهد رجل وامراتان من
الاستشهاد وقدر الزمخشري فعلا من الشهادة اي فليشهد رجل وامراتان وما قدرناه اولى اذ المامور
هم المخاطبون لا الشهداء وعلى تقدير ان يكون الحذف في المبتدا كما قال المص فليقدر فالمستشهدان الا فالشاهد
قال وبعد القول نحو وقالوا اساطير الاولين اقول تقدير هذه اساطير الاولين والاية في سورة
الفرقان قال تعالى وقالوا اساطير الاولين اكتتبها فهي تملى عليه بكرة واصيلا وقوله اساطير الاولين خبر
مبتدا محذوف كما ذكر المص وانه غير واحد ولا مانع من ان يكون حينئذ اكتتبها ولا يكون فيه حذف المبتدا
وقال الزمخشري في قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين ماذا منصوب بانزل بمعنى اي
شيء انزل ربكم او مرفوع بالابتداء بمعنى اي شيء انزله ربكم فاذا نصبت فمعنى اساطير الاولين ما تدعون نزوله
اساطير الاولين واذا رفعت فالمعنى المنزل اساطير الاولين كقوله تعالى ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع
هذا كلامه وفيه اشكال من جهة انه لا يظهر وجه لتخصيص ما تدعون نزوله بصورة النصب وتخصيص المنزل
بصورة الرفع اذ هذا ان المبتدان المقدران موديهما بحسب المعنى واحد فانه ليس المراد بالمنزل الذي
انزل حقيقة والا كان الاساطير الاولين وانما هو على سبيل التهكم بالمشركين كما ذكر الزمخشري بعد هذا
اي الذي انزل على زعمكم هو اساطير الاولين وهذا بعينه هو معنى ما تدعون نزوله اساطير الاولين واذا
استويا من حيث المعنى فكيف ساغ القول بان احد المقدرين يختص بصورة النصب والاخر يختص بصورة
الرفع ولقد كنت من سنين لسبب هذا الى مولانا وسيدنا وشيخنا قاضي القضاة جلال الدين البلقيني ذكره الله
بالصالحات فاجاب بانه انما خصصه به لان اساطير الاولين مرفوع في قراءة السبعة فقدر وجه الرفع
بما يظهر فيه الرفع ولا يتناول نصبه بالمعنى وذلك ان قوله ما تدعون نزوله اساطير الاولين مرفوع اللفظ
ظاهرا وهو في معنى يدعون اساطير الاولين منصوب يدعون ليحصل مطابقة الجواب السؤال من حيث المعنى
لا من حيث اللفظ يدل عليه قوله بمعنى رفع قل العفو وهي قراءة ابي عمرو وحده واعلم ان في قراءة ابي عمرو وجهين احدهما
وهو الاولى ان يكون ما في موضع رفع بالابتداء وذا اسم موصول بمعنى الذي وهو خبره ليطابق الجواب السؤال ويكون
العفو خبر مبتدا محذوف اي المنفق العفو والثاني ان يكون ماذا كله اسما ثم فيها ماهر منصوب بينفقون ويكون
المطابقة من حيث المعنى لا من جهة اللفظ كذلك هنا يكون ما مبتدا وذا اسم موصول بمعنى الذي والتقدير المنزل
اساطير الاولين ويجوز ان يكون ماذا كله اسما واحدا استفهاما في موضع نصب بانزل والتقدير الذي يدعون

منافضام

نزول اساطير الاولين فليتامل ذلك فانه حسن ولم ار من ذكره وتعقب الشيخ ابو حيان على الزمخشري في قوله او
مرفوع بالابتداء فقال اجاز الزمخشري ان يكون ماذا مرفوعا بالابتداء قال بمعنى اي شيء انزل ربكم وهذا لا يجوز عند
البصريين الا في ضرورة الشعر وكان الزمخشري اراد المعنى الاول الذي ذكرناه ان يكون ما مبتدأ وذا موصولا بمعنى
الذي فلم يحسن العبارة عنه والله تعالى اعلم بالصواب الى هنا كلامه ابقاه الله ومن خطه نقلت وقال صاحب
الفرائد في كلام الزمخشري نظر اذ لا مقتضي للتقدير في احدهما بما فيه صورة فعل وهو ما يدعون وفي الاخر المنزل
وايضا لم خالف بين لفظي الدعوى والارادة المقدر مع انه حمل الانزال على التهكم ثم قال ويمكن ان يجاب عن الاول
بان الرفع ادل على ثبات الانزال من النصب لانه جملة اسمية فقال في المنزل اساطير وفي النصب يدعون اساطير
او ان ارادة النصب باق على تعليله فيقتضي في الجواب فعلا ولم يمكن مطابقة الجواب السؤال مطلقا لان اساطير
مرفوع فاتى بما فيه صورة فعل غير الجملة وهو ما يدعون وان ارادة الرفع معه لانه خبر اي شيء المنزل فاتى
الجواب بالمجانسة فقال المنزل اساطير الاولين ويشكل ان ابن الحاجب طويعا اخر في الكلام على هذه الاية وامثالها فقال
في شرح المفصل حيث ذكر وجهي الرفع والنصب في جواب ماذا وهذا انما يكون اذا كان المجيب موافقا للسائل في
اعتقاد جزء به مقدم وحينئذ يدل كلام السائل عليه مثل قوله ما كتبت وهو قد كتب فيقول مصحفا او شبهه فاما
اذا لم يكن موافقا له في الفعل فيبعد تقديره لاختلاله بالمعنى اذ يفهم منه الاثبات وهو غير مريد له كما اذا قال له قد
سمع صوتا ما منه شيئا من ضربت فيقول له القائل هو صوت مناج فالنصب ههنا لا يستقيم لان المجيب قاصد
نفيه في المعنى مثبت لغيره فهو يفسد المعنى ثم ليس قوله اساطير الاولين بعد قوله ماذا انزل ربكم جوابا من هذا
الباب فانه لم يرد ان الكفار قالوا ان الذي انزل ربنا اساطير الاولين ولا انزل ربنا اساطير الاولين وانما قصدوا
الى كلام مستانف اي هذه اساطير الاولين ونحو ذلك الى هنا كلامه قال ووقع في غير ذلك نحو لا يغرنك تقلب
الذين كفروا في البلاد متاع قليل ولا تقولوا ثلاثة اقول اراد الاية الثانية بيانا لسهو فان الكلام فيما اذا كان حذف
المبتدا واقعا بعد غير القول والحذف انما وقع فيها بعد القول وهذا ظاهر قال سورة انزلناها اي هذه سورة
اقول اجاز الزمخشري هذا الوجه وغيره فقال سورة خبر مبتدا محذوف وانزلناها صفة او هي مبتدا محذوف
اي فيما اوحينا اليك سورة انزلناها وقرئ بالنصب على زيدا ضربته ولا محل لانزلناها لانها مفسرة للمضمر فكانت
حكمه او على دونك سورة او اتل سورة وانزلناها صفة هذا كلامه قلت اجازة النصب به ونحو مضمره بابا و
البصريون كما مر حذف الخبر قال واما انت اعلم ومالك فمشكل لانه ان عطف على انت لزم كون اعلم خبرا عنهما
اقول قد اسلفنا عن الرضي في الباب الاول في فصل الواو ان اصل التركيب انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم
حذف معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه مالك لقيام القرينة على ذلك المحذوف والمعنى انا لا ادخل
بينك وبين مالك ولا اشير عليك بما يتعلق باصلاحه قال وقال لهفي عليك للهفة من خائف يبغي جوارك حين ليس
مجير اقول اللهف بفتح الهاء الحزن والتحسر يقال لهف لهفا كحزن حزنا واللهفة باسكان الهاء كاللهفة
يتحسر بها على ما فات وحرف النداء في البيت محذوف اي يا لهفي وعليك متعلق باللهف وكذا للهفة
ايضا اي الهف عليك لاجل لهفة خائف ويبغي بمعنى يطلب والجوار بكسر الجيم ان تعطي الرجل ذمة يكون بها
جارك فتجيره كذا في القاموس قال وقالوا من يتاني اصاب او كاد ومن يستعجل اخطا او كاد اقول
محذوف خبر كاد في الموضعين اي اصاب او كاد يصيب واخطا او كاد يخطئ قال وقد مر البحث في
ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم مستوفى اقول كانه سها رحمه الله
في الاخبار بمرور البحث في الاية الاولى فان البحث فيها لم يمر في شيء مما وقفت عليه من نسخ هذا الكتاب لا مستوفى

ولا غير مستوفى والله اعلم وهذه الاية في سورة الحج قال تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله والمسجد
الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب اليم قال الزمخشري
وخبر ان محذوف لدلالة جواب الشرط عليه تقديره ان الذين كفروا ويصدون عن المسجد الحرام نذيقهم من
عذاب اليم والاية الثانية في سورة السجدة حم ان الذين كفروا بالذكر لما جاءهم وانه لكتاب عزيز لا ياتيه الباطل
من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة
وذو عقاب اليم ولو جعلناه قرانا اعجميا لقالوا لولا فصلت اياته ااعجمي وعربي قل هو للذين امنوا هدى
وشفاء والذين لا يؤمنون في اذانهم وقر وهو عليهم عمى اولئك ينادون من مكان بعيد فخبر ان من قوله تعالى
ان الذين كفروا بالذكر محذوف اي يعذبون او هالكون ويحتمل ان يكون مذكورا وهو اولئك ينادون من مكان بعيد
وما بينهما اعتراض وهذه الاية مر البحث فيها مستوفى في المثال الاول من امثلة الجهة الرابعة فراجعه قال
وقال الحماسي من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اقول هذا الشاعر هو سعد بن مالك وقد مر انشاد
هذا البيت والكلام عليه في الباب الاول في فصل لا من حرف اللام قال وقال اخر اذا قيل سيروا ان ليلى لعلها
جرى دون ليلى مائل القرن اعضب اقول خبر ان قوله لعلها مع الخبر المحذوف وما ول مثله معروف
وجواب اذا قوله جرى والاعضب بالعين المهملة والضاد المعجمة هو المكسور القرن الداخل وهو المشاش وهو
استعار شبه ما يحول بينهم وبين مرجوهم من قرب ليلى بكبش مال قرنه وعضب في التشبيه وسوء الحال
ونفور النفس منه وكراهته قال فحمل البعير قال ومثله طاعة وقول معروف اي امثل او امثل وبدل الاولى
قوله فقالت على اسم الله امرك طاعة اقول فيه نظر فانه لا يلزم من وقوع لفظ طاعة في قوله ما خبرا
عن مبتدا محذوف هو لفظ الامر ان يكون كذلك في كل تركيب لم يذكر فيه المبتدا ثم الظاهر ان الامر في البيت واحد
الاوامر وهو ضد النهي اي امرك ذو طاعة او مطاع ممتثل والامر المقدر في الاية واحد الامور وهو
بمعنى الشان فكيف يجعل الاول دليلا على الثاني قال حذف الفعل قال وعن البصريين انه لا يحذف لو ولذا قال
الا في الشعر او الندور نحو لو ذات سوار لطمتني اقول قال ابن عصفور لا يلي لو الا الفعل ظاهرا واما المقدر
فلا يلي الا نادرا ونقل ابن الصائغ تصريح البصريين بامتناعه مضمرا وجوازه نادرا وهذا عجيب لما حكي
ما وقع في افصح الكلام قال الله تعالى قل لو انتم تملكون وقد مر البحث على المثال في فصل لو من حرف اللام قال
والقول كثر ذلك كله حذف القول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم اقول يحتمل ان يكون المحذوف
جملة فعلية هي حال اي يقولون سلام عليكم فيكون الاية مما حذف منه الفعل مع مضمر مرفوع ويحتمل ان
يكون المحذوف اسم فاعل اي قائلين فلا يكون الاية حينئذ من امثلة حذف الفعل لكنها على كل حال مما حذف فيه القول
قال ومن حذف الفعل عند ذلك نحو انتهوا خيرا لكم اي وائتوا خيرا اقول هذا مذهب سيبويه ومنه
قولهم حسبك خيرا لك ووراءك اوسع لك فعند سيبويه ايضا انته خيرا لك ووراءك وائت مكانا اوسع لك
ولذا قول الشاعر فواعديه سرحتي مالك او الربى بينهما اسهلا اي فوافي ائت مكانا اسهل ولذا قوله
انته امرا قاصدا اي انته عن هذا وائت امرا قاصدا وقرينة ذلك في هذه المواضع انك تنهى الاول عن شيء
ثم تحثه على ما لا ينبغي عنه بل هو مما امر به فيجب ان ينتصب بائت او اقصد او ما يفيد هذا المعنى لذا
قال الرضي قلت لا نتائي لذلك في السبب المذكور مع انه سابق في الامثلة التي اوردناها قال والذين تبوؤا
الدار والايمان من قبلهم اي واعتقدوا الايمان من قبل هجرتهم اقول فيكون الايمان على هذا التقدير باقيا
على حقيقته والعطف من قبيل عطف الجمل وقد اجيز ان يكون من عطف المفردات على ان يكون التجوز واقعا في

الايمان على طريق الاستعارة فيكون قد شبه من حيث ان المومنين من الانصار تمكنوا فيه تمكن الملك المسلط في مكانه ومستقره بمدينة من المداين الحصينة بتوابعها ومرافقها ثم خيل ان الايمان مدينة بعينها تخييلا محضا فاطلق على المتخيل اسم الايمان المشبه وجعل القرينة نسبة التبوء اللازم للمشبه به اليه على سبيل الاستعارة التخييلية لكونها مانعة من ارادة الحقيقة كذا قال الشيخ في شرح الكشاف قال والترموا محصنين بقول طرفة لها سبب ترعى به الماء والشجر اقول هذا عجز بيت صدره اعمرو بن هند ما ترى راي صرمة الصرمة بكسر الصاد المهملة واسكان الراء القطعة من الابل نحو الثلاثين على هذا اقتصر صاحب الصحاح وفي القاموس والصرمة بالكسر القطعة من الابل ما بين العشرين الى الثلاثين او الى الخمسين والاربعين او ما بين العشر الى الاربعين او ما بين عشرة الى بضع عشرة حرف المفعول قال يكثر بعد لو شيت اقول وكذا بعد لو اردت ولو اخترت ونحو ذلك فان الجواب يدل على المفعول المحذوف ويبينه اللهم الا ان يكون تعلقه به غريبا كقوله ولو شيت ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشية ببكاء الدم غريب فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويانس به قال ونحو الا انهم هم المفسدون ولكن لا يعلمون اقول يحتمل ان يكون هذا مما نزل فيه المتعدي منزلة القاصر فلا حذف وهو الملح في الذم قال ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول نحو قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اي هو سحر بدليل اسحر هذا اقول كان ظهر لي ان يحتمل ان يكون اسحر هذا من مقول قوم موسى فلا يكون فيه حذف اصلا ثم وقفت على هذا الاحتمال في الكشاف وانا اسوق هذا الفصل منه برمته قال فان قلت هم قطعوا بقولهم ان هذا لسحر مبين على انه سحر فكيف قيل لهم اتقولون اسحر هذا قلت فيه اوجه ان يكون معنى قوله اتقولون للحق اتعيبونه وتطعنون فيه وكان عليكم ان تذعنوا له وتعظموه من قولهم فلان يخاف القالة وبين الناس تقاول اذا قال بعضهم لبعض ما يسوءه ونحو القول الذكر في قوله سمعنا فتى يذكرهم ثم قال اسحر هذا فانكر ما قالوه في عيبه والطعن عليه وان يحذف مفعول اتقولون وهو ما دل عليه قولهم ان هذا لسحر مبين كانه قيل اتقولون ما تقولون يعني قولهم ان هذا لسحر مبين ثم قيل اسحر هذا وان يكون جملة قوله اسحر هذا ولا يفلح الساحرون حكاية لكلامهم كانهم قالوا اجئتما بالسحر تطلبان به الفلاح ولا يفلح الساحرون كما قال موسى للسحرة ما جئتم به السحر ان الله سيبطله الى هنا كلامه والوجه الثالث هو الذي قلته اولا وبالله التوفيق قال ونحو حذف مفعولي اعطى نحو فاما من اعطى اقول هذا مما نزل فيه الفعل المتعدي منزلة القاصر فلا يقال حذف مفعولاه وقد قرر المصنف ذلك في المتن قبل هذا حرف التمييز قال وهو شاذ في باب نعم نحو من توضا يوم الجمعة فبها ونعمت اي فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة اقول في صحيح مسلم من حديث جابر ان ابليس يضع عرشه على الماء ثم يبعث سراياه وساقه الى ان قال ثم يجي احدهم فيقول ما تركته حتى فرقت بينه وبين امراته قال فيدنيه منه ويقول نعم انت ويخرج ذلك على هذا وهو ان يكون فاعل نعم ضميرا مستترا مميزا بنكرة محذوفة يدل عليها السياق اي نعم فاتنا او نعم شيطانا انت وانت هو المخصوص بالمدح حرف واو الحال قال تقدم في قوله نصف النهار الماء غامره اي انتصف النهار والحال ان الماء غامر هذا الغائص اقول تقدم في الباب الرابع في موضع الاشيا التي تحتاج الى الرابط ومر هناك انشاد عجز هذا البيت وهو قوله ورفيقه بالغيب ما يدري والبيت للمسيب بن علس يصف غواصا والنهار يروى بالنصب على ان نصف من قولك نصفت الشيء بمعنى بلغت نصفه ففاعل نصف ضمير مستتر فيه عائد على الغائص وعلى هذا فلا يكون في البيت شاهد على حذف واو الحال اذ الجملة الحالية مشتملة على ضمير ذي الحال وهو كاف في الربط وانما الشاهد

لعله يدل على المفعول

هذا

على رواية رفع النهار من نصف الشيء بمعنى انتصف على ما ذكر في الصحاح فالجملة الحالية حينئذ خالية عن ضمير ذي الحال وهو النهار فاحتيج الى تقدير الواو لتحصل الربط وقد اسلفنا ان السيرافي لا يتعين لذلك لجواز ان يقدر ضمير يعود الى النهار اي غامر فيه حرف قد قال زعم البصريون ان الفعل الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد اقول تقدم هذا في الباب الاول في فصل قد من حرف القاف وعلل كثيرون هذا الحكم بان الفعل الماضي يحتمل كل جزء من اجزاء الزمان الماضي فاذا دخلت عليه قد قربته من الحال واشتغ عنه ذلك الاحتمال فصلح للحال وهو مشكل لما اشرنا اليه هناك من ان كلمة قد تقرب الماضي من الحال بمعنى الحاضر الذي هو زمان التكلم لا المعنى الذي يبين هيئة الفاعل او المفعول فان الحال بهذا المعنى الذي فيه الكلام على حسب عاملها فقد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا فهذا غلط نشا من اشتراك لفظ الحال قال السيد الشريف الجرجاني والجواب ان الحال الافعال اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة كان مضمونها واستقبالها وحاليتها بالقياس الى ذلك المقيد لا الى زمان التكلم كما اذا وقعت مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية ولا استبعاد فيما ذكرنا فانهم صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاني زيد راكبا فهم منه الركوب على المجيء بل لا تقارن الحال عاملها واذا قلت قد ركب قربه الى زمان المجيء فتفهم مقارنته اياه كان ابتدا الركوب كان متقدما الا انه قارن المجيء في الدوام هذا كلامه وهو قريب من معنى كلام التفتازاني وقد حكيناه عن بعضهم فيما سلف في حرف القاف وهو منظور فيه بانا لا نسلم ان قولك جاء زيد ركب يفهم منه تقدم الركوب على المجيء ولا ان تعرضه من زمان المجيء في قولك قد ركب يفهم مقارنته اياه وانما المفهم للمقارنة جعله قيدا للعامل ولا فرق في ذلك بين وجود قد وعدمها كما ذهب اليه الكوفيون قال واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبرا لكان كقوله عليه الصلاة والسلام لبعض اصحابه الست قد صليت معنا وقول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة اقول هذا صدر بيت عجزه عشية لاقينا جذام وحميرا جذام بضم الجيم وذال معجمة قبيلة من اليمن تنزل بجبال حسمى وتزعم نسابة مضر انهم من معد قال الكميت يصف انتسابهم الى اليمن ينسبهم نعاء جذاما غير موت ولا قتل ولكن فراقا للدعائم والاصل وحسمى بكسر الحاء المهملة وسكون السين اسم ارض بالبادية فيها جبال شواهق ملس الجوانب لا يكاد القتاد يفارقها كذا في الصحاح وحمير ابو قبيلة من اليمن وغرض الشاعر انهم طمعوا الى هاتين القبيلتين يظنون القوم ضعفاء فاداهم اقوياء ومعنى كلام المص ان الكوفيين اشترطوا في الماضي الواقع خبرا لكان او احدى اخواتها الاقتران بقد ظاهرة كما في الحديث ومقدرة كما في البيت قال وقال فحلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال اقول هذا البيت لامرئ القيس وقد مر انشاده في فصل قد من حرف القاف من الباب الاول ومر هناك ان ابن عصفور ذكر ان القسم اذا اجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال جيء باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا وان كان بعيدا جيء باللام وحدها وانشد هذا البيت شاهدا عليه وفيه بحث مضى هناك حرف لا النافية وغيرها اقول يريد بغيرها لا الناهية وفي بعض النسخ حرف لا الناهية وغيرها يريد بغيرها لا النافية ولم يذكر في هذه الترجمة مثالا لحذف لا الناهية وما اخاله جائزا بطريق الاستقلال لاحتمال ان يقول فهم على ان المراد لا تفعل واما بطريق التبعية فقد يكون نحو لا بين العالم وتكرم الجاهل اي ولا تكرم قال وقوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا اقول هذا صدر بيت لامرئ القيس عجزه ولو قطعوا راسي لديك واوصالي وقبل هذا البيت فقالت سباك الله انك فاضحي الست ترى السمار والناس احوالي سباك الله دعا عليه بالسبي وهو الاسر والسمار الذين يتحدثون بالليل جمع سامر واحوالي بمعنى حولي اي بازائي يقال جلس حوله كذا وحواليه وحواليه واحواله بمعنى والاوصال

نتقدم

[illegible] ... وهذا البيت ... وبعضهم ... الى ان ... الشاعر ... حرب ... بعض [illegible]

قال

المفاصل او يجتمع العظام وجمع وصل بالكسر والضم لكل عظم لا ينكسر ولا يختلط بغيره كذا في القاموس قال ويقل
مع الماضي كقوله • فان شئت آليت بين المقام والركن والحجر الاسود • نسيتك ما دام عقلي معي • امد به امد
السرمد • اقول هذان البيتان من بحر المتقارب والاول منهما مدرج اخر صدره الف المقام واول عجزه جميع
هذا هو الاول ويحتمل ان لا يكون مدرجا بان يكون اخر الصدر ميم المقام واول العجز واو الركن فيكون فيه الثلم والثاني هو
الذي اورده المصنف في قوله ثم يبنيك اي لا نسيتك وانما سهل الحذف هنا لان الفعل في قوله نسيتك ماض
لفظا مستقبل معنى لعمله في ظرف مستقبل وهو قوله ما دام عقلي اذ التقدير مدة دوام عقلي فسهل حذف
النافي معه كما سهل حذفه مع المضارع المستقبل والسرمد الدائم الى امد الزمان الدائم قال ويسهله تقدم
لا على القسم كقوله فلا والله نادى الحي قومي اقول هذا صدر بيت للمخبل عجزه • هدوا بالمساءة والعلاط •
ويروى حنيفي مكان قومي وهدوا اصله هدؤا وفي الصحاح هداء بالهمز هدءا وهدوءا اي سكن وتحرك بتخفيف الهمز
نقلها واو افتدغم الواو الزائدة فيها كما في مقروة والمساءة يتعلق بنادى وهو مصدر ساءه اي فعل به ما
يكرهه والعلاط بعين وطاء مهملتين على زنة كتاب الخصومة ومصدر عالطه يشترا اذكره سوء اقسم الشاعر
بالله على ان الحي لا يناديه من حنيفة بما يكرهه من مساءة وخصومة بان يقولوا الراء اسكن ولا تتحرك عند بابر بد
ان حنيفة عزيز مكرم لا تقابل الا بما يرضيه وفي ذلك ايماء الى شرف الشاعر وعزته وقد جعل المص وغيره النافي
المحذوف من هذا البيت كلمة لا وهو مقابل للبحث وذلك لان الفعل هنا ماض لفظا ومعنى لان الانسان انما يحلف
على ما وقع لا على ما يتوقع فلا ينبغي كون المقدر لا فانها لا تدخل على الماضي لفظا ومعنى الا مكررة ولا تكرر في البيت فينبغي ان
يقدر ما وزعم الكوفيون ان لا حذفت مثل هذا البيت وان لا المذكورة اولا هي نافية الجواب قدم اعتناء بالنفي وفيه
تقدم نافي جملة على جملة اخرى مع انه لا ينافي في نحو قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم قال
ويجيء ذلك بدون القسم لقوله • وقولي اذا ما اطلقوا عن بعيرهم • تلاقونه حتى يؤوب المنخل • اقول هذا
البيت للنمر بن تولب والمنخل بفتح الخاء المشددة شاعر قال في القاموس ومنه لا افعله حتى يؤوب المنخل اسمي واظنه
احد القارظين اللذين خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا فقالوا لا اتيك او تؤوب القارظ قال ابو دوس • وحتى
يؤوب القارظان كلاهما • وينشر في القتلى كليب لوائل • وقد ادعى ابن مالك في المصنف في شرح الكافية
وادعى انه مثال لما جمع فيه من حذف القسم وحذف حرف النفي من الجواب قال اراد والله لا تلاقونه فحذف القسم
وحرف النفي وهذا في غاية الغرابة هذا كلامه وجماعة من النحاة يروونه مما حذف فيه لا النافية بدون اضمار
القسم ومنهم المص والظاهران راى ابن مالك اولى ليكون من قبيل ما ثبت حذفه بقياس باعتبار حذف لا في جواب
القسم والله اعلم حذف ما النافية قال والسيد ابن مالك • فوالله ما نلتم وما نيل منكم • بمعتدل
وفق ولا متقارب • وقال اصله والله ما ما نلتم ثم في بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية وفي بعضها قدره ما
الموصولة اقول يحتمل ان يجعل قوله بمعتدل متعلقا به والباء زائدة وما المذكورة نافية في الموضعين والفعلان
تنازعا وحذف المعمول من احدهما فلا يحتاج الى تقدير ما لا نافية ولا موصولة وفي الصحاح والوفق من الموافقة
بين الشيئين كالالتحام يقال حلوبته وفق عياله اي لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه حذف اداة الاستثنا
قال لا اعلم ان احدا اجاز ذلك اقول هذا عجيب حذف النقل لا يعلم المص احدا اجاز غير السهيلي والمسئلة
مسطورة في التسهيل وقد كتبت منه نسخا وقرأته بحواشيه وفيه في باب التنازع ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف
لا على التنازع خلافا لبعضهم يعني ان التقدير ما قام الا زيد وما قعد الا زيد فهل هذا الا شيء غير حذف اداة الاستثنا
والمستثنى جميعا وقد صرح ابن الحاجب بالمسئلة ايضا واختار فيها ذلك اي انها محمولة على الحذف دون التنازع

وقد مرت المسئلة في هذا الكتاب على النوع الثالث عشر من الجهة السادسة والصواب ان الاستثنا مفرغ
وان المستثنى مصدرا وحال اي الا قولا مصحوبا بان يشاء الله هذا الكلام ماخوذ من كلام ابن الحاجب
في الامالي فلنورده برمته قال في تفسير البحث قوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله الوجه
ان يكون الاستثنا مفرغا كقولك لا يجيء الا ماشيا زيد ولا يخرج الا ماشيا فلان على ان يكون الاسم المحذوف حالا او
مصدرا فتقدير الحال لا تخرج على حال الا مستصحبا لذلك وتقدير المصدر لا تخرج خروجا الا خروجا مستصحبا
لذلك كقولك ما كتبت الا القلم وما جئت الا الغدوة وحذفت الباء من ان يشاء الله اي الا بذكر المشيئة وقد علم
ان ذكر المشيئة المستصحبة في الاخبار عن الفعل المستقبل هي المشيئة المدلول عليها بحرف الشرط او ما في معناه
كقولك لا افعلن ان شاء الله او لا افعلن بمشيئة الله او الا ان يشاء الله وما اشبه ذلك وما ذكر من انه استثنا
منقطع او متصل على غير ذلك فبعيد اما الانقطاع فلا يتجه لانه يؤدي الى نهي كل احد عن ان يقول اني فاعل غدا
لذا مطلقا متى يشاء او لم يقيده وهو خلاف الاجماع فانه لا خلاف في جواز قول القائل لافعلن غدا كذا ان شاء الله
وجعله منقطعا يوجب في النهي واما ما ذكر من انه متصل باعتبار النهي فيؤدي الى ان يكون المعنى نهيتكم الا
ان اشاء والنهي لا تقييد بالمشيئة لانه ان اريد تحقيق الاخبار عن نهي محقق فلا يصح تعليقه بالمشيئة وان اريد به
نفس النهي الذي هو انشاء فلا يقبل تعليقه على المشيئة وان اريد دوامه الى ان ياتي بنقيضه فذلك معلوم من
كل امر ونهي وكل حكم فلا يلزم ان يكون لكل واحد منهما عن ان يقول اني فاعل غدا مطلقا لان الاستثنا بالمشيئة لم
يتعرض له وانما تعرض لنفس النهي او دوام النهي كما تقدم واما ما ذكر من انه متصل بقوله اني فاعل فيفسد
اذ يصير المعنى اني فاعل ان شاء الله واني فاعل الا ان يشاء الله وهذا لا يقوله احد واما ما ذكر من ان بعض المتاخرين
زعم ان الا هنا ليست باستثناء اي اتصال معه تقدم الكلام عليه وان انها ليست باستثنا اصلا لا منقطع
ولا متصل فلا يصدر ذلك الا عن جهل وغباوة والله اعلم بالصواب الى هنا كلامه رحمه الله حذف الجار قال
وقد يحذف مع بقاء الجر كقول رؤبة وقيل له كيف اصبحت خير عافاك الله اقول صرح ابن مالك بجواز حذف
الجار فيما سبق مثل قولك زيد لمن قال بمن مررت قال وهذا هو الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم اقربهما منك
بابا لمن قال فالى اي جاري اهدي ولقول العرب خير بالجر لمن قال كيف اصبحت فحذفت
الباء وابقي عملها لان معنى كيف باي حال فجعلوا معنى الحرف دليلا فلو لفظ به لكانت الدلالة اقوى وجواز الحذف
اولى قال ابو حيان وينبغي ان يتثبت في القياس على ذلك وقد ذكرنا طرفا صالحا من الكلام على حذف الجار وبقاء
عمله حيث تكلمنا في النوع الثالث عشر من الجهة السادسة حذف حرف النداء قال ويمتنع في اسمي الجنس
والاشارة يريد باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل بالضم او لم يتعرف نحو يا
رجلا بالنصب وسواء كان مفردا كما مر او مضافا نحو يا غلام رجل ويا حسن الوجه او مضارعا للمضاف نحو
يا حسنا وجهه يا زيدا قصدت بدون النكرة واحد ابعينه اولا والسر في امتناعهم من حذفه من النكرة ان حرف التنبيه انما
يستغني عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له وهذا لا يكون الا في المعرفة واما المعرفة المتعرفة
بحرف النداء فامتنعوا من حذف حرف النداء منها لان الحرف المذكور حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف
مما تعرف به حتى لا يظن بقاؤه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من المعرف بها وحرف النداء
اولى منها بعدم الحذف اذ هو مفيد مع التعريف التنبيه والخطاب فان قيل نحو حذف حرف النداء من اي نحو
ايها الثقلان وهو جنس معرف بالنداء فيرد هذا فالجواب ان المقصود بالنداء هو وصف اي كما تقرر وهو
معرف قبل النداء باللام فجاز حذفه لذلك الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا هذا من غير ان تصفه بذي اللام

والتقدير الا بان شاء الله

اي فاعل كل حال الا حال مشيئة الله وهو خلاف الاجماع ... الا بذكر بشرط عن حكم

النهي عن ان تقول

فان اراد انها ليست باستثناء

كما لا يحوز الحذف من يا هذا فثبت ان الاعسار في حذف حرف النداء من اي موضع نحو ايها الرجل او بوصف وصفه نحو يا هذا الرجل كذا قال الرضي واما اسم الاشارة فانه موضوع لما يشار به للمخاطب الى شي ومن كون اسم الاشارة مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما اخرج في النداء عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء وتعيينه ليه شروط بحرف النداء مما هو من اسمي الجنس والاشارة ظاهر لان احدهما منادى غيرهما ليس مناديا انه دكله اسم فانه لا يحذف حرف النداء منها الامع تعويض الميم المشدده في الاخر وذلك لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة فلما حذفت الوصله مع هذه الكلمه كثرت ندايها لم يحذف الحرف لئلا يكون اجحافا قال اصبح ليل اقول معناه يا ليل ادخل في الصباح وصر صبحا قالته ام جندب زوجه امرى القيس تبرما به وكان مفركا وتعالى انه سالها عن سبب تعذر بكل النساء لم قالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز سريع الاراقه بطي الافاقه قال وتحن بعضهم المتنبي في قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا اقول هذا صدر بيت مطلع قصيده وعجزه ثم انثنيت وما شفيت نسيسا الرسيس ابتداء الحب والحمى كالرس كذا في القاموس والنسيس بقيه الروح وغايه جهد الانسان كذا فيه ايضا قال واجيب بان هذي مفعول مطلق اي برزت هذي البرزه اقول يمكن ان يجعل هذي منادى ولا يتم اللحن وذلك لان المتنبي كوفي ومذهب اصحابه نحاه الكوفه جواز حذف حرف النداء من اسم الاشارة فلا ينكر ارتكابه لذلك ولا يتجه تلحينه قال وخرجه بيت انشده وهو يا عمر وانك قد مللت صحابتي وصحابتيك اخال ذاك قليل اقول الذي يظهر لي ان ذاك اشارة الى الملل المفهوم من قوله مللت او الى الامر الذي تضمنه هذا البيت والمعنى انك قد مللت صحبتك اياي وصحبتي اياك فيما اخاله واظنه وهذا الامر قليل في الاصحاب معموله ذاك مبتداء اخبر عنه بقليل وقوله اخال جمله الغى فعلها ولي بها بعد الجمله السابقة لبيان ان الاخبار بما تقدم عليها ناشئ عن الظن لا اليقين كما تقول زيد قائم اظن وح فليست الاشارة بذاك الى مفعول مطلق ولم يتضح لي وجه الرد على ابن مالك بهذا البيت فتامله حذف همزة الاستفهام

قال وقد ذكرت في الباب الاول من هذا الكتاب وقع في صحيح البخاري ان الحسن او الحسين اخذ تمرة من تمر الصدقه فجعلها في فيه فنظر اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فاخرجها من فيه وقال اما علمت وفي بعض النسخ ما علمت بدون همزة قال ابن مالك في التوضيح وقد كثر حذف الهمزة اذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم الا بتقديرها كقوله تعالى وتلك نعمة تمنها علي قال ابو الفتح وغيره اراد او تلك ومن ذلك قراه ابن محيصن سواء عليهم أنذرتهم بهمزة واحدة ومثله قراة ابي جعفر سواء عليهم استغفرت لهم بهمزة وصل وحذف الهمزة لظهور المعنى قول الكميت طربت وما شوقا الى البيض اطرب ولا لعبا مني وذو الشيب يلعب اراد او ذو الشيب يلعب ومثله قول الاخر فاصبحت فيهم امنا لا كمعشر اتوني وقالوا من ربيعة او مضر اراد امن ربيعة ام مضر ومن حذف الهمزة قبل ما النافيه عند قصد التقرير ما انشده البطليوسي من قول الشاعر ما ترى الدهر قد اباد معدا واباد القرون من قوم عاد مرالي فصل اما من حرف الالف انشاد هذا البيت على غير هذه الصورة واسلفنا ما ابدينا فيه من احتمال ان لا يكون من قبيل ما حذفت منه الهمزة فراجعه ثم قال ابن مالك ومن حذف الهمزة في الكلام الفصيح قوله صلى الله عليه وسلم يا اباذر عيرته بامه اراد اعيرته ومنه قوله صلى الله عليه وسلم اتاني جبريل فبشرني انه من مات لا يشرك بالله شيا دخل الجنة قلت وان سرق وان زنى قال وان سرق وان زنى هذا كلامه وقد ذكر المصنف بعض هذه المثل في حرف الالف اول الكتاب وقدمنا هناك ان بعضهم ادعى ان حذف همزة الاستفهام ضرورة وان كلام سيبويه

يدل عليه واسلفنا ان ابن قاسم قال المختار اطراد حذفها اذا كان بعدها ام المتصله لكثرته نظما ونثرا حذف نوني التثنيه والجمع قال وللضرورة في نحو قوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر فيمن رواه برفع اسار ومنة واما من خفض فبالاضافه وفصل بين المتضايفين ولم ينقل البيت عن ضرورة اقول ظاهر كلام ابن جني ان الفصل بأمّا بين المتضايفين غير ضرورة فانه قال وعلى هذا اقول هما غلاما اما زيد واما جعفر كذا في شرح مشكل الحماسه له والخطتان تثنيه خطه وهي الامر والقصه وجوز بعض شارحي الحماسه ان يكون رفع اسار ومنة وجرهما على الحكايه وان حذف النون مع ذلك للاضافة كانه قال هما خطتا قولكم لي اما كذا واما كذا وكانهم كانوا يريدونه على الخصلتين فاخذ بهم عليهم ويحكي مقالهم والمعنى ليس لي الا احدى خصلتين على زعمكم اما الاسر والتزام منتكم ان رايتم العفو واما القتل وهو اولى بالحر من التعرض لما فيه خله وهاتان هما الخصلتان اللتان اشار اليهما بقوله هما خطتا ثم انهما عطف اخرى ذكرها بعد بقوله واخرى اصادي النفس عنها وانها لمورد حزم ان فعلت ومصدر وشتت لما صدري فزل عن الصفا به جؤجؤ عبل ومتن مخصر والمراد بهذه الخصله الفرار بالحيلة التي ذكرها والمصاداة اداره الراي في تدبير الشي والاتيان به على اتقن وجه والصفا الصخر الاملس والجؤجؤ بجيمين وهمزتين على زنة الهدهد الصدر كذا في القاموس وقال في الصحاح جؤجؤ الطائر والسفينة صدرهما وعبل ضخم ومتنا الظهر بالمثناه الفوقيه مكتنفا الصلب عن يمين وشمال ومخصر دقيق قال وانطلقوا في قوله لا يزالون ضاربين القباب اقول هذا عجز بيت صدره كل حي مستمسكون عند دي ظلال وقد اسلفنا انشاده في فصل كلا من حرف الكاف في الباب الاول حذف التنوين قال فاما قوله اسلمني الى قومي شراحي فضرورة خلافا لهشام يعني ان ثبوت النون هو في نحو مسلمي انما يكون في ضرورة الشعر وخالف هشام فقال بجوازه في السعه وبه صار مبني بنون قبل الياء وبني في محل نصب على المفعوليه لا في محل خفض على الاضافه هذا مذهبه وفي البيت ضرورة اخرى وهي الترخيم في غير النداء وذلك في قوله شراحي قال الفراء اراد شراحيل فرخم في غير النداء يمكن ان يكون شراحي منادى ومسلمي خبر المحذوف اي انت مسلمي الى قومي يا شراحي وشراحيل اسم رجل لا ينصرف عند سيبويه في معرفة ولا نكرة لانه بزنة جمع الجمع وينصرف عند الاخفش في النكرة كذا في الصحاح ثم هو نون وقاية لا تنوين كقوله وليس الموافيني ليرفد خائبا اذ لا يجتمع التنوين مع ال فقد يه هذا الكلام الرد على هشام فان مذهبه ان النون في مسلمي ليست نون وقاية بل هي تنوين والياء مفعول لا مضاف اليه كما سبق ولا شك ان هذه الدعوى لا تاتي له في نحو الموافيني لان ال صادة عن التنوين فلم يبق الا ان يقال العرب لا الموصوف نون وقاية تحفظ الاسم على سبيل الشذوذ لاجل الضرورة ككون الاسم علما موصوفا بما اتصل به واصبغ الرحمن ابن واسنة ابغا فا ظاهر سواء كان هذا العلم الذي اصبغ اليه ابن او ابنة اسما لابي الاول او جدة وبعضهم يشترط ان يكون ابا لا جدا وكان وجهه ان هذا الحرف منوط بالكثرة والاكثر نسبه الانسان الى ابيه لا جده فاما قوله جارية من قيس ابن ثعلبة فضرورة بعد هذا قوله قرمية احوالها والعصبة قال ابن جني والذي ارى انه لم يرد في هذا البيت وما جرى مجراه ان يجري ابنا وصفا على ما قبله ولو اراد ذلك لحذف التنوين ولكن الشاعر اراد ان يجري ابنا على ما قبله بدلا منه واذا كان بدلا لم يجعل معه كالشي الواحد فوجب لذلك ان ينوي انفصال ابن مما قبله واذا قدر ذلك فقد قام بنفسه ووجب ان يبتدأ على ذلك تقول كلمت

زيدا ابن بكر فانك قلت قلت زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البدل اذ البدل في التقدير من جملة اخرى غير جملة المبدل
منه قال بعض المتاخرين لو كان الامر على ما قاله ابن جني لكان مثل كلمت زيدا ابن بكر بالتنوين كثيرا في كلامهم لانه
وجه سائغ مطرد ولكنه قليل ولقلته كان الوجه ان يحمل على انه ضرورة واعلم انه اذا وقع ابن صفة بين علمين
كان ذلك سببا لتخفيفين احدهما لفظي وهو حذف التنوين وقد ذكر المصنف والاخر خطي وهو حذف
الالف ولم يتعرض له المصنف ولا باس بذكره تكميلا للفائدة فنقول يحذف الالف خطا من ابن المذكور ان لم يقع ابتدا
سطر قال ابن الحاجب في اماليه وقياسه ان يكتب بالالف لان قياس الكتابة ان يكتب كل كلمة بالحروف التي ينطق
بها عند الابتداء والوقف والدليل على ذلك كتابتهم نبي الله بالياء والياء في نبي واسما بالالف في اسما الله وكذلك اذا
كتبت قه زيدا كتبت قافا وهاء لانك لو وقفت لوقفت به فدل على ان قياس ابن ان يكتب بالالف مطلقا لانك لو
ابتدات به قلت ابن وانما حذفت الالف اختصارا لكثرتها ولذلك حذفت العرب التنوين من الاسم الاول فالعلة
التي حذفت العرب التنوين لاجلها هي التي حذف الكتاب الالف لاجلها وانما اشترط ان يكون بين علمين وصفة
لانه انما يكثر اذا كان كذلك وانما اشترط ان لا يكون اول سطر لانه اذا كان اول سطر كان في محل يبتدأ به غالبا
لان القاري ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدي باول السطر الذي بعده فكرهوا ان يكتبوه على غير ما يوجبه النطق
به غالبا وحذفهم الالف وان كان على خلاف القياس انما كان لكونه اجري مجرى الوصل الغالب فيه واذا فات ذلك
المعنى الموجب للحذف لم يكن للحذف وجه **قال** ويحذف لالتقا الساكنين قليلا كقوله فالفيته غير مستعتب
ولا ذاكر الله الا قليلا **اقول** البيت لابي الاسود الدؤلي وقبله فذكرته ثم عاتبته عتابا رفيقا وقولا
جميلا والاصل ذاكر الله بالتنوين بجر وراً معطوفا على مستعتب ولا اضافه لان الله منصوب واسم الفاعل
يعتمد على النفي ويعمل المسند الى المعتمد كما تقول انت غير ضارب زيدا اي لا ضارب والمعني ذكرته ما كان
بيننا من العهود وعاتبته ادنى عتاب فما وجدته طالبا رضاي ولا يقال استعتبته فاعتبني اي استرضيته
فارضاني **قال** حذف لام لا يفعل مخصوص بالضرورة كقول عامر بن الطفيل وقيل مرة أتأرني فانه
فريغ وان اخاكم لم يثأر **اقول** مرة بالصرف وبهاء ناسه ابو قبيله من قريش وابو قبيله من قيس عيلان
وأتأرن الطلب حينئذ والفعل ماثله مضارع ثأر بفتح المثلثة والهمزة والفريع بكسر الفاء وفتحها والعين
المعجمة الحديد ويقال ذهب دمه فريغا اي هدرا لم يطلب قال الشاعر اهان دمك فريغا بعد عزته يا عمرو
بغيك اصرارا على الحسد وفيه شاهد على ان الزنجي مضعفا **قال** حذف جواب القسم فالاول
نحو والله والله وزيد قائم والله وهنه ان جاني زيد والله اكرمته **اقول** ليس هذا المثال الثاني من القسم الاول قطعا
وانما هو من القسم الثاني وقد صرح بذلك في اول الترجمة التي باتي وهي حذف جملة جواب الشرط والظاهر ان ما هنا
سهو **قال** حذف جملة الشرط وجعل منه الزمخشري وتبعه ابن مالك بدر الدين فلم يسلموهم وردوه اذ الجواب
المنفي بلم لا يدخل عليه الفاء ليس الجواب مبنا فعليه فعليها منفي بلم حتى يتوجه هذا الرد وانما هو جملة
اسمية حذف صدرها اي فانتم لم تقتلوهم وقد صرح الزمخشري بذلك حيث قال والفاء جواب شرط محذوف
تقديره ان افتخرتم بقتلهم فانتم لم تقتلوهم ولكن الله قتلهم فالفاء على هذا واجبة لوقوع الجواب جملة اسمية
وهذا ابطر ما ذكره لي وحل ما منتقي ابن حيثه انه على تقدير مبتدا محذوف اي فهو ينتقم الله منه والا فالمضارع
مدون تقديرا لا يدخل عليه الفاء وياعجبا من المصنف كيف يمنع منه مثل هذا **قال** وحذف جملة الشرط بدون
الاداة كثير كقوله فطلقها فلست لها بكفؤ وان لا يعل مفرقك الحسام اي وان لا تطلقها
الاكثر وزعم ان حذف جملة الشرط مع بقاء الاداة جائز وذهب بعضهم الى انه لا يحذف الفعل الا مع بقاء لا النافيه

ايضا

ايضا لهذا البيت وهو الذي ذكره ابو حيان في تفسير قوله تعالى فما بك علما وان كان اختار في شرح
التسهيل الجواز مطلقا **قلت** لا ادري كيف وقع المخالف المتقدم ذكره في اشتراط كون فعل الشرط المحذوف
منفيا وكونه النافيه باقيه مع انه سمع مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك ونحو الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ونحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف وان خنجرا فخنجر اللهم
الا ان يكون مراده ان اشتراط بقاء لا النافيه انما هو حيث يكون الشرط منفيا بها وليس المعنى ان فعل الشرط
لا يحذف الا اذا كان منفيا بها فيسهل الامر والله اعلم بالصواب **حذف جملة جواب الشرط قال**
ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية اي ما امنوا به وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا
القران وما قدرته اظهر **اقول** ظاهر هذا اشعر بانه مخترع هذا التقدير وليس كذلك قال الزمخشري
ولو ان قرانا جوابه محذوف كما تقول لغلامك لو اني قمت اليك وتترك الجواب والمعنى ولو ان قرانا سيرت
به الجبال عن مقارها وزعزعت عن مضاجعها او قطعت به الارض حتى تتصدع وتتزايل قطعا او كلم
به الموتى فتسمع وتجيب لكان هذا القران لكونه غاية في التذكير ونهاية في الانذار والتخويف كما قال لو انزلنا
هذا القران على جبل لرايته خاشعا متصدعا من خشية الله وهذا يعضد ما فسر به قوله تعالى
لتتلو عليهم الذي اوحينا اليك من اراده تعظيم ما اوحي الى الرسول صلى الله عليه وسلم من القران وقيل معناه
ولو ان قرانا وقع به تسيير الجبال وتقطيع الارض وتكليم الموتى وتنبيههم لما امنوا به ولما تنبهوا عليه
كقوله ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة هذا كلامه فقد رايت حكاية القولين صريحا ولكل وجه ظاهر لم ينفرد
المصنف بشيء انفرد به دون النحاة ولم يتبين لي لم كان تقديرهم اظهر من تقديرهم **قال** أرايتم ان كان من
عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره الستم ظالمين بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده
ان جملة الاستفهام لا تكون جوابا الا بالفاء **اقول** لم يقع في الكشاف هذا الكلام على هذه الصورة ولا
فيه ما يقتضي ان جملة الاستفهام جواب ونص ما فيه والمعنى قل اخبروني ان اجتمع كون القران من
عند الله مع كفركم به واجتمع شهادة اعلم بني اسرائيل على نزول مثله فايمانه به مع استكباركم عنه وعن
الايمان به الستم اضل الناس واظلمهم الى هنا كلامه فان قلت فهذه الجملة المقدرة اذا لم تجعل جوابا
للشرط فما موقعها قلت موقعها ان تكون معمولا لاخبروني والعامل معلق كما هي كذلك في قوله تعالى
قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون فان قلت فاين جواب الشرط
قلت هو محذوف يدل عليه الجملتان المكتنفتان له والتقدير في اية الاحقاف ان كان من عند الله
الخ فاخبروني الستم ظالمين وكذا تقدير الاية الاخرى ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة فاخبروني هل
يهلك الا القوم الظالمون **والتحقيق** ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء الله فان اجل الله
لات الخ لكن المواضع التي وقع فيها فعل الشرط مضارعا نحو وان تجهر بالقول فانه يعلم السر
ونحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك ونحو ان يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله تشكل
على هذا التحقيق فانهم نصوا على ان الجواب لا يحذف في السعة الا اذا كان فعل الشرط ماضيا لفظا
ولذلك عدوا من الضرورات قوله لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي واسع
حذف الكلام بجملته قال ومن ذلك قوله قالوا اخيت فقلت ان وحيبني ما
تزال منوطة برجاي فاين ان هاهنا بمعنى نعم **اقول** انما كان كذلك ولم يجز كونها العاملة للزوم
حذف اسمها وخبرها جميعا وهو ممتنع والمنوطة المعلقة اسم مفعول من قولك نطت الشيء انوطه

اد اعلقته والرجاء توقع امر محبوب وهو ضد اليأس   الرابع تعدد ان المسرطيه لقوله فالت بنات
العم يا سلمى وان كان عيباً معدماً قالت وان   اى وان كان كذلك رضيته الحامسى قولهم افعل هذا اما
لا اى ان كنت لا تفعل غيره فافعله   لا يخفى انك اذا قلت ان جاء زيد اكرمته فالكلام هنا هو مجموع هذا
التركيب ان الشرطيه وجعلناها وليس شىء من الجملتين حاله تعلق ان به وارتباطه بها كلاما لعدم استقلاله
بالافادة بل بمجموع ذلك هو الكلام واذا كان كذلك فالمحذوف فى هذين الموضعين اللذين ذكرهما المص بعض
الكلام لا الكلام بجملته والعيي فعيل من العي بعين مهمله ومثناه تحتيه وهو خلاف المبيان حذف
اكثر من جملة قال   انشد ابو الحسن   ان يكن طبك الدلال فلو فى   سالف الدهر والسنين
الخوالى   اى ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك   حذفت جملة شرط لو وجملة
جوابها وذلك اكثر من جملة لانه لم يخرج عما ذكره اولا من حذف الشرط وحذف الجزاء فيكون هذا مثالا لما حذف
منه اكثر من جملة لا غير ما ذكر بعد   ولهذا ذكر بعض ذلك الكتابى جريا على عادته وانشد وهل انا الا
من غزيه ان غوت   غويت وان ترشد غزيه ارشد   يحتمل ان يكون ارشد منصوبا بان مضمره والعطف
على المصدر المتقدم على حد قولها   ولبس عباءة وتقر عينى   ويحتمل ان يكون مرفوعا على الاستئناف والبيت
لدريد بن الصمة وغزيه بعين معجمه مفتوحة وراى قبيلة والمضارع انجزيه اصم الشين وفتحها يقال
رشد يرشد كفرح يفرح وغرضه انه لم يذكر بعض ما اورده فى كتابه مما يتعلق بغير الاعراب لاجل اقتفاء
اثر غيره ممن يفعل ذلك من المعربين حتى يحتاج الى ان يعتذر هذا البيت اعتذارا عن ذلك واما فعله لامر
اخر وهو انه وضع كتابه ليفيد به من يتعاطى التفسير والعربية جميعا فلا حاجة الى اقامة مثل ذلك العذر
واما قولهم راكب الناقه انه على حذف عاطف ومعطوف اى والناقه فلانهم لم يطابقوا الخبر عنه
مدرواحد ذلك ولم يقدروا الناقه وراكب الناقه طليحان لان حق الدليل ان يتقدم ولانه يحوج الى ان يدعى ان الاصل
الناقه وراكبها ثم لما حذف المعطوف عليه عدل عن المضمر الى الظاهر ولانهم حذفوا المعطوف عليه ابقوا العاطف
ولى الحكم الطلاحه الاعياء من السير ومن كلامهم راكب الناقه طليحان اى والناقه بحذف العاطف والمعطوف
كما قال تعالى فانبجست اى فضربت فانبجست وكما قال التغلبى اذا ما الماء خالطها سخينا اى خالطها فشربناها
ولا يكون التقدير الناقه لان الحذف اتساع وبابه اوسط الكلام واخره لا اوله الا ترى ان كان يراد وسطا واخيرا
لا اولا ولان حذف العاطف وبقاء المعطوف شاذ وانما حكى منه ابو عثمان اكلت خبزا لحما تمرا انتهى   لى
التعليل الاول نظر لورود حذف فعل الفاعل وحذف المبتداء اللهم الا ان يكون مراده انه اذا وقع التردد فى الحذف
من الوسط او الاخر ومن الاول رجح ذلك على هذا فتامله   الباب السادس
من الكتاب قال   وعلى المعرب ان يتامل كل موضع هل هو مضمن لمعنى الشرط ام لا   تقدم فى
اول الباب الرابع لعل يعادل بعد حسبك اركاب المص له هنا وجوابه ان امرها هنا منقطعه لا متصله
واما الافراد والتذكير واضداده مما لوحظ فيها كالفعل   لكن بينهما فرق من جهة ان ضعف مررت
برجلين قاعدين ابواهما وما يبزانا بهما اقل من ضعف يقوما ابواهما ويقوموا اباؤهما لان الالف والواو فى
الفعل فاعله الاغلب وبجريدهما لكونهما علامتين للتثنيه والجمع ضعيف بخلاف الالف والواو فى مثنى الاسم
ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامه للتثنيه والجمع ولو كانا فاعلين لم ينقلبا فى حالتى النصب والجر بحو رايت
قاعدين وقاعدين ومررت بقاعدين وقاعدين فى حال المشتق مثلهما فى غير المشتق الذى لا فاعل له نحو الزيدان
والزيدون وانما جاز مررت برجل قعود غلمانه وان كان قعود ايضا جمعا كقاعد وزالك اذا كسرت الاسم

المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه شبه اجتماع
فاعلين كان قاعدون غلمانه لشابهته يقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الصورة الظاهرة
الا ان يخرج الواو عن الاسميه الى الحرفيه او تجعل المظهر بدلا من المضمر او تجعل الجملة الفعليه خبرا مقدما
كقوله بكرت عليه بكرة فوجدته   قعودا لديه بالصريم عواذله   البكور بالضم
الغدو وبعال بكرت على الشى والبه وفيه بكورا وبكرت التشديد وابتكرت وباكرت كل ذلك بمعنى
اتيته بكرة وكل من بادر الى شى فقد ابكر اليه فى اى وقت كان مثل ان يقال بكروا بصلاة المغرب اى صلوها
عند سقوط القرص كذا فى الصحاح والظاهر ان المراد بالصريم الصبح ويطلق على الليل وهو من الاضداد
والصريم ايضا الارض المحصود زرعها ويحتمل ان يراد فى البيت   قولهم فى نحو كلامهما وعدا
اى وعدا بعنت فحسد ومجد ونحاح   لا ينبغى ان يعد هذا فيما اشتهر بينهم والصواب خلافه
لان الذى اشتهر بينهم قد رد بقول سيبويه والمحققين والمص قد تبرا من نسبته اليهم على التحقيق
فعال فعل كذا ثم رد الاحتجاج المذكور بما قرره فال الامر الى ان الذى اشتهر بين المعربين صواب وان
تخطئتهم مما نقل عن سيبويه وغيره لم يصادف المحز   اما الاول فلجواز ان المانع من الرفع
كراهية اجتماع مجازين   لا نم ان اجتماع مجازين ان استكن ولا انه مانع مما ذكروه كيف لا نزاع
بينهم ان مثل احيى الارض شباب الزمان من مستحسنات الكلام   ومما بعد فى قولهم مجى ء
نحو قولهم اشتمل الصما اى الشملة الصما والحالة هذه ان تقرير معه   تعذر الحاليه فى هذا
التركيب لقيام المانع لا يقتضى المنع من ارتكابها عند عدم المانع والشمله بكسر الشين هيئة الاشتمال
واشتمل بالثوب اى ادار على جسده كله حتى لا تخرج منه يده واستمال الصماء ان يرد الكساء من قبل يمينه
على يده اليسرى وعاتقه الايسر ثم يرده ثانيه من خلفه على يده اليمنى وعاتقه الايمن فيغطيهما جميعا او
هو الاشتمال بثوب واحد ليس عليه غيره ثم يضعه من احد جانبيه على منكبيه فيبدو منه فرجه كذا فى
القاموس   والخامس قولهم الفاء جواب الشرط والصواب ان يقال رابطة لجواب الشرط وانما جواب
الشرط الجملة والسادس قولهم العطف على عاملين والصواب العطف على معمولى عاملين
غاية ما يقال فى هذين الامرين ان احد هو امضافا فالمقام قرينه عليه ولا محذور فى ذلك ولا يقال ان الصواب
خلافه فيقع فى كلام الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من ذلك ما لا يحصى كثرة   والعاشر
قولهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وانما هذا قول
الكوفيين فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لالفى التانيث ولهذا قال الجرجانى ينبغى
ان تعد موانع الصرف ثمانيه لا تسعه   يعنى لان هذه الزياده حكمها حكم الفى التانيث فى الاستقلال
بمنع الصرف فينبغى اسقاطها استغناء بعد الناس المشاكل للالفين وما هو مشابهتها وفيه نظر ظاهر
وقتهم بوتى به   يحجز عن دركه الخلق   اى عن ادراكه وهو بفتح الدال والراء بمعنى اللحاق
لا ليضم بعضه الى بعض وانما مراد الانفراد لا الاجتماع وهو الاعداد المعدوله كمثنى وثلاث ورباع وفاطر
قال الزمخشرى وانما منعت الصرف لما فيها من العدلين عدلها عن صيغتها وعدلها عن تكررها
يعنى انها خرجت عن اوزانها الاصليه الى اوزان اخر وعن تكررها الى التوحيد وذهب اكثر النحاة الى ان فيها
العدل والصفه الاصليه لانها معدوله لا لكون الاصفه ومنع الزمخشرى اعتبار الوصف لا الاصليه فيها بناء
على عدم اعتبارها فى المعدول عنه بدليل انصراف اربع فى نحو كل مررت بنسوة اربع ورده ابن الحاجب فى الصفه

في اسماء العدد اما لم يعتبر لان شرط الاعتبار مفقود وهو كونه موضوعا صفة في الاصل واسماء العدد ليست
لذلك وهذه الاسماء المعدولة وان كانت معدولة عن اسما العدد فانما عدلت عنها باعتبار وقوعها صفة لا باعتبار
كونها عددا الا ترى ان اثنين اثنين لا يكون الا صفة فكذلك مثنى وشبهه وهو الموضع الاصلي له فان قيل ينبغي ان
لا تصرف مثل ثلث اشترت الجواري اربعا اربعا لانه لا يستعمل الا صفة قلنا ليس ذلك بمستقيم لانه هذا كان
موضوعا للعدد على الحقيقة بهذا اللفظ وانما زيد التكرار لمعنى اقتضاه بخلاف مثنى وشبهه فانه موضوع في
الاصل صفة واذا كان كذلك فلا حاجة الى تكلف تقدير عدل ثان مع الاستغناء عنه وقال الشاعر
ولكنما اهلي بواد انيسه ذياب تبغي الناس مثنى وموحد هذا البيت لساعدة بن جوية الهذلي
وهو من ابيات الكتاب واورده في الصحاح وفيه سباع مكان ذياب وتبغي بتشديد الغين المعجمة اي تطلب
واصله تتبغي بتائين حذفت احداهما ومثنى وموحد صفة ذياب او سباع ولكن ان يجعلها خبرين لمحذوف اي
بعضها مثنى وبعضها موحد ولمجهول عوقع هذه الالفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم
فقال احاد ام سداس في احاد لييلتنا المنوطة بالتنادي مدبر في فصل ام من حرف الالف في
الباب الاول الكلام على هذا البيت وذكرنا هناك انها استعملت للتقسيم على الوجه الذي قررناه فراجعه
ولو افردت لم يكن له معنى اي لو افردت وقلت اقتسموا هذا المال درهما واقتسموه ثلاثة واقتسموه
اربعة لم يكن له معنى ولم يصح جعل درهما حالا من المال الذي هو الفرد درهم مثلا بخلاف ما اذا كرر فان القصد
فيه الى الوصف والتفصيل في حكم الاقتسام ولذا الطيبات في حكم النكاح ولو جيئت بها واو لا غلطت
انه لا يسوغ لهم ان يقتسموا الا على احد انواع القسمة وصح ذلك ان او لاحد الامرين او الامور لا غير
واما الاباحة وجواز الجمع في مثل جالس الحسن او ابن سيرين فانه يكون بدليل خارج مثل ان مجالستهما خير
وزيادة في الفضيلة وتعلم العلم فيكون اولى بالجواز وحاصله ان او لاحد الامرين والحال بيان لكيفية الفعل
والقيد في الكلام يكون نفيا لما ينافيا بل مغنيا وان يكون الاقتسام على احد هذه الانواع غير متجاوز اياها الى ما فوقها
وهذا معنى قوله محظور عليهم ما وراء ذلك وفيه اشارة الى دفع ما ذهب اليه البعض من جواز التسع متمسكا
بان الواو للجمع فيجوز التثنتان والثلاث والاربع وهي تسع وذلك ان من نكح الخمس فما فوقها لم يحافظ على القيد
اعني كيفية النكاح وهو كونه على هذا التعديل والتفصيل بل جاوز الى خماس وسداس كذا في حاشية التفتازاني
على الكشاف وطيي اذا دخلوا قريه الاية وكذلك فعلوا ليس من كلامها نعم ان ذلك ليس
كلامها على ما قرره الزمخشري وذلك انه قال ثم قالت وكذلك يفعلون ارادت هذه عادتهم الثابتة المستمرة
التي لا تتغير لانها كانت في بيت الملك العديم فسمعت نحو ذلك ورات وقد مر ذكره وما عليه في الباب الثاني في اثناء
الكلام على الجمل التي لها محل من الاعراب فان قيل على المقدر الثاني هو من باب وهذا يبقى شيء ما هنا المعالل
المعنوي لا يحذف الظاهر انه لا يمتنع الحذف في مثل قولك زيد ما جاء الا من قال من في الدار اي زيد
فيها فاما لقوة الدلالة على المحذوف وفي التسهيل ويضمر عاملها جوازا لحضور معناه او تقدم ذكره في استفهام
او غيره وهذا يشمل المعنوي وغيره احتج بقوله ولا ارض ابقل ابقالها هذا عجز بيت
صدره فلا مزنة ودقت ودقها المزنة السحابة البيضاء والودق المطر وضمير ودقها عائد الى السحابة
التي شبه بها الجيش في بيت قبل هذا واعلم ان الارض في هذا البيت يريد فلا سحابة مطرت مثل مطر السحابة التي
شبه بها الجيش ولا ارض انبتت مثل انبات ارض اصابها مطر تلك السحابة المشبه بها الرابع عشر
قولهم ان الكل اذا اعمدت نكرة كانت غير الاولى الخ حكى الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح التلخيص

قوله

قوله فيما اذا كان الاسم الاول معرفة والثاني نكرة قال وقال ابن الشجري في اماليه نكرة الاول غير الثاني لا نفسه قال
ابن الحاجب في اماليه قوله تعالى غدوها شهر ورواحها شهر العامل في اعاده لفظ الشهر الاعلام بمقدار زمن
الغدو وزمن الرواح والالفاظ التي تاتي مبينة للمقادير لا يحسن فيها الاضمار ولو اضمر فالضمير انما يكون لما تقدم
باعتبار خصوصيته فاذا لم يكن له وجب العدول عن المضمر الى الظاهر الا ترى انك لو اكرمت رجلا وكسوته
ذا العيان عنه اكرمت رجلا وكسوته رجلا فتبين ان هذا ليس جعل الظاهر موضع المضمر لانه لو اتى به
لم يستقم وشرط الطيبي في هذه القاعدة ان لا يقصد التكرير وجعل من قصد التكرير قوله تعالى وهو الذي في
السماء اله وفي الارض اله فان فيه نكرتين والثاني هو الاول فقال هو من باب التكرير لا ناطة امر زائد ويدل عليه تكرير
ذكر الرب فيما بعده من قوله سبحانه وتعالى سبحان رب السموات والارض رب العالمين والذي استدعى هذا التكرير
مقام تنزيهه عز وجل عن نسبة الولد اليه قال الشيخ بهاء الدين وهذه القاعدة يكثر ذكرها في كتب الحنفية قال في الهداية
من قال سدس مالي لفلان ثم قال في ذلك او غيره سدس مالي لفلان فله سدس واحد لان السدس ذكر معرفا بالاضافة
والمعرفة متى اعيدت يراد بالثاني عين الاول هذا هو المعهود في اللغة وفي النهاية من كتبهم ايضا فيما لو قال
انت طالق نصف تطليقة وربع تطليقة المنكر اذا اعيد منكرا فالثاني غير الاول وان قال انت طالق نصف تطليقة
وثلثها وسدسها لم تطلق الا واحدة للاضافة وفي شرح المنار لحافظ الدين النسفي اذا اعيدت معرفة فالثاني
عين الاول لدلالة العهد ثم قال الشيخ بهاء الدين والظاهر ان هذه القاعدة غير محررة والتحقيق ان يقال ان كان الاسم
عاما في الموضعين فالثاني هو الاول لان ضرورة العموم ان لا يكون الثاني غير الاول ضرورة استغراق عموم
الاول للافراد وسواء كانا معرفتين عامتين ام نكرتين عامتين لوقوعهما في حيز النفي اما اذا كانا عامين وهما معرفة
ويكون ضمانيا وان كان الثاني فقط عاما فالاول داخل فيه ضرورة شمول العام لذلك الفرد سواء اكان معرفا
ام منكرا وسواء اكان الاول معرفا بالالف واللام العهدية ام منكرا ويلتحق بهذا القسم في دخول الاول في الثاني اذا كانا
عامين والاول نكرة كقوله تعالى لا يملكون لكم رزقا فابتغوا عند الله الرزق اي لا يملكون شيئا من الرزق فابتغوا عند
الله كل رزق وكذلك عليه وان كانا خاصين بان يكونا معرفتين باداة عهدية فذلك بحسب القرينة الصارفة الى
المعهود وان صرفتهما اليه انصرف وان صرفت الاول منهما فالظاهر ان الثاني مثله وان كانا مشتملين على الالف
واللام الجنسية فالاول هو الثاني لان الجنس لا يقبل التعدد قال التنوخي في قوله تعالى ان مع العسر يسرا انما كان
العسر واحدا لان اللام طبيعية والطبيعة لا ثاني لها يعني ان الجنس كلي والكلي لا يوصف بوحدة ولا تعدد وان
كانا نكرتين فالظاهر ان الاول غير الثاني لانه لو كان اياه لكان اعادة النكرة وضعا للظاهر موضع المضمر وهو خلاف
الاصل ويحتمل خلافه ولاجل الاحتمال يعني وحتى حديث الاستسقاء ثم جاء رجل من ذلك الباب فاعاد ذكر الرجل
منكرا كما بدا به منكرا مع تردده في انه الاول او غيره كما ورد مصرحا به في الرواية الاخرى حيث قال ثم
جاء رجل لا ادري الاول ام غيره وان كانا معرفتين باداة جنسية فالثاني هو الاول لان الجنس غير
متعدد وان كان الثاني خاصا والاول عاما فهو داخل في الاول ضرورة اشتمال العام على الخاص كما
يشتمل الاعم على الاخص هذا هو المعتبر في هذه القاعدة الى هنا كلامه والرابع قول الحماسي
صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا
البيتان من بحر الهزج والثاني منهما مدرج اي مدور عين يرجعن واول عجزه نونها ومعنى صفحنا
عفونا وحقيقته اعرضنا عنهم وولناهم صفحة اعناقنا ووجوهنا وهي جانبها فلم نؤاخذهم بما
كان منهم ومعنى يرجعن قوما كالذي كانوا يردهن امرهم الى الائتلاف والتوادّ كالذي كانوا اي كما

ولو اكرمت رجلا وكسوت غيره كان العيان اكرمت رجلا وكسوته

كانوا عليه وبحران يكون المراد ها الذين كانوا لحذف النون تخفيفا في قول الشاعر وان الذي حانت بفلج دماؤهم
هم القوم كل القوم يا ام خالد فان ادعى ان الفاعل فيهن اعاهي حسن مع عدم القرينة فاما ان
وجدت قرينة فالتعويل عليها سهل الامر لا ارتاب في ان هذا اقصدهم ولا تحرج لامهم على غير وكيف
يتوهم انه اراد واحمل الثاني على ان عين الاول مع قيام القرينة الصارفة الى ان المراد غيره او اراده واحمل
الثاني على انه عين الاول مع وجود قرينة تدل على ان المراد به غير الاول هذا اما لا ينبغي ان يتخيل اصلا وفي
التلويح للتفتازاني لعدم جريان هذه المسئلة واعلم ان المراد ان هذا هو الاصل عند الاطلاق وخلو المقام عن
القرائن والا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة لقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله وقالوا
لولا انزل عليه اية قل ان الله قادر على ان ينزل اية الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل
من بعد قوة ضعفا وشيبة يعني قوة الشباب ومنه باب التاكيد اللفظي وقد تعاد النكرة معرفة مع
المغايرة لقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه اليك ثم قال ان تقولوا انما انزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وقد تعاد
المعرفة معرفة مع المغايرة وهو الذي انزل عليكم الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعاد المعرفة
نكرة مع عدم المغايرة لقوله تعالى انما الحكم اله واحد ومثله في الكلام كثير كقولهم هذا العلم علم كذا وكذا وحلت
الدار وراءت دارا كذا وكذا ومنه بيت الحماسي الى هنا كلامه الخامس عشر قولهم يجب ان يكون العامل في الحال
هو العامل في صاحبها عد هذا الموضع في هذا الباب مبني على انه قول سيبويه في المسئلة صواب وقد
رده بعد هذا قائل الامر الى سلامة ما استمر بينهم في ذلك من المعارض فلا ينبغي ان يعنى عليهم ويعد في
قبيل ما هو من الخطاء وقال هذا بيتنا شارح النصح ما شئت هذا اصدر بيت عجزه وطع
قطاعه مهد نصحه رشد وقد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه في الباب الخامس في الجهة الخامسة في الترجمة
التي نصها من الخلل ما اعتمل باعتبار عامله وجهين ولقول ابي الصحح عليك ورحمة الله السلام
هذا عجز بيت صدره الا يا نخلة من ذات عرق كنى بالنخلة عن امراة وذات عرق موضع بالبادية كذا في
الصحاح هو من ابيات العراهيين الذي وقتهم امير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه
واما مسئلة المضاف اليه فصلاحيته المضاف فيها للسقوط جعل المضاف اليه كانه معمول للفعل وعلى هذا
فالشرط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا قال التفتازاني في حاشية الكشاف عند الكلام
على قوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا ما نصه حنيفا حال من المضاف اليه للاطباق على جواز ذلك اذا كان
المضاف جزءا من المضاف اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ملة ابراهيم اذ اتبعوا
ملته وراءيت هندا ادارات وجهها بخلاف راءيت غلام هند قائمة واختلفوا في عامل مثل هذه الحال فقيل
معنى الاضافة لما فيه من معنى الفعل المشعر به حرف الجر اذ قيل ملة نسبت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها
عامل المضاف لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما مثل اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام في جوازه وكون عامله
هو المضاف نفسه وهو ظاهر هذا كلامه ورد على الاول انه اذا كان العامل معنى الاضافة بتلك
الطريق فلا معنى لتخصيص ذلك بما اذا كان المضاف جزءا او كجزء ويلزم تجويز مجيء الحال من كل مضاف
اليه وهو باطل والحاصل ان الحال لا تقع من المضاف اليه الا في الصور الثلاث وهي التي ذكرها ابن مالك في الفيته
حيث يقول ولا تجز حالا من المضاف له الا اذا اقتضى المضاف عمله او كان جزء ماله اضيفا او مثل جزئه
فلا تحيفا السادس عشر قولهم تغليب المؤنث المذكر في مسئلتين احداهما ضبعان في تثنية ضبع للمؤنث
وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا اضبعانان ولذا في الجمع قالوا اضباع في جمع ضبع وضبعان وضبعان

مثلا

مثلا وكان القياس ضبعانين حيث انهما عالي جمع ضبعان حيث لا انثى معه وحكى ابن الانباري انهم قالوا للذكر ضبعان كما قالوا
للانثى وعلى هذا فلا تغليب والثانية التاريخ الى قوله وانما المسئلة الصحيحة قولك لخمس ليلات من يوم
وليلة وضابطها ان يكون معنا عدد مميز لمذكر ومؤنث وكلاهما مما لا يعقل وفصلاهما العدد بكلمة بين
لكن الاختصاص لهذه المسئلة بالتاريخ فانه يقال في عدة اسرت عشرا من جمل وناقة بين التغليب بدون
الضابط في التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا والمراد عشر
ايام بلياليهن تكون انث لتغليب الليالي وقوله تعالى ان لبثتم الا يوما بعد قوله ان لبثتم الا عشرا ظاهر في ان المراد
بالعشر الايام فانث تغليبا لليالي وقد علم بما ذكرناه انه لا اختصاص للتغليب بتينك المسئلتين وزعم اعمرانه
عليه الصلاة والسلام عليه التاسع قوله حبب الي من دنياكم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرة عيني في الصلاة
تمسكا بالنساء وهذا الحديث رواه النسائي عن انس رضي الله عنه وليس فيه ذكر الثلاث ولا اعلمها ثابتة من
طريق صحيح وساق الزمخشري الحديث في الكشاف حبب الي من دنياكم ثلاث النساء والطيب وقرة عيني في الصلاة
قال وطوى ذكر الثالث قال التفتازاني وقرة عيني في الصلاة كلام مبتدا به قصد به الاعراض عن الدنيا وما يحبب فيها
وليست عطفا على الطيب والنساء كما قد سبق الى الفهم لانها ليست من الدنيا ولو ملئت السموات مفعول به
كما تقول زيدا مفعول به لم يصح هذه دعوى لا دليل عليها وهي مبنية على ان السموات في قولك خلق السموات مفعول
مطلق وهو ممنوع المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع الفاعل به فعلا الخ
هذا من النمط الاول واي دليل على ذلك والالان الاجابة مع حصوله لا لمقارنة حصوله فمه ادخال
اللام على جواب ان الشرطية وقد لم يتكرر منه وينبه عليه في محاله واللحن حرف استقبال
فصيغة هذا ان يكون تعبيرهم بحرف التنفيس حسنا وكل حسن صواب فلزم ان يكون عد هذا الموضع في هذا الباب
غير صواب لان الباب معقود لان يذكر فيه ما اشتهر بين المعربين والصواب خلافه وقد بينا ان عبارته تقتضي ان
يكون ما اشتهر بينهم صوابا لا خطاء فليس من موضوع هذا الباب في شيء سهى ان احدها ان الزمخشري قال في
اول كل سيرحمهم الله الى اخرها فالمراد فيها اما التنبيه الثاني فهو تكرير محض اذ قد تقدم برمته في الباب الاول
بحرف السين ولم يتجدد ذكره هنا فائدة واما التنبيه الاول فقد تقدم منه في حرف السين ايضا حكاية قول الزمخشري
في الاية المذكورة وزاد هنا ذكر الاعتراض والجواب عنه تمام العشرين قولهم نحو جلست امام زيد ان زيدا
مخفوض بالظرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة هذا تمام فيه نقض وذلك لان الصحيح ان العامل في
المضاف اليه هو المضاف ولا شك ان قولنا امام زيد مضاف فيكون خافضا لزيد الذي هو المضاف اليه فالتعبير
بقولهم زيد مخفوض بالظرف صحيح وهم لم يريدوا ان الخفض به من حيث هو ظرف وانما اراد من حيث هو
مضاف وتنزلوا التصريح بهذه الحيثية لظهور المراد ودعواه ان الصواب ان يقال مخفوض بالاضافة غير صحيحة
فان هذا قول مرجوح عندهم فالسادس ان تخطئة الجماعة عليه واه جاء به نسبى للمعرب ان يتحرى من العبارات
اوضحها واجمعها للمراد الخ لا معنى لذكره هذه الخاتمة في هذا الباب اذ ليس فيها تحذير من امور اشتهرت بين المعربين
والصواب خلافها وكان اللائق اثباتها في الباب السابع والله الموفق وايضا فنبه لحسن الخاتمة ختمه
الباب السابع من الكتاب قال ولا ينال ت فاعل حالا لمعنى عن بعض المتعلمين
اول اذا لا يكون اسم ظاهر قلنا اذا اقصد بكلمة لفظها دون معناها مثل قولك ليت حرف تمن لي علم لذلك اللفظ
لان مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيره فيكون علما فيكون من قبيل الاسماء الظاهرة وليس فيها ما هو موضوع
لشيء بعينه غير متناول غيره على حرف واحد لم يمتنع ان يعبر عن تاء ضربت بقولك ت فاعل لانه خروج عن المنهج

المستتر للاسم الظاهر واعلم انهم قالوا اذا اسمي بحرف واحد متحرك ولم يلي بعض كلمة فانه يكمل بتضعيف مجانس
حركته فيقول في التسمية بتاء المتكلم تو وفي التسمية بتاء المخاطب تا بالف ممدودة بناء على قلب الالف الثانية
همزة كما في حمراء وفي التسمية بتاء المخاطبة تي ولم ارهم اجروا ذلك في اعلام الالفاظ ولا مانع منه فيما يظهر
فان قلت يمنع من هذه الزيادة تخيل تبهم المراد وذلك انه قد يسبق الى الفهم ان المراد لفظ تو مثلا وليس كذلك
قلت قد صرحوا بانه اذا كان باقي الثنائي حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سوا جعلته علما للفظ
او لغيره نحو لو وفي مع انه يلتبس ولم يعتبروا هذا التوهم الذي ذكرته مانعا قال وان كان اللفظ على حرفين نطق به مثل
قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام اقول ظاهر هذا عدم التفصيل بين ان يكون ثاني الحرفين حرف لين اولا وقد
عرفت انه اذا كان حرف لين ضعف واما ان كان حرفا صحيحا كقد وهل فتبقى الكلمة على حالها ولم تضعف ان لم تقصد
الاعراب واما ان قصد فالتضعيف تقول من حرف موصولة وشرطية مثلا وكثيرا يجي استفهامية وخبرية
بالتشديد فيهما وهذا الخلاف ما اذا جعلت مثل ذلك علما لغير اللفظ فانه لا يضعف تقول جاءني من ورايت
كما بالتخفيف فيهما قال الرضي فيجعل من باب ما حذف لامه نسيا وهو حرف علة فلذا يضعف على لغة لبدية
وانما جعلها من باب المحذوف اللام لان المعرب لم يوضع على اقل من ثلاثة وانما جعلت المحذوف حرف علة لانه اكثر
حذفا من غيره وانما جعلتها من باب ما حذف لامه لا من باب عصا لانه لم يكن لها لام في الوضع فكان جعلها
من باب يدا مما جعل لامه بالحذف كانه لم يوضع اولى وتقول في الاول اكثرت من الكم ومن الهل مشددين لانه لم
ينقل بالكلية واما لو نقل من المعنى الى اللفظ فلا باس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه ليصير على اقل اوزان المعربات
واما المنقول بالكلية اي المجعول علما لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغييرا ظاهرا في اللفظ
والمعنى الى هنا كلامه قال وعلى هذا فقولهم أل اقتبس من قولهم الالف واللام اقول هذا مناف لقوله ولا
يجوز ان يتعلق باسم شيء من ذلك كراهية الاطالة قال وضرب هذه اسم ولهذا اخبر عنها فقل كل فعل ماض وانما
فتحت على الحكاية اقول اذا جعلت الكلمة المبنية علما على اللفظ سوا كان ذلك اللفظ في الاصل اسما او فعلا
او حرفا فالاكثر الحكاية تقول كل من حسبتهم بها وضرب فعل ماض وسوف حرف استقبال ولك الاعراب فتقول هذا
ليت حرف تمني قال الشاعر ليت شعري وانى مني ليت ان ليتا وان لوا عناء ثم ان اولته بمذكر كاللفظ فهو
منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كسوف وليت فهو كهند في الصرف
وتركه وان كان على اكثر او ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا قال ومن هنا قلت حرف التعريف
ال فقطعت الهمزة لانك لما نقلت اللفظ من الحرفية الى الاسمية اجريت عليه قياس همزات الاسماء اقول اجرا
قياس همزات الاسماء يقتضي القطع لان ال عند التسمية به يكون اسما صرفا اي ليس جاريا مجرى الفعل وهمزة الوصل
انما تكون في الاسم الصرف اذا كان من الاسماء العشرة المحفوظة وال ليس منها فيجب قطع همزته ولا يرد المصدر
كالانطلاق والاقتدار لانه ليس باسم صرف بالمعنى المذكور اذ هو جار مجرى الفعل قال كما انك اذا سميت باضرب
قطعت همزته اقول لانه اسم صرف ولا وجود لهمزة الوصل في شيء من الاسماء الصرفة الا اذا كان من الاسماء العشرة
وهذا ليس منها فوجب قطع همزته فان قلت فيلزم اذن قطع همزة مثل الانطلاق اذا سمي به لانه عند التسمية به
غير مصدر وليس من الاسماء العشرة قلت انما تبقى همزة الوصل على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى قبيل
فاستصحب ما كان ثابتا لها قبل التسمية بها بخلاف مثل ال واضرب قال وان عين المفعول فيه فمثل ظرف زمان
او ظرف مكان فحسن اقول لانه يترتب على تعيينه فائدة وهي البحث عن كونه مختصا او غير مختص فقد يكونه
ظرف مكان فيمنع الاختصاص بنظر هل هو من الالفاظ التي تسامحوا في انتصابها على انها ظرف ككان مع اختصاصها

للمذكر

نسيا مع

وذلك م

اولا

اولا وان كان غير مختص اي مبهما فلا كلام وكذا اذا كان ظرف زمان لم يحتج الى البحث المخصص لانه ينتصب مع
غير شرط قال ويقول نحو تلظى فعل مضارع اصله تتلظى اقول لقوله تعالى نحو نارا تلظى واما في مثل قولك تلظى
النار فيحتمل ان يكون ماضيا لحذف علامة التانيث لاسناد الفعل الى الظاهر المؤنث غير الحقيقي ويحتمل
ان يكون مضارعا قال وقد سمعت من يعرب الهاكم التكاثر مبتدأ وخبرا ظنهما مثل قولك المنطلق زيد
اقول لا عيب على هذا المعرب الا اذا صرح بان الهاكم بنفسه هو المبتدأ واما اذا اطلق القول في ذلك ولم
يعين فيجوز ان يحمل كلامه على ان التكاثر مبتدأ مؤخر والهاكم خبر مقدم بناء على مذهب الكوفيين في تجويز
تقديم مثل هذا الخبر وان وقع الاشتباه من الجملة الاسمية والفعلية ولعل المصنف قامت عنده قرينة
تدل على ان ذلك المعرب قصد ان الهاكم مبتدأ والتكاثر خبر ولقد سالني في صفر من عام سبعة عشر وثماني
مائة بالاسكندرية بعض المتصدرين بها وقد عرض اجتماعنا بضريح الشيخ ابي العباس المرسي نفع الله ببركاته
والقرا يتلون تلك السورة فقال اي شيء يظهر الهاكم هل الالف واللام فيه للعهد او للجنس نسال الله الهداية
الى سلوك جادة الصواب بمنه وكرمه قال وذكر لي عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرئ علم العربية انه استشكل
قول الشريف المرتضى ابيت ريان الجفون من الكرى وابيت منك بليلة الملسوع اقول الريان ضد
العطشان والكرى النوم والملسوع الذي اصابه حمة ذي سم بابرته كالعقرب مثلا وفي البيت استعارة
تبعية وذلك انه شبه امتلاء جفون المحبوب من النوم بامتلاء الجوف من الماء المذهب لمشقة العطش
في حصول الراحة به فجرت الاستعارة في الري اولا بطريق الاصالة ثم في الريان ثانيا بطريق التبعية وفيه
كناية وذلك انه كنى بليلة الملسوع عن ليلة السهر لان السهر والارق من لوازم ذلك وفيه طباق بين النوم المستفاد
من الصدر صريحا والسهر المستفاد من العجز كناية قال وقال جماعة من المعربين وكذلك نجي المؤمنين في قراءة
ابن عامر وابي بكر بنون واحدة ان الفعل ماض ولو كان كذلك لكان اخره مفتوحا والمؤمنين مرفوعا فان قيل
سكنت الياء للتخفيف كقوله هو الخليفة فارضوا ما رضي لكم • واقيم ضمير المصدر مقام الفاعل قلنا
الاسكان ضرورة واقامة غير المفعول به مع وجوده ممتنعة بل اقامة ضمير المصدر ممتنعة ولو كان وحده لانه مبهم
اقول قد اسلفت الكلام في اخر الجهة الرابعة من الباب الخامس انه قد يكون الموضع لا يتخرج الا على وجه مرجوح
فلا حرج على مخرجه لقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين وذكر هناك التخريج الذي ذكر هنا وتخريجا اخر
وهو ان يكون نجي مضارعا اصله ننجي بسكون ثانيه وضعفه هناك بان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد سبقه
الى تضعيف التخريجين معا ابو علي الفارسي والزمخشري قال الشيخ شارح الكشاف واعلم ان ما ذهب اليه
ابو علي ضعيف لانه لا بعد في تخفيف الياء بالاسكان ولا بعد ايضا في اقامة المصدر مقام الفاعل لان
اقتضاء الفعل للمصدر ابلغ من اقتضائه للمفعول به لان كل فعل لازم ومتعد لا بد له من مصدر الا ما شذ فكان
قيامه مقام الفاعل اولى من قيام المفعول به خصوصا في موضع يكون الغرض منوطا بذكر الفعل وهو التنجية
فهنا اذا اقيم المصدر مقام الفاعل نصب المؤمنين بالفعل لان المصدر قام مقام الفاعل فبقي المؤمنين
مفعولا به صريحا وبعد ذلك في النجا المؤمنين او تقول نجي فعل مضارع ادغم نونه في الجيم واصله ننجي وتقول
هذه القراءة تدل على جواز هذا الادغام فان العربية توخذ من القران المجيد بفصاحته وقول من يقول
مثله لم يحك عن العرب مشيرا الى انه احاط بجميع كلام العرب وفيه تحجير واسع وكيف يجوز الاحتجاج والاخذ
باقوال نقلها عن العرب من لا يعتمد عليه لجهله او لعدم عدالته او لجهالة علمه وعدالته ويترك الاخذ والتمسك
بما ثبت تواتره عمن ثبتت عصمته عن الغلط وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم افصح العرب مع قوله تعالى انا نحن

نزانا الذكر وانا له لحافظون فان قلت القراات السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الاداء واما ما هو من قبيل
الاداء كالمد والامالة وتخفيف الهمز والادغام والاخفا فغير متواتر كما ذكره ابن الحاجب في اصوله وذكر
غيره قلت نعم لكن لا اقل من نقل القرا اهل الاسيا اقل من نقل ناقل العربية والاشعار والاقوال فكيف
يطعن فيما نقله القراء الثقات بانه لم يجي مثله ومن اين عرف انه لم يجي مثله ولو نقل ناقلون عن مجهول
الحال لقبلوه فقبول هذا اولى وايضا فقد قرا المصنف في سورة الجاثية انه قرى ليجزى قوما وقال معناه ليجزي
الجزا قوما فوضع المصدر موضع الفاعل ونصب المفعول به فقد ثبت عنهم في غير هذا الموضع ايضا الى هنا
كلام اليمني وامتناع اقامة غير المفعول به مع وجوده مذهب بصري والكوفيون قائلون بالجواز وضمير
المصدر انما يمتنع اقامته مقام الفاعل اذا كان معناه مصدرا موكدا واما اذا كان مختصا فلا يمتنع فيقدر
في الاية عوده على مصدر نوعي ويصح فالتقدير ليجزي الجزاء المعروف كما قالوا في قوله وقال الوامق يخلق
عليك ويعتلل بشوك وان يكشف غرامك تدرب اي ويعتلل هو اي الاعتلال المعهود وقد اسلفناه كله
في الباب الرابع في اواخر الترجمة التي نصها الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة والاقليل تلطت
فما اذا خال اللام على جواب ان الشرطية ولذا اوله بعد بحو ورفته والاكثر اوضع بالكسر وقد اكثر رحمه الله
من ذكر الي في هذا الكتاب وهو فاضل عصره من المصنفين فان قلت فهل من ذكر قول الزمخشري
في قوله تعالى وطايفة قد اهمتهم انفسهم الاية قد اهمتهم صفة لطايفة ويظنون صفة اخرى او حال
بمعنى قد اهمتهم انفسهم ظانين او استيناف على وجه البيان للجملة قبلها ويقولون بدل من يظنون فكانه
فكانه نسي المبتدا اذ لم يجعل شيا من هذه الجمل خبرا له قلت لعله راى ان خبره محذوف اي ومعكم طائفة
صفتهم كيت وكيت والظاهر ان الجملة الاولى خبر وان الذي سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة اي طائفة
من غيركم مثل السمن منوان بدرهم اي منوان منه او اعتماده على واو الحال كما جاء في الحديث دخل وبرمة على
النار في ايراد هذا السوال من الازراء بالزمخشري ما لا يخفى ولم يكن ايراده بالذي يليق بالمصنف والادب
مطلوب مع الاصاغر فضلا عن الاكابر ورسوخ قدم الزمخشري في علوم اللسان وعلو شانه فيها مما لا ينكره
منصف وفي حاشية التفتازاني على الكشاف هذا الحمل احسن الاخبار به هي قد اهمتهم انفسهم يظنون بالله
ويقولون هل لنا يحصون في التشبيه يقولون لو كان لنا والواحد الطلبية التي هي مثل ان الامر ولم يجعل شيا
من الجمل موقع الخبر لطائفة قصدا الى ان مضمونها معلوم الثبوت للمنافقين لا حاجة الى الاخبار عنه
فالخبر محذوف اي ومنكم طائفة او وثمة طائفة على ان الخطاب للجميع من المومنين والمنافقين او وطائفة اخرى
لم يغشهم النعاس وذهب الزجاج الى ان قد اهمتهم صفة ويظنون خبر ولا يبعد ان يكون قد اهمتهم خبرا
لان النكرة موصوفة في التقدير اي وطائفة اخرى وان الجملة الواو للحال يعني وهو مسوغ نص عليه سيبويه
وعليه ان مصابك المولى قبيح مذهب الوهم فيه الى ان المولى خبر بناء على ان المصاب اسم مفعول واما هو
وانما مفعول والمصاب مصدر بمعنى الاصابة بدليل مجي الخبر بعده لا يمتنع ان يكون المصاب اسم مفعول
في هذا المثال ولا يكون مصدرا والمولى هو الخبر ويصح خبر مبتدا محذوف اي ان الذي اصبته هو مولاك
هذا اسمع وهذا المعنى صحيح بنطبق عليه التركيب بهذه الطريقة السابقة فلا سبيل الى انكاره ومن
هنا احطا من قال في مجلس الواثق بالله في قوله اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم انه
يرفع رجلا وقد حققت الحكاية في اخر الجهة الاولى من الباب الخامس واسلفنا هناك ان رفع
الرجل صواب وذكرنا توجيهه وهو نظير توجيه هذا المثال في جعل المصاب اسم مفعول والمولى خبرا

وسالت طالما اجتمعت كان اذا ذكرت في قولك ما احسن زيدا افعال زائدة سنا منه على ان المثال المسول
عنه ما كان احسن زيدا وليس في السوال ما اشعر بان كان زيدت في هذا التركيب الخاص على ما هو عليه وكان
لا بد منه عند كل الا زائدة ولا عتب على الطالب عدم التفصيل اذ لو ان يقول متى جاز بعد احسن وجب
الاتيان بما المصدرية وهو غلط زائد على ما في التركيب ووجب رفع زيد وهو في المثال منصوب فخرج
التركيب بذلك الى انه تركيب اخر وهو خلاف ظاهر السوال **الباب الثامن من الكتاب**
في ذكر امور كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الامور الجزئية وهي احدى عشرة قاعدة **القاعدة الاولى قال**
لا تقول انا زيدا اول ضارب **اقول** الصحيح في المسالة المنع وحكى ثعلب عن الكسائي جواز التقدم في المثال الاول
وحكى ابن الحاج عن بعضهم جواز التقدم في الثاني فان كان المضاف كلمة حق نص بعضهم انه يجوز التقدم استنادا
الى قول الشاعر ان لا اكن كل الشجاع فانني بضرب الطلى والهام حق عليم قال ابو حيان والصحيح المنع
وشبهة المجوز لذلك ان هذا المضاف وهو كلمة حق لما كان لا يفيد شيئا سوى التاكيد من جهة المعنى لم يعتد
به وحمل الكلام على المعنى لا على اللفظ فكانه قال فانني بضرب الطلى والهام عليم جدا وان كان المضاف كلمة غير
فللنحاة اقوال المنع مطلقا وهو راي ابن السراج واختاره ابو حيان والجواز مطلقا وقال به السيرافي والزمخشري
وابن مالك وهو ظاهر كلام المصنف والتفصيل فان كان المعمول المقدم ظرفا جاز والا امتنع واما ان كان المضاف
ليس شيئا مما ذكر فتقدم المعمول ممتنع اتفاقا ودليل المسالة قوله تعالى وهو في الخصام غير مبين
المسالة مفروضة في تقدم معمول ما اضيفت اليه غير عليها سواء كان ذلك المعمول ظرفا او غيره فالاية
دليل على جواز تقدم الجار والمجرور واذ قوله في الخصام متعلق بالمضاف اليه من قوله غير مبين وقوله
فتى هو حقا غير ملغ تولة ولا تتخذ يوما سواه خليلا هذا البيت دليل على جواز تقدم الاسم
الذي ليس ظرفا ولا شبهه اذ قوله حقا معمول به ناصبه المضاف اليه من قوله غير ملغ وفتى منصوب بعامل
محذوف على شريطة التفسير اي تولّ فتى هو غير ملغ حقا وجملة النهي معطوفة على جملة الامر المحذوف لا
المذكور لان تلك هي المقصودة بالاصالة والمذكور انما سيقت لغرض التفسير وقوله ان امرا خصني
عمدا مودته على التنائي لعندي غير مكفور هذا البيت دليل جواز تقدم الظرف فان عندي
متعلق بمكفور من قوله غير مكفور وقد استوفت اقسام المعمول الثلاثة ومعنى خصني بكذا افردني به بحيث لا
يشاركني غيره والتنائي التباعد وعلى للمصاحبة كمع نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم والكفر هنا جحود
النعمة وعدم مقابلتها بالشكر اي ان امرا اهدى المثابة لغير مجحود النعم عندي وبعد هذا البيت قوله ادعى
واروي واجنبني واطربني على العدو ونعم غير تقذير والبيتان منسوبان لابي زبيد الطائي يمدح بهما اخاه
لامه الوليد بن عقبة عامل الكوفة في خلافة عثمان رضي الله عنه وسبب ذلك ان بني تغلب اخوال هذا الشاعر
كانوا قد اخذوا له ابلا فقتلوها منهم الوليد المذكور وردها فمدحه ومعنى ارعى جعل الابل ترعى الكلأ واروي
اسقاها ماء حتى ذهب عطشها واظهرني على العدو وجعلني ظاهرا عليه غالبا له والتقذير التقصير ويروى بلفظ
تقصير مكان تقذير فان قلت ثم انتصب مودة ثم قلت اما بالفعل المذكور على اسقاط الخافض اي خصني
بمودته واما به على تضمينه معنى منح واعطى اي منحني مودته ولو قلت جاني غير ضارب زيدا لم يجز
التقدم لان الثاني لا يحل مكان الاول هنا غير حكم المصنف بجواز انا زيدا غير ضارب لانه عنده في معنى انا
زيدا لا اضرب وجعل لا احلها على المضارع ليكون نظيرا واجب على ذلك بان قال لان الثاني هنا لا يحل محل غير اذ
لو قلت جاني لا اضرب زيدا لم يجز لكن قال الزمخشري وتقول انا زيدا غير ضارب مع امتناع قولك انا زيدا مثل

ضارب لانه بمنزلة قولك انا زيدا الاضاربا وبهذا ظهر مجمل لادخله على اسم الفاعل مع عدم التكرير وقال التفتازاني
في حاشيته فان قلت هل انه يصح التقديم في مثل زيدا الا اضرب لما ذكرتم لكن ينبغي ان يمتنع في مثل انا زيدا الاضارب
لانه اسم بمعنى غير على ما صرح به السخاوي غاية انه جعل اعرابه فيما بعده لكونه على صورة الحرف نقول جاء بلا شيء وانت لا
فارسا وفي التنزيل لا فارض ولا بكر ولا شرقية ولا غربية ولا بارد ولا كريم قلت بعد تسليم الاسمية يجوز التقديم
نظرا الى الصورة الحرفية الى هنا كلامه وهو دليل المسئلة قوله غير لاء عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض
سلم هذا البيت مدرج من بحر الخفيف ولخرصدره هاء اللهو واول عجزه الواو منه والاغترار الانخداع
والطمع تعال غرته الدنيا اي خدعته واطمعته بالباطل فاغتر والعارض ما يبدو ويظهر من غير ثبات
والسلم بفتح السين وكسرها والصلح يقول ان اعداءك ليسوا لاهين عن الحرب والاعتداد لها فاعتد انت
ايضا ولا تلة ولا تنخدع بعارض من صلح لا ثبات له ووجه الاستدلال بالبيت ان عداك بمعنى الاعداء قال في
الصحاح والعدى بكسر العين الاعداء وهو جمع لا نظير له فاما ان يرفع على انه مبتداء خبره ما تقدم او على انه
فاعل بالوصف لكون التركيب في معنى ما لاه لا سبيل الى الاول لان غيرا مضاف الى لاه وهو مفرد فيؤدي الى
قولك الاعداء غير لاه وهو ممتنع اذ لا تقال الزيدون غير قائم فتعين الثاني فثبت المطلوب ولمانع ان
يمنع كون لاه مفرد اللفظ ومعنى لجواز كونه صفة لفريق او نحو مما هو في معنى الجمع ولا يخفى انك لو قلت عداك غير فريق
لاه لصح فيبطل الاستدلال به وما احسن ما قيل في بيت ابي نواس غير ماسوف على زمن ينقضي
بالهم والحزن معنى انشاد هذا البيت فصل غير من حرف العين المهملة في الباب الاول ومر هناك
ذكر ما فيه من الاعاريب وهي ثلاثة احدها هذا وهو ان الظرف مرفوع بالوصف وغير مبتدا لا خبر له والثاني ان
غيرا خبر مقدم والمبتدا محذوف وجملة ينقضي صفة والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه
والثالث انه خبر لمحذوف وماسوف مصدر كالمعسور والمراد به اسم الفاعل والمعنى انا غير آسف وبقي ما
في ذلك من البحث والخامسة اعطاؤهم ضارب زيدا الان او غدا حكم ضارب زيد في التنكير لانه في معناه
ولهذا وصفوا به النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب وادخلوا عليه ال ظاهر هذا الكلام ان
النحاة او العرب اجازوا ادخال ال على اسم الفاعل من قولك ضارب زيدا الان او غدا معمول الصارب زيد بجر زيد
ومثل هذا عند الجمهور ممتنع قال ابن الحاجب اجاز الفراء نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلت
على الصفة بعد الحكم باضافتها فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على
على الضارب الرجل فانه جازت الاضافة فيه مع عدم التخفيف فليجز هذا ايضا وكلا الامرين غير مستقيم
اما الاول فلانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر ولا يخفى ان اللام سابقة حسا على الاضافة
والاضافة في الظاهر انما اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف بسبب حذف التنوين الى الاضافة
بلا دليل قاطع ولا ظاهر وهو حج واما الثاني فليبين وجه لان الضارب الرجل وان لم يحصل منه تخفيف بالاضافة
محمول على ما حصل منه تخفيف بها فشبه به ذلك هو الحسن الوجه بالجر على ما هو مقرر في باب الصفة المشبهة
السادسة العطف بلا بعد الايجاب فيه تسامح اذ العطف انما هو بالواو لا بمجموع قولك ولا وقد تقدم التنبيه
على مثله في السابع الباب التنبيهات التي ذكرها في الكلام على الجمل التي لا محل لها من الاعراب في قوله اني الله
ان اسموا بام ولا اب هذا عجز بيت لعامر بن الطفيل وصدره فما سودتني عامر عن وراثة وقبل
هذا البيت واني وان كنت ابن سيد عامر وفارسها المشهور في كل موكب عامر قبيلة من العرب وضمير فارسها
يعود اليها والمصاف مجرور بالعطف على سيد عامر وسودتني جعلتني سيدا يعني انه ساد بنفسه لا بنسبه كما

قال مس عصام سودت عصاما وخبر ان محذوف وان متصلة والجملة حالية والتقدير واني لا افخر
بنسبي وان كان من العظم بهذا المحل والعار في البيت الثاني فصيحا اي واذا كان الامر كذلك فما سودتني
عامر عن وراثة ومثله لم يكن ينتهم الان قالوا افنى بصيب العنة وانت النعل هذا
مبني على ان المصدر المأول به هو القول او المقال وليس كذلك فتعينا تجوزا ان يأول بالمقالة وهي مصدر
ايضا تقول قال زيد كذا قولا ومقالة فلعل الثابت جوقع بهذا الاعتبار ولقد حكى ابو عمرو بن العلاء
انه سمع بعض من اهل اليمن يقول فلان لغوب اتته كتابي فاحتقرها فقال له كيف قلت اتته كتابي فقال
اليس الكتاب بمعنى الصحيفة ذكر الجوهري هذه القصة في حرف الباء في مادة لغب بالعين
المعجمة وفي سياقه لها زيادة على ما في المتن فقال ما نصه الاصمعي عن ابي عمرو بن العلاء قال سمعت
اعرابيا يقول فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت اتقول جاءته كتابي فقال اليس بصحيفة فقلت ما اللغوب
قال الاحمق انتهى وقال ابو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما انشد فيها خطوط من سواد وبلق كانه
في الجلد توليع البهق ان اردت الخطوط فقل كانها او السواد والبلق فقل كانهما فقال اردت كان
ذلك ويلك بجوازان يكنى باسم الاشارة الموضوع للواحد عن اشيا كثيرة باعتبار ذهابها الى ما وقيل ما
ذكر وما تقدم كما يكنى عن افعال سابقة بلفظ فعل لقصد الاختصار تقول للرجل نعم ما فعلت وقد ذكر
لك افعالا كثيرة وقصة طويلة كما تقول له ما احسن ذلك هكذا اشار في الكشاف وقد منع مثل هذا في الضمير
الا انه في اسم الاشارة اكثر ولهذا قال رؤبة اردت ذلك واراد فيه بلفظه ويلك على عادة العرب تحقيرا
او تنبيها وفي الاساس شيء مولع ملمع وفرس مولع وفي لونه توليع وهو استطالة البلق وقال الاصمعي
اذا كان في الدابة ضروب من الالوان من غير بلق فذلك التوليع ولعله جعله مخططا وقيل هذا من البعثين
قوله قوم ثمان مثل امراس الابق اي امراس طوال الظهور والاعناق مثل حبال القنب لا في حاشية
التفتازاني والذي رأيته في نسخ المغني اردت بلام قبل الكاف وسقطت اللام في غيره بدون لام
هذان محمولان على نحو قوله ما ان رأيت ولا سمعت بمثله هذا صدر بيت عجزه كاليوم هاني اينق
جرب وبعد هذا البيت متبذل لا تبدو محاسنه يضع الهناء مواضع النقب والشعر لدريد بن
الصمة في الخنساء ومتبذلا بالذال المعجمة اي ليس بمتصون مترفع والهنا بكسر الهاء وبالمد القطران
والنقب بضم النون واسكان القاف جمع نقبة وهي اول ما يبدو من الجرب قطعا متفرقة والهاني الطالي
بالهنا والاينق جمع ناقة اصله الاول انوق كما قالوا انوق فابدلوا العين اينق بالياء لكن هذا الابدال صحبه
قلبان احدهما انهم قلبوا العين ساكنة الى موضع اللام فصار انوق ثم جعلوا فيه ما فعلوا في ادل
واجر وبابهما فصار انقيا ثم لما صارت الواو المتطرفة ياء الموجب ذلك قلبوها على حالها الى موضع الفاء
وهذا هو القلب الثاني فصار اللفظ اينقا وعادت بنية الجمع الى اصلها بخروج حرف العلة عن التطرف
لنقله الى موضع الفاء فقد صار هذا الابدال مرتبطا بالقلب الاول الذي هو لاخر الكلمة وبالقلب الثاني
فهو لاولها قال ابو القاسم الزجاجي نوادر هذا المذهب في هذه اللفظة قول المازني وحده او اهل التصريف
والجرب جمع جرباء وهي التي اصابها الجرب وهو احد حروف وقوله كاليوم في موضع نصب ذلك الاصل صفة
لهاني اينق ثم قدم عليه وانتصب على الحال منه والتقدير بحسب الاصل ما ان رأيت هانيا اينق كهاني
اليوم فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وحصل التقديم دخول لام الابتدا بعد ان
التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بان المؤكدة قال بعضهم في قراءة من قرأ ان هذان لساحران وقد مضى

الحتف بها   مضى ذلك في الباب الاول في فصل ان المكسور المبدد من حرف الالف وحكى هناك ان احمل
ان في الايه يعني بحم منقول عن المبرد واسلفنا ان ابا على الفارسي رد ذلك بان ما قبل ان المذكور لا يصح ان
يكون جوابا للقول موسى عليه الصلاة والسلام ويلكم لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب
ولا كونه جوابا للكلام اللاحق وهو فتنازعوا امرهم بينهم   وعليه وجه قوله يا ليت حظي من جداك الصافي
والفضل ان تتركني كفاف   الجدا بفتح الجيم والدال المهملة مقصور وهو العطية والصافي
السالم من الكدر وهذا على سبيل التهكم اى يا ليت حظي من احسانك وعطائك الذي تزعم انه لا شى يكدره حتى من
وغيره ان تتركني كافا عن اسائتك اليّ او ان تتركني تركا كفافا عن ذلك فلا لي ولا علي   ومنه عداي حاتم
قوله جات لتنصرني فقلت لها اقصري   اى اخرى صرعي عليك حرام   هذا استشهد بهذا البيت فيما
وقفت عليه من نسخ المغني جات من المجيء واقصري بالراء والصاد من قولك قصرت عن الامر بقصر قصورا
اى انتهي والذي رأيته في نسخة صحيحة من شعر امرئ القيس مقروء على الامام ابي زكريا الخطيب التبريزي
وعليها خطه بانها قرئت عليه قراءة تصحيح وضبط جالت من الجولان وثبت فيها اقصدي بكسر الصاد
والدال من القصد وهو الرمي قال الله تعالى اقصد في مشيك وصف الشاعر فرسا جمحت به لتزمية جامرها
بان يرفق بغضبها اذ لا ينال الغرض من رمية لعزته ونباته   ولو اخرى لكان اولى   الاقواء
عندهم اختلاف حركة الروي بالضم والكسر والقصيدة التي منها هذا البيت مكسورة الروي منها
عوجا على الطلل المحيل لاننا   نبكي الديار كما بكى ابن خذام   عوجا اى ميلا واعطفا الطلل ما شخص من
رسم الدار والمحيل الذي احال اى اتى عليه حول لاننا بفتح اللام والهمز اى لعلنا وابن خذام بالخاء والذال
المعجمتين اول من بكى الديار من شعراء العرب يعني كلام المص ان الشاعر لو ارتكب الاقواء فضم جيم حرام لكان
اولى من محافظته على اتفاق حركة الروي لما ينشا عنه من ارتكاب الحرج على الوجوه الضعيفة والاقواء وان
كان عيبا الا انه اسهل من هذا الذي خرج البيت عليه لان كبيرا من فصحا المتقدمين استعمله وقد وقع لهذا
الشاعر نفسه فقد روى قوله قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان ورسم عفت اياته منذ ازمان بالاطلاق
فالنون مكسورة وبعد ذلك قوله في هذه القصيدة تيا شني عوف طهارى نقية واوجههم بيض المسافر
غران فالنون مضمومة وح فالامر فيه خفيف بالنسبة الى ما ذكر في الحرج وفيه نظر هي كلام المص يقتضي
ان الشاعر لم يرتكب الاقواء وقد رايت النسخة التي تقدمت الاشارة اليها انفا هذه الكلمة وهي حرام
مضبوطة بضمة الميم فيكون الشاعر قد اقوى   الثامنة ما شى حاشى لى وقلن حاش لله لشبهها في اللفظ
بحاشى الحرفية   فعدم ان يجد مشابهة الاسم للحرف لفظا لا ينهض مقتضيا لبناء ذلك الاسم
ومن ثم لم يكن اعرابها على الغاء هذا الشبه   فعدم اتصالي فصل حاشى من حرف الحاء المهملة في الباب
الاول انه يجوز هذا التنوين للتنكير لا للتمكين فلا يدل ثبوته على الاعراب   العاشر اعطاء الحرف
حكم مقاربه في المخرج حتى ادغم فيه نحو خلق كل شى وذلك قصورا   هذا لا مدخل له في الاعراب فما باله قد ذكره
مع انه التزم تجنب مثله كما سبق في ديباجة الكتاب   ومن اجتمعا في بين كقوله بني ان البر شي
هين المنطق الطيب والطعيم وقول ابي جهل ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سني
لمثل هذا ولدتني امي وقول الاخر اذا ركبت فاجعلوني وسطا اني كبير لا اطيق العندا ويسمى
ذلك اكفاء   الاساس راجعه الى اجتماع روي من متقاربين في المخرج اي ان الاكفاء عبارة عن اجتماع
ذلك في شعر واحد اخذا من الاكفاء وهو الاعلاء لان الشاعر يقلب الروي عن طريقه كذا قال بعضهم

ضم م

على ع

لا مدخل له

واحد

٢١٩

واخذ الافعال من الانفعال غير سديد وقد سمع في كلام العرب اكفات بمعنى قلبت صرح به في القاموس
واكفات بمعنى امتلت كما فيه وفي الصحاح فهذا كله مناسب للتسمية بالاكفاء لانه قلب للروي او امالة
له عن طريقه ثم ثبوته في البيتين الاولين مقطوع به لعدم صلاحية الواو فيهما لان تكون رويا اذ هي حرف
الاطلاق فالروي ما قبلها وهو النون في الاول والميم في الثاني وهما متقاربان في المخرج وكذا الكلام في
البيتين الاخيرين فان الالف فيهما للاطلاق فليست رويا والروي انما هو ما قبلها وهو الطاء في الاول
والدال في الثاني وهما متقاربان والعند بعين مهملة مضمومة ونون مشددة مفتوحة ودال مهملة قال
الجوهري العاند البعير الذي يجور عن الطريق ويعدل عن القصد والجمع عند مثل راكع وركع وانشد
هذا الشعر عن ابي عبيدة لكنه انشده فاحملاني والذي رايته في نسخ المغني فاجعلوني واما ابيات
ابي جهل لعنه الله فلا يتم ان فيها اكفاء لجواز جعل ياء المتكلم فيها رويا وقد نص بعض علماء القوافي على جواز
مثل ذلك اعني كون الياء الساكنة التي لم يتحرك ما قبلها رويا سواء كانت للمتكلم او لغيره وان كان قليلا
كقوله تروح ونغدو الحاجاتنا وحاجة من عاش لا تنقضي تموت مع المرء حاجاته وتبقى له
حاجة ما بقي وكقول الراجز اي امرئ احمي حمار اخوتي اذا اراد اكرهه بعرمون في وميكل بالدلي
في قعر الركي   وقد سبق في فصل ام من حرف الالف في الباب الاول الكلام على ابيات ابي جهل هذه
قال يا اميلح غزلانا شدن لنا   من هؤلياء بين الضال   هذا استشهد بعجزه
والسمر يقال شدن الغزال شدونا اذا قوي وطلع قرناه واستغنى عن امه وفي الصحاح
اشدن الصيد والمذكور وفيه عطوت حكاه ان شدن والعطو التناول ورفع الراس والظاهر ان المراد
هنا الثاني اي رفعن رؤوسهن لنا والضال السدر البري والسمر بفتح السين المهملة وضم الميم من شجر
الطلح وهي شجر عظيمة ذات شوك قال ولم يحك ابن مالك اقتياسه الا عن ابن كيسان وليس كذلك
اقول ومع هذا في التسهيل فقيه وشذ تصغير افعل مقصورا على السماع خلافا لابن كيسان في
اطراده وما في افعل عليه هذا نصه فراد مسألة اخرى لم يتعرض اليها المص وهي انه يجري ان يقال عند
ابن كيسان اميلح زيد قياسا على ما املحه قال ابو حيان وكلام ابن مالك كلام من لم يطلع على كلام
النحويين في المسألة اذ لم يحك اقتياس ذلك الا عن ابن كيسان وما حكاه في ذلك عنه هو نص كلام البصريين
والكوفيين اما الكوفيون فانهم اعتقدوا اسمية افعل فهو عندهم مقيس فيه اما البصريون فنصوا على
ذلك في كتبهم وان كان خارجا عن القياس   الفاعلة التاسعة قال كبير اناس في بجاد مزمل
هذا عجز بيت لامرئ القيس صدره كان ابانا في عرانين وبله   وقد تقدم في اواخر الباب
الرابع في الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة في الامر التاسع منها انشاد هذا البيت بتمامه والكلام
عليه وقد سئلت بكهنبايه في سنة احدى وعشرين عن عامل المخفوض على الجوار ما هو فان العامل في
مجاوره لا يصح ان يكون عاملا فيه من حيث انه ليس في المعنى وانما هو لغيره وعامل غيره لا يقتضي خفضه
اذ هو غير مخفوض بالغرض الا ترى ان لفظ مزمل في بيت امرئ القيس صفة لكبير وكبير مرفوع
فعامله انما يقتضي فيه الرفع وكذا في صفته وصفته مرفوعة فلا يصح اسناد العمل فيها الى عامل
الموصوف لتخلف اثره وهو الرفع ولا الى عامل بجاد لانه انما يعمل فيه وفيما يتعلق به ومزمل غير متعلق
به في المعنى قطعا فالامر مشكل فقلت السؤال مبني على ان حركة الخفض على الجوار اعرابية وهو ممنوع
وانما هي حركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين فليست اعرابية ولا بنائية فلا تحتاج الى عامل

حاج

واما

لان الاتيان بها انما هو لمجرد امر استحساني لفظي لا تعلق له بالمعنى ولفظ مزمل في مثالنا وان كان مخفوضا لفظا
فهو مرفوع تقديرا والعامل انما يتسلط على تلك الحركة المقدرة لاقتضائه اياها من جهة المعنى ولا تسلط له
على الحركة اللفظية لانه غير مقتض لها وانما تسببها طلب المشاكلة اللفظية وهذا كما تقول في الحمد لله
بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام هو مرفوع تقديرا مخفوض لفظا وان العامل هو الحركة المقدرة لا الملفوظ
بها والحاصل ان حركة الخفض على الجوار من صور الاتباع وفي قولهم على الجوار ما يشير اليه وقد ذكرت ذلك
في شرحي على التسهيل   وفي التوكيد نادر كقوله   يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم   ان ليس
وصل اذا انحلت عرى الذنب   يا صاح مما شذ ترخيمه من المنادى بات لانه نكرة مقصودة عار
من هاء التانيث اذ اصله يا صاحب ومثله لا يرخم الا شاذا وزعم ابن خروف ان اصله يا صاحبي بالاضافة
وانه اجرى مجرى المركب المزجي فرخم بحذف الكلمة الثانية برمتها ثم رخم اخرى بعده لكن الترخيم بحذف الباء من
صاحب وهذا التعسف الداعي اليه وفي قوله عرى الذنب استعارة مكنية وتخييلية شبه ذلك الشيء
الشد والتمسك بعد الشد متماسكا بعراه المشتبكة في شيء اخر ثم اثبت لذلك الشيء ما هو من لوازم
المشبه به وهو العرى وانحلت ترشيح وهو كناية عن الضعف وعدم القدرة على الوطء يعني ان الرجل
متى فتر عن الوقاع ولم يستطعه هجره النساء وتركن مواصلته لانقطاع رغبتهن منه   ولا يكون في
النسق لان العاطف يمنع التجاور   ووقع في شرح ابن مالك لكتابه المسمى بالعمدة في النحو تنفرد
الواو العاطفة بجواز العطف على الجوار في الجر خاصة لقوله تعالى وامسحوا برءوسكم وارجلكم في قراءة
ابن كثير وابي عمرو وحمزة وابي بكر وقوله تعالى يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس في قراءة ابن كثير وابي عمرو
انتهى   لخبرني صاحبنا الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخشني المعروف بابن الشارف وكان من العدول
الثقات رحمه الله انه كان بيده كراسة من تفسير المعلمي او غيره من المتكلمين وفيها ان ارجلكم في اية الوضوء
مخفوض على الجوار قال فجئت الى الشيخ جمال الدين ابن هشام يعني صاحب المغني وهو جالس بمصر في جامع
عمرو بن العاص فاريته الكلام المذكور تلك الاية طالبا ان يتكلم عليه فنظر في تلك الكراسة ثم القاها الي
وقال لي بحدة حد فاسا واكشط به هذا الكلام وادم يده في وجه صاحبه فقوله ومضيت رحمة الله
عليه   وقال الزمخشري لما كانت الارجل من بين الاعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت
مظنة للاسراف المذموم شرعا فعطفت على الممسوح لا لتمسح لكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب
الماء عليها وقيل الى الكعبين فجيء بالغاية اماطة لظن من يظن انها ممسوحة لان المسح لم يضرب له غاية
في الشريعة انتهى   ان كان غرض المصنف مراده هذا الكلام ان الزمخشري ذهب الى ان الخفض
في الاية على الجوار ففيه نظر اذ لا دلالة لكلامه على ذلك قال التفتازاني فان قيل العطف على الممسوح
لا للمسح يكون جمعا بين الحقيقة والمجاز حيث اريد بالمسح بالنسبة الى المعطوف عليه حقيقته وبالنسبة
الى المعطوف الغسل الشبيه بالمسح في قلة استعمال الماء قلنا لا كلام في دفع الاشكال ولا مخلص سوى
الحمل على تقدير اعادة العامل في المعطوف مرادا به المعنى المجازي فتكون الارجل معطوفة على الرؤوس الظاهر
ومن عطف الجمل في التحقيق اي وامسحوا ارجلكم اي اغسلوها غسلا شبيها بالمسح لكن لا يخفى ان هذا
يفضي الى اضمار الجار وهو ضعيف وقيل مراده بالعطف على الممسوح الجر بالجوار كما في عذاب يوم محيط
وجحر ضب خرب وهو في المعنى منصوب معطوف على المغسول والتنبيه على الاقتصاد مستفاد من
صورة العطف ولما ورد عليه ان الجر بالجوار انما يجيء مع الالتباس وهاهنا ملبس اجاب بانه لا التباس لان

المسح لم يضرب له غاية في الشرع وها هنا قد ذكر غايته بقوله الى الكعبين فدل على انه ليس جرم في عطفه
على الممسوح لقصد تعلق المسح به لئلا يفضي الى ما ليس في الشرع وهذا الاسو مبني على ان يكون كل
مسح في الشرع له غاية كما فهمه البعض ليرد الاعتراض بحصول الوجه على ان كل مسح فهو لم تضرب له
غاية في الشرع والنقض بمسح الخف وهم لانه لم يدل له في الكتاب او السنة غاية لا تصح بوجود بها وانت
خبير بانه لا دلالة لكلام المصنف على المراد بوجه من الوجوه وقد يقال ان العطف على الممسوح من قبيل
علفتها تبنا وماء باردا   وهو مع انه ليس من كلام المصنف مفتقر الى دفع اشكال الجمع بين الحقيقة
والمجاز ان كان من عطف المفرد والى بيان كيفية تعلق الغسل بالمجرور وان كان من عطف الجملة على معنى
واغسلوا ارجلكم واقرب ما قيل في ايجاب غسل الارجل ان قراءة النصب توجب الغسل لانه لا مجال للعطف
على محل الجار والمجرور مع الالتباس ووجب حمل قراءة الجر عليه بطريق المشاكلة او الجر على الجوار لانتفاء
الالتباس بضرب الغاية او بتقدير وامسحوا ارجلكم مرادا به الغسل الشبيه بالمسح تنبيها على وجوب الاقتصاد
او بالتزام الجمع من الحقيقة والمجاز دفعا للاختلاف القرائتين ولم يسلم نسا وبها وجواز حمل قراءة النصب
على العطف على المحل لعزته ان العطف على المنصوب يخل الفاصل بالاجنبي ومعاشه ان تصير الاية
بمنزلة المجمل او تدل على جواز الامرين وقد ثبتت الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك
وكان هذا اوفق بما عليه الاكثرون واولى بحصول الطهارة المقصودة من الوضوء واقرب الى الاحتياط
لما في الغسل من المسح اذ لا اسالة بدون الاصابة فيتعين الرجوع اليه انتهى كلام التفتازاني وانما كان
الاشكال على الزمخشري بالجمع بين الحقيقة والمجاز قويا لانه منعه قال في قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات
والارض الغيب الا الله فان قلت بم ارتفع اسم الله قلت بدلا من من في السموات والارض جا يقول المتكلمون الله في كل
مكان على معنى ان علمه في الاماكن كلها فكان ذاته فيها حتى لا تحمله على مذهب بني تميم قلت يأبى ذلك ان
كونه في السموات والارض مجازا وكونهم فيهن حقيقة وارادة المتكلم بعبارة واحدة حقيقة ومجازا غير صحيحة
هذا نصه   ومن ذلك هناني ومراني والاصل امرأني   معنى هناني اتاني هنيا بلا مشقة
ومعنى امراني جعل عشي مريا اي حميد المغبة حسنا الا ان الهمزة حذفت منه عند اقترانه بهناني
طلبا للمشاكلة وهذا لا تعلق له بالاعراب فلم يكن لذكره معنى لان المصنف التزم احتسابه ما هو من هذا القبيل
كاملا   وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس بفتحه فكسر النون اتباعا هذا
ايضا ليس من الاعراب في شيء والكلام فيه كالذي قبله   اذ يقال فعل بفتحة فيسكن كل فعل بفتحة
فكسرة نحو كتف ولبن ونبق   ولا فرق في ذلك بين ما عينه حرف حلق كفخذ او غير حرف حلق كما ذكر
من الامثلة ولهم تخفيف ذلك وجه اخر وهو اسكان العين وابقاء الفاء على الفتح كفخذ وكتف هذا في الاسم
واما الفعل فان كانت عينه حرف حلق فحكمه حكم الاسم الذي عينه كذلك فيقول لك في مثل شهد من الوجوه
الاربعة بلا نه شهد بفتح الشين واسكان الهاء وشهد بكسر الشين واسكان الهاء وشهد بكسرهما وان
لم تكن عينه حرفا حلقيا فليس فيه من الاربعة الا وجه واحد وهو اسكان العين مع ابقاء الفاء على
فتحها وفي الكشاف في تفسير سورة النساء عند الكلام على قوله تعالى لعلمه الذين يستنبطونه منهم ما نصه
وقرئ لعلمه باسكان اللام كقوله   فان اهجه يضجر كما ضجر بازل   من الادم دبرت صفحتاه وغاربه
الشاهد فيه في موضعين ضجر ودبرت باسكان العين والبازل البعير الشاب والادم
البيض خصها لانها اقوى جلودا وصفحتاه جانباه وغاربه ما بين سنامه وعنقه وعلى هذا تخرج

اللغز المشهور وهو قوله خليلي هم العين حزنا ثوى القلبا ويوجه السؤال ان يقال كيف نصب الدمع
مع انه في الظاهر مبتدأ وكيف ضمت العين مع انها مضاف اليها وجوابه ان دمع فعل لا اسم وهو مكسور
العين في الاصل من باب علم الا انها سكنت تخفيفا كما مر والعين فاعل له ولم تؤنث بنا التانيث لان الفعل مسند
الى ظاهر مونث غير حقيقي كما في طلع الشمس وحزنا مفعول لاجله وثوى القلب صفة له قال وقالوا الضاد
ما قدم وما حدث بضم دال حدث اولا والاصل فيها الفتح لانه اوفق الضم للمزاوجة بينه وبين الفعل
الاول وهو ايضا من غلط ما بعده لا تعلق له بالاعراب ولذا اماد لي من الحديث ارجعن مازورات غير ماجورات
وما بعده كل ذلك اجنبي عما قصدته من ذكر ما يتعلق بالاعراب والله تعالى الموفق للصواب القاعدة الثالثة
قال قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تؤدي الكلمة مؤدى كلمتين
الظاهر انه بنى ذلك على راي من يجوز استعمال الكلمة في حقيقتها ومجازها الا ترى ان الفعل من قوله تعالى
للذين يولون من نسائهم ضمن معنى يمتنعون من نسائهم بالحلف وليس حقيقة الايلاء الا الحلف ما سمعتم في الامتناع
من وطي المراة انما هو نظر من المجاز من باب اطلاق السبب على المسبب فاطلق فعل الايلاء مرادا به ذا لك
المعنيان جميعا على ما يقتضيه قوله وفائدته ان تؤدي كلمة مؤدى كلمتين وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز
بلا شك وفي حاشية الكشاف للتفتازاني وحقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع فعل اخر
يناسبه وهو كثير في كلام العرب حتى قال ابن جني لو جمعت تضمينات العرب لاجتمعت مجلدات فان قيل الفعل
المذكور ان كان في معناه الحقيقي فلا دلالة على معناه الحقيقي وان كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز قلنا
هو في معناه الحقيقي مع حذف حال ماخوذ من الفعل الاخر بمعونة القرينة اللفظية فقولنا احمد اليك فلانا
معناه احمد منهيا اليك حمده ويقلب كفيه على كذا اي نادما على كذا وقد يعكس على ما تشعر به قوله
اي يعترفون به يعني قول الزمخشري في الايمان واما تعديته بالباء فلتضمينه معنى اقر واعترف اي يعترف به
ثم قال التفتازاني ولا بد من اعتبار الحال اي يعترفون به مومنين والا كان مجازا محضا لا تضمينا وربما قال ان
جملة المتروك تدل على زيادة القصد اليه بجعله اصلا والمذكور حالا وتبعا اولى ويجاب بان ذكر صلته
يدل على اعتباره في الجملة لا على زيادة القصد اليه اذ لا دلالة بدونه فيحسن جعل الاصل اصلا والتبع حالا
وقال ابو كبير الهذلي حملت به في ليلة مزؤودة كرها وعقد نطاقها لم يحلل وقال قبله ممن
حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل هذا الشعر لابي كبير بالباء الموحدة من شعراء
الحماسة يصف تابط شرا واوله ولقد سريت على الظلام بمغشم جلد من الفتيان غير مثقل وبعده ممن
حملن به البيت وبعده ومبرأ من كل غبر حيضة وفساد مرضعة وداء معضل وبعده حملت به في
ليلة البيت وبعده فاتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل وقد انشد المصنف صدر
هذا البيت الرابع حيث ترجم بقوله الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة على قوله ولقد سريت على الظلام
اما متعلق فيتعلق بسريت او للاستعلاء فيتعلق بمحذوف هو حال من تاء سريت اي كائنا على الظلام شبهه
بالمركوب لتمكنه منه فقوي على استعارة تبعية والمغشم بكسر الميم وبغين معجمة ساكنة وشين معجمة مفتوحة
العسوف والجلد الصلب والمثقل البطيء الحركات الكسل ويحتمل ان يكون معنى غير مثقل انه رجل مقبول
محبب الى القلوب وضمير حملن للنساء وان لم يجر لهن ذكر لان المراد مفهوم وعواقد حكاية الحال ولهذا اعمله
بحو وكلمهن باسطة ذراعيه بالوصيد والحبك جمع حباك جمع حبيكة وهي الطريقة والنطاق بكسر النون شقة
تلبسها المراة فتشد وسطها ثم ترسل الاعلى الى الاسفل الى الركبة والاسفل يجر الى الارض فشب اي كان

في

في زمان الشباب غير مهبل اي غير مدعو عليه بالهبل او غير كثير اللحم من قولك هبله اللحم اذا اثقله ولي حدث
الاكل والسنا وهو مبدل يهبلن اللحم من قولك والمعنى ان هذا الفتى من الفتيان اللذين حملت بهم الامهات
غير مستعدات للفراش فنشا محمودا مرضيا وضمير به عائد على من باعتبار لفظها ومبرا بالنصب
معطوفا على المضاف من قوله غير مهبل او بالجر معطوفا على جلد او على غير مثقل وغبر الحيضة باقيها والمعضل
الشديد والمعنى ان الام حملت به طاهر النفس من بقية حيضة وارضعته سليما ليس به داء ولم ترضعه على
حمل يحصل به فساد وهو ان ترضعه وهي حبلى والمزؤودة المذعورة كما ذكر في المتن ويروى بالجر على انها
صفة لليلة فالاسناد مجاز وقيل على الجوار وبالنصب وقد ذكر في المتن وجهه والكلام عليه ولم يحلل معكول على
اللغة التميمية وانما ذكر انها كانت مكرهة لان ذلك عند العرب من الحالات التي يقتضي نجابة الولد ومن كلام
بعضهم اذا اردت ان يحنب المراة اي تأتي بالولد نجيبا كريما فاغضبها عند الجماع وطن السر فيه
ان غضب المراة في تلك الحالة يلسر سورة شهوتها فلا يلوي لها الى الولد حظ كامل ولو كان السهو لابيه فيكتسب
بذلك تمام خصال الرجولية والله تعالى اعلم وقال الفرزدق كيف تراني قالبا مجني قد قتل الله
زيادا عني المجن بكسر الميم الترس والجمع مجان تقلبها اخذ من الجنة وهي السترة لان صاحبه يستتر
به عما يقصده من مكروه وزياد هو ابن ابيه الذي استلحقه معاوية ابن ابي سفيان بنسبه واعترف بانه اخوه
من ابيه القاعدة الرابعة قال انهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما فلهذا قالوا الابوين في الاب
والام هذا من تغليب احد المتناسبين بان يطلق اسمه على الاخر ويثنى بهذا الاعتبار قصدا اليه والى
الاخر جميعا حتى يكون معنى الابوين المسميين بالاب قال التفتازاني فاما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه
وانه من اي انواعه فلم ار احدا حام حوله ومنه ولابويه لكل واحد منهما السدس ادعى
بعضهم ان لابويه خبر مبتدا محذوف اي لابويه الثلث ثم بين تعالى قسمة الثلث عليهما بقوله لكل واحد منهما
السدس دفعا لوهم ان يكون للاب ما للام واعترض بان هذا غير محتاج اليه وذلك ان الحكم المعلق بالمثنى والمجموع
قد يقصد تعلقه بالمجموع وقد يقصد تعلقه بكل فرد فيين بالبدل ان القصد الى الثاني وبهذا اندفع ما يقال
ان البدل ينبغي ان يكون بحيث لو اسقط استقام الكلام معنى وههنا لو قيل لابويه السدس لم يستقم
في الاب والخالة ومنه ورفع ابويه على العرش هذا على احد القولين وهو ان ام يوسف عليه الصلاة
والسلام كانت ماتت فتزوج يعقوب عليه الصلاة والسلام اختها وقال ابن ابي اسحق كانت امه باقية فعلى
هذا هو من الاول ومثله الخافقان المشرق والمغرب وانما الخافق المغرب ثم انما سمي خافقا مجازا
لانه مخفوق فيه وهو من قبيل المجاز العقلي وهو المجاز الواقع في الاسناد كما في قولهم نهر جار لان الماء
جار في النهر فالفعل للماء حقيقة لكنه اسند الى ملابس له وهو المكان الذي يجري فيه وكذا الخفوق الذي
هو الغيبوبة انما حقيقته للنجم لكن اسند الى المغرب الذي هو مكان الخفوق ومنهم من يجعل الخافق هو المشرق
لانه يخفق منه الكوكب اي يلمع وقال ابن السكيت الخافقان افقا المشرق والمغرب لان الليل والنهار يخفقان
فيهما اي يضطربان وعلى هذا الا يكون من التغليب في شيء والقمرين في الشمس والقمر قال المتنبي
واستقبلت قمر السماء بوجهها فارتني القمرين في وقت معا اي الشمس وهو وجهها وقمر السماء
يعني في التغليب اخف الاسمين كالعمرين في ابي بكر وعمر الا ان يكون الاثقل مذكرا والاخر مونثا فيعتبر التذكير
كالقمرين في الشمس والقمر وقال ابن الحاجب في اماليه يشترط بتغليب الادنى على الاعلى لان القمر دون الشمس وابا بكر
افضل من عمر قال الشيخ بهاء الدين السبكي وقد يرد عليه البحران للملح والعذب تغليبا للملح وهو اعظم من العذب

فم

فيه نظر اما اولا فلان كون البحر حقيقة في الملح دون العذب ليس امرا متفقا عليه فقد ذهب
جماعة من اهل اللغة الى ان البحر هو الماء الكثير ملحا كان او عذبا فعلى هذا لا يكون من باب التغليب واما
ثانيا فلان العذب اعلى باعتبار انه مما تلذه النفوس وتقوم به البنية بالشرب والاراد راج وغرض كل
مما لا يتاتى بالملح وان كان اعظم جرما وعلى ذلك غير ان ابن الحاجب قال شرطه تغليب الاعلى على الادنى
على ما نقله السبكي عن شرح التبيان للطيبي لا ينافي ذلك في كثير من امثلة التغليب وقال
ابن رشيق في شرح العمدة ان الكسائي قال ان المعلقة العمرين انما هو لكثرة الاستعمال فان ايام عمر اطول
من ايام ابي بكر رضي الله عنهما وكذلك ذكر ابن الشجري والذي اراده المتنبي بقوله راى القمرين معا
في وقت واحد لما استقبلت قمر السماء ان وجهها لصفائه وشدة صقالة انطبعت صورة القمر فيه كما
تنطبع الصورة في المراة فراى برؤيته وجهها الشمس والقمر في آن واحد وقال التبريزي يجوز انه
اراد قمرا وشمسا لانه يجتمع قمران في ليلة واصح من الاحمع الشمس والقمر يعني انه راى القمرين معا
في وقت واحد وهما قمر السماء ووجهها الذي هو قمر الارض فالطريقة التي اسلفناها فلا تغليب ح وما
احسن قول القائل رات قمر السماء فاذكرتني ليالي وصلنا بالرقمتين كلانا ناظر قمرا ولكن رايت
بعينها ورات بعيني وهذا من المبالغة حيث ادعى ان القمر الحقيقي هو وجهها وان قمر السماء ليس
قمرا حقيقيا وانما اطلق عليه ذلك مجاز المشابهة لوجهها وقوله رات بعينها وراه بعيني يرشد اليه
وما ذكرناه امدح والقمران العرف الشمس والقمر يعني انه يرجح ما ذكر على ما ذكره
التبريزي من وجهين احدهما ان جعل وجهها شمسا امدح من جعله قمرا وهذا هو الذي جزم به ابن الشجري
والثاني ان المتبادر الى الفهم في العرف من القمرين الشمس والقمر وما حمل البيت عليه من هذا القبيل فيكون
راجحا بالنسبة الى الراي الآخر واسم المخاطبين على الغائبين قوله تعالى اعبدوا ربكم الذي خلقكم
والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا يعني والاجل الاختلاط اطلق
اسم المخاطبين على الغائبين بطريق التغليب في الاية وذلك لان لعلكم متعلقة اي لها ارتباط وتعلق
بخلقكم والخلق واقع على المخاطبين وعلى الغائبين وهم المعبر عنهم بالموصول المعطوف وحاصل المعنى
خلقهم والذين من قبلكم لاجل التقوى وكان مقتضى الظاهر ان يقال لعلكم تتقون ولعلهم يتقون لكن
غلب المخاطبون على الغائبين فقيل لعلكم تتقون والمراد الجميع وليست لعل متعلقة باعبدوا والمنفي
التغليب لظهور انه ليس المراد اعبدوا ربكم لاجل التقوى لما يقتضي المرجح تعليل الشيء بنفسه
والمذكرين على المؤنث حتى عدت منهم في وكانت من القانتين يعني ولاجل الاختلاط اطلق وصف
المذكرين على المؤنث وهذا هو تغليب المذكر على المؤنث في صيغة مشتركة بينهما ينطلق على كل منهما بصيغة
مغايرة عن الصيغة الاخرى بعلامة فاذا اريد اعتبارهما اتي بصيغة المذكر كقوله تعالى وكانت اي مريم من
القانتين اي المطيعين فعدت الانثى من الذكور حتى جعلت بمنزلتهم في التعبير بلفظ يختص بالذكور وضعا
والملائكة على ابليس حتى استثني منهم في فسجدوا الا ابليس هذا من تغليب الجنس الكثير
الافراد على فرد من جنس اخر مغمور فيما بين تلك الافراد بان يطلق اسم ذلك الجنس مثبتا ولا دخل الفرد
لقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم الاية فان ابليس داخل فيما اريد بلفظ الملائكة ولذلك تناوله الامر
بالسجود وكان استثناؤه من قوله فسجدوا متصلا على ما هو الاصل في الاستثناء ويحتمل ان يكون
منقطعا وجهه انه ليس بملك فلا يتناوله اسم الملائكة لكن ذكر الاباء والاستكبار يدل على

انه

انه مامور بالسجود وان لم يتناوله لفظ الملائكة ومن التغليب اولتعودن في ملتنا بعد لنخرجنك
يا شعيب والذين امنوا معك من قريتنا هذا من تغليب الاكثر من جنس على اقله فينسب الى الجميع
ما هو منتسب الى الاكثر كما في قصة شعيب عليه الصلاة والسلام فان تعلقتان احدهما تغليب اتباعه
عليه في نسبة العود الى تلك الملة وهذا احد كونه من المثل والثاني تغليب شعيب عليه الصلاة والسلام
في الخطاب عليهم ومذكور في المثل اشارة اليه لمن تامل تغليب المخاطبين والعاقلين على الغائبين
والانعام فيهما تغليبان لان المعنى جعل لكم اي خلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ازواجا
اي حلائل اوجه ذكورا واناثا وخلق للانعام من جنسها ازواجا يذرؤكم اي يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام
فيه اي في هذا الجعل الذي هو منبع التكثير بالتناسل والتوالد ففي لفظ يذرؤكم غلب المخاطبون اعني الناس على
الغائب اعني الانعام والاقبل يذرؤكم واياهن وغلب فيه ايضا العقلاء على غيرهم والا قيل يذرؤكم
واياكن قال بعضهم ونعم ما قال تغليب المخاطبين على الغائب جيء بالكاف لا بالهاء ولتغليب العقلاء جيء بالميم
لا بالنون هكذا ذكره بعض الافاضل وزعم جماعة ان منه يا ايها الذين امنوا وقوله بل انتم قوم تجهلون
وانما هذا من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ يعني ان الاية الثانية من قبيل ما روعي فيه المعنى
دون اللفظ وذلك لان تجهلون صفة لقوم ومقتضى الظاهر ان يكون الضمير العائد عليه ضمير غيبة اذ هو اسم
ظاهر وطريقه الغيبة لكن لما كان المعني به هنا المخاطبين بقوله انتم روعي معناه فجعل ضميره ضمير خطاب
وتركت رعاية لفظه فلم يجعل ضميره ضمير غيبة واما الاية الاولى فروعي فيها اللفظ اذ الذين اسم ظاهر وهو
هنا المقصود بالنداء والمنادى مخاطب فروعي لفظه دون معناه فقيل امنوا بضمير الغيبة ولم يقل امنتم
بضمير الخطاب القاعدة الخامسة قال ومما لم يتقدم ذكره قوله الى ملك كاد الجبال لفقده تزول
وزال الراسيات من الصخر الشاهد منه في قوله وزال الراسيات فان المراد وشارفت الزوال لا ان
وقع وانفصل وقال فارقنا قبل ان نفارقه لما قضى من جماعنا وطرا وقع في حماسة
ابي تمام قول ربيع بن مالك يرثي مالك بن زهير العبسي من كان مسرورا بمقتل مالك فليات نسوتنا
بوجه نهار يجد النساء حواسرا يندبنه بالصبح قبل تبلج الاسحار ويروى يلطمن اوجههن بالاسحار
قال الامام المرزوقي اني لاتعجب من ابي تمام مع تطعمه رتب جوانب ما اختاره من الابيات كيف ترك قوله فليات
نسوتنا وهي لفظة شنيعة جدا واصلحه المرزوقي بقوله فليات ساحتنا قال التفتازاني واما التعجب
من جار الله كيف لم يورده على هذا الوجه وحافظ على لفظ الشاعر ورام ان القرآن ان العز العرب نه برايهم
واما العجب من انشاد صاحب المغني رحمه الله لمثل هذا البيت الذي اورده بما مع انه اشنع من
بيت الحماسة وافحش ولقد كان في غنية عما اورده من الكتاب والسنة عن ايراد هذا البيت الشنيع قال ابن
نباته في مطلع الفوائد ومجمع الفرائد في قوله بالصبح قبل تبلج الاسحار سؤال لطيف وهو ان الصبح لا يكون
الا بعد تبلج الاسحار فكيف يقول قبله والجواب انه اراد بقوله يندبنه بالصبح انهن يصففنه بالخلال المضيئة
والمناقب الواضحة التي هي كالصبح القاعدة السادسة قال ومثلها قوله جارية في رمضان
الماضي تقطع الحديث بالايماض يعني ومثل الاية الاولى وهي وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
في حكاية الحال الماضية ما انشده ويحتمل رفع جارية على انها خبر مبتدا محذوف يرجع الى ما تقدم ان كان او
المعنى محبوبتي جارية او ما اشبه ذلك وجرها برب محذوفة والايماض مصدر اومضت المراة اذا سارقت
النظر ولولا حكاية الحال في قول حسان يغشون حتى لا تهر كلابهم لم يصح الرفع لانه لا يرفع الا وهو للحال

اقول هذا صدر بيت عجزه ٭ لا يسألون عن السواد المقبل ٭ وقد مر انشاد هذا البيت والكلام عليه
مفصل حتى في حرف الحاء في الباب الاول وقبل هذا البيت ٭ اولاد جفنة حول قبر ابيهم ٭ قبر ابن مارية الكريم
المفضل ٭ بيض الوجوه كريمة احسابهم ٭ شم الانوف من الطراز الاول ٭ **القاعدة السابعة قال**
ان اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير آخر نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله
وان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى قد اسلفت في الباب الاول في فصل ان المفتوحة
الساكنة النون في حرف الالف انه لو قيل بان كان تامة وان يفترى في محل رفع على انه بدل اشتمال من فاعلها
والمعنى وما وقع افتراء هذا القرآن لم يكن ثم حذف ولا احتياج الى تاويل على تاويل ونقدم بحث الرضي فيه فان
فراجعه وقال لعمرك ما الفتيان ان تنبت اللحى ولكنما الفتيان كل فتى ندي ان تنبت اللحى
في تاويل نبات اللحى ثم هذا المصدر في تاويل اسم الفاعل اي ما الفتيان نابتي اللحى ويحتمل ان يكون ثم
مضاف محذوف ولا يحتاج الى هذا التاويل على التاويل اي ما فتوة الفتيان نبات اللحى ولكن عجز
البيت يناسب الاحتمال الاول واللحى بكسر اللام وضمها وكلاهما جمع لحية بكسر اللام فاما الكسر فيهما
مثل قربة وقرب واما الضم في الجمع والكسر في المفرد فمثل حروة وحرى والندى الجواد يقال ندى اذا
جاد فهو ندي والرابعة لا تعمل خلافا لابي الحسن واما قول ابي الفتح في بيت الحماسة حتى يكون عزيزا
من نفوسهم لو ان يبين عزيزا او هو مختار يجوز كون زائدة فلان النصب هنا كان يكون بالعطف لا بان
عند ابي الفتح يرى انها ليست زائدة وانما ظهرت في المعطوف على المنصوب بعد حتى وان كانت لا تظهر
الاضمار في الاول نظرا الى انه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فيكون الشيخ من امثلة القاعدة
الثامنة الاتية ويمكن وجه ثالث وهو ان يكون مصدرية كما يراه غير ابي الفتح لكن لكن ليس العطف على ما بعد
حتى بل على خبر يكون وهو عزيزا على تاويل المصدر باسم الفاعل اي حتى يكون عزيزا او بائنا فيكون البيت حينئذ
من امثلة هذه القاعدة السابعة التي فيها الكلام الآن وقبل هذا البيت ومن تكرمهم في المحل انهم لا
يعلم الجار فيهم انه جار اي من ديدنهم الكرم في زمن القحط والمجاعة كانهم لا يرضون مثل ذلك الوقت ما طبعوا
عليه من الكرم حتى يتكلفوا الترفه ابهم يجلون جارهم من العناية والاحسان اليه محلا يتشكك به في
نفسه هل جارهم او من انفسهم وصميمهم وعلى هذا يتعلق حتى من قوله حتى يكون عزيزا بالمعنى الذي دل عليه
قوله لا يعلم الجار فيهم انه جار اي يعاملونه بهذه المعاملة الى ان يكون عزيزا عندهم واحدا من انفسهم او يختار
او يختار مفارقتهم ويجوز ان يكون البيت مضمنا ويكون المعنى لا يحس الجار بجار ورثة لهم حتى يخلوا هذا المحل والى قبل
والاول اظهر ومعنى او ان يبين جميعا او ان يفارق وهو يجمع الحال عنهم منتشر ما مختارا لذلك غير مضطر
القاعدة الثامنة قال ولا يجزي كل سخلتها عليه بعد هذا في المتن بان كلا لا اضافة الى مفرد
معرفة وهو مشكل فقد بين لي في الباب الاول في حرف الكاف في فصل كل انها لاستغراق اجزاء المفرد المعرف
نحو كل زيد حسن واكل اذا اطلقت اكلت كل رغيف لزيد كانت لعموم الافراد فان اضفت الرغيف الى زيد صارت
لعموم اجزاء فرد واحد فما هذا الذي قاله هنا نعم يمكن ان يمتنع كل سخلتها بدرهم ابتداء لا اضافة الى خلاف
المراد لا لامتناع اضافة كل الى المفرد وذلك ان المقصود ان كل فرد من افراد سخال الشاة بدرهم لا ان
مجموع اجزاء السخلة الواحدة بدرهم لكنهم اغتفروه في حال التبعية حيث قالوا كل شاة وسخلتها بدرهم
مع ان مرادهم كل شاة وسخلة من سخالها والسخلة بفتح السين المهملة وسكون الخاء المعجمة اسم للذكر والانثى
من ولد الضأن او المعز ساعة وضعه كذا في الصحاح ووقع في القاموس السخلة ولد الشاة ما كان

والجن

ولا يجزان نعم زيد قام عمرو والاتي الشعر كقوله ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا عني وما سمعوا من صالح دفنوا
هذا مذهب الجمهور وقال الفراء والاخفش ذلك بالشعر بل يقع في النثر واختار ابن مالك هذا المذهب
مستدلا عليه بقوله عليه الصلاة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه
ولا يكون الا بتر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا اي فائدة لهذا بعد قوله اولا ولا
يجوز ان نعم زيد قام عمرو الاتي الشعر والجواب مرفوع بالعطف على المضاف من قوله فعل الشرط ولا يجوز نصبه
بالعطف على الشرط لما يؤدي اليه من العطف على معمولي عاملين وهو ممتنع في مثل ذلك على الصحيح
وقال الشاعر ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل فقال يونس اراد
او انتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط يعني وجملة الشرط لا تكون الا فعلية فيكون
عطف الاسمية عليها جاريا على قاعدة اغتفارهم في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل وينبغي ان يكون مثل هذا عند
الكوفيين والاخفش جائزا من غير حاجة الى هذا الاعتذار لانهم يجوزون في نحو وان امراة خافت من
بعلها نشوزا كون امراة مبتدأ مخبرا عنه بخافت وقد مر الكلام فيه في النوع السابع من الجهة السادسة
في الباب الخامس والنزل بضم النون والزاي جمع نازل كبازل وبزل والموحدة والزاي المعجمتين نص عليه في
القاموس **القاعدة التاسعة قال** انهم يتسعون في الظرف والجار والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما فلذلك
فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار او عندك زيد جالسا هذا هو مذهب جمهور
البصريين والاصل ابن السراج وابو علي الفارسي ومن تبعهما يقولون بجواز ان يلي كان واخواتها غير الظرف
وشبهه مع اتصال العامل نحو كان طعامك ياكل زيد ولا يخبرونه مع انفصال العامل عن معموله نحو كان
طعامك زيد ياكل والكوفيون يجوزون ذلك مطلقا متمسكا بقول الشاعر فنا فذهم احوا حول بيوتهم
بما كان اياهم عطية عودا ويقول الاخر باتت فؤادي ذات الخال سالبة فالعيش ان حم لي عيش من العجب
والمانعون يا ولون ذلك على تقدير ضمير الشان في الفعل الناقص فلا يكون معمول خبر الناقص قد وليه
واما يكون المقدم معمولا لخبر المبتدأ وهذه ايضا مسألة خلافية واما قوله استدلال الكوفيين بالبيت
غير منتهض لعدم صلاحية المثبتة لكون ان يكون اسم ليس اذ لو كان كذلك لوجب ان يقال بالغين والمساكين هو
واما هو فاعل يبلغن وكل النوى مفعول به واسم ليس ضمير الشان والفعلية خبرها لا وجه لغير ذلك
نحو قوله فلا تلحني فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله لا تلحني لا تلمني
تقول لحيت الرجل بفتح الحاء لحيا اذا لمته ومما اعرفه من محاسن الشيخ جمال الدين ابن نباتة المصري رحمه الله
ان الصفي الحلي كتب اليه بقصيدة يمدحه بها اولها من صب اذني البعاد وفاته منذ غداة وصل
الحبيب وفاته ووقع في بعض قوافي قصيدته هذه كلمة هات بفتح التاء فكتب له ابن نباتة يجيبه
بقصيدة اولها ما للطبي الحمى اليه التفاته بعدما كدر المشيب حياته ومر فيها الى ان قال
يعرض بتلك اللحنة الواقعة في هات ساقي الراح باح كان لغاته لا عدمناك اللقا وسقاته
هات كاسي وان بحثت من السكر فلا تلحني اذا قلت هاته والجم الكثير والبلابل جمع بلبال وهو الهم
ووسواس الصدر ومن الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن لقوله ابعد بعد تقول الدار
جامعة هذا صدر بيت عجزه شملي بهم ام تقول البعد محتوما الشمل بفتح الشين المعجمة وسكون
الميم قال الجوهري جمع الله شمله اي ما تشتت من امره وفرق الله شمله اي ما اجتمع من امره ومحتوما
مقضيا موجبا وعلى المصنف هنا مواخذة وذلك لان الفصل بين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن

يعتفرونه

له
المصموهين

منوطا بالظرف وشبهه حتى يكون ذلك من قبيل الاتساع فيهما اذ الفصل باحد المعمولين جائز ولو بان غير ظرف نص
عليه التسهيل وغيره قال الشاعر اجهالا تقول بنى لؤى لعمر ابيك ام متجاهلينا فان كان المعمول
غيرهما بطل عملها كقوله وماكل من وافى منى انا عارف اورد هذا البحر بيت صدره وما لو اتعرفها
المنازل من منى والمنازل منصوب على اسقاط الجار وصحا اى فى المنازل وليس ظرفا لانه اسم مكان مختص
فلا ينتصب على الظرفية فهو كقوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وقد
مر انشاد هذا البيت الاخير والكلام عليه فى ديباجة الكتاب ومعمولين لصلة ال نحو وكانوا فيه
من الزاهدين فقوله مر هذا الكلام فى المثال السادس من امثلة الجهة الثانية فى الباب الخامس ...
واستغفينا كلام مماثل ابن الحاجب امالية وانه فرق فى ذلك بين ال وغيرها من الموصولات بان ال لما كانت
صورتها صورة الحرف المنزل جزءا من الكلمة صارت كغيرها من الاجزاء التى لا تمنع التقدم وهذا مفقود فى
غيرها من الموصولات وقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومى لم تاكلهم الضبع
مر انشاد هذا البيت والكلام عليه فى الباب الاول فى فصل ان المفتوحة الساكنة النون من حرف الالف ومر
انشاده ايضا فى فصل اما بالفتح والتشديد فى الحرف المذكور واما المسئلة الاخيرة فى اجاز زيد
جالسا فى الدار لم يكن ذلك عنده مختصا بالظرف المراد بالمسئلة الاخيرة قولهم اكل يوم لك ثوب
وفى هذا الكلام من المصنف اشارة الى الاعتراض على من قال بان تقديم الظرف وشبهه على العامل المعنوى من
باب الاتساع فاغتفر وتقرير الاعتراض ان منهم من اجاز تقديم الحال ايضا على العامل المعنوى نحو زيد
جالسا فى الدار فقد تقدم المعمول وهو غير ظرف ولا شبهه على العامل المعنوى فلم يكن للظرف ونحوه اختصاص
بذلك الحكم على هذا الراى وفيه نظر اما اولا فالظاهر ان ذلك القائل بنى على هذا المذهب الراجح
فى امتناع تقديم الحال على عاملها المعنوى فلا يرد هذا عليه واما ثانيا فان سلم ورود مثل ذلك ورد
بعينه على المصنف حيث ادعى فيما تقدم ان الفصل بين الناقص ومعموله بالظرف وشبهه من باب الاتساع
فيهما فيقال قد اجاز قوم الفصل بغيرهما اسلفناه فنعتقد هو لا اختصاص للظرف وشبهه بذلك
القاعدة العاشرة قال من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه فى الشعر كقول حسان رضى الله
عنه كان سبيئة من راس بيت يكون مزاجها عسل وماء هذا البيت من قصيدة يمدح بها
النبى صلى الله عليه وسلم واولها عفت ذات الاصابع فالجواء الى عذراء منزلها خلاء والسبيئة
بالهمز الخمر المشتراة للشرب واما المجلوبة من بلد الى بلد فهى سبية بالياء لا غير على ما صرح به الجوهرى وتبعه
التفتازانى على ذلك فى شرح المفتاح ذو قيل فى القاموس ان الجوهرى وهم ويروى سلافة موضع
سبيئة والسلافة والسلاف ما سال من عصير العنب قبل ان يعصر وتسمى الخمر سلافة وسلافا وبيت
راس قرية بالشام اشتهرت بجودة خمورها وخبر كان قوله بعد على انيابها او طعم غض من التفاح
هصره اجتناء شبه ريقها بخمر مزجت بعسل او بطعم تفاح طرى حسن احتناؤه من الشجر لكمال
نضجه ولطافته وقول روبة ومهمه مغبرة ارجاؤه كان لون ارضه سماؤه
المهمه المفازة والمغبرة المتلونة بلون الغبار وارجاؤه نواحيه واطرافه جمع رجا بالقصر فعكس
التشبيه مبالغة يعنى مبالغة فى غبرة لون السماء حتى كانه اصل فى الغبرة وقال
فان انت لا قيت نجدة فلا يتهيبك ان تقدما النجدة بطلوع الشدة وعلى القتال وعلى الهول
والفزع كذا فى القاموس وكل هذه المعانى ممكن هنا والتهيب الخوف والفعل بالمثناة التحتية مسند الى

تعنيرها

ان تقدم اى لا تخف الاقدام والمعنى لا تخف انت الاقدام على ملاقاة العدو والدخول فى الحرب
والقلب فيه ظاهر وقال ابن مقبل ولا تهيبنى الموماة اركبها اذا تجاوبت الاصداء
بالسحر الاصل تتهيبنى بتائين فحذفت احداهما والموماة المفازة والاصداء جمع صدى
وهو هنا ذكر البوم او طائر يصيح بالليل ويتقفز تقفزا اى يثب والسحر الزمن الذى قبل الصبح بيسير
وقول عروة بن الورد فديت بنفسه نفسى ومالى وما آلوك الا ما اطيق
العلة فيه واضح اذ المعنى فديت نفسه بنفسى ثم البيت فقال وما آلوك الا ما اطيق يقال الوت
الشئ الوا والوا بمعنى استطعته كذا فى القاموس فيكون معنى الوت على هذا معلت لكنه صحح البيت
بمعنى المنح والاعطاء وعدى الى اثنين اى وما امنحك الا ما اطيقه واقدر عليه وقول القطامى
فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا القطامى بضم القاف وفتحها وبعض
المعاصرين من اهل الشام كلام عجيب فى هذا البيت قال ومن خطه نقلت كما طينت الفدن بالسياع
فقلب وليس فيه نكتة شبه مزيدا كثيرا عليه بسمن بالقصر الذى طين بالسياع هذا كلامه فاما ادعاؤه
ان الشاعر وصف مزيدا عليه سمن فهو غلط فاحش نشا من تصحيف السمن بكسر السين وفتح الميم بالسمن
بفتح السين وسكون الميم وانما وصف الشاعر نافته بالضخامة والسمن وجواب لما الواقعة هنا قوله
بعد ذلك امرت بها الرجال لياخذوها ونحن نظن ان لن تستطاعا وقبل هذين البيتين فلما ان
مضت سنتان عنها وصارت حقة تعلو الجذاعا عرفنا ما يرى البصراء فيها فآلينا عليها
ان تباعا وقلنا تهملوا التنبيتها لكى تزداد للسفر اطلاعا فلما ان جرى سمن عليها البيت
وقد اصرح فى انه يصف الناقة لا المزيد واما ادعاؤه ان القلب انتحال عن نكتة فقد تبع فيه
صاحب التلخيص وغيره واعترض بانا لا نسلم خلوه من النكتة لانه يتضمن من المبالغة فى سمن الناقة ما لا
يتضمنه قولنا كما طينت الفدن بالسياع لايهامه ان السياع بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة
الاصل والفدن بالنسبة اليه كالسياع بالنسبة الى الفدن قال الشيخ بهاء الدين السبكى ويروى
بطينت كذا رايته فى الصحاح للجوهرى وحلية المحاضرة للحاتمى والتوسعة لابن السكيت وجعله قلبا
وفيه نظر لانه يحتمل ان يريد انه جعل القصر بطانة للطين لانه داخله فالاقلب وكل ما كان ظهارة لغيره كان
الغير بطانة له الى هنا كلامه ورايت البيت المذكور فى شعر القطامى نسخة قديمة مصححة على هذه
الصورة فلما ان جرى سمن عليها كما بطنت بالفدن السياعا والعسن بالضم السمن القديم كذا فى
الصحاح واحسن ابو حيان فى رده على قول الزمخشرى فى الاية قال ابو حيان لما ذكر
كلام الزمخشرى فى ويوم يعرض الذين كفروا على النار لا ينبغى حمل القران على القلب اذ الصحيح انه ضرورة
واذا كان المعنى صحيحا دونه فما الحامل عليه وليس قولهم عرضت الناقة على الحوض مما يدل على القلب
لان عرض الناقة على الحوض وعرض الحوض على الناقة صحيحان هذا كلام ابى حيان وقال تلميذه الشيخ
بهاء الدين السبكى لم ينفرد الزمخشرى بجعل عرضت الناقة على الحوض مقلوبا بل ذكره الجوهرى وغيره
وحكمته ان المعروض ليس له اختيار والاختيار انما هو للمعروض عليه فانه قد يقبل وقد يرد فعرض
الحوض على الناقة لا قلب فيه لانها قد تقبله وقد ترده وعرضها عليه مقلوب لفظا وعرض الكفار على
النار ليس بمقلوب لفظا للمعنى الذى اشرنا اليه وهو ان الكفار مقهورون فكانهم لا اختيار لهم والنار
متصرفة فيهم وهم كالمتاع الذى يتصرف فيه من يعرض عليه كما قالوا عرضت الجارية على البيع وعرضت

وما إلى

المعذرة

التنابل على المسيف والجاني على السوط والنار لما كانت هي المتصرفة في العود جعل عرضت العود على النار
وهذا الذي قلناه غير ما قاله سيخنا وغير ما قاله الزمخشري وحاصله ان الذي في الاية قلب معنوي ولا
شذوذ فيه والذي في عرضت الناقة قلب لفظي وهو ساه والحوما قلنا ان شا الله تعالى الى هنا كلامه
ونعال اذا اطلعت الجوزاء الجوزاء برج في السماء لذا في القاموس واذا احلت الشمس بهذا البرج قصر
الليل وطال النهار وذلك بعكس حلولها ببرج القوس والى هذا المعنى حشير القائل صنع حاله عند زيارة
الحبيب وعدمها فالشمس بالقوس اشتت وهي نازلة ان لم يزرني وبالجوزاء ان زارا اي ان لم يزر كان
الليل طويلا وان زار كان الليل قصيرا والحرباء قال الجوهري اكبر من العظاة شبيها حسن مقابل الشمس ويدور
معها كيف دارت وشلون الوانا بحر الشمس وهو ذكر ام حبين والجمع الحرابا والانثى حرباة وقالة العظاة
وهي دويبة اكبر من الوزغة ولي حمس على ان لا اقول الا هو جرّ تعلى ان وصلتها على ان المعنى
حمس على بادخالها على ياء المتكلم كقراءة نافع وجه القلب فيه ان المعنى واجب علي قول الحق
فان وصلتها كقراءة نافع في محل رفع بالابتداء وحقيق خبر وضمير المتكلم في محل جر بعلى هذا هو الاصل ثم
صار في قراءة الجماعة ضمير المتكلم مبتداء اي انا حقيق وان وصلتها في محل جر بعلى فحصل قلب اللفظ
اذ ما كان مبتدا صار مجرورا بعلى وما كان مجرورا بعلى صار مبتداء واما اذا قيل بان حقيق ضمن معنى
حريص فلا قلب البتة والله اعلم بالصواب من صلح كلامهم تقارض
اللفظين الملح الاحادث التي تستملح واحدها مليحة كغرفة وغرف والتعارض تفاعل من القرض
وهو هنا استعارة شبه تلبس كل واحد من اللفظين بحكم للاخر بالقرض الذي ياخذه الانسان من غيره
فتكون بنيةَ طريق الاصالة الثاني اعطا ان المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله ان
تقرآن على اسماء وبحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا الشاهد في ان الاولى وليست مخففة من الثقيلة
بدليل ان المعطوفة عليها لا مانع من عطف ان الناصبة وصلتها على ان المخففة وصلتها اذ هو
عطف مصدر على مصدر ولا يمنعه احد كما تقول عندي ان لا تشئ الى حبيبك وان تحسن الى عدوك برفع
تسي على ان ان مخففة من الثقيلة ونصب تحسن على ان ان ناصبة لا يحسم دليله مع انه قوله بدليل
ان المعطوفة عليها انسا فحاد احرف لا تعطف على الحرف ومذاحد المص هذا البيت اول الداب فصل
ان المفتوحة الساكنة النون واعمال ما حملا على ان كما روى من قوله عليه الصلاة والسلام كما
تكونوا يولى عليكم لا حاجة الى ان يجعل ما ناصبة بنا فان ذلك اثبات حكم لها لم يثبت غير هذا المحل
بل الفعل مرفوع ونون الرفع محذوفة وقد سمع ذلك نظما ونثرا قال الشاعر ابيت اسري وتبيتي تدلكي
وجهك بالعنبر والمسك الذكي وقد حرجت على ذلك قراءة وردت على ابي عمرو قالوا ساحران تظاهرا
بتشديد الظاء اي انتما ساحران تتظاهران بحذف المبتدا وادغمت التاء في الظاء وحذفت نون الرفع
وفي الحديث لا تدخلوا الجنة حتى تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا فحذفت النون من موضعين ضرورة لا تدخلوا
ومن لا تومنوا فيصح كما تكونوا على ذلك ولا داعي الى ارتكاب امر لم يثبت اعطا ان الشرطية حكم لم في
الاهمال كما روي في الحديث فان لم تراه فانه يراك وقد صحح الاول في فصل لم من حرف اللام ان ابن
السيد البطليوسي خرج قوله كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا على انه جاء على لغة من قال راه فاصله ترأى حذفت
الالف الاولى لالتقا الساكنين ثم ابدلت الهمزة الساكنة الفا لوقوعها بعد فتحة ومثل هذا في الحديث ثابت
والظاهر انه يتخرج على اجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر فان الله

بانبات

د مستظرفه
نعتبر

٢٢٥

بانبات باو يتقي وجزم يصبر فقدم في الباب الرابع في اثنا الكلام على اقسام العطف ان الظاهر
تخريج هذه القراءة على ان من موصولة لا شرطية فاثبات الياء سيق حابر بل هو الواجب واسكان الراء
ليس جزما وانما هو تخفيف لحركة الرفع مثل وما يشعركم باسكان الراء وهو تخريج وان كان قليلا فالظاهر
تخريج المرسل عليه واعطا لن حكم لم في الجزم كقوله لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون
بابك الحلقة الرواية بكسر الباء مضى انشاد هذا البيت في اخر فصل لن من حرف اللام وتامل
هذا مع قول المص فيل هذا انه يخو سطرين وانما يصح او يحسن حمل الشي على ما حل محله فيه تناف وذلك
انه اذا اتى المتكلم بلن علم ان غرضه النفي في المستقبل لا الماضي فليس المحل لم فلا يصح او يحسن حمل لن
عليها واعطا لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان ومنه الحديث فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض
مر انشاد في الباب الرابع اقسام العطف ذكر هذه المسئلة والاستشهاد عليها بهذا
الحديث واورد هنالك من الشواهد النبوية وغيرها شيئا كثيرا فراجعه قال وقد بلغت نجران
او بلغت سواتهم هجر هذا عجز كامل وبعض صدر رب بيت وعام الصدر مثل الفنافذ
هداجون الفنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ على زنة برثن وهو دويبة معروفة كثيرة الشوك والهداج
الذي يمشي في ارتعاش ونجران على زنة سكران بلد باليمن وهجر اسم بلد مذكر مصروف لذا في الصحاح وقال في
القاموس وهجر محركة بلد باليمن بينه وبين عثر يوم وليلة مذكر مصروف وقد يونث ويمنع والنسبة هجري
وهاجري واسم لجميع ارض البحرين ومنه المثل كمبضع تمر الى هجر وقرية كانت قرب المدينة اليها ينسب القلال
او تنسب الى هجر اليمن الى هنا كلامه قال الجوهري والقافية مرفوعة وانما السوءة هي البالغة الا انه
قلبها وقيل القدما تثنية حدثت قوم للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة فيمن رواه
برفع اسار ومنة عجز هذا البيت واما دم والقتل بالحر احذر وقد تقدم انشاده والكلام عليه
في اواخر الباب الخامس عند الكلام على حذف نون التثنية والجمع وسمع انضا رفعهما كقوله ان
من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم لا دليل في هذا على ذلك لجواز ان يكون الشاعر
استعمل عقعقان على لغة من يلزم المثنى الالف في الحالات الثلاث ويكون بوم مرفوعا على انه مبتدا حذف خبره
اي ومعهما بوم والعقعق طائر ابلق بسواد وبياض شبه صوته العين والقاف لذا في القاموس وفيه
ايضا البوم والبومة بضمهما طائر كلاهما للذكر والانثى التاسع اعطا الحسن الوجه حكم الضارب
الرجل في النصب واعطا الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر لا يخفى ان نصب الوجه في قولك
زيد حسن الوجه لا يصح على جهة المفعولية اذ الصفة ماخوذة من فعل لازم لكنهم شبهوه بالمفعول به في
قولك الضارب الرجل لما سيأتي فاعطي النصب واما اعطا الضارب الرجل حكم الحسن الوجه في الجر
فيقرر بان الاضافة في المحلين لفظية اذ هي اضافة الصفة الى معمولها وشرطها ان تفيد تخفيفا في اللفظ
وهذا متحقق في الحسن الوجه لان اصله الحسن وجهه برفع وجهه على انه فاعل الصفة فقصد والتخفيف
فيه بالاضافة واضافته الى الفاعل على خلاف الاصل لانه هو المعنى فشبهوه بالمفعول فنصبوه
لتصح الاضافة اليه وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره واضمروا فيه الضمير المتصل بالوجه وعوض عن الضمير
اللام للازول تعريفه ثم اضافوا الصفة اليه فحصل التخفيف بحذف الضمير والوجه واستتاره في الصفة
ومثل هذا في الضارب الرجل غير متحقق فعلم انه محمول في الجر على الحسن الوجه ولكن انفصالي من الكلام
في الشرح على هذا الوجه الحسن ولننكف القلم عن بسطه بعد اطلاقه الرسن هذا وانا من اهل التقصير

لعله بحذوفه
المثل

فالي وللتطويل والله المسؤول ان يمن بحسن الخاتمة وهو حسبي ونعم الوكيل والصلوة على خاتم النبيين وفاتح
ابواب الهداية للخلق اجمعين محمد بدر التمام ومسك الختام وآله وصحبه مصابيح الظلام والتحيات
الطيبات واصله اليه واليهم والسلام تم بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه على يد العبد الفقير المقصير
محمد بن اسمعيل ... للسعود ابن ابراهيم المتوفى عفر الله تعالى ذنوبه وستر عيوبه وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكره الذاكرون وكلما غفل
عن ذكره الغافلون وصلى الله عليه الاول والاخر افضل وازكى ما صلى على احد من
خلقه والسلام ورحمة الله وبركاته ورضي الله عن اصحاب رسول الله اجمعين ولا حول ولا
قوة الا بالله العلي العظيم ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا
من امرنا رشدا وهب لنا حسن الاستعداد
ليوم الوقوف بين يديك بمنك وكرمك
وكان الفراغ من تعليقه بفضل الله تعالى
ليلة ... صفر
سنة اربع واربعين
وعشر ...
و